

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين - قسم السنة وعلومها

صفات الله عز وجل

التي انفردت بها السنة النبوية

دراسة حديثية موضوعية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

إعداد
ياسر بن سعد بن بدر العسكر

إشراف
أ.د. عبد الرحمن بن أحمد العواجي
الأستاذ بقسم السنة وعلومها

العام الجامعي
١٤٣٩-١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الموصوف بصفات الكمال، والمنعوت بنعوت العظمة والجلال، وأشهد أنه الإله الحق المبين، وأشهد أن محمداً رسول رب العالمين، صلى الله وسلم عليه وعلى سائر الأنبياء المرسلين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين، وكل من سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ الله بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، فختم الله به الرسالة، وهدى به من الضلالة، وعلَّم به من الجهالة، وبصَّر به من العمى، وأنقذ به من الردى، وبلَّغ البلاغ الصادق المبين عن رب العالمين، فما من خيرٍ إلا دل الأمة عليه، وما من شرٍّ إلا وحذَّرها منه.

ورأس الخير الذي دلَّ الأمة عليه وعرَّفهم به هو معرفة معبودهم سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله، وبيَّن لهم حقوقه سبحانه، وجعل ذلك مفتاح دعوته، وزبدة رسالته، فأبدى فيه وأعاد، وبيَّنه غاية البيان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (معرفة الله عزَّ وجلَّ غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يَتَوهَّم مَن في قلبه أدنى مُسكةٍ من إيمانٍ وحكمةٍ، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام)[1].

ولما كانت الصفات الإلهية من الأمور الغيبية، ولا سبيل إلى معرفتها إلا عن طريق الوحي المنزَّل - كتاباً وسنةً -، كانت العناية بهذين الأصلين العظيمين في معرفة ما لله عز وجل من صفات الكمال ونعوت الجلال أمراً في غاية الأهمية.

ولما كان ما في القرآن من الصفات الإلهية مقطوعٌ بثبوته، بقي النظر حينئذٍ في ثبوت ما ورد في السنة من ذلك؛ لأنَّ إثبات «الصفات» مبنيٌّ على ثبوت دليلها.

---

(١) «الفتوى الحموية» (ص١٨١).

ولما كانت أحاديث الصفات لم تخدم خدمة حديثية تلائمها -رغم أهميتها- تَوَجَّه النظر حينئذ لخدمة هذا الموضوع، فرأيتُ من المناسب جَمْعَ أحاديث الصفات التي انفردت بذكرها السنة النبوية، ودراستها دراسة حديثية موسَّعة؛ لتمييز صحيحها من ضعيفها، ومقبولها من مردودها، ونظمتُ عنوان البحث على النحو التالي:

صِفَاتُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

الَّتِي انْفَرَدَتْ بِهَا السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ مَوضُوعِيَّةٌ

وقد عُني أئِمَّة السَّلَف وحفاظ الأثر بجمع أحاديث الصفات سواء كان ذلك في مصنفات الاعتقاد العامة؛ كـ«**السنة**» لعبدالله بن أحمد، و«**السنة**» لابن أبي عاصم، و«**السنة**» لغلام الخلال، و«**التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**» لابن خزيمة، و«**التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**» لأبي عبد الله ابن منده، و«**الشريعة**» للآجري، و«**الإبانة الكبرى**» لابن بطة، و«**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**» للالكائي، و«**الحجَّة في بيان المحجَّة**» لأبي القاسم الأصبهاني، وغيرها.

أو كان في مصنفات الردود والمحاجَّة لأهل البدع، كـ«**الرد على الجهمية والزنادقة**» للإمام أحمد، و«**الرد على الجهمية**»، و«**الرد على بشر المريسي**» كلاهما لعثمان بن سعيد الدارمي، و«**الرد على الجهمية**» لأبي عبدالله ابن منده، و«**رسالة السِّجْزِي إلى أهل زَبِيدٍ في الردِّ على مَن أنكر الحرف والصوت**»، وغيرها.

أو كان في المصنَّفات الخاصة بـ«الصفات» عامة، كـ«**الصفات**» للدارقطني، و«**الأربعون في دلائل التوحيد**» لأبي إسماعيل الهروي، و«**الأربعين في صفات رب العالمين**» للذهبي، و«**صفات رب العالمين**» لابن المحب الصامت، وغيرها.

أو كان في المصنفات المفردة في الكلام على بعض «الصفات» التي عظم فيها الخلاف بين أهل السنة والمبتدعة، كـ«**النزول**» للدارقطني، و«**إثبات الحد لله عز وجل**» لأبي محمَّد الدَّشْتِي،

و«**العلو للعلي العظيم**» و«**إثبات اليد لله عز وجل**» كلاهما للذهبي، وغيرها، في سلسلة مباركة يطول ذكرها، وما هذا البحث إلا حَلْقة – أرجو أن تكون مباركة – في هذه السلسلة الطيبة.

ولا شك أن عناية أئمة أهل السنة بالحديث النبوي والاحتجاج به في هذا الباب العظيم دليل على صفاءِ مَنْهَجِهم ونقاء مَسْلَكهم في تلقي مسائل الدين، وعلى رأسها أصول الاعتقاد، ولا عجب في هذا؛ فإن السنة النبوية هي أحد الوحيين، وثاني الأصلين، كما قال تعالى عن نبيِّه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣-٤]، وقال ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ القرآنَ ومِثلَهُ معَه»[١] يعني بها: السُّنَّة، وما أحسن ما قاله الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «رده على بشرٍ المريسي»[٢]: (هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه، فمن طعن فيه؛ فإنما يطعن في دين الله تعالى)، وصدق رحمه الله فيما قال، فإن الدين قائم على هذين الأصلين العظيمين، ففيهما الكفاية والهداية، وبهما العصمة من الضلال والغواية.

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- تعلُّقه بالذات الإلهية، وما لها من صفات الكمال والجلال، ومعلومٌ أنَّ شرف العلم بشرف موضوعه، ولما كان الله عز وجل أشرف معلوم، كان العلم بصفاته سبحانه أشرف العلوم، كما أن معرفة صفات الله عز وجل يستوجب كمال محبته سبحانه في القلوب وتعظيمه وإجلاله ومهابته، وهو أصل الإيمان وروحه وغايته.

٢- ما وقع فيه بعضُ المنتسبين لأهل السنة من إثبات جملة من الصفات بأحاديث أو ألفاظ ضعيفة بل منكرة، حتى شنع عليهم بسببها بعض المخالفين لهم.

٣- أن أحاديث العقيدة – ومنها أحاديث الصفات – لم تخدم من الناحية الحديثية خدمة تليق بها رغم أهميتها.

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٦٠٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٨/رقم١٧١٧٤)، وغيرهما من حديث المقدام بن معدي كرب ﷺ، وإسناده صحيح.

(٢) (٦٤٠/٢).

۞ أهداف الموضوع:

أولاً: جمعُ الأحاديث المرفوعة – حقيقة أو حكماً- الواردة في صفات الله عز وجل التي لم ترد في القرآن وتصنيفُها.

وثانياً: دراسة تلك الأحاديث دراسة حديثية موسَّعة - تخريجاً ودراسةً وحكماً -، وبيان ما يصح منها مما لا يصح.

وثالثاً: دراسة هذه الأحاديث دراسة موضوعية تشتمل على بيان ما تضمنته تلك الأحاديث من صفات الله عز وجل، وإثبات ما أثبته النص مما لم يثبته، مع العناية بإبراز اعتقاد الأئمة المحدِّثين من خلال صريح أقوالهم وتراجم مصنَّفاتهم.

۞ ضابط البحث وحدوده:

جمع الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل – التي نصَّ عليها أهل العلم- ولم تَرِدْ في القرآن الكريم.

مع التنبيه على أنَّ ما كان من الصفات مشتقاً من اسمٍ لله عز وجل واردٍ في القرآن فالصفة التي تضمنها ذلك الاسم غير داخلة في شرطي؛ لورودها في القرآن إما بدلالة المطابقة أو التضمن، وأما ما انفردت به السنة من ذلك فداخلٌ تحت شرطي، مع التنبيه على أنه لا يلزم من كون الاسم مما انفردت به السنَّة أن تكون الصفة كذلك، فقد تكون الصفة مما ورد ذكرها في القرآن.

۞ الدراسات السابقة:

لا أعلم بحثاً حديثياً مفرداً في الموضوع، وغاية ما وقفتُ عليه من ذلك:

أولاً: كتب العقيدة المسندة، كـ«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، و«السنة» لأبي بكر الخلال، و«النعوت» للنسائي – وهو جزء من «السنن الكبرى» -، و«التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» لابن خزيمة، و«التوحيد ومعرفة الله عز وجل وصفاته على الاتفاق و التفرد» لأبي عبد الله ابن منده، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم اللالكائي، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة، و«الأسماء والصفات» للبيهقي وغيرها.

وعامة الرسائل العلمية المسجلة في تحقيق هذه الكتب وغيرها = هي في الحقيقة رسائل علمية مسجلة في أقسام العقيدة، فكانت عناية أصحابها منصبَّة على تحقيق المسائل العقدية، دون العناية بالصنعة الحديثية الإسنادية، وهذا ظاهرٌ بَيِّنٌ لمن طالعها.

ثانياً: بحث: «إفراد أحاديث أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته غير صفات الأفعال في الكتب الستة» للباحثة: حصة بنت عبد العزيز الصغير، (رسالة دكتوراه بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة)، وهذه الرسالة مطبوعة في مجلدين، المجلد الأول في الأسماء، والثاني في الصفات، وأوجه النقد والمفارقة بين بحثي وبحث الباحثة الكريمة منحصرة في ثلاث نقاط:

الأولى: أن بحثها قاصر على أحاديث الكتب الستة، دون غيرها، وأما بحثي ففي عموم كتب السنة كما هو مقرر في منهج العمل في الرسائل الموضوعية المعتمد من القسم.

والثاني: أنها اقتصرت في بحثها على الصفات المعنوية والخبرية، دون الفعلية، وأما بحثي فعامٌّ في الجميع.

والثالث: أن بحثي مقصور على الصفات التي انفردت بها السنة دون القرآن، وأما البحث المذكور فعامٌّ في الصفات التي وردت في القرآن والسنة معاً -وهي غالب مادة الكتاب-، أو وردت في السنة فقط.

وبيان ذلك على جهة التفصيل: أن الأسماء التي اشتمل عليها البحث بلغت (٦٤) أربعة وستين اسماً، منها (٨) ثمانية أسماء فقط تضمنت صفات انفردت بها السنة، وبلغ مجموع الأحاديث فيها (١١) إحدى عشر حديثاً، منها (٤) أربعة أحاديث في "الصحيحين" أو أحدهما.

وأما الصفات المذكورة في البحث فقد بلغت (٣٨) ثمانية وثلاثين صفة فقط، منها (٢٨) ثمانية وعشرون صفة واردة في القرآن، وهذه ليست على شرطي، و(١١) إحدى عشرة صفة منها مما انفردت بها السنة، وهذا هو القدر المشترك بيننا، وبلغ مجموع الأحاديث فيها (٣٠) ثلاثين حديثاً، منها (٢٧) سبعة وعشرون حديثاً في "الصحيحين" أو أحدهما.

يضاف إلى ما سبق كلِّه أن الدراسة الحديثية في الكتاب اتسمت بالاختصار نسبياً، وأما الشواهد فتكتفي - غالباً - بعزوها إلى مصادرها دون ذكر طرقها، كما ذكَرتْ ذلك في منهج البحث والدراسة (ص١٦).

ثالثاً: بحث: «أسماء الله الحسنى – دراسة حديثية موضوعية» للباحث: سلطان العثمان (وهو رسالة ماجستير بقسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، والأسماء التي تضمنت صفاتٍ انفردت بها السنة لا تزيد على (٩) تسعة أسماء، ومجموع الأحاديث فيها (١٤) أربعة عشر حديثاً فقط، (٥) خمسة منها في "الصحيحين" أو أحدهما.

رابعاً: مشروع «أحاديث الأسماء والصفات في "مسند الإمام أحمد" – جمع ودراسة»، وهو عبارة عن مشروع علمي في قسم العقيدة بجامعة الإمام، وقد سجلت فيه ثلاث رسائل:

الأولى: رسالة الباحث: منصور بن عبدالعزيز الحجيلي، وكان نصيبه (القسم الأول) [من حرف "أ" إلى حرف "ر"].

عدد صفحات الرسالة – من غير المقدمة والفهارس – (٣٧٠ صفحة).

وعدد الأحاديث في الرسالة (٥٢٠ حديثاً)

وعدد الأسماء والصفات المذكورة في البحث (٤٣ اسماً وصفة)، وليس فيها مما هو على شرط بحثي سوى سبع صفات فقط، وهي: البشبشة، والجمال، والجود، والحثو، والحجزة، والحقو، والرفق.

والثانية: رسالة الباحث: أمين بن يحيى الوزان، وكان نصيبه (القسم الثاني) [من حرف "ز" إلى حرف "ق"]

عدد صفحات الرسالة – من غير المقدمة والفهارس – (٣٧٧ صفحة).

وعدد الأحاديث في الرسالة (٥٠١ حديثاً)

وعدد الأسماء والصفات المذكورة في البحث (٤٢ اسماً وصفة)، وليس فيها مما هو على شرط بحثي سوى تسع صفات فقط، وهي: الساق، والسيد، والشخص، والصورة، والضحك، والطيب، والعدل، والغيرة، والفرح.

والثالثة: رسالة الباحث: سعيد بن أحمد الغامدي، وكان نصيبه (القسم الثالث) [من حرف "ك" إلى حرف "ي"].

عدد صفحات الرسالة – من غير المقدمة والفهارس – (٥٥٠ صفحة).

وعدد الأحاديث في الرسالة (٥٢٤ حديثاً)

وعدد الأسماء والصفات المذكورة في البحث (٤٣ اسماً وصفة)، وليس فيها مما هو على شرط بحثي سوى ست صفات فقط، وهي: الكتابة، والكنف، والنزول، والهرولة، والوتر، والأصابع.

وهذه الرسائل الثلاث لا تخدم الموضوع الذي سأطرقه؛ لأن النظر فيها منصب –في الأصل– على الجانب العقدي، وأما الجانب الحديثي فلم يكن مقصوداً –في الأصل– بالبحث والدراسة، ولذا كانت الدراسة الحديثية فيها مقتضبة، حيث اقتصر الباحثون على التخريج اليسير، مع الاكتفاء بنقل حكم إمامٍ أو عالمٍ على الحديث من غير توسع، فيقولون مثلاً: (أخرجه الإمام أحمد (ج/ص) وابن ماجه (ج/ص) وضعَّفه الألباني، انظر: ضعيف سنن ابن ماجه (ص/رقم).

إضافة إلى أن البحث فيها منحصر في كتاب واحد من كتب السنة المتعددة وهو «مسند الإمام أحمد»، وما كان من أحاديث الأسماء والصفات خارج «المسند» فإنه غير داخل في شرطهم.
وهذا في نظري أكبر الفروق وأظهرها، فالأصل في بحثي منصب على الجانب الحديثي للموضوع، وذلك بتتبع الأحاديث المتعلقة بالموضوع وجمعها من مختلف كتب السنة النبوية وتخريجها ودراسة أسانيدها وتحرير حكمها وتمييز صحيحها من سقيمها وسالمها من معلولها مع بيان ما في المعلِّ من عللٍ وما يتبع ذلك من تتبع اختلاف الرواة ودراسة أحوالهم مع الترجيح والموازنة.
ثم تأتي الدراسة الموضوعية مكملة للموضوع لا أنها أصل فيه، ومن المعلوم أن الموضوع الواحد قد يتناوله عدد من الباحثين، وكلٌّ منهم يعالجه من وجهة تخصصه، وهذا ولا شك من التكامل العلمي في تناول الأبحاث العلمية، ولهذا أمثلة كثيرة.
مع التنبيه أيضاً على أن الدراسة الموضوعية المتعلقة بهذا النوع من البحوث (الحديث الموضوعي) والمقرَّة من قِبَل القسم تُعنَى ببيان أقوال المحدِّثين وتراجمهم على تلك الأحاديث مما يكون له أثر في الدراسة، مع الحرص على تتبع ما وقع في كتب شروح الحديث وغريبه من تأويلات مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة والتنبيه عليها، وهذا من الفروق الجوهرية بين الدراسة الموضوعية في القسمين العلميَّين (قسم السنة وقسم العقيدة).
كما أن بعض التقريرات والترجيحات تكون معتمدة على لفظة أو رواية قد وردت في الحديث، وتحرير حكمها وبيان ثبوتها من عدمه له أثر كبير في القول بقوة الترجيح أو ضعفه.
خامساً: دراسة مسائل العقيدة في "سنن الترمذي"، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بقسم العقيدة بجامعة الإمام، وقد سجلت فيه رسالتان:
الأولى: للباحث: فهد بن سليمان الفهيد، وكان نصيبه (القسم الأول) [الاعتصام بالكتاب والسنة، والإيمان بالله، وبالملائكة، وبالكتب وبالرسل].
والثانية: للباحث يوسف بن علي الطريف، وكان نصيبه (القسم الثاني) [اليوم الآخر، الإيمان بالقدر، مسائل الإيمان، الإمامة والصحابة]، وهذا القسم ليس فيه شيء يتعلق بصفات الله تعالى.
وهذه الدراسة عامة في مسائل الاعتقاد، والذي فيها مما يخص بحثي ما يتعلق بباب الأسماء والصفات، وليس فيه مما هو على شرط بحثي (الصفات التي لم ترد في القرآن) سوى ثلاث صفات فقط وهي: القدم والأصابع الصورة.

سادساً: **دراسة مسائل العقيدة في "سنن ابن ماجه"**، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بقسم العقيدة بجامعة الإمام، وقد سجلت فيه رسالتان أيضاً:

الأولى: للباحث وليد بن خالد بسيوني أحمد، وكان نصيبه (القسم الأول) [الاعتصام بالسنة والجماعة، والتوحيد]

والثانية: للباحث طارق بن عبد الرحمن الحواس، وكان نصيبه (القسم الثاني) [اليوم الآخر، الإيمان بالقدر، مسائل الإيمان]. وهذا القسم ليس فيه شيء يتعلق بصفات الله عز وجل.

وهذه الدراسة أيضاً عامة في مسائل الاعتقاد، والذي فيها مما يخص بحثي ما يتعلق بباب الأسماء والصفات، وليس فيه مما هو على شرط بحثي (الصفات التي لم ترد في القرآن) سوى ثلاث صفات فقط وهي: الأصابع والضحك والحرف والصوت في كلام الله عز وجل.

سابعاً: مصنفات بحثت الموضوع من جانبٍ عَقَدِيٍّ، وهذه غير مؤثرة على الموضوع؛ لاختلاف جهة البحث والنظر.

ومن تلك الدراسات:

١. «الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية، في ضوء التنزيه والإثبات»، للشيخ الدكتور محمد أمان بن علي الجامي (رسالة دكتوراه، بجامعة دار العلوم بالقاهرة)

٢. «صفات الله تعالى الذاتية – جمعاً ودراسة» للباحث: صالح بن محمد العيدان، (رسالة دكتوراه، بقسم العقيدة بجامعة الإمام)

٣. «صفات الله تعالى الفعلية عند السلف وعند مخالفيهم – دراسة عقدية» للباحث: عبدالله بن عايض القحطاني، (رسالة دكتوراه، بقسم العقيدة بجامعة الإمام)

٤. «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل» للباحث: عثمان عبدالله آدم، (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى).

٥. «دفع دعوى معارضة العقل للأحاديث المتعلقة بالصفات الواردة في الكتب الستة دراسة نقدية» للباحثة: مشاعل باقاسي (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى).

٦. «مسالك المتكلمين في رد الأحاديث والآثار المروية في صفات رب العالمين»، للباحث: صادق سليم صادق، (رسالة دكتوراه، بقسم العقيدة بجامعة الإمام).

٧. «أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين — دراسة وترجيح»، للدكتور سليمان بن محمد الدبيخي، (رسالة ماجستير بقسم العقيدة بجامعة أم القرى).

٨. «أحاديث العقيدة المتوَهَّم إشكالُها في الصحيحين – جمعاً ودراسة»، للدكتور سليمان بن محمد الدبيخي، (رسالة دكتوراه بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية).

٩. «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة» لعلوي بن عبد القادر السقاف، وهذا الكتاب ليس رسالة علمية، وقد اجتهد مؤلفُه في جمع ما ثبت عنده من الصفات، مع ذكر دليل الصفة من الكتاب والسنة من غير توسع، مع الكلام اليسير عليها، وهو في الحقيقة كتابٌ مختصرٌ نافعٌ، على إعوازٍ فيه.

۞ عدد الأحاديث:

بلغ مجموع أحاديث البحث (١٦٥) مائةً وخمسةً وستين حديثاً، منها (٤٩) تسعة وأربعون حديثاً في «الصحيحين» أو أحدِهما.

۞ خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

❖ **المقدمة:** وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة فيه، ومنهج البحث، وخطته.

❖ **التمهيد، وفيه:**

- تعريف «الصفة» لغةً واصطلاحاً، مع بيان العلاقة بين باب الصفات وباب الأسماء والأخبار.
- أوجه دلالة السنة على إثبات الصفة، مع بيان أن صفات الله عز وجل توقيفية.
- أقسام الصفات عند السلف.

❖ الفصل الأول: الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل الذاتية.

وفيه عشرون مبحثاً:

المبحث الأول: ما ورد في صفة الأصابع.

المبحث الثاني: ما ورد في صفة الأنامل.

المبحث الثالث: ما ورد في صفة الكَفِّ.

المبحث الرابع: ما ورد في وصف يد الله الأخرى بـ"الشِّمال" أو "اليَسَار".

المبحث الخامس: ما ورد في صفة الذِّراع.

المبحث السادس: ما ورد في صفة السَّاعِد.

المبحث السابع: ما ورد في صفة المِنْكِب.

المبحث الثامن: ما ورد في صفة الرِّجْلُ أو القَدَمُ.

المبحث التاسع: ما ورد في صفة السَّاق.

المبحث العاشر: ما ورد في صفة الصدر.

المبحث الحادي عشر: ما ورد في صفتي اللَّهات والأضراس.

المبحث الثاني عشر: ما ورد في صفة الحَقُو أو الحُجْزَة.

المبحث الثالث عشر: ما ورد في صفة الشَّخْص.

المبحث الرابع عشر: ما ورد في صفة الصورة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في أن الله ﷻ خلق آدم عليه السلام على صورته.

المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في رؤية المؤمنين لله ﷻ يوم القيامة.

المطلب الثالث: الأحاديث الواردة في رؤية النبيِّ ﷺ ربَّه ﷻ في المنام في أحسن صورة.

المبحث الخامس عشر: ما ورد في صفة العين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما ورد من نفي العور عن الله ﷻ.

المطلب الثاني: ما ورد من أن لله ﷻ عينين.

المبحث السادس عشر: ما ورد في صفة الجمال.

المبحث السابع عشر: ما ورد في صفة السيادة.

المبحث الثامن عشر: ما ورد في صفة الطِّيْبِ.

المبحث التاسع عشر: ما ورد في صفة النظافة.

المبحث العشرون: ما ورد في صفة الوِتْر.

❖ الفصل الثاني: الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل الفعلية.

وفيه تسعة وعشرون مبحثاً:

المبحث الأول: ما ورد في صفة الاحتجاب.

المبحث الثاني: ما ورد في صفة الأَذَن.

المبحث الثالث: ما ورد في صفة الفرح.

المبحث الرابع: ما ورد في صفة البشبشة أو البشاشة.

المبحث الخامس: ما ورد في صفة الضحك.

المبحث السادس: ما ورد في صفة التَدَلِّي.

المبحث السابع: ما ورد في صفة الدُّنُو.

المبحث الثامن: ما ورد في صفة النزول، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: النزول في الثلث الأخير من كل ليلة.

المطلب الثاني: النزول عشية عرفة.

المطلب الثالث: النزول ليلة النصف من شعبان.

المطلب الرابع: النزول يوم الجمعة وليلتها.

المبحث التاسع: ما ورد في صفة التردد عن قبض نفس المؤمن.

المبحث العاشر: ما ورد في صفة الجود.

المبحث الحادي عشر: ما ورد في صفة الحثو.

المبحث الثاني عشر: ما ورد في صفة الحرف في كلام الله.

المبحث الثالث عشر: ما ورد في صفة الصوت في كلام الله.

المبحث الرابع عشر: ما ورد في صفة الخط والكتابة.

المبحث الخامس عشر: ما ورد في صفة الدِّين – بمعنى الجزاء –.

المبحث السادس عشر: ما ورد في صفة الرِّفق.

المبحث السابع عشر: ما ورد في صفة السكوت.

المبحث الثامن عشر: ما ورد في صفة الصبر.

المبحث التاسع عشر: ما ورد في صفة العدل.

المبحث العشرون: ما ورد في صفة غَرْس الجنَّة.

المبحث الحادي والعشرون: ما ورد في صفة الغيرة.

المبحث الثاني والعشرون: ما ورد في صفة الكَنَف.

المبحث الثالث والعشرون: ما ورد في صفة المباهاة.

المبحث الرابع والعشرون: ما ورد في صفة المسْح.

المبحث الخامس والعشرون: ما ورد في صفة الملل والسأم.

المبحث السادس والعشرون: ما ورد في صفة الهرولة.

المبحث السابع والعشرون: ما ورد في صفة الاستلقاء.

المبحث الثامن والعشرون: ما ورد في صفة القراءة.

المبحث التاسع والعشرون: ما ورد في صفة استطابة الروائح.

❖ **الخاتمة:** وتتضمن أبرز نتائج البحث وتوصياته.

❖ **الفهارس العلمية.**

۞ منهج البحث:

أولاً – منهج تخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها:

١. أكتفي في تخريج أحاديث «الصحيحين» منهما إلا لزيادة مؤثرة في المعنى.

٢. أتوسع في تخريج أحاديث غير «الصحيحين» بحسب الحاجة.

٣. إذا كان الحديث في الصحيحين فإني أكتفي بعزوه إليهما عن دراسة إسناده.

٤. إذا كان الحديث صحيحاً أو حسناً فإني أدرس إسناد اللفظ المختار بإيجاز إلا الراوي موضع التحسين فأستفيض في حاله، وأما الحديث الضعيف فإني أذكر علة ضعفه في ضوء أقوال العلماء مع الترجيح والتعليل، بعد تخريجه ودراسة إسناده دراسة مستوفاة في ضوء منهج القسم.

ثانياً – منهج الدراسة الموضوعية:

١. أجمع الأحاديث المرفوعة – تصريحاً أو حكماً – المتعلقة بالموضوع، وأُبَيِّنُ وحدتها الموضوعية، وأرتبها حسب دلالتها اتفاقاً واختلافاً.

٢. أجمع ألفاظ الحديث ورواياته وزياداتها المساعدة في فهم الحديث وفقهه موضوعياً، وأعتني بأوفاها معنىً وأصرحها دلالة.

٣. أعتني بخدمة المتن والتعليق عليه وتحريره وضبط مشكله.

٤. أحرص على الربط الموضوعي بين أحاديث الباب، ودرء تعارضها، والجمع بين مشكلها.

٥. أهتم بأسباب ورود الحديث وقصصه المؤثرة في فهم معناه، ودفع إشكالاته.

٦. أعتني بالاستشهاد بالآيات والآثار والأقوال الواردة في الباب، وربطها بدلالة الحديث الموضوعية.

٧. أعتني بفقه أئمة الحديث وأقوال المحققين من العلماء المنصوص عليها، أو المترجم بها في مصنفاتهم، أو المنقولة عنهم.

٨. أشرح الأحاديث شرحاً موضوعياً، وأبين من خلاله عامها وخاصها ومطلقها ومقيدها وناسخها ومنسوخها.

٩. أدرس الفوائد والأحكام والمسائل العقدية التي انتظمها موضوع الباب، مع بيان وجه دلالة أحاديثها عليها، وراجحها ومرجوحها، ومناقشة أدلتها، والرد على المخالف في ضوء المحرر من أقوال أهل العلم.

وفي الختام أشكر الله عز وجل على توفيقه، وما كان هذا البحث ليكون لولا توفيقه وإعانته سبحانه، فلا حول لي ولا قوة إلا به، فله الحمد أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً.

ثم أشكر مَن قَرَنَ الله تعالى حَقَّهما بحَقِّه، والديَّ الكريمين، سائلاً المولى عز وجل لوالدي الرحمةَ والمغفرةَ ورفيعَ الدرجة، ولوالدتي تمام الصحة والعافية وحسن الختام.

ثم أخص بالشكر والثناء وصالح الدعاء المشرفَ على هذه الرسالة فضيلةَ الأستاذ الدكتور/ **عبد الرحمن بن أحمد العواجي**، الأستاذ بقسم السنة وعلومها، على تفضله بإكمال مسيرة الإشراف على هذا البحث بعد وفاة المشرف السابق فضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور/**عبد العزيز بن صالح اللحيدان** رحمه الله، وقد وافاه الأجل المحتوم بعد صراع مع المرض لم يمهله طويلاً وأنا في أواخر إعداد هذه الرسالة، فكان رحمه الله حريصاً على تجويد البحث وإتقانه، وكان كثيراً ما يحثني على ذلك، فلم يأل جهداً في الإشراف والمتابعة، فكان نِعْم النَّاصح والموجِّه، فرحمه الله رحمة واسعة، وأعلى في الجنات نُزُلَه، وجزاه عني خير الجزاء وأوفاه.

والشكر موصولٌ لعضوي المناقشة، فضيلة الأستاذ الدكتور/ **أحمد بن عبدالله الباتلي** – الأستاذ بقسم السنة وعلومها بالكلية –، وفضيلة الأستاذ الدكتور/ **يحيى بن عبد الله البكري الشهري** – الأستاذ بجامعة الملك خالد بأبها –، على تفضلهما بقراءة الرسالة وتقويمها.

والشكر ممتدٌّ أيضاً لهذه الجامعة العريقة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأخص منها دَوحَةَ مَجدِهَا كليةَ أصولِ الدين، وقسمَ السنةِ وعلومِها، وكافة المسؤولين فيها، على ما بذلوه من جهدٍ، وهيئوه من سبيل في خدمة العلم وطلابه.

وإن من لوازم البرِّ بأهل العلم ونسبةِ الفضل إلى أهلِه أن أشكر كل من كان له فضل في إعداد هذه الرسالة، وأخص بالذِّكر والشُّكر شيخيَّ الجليلين:

فضيلة شيخنا العلامة/ **عبدالرحمن بن ناصر البراك** – حفظه الله –، فقد كان له أثرٌ بارزٌ في هذا البحث بدءاً بصناعة خطته، ومسرد أحاديثه، كما قرأتُ عليه مواضع متعددة من المباحث العَقَدِيَّة في هذه الرسالة.

وفضيلة الشيخ المحدِّث البحَّاثة/ **ياسر بن محمَّد فتحي آل عيد** – حفظه الله –، فقد كنتُ كثيراً ما أراجعه في ما قد يشكل عليَّ من حديثٍ معلٍّ، أو لفظٍ مشكلٍ، أو راوٍ اختلفت فيه أقوال النقاد، فأجد عنده حفظه الله الجواب الكافي والتوجيه الشافي.

وإن نسيت فلن أنسَ أساتذتي الإجلاء الذين كان لي شرف التتلمذ عليهم في الدراسة النظامية، وإنّي لأسأل الله الكريم أن يجازي الجميع عني خير الجزاء وأوفاه، وأن يبارك في أعمالهم وأعمارهم، وأن يجعلنا جميعاً من حماة الدين، وأنصار الملة، وأن يوقفنا لنشر السنة، ورفع ألويتها، والذود عن حياضها، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.



❖ تعريف الصفة لغة واصطلاحاً.

«**الصفة**» مصدرٌ للفعل: وَصَفَ، والهاء فيه عِوَضٌ من الواو.

يقال: وَصَفَ، يَصِفُ، وَصْفَاً، وصِفَةً، فهو واصِفٌ، والمفعول: مَوصُوفٌ.

وتقول: وصَفْتُ الشيءَ أَصِفُه وَصْفَاً وَصِفَةً: إذا حَلَّيتَه، ونَعَتَّه، وذكرتَ صِفَتَه.

قال ابن فارس: (الواو والصاد والفاء: أصلٌ واحدٌ، هو تَحلِيَةُ الشَّيء، ووَصَفْتُه أَصِفُهُ وَصْفَاً. والصِّفَةُ: الأَمَارَةُ اللَّازِمَةُ للشيء)(١).

وقال ابن منظور: (وَصَفَ الشيءَ لهُ وعليهِ وَصْفاً وصِفَةً: حَلَّاه، .. وقيلَ: «الوَصفُ» المصدَرُ، و«الصِّفَةُ» الحِليَة، قال اللَّيثُ: الوَصفُ: وَصفُكَ الشَّيءَ بِحِليَتِه وَنَعتِه. وتَوَاصَفُوا الشيءَ مِنَ الْوَصْفِ، واسْتَوْصَفَهُ الشيءَ: سأَلَه أَن يَصفَه لَه، واتَّصَفَ الشيءُ: أَمكن وصْفُه)(٢).

وقال الجرجاني: (الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق، وغيرها. وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرَفُ بها)(٣).

ويتلخص مما سبق أن معنى «**الصفة**» في اللغة يدور على معنى نَعْتِ الشيء، وتَحلِيَته، وذِكْر علامته التي تُمَيِّزُه عن غيره.

وأما تعريف «**الصفة**» في اصطلاح أهل السنة، فيمكن أن يقال: هي ما قام بالذات الإلهية مما يُمَيِّزُها عن غيرها، من المعاني والنعوت - ذاتية كانت أو فعلية — مما ورد في الكتاب والسنة(٤).

فالصفات الذاتية: كاليدين والوجه والقدم والعينين وغيرها.

والصفات الفعلية: كالاستواء، والنزول، والخلق، والغضب، وغيرها.

والصفات المعنوية: كالعلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، وغيرها.

---

(١) «مقاييس اللغة» (٦/١١٥).

(٢) «لسان العرب» (٩/٣٥٦).

(٣) «التعريفات» (ص١٣٣).

(٤) ينظر: «الصفات الإلهية» للجامي (ص٨٤)، و«الصفات الإلهية تعريفها وأقسامها» (ص١٢)، و«معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات» كلاهما للتميمي (ص٣١)، و«فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية» (٣/١٦٠ فتوى رقم٨٩٤٢).

أو يقال(١): هي كل نعت كمالٍ ثابِتٍ في النَّقْل، قائمة بذاتِ الله عز وجل، لا تقوم بنفسِها، ولا تنفصل عن الموصوف؛ كالعِلم، والرحمة، والعِزَّة، والحِكمة، والسمع، والبصر.

ومن هذا التعريف يقال: بأن وصف الذات: هو كلُّ وصفِ كمالٍ قائِم بذات الله عز وجل، ثابِت في النَّقْل، ولا يتعلَّق بمشيئته واختياره، ولا يتصوَّر وجود الذات الإلهية بدونه؛ كالحياة والعِلم، والقُدرة والعِزَّة، والحِكمة والقوَّة.

بينما وصف الفعل: هو كل وصْفِ كمالٍ قائِمٍ بذات الله عز وجل، ثابت في النقل، يتعلَّق بمشيئته وقُدرته؛ كالإحياء والإماتة والرَّزق والفرح وغيرها.

❖ بيان العلاقة بين باب الصفات وباب الأسماء والأخبار(٢).

يجب أولاً أن يُعْلَم أن توحيد «الأسماء والصفات» يشتمل على ثلاثة أبواب:

الأول: باب الأسماء. **والثاني:** باب الصفات. **والثالث:** باب الإخبار.

فنحن إذا وقفنا وقفةَ تأملٍ عند نصوص الكتاب والسنة الواردة في هذا الشأن نجد الحقائق التالية:

- أن الله أطلق على نفسه أسماء كـ(السَّميع) و(البصير)، وأوصافاً كـ(السمع) و(البصر)، وهكذا أخبر عن نفسه بأفعالها، فقال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران:١٥]، فاستعملها في تصاريفها المتنوعة، مما يدل على أن مثل ذلك يجوز إطلاقه عليه في أي صورة ورد.
- وأطلق على نفسه أفعالاً كـ(الصُّنع) و(الصِّبغة) و(الفعل) ونحوها، قال تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، وقال تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة:١٣٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، لكنه لم يَتَسَمَّ ولم يصف نفسه بها، ولكن أخبر بها عن نفسه، ممَّا يدل على أنَّها تخالف الأوَّل في الحكم، فوجب الوقوف فيها على ما ورد.
- ووصف نفسه بأفعال في سياق المدح كـ(يريد) و(يشاء)، فقال جلَّ شأنه: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [الأنعام:١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ

---

(١) «تعريف الأسماء الحسنى، وما الفرق بين الاسم والوصف والفعل؟» لمحمد بن موسى بن عياد، وهو مقال منشور في موقع الألوكة الإلكتروني، على هذا الرابط: https://www.alukah.net/sharia/٠/٢٨٩٥٢/

(٢) مستفاد من «الصفات الإلهية» للتميمي (ص٣٩-٤٢).

﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَـالَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، إلا أنه لم يشتق له منها أسماء، فدل على أن هذا النوع مخالفٌ للقسمين الأولين، فوجب رده إلى الكتاب والسنة، وذلك بالوقوف حيث أوقفنا الله ورسوله ﷺ.

- ووصف نفسه بأفعال أخرى على سبيل المقابلة بالعقاب والجزاء، فقال تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُم﴾ [النساء:١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّه﴾ [الأنفال:٣٠]، ولم يشتق منها أسماء له تعالى، فدل ذلك على أن مثل هذه الأفعال لها حكمٌ خاصٌ، فوجب الوقوف على ما ورد.

فهذه الحقائق السابقة قررت عند العلماء النتائج التالية:

١. أن النصوص جاءت بثلاثة أبواب، هي: (باب الأسماء) و(باب الصفات) و(باب الإخبار).

٢. أن (باب الأسماء) هو أخص تلك الأبواب، فما صح اسماً صحَّ صفة وصحَّ خبراً وليس العكس.

٣. (باب الصفات) أوسع من (باب الأسماء)، فما صحَّ صفة فليس شرطاً أن يصحَّ اسماً، فقد يصحُّ وقد لا يصح، مع أن الأسماء جميعها مشتقة من صفاته.

٤. أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، فالله يُخْبَرُ عنه بالاسم وبالصفة وبما ليس باسم ولا صفة، كألفاظ (الشيء) و(الموجود) و(القائم بنفسه) و(المعلوم)، فإنه يخبر عنه بهذه الألفاظ، ولكن لا تدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا، لأن باب الأسماء والصفات توقيفيان.

فالأصل في إثبات الأسماء والصفات أو نفيهما عن الله تعالى هو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فما ورد إثباته من الأسماء والصفات في القرآن والسنة الصحيحة فيجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما فيجب نفيه، وأما ما لم يرد إثباته ونفيه فلا يصح استعماله في باب الأسماء والصفات إطلاقاً[١].

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا نتجاوز القرآن والسنة)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ)[٣].

---

(١) «رسالة في العقل والروح» لابن تيمية، مطبوعة ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» (٢/٤٦-٤٧).

(٢) نقله عنه ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٢٥٥).

(٣) «منهاج السنة» (٢/٥٢٣) .

أما باب الإخبار فالسلف لهم فيه قولان:

القول الأول: أن باب الإخبار توقيفي، فإن الله لا يُخْبَرُ عنه إلا بما ورد به النص، وهذا يشمل الأسماء والصفات، وما ليس باسم ولا صفة مما ورد به النص كـ(الشيء) و(الصُّنْع) ونحوها، وأما مالم يرد به النص فإنهم يمنعون استعماله[١].

القول الثاني: أن باب الإخبار لا يشترط فيه التوقيف، فما يدخل في الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، كـ(الشيء) و(الموجود) و(القائم بنفسه)، فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا، فالإخبار عنه قد يكون باسمٍ حَسَنٍ، أو باسمٍ ليسَ بسيّءٍ، أي باسم لا ينافي الحُسن، ولا يجب أن يكون حسناً، ولا يجوز أن يخبر عن الله باسم سيّءٍ[٢].

فيخبر عن الله بما لم يرد إثباته ونفيه بشرط أن يستفصل عن مراد المتكلم فيه، فإن أراد به حَقّاً يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أراد به معنى لا يليق بالله عز وجل وجب رده[٣].

❖ أوجه دلالة السنة على إثبات الصفة.

قال الشيخ العلامة محمد العثيمين رحمه الله: (لدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعِزَّة، والقوَّة، والرَّحمة، والبَطْش، والوجه، واليدين، ونحوها.

الثاني: تضمُّن الاسمِ لها، مثل: «الغَفُور» متضَمِّنٌ للمَغفِرَة، و«السَّمِيع» متضمِّنٌ للسَّمع، ونحو ذلك.

الثالث: التصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وقول النبي ﷺ: «يَنْزِلُ ربُّنَا إلى السَّمَاءِ الدُّنيا» الحديث، وقول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر:٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢])[٤].

---

(١) انظر: «رسالة في العقل والروح» (٢/٤٦-٤٧) .

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» (١/٢٨٥)، و«مجموع الفتاوى» (٦/١٤٢-١٤٣).

(٣) «رسالة في العقل والروح» (٢/٤٦-٤٧).

(٤) «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» (ص٢٨-٢٩).

وينظر أيضاً: «شرح الواسطية» لابن عثيمين (١/١٤٤)، و«الصفات الإلهية» للتميمي (ص١٥-١٨).

وإضافة على ما سبق يقال: بأن إثبات الصفات وتحقيقها قد جاء في سنة النبي ﷺ على ثلاثة أحوال: إما بالقول، أو بالفعل، أو بالإقرار[1].

أ- **أما القول**، فكثيرٌ جداً، مثل: «القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن»، و«إن الله جميل يحب الجمال»، و«لا تزالُ جهنَّمُ تقولُ هل من مزيدٍ حتَّى يضعَ ربُّ العزَّة فيهَا قدَمَهُ»، و«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخِر»، و«لله أشد فرحاً بتوبة أحدكم، من أحدكم بضالته، إذا وجدها»، وغيرها.

ب- **وأما الفعل**، فهو أقلُّ من القول، مثلُ إشارتِه إلى السماء يَستَشْهِد الله على إقرار أُمَّتِه له بالبلاغ، وهذا في حجة الوداع يوم عرفة، حين خطب الناس، وقال: «قد تَرَكتُ فيكم ما لن تَضِلُّوا بعدَه إنْ اعتَصَمتُم به، كتابَ الله، وأنتُم تُسْأَلون عَنِّي، فما أنتم قائِلون؟» قالوا: نَشهدُ أنَّك قد بلَّغتَ وأدَّيتَ ونَصَحتَ، فقال: بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكُتُها إلى النَّاس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد» ثلاث مرات. وفي هذا وصف الله تعالى بـ«العلو» عن طريق الفعل.

وأحياناً يجمع ﷺ بين القول والفعل، فيذكر الصفة بقوله ويؤكدها بفعله، وهذا مثل قوله ﷺ: «إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه -»، وقوله على المنبر يخطب الناس: «يأخذُ الجبَّارُ سماواته وأرضه بيده» وقبض رسول الله ﷺ بيده فجعل يقبضها ويبسطها، وفي هذه الإشارة تحقيق للصفة وليس تشبيها لها بصفات المخلوقين.

جـ- **وأما الإقرار**، فهو قليل بالنسبة لما قبله، مثل: إقراره ﷺ للجارية التي سألها: «أين الله؟» قالت: (في السماء)، فأقرَّها على قولها، وقال لسيدها: «أعتقها فإنها مؤمنة»، ومثل إقراره ﷺ للحَبر اليهودي الذي جاء للرسول ﷺ وقال له: (إنَّا نَجِدُ في التوراة أنَّ الله يجعل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والثرى على إصبع .. آخر الحديث)، فضحك النبي ﷺ تصديقاً لقوله، وهذا إقرار منه ﷺ بصحة ما قال.

❖ بيان أن صفات الله عز وجل توقيفية.

هذا أصل عظيم من أصول أهل السنة والجماعة التي بنوا عليها منهجهم في باب أسماء الله وصفاته، وهو أن صفاتَ اللهِ عز وجلَّ توقيفيَّةٌ لا مدخل للعقلِ فيها، فيتوقف في إثباتها أو نفيها

(١) «شرح الواسطية» لابن عثيمين (١/٨٣-٨٥).

على ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة، لأن باب الصفات من الغيبيات التي لا تُعلَم إلا بطريق الوحي -كتاباً أو سنة -.

وعلى هذا فلا يجوز وصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله ﷺ في سُنَّته؛ لأنه لا أحد أعلم بالله من الله، ولا أحد من الخلق أعلم بالله من رسول الله ﷺ.

فأهل السنة والجماعة متفقون على هذا الأصل، وهو أنه لا يُثبت للهِ عز وجل من الصفاتِ إلَّا ما دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ الصحيحة على ثُبُوتهِ؛ ولا يُنفَى عنه من الصفات إلَّا ما دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ الصحيحة على نفيه، مع إثبات كمال ضده، وما لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة إثباته أو نفيه فيجب التوقف في لفظه، فلا يُثبَتُ ولا يُنفَى؛ لعدم الدليل السمعي على إثباته أو نفيه، وأما معناه فيستفصل فيه، فإن كان معنى حقاً يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن كان باطلاً وجب رده.

وأقوال أئمة السلف رحمهم الله في التأكيد على هذا الأصل كثيرة مشهورة، بل لا تكاد تجد مصَنَّفاً من مصنفات الاعتقاد السلفية إلا وتجد فيه التأكيد على هذا الأصل العظيم.

- قال إمام أهل السنة في زمانه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يُتجاوز القرآن والحديث)(١).
- وقال أبو بكر ابن خزيمة: (لا نَصِفُ معبودَنا إلا بما وَصَفَ به نفسَه، إمَّا في كتاب الله، أو على لسان نبيِّه ﷺ، بنقل العَدْل عن العَدلِ موصولاً إليه، لا نحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتجُّ أيضاً في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس)(٢).
- وقال أبو نصر السجزي: (اتفقت الأئمة على أنَّ الصفات لا تُؤخَذُ إلا توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف، فقول المتكلِّمين في نفي الصفات أو إثباتها بمجرد العقل، أو حملها على تأويلٍ مخالفٍ للظاهرِ ضلالٌ)(٣).
- وقال عبد العزيز الكناني: (إن على الناس كلهم جميعاً أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا عما أمسك الله عنه)(٤).

---

(١) نقله عنه ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٢٥٥).

(٢) «التوحيد» (١/١٣٧).

(٣) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» (ص١٧٨-١٨٠).

(٤) «الحيدة والاعتذار» (ص٤٧).

- وقال أبو العباس ابن سريج الشافعي: (حرامٌ على العقول أن تمثِّلَ الله، وعلى الأوهام أن تحُدَّهُ، وعلى الألباب أن تَصِفَ، إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ)[١].
- وقال الآجري: (اعلموا وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به الصحابة ﷺ، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟، بل التسليم له والإيمان به)[٢].
- وقال البربهاري: (لا يُتَكَلَّمُ في الربِّ إلَّا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بَيَّنَ رسول الله ﷺ لأصحابه)[٣].
- وقال أبو عثمان الصابوني: (أصحاب الحديث - حفظ الله تعالى أحياءهم، ورحم أمواتهم - يعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ، على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه)[٤].
- وقال ابن عبد البر: (ما غَابَ عن العيونِ فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدَّى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ، فإنَّه ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير)[٥].
- وقال أيضاً: (ليس في الاعتقاد كُلِّه في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصُوصاً في كتاب الله، أو صحَّ عن رسُولِ ﷺ، أو أجمعت عليه الأُمَّةُ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كُلِّه أو نحوه يُسَلَّمُ لهُ ولا يُناظرُ فيه)[٦].
- وقال قوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني[٧]: (لا يُوصَف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، أو أجمع عليه المسلمون، فمن وصفه بغير ذلك فهو ضالٌّ)[١].

---

(١) «جزء فيه أجوبة في أصول الدين» (ص٥٤).

(٢) «الشريعة» (١٠٥١/٢).

(٣) «شرح السنة» (ص٦٣).

(٤) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١٦١).

(٥) «التمهيد» (١٤٥/٧).

(٦) «جامع بيان العلم وفضله» (٩٤٣/٢).

(٧) هو: الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد القرشي الطَّلْحِي التيمي الأصبهاني، الملقب بـ«قِوَام السنَّة»، قال عنه تلميذه أبو سعد السَّمعاَنِيّ: (كان إماماً في فنون العلم؛ في التفسير والحديث واللغة والأدب،

- ونقل أبو منصور الأزهري اللغوي، عن الليث بن المظفَّر الكناني أنه قال: (وَالله هُوَ النَّفَّاحُ المُنْعِمُ على عبَادِهِ)، فتعقبه الأزهري بقوله: (لم أَسْمَع «النَّفَّاحَ» فِي صفَات الله الَّتي جاءت في القُرآن ثُمَّ في سُنَّةِ المصْطَفى عليهِ السَّلام، ولا يجوز عند أهلِ العلمِ أن يُوصَفَ الله جلَّ وَعزَّ بِصفةٍ لم يُنزِلْها فِي كِتَابه، وَلم يُبَيِّنهَا على لِسَان نَبيه ﷺ)[٢].

وقال أيضاً معلقاً على من سمَّى الله ووصفه بـ«المُتَوَحِّد» و«المتَفَرِّد»: (وأما قول النَّاس: توحَّد الله بالأمرِ وتفرَّد، فإنَّه وإن كان صحيحاً في العربيَّة فإني لا أُحبُّ أن ألفِظَ بلفظٍ في صفةِ الله لم يَصِف بها نفسَه في التَّنزِيل أو في السُّنَّة، ولم أجد «المتوحد» ولا «المتفرِّد» في صفاته، وإنَّما ننتهي في صفات الله إلى مَا وصف به نفسه، ولا نتجاوزه إلى غيره لجوازه في العربيَّة، تعالَى الله عن التَّمثِيل والتشبيه علوّاً كَبِيراً)[٣].

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ثم القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يُوصَفَ الله بما وَصَفَ به نفسَه، أو بما وصَفَه به رسول الله ﷺ، وبما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث)[٤].

وقال أيضاً: (مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفونَه بما وصَفَ به نفسَه، ووصفَه به رسولُه ﷺ في النفي والإثبات)[٥].

- وقال ابن أبي العزِّ الحنفي: (ليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يَصِف به نفسه، ولا وَصَفه به رسوله ﷺ نَفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متَّبِعُون لا مُبتَدِعُون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب – أعني باب الصفات – فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نَفَاه الله ورسوله نَفَيناه، والألفاظ التي

حافظاً متقناً، كبير الشأن، جليل القدر، عارفاً بالمتون والأسانيد، سمع الكثير بنفسه، ونَسَخَ، ووهبَ أكثر أصوله في آخر عمره، وأملى بجامع أصبهان قريباً من ثلاثة آلاف مجلس، ... كتبتُ عنه الكثير، واستفدت منه، وهو من شيوخ والدي رحمه الله)، لـه عـدة مصنفات، منها: «الحجـة في بيـان المحجـة» (ط)، و«الترغيـب والترهيـب» (ط)، و«دلائـل النبـوة» (ط)، و«الجامع الكبير في معالم التفسير» ثلاثون مجلدة (خ)، وغيرها، توفي بأصبهان سنة ٥٣٥هـ، وكان مولده سنة ٤٥٧هـ.
ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٤٠٨/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٠/٢٠)، و«طبقات الشافعيين» (ص٥٩١).

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٤١٠/٢) و(٤٨٣/٢).

(٢) «تهذيب اللغة» (٧٢/٥).

(٣) «تهذيب اللغة» (١٢٨/٥).

(٤) «الفتوى الحموية» (ص٢٥٥).

(٥) «شرح حديث النزول» (ص٧).

ورد بها النص يُعْتَصَم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها، فلاُ تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً قُبِل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجمَلة إلاَّ عند الحاجة، مع قرائن تُبَيِّن المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يُخَاطَب بها، ونحو ذلك)[١] .

فهذه أقوال أئمة أهل السنة سلفاً وخلفاً متفقة على هذا الأصل، وما سقته من أقوالهم ما هو إلا قطرة من بحر كلامهم في تقرير هذه الأصل العظيم، والمقصود أن الكلام في صفات الله عز وجل - إثباتاً أو نفياً - خطير، فلا يجوز إثبات صفة لله عز وجل أو نفيها عنه إلا بنصٍ من كتاب أو سنة، ولا تُثبَتُ الصفات بالعقل ولا بالقياس.

كما اتفق أهل السنة والجماعة على أنه لا يحتج إلا بما صح من أحاديث رسول الله ﷺ في هذا الباب، لأن العبرة في هذا الباب ثبوت الوصف على لسان المعصوم ﷺ، وكل حديث لا يصح سنده ولم تُعَدَّل نَقَلتُه فلا عبرة به في هذا الباب العظيم.

- قال أبو نصر السجزي: (لا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وذلك إذا ثبت الحديث ولم يبق شبهة في صحته، فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة، والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه، ولا في صفاته ما يوجد فيها، باتفاق العلماء للأثر)[٢].
- وقال الخطيب البغدادي: (تنقسم الأحاديث المروية في «الصفات» ثلاثة أقسام:

منها أخبار ثابتة: أجمع أئمة النقل على صحتها؛ لاستفاضتها وعدالة نقلتها، فيجب قبولها والإيمان بها، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما يقتضي تشبيه الله بخلقه، ووصفه بما لا يليق به من الجوارح والأدوات، والتغيُّر والحركات.

والقسم الثاني: أخبار ساقطة، بأسانيد واهية، وألفاظ شنيعة، أجمع أهل العلم بالنقل على بطولها، فهذه لا يجوز الاشتغال بها، ولا التعريج عليها.

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/٢٦٠)، وأصل هذا الكلام مع بعض الاختلاف لشيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢/٤٥٥).

(٢) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد» (ص١٧٨-١٨٠).

والقسم الثالث: أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها، فقبلها البعض دون الكل، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها؛ لتحلق بأهل القبول أو تجعل في حيِّز الفسادِ والبُطُول)[١].

- وقال الموفق ابن قدمة: (ينبغي أن يُعلَم أنَّ الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات، التي قَبِلَها السَّلَفُ، ونَقَلُوها ولم يُنكروها ولا تكلموا فيها، وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضعيفة؛ إما لضعف رواتها، أو جهالتهم، أو لعلَّةٍ فيها لا يجوز أن يقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها، وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم، فمن كان من أهل المعرفة بذلك وجب عليه اتباع الصحيح، واطراح ما سواه، ومن كان عامَيّاً ففَرْضُه تقليد العلماء وسؤالهم؛ لقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحل:٤٣]، وإن أشكل عليه عِلْمُ ذلك ولم يجد من يسأله فلْيَقِفْ، وليَقُل: آمنتُ بما قاله رسولُ الله ﷺ، ولا يُثْبِت به شيئاً، فإن كان هذا مما قاله رسولُ الله ﷺ فقد آمن به، وإن لم يكن منه فما آمن به)[٢].

كما اتفقوا أيضاً على أنه خبر الواحد - إذا صح - حجة في هذا الباب، فلا يفرقون في إثبات الصفات بين المتواتر والآحاد، والتفريق بينهما هو من بدع المتكلمين.

وقد حكى ابن عبد البر إجماع أهل العلم على الاحتجاج بخبر الواحد في العقائد، فقال رحمه الله: (أجمع أهلُ العلم من أهلِ الفقهِ والأثرِ في جميعِ الأمصارِ فيما علمتُ على قبولِ خبرِ الواحِدِ العدلِ، وإيجاب العَمَلِ به، إذا ثبتَ ولم ينسخه غيرُه من أثرٍ أو إجماعٍ، على هذا جميعُ الفقهاءِ في كلِ عصرٍ، من لَدُن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافاً) إلى أن قال: (وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا وبالله توفيقنا)[٣].

وقال أيضاً: (ليس في الاعتقاد كُلِّه في صفات الله وأسمائه إلَّا ما جاء منصُوصاً في كتاب الله، أو صحّ عن رسُول ﷺ، أو أجمعت عليه الأُمَّةُ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كُلِّه أو نحوه يسَلَّمُ

---

(١) «جواب الخطيب البغدادي عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات» (ص٧٦-٧٧)، ملحق بـ«اعتقاد أهل السنة» للإسماعيلي، تحقيق: جمال عزون.

(٢) «ذم التأويل» (ص٤٧-٤٨).

(٣) «التمهيد» (١/٢-٨).

لهُ ولا يُناظرُ فيه)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (مذهب أصحابنا - الحنابلة - أن أخبار الآحاد المتلقَّاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات)[٢].

وقال تلميذه العلامة ابن القيم: (لم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحدٍ منهم ألبتة أنَّه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته)[٣].

وقال أيضاً في معرض رده على من أنكر حجية خبر الواحد: (ومن هذا: إخبارُ الصحابة بعضهم بعضاً؛ فإنهم كانوا يجزمون بما يُحدِّثُ به أحدُهم عن رسول الله ﷺ، ولم يقل أحدٌ منهم لمن حدَّثه عن رسول الله ﷺ: خبَرُكَ خبرُ واحدٍ لا يفيدُ العِلمَ حتى يتواتر، ... وكان أحدُهم إذا روى لغيرِه حديثاً عن رسول الله ﷺ في الصفات؛ تلقَّاه بالقبول، واعتَقَد تلك الصفة به على القطع واليقين؛ كما اعتقد رؤيةَ الربِّ، وتكليمَه، ونداءَه يومَ القيامة لعباده بالصوتِ الذي يَسمَعُه البعيدُ كما يسمعه القريبُ، ونزولَه إلى سماءِ الدُّنيا كلَّ ليلةٍ، وضَحِكَهُ، وفَرَحُهُ، وإمساكُ السَّمَاوَاتِ على إصبع من أصابعِ يَدِه، وإثبات القَدَمِ له؛ مَن سَمِعَ هذه الأحاديث ممن حدَّث بها عن رسول الله ﷺ، أو عن صاحبٍ اعتقد ثبوتَ مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق، ولم يَرْتَب فيها، حتى إنهم ربما تثبتوا في بعض أحاديث الأحكام ...، ولم يطلب أحدٌ منهم الاستظهار في رواية أحاديث الصفات أَلَبَتَّه، بل كانوا أعظم مبادرة إلى قبولها، وتصديقها، والجزم بمقتضاها، وإثبات الصفات بها، من المخبِرِ لهم بها عن رسول الله ﷺ، ومَن له أدنى إلمام بالسنَّة والتفاتٍ إليها؛ يعلم ذلك، ولولا وضوح الأمر في ذلك، لذكرنا أكثر من مئة موضع.

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة، والجهمية، والرافضة، والخوارج، الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا؛ فلا يُعرَف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم)[٤].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٩٤٣/٢).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٤٨).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» (١٥٧٠/٤).

(٤) المصدر السابق (١٤٦٩/٤-١٤٧٢).

❖ أقسام الصفات عند السلف.

اعلم أنَّ «الصفات» من حيث العموم تنقسم إلى قسمين[1]:

القسم الأول: صفات نقص، فهذه يجب تنزيه الله تعالى عنها مطلقاً؛ كالموت والعجز والجهل.

والقسم الثاني: صفات كمال، فهذه يمتنع أن يماثله فيها شيء.

ويمكن تقسيم صفات الله عَزَّ وجَلَّ إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة[2]، فيقال:

أولاً: أقسام صفات الله عز وجل من حيث إثباتها ونفيها، وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: صفات ثبوتية.

وهي: كل ما أثبته الله عز وجل لنفسه من الصفات، أو أثبتها له رسوله ﷺ؛ كالاستواء، والنُّزُول، والوجه، واليد ... ونحو ذلك، وكلها صفات مدح وكمال، وهي أغلب الصفات المنصوص عليها في الكتاب والسنة، ويجب إثباتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه.

القسم الثاني: صفات سَلْبِيَّة، أو ما يعبر عنه بـ: الصفات المنفيَّة.

وهي: كل ما نفاه الله عن نفسه من الصفات، أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص؛ كالموت، والسِّنة، والنوم، والظلم ... ونحو ذلك، وغالباً تأتي في الكتاب أو السنة مسبوقة بأداة نفي؛ مثل (لا) و(ما) و(ليس)، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، فيجب الإيمان بانتفاء الظلم عن الله عز وجل، وإثبات ضده وهو العدل الذي لا ظلم فيه أبداً.

ثانياً: أقسام صفات الله عز وجل من حيث تعلقها بذات الله وأفعاله، وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: صفات ذاتيَّة.

وهي: التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها، فهي لا تنفك عن ذات الله عز وجل؛ كالعلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والوجه، واليدين ... ونحو ذلك.

القسم الثاني: صفات فعليَّة، أو ما يعبر عنه بـ: الصفات الاختيارية.

وهي الصفات المتعلقة بمشيئة الله واختياره، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها؛ كالمجيء، والنُّزُول، والغضب، والفرح، والضحك ... ونحو ذلك.

---

(١) «الصفدية» لابن تيمية (١٠٢/١).

(٢) ينظر: «القواعد المثلى» لابن عثيمين (ص٢١-٢٥)، و«صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة» للسقاف (ص٢٨-٣٠)، و«الصفات الإلهية» للتميمي (ص٥٧-٧٢).

وأفعاله سبحانه وتعالى لا منتهى لها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، و﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وبالتالي فصفات الله الفعليَّة لا حصر لها.

وأفعاله سبحانه وتعالى على نوعين:

١- **لازمة:** كالاستواء، والنُّزُول، والإتيان ... ونحو ذلك.

٢- **متعدية:** كالخَلق، والرزق، والإعطاء ... ونحو ذلك.

والصفات الفعليَّة من حيث قيامها بالذات تسمى صفات ذات، ومن حيث تعلقها بما ينشأ عنها من الأقوال والأفعال تسمى صفات أفعال، ومن أمثلة ذلك صفة الكلام؛ فكلام الله عَزَّ وجَلَّ باعتبار أصله ونوعه صفة ذات، وباعتبار آحاد الكلام وأفراده صفة فعل.

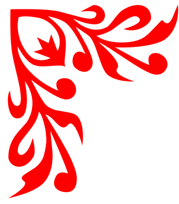
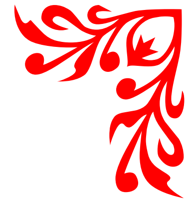
ثالثاً: أقسام صفات الله عز وجل من حيث أدلتها، وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: صفات سمعية خبرية.

وهي الصفات التي لا سبيل إلى إثباتها إلا السمع والخبر عن الله أو عن رسوله ﷺ، وتسمى (صفات سمعية أو نقلية)، وقد تكون ذاتِيَّة؛ كالوجه، واليدين، وقد تكون فعليَّة؛ كالفرح، والضحك.

القسم الثاني: صفات سمعية عقلية.

وهي الصفات التي يشترك في إثباتها الدليل السمعي النقلي والدليل العقلي، وقد تكون ذاتِيَّة؛ كالحياة والعلم، والقدرة، وقد تكون فعليَّة؛ كالخلق، والإعطاء.

الفصل الأول

الأَحاديثُ الواردةُ في

صفات الله عَزَّوَجَلَّ الذاتية




وفيه عشرونَ مَبحَثاً

المبحث الأول
ما ورد في صفة الأصابع

قال البخاري في «صحيحه» (١٢٣/٩):

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، سَمِعَ يَحْيَى بنَ سَعِيدٍ، عَن سُفيَانَ، حَدَّثَنِي مَنصُورٌ وَسُلَيمَانُ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَبِيدَةَ، عَن عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ أَنَّ يَهُودِيًّا[١] جاءَ إِلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ[٢] يُمسِكُ السَّمَاوَاتِ [[٣]] عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، **وَالْجِبَالَ** عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلاَئِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، [[٤]] ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، **فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى بَدَت نَوَاجِذُهُ[٥]، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ[٦]﴾** [الزمر:٦٧].

قَالَ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ: وَزَادَ فِيهِ فُضَيلُ بنُ عِيَاضٍ، عَن مَنصُورٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَبِيدَةَ، عَن عَبدِ اللهِ: (**فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَعَجُّباً وَتَصْدِيقاً لَهُ[٧]**).

---

(١) جاء في رواية فضيل بن عياض عن منصور ورواية أبي عوانة عن الأعمش: (جَاءَ حَبْرٌ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ)، زاد في رواية شيبان عن منصور: (مِنَ الأَحْبَارِ)، وفي رواية جرير عن منصور: (حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ)، ووقع في رواية حفص بن غياث عن الأعمش: (جَاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ).

(٢) وقع في رواية شيبان عن منصور عند البخاري: (يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ ..)، وعند ابن منده في «التوحيد» (رقم٣٧٢ و٥٠٣): (إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَاةِ).

(٣) زاد فضيل عن منصور في روايته في هذا الموضع: (يوم القيامة).

(٤) زاد جرير وفضيل عن منصور في روايتهما في هذا الموضع: (ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ).

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤٨/٥): (النَّواجِذُ من الأسْنان: هي الضَّواحِك، وهي التي تَبْدو عند الضَّحك، والأكثرُ الأشْهَرُ أنها أقْصى الأسْنان، والمرادُ الأوّل؛ لأنه ﷺ ما كان يَبْلُغ به الضَّحِكُ حتى تَبْدُوَ أواخر أضْراسه، كيف وقد جاء في صفة ضَحِكه: «جُلُّ ضَحِكه التَّبَسُّم»، وإن أريد بها أواخِرُ الأضراس فالوجْه فيه أن يُرادَ مُبالغةُ مِثلِه في ضَحِكه، من غير أن يُرادَ ظُهور نَواجِذِه في الضحِك، وهو أقْيَسُ القولين؛ لاشْتهارِ النَّواجذ بأواخِرِ الأسنان).

(٦) وقع في رواية شيبان وجرير وفضيل عن منصور أنَّ النبي ﷺ قرأ الآية بتمامها: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧].

(٧) ضَحِكُ النبيِّ ﷺ تعجُّباً من قول الحبر وتصديقاً له لم ينفرد بذكره فضيل بن عياض كما يزعمه بعضهم، بل وافقه على ذكره جماعة من الرواة:

- فوقع في رواية شيبان بن عبد الرحمن عن منصور: (فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَت نَوَاجِذُهُ تَصدِيقًا لِقَولِ الحبرِ).
- وفي رواية جرير عن منصور والأعمش: (فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ).

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه إبراهيم النخعي، واختلف عليه من وجهين:

الأول: عنه، عن عَبِيدَةَ السَّلَمَانِي، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، ورواه عنه على هذا الوجه:

١. منصور بن المعتمر.

- أخرجه البخاري –كما هنا – من طريق سفيان الثوري.
- وأخرجه البخاري (١٤٨/٩)، ومسلم (٤/رقم٢٧٨٦) من طريق جرير.
- وأخرجه البخاري (١٢٦/٦) من طريق شيبان بن عبدالرحمن.
- وأخرجه مسلم (٤/رقم٢٧٨٦) من طريق فضيل بن عياض.

أربعتهم: (سفيان، وجرير، وشيبان، وفضيل) **عَن مَنصُورٍ به**.

٢. الأعمش.

- أخرجه البخاري –كما هنا– من طريق يحيى بن سعيدٍ، عن سُفيانَ الثوري، عن الأعمش به[1].

- وفي رواية إسرائيل بن يونس عن منصور عند أحمد في «المسند» (٧/رقم٤٣٦٩): (فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى بَدَا نَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ).
- وكذلك وقع ذكر التصديق في رواية أبي حفص الأبَّار، وعمار بن محمد الثوري كلاهما عن منصور، ذكر ذلك ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٩٩/ب).
- وروى ابن أبي عاصم الحديثَ في كتابه «السنة» (رقم٥٤١) عن أَبِي الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ الْعَتَكِيُّ، عن جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ وفيه: (فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ)، ثم قال ابن أبي عاصم عقبه: قُلْتُ لأَبِي الرَّبِيعِ: فَضَحِكَ تَصْدِيقًا؟ قَالَ: نَعَم.

فظهر بهذا أن ما تزعمه الجهمية وأفراخهم من المتأخرين من أنَّ ضَحِكَ النبي ﷺ من قول اليهودي لا يدل على القبول والتصديق قولٌ ساقطٌ متهافتٌ، تردُّه هذه الروايات الصحيحةُ الثابتةُ.

(١) اختُلِفَ في هذا الوجه عن الأعمش، هل هو محفوظٌ عنه أم لا؟

فذهب ابن خزيمة في «التوحيد» (١٧٤/١) إلى أنَّه غير محفوظ عنه، وأنَّ الوَهَمَ فيه من يحيى بن سعيد، فقال – رحمه الله –: (وَهِمَ يحيى بنُ سعيدٍ في إسنادِ خبرِ الأعمش مع حفظه وإتقانه وعِلْمِهِ بالأخبار، فقال: «عن عَبِيدَة» عن عبد الله، وإنما هو «عن علقمة»)، وهذا ترجيح منه لرواية الجماعة عن الأعمش على رواية سفيان الثوري، بينما قال ابن حجر في «الفتح» (٣٩٧/١٣): (تصرُّفَ الشيخين يقتضي أنَّه عند الأعمش على الوجهين).

قلت: كذا قال ابن حجر – رحمه الله –، والصواب أن يقول: (تصرُّف البخاري)؛ لأن مسلماً لم يخرج في «صحيحه» إلا رواية الجماعة عن الأعمش، ولم يخرج رواية يحيى عن سفيان، والله أعلم.

والثاني: عنه، عن علقمةَ بنِ قيسٍ النخعي، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: الأعمش.

- أخرجه البخاري (١٢٣/٩)، ومسلم (٤/رقم٢٧٨٦) من طريق حفص بن غياث.
- وأخرجه البخاري (١٣٤/٩) من طريق أبي عوانة.
- وأخرجه مسلم (٤/رقم٢٧٨٦) من طريق أبي معاوية، وعيسى بن يونس، وجرير.

خمستهم: (حفص، وأبو عوانة، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وجرير) **عن الأَعمَش به.**

فهذان الوجهان صحيحان محفوظان عن إبراهيم النخعي[1]، فهما مخرَّجان في «الصحيحين»، وتخريجُ الشيخين تصحيحٌ واعتمادٌ.

وقد حكم بصحة الوجهين أيضاً: يعقوب بن شيبة[2]، فإنه قال بعدما ساق الحديث: (هذا حديثٌ كوفيٌّ صحيحُ الإسناد)، وذكر الإسنادين، ثم قال: (والإسنادين جميعاً ثابتين، وليس باختلافٍ رواية الحديث من وجهين؛ لأن جرير بن عبد الحميد روى الحديثين جميعاً، فبَيَّن بروايته لهما صحَّتَهما.

وأما سفيان الثوري فجمعهما جميعاً، رواه عن منصور والأعمش جميعاً، فسَلَكَ بهما طريق «عَبِيدَة» عن عبد الله، ولم يذكر «علقمة» لا عن منصور ولا عن الأعمش).

وحكم بصحتهما أيضاً: ابنُ خزيمة[3] فقال: (والإسنادان ثابتانِ صحيحان) يعني عن إبراهيم، ثم قال: (غير مُستَنكَرٍ لإبراهيمَ النَّخَعيّ - مع عِلمِه وطُولِ مجالَسَتِه أصحابَ ابنِ مسعودٍ - أن يرويَ خبراً عن جماعةٍ من أصحاب ابنِ مسعودٍ عنه).

---

(١) وأما ابن معين والدارقطني فقد ذهبا إلى ترجيح الوجه الأول.

قال الدوري في «تاريخ ابن معين» (٤/رقم٣٠١١): (سمعت يحيى يقول في الحديث الذي يُروى أَتَى حَبرٌ النبيَّ ﷺ، يرويه سفيانُ الثوريُّ عن منصور عن إبراهيمَ عن عَبِيدَة، والأعمشُ يرويه عن إبراهيمَ عن علقمةَ، قال: ليس بشيء، الحديثُ حديثُ الثوري).

وقال الدارقطني في «العلل» (١٧٨/٥) - بعدما ساق أوجه الاختلاف فيه -: (وحديثُ عَبيدةَ أثبتُ).

(٢) نقله عنه ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٢٢٤/أ).

(٣) «التوحيد» (١٧٤/١).

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٦٩٢١):

حَدَّثَني زُهَيرُ بنُ حَربٍ وَابنُ نُمَيرٍ كِلاَهُمَا عَنِ المُقرِئِ، قَالَ زُهَيرٌ: حَدَّثَنَا عَبدُ اللَّهِ بنُ يَزِيدَ المُقرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيوَةُ، أَخبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبدِ الرَّحمَنِ الحُبُلِي، أَنَّهُ سَمِعَ عَبدَ اللَّهِ بنَ عَمرِو بنِ العَاصِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَينَ إِصبَعَينِ مِن أَصَابِعِ الرَّحمَنِ كَقَلبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيثُ يَشَاءُ»**، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ صَرِّف قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلمٍ على البخاري.

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢٩/رقم١٧٦٣٠):

حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، قَالَ: سَمِعتُ - يَعنِي ابنَ جَابِرٍ - يَقُولُ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بنُ عُبَيدِ اللهِ الحَضرَمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدرِيسَ الخَولاَنِيَّ، يَقُولُ: سَمِعتُ النَّوَّاسَ بنَ سَمعَانَ الكِلاَبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«مَا مِن قَلبٍ إِلاَّ وَهُوَ بَينَ أُصبُعَينِ مِن أَصَابِعِ رَبِّ العَالَمِينَ، إِن شَاءَ أَن يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، وَإِن شَاءَ أَن يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ»**، وَكَانَ يَقُولُ: **«يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّت قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ، وَالمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحمَنِ يَخفِضُهُ وَيَرفَعُهُ[١]»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/رقم١٩٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٢١٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/رقم٥٨٢)، وابن سمعون الواعظ في «أماليه» (رقم١٣٠) - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٧/١٠)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص٩٧ رقم٢٣٤) -، وابن منده في «التوحيد» (٢/رقم٢٧٥)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/رقم٨٩)، وفي «التفسير» (١١/٢) جميعهم من طريق **صدقة بن خالد**، بمثله، إلا أنه ليس في رواية ابنِ أبي عاصم وحدِه قولَه: «وَكَانَ يَقُولُ: يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّت قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ، وَالمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحمَنِ يَخفِضُهُ وَيَرفَعُهُ».
- وأخرجه النسائي في «الكبرى» (كتاب النعوت) (٧/رقم٧٦٩١)، وعثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٣٧٨/١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/رقم٩٤٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٧٩٠) أربعتهم من طريق **عبد الله بن المبارك**، بمثله، إلا أنه ليس في رواية عثمان الدارمي وحده قوله: «والميزان بيد الرحمن ... ».
- وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم١٢٠٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٩٢/٩)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٢٠٣/ب)، ثلاثتهم من طريق **إسماعيل بن عياش**، بنحوه مع تقديم وتأخير.

---

(١) كذا وقع في رواية الإمام أحمد وغيره، ووقع في كثير من الروايات: «**والميزانُ بيَدِ الرَّحمنِ، يرفعُ أقواماً ويخفِضُ آخَرين إلى يومِ القيامَة**».

- وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣٢)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٣٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/رقم٥٨٢)، وفي «الدعاء» (رقم١٢٦٢)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٤٣)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥١١)، وفي «الرد على الجهمية» (رقم٦٨)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/رقم٨٩)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري – قاضي المارَسْتَان – في «مشيخته» (٣/رقم٥٣٩) جميعهم من طريق **الوليد بن مسلم**، بمثله، إلا أنه ليس في رواية الآجري وحدِه قولَه: «وَالمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحمَنِ ..».
- وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥/٢٣١)، والحاكم في «المستدرك» (١/٥٢٥) و(٤/٣٢١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٢٩٩)، وفي «الاعتقاد» (ص١٥٢)، وفي «القضاء والقدر» (رقم٣١٤) ثلاثتهم من طريق **بشر بن بكر التنيسي**، بمثله.
- وأخرجه ابن جرير أيضاً في «تفسيره» (٥/٢٣١)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (رقم٣١٥) كلاهما من طريق **أيوب بن سويد الرملي**(١)، ولم يذكرا لفظه، لأنهما ذكراه مقروناً بـ«بشر بن بكر التنيسي»، واقتصرا على لفظ «بشر».
- وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٤٣)، وابن منده في «التوحيد» (١/رقم١٢٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/رقم٢٦٣) ثلاثتهم من طريق **الوليد بن مزيد البيروتي**، بمثله.
- وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢/رقم٢٧٥) من طريق **عمر بن عبدالواحد**، بمثله.
- وأخرجه ابن أبي زمنين في «السنة» (رقم١٩) من طريق **مسلمة بن علي الخشني**، بمثله، وليس في روايته قوله: «وَكَانَ يَقُولُ: يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ... ».
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/٢٨٩) – ومن طريقه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٤١) – من طريق **محمد بن شعيب بن شابور**، بنحوه مع تقديم وتأخير.

---

(١) وقع في إسناد ابن جرير: «أيوب بن بشر»، ولعله خطأ، فإني لم أجد من الرواة من أهل هذه الطبقة من اسمه «أيوب بن بشر»، وقد وجدتُ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أشار إلى شيء من ذلك فقال في (٦/٢١٧) من تحقيقه: (لم أجد راوياً بهذا الاسم، ولا ما يقاربه في الرَّسْمِ، إلا رواة باسم «أيوب بن بشير» ليسوا من هذه الطبقة، ولا يكونون في هذا الإسناد، ومن الرواة عن ابن جابر: «أيوب بن سويد الرملي»، ومن القريب جداً أن يروي عنه بلديه «علي بن سهل الرملي». ولكن تصحيف «سويد» إلى «بشر» صعبٌ).

عشرتهم: (صدقة، وابن المبارك، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، وبِشْر، وأيوب بن سويد، والوليد بن مزيد، وعمر بن عبد الواحد، ومسلمة، ومحمد ابن شابور) **عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابرٍ**[(١)]**، به**[(٢)].

---

(١) تابع عبدَ الرحمن بنَ يزيدَ بنِ جابر: عمرو بن بشر بن السرح العنسي الدمشقي، ولم أقف روايته مسندة، وقد أشار إليها أبو زرعة الرازي كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٥/مسألة رقم١٨٤٧).

و(عمرو بن بشر العنسي) هذا روى عنه دُحَيم وقال فيه: ثقة، وسئل عنه أبو حاتم فقال: محله الصدق ما به بأس، وقال الذهبي: صدوق. [ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٢)، و«تاريخ دمشق» (٤٥/٤٤٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٢٤٧)]، وشذَّ العقيلي فأورده في «الضعفاء» (٣/٢٥٨) وقال فيه: (منكر الحديث)، ثم أورد له ثلاثة أحاديث مرفوعة من روايته عن عنبسة بن سعيد بن غنيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، ثم قال: كل هذه الأحاديث غير محفوظة بهذا الإسناد.

قلت: الحمل في تلك الأحاديث ليس على (عمرو بن بشر)، وإنما على شيخه: (عنبسة بن سعيد بن غنيم)، فقد قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة الرازي: أحاديثه منكرة، ولم يسمع من عكرمة شيئاً.

فتبيَّن من كلام هذين الإمامين أنَّ في الإسناد عِلَّتَيْن الأولى: ضعف عنبسة، والثانية: الانقطاع بين عنبسة وعكرمة، فَبَرِئَتْ بهذا عهدة (عمرو بن بشر العنسي) مما في تلك الأحاديث من نكارة، والله أعلم. [مستفاد مما كتبه الشيخ طارق آل ناجي رحمه الله في كتابه «التذييل على كتب الجرح والتعديل» (ص٢١٨-٢١٩)].

(٢) قد روي الحديث من وجهٍ آخر عن إبي إدريس الخولاني عن النواس، ولكني أعرضتُ عنه لشدة ضعفه.

فقد أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣/رقم١٨٨٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم «زِبْرِيق» الحمصي [ضعيف جداً، قال فيه محمد بن عوف الطائي - وهو من أعرف الناس بأهل حمص -: ما أشك أنه يكذب، وقال النسائي: إسحاق ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث]، عن عمرو بن الحارث الحمصي [قال الذهبي في «الميزان»: تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم زبريق، ومولاة له اسمها علوة، فهو غير معروف العدالة].

وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (ليس في المطبوع منه) - ومن طريقه: ابن المحب الصامت في «صفات ربالعالمين» (ل٢٠٣/ب) -، وابن منده في «التوحيد» (ص٥٧١ رقم٥٧٧) كلاهما من طريق أبي التقى عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي [قال محمد بن عوف: كان شيخاً ضريراً، لا يحفظ، وكنَّا نكتبُ من نسخةٍ عند إسحاقَ زِبْرِيق لابن سالمٍ، فنحمله إليه ونُلَقِّنُه، فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن، فيحدِّثنا] قلت: فرجع الإسناد إلى إسحاق ابن زبريق.

كلاهما: (عمرو بن الحارث، وعبد الحميد أبي التقى) عن عبد الله بن سالم الأشعري، عن محمد بن بن الوليد الزبيدي، عن الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، عن أبي إدريس الخولاني، عن النواس بن سمعان، بمثله.

فتبين بهذا نكارة هذا الطريق، وأما قول ابن منده: (هذا إسنادٌ متصلٌ صحيحٌ)، فلعله يقصد أن الإسناد من عبد الله بن سالم فمن فوقه إلى النواس ﷺ صحيحٌ متصلٌ، وهذا لا شك فيه، وإنما الشأن في ثبوته عن عبد الله بن سالم، فإن الطرق إليه لا تصح، ورجالها ما بين مستورٍ وضعيفٍ ومتروكٍ، كما سبق.

❖ رجال الإسناد:

• الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ.

هو: الوليدُ بنُ مسلمٍ القرشيُّ، مولاهم، أبو العبَّاس الدمشقي.

روى عن: الأوزاعي –وهو من أثبت الناس فيه[١]–، والوليد بن سليمان بن أبي السائب، وغيرهما.

وعنه: أحمدُ بنُ حنبل، وعليُّ بنُ المديني، وخلقٌ كثيرٌ غيرهما.

أُحد الأعلام الحفَّاظ، من ثقات الشاميين، وعلمائهم وعقلائهم[٢]، **(متفقٌ على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية)**[٣]، **وخصوصاً ما يرويه عن شيخه الأوزاعي،** فإنه مكثرٌ من التدليس عنه جداً[٤]، ولذا عدَّه العلائيُّ وابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلِّسين وهم: من اتفقوا على أنه لا يُحتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلاَّ بما صرَّحُوا فيه بالسَّمَاع.

---

(١) قال مروان بن محمَّد: (كان الوليدُ بنُ مسلمٍ عالماً بحديثِ الأوزاعي)، وقال أحمد بن أبي الحواري: قال لي مروان بن محمد: (إذا كَتَبْتَ حديثَ الأوزاعي عن الوليدِ بنِ مسلمٍ فما تبالي من فَاتَكَ).

(٢) قال عنه أبو مُسْهِرٍ: (كان من ثقات أصحابنا –وفي رواية– من حفَّاظ أصحابنا)، وقال أحمد بن حنبل: (ليس أحدٌ أروى لحديث الشاميين من إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ، والوليدِ بنِ مسلمٍ)، وقال أيضاً: (ما رأيتُ من الشاميين أعقل من الوليد بن مسلم)، وقال علي بن المديني: (ما رأيت من الشاميين مثله)، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: (كنتُ أسمعُ أصحابَنا يقولون عِلْمُ الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، فأمَّا الوليد فمضى على سنَّته محموداً عند أهل العلم، متقِنَاً صحيحاً، صحيح العلم).

(٣) ما بين الهلالين من كلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٥٠).

(٤) وتدليسه عنه يأتي على صورتين:

الصورة الأولى: أنه قد يأخذ أحاديث الأوزاعي عن بعض الضعفاء والهلكى كابن أبي السَّفَر مثلاً، فيُسقِطهم ويروي الحديثَ عن الأوزاعيِّ مباشرةً بصيغةٍ غير صريحةٍ في السماع.

قال أبو مسهر: (كان الوليدُ بنُ مسلمٍ يُحدِّثُ بأحاديثِ الأوزاعي عن الكذَّابين، ثم يُدَلِّسُها عنهم)، وقال أيضاً: (كان الوليدُ يأخُذُ من ابن أبي السَّفَر حديثَ الأوزاعي، وكان ابن أبي السَّفَر كذَّاباً، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي).

الصورة الثانية: أن يكون الحديثُ يرويه الأوزاعيُّ عن أحدِ الضُّعَفَاء عن شيخٍ ثقةٍ، ويكون هذا الشيخُ الثقةُ ممن أَدركه الأوزاعي، فيُسقط شيخَ الأوزاعيِّ الضعيفَ، فيجعل الإسناد عن الأوزاعيِّ عن شيخِ شيخِهِ الثِّقَة، ويسوِّي الإسناد بذلك.

قال الدارقطني: (الوليدُ بنُ مسلمٍ يُرْسِلُ يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخٍ ضعفاءٍ عن شيوخٍ أدركهم الأوزاعيُّ، مثل: نافعٍ والزهريِّ وعطاءٍ، فيُسقِطُ أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعيِّ عن نافعٍ، و عن الأوزاعيِّ عن عطاءٍ والزهريِّ، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم).

ومن تدليسه أيضاً: (أنَّه ربما قَلَبَ الأسامي وغيَّرَ الكُنَى)، قاله ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٢٢٢/٩)، وقال في «المجروحين» (٩١/١): (الجنسُ الثاني: أقوامٌ ثقاتٌ كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاءٍ كذَّابين، ويُكَنُّونَهُم حتى لا يُعْرَفُوا، فرُبَّما أشبه كنية كذَّابٍ

ولكثرة تدليسه عن الضعفاء وقع في حديثه بعض الأوهام والمناكير، ولذا قال الإمام أحمد: (اختَلَطَت عليه أحاديثُ ما سَمِعَ وما لم يَسْمَع، وكانت له منكرات ...)، وقال أبو داود: (كلُّ مُنْكَرٍ يَجِيءُ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، إذا حدَّثَ عن الغرباء يُخْطِيء)، وقال مَرَّة: (بَقِيَّةُ أقلُّ مناكير من الوليد بن مسلم).

فالخلاصة في حاله ما قاله الذهبي في «السير»: (.... روى عن عددٍ كثيرٍ، وارتَحَلَ في هذا الشأن، وصنَّفَ التصانيف، وتصدَّى للإمامة، واشتهر اسمه، وكان من أوعية العلم، ثقةً حافظاً، لكنه رديء التدليس، فإذا قال: "حدَّثنا" فهو حُجَّةٌ، هو في نفسه أوثقُ من «بَقِيَّة» وأعلمُ).

والوليد من الثامنة، مات آخر سنة (١٩٤هـ) أو أول التي بعدها، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٦/٩)، و«تهذيب الكمال» (٨٦/٣١)، و«الكاشف» (٣٥٥/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١٢/٩)، و«شرح علل الترمذي» (٧٣١/٢ و٧٧٢ و٨٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٥/٤)، و«التقريب» (رقم٧٤٥٦)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٥١)، و«معجم المدلسين» (ص٤٨٨).

- **ابنُ جَابِرٍ.**

هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي[1]، أبو عتبة السُّلَمِي الدمشقيُّ الداراني.

روى عن: بسر بن عبيد الله الحضرمي، ويحيى بن جابر الطائي، وغيرهما.

كنية ثقة، فيَتَوَهَّم المتَوَهِّمُ أنَّ راويَ هذا الخبر ثِقَةٌ فيَحمِلُونَ عليه، وليس ذلك الحديثُ من حديثِه، مثل: الوليد بن مسلم إذا قال: «حدَّثنا أبو عمرو»، فيُتَوَهَّم أنَّه أراد الأوزاعي، وإنمَّا أراد به عبدالرحمن بن يزيد بن تميم [ضعيفٌ بالاتفاق]، وقد سَمِعَا جميعاً عن الزهري، ... فلا يجوز الاحتجاجُ بخبرٍ في روايته كُنْيَة إنسانٍ لا يُدْرَى مَنْ هو، وإن كان دُونَه ثقة؛ لأنَّه يحتمل أن يكون كذَّاباً كَنَّى عن ذِكْرِه).

(١) هذا الراوي يشتبه براوٍ آخر هو: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السُّلَمي الدِّمَشقِي، وهو متروك الحديث، وكان حماد بن أسامة الكوفي رحمه الله يروي عن ابن تميم هذا ويغلط في اسمه فيقول: (حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر)، بينما هو (ابن تميم)، حتى قال أبو داود السجستاني -كما في «سؤالات الآجري» (٢٤٢/١) -: (كلُّ ما جاء عن أبي أسامة عن «عبد الرحمن بن يزيد» فإنما هو «ابنُ تميم»)، قلت: لأن حماد بن أسامة لم يلقَ ابنَ جابر، كما قال موسى بن هارون الحافظ، بل إنَّ ابنَ جابر هذا لم يدخل الكوفة أبداً، حتى قال أبو حاتم في «العلل» (٥٢٧/٢): (لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدِّث عن ابن جابر)، بخلاف ابن تميم فإنه قد دخل الكوفة ولقيه فيها حماد بن أسامة وسمع منه، وكان يظنه (ابن جابر) فوهم فيه. وبسبب هذا الاشتباه أيضاً بين الرجلين: أن أبا حفص الفلاس ضعَّف ابنَ جابر – صاحب الترجمة – فقال: (هو ضعيف الحديث، حدَّث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير). فتعقبه الخطيب البغدادي فقال: (كأنه اشتبه على الفلاس بـ«ابن تميم») [نقله عنه ابن حجر في «التهذيب»]، قلت: و«ابن جابر» هذا متفق على ثقته، ولم يضعفه أحد، سوى الفلاس، وهو وهَمٌ منه سببه الاشتباه بين الرجلين، والله أعلم.

وعنه: الوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما.

متفقٌ على ثقته وإتقانه[1].

وثقه: ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والذهلي[2]، وأبو داود، وأبو حاتم[3]، والعجلي، والنسائي، والبزار[4]، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني[5]، وغيرهم.

وذكره الشافعي فوصفه بالثقة والأمانة، وأنَّ مثلَه يُؤخذ عنه العلم[6].

وقال أبو بكر بن أبي داود: (ثقة مأمون يُجمَع حديثُه).

وقال الإمام أحمد مرةً: (لا بأس به)، وقال مرة: (ابنُ جابر حسنُ الحديث).

وذكره ابنُ حبان وغيرُه في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني الشاميين وصالحي الدمشقيين).

وقال ابن المديني: (يُعَدُّ في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وقال في «هدي الساري»: (أحد الثقات الأثبات).

روى له الجماعة، مات سنة (١٥٣هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٦٦/٧)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (رقم٢٧٧ و٢٧٩ و٢٨٩)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٢٢/٢ رقم١٦٦٨)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٠٨٨)، و«الجرح والتعديل» (٢٩٩/٥)، و«المعرفة والتاريخ» (٤٥٣/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٨١/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم١٤٢٦)،

---

(١) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥٩٨/٢) فقال فيه: (أحد العلماء الثقات، لم أر أحداً ذكره في الضعفاء غير أبي عبد الله البخاري، فإنَّه ذكره في الكتاب الكبير في «الضعفاء»، فما ذكر له شيئاً يدل على ضعفه أصلاً).

قلت: وقد نظرتُ في «الضعفاء الصغير» للبخاري فلم أره ذكر «ابنَ جابر» هذا، وإنما ذكر «ابن تميم» الضعيف كما في (ص٨٥، ترجمة رقم: ٢١٨)، وأما «الضعفاء الكبير للبخاري» فلا أعلم له أثراً، والله أعلم.

(٢) ذكره ابن حلفون في كتابه «الثقات»، قاله مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥١/٨).

(٣) «العلل» (٥٣٠/٢ مسألة رقم٥٦٥).

تنبيه: وقع في مطبوعة «الجرح والتعديل» (٣٠٠/٥) قول ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر صدوق لا بأس به)، بينما نقل النص ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٣٦) هكذا: (صدوق **ثقة**، لا بأس به)، وبمثله نقله أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٨٨٠/٢)، وابن حجر في«التهذيب» (٢٩٨/٦).

(٤) «مسند البزار» (٤١١/٨ عقب الحديث رقم٣٤٨٥).

(٥) «علل الدارقطني» (٢٧١/١٢).

(٦) «حلية الأولياء» (١٠٨/٩).

و«تاريخ دمشق» (٣٦/٤٨-٦٤)، و«تهذيب الكمال» (١٨/٥-١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٢٩٧)، و«التقريب» (رقم٤٠٤١)، و«هدي الساري» (ص٤١٩).

• بُسرُ بنُ عُبَيدِ اللهِ الحَضرَمِيُّ.

هو: بُسْرُ بنُ عُبَيْد الله الحضرمي الشاميُّ

روى عن: أبي إدريس الخولاني، وواثلة بن الأسقع، وغيرهما.

وعنه: عبد الرحمن يزيد بن جابر، وعبد الله بن العلاء بن زبر، وغيرهما.

ثقة حافظ.

وثَّقَه: مروان بن محمد، والعجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (كان ثقة جليل القدر)

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حافظ).

وقال أبو مسهر: (أحفظ أصحاب أبي إدريس عنه: بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ الله).

من الرابعة، قال الذهبي: (عاش إلى حدود سنة ١١٠هـ، وكان من علماء دمشق، وتوفي في خلافة هشام بن عبد الملك)، روى له الجماعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (١/رقم١٥١)، و«الثقات» لابن حبان (٦/١٠٩)، و«تاريخ دمشق» (١٠/١٥٧-١٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٤/٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٥٩٢)، و«تاريخ الإسلام» (٣/١٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/٤٣٨)، و«التقريب» (رقم٦٦٧).

• أَبو إِدرِيسَ الخَولَانِيُّ.

هو: عائذ الله بن عبدالله بن عمرو الخولاني الشامي الدمشقي.

ولد عام حنين، في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة.

روى عن: النواس بن سمعان، وأبي ذر الغفاري، وغيرهما.

وعنه: بسر بن عبيد الله، والزهري، ومكحول الشامي وغيرهما.

أحد الأئمة الأعلام، متفقٌ على ثقته، وجلالة قدره.

وثَّقَه: ابنُ سعد، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

قال أبو زرعة الدمشقي: (أحسنُ أهلِ الشامِ لُقياً لأَجِلَّةِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ: جُبَيْرُ بنُ نُفَيْر، وأبو إدريس، وكثيرُ بنُ مُرَّة، وقد قلتُ لدُحَيْم: مَن المقدَّم منهم؟ قال: أبو إدريس).

وقال مكحول: (ما رأيتُ أعلمَ من أبي إدريس الخولاني).

وقال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: (كان عالم الشام بعد أبي الدرداء).

وقال المزي: (كان من علماء أهل الشام، وعُبَّادِهم، وقُرَّائِهم).

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(عالم أهل الشام، الفقيه، أحد من جمع بين العلم والعمل، وكان واعظَ أهلِ دمشق وقَاصَّهم وقاضِيهم)، وقال في «السير»: (ليس هو بالمكثر، لكن له جلالة عجيبة).

من الثانية، مات سنة (٨٠هـ)، وله من العمر (٧٢) سنة، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٣٧/٧)، و«ثقات ابن حبان» (٢٧٧/٥)، و«تاريخ دمشق» (١٣٧/٢٦-١٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٨٨/١٤-٩٣)، و«الكاشف» (١/رقم٢٥٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٧٢/٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٥/١)، و«تهذيب التهذيب» (٨٥/٥)، و«التقريب» (رقم٣١١٥).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ، ورجاله ثقات أثبات، رجال الصحيحين.

قال أبو عبد الله ابن منده: (حديثُ النَّوَّاس بن سَمعان حديثٌ ثابتٌ، رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم)[1].

وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخَرِّجَاه)[2].

وصحَّحه ابن خزيمة حيث أورده محتجَّاً به في كتابه «التوحيد» - وقد شرط فيه الصحة -، وصحَّحه أيضاً ابن حبان، والعلامة ابن القيم[3]، والبوصيري[4]، والألباني[5]، وغيرهم.

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص٨٨).

(٢) «المستدرك على الصحيحين» (٢٨٩/٢). وقال في (٥٢٥/١) و(٣٢١/٤): (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم ولم يُخرِّجاهُ). **قلت**: أما تصحيحُه للحديث فصحيحٌ لا إشكال فيه، وأما قوله: (على شرط الشيخين) أو (على شرط مسلم) فمحل نظر، فإن الشيخين لم يُخَرِّجَا رواية أبي إدريس الخولاني عن النواس بن سمعان، والله أعلم.

(٣) «الوابل الصيِّب» (ص٤١٩).

(٤) «مصباح الزجاجة» (٢٧/١ رقم٦٩).

(٥) «ظلال الجنة» (رقم٢١٩)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥/رقم٢٠٩١).

قال الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢١٤٠):

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي سُفيَانَ، عَن أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: **كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُكثِرُ أَن يَقُولَ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّت قَلبِي عَلَى دِينِكَ»**، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئتَ بِهِ فَهَل تَخَافُ عَلَينَا؟ قَالَ: **«نَعَم، إِنَّ القُلُوبَ بَينَ أُصبُعَينِ مِن أَصَابِعِ اللهِ يُقَلِّبُهَا كَيفَ يَشَاءُ»**.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهَكَذَا رَوَى غَيرُ وَاحِدٍ عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي سُفيَانَ، عَن أَنَسٍ. وَرَوَى بَعضُهُم عَنِ الأَعمَشِ، عَن أَبِي سُفيَانَ، عَن جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَحَدِيثُ أَبِي سُفيَانَ عَن أَنَسٍ أَصَحُّ.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الأعمش واختُلِف عليه من وجهين(١):

الوجه الأول: عنه، عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن أنسٍ رضي الله عنه، كما هنا.

- أخرجه الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢١٤٠) -كما هنا-، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٥/رقم٢٩٨٠٦ و٣١٠٤٤)، وفي «الإيمان» (رقم٥٥) - ومن طريقه: أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/رقم٣٦٨٨)، وابن عدي في «الكامل» (١٨١/٥) -، والإمام أحمد في «المسند» (١٩/رقم١٢١٠٧) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٦/رقم٢٢٢٣) -، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٢٢٥) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٦/رقم٢٢٢٤) -، والبزار في «مسنده» (١٤/رقم٧٥٠٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/رقم٣٦٨٧) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٦/رقم٢٢٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٦/٥٦) -، وابن جرير في «تفسيره» (٢٣١/٥)، وابن منده في«التوحيد» (٣/رقم٥١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٥٢٦/١)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (رقم٣٨٢)، والبغوي في

---

(١) ثمة وجهان آخران أعرضتُ عن ذكرهما لضعفهما، وقد ذكرهما الدارقطني في كتابه «العلل» (١٢/رقم٢٦٧٧)، وهما:

١. ما رواه إسماعيل بن عمرٍو البجلي، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن ثابت البناني، عن أنسٍ به. [أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦١/١ رقم٧٥٩) - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٩٤/أ) -]

٢. ما رواه منصور بن أبي نويرة وغيره، عن أبي بكر بن عياشٍ، عن الأعمش، عن غنيم بن قيسٍ، عن أنس به. [ذكره ابن منده في «التوحيد» (٣/عقب الحديث رقم٥٨١)، ولم أقف عليه مسنداً]

«التفسير» (٣/٣٤٥)، وفي «شرح السنة» (١/رقم٨٨)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٣/ب) جميعهم من طريق أبي معاوية الضرير.

- وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٣١)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٤٠)، وأبو طاهر المخلِّص في «المخلَّصيات» (٢/رقم١٤٤٠) – ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٦/رقم٢٢٢٥) –، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى – الرد على الجهمية» (٣/رقم٢٠٦)، جميعهم من طريق فضيل بن عياض.
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١/رقم١٣٦٩٦)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥١٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/رقم٧٤٢) من طريق عبد الواحد بن زياد.

ثلاثتهم: (أبو معاوية، وفضيل، وعبدالواحد)[1] **عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنسٍ ﷺ.**

---

(١) وافق هؤلاء الثلاثة في إسناد الحديث وخالفهم في متنه: (أبو بكر بن عيَّاش).

فقد أخرج البزار في «مسنده» (١٤/رقم٧٥٠٩)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/رقم٣٧٤)، وأبو جعفر ابن البختري كما في «مجموع مصنفاته» (رقم٣٢٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/رقم٨٥٦) – ومن طريقه: الشهاب القضاعي في «مسنده» (٢/رقم١٣٦٩) – والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/رقم٧٣٦) وفي «القضاء والقدر» (رقم٣٨٤)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/رقم١٤٣) وغيرهم من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ القَلبِ [وعند البزار وحده: مثل المؤمن] مَثَلُ رِيشَةٍ بأرَضِ فَلَاةٍ تُقلِّبُها الرِّيَاحُ».

قال البزار: (هذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا أبو بكر بن عيَّاش، وقد خالفه غيره فرواه عن أبي بكر، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن غُنَيم، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ).

وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/٢٥٠) بعدما ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث: (وأغرب أبو بكر بن عياش بحديثٍ آخر، فرواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «مثل القلب مثل ريشة ... »).

قلت: والظاهر أن أبا بكر بن عياش دخل عليه حديثٌ في حديثٍ، فقد أخرج ابنُ ماجه (١/رقم٨٨) وغيرُه من طريق الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن غُنَيْم بن قَيس، عن أبي موسى الأشعري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ القلبِ مَثَلُ الرِّيشَةِ، تقلِّبُها الرِّيَاح بِفَلاةٍ».

قلت: وقد تبيَّن مما سبق أن هذا الحديث مما اختُلف فيه على **(أبي بكر بن عياش)** من ثلاثة أوجه:

١. فروي: عنه، عن الأعمش، عن غنيم بن قيسٍ، عن أنس.
٢. وروي: عنه، عن الأعمش، عن يزيد الرَّقَاشِي، عن أنسٍ.
٣. وروي: عنه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنسٍ، ولكن بلفظٍ مختلفٍ، كما هنا.

ومن المحتمل أن يكون هذا الاختلاف من قِبل أبي بكر نفسِه، فإنه ليس بذاك الضابط، وله أوهام وغرائب، قال يعقوب بن شيبة: (في حديثه اضطراب، وقال أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن: لم يكن في شيوخنا أحدٌ أكثر غلطاً من أبي بكر)، وسئل ابن نمير عنه فقال: (هو ضعيفٌ في الأعمش وغيره)، وقال الذهبي في «الميزان»: (صدوقٌ ثبتٌ في القراءة، لكنه في الحديث يغلط

<u>الوجه الثاني</u>: عنه، عن يزيد الرَّقاشي، عن أنس ﷺ.

- أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥/رقم٣٨٣٤)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٤٢)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٣/ب) من طريق عبد الله بن نمير.
- والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٣٢)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٣/ب) من طريق إبراهيم بن عيينة.
- والطبراني في «الدعاء» (٣/رقم١٢٦١)، وأبو موسى المديني في «اللطائف من علوم المعارف» (رقم٣١٧)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٣/ب) من طريق سليمان التيمي.
- وكذا رواه جرير بن عبد الحميد، وقد أشار إلى روايته ابن منده في «التوحيد» (ص٥٧٤)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٣/أ)، ولم أقف عليها مسندة.
- وكذا رواه أبو بكر بن عياش، وأشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (١٢/٢٥٠)، ولم أقف عليها مسندة.

خمستهم: (ابن نمير، وإبراهيم بن عيينة، وسليمان التيمي، وجرير، وأبو بكر بن عياش) **عن الأعمش، عن يزيد الرَّقَاشِي، عن أنسٍ ﷺ**(١).

ويهم)، وقال في«السير»: (أمَّا الحديث فيأتي بغرائب ومناكير). [ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/٤٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/٤٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/٣٥)].

(١) ورواه محمَّدُ بنُ كُنَاسة [صدوقٌ] عن الأعمش عن يزيد الرقاشي مرسلاً، أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى – الرد على الجهمية» (٣/رقم٢٠٨)، وأشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (١٢/رقم٢٦٧٧).

تنبيه: تصرَّف محقق «الإبانة» تصرفاً غير مرضي، فزاد ذِكرَ (أنسٍ ﷺ) في سياق الإسناد، ظناً منه أنها ساقطة من الأصل الخطيِّ، فأسند الرواية وهي في الأصل مرسلة!!.

وتابع الأعمشَ على هذا الوجه:

١. الربيعُ بنُ صَبيح السَّعْدِي [صدوقٌ سيِّءُ الحفظ، «التقريب» (رقم١٨٩٥)] .

أخرج روايته: الترمذي في «الشمائل»[1] من طريق أبي داود الطيالسي، وسفيان الثوري كلاهما عن الربيع بن صَبيح، عن يزيد الرقاشي عن أنسٍ به.

٢. عتبةُ بنُ أبي حكيم الهَمْداني [صدوقٌ يخطىء كثيراً، «التقريب» (رقم٤٤٢٧)] .

أخرج روايته: عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (١/٣٨٠-٣٨١) من طريق بقية بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم، عن يزيد الرقاشي عن أنسٍ، بمثله.

الترجيح:

بالنظر في الاختلاف السابق على الأعمش يظهر لي رجحان الوجهين معاً؛ لأمور:

١. أن الأعمش - مدار الاختلاف - إمامٌ مكثرٌ واسعُ الرِّواية، يُحتَمل منه تعدُّد الأوجه.

٢. أن الرواة المختَلِفين على الأعمش هم من ثقات أصحابه، وكِفَّة الموازنة والتفضيل بينهم متقاربة من حيث الحفظ والعدد.

٣. أن أبا الأحوص سَلاَّم بن سُلَيْم [ثقةٌ متقِنٌ صاحبُ حديثٍ] رواه عن الأعمش عن أبي سفيان ويزيد، فجمع بينهما في روايته[2]، وهذا مما يُستَدل به على صحة الوجهين جميعاً[3]، قال الدارقطني في «العلل»[4]: (هذا الحديث يرويه الأعمش واختلف عنه:

---

(١) لم أجده في المطبوع من «الشمائل»، وقد عزاه إليه: المزي في «تحفة الأشراف» (١/رقم١٦٧٣)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٣٩/٤ رقم٤٤٣١).

(٢) أخرج روايته البخاري في «الأدب المفرد» (رقم٦٨٣) قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ الرَّبيع قالَ: حدَّثنا أبو الأحوصِ به، وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى الأعمش.

وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (١/رقم١٢١)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (رقم٣٢٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/رقم٢٦٤) من طريق الحسن بن الربيع، عن أبي الأحوص، عن الأعمش، عن **أبي سفيان وغيرِه** عن أنسٍ.

(٣) هذه قرينة من قرائن تصحيح الوجهين عند الأئمة النقاد، فقد استعملها الإمام الترمذي في «جامعه» (رقم١١٠٥)، واستعملها أيضاً أبو حاتم الرازي [ينظر مثلاً: «العلل» لابنه (رقم٢٥ و٣٦٧ و٥٥٢ و٤٦٩ و١٤٥٢ و٢٢٨٧)]، والدارقطني في مواضع من «علله» [ينظر مثلاً: رقم٤٢٢، و٦٥٦، و٨٢٨، و١٧٠٨، و١٨٥٨، و٢٣١٩، و٣٦٣٦] وغيرهم، وينظر أيضاً: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٤٢٨/١).

(٤) (١٢/رقم٢٦٧٧).

فرواه «أبو معاوية الضرير» و«فضيل بن عياض» عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس.

وخالفهما «سليمان التيمي» و«أبو بكر بن عياش» فروياه عن الأعمش، عن يزيد الرَّقاشي، عن أنس.

وروى هذا الحديث «أبو الأحوص» عن الأعمش، عن أبي سفيان ويزيد الرقاشي، عن أنس، **فدل على أن القولين صحيحان**).

❖ رجال الإسناد:

• هَنَّادٌ.

هو: هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ بن مصعب بن أبي بكر التميمي، أبو السَّري الكوفي.

روى عن: محمد بن خازم، وابن عيينة وغيرهم كثير.

وعنه: أصحاب الكتبة الستة، وأبو حاتم وأبو زرعة وخلق من الكبار.

ثقة حافظ جليل القدر، متفقٌ على توثيقه.

وثقه وكيع، وأحمد بن حنبل، وأبوحاتم، والنسائي، وابن حجر، وغيرهم.

قال قتيبة: ما رأيتُ وكيعاً يُعظِّم أحداً تعظيمه لهنَّاد.

نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحجة، القدوة، زين العابدين، ... مصنِّف كتاب «الزهد»، وكان من الحفَّاظ العبَّاد).

من العاشرة، مات سنة (٢٤٣هـ)، وله (٩١ سنة)، أخرج له: البخاري في «خلق أفعال العباد»، ومسلم، والأربعة.

ينظر: «سؤالات الآجري» (١/رقم١٧)، و«تهذيب الكمال» (٣١١/٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٦٥/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٦٢/١١)، و«التقريب» (رقم٧٣٢٠).

• أبو مُعَاوِيَةَ.

هو: محمَّدُ بنُ خازمٍ التَّميميُّ السَّعْدِيُّ، أبو معاويةَ الضَّريرُ الكوفيُّ، ذهبَ بصرُه وهو صغير.

روى عن: الأعمشِ، وشُعبَة، وغيرِهما كثيرٌ.

وعنه: الإمام أحمد، ويحيى القَطَّان، وخلقٌ من الكبار.

أحدُ الأئمَّة الحُفَّاظ الثقات، لزم شيخَه الأعمشَ طويلاً وأكثَرَ عنهُ، قال أبو نعيم: (لزم أبو معاويةَ الأعمشَ عِشرينَ سَنَةً)، ونقل ابنُ معينٍ عن أبي معاوية أنه قال: (حفظتُ من الأعمش ألفاً وسِتِّ مِئَةٍ)، **ولذا اتفقت كلمة الأئمة النقاد على أنه أثبت النَّاس في الأعمش، وأعلمهم بحديثه،** قال ابنُ عَبدِ البرّ: (أجمعوا على أنَّه كان من أحفَظِ النَّاسِ لحديثِ الأعمشِ، ذكروا أنَّه لا يُسْقِطُ منه واواً ولا ألفاً).

لكنه -رحمه الله- لم يكن في الضبط والإتقان لحديث بقيَّة شيوخه كما هو حاله في حديث الأعمش، بل كان يهم فيها ويضطرب، وقد نصَّ على هذا غيرُ واحدٍ من الأئمة، قال الإمام أحمد: (أبو معاوية الضرير في غيرِ حديثِ الأعمشِ مضطَرِبٌ لا يحفظها حِفظَاً جَيِّدَاً)، وقال أبو داود: (أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كَثُرَ خطؤه، يُخطئُ على هشامِ بنِ عروة، وعلى إسماعيل -هو ابن أبي خالد-، وعلى عبيد الله بن عمر)، وقال ابن مَعِين: (روى أبو معاوية عن عُبَيد الله بن عُمَر أحاديث مناكير)، وقال ابن عبد البر: (كان يخطيء كثيراً في حديثه عن عبيد الله بن عمر، وهو في حديث هشام بن عروة لا بأس به، وغيره أحفظ له منه).

لكن ما وصف به من الاضطراب وكثرة الخطأ في حديثه عن غير الأعمش محمولٌ على الكثرة النسبية التي لا تخرجه عن حَيِّزِ الثقة؛ فإنَّ أبا معاوية أحدُ الحفَّاظِ الكِبَارِ، وقد أطلقَ القولَ بتوثِيقِه جَمْعٌ من الأئِمَّة، وحديثُه عن غيرِ الأعمشِ مخرَّجٌ في الصحيحين وغيرِهما.

وقد أحسن الحافظ في «التقريب» في وصف حاله حين قال: (ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ، من أحفظِ النَّاسِ لحديثِ الأعمشِ، وقد يَهِمُ في حديثِ غَيرِه).

وكان -رحمه الله- (ربما دَلَّس) كما قال يعقوب بن شيبة وغيره، ولذا ذَكَره ابنُ حَجَر في الطبقة الثانية من المدَلِّسين، وهم: [مَن احتَمَلَ الأَئِمَّةُ تَدلِيسَهُ، وأَخرَجُوا له في «الصحيح»؛ لإمَامَتِه وقِلَّةِ تَدلِيسِهِ في جَنْبِ مَا رَوَى].

وأبو معاوية من كبار التاسعة، مات سنة (١٩٥هـ)، وله اثنتان وثمانون سنة، روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/٢٤٦-٢٤٧)، و«الاستغناء في الكنى» لابن عبد البر (٢/٦٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/١٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/١٢٠)، و«التقريب» (رقم٥٨٤١)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٣٦)، و«معجم المدلسين» (ص٣٨٩).

• الأَعمَشُ.

هو: سليمانُ بنُ مِهرانَ الأَسَديُّ الكاهِليُّ مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفيُّ الأعمَشُ.

روى عن: أبي سفيانَ طلحةَ بنِ نافعٍ، وسعيدِ بنِ جُبيرٍ، وغيرِهما كثيرٌ.

وعنه: سفيان الثوريّ، وأبو معاوية الضرير، وخَلْقٌ من الكبار.

أحدُ الأئمة الحفَّاظ الكبار، إمامُ أهلِ الكُوفَةِ في زَمَانِه، ثقةٌ ثَبْتٌ مُتقِنٌ جَلِيلُ القَدْرِ جِدَّاً، صاحبُ عِبَادةٍ ونُسُكٍ.

قال عنه يحيى القطان: (الأعمشُ علاَّمةُ الإسلامِ)، ونعته الذهبيُّ في «السير» بـ(الحافظِ الإمامِ، شيخِ الإسلامِ، شيخِ المقْرِئين والمحدِّثين).

عَابُوا عليه كثرةُ التدليسِ والإِرسَالِ.

■ **أما التدليس:**

فهو مشهورٌ به مكثرٌ منه -كما قال العلائي[1]-، وأمره فيه مستفيضٌ بين الأئمة.

وقد عدَّه العلائيُّ وابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلِّسين، وهم: (من احتمل الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى) وعدُّ الأعمش من أهل هذه الطبقة محلُّ نَظَرٍ وتأمُّلٍ فيما يبدو[2]؛ بل إن الحافظ ابن حجر نفسه ذكر الأعمش في كتابه «النكت على ابن الصلاح»[3] وعدَّه من أهل المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وكأن هذا رجوعٌ منه عما قرَّره في كتابه «تعريف أهل التقديس»، وهذا هو الظاهر؛ لأنَّ الأعمش مكثرٌ من التدليس، وعباراتُ الأئمَّة صريحةٌ في هذا، فالأليق بحاله أن يُصَنَّفَ في المرتبة الثالثة لا الثانية.

ومما يزيد هذا تأكيداً وبياناً أن أبا إسحاق السبيعي معدودٌ من أهل المرتبة الثالثة، والأعمش إن لم يكن أكثر تدليساً منه، فإنه لا يقلُّ عنه، فكيف يُفَرَّق بينهما؟، والناظر في عبارات الأئمة يجدهم

---

(١) «جامع التحصيل» (ص١٠٦ و١١٨).

(٢) ينظر: «التدليس في الحديث» لشيخنا الدكتور مسفر الدميني (ص٣٠١).

(٣) (٢/٦٤٠).

كثيراً ما يَقْرِنُون بين الأعمش وأبي إسحاق[1]، مما يدل على أنهما صِنْوَان في هذا الباب؛ في كثرة الرواية وكثرة التدليس.

وعلى هذا فالقول في تدليس الأعمش كالقول في تدليس أبي إسحاق السبيعي تماماً، فإن من تأمل في حال الأعمش، واتساع شيوخه، وكثرة مروياته، حتى عدَّه ابن المديني[2] من الستة الذين يدور عليهم الإسناد، وهو -كما قال يعقوب بن سفيان- ممن يَعتَمِدُ عليه الناسُ في الحديث، وهو أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج بهم، وحديثه في دواوين الإسلام كلِّها = من تأمل في هذا كله احتَمَلَ من الأعمش ما عَنْعَنَ فيه، وتدليسُه مغمورٌ في بحر مروياته، فحقُّه أن تُحمَل عنعنته على الاتصال، وإنما يتوقف فيها إذا تبيَّن تدليسُه في حديثٍ بعينه وذلك إمَّا بنصِّ إمامٍ، أو حين يَذكُرُ واسطةً بينه وبين شيخِه، أو يأتي بما يُستَنْكَر.

وما ذكرتُه من حمل عنعنة الأعمش ومَن كان مثله في سعة الرواية على الاتصال هو اختيار جماعةٍ من العُلَمَاء، ومنهم يعقوبُ بن سفيان الفسوي حيث قال: (حديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مدلَّسٌ يقوم مقام الحُجَّة).

ثم إن أكثر ما أُخِذَ على الأَعمَشِ ليس هو من قبيلِ التدليس الصريحِ وإنما هو من قبيل الإرسالِ الخَفِيّ وهذا بيِّنٌ لمن طالع كلام العلماء فيه.

فالحاصل أنَّ الأعمشَ مقبولُ العَنعَنَةِ عمَّن ثبت سَمَاعُه منه على الإجمال، ويتأكَّدُ قَبُولُ عنعنته في حالين:

١. إذا عنعن عن شيوخه الذين أكثر من الرواية عنهم: كإبراهيم النخعي، وابن أبي وائل، وأبي صالح السَّمَّان، ونحوِهِم، فإنَّ عنعنته عنهم محمولةٌ على الاتصال.

---

(١) ومن ذلك:

- قول ابن المبارك -كما في «تاريخ دمشق» (٢٣٣/٤٦)-: (إنما أفسد حديث أهل الكوفة: الأعمشُ، وأبو إسحاق).
- وقول مغيرة بن مقسم الضبي -كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٤٢/١)-: (ما أفسد حديث أهل الكوفة إلا أبو إسحاق والأعمش)، قال الذهبي في «المغني» (ص٢٨٣) معلِّقاً: (كأنه عنى الرواية عمَّن جاء).
- وقول يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٦٣٣/٢): (وأبو إسحاق رجل من التابعين وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو الأعمش إلا أنهما وسفيان [يعني: الثوري] يُدَلِّسون، والتدليس من قديم).
- وقوله أيضاً في (٦٣٧/٢): (وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش مالم يُعْلَم أنه مُدَلَّس يقوم مقام الحجة).

(٢) «العلل» له (ص٨٦-٨٩).

قال الذهبي في «الميزان»: (والأعمشُ أحدُ الأئِمَّةِ الثقات، ما نَقَمُوا عليه إلا التدليس، فمتى قال: (حدّثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخٍ له أكثر عنهم: كإبراهيم وابن أبي وائل، وأبي صالح السَّمَّان، فإن روايته عن هذا الصِّنْفِ محمولةٌ على الاتصال ...).

٢. إذا روى عنه من تلاميذه مَن كان يُمَيِّزُ حديثَه كشعبةَ، وحفص بن غياث، فإذا وردت عنعنته من طريق هذين حُمِلَت على الاتصال.

- أما «شعبة» فإنه كان من منهجه أن لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما صرَّحُوا فيه بالتحديث[١].

وعلى هذا فرواية الأعمش إذا وردت من طريق شعبة حُمِلَت على الاتصال مطلقاً، قال شعبة: (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة)، قال ابن حجر -معلِّقاً-: (فهذه قاعدةٌ جيِّدَةٌ في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبةَ دلَّت على السَّمَاع ولو كانت معنعنة)[٢].

- وأما «حفص بن غياث» فإنَّه من المقدَّمين في الأعمش؛ لصِحَّةِ كتابِه عنه، وحُسْنِ ضَبْطِهِ له[٣]، قال عليُّ بنُ المديني: كان يحيى بن سعيد القطَّان يقول: (حفصٌ أوثقُ أصحابِ الأعمش) قال: فكنت أُنْكِرُ ذلك، فلما قَدِمْتُ الكوفة بآخرة، أخرج إليَّ ابنُه عُمَرُ كتابَ أبيه عن الأعمش، فجعلت أَتَرَحَّمُ على القطَّان)، وذلك لِمَا وَجَدَهُ في كتاب حفصٍ من جَودَةِ الضَّبْطِ وحُسْنِ التَّقْيِيدِ، ومن علامات ذلك: حِرْصُه الشَّدِيد على تمييز ألفاظِ الرُّوَاة في الأداء، كما قال ابن عمار الموصلي: (وكانَ عَامَّةُ حديثِ الأعمشِ عند حفصِ بنِ غِيَاثٍ على الْخَبَرِ والسَّمَاعِ)، ولذا قال الحافظ ابن حجر: (اعتمد البخاريُّ على حفصٍ هذا في حديثِ الأعمشِ؛ لأنَّه كان يميز بين ما صَرَّح به الأعمشُ بالسَّمَاعِ، وبين ما دَلَّسَهُ، نَبَّهَ على ذلك أبو الفَضْلِ بنِ طَاهِرٍ، وهو كما قال)[٤].

---

(١) قال يحيى القطان -كما في «الجرح والتعديل» (٣٥/٢)-: (كلُّ مَا حَدَّث به شعبةُ عن رجلٍ فقد كَفَاكَ أَمْرَهُ، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرَّجل: سَمِعَ مِمَّن حَدَّثَ عنه؟)، وقال ابن حجر في «فتح الباري»(١٩٧/١١): (شعبةُ كان لا يَروِي عن أحدٍ من المدَلِّسِين إلاَّ ما يتحَقَّق أنَّه سَمِعَه من شيخه).

(٢) «تعريف أهل التقديس» (ص٥٨)، و«النكت على ابن الصلاح» (٦٣١/٢).

(٣) قف على ثناء الأئمة على كتاب حفص بن غياث في «تاريخ بغداد» (١٩٧/٨-١٩٨).

(٤) «هدي الساري» (ص٤١٨).

هذا ما يتعلق بتدليس الأعمش.

■ **وأما الإرسال:**

فهو مكثرٌ منه أيضاً، فقد روى عن غير واحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، كأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وبريدة، وابن عمر، وابن مسعودٍ، وغيرِهم، ولا يثبت له سماعٌ من أحدٍ منهم، كما نصَّ على ذلك غير واحدٍ من الأئمة[١]، قال الآجري سمعت أبا داود يقول: (لَمْ يسمع الأعمشُ من واحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ، قلتُ: أنس؟ قال: ولا كَلِمَةً، إنما رأى أنساً، ولم يروِ عن ابن أبي أوفى ولا سَمِعَ منه)[٢].

وبقي هنا الكلام على سماعه من أبي سفيان، فقد نفى البزار سماعه منه فقال: (الأعمش لم يسمع من أبي سفيان، وقد روى عنه نحو مائة حديث)[٣]، وقال في موضع آخر: (يقال: إن الأعمش لم يسمع من أبي سفيان طلحة شيئاً، وقد روى عنه نحواً من مائة حديث، وإنما هي صحيفة عُرِضَت ...)[٤].

قلت: كلام البزار هذا مستغرب، فإن عمل الأئمة على قبول رواية الأعمش عن أبي سفيان، وحديثه عنه مخرَّجٌ في «الصحيحين» وغيرهما، ولهذا استغرب جماعة من الحفاظ نفي البزار واستبعدوه.

قال ابن رجب - بعدما نقل كلام البزار -: (كذا قال وهو بعيد، وحديث الأعمش عن أبي سفيان مخرَّج في «الصحيح»)[٥].

وقال الهيثمي - في «كشف الأستار» - معلِّقاً: (عجبتُ من قوله: لم يسمع من أبي سفيان).

وقال أبو زرعة العراقي (هذا غريبٌ جداً، فإن روايته عنه في الكتب الستة، وهو معروفٌ بالرواية عنه، ولما ذكر المزيُّ روايةَ الأعمشِ عنه قال: وهو راويتُه)[٦].

---

(١) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٨٢)، و«جامع التحصيل» (ص٢٢٨)، و«تحفة التحصيل» (ص١٣٤-١٣٧).

(٢) «سؤالات الآجري» (١٠٢/١)، وينظر أيضاً: «جامع الترمذي» (٢٢/١).

(٣) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٣٦/٢ عقب الحديث رقم١١٤٤).

(٤) لم أقف على كلام البزار هذا، وقد نقله عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٩١/٦)، وابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤١٧/٣)، وعنهما نقلتُ.

(٥) «شرح علل الترمذي» (٨٥٦/٢).

(٦) «تحفة التحصيل» (ص١٣٦).

واستغربه أيضاً البوصيري في «مصباح الزجاجة»[1].

فاستغراب هؤلاء الحفاظ لكلام البزار واستبعادهم له دليل على ما تقرَّر عندهم من أن عمل الأئمة النقاد على خلافه.

ومن المحتمل جداً[2] أن يكون قد وقع للبزار انتقال ذهن أو سبق قلم في ذلك، فالذي تكلَّم فيه الأئمة هو (سماع أبي سفيان من جابر) لا (سماع الأعمش من أبي سفيان)، وقد ذكر بعضهم أن أبا سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وأن أكثر حديثه عنه إنما هو من صحيفة، وهذا مما يقوي هذا الاحتمال[3]، والله أعلم.

والأعمش من الخامسة، مات سنة (١٤٨هـ)، روى له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (١٤٦/٤)، و«تاريخ بغداد» (٩/٣-١٢)، و«تهذيب الكمال» (٧٦/١٢-٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢٦/٦)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣)، و«التهذيب» (١٠٩/٢)، و«التقريب» (رقم٢٦١٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٣٣).

• أَبُو سُفيَانَ.

هو: طَلحَةُ بنُ نَافِعٍ القُرَشِيُّ، مولاهم، أبو سُفيَانَ الوَاسِطِيُّ -ويُقَالُ: المكيُّ-، الإِسْكَافُ.

روى عن: أنس بن مالك، وجَابِرِ بنِ عَبدِ الله، وغيرِهما - رضي الله عنهما -.

وعنه: الأعمَشُ -وهو رَاوِيَتُه-، وحصين بن عبد الرحمن، وشعبةُ -حديثاً واحداً-، وغيرُهم.

مختلَفٌ فيه:

فقال ابن معين -في رواية الدارمي-: (ثقةٌ مشهورٌ).

وقال البزَّارُ: (هو في نفسِه ثِقَة).

---

(١) (٦١/٢ عقب الحديث رقم٦٠٣).

(٢) وقد أشار إلى هذا الاحتمال الشيخ مصطفى الأعظمي في تحقيق «كشف الأستار» تعليقاً على كلام البزار المذكور.

(٣) وقفت على كلام لأبي الحسين الكرابيسي في كتابه «المدلِّسين» نقله عنه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٨٥٥/٢) فقال: (قال الكرابيسي: حدَّثني علي بن المديني وسليمان الشاذكوني قالا: روى الأعمش عن أبي سفيان أكثر من مائة لم يسمع منها إلا أربعة، قال علي: سمعتُ يحيى يقول ذلك)، وقال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٩٠/٦): (قال الكرابيسي: لقي الأعمش أبا سفيان فكان بينهما شيء فلم يكتب عنه، فلما فاته أبو سفيان تتبعها من الناس).

قلت: هذا الذي ذكره الكرابيسي لم أقف عليه عند غيره، وكتابه «المدلِّسين» من الكتب التي حذَّر منها العلماء، وقد طعن فيه على الأعمش وسليمان التيمي وغيرهما من سادات التابعين، وانظر نصوص أهل العلم في التحذير منه في كتاب «كتبٌ حذَّر منها العلماء» لمشهور حسن سلمان (١٩٩/١-٢٠٠).

وقال الإمام أحمدُ والنسائيُّ: (ليس به بأسٌ).

وقال العِجليُّ: (جَائزُ الحديثِ، وليس بالقويّ).

وقال ابنُ عديٍّ: (لا بأسَ به، روى عنه الأعمشُ أحاديثَ مُستَقِيمَة)، وقال أيضاً: (روى عن جابر أحاديث صالحة، رواها الأعمش عنه، ورواها عن الأعمش الثقات، وهو لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة).

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (كان يَهِمُ في الشيءِ بَعدَ الشيءِ).

وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبا زُرعَةَ يقول: (روى عنه النَّاسُ، فقيل له: أبو الزبيرِ أحبُّ إليك أو أبو سفيان؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعضُ مَن حَضَرَ فيه، فقال: أتريد أن أقول: هو ثقةٌ، الثِّقَةُ شعبةُ وسفيانُ).

وقال ابن معين -في رواية ابن أبي خيثمة-: (ليس بشيءٍ).

وقال عليُّ بنُ المديني: (كان أصحابُنا يُضَعِّفُونَهُ في حديثِه)، وقال مَرَّةً: (يُكتَبُ حديثُه وليس بالقوي).

وقال الذهبي في «المغني»: (ثقةٌ)، وقال في «الميزان» و«السير»: (صدوقٌ)، وبمثله قال ابن حجر في «التقريب».

والظاهر من حاله أنَّه (صدوقٌ لا بأس به)، وهذا ما عليه جمهورُ من تكلَّم فيه، وفي هذا توسطٌ بين قول من وثَّقَه وقول من ضعَّفه، فأبو سفيان ليس بالقوي في الحديث كما نص عليه غير واحد، وهو ظاهر قول الإمام أحمد والنسائي وابن عدي وغيرهم، وقرينُه أبو الزُّبير المكيُّ أقوى منه، ومقدَّمٌ في الرِّوَاية عليه بإجماع النَّقاد[1].

وأبو سفيان من الرابعة، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (ص١٩٩)، و«التاريخ الكبير» (٣٤٦/٤)، و«العلل الكبير» للترمذي (ص٣٨٨)، و«المعرفة والتاريخ» (٢٦٨/٣)، و«الجرح والتعديل» (٤٧٥/٤)، و«ثقات ابن حبان» (٣٩٣/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٠٩)، و«الكامل» (١١٣/٤)، و«أسماء الثقات» (ص١٢١)، و«المغني في الضعفاء» (٣١٧/١)، و«ميزان الاعتدال» (٣٤٢/٢) و(٣٧٤/٧)، و«سير أعلام النبلاء»

---

(١) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٥١/٢)، و«تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٨٩/٣)، و«الجرح والتعديل» (٤٧٥/٤) و(٧٥/٨)، و«سنن النسائي الكبرى» (٦٤٠/١ رقم٢١٠١).

(٢٩٣/٥)، و«تهـذيب الكمـال» (٤٣٨/١٣)، و«تهـذيب التهـذيب» (٢٤/٥)، و«التقريـب» (رقـم٣٠٣٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٣٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن، فيه «أبو سفيان الواسطي»، وهو صدوقٌ لا بأس به، وبقية رجال رجال الإسناد ثقاتٌ أثباتٌ من رجال «الصحيحين».

وللحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحيح لغيره، ومنها حديث «عبد الله بن عمرو بن العاص» الذي في «صحيح مسلم»، وقد سبق إيراده.

والحديث صحَّحه الحاكم[١]، وقال الذهبي: (هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ)[٢].

---

(١) «المستدرك» (٥٢٥/١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣٤٣/٢).

قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٣٠/٥):

حَدَّثَنِي **مُحَمَّدُ** بْنُ مَنْصُورٍ الطُّوسِيُّ، حدَّثنا **مُحَمَّدُ** بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، حدَّثنا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: **«يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»** فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ: يُخَافُ عَلَيْنَا وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ؟ قَالَ: **«إِنَّ الْقَلْبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ بِهِ هَكَذَا»**؛ وَحَرَّكَ أَبُو أَحْمَدَ أُصْبُعَيْهِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَإِنَّ الطُّوسِيَّ وَسَقَ بَيْنَ أُصْبُعَيْهِ[(١)].

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الأعمش واختُلِفَ عليه في صحابي الحديث من وجهين:

الأول: عنه، عن أبي سفيان، عن أنسٍ ﷺ، وقد مضى ذكر هذا الوجه في الحديث السابق.

والثاني: عنه، عن أبي سفيان، عن جابرٍ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه:

١/ سفيان الثوري، ورواه عن سفيان جماعةٌ من أصحابه، وهم:

١. أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري: أخرج روايته ابن جرير في «تفسيره» -كما هنا-، والدارقطني في «الصفات» (رقم٤١) - ومن طريقه: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٢٢٤/أ) -.

٢. قبيصة بن عقبة: أخرج روايته أبو يعلى في «مسنده» (٤/رقم٢٣١٨).

٣. محمد بن يوسف الفريابي: أخرج روايته الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/رقم١٢)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٠٤)، الحاكم في «المستدرك» (٣١٧/٢)، والبيهقي في

---

(١) «وَسَقَ بين أُصْبُعَيه»: يعني ضَمَّهما وجمع بينهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الإنشقاق:١٧] يعني: وما جمع وضمَّ فيه.

ينظر مادة (وسق) في: «تهذيب اللغة» (١٨٥/٩)، و«النهاية في غريب الحديث» (١٨٥/٥)، و«لسان العرب» (٣٧٩/١٠).

«شعب الإيمان» (٢/رقم٧٤١)، وفي «الدعوات الكبير» (١/رقم٢٠٩)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير الصحاح والمشاهير» (١/رقم٣٨).

٤. خلاد بن يحيى: أخرج روايته ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٠٤)، وفي «الرد على الجهمية» (رقم٦٩).

٥. عبد الله بن محمد بن المغيرة: أخرج روايته القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (رقم٣٠٣).

٢/ فضيل بن عياض، أخرج روايته الطبراني في «الكبير»[١] – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٩٤/أ) –، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥١٥) كلاهما من طريق موسى بن هارون الحمَّال، حدَّثنا سويد بن سعيد، حدَّثنا فضيلٌ، حدَّثنا الأعمش به.

الترجيح:

بالنظر في الوجهين السابقين، يتبين منهما أن الوجه المحفوظ هو الأول، وأما الوجه الثاني فلا يثبت، وإنما هو وهمٌ وخطأ، سببه سلوك الجادة، فإن رواية (أبي سفيان عن جابر) أشهر وأكثر من رواية (أبي سفيان عن أنس)، ومن هنا دخل الغلط.

والظاهر لي أن الخطأ في رواية «الثوري» منه هو، فإن هذا الوجه ثابتٌ عنه برواية جماعة من أصحابه الثقات، فالظاهر أن الثوري سلك الجادة فأخطأ.

وأما «فضيل بن عياض»، فإن هذا الوجه لا يثبت عنه، فقد تفرد بروايته عنه: سُوَيْد بن سعيد الحَدَثَاني، وسويد – وإن كان صدوقاً في نفسه – إلا أن في حفظه اضطرابٌ وتخليطٌ لا سيما بعدما كبر وعمي[٢]، وهذا الحديث من جملة ما اضطرب فيه، ويدل على ذلك:

أنه رواه عن سويد على الوجه الثاني – (الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر) –: «**موسى بن هارون الحمَّال**» [ثقةٌ حافظٌ كبيرٌ]، وقد سبق تخريج روايته.

وخالفه: «**إسماعيل بن إسحاق السرَّاج**» [ثقةٌ] فرواه عن سويدٍ على الوجه الأول – (الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس) –، أخرج روايته: أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٢).

---

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع منه.

(٢) تقدمت ترجمته.

وهذا الاختلاف على سويدٍ منه هو، فإن هذا الحديث - فيما يظهر - مما حدَّث به سويدٌ بعدما كبر وعمي، فإن «الحمَّال» و«السرَّاج» من صغار أصحابه الآخِذِين عنه، فإن سويداً توفي سنة (٢٤٠هـ) وعمره مائة سنة، و«الحمَّال» ولد سنة (٢١٤هـ)، وأما «السرَّاج» فولد سنة (٢١٦هـ)، مما يعني أنهما ولدا في أواخر حياة سويد، وكان عمره آنذاك (٧٥) سنة تقريباً، مما يدل على أن سماعهما منه حال كِبَرِه وتَغَيُّرِه، والله أعلم.

وقد نصَّ الإمام أحمد والترمذي على خطأ هذا الوجه، وأن الصحيح فيه قول من قال فيه: (عن أنس)[١].

- قال الإمام أحمد: (هو عن جابرٍ **خطأ**، إنما هو عن أنس بن مالك)[٢].
- وقال الترمذي - بعدما أخرج رواية الأعمش عن أبي سفيان عن أنس -: (هكذا روى غيرُ واحدٍ عن الأعمشِ، عن أبي سفيانَ، عن أنسٍ، وروى بعضُهم عن الأعمشِ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ، عن النَّبيّ ﷺ، وحديثُ أبي سفيانَ عن أنسٍ **أصحُّ**)، والله أعلم.

(١) خالف بعض متأخري الحفاظ في ذلك، فصحَّحوا هذا الوجه عن جابر!.

قال أبو عبد الله ابن منده في حديث جابر: (هذا حديثٌ ثابتٌ باتفاق)، وقال - بعدما ساق الاختلاف فيه على الأعمش -: (وكلها معلولة إلا رواية الثوري وفضيل)، يعني رواية الثوري وفضيل عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وكل من رواه عن الأعمش من حديث أنس فروايتهم معلولة.

وقال أبو عبد الله الحاكم في «المستدرك»: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرِّجاه هكذا).

وقال أبو عبد الله الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/٤٦): (هذا حديثٌ صحيحٌ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ).

وقال أبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص١٧٨): (اختُلِفَ على الأعمش في إسناده فقيل: «عنه، عن غُنَيم بن قيس، عن أنس»، وقيل: «عن ثابت، عن أنس»، وقيل: «عن أبي سفيان، عن أنس»، والأصح: «عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه»).

وقول الإمام أحمد والترمذي مقدَّم على قول هؤلاء الحفاظ.

(٢) نقله ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١٩٤/أ) وعزاه لـ«سؤالات محمد بن موسى بن مُشَيْش للإمام أحمد».

قال الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٥٢٢):

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي كَعْبٍ - صَاحِبِ الْحَرِيرِ -، حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، قَالَ: قُلْتُ لأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؛ مَا كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عِنْدَكِ؟ قَالَتْ: **«كَانَ أَكْثَرُ دُعَائِهِ: يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»**، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله؛ مَا لأَكْثَرِ دُعَائِكَ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ؟!، قَالَ: **«يَا أُمَّ سَلَمَةَ إِنَّهُ لَيْسَ آدَمِيٌّ إِلاَّ وَقَلْبُهُ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، فَمَنْ شَاءَ أَقَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَزَاغَ»**.

فَتَلاَ مُعَاذٌ: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمرن:٨].

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٥٢٢)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/رقم١٧١٣)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٥/رقم٢٩٨٠٧ و٣١٠٤٥)، وفي «الإيمان» (رقم٥٦) – وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٢٢٣) –، والإمام أحمد في «المسند» (٤٤/رقم٢٦٦٧٩) – وعنه: ابنه عبد الله في «السنة» (رقم٢٠٨) –، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٢/رقم٦٩١٩ و٦٩٨٦)، والدولابي في «الكنى» (٣/رقم١٦٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/رقم٧٧٢)، وفي «الأوسط» (٣/رقم٢٣٨١)، وفي «الدعاء» (رقم١٢٥٧) – ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٤٨٣/١٦) –، جميعهم من طرق عن **أبي كعب – واسمه: عبد ربه بن عبيد الأزدي – صاحب الحرير**.
- وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٤٤/رقم٢٦٥٧٦ و٢٦٥١٩) – وعنه: ابنه عبدالله في «السنة» (رقم٨٤٢) – وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/رقم١٨٧٩)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢/رقم١٥٣٢ المنتخب)، وعثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٣٨٢/١)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥/٢٢٩ و٢٣٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/رقم٣٢٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/رقم٧٨٥)، وفي «الدعاء» (١٢٥٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/رقم١٤١٥) جميعهم من طرق عن **عبدالحميد بن بهرام**.

- وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣٣) من طريق عبد الله بن وهب، قال: حدثني إبراهيم بن نشيط الوعلاني، عن **عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي**، بنحوه.
- وأخرجه ابن الأعرابي في «معجم شيوخه» (٢/رقم١٦٦٧)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٢٩)، وأبو عثمان البحيري كما في «الجزء السابع من فوائده» (مخطوط ل٤٣/أ)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٤٥) أربعتهم من طريق محمد بن منصور الطوسي، حدثنا حاجب بن الوليد، حدثنا بقية بن الوليد، عن إبراهيم بن أدهم، عن **مقاتل بن حيَّان**[١]، بمثله.

أربعتهم: (أبو كعب، وعبد الحميد، وابن أبي حسين، ومقاتل) **عن شهر بن حوشب، به**.

❖ رجال الإسناد:

• أبـو موسى الأنـصاريّ.

هو: إسحاق بن موسى بن عبدالله ابن يزيد الخطمي الأنصاري، أبو موسى المدني، قاضي نيسابور.

روى عن: معاذ بن معاذ العنبري، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وروى عنه الترمذي كثيراً، وروى عنه أيضاً: مسلم والنسائي وابن ماجه، وغيرهم.

ثقةٌ متقنٌ.

قال ابن أبي حاتم: (كان أبي يُطْنِبُ القولَ فيه؛ في صدقْهِ وإتقانِه).

ووثقه أيضاً: النسائي، والخطيب، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (كان حجة)، ونعته في «تذكرة الحفاظ» بـ(الفقيه الحافظ الثبت)، وقال: (كان من أئمة الحديث صاحب سنة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة متقنٌ).

من العاشرة، مات سنة (٢٤٤هـ)، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٣٥)، و«ثقات ابن حبان» (٨/١١٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/٣٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/٤٨٠)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢٥١)، و«التقريب» (رقم٣٨٦).

---

(١) قال الدارقطني في «الغرائب والأفراد» -كما في «أطرافه» (٢/رقم٥٩٤٥)-: (غَرِيبٌ من حَدِيث مقَاتل بن حَيَّان عَن شهرٍ عَنْهَا، وغريبٌ من حَدِيث إِبْرَاهِيم بن أدهم عَنهُ، تفرَّد بِهِ حَاجِب بن الْوَلِيد عَن بَقِيَّة عَنهُ)، وقال أبو نعيم في «الحلية» عقبه: (هذا ممَّا تفرَّد به حاجبٌ عن بقيَّةَ عن إبراهِيمَ، وما كتبتُهُ إلا من حديثِ محمد بنِ منصُور).

• معاذُ بنُ معاذٍ.

هو: معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي الحافظ.

روى عن: أبي كعب – صاحب الحرير –، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما كثير.

وعنه: إسحاق بن موسى الأنصاري، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهما كثير.

متفق على ثقته وإتقانه.

قال أحمد: (إليه المنتهى في التثبت بالبصرة).

وقال يحيى القطان: (ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بْن معاذ، وما أبالي إذا تابعني مَن خالفني).

ووثَّقه أيضاً: ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم.

وقال النسائي: (ثقةٌ ثَبْتٌ).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان فقيهاً عالماً متقناً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ متقنٌ).

من كبار التاسعة، مات سنة (١٩٦هـ)، وله (٧٧ سنة)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٢٩٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/٢٤٨)، و«ثقات ابن حبان» (٧/٤٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/١٧٥)، و«التقريب» (رقم٦٧٨٧).

• أبو كعبٍ – صاحِبُ الحَرِيرِ –.

هو: عبد ربه بن عبيد الأزدي مولاهم، أبو كعب البصري، صاحب الحرير.

روى عن: شهر بن حوشب، ومحمد بن سيرين، وغيرهما.

وعنه: معاذ بن معاذ، ويحيى القطان، وغيرهما.

متفق على توثيقه.

فقد وثَّقَه: يحيى القطان، ووكيع بن الجراح، والإمام أحمد، وابن معين، وعلي بن المديني، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.

ووثَّقَه أيضاً الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

من السابعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة السادسة عشرة، وهم من توفي بين سن (١٥١-١٦٠هـ)، أخرج له الترمذي.

ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (٨٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (٤١/٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٠/١٦)، و«الكاشف» (١/رقم٣١٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٢٦٦/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٨/٦)، و«التقريب» (رقم٣٧٨٨).

• شهرُ بنُ حَوشَبٍ.

هو: شَهْر بن حَوْشَب الأشعري، أبو سعيد — ويقال: أبو عبد الرحمن –، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، أحد التابعين المشهورين.

روى عن: أم سلمة، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: عبد الحميد بن بهرام، وأبو كعب – صاحب الحرير –، وخلق كثير.

مختلَفٌ فيه، والأقوال فيه متعارضة متباينة.

فقد وثَّقه: ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم.

وأثنى عليه الإمام أحمد واحتمله وروى له، ولما سئل عنه قال: (ما أحسن حديثه)، ووثَّقه، وقال: (روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً)، وقال أيضاً: (أنا أحتمله وأروي عنه، من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده؟!).

وقال الترمذي: سألتُ البخاري، عن شهرِ بنِ حوشبٍ فَوَثَّقَهُ[1]، ونقل الترمذي عنه أنه قال: (شهرٌ حسَنُ الحديثِ) وقوَّى أمرَهُ[2].

وقال أبو زرعة: (لا بأس به).

وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي مع ما عرف عنه من شدة التوقِّي في الأخذ.

ولَمَّا قيل لعلي بن المديني: ترضى حديثَ شهرٍ؟ قال: (أنا أُحَدِّثُ عنه، وكان عبدالرحمن يُحَدِّثُ عنه، وأنا لا أدع حديثَ الرَّجُل إلا أن يجتَمِعَا عليه). يعني: إلا أن يجتمع يحيى القطان وابن مهدي على ترك الرواية عنه.

ومال إلى القول بتوثيقه الحافظ ابن الصلاح، فإنه قال – بعدما ذكر توثيق الإمام أحمد وابن معين له –: (والقلبُ إلى هذا أَمْيَل، وإن ذكره جماعةٌ في كتبهم في الضُّعفاء)[3].

---

(١) «جامع الترمذي» (٥٠٥/٣).

(٢) المصدر السابق (٣٥٥/٤)

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٥).

وذهب آخرون إلى ضعفه وترك الرواية عنه.

فقد ترك شعبة الرواية عنه – وكان سيء الرأي فيه –، وكان يقول: (لقيتُ شهراً، فلم أعتَدَّ به)، وكذلك تركه يحيى القطان فلم يحدِّث عنه.

ونصَّ على ضعْفه: ابن سعد، وموسى بن هارون الحمال، والنسائي، والدارقطني، والساجي وغيرهم.

ونقل أحمد بن الحسن الترمذي عن الإمام أحمد أنه قال: (لا أُبالِي بحديثِ شهرِ بنِ حَوشَبٍ)[١].

ونقل النضر بن شميل عن ابن عون أنه قال: (إنَّ شهراً نَزَكُوه – بالنون والزاي –). قال النضر: أي: طعنوا فيه.

وقال الجوزجاني: (أحاديثه لا تشبه حديث الناس، وحديثه دالٌّ عليه، فلا ينبغي أن يغتر به وبروايته).

وقال أبو حاتم: (شهر بن حوشب أحب إليَّ من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه)، ولما سئل في «العلل» عن حديث له قد اضطرب فيه قال: (وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شهر دليل الاضطراب).

وقال النسائي — في موضع –، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني — في موضع –: (ليس بالقوي).

وبالغ ابن حبان فقال فيه: (كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات).

وقال ابن عدي: (ضعيف جدّاً)، وقال أيضاً: (عامة ما يرويه شهرٌ من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به).

هذا مجمل أقوال الأئمة النقاد فيه، والمتأمِّل في أقوالهم – ما ذكرتُه منها وما لم أذكره – يظهر له ما يلي:

أولاً: أن شهراً من أهل الصدق والعدالة، قال صالح بن مُحَمَّد «جزرة»: (شهر بْن حوشب شاميٌّ قدم العراق على الحجَّاج بن يوسف، روى عنه النَّاس – من أهل البصرة وأهل الكوفة وأهل الشام –، ولم يوقَف منه على كذبٍ، وكَانَ رجلاً يَتَنَسَّكُ ..).

وكل ما قيل فيه مما ينافي عدالته فإمَّا أنه لا يصح عنه، أو هو فيه معذور.

قال ابن القطان الفاسي: (لم أسمع لمضعِّفِيه حجَّة، وما ذَكَرُوهُ من تَزَيِّيه بزِيِّ الأجناد، وسماعه الغِناء بالآلات، وقَذفِه بِأخذ خريطةٍ[٢] مِمَّا استُحْفِظَ من المغْنَم؛ كُلُّه إِمَّا لَا يَصح، وَإِمَّا خَارجٌ على

---

(١) «جامع الترمذي» (٥٠٥/٣).

(٢) «**الخريطة**» هنا هي كيسٌ من جِلْدٍ وغيرِه، توضع فيه الدراهمُ وغيرُها، ويُشَدُّ عليه. [ينظر مادة (خرط) في: «الصحاح» (١١٢٣/٣)، و«لسان العرب» (٢٨٦/٧)].

مخرجٍ لَا يضرّهُ، أما أَخذه للخريطة فكذبٌ عليهِ[١]، وَشر مَا قيل فِيهِ: إِنَّه يروي مُنكرَات عَن ثِقَات، وَهَذَا إِذا كثر مِنْهُ سَقَطت الثِّقَة بِهِ)[٢].

وقال ابن الصلاح: (ما ذُكِرَ فِي جرحه من أخذِه خَرِيطَةً من بَيت المَال على جهةِ الخِيانَة لهُ محمَلٌ يدرَأ عنهُ القَدْح المسقِطَ، وقول ابن حبَان: إنَّه سرق عَيْبَةً[٣] من عَدِيله[٤] فِي الْحَج غير مَقْبُول)[٥].

ثانياً: أنه ليس بالحافظ المتقن، بل له أوهام واضطراب، ولأجل هذا - والله أعلم - ضعَّفه مَنْ ضَعَّفه وتَكلِّم فيه. قال ابن رجب: (وممن يضطرب في حديثه أيضاً: شهر بن حوشب، وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة)[٦]، وقال أيضاً: (شهر بن حوشبٍ، مختلفٌ فيه، وهو كثير الاضطراب)[٧]، وقال أبو حاتم في «العلل» بعد سياقه حديثاً لشهرٍ قد اضطرب فيه: (وشهر لا يُنْكَر هذا من فِعلِه وسوءِ حفظه، وهذا من شهرٍ دليلُ الاضطراب).

وكذلك ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها، قال عنه صالح جزرة: (روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد، وروى عنه عبد الحميد بْن بهرام أحاديثَ طوالاً عجائب، ويروي عن النَّبيّ ﷺ أحاديث فِي القراءات لا يأتي بها غيره).

ثالثاً: أنه ليس بالمتروكِ المطَّرَح حديثُه، فقد روى عنه جماعة من الكبار، ووثَّقه بعضهم وأثنوا عليه، حتى قال البزَّار: (لا نعلم أحداً ترك الرواية عنه غير شعبة).

رابعاً: أحاديثه ليست على درجة واحدة، فأحسن حديثه ما رواه عن مولاته أسماء بنت يزيد الأنصارية، فله بها مزيد اختصاص، قال الإمام أحمد: (روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً). وكذلك رواية عبد الحميد بن بهرام عنه، فقد أثنى الأئمة عليها، قال يحيى القطان: (من أراد حديثَ شهرٍ فعليه بعبد الحميد بن بهرام)، وقال الإمام أحمد: (حديثه عن شهرٍ مقارب، كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن، وهي سبعون حديثاً طوالاً)، ونقل الترمذي عنه أنه قال: (لا

---

(١) ينظر في نقد خبر سرقته للخريطة: «قصص لا تثبت» لمشهور حسن سلمان (٣/١٤١-١٥٠)، و«ضوابط الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي» لمحمد الثاني بن عمر بن موسى (٢/٦٨١-٦٨٥).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٢١).

(٣) «**العَيْبَة**»: هي وعاء من جِلْدٍ يجعلُ فيه الرَّجُلُ مَتَاعه. [ينظر مادة (عيب) في: «لسان العرب» (١/٦٣٤)].

(٤) يعني من رفيقه الذي كان راكباً معه.

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٥).

(٦) «شرح علل الترمذي» (١/٤٢٢).

(٧) «فتح الباري» (٧/٤٢٨).

بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر ابن حوشب)، وقال أبو حاتم الرازي: (عبد الحميد بن بهرام في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهرٍ أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها)، وقال الدارقطني: (شهر بن حوشب يخرج من حديثه ما روى عنه عبد الحميد بن بهرام)، وقال ابن رجب: (شهر بن حوشب مختلفٌ في أمرِه، لكن رواية عبد الحميد بن بهرام عنه أصح من رواية غيره من أصحابه)[١].

فالخلاصة في حال شهرٍ أنَّ حديثَه متجاذَبٌ بين الحسن والضعيف المحتمل، والتوسط في حاله هو اختيار جماعة من حذَّاق المتأخِّرين، لاسيما مع توثيق جماعة من الأئمة له، وروايته عنه.

قال ابن تيمية: (أحاديث شهرٍ حسان)[٢]، وقال الذهبيّ في «السير»: (الرجل غير مدفوع عن صدقٍ وعلمٍ، والاحتجاج به مترجِّح)، وقال أيضاً في «ديوان الضعفاء»: (مختلفٌ فيه، وحديثه حسن)، وصحَّحَ له في «الميزان».

وقال ابن حجر في «الفتح»[٣]: (شهرٌ حَسَنُ الحديث، وإن كان فيه بعضُ الضَّعْفِ) ، بينما قال في «التقريب»: (صدوقٌ، كثير الإرسال والأوهام)، فوصف الحافظ له بأنه (كثير الأوهام) يدل على أن قوله: (صدوق) ليست على معناها الاصطلاحي، وإنما أراد بها - فيما يظهر - مطلق العدالة.

وقد كتب الدكتور سامي الخيَّاط بحثاً أكاديمياً موسعاً بعنوان: «التابعي الجليل شهر بن حوشب ومروياته في ميزان النقد عرضاً ودراسة» وخلص إلى النتيجة التالية حيث قال: (تبين لي أن مرتبة الراوي شهر بن حوشب، لا تنزل عن دائرة «الصدوق»، ويحمل كلام من وثّقه توثيقاً مطلقاً على معنى قبول أحاديثه، لا أنه بلغ في الرواية مرتبة الحفاظ المتقنين، وعليه: فأحاديثه في مرتبة «الحسن»، ولو تفرّد، متى صحَّ الإسناد إليه، وسَلِمَت من العلل).

قلت: وهذا هو الأقرب في حال شهر - فيما يظهر -، وهو أنه حسن الحديث ما لم يخالف أو ينفرد بأصلٍ.

من الثالثة، مات سنة (١٠٠هـ) وقيل (١١٢هـ)، روى له مسلم - مقروناً بغيره - وأصحاب «السنن».

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/٨٧٣).

(٢) «شرح العمدة» (١/٢٥٦) ط. دار عالم الفوائد.

(٣) (٣/٦٥).

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٤٤٩/٧)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٤٩ رقم٥٣٦)، و«أحوال الرجال» (ص١٥٦ رقم١٤١)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٤٦١/١)، و«المعرفة والتاريخ» (٩٧/٢-٩٨)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٥٦ رقم٢٩٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٩١/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٨٢/٤)، و«المجروحين» لابن حبان (٣٦١/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٧/٥-٦٤) و(٨/٧)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٣٦ رقم٢٢٢)، و«تاريخ دمشق» (٢١٧/٢٣)، و«تهذيب الكمال» (٥٧٨/١٢-٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٧٢/٤-٣٧٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢٨٣/٢)، و«ديوان الضعفاء» (ص١٨٩رقم١٩٠٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٩/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٩/٤-٣٧٢)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٢٨٣٠).

❖ الحكم على الحديث:

قال الترمذي - عقبه -: (هذا حديثٌ حسنٌ). **قلت:** وهو كما قال، فإن شهر بن حوشب حسن الحديث إذا لم يخالف ولم ينفرد بأصلٍ، وبقية رجال الإسناد ثقات أثبات.

وقد حسَّنه أيضاً الهيثمي[1]، والحافظ ابن حجر[2].

وقال العلامة الألباني في «ظلال الجنة»[3]: (حديثٌ صحيحٌ، رجال إسناده ثقات، غير شهر بن حوشب، فإنه سيء الحفظ، ولا بأس به في الشواهد).

(١) «مجمع الزوائد» (١٧٦/١٠).

(٢) «نتائج الأفكار» (١٣/٣).

(٣) (ص١٠٠، رقم٢٢٣).

الدراسة الموضوعية:

دلت هذه الأحاديث على إثبات صفة «**الأصابع**» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية الخبرية، التي نطقت بها السنة النبوية – قولاً وتقريراً –، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

فالنبي ﷺ – وهو أعلم الخلق بالله عز وجل وبصفاته – أضاف «الأصابع» إلى الله عز وجل إضافةً صريحةً، فقال: «القلوب بين أصبعين من **أصابع الله عز وجل**».

كما أنه ﷺ أقرَّ الحَبْرَ اليهوديَّ على نسبته «الأصابع» لله عز وجل بأنواع من التقرير:

أولاً بسكوته ﷺ وعدم إنكاره، وثانياً بضحكه المفيدِ للتصديق والإقرار، وثالثاً بتلاوته للآية المؤيّدة لكلام اليهودي.

ولو كان كلام اليهودي باطلاً من أصله لَمَا أقرَّه عليه ﷺ، فإنه لا يُقِرُّ على باطلٍ، فضلاً عن أن يكون هذا الباطل منسوباً إلى الله عز وجل.

فدلَّت سنتُه ﷺ – القولية والتقريرية — على أن لله عز وجل «أصابع» حقيقةً لا مجازاً، فليست «أصابع» الله كناية عن القدرة أو النعمة أو نحو ذلك من تأويلات المخالفين، بل هي «أصابع» حقيقية تليق بجلاله وعظمته، وأما كُنْهُها وكيفيتُها فهذا مما لا تدركه العقول، ولم يرد بيانه في النصوص، فعلينا الإيمان والتسليم والتفويض — أعني تفويض الكيفية لا تفويض المعنى –.

وعلى هذا الاعتقاد سار سلف هذه الأمة من الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان، فاعتقدوا ما دلت عليه هذه النصوص وقالوا: إن لله تعالى «أصابع» حقيقة نثبتها له كما أثبتها له رسوله ﷺ.

وأقوال أئمة أهل السنة — تقريراً وتبويباً واحتجاجاً – في إثبات هذه الصفة لله عز وجل مشهورة معروفة، فهذا إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة بوّب في كتابه «التوحيد»[1]: (بابُ إثباتِ الأصابع لله عز وجل من سنة النبي ﷺ)، وبمثله بوّب أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»[2]، وساق تحته حديث: «القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن».

---

(١) (١٨٧/١).

(٢) (ص٧٥).

وبـوَّب الآجـريُّ في كتابـه «الشـريعة»[١]، وابـن بطـة في «الإبانـة الكـبرى»[٢] بـ(باب الإيمـانِ بأنَّ قُلُوبَ العِبَاد بين أصبعين من أصابع الربِّ عزَّ وجلَّ بلا كيفٍ).

وقال ابن المحبِّ الصامت في كتابه «صفات رب العالمين»[٣]: (باب ذكر الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ في إثبات الأصابع لله رب العالمين).

ومن فقه الإمام ابن ماجه - رحمه الله — في كتابه «السنن»[٤] أنَّه ذكر حديث «القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن» تحت (باب فيما أَنكرت الجهميَّةُ)، وهذا إثباتٌ منه - رحمه الله - لحقيقة الصفة، وأنها من جملة ما أنكرته الجهمية، ولَمَّا روى بشر بن الحارث المروزي المعروف بـ«بشر الحافي» حديثَ «القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن» قال عقبه: (إنَّ هؤلاء الجهميَّة يتعاظمون هذا)[٥].

وقال أبو محمَّد البغوي بعدما ساق حديث: «ما من قلبٍ إلا وهُو بين إصبعين من أصابع ربّ العالمين»: (و«الإصبعُ» المذكُورةُ في الحديث صفةٌ من صفات الله عزّ وجلّ، وكذلك كُلُّ ما جاء به الكتابُ أو السُّنّةُ من هذا القبيل في صفات الله سُبحانهُ وتعالى، كالنّفس، والوجه، والعين، واليد، والرِّجْل، والإتيان، والمجيء، والنُّزُول إلى السَّماء الدُّنيا، والاستواء على العرش، والضّحك، والفرح)[٦].

ومع ثبوت هذه النصوص وصحتها، ووضوحها وصراحتها في إثبات صفة «الأصابع» لله عز وجل إلا أن أهل التعطيل والتأويل خالفوا في إثباتها، وتمحَّلوا في ردِّها بأنواعٍ من الضلال، تارةً بصرف لفظ «الأصبع» عن حقيقته، وتارة بإنكار دلالة النص عليه، وتارة بالتشكيك في ثبوته، كلَّ هذا منهم فراراً من التشبيه في زعمهم؛ لأن إثبات الأصابع — بزعمهم — يستلزم التجسيم، والله منزَّهٌ عن الجوارح والأعضاء، حتى قال ابن جماعة: (لَمَّا كانَ حمل هذا الحديثِ— يعني حديث: تقليب القلوب - على العُضْو المعروفِ مِنَّا مُحَالاً على الله تعالَى لِمَا يَلْزمُ عليهِ من

---

(١) (١١٥٦/٣).

(٢) (٤٩٦/٢ تحقيق: عادل آل حمدان).

(٣) (ل١٩٢/أ).

(٤) (٦٢/١).

(٥) «الشريعة» (١١٦٣/٣ رقم٧٣٥)، و«الإبانة الكبرى» (٤٩٩/٢).

(٦) «شرح السنة» (١٦٨/١).

الجِسْميَّة وَجَبَ تَأوِيله)[(١)]، ولَمَّا ذكر الرازي حديث: «قَلْبُ المؤمِنِ بين أُصْبُعَين من أصابعِ الرَّحمن» قال: (وهذا لا بد فيه من التأويل)[(٢)].

ثم اختلفوا في تأويله على أقوال[(٣)]، وقد جمع أقوالهم ابن فورك، فقال معلِّقاً على حديث: «إن قُلُوب بني آدم بَين إصبَعَينِ من أَصَابعِ الله»: (اعلم أنَّ أهلَ العلم قد تأوَّلُوا ذلك على وجوه:

- أن يكون المراد بـ«الإصبع» هاهنا **المُلك والقدرة**، وتكون فائدتُه أنَّ قلوبهم في قبضته، كائنةٌ تحت سلطانه وقدرتِه.
- وقال بعض أهل العلم: «الأصبعين» ههُنا بمعنى **النِّعمَتَين**، والعربُ تقول: «لفُلانٍ عليَّ إصبعٌ حَسَنٌ» إذا أنعمَ عليه نعمةً حسنةً.
- وقال بعضُهم: معناهُ بين **أَثَرَين من آثار الله عز وَجل**، وفِعلَين من أَفعاله فِي الفضل وَالعَدْل).

ثم قال: (واعلم أنَّ لفظ «الأصبع» مُشترِكُ المعنى في اللُّغة على الوُجُوه الَّتي ذكرنا، والمعاني الَّتي بيَّنَّا، وقد يُقال للجارحَةِ إصبع أيضاً، وليس مُخصَّصاً به، بل يجوز أن يُقال لهُ ولغيره على الوُجُوه الَّتي ذكرناها، وقد قامت الدِّلالة وأوضحنا الحجَّة فيما قبل على استحالة وصف الله عز وجل بالجوارح والأدوات والأبعاض والآلات، فلم يَجُزْ أن يُحمَل ذلك على معنى الجارحة لاستحالته في

(١) «إيضاح الدليل» (ص١٧٩).

(٢) «أساس التقديس» (ص١٠٨).

(٣) انظر أقوالهم في: «نقض الدارمي على المريسي» (١/٣٦٩-٣٨٣)، و«مشكل الحديث» لابن فورك (ص١١٨-١٢٢)، و«الأمالي» للشريف المرتضى العلوي (١/٣١٨-٣٢١)، و«الفِصَل» لابن حزم (٢/١٢٨)، و«الشامل في أصول الدين» للجويني (ص٥٦٤)، و«الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص٥٣)، و«بحر الكلام» للنسفي (ص١١٨-١١٩)، و«المغيث من مختلف الحديث» للسنجاري (ص٦٢٦-٦٢٩)، و«أساس التقديس» للرازي (١٧٦-١٧٩)، و«تفسير مشكلات أحاديث يُشكل ظاهرها» لابن المنيِّر (ص٦٠)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٧٨-١٨٠).

وسار على هذا التأويل كثيرٌ من شرَّاح الحديث والمصنِّفين في الغريب، ينظر مثلاً: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/١٨٩٨-١٩٠٢)، و«تفسير غريب ما في الصحيحين» للحميدي (ص٤٣٥)، و«المعْلِم بفوائد مسلم» للمازري (٣/٣١٦ و٣٤٥-٣٤٦)، و«المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي (٣/٤٦٣)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/٩)، و«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٦/٦٧٢-٦٧٣) و(٧/٣٨٩-٣٩١)، و«الميسَّر في شرح المصابيح» للتوربشتي (١/٥٣-٥٤)، و«شرح النووي على مسلم» (١٦/٢٠٤) و(١٧/١٢٩-١٣٠)، و«عمدة القاري» للعيني (١٩/١٤٤)، و«مرقاة المفاتيح» لملا علي القاري (١/١٦١-١٦٢) و(٨/٣٠٥٧)، و«فيض القدير» للمناوي (٢/٣٧٩).

صفته تعالى، فوجب أن يُحمل على أَحَدِ ما ذكرنا من المعاني؛ لأنّها تفيدُ المعنى الصَّحيح ولا تقتضي التكييف والتشبيه الَّذي يتعالى الله عنه جلَّ وعزَّ)[1] انتهى مختصراً.

ثم قال عقبه معلِّقاً على حديث الحَبْر اليهودي: (اعلم أن الخبر يحتمل في تأويله وُجُوهاً صحيحة لا تُؤدّي إلى إثبات الجوارح لمن يستحيل في وصفه ذلك وهُو الله جلَّ ذكره؛ لاستحالة كونه جسماً متبعِّضاً متجزّئاً محدوداً.

ومما يُمكن أن يُقال في تأويله ممَّا لا يُؤدِّي إلى المحال في وصف الله جلَّ وعزَّ: أنَّ المراد به **إصبع بعض خلقه**، ويشهد بصحَّة ذلك أنَّه لم يقل في الخَبَر: «على إصبعه» بل أطلق ذلك مُنكَّراً، واحتمل أن يكون على ما قُلنا أنه يُريد به أصبع بعض خلقه، وليس يُنكر في مقدُور الله أن يخلق خلقاً على هذا الوجه[2].

وقال مُحمّد بن شُجاع الثّلجي في تأويل ذلك: **يحتمل أن يكون خلقاً من خلق الله يُوافق اسمه اسم «الإصبع»**، فقال: إنّه يحمل السّموات على ذلك ويكون ذلك تسمية للمحمول عليه ما ذكر فيه.

فإن قال قائل: أليس قد ذُكر في الخبر الّذي رويتم قبل هذا «أصابع الرّحمن»؟ وأضيف إليه؟ أفرأيتُم لو أنه أضاف ذلك إلى نفسه فكيف يكون تأويله؟.

قيل: كان يحتمل أن يكون المراد به القُدرة والملك والسُّلطان على معنى قول القائل: «ما فلان إلّا بين أُصبُعي» إذا أراد الإخبار عن جريان قدرته عليه، فذكر مُعظم المخلُوقات وأخبر عن قدرة الله تعالى على جميعها، مُعظّماً لشأن الربّ في قدرته وملكه وسلطانه، فضحك رسُول الله ﷺ كالمتعجّب منهُ أنه مستعظمٌ ذلك في قدرته، وأن ذلك يسيرٌ في جنب ما يقْدر عليه، ولذلك قرأ عليه الصّلاة والسّلام: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ أي: ليس قدْرُه في القُدرة على ما يخلق على الحدّ الّذي ينتهي إليه الوهم، ويُحيطُ به العدُّ والحصْرُ، وإذا كان كذلك احتمل ما ذكرنا من التّأويل، وكان صرفه إليه أولى من صرفه إلى ما يستحيل في صفة الله عز وجل).

---

(١) «مشكل الحديث» (ص١١٨-١٢١).

(٢) نقل البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٧٢/٢) عن أبي الحسن الطبري — وهو من أخص تلاميذ الأشعري — أنه قال: (إنَّا لا ننكر هذا الحديث ولا نبطله لصحة سنده، ولكن ليس فيه أنه يجعل ذلك على إصبع نفسه، وإنما فيه أنه يجعل ذلك على إصبع، فيحتمل أنه أراد إصبعاً من أصابع خلقه قال: وإذا لم يكن ذلك في الخبر لم يجب أن يجعل لله إصبعاً).

وذهب آخرون[1] إلى رد حديث الحبر اليهودي وعدم الأخذ به؛ لأنه قول يهودي، واليهود مشبِّهة مجسِّمة[2]، فكيف يقبل قولهم في الله عز وجل؟!

قال الخطابي: (لعل ذكر «الأصابع» من تخليط اليهود وتحريفهم، فإن اليهود مشبهة، وفيما يدَّعونه مُنَزَّلاً في التوراة ألفاظٌ تدخُلُ في باب التشبيه، ليس القول بها من مذاهب المسلمين، وأما ضحكه ﷺ من قول الحَبْر فإنما كان على معنى التعجُّب والتنكير له، وأما قول من قال من الرواة: «تصديقاً لقول الحَبْر» فظنٌّ وحُسْبانٌ، وقد روى هذا الحديث غيرُ واحدٍ من أصحاب عبدالله — من غير طريق عَبِيدة — فلم يذكروا فيه قوله: «تصديقاً لقول الحَبْر»)[3].

وقال أبو العباس القرطبي: (هذا كله قول اليهودي، لا قول النبي ﷺ، والغالب على اليهود أنهم يعتقدون الجسمية، وأن الله تعالى شخصٌ ذو جوارح، وضَحِكُ النبيّ ﷺ منه إنما هو تعجبٌ من جهله، ألا ترى أنه قرأ عند ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ أي: ما عرفوه حق معرفته، ولا عظَّمُوه حق تعظيمه، وهذه الرواية هي الرواية الصحيحة المحقَّقة، فأمَّا رواية من زاد في هذا اللفظ «تصديقاً له» فليست بشيء؛ لأنَّها من قول الراوي، وهي باطلة؛ لأنَّ النبي ﷺ لا يصدِّق الكذب ولا المحال، وهذه الأوصاف في حق الله تعالى محال، ... وقول اليهودي كذبٌ ومحالٌ، ولذلك أنزل الله تعالى في الرد عليه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، وإنما تعجَّب النبيُّ ﷺ من جهله، فوَهِمَ الراوي وظَنَّ أنَّ ذلك التعَجُّبَ تصديقٌ، وليس كذلك، ثم لو سَلَّمْنا أنَّ النبيَّ ﷺ صدَّقه، وقال له: صَدَقتَ لما كان تصديقاً له في المعنى، بل في النقل؛ أي في نَقْلِ ذلك عن كتابِهِ أو عن نبِيِّه، وحينئذٍ نقطع بأنَّ ظاهره غير مراد ...)[4].

---

(١) هذا قول «بشر المريسي»، نقله عنه الدارمي في «النقض» (٣٧٣/١)

(٢) كما أن في اليهود مشبهة ففيهم أيضاً معطِّلة مأوِّلَة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «جامع المسائل» المجموعة الخامسة (ص٣٩-٤٠): (كثيرٌ من اليهودِ أو أكثرُهم معطِّلةً جهميةً، ذاتَ تحريفٍ يُسمُّونَه «التأويل»، يَفِرُّون به زعموا من تحيُّزِ ذي القوة المتين)، إلى أن قال: (واليهود والنصارى فيهم معطِّلةٌ وممثِّلةٌ، وإن كان الغالبُ على خاصّتهم التعطيل).

وعليه فنبز الجهمية المعطِّلة لأهل السنة المثبتين للصفات بأنهم (يهود هذه الأمة) من الباطل المنقَلِب عليهم، فهم الأولى والأحرى بهذا الوصف، وقد ذكر ابن تيمية في أول «الفتوى الحموية» (ص٢٢٥) أنَّ أصلَ مقالة التعطيل للصفات مأخوذٌ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلَّال الصابئين.

(٣) «أعلام الحديث» (١٨٩٨/٤-١٩٠٣) بتصرف.

(٤) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣٨٩/٧).

قلتُ: حاصل أقوال المتكلمين في هذه الصفة يتلخص في الآتي:

١/أن ذكر «الأصبع» في هذه الأحاديث لا يراد به حقيقة الصفة، وإنما هو كناية عن الملك والقدرة، أو هو كناية عن النعمة والأَثَر الحسن.

٢/أن ذكر «الأصبع» في حديث الحَبْر اليهودي لا حجة فيه؛ لأنه قول يهودي، واليهود مشبهة.

٣/أن «الأصبع» في حديث اليهودي لم ترد مضافة إلى الله عز وجل، فيحتمل أن يكون المراد به إِصبَع بعض خلقه، أو يحتَمل أَن يكون «الأصبع» اسماً لمخلوقٍ يُمْسِك اللهُ عليه السماوات والأرض والجبال وسائر المخلوقات.

وبالغ الخطابي — عفا الله عنه — في إنكار هذه الصفة، حتى زعم أن ذِكر «الأصابع» لم يرد في شيءٍ من الكتاب، ولا من السنة المقطوع بصحتها[١].

هذه مجمل أقوال المتكلمين في هذه الصفة، وغرضهم منها إبطال دلالة هذه الأحاديث على إثبات حقيقة الصفة، فراراً من التشبيه بزعمهم.

ويجاب عن أقوالهم وتأويلاتهم بالآتي:

أما تأويلهم «الأصبع» بمعنى الملك والقدرة، أو بمعنى النعمة والأثر الحَسَن فيجاب عنه بما يلي[٢]:

أولاً: أن تأويل «الأصبع» بذلك هو خلاف الظاهر، والأصل في الكلام حمله على ظاهره، ما لم تدل قرينة بيِّنة على إرادة المعنى المجازي، ولا قرينة هنا، وحمل «الأصبع» في الحديث على الحقيقة غير ممتنع إلا عند نفاة الصفات، والنبي ﷺ – وهو أعرف الخلق بربِّه – قد أضاف «الأصابع» إلى الله عز وجل إضافة صريحة، فقال: «من أصابع ربِّ العالمين» وفي رواية «من أصابع الله»، وإضافتها إلى الله من إضافة الصفة إلى موصوفها.

ثانياً: أن حمله على غير الحقيقة خلاف فهم السلف، فإنهم فهموا من ذكر «الأصابع» في هذه الأحاديث حقيقة الصفة، ولم يفهموا منها معنى القدرة أو النعمة كما يقول النفاة، وهذا بَيِّنٌ من إشارة الأعمش بأُصْبُعيه عند روايته لحديث أنسٍ في تقليب القلوب[٣]، ومثله أيضاً إشارة محمدِ

(١) «أعلام الحديث» (٣/١٨٩٨-١٨٩٩)، وينظر أيضاً: (٣/١٩١١).

(٢) ينظر: «رد الدارمي على المريسي» (١/٣٦٩-٣٨٣)، و«إبطال التأويلات» لأبي يعلى (ص٣٦٣-٣٦٤).

(٣) وقع ذلك في رواية ابن ماجه (٥/رقم٣٨٣٤)، وأبي يعلى في «المسند» (٤/رقم٢٣١٨).

بنِ منصور الطوسي وشيخِه أبي أحمد الزبيري بأُصْبُعَيهما عند روايتهما لحديث جابر[1]، وكذلك إشارة يحيى بن سعيد القطان والإمام أحمد بأصابعهم، إصبعاً إصبعاً، عند روايتهما لحديث ابن مسعود في قصة الحبر اليهودي[2]، فهذه الإشارة من هؤلاء الأئمة – وهم من أئمة الإسلام في زمانهم – إنما هي تحقيقٌ للصفة لا تشبيهٌ لها، وهذا كله مما يبطل دعوى القول بالمجاز في هذه الأحاديث.

ثالثاً: أن مما يبطل دعوى المجاز أيضاً: أنه قد جاء في حديث تقليب القلوب تثنية «الأصبع» فقال: «**بين أصبعين**»، وهذه قرينة دالة على إرادة المعنى الحقيقي للصفة؛ لأن صيغة التثنية هنا نص في مسماها لا تحتمل إلا الحقيقة؛ لأنها من أسماء العدد، وأسماء العدد نصوص في معناها لا مجاز فيها، وعليه فلا يصح أن يحمل لفظ «الأصبع» – بصيغة التثنية – على معنى القدرة أو النعمة؛ لأنه ليس من لغة العرب استعمال لفظ الواحد في الاثنين، أو الاثنين في الواحد؛ فلا يصح أن تقول: عندي رجل، وتعني رجلين، ولا عندي رجلان، وتعني به الجنس[3].

وعلى هذا فقوله في الحديث: «**بين أصبعين**» لا يجوز أن يراد بهما القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، فلا يصح أن يعبر بالاثنين عن الواحد.

وكذلك لا يجوز أن يراد بهما النعمة؛ لأنَّ نِعَمَ الله كثيرة لا تحصى، فلا يجوز أن يُعَبَّر عن النِّعَمِ الكثيرة بصيغة التثنية.

رابعاً: أن تأويل «الأصبع» على معنى القدرة أو النعمة لا يصح، بل ولا يستقيم مع سياق الحديث، لأمور:

١/أن تأويله بالقدرة يلزم منه أن يكون لله عز وجل أكثر من قدرة، فعلى هذا التأويل يكون معنى قوله ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَينَ إِصبَعَينِ مِن أَصَابِعِ الرَّحمَنِ» يعني: بين بقدرتين من قُدَرِ الله عز وجل، ويكون معنى حديث الحَبْر أن الله يمسك السماوات على قدرة، والأرضين على قدرة، والجبال على قدرة وهكذا، وهذا يلزم منه أن يكون لله قدرات، وهذا باطل بإجماع المسلمين، فقد

(١) وقع ذلك في رواية ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥/٢٣٠)، وقد سبق إيراد روايته.

(٢) ينظر: «السنة» لعبد الله بن أحمد (١/رقم٤٨٩)، و«جزء في السنة» لغلام الخلال (رقم٩).

(٣) مستفاد من تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرسالة المدنية» (ضمن «مجموع الفتاوى» (٦/٣٦٥))، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/٤٨٣).

جرى اتفاقهم على أنه ليس لله عز وجل إلا قدرة واحدة كَفَتْ الأشياءَ كلَّها ومَلأَتْها واستنطقتها[١].

٢/وأيضاً لو كان تأويل «الأصبع» بمعنى القدرة أو النعمة -كما يقولون - لم يكن لتخصيص القلوب بالذكر من بين سائر الجوارح والأعضاء أي فائدة، فإن القلوب وسائر الجوارح كلها تحت قدرة الله، ومحفوظة بنعمته، فلِمَ خَصَّ القلوبَ من بينها بقدرتين أو بنعمتين؟!.

٣/كما أن تأويله بالنعمة باطل أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون القلب بين نعمتين من نِعَمِ الله عز وجل فقط، ومعلوم قطعاً أن نِعَمَ الله عز وجل على القلب وغيره من الجوارح أكثر من أن تحصى، فَلِمَ حصرتموها في نعمتين فقط؟!، وما فائدة تثنية «الأصبع» في الحديث إذا كان معناه النعمة كما تقولون؟!

٤/وأيضاً مما يبطل تأويل «الأصبع» بالنعمة أنه لو كان المراد به ذلك لكان معنى الحديث أن القلب بين نعمتين، فلو مال عن واحدةٍ منهما أصاب الأخرى، فهو محفوظ بهاتين النعمتين، فلا وجه حينئذٍ لخوفه عليه الصلاة والسلام على قلبه من الزيغ، ولأيِّ شيء دعا ربَّه أن يثبِّت قلبه على دينه مادام أن قلبه بين نعمتين من نِعَمِ ربِّه عز وجل؟![٢].

٥/وأيضاً فإن تأويله بالنعمة لا يستقيم مع سياق الحديث، فإنه قال في الحديث: «**قلوبُ بني آدَمَ بين أُصْبُعَين**» وهذا عام في قلوب بني آدم كلِّهم؛ مؤمنِهم وكافرِهم، بَرِّهم وفاجِرِهم، فلو كان المراد بـ«الأصبع» النعمةَ —كما يقولون - لخصَّ المؤمنين الأبرار من بينهم، فهم الذين تولَّى اللهُ حفظ قلوبهم، وأما الكفَّار والفجَّار فقد أوصل اللهُ تعالى إلى قلوبهم ما شاءه بهم من الطبع، والختم، والرَّين، وغير ذلك، وحينئذ يخرج الحديث عن مقصوده[٣].

فتبين بهذا أن تأويل «الأصبع» بمعنى الملك والقدرة، أو بمعنى النعمة والأثر الحَسَن لا يستقيم مع سياق هذه الأحاديث، وهو خلاف المعروف من كلام العرب في معنى «الأصبع»، وقد قال أبو القاسم الأصبهاني - بعدما ذكر جملة من الصفات ومنها: القَدَم والكَفُّ والأصبع -: (.. وللقَدَمِ مَعانٍ، وللكَفِّ مَعانٍ، وليس يَحتمِل الحديثُ شيئاً من ذلك إلَّا ما هو المعروف في كلام العرب، فهو معلومٌ بالحديثِ مجهولُ الكيفية، وكذلك القول في الأصبع، والأصبع في كلام العرب

(١) «نقض الدارمي على المريسي» (١/٣٧٠-٣٧١ و٣٨٣).

(٢) هذا جواب ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٠٢-٣٠٣).

(٣) هذا الجواب ذكره القرطبي في «المفهم» (٦٧٣/٦).

تقع على النعمة والأثر الحس، وهذا المعنى لا يجوز في هذا الحديث فيكون الأصبع معلوماً بقوله ﷺ، وكيفيته مجهولة، وكذلك القول في جميع الصفات يجب الإيمان به، ويترك الخوض في تأويله، وإدراك كيفيته)[١].

وأما قولهم: بأن «الأصبع» في حديث الحبر اليهودي لم ترد مضافة إلى الله عز وجل، فيحتمل أن يكون المراد به إِصبَع بعض خلقه من الملائكة ونحوهم، فيجاب عنه: بأن هذا قول باطلٌ؛ يَرُدُّه سياقُ الحديث من وجهين:

الأول[٢]: أنه قال في الحديث: «وسائر الخلق على إصبع» وهذا يقتضي أَنَّه لَمْ يبق أحد من الخلق إِلا وَهُوَ عَلَى ذلك الإصبع، فلو كان المراد به إصبع بعض خلقه —كما يقولون — لخرج بعض الخلق عَن أَنْ يَكُونَ عَلَى الإصبع، وَهَذَا خلاف السياق.

والثاني: أن إمساك هذه المخلوقات على الأصابع إنما يكون يوم القيامة بعد فناء الخلق كلِّهم، فلا يكون لله عز وجل مجيب غير نفسِه سبحانه، فلا مخلوق وقتئذٍ، فكيف يصح أن يقال: بأن الله تعالى يمسك هذه المخلوقات على أصابع بعض خلقه؟!.

فالمقصود أن هذا تأويلٌ ساقطٌ متهَافِتٌ، وهو من جنس تأويلات القرامطة والباطنية التي يكفي في سقوطِها حكايتُها.

وأما تشكيكهم فيه بأنه قول يهودي، وأن اليهود مشبِّهة لا يقبل قولهم في الله عز وجل، فيجاب عنه من وجوه[٣]:

١/أننا لم نثبت «الأصابع» لله عز وجل لمجرد قول اليهودي، وإنما لإقرار النبي ﷺ لقوله وتصديقه له، والإقرارُ حجَّةٌ في الشرع، ولو لم يُقِرَّ الرسولُ ﷺ اليهوديَّ على ما قال لما صح الاستدلال بقول اليهودي على إثبات «الأصابع»، بل كان الواجب التوقف فيه،كما هو الواجب في كل ما يحدِّثُ به بنو إسرائيل في ما لم يرد به دليل على ثبوته ولا نفيه.

٢/أن القول بأن اليهود مشبهة صحيحٌ من حيث الجملة، فهم مشبهة فيما نسبوه إلى الله تعالى من النقائص التي ذمَّ الله وصفهم له بها؛ كالفقر والبُخل والإعياء والبكاء، وأما ما وصفوا الله به مما

---

(١) «الحجَّة في بيان المحجَّة» (٢/٢٧٩).

(٢) هذا الوجه والذي يليه ذكرهما القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» (ص٣٧٠).

(٣) ينظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (٢/٥٦٢)، و«تعليقات شيخنا عبد الرحمن البراك على المخالفات العقدية في "فتح الباري"» (ص١٧٢).

دل عليه القرآن والسنة فلا يجوز رده لمجرد وروده على بعض ألسنتهم، ومعلوم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والسنة، فليس كل ما ينسبونه إلى الله عز وجل يحمل على التشبيه، بل قد يكون مما ثبت في التوراة ولم يحرَّف، ومعلوم أن الله عز وجل قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفوه وبدَّلوه، ومع هذا فقد كَانَ أحبارُ اليهودِ إذا ذكروا عند النَّبِيِّ ﷺ شيئاً من الصِّفاتِ أقرَّهم على ذلكَ وذكرَ مَا يُصَدِّقُهُ من الكتاب والسنة، كما في هذا الحديث وغيره.

٣/أن (مشابهة اليهود والنصارى في شيء من عقائدهم ليست محذوراً إلا فيما خالفَ دينَ الإسلام ونصوصَ الكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ، وإلا فمعلومٌ أنَّ دينَ المرسلين واحدٌ وأنَّ التوراة والإنجيل والقرآن خرجا من مشكاةٍ واحدةٍ، فيُفرَح بموافقة المقالة المأخوذة من الكتاب والسنة لما يَأثُره أهل الكتاب عن المرسلين قبلهم، ويكون هذا من أعلام النبوة، ومن حجج الرسالة، ومن الدليل على اتفاق الرسل)(١).

وإقرار النبيِّ ﷺ لكلام الحبر اليهودي دليلٌ على أنَّ ما قاله هو من العلم الموروث عن الأنبياء والمتلقَّى عن الوحي عن الله عز وجل، ولهذا فرح النبيُّ ﷺ وسُرَّ بكلامه، وضَحِك حتى بدت نواجذه تصديقاً له(٢)، وكان ﷺ يعجبه كلام أهل الكتاب فيما يخبرون به عن كتبهم بنظير ما كان يُخبِر به هو من جهة الوحي(٣)، وهذا دليلٌ على اتفاق الرسل فيما جاؤوا به، والكتب

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢١٤/١٦) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٢) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٢٢٦/١).

وقال الشيخ المجدِّد محمَّد بن عبدالوهاب -رحمه الله- في «كتاب التوحيد»، في مسائل باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾: (المسألة الثانية: أنَّ هذه العلومَ وأمثالَها باقيةٌ عند اليهود الذين في زمنه ﷺ، لم ينكروها ولم يتأوَّلُوها).

(٣) ونظير هذا أيضا ما جاء في «الصحيحين» [البخاري (١٠٨/٨)، ومسلم (رقم٢٧٩٢)] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**تكون الأرضُ يومَ القيامةِ خُبْزَةً واحدةً، يَكْفَؤهَا الجبَّارُ بِيدِهِ كما يَكْفَأُ أحدُكم خُبْزَتَه في السَّفَر، نُزُلاً لأهلِ الجنَّة**»، فأتى رجلٌ من اليهودِ فقال: بَارَكَ الرَّحمنُ عليكَ يا أبا القَاسِم، أَلَا أُخبِرُكَ بِنُزُلِ أهلِ الجنَّة يومَ القيامة؟ قال: «**بلى**» قال: تكونُ الأرضُ خبزةً واحدةً ..، كما قال النبي ﷺ، فنظرَ النبيُّ ﷺ إلينَا ثم ضَحِكَ حتى بَدَت نواجِذُه.

السماوية يُصَدِّق بعضها بعضاً، قال ابن القيم: (الكتابُ الأول مصدِّقٌ للقرآن فمن نظر فيه عَلِمَ عِلماً يقيناً أنَّ هذا وهذا من مشكاةٍ واحدةٍ، لاسيما في باب التوحيدِ والأسماءِ والصفاتِ، فإنَّ التوراةَ مطابقةٌ للقرآن في ذلك، موافقةٌ له، وهذا يدل على أنَّ ما في التوراة من ذلك ليس هو من المبدَّل المحرَّف الذي أنكره الله عليهم، بل هو من الحقِ الذي شَهِدَ للقرآنِ وصَدَّقَه، ولهذا لم يُنْكِرِ النبيُّ ﷺ عليهم ما في التوراة من الصفات، ولا عابهم به، ولا جعله تشبيهاً وتجسيماً وتمثيلاً كما فعل كثيرٌ من النفاة)[١].

وأما قولهم بأنَّ ضَحِكَ النبيِّ ﷺ لم يكن تصديقاً لقول الحَبْر، وإنما كان إنكاراً له، وتعجُّباً من جهلِه وسوءِ اعتقادِه بربِّه، وحكاية التصديق مجرَّد وهَمٍ من الرَّاوي، حيث ظنَّ أنَّ ذلك الضحك والتعجبَ علامة التصديق وليس كذلك.

ويجاب عن هذا من وجوه:

١/أن ضحكه ﷺ المقترن بالسكوت وعدم الإنكار دليلٌ على القبول والتصديق[٢]، لا على الغضب والإنكار، كما يقوله المخالفون، بل هو خلاف ظاهر الحديث[٣]، ولو كان الأمر على ما يقوله هؤلاء المخالفون للزمَ منه تقريرُ النبي ﷺ على الباطل وسكوته عن الإنكار وحاشاه من ذلك، وفي هذا طعنٌ في رسول الله ﷺ لا يخفى، وقد اشتد إنكار ابن خزيمة على هؤلاء المخالفين فقال مُنكِراً عليهم: (وقد أجَلَّ الله قدْرَ نبيِّه ﷺ عن أن يُوصفَ الخالقُ البارئُ بحضرتِه بما ليس من صفاتِه، فيسمَعُه فيَضحَكُ عندَه، ويجعلُ بدلَ وجوبِ النَّكِير والغَضَبِ على المتكلِّم به ضَحِكاً تبدو نواجذُه، تصديقاً وتعجُّبَاً لقائله، لا يَصِفُ النبيَّ ﷺ بهذه الصفة مؤمنٌ مصدِّقٌ برسالته)[٤]، وما أجمل ما قاله العلامة عبد الرحمن المباركفوري: (مَن قالَ إنَّ الضحكَ المذكورَ كانَ على سبيلِ الإنكارِ لا شكَّ عندي أنَّهُ يستأهل أن يُنكَرَ عَليه أشدَّ الإنكار)[٥].

قال ابن حجر في «الفتح» (٣٧٤/١١) معلِّقاً: (قوله: «فنظر النبيُّ ﷺ إلينا ثم ضَحِكَ» يريد أنه أعجبه إخبار اليهودي عن كتابهم بنظير ما أخبر به من جهة الوحي، وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، فكيف بموافقتهم فيما أُنْزِل عليه؟).

(١) «الصواعق المرسلة» (١٠٤٤/٣)، و«مختصره» للموصلي (٤٠٣/٢ ط.أضواء السلف).

(٢) قال الخطابي في «أعلام الحديث» (١٣٦٧/٢): (معلومٌ أن الضحكَ من ذوي التمييز يدل على الرِّضا والبِشْر).

(٣) قال النووي في «شرح مسلم» (١٣٠/١٧): (ظاهر الحديث أن النبي ﷺ صَدَّقَ الحَبْرَ في قوله).

(٤) «التوحيد» (١٧٠/١).

(٥) «تحفة الأحوذي» (٨١/٩-٨٢).

وأيضاً متى عُهِدَ من هديه ﷺ أنه كان يضحك عند سماعه القولَ المنكر من غير أن ينطق بحرفٍ واحدٍ إنكاراً له؟!، بل المعروف من هديه ﷺ أنه كان إذا انتهكت محارم الله يغضب ويشتد إنكاره حتى يُعرف ذلك في وجهه[١]، وأي انتهاك لمحارم الله أعظم من القول على الله بلا علم، أو صف الله بما لا يليق به؟!.

٢/وأما القول بأن حكاية التصديق إنما هي وهم من الراوي، فمردودٌ لما فيه من توهيم الثقات بلا حجة، وهم الأعلم بالحديث وسياقه، وقد تلقَّوه بالنقل والرِّواية، وحكاية التصديق نقلها جماعة من ثقات الراوة، ولم ينفرد بها واحدٌ منهم حتى يقال بوهمه، والقول بخطأ الجماعة بلا حجة متعذِّر.

وقد رَدَّ هذا القولَ الحافظُ ابنُ حجر (لما فيه من الطعن على ثقات الرواة ورد الأخبار الثابتة) كما يقول[٢]، وردَّه قبله أبو إسحاق ابن شاقِلَا في مناظرته مع أبي سليمان الدمشقي الأشعري[٣]، لما أنكر هذا الأشعريُّ أن يكون النبيّ ﷺ إنما ضحك تصديقاً لقول الحبر، وزعم أن حكاية التصديق (ظنٌّ من ابنِ مسعودٍ أخطأ فِيهِ)، فرَدَّ عليه ابنُ شَاقِلا بقوله: (هَذَا قولُ من يَرُومُ هَدمَ الإسلام، والطَّعْنَ عَلَى الشرع؛ لأنَّ مَن زَعَمَ أنَّ ابْنَ مسعودٍ ظَنَّ ولم يَستَيقِن، فحكى عَنِ النَّبِيّ ﷺ عَلَى ظَنِّه، فقد جعل إلى هَدمِ الإسلام مقالتَه هَذِهِ بأن يتجاهل أهلُ الزيغ فيتهَجَّمُوا عَلَى كل خبرٍ جاء عَنِ النَّبِيّ ﷺ لا يُوافقُ مذهبَهم فيُسقِطونه بأن يقولوا: هَذَا ظنٌّ من الصحابي عَلَى رسول الله ﷺ، إذ لا فرق بين ابْنِ مسعود وسائرِ الصحابة ﷺ، وهذا ضدُّ ما أجمع عَلَيْهِ المسلمون ..)[٤].

---

(١) كما في إنكاره ﷺ على ذلك الأعرابي الذي قال له: (إنَّا نَستَشْفِعُ بكَ على الله، ونَسْتَشْفِعُ بالله عليك) فغضب رسول الله ﷺ وقال له: «**ويحَكَ! أتدري ما تقول؟**»، وسبَّحَ رسولُ الله ﷺ، فما زال يُسَبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويْحَكَ! إنَّه لا يُستشفَعُ بالله على أحدٍ مِن خلقه، شأنُ الله أعظمُ من ذلك** ... ». أخرجه أبو داود (٧/رقم٤٧٢٦) وغيرُه، وفي إسناده مقال.

(٢) «فتح الباري» (٣٩٩/١٣).

(٣) ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٩/٥٣) فقال: (محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو سليمان السَّعْدِي المفسِّر، صنَّف كتباً في التفسير، منها كتاب «مجتنى التفسير»، جمع فيه الصغير والكبير، والقليل مما أمكنه والكثير، ومنها «الجامع الصغير في مختصر علم التفسير»، ... وكان شافعي الفروع، **أشعري الأصول**، كثير الاتباع للسنة، حسن الكلام على التفسير).

(٤) نقل مناظرتَه كاملةً ابنُ أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢٢٩/٣-٢٤٤)، وهي من روائع مناظرات أهل السنة للمبتدعة.

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: (ولقد بلغني عن بعض مَن يَنتَحِلُ السُّنَّة أنه يَتَمَحَّلُ لرَدِّ هذا الحديثِ – يعني حديثَ الحَبْرِ اليهودي – وإبطالِه بأن يجعل ذلك قولاً للحَبْرِ ولا يُضِيفُه إلى النبيّ ﷺ، وقد جَارَ عن السبيلِ، وحَادَ عن الهدى في ذلك، وخالف الأئمة القدماء، ومَن سلك سبيلهم من حُفَّاظ الحديثِ حيث تطابقوا على إدخالِ هذا الحديث في باب الصفات، ولا يخفى ذلك على مَن له أدنى تصوُّرٌ واطلاع على علم الحديث، وأيضاً فإنَّ رسول الله ﷺ إذا أقرَّ على قولٍ أو فعلٍ قيلَ أو فُعِلَ عنده فلم يُغيِّره، ولم يُعقبه بالنكير، كان شرعاً منه وسُنَّة، كيف وقد صرَّح بالتصديق له؟، فهذا أبلغُ وأثبتُ وأقوى، وما أذكره عقيب هذا من الأحاديث مبطِلٌ لقوله ورادٌّ له، والله ولي التوفيق) ثم ذكر أحاديث تقليب القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن[1].

وأما قولهم[2]: إنَّ قراءة النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[3] إلى قوله: ﴿سُبْحَانَه وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ إنكارٌ وتكذيبٌ لقول اليهودي، وأنَّه ما قدَّرَ الله حقَّ قَدْرِه، حيث وصف الله بما لا يليق، وأنَّ إثباته «الأصابع» لله عز وجل على الوجه المذكور إشراك بالله تعالى، حيث شبَّهه بخلقه، فنزَّه الله نفسه عن ذلك، فيجاب عنه:

بأن هذا قول باطل، وفهمٌ للآية على غير وجهها، فإنَّ الآية تتحدَّث عن مشركي العرب – وليس عن اليهود – بأنهم لو عرفوا الله حق معرفته، وعظَّمُوه حقَّ تعظيمه لما عبدوا غيره، ولما أشركوا معه آلهة أخرى، فهو العظيم الذي لا أعظم منه، القادر على كل شيء، المالك لكل شيء، وكل شيء تحت قهره وقدرته.

---

(١) نقل كلامَه ابنُ المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٢٠٠/أ).

(٢) ينظر: «السيف الصقيل» للكوثري (ص٥٠)، ومقدمة حسن السقاف لكتاب «العلو» للذهبي (ص٤٧ وما بعدها).

(٣) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٨/٢٤): (هذه الكلمة –﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾– ذكرها اللهُ في ثلاثةِ مواضعَ:

١- في الرد على المعطلة، فقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧].

٢- وفي الرد على المشركين، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٧٣-٧٤].

٣- وفي الرد على مَن أنكر إنزال شيءٍ على البشر، فقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٩١]) انتهى بتصرف يسير.

فالآية في حقيقتها استدلال بتوحيد الأسماء والصفات على توحيد الألوهية[1]، وأنه تعالى هو المستحق للعبادة وحدَه دون من سواه، فهي من حُجج القرآن على المشركين في عدم إيمانهم بتوحيد الألوهية، حيث سوَّوا المخلوق الناقص بالخالق العظيم في ذاته وصفاته، الذي من عظمته الباهرة، وقُدرته القاهرة، أنَّ الأرض يوم القيامة في قبضته، وأن السماوات – على سعتها وعظمتها – مطويات بيمينه، وأنه يمسك هذه المخلوقات كلِّها على أصابعه، فلا عظَّمه حقَّ عظمتِه من أنكر ذلك، ولا عظَّمه حق عظمته من سوَّى به غيره[2].

ونفاة الصفات داخلون في ذلك، فإنهم ما قدَّروا الله حق قدره؛ فإنه عندهم لا يمسك شيئاً؛ ولا يقبضه؛ ولا يطويه؛ بل كل ذلك ممتنع عليه؛ ولا يقدر على شيء من ذلك.

وأما قول الخطابي بأنَّ ذِكر «الأصابع» لم يرد في القرآن، ولا في السنة المقطوعِ بصحتها، ومراده أنَّ إثبات «الصفات» لله عز وجل – ومنها «الأصابع» – لا بد أن يكون:

١. بدليلٍ صريحٍ من القرآن.

٢. أو بحديثٍ مقطوعٍ بصحته، وهو الحديث المتواتر.

٣. أو بحديثٍ آحادٍ ويكون مستنداً إلى أصلٍ في القرآن أو في حديثٍ متواترٍ أو بموافقة معانيها.

فالخطابي يرى أن الأحاديث التي جاء فيها ذكر «الأصابع» لله عز وجل ليست متواترة ولا هي من أحاديث الآحاد المستندة إلى أصلٍ في الكتاب أو في السنة المتواترة حتى يؤخذ بها.

ويجاب عن كلامه من وجوه:

أولاً: أنَّ التفريق بين الحديث المتواتر والآحاد في إثبات «الصفات» لله عز وجل مذهبٌ بدعيٌّ حادثٌ، مخالفٌ لمذهب أهل السنة في إثبات «الصفات» وسائر الأمور الاعتقادية بخبر الواحد إذا ثبت عن النبي ﷺ، بل هو مخالف لإجماع أهل العلم، قال ابن القيم: (لم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحدٍ منهم ألبتة أنَّه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته)[3].

---

(١) ينظر: «حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين» لعبد الرحيم السلمي (ص٣٢٦-٣٢٩).

(٢) ينظر: «تفسير ابن كثير» (١١٣/٧)، و«تفسير ابن سعدي» (ص٧٢٩).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» (١٥٧٠/٤).

وقال ابن عبد البر: (أجمع أهلُ العلم من أهلِ الفقهِ والأثرِ في جميعِ الأمصارِ فيما علمتُ على قبولِ خبرِ الواحِدِ العدلِ، وإيجاب العَمَلِ به، إذا ثبتَ ولم ينسخه غيرُه من أثرٍ أو إجماعٍ، على هذا جميعُ الفقهاءِ في كلِ عصرٍ، من لَدُن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافاً) إلى أن قال: (وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا وبالله توفيقنا)[(١)].

ثانياً: قوله بأن الأحاديث التي جاء فيها ذكر «الأصابع» لم تبلغ حد التواتر، لا يُسَلَّم له، بل هي دعوى خالفه فيها غيره من علماء الحديث، فقد بوَّب ابن المحبِّ الصامت – وهو من علماء الحديث في زمانه – في كتابه «صفات رب العالمين»[(٢)] باباً قال فيه: (باب ذكر **الأحاديث المتواترة** عن رسول الله ﷺ في إثبات الأصابع لله رب العالمين)، ثم ذكرها حديثاً حديثاً.

ثم لو سلمنا جدلاً بأن أحاديث «الأصابع» ليست من قبيل المتواتر، فيكفي أنها من المتفق عليه، فهي مخرَّجة في «الصحيحين»، وأحاديث «الصحيحين» مقطوع بصحتها لتلقي الأمة لها بالقبول، وقد حُكي الإجماعُ على ذلك.

قال أبو إسحاق الإسفراييني: (أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها «الصحيحان» **مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها**، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، ... لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول)[(٣)].

وقال ابن الصلاح: (أهل الحديث كثيراً ما يقولون: «صحيحٌ متفقٌ عليه» ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأُمَّة عليه، لكن اتفاق الأُمَّة عليه لازمٌ من ذلك وحاصلٌ معه؛ لاتفاقهما على تلَقِّي ما اتَّفقا عليه بالقبول، **وهذا القسمُ جميعُه مقطوعٌ بصحته**، والعلم اليقيني النظري واقعٌ به، خلافاً لمن نفى ذلك، محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن)[(٤)].

وقال ابن تيمية: (أكثر متون «الصحيحين» معلومةٌ متيقَّنَةٌ، تلقَّاها أهلُ العلمِ بالحديثِ بالقبولِ والتصديقِ، **وأجمعوا على صحتها**، وإجماعهم معصومٌ من الخطأ، .. وأهل العلم بالحديث إذا أجمعوا

(١) «التمهيد» (١/٢-٨).

(٢) (ل١٩٢/أ).

(٣) نقل كلامه ابنُ حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٣٧٧/١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٧٢/١).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٨)، وانظر أيضاً: «صيانة صحيح مسلم» (ص٨٥-٨٧).

على صحةِ خبرٍ أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ؛ لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ، .. وقوله: «إنما الأعمال بالنيات» هو مما تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، وليس هو في أصله متواتراً، بل هو من غرائب «الصحيح»، لكن لما تلقوه بالقبول والتصديق صار **مقطوعاً بصحته**)(١).

فتبين بهذا أن حجج المتكلمين في رد هذه الصفة وتأويلها كلها حجج ضعيفة، لا يسلم بها، والمؤمن المتبع للكتاب والسنة الذي لم تتلوث فطرته بمذاهب المتكلمين لا يملك إزاء هذه النصوص الصحيحة إلا الإيمان بها والتصديق بما جاء فيها من إثبات «**الأصابع**» لله عز وجل حقيقة، على حدِّ قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿وَلَم يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَد﴾ [الإخلاص:٤].

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/٤٩)، وينظر أيضاً: (١٨/٤١).

المبحث الثاني

ما ورد في صفة الأنامل

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٠٩):

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا جَهْضَمٌ – يَعْنِي: الْيَمَامِيَّ -، حَدَّثَنَا يَحْيَى – يَعْنِي: ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ-، حَدَّثَنَا زَيْدٌ – يَعْنِي: ابْنَ أَبِي سَلَّامٍ -، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ - وَهُوَ زَيْدُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ، نَسَبهُ إِلَى جَدِّهِ -، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَبَسَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيعاً، فَثُوِّبَ[1] بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى، وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: **«كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ»**، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: **«إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ[2]، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يَا رَبِّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ**

---

(١) قوله: «**ثُوِّبَ بِالصَّلَاة**» أي: دُعِي إليْها، والمراد بالتثويب هنا: إقامة الصلاة.

قال القاضي عياض: (التثويب يقع على النِّداءِ بالأذان، والدُّعاءِ للصلاة، والإعلامِ بها، وأصلُ التَّثويبِ الدُّعاءُ، ويقع على الإقامة؛ لأنَّها رجوٌع وعودٌ للنداء والدعاء إليها وهو المراد في هذا الحديث)، وقال الخطابي: (الأصلُ في التَّثويب أنَّ الرجلَ إذا جاء فزعاً أو مُستَصرِخاً لوَّح بثَوبِه، وكان ذلكَ كالدُّعاء والإنْذار، ثُمَّ كَثُرَ ذلكَ حتى سُمِّي الدُّعاء تَثوِيباً).

ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٧١٥/١)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١٣٥/١)، و«النهاية» لابن الأثير (٢٢٦/١ مادة: ثوب).

(٢) هكذا وقع في «المسند»: «**حتى استيقظتُ**»، وظاهرها أن الرؤية كانت يقظة لا مناماً، وهذا مخالف لما عليه عامة الروايات — عند الترمذي وغيره — فقد وقع فيها: «فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى **اسْتَثْقَلتُ**»، ونقل ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٦٠٨/٢) عن ابن حجر الهيتمي المكي أنه قال: (الظاهر أن رواية «حتى استيقظتُ» تصحيفٌ، فإن المحفوظ في رواية أحمد [كذا قال، وهو وهم] والترمذي «حتى استثقلتُ»)، وقال عبد الرحمن المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٧٤/٩): (الظاهر الراجح أنه كان في المنام، فإن رواية الترمذي أرجح من رواية أحمد)، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٨١/٧): (وأما الحديث الذي رواه أحمد — وساقه – فهو حديث المنام المشهور، ومن جعله يقظةً فقد غَلِطَ)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٥٧/٧): (هذا الحديث إنما كان في المدينة، وكان في المنام، وهو حديثٌ ثابتٌ، وبهذا يظهر خطأ من اعتقد أنه كان في اليقظة ليلة المعراج). انتهى بتصرف يسير، وقال في «جامع المسائل» (١٠٨/١): (هذا الحديث ونحوه كلها رؤيا منام، وكانت بالمدينة بعد المعراج).

يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يا رَبِّ، فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ[1]، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ[2] بَيْنَ صَدْرِي، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكَفَّارَاتِ. قَالَ: وَمَا الْكَفَّارَاتُ؟ قُلْتُ: نَقْلُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْجُمُعَاتِ، وَجُلُوسٌ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ، وَإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْكَرِيهَاتِ. قَالَ: وَمَا الدَّرَجَاتُ؟ قُلْتُ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَلِينُ الْكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالنَّاسُ نِيَامٌ. قَالَ: سَلْ. قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي، وَإِذَا أَرَدْتَ فِتْنَةً فِي قَوْمٍ فَتَوَفَّنِي غَيْرَ مَفْتُونٍ، وَأَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُنِي إِلَى حُبِّكَ »، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّهَا حَقٌّ فَادْرُسُوهَا وَتَعَلَّمُوهَا».**

---

(١) بالتاء، وتشديد الياء في آخرِه على التثنية، وقد ذكر بعض المتكلِّمين كابنِ فُورك في «مشكل الحديث» (ص٣٦ و٣٧)، وتبعه الرازي في «أساس التقديس» (ص١٢٠) إلى أنها قد رويت بلفظ «كَنَفي» بالنون، ولم أجد ذلك في شيء من مصادر التخريج، ووجدتُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٣٨٢ وما بعدها) قد تعقب الرازي في ذلك بكلام طويل حاصله:

١/أنَّ روايةَ «بين كَنَفي» - بالنون - ما هو إلا تصحيفٌ، وهو كذبٌ محضٌ؛ إما عَمْدَاً، وإما خطَأً، فإنَّ أهلَ العلم بالحديث متفقون على رواية «بَينَ كَتِفَيَّ» - بالتاء -، وللجهمية من هذا الجنس أمثالٌ يُحرِّفُونَ فيها ألفاظَ النُّصُوصِ تارَةً، ومعانيها أخرى.

٢/أن «الكَنَفَ» لا يقال إلا مفرداً، وإذا قيل بالتثنية «كَنَفَيَّ» كان ذلك خلاف اللغة، فإنَّ «الكَنَفَ» يُفرَد ولا يُثَنَّى في مثل ذلك، وإن رُوِيَ «كَنَفِي» مفرداً يقال: «بِكَنَفِي» ولا يقال «بين كَنَفِي»، فإنَّ لفظ «بين» لا يضاف إلا إلى ما فيه معنى العَدَد، وهو لم يقل: «بين كَنَفَيَّ» بل قال: «بين كَتِفَيَّ».

وأيضاً فإنه يقال: «فلانٌ في كَنَفِ فُلانٍ»، ولكن لا يقال: هو بَين كَنَفِه، أو كَنَفَيْه.

٣/أنه قال في الحديث: «فَوَضَعَ يَدَه بين كَتِفَيَّ حتى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ في صَدري أو بَينَ ثَدْيَيَّ» وهذا صريحٌ في المقصود، فقول القائل: «في كَنَفِي حتى وَجَدتُ بَرْدَ أَنامِلِه في صَدري» من أظهر التناقض.

(٢) كذا هو في أكثر الروايات بذكر «الأنامل»، وهو المحفوظ في الرواية، ووقع في بعض الروايات: «فَوَضَعَ يَدَهُ - وفي بعضها: كَفَّه - بَيْنَ كَتِفَيَّ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ»، من غير ذكر «الأنامل».

❖ تخريج الحديث[1]:

أخرجه من طريق الإمام أحمد: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦٧/٣٤).

- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٩/٧) عن **أبي سعيد مولى بني هاشم**.
- وأخرجه الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٢٣٥)، وفي «العلل الكبير» (رقم٦٦١)، والروياني في «مسنده» - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦٦/٣٤) -، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٤٤١)، والدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٢٩ و٢٣١) - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦٥/٣٤) - جميعهم من طريق **معاذ بن هانئ القيسي**.
- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٩/٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/رقم٢١٦)، والدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٣٠) جميعهم من طريق **محمد بن سنان العوقي**.

ثلاثتهم: (أبو سعيد، ومعاذ، ومحمد بن سنان) قالوا: حدثنا جهضم اليمامي به.

- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٩/٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/رقم٢١٦)، وفي «الدعاء» (رقم١٤١٤)، وفي «السنة» -كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٤٩/٧) -، وابن عدي في «الكامل» (٦١/٨)، وأبو بكر النجَّاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (رقم٧٤) - وعنه: الدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٣٢) - جميعهم من طريق محمد بن عبد الله الخُزَاعي، قال: حدَّثنا **موسى بن خلف العَمِّي**، وقال في روايته: «عن أبي عبد الرحمن السكسكي» مكان «عبد الرحمن بن عائش الحضرمي». قال الدارقطني: (إنما أرادَ: «عن عبدِ الرحمَنِ»، وهو ابنُ عائشٍ)[2].

---

(١) هذا الحديث يعرف بـ«حديث اختصام الملأ الأعلى» وقد روي عن النبي ﷺ من وجوهٍ متعدِّدة وطرُقٍ مختَلِفَة - مطولاً ومختصراً -، فروي من حديث ثوبان، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الرحمن بن عائش، وأبي أمامة، وجابر بن سمرة، وأبي هريرة، وأنس، وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي رافع، وغيرهم ﷺ، وعامة هذه الأحاديث لا تصح، وأسانيدها معلولة، وأصحها طريقاً حديث معاذ بن جبلٍ هذا، وقد صححه أو رجَّحه: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهم. [ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٥٦)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٤٣٣/١)، و«العلل» للدارقطني (٥٦/٦)، و«الكامل» لابن عدي (٦١/٨)، و«الأسماء والصفات» (٧٩/٢)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٨٣٨/٢)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢٠٨/٧ و٣٤٩)، و«توضيح المشتبه» (٦٥/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٥/٦)]، ولذا اتخذتُ حديث معاذٍ أصلاً في الباب وأعرضتُ عمَّا سواه.

(٢) «العلل» (٥٧/٦).

وعلى هذا فلا تنافي بين الروايتين، كما ظنَّه بعضهم، وغاية الأمر أن موسى بن خلف أخطأ في الاسم، فبدلاً من أن يقول:

وليس في رواية موسى بن خلف ذكر «الأنامل»، بل قال: «فوضَعَ يَدَهُ بينَ كتفَيَّ حتَّى وجدتُ بَردهَا بينَ ثديَيَّ».

كلاهما: (جهضم، وموسى بن خلف) **قالا**: **حدثنا يحيى بن أبي كثير، به.**

❖ رجال الإسناد:

• أبـو سعيـد مولى بـنـي هاشم.

هو: عبدُالرحمنِ بنُ عبداللهِ بنِ عُبَيدٍ البصريُّ، أبو سعيدٍ مولى بني هاشم، نزيلُ مكَّة، يلقب «جَرْدَقَة»[1].

روى عن: جهضم بن عبد الله اليمامي، وحماد بن سلمة وغيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، وهارون بن الأشعث البخاري، وغيرهما.

ثقةٌ ربما أخطأ.

وثقه: الإمام أحمد، وابن معين - في رواية الدارمي والدوري -، والطبراني، والدارقطني، والبغوي.

زاد الطبراني: (روى عنه أحمد، وأثنى عليه).

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: وذَكَر أبا سعيد مولى بني هاشم، فأثنى عليه، وقال: (كان مُتَهَارِمَاً جداً - يعني في الحديث -).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: (كان أحمد يرضاه)، قيل له: فما تقول أنت؟ فقال: (ما كان به بأس).

وقال الأثرم: سَمِعتُ أبا عبد الله يقول: (كان عبد الله بن رجاء، الذي كان بالبصرة، شريك أبي سعيد مولى بني هاشم في الحديث، وكان أبو سعيد كثير الخطأ أيضاً، وكان عبد الله بن رجاء زعموه رجلاً صالحاً، ولم أره أنا). قلتُ له: أين كان أبو سعيد منه؟ فقال: (كان كثير الخطأ، ولكني أرى أبا سعيد كان أيقظهما عيناً).

«عبد الرحمن» قال: «أبو عبد الرحمن»، وأما قوله في نسبته: «السكسكي» فصحيح، فإن «ابن عائش» سكسكيٌّ على ما قيل، فتبين بهذا أن لا منافاة بين رواية جهضم ورواية موسى بن خلف، ومما يؤكد هذا أن أبا حاتم جعل رواية موسى بن خلف متابعة لرواية جهضم، ولم يعتبرها مخالفة لها، كما هو ظاهر كلامه في «العلل» (١/رقم٢٦).

ثم على فرض وجود اختلاف حقيقي بين الروايتين فالمقدَّم منهما رواية جهضم؛ لأنَّه أوثق وأحفظ، وأما موسى بن خلف فقال فيه ابن حبان: (كان رديء الحفظ، يروي عن قتادة أشياء مناكير، وعن يحيى بن أبي كثير مالا يشبه حديثه، فلما كثر ضرب هذا في روايته استحق ترك الاحتجاج به فيما خالف الأثبات، وانفرد جميعاً). [«المجروحين» (٢٤٠/٢)].

(١) بفتح الجيم والدال، بينهما راءٌ ساكِنَةٌ، ثم قافٌ، وهي المدور الغليظ من الخبز، وهي كلمة فارسية معربة. ينظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» للعسكري (ص٢٣٧)، و«إسفار الفصيح» لأبي سهل الهروي (٨٤٥/٢).

وقال الساجي: (يهم في الحديث).

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال: (ربما خالف).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة).

وخالفه ابن حجر في «التقريب» فقال: (صدوقٌ ربما أخطأ).

قلتُ: والقول بتوثيقه أظهر، فقد وثَّقه جماعةٌ من الأئِمَّة، ومنهم تلميذه الإمام أحمد، وقد روى عنه وأثنى عليه، وأما قوله فيه: (كان كثير الخطأ)، وكذلك قول الساجي: (يهم في الحديث) فحمول على أن له أوهاماً وأغلاطاً لكنها لا تُنزِلُه عن درجة الثقة، بدليل أن أكثر الأئمة على توثيقه، ومنهم الإمام أحمد، وقد احتج به البخاري في «الصحيح»[1]، فلعل الإمام أحمد أراد بقوله: (كثير الخطأ) يعني بالنسبة لغيره، والله أعلم.

وأبو سعيد من التاسعة، مات سنة (١٩٧هـ)، أخرج له البخاري، والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد» رواية ابنه عبد الله (٢/رقم٢٠١٣)، و«الضعفاء» للعقيلي (٩٣٩)، و«الجرح والتعديل» (٥/٢٥٤)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٣٧٤)، و«سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٢٥٦ رقم٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (١٧/٢١٧)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢٣٨)، و«الميزان» (٢/٥٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/١٩٠)، و«التقريب» و«تحريره» (رقم٣٩١٨).

- **جهضم اليمامي.**

هو: جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل القيسي مولاهم، اليمامي، أصله من خراسان.

روى عن: يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن إبراهيم الباهلي، وغيرهما.

وعنه: معاذ بن هانئ اليشكري، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وغيرهما.

ثقة، إلا أنه يروي المناكير عن المجاهيل.

قال ابن معين: (ثقة، إلا أن حديثه منكر)، قال ابن أبي حاتم معلِّقَاً: (يعني ما روى عن المجهولين).

وقال أبو حاتم: (هو أحب إليَّ من مُلَازِم[2]، وهو ثقة، إلا أنَّه يحدِّث أحياناً عن مجهول).

وقال البخاري: (كان خراسانياً، نزل اليمامة، خرج أيام أبي مسلم، وأهل اليمامة رووا عنه).

---

(١) (رقم٢٧٦٤).

(٢) هو: ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر اليمامي الحنفي.

وثَّقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: (لا بأس به، صدوق). [ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/٤٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٣٨٤)].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: جهضم الذي حدَّث عنه الثوري من هو؟ قال: (زعموا أنه خراساني، وكان رجلاً صالحاً لم يكن به بأس، كان يسكن اليمامة).

وذكره أبو حاتم بن حبان في «الثقات».

ولما ذكره ابن خلفون في كتابه «الثقات» قال: (تُكُلِّم في روايته عن المجهولين؛ لأنه روى عنهم مناكير، لكن هو في نفسه ثقة).

ووثقه أيضاً الذهبي في «الكاشف»، وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (صدوقٌ يُكثِرُ عن المجاهيل).

والراجح في حاله: أنه ثقة في نفسه، والقول بتوثيقه هو قول جماهير النقاد، وفيهم أبو حاتم المتشدد وحسبك بتوثيقه، وإنما أخذ عليه كثرة روايته عن المجاهيل، فوقع في حديثه المناكير بسبب ذلك، فيتقى من حديثه ما يتفرد به عن المجاهيل، والله أعلم.

من الثامنة، روى له الترمذي وابن ماجه.

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٥٦ رقم٥٥٣)، و«الجرح والتعديل» (٥٣٤/٢)، و«ثقات ابن حبان» (١٦٧/٨)، و«تهذيب الكمال» (١٥٦/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٥١/٣)، و«الكاشف» (١/رقم٨٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٠/٢)، و«التقريب» (رقم٩٨٢).

• يحيى بن أبي كثير.

هو: يحي بنُ أبي كثيرٍ الطائِيُّ، مولاهم، أبو نَصْرٍ اليَمَاميُّ.

روى عن: زيد بن سلام، وأبي قلابة الجرمي، وغيرهما كثير.

وعنه: هشام الدَّسْتَوائي – وهو أثبت الناس فيه[1] –، وجهضم بن عبد الله اليمامي، وموسى بن خلف العمي وخلق غيرهم.

ثقةٌ ثَبْتٌ إمامٌ، جليلُ القدر.

(١) نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦٦/٣) عن أبيه أنه قال: (سألتُ عليّ بنِ المديني: من أثبتُ أصحابِ يحيى بنِ أبي كثير؟ فقال: هشامُ الدَّستوائي، قلتُ: ثم مَن؟ قال: ثم الأوزاعي، وحجَّاج الصوَّاف، وحسن المعلِّم).

وقال إسحاق بن هانئ قلتُ: لأبي عبد الله – يعني أحمد –: (أيما أحبُّ إليك في حديث يحيى بن أبي كثير؟ قال هشامٌ أحبُّ إليَّ ممن روى عن يحيى بن أبي كثير، قلتُ: فحسين المعلِّم، وحرب بن شدَّاد، وشَيبَان؟ قال: هؤلاء ثقات، قلتُ له: فهمَّام؟ قال: (ليس منهم أصح حديثاً ولا أحب إلي من هشام)، قلتُ: فأبان العطَّار؟ قال: هو مثل همام وشيبان)، ونقل الأثرم عن أحمد قال: (هشام الدستوائي أثبت في حديث يحيى بمن معمر). [«شرح علل الترمذي» (٦٧٧/٢)].

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: (يحيى بن أبي كثير ثقةٌ مأمونٌ)، وسمعتُ أحمدَ ذكرَه مرةً أخرى، فقال: (بخٍ بخٍ نقيُّ الحديثِ جداً وجعل يُطْرِيه)، قال أحمد: (لا نكاد نجدُ فى حديثه شيئاً). وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: (يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يُعدُّ مع الزهري ويحيى بن سعيد، فإذا خالفه الزهريُّ فالقولُ قولُ يحيى بن أبي كَثِير).

وكان شعبةُ يقدِّمه على الزهري، فيقول: (يحيى بن أبي كثير أحسنُ حديثاً من الزهري).

وقال أيوب السختياني: (ما أعلم أحداً بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى ابن أبي كثير).

وقال أبو حاتم: (يحيى إمامٌ، كان لا يحدِّثُ إلاَّ عن ثقةٍ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ، لكنه يدلس ويرسل).

وقد وصفه بالتدليس غير واحد من الحفاظ.

قال ابن خزيمة: (يحيى بن أبي كثير أحد المدَلِّسين)[١].

وقال ابن حبان: (يحيى بن أبي كثير كان يُدلس، فكل ما روى عن أنسٍ فقد دلَّسَ عنه، لم يسمع من أنسٍ ولا من صحابيٍّ شيئاً). وقال أيضاً: (يحيى بن أبي كثير لا يصح له عن أنسِ بنِ مالكٍ ولا غيرِه من الصحابة سماعٌ، وتلك كلها أخبارٌ مدلَّسة)[٢].

وقال الدارقطني: (يحيى بنُ أبي كثيرٍ معرُوفٌ بالتَّدلِيسِ)[٣]. وقال مرةً: (يحيى يُدلِّسُ كثيراً)[٤].

ووصفه بالتدليس أيضاً: النسائي، والعقيلي، وغيرهما.

وقد اختلف قول ابن حجر في مرتبته، فذكره في كتابه «تعريف أهل التقديس» في "المرتبة الثانية" من مراتب المدلسين، تَبَعاً للعلائي[٥]، بينما ذكره في كتابه «النكت على ابن الصلاح»[٦] في "المرتبة الثالثة" وهم مَن أكثروا من التدليس وعُرِفُوا به.

والظاهر أن يحيى لم يكن مكثراً من التدليس بمعناه الاصطلاحي، ومن وصفه من الأئمة بذلك فإنما عنى به الإرسال في الغالب، كما هو ظاهر كلام ابن حبان السابق، فإنه أطلق «التدليس»

---

(١) «التوحيد» (٢/٥٤٦).

(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (رقم١٥٣٧).

(٣) «العلل» (١١/١٢٤).

(٤) «التتبع» (ص١٢٦).

(٥) «جامع التحصيل» (ص١١١ رقم٦١).

(٦) (٢/٦٤٠).

وأراد به «الإرسال»، وأكثر ما أُخِذَ على يحيى هي روايتُه عن أقوامٍ عاصَرَهم ولكنَّه لم يَلْقَهم، أو لَقِيَهم ولكنَّه لم يسمع منهم شيئاً، وهذا ما يسمى بـ«الإرسال الخفي»، وهذا بيِّنٌ لمن طالع كلام العلماء فيه، فإن يحيى مكثرٌ من الإرسال، وقد روى عن جماعةٍ من الصحابة ولم يدركهم، منهم: جابر بن عبد الله، وأبو أمامة، والسائب بن يزيد وغيرهم ﭬ، أو أدركهم ولقيهم ولكنه لم يسمع منهم شيئاً كأنس بن مالك ﭬ.

قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: (يحيى لم يُدرِك أحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا أنساً، فإنه رآه رؤية، ولم يسمع منه).

وقال حُسينِ المعَلِّم: قلنا ليحيى بنِ أبي كَثير: (إنَّكَ تحدِّثُنا عن قومٍ لم تلْقهُم، وَلم تسمع منهُم)[1].

ومن هنا فقد تكلَّم الأئمةُ في مراسيل يحيى، قال ابن هانىء: سئل الإمام أحمد عن مراسيل يحيى بن أبي كثير؟ فقال: (لا تعجبني، لأنه روى عن رجال ضعاف صغار)[2]، وقال يحيى بن سعيد: (مرسلات يحيى بن أبي كثير شِبْهُ الرِّيح).

سماع يحيى من زيد بن سلام:

اختلف في سماع يحيى من زيد بن سلام، فأنكره ابن معين، وأثبته الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما.

قال الدُّوري: سِمعتُ يحيى بن معين يقول: (لم يسمع يحيى بن أبي كثير مِن زيد بن سلَّام، وقَدِمَ مُعاويةُ بنُ سلَّام على يحيى بنِ أبي كثير، فأعطَاهُ كتاباً فيه أحاديثُ زيدِ بنِ سلَّام، ولم يقرأه، ولم يسمعه منه).

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟ فقال: (ما أشبهه). قلت له: إنهم يقولون سمعها من معاوية بن سلَّام؟ فقال: (لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يُبَيِّنُ في أبي سلَّام، يقول: حدَّث أبو سلَّام، ويقول: عن زيدٍ، أما أبو سلَّام فلم يسمع منه).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: (يحيى بن أبي كثير لم يسمع من زيد بن سلام). قال أبي: (قد سمع منه). قال أبو حاتم: (حدَّثنا أبو توبة، عن معاوية – يعني ابن سلام – قال: قال يحيى بن أبي كثير: قد كان أخوكَ – يعني زيد – يجيئنا فنسمع منه).

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٤٢٣)، وانظر أيضاً: «التوحيد» لابن خزيمة (١/٤٣٧).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» (رقم٢٢١٥).

قلت: قد صرَّح يحيى بالسماع من زيد في مواضع، وله عند مسلم حديثان[1] صرَّح فيهما بالسماع، وقد صرح بالسماع أيضاً في هذا الحديث –محل الدراسة –.

ويحيى من الخامسة، مات سنة (١٣٢هـ)، وقيل قبل ذلك، أخرج له الجماعة.

ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٦٥٢/٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤٣٣/٤)، «الجرح والتعديل» (١٤١/٩)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٤٠-٢٤٤)، و«ثقات ابن حبان» (٥٩١/٧)، و«تهذيب الكمال» (٥٠٤/٣١)، و«جامع التحصيل» (ص١١١ و١١٣ و٢٩٩)، و«التهذيب» (٢٣٥/١١)، و«التقريب» (رقم٧٦٣٢)، و«تعريف أهل التقديس» (رقم٦٣)، و«معجم المدلسين» (ص٤٩٦).

• زيد بن سلَّام.

هو: زيد بْن سلَّام بْن أَبِي سلَّام – واسمه ممطور – الحَبَشِي الدمشقي، أخو معاوية الأكبر.

رَوَى عَن: جدِّه أبي سلَّام، وعبد الله بن زيد الأزرق، وغيرهما.

وعنه: أخوه معاوية بْن سَلام، ويحيى بْن أَبِي كثير، وغيرهما.

ثقة.

وثَّقه: أَبُو زُرعَة الدمشقِيّ، ويعقوب بن شَيبة، والنَّسَائي، والدارقطني.

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال العجلي: (شامي لا بأس به).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من السادسة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الثالثة عشرة، وهم من توفي بين سنة (١٢١-١٣٠هـ)، أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٧٧/١٠)، و«الكاشف» (١/رقم١٧٤٠)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٦٠/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤١٥/٢)، و«التقريب» (رقم٢١٤٠)

• أَبو سَلَّامٍ.

هو: ممطور الأسود الحَبَشِي[2]، أبو سلَّام الدمشقي، مشهور بكنيته.

---

(١) (١/رقم٢٢٣) و(٢/رقم٩٣٤).

(٢) قال ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٢٠٨): (أَبُو سلَّام ليس من الحبشة، وإنما هو منسوب إِلَى حَبَش، بطنٌ من حِمْيَر. ذكره يحيى بْن مَعِين، وأَبُو عُبَيد القاسم بن سلَّام).

قلت: و«حبش» بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة، وضبطه بعضهم بضم الحاء وإسكان الباء.

ينظر: «مشارق الأنوار» (٢٢٧/٢)، و«الأنساب» للسمعاني (٤٧/٤-٥٠).

روى عن: أبي أمامة الباهلي ﷺ، وعامر بن زيد البكالي، وغيرهما.

وعنه: حفيده زيد بن سلَّام، ومكحول الشامي، وغيرهما.

ثقة، كثير الإرسال.

وثَّقه: الترمذي[1]، والعجلي، والدارقطني، وابن عبد البر، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (من ثقات الشاميين وعلمائهم الأعلام).

وقال في «الكاشف»: (غالب رواياته مرسلة؛ ولذا ما أخرج له البخاري).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة يرسل).

من الثالثة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الحادية عشرة، وهم من توفي بين سنة (١٠١-١١١هـ)، أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر: «ثقات العجلي» (ص٤٣١)، و«الجرح والتعديل» (٤٣١/٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٦٨)، و«الاستغناء في الكنى» لابن عبد البر (٤٤٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٤/٢٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٦٢٣)، «تاريخ الإسلام» (١٧٠/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٦/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٤١٥/٢)، و«التقريب» (رقم٦٨٧٩)

• عبد الرحمن بن عائش الحضرمي.

هو: عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، ويقال: السكسكي، الشامي.

روى عن: مالك بن يُخَامر.

وعنه: خالد بن اللجلاج، وربيعة بن يزيد، وأبو سلام الأسود.

والكلام عليه من جهتين:

الأولى: في الكلام على صحبته.

فقد اختلف الأئمة في صحبته، فمنهم من أثبتها، ومنهم من نفاها، وسبب اختلافهم في ذلك أنه قد جاء في بعض روايات حديث «اختصام الملأ الأعلى» عن عبد الرحمن بن عائش أنه قال: «سمعتُ النبي ﷺ» وفي بعضها أنه قال: «صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ غَدَاةٍ»، وجاء في بعضها: «عنه، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ»، وفي بعضها: «عنه، عن مالك بن يخامر، عن معاذٍ ﷺ، عن النبي ﷺ».

---

(١) «الجامع» (٢١٠/٤).

وبسبب اختلاف هذه الروايات اختلف العلماء في صحبته ما بين مثبتٍ ونافٍ، وجماهير الأئمة النقاد المتقدِّمين على نفي صحبته، وأن الصحيح فيه أنه تابعي وليس بصحابي، وخطَّؤوا رواية: «سمعتُ النبي ﷺ»، ونحوها من الروايات المفيدة للقاء والسماع.

قال البخاري: (عبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي ﷺ، وحديث الوليد بن مسلم – قلت: يعني الذي فيه التصريح بالسماع من النبي ﷺ – غير صحيح). وقال أيضاً عن حديث معاذٍ هذا: (هذا أصحُّ من حديث الوليد بن مُسلمٍ، عن عبد الرّحمن بن يزيد بن جابرٍ، قال: حدّثنا خالدُ بنُ اللّجلاج قال: حدّثني عبدُالرّحمن بنُ عائشٍ الحضرميُّ، قال: سمعتُ رسُول الله ﷺ فذكر الحديث. وهذا غيرُ محفُوظٍ. هكذا ذكر الوليدُ، في حديثه عن عبد الرّحمن بن عائشٍ، قال: سمعتُ رسُول الله ﷺ. وروى بشرُ بنُ بكرٍ، عن عبد الرّحمن بن يزيد بن جابرٍ، هذا الحديث بهذا الإسناد عن عبد الرّحمن بن عائشٍ، عن النّبيّ ﷺ وهذا أصحُّ، وعبدُ الرّحمن بنُ عائشٍ لم يسمع من النّبيّ ﷺ).

وقال أبو حاتم: (أخطأ مَن قال: له صحبة، هو عندي تابعي). وقال أيضاً: (من قال في روايته: «سمعتُ النبي ﷺ» فقد أخطأ).

وقال ابن خزيمة: (قوله في هذا الخبر: «قال: سمعتُ رسول الله ﷺ» وهمٌ، عبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ﷺ هذه القصة ...).

وقال أبو أحمد العسكري: (قد اختُلِفَ في صحبته فمنهم من يجعل له صحبة، والصحيح أنه تابعي).

وقال ابن عبد البر: (لا تصحّ له صحبة؛ لأن حديثه مضطرب). وقال: (لم يقل: «سمعتُ النبيَّ ﷺ إلَّا الوليد بن مسلم).

وقال أبو القاسم الحِنَّائي: (عبد الرحمن بن عائش هَذَا لا يُعرفُ لهُ صُحبةٌ)[1].

فالخلاصة: أن عبد الرحمن بن عائش هذا تابعيٌّ وليس بصحابي، وما وقع في بعض روايات حديثه مما يفيد اللقاء والسماع، فهو خطأٌ ووهمٌ من بعض الرواة.

الثانية: في بيان حاله من حيث العدالة والضبط.

لم أر للأئمة النقاد كلام فيه، وعامة كلامهم فيه إنما هو في الكلام عن صحبته، ورأيت أبا زرعة الرازي قال فيه: (ليس بمعروف)، وهو كذلك، فإن ابن عائش هذا لا يعرف بجرح ولا تعديل، ولا

(١) «فوائد الحنائي» (٢/٩٩٩).

يعرف إلا بهذا الحديث الواحد[1] وقد اضطرب الرواة فيه، قال البخاري[2]: (له حديثٌ واحدٌ إلا أنهم يضطربون فيه، وهو حديث الرؤية). وقال ابن عساكر: (روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وفيه اختلاف).

لكن مما يقوي حاله اختلاف الأئمة في صحبته، مما يدل على أنه معروف عندهم، وذكره ابن حبان في «الثقات» وجزم بصحبته، وأيضاً فقد صحَّح حديثه هذا الإمامُ أحمد والبخاريُّ والترمذيُّ وغيرُهم، وهذه تقوية ضمنية لحاله، والله أعلم.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/٢٦٢)، و«الثقات» لابن حبان (٣/٢٥٥)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٢/٨٣٨)، و«تلخيص المتشابه في الرسم» (١/٣٠١)، و«تاريخ دمشق» (٣٤/٤٥٦-٤٧٦)، و«تهذيب الكمال» (١٧/٢٠٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٥٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٢٠٤)، و«التقريب» (رقم٣٩١١)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٦/٥٠٤).

• مالك بن يُخامِر السكسكي.

هو: مالك بن يُخَامِر[3] السَّكْسَكي - ويقال: الألهاني[4] - الحِمْصي، وأصله من اليمن.

---

(١) هذا أشهر حديثٍ لابن عائش، وقد قال ابن حجر في «الإصابة» (٦/٥١٠): (وجدتُ له حديثاً آخر مرفوعاً، وله حديثٌ ثالثٌ موقوفٌ)، ثم ذكرهما.

وينظر أيضاً: «الرواة المختلف في صحبتهم» للدكتور كمال قالمي (٢/٤٤٣-٤٧٦).

(٢) نقله عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٧٢)، ومن خلال إسناده الذي ساقه يظهر أن هذا النص هو من «التاريخ الكبير»، فإنه نقله من طريق أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس عن البخاري، و«ابن فارس» هذا هو أحد رواة «التاريخ الكبير»، فإن البخاري لما قدم نيسابور نزل عنده، وقرأ عليه «تاريخه» من أوله إلى ترجمة فضيل، كما أفاده الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/٢٥٥) في ترجمة ابن فارس هذا.

وهذا النص المنقول عن البخاري رغم أهميته ليس في المطبوع من «التاريخ الكبير»، لأن المطبوع من الكتاب هو برواية محمد بن سهل المقرئ، ومعلوم أن نسخ «التاريخ الكبير» تتفاوت فيما بينها زيادة ونقصاً بحسب اختلاف روايات الكتاب.

(٣) هو بضمِّ التحتانية، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الميم «**يـُخَامِر**»، هكذا قيَّده ابنُ حجر في «الفتح» (٦/٦٣٤) (١٣/٤٤٣)، والخزرجي في «الخلاصة» (ص٣٦٨)، وهو المفهوم من كلام السمعاني في «الأنساب» (١٣/٤٨٦) عند كلامه على نسبة «اليُخَامِري».

بينما قيَّده ابن حجر في «التقريب» بفتح التحتانية، والخاء المعجمة، وكسر الميم، «**يَخَامِر**»، والأول أصح.

(٤) جمع المزيُّ في «تهذيب الكمال» وغيرُه بين النسبتين فقال: (السكسكي الألهاني) فتعقبه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١١/٥٤) فقال: (كذا ذكره المزي، وفيه نظر، من حديث أن السَّكَاسك بن أشرس بن كندة لا يجتمع مع ألهان أخي همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بحال حقيقي، ولو اقتدى بأقوال الأئمة لرأى ابن سعد قال: الألهاني، ويقال: السكسي ...).

روى عن: مُعاذ بن جبل – وكان من أكبر أصحابه –، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهما.

وعنه: عبد الرحن بن عائش الحضرمي، ومكحول الشامي، وغيرهما.

ثقة، مخضرم.

قال أبو مسهر: كان أكبر أصحاب معاذ، وكان رأس القوم.

وقال ابن سعد: كان ثقة.

وقال العجليّ: شاميٌّ تابعيٌّ ثقة.

وعدَّه أبو زرعة في جماعة من الثقات الأثبات(١).

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: كان ثقةً كبيرَ القَدْرِ، متَأَلِّهاً.

مختلفٌ في صحبته، وقد ذكر بعضهم أن له صحبة، ولا يثبت ذلك، بل الصحيح المشهور أنه تابعي كبير، وليس بصحابي.

قال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني: (ذُكِرَ في الصحابة ولا يثبت).

وذكره ابن سعد، وخليفة بن خياط، وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام بعد الصحابة.

وقال ابن كثير: تابعي جليل، ويقال: له صحبة، والصحيح: أنه تابعي وليس بصحابي، وكان من أخص أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه(٢).

وقال العلائي: ذكر بعضهم أن له صحبة والصحيح أنه تابعي(٣).

وقال ابن حجر: هو من كبار التابعين، وقد قيل إن له صحبة ولا يصح(٤).

من الثانية، مات سنة (٦٩هـ) وقيل (٧٠هـ)، وقيل (٧٢هـ)، روى له الجماعة سوى مسلم(٥).

---

(١) نقل كلامه المزي في «تحفة الأشراف» (٤٠٢/٦ رقم٨٩٧٥).

(٢) «البداية والنهاية» (١٣٤/١٢)، وينظر أيضاً: «جامع المسانيد والسنن» (٣٠١/٧).

(٣) «جامع التحصيل» (ص٢٧٣).

(٤) «فتح الباري» (٦٣٤/٦).

(٥) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦٣٤/٦): (وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أعاده بإسناده ومتنه في «التوحيد»)، والحديث المشار إليه هو حديث: «**لا يزالُ من أُمَّتي أُمَّةٌ قائمةٌ بأمرِ الله، لا يضُرُّهُم من خذَلَهُم، ولا من خَالَفَهُم، حتَّى يأتيَهُم أمرُ اللهِ وهم على ذلكَ**» أخرجه البخاري في موضعين، فأخرجه في [كتاب المناقب] (٢٠٧/٤)، وفي

يُنظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤١/٧)، و«ثقات العجلي» (٢٦٢/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٥/رقم٥٣٠٩)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٤٦٩/٥)، و«تاريخ دمشق» (٥١٨/٥٦)، و«تهذيب الكمال» (١٦٦/٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٧٠٥/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٤٥٦)، و«الإصابة» (٥٦٣/٥)، و«الرواة المختلف في صحبتهم ممن له رواية في الكتب الستة» (٢٧٩/٣-٢٨٧).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث رجاله ثقات سوى «عبد الرحمن بن عائش»، فإني لم أقف على مَن وثقه، ولكن قرائن الحال تدل على أنه مقبول الرواية، وقد صحَّح حديثه هذا البخاري والترمذي وغيرهما.

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسألتُ محمد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وقال ابن عبد البر: (هو حديث حسنٌ، رواه الثقات)(١).

وأما إعلال ابن خزيمة لهذا الطريق حيث قال - بعدما ساق الحديث من طرقه المختلفة ومنها حديث معاذٍ هذا -: (ليس يثبت من هذه الأخبار شيء، ... ولعل بعض من لم يتحرَّ العلم يحسب أنَّ خبرَ يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلَّام ثابتٌ؛ لأنَّه قيل في الخبر: «عن زيدٍ أنَّه حدَّثه عبد الرحمن الحضرمي»، يحيى بن أبي كثير أحد المدلسين، لم يخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلَّام)(٢) = فمتعقبٌ بأن يحيى بن أبي كثير قد صرح بالسماع من زيد في هذا الطريق - محل الدراسة -، فانتفت شبهة تدليسه، هذا على فرض ثبوت وصفه بالتدليس بمعناه الاصطلاحي، وقد سبق مناقشة ذلك عند الكلام على ترجمته.

وقد أطال ابنُ تيمية الكلامَ على هذا الحديث وتقويتِه، وناقشَ ابنَ خزيمة في تضعيفِه فقال: (وأمّا ما ذكره ابن خزيمة من كون يحيى مُدلِّساً ولم يذكر السَّماع فهذا لا يضرُّ هنا؛ لأنَّ غايةَ ما فيه أن يكون أَخَذَه من كتابِ زيد بن سلاَّم، كما حُكي عنه أنَّه كان يُحدّث من كتاب أبي سلاّم؛ إما لمعرفته بخطِّه، وإمَّا لأنَّ الذي أعطاه قال له هذا خطُّه، وهذا ممّا يزيد الحديث قوة حيث كان مكتوباً، ولهذا كان إسناده ومتنه تامَّاً في هذه الطريق دون الأخرى، والاحتجاج بالكتاب في مثل

كتاب التوحيد (١٣٦/٩)، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

(١) «التمهيد» (٣٢١/٢٤).

(٢) «التوحيد» (٤٣٧/١).

هذا جائز)، ثم قال: (وهذه الطريق إذا ضُمَّت إلى طريق خالد بن اللَّجْلَاج[١] **كان أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً**، إذ رُوي من طريقين مختلفين ليس فيهما متَّهمٌ بالكذب، بل هذا يُوجِبُ العِلمَ عند كثيرٍ من النَّاسِ، ولهذا كان الأئِمَّةُ يكتبون الشواهد والاعتبارات ما لا يُحتج به منفرداً.

والذي ذكر ابن خزيمة من أنه لم يَثْبُت طريقٌ معَيَّنٌ من هذه الطُّرُق هذا فيه نزاعٌ بين أهل الحديث، لكن إذا ضُمَّت بعضُها إلى بعضٍ صَدَّق بعضُها بعضاً، فهذا مما لا يتنازعون فيه، لكن ابن خزيمة جرى على عادته أنَّه لا يحتج إلا بإسنادٍ يكون وَحدَه ثابتاً، فإنَّه كثيراً ما يُدخل في الباب الذي يَحتجُّ له من الشواهد والاعتبارات أشياء فلا يحتج بها، فما قاله لا يُنَافِي ما اتَّفَق عليه أهلُ العِلْم، فثَبَتَ صِحَّة الاحتجاج به من طريقين:

أحدهما: مِن جمع الطرق، لكن ابن خزيمة لم يسلك هذا.

والثاني: مِن جهة ثبوت الاحتجاج بالكتاب، لكن ابن خزيمة لم يذهب إلى هذا.

ومما يؤيد هذا أنَّ المتن نفسه قد رُوي من وجوه أخرى عن النبي ﷺ ...) ثم ذكر بعضها[٢].

وروي الحديث من وجوه أخرى عن معاذ رضي الله عنه :

- فقد أخرجه البزار في «مسنده» (٧/رقم٢٦٦٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٤٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/رقم٢٩٠)، وفي «الدعاء» (رقم١٤١٥)، وأبو بكر النجَّاد في «الرد على مَن يقول القرآن مخلوق» (رقم٧٥) - وعنه: الدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٢٨) -، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٧/رقم١٥٩٦) جميعهم من طريق محمد بن سعيد بن سويد القرشي الكوفي[٣]، عن أبيه سعيد بن سويد، عن أبي شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذٍ به.

---

(١) يعني ما رواه الوليدُ بنُ مُسلمٍ وغيرُه، عن عبدِالرَّحمن بنِ يزيدَ بنِ جابر، عن خالدِ بنِ اللَّجْلاج، عن عبدالرَّحمن بن عائشٍ، عن النبي ﷺ.

وما رواه أبُو عامرٍ العَقَديُّ، عن زُهير بن مُحمَّدٍ، عن يزيدَ بنِ يزيدَ بنِ جابرٍ، عن خالدِ بنِ اللَّجْلاج، عن عبدِالرَّحمن بن عائشٍ، عن رجُلٍ من أصحاب النّبيّ ﷺ، عن النبي ﷺ.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٣٢٧ وما بعدها).

وفي (٧/٣٢٥ وما بعدها) ردَّ دعوى الاضطراب في الحديث، وبيَّن معنى كلام الإمام أحمد في ذلك، فليُرجع إليه.

(٣) قال البزار في روايته: حدَّثنا **عبد الله بن سويد الكوفي**، قال: أخبرنا أبي، عن عبد الرحمن بن إسحاق، ... فذكره.

وهذا إسنادٌ لا يصح، قال ابن خزيمة: (هذا الشيخ «سعيد بن سويد» لست أعرفه بعدالة ولا جرح، و«عبد الرحمن بن إسحاق» هذا هو أبو شيبة الكوفي، ضعيف الحديث، ... و«عبد الرحمن بن أبي ليلى» لم يسمع من معاذ بن جبل ...).

- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٢١/١) فقال: أخبرنا أبُو حفصٍ عُمرُ بنُ مُحمّدٍ الفقيهُ ببُخارى، حدَّثنا صالحُ بنُ مُحمّد بن حبيبٍ الحافظُ، ثنا مُحمّدُ بنُ سعيد بن سُويدٍ القُرشيُّ بالكُوفة، حدّثني أبي، ثنا عبدُ الرّحمن بنُ إسحاق، عن مُحمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن مُعاذٍ، به، فأدخل في الإسناد «محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى» بين «عبد الرحمن بن إسحاق» و«عبد الرحمن بن أبي ليلى».

وهذا الإسناد أيضاً لا يصح ففيه انقطاع في موضعين، مع ما فيه من المخالفة للوجه السابق، قال ابن حجر معلِّقاً على هذا الإسناد: (قلت: لم يسمع محمَّدٌ من أبيه، ولا ابنُ أبي ليلى من معاذٍ)(١).

- وأخرجه الدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٢٧) من طريق محمد بن صالح الواسطي، عن الحجاج بن دينار، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ، به.

وهذا إسنادٌ غريبٌ - مع ما فيه من الانقطاع بين ابن أبي ليلى ومعاذ رضي الله عنه - فإن محمد بن صالح الواسطي مجهول الحال، فقد روى عنه ثلاثة على ما ذكره الخطيب في «تاريخه»(٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد تفرد بهذا الوجه من رواية الحكم بن عتيبة، والله أعلم.

وقد أعلَّ الدارقطني هذه الأوجه كلها في كتابه «العلل» فإنه لما ساق طرق الحديث وأوجه الاختلاف فيها ومنها رواية ابن أبي ليلى هذه - على اختلافها - قال: (ليس فيها صحيحٌ، وكُلُّها مُضطربَةٌ).

هكذا سماه البزار: «عبد الله بن سويد»، وخالفه ابنُ خزيمة وغيرُه فقالوا: «محمد بن سعيد بن سويد»، وهو الصحيح، فـ«محمد بن سعيد بن سويد» وأبوه «سعيد» معروفان، وقد ترجم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٦٦/٧) لـ«محمد بن سعيد» وذكر روايته عن أبيه، وأبوه «سعيد» ترجم له الخطيب البغدادي في «غُنْيَة الملتَمِس» (ص٢٠١).

وأما «عبد الله بن سويد الكوفي» وأبوه «سويد» فلم أقف لهما على أثرٍ في كتب التراجم، بل لم أقف على رواية «عبد الله بن سويد، عن أبيه» في شيء من كتب الحديث إلا عند البزار في هذا الموطن، وهذا ما يؤكد لي وقوع الخطأ فيه، وأن وجه الصواب في الإسناد: «محمد بن سعيد بن سويد، عن أبيه سعيد»، والله أعلم.

(١) «إتحاف المهرة» (٢٦٥/١٣).

(٢) (٣٢٥/٣).

الدراسة الموضوعية:

❖ **معنى «الأنامل» في اللغة**[١]:

الأنامل: جمع «أَنْمُلَة» – بتثليث الهمزة والميم[٢] –، وهي المفصل الأعلى من الإصبع الذي فيه الظُفُر، والجمع «أَنَامِل» و«أَنْمُلات».

❖ **دلالة الحديث على الصفة:**

دلَّ حديث معاذٍ السابق على إثبات صفة «**الأنامل**» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية الخبرية، التي ثبتت بالسنة النبوية، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل.

فالنبي ﷺ في هذا الحديث أضاف «الأنامل» لله عز وجل إضافة الصفة إلى الموصوف، فقال: «فوجدتُ برد أنامله»، ولو كانت نسبة «الأنامل» إلى الله عز وجل لا تجوز لما نسبها إليه أعرفُ الخلقِ به ﷺ.

و«أنامل» الله عز وجل هي صفةٌ من صفات أصابع يده الشريفة سبحانه وتعالى، ولذا أورد أبو عبد الله ابن منده هذا الحديث في كتابه «الرد على الجهمية» تحت قوله (ذِكْرُ خَبرٍ يدلُّ على ما تقدَّم من ذِكرِ «الأصابِع»)[٣]، وهذا يدل على أن أصابع الرحمن عز وجل ذات أنامل، وهو ما تؤيده دلالة اللغة العربية في معنى «الأنامل» كما سبق، وأما كيفية «أنامله» سبحانه أو عددُها فهذا أمرٌ غيبيٌّ لا نعلمه، ولم يرد في الحديث بيانه.

فإذا كنَّا نجهل كيفية «يده» الشريفة سبحانه وتعالى، فكذلك نجهل كيفية «أصابعه» و«أنامله» جلَّ في علاه، ولكنَّنا نؤمن بكلِّ ذلك ونُصدِّق، وَنَعلمُ أنَّ ما جاء به الرَّسولُ ﷺ حَقٌّ، وما وصف به ربَّه عزَّ وجلَّ صدقٌ، ولا نتعدَّى ذلك، ولا نُزيلُ عن ربِّنا سبحانه صفةً من صفاته لشَناعَةٍ شُنِّعَتْ.

---

(١) ينظر: «المخصص» لابن سيده (١/١٤٧)، و«الصحاح» للجوهري (٥/١٨٣٦)، و«لسان العرب» لابن منظور (١٤/٢٩٥)، و«تاج العروس» (١٥/٧٥٨).

(٢) قال النووي في «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٢٧١): («**الأُنمُلة**» فِيها تسعُ لُغات، فتحُ الهمزة وضمُّها وكسرُها، مع تثليث الميم، أفصحُهنَّ وأشهرُهنَّ فتحُ الهمزة مع ضم الميم، قال جُمهُور أهل اللُّغة: «الأنامل» أطراف الأصابع ..).

(٣) (ص٨٧).

وقد بوَّب على إثبات هذه الصفة ابنُ المحب الصامت في كتابه «صفات رب العالمين»[1] فقال: (باب إثبات الكفِّ لله **والأنامل** ..).

وعدَّها من جملة الصفات الإلهية القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات»[2].

وقال الحافظ ابن رجب: (وأما وصف النبي ﷺ لربّه عزَّ وجلَّ بما وَصَفَه به - يعني في هذا الحديث - فكلُّ مَا وَصَفَ النبيُّ ﷺ به ربَّه عز وجل فهو حقٌّ وصدقٌ، يجب الإيمان والتصديق به، كما وصف الله عز وجل به نفسه، مع نفي التمثيل عنه)[3].

فـ«الأنامل» معلومة المعنى في لغة العرب، مجهولة الكيف، والإيمان بها - صفةً لله عز وجل - واجبٌ.

وخالف في إثبات هذه الصفة أهل التعطيل والتأويل كعادتهم، فأنكروا حقيقتها بحجة أن إثباتها يستلزم التجسيم، وأن يكون الله ذا جوارح وأبعاض - كما يقولون -، فردوا هذه الصفةَ وحديثَها بأنواع من الرد والإنكار:

- فذهب بعضهم[4] إلى تضعيف الحديث وإنكار ثبوته، فقالوا: هو حديثٌ ضعيفٌ جداً، أسانيده مضطربة، ورواياته مختلفة، وإذا كان كذلك فلا يُعتمد عليه ولا يَحِلُّ التمسُّك به في صفات الله تعالى، ثم قالوا: وعلى تقدير ثبوته فهو محمولٌ على رؤيا المنام، ورؤيا المنام وَهَمٌ، والأوهام لا تكون حقائق، فلا يصح إثبات الصفات بناء على تلك الأوهام والخيالات!!.
- وذهب التُّورِبِشْتِي[5] وغيرُه إلى أنَّ هذا الحديث لا يدخل في جملة أخبار الصفات التي لا محيد لأحدٍ منها؛ لأنه من جملة الآحاد، وهي لا تفيد العلم.
- وذهب عامة أهل التأويل إلى ثبوت الحديث، ولكنهم صرفوا معنى «الأنامل» عن حقيقتها اللغوية إلى معانٍ مجازية، فحملوا «الأنامل» في الحديث على معنى النِّعَم، أو آثار تلك النِّعم، مثلما قالوا في تأويل «الأصابع» و«اليد» و«الكفِّ».

---

(١) (ل٢١٦/ب).

(٢) (ص٦٣٥).

(٣) «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى» (ص٤٠-٤١).

(٤) ينظر: «العلل المتناهية» (١/١٩-٢٠)، و«دفع شبه التشبيه» كلاهما لابن الجوزي (ص٣٠ وما بعدها)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص٢٠٣ وما بعدها).

(٥) «الميَسَّر في شرح مصابيح السنة» (١/٢١٠).

قال أبو الحسن الطبري: (قوله: «**فوضع كفَّه بين كتفيَّ**» يريد فوضع نعمتَه ومنَّتَه ورحمتَه بين كتفيَّ، على مذهب العرب في تسمية النِّعْمَة والأثرِ الحَسَن «كفًّاً».

وقوله: «**حتى وجدتُ بَرْدَ أنامِلِه في صدري**» يريد - والله أعلم - حتى وجدتُ آثار إحسانِه ونعمتِه وامتنانِه ورحمتِه على صدري، .. وصَرْفُ معنى هذا الحديث إلى ما يليق بالقديم سبحانه أولى من صرفه إلى ما لا يليق به ويدعو إلى تشبيهه بخلقه، تعالى الله عن ذلك)[1].

وقال ابن فُورك: (أما قوله: «**حتَّى وجدتُ برد أنامِلِه فِي صدرِي**» فإن تأوِيل «الأنامل» على معنى تأوِيل «الأصابِع»، ... وقال بعض أهل اللُّغة: إن العرب تقول: "لفُلانٍ عليَّ سابِقةُ أنمُلة" أي: أصبعٌ حسنٌ، ... وتقول: "لفُلانٍ على إِبِلِه أصبعٌ حسنٌ" إذا أسمنها وأحسن إليها، قال الشَّاعِر:

ضعِيف العَصَا بَادِي العُرُوقِ تُرَى لهُ ... عليها إذا ما أَجْدَبَ النَّاسُ أُصْبُعَا

أي: أثراً حسناً، وإذا كان كذلِك احتمل أن يكون تأوِيل الخبر: حتَّى وجدتُ آثار إحسانه وامتنانه ورحمته فِي صدرِي، فتجلَّى لهُ عِند ذلِك عِلمُ ما بين السَّماء والأرض برحمةِ الله، وفضلِ نِعمتِه، وسوقِه الخير إليهِ فِي ذلِك، وإذا كان ذلِك سائغاً فِي اللُّغة - ولا يجوز وصف الله تعالى بالجوارح والأبعاض -كان طرِيق التَّأوِيل فِيهِ ما ذكرنا)[2].

وقال الفخر الرازي: (هذه اللفظة — يعني: «الأنامل» - غير واردة في القرآن، ولكنها واردة في الخبر، وهو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**وضع يَدَه على كتفيَّ - وفي رواية: وضع كَفَّه على كتفيَّ -، فوجدتُ بَرْدَ أنامِلِه فعلمتُ ما كان وما يكون**»، والتأويل: مثل أن يُقَال للمَلِك الكبير: (ضَعْ يَدَك على رأسِ فلان)، والمراد: اصرف عنايتك إليه. فقوله: «وضع يَدَه على كتفيَّ» معناه: صَرَفَ العنايةَ إليَّ.

وقوله: «**فوجدتُ بَرْدَ أَنَامِلِه**» معناه: وجدتُ أَثَرَ تلك العناية، فإنَّ العربَ تُعَبِّر عن وجْدَان الرَّاحَة واللذَّة بوجدان البَرْدِ ..)[3].

---

(١) «تأويل الآيات المشكلة» (ص٢١٩).

(٢) «مشكل الحديث وبيانه» (ص٨١-٨٢) باختصار يسير.

(٣) «أساس التقديس» (ص١٨٠).

وقال مرعي الكَرْمي: (قَوله: «**فَوجدتُ بَرْدَ أَنَامِلِه**» يحْتَمل أَن يكون الْمَعْنى بَرْدَ نِعَمِه، فَإِن تَأْوِيل «الأنامل» على معنى «الإصبع» على مَا تقدَّم، فَيكون الْمَعْنى حَتَّى وجدتُ آثَار إحسانه وَنعمته وَرَحمته فِي صَدْرِي ..).

قلت: أهل التأويل هنا أنكروا حقيقة «اليد» و«الأنامل» الواردة في هذا الحديث، وحملوها على معنى مجازي، فتأولوا «اليد» و«الأنامل» على معنى النعمة والإحسان؛ لأن الله - عندهم - لا يجوز وصفه بالأعضاء والجوارح، وأنَّ «بَرْد الأَنَامِلِ» الذي شَعَرَ به النبيُّ ﷺ على صدره بين ثدييه، هي آثار تلك النعمة والإحسان.

هذا حاصل كلامهم في تأويل هذه الصفة، ولا شك أن ما ذهبوا إليه من حمل «الأنامل» على معنى النِّعمة والإحسان، مخالفٌ للحقيقة اللغوية للكلمة، وعدول بها عن معناها المعروف في لغة العرب إلى معنى مجازيٍّ لا يدل عليه اللَّفظ، بل ويأباه السِّيَاق؛ وبيان ذلك في الأمور التالية[1]:

أولاً: أن حمل «اليد» في هذا السياق على معنى «النعمة» لا يصح في اللغة، فلا يصح أن تقول: (وَضَعَ أبي يدَه على صدري) بمعنى أنَّه وَضَعَ نعمتَه عليَّ، فـ«اليد» في هذا السياق لا تحتمل إلا الحقيقة، ولا تحتمل معنى «النعمة» بوجهٍ من الوجوه، بل إن قوله ﷺ: «فَوَضَعَ يَدَهُ بين كَتِفيَّ» صريحٌ في «وضع اليد» التي هي «اليد» حقيقةً، وحملها في هذا السياق وبهذا التركيب على معنى «النِّعْمَة»، أو على معنى «العناية والاهتمام» ظاهر الفساد في اللغة.

ثانياً: أن تأويل «اليد» في هذا السياق بمعنى «النعمة»، وتأويل «الأنامل» بأنها آثار تلك النعمة، ونحو ذلك من التأويلات هو في الحقيقة تعطيل لهذا السياق وتجريدٌ له عن معانيه الظاهرة، فلا «وَضْعَ» ولا «يد» ولا «كتفين» ولا «برد» ولا «أنامل» ولا «صدر»، فلم يوضع بين الكتفين شيء قط، ولم يجد النبي ﷺ بَرْدَ شيء بين صدره، ولا غير ذلك، وعند هؤلاء المؤولة أنَّ كل ما ورد في هذا السياق إنما هو مجردُ تمثيلٍ واستعارةٍ بلاغية لا يراد بها الحقيقة.

ثالثاً: أنه لو كان المراد بـ«اليد» في هذا السياق «النعمة» لما كان لتخصيصها بما «بين كتفيه» أي معنى، فإنَّ النعمةَ شاملةٌ لظاهرِهِ وباطنِه، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان:٢٠]، فتخصيص «النعمة» بما بين كتفيه، وتخصيص أثرها ما بين صدره أو بين ثدييه = ظاهر البطلان[2].

---

(١) عامة ما ذُكِرَ هنا مستفادٌ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «تلبيس الجهمية» (٣٧٢/٧ وما بعدها).

(٢) ينظر: «إبطال التأويلات» (ص١٤٠).

وأما تأويلهم لقولِه ﷺ: «فوجدتُ بَرْدَ أَنَامِلِه بين صدري» أي وجدتُ آثَار إحسانِه ونِعَمِه ورحمتِه فِي صدري، فهو غلطٌ لأمرين:

١- أن تأويل «الأنامل» بهذا مبنيٌّ على تأويل «اليد» في هذا السياق بمعنى «النعمة»، وقد تقدم بطلان ذلك، وإذا بطل تأويل «اليد» بذلك بطل تأويل «الأنامل» على أنها كناية عن آثار تلك النعمة.

٢- أن أثر تلك النعمة والإحسان كان حاصلاً على ظهره وفي فؤاده وصدره، وسائر جوارحه، فتخصيص أثر النعمة والإحسان بالصدر وحده لا يصح.

وأما تأويل الرازي - ومَن وافقه - «وضعَ اليد بين الكتفين» بأنها كناية عن المبالغة في الاهتمام بالشيء والعناية به، فقد رَدَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (ما ذكره من تأويل وضع اليد بصرف العناية فقد تقدَّم بيان فساده، وما استشهد به من أنَّه يُقَال للمَلِك الكبير: «ضَعْ يَدَكَ على رأسِ فلان» أي: اصْرِف عنايتَك إليه، فهذا كلامٌ باطِلٌ، لم يَقل بمثل هذا المعنى أحدٌ يُحتج به في اللُّغة، بل هذا من باب الافتراء المحض على اللغة العربية، ويمكن أن يتكلَّم بمثل ذلك بعضُ المولَّدِين والأعاجم، لكن مثل كلام هؤلاء لا يجوز أن يُحمَل عليه كلامُ رسول الله ﷺ، وإنما يُحمل كلامه على اللغة التي كان يُخاطب بها، وليس في تلك اللغة أن يُقال: «ضَعْ يَدَكَ على رأسه» بمعنى اصرف عنايتك إليه ..)[1].

وأما تأويله لقوله: «فوجدتُ بَرْدَ أَنَامِلِه بين صدري» بأنَّ معناه وجدتُ أثر تلك العناية والاهتمام، فيجاب عنه بمثل ما قيل سابقاً: بأن أثر تلك العناية كان حاصلاً على ظهره وفي فؤاده وصدره، فتخصيص أثر العناية بالصدر وحده لا يصح.

فتبين مما سبق أنَّ قوله ﷺ: «**فَوَضَعَ يَدَهُ بين كَتِفيَّ، حتى وجدتُ بَرْدَ أَنَامِلِه بين صَدْرِي**» صريحٌ في «وضع اليد» التي هي «اليد» حقيقةً، وصريحٌ أيضاً في أن الذي وجد بَرْدَه في صدره بين ثدييه هي «أنامل» تلك «اليد» الشريفة التي كانت موضوعة على ظهره ﷺ بين كتفيه.

وإذا تعَيَّن حمل «اليد» في هذا السياق على الحقيقة، تعين حمل «الأنامل» فيه على الحقيقة أيضاً. ومعلومٌ أنَّ الكلامَ المتَّصِل بعضُه ببعضٍ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً، ويدلُّ آخرُه على معنى أوَّله، وأوَّلُه لا يتمُّ معناه إلا بآخِرِه، كما هنا، ومن عادة هؤلاء المتكلِّمين -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣٨٧/٧).

أنهم يَعمَدون إلى ألفاظ الحديث فيُقَطِّعُونها ويفرّقون بينها، ثم يتأولون كل قطعة منها بما يمكن وما لا يمكن، والله المستعان.

وأما إنكارهم لهذه الصفة بحجة أن الحديث رؤيا منام، ورؤيا المنام —كما يقولون – أوهام وخيالات لا يصح إثبات الصفات بناء عليها.

فيقال: أما كونه رؤيا منام فهذا حق، وهو ما عليه عامة أهل السنة، وأما قولهم بأن المنامات أوهام وخيالات فهذا ليس على إطلاقه(١)، ولو سلمنا به فهو في حق غير الأنبياء، وأما الأنبياء فرؤياهم حق وصدق(٢)، وهي سالمة من الأوهام والخيالات الباطلة، فليست رؤياهم كسائر الرؤى والمنامات، بل هي في حكم الرؤيا في اليقظة، وكان ﷺ يقول: «تنام عيني ولا ينام قلبي»(٣)، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (رؤيا الأنبياء وحي)(٤)، وجاء عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: (ما رأى رسول الله ﷺ في نومه أو في يقظته فهو حق)(٥).

---

(١) إطلاق القول بأنَّ رؤيا المنام جميعها أوهام وخيالات، لا حقيقة لها، ولا تدل على شيء = هو قول أكثر المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، وهو قول باطل غريب، مخالف للكتاب والسنة، والصحيح أن الرؤى منها ما هو حق وصدق، بمعنى أنها ليست أوهاماً وخيالات باطلة، ومن ذلك الرؤيا الصادقة، والتي منها رؤيا الأنبياء، ورؤياهم من جملة الوحي.

وللاستزادة ينظر: كتاب «الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين» للدكتور سهل بن رفَّاع العتيبي.

(٢) ينظر تعقب الزركشي على ابن الجوزي في هذه المسألة، في كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» (١٢٧٤/٣).

(٣) متفق عليه من حديث عائشة، أخرجه البخاري (في مواضع منها: ١٩١/٤)، ومسلم (١/رقم٧٣٨).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٤٦٣)، وابن جرير في «تفسيره» (١٣/٩-١٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢/رقم١٢٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/رقم٣٦١٣) و(٤/رقم٨١٩٧) جميعهم من طرق عن سفيان الثوري، عن سِمَاكِ بنِ حربٍ، عن سعيدِ بن جبير، عن ابن عبَّاسٍ به.

قال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم ولم يُخرجاهُ)، وقال العلامة الألباني في «ظلال الجنة»: (إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وفي سماك بن حرب كلام يسير ..).

قلت: وقد روي الحديث مرفوعاً ولا يصح.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧/رقم٣٢٦٥٣) — وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٤٦٤ و١٢٦٥) -، والإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٢٠)، وهنَّاد في «الزهد» (رقم١٢٨)، والشاشي في «مسنده» (٣/رقم١٣٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/رقم٣٠٨ و٣٠٩) جميعهم من طريق مِسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن مصعب بن سعد، عن معاذٍ به.

قلت: هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، فإن مصعب بن سعد لم يسمع من معاذ، قاله أبو حاتم في «المراسيل» (رقم٧٦٦)، وهذا الإسناد صححه العلامة الألباني في «ظلال الجنة» فقال: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وكأنه لم يتنَبَّه لانقطاعه.

وقال القاضي أبو يعلى – في الرد على من زعم بأن حادثة الإسراء والمعراج كانت في المنام دون اليقظة –: (أنه لو كان مناماً فهو فِي حكم اليقظة؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي، عَلَى ما قَالَ أَحْمَد ..)[1]، وقال ابن حزم: (رؤيا غير الأنبياء قد تكذب وقد تصدق، إلا أنه لا يقطع على صحة شيء منه إلا بعد ظهور صحته، حاشا رؤيا الأنبياء، فإنها كلها وحيٌ مقطوعٌ على صحته ..)[2]، وقال ابن الوزير اليماني: (رؤيا الأنبياء عليهم السَّلام وحيٌ وَحقٌّ، ولذلك عَزَم الخَلِيل عليه السلام على ذبح وَلَده بسببِها، وهذا إجماع)[3]، وقال ابن تيمية: (رؤيا الأنبياء في الأحلام رأي العين، وليس حلمهم كسائر الأحلام)[4].

ثم إن هذا القول الباطل يلزم منه رد جميع الرؤى التي رآها النبيّ ﷺ في منامه، لأنها مجرد أوهام وخيالات لا حقيقة لها، ولا تدل على شيء، فلا تثبت بها عقيدة، ولا يبنى عليها حكم، ولا يؤخذ منها فضيلة، ولا غير ذلك، ولا شك أن هذا قول باطل متهافت.

بل رؤيا النبي ﷺ وحي من الله عز وجل له، ويثبت بها ما يثبت بالوحي حال اليقظة، فيجب الإيمان بها، والعمل بمقتضاها – أمراً أو نهياً –، وهي من دلائل نبوته ﷺ، فإن عينه تنام وأما قلبه فلا ينام، قال البغوي: (إنما مُنِعَ النومَ قلبُه لِيَعِي الوحيَ إذا أُوحِيَ إليه في منامِه)[5]، والله أعلم.

(١) «إبطال التأويلات» (ص١٢٥).

(٢) «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل» (١٤/٥).

(٣) «إيثار الحق على الخلق» (ص٣٤٠).

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٢٧٤/٧).

(٥) «شرح السنة» (٦/٤).

المبحث الثالث

ما ورد في صفة الكف

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٠١٤):

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً، فَتَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ[1] أَوْ فَصِيلَهُ[2]»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد من أفراد مسلم على البخاري[3].

---

(١) **الفَلُوُّ**: هو بفتحِ الفَاء وَضَمِّ اللَّام وتشديد الواو، وهُو المهْر "وَلَدُ الفَرَس"، سمي بذلك لأنَّهُ يُفْلَى عَن أُمِّهِ أي يُعْزَل ويُفْصَل، والجمعُ: أَفْلَاءٌ، مِثلُ عَدُوٍّ وَأَعدَاءٍ.

ينظر: «مشارق الأنوار» (١٥٨/٢)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٧٤/٣)، و«المصباح المنير» (٤٨١/٢).

(٢) **الفَصِيْل**: هو وَلَدُ النَّاقَةِ إذا فُصِلَ عن أُمِّه، جمعه: فِصَال، وفُصْلَان.

ينظر: «مشارق الأنوار» (١٦٠/٢ مادة: ف ص ل)، و«لسان العرب» (٥٢٢/١١).

(٣) قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧١٨) بعدما أخرج الحديث من طريق قتيبة بن سعيد بمثل رواية مسلم: (... وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، إلا أنه لم يذكر لفظ «الكَفِّ» في حديثه)، كذا قال رحمه الله، والواقع أن البخاري لم يخرج هذا الحديث من رواية «سعيد بن يسار» عن أبي هريرة كما يقول البيهقي، وإنما أخرجه من رواية «أبي صالح» عن أبي هريرة، فقد أخرجه البخاري في موضعين من «صحيحه» في [كتاب الزكاة: باب الصدقة من كسبٍ طَيِّبٍ] وفي [كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ المَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيهِ﴾[المعارج:٤]] من طريق عبد الله بن دينار، عن «**أبي صالحٍ**»، عن أبي هريرة، وليس في رواية أبي صالح ذكر «الكَفِّ».

نعم قد أشار البخاري – مجرد إشارة – في الموضعين إلى رواية ورقاء بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن **سعيد بن يسار**، عن أبي هريرة، ولم يسق لفظها، وإنما ساق إسنادها ليبين شذوذها، وأن ورقاء خالف في إسناد الحديث، وأن المحفوظ عن «عبدالله بن دينار» ما رواه ابنه عبدالرحمن، وسليمان بن بلال [وحديثهما مخرَّج عند البخاري]، عنه، عن «**أبي صالح**»، عن أبي هريرة، وليس عن «**سعيد بن يسار**» عن أبي هريرة، كما يقول ورقاء في روايته. [ينظر: «فتح الباري» (٢٨٠/٣-٢٨١)] ثم أشار البخاري إلى أن هذا الوجه لم يتفرد به ابن دينار، وإنما تابعه: مسلم بن أبي مريم، وزيد بن أسلم، وسهيل بن أبي صالح، ثلاثتهم يروونه عن «أبي صالح» عن أبي هريرة.

فالمقصود أن هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة من الوجهين؛ من رواية «أبي صالح السمان»، ومن رواية «سعيد بن يسار».

وذكر «الكَفِّ» جاء في رواية سعيد بن يسار، وهي رواية محفوظة، وقد رواها عنه جماعة من الرواة بأسانيد صحيحة، منهم: سعيد بن أبي سعيد المقبري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن عجلان، وغيرهم، وكلهم متفقون على ذكر «الكَفِّ» فيه. كما أن ذكر «الكفِّ» في الحديث لم ينفرد به «سعيد بن يسار» بل وافقه «القاسم بن محمد»، فقد رواه عن أبي هريرة وقال في روايته: «فَتَربُو فِي يَدِ الله، أَو قالَ: في كَفِّ الله». [أخرج روايته: الإمام أحمد في «مسنده» (١٣/رقم٧٦٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/رقم٢٤٢٦ و٢٤٢٧) وغيرهما].

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٠٩):

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا جَهْضَمٌ - يَعْنِي الْيَمَامِيَّ -، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ-، حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي سَلَّامٍ -، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ - وَهُوَ زَيْدُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ، نَسَبهُ إِلَى جَدِّهِ -، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَبَسَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيعاً، فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى، وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: **«كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ»**، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: **«إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ، إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يَا رَبِّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي يا رَبِّ، فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ[1] بَيْنَ كَتِفَيَّ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ صَدْرِي، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ . . . »** الحديث.

❖ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسألتُ محمد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)[2]، وقال ابن عبد البر: (هو حديث حسنٌ، رواه الثقات)[3]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً)[4].

وقد سبق تخريج الحديث والكلام عليه مفصلاً في صفة «**الأنامل**» (ص٨٥).

---

(١) وقع في بعض الروايات: «فَوَضَعَ يَدَهُ» مكان «كفّه»، وهو من باب الرواية بالمعنى.

(٢) «جامع الترمذي» (٥/٢٢٢).

(٣) «التمهيد» (٢٤/٣٢١).

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٣٢٩).

قال عثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على المريسي» (١/٢٧٨):

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، أَنَّ قيساً الْكِنْدِيَّ حَدَّثَ الْوَلِيدَ[1]، أَن أَبَا سعيد الْخَيْر الْأَنْمَارِيَّ حدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ رَبِّيَ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفاً، وَيَشْفَعُ كُلُّ أَلْفٍ لِسَبْعِينَ أَلْفاً، ثُمَّ يُحْثِي لِي ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ بِكَفِّهِ»**، قَالَ قَيْسٌ: فَأَخَذْتُ بِتَلَابِيبِ أَبِي سَعِيدٍ فَجَذَبْتُهُ فَقلتُ: أنتَ سمعتَ هذا مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، بِأُذُنِي وَوَعَاهُ قَلْبِي.

❖ الحكم على الحديث:

هذا إسناد شامي صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وسيأتي تخريجه والكلام عليه مفصلاً بإذن الله عند الكلام على صفة «**الحثو**» (ص٨٤٤).

---

(١) هو: الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو العباس، الخليفة الأموي المشهور، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٨٦هـ)، وتوفي سنة (٩٦هـ) وعمره إحدى وخمسون سنة.

تنبيه: وقع في رواية مروان بن محمد عند أبي أحمد الحاكم أن المحدَّث هو: «عبد الملك بن مروان»، وهو وهم، والمحفوظ أنه ابنه: «الوليد بن عبد الملك» كما في رواية أبي توبة.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤١/٢):

حَدَّثَنِي أَبُو تَوْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ زَيْدٍ الْبِكَالِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُتْبَةَ بن عَبْدٍ السُّلَمِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: [وذَكَر حَديثاً طويلاً؛ فيه ذِكْر الحَوضِ، والجَنَّة، ومَا فيها من الفَوَاكِه والشَّجَر، وفيه:]

قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الجنة من أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ يَشْفَعُ كُلُّ أَلفٍ بِسَبعِينَ ألفٍ، ثُمَّ يَحْثِي لِي بِكَفَّيْهِ[1] ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ»**، وَكَبَّرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ[2]: **«إِنَّ السَّبْعِينَ الْأَلْفَ الْأَوَّلِينَ يُشَفِعُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ، وَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَحَدِ الْحَثَيَاتِ الْأَوَاخِرِ»**.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث إسناده صالح لا بأس به، وله شواهد صحيحة.

وسيأتي تخريجه والكلام عليه مفصلاً بإذن الله عند الكلام على صفة «**الحثو**» (ص٨٥٣).

---

(١) كذا في رواية يعقوب بن سفيان ومثلها رواية الطبراني «**بكَفَّيْه**» على التثنية، ووقع عند الباقين: «**بِكَفِّه**» على الإفراد.

(٢) القائل هو النبيُّ ﷺ، كما جاء مصرَّحاً به في بعض الروايات.

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على المريسي» (١/٢٨١-٢٨٢):

حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ حُمَيْدِ بن أبي سُوَيْدٍ[١]، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«مَنْ فَاوَضَ الْحَجَرَ فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ كَفَّ الرَّحْمَنِ»**.

قال الدارمي: يَعْنِي استلام الْحجر الْأسود.

❖ تخريج الحديث والحكم عليه:

هذا الحديث جزءٌ من حديثٍ طويلٍ، مشتملٍ على مسائل متعلقة بالطواف، كان حميدُ بنُ أبي سُوَيد يسأل عنها عطاءَ بنَ أبي رباح أثناء طوافه.

- أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤/رقم٢٩٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٧٨) من طريق هشام بن عمار، فذكرا الحديث بطوله، ووقع عندهما: «فإنما يفاوض **يد الرحمن**» مكان: «كف الرحمن».
- وأخرجه أبو عبد الله الفاكهي في «أخبار مكة» (١/رقم١٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري، بنحوه، ووقع عنده أيضاً: «فإنما يفاوض **يد الرحمن**» مكان: «كفِّ الرحمن».

كلاهما: (هشام بن عمار، ومحمد بن المبارك) **عن إسماعيل بن عياش به.**

وقد تبين من ذكر ألفاظ المخرِّجين أن عامتهم على ذكر «اليد» مكان «الكف»، وأن ذكر «الكف» إنما وقع في رواية عثمان الدارمي وحده، ولعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى، أقول هذا على فرض ثبوت الحديث، وإلا فالحديث واهٍ بمرَّةٍ، وآفته من «حميد بن أبي سويد المكي»[٢] قال فيه ابن عدي: (منكر الحديث)، ثم ذكر له جملة من أحاديثه عن عطاء - ومنها هذا الحديث - ثم قال: (وحميد هذا قد حدَّث عنه ابنُ عيَّاش يعني هذه الأحاديث، وكأنَّه قد أخذ عطاء بن أبي رباح قُبَالَه، وهذه الأحاديث عن عطاء الذي يرويها عنه غير محفوظات).

---

(١) قال المزي في «تحفة الأشراف» (١٠/٢٦٠): (وقع عند ابن ماجه «حميد بن أبي سَوِيَّة»، والصحيح «حميد بن أبي سويد»، كذلك ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه، وكذلك رواه أبو أحمد بن عدي الحافظ عن جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي، عن هشام بن عمار).

(٢) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٣/٧٧)، و«تهذيب الكمال» (٧/٣٧٣)، و«الكاشف» (١/رقم١٢٥٠)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم١٧٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٣)، و«تقريب التهذيب» (رقم١٥٥٠).

وقال الذهبي في «الكاشف» وفي «المغني»: (له مناكير).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مجهول).

فالمقصود أن حميداً هذا مجهولٌ ليس بالمعروف، فلم يذكروا من شيوخه إلا عطاء، ولا من الرواة عنه إلا إسماعيل بن عيَّاش، ثم إنه - مع جهالته - يتفرد عن عطاء بما لا يتابع عليه، وعطاء من الحفاظ المكثرين وله أصحاب كعمرو بن دينار وابن جريج غيرهما، فكيف لهذا المجهول أن يتفرد عن شيخهم بشيء دونهم؟!، وقد قال العلامة المعلمي: (المجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما، فهو تالف)[1].

وفيه علة أخرى: وهي أن إسماعيل بن عياش ضعيفٌ في روايته عن الحجازيين، وهذا منها، فإن شيخَه حميداً مكيٌّ، وقد قال الذهبي: (حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به)[2]، وقال أيضاً: (هو في الحجازيين والعراقيين كثير الغلط)، والله أعلم.

وللحديث شاهدٌ من حديث ابن عمر، لكنه لا يفرح به، فإنه مثله في الضعف أو أشد منه، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٠١/٤) - ولم أقف عليه عند غيره - قال: حدَّثنا محمد بن هارون بن ريسان الصنعاني، حدثنا عبد الحميد بن صبيح العنزي، حدَّثنا صالح بن عبد الجبار الحضرمي، حدَّثنا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن مَسَحَ الرُّكنَ فَكأنَّمَا وَضَعَها في كَفِّ الرَّحمن عزَّ وجلَّ**».

قلت: وهذا حديث منكر، وإسناده واهٍ، ورواية [ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر] من السلاسل الحديثية المتفق على ضعفها، لكثرة ما فيها من المناكير.

قال البزار: (أحاديث محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر كثيرة، وهي كثيرة المناكير)[3]، وقال ابن حبان في «ابن البيلماني»: (حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث، كلها موضوعة)، وقال في ترجمة «أبيه»: (لا يجب أن يعتبر بشيءٍ من حديثه إذا كان من رواية ابنه، لأن ابنه مُحَمَّد يضع على أبيه العجائب)[4]، وقال العقيلي: («صالح بن عبد الجبار» هذا يُحدِّث عن ابن البَيلَماني نسخة فيها مناكير).

---

(١) حاشية «الفوائد المجموعة» (ص٢٩٩)

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٢١/٨).

(٣) «مسند البزار» (٣٣/١٢).

(٤) «ثقات ابن حبان» (٩١/٥).

قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٥/١٥):

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الأَزْهَرِ السِّمْنَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ يَعْنِي: ابْنَ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَشَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عِيسَى الْبَغْدَادِيُّ بِالرَّمْلَةِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا بَكَى الْيَتِيمُ وَقَعَتْ دُمُوعُهُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ تَعَالَى، فَيَقُولُ: مَنْ أَبْكَى هَذَا الْيَتِيمَ الَّذِي وَارَيْتُ وَالِدَيْهِ تَحْتَ الثَّرَى؟ مَنْ أَسْكَتَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الخطيب البغدادي: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/رقم١٠٧٧)، والذهبي في «سير النبلاء» (٥٧١/١٨-٥٧٢)، وفي «تذكرة الحفاظ» (٤/٤).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ موضوعٌ، والمتهم به: «**موسى بن عيسى البغدادي**»، قال الذهبي: (هو الذي افتراه)[١].

وقد حكم عليه بالوضع: ابن الجوزي، والذهبي[٢]، وابن حجر[٣]، والألباني[٤] وغيرهم.

وقال الخطيب: (هذا حديثٌ مُنكرٌ جدّاً، لم أكتبُهُ إلا بإسناده، ورجالُهُ كُلُّهُم معرُفُون إلا «مُوسى بن عيسى»، فإنّهُ مجهُولٌ، وحديثُهُ عندنا غيرُ مقبُولٍ)، وقد تعقبه السيوطي في «اللآلي المصنوعة»[٥] بما لا يُقبل صناعةً، وانظر تعليق العلامة الألباني على تعقيب السيوطي في «السلسلة الضعيفة»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥٧٢/١٨).

(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢١٦/٤)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٦٥١٥).

(٣) ينظر: «لسان الميزان» (٢١٤/٨).

(٤) ينظر: «السلسلة الضعيفة» (١٢/رقم٥٨٥١).

(٥) (٢٧١/٢).

(٦) (١٢/رقم٥٨٥١)

وقد روي الحديث من وجه آخر مرسلاً:

أخرجه أبو يعلى ابن الفراء في «إبطال التأويلات» (رقم٢٩٨) - ولم أقف عليه عند غيره - من طريق صفوانُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ، قال: حدّثني أبُو بكر بنُ عبد الله بن أبي مريم، عن ضَمْرَةَ بنِ حَبِيبٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «**مَا مِن دَمعَةٍ تَقَعُ مِن عَينِ يَتِيمٍ إلا وَقَعَت فِي كَفِّ الرَّحمَنِ، وَذَلِكَ أَن لا يَظلِمَهُ وَلا يُؤذِيَهُ فِي غَيرِ حَقٍّ**».

قلتُ: وهذا مرسلٌ ضعيفٌ جداً، فإن «ضمرة بن حبيب الزبيدي الحمصي»[1] من أوساط التابعين، مات سنة (١٣٠هـ)، فروايته عن النبي ﷺ مرسلة، والراوي عنه «أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي»[2] متفق على ضعفه؛ لسوء حفظه وكثرة غلطه، فقد ضعفه ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال ابن حبان: (رديء الحفظ، ... وهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد)، وقال ابن عدي: (الغالب على حديثه الغرائب، وقلَّ ما يوافقه عليه الثقات، وأحاديثه صالحة، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب حديثه).

لم أقف على من تابع أبا بكر على رواية هذا الحديث من هذا الوجه، والله أعلم.

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/٤٦٧)، و«ثقات ابن حبان» (٤/٣٨٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم٨٩٧)، و«تهذيب الكمال» (١٣/٣١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٤٥٩)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٩٨٦).

(٢) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٢/٢٠٧)، و«المجروحين» (٣/١٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/١٠٨)، و«تاريخ الإسلام» (٤/٢٥٨)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٧٣٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/٢٨)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧٩٧٤).

الدراسة الموضوعية:

دلت الأحاديث السابقة على إثبات صفة «الكفِّ» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية الخبرية، التي وردت في السنة النبوية، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

و«الكف» هي «اليد» في لغة العرب[(١)]، ولذا جاء ذكر «اليد» بدل «الكف» في بعض روايات حديث الصدقة، وحديث اختصام الملأ الأعلى، وليس هذا من الاختلاف المؤثر في الرواية، وإنما هو من باب الرواية بالمعنى.

ولذا أورد أئمة أهل السنة الأحاديث التي جاء فيها ذكر «الكف» محتجين بها على إثبات صفة «اليد» لله عز وجل، كما صنع ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»[(٢)]، فإنه أورد حديث الصدقة وأنها تقع في كفِّ الرحمن تحت (بابُ ذِكْرِ سُنَّةٍ خامسةٍ تُثْبِتُ أنَّ لمعبودِنا **يَدَاً** يَقبَلُ بها صَدَقةَ المؤمنينَ، عزَّ رَبُّنا وَجَلَّ عن أن تكونَ يَدُهُ كَيدِ المخلوقين)، ومثله الإمام الذهبي في رسالته «إثبات اليد لله سبحانه».

فأهل السنة والجماعة مجمعون على إثبات صفة «الكف» لله عز وجل، كما أنهم مجمعون على إثبات صفة «اليد» له سبحانه، وقد بوَّب على إثباتها ابن المحب في كتابه «صفات ربِّ العالمين» فقال: (باب إثبات الكفِّ لله ...)[(٣)]، وعدَّها من جملة الصفات: أبو العباس ابن سريج[(٤)]، والدارقطني[(٥)]، وأبو عبد الله ابن منده[(٦)]، وأبو القاسم الأصبهاني[(٧)]، وأبو يعلى ابن الفراء[(٨)]، وابن القيم[(٩)] وغيرهم.

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (٩/٣٣٥)، و«المحكم» (٩/٣٦٣)، و«المخصص» (١/١٤٣)، و«لسان العرب» (٩/٣٠١)، و«القاموس المحيط» (ص٨٤٩).

(٢) (١/١٣٨).

(٣) (ل٢١٦/ب).

(٤) «جزء فيه أجوبة أبي العباس بن سريج في أصول الدين» (ص٧٣).

(٥) فقد أورد حديث الصدقة وأنها تقع في كفِّ الرحمن، محتَجّاً به في رسالته في «الصفات» (رقم٥٦).

(٦) «الرد على الجهمية» (ص٤٠-٤١)، و«جزء فيه مجلس من أمالي ابن منده» برواية ابنه عبد الرحمن (مخطوط ل٧/أ).

(٧) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٢٧٩ و٤٣٣).

(٨) «إبطال التأويلات» (ص١٣٧-١٤٠ و٣٥٢-٣٧٥ و٦٣٤).

(٩) «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/٩٥٦).

وقد أنكر أهل التعطيل - كعادتهم - نسبة «الكف» لله عز وجل، زاعمين أن إثباتها لله تعالى يستلزم التجسيم، قالوا وقد ثبت بالدليل العقلي القاطع أن الله تعالى منزَّهٌ عن الجوارح والأعضاء والأبعاض، لما في ذلك من التجزئ المؤدِّي إلى التركيب.

وقالوا: إن ذكر «الكف» في هذه الأحاديث خرج مخرج التمثيل دون إرادة الحقيقة، إذ لم يتهَيَّأ معرفةُ المخاطبِ بهذهِ الأشياءِ إلَّا بهذه الألفاظِ الَّتي أُطْلِقَت بها، فخاطبهم ﷺ بما اعتادوا عليه ليفهموا عنه[١].

وبناء على هذا الفهم الفاسد عطلوا هذه الصفة، وأنكروا حقيقتها، وحرفوا نصوصها، وصرفوها عن معناها الحقيقي اللائق به سبحانه إلى معانٍ أخرى مجازية، فحملوا «الكفَّ» في هذه الأحاديث على معنى الْمُلْك والسلطان، أو على معنى النعمة والرحمة، أو على معنى القدرة والتدبير، أو على معنى الحفظ والصيانة[٢].

وقال بعضهم - في حديث الصدقة وأنها تقع في «كفِّ الرحمن» - هو كناية عن قبول الصدقة والإثابة عليها، وقال ابن الأثر: (هو كناية عن محل قبول الصدقة؛ لأنَّ من عادة الفقير أن يأخذ الصدقة بكفِّه، فكأنَّ المتصدِّق قد وضع صدقته في محل القبول والإثابة، وإلا فلا كفَّ لله ولا جارحة، تعالى الله عمَّا يقول المشبِّهون والمجسِّمون علواً كبيراً)[٣].

وقال آخرون: المراد بـ«كفِّ الرحمن»: كفُّ الفقير المتصدَّق عليه، وإضافتها إلى الله تعالى إضافة تكريم وتشريف[٤]، أو إضافة مِلْكٍ واختصاص[٥].

---

(١) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٥٠٤/١)، و«المعْلِم بفوائد مسلم» للمازري (٢٥/٢)

(٢) تنظر أقوالهم في: «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص٢١٩)، و«مشكل الحديث» لابن فورك تحقيق: دانيال جيماريه (ص٣٦ و١١٦-١١٧ و٢٦٣-٢٦٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١٦١/٢-١٦٢)، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٧٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني (١٢٨/٨).

ومن كتب شروح وغريبه: «إكمال المعْلِم» للقاضي عياض (٥٣٦/٣-٥٣٧)، و«المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي (٥٩٦/٧)، و«الشافي في شرح مسند الشافعي» (١٤٢/٣-١٤٦)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» كلاهما لابن الأثير (١٨٩/٤-١٩٠ مادة: كفف)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٦٠/٣)، و«شرح النووي على مسلم» (٩٨/٧).

(٣) «جامع الأصول» (٥١٩/٩).

(٤) ينظر: «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص٣٢٨-٣٣٠ و٣٥١).

(٥) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٣٧/٣).

فهذه مجمل تأويلات المتكلِّمين لهذه الصفة، والحامل لهم على تأويلها وصرفها عن حقيقتها ما ذكرته سابقاً من أنهم فهموا من هذه الصفة ما يُفهم من صفات المخلوق، فزعموا أن «الكف» ومثلها «الوجه» و«العين» و«الأصابع» و«الساق» و«القدم» ونحوها كلها أعضاء وجوارح، قالوا: وقد ثبت بالدليل العقلي القاطع تنزيه الله تعالى عن ذلك، لما فيه من التجزِّئ المؤدي إلى التركيب.

ويجاب عن تأويلات المتكلمين لهذه الصفة بما يلي:

١. أن إضافة «الكف» لله عز وجل مما نطق به النبيُّ ﷺ - وهو أعلمُ الخلق بصفات ربِّه تعالى وما يجوز وما لا يجوز عليه سبحانه -، ولن نكون أكثر تعظيماً لله وتنزيهاً من خليله ونبيه وصفوة رسله ﷺ الذي أضاف «الكفَّ» إلى الله عز وجل إضافةَ صريحة، مرة إلى الاسم الظاهر فقال: «**تقع في كفِّ الرَّحمن**»، ومرة إلى الضمير: «**فَوَضَعَ كَفَّه بين كَتِفيَّ**»، وهذا صريح في إضافة الصفة إلى موصوفها، وليس في إثباتها لله على الوجه اللائق به أي مشابهة بخلقه.

٢. أن الأصل في الكلام الحقيقة ما لم يتعذر حمله على ذلك، وحمل «الكف» في هذه الأحاديث على الحقيقة غير متعذر، ودعوى المجاز فيها خلاف الأصل والظاهر، والقاعدة أنه لا يجوز العدول عن الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة بينة، ولا قرينة هنا، فلو أريد بـ«الكف» هنا معنى النعمة، أو القدرة والتدبير، أو الملك والسلطان، فلا بد أن يقترن باللفظ ما يدل على ذلك ليحصل المراد.

٣. أن «الكفَّ» في اللغة العربية تطلق ويراد بها معاني مختلفة بحسب سياق الكلام، وتركيب الألفاظ، لكن لا يعرف استعمالها إلا لمن له «كفٌّ» حقيقية، وأما أن تضاف إلى من ليس له «كف» حقيقية وهو حي متصف بصفات الأحياء فهذا لا يعرف في اللغة العربية.

٤. أن تأويل «الكف» في حديث الصدقة بمعنى الملك والسلطان، أو بمعنى القدرة، أو بمعنى النعمة والرحمة كل ذلك لا يستقيم، ويُسْقِطُ فائدة تخصيص الصدقة من بين سائر الأعمال بأنها تقع في كفِّ الرحمن؛ لأن كل شيء واقعٌ تحت ملك الله وقدرته، وواقع أيضاً بنعمته على عباده ورحمته بهم، فلِمَ خصَّ الصدقة من بين سائر الأعمال بذلك؟!.

وأيضاً فإن تأويل «الكف» بأنها كناية عن الملك والسلطان، أو عن النعمة والرحمة، أو نحو

ذلك يرده نص حديث اختصام الملأ الأعلى، وفيه قوله ﷺ: «**فوضَعَ** -يعني الرب سبحانه- **كفَّه بين كتفيَّ**»، فهل يصح أن يقال بأن الله عز وجل وضع ملكه وسلطانه أو وضع نعمته ورحمته بين كتفيّ النبي ﷺ؟!، ولِمَ خص ما بين الكتفين بذلك، بل ملكه وسلطانه سبحانه، وكذلك نعمته ورحمته شامل لجميع جسده ﷺ؛ ظاهره وباطنه، وهذا يدل على بطلان هذه التأويلات.

قال القاضي أبو يعلى: (فإن قِيلَ: مَعْنَى «الكف» ها هنا - يعني حديث الصدقة -: الملكُ والسلطان، فيكون تقديره: تقع فِي ملكه وسلطانه، .. وربما قِيلَ المراد بـ«الكف»: الأثر والنعمة، ومعناه تقع منكم بنعمةٍ من اللَّه وتوفيقه إياكم لفعلها.

قيل: هَذَا غلط، لأَنَّهُ ليس شيء من الأشياء خارج عَن ملكه وسلطانه، ومن نفى ذلك كَفَرَ، وكذلك جميعُ الطاعات تقع بنعمةٍ من اللَّه وتوفيقِه، وإذا كان كذلك، فلا فائدة فِي تخصيص الصدقة بالنعمة، وغيرُها من الطاعات من جملةِ نِعَمِهِ، وكذلك لا فائدة فِي تخصيص الصدقة بالملك والسلطان وغيرُها فِي ملكه وسلطانه، فوجب حمل الخبر عَلَى ظاهره)[1].

وقال أيضاً: (فإن قيل: «الكف» هاهنا - يعني حديث اختصام الملأ الأعلى - بمعنى القدرة ..، أو يكون المراد بـ«الكفِّ» النعمة والمنة والرحمة ..، قيل: هَذَا غلطٌ؛ لأنَّه إن جاز تأويل الكف عَلَى ما قالوه جاز تأويل قول: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] عَلَى ذَلِكَ، ولأن قدرته ونعمته لا تختص الكفَّين بل هي عامة فِي جميع مقدوراته ..)[2].

- وأما قول من قال: بأن المراد بـ«الكف» في حديث الصدقة: كف الفقير المتصدَّق عليه، وإنما أضيفت إلى الله عز وجل للتشريف أو للملك والاختصاص.

فيقال: هذا غلط أيضاً؛ لأن المضافات إلى الله عز وجل لا تخلو من أمرين[3]:

١. إما أن تكون أعياناً قائمة بنفسها، كـ(بيت الله)، و(ناقة الله)، و(عبد الله)، فهذه إضافتها إلى الله تعالى إضافة تشريفٍ ومِلْكٍ واختصاصٍ، فهي إضافة مملوكٍ إلى مالكه، ومخلوقٍ إلى خالقه.

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص٣٥٥-٣٥٦).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٩-١٤٠).

(٣) ينظر: «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١٥٥/٢ وما بعدها)، و«مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (١٠٠٩/٣)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (٣٦/٢-٣٧)، و«القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين (٧٤/١-٧٥)، و«الصفات الإلهية» للدكتور محمد خليفة التميمي (ص٢٥ وما بعدها).

٢. وإما أن تكون صفات ومعانٍ لا تقوم بنفسها، كـ(العلم، والحياة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، واليد، والوجه، والكف) فهذه إذا وردت مضافة إلى الله عز وجل فهي إضافة صفةٍ إلى موصوفها.

وهذا هو الفرق بين الإضافتين، ومن لم يفرق بينهما التبست عليه الإضافات، فلم يفرق بين الإضافة التي هي إضافة صفة إلى موصوف، والتي هي إضافة مملوك ومخلوق إلى مالكه وخالقه.

و«الكف» في حديث الصدقة جاءت مضافة إلى الله عز وجل إضافة صريحة، فلا تحتمل إلا معنى الصفة له سبحانه، وإضافتها في هذا السياق لغيره لا يصح.

- وأما قول من تأول «الكف» في حديث الصدقة وأنها تقع في «كف الرحمن» بأن ذلك كناية عن قبول الصدقة والإثابة عليها، فهذا حق لا يُنكَر، وهو من تفسير الشيء بلازمه، فإن من لازم وقوع الصدقة في كفِّ الله عز وجل وتربيتها لصاحبها = قبولها والرضا بها ومضاعفة ثوابها، ولكن هذا لا ينفي إثبات حقيقة صفة «الكف» لله عز وجل على الوجه اللائق به.

فالمقصود أن هذه التأويلات مخالفة لهذه الأحاديث الصريحة الصحيحة في إثبات صفة «الكف» لله عز وجل، ومخالفة أيضاً لما عليه السلف الصالح - ﷺ- الذين تلقوا هذه النصوص بالتسليم والقبول، ولم ينقل عن أحد منهم مثل هذه التأويلات الباطلة.

قال القاضي أبو يعلى ابن الفراء معلِّقاً على ما تضمنه حديث اختصام الملأ الأعلى: (اعلم أنَّه ليس فِي حمل هَذَا الخبر عَلَى ظاهره ما يُحِيل صفاته، ولا يُخرِجُها عمَّا تستحِقُّه، لأنَّنا نُثْبِتُ «كَفَّاً» كما أثبتنا يَدَيْن وسمعاً وبصراً ووجهاً، لا عَلَى وجه الجوارح والأبعاض[1]، وليس إثبات تِلْكَ الصفات بأولى من إثبات «الكفِّ»)[2].

(١) لفظ الجوارح والأبعاض من الألفاظ المحدثة في صفات الله تعالى، ولم يرد في الكتاب ولا في السنة إطلاقها؛ لا نفياً ولا إثباتاً، وهي من الألفاظ المجملة، التي تحتمل حقاً وباطلاً، والغالب على من يقول عن هذه الصفات: أنها ليست جارحة = نفيُ حقائقها، ثم إما أن يُثْبِت ألفاظَها ويُفَوِّضَ معانيها، وإمَّا أن يتأوَّلها بخلاف ظاهرها كتأويل اليدين بالقدرة، والعينين بالرؤية، ومن أثبت هذه الصفات لله تعالى على حقيقتها اللائقة به سبحانه وقال: إنها ليست بجارحة، وأراد بالجارحة ما يماثل صفات المخلوقين فقد أصاب فيما أراد من النفي، ولكنه أخطأ في التعبير عن ذلك بلفظ محدث مجمل يحتمل حقاً وباطلاً.
مستفاد من «تعليقات شيخنا عبد الرحمن البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٨٧ و١٤٨).

(٢) «إبطال التأويلات» (ص١٣٧-١٣٨)، وينظر أيضاً: (ص٣٥٤-٣٥٥).

المبحث الرابع

ما ورد في وصف يد الله الأخرى بالشمال أو اليسار

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٨٨):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَن عُمَرَ بنِ حَمزَةَ، عَن سَالِمِ بنِ عَبدِ اللهِ، أَخبَرَنِي عَبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَطوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَومَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَينَ الجَبَّارُونَ؟ أَينَ المُتَكَبِّرُونَ؟، ثُمَّ يَطوِي الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَينَ الجَبَّارُونَ؟ أَينَ المُتَكَبِّرُونَ؟»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على حماد بن أسامة، عن عُمَرَ بنِ حمزة[1]، عن عمِّه سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما.

ورواه عن حمادٍ جماعةٌ من أصحابه.

وهذا الحديث حديثٌ صحيحٌ لا إشكال فيه، وهو مشهورٌ من حديث ابن عمر؛ رواه عنه نافع مولاه، وعُبيد الله بن مِقْسَم وغيرهما.

ولكنَّ الإشكالَ في حديث عمر بن حمزة خاصة = التنصيصُ على تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال»، **والذي يظهر لي** أن ذكر «الشمال» فيه ليس من قول النبي ﷺ، وإنما هو من

(١) هو: عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمَري المدني.

قال ابن حبان: أصله مدني سكن الكوفة، وروى عنه الكوفيون.

قال فيه الإمام أحمد: (أحاديثه مناكير). وقال ابن الجُنَيد: سألتُ ابن معين عنه: هو مُستقيمُ الحديث؟ فقال: (صالِحٌ، ليس بذاك)، وقال ابن معين مرةً: (ضعيف). وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال مرة: (ضعيف). وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان ممن يخطىء). وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» وقال: (هو ممن يكتب حديثه). وصحح له الحاكم في «المستدرك»، وقال في «المدخل إلى معرفة الصحيح» (٢/٧٢٦): (أحاديثه كلها مستقيمة)!!. وقال الذهبي في «مَن تُكُلِّم فيه وهو موثَّق» (ص٣٩٩): (صدوقٌ يُغْرِب)، وفي «تاريخ الإسلام» (٣/٩٣٣): (هو صالحُ الحديث، وقد احتج به مسلم). وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيفٌ)، وهو كما قال، فإن جمهور النقاد على ضعفه، إلا أن ضعفه محتمل، وهو في جملة من يكتب حديثه للاعتبار كما قال ابن عدي، فيحتج به فيما لم يخالف فيه الثقات، والله أعلم.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٣١٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٤٣٧)، و«رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في "التقريب" ورواياتهم في "الصحيح"» للدكتور عبد الله دمفو (ص٨٣).

تصرَّف بعض الرواة، فكأنَّ من أطلق ذلك أجراه على العادة الجارية على الألسنة من ذكر «الشمال» في مقابل «اليمين».

ويؤكد عدم ثبوت هذه اللفظة جملة أمور:

أولاً: أن ذكر «الشمال» في الحديث ليس متفقاً عليه، بل هو مما اختلف فيه الرواة على حماد بن أسامة، فمنهم من يقول: «ثُمَّ يَطوِي الأَرَضِينَ **بِشِمَالِهِ**»، ومنهم من يقول: «**بيده الأخرى**»، ومنهم من يقول: «ثم يَطوي الأَرَضِيْن ثم يَأخُذُهُنَّ» ولا يذكر يداً ولا شمالاً.

فذكر «الشمال» في الحديث جاء من رواية: أبي بكر بن أبي شيبة[1]، والحسن بن سهل الخياط[2]، وإبراهيم الجوهري - من رواية ابن جرير عنه[3] - ثلاثتهم عن حماد بن أسامة به.

وخالفهم: أبو كريب محمد بن العلاء[4]، والحسن بن حماد الكوفي[5]، وعبد الله بن محمد العبسي[6]، وإبراهيم بن سعيد الجوهري - من رواية البزار عنه[7] -، وعثمان بن أبي شيبة[8]، وشعيب بن أيوب الواسطي[9]، فرووه عن حمادٍ ولم يذكروا «الشمال» في روايتهم، ووقع عند أكثرهم: «بيده الأخرى» مكان «بشماله».

فتبين بهذا أن أكثر أصحاب حماد بن أسامة يروونه من غير ذكر «الشمال» فيه، فجائز أن يكون هذا الاختلاف من «حماد بن أسامة» نفسِه، تارة يرويه بلفظه، وتارة يُجريه على المعنى المعهود في مقابلة «اليمين»، وجائز أن يكون هذا الاختلاف من الرواة عنه، فمنهم من اقتصر على لفظه، ومنهم من عبَّر بالمعنى.

---

(١) أخرج روايته: مسلم في «صحيحه» - كما هنا -، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (٢/رقم٧٤٠) - ومن طريقه: ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/٣٤٢) -، والبيهقي في «السماء والصفات» (٢/رقم٧٠٦)، وأبو محمد البغوي في «تفسيره» (٧/١٣١) وغيرهم.

(٢) أخرج روايته: العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٥٣).

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٠/٧٠٥).

(٤) أخرج روايته: أبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٧٣٢). وقال: (بيده الأخرى).

(٥) أخرج روايته: أبو يعلى في «مسنده» (٩/رقم٥٥٥٨)، وقال: (بيده الأخرى).

(٦) أخرج روايته: ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٤٩٢) وقال: (بيده الأخرى).

(٧) أخرجه البزار في «مسنده» (١٢/رقم٦١٠٥).

(٨) أخرج روايته: أبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٧٣٢) مقروناً بمحمد بن العلاء.

(٩) أخرج روايته: أبو الشيخ في «العظمة» (٢/رقم١٣٩).

ثانياً: أن هذا الحديث رواه عن ابن عمر: نافع مولاه(١)، وعبيد الله بن مِقْسَم(٢)، وليس في روايتهما ذكر «الشمال» مطلقاً.

ثالثاً: أن هذا الحديث رواه عن النبيّ ﷺ جماعةٌ من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري - وحديثهما في «الصحيحين»(٣) - وليس فيه ذكر «الشمال» مطلقاً.

وجاء في حديث أبي هريرة المتفق عليه(٤) أن النبيّ ﷺ: «إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلْأَى لا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، **وَبِيَدِهِ الأُخْرَى** القَبْضُ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ».

---

(١) أخرج روايته: البخاري في «صحيحه» (١٢٣/٩) قال: حدَّثنا مُقدَّمُ بنُ مُحمَّد بن يحيى، قال: حدَّثني عمِّي القاسمُ بنُ يحيى، عن عُبيدالله، عن نافعٍ، عن ابن عُمر مرفوعاً: «إِنَّ اللهَ يَقبِضُ يَومَ القِيَامَةِ الأَرْضَ، وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ».

وجاء عند الطبراني في «الكبير» (١٢/رقم١٣٣٩٨)، وأبي نعيم الحداد في «جامع الصحيحين» (٥/رقم٤٢٣٦) من طريق مقدَّم بن محمَّد هذا وفيه: «إنَّ الله تعالى يَقبِضُ السَّمَوات بِيَمِينِه والأَرضَ بِيدِه - أحسبه قال: الأخرى -، ثم يقول: أنا الملك».

وهذا هو المحفوظ عن مقدَّم بن محمد، من غير ذكر «الشمال»، وأما ما جاء عند الطبراني في «الأوسط» (٢/رقم١٣٣١)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٠٢) من طريق مقدَّمٍ ولفظه: «إنَّ الله تعالى يَقبِضُ الأَرضَ يوم القيامة **بشماله** ... »، فشاذٌّ مخالفٌ لما في «الصحيح» وغيره، والغريب أن إسناد الطبراني في «الكبير» وفي «الأوسط» واحدٌ، واللفظ مختلفٌ**!**، ففي «الكبير» قال: «بيده الأخرى»، وفي «الأوسط» قال: «بشماله»**!**.

(٢) أخرج روايته: مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٨٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧/رقم٧٦٤٢)، وابن ماجه في «سننه» (١/رقم١٩٨) و(٥/رقم٤٢٧٥) وغيرهم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن عُبيد الله بن مِقْسَم، عن ابن عمر، ولفظه: «يَأْخُذُ الجَبَّارُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ»، هذا لفظ مسلم، وعند النسائي وابن ماجه: «بيده» على الإفراد، وهي كذلك عند مسلم في بعض نسخ «الصحيح».

(٣) أما حديث أبي هريرة، فأخرجه البخاري (١٠٨/٨) و(١١٦/٩)، ومسلم (٤/رقم٢١٤٨)، من طريق يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن ابي هريرة، ولفظه: «يَقْبِضُ اللهُ الأَرضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ».

وأما حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه البخاري (١٠٨/٨)، ومسلم (٤/رقم٢٧٩٢) من طريق زيدِ بنِ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ، ولفظه: «تَكُونُ الأَرضُ يَومَ القِيَامَةِ خُبزَةً وَاحِدَةً، يَكفَؤُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَكفَأُ أَحَدُكُم خُبزَتَهُ فِي السَّفَرِ، نُزُلًا لِأَهلِ الجَنَّةِ».

(٤) أخرجه البخاري (١٢٤/٩)، ومسلم (٢/رقم٩٩٣) كلاهما من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن همام بن منَبِّه، عن أبي هريرة.

وأخرجه البخاري أيضاً (١٢٢/٩)، ومسلم (الموضع السابق) كلاهما من طريق أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

قال أبو العباس القرطبي: (وقوله: «وبيده الأخرى القبض»؛ ولم يقل: "اليسرى"، ولا "الشِّمَال"، اجتناباً لما تضمنته ألفاظهما، ونفياً لتوَهُّم النقص؛ ولذلك قال: «وكلتا يديه يمين»)[١].

فالخلاصة أن تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال» لا يثبت على لسان المعصوم ﷺ، وإنما هو من تصرف الرواة فيما يظهر، والله أعلم.

وقد أعلَّ هذه اللفظة غير واحد من أهل العلم:

- قال البيهقي: (وذكر «الشمال» فيه تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع وعُبَيد الله بن مِقْسَم عن ابن عمر، لم يذكرا فيه «الشِّمال»، ورواه أبو هريرة رضي الله عنه وغيرُه عن النبي ﷺ، فلم يذكر فيه أحدٌ منهم «الشِّمال»، وروي ذكر «الشِّمال» في حديثٍ آخر في غيرِ هذه القِصَّة، إلا أنه ضعيفٌ بمرَّة؛ تفرَّد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان[٢]، وكيف يصح ذلك، وصحيح عن النبي ﷺ أنَّه سَمَّى كِلْتَي يديه يميناً؟!، **وكأنَّ مَن قال ذلك أرسله من لفظه على ما وَقَعَ له**، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين)[٣].
- وقال أبو العباس القرطبي: (قوله في حديث ابن عمر: «ثم يطوي الأرضَ بِشِمَالِهِ» كذا جاء في هذه الرواية بإطلاق لفظ «الشمال» على يد الله تعالى، ولا يكاد يوجد في غير هذه الرواية، وإنما الذي اشتهر في الأحاديث: «وبيده الأخرى»، .. وقد تحرَّز النبيُّ ﷺ من إطلاق لفظ «الشمال» على الله تعالى فقال: «وكلتا يَدَيْهِ يمين» لئلا يُتَوَهَّمَ نَقصٌ في صفةِ الله تعالى، فإنَّ «الشِّمَال» في حَقِّنَا أَضعفُ من «اليَمِين» وأَنقَصُ، كما تقدَّم، فنفى النبيُّ ﷺ عن الله ذلك، لكنَّه جاء في هذا الحديث كما ترى على المقابلة المتعارفة في حقوقنا، والله تعالى أعلم)[٤].
- وقال العلامة الألباني – معلقاً على كلام البيهقي السابق –: (معنى كلام البيهقي في ذكر «الشِّمال» في حديث ابن عمر أنَّه شاذٌّ لمخالفته الثقات الذين لم يذكروا ذلك؛ لا في حديث ابن عمر، ولا في حديث أبي هريرة وغيره، وهذا الحكم بالشذوذِ إنما يَصِحُّ اصطلاحاً فيما لو كان «عمر بن حمزة» ثقةً عند العلماء، لكنَّ الواقعَ أنَّه ضَعيفٌ؛ كما صرَّح بذلك الحافظ ابن

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/٣٩).

(٢) سيأتي ذكر حديثهما مفصَّلاً بإذن الله.

(٣) «الأسماء والصفات» (رقم٧٠٦)، ونقل كلامه – مقراً له – ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص٢١٠).

(٤) «المفهم» (٧/٣٩٢).

حجر وغيره، ووصفه الإمام أحمد بقوله: (أحاديثه مناكير)، .. وعليه؛ فتكون زيادته المذكورة: «الشمال» منكرة، والله سبحانه وتعالى أعلم)[1].

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٧٦/٧).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٤٥/رقم٢٧٤٨٨):

حَدَّثَنَا هَيْثَمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ حِينَ خَلَقَهُ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ الْيُمْنَى، فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً بَيْضَاءَ، كَأَنَّهُمُ الذَّرُّ، وَضَرَبَ كَتِفَهُ الْيُسْرَى، فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً سَوْدَاءَ كَأَنَّهُمُ الْحُمَمُ، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَمِينِهِ: إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا أُبَالِي، وَقَالَ لِلَّذِي فِي كَفِّهِ الْيُسْرَى(١): إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الإمام أحمد: ابنه عبد الله في «السنة» (رقم١٠٥٩) – وعنه: الطبراني في «مسند الشاميين» (٣/رقم٢٢١٣) –.

- وأخرجه الفريابي في «القدر» (رقم٣٦)، والبزار في «مسنده» (١٠/رقم٤١٤٣)، وابن بطة في «الإبانة – القدر» (٣/رقم١٣٢٩) ثلاثتهم من طريق الهيثم بن خارجة.
- وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣/رقم٢٢١٣) من طريق هشام بن عمار.
- وأخرجه أبو محمد المخلدي، كما في «الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات المخلدي» انتخاب أبي عمرو البحيري (مخطوط – ل٣٠٤/ب) – ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦٦/٥٢) – من طريق عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيدالله المخزومي.

ثلاثتهم: (الهيثم، وهشام، وعبد الرحمن) **قالوا: حدثنا أبو الربيع سليمان بن عتبة، به.**

وتابع أبا الربيع: خالدُ بنُ يزيد بن صالح بن صُبَيح المرّي.

أخرج روايته: الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٧/رقم١٥٥٩) قال: أخبرنا عمر بن أبي عمر [هو: العبدي]، أخبرنا عبدالله بن يزيد القرشي، عن خالد بن يزيد المري، عن يونس بن ميسرة، به، بنحوه.

---

(١) هكذا وقع في رواية الإمام أحمد، ووقع عند الفريابي في «القدر» وعبد الله بن أحمد في «السنة» والبزار في «مسنده» وغيرهم: «وقال للذي في **يساره**».

تنبيه: ذكر ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (١٩٥/١) أن الضمير في «يمينه» و«كفِّه» يعود على آدَمَ عليه السلام، وليس هذا بصحيح، بل الضمير فيهما يعود على الله عز وجل، ويؤكد هذا الأحاديثُ والآثارُ الواردة في القبضتين، وهي أن الله عز وجل لَمَّا خَلقَ آدمَ، أخذ ذُرِّيّتهُ من ظهرِهِ مثل الذَّرِّ، ثم قَبَضَ قَبضَتَين، فقال لأصحابِ اليَمِين: ادخُلُوا الجنَّة بسَلامٍ، وقال للآخَرِين: ادخُلُوا النَّار ولا أُبالي.

قال العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٧/١): (وقد روي في القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة).

❖ رجال الإسناد:

- **هَيْثَمٌ.**

هو: الهيثمُ بنُ خَارجةَ الخراسانيُّ، أبو أحمدَ، ويقال: أبو يحيى، المرُّوذِيُّ، نزيلُ بغداد.

روى عن: أبي الربيع سليمان بن عتبة، وإسماعيلَ بنِ عيَّاش، وغيرِهما.

وعنه: الإمامُ أحمدُ، والبخاريُّ، وخلقٌ غيرُهما.

قال الخليليُّ: (ثقةٌ، متفقٌ عليه).

فقد وثقه: الإمام أحمد، وابن معين، وابن قانع، وابن وضَّاح.

وروى عنه أبو زرعة الرازي وهو ممن لا يروي إلا عن ثقة عنده.

وكان الإمام أحمد يثني عليه، وحدَّث عنه وهو حيٌّ، قال ابنه عبد الله: (كان أبي إذا رضي عن إنسانٍ وكان عنده ثقة حدَّثَ عنه وهو حيٌّ، فحدَّثنا عن هيثم بن خارجة وهو حي ..).

وكان يأمر بالكتابة عنه، قال معاوية بن صالح: (قال لي أحمد بن حنبل: اكتب عنه، فقد كتبتُ عنه).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان يُسَمَّى «شعبة الصغير»؛ لتيَقُّظِه).

ونعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الحافظ الثقة المحدِّث).

وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق)، وقال النسائي: (ليس به بأس).

وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوقٌ)، وقال في «الفتح»[1]: (كان من الأثبات).

قلت: والقول بتوثيقه أظهر، فقد وثقه أكثر الأئمة، ولم يذكر فيه من الجرح ما يعارض القول بتوثيقه، وقد أثنى عليه الإمام أحمد، وروى عنه، وأمر بالكتابة عنه، واحتج به البخاري في كتابه «الصحيح».

وأما قول أبي حاتم والنسائي فلا يعارض به توثيق غيرهما له، لما عُرِفَا به من التشدد في التوثيق.

من كبار العاشرة، مات ببغداد سنة (٢٢٧هـ)، أخرج له البخاري والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٤٢/٧)، و«الجرح والتعديل» (٨٦/٩)، و«ثقات ابن حبان» (٢٣٦/٩)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢٤٥/١)، و«تاريخ بغداد» (٨٧/١٦)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٥٥٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٧٤/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٠١٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٩٣/١١)، و«التقريب» (رقم٧٤١٤).

---

(١) (١٩/٨).

• أَبُو الرَّبِيعِ.

هو: سُلَيْمان بن عتبة بن ثور بن يزيد السلمي، ويُقال: الغساني، أَبُو الربيع الدمشقي الدَّارَاني.

رَوَى عَن: يونس بْن ميسرة بْن حلبس، ولم يذكر المزي له شيخاً غيرَه.

وعَنه: الهيثم بن خارجة، وهشام بن عمار، وغيرهما.

قال الإمام أحمد: (لا أعرفه).

وَقَال ابن مَعِين: (لا شيء).

وَقَال دحيم: (ثقة، قد روى عنه المشايخ).

وَقَال أَبُو زُرعَة الدمشقي: (قيل لأبي مسهر: ما تقول فِي سُلَيمان بن عتبة؟ قال: ثقة. قلتُ له: إنه يُسنِدُ أحاديث عَن أبي الدَّردَاء. قال: هي يسيرة، وهو ثقةٌ، لم يكن له عيبٌ إلا لصوقُه بالسلطان).

وَقَال أَبُو حاتم: (ليس به بأس، وهو محمودٌ عند الدمشقيين).

وَقَال صالح بن مُحَمَّد "جزرة": (روى أحاديث مناكير، وكَانَ الهيثم بن خارجة، وهشام بن عمار يوثقانه).

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات»، وذكره أيضاً في «مشاهير علماء الأمصار» وقال: (من خيار الشاميين وقرائهم).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق له غرائب)، وهو كما قال.

والناظر في كلام الأئمة فيه يلحظ الآتي:

أولاً: أن سليمان بن عتبة هذا ليس بالمكثر المشهور، بل هو مقلٌّ من الرواية، ولعل هذا هو سبب عدم معرفة الإمام أحمد له، وكذلك قول ابن معين فيه: (لا شيء)، فإن ابن معين قد يطلق هذه اللفظة ويريد بها قلة حديث الراوي[1]، ويؤكد قلة روايته أنه لم يذكر من شيوخه إلا يونس بن ميسرة، وعامة رواياته عنه، ولا زال أهل العلم يستدلون بكثرة شيوخ الراوي على كثرة روايته وأنه طلَّابةٌ للعلم، كما أنهم يستدلون بقلة شيوخ الراوي على عكس ذلك.

---

(١) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢٤٨/٥)، و«الرفع والتكميل» (ص٢١٢)، و«شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» (ص٣٢٩-٣٣٠).

ثانياً: أنه محمود الحال عند أهل بلده الدمشقيين، ولذا اتفقت كلمتهم على توثيقه، فوثقه دحيم وأبو مسهر – وهما أعلم النَّاس بالشَّاميين –، ووثَّقه الهيثم بن خارجة وهشام بن عمار وهما ممن عرفاه ورَوَيَا عنه، وأثنى عليه ابن حبان وقال: (من خيار الشاميين وقرائهم).

ثالثاً: أنه على ثقته له ما ينكر، فيُسند أحاديث أبي الدرداء وهي في الأصل غير مسندة، كما قال بَلَدِيُّه الحافظُ أبو زرعة الدمشقي، ووافقه أبو مسهر، ولهذا قال فيه صالح «جزرة»: (روى أحاديث مناكير)، وقال ابن حجر: (له غرائب)، ولم يحتج به أصحاب الكتب الستة، إلا ابن ماجه وحده أخرج له حديثاً واحداً.

من السابعة، مات سنة (١٨٥هـ)، أخرج له ابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٠/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٣٤/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٧٤/٨) و(٣٨٧/٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٨٥ رقم١٤٢١)، و«مختصر تاريخ دمشق»[1] (١٨٢/١٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٧/١٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢١١٥)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٥٩٢).

• يُونُسَ.

هو: يونس بن ميسرة بن حَلْبَس — وزن جعفر – الجبلاني الحميري، أبو حلبس، ويُقال: أَبُو عُبَيد الدمشقي الأعمى.

رَوَى عَن: واثلة بْن الأسقع، وأبي إدريس الخولاني، وغيرهما.

وعَنه: أبو الربيع سُلَيمان بن عتبة، وخالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المري، وغيرهما.

ثقةٌ عابدٌ معمَّرٌ، متفقٌ على ثقته وصلاحه وجلالة قدره.

فقد وثقه: ابن سعد، والعجلي، وابن عمار الموصلي، وأبو داود، والبزار[2]، والدارقطني.

زاد البزَّار: (من أهل الشام من عُبَّادِهم، يُجمَعُ حديثُه).

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقةٌ كبير القدر).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ عابدٌ).

وَقَال أَبُو حاتم – في رواية الكتاني – : (صالح الحديث، كَانَ من خيار الناس، وكان يقرئ فِي مسجد دمشق وكُفَّ بَصَرُه).

---

(١) سقطت ترجمته من القسم المطبوع من «تاريخ دمشق»، مع أن في الكتاب إشارات متفرقة تدل على وجود ترجمة له!.

(٢) «المسند» (٢٧/١٠).

من الثالثة، قتل بدمشق وهو في المسجد سنة (١٣٢هـ)، وهو ابْن عشرين ومئة سنة، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٦٦/٧)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (١٨٥/٢)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم٢٠٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٦/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٦٤٨/٧)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٧٢ رقم٥٦٣)، و«تاريخ دمشق» (٢٩٨/٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٤/٣٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٤٧٧) و«تقريب التهذيب» (رقم٧٩١٦)، و«سؤالات الكتاني لأبي حاتم الرازي» للدكتور خالد باسمح (ص٤٤٢).

• أَبـو إِدرِيسَ.

هو: عائذ الله بن عبدالله بن عمرو، أبو إدريس الخولاني، الدمشقي.

أحد الأئمة الأعلام، متفقٌ على ثقته وفقهه، وجلالة قدره.

تقدَّمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد ظاهره الحسن[١]، فرجاله كلُّهم ثقات إلا أبا الربيع فإنه -على المختار- صدوق حسن الحديث إذا لم يخالف.

وهذا الحديث مما خولف أبو الربيع في وصله، فقد خالفه «أبو المعَلَّى صخر بن جندل الشامي البيروتي»[٢]، فرواه عن يُونُس بن ميسرة، عن أبي إدريس الخولاني، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

أخرج روايته: الفريابي في «القدر» (رقم٣٧) بإسنادٍ صحيحٍ، فقال: حدّثنا أحمدُ بنُ إبراهيم الدّورقيُّ، حدّثنا عليّ بنُ الحسن بن شقيقٍ [ثقة حافظ، من أثبت أصحاب ابن المبارك]، حدَّثنا عبدُ الله [هو ابن المبارك]، أنبأنا صخرٌ أبُو المعلَّى، عن يُونُس بن ميسرة، به.

قلتُ: ورواية صخر بن جندل المرسلة أصحُّ من رواية أبي الربيع الموصولة لأمرين:

أولاً: أن صخراً أوثق من أبي الرَّبيع، ومقدَّمٌ عليه عند الاختلاف.

---

(١) قال البزار: (هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، **وإسناده حسن**)، قلت: لو سَلِمَ الحديثُ من المخالفة الراجحة لكان حسناً كما قال رحمه الله.

(٢) قال فيه أبو حاتم الرازي: (ليس به بأس، هو من ثقات أهل الشام)، وأبو حاتم عارف بأهل الشام، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفرٍ ثقاتٍ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (يروي المقاطيع).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٢٧/٤)، و«تاريخ دمشق» (٤١٨/٢٣)، و«الثقات» لابن حبان (٣٢٢/٨).

وثانياً: أن أبا الرَّبيع قد أُخِذَ عليه بعض المناكير أحاديث كان يسندها عن أبي الدرداء، وهي في الأصل غير مسندة، وهماً منه وغلطاً، وقد قَال فيه صالح بْن مُحَمَّد «جزرة»: (روى أحاديث مناكير)، وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق له غرائب).

فإن قيل: لم ينفرد أبو الربيع بوصل الحديث، بل تابعه على وصله «خالد بن يزيد المرِّي» وهو ثقة(١).

فيقال: هذه المتابعة لا تصح، وإسنادها واهٍ؛ لأنها من رواية «عمر بن أبي عمر»، وعمر هذا هو ابن رياح العبدي البصري(٢)، وهو متروك الحديث بالاتفاق، بل قال فيه الفلاس: (هو دجَّال)، وَقَال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)، وقال ابن حبان: (كَانَ مِمَّن يَرْوِي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا عَلَى جهة التعجب)، وقال ابن عدي: (الضَّعْف بَيِّنٌ على حديثه).

فتبين بهذا أن هذه المتابعة لا تصح عن «خالد المرِّي»، ولو صحت عنه لكانت مقوِّية لرواية أبي الربيع الموصولة.

فالخلاصة أن الوجه المحفوظ في هذا الحديث هو الإرسال، ولا يصح موصولاً عن أبي الدرداء، فالحديث على هذا ضعيفٌ؛ لإرساله، والله أعلم.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الثقات» للعجلي (١/رقم٣٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٣/٣٥٨)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٢٦٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٩٢ رقم١٤٦٨)، و«تاريخ دمشق» (١٦/٢٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٨/١٩٣)، و«الكاشف» (١/رقم١٣٦٣)، و«تقريب التهذيب» (رقم١٦٨٧).

(٢) ينظر في ترجمته: «المجروحين» (٢/٨٦)، و«الكامل في الضعفاء» (٦/١٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٢١/٣٤٦)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٠٥٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٥٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٨٩٦).

قال الفريابي في «القدر» (ص٥١ رقم٣٥):

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَبُو رَجَاءٍ الْكَلْبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ غُنَيْمَ بْنَ قَيْسٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَلِّمُنا القرآنَ في هذا المسجِدِ، وهو يؤمئذٍ مُتَعَزِّزٌ فِي الْقَضْبِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى رِجْلَيْهِ، يُعَلِّمُنَا آيَةً آيَةً، قَالَ: فَقَالَ أَبُو مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ خَلَقَ آدَمَ، قَبَضَ مِنْ صُلْبِهِ قَبْضَتَيْنِ، فَوَقَعَ كُلُّ طَيِّبٍ بِيَمِينِهِ، وَكُلُّ خَبِيثٍ بِشِمَالِهِ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْيَمِينِ وَلَا أُبَالِي، هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشِّمَالِ وَلَا أُبَالِي، هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ النَّارِ، قَالَ: ثُمَّ أَعَادَهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ فَهُمْ ينسلون على ذَلِكَ الْآنَ».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الفريابي: الآجري في «الشريعة» (٢/رقم٣٣٢).

- وأخرجه لوين المصيصي في «جزئه» (رقم٦٩) - ومن طريقه: الطبراني في «الأوسط» (٩/رقم٩٣٧٥) -.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٢٠٣) من طريق قيس بن محمد الكندي
- وأخرجه البزار في «مسنده» (٨/رقم٣٠٣٢) قال: حدثنا نصر بن علي.
- وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٢٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/رقم١٣٣٢) كلاهما من طريق مسلم بن إبراهيم.

أربعتهم: (لوين، وقيس، ونصر، ومسلم) **عن روح بن المسيب به.**

❖ رجال الإسناد:

• عبدُ الأعلى بنُ حمّادٍ.

هو: عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي، مولاهم، أبو يحيى البَصْرِيّ، المعروف بـ«النَّرْسِي».

رَوَى عَن: روح بن المسيب، والحمادان، وغيرهم.

وعنه: جعفر بن محمَّد الفريابِيّ، والبخاري، ومسلم، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم.

ثقة.

وثقه: ابن معين – في رواية ابن الجنيد –، وأبو حاتم، وابن قانع، والدارقطني، ومسلمة بن القاسم، والخليلي.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتابه «الثقات».

وقال ابن معين – في موضع آخر – والنسائي: (لا بأس به).

وَقَال صالح بْن مُحَمَّد الْحَافِظ، وابن خراش: (صدوق).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (لا بأس به).

قلت: الأقرب من حاله أنه ثقة، فإن جمهور النقاد على توثيقه، وقد وثقه أبو حاتم الرازي – على تشدده – وروى عنه هو وقرينُه أبو زرعة، وروى عنه البخاري ومسلم، وخرجا له في «الصحيح»، وهذه من القرائن على علو رتبته، ولذا لما ذكره الخليلي في كتابه «الإرشاد» قال: (ثقةٌ متفقٌ عليه، مخرَّجٌ في «الصحيحين»)، ونعته الحافظ الذهبي – صاحب الاستقراء التام في علم الرجال – في كتابه «الكاشف» بـ(المحدِّث الثَّبْت)، وفي «تذكرة الحفاظ» بـ(الحافظ الثقة، مسند البصرة)، والله أعلم.

وعبد الأعلى من كبار العاشرة، مات سنة (٢٣٧هـ)[١]، عن نحوٍ من تسعين عاماً، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٩)، و«تاريخ بغداد» (١٢/٣٥٤)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/٢٥٣)، و«تهذيب الكمال» (١٦/٣٤٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٠٧٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٤١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٩٤)، و«التقريب» (رقم٣٧٣٠).

• روحُ بنُ المُسيَّبِ.

هو: روح بن المسيب الكلبي، أبُو رجاءٍ التميمي البصري.

روى عن: يزيد الرقاشي، وثابت البناني وغيرهما.

وعنه: عبد الأعلى بن حماد، ومسلم بن إبراهيم وغيرهما.

مختلَفٌ فيه، والراجح أنه ليِّن الحديث.

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١١/٢٩): (من قال: مات سنة ست – يعني وثلاثين –، فقد أخطأ).

وثَّقه: ابن معين – في رواية الدوري وابن أبي خيثمة –، وإسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل[١]، والعجلي، والبزار[٢].

وقال ابن معين – في رواية إسحاق بن منصور –: (صويلح).

وقال أبو حاتم: (صالح، ليس بالقوي).

وقال ابن حبان: (كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات، ويقلب الأسانيد ويرفع الموقوفات، وهو أنكر حديثاً من ابن غطيف[٣]، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا للاختبار).

وقال ابن عدي: (يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة).

وقال ابن القيسراني: (متروك الحديث)[٤].

وقال ابن حجر: (هو بصري معروف بالرواية عن ثابت البناني ويزيد الرقاشي وغيرهما من البصريين، وروى عنه البصريون مسلم بن إبراهيم وغيره، وهو ليّن الحديث، قال ابن معين: صويلح، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي، وأورد له ابن عدي شيئاً يسيراً، وقال: له أحاديث غير محفوظة، وأما ابن حبان فأفحش فيه القول ثم لم يورد له إلا ما يحتمل، وقال البزار في «مسنده»: حَدَّثَنَا حميد بن مسعدة، حَدَّثَنَا روح بن المسَيَّب –وكان ثقة–)[٥] .

قلت: القول فيه ما قاله ابن حجر من أنه (**ليّن الحديث**)، ويؤيده قول ابن معين فيه: صويلح، وقول أبي حاتم: ليس بالقوي، ويؤكده تلك الأحاديث التي يتفرد بها عن ثابت ويزيد الرقاشي مما هو غير محفوظ عنهما، كما قال ابن عدي وغيره، وهذا يدل على ضعفٍ في حفظه، ولذا ذكره

---

(١) قال ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص٨٧): (حدَّثنا عبد الله بن محمَّد البغويُّ، قال: حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم يعني ابن أبي إسرائيل، قال: حدَّثَنَا الثِّقة أبُو رجاء روح بن المسيَّب الكلبِيّ).

(٢) «المسند» (١٣/رقم٦٩٦٢).

(٣) هو: رَوحُ بنُ غُطَيْفِ بنِ أبي سفيانَ الثقفيُّ الجَزَرِيُّ، متروك الحديث بالاتفاق، قال البخاري والساجي: (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي منكر الحديث جداً)، وقال النسائي والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال ابن حبان: (كان يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه)، وقال ابنُ عدِيٍّ: (وروح بن غطيف رأيته قليل الرواية .... ومقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ).

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/٣٠٨)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/٥٦)، و«الجرح والتعديل» (٣/٤٩٥)، و«المجروحين» (١/٢٩٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٣/١٣٨)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٢٨٨)، و«الميزان» (٣/٨٩)، و«المغني في الضعفاء» (١/٢٣٤).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (ص١٧٩).

(٥) «موافقة الخُبْر الخَبَر» (٢/١٨١)

الذهبي في كتبه المصنفة في الضعفاء كـ«الميزان» و«المغني» و«ديوان الضعفاء»، وأعرض عنه أصحاب الكتب الستة، فلم يخرجوا له شيئاً.

وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن مات بين سنة (١٨١-١٩٠هـ).

ينظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٣٦٥/١)، و«الجرح والتعديل» (٤٩٦/٣)، و«المجروحين» (٢٩٩/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٨/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٦١/٢)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٢١٤٩)، و«ديوان الضعفاء» (رقم١٤٣٦).

• يزِيدُ الرَّقَاشِيّ.

هو: يَزِيدُ بنُ أبَان الرَّقَاشِيّ[1] -بفتح الراء وتخفيف القاف-، أبو عمرٍو البصريُّ القَاصُّ.

روى عن: أَنَس بن مَالِك، والحسن البصري، وغيرهما.

وعنه: الأعمش، وقتادة - وهما من أقرانه -، وغيرهما.

كان رجلاً صالحاً، وعابداً زاهداً، إلا أنه لم يكن من أحلاس الحديث[2] المشتغلين به، فكَثُرَ الوَهَمُ والغَلَطُ في حديثِهِ، حتى **اتفقت كلِمَةُ الأَئِمَّة النقَّاد على ضعفه وترك الاحتجاج بحديثه،** وكان شعبة يتكلم فيه ويحمل عليه، حتى روي عنه أنه قال: (لأَنْ أقطع الطريق -وفي رواية: لأن أزني- أحب إليَّ مِنْ أَنْ أَروِيَ عنه).

وضعَّفه: ابنُ سعد، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، والبرقاني، وغيرهم.

قال أبو طالب أحمد بن حميد: سمعتُ أحمد بن حنبل، يقول: (لا تكتب عن يزيد الرقاشي)، قلتُ له: فلم تُرِكَ حديثُ يزيدَ؟، لهوىً كان فيه؟ قال: (لا، ولكن كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه، وكان قاصَّاً).

وقال ابن معين: (ضعيفٌ ليس حديثُه بشئ).

---

(١) نسبةً إلى امرأةٍ اسمها: (رَقَاشُ بنتُ قَيسٍ) كَثُرَ أولادُها فنُسِبُوا إليها. ينظر: «الأنساب» (٨١/٣)، و«اللباب» (٣٣/٢).

(٢) قولهم: (فلانٌ لم يكن من أحلاس الحديث): أي لم يكن من المشتغلين به، الملازمين لأهله؛ وهذا مأخوذٌ من قولهم: (فلانٌ حِلْسُ بيتِه) أي: مُلازمٌ له، ومنه: (نحن احلاَسُ الخيلِ) أي: الملازمون ركوبَها.

ينظر: «مشارق الأنوار» (١٩٧/١) و«لسان العرب» (٥٤/٦).

وعن استعمال أهل العلم لهذه اللفظة يُنْظَر: «صحيح ابن خزيمة» (٢٣٣/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٢٧/٨) و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٥٥٤/٢).

وقال الإمام مسلم، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم: (متروك الحديث).

وقال ابن حبان بعد أن أثنى عليه في صلاحه: (كان ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن، فيجعله عن أنس، عن النبي ﷺ، وهو لايعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات، بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على جهة التعجب).

وقال الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب»: (ضعيف).

وأما قول ابن عدي فيه: (له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، ونرجو أنه لابأس به، برواية الثقات عنه، من البصريين والكوفيين وغيرهم)، فلم يتابعه عليه أحد، وهو قول مخالف لما اتفق عليه الأئمة من ضعفه، والله أعلم.

من الخامسة، مات (قبل ١٢٠هـ)، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، والترمذي، وابن ماجه.

ينظر: «المجروحين» (٩٨/٣)، و«الكامل» (٢٥٧/٧)، و«الميزان» (٤١٨/٤)، و«تهذيب الكمال» (١١٠/٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٠/٦)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٢٧٧)، و«التقريب» (رقم٧٦٨٣).

- **غُنيم بن قيسٍ**

هو: غُنَيم بنُ قَيسٍ المازني الكَعْبي، أبو العَنبَر البصريُّ.

أدرك النَّبِيَّ ﷺ ولم يره.

رَوَى عَن: أبي موسى الأشعري ﵁، وسعد بن أَبي وقاص ﵁، وغيرهما.

وعَنه: يزيد الرقاشي، وثابت بْن عمارة الحنفي وغيرهما.

ثقةٌ مخضرَمٌ.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة، وَقَال: (كَانَ ثقةً قليل الحديث).

وَوثَّقَه النَّسَائيُّ أيضاً، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل»: سَألتُ أبي: هل لهُ صُحبَةٌ؟ فَقال: (هو تَابعي).

وقال ابن يونس: (لا تصح له رؤية ولا صحبة)، وكذا قال ابن منده وأبو نعيم.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مخضرَمٌ ثقةٌ).

من الثانية، مات سنة (٩٠هـ)، أخرج له الجماعة إلا البخاري.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (١٢٣/٧)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٦٥)، و«تاريخ ابن يونس» (٣٩٠/١)، و«ثقات ابن حبان» (٢٩٣/٥)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٢٧٦/٤)، و«تهذيب الكمال» (١٢٠/٢٣)،

و«الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة» لمغلطاي (٨٢/٢)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٥٠٠/٨)، و«تقريب التهذيب» (رقم٥٣٦٥)

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً، وله علتان:

الأولى: فيه «**يزيد الرقاشي**»، وهو متروك الحديث كما سبق.

والثانية: فيه «**روح بن المسيَّب**»، وهو لين الحديث، كما سبق، وقد تفرد بهذا الحديث، قال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به روح بن المسيَّب)، وروح لا يحتمل تفرده بخبر من الأخبار، وهذا مما يزيد الحديث علة.

والحديث ضعَّفه البيهقي في «الأسماء والصفات»[1] وقال: (ضعيفٌ بمرَّة)، وضعفه أيضاً الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد مسند البزار»[2]، والله أعلم.

(١) (١٤٠/٢ عقب الحديث رقم٧٠٦).

(٢) (٢/رقم١٥٩١).

قال الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/رقم٧٩٤٣):

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الْخَلْقَ، وَقَضَى الْقَضِيَّةَ أَخَذَ أَهْلَ الْيَمِينِ بِيَمِينِهِ، وَأَهْلَ الشِّمَالِ بِشِمَالِهِ. فَقَالَ: يَا أَصْحَابَ الْيَمِينِ، قَالُوا: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: يَا أَصْحَابَ الشِّمَالِ قَالُوا: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، ثُمَّ خَلَطَ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَبِّ لِمَ خَلَطْتَ بَيْنَهُمْ؟ قَالَ: لَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ، هُمْ لَهَا عَامِلُونَ أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ».**

❖ تخريج الحديث والحكم عليه:

هذا الحديث مداره على «**القاسم بن عبد الرحمن**»، ويروى عن القاسم من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: عن «جعفر بن الزبير الحنفي»، عن القاسم به، كما هنا.

وأخرجه من هذا الطريق:

- الطبراني في «المعجم الكبير» - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٢١٥/أ) - من طريق عثمان بن الهيثم - كما هنا -، ولفظه: «وأهل الشمال **بشماله**».
- والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/رقم٢٩) من طريق دُرُسْت بن زياد، ولفظه: «وأخذ أهل الشمال **بالشمال**».
- وابن عدي في «الكامل» (١٥٢/٩) من طريق يزيد بن يوسف الرحبي، ولفظه: «وأهل الشمال **بيده الأخرى**».

ثلاثتهم : (عثمان، ودُرُسْت، ويزيد) **عن جعفر بن الزبير، به.**

الطريق الثاني: عن عبد الله بن بكر السهمي، عن بشر بن نمير القشيري، عن القاسم، به.

وأخرجه من هذا الطريق:

- أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده»[1] - ومن طريقه: عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم٤٢ و٢٥٥)، وابن أبي زمنين في «السنة» (رقم١٧) - ولفظه: «وأَخَذَ أهلَ الشِّمَال **بيدِه الأخرى**».
- والعقيلي في «الضعفاء» (١/١٣٩) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل [الترمذي]، ولفظه: «وأَخَذَ أهلَ الشِّمَال **بيدِه الأخرى**».
- والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/رقم٣٠) قال: حدثنا الحسن بن مطيع، ولفظه: «وأَخَذَ أهلَ الشِّمَالِ **بشمَالِه**».

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبة، ومحمد بن إسماعيل، وابن مطيع) **عن عبد الله بن بكر السهمي، به.**

الطريق الثالث: حمَّادُ بنُ سلمة، عن حجَّاج بن أرطاة، عن الوليد بن عبدالرحمن بن أبي مالكٍ، عن القاسم، به.

وأخرجه من هذا الطريق:

- ابن بطة في «الإبانة الكبرى - الرد على الجهمية» (٧/رقم٢٢٧) قال: حدَّثنا أبُو مُحمَّدٍ عبدُ الله بنُ سُليمان الورَّاقُ، قال: ثنا عبدُ الملك بنُ مُحمَّدٍ الرَّقاشيُّ، قال: ثنا حجَّاجُ بنُ منهالٍ، قال: ثنا حمَّادُ بنُ سلمة، به، ولفظه: «وأَخَذَ أهلَ الشِّمَال في **الأخرى**».

فتبَيَّن من التخريج أن الرواة مختلفون في اللفظة - موضع الشاهد من الحديث -، فجاء تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال»:

- من رواية «عثمان بن الهيثم»، و«درست بن زياد»، كلاهما عن (جعفر بن الزبير).
- ومن رواية «الحسن بن مطيع»، عن عبد الله بن بكر السهمي، عن (بشر بن نمير).

وسائر الرواة يروونه بلفظ: «**يده الأخرى**» من غير تسميتها بـ«**الشِّمال**».

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث من جميع طرقه ضعيفٌ جداً، لا تقوم به حجة، ومداره على بعض الضعفاء والمتروكين.

---

(١) عزاه إليه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٢/رقم٢٩٦٦)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/رقم١٩٠).

أما الطريق الأول: فإن مداره على «**جعفر بن الزبير الحنفي الشامي**»[1] وهو متروك الحديث بالاتفاق[2]، بل قال ابن شاهين: (كان شعبة يحلف أنه كذَّاب)، وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال مرَّةً: (ليس بثقة)، وأمر الإمام أحمد أن يُضرَب على حديثه، وقال مرَّةً: (القاسم بن عبد الرحمن، تُروَى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة، فترك الناسُ حديثَه)، وقال البُخاريُّ والنسائي والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال البخاري أيضاً: (جعفر بن الزبير، وعلي بن يزيد، وبشر بن نمير ونحوهم، في حديثهم عن القاسم بن عبد الرحمن مناكير واضطراب)، وقال أبو زرعة: (ليس بشيء، لستُ أحدِّثُ عنه)، وأمر أن يُضرب على حديثه، وَقَال أَبُو حاتم: (كَانَ ذاهب الحديث لا أرى أن أُحَدِّثَ عنه، وهو متروكُ الحديث)، وَقَال الجوزجاني: (نبذوا حديثه). وَقَال فِي موضع آخر: (جعفر بْن الزبير، وبشر بْن نمير ليْسَا ممن يُحتَجُّ بهما على أحدٍ من أهل العلم)، وقال يعقوب بن سفيان: (ضعيفٌ متروكٌ مهجورٌ)، وَذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (يروي عن القاسم وغيره أشياء كأنها موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع، تركه أَحْمَد بْن حنبل ويحيى بْن مَعِين، ... وروى جعفر، عن القاسم، عَن أَبِي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث)، وَقَال الحافظ أَبُو نعيم: (لا يكتب حديثه ولا يساوي شيئاً، روى عن القاسم عَن أَبِي أمامة غير حديث لا أصل له)، وَذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» ثم ساق له جملة من مناكيره التي يرويها عن القاسم بن عبد الرحمن ثم قَال: (ولجعفر أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم، وعامتها مما لا يتابع عليه، والضَّعْفُ على حديثه بيِّنٌ)، وقال الذهبي في «الكاشف»: (عابد ساقط الحديث)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه).

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (١٩٢/٢)، و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٣٦ رقم٤٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٨٢/١)، و«الجرح والتعديل» (٤٧٩/٢)، و«أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم١٧٧ و٢٩٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم١٠٨)، و«المجروحين» (٢١٢/١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٦١/٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص٩٩ رقم١٤٣)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لابن شاهين (ص٦٦ رقم٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢١٥/٣)، و«الكاشف» (١/رقم٧٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩١/٢)، و«التقريب» (رقم٩٣٩).

(٢) حكى إجماعهم أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «التحقيق»، نقله عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢١٥/٣).

وأما الطريق الثاني: ففيه «**بشر بن نمير القشيري البصري**»[1] وهو متروك الحديث بالاتفاق، بل قال يحيى القطان: (كان ركناً من أركان الكذب)، وقال الإمام أحمد: (يحيى بن العلاء كذَّابٌ يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه)، وقال مرَّةً: (القاسم بن عبد الرحمن، تُروَى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة، فترك الناسُ حديثَه، ثم جاء بشر بن نمير، فروى بعض تلك الأحاديث، فترك أهل البصرة حديثه). وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: (متروك الحديث)، وقال أبو حاتم في موضع آخر: (بشر بن نمير وجعفر بن الزبير متقاربان في الإنكار، وأحاديثهما عن القاسم منكرة، ويُذكَر عنهما صلاح)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في حديثه من القاسم أو منهما معاً؛ لأن القاسم ليس بشيء في الحديث، وأكثر رواية بشرٍ عن القاسم، فمن هنا وقع الاشتباه فيه)، وذكره ابن عدي في «الكامل في «الضعفاء» وقال: (عامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يتابع عليه، وهو ضعيفٌ كما ذكروه)، وقال الذهبي في «الكاشف»: (تركوه)، وقال في «الميزان»: (له عن القاسم نسخةٌ كبيرةٌ ساقطةٌ)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروكٌ متَّهمٌ).

وأما الطريق الثالث: ففيه «**الحجاج بن أرطاة**» وهو ضعيفٌ[2]، وينفرد بأشياء لا يُتَابَع عليها.

وفيه أيضاً: «**عبد الملك الرقاشي**» وهو ثقةٌ لكنه قد اختلط[3]، وهذا إنما حدَّث به بعد اختلاطه، فإن الراوي عنه في هذا الإسناد «عبدُ الله بنُ سُليمان الورَّاقُ» وهو بغداديٌّ ثقةٌ[4]، ورواية البغدادين عنه بعد الاختلاط، كما قال العراقي.

لكن يبقى هذا الطريق – على ما فيه — أمثل هذه الطرق الثلاثة، وليس فيه تسمية يد الله الأخرى بـ«الشِّمال»، والله أعلم.

فالخلاصة أن تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال» لا تصح في هذا الحديث بوجهٍ من الوجوه.

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٨٤/٢)، و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٣٣ رقم٣٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٣٨/١)، و«الجرح والتعديل» (٣٦٨/٢)، و«المجروحين» (١٨٧/١)، و«الكامل في الضعفاء» (١٥٥/٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٢٥٩/١)، و«تهذيب الكمال» (١٥٥/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤١٣/٢)، و«الكاشف» (١/رقم٥٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣٢٥/١)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧٠٦).

(٢) ستأتي ترجمته مفصَّلة (ص٧٦٧).

(٣) ينظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٤٦٢-٤٦٣)، «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط» (ص٢٢٢ رقم٦٥)، و«الكواكب النيرات» (ص٣٠٤ رقم٣٧)، و«معجم المختلطين» (ص٢١٥ رقم٩٥).

(٤) ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٤١/١١)، و«تاريخ الإسلام» (٥٥٠/٧).

الدراسة الموضوعية:

مما تواترت به نصوص الوحي، وأجمع عليه أهل السنة والجماعة أن لله عز وجل يَدَين اثنتين، تليقان بجلاله وعظمته.

وقد جاء في الكتاب والسنة إطلاق اسم «**اليمين**» على إحدى يديه سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧]، وجاء في حديث ابن عمر -المذكور أول الباب-: «يطوي اللهُ عزَّ وجلَّ السَّماواتِ يومَ القيامةِ، ثُمَّ يأخذُهُنَّ **بيدهِ اليُمنَى** ... »[١]، وفي الحديث الآخر: «ما تصدَّقَ أحدٌ بصدقةٍ من طيِّبٍ، ولا يقبلُ اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ، إلَّا أخذَهَا الرَّحمنُ **بيمينِهِ**، ...»[٢]، وقال أيضاً: «**يمين الله** ملأى لا يغيضها نفقة ...»[٣].

فأهل السنة متفقون على تسمية إحدى يدي الله عز وجل بـ«**اليَمِين**» و«**اليُمْنَى**»، كما جاء إطلاق ذلك صريحاً في هذه النصوص، خلافاً لأهل التأويل المنكرين لذلك.

وإنما وقع الخلاف في اليد الأخرى لله تعالى، هل تسمى «**شمالاً**» و«**يساراً**» أو لا يصح أن تسمى بذلك؟.

- فذهب بعض أهل العلم إلى جواز إطلاق اسم «**الشمال**» و«**اليسار**» على اليد الأخرى المقابِلة لليد اليمنى.

ومن ذهب إلى هذا: عثمان بن سعيد الدارمي، والقاضي أبو يعلى الفرَّاء، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والعلامة صديق حسن خان القنوجي، والشيخ عبدالعزيز ابن باز، وغيرهم.

- قال الدارمي - في معرض رده على تأويل ابن الثلجي لحديث: «المقسطون يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين»، وأنه ليس المراد بهذا يمينُ الأيدي، وإنما المراد به النِّعَم -: (ويلك أيها المعارض، إنما عَنَى رسولُ الله ﷺ بـ«اليدين» ما قد أطلق على التي في مقابلة «اليمين» بـ«**الشمال**»، ولكن تأويله «وكِلْتَا يَدَيهِ يَمِينٌ»: أي منَزَّهٌ عن الضَّعْفِ كما في أيدينا «**الشِّمَال**» من النَّقْصِ، وعَدَمِ البَطْشِ، فقال: «كِلتَا يَدَي الرَّحمنِ يَمينٌ» إجلالاً لله وتعظيماً أن يُوصَف بـ«الشِّمَال»، وقد وُصِفَت يَدَاهُ بـ«**الشِّمَالِ**» و«**اليَسَارِ**»، وكذلك لو لم يجز

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (٢/١٠٨) و(٩/١٢٦)، ومسلم (٢/رقم١٠١٤) واللفظ له.

(٣) تقدم تخريجه.

إطلاق «**الشمال**» و«**اليسار**»، ما أطلق رسول الله ﷺ، ولو لم يجز أن يقال: «كلتا يدي الرحمن يمين»، لم يقله رسول الله ﷺ ..)[١].

- وقال أبو يعلى الفراء – بعدما ذكر حديث أبي الدرداء رضي الله عنه السابق ذكره -: (واعلم أنَّ هذا الخبر يفيد جواز إطلاق القبضة عليه، واليَمِين **واليسار** والمسح، وذلك غير ممتنع؛ لما بيَّنا فيما قبل من أنَّهُ لا يحيل صفاته؛ فهو بمثابة اليدين والوَجْه وغيرهما)[٢].

وذكر في آخر كتابه «إبطال التأويلات» فصلاً قال فيه: (فصلٌ في جُمل الصِّفات التي تفرَّقت في الكتاب) ثم قال: (من ذلك: إثبات «اليمين» بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، و«**الشِّمَال**» بقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ الله يَطْوِي السَّمَاوَات بِيَمِينِه وَالأَرضَ بِشِمَالِه» ..)[٣].

- وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في آخر بابٍ من «كتاب التوحيد»[٤] – وكان قد أورد فيه حديث ابن عمر الذي في «صحيح مسلم» -: (فيه: التصريح بذكر اليدين، وأنَّ السماوات في «**اليد اليمنى**»، والأَرَضِين في الأخرى، وفيه: التصريح بتسميتها «**الشِّمَال**»).

- وقال العلامة صديق حسن خان: (ومن صفاته سبحانه: اليد، واليَمِين، والكف، والإصبع، **والشِّمال** ...)[٥].

- وقال الشيخ ابن باز: (الله سبحانه تُوصَفُ يَدَاه بـ«اليمين» و«الشمال» من حيث الاسم، كما في حديث ابن عمر، وكلتاهما يمينٌ مباركةٌ من حيث الشَّرَفِ والفَضْلِ، كما في الأحاديث الصَّحِيحةِ الأُخرَى)[٦].

وذهب آخرون إلى المنع من تسميتها بـ«**الشمال**» أو «**اليسار**».

- ومن أبرز من ذهب إلى هذا: الإمام ابن خزيمة رحمه الله فإنه قال: (لخالقنا جلَّ وعلا يَدَين،

---

(١) «الرد على المريسي» (٢/٦٩٨).

(٢) «إبطال التأويلات» (ص٢١١).

(٣) المصدر السابق (ص٦٣٤)، وانظر أيضاً كتابه الآخر: «المعتمد في أصول الدين» (ص٥٦).

(٤) وهو باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧].

(٥) «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر» (١١٤)

(٦) وانظر تتمة الجواب في «مجموع فتاويه» (٢٥/١٢٦).

كلتاهما يَمِينان، لا «**يسار**» لخالقنا عزَّ وجلَّ؛ إذ «**اليسار**» من صفة المخلوقين[١]، فَجَلَّ ربنا عن أن يكون له «**يسار**»)[٢]، وقال أيضاً: (... بل الأرض جميعاً قبضةُ رّبنا جَلَّ وعلا بإحدى يديه يوم القيامة، والسماوات مطويات بيَمِينه، وهي اليد الأخرى، وكلتا يدي ربنا يَمِين، لا «**شمال**» فيهما، جل ربنا وعز عن أن يكون له «**يسار**»؛ إذ كون إحدى اليدين «**يساراً**» إنما يكون من علامات المخلوقين، جل ربنا وعز عن شبه خلقه)[٣]، وقال أيضاً: (نقول: إنَّ لله عزَّ وجلَّ يَدَينِ يمينين لا «شمال» فيهما، قد أعلمنا الله تبارك وتعالى أن له يدين، وخبرنا نبينا ﷺ أنهما يمينان لا «شمال» فيهما، ونقول: إنَّ مَن كان مِن بني آدم سليمُ الجوارح والأعضاء فله يدان: يمينٌ وشمالٌ، ولا نقول: إنَّ يَدَ المخلوقين كيَدِ الخَالِقِ، عزَّ ربُّنا عن أن تَكونَ يَدُه كيَدِ خَلقِه)[٤].

- وقال الخطابي: (قوله: «**يتقبلها بيَمينه**» ذِكر «اليَمين» في هذا معناه حُسْنُ القَبول، ... ، وليس فيما يُضاف إلى الله عز وجل من صفة اليدين «شمال»؛ لأن «الشمال» مَحَل النقص والضعف، وقد روي في الخبر «**كلتا يديه يمين**» وليس معنى «اليد» عندنا الجارحة، إنما هو صفةٌ جاء بها التوقيف، فنحن نُطلقها على ما جاءت ولا نُكيِّفها، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتابُ والأخبارُ المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة)[٥].

---

(١) التعليل بهذا لا يصح، وهو تعليل غريب من مثل ابن خزيمة الإمام الموحِّد المثبِت للصفات، ويلزم من التعليل بمثل هذا نفي كثير من الصفات عن الله عز وجل بحجة أنها من صفات المخلوقين، فاليد والأصابع والوجه والقدم والسمع والبصر كلها من صفات المخلوقين، ومع هذا أثبتها أئمة أهل السنة – ومنهم ابن خزيمة – لورود النص بها، مع اعتقادهم أن صفات الله عز وجل وإن تشابهت مع صفات المخلوقين في الاسم إلا أنها – قطعاً – مخالفة لها في الكيفية، فالله جَلَّ شأنُه لا يُشْبِهُ أحداً من خلقه، لا في ذاته ولا في صفاته، فلا شبيه له ولا مثيل.

فليس إثبات الصفات لله عز وجل أو نفيها عنه قائم على مشابهة المخلوقين – وجوداً أو عدماً –، فما كان من صفات المخلوقين نفيناه، وما ليس من صفاتهم أثبتناه، فليس هذا من طريقة السلف الصالح وأئمة الهدى، وإنما العبرة في الإثبات أو النفي على ثبوت النص الشرعي في ذلك ،كتاباً وسنةً.

(٢) «التوحيد» (١/١٥٩).

(٣) المصدر السابق (١/١٩٧).

(٤) المصدر السابق (١/٦١).

(٥) «أعلام الحديث» (٤/٢٣٤٧).

ولا يخفى أن الخطابي عفا الله عنه يجنح إلى التفويض في صفة «اليد»، كما هو ظاهر كلامه، ولا يعد كلامه هنا إثبات لصفة «اليد» كما ذهب إليه الدكتور حسن العلوي في كتابه «الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة» (ص١٥٣-١٥٤).

- وقال البيهقي: (وكيف يصح ذلك – يعني إطلاق «الشمال» –، وصحيح عن النبي ﷺ أنَّه سَمَّى كِلْتَي يديه يميناً؟!)[١].
- وقال ابن القيم: (ولما كان سبحانه موصوفاً بأنَّ له يَدَين لم يكن فيهما «**شمالٌ**»، بل كلتا يديه يمينٌ مباركة ...)[٢].

قلت: هذا حاصل كلام أهل العلم في المسألة، والناظر في كلامهم يلحظ أموراً:

الأول: أن مَن جوَّز إطلاق اسم «الشمال» أو «اليسار» على يد الله الأخرى اعتمد فيه على ثبوت الأحاديث الواردة في الباب عنده، وهذا ظاهر من كلامهم واستدلالهم، وقد مرَّ آنفاً قول الدارمي: (لو لم يجز إطلاق «الشمال» و«اليسار» = ما أطلق رسول الله ﷺ).

الثاني: أن الذين منعوا من إطلاق ذلك، هم طائفتان:

الطائفة الأولى: أهل التأويل، كالخطابي، والمازَري[٣]، وابن الجوزي[٤] وغيرهم.

وهؤلاء لا يثبتون «اليمين» لله عز وجل فضلاً عن إثباتهم «الشمال»، بل بعضهم – كالمازري وابن الجوزي – لا يثبتون «اليَدَين» لله عز وجل حقيقة، ويتأولونها بمعنى القدرة أو النعمة.

ويتأولون «اليمين» في النصوص بمعنى القوة والقدرة، أو بمعنى حُسْن القَبول والرضا، أو بمعنى الفضل وكثرة العطاء، ونحو ذلك[٥].

---

(١) «الأسماء والصفات» (رقم٧٠٦).

(٢) «أحكام أهل الذمة» (٤١٦/١).

(٣) قال المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (٦٩٠/٢): (قوله ﷺ: «يمينُ الله مَلأَى سَحَّاء لا يَغيضُها شيءٌ» هذا مما يُتَأَوَّل؛ لأنَّ «اليمين» – التي هي جارحة – إنما كانت يميناً بنسبتها إلى «الشمال»، فلا يوصف بها تعالى؛ لأنها تتضمن إثبات شمال، وهذا يؤدِّي إلى التحديد، ويتقدَّس الباري سبحانه عن أن يكون جسماً محدوداً ..)، ولا يخفى ما في هذا الكلام من الباطل المخالف لمنهج أهل السنة والجماعة. وانظر في ذلك: «آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم» للرميان (ص٥٣١ وما بعدها).

(٤) «دفع شبه التشبيه» (ص٥٥) تحقيق الكوثري.

(٥) ينظر: «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص١٤٠) و(ص٢٢٨-٢٢٩)، و«أعلام الحديث» للخطابي (٢٣٤٧/٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١٦٠/٢-١٦١)، و«مشكل الحديث» لابن فورك (ص١١٣-١١٤)، و«إبطال التأويلات» لأبي يعلى (ص٥٧٠)، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٧٣)، و«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٣٧/٣).

والطائفة الثانية: أهل الإثبات من أهل السنة.

- وهؤلاء منهم من منع من إطلاق «الشمال» لعدم ثبوت الأحاديث الواردة في الباب عنده، كالعلامة الألباني رحمه الله فإنه قال في جوابٍ له: (من أين نأتي بـ«الشمال» لرب العالمين وهو غيب الغيوب، وفي الحديث: «وكلتا يدي ربي يمين»، أنا لا أحب أن أثبت لله اليد «الشمال» إلا بالنص الصحيح)(١).
- ومنهم من منع من ذلك لأن تسمية يد الله بـ«الشِّمال» يعارض الحديث النبوي الصحيح الذي فيه: «وكلتا يدي ربي يمين».
- ومنهم من منع من ذلك على جهة التأدب مع الله عز وجل، لأن «الشمال» مَحَل النقص والضعف عادة، بخلاف «اليمين»، وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ محمد خليل هراس، فإنه قال: (يظهر أنَّ المنع من إطلاق اليسار على الله عزَّ وجلَّ إنما هو على جهة التأدب فقط؛ فإنَّ إثبات «اليَمِين» وإسناد بعض الشؤون إليها = يدل على أنَّ اليد الأخرى المقابلة لها ليست يَمِيناً)(٢).
- ومنهم من منع منها لما في إثباتها من مشابهة المخلوقين، كما في كلام ابن خزيمة السابق.

هذا تحرير القول في المسألة، والمهم فيه هو التفريق بين منع من إطلاق «الشمال» بناء على مذهبه في إنكار الصفات، وبين من منع من ذلك لاعتبارات أخرى، وهو معدود من أهل الإثبات للصفات.

إذا تبين هذا فاعلم أن القول في المسألة متوقف على ثبوت الخبر السمعي فيها، فإن صح وجب الأخذ به، ولا يجوز العدول عنه؛ لأن صفات الله تعالى توقيفية، ولا شك أن الوقوف مع النص الشرعي – إطلاقاً أو منعاً – في هذا الباب العظيم هو الواجب المتعَيِّن على كل مسلم(٣)، وقد تبين من

---

(١) اختلف جواب العلامة الألباني رحمه الله في هذه المسألة، فمرة جزم بإطلاق «الشمال»، فقال: (نقول: إنَّ الله عز وجل وصَفَ نفسَه بأنَّ له يدين، فوجب الإيمان بذلك، وأنَّ إحدى يديه «يمين» والأخرى «شمال»)، وقال أيضاً: (لا مانع في اعتقادي من وصف اليد الأخرى بـ«الشمال»)، ثم رجع فعلق القول بذلك على ثبوت الحديث فقال: (لو ثبت حديث «الشمال» نقول: له يمينٌ، وله شمالٌ). ينظر: «موسوعة العلامة الألباني في العقيدة» (٢٩٠/٦ وما بعدها).

(٢) تعليقه على كتاب «التوحيد» لابن خزيمة (ص٦٦).

(٣) اختلف العلماء في تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال» على سبيل الإخبار، هل يجوز أم لا؟

فمنع منه بعضهم تأدباً؛ لما يوهمه هذا الاسم من النقص والضعف، وترخص في إطلاقه آخرون، ومنهم ابن جرير الطبري كما يظهر من تعبيره عند تفسيره لآية الزمر (٢٤٩/٢٠)، وإليه يميل شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك، ويرى أن إطلاقه على سبيل الإخبار لا إشكال فيه، سواء ثبت اللفظ أو لم يثبت، وأن تَوَهُّم النَّقص إنما حصل من جهة التشبيه بالمخلوق، والله عز وجل لا يُشبِه أحداً من خلقه، وشأنُه أعظم وأجلُّ.

الدراسة الحديثية لأحاديث الباب أنه لا يصح في تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال» أو «اليسار» حديث، ولا يثبت على لسان المعصوم ﷺ شيء من ذلك، والأحاديث الواردة في الباب إما ضعيفة أو معلولة.

لكن ينبغي أن يعلم أن تسمية يد الله الأخرى بـ«الشمال» - لو صحَّ وثبت — لا يعارض قوله ﷺ في الحديث الآخر: «كِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ»[1]، فكلتا يديه سبحانه في اليُمْنَ والبركة سواء، وهما مبسوطتان بالخير والعطاء، فيد الله الأخرى هي «يمين» باعتبار الوصف، أي ذات يُمْنٍ وبركةٍ، وهي «شمال» باعتبار الاسم - عند من يجوز إطلاق ذلك -.

وقد سئل شيخنا العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله: كيف نوَفِّقُ بين رواية: «كِلتَا يَدَيهِ يمينٌ»، وبين: «يطوي الأرضين بشماله» الذي في صحيح مسلم؟

فأجاب حفظه الله: (قد دلَّ القرآنُ والسنةُ المتواترةُ عن النبي ﷺ، وأجمع أهل السنة أنَّ لله تعالى يَدَينِ يَفعُل بهما ما شاء، كما خلق آدم بيديه، وكما يأخذ سبحانه السماوات والأرض يوم القيامة بيديه، وأن إحدى يديه يمين، كما قال سبحانه تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، وكما في الحديث الصحيح: «أن الله يطوي السماوات بيمينه، والأرضين بيده الأخرى»، وفي رواية عند مسلم: «بشماله».

وأما قوله ﷺ: «وكِلتَا يَدَيه يَمينٌ» فليس معنى «اليمين» ما يقابل «الشمال»، بل معناه أنَّ كلتا يَدَيه ذَات يُمْنٍ وخيرٍ وبركةٍ، وجيء بهذا بعد قوله: «عن يمين الرحمن» لدَفْعِ تَوَهُّمِ النَّقْصِ في اليد الأخرى. وأوَّلُ هذا الحديث: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن»، ولو لم يكن هناك فضلٌ لـ«يمين الرحمن» على «اليد الأخرى» لما دل ذلك على خصوصيةٍ للمقْسِطِين، فلفظ «اليمين» جاء في الحديث مرتين، وليس معناه في الموضعين واحداً كما تقدم، والله أعلم)[2].

ومن أدلة القائلين بإثبات «الشمال»: أنه قد جاء في النصوص تخصيص اسم «اليمين» بإحدى يديه سبحانه دون الأخرى، وهذا يقتضي أنَّ الأخرى ليست يَمِيناً، فتكون شمالاً، فإنه لا مقابِل لـ«اليمين» إلا «الشمال» من حيث دلالة اللغة.

والذي تميل إليه النفس عدم إطلاق ذلك ولو على سبيل الإخبار، ولا شك أن الوقوف مع النصوص الشرعية - وصفاً أو إخباراً - هو الأسلم، والله أعلم.

(١) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص٤٢-٤٣)، و«وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في "الصحيحين"» للدبيخي (ص٢٧٣-٢٨٥).

(٢) منشور في الشبكة العنكبوتية ضمن لقاء موقع «ملتقى أهل الحديث» بفضيلته.

بقي هنا مسألة وهي: هل يد الله اليمنى أفضل من يده الأخرى، أم أنهما في الفضل والمنزلة سواء؟.

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى القول بالتفضيل؛ لدلالة النصوص على ذلك، فمعلوم أن صفات الله تعالى تتفاضل، فبعضها أفضل من بعض، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون الصفة المفضولة ناقصة أو معيبة، فالله عز وجل منَزَّه عن كل نقص وعيب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا المعنى: (والنصوص والآثار في تفضيل كلام الله - بل وتفضيل بعض صفاته على بعض – متعددة، وقول القائل: "صفاتُ الله كلُّها فاضلةٌ في غاية التمام والكمال ليس فيها نقص" كلامٌ صحيحٌ؛ لكن توهمه أنه إذا كان بعضها أفضل من بعض كان المفضول معيباً منقوصاً خطأ منه، فإن النصوص تدل على أن بعض أسمائه أفضل من بعض، ولهذا يقال دعا الله باسمه الأعظم، وتدل على أن بعض صفاته أفضل من بعض، وبعض أفعاله أفضل من بعض)[1]، إلى أن قال: (وقد جاء ذكر «اليدين» في عدة أحاديث، ويُذكر فيها أن كلتاهما يمين مع تفضيل «اليمين»، قال غير واحد من العلماء : لما كانت صفات المخلوقين متضمنة للنقص فكانت يسار أحدهم ناقصة في القوة ناقصة في الفعل، بحيث تفعل بمياسرها كل ما يُذمّ، .. بَيَّنَ النبي ﷺ أنَّ كِلتَا يَمين الربِّ مباركةٌ، ليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ بِوَجْهٍ من الوجوه كما في صفات المخلوقين، مع أن «اليمين» أفضلهما كما في حديث آدم قال: «اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة»، فإنه لا نقص في صفاته، ولا ذمَّ في أفعاله، بل أفعاله كلُّها إما فَضْلٌ و إمَّا عَدلٌ، و في «الصحيحين» عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سَحَّاء الليل والنَّهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات و الأرض، فإنه لم يَغض ما في يمينه، والقِسْط بيده الأخرى يرفع ويخفض»، فَبَيَّن ﷺ أنَّ الفَضْلَ بيده اليُمنَى، والعدل بيده الأخرى، ومعلومٌ أنَّه مع أنَّ «كلتا يديه يمين» فالفضل أعلى من العدل، وهو سبحانه كلُّ رحمةٍ منه فضلٌ، وكلُّ نقمةٍ منه عدلٌ، ورحمته أفضل من نقمته، ولهذا كان المقسطون على منابر من نورٍ عن يمين الرحمن، ولم يكونوا عن يده الأخرى، وجَعْلُهم عن يمين الرحمن تفضيلٌ لهم، كما فَضَّل في القرآن أهل اليمين وأهل الميمنة على أصحاب الشمال وأصحاب المشأمة، وإن كانوا إنما عذَّبهم بِعَدْلِه، وكذلك الأحاديث والآثار جاءت بأن أهل قبضة اليمين هم أهل السعادة، وأهل القبضة الأخرى هم أهل الشقاوة)[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/٨٩-٩٠).

(٢) المصدر السابق (١٧/٩٢-٩٣).

المبحث الخامس

ما ورد في صفة الذراع

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٦/رقم١٠٩٣١):

حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ضِرْسُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ، وَفَخِذُهُ مِثْلُ الْبَيْضَاءِ(١)، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ كَمَا بَيْنَ قُدَيْدٍ(٢) إِلَى مَكَّةَ، وَكَثَافَةُ جِلْدِهِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعاً(٣) بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ(٤)».

---

(١) **الْبَيْضَاء**: قال الترمذي في «جامعه» (٣٣٢/٤): (البيضاء: جبل)، وقال الزمخشري في كتابه «الجبال والأمكنة والمياه» (ص٢٠٧): (البيضاء: جبلٌ شاهقٌ قريبٌ من ذي خُشُب)، و«ذو خُشُب» - بضم أوله وثانيه – قال ياقوت في «معجم البلدان» (٣٧٢/٢): (هو وادٍ على مسيرة ليلةٍ من المدينة، له ذكر كثيرٌ في الحديث والمغازي، ..، وقال قومٌ: خُشُبٌ: جَبَلٌ).

(٢) **قُدَيد**: اسمٌ موضعٍ معروفٍ إلى الآن، على الطريق بين مكة والمدينة، وهو إلى مكة أقرب، ويَبعُدُ عنها (١٥٠) كيلاً تقريباً، وهو من المواضع المشهورة التي تردد ذكرها في كتب الحديث والسِّير.

ينظر: «معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع» للبكري (١٠٥٤/٣)، و«معجم البلدان» للحموي (٣١٣/٤)، و«معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» لعاتق البلادي (ص٢٤٩)، و«معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري» للجنيدل (ص٣٥٩).

(٣) قد يقول قائل: قد ورد الحديث في «صحيح مسلم» (رقم٢٨٥١) من رواية هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه: «ضِرسُ الكافرِ أو نابُ الكافرِ مثلُ أُحدٍ، وغِلَظُ جِلدِهِ مسيرةُ ثلاثٍ» وفي هذا معارضة متنية ظاهرة، فمسيرةُ ثلاثة أيامٍ أكثر بكثير من الاثنين وأربعين ذراعاً، وهذه معارضة مؤثرة في متن الحديث.

والجواب: أن هذا حقٌّ لو صحَّت رواية (مسيرة الثلاث)، فإن الظاهر عدم صحتها لشذوذها، فإن المحفوظ في «الصحيحين» [البخاري رقم٦٥٥١، ومسلم رقم٢٨٥٢] من رواية محمد بن فضيل عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مَا بَيْنَ مَنْكِبَيِ الْكَافِرِ فِي النَّارِ، مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ»، وهذا يدل على أن مسيرة الثلاث، هي لما بين منكبي الكافر، وليس لغلظ جلده.

وقد أجاد العلامة الألباني في «الضعيفة» (رقم٦٧٨٣) في بيان شذوذ هذه اللفظة، فينظر كلامه هناك.

(٤) وقع في بعض الروايات بعد اسم «**الجبَّار**» زيادة: (عزَّ وجَلَّ)، وعند أبي يعلى ابن الفراء: (جلَّ اسمه) وكلها وهمٌ، قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٢٤٣) بعدما أخرج الحديث عن شيخيه أبي بكر البرْقَاني وأبي الحسن الرُّومِي عن أبي بكر الأَنْبَاري عن أحمد بن الخليل البُرْجُلانِيُّ عن أبي النَّضْر عن عبدالرَّحمن بن عبد الله بن دينار به: (كان في أصل سماع البرقانيّ: «بذراع الجبَّار **عزَّ وجلّ**» وعليه تصحيحٌ، وهذا يدُلُّ على أنَّهُ كان في الأصل الذي نَقَلَ منهُ هكذا، ونرى أنَّ الكاتبَ سَبَقَ إلى وَهمِه أنَّ «الجبَّار» في هذا الموضع هُو اللهُ تعالى، فكتب: (عزَّ وجلَّ)، ولم يعلم أنَّ المراد أحدُ الجبَّارين الذين عظُم خلقُهُم، وأُوتُوا بسطاً في الجسم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمَاً جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]).

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٦١١)، والبزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٧١٣) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، بمثله، وليس عند البزار: قوله: «ومقعَدُهُ من النَّارِ كما بين قُدَيدٍ إلى مكَّةَ».
- وأخرجه أحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٤١٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (رقم٥٦٦)، وأبو يعلى ابن الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٢٤٢ رقم١٩٤) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، بمثله.

كلاهما: (الحسن، وأبو النَّضْر) **قالا: حدَّثنا عبد الرحمن بن عبد الله بنِ دِينَارٍ، به.**

❖ رجال الإسناد:

- **حَسَن.**

هو: الحَسَنُ بنُ موسى الأَشْيَب – بمعجمة ثم تحتَانِيَّة –، أبو عليٍّ البغداديُّ، القاضي.

روى عن: شعبة، وهلال بن أبي داود الحبطي وغيرهما.

وعنه: أحمد بن حنبل، وابنا أبي شيبة وجماعة.

ثقةٌ ثبتٌ، متفقٌ على توثيقِه والاحتجاج به[1].

فقد وثَّقَه ابنُ سعدٍ، وابنُ معينٍ، وابنُ المديني – في رواية أبي حاتم عنه[2] –، وابن قانع، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (هو من متثبِّتي أهل بغداد).

وذكره مسلمٌ في الطبقة الثالثة من رجال "شعبة" الثقات.

وذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات».

وقال الخطيب: (كان ضابطاً لحديثِ شعبةَ وغيرِه).

ووثقه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

---

(١) حكى الاتفاق على توثيقه: ابنُ حجر في «هدي الساري».

(٢) وأما ما نقله عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه أنه قال: (كان ببغداد، وكأنَّه ضَعَّفَهُ) فلا يُدرَى ما سببه، ولذا قال الخطيب: (لا أعلمُ عِلَّةَ تضعيفِه إياه)، وقال ابن حجر لَمَّا نقله: (هذا ظنٌ لا تقومُ به حُجَّة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعتُ علي بن المديني يقول: "الحسن بن موسى الأشيب ثقةٌ"، فهذا التصريحُ الموافقُ لأقوال الجماعة أولى أن يُعمَل به من ذلك الظن)، ولما حكى السمعاني في «الأنساب» (٢٨١/١) تضعيفَ عليِّ بنِ المديني له، تعقبه العلامة المعلمي فقال: (كلا لم يُضَعِّفه، وإنما تَوَهَّمَه ابنُه، وقد ثَبَتَ عنه أنَّه وثَّقَه).

ونعته في «السير» بـ(الإمام، الفقيه، الحافظ، الثقة، قاضي الموصل).

من التاسعة، ولد سنة نيِّفٍ وثلاثين ومائة، ومات سنة (٢٠٩هـ) أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٣٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٣٧/٣)، و«ثقات ابن حبان» (١٧٠/٨)، و«تاريخ بغداد» (٤٥٥/٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٨/٦)، و«الكاشف» (١/رقم١٠٦٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٥٩/٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (التراجم الساقطة ص١٢٤)، و«التهذيب» (٢٧٩/٢)، و«التقريب» (رقم١٢٨٨)، و«هدي الساري» (ص٣٩٧).

• عَبد الرَّحمَنِ بن عَبد اللَّهِ بن دينار.

هو: عبد الرَّحمَنِ بن عَبد الله بن دينار القرشي العَدَوي المدني، مولى عَبد الله بن عُمَر بن الخطاب.

رَوَى عَن: زيد بْن أسلم، وأبيه عَبد اللَّهِ بْن دينار، وغيرهما.

وعنه: الحسن بْن موسى الأشيب، ويحي بن سعيد القطان وغيرهما.

مختلفٌ فيه:

قال الإمام أحمد: (لا بأس به، مقارب الحديث).

وقال ابن معين - في رواية الكوسج -: (صَالح)[1]، وقال - في رواية ابن طهمان -: (ليس بذاك القوي، وقد روى عنه يَحيَى القطان)، وقال - في رواية الدوري -: (في حديثه ضعفٌ، وقد حَدَّثَ عنه يَحيَى بن سَعيد القَطَّان، وحسبه أن يحدِّث عنه يحي القطّان).

وقال علي بن المديني: (صدوقٌ).

وقال أبو القاسم البغوي: (صالح الحديث).

وقال أبو زرعة الرازي: (ليس بذاك).

وقال أبو حاتم الرازي: (فيه لينٌ، يُكتَب حديثُه ولا يُحتجُّ به).

وقال الدارقطني: (خالف البخاريُّ النَّاسَ فيه، وليس هو بمتروك)، وقال في موضعٍ: (أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيفٌ، فيعتبر به).

وقال أبو علي الفلاس: (لم أسمع عبد الرَّحمن - يعني: ابن مهدي - يُحدِّث عنه بشيءٍ قط).

وقال ابن حبَّان: (كان ممَّن ينفرد عن أبيه بما لا يُتابَع عليهِ، مع فُحْشِ الخطأ في روايَته، لا يجوز الاحتجَاج بخبرِهِ إذا انْفَرد).

وقال ابن شاهين: (ضعيف).

---

(١) هذا القول لابن معين نقله عنه ابن شاهين في «ذكر مَن اختلف العلماء ونقَّاد الحديث فيه» (ص٦٧).

وذكره ابن عدي في «الكامل» وساق له بعض ما يُستَنكر من حديثه ثم قال: (ولعبد الرحمن بن عبد الله غير ما ذكرتُ من الأحاديث، وبعض ما يرويه منكرٌ لا يتابع عليه، وهو في جملة من يُكتَبُ حديثُه من الضعفاء).

وقال الذهبي في «الميزان»: (صالح الحديث، وقد وُثِّقَ، وحدَّث عنه يحيى بن سعيد مع تعنُّتِه في الرِّجال).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ يخطيء).

والناظر في أقوال الأئمة النقاد يظهر له أنَّه صدوق لا بأس به، ما لم ينفرد أو يخالف.

والتوسط في حاله هو اختيار الحافظين الذهبي وابن حجر، وهو أيضاً قول الإمام أحمد، وابن معين - في بعض الروايات عنه -، وابن المديني، وغيرهم، ومما يقوي حاله أيضاً رواية يحيى القطَّان عنه مع ما عُرِفَ عنه من تعنُّته في الرِّجال، وكذلك احتجاج البخاري به في كتابه «الصحيح»، فهذا مما يقوي أمره، وأما يُذكر له من الأوهام فإنها لا تبلغ أن تحطّه عن هذه المرتبة، لكن يُتَأنَّ في قبول مفاريده، وخصوصاً ما ينفرد به عن أبيه، والله أعلم.

وهو من السابعة، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنّسائي.

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢١٦)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٤/٥)، و«المجروحين» (٥١/٢)، و«الكامل» (٢٩٨/٤)، و«سؤالات السُّلَمي للدراقطني» (ص٢١٢)، و«سؤالات البرقاني للدراقطني» (ص٤٢)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص١٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٨/١٧)، و«ميزان الاعتدال» (٥٧٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥٢١/٢)، و«التقريب» (رقم٣٩١٣).

• زَيدُ بنُ أَسْلَم.

هو: زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة -عبدالله - المدني، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

روى عن: مولاه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأبيه أسلم، وعطاء بن يسار وغيرهم.

وعنه: مالك بن أنس، والثوري، وسليمان بن بلال وخلق غيرهم.

ثقةٌ فقيهٌ عالِمٌ، متفقٌ على ثقته وجلالته.

نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحجة، القدوة، الفقيه).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ عالِمٌ، وكان يرسل).

من الثالثة، مات سنة (١٢٣٦هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٢/١٠-١٨)، و«الكاشف» (١/رقم١٧٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣١٦/٥)، و«التهذيب» (٣٤١/٣)، و«التقريب» (رقم٢١١٧).

- **عطاء بن يسار.**

هو: عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ.

روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري وغيرهما.

وعنه: زيد بن أسلم، وشريك بن عبدالله بن أبي نَمِر وغيرهما.

ثقةٌ فاضلٌ مكثرٌ، صاحب مواعظ وعبادة، متفقٌ على ثقته وجلالته.

من صغار الثانية، روى له الجماعة، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٢٥/٢٠)، و«الكاشف» (٢٦٧/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٤/٧)، و«التقريب» (رقم٤٥٩٢).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد فيه ضعفٌ، وقد تفرَّد به عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، قال البزَّار: (هذا الحديث لا نعلم رواه عَن زَيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة إلاَّ عَبدَ الرحمن بنَ عَبد الله بن دينار، ورواه غير واحد عن عَبد الرحمن).

و«عبد الرحمن ابن دينار» صدوقٌ ما لم ينفرد أو يخالف.

وقد روي الحديث عن أبي هريرة من وجهٍ آخر:

- أخرجه الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢٥٧٧) عن عباس الدوري.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنَّة» (رقم٦١٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/رقم٧٤٨٦) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة.
- وأخرجه البزار في «مسنده» (١٦/رقم٩٢٣٣) عن مُحَمَّد بن الليث الهدادي، وأحمد بن عثمان بن حكيم.
- وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم١١٩٣) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٣٧/٤) من طريق محمد بن سليمان بن الحارث.
- وأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٧٩) من طريق أبي أُمَيَّة الطرسوسي.
- وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٤٣) من طريق أحمد بن عُبيدِ الله النَّرْسِي.
- وأخرجه أبو الغنائم النرسي في «فوائد الكوفيين» (رقم٢٢) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

تسعتهم: (الدوري، وابن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن الليث، وأحمد ابن حكيم، وابن أبي خيثمة، ومحمد ابن الحارث، وأبو أمية الطرسوسي، وأحمد النَّرسي، وعثمان بن أبي شيبة) **قالوا**: **حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً، بمثله**، وليس في حديث الترمذي والبزَّار تقييد الذراع بـ(ذراع الجبَّار).

❖ رجال الإسناد:

• عبيد الله بن موسى.

هو: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار -واسمه باذام-، العبسي مولاهم، أبو محمد الكوفي.

روى عن: شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وإسرائيل بن يونس[1]، وغيرهما.

وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، ويحيى ابن معين، وغيرهما.

قال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، كان يتَشَيَّع)، وهو كما قال.

فقد وَثَّقَهُ ابن سعد، وابن معِين، وَأَبُو حَاتِمٍ، والعجلي، وَعُثْمَان بن أبي شيبَة، وابن عدي، وَآخَرُونَ.

ووثَّقه الذهبي في «الكاشف» وقال: (الحافظ أحد الأعلام على تشيعه وبدعته)، وقال في «الميزان»: (ثقةٌ في نفسه، لكنه شيعيٌّ محترقٌ، ... وكان ذا زهد وعبادة وإتقان).

ولما ذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات» قال: (تُكُلِّمَ في مذهبِهِ ونُسِبَ إلى التشَيُّع، وهو عندهم ثقة، وكان من أثبت النَّاس في إسرائيل).

وقال ابن سعد: (وكان ثقة صدوقاً -إن شاء الله-، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيُّع منكرة فضُعِّفَ بذلك عند كثيرٍ من الناس).

ولذا كان الإمام أحمد سيء الرأي فيه من أجل ذلك، قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (مَن عبيد الله بن موسى؟ كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى)، وقال الميموني: رأيتُ أحمدَ وقد ذُكِرَ عنده عبيدُ الله بنُ موسى فرأيتُه كالمنكِر له، وقال: (كان صاحبَ تخليطٍ، وحدَّث بأحاديث سوءٍ، أخرج تلك البلايا فحدَّث بها). وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن عبيد الله بن موسى أخرجتَ عنه شيئاً؟ فقال: (ربما أخرجتُ عنه، وربما ضربتُ عليه، حدَّث عن قومٍ غير ثقات، فإن

---

(١) قال ابن سعد: (كان من أروى أهل زمانه عن إسرائيل بن يونس)، وقال أبو حاتم: (عبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن).

كان من حديث الأعمش فعلى ذاك). وقال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله، عن عبيد الله بن موسى؟ فقال: (حديثه الذي روى عن مشايخهم – لعله: يعني مشايخ قومِه الشيعة – لا يكتب، وحديث الأعمش المناكير لا يكتب عنه).

قلت: ومع ما كان عليه عبيد الله من الغلو في التشيُّع إلا أن الأئمة قبلوا حديثه ورووا عنه، واحتج به الشيخان، وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم، وكان الإمام الأحمد –رغم سوء رأيه فيه– يروي عنه بعض أحاديثه مما يدل على ثقته في حديثه، ولذا قال أبو داود: (كان محترقاً شيعياً، جازَ حديثُه).

فالخلاصة أن عبيد الله ثقةٌ حافظٌ على تشيعه وبدعته، لكن يُتَّقى من حديثه ما رواه في التشيع؛ فإن منها مناكير كما صرح بذلك الإمام أحمد و ابن سعد وغيرهما.

من التاسعة، مات سنة (٢١٣هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٦/٤٠٠)، و«الجرح والتعديل» (٥/٣٣٤)، و«تهذيب الكمال» (١٩/١٦٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٦٤١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/١٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٩/٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٥٠)، و«التقريب» (رقم٤٣٤٥)، و«هدي الساري» (ص٤٢٣).

• شيبان.

هو: شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، النَّحْوي[1]، أبو معاوية البصري المؤدِّب.

روى عن: الأعمش ويحيى بن أبي كثير وغيرهما.

وعنه: عبيد الله بن موسى، والحسن بن موسى الأشيب وغيرهما.

قال ابن حجر: (ثقةٌ، صاحب كتاب)، وهو كما قال.

فقد وثَّقه يزيد بن هارون، وابنُ سعد، وابن معين، وابن عمار الموصلي، والعجلي، والبزار، والنسائي وغيرهم.

قال الإمام أحمد – في رواية ابنه صالح –: (شيبان ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ)، وقال – في رواية الأثرم –: (شيبان صاحب كتاب صحيح).

وقال الدَّارمي: قلتُ ليَحيَى بن مَعين: شَيبَان ما حالُه في الأَعمَش؟ فقال: (ثقةٌ في كل شيءٍ).

وقال – في رواية ابن أبي خيثمة –: (شيبان ثقة، كان صاحب كتاب).

وقال الترمذي: (شيبان ثقةٌ عندهم، صاحبُ كتابٍ، وهو صحيحُ الحديث)[2].

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: (يقال: إنه منسوب إلى «نَحْوَة» بطنٌ من الأزد، لا إلى علم النحو).

(٢) «سنن الترمذي» (٤/١٦٣ و٤٢٢).

وقال أبو حاتم: (حسن الحديث، صالح الحديث، يُكتَب حديثُه)[1].

وأما قول الساجي عنه: (صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها) فهو معارَض بإجماع هؤلاء الأئمة على القول بتوثيقه مطلقاً، ولذا قال ابن حجر في «هدي الساري»: (تكلَّم فِيهِ السَّاجِي بِلَا حجَّة).

من السابعة، مات سنة (١٦٤هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٥٥/٤)، و«تهذيب الكمال» (٥٩٢/١٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢٣١٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٠٧/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٤/٢)، و«التقريب» (رقم٢٨٣٣)، و«هدي الساري» (ص٤٦٢ و٤١٠).

• الأعمش.

هو: سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهليُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفيّ، الأعمش.

أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ الكبار، صاحبُ عبادةٍ ونُسُكٍ، متفقٌ على ثقته جلالته وقدره، لكنَّه مكثرٌ من التدليس، من المرتَبَة الثالثة على المختار.

تقدَّمت ترجمته مفصَّلَةً.

• أبو صالح.

هو: ذكوانُ أبو صالِحٍ السَمَّانُ الزيَّاتُ[2] المدنيُّ، مولى غَطَفَان.

روى عن: أبي هريرة ﷺ — وهو من أثبت الناس فيه –، وجابر بن عبد الله ﷺ وغيرهما.

وعنه: الأعمش، وابنه سهيل، وخلقٌ غيرهما.

---

(١) وقع في المطبوع من «الجرح والتعديل» في هذا الموضع زيادة: (ولا يحتج به)، وهذه الزيادة وقعت في بعض نسخ الكتاب دون بعض، ولذا لم يذكرها الباجي في «التعديل والتجريح» (١١٦٤/٣)، ولا المزي في «تهذيب الكمال»، ونص ابن حجر في «التهذيب» على عدم وجودها في نسخته من كتاب ابن أبي حاتم، وصوَّب في «هدي الساري» عدم ثبوتها، وقد استنكر وجودها العلامة عبدالرحمن المعلمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» وقال: (هذه الكلمة وقعت في بعض النسخ دون بعض، ويوشك أن تكون من زيادة بعض النسَّاخ؛ لأنَّ أبا حاتم يُكثِرُ أن يقول: «يكتب حديثه ولا يحتج به» فلما قال في هذه الترجمة «يكتب حديثه» جرى قلم الناسخ على العادة بزيادة: «ولا يحتج به»، وهي كالمنافية لما قبلها ولما عليه جمهور الأئمة، والله أعلم).، وأما الحافظ الذهبي فقد ذكرها في عددٍ من كتبه وتعقبَّها مما يدل على ثبوتها في نسخته، فقال في «سير أعلام النبلاء» (٤٠٨/٧): (قولُ أبي حاتمٍ فيه: «لا يُحتجُّ به» ليسَ بجيِّدٍ)، وقال في «الرواة الثقات المتكَلَّم فيهم بما لا يُوجِبُ رَدَّهم» (ص١١٠): (شَيبَان النَّحْوِيّ، ثِقَةٌ من رجال الكتب، قَالَ أَبُو حَاتِم: «لَا يحْتَج بِهِ» قلتُ: بل هُوَ حجَّة).
وينظر أيضاً: «ميزان الاعتدال» (٢٨٥/٢)، و«المغني في الضعفاء» (٣٠١/١)، و«تاريخ الإسلام» (٤١٠/٤).

(٢) كان رحمه الله يَجْلِبُ السَّمْنَ والزَّيْتَ إلى الكوفةِ ولذا لقِّبَ بـ«السمَّان الزيَّات».

أحدُ الأئمة الثقات الأثبات، قال النووي: (اتفقوا على توثيقه وجلالتِه).

وقال الإمام أحمد: (هو ثقةٌ ثقةٌ، من أجلِّ النَّاسِ وأوثَقِهِم).

من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/٤٥٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٥١٧)، و«تهذيب الكمال» (٨/٥١٣)، و«جامع التحصيل» (ص١٧٤)، و«الكاشف» (١/رقم١٤٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/١٨٩)، و«التقريب» (رقم١٨٤١).

❖ الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديث من هذا الوجه ضعيفٌ أيضاً، فقد تفرَّد به شيبان بن عبد الرحمن.

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ)، وقال البزَّار: (هذا الحديثُ لا نعلمُ رواهُ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ ﷺ إلا شيبان).

وشيبان بن عبد الرحمن وإن كان ثقةً إلا أن (عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرَّد بها) كما قال الساجي، وهذا واحدٌ منها، والظاهر أنه قد وَهِمَ في هذا الحديث، فقد خالفه ثلاثة من ثقات أصحاب الأعمش، [وهم: أبو معاوية الضرير، وجرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل[(١)]] فرووه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً عليه[(٢)]، قال الدارقطني: (وهذا هو الأشبه)[(٣)].

---

(١) اختلف على «محمد بن فضيل» في هذا الحديث:

فرواه: ١- أبو بكر بن أبي شيبة [ثقةٌ حافظٌ، «التقريب» (رقم٣٥٧٥)] في كتابه «المصنَّف» (١٨/رقم٣٥٢٩٣).

٢- ومحمد بن العلاء الهمداني [ثقةٌ حافظٌ، «التقريب» (رقم٦٢٠٤)]، أخرج روايته: أبو الغنائم النرسي في «فوائد الكوفيين» (رقم٢١).

كلاهما عن محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن ابن مسعودٍ موقوفاً، وليس في حديثهما زيادة: (بذراع الجبَّار).

وخالفهما: عُبَيْد بن يَعِيش المحاملي [ثقة «التقريب» (رقم٤٤٠٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٣١) وقال: كان يخطيء] فرواه عن محمد بن فضيل، عن الأعمش مرفوعاً، مثل رواية شيبان. أخرج روايته: أبو الغنائم النرسي في «فوائد الكوفيين» (عقب الرواية السابقة)، وأشار إليه الدارقطني في «العلل».

ولا شك أن المحفوظ عن محمد بن فضيل رواية أبي بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن العلاء عنه، وأما رواية عبيد فشاذة؛ لمخالفتها لرواية الثقات.

(٢) أخرج روايتهم: ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٨/رقم٣٥٢٩٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١١٩٢)، وابن المنذر في «التفسير» (٢/رقم١٩١٢)، وأبو الغنائم النرسي في «فوائد الكوفيين» (رقم٢١).

(٣) «العلل» (٥/١٠٤ رقم١٩٤١).

وقد روي الحديث من وجهٍ ثالثٍ:

- أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/رقم٨٣٤٥) عن ربعي بن إبراهيم.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٣٧/٤) من طريق بشر بن المفضل.

كلاهما: (ربعي، وبشر) **قالا: حدَّثنا عبدالرَّحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة** ﷺ **مرفوعاً**، وفيه: «وعَرْضُ جِلْدِهِ سَبْعُونَ[١] ذِرَاعَاً»، وليس فيه تقييد ذلك بـ(ذراع الجبَّار).

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً، تفرَّد به عبد الرحمن بن إسحاق المدني عن سعيد المقبري، وابن إسحاق لا بأس به، ولكنه ليس بالحافظ، وله أوهام ومناكير، وتفردات لا يتابع عليها، وقد تفرَّد عن المقبري بأشياء[٢]، فـ(ليس هو ممن يُعتَمَدُ على حفظِه إذا خالفَ مَن ليس بدونِهِ) كما قال البخاري، وقال ابن عدي: (في حديثه بعض ما يُنْكَر ولا يتابع عليه).

وقد خالفه سعيد بن أبي هلال [متفقٌ على الاحتجاج به[٣]]، فرواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة موقوفاً، أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٣٨/٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يعقُوب، ثنا بحرُ بنُ نصرٍ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ، أخبرنِي عمرُو بنُ الحارثِ، عن [سعيد بن] أبِي هلال[٤] به.

ورواية سعيد بن أبي هلال الموقوفة أصح من رواية عبد الرحمن بن إسحاق المرفوعة، والله أعلم.

وقد روي الحديث من وجهٍ رابعٍ:

أخرجه البزار في «مسنده» (١٧/رقم٩٦٤٦) قال: حَدَّثَنَا الحُسَين بن الأسود، حَدَّثَنا مُحَمَّد بن فضيل، حَدَّثَنا عاصم بن كليب، عن أبيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعاً، وفيه: (وغِلَظُ جِلْدِهِ أربعون ذِرَاعَاً)، وليس فيه تقييد ذلك بـ(ذراع الجبَّار).

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى شيخ البزار (الحسين بن علي بن الأسود العجلي الكوفي)[٥]،

---

(١) هكذا وقع في هذه الرواية، وفي الروايات الأخرى: «اثنان وأربعون»، وفي بعضها: «أربعون».

(٢) قف على بعض تفرداته عن المقبري التي خطَّأه الأئمة فيها في: «علل ابن المديني» (رقم١١٩ و١٢٥)، و«علل الدارقطني» (رقم١٠٢٨ و١٤٦١ و١٤٦٤ و١٤٧٣).

(٣) قاله ابن حجر في «فتح الباري» (٣٥٧/١٣).

(٤) وقع في مطبوعة «المستدرك»: (عن أبي هلال) فاستدركتُ السقط من «إتحاف المهرة» (٧٠٥/١٤ رقم١٨٥٣١).

(٥) ينظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٩١/٦)، و«الكاشف» (٣٣٤/١ رقم١٠٩٥)، و«التهذيب» (٣٤٣/٢)، و«التقريب» (ص١٦٧ رقم١٣٣١).

وهو آفة الإسناد - فيما يبدو -، فقد تفرَّد بهذا الحديث، قال البزار: (هذا الحديثُ لا نعلم يُروَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بأحسن من هَذَا الإِسْنَاد، ولم نسمعه إلا من الحُسَين بن الأسود الكوفي).

و«الحسين» لا يحتمل تفرده مطلقاً، فهو وإن كان عدلاً في نفسه إلا أنه سيء الحفظ، كثير الخطأ، قال أبُو الفتح الأزدي: (ضعيفٌ جداً، يتكلمون في حديثه)، بل قَال ابن عَدِيّ: (يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها)، والظاهر أن هذا منه ليس على سبيل التعمد وإنما هو بسبب سوء حفظه، فقد سمع منه أبو حاتم، وروى عنه، وسُئِلَ عنه فقال: (صدوق)، وهذا مما يقوي القول بعدالته وأن ما رُمِيَ به من سرقة الحديث محمولٌ على ما ذكرتُه من سوء حفظه وتخليطه.

خلاصة الدراسة لحديث أبي هريرة ﷺ من طرقه الأربعة:

١) أن المحفوظ عن أبي هريرة في هذا الحديث هو روايته عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً عليه، وأما رواية الرفع فلا تثبت بوجه من الوجوه، كما سبق بيانه.

٢) أن تقييد الذراع بـ(ذراع الجبَّار) لا يصح من قول النبي ﷺ مطلقاً، وقد ورد في رواية عبد الله بن مسعود ﷺ الموقوفة، وفي ثبوتها تأمل، لاختلاف الرواة في ذلك، فمنهم مَن ذكرها، ومنهم مَن لم يذكرها، فقد ذكرها (جرير) في روايته، وخالفه (محمد بن فضيل) فلم يذكرها، وأما (أبو معاوية) - وهو من أثبت أصحاب الأعمش - فلم أقف على روايته مفردة، بل روايته جاءت مقرونة برواية جرير -كما عند ابن المنذر في «التفسير» -فقد روى الحديث عن زكريا بن داوود الخفَّاف قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال: أخبرنا جرير، وأبو معاوية، قالا: حدثنا الأعمش، فذكره، ولم يُبَيِّن لفظَ أحدِهما من الآخر، فأخشى أن يكون ابنُ المنذر أو مَن فوقه قد حَمَلَ رواية أبي معاوية على رواية جرير.

وعليه فلا يمكن القطع بلفظ رواية أبي معاوية، وإلا لأمكننا الترجيح بين رواية جرير ورواية محمد بن فضيل، فإن محمد بن فضيل وجرير بن عبد الحميد من ثقات أصحاب الأعمش، إلا أنهما ليسا من المقدَّمين فيه، وأبو معاوية أوثق منها في الأعمش.

قال ابنُ أبي الدُّنيا في «صفة الجنَّة» (ص١٥٨ رقم٢١٠):

حدَّثنا القَاسم بنُ هَاشِمٍ، حدَّثنا صَفوانُ بنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَوَّادُ بنُ الجَرَّاح العَسْقَلاني، حدَّثنا الأَوزَاعِيُّ، عَن هَارُونَ بنِ رِئَابٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَدخُلُ أَهلُ الجَنَّةِ عَلَى طُولِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِتُّونَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِ المَلِكِ، عَلَى حُسْنِ يُوسُفَ، عَلَى مِيلَادِ عِيسَى ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَعَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جُرْدٌ مُرْدٌ مُكَحَّلُونَ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق ابن أبي الدنيا: الضياء المقدسي في «صفة الجنة» (رقم٧)، وابن طولون في «الأحاديث المائة» (رقم٩٤).

- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٢١٩) قال: قال هشام بن عمار: حدثنا الوليد بن مسلم، واقتصر على طرفه الآخِر.
- وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في «البعث» (رقم٦٥) - ومن طريقه: أبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٣/١٠٧٩ رقم٥٨٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/٥٦)، وفي «صفة الجنة» (٢/رقم٢٥٥)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٧/رقم٢٧١٦) -، والطبراني في «الصغير»[(١)] (٢/رقم١١٦٤) -ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٧/رقم٢٧١٦)-، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (رقم٤٦) - ومن طريقه: البيهقي في «البعث والنشور» (رقم٤١٨)، وأبو الحسين الطيوري كما في «الطيوريات» (٤/رقم١٣٢٩)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (٢/رقم٥٠٣) - جميعهم من طريق عمر بن عبدالواحد، بنحوه.
- وأخرجه تمام الرازي في «فوائده» (١/رقم٨٩١) - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٢٩) - من طريق نصر بن الحجاج القرشي، بنحوه.

ثلاثتهم: (الوليد بن مسلم، وعمر بن عبد الواحد، ونصر بن الحجاج) **عن الأوزاعي، عن هارون بن رئاب به**، وليس في رواية واحدٍ منهم ذكر «ذراع الملِك».

---

(١) وهم الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٩٩) حيث عزاه إلى «الأوسط» فحسب، بينما ذكره على الصواب في كتابه الآخر «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٨/رقم٤٨٩٣)، ورمز له بـ(ص) في أوله، يعني أنه مما انفرد به «المعجم الصغير».

❖ رجال الإسناد:

• القَاسم بنُ هَاشِم.

هو: القاسم بن هاشم بن سعيد السِّمْسَار، أبو محمد البَغْداديُّ.

روى عَن: أبيه، وصفوان بن صالح الثقفي، وغيرهما.

وعَنهُ: ابنُ أبي الدُّنيا، والبزَّار، وغيرهما.

صدوقٌ لا بأس به.

قال الدارقطني: (لا بأس به).

وقال الخطيب: (كان صدوقاً).

من الحادية عشرة، مات في رمضان سنة (٢٥٩هـ)، ليس له في الكتب الستة بل ولا التسعة شيئاً.

ينظر: «سؤالات السُلَمي للدارقطني» (ص٢٩٣ رقم٣٥٢)، و«تاريخ بغداد» (١٤/٤٢٦)، و«تاريخ دمشق» (٤٩/٢١٣)، و«تايخ الإسلام» (٦/١٣٧).

• صَفوانُ بنُ صَالِح.

هو: صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي، أبو عبدالملك الدمشقي، مؤذِّن جامع دمشق.

روى عن: رَوَّاد بن الجرَّاح، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وعنه: القاسم بن هاشم، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم.

ثقةٌ حافظٌ، وكان يدلس تدليس التسوية.

قال أبو داود: (حجة)، وقال الترمذي: (ثقةٌ عند أهل الحديث)، وروى عنه بقي بن مخلد وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، ووثَّقه أيضاً مسلمة بن القاسم، وأبو علي الجياني، وغيرهم، وقال أبو حاتم: (صدوق)[1].

وقال أبو زُرْعَة الرازي في إبراهيم بن موسى الفراء - الثقة الحافظ الكبير -: (هو أتقن وأحفظ من صفوان بْن صالح). قال الذهبيُّ معلِّقاً: (ما قال أبو زرعة هذا وقَرَنَ بينهما إلا لاشتراكهما في الحفظ)، ونعته في «تاريخ الإسلام» بـ(الحافظ الكبير) وفي «السير» بـ(الحافظ، المحدِّث، الثقة).

وقال أَبَو زرعة الدِّمشقي: (كان صفوان بن صالح محمد بن المصفى يسويان الحديث) قال ابن حجر: (يعني يدلِّسان تدليس التسوية)، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلِّسين.

---

(١) قال العلامة المعلِّمي في «التنكيل» (١/٣٥٠): (أبو حاتمٍ معروفٌ بالتشدُّدِ، وقد لا تَقِلُ كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيرِه، فإنَّك لا تكاد تجده أطلق لفظة «صدوق» في رجلٍ إلاَّ وتجد غيرَه قد وثَّقَه، هذا هو الغالب).

من العاشرة، مات سنة (٢٣٩هـ)، وله سبعون سنة، روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في «التفسير».

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٧/٢ و٤٢٥/٤)، و«تهذيب الكمال» (١٩١/١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٥/١١)، و«تاريخ الإسلام» (٨٤١/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٦/٤)، و«التقريب» (رقم٢٩٣٤)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٣٥رقم٧٤).

• روَّادُ بنُ الجَرَّاح العَسقَلَاني.

هو: روَّاد - بفتح الراء وتشديد الواو - بن الجرَّاح، أبو عصام العسقلاني.

روى عن: الأوزاعي، والثوري، وغيرهما.

وعنه، صفوان بن صالح الثقفي، وابن معين، وغيرهما.

مختلفٌ فيه:

قال ابن معين -في رواية معاوية بن صالح-: (ثقةٌ مأمونٌ)، -وفي رواية الدارمي-: (ثقة)، -وفي رواية الدوري-: (لا بأس به، إنما غلط في حديثٍ عن سفيان).

وقال الإمام أحمد: (لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنه حدَّث عن سفيان أحاديث مناكير).

وذكره البخاري في «الضعفاء الصغير» وقال: (كان قد اختلط، لا يكاد يقوم حديثه، ليس له كثير حديث قائم).

وقال أبو حاتم: (هو مضطرب الحديث، تغيَّر حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق).

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، وسمعت أبي يقول: يُحَوَّل من هناك.

وقال يعقوب الفسوي: (ضعيف الحديث).

وقال البزَّار: (صالح الحديث، وليس بالقوي).

وقال النسائي: (ليس بالقوي، روى غير حديثٍ منكر، وكان قد اختلط).

وقال الساجي: (عنده مناكير).

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال: (يخطئ ويُخالِف).

وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النُّكْرَة، إلا أنَّه ممن يُكتَب حديثُه).

وقال الدارقطني: (متروك).

وقال الخليلي: (مشهورٌ، قال الحفاظ: كثيراً ما يخطيء).

وقال ابن عبد البر: (ليس روادٌ ممن يحتَجُّ به ولا يُعَوَّلُ عليه)[1].

ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: (كان من أهل الطبقة الثالثة من المحدثين، فلما كبر تغير، فمن كتب عنه قبل تغيره فلا بأس بحديثه).

الترجيح: بالنظر في أقوال الأئمَّة يتبيَّن منها أنه إلى الضعف أقرب، فهو وإن كان صدوقاً في نفسه، إلا أنه ضعيفٌ في حفظه، ثم ازداد ضعفه في آخر عمره عندما تغيَّر واختلط، فكثرت المناكير في حديثه، خاصة في روايته عن سفيان الثوري.

فرواد ضعيف الحديث قبل الاختلاط، واشتد ضعفه بعد اختلاطه، فإطلاق القول بتوثيقه بعيدٌ عن واقع الحال جداً، ولم أر من وافق ابن معين على توثيقه لا من المتقدِّمين ولا من المتأخرين، اللهم إلا أن يحمل توثيقه على معنى ثبوت عدالته وصدقه في نفسه، دون التعرض لضبطه[2]، فهو (صاحب سنة) كما قال الإمام أحمد، و(شيخٌ صالحٌ) كما قال ابن عدي، و(محله الصدق) كما قال أبو حاتم.

وأما قول الإمام أحمد وابن معين – في رواية الدوري عنه – (لا بأس به) فمحمولٌ على حال روَّاد قبل اختلاطه، وقبل أن تكثر المناكير في حديثه.

لكنه – مع ضعفه – يكتب حديثه للاعتبار، وحاله بعد الاختلاط أسوء من حاله قبله، وهو من المختلطين الذين لم يتميز ما حدَّثوا به قبل الاختلاط مما حدَّثوا به بعده.

---

(١) «التمهيد» (٣٤/٢٢).

(٢) يضاف إلى هذا ما ذكره العلامة المعلمي في «الفوائد المجموعة» (ص٤٧) من أنَّ (عادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ، يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة، ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بَعُدَ عنه خَلَّطَ، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثَّقه ابن معين وكذَّبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعناً شديداً، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً؛ لدلالته على أنه كان يتعمّد).

وهناك وجه آخر في ترجيح الأقوال عن ابن معين: وهو أن التوثيق إنما جاء من رواية الغرباء عن ابن معين؛ فمعاوية بن صالح دمشقي، والدارمي سجستاني، وأما الدوري – وهو بغدادي، وهو أكثر أصحاب ابن معين ملازمة له، وآخرهم سماعاً منه – فروايته أعدل الروايات عن ابن معين، وهي توافق قول الإمام أحمد في روَّاد، والقول الموافق لقول الإمام أحمد ونظرائه من الأئمة النقاد مقدَّمٌ على غيره، وهذا ابن أبي حاتم الرازي لما ذكر اختلاف أقوال ابن معين، في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، من كتابه «الجرح والتعديل» (٣٣٩/٨) قال: (اختلفت الرواية عن يحيى بن معين، في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما محفوظاً عن يحيى: ما وافق أحمد وسائر نظرائه).

وقد لخَّص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: (صدوقٌ[1]، اختلط بأخرة فتُرِكَ، وفي حديثه عن الثوري ضعفٌ شديدٌ).

من التاسعة، مات بين سنة (٢١١-٢٢٠هـ)[2]، أخرج له ابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٢٤/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١١٤/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٢٧/٩)، و«ميزان الاعتدال» (٥٥/٢)، و«الكاشف» (١/رقم١٥٩٠)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٨/٣)، و«التقريب» (رقم١٩٥٨)، و«الكواكب النيرات» (ص١٧٦ رقم٢٣).

• الأَوزَاعِيّ.

هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعيُّ الدمشقي.

روى عن: هارون بن رئاب، والزهري، وغيرهما كثير.

وعنه: رواد بن الجراح، وقتادة بن دِعَامة - وهو من شيوخه — وخلق غيرهما.

إمام أهل الشام، وأحد الأئمة الثقات الفقهاء الأعلام، وكان له مذهبٌ مستِقلٌ مشهورٌ عُمِلَ به زمناً ثم فَنِيَ[3].

قال الإمام مالك: (الأوزاعي إمامٌ يُقتَدَى به)، وكان يرجِّحُه على سفيان الثوري وغيرِه.

وقال ابن مهدي: (لم يكن بالشام أعلم بالسنَّة من الأوزاعي).

وقال ابن سعد: (كانَ ثقةً مأمُوناً، صدُوقاً فاضلاً، خَيِّراً، كثيرَ الحَدِيثِ والعلمِ والفقهِ، حُجَّةً).

وقال ابن حبان: (أحدُ أئِمَّةِ الدُّنيا؛ فقهاً وعِلْماً ووَرَعاً وحفظاً وفضلاً وعبادةً وضَبطَاً مع زهادة).

من السابعة، مات سنة (١٥٧هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٨٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٦٦/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٨٥)، و«تاريخ دمشق» (١٤٧/٣٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٠٧/١٧)، و«شرح علل الترمذي» (٤٨١/٢، و٤٨٦،

---

(١) قوله: (صدوق) لا يقصد به الحافظ المعنى الاصطلاحي للفظه، وأنَّ حديثه من قبيل الحسن، لا، وإنما مراده إثبات صدقه في نفسه فحسب، كما هو ظاهر من سياق الكلام وتركيبه، ويؤيد هذا أن الحافظ نفسه قد نص على ضعف رواد في مواضع من كتبه، كما في «التلخيص الحبير» (٢٧٢/٤)، و«الدراية» (٨٢/١ و٢٠١/٢)، و«الإصابة» (٢٢٧/٣ و٣٨١/١٣).

(٢) ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣١٢/٥) في الطبقة الثانية والعشرين، وهم من مات بين سنة (٢١١-٢٢٠هـ).

(٣) قال الذهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (١٣٧/١): (كان أهل الشام ثم أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي مدة من الدهر، ثم فني العارفون به، وبقي منه ما يوجد في كتب الخلاف).

و٦٤٤-٦٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٤٠)، و«التقريب» (رقم٣٩٦٧)، و«الثقات الذين ضُعِّفُوا في بعض شيوخهم» (ص٦٢).

• هَارُونَ بنِ رِئَابٍ.

هو: هارونُ بنُ رِئَاب - بكسر الراء وتحتانية مهموزة ثم موحدة - التميميُّ، أبو بكر - ويقال: أبو الحسن - البصري.

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه، وكنانة بن نُعَيم العَدَوي وغيرهما.

وعنه: الأوزاعي، وشعبة، والحمَّادان وغيرهم.

ثقةٌ عابدٌ، متفقٌ على توثيقه.

فقد وثَّقَه ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وغيرهم، وبه قال الذهبي، وابن حجر.

وقال أبو داود: (يقال: إنَّه أجلُّ أهل البصرة).

وَقَال ابن حبان: (كان عابداً متَقَشِّفَاً).

وهو قليل الرواية جداً، حتى قال ابن عيينة: (عنده أربعة أحاديث).

■ تحرير القول في سماعه من أنس رضي الله عنه.

أما سماعه من أنس فلم أقف في رواياته - على قلَّتِها — على تصريحه بالسماع منه، ولم أر أحداً من الأئمة نص على مسألة سماعه منه(١)، إلا ما ذكره ابن حبان في «الثقات» وقد تناقض

---

(١) **تنبيه:** وقع في مطبوعة «الجرح والتعديل» ما نصه: (هارون بن رِئَاب، أبو الحسن الأُسَيْدِي، روى عن أنس [رؤية، وروى عن كنانة بن نُعَيم، وروى عن رجلٍ عن أنس]، وعن عَبدَ اللَّهِ بَن عُبَيدِ بنِ عمير ... سمعتُ أبي يقول ذلك).

قلت: ما بين المعكوفتين زيادة من نسخة (م)، وقد قال العلامة المعلمي عن هذه النسخة: (هي نسخةٌ واضحةُ الكتابة، مقابلة، يقل فيها السقط، ولكن يكثر فيها التحريف).

قلتُ: وكثرة التحريف دليلٌ على عدم نباهة ناسخها، وأنه ليس من أهل العلم، فلعله وجد هذه الزيادة في حاشية النسخة التي نقل منها، فظنها من أصل الكتاب فأدرجها، والذي يظهر لي أنها ليست من أصل الكتاب، وأنها مقحمة فيه، وإنما هي تعليقٌ كتبه أحدهم في حاشية الكتاب، ويقوي هذا عدم ذكر المزي لها في «تهذيب الكمال» مع شديد عنايته واعتماده على ما في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرها مغلطاي في «إكماله»، ولا حتى ابن حجر في «تهذيبه»، مع إشارتهم للاختلاف في سماعه من أنس، وهذا النص المقحم لو صح عن أبي حاتم لكان في ذكره إضافة واضحة يترجح بها القول بعدم السماع، وأنه إنما رأى أنساً ولكن لم يسمع منه.

فالخلاصة أن إثبات هذه الزيادة في أصل الكتاب فيه نظرٌ ظاهرٌ، والله أعلم.

كلامه، فذكره مرة في طبقة التابعين وقال: (سمع من أنس)، وذكره مرة أخرى في طبقة أتباع التابعين وقال: (لم يسمع من أنس شيئاً).

وفي «التاريخ الكبير» للبخاري ذَكَرَ في ترجمة هارون روايةً له عن أنس بالعنعنة[1]، من غير تعرُّضٍ لانقطاع بينهما، ولو ثبت عنده السماع لنَصَّ عليه كما هي عادته، فالبخاري من أحرص الناس على مسألة إثبات السماع بين الرواة.

زد على هذا أنه قد ورد في بعض طرق حديث الباب إثبات واسطة بين هارون وأنس، قال أبو نعيم في «الحلية» عقب إخراجه لحديث الباب من طريق عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي: (رواه غيره عن الأوزاعي، عن هارون، فقال: حدَّثني من سمع أنساً يذكره)[2].

وهذا كله مما يقوي الظن عندي بعدم سماع هارون بن رئاب من أنس، وأما إدراكه له فهذا لا شك فيه عندي، فأنسٌ توفي سنة (٩٣هـ) تقريباً، وهارون توفي سنة (١٢٢هـ) تقريباً، وهارون بصريٌّ، وأنس رحل إلى البصرة وعاش بها إلى أن مات، فاللقاء بينهما ممكن، وأما السماع فهو أخص من مجرد الإدراك واللقاء، وإثباته يحتاج إلى حجة بينة.

فتعليق المحشِّي على «الجرح والتعديل» التي أثبت فيها رؤية هارون لأنسٍ دون سماعه منه تعليقٌ جيِّدٌ قريبٌ من الحقيقة، والله أعلم.

وهارون من السادسة[3]، مات سنة (١٢٢هـ) تقريباً[4]، يقال عاش ثلاثاً وثمانين سنة، أخرج له مسلم حديثاً واحداً، ومثله أبو داود، وأخرج له النسائي حديثين، جميعها من غير روايته عن أنس.

---

(١) نقل ابن حجر في «التهذيب» عن البخاري أنه قال: (روى عن أنس)، وهذا نقلٌ بالمعنى، فالبخاري لم يذكر ذلك وإنما ساق في ترجمة هارون حديثاً له من روايته عن أنس، فحسب، والله أعلم.

(٢) ذكر ابن ماكولا في «الإكمال» (١١٨/١) هارون بن رئاب فيمن ينسب إلى «الأُسَيْدِيّ»، وقال فيه: (كان أحد الزهاد، عن أنس بن مالك) ثم ذكر إسناد حديثه هذا واختلاف الرواة فيه فقال: (رواه هشام بن عمَّار، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن هارون بن رئاب، عن أنس بن مالك؛ وقال مُبَشِّر [هو ابن إسماعيل]: عن الأوزاعي، عن هارون، عن رجلٍ، عن أنس). قلت: ولم أقف على رواية مبشِّر هذه.

(٣) كذا قال الحافظ في «التقريب»، **والسادسة** هي (طبقة من عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة) كما قال الحافظ في المقدمة، والذي يظهر لي أن عدَّ هارون من أهل الطبقة السادسة فيه نظر، والأقرب لحاله أن يعد من أهل الخامسة، وهي (طبقة صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة).

(٤) ذكره البخاري في «التاريخ الأوسط» (٢٥٨/٣) فيمن مات ما بين (١٢٠-١٣٠هـ) وقال: (مات هارون بن رئاب قبل محمد بن واسع)، قلت: ومحمد بن واسع مات سنة (١٢٣هـ).

وذكره أيضاً الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥٤٣/٣) في الطبقة الثالثة عشرة، وهم من مات بين سنتي (١٢١-١٣٠هـ).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨٩/٩)، و«ثقات ابن حبان» (٥٠٨/٥ و٥٧٨/٧)، و«تهذيب الكمال» (٨٢/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٩٠٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٦/٨) و(٢٦٣/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠٦/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/١١)، و«التقريب» (رقم٧٢٢٥).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث إسناده ضعيفٌ جداً وفي متنه نكارة، وآفته من «روَّاد بن الجرَّاح» وذلك من جهتين:

١. أنه ضعيفٌ صاحبُ مناكير، وينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه، لا سيما في آخر عمره عندما تغيَّر واختلط، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في ترجمته.

٢. أنه تفرد في متن الحديث بزيادات منكرة، مما يدل على عدم ضبطه للحديث وتخليطه فيه.

ومما انفرد بذكره موضعُ الشاهد من الحديث، وهو تقييد الذراع بـ(بذراع الملك)، والحديث رواه غير واحد عن الأوزاعي -كما سبق في التخريج- وليس في رواية واحدٍ منهم ذكر هذه الزيادة.

وأيضاً فذكر طول آدم عليه السلام قد جاء في «الصحيحين»[١] وغيرهما، وليس في شيءٍ منها تقييده بـ(بذراع الملك)، وهذا كله مما يؤكد نكارة هذه الزيادة من حيث الرواية.

وأيضاً ففي الإسناد علة أخرى، وهي الانقطاع بين هارون بن رئاب وبين أنس بن مالك رضي الله عنه، فإنَّ هارون لم يسمع من أنسٍ على الصحيح، وقد ذكر أبو نُعيم في «الحلية» أنه قد ورد في بعض طرق هذا الحديث على وجه الخصوص: (عن الأوزاعي، عن هارون قال: حدَّثني من سمع أنساً يذكره)، مما يدل على أنه لم يسمع هذا الحديث من أنسٍ رضي الله عنه، فالانقطاع في إسناد هذا الحديث ثابتٌ سواء أطلقنا القول بعدم السماع - وهو الصحيح -، أو قيدناه بهذا الحديث.

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد منكرٌ لا يصح، إضافةً إلى ما في متنه من ألفاظ منكرة غير ما ذكرتُ[٢].

---

(١) ومنها ما أخرجه البخاري (٥٠/٨)، ومسلم (٤/رقم٢٨٣٤ و٢٨٤١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً، فلمَّا خلقه قال له: .. ».

(٢) وهي قوله: «عَلَى حُسْنِ يُوسُفَ»، «وعَلَى لِسَانِ محمدٍ ﷺ»، فهذا كله مما انفرد بذكره «روَّاد» دون بقية الرواة عن الأوزاعي، وهم أوثق منه وأرفع.

وأيضاً لا يصح شيء في صفة أهل الجنة من أنهم يكونون على صورة يوسف عليه السلام في الحُسن والجمال، بل الثابت الصحيح أنهم يدخلون الجنة «على صورة القمر ليلة البدر» و«على صورة أبيهم آدم عليه السلام» كما في «الصحيحين» وغيرهما.

وأيضاً لا يصح شيء في أن لسان أهل الجنة عربي، وقد ورد هذا في حديثٍ ضعيفٍ جداً بل موضوع. [ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (مسألة رقم٢٦٤١)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٤١/٢)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٩٩/٤)، و«ميزان الاعتدال» (١٠٣/٣)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (ج١ رقم١٦٠ و١٦١)].

قال البزار في «مسنده» (١٠/١٢٤ رقم٤١٨٩):

حَدَّثنا إبراهيم بن سَعِيد، حَدَّثنا رَيْحَانُ، عَنْ عَبَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابة، عَن أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«ضِرْسُ الْكَافِرِ مِثْلُ أُحُدٍ، وغِلَظُ جِلْدِهِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعَاً بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (رقم٢٠) قال: حدَّثنا محمد بن الصبَّاح الدُّولابي[1]، عن ريحانَ بنِ سَعِيدٍ به، وليس في روايته تقييد الذِّراع بـ(ذراع الجبَّار).

❖ رجال الإسناد:

• إبراهيم بن سَعِيد.

هو: إبرَاهِيم بن سَعِيد الجوهري، أبو إسحاق الطبري الأصل البغدادي.

روى عن: حماد بن أسامة، وريحان بن سعيد، وجماعةٍ غيرهما.

وعنه: الجماعةُ سوى البُخاريّ، والبزَّارُ، وأبو حاتم، وغيرهم.

ثقةٌ حافظٌ مكثرٌ.

وثَّقه: النسائي، والدارقطني، والخليلي، وابن حبان، والخطيب البغدادي، وأبو محمد ابن الأخضر[2]، وغيرهم.

---

(١) هو: محمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ الدُّولابيُّ البزَّازُ – بمعجمتَينِ –، نزيلُ بغداد، (ت٢٢٧هـ)، ثقة حافظ جليل القدر، احتج به الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد وكان يُعظِّمُه، وحكى الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/٢٥٦) الاتفاق على توثيقهِ.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٨٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٢٣)، و«التقريب» (رقم ٥٩٦٦).

(٢) هو: أبو محمد عبدالعزيز بن محمود بن المبارك بن محمود الجُنَابِذِي الأصل، البغدادي، المعروف بـ«ابن الأخضر البزاز».

نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، العالم، المحدِّث، الحافظ، المعمَّر، مفيد العراق) وقال: (حَدَّث نحواً من ستين عاماً، وكان ثقةً، فَهِمَاً، خَيِّرَاً، دَيِّناً، عفيفاً)، وقال ابن النجار: (قرأتُ عليه كثيراً .. وكان ثقةً، حجةً، نبيلاً، ما رأيتُ في شيوخنا مثلَه في كثرة مسموعاته، وحسنِ أصوله، وحفظِه، وإتقانه، وكان أميناً، ثخين الستر، متديِّناً، ظريفَاً).

حدَّث عنه: ابن الدُّبَيْثي، وابن النَّجَّار، والبِرْزَالي، وابن نقطة، وغيرهم، مات سنة (٦١١هـ).

ينظر: «التقييد» لابن نقطة (٢/٦٠)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٤/١٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣١).

قال الإمام أحمد: (كان كثير الكتاب، كَتَبَ فأكثر، اكتبوا عنه)، وكان إبراهيم الجوهري يقول: (كل حديثٍ لا يكون عندي من مائةِ وجهٍ، فأنا فيه يتيمٌ).

وَقَال الخطيب البغدادي: (كان مكثراً، ثقةً، ثبتاً، صنَّفَ «المسنَد»).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ حَافِظٌ، تُكُلِّمَ فِيهِ بِلا حُجَّةٍ[١]).

من العاشرة، ماتَ في حدُودِ سنة (٢٥٠هـ)، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ.

ينظر: «تاريخ بغداد» (٦١٨/٦)، و«تهذيب الكمال» (٩٥/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٠٩/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤٩/١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣٥/١)، و«الثِّقَاتُ المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٧/١)، و«التقريب» (رقم١٧٩).

• رَيْحَانُ.

هو: رَيْحَانُ بنُ سعيدِ بنِ الْمُثَنَّى السَّامِيُّ النَّاجِيُّ، أَبُو عِصْمَةَ الْبَصْرِيُّ، وكان إمام مسجد عبَّاد بن منصور.

روى عن: عبَّادٍ، وشُعبة، وغيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، وعلي بن المديني، وإبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجوهريُّ، وغيرهم.

مختلفٌ فيه.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: (لا بأس به)، زاد أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به).

وقال الدارقطني: (بصريٌّ، يحتج به).

وقال الترمذي: (رأيتُ محمداً – يعني البخاري – يستغربُ أحاديثَ ريحان بن سعيدٍ، عن عبّاد بن منصُورٍ، عن أيُّوب، ويرضى به)[٢].

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات»، وَقَال: (يعتبر حديثه من غير روايته عن عبّاد).

وَقَال أبو عُبَيد الآجري: سألتُ أَبَا داود عَنْهُ فكأنَّه لم يرضه.

وَقَال البرديجي: (فأما حديث ريحان بن سَعِيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عَن أبي قلابة فهي مناكير).

---

(١) قلت: يقصد ما رواه الخطيب في «تاريخه» بسنده عن عبد الرحمن ابن خِرَاشٍ قال: (سمعتُ حجَّاجَ بنَ الشَّاعر يقول: (رأيتُ إبراهيم بن سَعِيد الجوهري عند أبي نعيم، وأبو نعيم يقرأ وهو نائم)، وكان الحجَّاج يقع فيه).

قال الذهبي معقِّباً: (لا عبرة بوقوعه فيه، وإبراهيم حجة بلا ريب)، وقال ابن حجر: (ابن خراش رافضيٌّ، ولعل الجوهري كان قد سمع ذلك الجزء من أبي نعيم قبل ذلك).

(٢) «العلل الكبير» (ص٣٢٨ رقم٦٠٥).

وَقَال العجلي: (ريحان الذي يُحدِّث عن عبَّادٍ منكر الحديث).

وقال البزار: (ريحانُ بنُ سعيدٍ بصريٌّ، كَتَبَ عنه أهلُ الحديثِ: عليُّ بنُ المديني، وإبراهيمُ بنُ محمد بنِ عَرعَرَة، وإبراهيمَ بن سعيدٍ الجوهريُّ وغيرُهم، وحَدَّثَ بأحاديثَ كثيرةٍ عن عبَّادٍ عن أيوبَ لم يُحَدِّث بها عنه غيرُه، واحتُمِلَت عنه على تفرُّدِه بها من غير إنكارٍ عليه)[١].

وقال ابن قانع: (ضعيف).

والذي يترجح لي بالنظر في أقوال الأئمة النقاد أنه **صدوقٌ لا بأس به**، كما قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي – مع تشدِّدهم –، وروى عنه علي بن المديني وكان من المتشدِّدين أيضاً[٢]، ورضي به البخاري، وصرَّح بالاحتجاج به الدارقطني، وهذا كله ولا شك يرفعه عن رتبة الضعف.

وما ذكرته هو اختيار الذهبي[٣] وابن حجر في «التقريب»، حيث قالا عنه: (صدوقٌ)، زاد ابن حجر: (ربما أخطأ).

ولكن في بعض ما يُحَدِّث به عن عبَّاد بن منصور خاصةً مناكير، والحمل فيها ليس عليه، وإنما على شيخه عبَّاد، كما سيأتي تفصيله في ترجمته.

فهذه السلسلة (ريحان، عن عبَّاد، عن أيوب، عَن أبي قلابة) فيها ما يستنكر ويستغرب، كما قال البخاري والبرديجي وغيرهما، وفيها أيضاً ما هو مقبولٌ مستقيمٌ، كما قال البزار، والله أعلم.

من التاسعة، مات سنة (٢٠٣ أو ٢٠٤)، أخرج له أبو داود والنسائي.

ينظر في ترجمته: «الجرحُ والتّعديلُ» (٥١٧/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٤٥/٨)، و«تهذيبُ الكمال» (٢٦٠/٩)، و«الكاشف» (١/رقم١٦٠١)، و«تهذيبُ التّهذيب» (٢٥٩/٣)، و«التقريبُ» (رقم١٩٧٤).

• عَبَّاد.

هو: عبَّادُ بنُ منصُورٍ النَّاجيُّ، أبُو سلمة البصريُّ.

روى عن: أيُّوبَ السَّختياني، وهشام بن عروة، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم.

وعنهُ: ريحانُ بنُ سعيدٍ – وسماعه منه متأخِّر[٤] –، ويزيد بن هارون، وغيرهما.

متكلَّمٌ فيه من عدة جهات:

---

(١) «المسند» (٢٥٢/١٣).

(٢) ينظر: «مسند البزار» (١٢٤/١٠ و٢٥٢/١٣)، و«الجرح والتعديل» (٧٣/٧).

(٣) كما في «الكاشف» (٣٩٩/١ رقم١٦٠١)، و«الميزان» (٦٢/٢)، و«المغني في الضعفاء» (٢٣٤/١ رقم٢١٥٢).

(٤) ينظر: «سنن النسائي الكبرى» (٣٢٠/٣ رقم٣١٢٩).

أولها: سوء حفظه، قال يحيى بن سعيد: (حين رأيناه كان لا يحفظ)، قال ابن المديني: (ولم أر يحيى يرضاه)[١].

والقول بضعفه هو مذهب جماهير النقاد، فقد ضعَّفه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري[٢]، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة، وابن معين -في رواية الدوري-، والنسائي - في موضعٍ -، والدارقطني: (ليس بالقوي).

وليَّنَه أبو زرعة ويعقوب بن سفيان.

واختار القول بضعفه الذهبيُّ في «الكاشف»[٣].

لكنه - مع ضعفه - يكتب حديثه للاعتبار، كما قال ابن معين وأبو حاتم وابن عدي.

وثانيها: تغيُّر حفظه في آخر عمره، قاله أبو داود والنسائي والجوزجاني.

---

(١) أما ما نقله عنه حفيده أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد من أنه قال: (عبَّادُ بنُ منصورٍ ثقةٌ، لا ينبغي أن يُترَكَ حديثُه لرأيٍ أخطأ فيه) يعني القدر. [«الجرح والتعديل» (٨٦/٦)] فهذا التوثيق من يحيى محمول على مجرد إثبات العدالة لا على التوثيق المطلق، وأن عباداً إنما أخذ بقول القدرية عن خطأ لا عن هوى، وهذا ما يفيده سياق كلامه رحمه الله، ويؤكد هذا أيضاً أنه قابل بين التوثيق والترك، ولم يقابل بينه وبين الضعف. والتوثيق ربما استعمل في أوسع من معناه الاصطلاحي، فإطلاق كلمة «ثقة» بمعناها العام لا بمعناها الاصطلاحي مستعمل في لسان المحدِّثين، ولذا تجدهم ربما جمعوا الوصف بالثقة مع إطلاق القول بالضعف [ينظر: «التنكيل» للمعلمي (١-٦٩-٧٠)]، وبهذا التوجيه لا يكون ثمة تعارض بين ما نقله ابن المديني من تضعيف يحيى له وبين ما نقله عنه حفيده.

وللاستزادة ينظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢١٨/٢-٢١٩)، و«النقد البنَّاء» لطارق بن عوض الله (ص١٨٩ وما بعدها).

(٢) نقل الترمذي في «العلل الكبير» (ص٢٨٧ رقم٥٢٨) عن البخاري أنَّه قال عقب حديثٍ في إسناده عبَّاد بن منصور: (هو حديثٌ محفوظٌ، وعبَّادٌ صدوقٌ)، والبخاري إنما أراد بـ«الصدق» ثبوت عدالة الراوي، فلا تعارض بين تضعيفه وبين قوله عنه «صدوق».

وانظر غير مأمور: رسالة الماجستير للأخ الشيخ عبد العزيز الرميح، وعنوانها: (دراسة ألفاظ "مقارب الحديث" و"صدوق" و"لا بأس به" وأحكامها عند الإمام البخاري) فقد أفاض في دراسة حالِ هذا الراوي (عبَّاد بن منصور) وقولِ البخاري فيه، مع دراسة مفصَّلة للحديث الذي قال فيه البخاري هذا القول.

(٣) ما اختاره الذهبي من القول بضعف عبَّاد بن منصور هو الرأيُ الأسدُّ الموافقُ لأقوال الأئمة النقَّاد، وهو أولى من اختيار ابن حجر في «التقريب» من أنه (صدوق)، وعَمِلَ بمضمون هذا الاختيار في «الفتح» فقال (٢٦١/١٣) عن حديثٍ: (وفي السند عَبَّادُ بنُ منصورٍ وحدِيثُهُ من قبيلِ الحسَنِ)، مما يدل على أن قوله: (صدوق) أراد به المعنى الاصطلاحي للفظة.

وقال ابن المديني: قلتُ ليحيى بن سعيد: عبَّاد بن منصور كان قد تغيَّر؟ قال: (لا أدري، إلا أنَّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ).

ويؤخذ من جواب يحيى بن سعيد أنَّ تَغَيُّرَ عَبَّادٍ إنما هو تَغَيُّرٌ يسيرٌ، لم يصل به إلى حد الاختلاط والترك، إذ لو كان كذلك لما خفي على يحيى، فإن التغير التيسير لا يكاد يُلحظ على من هو في أصله سيءُ الحفظ، بخلاف الثقة الحافظ، فإن تغيره ولو كان يسيراً فإنه يُلحظ.

فتغيُّر عبَّاد – فيما يظهر – لم يصل به إلى درجة الترك، بل هو باقٍ على ضعفه، وحديثه يكتب للاعتبار.

وثالثها: تدليسه عن بعض الضعفاء والمتروكين، وهذا خاص بما يرويه عن عكرمة.

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان يقول: قلتُ لعبَّاد بن منصور: عمَّن سمعتَ: «**مَا مَرَرتُ بِملأ من الملائكةِ**[1]»، و«**النبيّ ﷺ كان يَكْتَحِلُ ثَلاثاً**»؟ فقال: حدَّثني ابنُ أبي يحيى، عن داودَ بنِ حُصَين، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقال البخاري: (عبَّادٌ عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيى عن داودَ عن عكرمةَ، وربما دلَّسها فجعلَها عن عكرمة).

وقال الساجي: (روى عن عكرمة أحاديث أخذها من ابن يحيى[2] ومن ابن أبي حبيبة[3] فدلَّسها عن عكرمة نفسه).

وقد وصفه بالتدليس أيضاً – إضافة إلى مَن سبق – الإمام أحمدُ، والنّسائيُّ، وابن حبان وغيرُهُم.

ولذا عدَّه ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلِّسين، وهم: [مَن اتُّفِقَ على أنَّه لا يُحتَج بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّمَاع؛ لكثرةِ تدليسِهم عن الضعفاء والمجاهيل].

---

(١) تتمته: « .. ليلةَ أُسْرِيَ بي إلا قالوا: عليك بالحِجَامَة يامحمد».

(٢) هو: إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي يحيى الأسلميُّ، مولاهم، أبو إسحاق المدني، أحد الضُّعَفاءِ المتروكين، قال بشرُ بنُ المفَضَّل: سألتُ فقهاءَ أهلِ المدينة عنه فكلُّهم يقولون: كَذَّابٌ، وقال ابن حجر: متروك. [ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨٤/٢ رقم٢٣٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٩٣ رقم٢٤١)].

(٣) هو: إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي حَبِيبَةَ الأنصاريُّ، الأَشْهَلِيُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ المدَنيُّ، ضعَّفه ابن معين والترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم، وقال البخاري: (منكر الحديث). [ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٢/٢ رقم١٤٦)، و«التقريب» (ص٨٧ رقم١٤٦)]

ورابعها: وقوع المناكير في حديثه، لا سيما في ما يرويه عن عكرمة، قال ابن سعد: (هو ضعيف عندهم، وله أحاديث منكرة)، وقال الإمام أحمد: (كانت أحاديثه منكرة)، ونص على ذلك أيضاً: أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو داود، وأبو حاتم.

وسبب وقوع المناكير في حديثه - فيما يظهر - أمران:

الأول: سوء حفظه، وما حصل له في آخر عمره من تغيُّر، كما سبق.

والثاني: تدليسه عن بعض الضعفاء والهلكى، لا سيما فيما يرويه عن عكرمة[١]، وقد سبق بيان ذلك أيضاً.

وخامسها: أنه كان يُرمَى بالقَدَر، وهذا ثابتٌ عنه، فقد رماه به تلميذاه - يحيى بنُ سعيدٍ القطَّان، ومعاذ بن معاذ العَنْبَري -، والإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والجوزجاني، والعقيلي، وابن حبان[٢]، وغيرهم.

وهذا غير مؤثِّر على روايته لثبوت صدقه وعدالته، وقد قال يحيى بن سعيد: (عبَّادُ بنُ منصورٍ ثقةٌ، لا ينبغي أن يُترَكَ حديثُه لرأي أخطأ فيه).

فخلاصة حاله: أنه صدوقٌ في نفسه، ضعيفٌ في حفظه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه للاعتبار، وحديثه عن عكرمة أضعف من حديثه عن غيره[٣]، فربما دلّس عن عكرمة، وأتى بالمناكير[٤].

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٦/٦ رقم٢٢٧٤): (سألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيادُ ابنُ الرَّبيع، عن عبَّاد بن منصُورٍ، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ قال: «ما مررتُ بملأٍ من الملائكة ليلةَ أُسْرِيَ بي إلاّ كُلُّهُم يقُولُ لي: عليك بالحِجَامةَ يا مُحمَّدُ»؟ قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ.

قال أبي: يُقالُ: إنّ عبّاد بن منصُور أخذ جُزءاً من إبراهيمَ بنِ أبي يحيى، عن داوُدَ بنِ حُصَين، عن عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ فما كان من المناكير فهو من ذاك).

(٢) قال ابن حبان: (كان داعية إلى القدر)، وخالفه ابن حجر فقال في «الفتح» (١٧٣/١٠): (رُمِيَ بالقدر، لكنه لم يكن داعية) وقول ابن حجر هو الأظهر، والله أعلم.

(٣) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨٦/٦): (في روايته عن عكرمة وأيوب ضعفٌ)، وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٨٧٣/٢): (قد ضُعِّفَ رجالٌ واختُلِفَ فيهم، ولكن منهم مَن روايتُه عن بعضِ شيوخِه أضعَفُ من روايته عن غيرِه، منهم عباد بن منصور، قاضي البصرة: ضعفوه، وأضعف رواياته عن عكرمة، يقال: إنه أخذها عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه).

(٤) وبعد هذا العرض لأقوال الأئمة النقاد فيما أُخِذَ على عبَّاد يستغرب الباحث من قول الحاكم في «المستدرك» (٤٥٢/٤): (عبَّاد لم يُتكلم فيه بحجة)!، وهل هناك حجج أقوى من هذه الأقوال والحجج؟!، والغريب أنه قال هذا عقب

ويمكن أن يقال بأن حديثه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما رواه عن غير عكرمة، فهذا أجود حديثه، وهو - مع ضعفه - صالح في الشواهد والمتابعات.

القسم الثاني: ما رواه عن عكرمة خاصة، وهذا لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: ما رواه عن عكرمة ولا يعرف من غير طريقه، فهذا لا يُلتفت إليه، وهو أضعف حديثه وأنكره، لأنه إنما أخذ تلك الأحاديث عن بعض الضعفاء والمتروكين، فدلَّسَها فرواها عن عِكرِمة مباشرة.

الحال الثانية: ما رواه عن عكرمة، وله طرق أخرى غير طريقه، فهذا الأقرب فيه أنه يلتحق بالقسم الأول؛ فيروى على سبيل الاعتبار.

وعبَّادٌ من السَّادسة، مات سنة (١٥٢هـ)، أخرج له البُخاريُّ تعليقاً والأربعةُ.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٧٠/٧)، و«الجرح والتعديل» (٨٦/٦)، و«الكامل» (٣٣٨/٤)، و«تهذيبُ الكمال» (١٥٦/١٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٨٢/٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣٧٦/٢)، و«الكاشفُ» (١/رقم٢٥٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٣/٥)، و«التقريبُ» (رقم٣١٤٢).

• أَيُّوب.

هو: أيوب بن أبي تَمِيمَة كَيْسان السَّخْتِياني[1]، أبو بكر البصري.

روى عن: أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي، وعمرو بن سلمة، وجماعة.

وعنه: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعباد بن منصور، وخلق كثير.

أحد الأئمة الأعلام الربانيين الحفاظ الأثبات، متفق على ثقته وجلالة قدره.

حديث الاكتحال الذي نص الأئمة على نكارته، وعدُّوه من منكرات حديث عبَّاد، فصحح الحاكم إسناده وقال في عبَّادٍ ما قال.

وقريبٌ من قولِ الحاكم صنيعُ العلامة أحمد شاكر في «تحققه لمسند أحمد» حيث وثَّق عبَّاد بن منصور مطلقاً، وصحَّح أحاديثه، ونفى عنه التدليس أصلاً [ينظر تعليقه على الأحاديث رقم: (٢١٣١ و٣٠٢١ و٣٣١٦ و٣٣١٦)]، وقد ناقشه العلامة الألباني وردَّ قولَه في «السلسلة الصحيحة» (٢١٥/٢-٢٢٥ رقم٦٣٣) فكفى وشفى.

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٩٦/٧): (هو بفتح السين المهملة، وسكون الخاء المعجمة بواحدة، وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، في آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل «السَّخْتِيَان» وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأَدَم).

قال شعبة: (ما رأيتُ مثله، وكان سيّد الفقهاء)، وقال ابن سعد: (كان أيوبُ ثقةً ثبتاً في الحديث، جامعاً، عدلاً، ورِعاً، كثيرَ العلم، حُجَّةً)، وقال أبو حاتم: (ثقةٌ لا يُسأل عن مثله)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ حجّةٌ، من كبار الفقهاء العبّاد).

من الخامسة، مات سنة (١٣١هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٤٦/٧-٢٥١)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٥/٢ رقم٩١٥)، و«شرح علل الترمذي» (٤٤٥/١-٤٤٧)، و«الكاشف» (٢٦٠/١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١)، و«التقريب» (رقم٦٠٥).

• أَبو قِلابة.

هو: عبدُ الله بنُ زيدِ بنِ عمرِو -أو عامر- الجَرْمِيُّ، أبو قِلاَبَة البصريُّ.

روى عن: أنس بن مالك ﷺ، وأبي أسماء الرحبي، وغيرهما.

وعنه: أيوب السختياني، ويحيى بن أبي كثير، وطائفة.

أحد الأئمة الأعلام، ثقة فقيه حافظ، متفقٌ على فضله وجلالة قدره.

قال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه من ثقات العلماء)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فاضلٌ، كثيرُ الإرسال)، وقال أبو حاتم: (لا يُعْرَفُ له تَدْلِيسٌ)[1].

من الثالثة، مات بالشام - هارباً من القضاء - سنة (١٠٤هـ) وقيل بعدها، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٧/٥)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٢/١٤)، و«الكاشف» (١/رقم٢٧٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٧/٥)، و«التقريب» (رقم٣٣٣٣).

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٤٢٥/٢-٤٢٦): (عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي، إمامٌ شهيرٌ من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنَّه يدلس عمَّن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدِّث منها ويدَلِّس).

وتبعه على وصفه بالتدليس: العلائي وابن حجر وذكره في الطبقة الأولى من المدلِّسين [ينظر: «جامع التحصيل» (ص١٢١)، و«طبقات المدلسين» (ص٢١ رقم١٥)].

قلت: وصف أبي قلابة بالتدليس بمعناه الاصطلاحي (الذي رواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه) لا يصح، ولم يصفه أحد من المتقدمين بذلك، بل عبارة أبي حاتم صريحة في النفي التدليس عنه، وإنما الذي هو مكثرٌ منه هو الإرسال الخفي (وهو: رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه)، فوصف الذهبي لأبي قلابة بالتدليس محمول على الإرسال الخفي، وإطلاق «التدليس» على «الإرسال الخفي» جارٍ على ألسنة كثيرٍ من الأئمة، ومنهم الذهبي نفسه، والله أعلم.

ينظر: «الكفاية» (ص٢٢)، و«التقييد والإيضاح» (ص٩٧-٩٨)، و«النكت على ابن الصلاح» (٦١٤/٢ وما بعدها).

ولمزيد من التوسع ينظر: «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس» للعوني (٤٣/١ ومابعدها)، و«الاتصال والانقطاع» للاحم (ص١٧٧ ومابعدها)، و«معجم المدلسين» لمحمد طلعت (ص٢٧٠-٢٧٣).

- **أَبـو أَسْمَاءَ.**

هو: عمرُو بنُ مرثدٍ الرّحبيُّ الشّاميُّ الدّمشقيُّ.

روى عن: ثوبان مولى رسُول الله ﷺ، وأبي الأشعث الصنعاني، وغيرهما.

وعنهُ: أبُو قلابة الجرميُّ، ويحيى بن الحارث الذماري، وغيرهما.

وقال ابنُ حجر في «التقريب»: (ثقةٌ)، وهو كما قال، فقد وثّقه العجلي وابن عبد البر، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

من الثّالثة، مات في خلافة عبد الملك بن مروان، أخرج له البُخاريُّ فى «الأدب المفرد»، والباقون.

ينظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٣٨٢/٢)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (٣٣٤/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٢٣/٢٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٤/١٠)، و«التقريب» (رقم٥١٠٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديثُ بهذا الإسناد منكرٌ، لا يصح، فقد تفرَّد به ريحان بن سعيد، عن عبَّاد بن منصور، عن أيوب السَّختياني، قال البزار: (هذا الحديث لا نعلم رواه عن أيوب إلاَّ عبَّاد بن منصور، ولاَ عَن عبَّاد إلاَّ ريحان بن سَعِيد).

وقلت: والحمل في هذا الحديث على «عبَّاد بن منصور» وعبادٌ ضعيفُ الحديث، صاحب مناكير، لا سيما في روايته عن عكرمة وأيوب، قال ابن أبي حاتم: (في روايته عن عكرمة وأيوب ضعفٌ)[(١)].

فتفرُّد عبَّاد بهذا الخبر عن أيوب دليلٌ على نكارته، فإن أيوب إمامٌ مكثرٌ وله أصحابٌ متقنون لحديثه، كحماد بن زيد، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث بن سعيد وأضرابهم[(٢)]، فأينهم من تحمُّلِ هذا الحديث عن شيخهم؟.

وجرى ابن حجر على ما اختاره في حال عبَّاد من أنه صدوقٌ حَسَنُ الحديث فقال في «مختصر زوائد البزار»[(٣)]: (هو عندي إسنادٌ حسنٌ)، وفي تحسينه رحمه الله نظرٌ ظاهرٌ.

وأيضاً فقد اختُلِفَ في موضع الشاهد من الحديث -كما سبق بيانه عند تخريج الحديث-، وهو قوله: «بذراع الجبار»، فذكره إبراهيم بن سعيد الجوهري في روايته، وخالفه محمَّد بن الصبَّاح

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨٦/٦).

(٢) ينظر في معرفة أصحاب أيوب السختياني: «شرح علل الترمذي» (ص٤٨٦).

(٣) (٤٧٦/٢ قم٢٢٤٥).

الدولابي فلم يذكره، وكلاهما ثقة حافظ، وجائزٌ أن يكون هذا الاختلاف من «ريحان بن سعيد» نفسه، فإنه ليس بالحافظ، والله أعلم.

قال عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١٠٨٤):

حَدَّثَنِي أَبِي، نا أَبُو أُسَامَةَ، نا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **«خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ»**.

❖ تخريج الأثر:

أخرجه من طريق عبد الله بن أحمد: أبو عبد الله ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٧٨)، وأبو يعلى ابن الفراء في «إبطال التأويلات» (رقم٢١٤).

- وأخرجه البزار في «مسنده» (٦/رقم٢٤٧٥) بنحوه وليس في روايته ذكر (الذراعين والصدر)، وغلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٢٢) بمثله، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٣١٥) بمثله – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ٢٣٣/أ) – ثلاثتهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي.
- وأخرجه عبد الله بن أحمد أيضاً في «السنة» (٢/رقم١١٩٤) بنحوه – ومن طريقه: ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٧٨)، وابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ٢١٨/ب) –، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/رقم٣٠٩) بنحوه وليس في روايته ذكر (الذراعين والصدر)، كلاهما من طريق أبي خالد الأحمر.
- وأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٧٧) – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ٢١٨/ب) –، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/رقم٣١٦) كلاهما من طريق محمد بن إسحاق المدني، بنحوه مع زيادة في آخره، وليس فيه ذكر (الذراعين والصدر).

ثلاثتهم: (حماد بن أسامة، وأبو خالد الأحمر، ومحمد بن إسحاق) **عن هشام بن عروة، به**[1].

- وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٤٤) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدَّثنا محمد بن إسحاق الصاغاني، حدَّثنا سعيد بن أبي

---

(١) قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٧٩/٢): (بلغني أن ابن عيينة رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو)، قلت: ورواية ابن عيينة هذه لم أقف عليها مسندة، وقد ذكرها ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص٦٩) فقال: (روى سُفْيَان بن عُيينة، عَن هِشَام بن عُرْوَة، عَن أَبِيه، عَن عبد الله بن عَمْرو رَضِي الله عَنْهُمَا قَالَ: «خَلَقَ الله تَعَالَى الْمَلَائِكَةَ من شَعْرِ ذِرَاعَيْهِ وصَدْرِه، أَو من نُورِهِما») قلت: ذكر «الشعر» وهم من الراوي، والصواب ذكر «النور» كما في الطرق الأخرى، والشك في هذه الرواية لا يُدرى ممن هو، والظاهر أنه ممن دون ابن عيينة، والله أعلم.

مريم، حدَّثنا نافع بن يزيد، حدَّثني يحيى بن أيوب، أنَّ ابنَ جُرَيج حدَّثه، عن رجلٍ، عن عروةَ بنِ الزُّبير، أنَّه سَأَلَ عَبدَ الله بنَ عَمْرِو بنِ العَاصِ: أيُّ الخلقِ أعظمُ؟ قال: «**المَلائِكَةُ**»، قَالَ: مِن مَاذَا خُلِقَت؟ قَالَ: «**مِن نُورِ الذِّرَاعَينِ والصَّدْرِ**»، قَالَ: «**فَبَسَطَ ذِرَاعَيْنِ، فَقَالَ: كُونُوا أَلْفَيْ أَلْفَيْنِ**». قال ابنُ أيُّوبَ: فقلتُ لابنِ جُريجٍ: ما أَلفَا أَلفَيْنِ؟ قال: ما لا تُحصَى كثرتُهُ. قال البيهقي: (هذا موقوفٌ على عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، وراويهِ رَجُلٌ غيرُ مُسَمَّى، فهو منقطعٌ).

❖ رجال الإسناد:

• أبـو عبـد الله.

هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي، نزيل بغداد.

روى عن: حماد بن أسامة، وابن عيينة، وخلق غيرهما.

وروى عنه: ابناه عبد الله وصالح، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأمم لا يحصون.

إمام أهل السنة في زمانه، وصاحب «المسند» المشهور، وأحد الأئمة الحفاظ الكبار.

قال شيخه الإمام الشافعي: (خرجتُ من بغداد وما خلفتُ بها أفقه، ولا أزهد، ولا أورع، ولا أعلم من أحمد ابن حنبل).

وقال علي بن المديني: (ليس فِي أصحابنا أحفظ من أَبِي عَبدالله أَحْمَد بن حنبل، وبلغني أنه كَانَ لا يُحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة)،

وقال النسائي: (جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث، والفقه، والورع، والزهد، والصبر).

وقد امتحن – رحمه الله – بالقول بخلق القرآن، وسُجن، وقُيِّد، وضُرب، فصبر وثبت، فنصر الله به السنة، وقمع به البدعة، وفرَّج به عن الأمة.

قال فيه ابن حبان: (كان حافظاً متقِناً ورِعَاً فقِيهاً، لازماً للوَرِعِ الخَفِيّ، مواظباً على العبادة الدائمة، به أغاثَ الله جلَّ وعَلا أُمَّةَ محمَّدٍ ﷺ، وذاك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عزَّ وجلَّ حتى ضُرِبَ بالسِّيَاطِ للقَتلِ فعَصَمَهُ الله عن الكُفْرِ، وجَعَلَه عَلَمَاً يُقتَدَى به).

ونعته الخطيب في «تاريخه» بـ(إمام المحدِّثين الناصر للدين، وَالمناضل عَنِ السنة، وَالصابر فِي المحنة).

وقال الذهبي في «السير»: (هو: الإمامُ حقَّاً، وشيخُ الإسلام صدقاً، أحد الأئمة الأعلام)، ونعته في «تذكرة الحفاظ» بـ(شيخ الإسلام، وسيِّد المسلمين في عصره، الحافظ الحجَّة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (أحد الأئمة، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ حجةٌ).

رأس الطبقة العاشرة، مات سنة (٢٤١هـ) وله (٧٧) سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٩٢/١-٣١٣)، و«الثقات» لابن حبان (١٨/٨-١٩)، و«تاريخ بغداد» (٩٠/٦)، و«حلية الأولياء» (١٦١/٩)، و«تهذيب الكمال» (٤٣٧/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧٧/١١)، و«تذكرة الحفاظ» (١٥/٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٩٦).

• أبو أسامة.

هو: حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم الكوفي.

روى عن: هشام بن عروة، والأعمش، وخلق غيرهما

وعنه: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما كثير.

أحد الْأَئِمَّة الْأَثْبَات، متفقٌ على توثيقه والاحتجاج به(١).

قال ابن سعد: (كان ثقةً مأموناً، كثير الحديث، يدلِّس ويُبَيِّن(٢) تدلَيسَه، وكان صاحب سنة وجماعة).

وقال الإمام أحمد: (كان صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كَيِّساً صدوقاً). وقال - أيضاً -: (كان ثبتاً ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ)، وقال: (ما رأيتُ أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه)(٣)، وقال: (كان أعلم الناس بأمور الناس، وأخبار أهل الكوفة)، وقال الذهبي في «الكاشف»: (حجَّةٌ عالِمٌ أخباريّ). وقال ابن حجر: (ثقةٌ ثبتٌ، كان

---

(١) حكى اتفاقهم ابن حجر في «طبقات المدلِّسين» (ص٣٠ رقم٤٤)، وفي «مقدمة الفتح» (٣٩٩/١).

وقد تكلَّم فيه بعضُهم بغير حجةٍ معتبرةٍ، وللاستزادة ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٨٠١/٢-٨٠٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٢٧/١٤)، و«ميزان الاعتدال» (٥٨٨/١)، و«مقدمة الفتح» (٣٩٩/١).

واتهمه بعضهم بـ(التشيُّع) وقارنه بما نقله ابن معين عنه في «تاريخه - رواية الدوري» (٣٩١/٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٤٥٢/٨ رقم٢٦٢٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٧٣/٢).

وبالجملة فحماد بن أسامة -كما قال الذهبي- ممن (تلقَّت الأَئِمَّةُ حديثه بالقبول؛ لحفظه ودينه).

(٢) وقع في المطبوع من «الطبقات» (وتَبَيَّن تدليسُه)، ولعل الصواب ما أثبتُه، وقد نقله على الصواب ابن حجر في «مقدمة الفتح» وفي «التهذيب» وفي «طبقات المدلسين»، ونقله قبله مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٣٣/٤)، وهو ما رجحه الدكتور بشار عواد في حاشية تحقيقه لـ«تهذيب الكمال» (٢٢٤/٧)، ويؤيده قول السخاوي في «فتح المغيث» (٢٠٣/٤): (وحماد وإن وُصِفَ بالتدليس فقد كان يُبَيِّن تدليسَه)، والله أعلم.

(٣) وقال ابن معين: (أَبو أُسَامة راوية هِشَام بن عُروَة، روى عنه ستمائة حديث).[«سؤالات الدوري» (رقم١٧١٤)، و«سؤالات ابن محرز» (١٥٥/١-١٥٦)].

ربما دلَّس[1])، وعدَّه في المرتبة الثانية[2] من مراتب المدلِّسين، وهم: (من احتمل الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى)[3].

من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين، وهو ابن ثمانين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٩٤/٦)، و«الجرح والتعديل» (١٣٢/٣)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٣/١ و٣٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٢١٧/٧)، و«الكاشف» (١/رقم١٢١٢)، و«شرح علل الترمذي» (٦٨٠/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣)، و«التقريب» (رقم١٤٨٧)، و«طبقات المدلسين» (رقم٤٤)، و«هدي الساري» (ص٣٩٩).

• هشام بن عُرْوَةُ.

هو: هِشَام بْن عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر المدني.

روى عن: أبيه وعمه عبد الله بن الزبير وغيرهما.

روى عنه: حماد بن أسامة، والإمام مالك، والسفيانان وخلقٌ من الكبار.

أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء الثقات، (مجمعٌ على تَثَبُّتِه)[4].

قال ابنُ سَعدٍ: (كانَ ثِقَةً ثَبْتاً، كَثِيرَ الحَدِيثِ، حُجَّةً).

وقال أبو حاتم: (ثقةٌ إمامٌ في الحديث).

وقال ابن حبان: (من حفَّاظ أهل المدينة ومُتْقِنِيهم، وأهلِ الوَرَعِ والفَضْلِ في الدِّين).

---

(١) زاد ابن حجر: (وكان بأَخَرَة يُحدِّثُ من كتب غَيرِه)، وإنما طويتُ ذكر هذا لأنَّ الحافظَ نفسَه قد ردَّ هذا القول في «مقدمة الفتح»، وردَّه الذهبي أيضاً في «ميزان الاعتدال» (٥٨٨/١).

(٢) ينظر: «طبقات المدلسين» (رقم٤٤)، و«النكت على ابن الصلاح» (٦٣٩/٢).

(٣) في وصف حماد بن أسامة بالتدليس مناقشة، ينظر: «المدخل إلى الإكليل» للحاكم (ص١١٤-١١٥)، و«الكامل» لابن عدي (١٠٧/١)، و«الكفاية» للخطيب (ص٣٥٦)، و«التدليس في الحديث» لشيخنا الدميني (ص٢٥٩).

(٤) قاله ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٨).

زعم ابن القطان الفاسي في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٥٠٤/٥) أن هشاماً تغيَّر في آخر عمره واختلط، قال ابن حجر في «التهذيب»: (ولم نَرَ له في ذلك سَلَفاً)، وقال الذهبيُّ في «الميزان» (٣٠١/٤): (هشامٌ حجةٌ إمامٌ، لكن في الكِبَر تَنَاقَصَ حفظُه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنَّه اختلط وتغيَّر، نعم الرجلُ تغيَّر قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا؟! أهو معصوم من النسيان؟!، ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يُجوِّدها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات)، وبنحوه قال في «السير» (٣٥/٦-٣٦) وزاد: (الرَّجلُ حُجَّةٌ مُطلقاً، ...، وهِشامٌ لم يختلِط قطُّ، هذا أمرٌ مقطُوعٌ بِهِ، وحدِيثُه مُحتجٌّ بِهِ فِي «الموطَّأ» ، و«الصِّحاحِ»، و «السُّننِ»، فقولُ ابنِ القطَّانِ: إنَّهُ اختلط، قولٌ مردُودٌ مرذُولٌ ....)، وفي «شرح علل الترمذي» (٦٧٩/٢): (قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: كان هشام تغيَّر؟ قال: ما بلغني عنه تغيُّر)، والله أعلم.

وهشام مع حفظه وإتقانه إلا أن حديثه بالمدينة أصح وأنقى من حديثه بالعراق، نص على هذا جماعة من الحفاظ[1].

قال الإمام أحمد: (كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن - أو قال: أصح -).

وقال يعقوب بن شيبة: (هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يُسنِد الحديث أحياناً ويُرسِلُه أحياناً، لا أنَّه يقلب إسناده، كأنَّه على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبي ﷺ، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله) قال ابن رجب معلقاً: (وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها).

وقال يعقوب بن شيبة أيضاً: (ثبتٌ ثقةٌ، لم يُنكر عَلَيْهِ شيء إلا بعد ما صارَ إلى العراق، فإنه انبَسط فِي الرواية، فأنكرَ ذلكَ عليهِ أهلُ بلده، والذي نَرى أن هشاماً يَتسهَّل لأهل العراق أَنَّهُ كَانَ لا يحدث عَن أَبِيهِ إلا بِما سمعه منه، فكان تَسَهُّلُه أنْ أرسَلَ عَن أَبِيهِ ما كَانَ يسمعه من غير أَبِيهِ عَن أَبِيهِ). قال ابن حجر معقِّباً: (وهَذَا هُوَ التَّدْلِيس)[2]، ولذا قال عنه في «التقريب»: (ثقةٌ فقيهٌ ربَّما دَلَّسَ)، وعدَّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلِّسين، وهم: (مَن لم يُوصَف بالتدليس إلا نادراً)[3].

من الخامسة، مات قريباً من سنة (١٤٥هـ)، وله (٨٧) سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦٣/٩)، و«تاريخ بغداد» (٥٦/١٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٣١ رقم٥٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٢/٣٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣٠١/٤)، و«شرح علل الترمذي» (٦٧٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٨/١١)، و«التقريب» (رقم٧٣٠٢)، و«هدي الساري» (ص٤٤٨)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم٣٠).

- **عُرْوَةُ.**

هو: عروةُ بنُ الزبيرِ بنِ العَوَّامِ بنِ خُويلدٍ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ، أبو عبدِ الله المَدَنِيُّ.

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٧٦٩/٢) وذكره ابن رجب في النوع الثاني من القسم الثاني، وهم: قومٌ من الثقات، ضُعِّفَ حديثهم في بعض الأماكن دون بعض، ثم قال: (وهؤلاء على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: مَن حَدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلَّط، وحدَّث في مكان آخر من كتبه فضبط ...، ومنهم هشام بن عروة).

(٢) «مقدمة الفتح» (ص٤٤٨)، و«طبقات المدلسين» (ص٢٦ رقم٣٠).

(٣) في وصف هشام بالتدليس من أجل ذلك مناقشة، ولذا قال العلامة المعلمي في «التنكيل»: (والتحقيق أنَّه لم يُدَلِّس قط)، وانظر تتمة كلامه في (٧٤١/٢-٧٤٢)، وانظر أيضاً كلام العلائي في «جامع التحصيل» (ص١١١ رقم٥٦).

روى عن: أبيهِ الزُّبَيرِ شيئاً يسيراً لصغره، ولازم خالتَه عائشة أُمِّ المؤمنينَ، ولازَمَها كثيراً وتفَقَّه بها، وروى عن خلقٍ كثيرٍ غيرِهما.

وعنه: ابنُه هشامٌ، والزُّهرِيُّ وخلقٌ كثيرٌ.

أحدُ الأئمة الأعلامِ المشاهير، ثقةٌ ثَبْتٌ إمامٌ فقيهٌ عابدٌ، متفقٌ على الاحتجاج به.

قال تلميذه الزهري: (أدركتُ من قريشٍ أربعةَ بحورٍ: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبا سلمه بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله).

وكان كثير الحديث والرواية، قال ابنه هشام: (والله ما تعلَّمْنَا من أبي جزءاً من ألفِ جزءٍ - وفي رواية: من أَلفَي جُزءٍ - من أحاديثه).

قال ابن سعد: (كان ثقةً، كثيرَ الحديث، فقيهاً، عالماً، مأموناً، ثبتاً).

ونعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الإمام عالم المدينة) وقال: (كان عالماً بالسيرة حافظاً ثبتاً).

وكان رحمه الله عابداً ناسكاً، قال ابنه هشام: (كان أبي يصوم الدهر، ومات صائماً)، وقال: (كان من فقهاء المدينة، وأفاضل التابعين، وعبَّادِ قريش، كان يقرأ كلَّ يومٍ رُبُعَ القرآن في المصحف نظراً بالتدَبُّر والتفَكُّر، فيَذهَب فيه عامَّة يومه، ثم يقوم تلك الليلة به على التدَبُّر والتفَكُّر حتى يذهب عامَّة ليله به، ما تَرَكَ وِردَه من اللَّيل إلا لَيلَةَ قُطِعَت رجلُه، وذاكَ أنَّ الآكِلَة وَقَعَت فيها فنُشِرَت، فما زاد على أن قال الحمد لله).

قال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ).

من الثالثة، مات سنة (٩٤هـ) على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان ﷺ، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (١٧٨/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص١٠٥ رقم٤٢٨)، و«حلية الأولياء» (١٧٦/٢)، و«تهذيب الكمال» (١١/٢٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠/١)، و«التقريب» (رقم٤٥٦١).

❖ الحكم على الأثر:

إسناد هذا الأثر ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقاتٌ أثباتٌ.

وقد جاء في «صحيح مسلم»[(١)] وغيره من طريق الزُّهرِيِّ، عن عُروةَ، عن عائشةَ، قالت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُلِقَت الملائِكةُ من نُورٍ**»، فأطلق «النور» ولم يقيِّده بشيء.

وأثر عبد الله بن عمرو — مع صحة إسناده — لا يعتمد عليه في إثبات عقيدة، لما عرف عنه ﷺ

(١) (٤/رقم رقم٢٩٩٦).

من الأخذ عن أهل الكتاب[1]، وقد أصاب يوم اليرموك زَامِلَتَين[2] من كتبهم فكان يحدِّث منها، وفيها منكرات وغرائب[3]، والظاهر أن هذا الأثر وما فيه من تقييد «النور» بـ(نُورِ الذِّرَاعَين والصَّدْرِ) مأخوذ من تلك الكتب، بل جزم العلامة الألباني بذلك فقال: (هذا من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها؛ لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق ﷺ)[4]، وقال البيهقي عقب إيراده لهذا الأثر: (عبدُ الله بنُ عَمْرٍو كانَ ينظُرُ في كتبِ الأوائلِ، فما لا يرفعُهُ إلى النَّبيِّ - عليهِ السَّلامُ - يحتملُ أن يكُونَ مِمَّا رَآهُ فيما وَقَعَ بيدِهِ من تلكَ الكُتُبِ).

قلتُ: وقد طوى بعض الرواة هذه الزيادة فلم يذكروها مع ثبوتها في الأثر، وكأنهم فعلوا ذلك استنكاراً لها، إذ لم يأت على لسان المعصوم ﷺ ما يؤيدها أو يدل عليها.

فالمقصود أن هذا الأثر صحيح ثابت عن عبد الله بن عمرو، ولكن الأقرب فيه أنَّه من الإسرائيليات التي أخذها عبد الله من صحف أهل الكتاب، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» (٥٣١/٢-٥٣٣)، و«فتح المغيث» (٢٢٨/١-٢٣١).

(٢) «الزَّامِلَة»: هي الدَّابَّة التي يُحْمَلُ عليها من الإبِلِ وغيرِها. ينظر: «المحكم» (٥٦/٩ مادة: زمل)، و«لسان العرب» (٣١٠/١١ مادة: زمل).

(٣) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥١/١): (وجد - يعني عبد الله بن عمرو رضي الله عنه - يوم اليرموك زَامِلَتَين مملوءَتَين كتباً من علوم أهل الكتاب، فكان يحدِّث منهما بأشياء كثيرةٍ من الإسرائيليّات، منها المعروف والمشهور والمنكور والمردود)، وقال (٤٧٦/٣) عن حديثٍ رواه: (وهذا غريبٌ جدَّاً، وكأنَّهُ من الزَّامِلَتَينِ اللَّتَينِ أصابَهما عبدُ الله بنُ عَمرٍو يوم اليرموكِ، وكان فيهما إسرائيليَّاتٌ يُحدِّثُ منهما، وفيهما منكراتٌ وغرائبُ).

(٤) «السلسلة الصحيحة» (رقم٤٥٨).

بل ذهب بعض أهل العلم إلى الحكم ببطلان هذا الحديث، وعدوه من وضع الزنادقة!!، وممن ذهب إلى هذا أبو محمد ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٢٩ و٤٠٤)، ونقل كلامَه مُقِرّاً له: ابنُ البناء الحنبلي في «الرد على المبتدعة» وأورده تحت [باب ما وضعته الزنادقة والملْحِدة على أهل السنة وأصحاب الحديث] (ص٥٨-٥٩)، وانظر أيضاً كتابه الآخر «المختار في أصول السنة» (ص٩٦).

الدراسة الموضوعية:

تبين من الدراسة الحديثية عدم ثبوت صفة «الذراع» لله عز وجل، خلافاً لمن أثبتها من أهل العلم اعتماداً على ظواهر هذه الأحاديث.

فصفة «**الذراع**» لا تثبت لا من جهة الرواية، ولا من جهة الدراية:

أما عدم ثبوتها من جهة الرواية فلأن الأحاديث الواردة فيها لا يصح منها شيء، كما تبين من الدراسة الحديثية.

وأما عدم ثبوتها من جهة الدراية فلعدم صراحتها في إضافتها إلى الله عز وجل، وأما ما جاء في هذه الأحاديث من قوله: «ذراع الجبَّار» أو «ذراع المِلِك» فليس بصريح الدلالة على أن المراد به الله عز وجل، فإن اسم «الجبَّار» و«المِلِك» من الأسماء المشتركة التي تطلق على الله عز وجل وتطلق على غيره، ولا يجوز حملها في هذه الأحاديث على الله عز وجل إلا بقرينةٍ بَيِّنةٍ.

وأما ما ورد في بعض الروايات من ذكر عبارات الإجلال والتعظيم والتنزيه التي لا تليق إلا بالله عز وجل -كقول: (عَزَّ وجَلَّ) و(جَلَّ اسْمُهُ) - مقرونةً بهذه الأسماء فهي وهمٌ من راويها، كما نبَّه عليه الخطيب البغدادي، ويؤيد ذلك خلو عامَّة الروايات منها[1].

ومن هنا فقد اختلف أهل العلم رحمهم الله في فَهْم هذه الأحاديث، فذهب طائفة من أهل العلم إلى أنَّ «الجبَّار» و«المِلِك» في هذه الأحاديث ليس المراد به الله عز وجل، وممن ذهب إلى هذا: ابن قتيبة، وأبو بكر بن إسحاق الصِّبْغي، وغلام ثعلب، وابن حبان، وغيرهم.

قال ابن قتيبة: (إن لهذا الحديث مخرجاً حسناً - إن كان النبيُّ ﷺ أراده - وهو أن يكون «الجبار» ههنا: المِلِك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٥٠]، أي: بمَلِكٍ مُسَلَّطٍ، والجبَابِرةُ: الملوكُ، وهذا كما يقول الناس: هو كذا وكذا ذراعاً بذراع الملك، يريدون: بالذراع الأكبر، وأحسبه مَلِكاً من ملوكِ العَجَمِ، كان تامَّ الذِّرَاع، فنُسِبَ إليه)[2].

وقال أبو بكر الصِّبْغِي[3]: (معنى قوله: «بذراع الجبَّار» أي: جبَّار من جَبَابِرَة الآدَمِيّين ممن كان في القرون الأولى، ممن كان أعظم خَلْقَاً، وأطول أعضاءً وذراعاً من الناس)[1].

---

(١) سبق التنبيه على ذلك عند الكلام على أول حديث في هذا المبحث.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣١٢)، ونقل كلامه من غير نِسْبَة: الأزهري في «تهذيب اللغة» (١١/٤٤).

(٣) هو: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصِّبْغِي، أبو بكر النَّيسَابُوري الشافعي.

وقال غلام ثعلب: («الجبَّار» هاهنا: الطويل، يقال: نخلةٌ جَبَّارةٌ)[٢].

وقال ابن حِبَّان: («الجبَّار»: مَلِكٌ باليمن، يقال له: الجَبَّار)[٣].

وجزم الذهبي رحمه الله بأنَّ هذا الحديث ليس من أحاديث الصفات[٤].

ولم أر من المتقدمين من نص على إثبات «**الذراع**» لله عز وجل إلا ما كان من القاضي أبي يعلى بن الفراء فإنه قال في كتابه «إبطال التأويلات» بعدما أورد حديث أبي هريرة ﵁ وفيه قوله: «بذراع الجبار» قال عقبه: (اعلم أنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأنَّا لا نُثبتُ ذراعاً جَارِحَة ولا أبعاضاً، بل نُثبِتُ ذلك صفة، كما أثبتنا الوجه واليَدَين وغيرهما من الصفات)[٥]، كذا قال رحمه الله ولعل عذره في إثبات هذه الصفة ما وقع في الرواية التي أوردها من زيادة عبارة «جلَّ اسمه» مقرونة بلفظ «الجبَّار»، فحَمَلَ «الجبار» في الحديث على الله عز وجل بناءً على ذلك.

وكذلك استشهد ابن منده في كتابه «الرد على الجهمية»[٦] في معرض سياقه للأحاديث الدالة على إثبات صفة «اليد» لله عز وجل، وكذلك صَنَعَ قَبلَه ابنُ أبي عاصم في «السنة»[٧] فأورد الحديث ضمن أبواب أحاديث الصفات، وظاهر صنيعهما يوحي بأنهما يعدَّان الحديث من أحاديث الصفات، وأن المراد بـ«الجبار» في الحديث هو الله عز وجل.

من كبار علماء أهل السنة بنيسابور، وكان خليفة ابن خزيمة في الفتوى، وقد روى عنه الحاكم وأكثر من الرواية عنه.

كان إماماً مقدَّماً، عالماً بالحديث والفقه والرجال، نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام).

وله تصانيف حسنة، منها كتاب «الأسماء والصفات»، و«الإيمان»، و«الرؤية»، و«القدر»، وغيرها، مات سنة (٣٤٢هـ).

ينظر: «الإرشاد» للخليلي (٨٤٠/٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٣/١٥).

(١) نقل كلامه - مُقِرّاً له - تلميذُه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٦٣٧/٤).

(٢) نقل قوله ابن الجوزي في كتابه «غريب الحديث» (١٣٥/١).

(٣) «صحيحُ ابن حبان» (٥٣٢/١٦).

(٤) نقل ذلك عنه: المناوي في «فيض القدير» (٢٥٥/٤).

(٥) «إبطال التأويلات» (ص٢٤٣).

(٦) (ص٩٣).

(٧) (ص٢٧١ رقم٦١٠ و٦١١).

والـذي تميـل إليـه الـنفس – والعلـم عنـد الله – أن الأحاديـث الـواردة في «**الـذراع**» مـع ضعفها ليست صريحة الدلالة على الصفة، لما ذكرته سابقاً من أنَّ اسمَ «الجبَّار» و«الملِك» من الأسماء المشتركة التي تطلق على الله عز وجل وتطلق على غيره، وحملها على أن المراد بها هو الله سبحانه يحتاج إلى بينة ظاهرة، ولا بينة في الحديث تدل على ذلك.

ولسنا بحمد ممن يفر من إثبات الصفات لله عز وجل، كحال أهل التعطيل، بل إذا ثبت النص قلنا به مثبتين الصفة، ومنزهين الله عمَّا لا يليق به، وليست صفة «الذراع» بأعجب من صفة اليد والأصابع والوجه والعين ونحوها من الصفات الثابتة لله عز وجل على ما يليق به سبحانه، والله أعلم.



المبحث السادس

ما ورد في صفة الساعد

قال أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/رقم١٣٩٩):

حَدَّثَنَا شُعبَةُ، أَنبَأَنَا أَبُو إِسحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الأَحوَصِ، يَقُولُ: أَتَى أَبِي النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وَرُبَّمَا قَالَ: عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَرَآهُ قَشِفَ الهَيئَةِ[1] فَقَالَ: **«هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ؟»**، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: **«مَنْ أَيِّ الْمَالِ؟»** قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ؛ مِنَ الإِبِلِ وَالرَّقِيقِ وَالخَيلِ وَالغَنَمِ، قَالَ: **«فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرَ عَلَيْكَ أَثَرُهُ»** ثُمَّ قَالَ: **«هَلْ تُنْتَجُ إِبِلُ أَهْلِكَ صِحَاحاً آذَانُهَا، فَتَعْمَدَ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعَ آذَانَهَا فَتَقُولَ: هَذِهِ بُحُرٌ[2]، وَتَشُقَّهَا أَو تَشُقَّ جُلُودَهَا فَتَقُولَ: هَذِهِ صُرُمٌ[3]، وَتُحَرِّمَهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟ فَكُلُّ مَالٍ آتَاكَ اللَّهُ لَكَ حِلٌّ»**، قَالَ شُعْبَةُ: هَذَا يَقُولُهَا أَحياناً، وَأَحْيَاناً لَا يَقُولُهَا[4]: **«وَمُوسَى اللَّهِ أَحَدُّ مِنْ مُوسَاكَ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدَيْكَ[5]»**، وَرُبَّمَا قَالَ: **«وَمُوسَى اللَّهِ أَحَدُّ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ»**.

---

(١) قوله: «**قَشِفَ الهيئة**»: «القَشَفُ» قَذَرُ الجِلْد ورَثَاثَة الهيئة، وتَقَشَّفَ الرَّجُلُ إذا لم يتعاهد نفسَه بالغَسْل والنَّظافة.

ينظر: «النهاية في غريب الأثر» (٤/٦٦ مادة: قَشَفَ)، و«لسان العرب» (٩/٢٨٢ مادة: قَشَفَ).

(٢) قوله: «**بُحُرٌ**» هي جمعُ «بَحِيرَة»، وهي الناقة إذا نُتِجَت خمسةَ أَبْطُنٍ، فإذا كان الخامسُ ذكراً نُحِرَ فَأَكَلَه الرِّجالُ والنساءُ، وإن كان الخامسُ أُنثَى بَحَرُوا أُذُنَها - أي شقُّوها -، وكانت حراماً على النِّساء، لحمُها ولبنُها، فإذا ماتت حلّت للنِّساء، وَإِنَّمَا سُمِّيت «بَحِيرَة» لشقِّهم أُذُنَها، وَالبَحْرُ الشقُّ، وَهِي فعيلة بِمَعْنى مفعولة.

ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٤٢٥)، و«التبيان في تفسير غريب القرآن» لابن الهائم (ص١٥٣-١٥٤).

(٣) قوله: «**صُرُم**» هي جمع «صَرِيم»، وهو الذِي صُرِمَت أُذُنُهُ: أَي قُطِعَت. والصَّرْمُ: القَطْع.

ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/٢٦ مادة: صرم)، و«الفائق» للزمخشري (٢/٢٩٤).

(٤) شكَّك حسن السقَّاف في زيادة ذكر «الموسى» و«الساعد»، فقال في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص٢١٧): (نحن في شكٍّ من هذه الزيادة التي فيها ذكر «الموسى» و«الساعد»، ونعتقد أن من لم يوردها من الحفَّاظ الذين ذكرناهم قد أصابوا وإن كان سندها صحيحاً، فقد يصح السند وفي المتن ما يُنكَر).

قلت: هذا تشغيبٌ مبنيٌّ على مذهبه البدعي، وإلا فهذه الزيادة ثابتة في الحديث بلا شك، ومن نظر في ألفاظ الرواة لم يشك أدنى شك في ثبوتها، ولذا لم أر أحداً من الأئمة الحفاظ شكَّك في ثبوت هذه الزيادة قبل هذا الرجل!!.

(٥) هكذا وقع عند أبي داود الطيالسي بالتثنية، وفي عامة مصادر التخريج بالإفراد «ساعدِك».

❖ تخريج الحديث[1]:

- أخرجه معمر في «جامعه» [الملحق بآخر «المصنَّف» لعبد الرزاق] (١١/رقم٢٠٥١٣) - ومن طريقه: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/رقم٣٠٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/رقم١٩٧١٠) -.
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥/رقم١٥٨٨٨)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (٢٩/٩-٣٠) كلاهما من طريق محمد بن جعفر «غُنْدَر».
- وأخرجه أحمد أيضاً في «المسند» (٢٥/رقم١٥٨٩١) قال: حدثنا عفَّان بن مسلم.
- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/رقم٥٦١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/رقم٦٠٨)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/٢٤-٢٥) - ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/١٧٥ رقم٧٤٢) - جميعم من طريق أبي الوليد الطيالسي.
- وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/رقم٣٠٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/١٨١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/قم٧٧١٩) ثلاثتهم من طريق وهب بن جرير.
- وأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٥٥) من طريق يعقوب الحضرمي.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢٤-٢٥) - ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٤٢) - من طريق روح بن عُبادة.

ستتهم: (غُنْدر، وعفَّان، وأبو الوليد الطيالسي، ووهب بن جرير، ويعقوب الحضرمي، وروح بن عبادة) **قالوا: حدثنا شعبة**.

---

(١) هذا الحديث له طرق كثيرة، وسياقات مختلفة؛ مطوَّلة ومختصَرَة، وقد اقتصرتُ منها على ما ورد فيه موضع الشاهد، وهو ذكر «**الساعد**».

وإلا فقد رواه عن «**أبي إسحاق السبيعي**» جماعة من أصحابه، قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/٢٤٥٩) بعدما أخرج الحديث من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي: (كذا رواه الثّوريُّ مُختصراً، ورواهُ عن أبي إسحاقَ - مُطوَّلًا ومُختصراً - جماعةٌ منهم: شعبةُ، وإسرائيلُ، وزُهيرٌ، وأبُو الأحوص، وفطرُ بنُ خليفة، وجريرُ بنُ حازمٍ، وذكروا لفظ القِرَى والضِّيَافَة، [قلت: يعني قوله: «يا رسولَ اللهِ، مررتُ برجُلٍ فلم يُضَيِّفني ولم يقرِني، ثُمَّ نزلَ بِي، أجزيهِ أم أقريهِ؟ قال: «بل أَقْرِه»]. ورواهُ معمرٌ، وشريكٌ، والأجلحُ، والمسعُوديُّ، والحسنُ بنُ الفُرات، وإسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، وابنُ جُريجٍ، وأشعثُ بنُ سوّارٍ، وعبدُ الحميد بنُ الحسن كُلُّهُم: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه ... ، ورواهُ عبدُ الملك بنُ عُميرٍ، وسلمةُ بنُ كُهيلٍ، وأبُو الزّعراء، عن أبي الأحوص، نحو رواية أبي إسحاق).

- وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»[1] من طريق إِسرَائِيل بن يُونس.
- وأخرجه ابن جرير أيضاً في «تفسيره» (٢٩/٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٤٢/٣) كلاهما من طريق إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي.
- وأخرجه الطحاوي أيضاً في «شرح مشكل الآثار» (٨/رقم٣٠٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩/رقم٦١٤) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

أربعتهم: (شعبة، ومعمر، وإسماعيل بن أبي خالد، والمسعودي) **عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي الأحوص به، وألفاظهم متقاربة.**

وقد روي الحديث من وجه آخر عن أبي الأحوص:

- أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/رقم٩٠٧).
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨/رقم١٧٢٢٨).
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/رقم١٢٦١) قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب.
- وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠/رقم١١٠٩٠) قال: أخبرنا مجاهد بن موسى.

أربعتهم: (الحميدي، والإمام أحمد، ويعقوب بن حُمَيد[2]، ومجاهد بن موسى) **قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزَّعْرَاء[3]، عن عمِّه أبي الأحوص به.**

---

(١) «تفسير عبد بن حميد» من التفاسير العظيمة، وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور، ولكن هذا الكتاب - حسب علمي - في عداد المفقود، وقد طبعت منه قطعة صغيرة تمثل سورَتَيْ آل عمران والنساء فقط.

وروايته التي أشرت إليها ذكرها عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (٩٦/٤) وعزاها لعبد بن حميد، وساق إسناده، ومنه أخذتُ.

(٢) خالف «يعقوب» هؤلاء الثقات الكبار في لفظ الحديث فقال في روايته: «.. ويَدُ الله أشدُّ» بدلاً من «.. وساعد الله»، و«يعقوب» (صدوقٌ، في حفظه لينٌ، وله غرائب ومناكير)، كما قال الذهبي [ينظر: «الميزان» (٤٥١/٤)، و«من تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّق» (رقم٣٨٤)]

ولا يبعد أن يكون «يعقوب» قد روى هذا اللفظ بالمعنى، فإن «الساعد» داخل في معنى «اليد»، ويؤيد هذا أن ابن منده قد أورد هذا الحديث في كتابه «الرد على الجهمية» مستدلاً به إثبات صفة اليد لله عز وجل، فقال (ص٤٢): (ذِكْرُ خبرٍ آخَر يدُلُّ على ما تقدَّم في معنى اليَدِ) ثم ساق حديث الباب.

(٣) هو: عمرو بن عمرو - ويقال: ابن عامر - بن مالك بن نضلة الجُشَمِي، الكوفي، أبو الزَّعراء، قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة»، من السادسة، روى له البخاري في «خلق أفعال العباد»، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

ينظر: «الاستغناء في معرفة المشهورين بالكنى» (٦٢٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٦٦/٢٢)، و«التقريب» (رقم٥١١٧).

❖ رجال الإسناد:

• شُعبَةُ.

هو: شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ بنِ الوَرْدِ العَتَكيُّ الأزديُّ، مولاهم، أبو بِسْطَام الواسطي ثم البصريّ.

روى عن: أبي إسحاق السَّبِيعي، والأعمش، وغيرهما كثير.

وعنه: أبو داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر «غُنْدَر»، وخلق غيرهما.

أحدُ الأئِمَّة الحفَّاظِ الكبار، ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ عابدٌ، جليلُ القدر جداً.

وهو أول من فَتَّشَ بالعراق عن الرِّجَال، وذَبَّ عن السنَّة حتى صار عَلَمَاً يُقتَدى به، وكان سفيان الثوريُّ يقول: (شعبة أمير المؤمنين في الحديث)، وقال الشافعي: (لولا شعبة لما عُرِفَ الحديثُ بالعراق)، وقال ابن معين: (شعبةُ إمامُ المتقنين)، وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: (كان شعبة أُمَّةً وحده في هذا الشأن) قال عبدالله: يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال، ولذا قال يَحيَى بنُ سعيد: (ما رأيتُ أحداً قط أَتْرَكَ لحديثٍ جيِّدٍ قد سمعَه يدخل قلبُه منه شيئًا مِن شُعْبَة)[1] وهذا من تثبُّته وشدِّة احتياطه.

وكان رحمه الله شديد القول في التدليس والكراهية له، وكان يقول: (لَأَن أَزنيَ أحب إليَّ من أن أُدَلِّسَ)، وكان يقول: (كلُّ شيءٍ حدَّثْتُكم به فذلك الرَّجل حدَّثني بأنَّه سمعه من فلانٍ إلا شيئاً أُبَيِّنه لكم)، قال أبو حاتم: (يعني أنه كان لا يُدَلِّس).

وكان رحمه الله – مع إمامته وإتقانه – ربما وَهِمَ في أسماء الرواة، قال ابن معين: (شعبة ثقةٌ ثبتٌ، ولكنه يُخطىء في أسماء الرجال ويُصَحِّف)،وقال أبو زرعة: (كان أكثر وَهَمِ شعبةَ في أسماء الرجال)[2]، وقال أبو حاتم: (وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال)[3].

وكان رحمه الله عابداً ناسكاً، كثير الصلاة والصيام والصدقة، حتى قال أبو بَحْرٍ البكراوي: (ما رأيتُ أَعْبَدَ لله من شعبة، لقد عَبَدَ الله حتى جفَّ جلدُه على عظمه).

من السابعة، مات سنة (١٦٠هـ)، وله (٧٧) سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٦/١-١٧٦) و(٣٦٩/٤)، و«ثقات ابن حبان» (٤٤٦/٦)، و«تاريخ بغداد» (٣٥٣/١٠-٣٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٩/١٢)، و«التهذيب» (٤٢/٥)، و«التقريب» (رقم٢٧٩٠).

---

(١) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (السِّفْر الثالث) (٣٠٠/١ رقم١٠٦٧).

(٢) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤٦٦/١-٤٦٧ رقم٤٥).

(٣) المصدر السابق.

• أَبُو إِسحَاقَ[1].

هو: عمرو بن عبدالله بن عبيد السَّبِيعي -بفتح المهملة وكسر الموحدة- الهَمْدَاني الكوفي.

روى عن: البراء بن عازب ﷺ، وأبي الأحوص الجُشَمِي، وسعيد بن جبير، وخلقٌ كثيرٌ[2].

وعنه: شعبةُ، والثوري - وهما أثبت النَّاس فيه[3] - وخلقٌ كثيرٌ غيرهما.

أحدُ الحفَّاظ الأثبات المكثرين، ومن أئمة التابعين وسادتهم، متفقٌ على ثقتِه وجلالة قدره، وكان صاحبُ عبادةٍ ونُسُكٍ.

عابوا عليه التدليس، ووُصِمَ بالاختلاط في آخر عمره.

أما التدليس: فهو مشهورٌ به -كما قاله العلائيُّ وابنُ حَجَر[4]-، وأمره فيه مستفيضٌ بين الأئِمَّة، ولم ينكره أو يدفعه أحدٌ منهم[5]، ولذا ذكره العلائيُّ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلِّسين، ووافقه ابن حجر، وهم: (من أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّمَاع، ومنهم من رَدَّ حديثَهم مطلقاً، ومنهم مَن قَبِلَهم).

ومن تأمل في حال أبي إسحاق واتساع شيوخه وكثرة مروياته حتى شبَّهَهُ أبو حاتم بالزهريِّ في ذلك[6]، وعدَّه ابن المديني من الستة الذين يدور عليهم الإسناد[7]، وهو -كما قال يعقوب بن

---

(١) من أوسع الدراسات المحرَّرة عن «أبي إسحاق السَّبيعي» ما كتبه الدكتور خالد باسمح في مقدمة رسالته الدكتوراه: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل» (١/٢٩-٢٧٢).

(٢) قال علي بن المديني: (روى أبو إسحاق عن سبعين رجلاً أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وأحصيتُ مشيخته نحواً من ثلاث مئة شيخ. وقال في موضع آخر: أربعمائة شيخ) وقيل: إنه سمع من ثمانية وثلاثين صحابياً. [ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٩٤)]، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/١٩٠): (روى عن جماعة من الصحابة وعن خلائق من كبار التابعين وينفرد بالأخذ عن كثير منهم فإنه كان إماماً طلاَّبَةً للعلم).

(٣) قاله ابن المديني وابن معين وأبو زرعة والترمذي وغيرهم. ينظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/٥١٩).

(٤) «جامع التحصيل» (ص١٠٨ و١١٣)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٤٦) وكذلك في «النكت على ابن الصلاح» (٢/٦٣١) ذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين المخرج له في الصحيحين.

(٥) وممن وَصَفَه بذلك: تلميذه شعبة كما في مقولته المشهورة: (كفيتكم تدليس ثلاثة ... وذكر منهم أبا إسحاق)، ويعقوب بن سفيان «المعرفة والتاريخ » (٢/٦٣٣)، والنسائي في رسالته في «المدلسين» (ص١٢٢)، وابن حبان في «الثقات» (٥/١٧٧) ومقدمة «المجروحين»، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» مسند علي (٣/١٥٦)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٤٢)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/٨٦)، وحسين الكرابيسي -نقله عنه ابن حجر في «التهذيب»-، والله أعلم.

(٦) قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٢٤٢): (يُشبِه الزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال).

(٧) «العلل» له (ص٨٦-٨٩).

سفيان – ممن يَعتَمِدُ عليه الناسُ في الحديث، وهو أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج به وحديثه في جميع دواوين الإسلام= من تأمل هذا كله احتَمَلَ من أبي إسحاق ما عَنْعَنَ فيه، فتدليسه مغمورٌ بجانب سعة روايته، فحقُّه أن تحمل عنعنته على الاتصال وإنما يتوقف فيها إذا تبين تدليسه في حديث بعينه وذلك إمَّا بنص إمام، أو حين يذكر واسطة بينه وبين شيخه، أو يأتي بما يستنكر.

وما ذكرتُه من حمل عنعنة إبي إسحاق ومن كان مثله في سعة الرواية على الاتصال هو اختيار جماعة من العلماء ومنهم يعقوبُ بن سفيان الفسوي وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مدلَّسٌ يقوم مقام الحُجَّة).

ثم إن أكثر ما أخذ على أبي إسحاق ليس من هو من قبيل التدليس الصريح وإنما هو من قبيل الإرسال الخفي وهذا بيّنٌ لمن طالع كلام العلماء فيه، والله أعلم.

فالحاصل أن أبا إسحاق مقبول العنعنة عمن ثبت سماعه منه على الإجمال.

وأما الاختلاط: فقد وصفه به غيرُ واحدٍ من الأئِمَّة[١]، وميَّزُوا مَن سمع منه بأخرة عن غيرهم، وهذا يدل على أنه قد تَغَيَّرَ في آخر حياته.

والظاهر لي: أن ما وُصِفَ به من الاختلاط ليس من قبيل الاختلاط الفاحِشِ الذي يؤثِّرُ على مروِيَّات الراوي، وإنما هو من قبيل التغير اليسير الذي يحصل للإنسان بسبب تقدُّم السنِّ، لا سيما إذا عُلِمَ أن أبا إسحاق قد عُمِّر طويلاً حتى قارب المائة، وهذا التغير وتناقص الحفظ أمرٌ طبيعيٌّ تقتضيه طبيعة البشر[٢].

وقد دفع عنه تهمة الاختلاط غير واحد، منهم: الإمام الذهبيّ فإنه قال عنه: (من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلاّ أنه شَاخَ ونَسِيَ ولم يختلط)، وقال مرةً: (هو ثقةٌ حُجَّةٌ بلا نزاع، وقد كبر وتغيَّر حفظه تغيُّر السِّنِّ ولم يختلط)، ومنهم الحافظ العلائيُّ حيث قال: (أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج به، .... ولم يعتبر أحدٌ من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به

---

(١) للوقوف على أقوالهم في ذلك ينظر: كتاب «معجم المختلطين» لمحمد بن طلعت (ص٢٤٧-٢٥٦).

(٢) التعبير عن مطلق التغيُّر وسوء الحفظ بـ(الاختلاط) جارٍ في استعمالات الأئمة وإطلاقاتهم فانظر –على سبيل المثال– قول القطان في «إسماعيل بن مسلم المكي» حين سئل عنه كيف كان أول أمره؟ فقال: (لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب) وإسماعيل بن مسلم لم يصفه أحدٌ بالاختلاط وإنما وصف بسوء الحفظ وضعف الحديث. ينظر: «التهذيب» (٢٨٩/١).

مطلقاً، وذلك يدلُ على أنه لم يختلط في شيء من حديثه،..فهو أيضاً من القسم الأوَّل)، والقسم الأوّل من المختلطين -عند العلائيّ- هم: [من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته، إمّا لقصر مدة الاختلاط وقلته ...، وإمّا لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم].

فالحاصل أنه لم يختلط الاختلاط المعهود وإنما تغير حفظه ونقص، وحديث القدماء من أصحابه أتقن وأجود من حديث من سمع منه بأخره هذا في حال الاختلاف، وأما عند التفرد فينبغي أن يتعامل مع ما ينفرد به المتأخرون بشيء من التدقيق ومزيد من النظر فينتبه إلى زياداتهم في الأسانيد والمتون لما ذكرته من حصول التغير، والله أعلم.

وأبو إسحاق من الثالثة، مات سنة (١٢٩هـ)، وهو ابن ست وتسعين، روى له الجماعة.

ينظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٦٣٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٢/٦)، و«ثقات ابن حبان» (١٧٧/٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٣١/٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢٧٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٢/٥) و«تذكرة الحفاظ» (٢٣٣/١)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣)، و«المختلطين» (ص٩٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٠/٤)، و«التقريب» (رقم٥٠٦٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٤٦)، و«الكواكب النيرات» (ص٣٤٠)، و«معجم المدلسين» (ص٣٥٣).

• أَبو الأَحوَصِ.

هو: عوفُ بنُ مالكِ بنِ نَضْلَة -بفتح النون وسكون الضاد- الجُشَمِي -بضم الجيم وفتح المعجمة- الكوفي.

روى عن: أبيه، وابنِ مسعودٍ، وأبي موسى الأشعري وغيرهم ﷺ.

وعنه: أبو إسحاق السَّبِيعي، وابن أخيه أبو الزَّعْرَاء الجُشَمِي، وغيرهما.

متفقٌ على ثقته.

وثقه: ابنُ سعد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، والخطيب البغدادي، وابن حجر في «التقريب».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من جِلَّة الكوفيين ومُتْقِنِيهِم).

من الثالثة، قَتله الخوارج في ولاية الحجاج على العراق، روى له مسلم والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (١٨٢/٦)، و«الجرح والتعديل» (١٤/٧ رقم٦٢)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٤٤٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٦٩ رقم٧٨٤)، و«تاريخ بغداد» (٢٣١/١٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٥/٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٠/٨)، و«التقريب» (رقم٥٢١٨).

- **أبوه** رضي الله عنه.

هو: مالك بن نضلة -ويقال: بن عوف بن نضلة - بن خديج الجُشَمِي، والد أبي الأَحوص، سكن الكوفة.

رَوَى عَن: النَّبِيّ ﷺ حديثين، قاله أبو القاسم البغوي.

ورَوَى عَنه: ابنه أَبُو الأحوص.

قال ابن حجر: (صحابيٌّ، قليلُ الحديث).

روى له البخاري فِي «أفعال العباد»، والأربعة.

ينظر: «معجم الصحابة» للبغوي (٣٠١/٤)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٣٩/٣)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٤٥٨/٥)، و«الاستيعاب» (١٣٥٩/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٦٣/٢٧)، و«التقريب» (رقم٦٤٥٣)، و«الإصابة» (٤٨٩/٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ أثباتٌ.

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، وقد رواهُ جماعةٌ من أئمَّة الكُوفيّينَ عن أبي إسحاق، وقد تابع أبُو الزَّعْراء أبا إسحاقَ السَّبيعيَّ في روايته عن أبي الأحوص، ولم يُخرِّجَاهُ)، وقال ابن المحب الصامت: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد)[(١)]، وقال ابن كثير: (هذا حديثٌ جيِّدٌ قويُّ الإسناد)[(٢)].

وصحَّحه أيضاً الدارقطني وألزم مسلماً إخراجه بحجة أنه على شرطه، فقال في كتابه «الإلزامات»[(٣)]: (ويلزم مسلماً إخراجَ أبي الأحوص - عوف بن مالك -، عن أبيه، عن النبي ﷺ، **إذ كانت طرقها صِحَاحاً**، رواها أبو إسحاق السبيعي، وأبو الزعراء، وعبد الملك بن عمير، وغيرهم عن أبي الأحوص عن أبيه).

والحديث صحَّحه أيضاً ابنُ حبان، والذهبي[(٤)]، والألباني[(٥)] وغيرهم.

---

(١) «صفات رب العالمين - مخطوط» (ل٢٣٢/ب).

(٢) «التفسير» (٢٧٦/٤).

(٣) (ص٧٢).

(٤) «تلخيص المستدرك» (٢٥/١) و(١٨١/٤).

(٥) «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» (ص٥٦ رقم٧٥).

وبهذا تعلم أن قول ابن جماعة في كتابه «إيضاح الدليل»[1] عن هذا الحديث بأنه (حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِند أَئِمَّة الحَدِيث) مجانب للحقيقة، ومخالف لتصحيحات هؤلاء الحفاظ، ثم مَن هم أئمة الحديث الذين ضعَّفوا هذا الحديث؟! فإني لم أقف على واحدٍ منهم، والله أعلم.

(١) «تلخيص المستدرك» (١/٢٥) و(٤/١٨١).

قال ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٥٦):

أَخْبَرَنَا عَبدُالْعَزِيزِ بنُ سَهْلٍ الدبَّاسُ بِمَكَّة، حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْحَسَنِ الخِرَقِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، حدَّثَنَا مَحْفُوظُ بنُ[1] أَبِي تَوْبَة، عَن عَبدِالرَّزَّاقِ، عَن مَعْمرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَن ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَهُ فِي كلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ، فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ، ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ: مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيرَ عَادِمٍ وَلَا ظَلُومٍ، مَن ذَا الَّذِي يَسْتَغفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ، مَن ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوب عَلَيْهِ، فَإِذا كَانَ عِنْد الصُّبْح ارْتَفَعَ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ».**

❖ تخريج الحديث:

لم أقف عليه عند غير ابن منده.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطل، وإسناده واهٍ جداً - كما قال العلامة الألباني -، وفيه علل:

١. في إسناده: «محفوظ بن أبي توبة»[2]، وهو: محفوظ بن الفضل بن أبي توبة البغدادي، (ت٢٣٧هـ)، ضعَّفه الإمام أحمد، قال ابنه عبد الله: (قال أبي: كان معنا باليمن، إلا أنَّه لم يكتب كلَّ ذاك، كان يسمعُ من إبراهيم - أخي أبان - وغيرِه، لم يكن ينسخ، وضعَّف أمرَه جداً)، ولأجل ذلك ذكره العقيلي في «الضعفاء».

٢. وفيه أيضاً: «عبد العزيز بن سهل الدبَّاس»[3] - شيخ ابن منده -، وكذلك شيخه: «محمد بن الحسن الخرقي البغدادي» لم أقف لهما على ترجمة.

---

(١) وقع في المطبوع تبعاً للنسخة الخطية التي اعتمد عليها المحقق: (محفوظ **عن** أبي توبة)، وهو خطأ.

(٢) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٣/رقم٥١٣٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢٦٧/٤)، و«الجرح والتعديل» (٤٢٢/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٢٠٤/٩)، و«تاريخ بغداد» (٢٥١/١٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤٤٤/٣)، و«لسان الميزان» (٤٦٩/٦).

(٣) ينظر: «الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» للمنصوري (٥٦٨/١).

٣. وأيضاً: فإن الحديث قد جاء في «صحيح مسلم»[1] من حديث ابنِ مَرْجَانة، عن أبي هريرة، وفيه ذكر «اليدين» بدل «الساعدين»، ولفظه: أن النبي ﷺ قال: «ينزِلُ اللهُ في السّماءِ الدُّنيا لِشطرِ اللّيلِ، أو لِثُلُثِ اللّيلِ الآخِرِ، فيقولُ: من يدعُونِي فأستجِيب لهُ، أو يسألُنِي فأُعطِيهُ، ثُمّ يبسُطُ يديهِ تبارك وتعالى، يقُولُ: من يُقرِضُ غير عدُومٍ، ولا ظلُومٍ».

٤. وأيضاً: فإن حديث النزول الإلهي حديث مشهور، وقد رواه جمع من الثقات عن عبد الرزاق، وليس فيه هذه الألفاظ المنكرة من ذكر الكراسي في كل سماء، والجلوس عليها.

ثم إن هذا الحديث بهذه الألفاظ مخالف للمعروف المحفوظ عن أبي هريرة ﷺ في حديث النزول المخرَّج في «الصحيحين» وغيرهما، وقد أشار ابن منده إلى ضعف هذه الرواية الموصولة عن أبي هريرة، فإنه قال بعدما ساق الحديث موصولاً: (هكذا رواه الخرقي عن محفوظ بن أبي توبة عن عبد الرزاق، وله أصلٌ عن سعيد بن المسيب مرسل) وكأنه بهذا يشير إلى ضعف الحديث موصولاً، وأما مرسل سعيد بن المسيب الذي أشار إليه فلم أقف عليه، والله أعلم.

(١) (١/رقم٧٥٨).

الدراسة الموضوعية:

استدل بعض أهل العلم بهذا الحديث على إثبات صفة «الساعد» لله عز وجل، أخذاً بظاهر الإضافة، قالوا: قد أضاف النبي ﷺ في هذا الحديث «الساعد» إلى الله عز وجل، وهذا من إضافة الصفة إلى موصوفها، والحديث ثابت لا مَطْعَن فيه.

وصفة «الساعد» داخلة في صفة «اليد» له سبحانه، ولذا ذكر الحافظ ابن منده في كتابه «الرد على الجهمية»[1]، وكذلك أبو الحسين المَلَطِي في كتابه «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»[2] حديثَ أبي الأحوص مستدِلِّين به على إثبات صفة «اليد» لله عز وجل، وهذا يدل على أنهما يعدَّان الحديث من جملة أحاديث الصفات.

وممن أثبت «الساعد» لله عز وجل: القاضي أبو يعلى، فإنه قال – بعدما ساق حديث أبي الأحوص –: (اعلم أنَّه غير ممتنعٍ حمل الخبر على ظاهره في إثبات «الساعد» صفة لذاته، .. إذ ليس في ذلك ما يُحِيْلُ صفاته؛ لأنَّا لا نحمِلُه على ساعدٍ هو جارحة، بل صفةُ ذاتٍ لا نعقِلُها، كما أثبتنا ذاتاً لا كالذَّوَات)[3].

وقال الشيخ علوي السقاف حفظه الله: (إثبات صفة «الساعد» لله عزَّ وجلَّ كصفة اليد والكف والأصابع وغيرها من الصفات، لا تستحيل عليه سبحانه، ولا يستوحش الموحِّد من إثباتها بما يليق به سبحانه، إنما يستوحش ذلك المعطلة، لكن لم أجد أحداً من السلف أو العلماء المعاصرين صرَّح بإثبات صفة الساعد لله عزَّ وجلَّ إلا الفراء في كتاب «إبطال التأويلات»، كما بوَّب ابن منده في كتابه «الرد على الجهمية» بباب: ذِكْرِ خبرٍ آخر يدل على ما تقدَّم في معنى اليد، وذكر الحديث، وأورده الملطي في كتابه «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» في إثبات صفة «اليد» لله سبحانه وتعالى)، ثم قال: (والأقرب أنه من صفات الله عزَّ وجلَّ، والله أعلم بمراد رسوله ﷺ)[4].

---

(١) (ص٨٠).

(٢) (ص١٢٩).

(٣) «إبطال التأويلات» (ص٣٩٠).

(٤) «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة» (ص٢٠٨) الطبعة الرابعة.

وممن أثبت «الساعد» لله عز وجل من علمائنا المعاصرين: سماحةُ الشيخ ابن باز رحمه الله(١).

وقد أنكر أهل التعطيل هذه الصفة لله عز وجل، وحملوا «الساعد» في الحديث على معنى القوة وكمال القدرة(٢).

- قال البيهقي: (قال بعض أهل النظر في قوله: «ساعد الله أشد من ساعدك» معناه: أمره أنفذُ من أمرِكَ، وقدرتُه أتمُّ من قدرتك، .. وإنما عبر عنه بـ«الساعد» للتمثيل؛ لأنه محل القوة، يوضِّحُ ذلك قوله: «ومُوسَاهُ أحَدُّ من مُوسَاكَ» يعني قَطْعُه أَسرَعُ من قَطْعِكَ، فعبَّر عن القَطْعِ بـ«الموسَى» لَمَّا كان سبباً على مذهب العرب في تسمية الشيء باسم ما يجاوره، ويقرب منه، ويتعَلَّق به).
- وقال ابن فورك: (قَصَدَ النبيُّ ﷺ بقولِه: «ساعِدُ الله أشَدُّ من سَاعِدِكَ» أي: أمرُه أشدُّ من أمرِكَ، وقدرتُه أتمُّ من قدرتِكَ، على العادة التي عرَفَتْ العربُ في خطابها إذا تكلَّمَت بمثل هذا الخطاب، لا على إثبات «الساعد» الذي هو الجارحة للقديم جل ذكره ...).
- وقال الفخر الرازي: (إذا صحَّ هذا الحديث فمحمول على كمال القدرة).
- وقال ابن جماعة: (هذا حديث ضعيفٌ عند أئمة الحديث!!، وبتقدير ثبوته فالمراد بـ«**الساعد**» القوة وشدة البطش؛ لأنَّ قوةَ الإنسان في بطشِه وعمَلِه بِيدِه وسَاعِدِه، فمعناه أن أمره أنفذ من أمرك، وقدرته أتم من قدرتك على الحيوان التي تنحره، وكذلك قوله: «موسى الله أَحَدُّ من مُوسَاكَ» على الحيوان الَّذي تَنْحَرُه، فقَطْعُه أسرعُ من قَطْعِكَ، فتجَوَّزَ عن سرعة نفوذِ إرادتِه بـ«الموسى» لسرعة عمله؛ لحِدَّتِه وقَطْعِه).

قلت: ما ذكره هؤلاء المتكلِّمون - ومن تأثَّرَ بهم - في تأويل صفة «الساعد» لله عز وجل مخالفٌ لظاهر اللفظ، وعدولٌ به عن حقيقة معناه، وليس إثبات «الساعد» لله عز وجل بأعجب من إثبات «اليد» له سبحانه، والأصل في هذا الباب عند السلف الصالح إمرار نصوص الصفات

(١) أخبرني بذلك فضيلة الشيخ الدكتور/عبد الله بن عبد العزيز العنقري حفظه الله، وأنه سمع ذلك من الشيخ في إحدى دروسه العلمية.

(٢) ينظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٣٢-١٣٣)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١٧٧/٢)، «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص٣٣١ و٣٥٠)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي تحقيق: الكوثري (ص٥٧)، و«أساس التقديس» (ص١٧٥)، و«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى» للقرطبي (٤٢/٢-٤٤)، و«تفسير مشكلات أحاديث يشكل ظاهرها» لابن المنيِّر (ص٩٤-٩٥)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص٢١١).

على ما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.

فأهل السنة يُثْبِتون الصفات لله عز وجل إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل، فجمعوا بين الإثبات للصفات وتنزيه الله عز وجل عن مشابهة المخلوقات، فسَلِمُوا بهذا من الانحراف الذي وقع فيه هؤلاء المتكلِّمون.

وليُعلم أنَّ تفسير قوله ﷺ: «سَاعِدُ الله أَشَدُّ مِن سَاعِدِكَ» بمعنى أنَّ قوةَ الله عز وجل أشدُّ من قوَّتِكَ، وقدرته أتمُّ من قدرتك هو تفسيرٌ صحيحٌ تؤيِّدُه دلالة القصة والسياق، لكنَّ هذا التفسير بهذا المعنى لا يمنع من إثبات «الساعد» صفة لله عز وجل، كيف وقد أضافها إليه أعرف الخلق بربه عز وجل.

المبحث السابع

ما ورد في صفة المنكب

قال ابن أبي عاصم في «السنة» (ص٢٣٦ رقم٥٣٦):

حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ، ثنا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ دِينَارٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الرَّحِمَ شَجنَةٌ[1] مُتَعَلِّقَةٌ بِمَنكِبَيِ الرَّحمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا: مَن وَصَلَكِ وَصَلتُهُ، وَمَن قَطَعَكِ قَطَعتُهُ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق ابن أبي عاصم: ابنُ المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٢٣٤/ب).

- وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٣٩/٢) عن محمَّد بن إسماعيلَ، عن هاشم بن القاسمِ، به، بمثله.

❖ رجال الإسناد:

• الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ.

هو: الحسن بن علي بن محمد الهُذَلي، أبو علي الخلاَّل الحُلْوَاني الرَّيحَاني، نزيل مكة.

روى عن: هاشم بن القاسم، وعبد الله بن نُمير، وغيرهما.

وعنه: ابنُ أبي عاصم، والجماعةُ سوى النَّسائي، وغيرُهم.

ثِقَةٌ، ثَبْتٌ.

---

(١) **شُجْنَة**: بضم الشين وكسرها، يعني: قَرَابَةٌ مشتَبِكَةٌ كاشتباك العُرُوق والأغصان، وأصل ذَلِك الشّجر الملتَفُّ عروقُه وأغصانُه. ينظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (٢٠٩/١) و«تهذيب اللغة» (٢٨٦/١٠)، و«مشارق الأنوار» (٢٤٥/٢).

قال ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٤٠٥/٣): (هذا الحديث - يعني حديث: «**إن الرَّحِم شُجْنَةٌ من الرَّحمن**» - لا يخلُو معنَاهُ من أحد شيئَين: إمَّا أن يُرَاد أَن الحقَّ عزَّ وَجل يُراعِي الرَّحِم بِوَصلِ مَن وَصلهَا وَقطع مَن قَطَعَهَا والأَخذ لَهَا بِحَقِّهَا، كما يُراعي القريبُ قرابتَه، فإنَّه يزِيدهُ فِي المرَاعاةِ على الأجَانِب، أو أن يُرَاد أن الرَّحِمَ بعضُ حُرُوفِ الرَّحمَن، فَكَأَنَّهُ عظم قدرها بِهَذَا الِاسم).

قلت: ويؤيد المعنى الثاني ما جاء في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً: «**قال الله تعالى: أنا الرَّحمنُ وهي الرَّحِمُ، شَقَقْتُ لها اسماً من اسمي، مَن وَصَلَهَا وَصَلْتُه ومَن قَطَعَهَا بَتَتُّه**» أخرجه أحمد (٣/رقم١٦٨٠ و١٦٨١)، وأبو داود (٣/رقم١٦٩٤)، والترمذي (٣/رقم١٩٠٧) وغيرهم، قال الترمذي: (حديثٌ صحيحٌ)، وصحَّحه أيضاً ابن تيمية في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٣٢).

قال يعقوب بن شيبة: (كان ثقةً، ثبتاً، متقناً)، وقال أيضاً: (صاحبُ حديثٍ، متقنٌ، يَفْقَه).

ووثقه أيضاً: النسائي، ومسلمة بن القاسم –وزاد: ثبت–، والخطيب البغدادي –وزاد: حافظ–.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الترمذي: (حدثنا الحسن بن علي الخلال وكان حافظاً).

وقال الخليلي: (كان يُشَبَّه بأحمدَ بنِ حنبل في سمته، وديانته).

وقال أبو حاتم: (صدوق).

وأما الإمام أحمد، فلم يرضه ولم يحمده، قال ابنه عبد الله: سألتُ أَبِي عَنِه فقَالَ: (ما أعرفه بطلب الحديث، وما رأيته يطلب الحديث). قُلْتُ: إِنَّهُ يذكر أَنَّهُ كَانَ ملازماً ليزيدَ بنِ هَارُون، فَقَالَ: (ما أعرفه، إلا أَنَّهُ جاءني إِلَى هنا يُسَلِّمُ عَلِيَّ)، ولم يحمده أَبِي، ثم قَالَ: (يبلغني عنه أشياء أكرهها)، ولم أره يستَخِفُّه، وَقَالَ أَبِي مرة أخرى، وذكره: (أهلُ الثَّغر عنه غيرُ رَاضِين)، أو كلاماً هذا معناه[1].

قال العلَّامة المعلمي – معلِّقاً –: (إنما لم يَحْمَده أحمد؛ لأنَّه بَلَغَه عنه أنَّه – مع قوله: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ، ما نعرف غير هذا» – امتنع من إطلاق الكفر على القائلين بخلق القرآن، فكأن أحمدُ رأى أنَّ امتناع العالِمِ في ذاك العصر من إطلاق الكُفر عليهم يكون ذريعةً لانتشار تلك البدعة التي جَدَّ أهلُها والدولةُ معهم في نشرِها، وحَمْلِ النَّاس عليها، ولعل الحُلواني لم ينتبه لهذا، وعَارَض ذلك عنده ما يراه مفسدة أعظم.

فأما قول أحمد: «لا أعرفه بطلب الحديث، ولا رأيتُه يطلبه» فَحَقٌّ وصدقٌ؛ أحمدُ في بلدٍ والحُلواني في بلدٍ آخر، وقد قال يحيى القطان في عبد الواحد بن زياد: «ما رأيتُه طلب حديثًا قط»، ولم يَعُدُّوا هذا تضعيفاً، والحلواني قال فيه يعقوب بن شيبة: «كان ثقة ثبتاً» وقال النسائي: «ثقة» وقال الترمذي: «كان حافظاً»، وروى عنه البخاري ومسلم في «صحيحهما»، وأبو داود، مع أنه لا يروي إلا عن ثقة، ومع شدة متابعته لأحمد)[2] انتهى كلامه.

وقالَ داود بن الحُسَين البيهقي: (بلغني أن الحُلواني قَالَ: «إِنِّي لا أُكَفِّرُ مَن وَقَفَ فِي القرآن»، فتركُوا عِلْمَه).

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/رقم١٦١٦).

(٢) «التنكيل» (١/٤٤٢-٤٤٣).

فتبيَّن مما سبق أن الحسن بن علي **ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ**، **متفقٌ على توثيقه**، وإنما تكلَّمَ فيه الإمامُ أحمدَ وغيرُه لتوَقُّفِهِ عن تكفيرِ الواقفة، وأما من جهة الرواية فلم يطعنوا فيه بشيء، ولذا قال الذهبي في «الكاشف»: (ثبتٌ، حُجَّة)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ، حَافِظٌ، لهُ تَصَانِيف).

من الحادية عشرة، مات سنة (٢٤٢هـ)، أخرج له الجماعة سوى النسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢١/٣)، و«الثقات» لابن حبان (١٧٦/٨)، و«الإرشاد» للخليلي (٦٢٣/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٥١/٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٩/٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (التراجم الساقطة ص٩٩-١٠٠)، و«الكاشف» (١/رقم ١٠٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٨/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٠٢/٢)، و«التقريب» (رقم١٢٦٢).

• هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ

هو: أبو النضر هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، خراساني الأصل، مشهور بكنيته.

روى عن: شعبة – وكان من المقدَّمين فيه –، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وغيرهما.

وعنه: الحسنُ بنُ علي الخلَّال، والإمامُ أحمد، وابنُ المديني، وغيرهم.

ثِقَةٌ، ثَبْتٌ.

وثَّقَه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وابن قانع، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (أبو النضر من متثبتي بغداد).

وقال العجلي: (ثقة، صاحب سنة، سكن بغداد، وكان أهل بغداد يفخرون به).

وقال أبو حاتم: (صدوق).

وقال النسائي: (لا بأس به).

وقال ابن عدي: (لمْ أرَ لهُ حديثاً منكراً فأذكره، وقد روى عنه الأئمة، وعندي لا بأس به).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة)، ونعته في «السير» بـ(الحافظ، الإمام، شيخ المحدِّثين).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة، ثبت).

والراجح ما اختاره الذهبي، وابن حجر من القول بتوثيقه، وهو قول جماهير الأئمة النقاد، وأما قول أبي حاتم فيه: (صدوق)، فهذا من تشدَّده رحمه الله، فقلَّما يوثق أحداً.

وأما قول النسائي: (لا بأس به) فإنه يطلق ذلك في أحايين ويريد بها التوثيق.

وأما قول ابن عبد البر: (اتفقوا على أنه صدوق)، فإن أراد بالصدق هنا معنى العدالة فنعم، فأبو النضر إمام عَدْلٌ بالاتفاق، وإن أراد به ما دون الثقة، فلا، فإن جماهير النقاد على توثيقه، ولم ينزله عن مرتبة الثقة إلا أبو حاتم وما نُقِلَ عن النسائي، والله أعلم.

من التاسعة، ولد سنة (١٣٤هـ)، وتوفي سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٣٥/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٢٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٠٥/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٢٤٣/٩)، و«الكامل» لابن عدي (١١٤/٧)، و«تهذيب الكمال» (١٣٠/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٩٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٤٥/٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٨/١١)، و«التقريب» (رقم٧٢٥٦).

• عَبد الرَّحْمَنِ بن عَبد اللَّهِ بن دينار.

هو: عَبدالرَّحمَنِ بن عَبداللَّهِ بن دينار القرشي العَدَوي المدني، مولى عَبداللَّهِ بن عُمَر بن الخطاب.

مختلفٌ فيه، والظاهر أنَّه صدوق لا بأس به، ما لم ينفرد أو يخالف، فيجب التأني في قبول مفاريده، وخصوصاً ما ينفرد به عن أبيه، فإنه ينفرد عنه بما لا يتابع عليه.

وقد تقدمت ترجمته.

• أبوه.

هو: عبد الله بن دينار القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

روى عن: مولاه عبد الله بن عمر[1]، وأبي صالح السمَّان، وغيرهما.

وعنه: ابنه عبد الرحمن، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم من الكبار[2].

أحد الأعلام، متفقٌ على توثيقه.

---

(١) فاضَلَ الإمامُ أحمدُ بينه وبين قرينه (نافع)، فقد نقل الساجي عن الإمام أحمد أنه قال: (نافعٌ أكبرُ منه، وهو - يعني ابن دينار - ثَبْتٌ في نفسِه، ولكنْ نافعٌ أقوى منه). ينظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٢/٥).

(٢) ذكر العقيلي أن أصحاب عبد الله بن دينار على ثلاث طبقات:

١. **الأثبات**: كمالك وشعبة والثوري وابن عيينة، وقال: (روى عنه هؤلاء أحاديث متقاربة).

٢. **المشايخ**: وذكر منهم: عبد العزيز بن الماجشون، وسهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد، وقال: (في رواية هؤلاء المشايخ عنه اضطراب).

٣. **الضعفاء**: كموسى بن عبيدة ونظرائه، وقال: (روى عنه هؤلاء أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم).

ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢٤٧/٢ وما بعدها)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٦٦٨/٢-٦٧٠)، و«فتح الباري» لابن رجب (٣٢/١).

وَثَّقَهُ: ابن سعد، والإمام أحمد – وزاد: مستقيم الحديث –، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن شاهين، وابن عبد البر[1]، وغيرهم.

وذكره ابن حبان وغيرُه في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني أهل المدينة وقرائهم).

وقال ربيعة بن عبد الرحمن: (كان من صالحي التابعين، صَدوقاً دَيِّناً).

وأما العقيلي فذكره في كتابه «الضعفاء»[2]، فتعقبه الذهبي في «الميزان» فقال: (عبد الله بن دينار أحدُ الأئِمَّة الأثبات، انفَرد بحديث الوَلاء[3]، فذكره لذلك العُقَيلِي في «الضعفاء»، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطَرِبَي الإسناد، وإنما الاضطرابُ من غَيرِه، فلا يُلتَفَتُ إلى فِعل العُقَيلي، **فإنَّ عبدَ الله حُجَّةٌ بالإجماع**).

ونعته في «سير النبلاء» بـ(الإمام، المحدِّث، الحجَّة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الرابعة، مات سنة (١٢٧هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥٠٣/٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢٤٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (٤٦/٥)، و«الثقات» لابن حبان (١٠/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم٥٧٧)، و«أسماء شيوخ الإمام مالك» لابن خلفون (ص٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٧١/١٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤١٧/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٥٣/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٣١/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠١/٥)، و«التقريب» (رقم٣٣٠٠).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ – وخصوصاً زيادة ذكر «المنكبين» فيه –، وآفته من «عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار»، وذلك من وجهين:

---

(١) «التمهيد» (٣٣٢/١٦) و(١٢٤/١٧).

(٢) مما ذكره العقيلي في ترجمة «عبد الله بن دينار» قولُ سفيان بن عيينة: (حدَّثنا عبد الله بن دينار، **ولم يكن بذاك، ثم صار**)، وكأن العقيلي ساقه محتجاً به على تضعيف عبد الله بن دينار.

والذي يظهر لي – والعلم عند الله – أن ابن عيينة ما قصد بقوله هذا تضعيف عبد الله بن دينار، وإنما أراد أنه لم يكن بذاك المشهور والمقدَّم في أول أمره، ثم صارت له بعد ذلك منزلة وجلالة.

وبهذا التوجيه لكلام ابن عيينة لا يكون ثمة اختلاف بين أقوال الأئمة النقاد في توثيق عبد الله بن دينار، والله أعلم.

(٣) يعني حديثه عن عبد الله بن عمر ﵄ أنه قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ**» متفقٌ عليه.

الأول: أنه قد تفرد بذكر هذه الزيادة، فلم يُتَابع عليها، وقد قال فيه ابن حبان: (كان ممَّن ينفَرد عن أبيه بمَا لا يُتابَع عليه، مع فُحْشِ الخَطَأ في روايته، لَا يجوز الاحتجَاجُ بخبره إذا انفردَ).

الثاني: أنه خالف - بذكر هذه الزيادة - من هو أوثق منه وأثبت، فقد رواه الثقة «سليمان بن بلال القرشي المدني» عن عبد الله بن دينار ولم يذكر «المنكبين»، وقد أخرج روايته البخاري في «صحيحه»[1] وغيرُه.

فتبين بهذا أن قوله في الحديث: «بمنْكِبَي الرحمن» باطلٌ لا يصح؛ لتفرد عبد الرحمن بهذه الزيادة، ولمخالفته من هو أوثق منه وأضبط، وقد عَدَّ العُقَيلي في «الضعفاء»[2]، والذهبي في «الميزان»[3] هذا الحديث من منكرات عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

هذا، وقد ورد ذكر «المنكبين» من وجه آخر عن «عبد الله بن دينار»:

قال ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٨٦٢): حدَّثنا أبو قاسمٍ حفصُ بنُ عمرَ[4]، قال: حدَّثنا أبو حاتمٍ[5]، قال: حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ[6]، ....

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله (٦/٨)، والبزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٩٨٤) كلاهما من طريق خالد بن مَخْلَد، قَال: حَدَّثنا سُلَيْمان بن بلال، به.

تنبيه: عدَّ العلامة الألباني في «ظلال الجنة» عدم ذكر «المنكبين» في رواية «سليمان بن بلال» من باب الاختصار، لا من باب الاختلاف، فقوَّى برواية سليمان بن بلال روايةَ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وصحَّح الحديث على شرط البخاري!، ثم وجدتُ ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» وقد أخرج الحديث من طريق ابن أبي عاصم -كما سبق في التخريج- قال: (**إسناده على شرط البخاري**، وروى أصله لسليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار).

نعم الحديث لا إشكال في صحته وثبوته، ولكن الشأن في ثبوت لفظة «المنكبين» فيه، والله أعلم.

(٢) (٢/٣٣٩).

(٣) (٢/٥٧٣).

(٤) هو: أبو القاسم عمر بن حفص بن الخليل الأردبيلي، توفي سنة (٣٣٩هـ) وقد نيَّف على الثمانين، قال فيه الخليلي: (إمامٌ في وقته، عُرِفَ بالحفظ، وله تصانيف، وهو من الكبار، ثقةٌ، عالِمٌ)، وقال الذهبي: (كان ثقةً مجوِّداً عارِفاً فَهِمَاً مصنِّفَاً مشهوراً). [ينظر: «الإرشاد» للخليلي (٢/٧٨٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/٤٣٤)].

(٥) هو: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، الإمام الحافظ الكبير.

(٦) هو: أبو الحسن آدم ابن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، ولد سنة (١٣٢هـ)، وتوفي سنة (٢٢١هـ)، قال أبو حاتم الرازي: (ثقةٌ مأمونٌ متَعَبِّد، من خيار عباد الله)، وقال ابن حجر: (ثقة عابد). [ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٦٨)، و«الكاشف» (١/رقم٢٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/١٩٦)، و«التقريب» (رقم١٣٢)].

قال: حدَّثنا أبو جعفرٍ الرَّازيُّ[1]، عن عبدِاللهِ بنِ دينارٍ، عن بُشيرٍ [هو: بن يسار الحارثي]، عن أبي هريرةَ ﷺ مرفوعاً، ولفظه: «الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحمَنِ، تَعَلَّقَتْ **بِمَنْكِبِي الرَّحْمَنِ**، قَالَ لَهَا: مَن وَصَلَكِ وَصَلتُهُ، وَمَن قَطَعَكِ قَطَعتُهُ».

هكذا وقع في رواية ابن بطة وحدَه: «بمنكبي الرحمن»، وخالف في هذا جميع من أخرج الحديث من هذا الوجه، فقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٣٤/٣ رقم٣٣٢١) و(١٢٦/٩ رقم٩٣١٧)، وغلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم١٨) - ومن طريقه: أبو يعلى بن الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٤١٩ رقم٣٩٠) -، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار - الجزء المفقود» (ص١٣٥ رقم١٨٦) جميعهم من طرقٍ عن آدام بن أبي إياس، ولفظه عندهم: (الرَّحِمُ شُجْنَةٌ من الرَّحمنِ، تَعَلَّقُ **بِحَقْوَي الرحمن** ...).

وعلى هذا فما وقع في رواية ابن بطة من ذكر «المنكِبَين» بدل «الحَقْوَين» إنما هو وَهَمٌ وخطأ، والظاهر أن الوهم في هذا من قِبَلِ ابنِ بطة نفسِه، فإنه صاحب أوهام، قال فيه الذهبي في «المغني في الضعفاء»[2]: (إِمَامٌ، لكنه ليِّنٌ صَاحبُ أَوهَامٍ)، وقال في «ديوان الضعفاء»[3]: (إمامٌ في السنَّة، يَهِمُ ويَغلَطُ)، وقال في «العِبَر»[4]: (كان صاحب حديث، ولكنه ضعيفٌ من قِبَلِ حفظه)، ونقل في «الميزان»[5] عن أبي القاسم الأزهري قوله: (ابنُ بطةَ ضعيفٌ ضعيفٌ)، وساق له الذهبي جملة من أوهامه في «الميزان»، و«السير»[6]، و«تاريخ الإسلام»[7]، وقد أفاض العلامة

---

(١) هو: عيسى بن عبد الله بن ماهان التميمي، مولاهم، مشهورٌ بكنيته، توفي سنة (١٦٠هـ) تقريباً، وثَّقه بعضُهم وتكلَّم فيه آخرون، قال ابن حبان: (كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير، لا يعجبني الاحتجاج بحديثه، إلا فيما وافق الثقات)، وقال الذهبي في «الميزان»: (صالح الحديث)، وقال في «المغني»: (صدوق)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ سيء الحفظ).

ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣١٩/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٥٠٠/٢)، و«التهذيب» (١٢-٥٦)، و«التقريب» (رقم٨٠١٩).

(٢) (٤١٧/٢ رقم٣٩٤٤).

(٣) (ص٢٦٥ رقم٢٧٠٧).

(٤) (١٧١/٢).

(٥) (١٥/٣).

(٦) (٥٣١/١٦-٥٣٣).

(٧) (٦١٢/٨-٦١٧).

المعلمي في «التنكيل»[1] في الكلام على ترجمته، وذَكَرَ بعضاً مما انتُقِدَ عليه، ثم قال: (فالذي يتحصل أنَّ ابنَ بطَّةَ مع علمِه وزهدِه وفضلِه وصلاحِه البارعِ كثيرُ الوَهَم في الرواية، فلا يُتَّهَمُ بما ينافي ما تواتر من صلاحه، ولا يحتج بما ينفرد بروايته).

قلت: ومما يؤكد لي وَهَمَ ابنِ بطة في هذا الحديث خاصة: أن هذا الحديث مما يرويه عن شيخه عمر بن حفص الأردبيلي، وفي رواياته عنه أوهامٌ وأغلاطٌ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي في «السير» فقال: (وكذا غَلِطَ ابنُ بطَّة في رواياتٍ عن حفص بن عمر الأَرْدَبِيلي).

فالخلاصة أن ذكر «المنكبين» في رواية ابن بطة غير محفوظ، والمحفوظ فيه ذكر «الحِقْوَين».

هذا من حيث اللفظ، وأما الإسناد فهو معلولٌ أيضاً، فقد تفرد بهذا الوجه «أبو جعفر الرازي»، قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار، عن بُشَير بن يَسَار، إلا أبو جعفر الرازي). وأبو جعفر هذا صدوقٌ في نفسه، لكنه سيء الحفظ، يَهِمُ ويَضطَرِب، وقد سئل أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن روايته هذه فقالا: (هذا خطأ؛ إنَّما هُو: عن عبد الله بنِ دِينَارٍ، عَن أَبِي الحُبَاب سَعِيدِ بنِ يَسار، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ أبو حاتم: أخطأ فيه أَبُو جَعْفَر الرازيُّ)[2].

ووافقهما على إعلال هذا الوجه الحافظ الدارقطني في «العلل»[3]، قال: (والأشبه بالصواب أنه [عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة]، لأن الحديث محفوظ عنه) يعني محفوظ عن «سعيد بن يسار»، ثم استدل على ذلك برواية معاوية بنِ أَبِي المزَرِّدِ، عَن سعيدِ بنِ يَسَارٍ، عن أَبِي هُرَيرَةَ، المخرَّجة في «الصحيحين»، وقد سبق ذكرها.

قلت: فتبين مما سبق أن الوجه المحفوظ عن «عبد الله بن دينار»، هو قول من قال: (عنه، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة)، كما قال أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني، وخرجه الشيخان.

وثمة وجهٌ آخر محفوظٌ أيضاً عن «عبد الله بن دينار»، ولم يذكره هؤلاء الأئمة، وهو قول من قال: (عنه، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة)، وهذا الوجه أخرجه البخاري أيضاً في «صحيحه»، وقد سبق ذكره قريباً، والله أعلم.

---

(١) (٥٦١/٢-٥٧١).

(٢) «علل الحديث» (٥/رقم٢١٢٢).

(٣) (١١/رقم٢٠٨٨).

الدراسة الموضوعية:

❖ **معنى «المنْكِب» في اللغة**[1]:

«المنكِب» هو بكسر الكاف، واحدُ «المنَاكِب».

قال ابن فارس: (النون والكاف والباء أصلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على مَيلٍ أو مَيلٍ في الشيء، قال الله تعالى: ﴿عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٤]، و«المنْكِبُ»: مجتَمَع ما بين العَضُدِ والكَتِف، وهما منكبان، لأنهما في الجانبين، ..).

وقال ابن سيده: (المِنْكِب من الإِنسَان وغيرِه: مُجْتَمَع رَأس الكَتِفِ والعَضُد، مُذَكَّرٌ لَا غير).

❖ **دلالة الحديث على الصفة:**

تبيَّن من الدراسة الحديثية شدة ضعف الحديث الوارد في ذلك، وأن ذكر «المنكِبَيْن» في الحديث لا يعدو أن يكون وهماً من بعض الرواة.

وقد وقفتُ على أثرٍ أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (ص١٥٠ رقم٢١٣ الجزء المفقود) قال: حَدثنِي سَلْمُ بن جُنَادَة السوَائِي، قَالَ: حَدثنَا ابْن فُضَيْل، عَن ضرار، عَن محَارب، عَن كَعْبٍ [الأحبار] قَالَ: «بَيْنَمَا هُوَ جَالس إِذْ قَالَ: لَا يجالسنا قَاطع رحم». فَانْطَلق شَابٌّ إِلَى عمَّتِه، فكلَّمَها، وأخبَرَهَا بِمَا سَمِعَ من كَعْبٍ. فَقَالَت: ارْجع إِلَيْهِ، فَسَلْهُ عَن ذَلِك؟ فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: قلتَ قَبلُ وَأَنا لستُ أُكَلِّمُ عَمَّتي، فأتيتُها، فكلَّمتُها، وأخبرتُها بِمَا سَمِعتُ مِنْك فَقَالَت: ارْجع فسَلْهُ عَن ذَلِك؟ فَقَالَ: عَمَّتُك أفقه مِنْك. فَقَالَ: «إِن الرَّحِم شُجْنَةٌ فِي **منْكب الله**، فَمن قطعهَا قطعه الله، وَمن وَصلهَا وَصله الله».

وهذا الأثر من قول كعب الأحبار، كما هو ظاهر، وكان كعبٌ عالماً من علماء اليهود ثم أسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم من اليمن إلى المدينة في أيام عمر بن الخطاب ﵁، فكان النَّاسُ - ومنهم بعضُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ - يجالسونه، فكان يحدِّثهم مما في كتب أهل الكتاب[2]، فأخشى أن يكون لفظ «المنكب» مما دخل على الراوي من هذا الأثر وأمثاله، ويكون سبب الوهم من الراوي أنه اختلطت عليه الروايات، لا سيما مع اتفاقها في اللفظ والسياق، فلفظ أثر كعبٍ مقارب - في ألفاظه وسياقه - للفظ الحديث محل الدراسة.

---

(١) ينظر مادة (نكب) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥٨/١٠)، و«الصحاح» للجوهري (٢٢٨/١)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٧٤/٥)، و«المحكم» لابن سيده (٦٧/٧)، و«لسان العرب» لابن منظور (٧٧١/١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤٨٩/٣).

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز إطلاق «المنكب» على الله عز وجل؛ لعدم ثبوت ذلك على لسان المعصوم ﷺ، كما أني لم أقف على من أثبت هذه الصفة لله عز وجل أو تعرض لها ممن صنَّف في الاعتقاد من أئمة أهل السنة، والله أعلم.

المبحث الثامن

ما ورد في صفة القدم أو الرِّجْل

قال البخاري في «صحيحه» (١٣٤/٨):

حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَن[1] أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ[2] رَبُّ العِزَّةِ[3] فِيهَا قَدَمَهُ[4]، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ[5] وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى[6] بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم (٤/رقم٢٨٤٨) من طريق يونس بن محمد، حدثنا شيبان، بمثله.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١١٧/٩) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، ومسلم (٤/رقم٢٨٤٨) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، بمثله مع زيادة في آخره.

---

(١) صرَّح قتادة بالسماع في رواية يونس بن محمد عن شيبان كما عند مسلم (رقم٢٨٤٨)، والترمذي (رقم٣٢٧٢)، وأحمد (رقم١٣٤٠٢)، وفي رواية بَهْزٍ وعفَّان عن أبان بن يزيد العطَّار عن قتادة كما عند أحمد (رقم١٢٣٨٠).

(٢) في رواية بَهْزٍ وعفَّان عن أبان بن يزيد العطَّار عند أحمد (رقم١٢٣٨٠): «فيُدلي فيها ربُّ العالمين قدَمَه».

(٣) في رواية شيبان عند مسلم في هذا الموضع زيادة: «تبارك وتعالى».

(٤) كذا في عامة الروايات عن قتادة بذكر «القدم» فحسب، ولم تختلف الرواية عن [شيبان، وابن أبي عروبة، وسليمان التيمي، وأبان بن يزيد العطار] في ذلك.

ووقع في رواية أكثر الرواة عن «عبيد الله بن عمر القواريري»، عن حرمي بن عمارة، عن شعبة، ورواية «محمد بن عمر المقدمي» عن أشعث بن عبد الله الخراساني، عن شعبة: «رجله أو قدمه» على الشك.

وذكر «القَدَم» هو الثابت في حديث أنس؛ لاتفاق عامة الرواة عليه من غير شك، وإن كان لا تنافي بين اللفظين، بل هما اسمان لمسمى واحد.

تنبيه: وقع في مطبوعة «الإبانة الكبرى - قسم الرد على الجهمية» لابن بطة (٣٢٩/٣ رقم٢٥٦): «قدميه» بالتثنية، وهو تصحيفٌ فيما يبدو.

(٥) قال ابن حجر في «الفتح» (٥٩٥/٨-٥٩٦): (قوله: «قط قط» أي: حسبي حسبي، وثبت بهذا التفسير عند عبدالرزاق من حديث أبي هريرة، و«قط» بالتخفيف ساكناً، ويجوز الكسر بغير إشباع، ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر: «قطي قطي» بالإشباع، و«قطني» بزيادة نونٍ مشبَعَة، ووقع في حديث أبي سعيد ورواية سليمان التيمي بالدال بدل الطاء، وهي لغةٌ أيضاً، وكلُّها بمعنى يكفي، وقيل: «قط» صوتُ جهنَّم، والأول هو الصواب عند الجمهور، ثم رأيتُ في تفسير ابن مردويه من وجهٍ آخر عن أنسٍ ما يؤيِّدُ الذي قبله، ولفظه: «فيَضَعُهَا عليها فتَقَطْقَطُ كما يَقطقط السِّقَاء إذا امتلأ» انتهى، فهذا لو ثَبَتَ لكان هو المعتمد، لكن في سنده «موسى بن مطير» وهو متروك).

(٦) يُزْوَى: أي يُضَمُّ ويُجْمَع بعضُها إلى بعضٍ.

ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/١)، و«مقاييس اللغة» (٣٤/٣)، و«مشارق الأنوار» (٣١٣/١).

- وأخرجه البخاري أيضاً (١٣٨/٦) و(١١٧/٩) من طريق حَرَمِي بنِ عُمَارة حدثنا شعبة، بنحوه مختصراً.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١١٧/٩) من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه، بمثله مع زيادة في آخره.

أربعتهم: (شيبان، وابن أبي عروبة، وشعبة، وسليمان التيمي) **عن قتادة به.**

قال البخاري في «صحيحه» (٦/١٣٨-١٣٩):

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الجَنَّةُ: مَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ: فَلاَ تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ[١] فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلاَ يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَداً، وَأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقاً»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مشهورٌ عن أبي هريرة ﷺ، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، في «الصحيحين» منها ثلاثة طرق[٢]:

الأول: عن همام بن منبه عن أبي هريرة.

أخرجه من هذا الطريق: البخاري كما هنا، ومسلم (٤/٢١٨٧ رقم٢٨٤٦) قال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، بمثله سواء.

الثاني: عن الأعرج عن أبي هريرة.

---

(١) لم يرد ذكر «الرِّجْل» إلا في رواية همام بن منبِّه كما هنا، وبقية الروايات عن أبي هريرة متفقة على ذكر «القَدَم».

(٢) وأما خارج «الصحيحين» فوقفت منها على طريقين ورد فيهما ذكر «القَدَم»:

١- طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه أحمد (١٤/رقم٨٨١٧)، والترمذي (٤/رقم٢٥٥٧) وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ، وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا، ما يُذْكَر فيه أمر الرؤية أنَّ النَّاسَ يَرَونَ ربهم، وذِكْرُ «القَدَمِ» وما أشبه هذه الأشياء).

٢- طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة، أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣١ و١٣٢ و١٣٦).

أخرجه من هذا الطريق: البخاري (١٣٤/٩ رقم٧٤٤٩) من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج، بنحوه، ومسلم (٢١٨٦/٤ رقم٢٨٤٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج، بمثله، دون قوله في آخره: «ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً ...».

الثالث: عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

أخرجه من هذا الطريق: البخاري (١٣٨/٦ رقم٤٨٤٩) من طريق عوف بن أبي جميلة عن ابن سيرين، بمعناه مختصراً، ومسلم (٢١٨٧/٤) من طريق أبي سفيان المعمري عن معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين، بمعنى حديث أبي الزِّنَاد.

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٨/رقم١١٧٤٠):

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«افْتَخَرَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أَيْ رَبِّ يَدْخُلُنِي الْجَبَابِرَةُ وَالْمُلُوكُ وَالْعُظَمَاءُ وَالْأَشْرَافُ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: أَيْ رَبِّ يَدْخُلُنِي الْفُقَرَاءُ وَالضُّعَفَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مِنْ أَشَاءُ، وَقَالَ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَيُلْقَى فِيهَا أَهْلُهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَأْتِيَهَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتُزْوَى وَتَقُولُ: قَدْنِي قَدْنِي. وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَتَبْقَى مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَبْقَى، ثُمَّ يُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا بِمَا يَشَاءُ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على «عطاء بن السائب»، واختُلِفَ عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي سعيد الخدري.

رواه عنه على هذا الوجه: حماد بن سلمة.

أخرج حديثه:

- الإمام أحمد (١٧/رقم١١٠٩٩) بمثله، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (٢/رقم٩٠٦) بمثله، كلاهما عن الحسن بن موسى.
- الإمام أحمد في «المسند» (١٧/رقم١١٠٩٩) بمثله، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٢٤ رقم١٣٤) بمثله، كلاهما من طريق روح بن عبادة.
- وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على المريسي» (١/٤٠٦)، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٣/٩٥٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١١٩)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٦ و١٢) جميعهم من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، بمثله دون قوله في آخره: «وَأَمَّا الجَنَّةُ فَتَبْقَى مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَبْقَى، ثُمَّ يُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا بِمَا يَشَاءُ».

- وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٢٨) بمثله، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/رقم٧٤٥٤) بنحوه مختصراً، كلاهما من طريق هدبة بن خالد.
- وأبو يعلى في «المسند» (٢/رقم١٣١٣) بمثله، من طريق عفان.
- ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٢١) بمثله، من طريق الحجاج بن منهال.

ستتهم: (الحسن بن موسى، وروح، وموسى بن إسماعيل، وهدبة، وعفان، والحجاج بن منهال) قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، به.

الوجه الثاني: عنه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة.

رواه عنه على هذا الوجه: جرير بن عبد الحميد.

أخرج حديثه: ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٢٢) قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن عطاء، به.

الوجه الثالث: عنه، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة.

رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن فضيل.

أخرج حديثه: ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٨/رقم٣٥٢٧٧)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٩٢٠) كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن عطاء، به، بنحوه مختصراً.

الترجيح:

يتبين بالنظر في هذا الاختلاف أن الحمل فيه على «عطاء بن السائب»، فإنه قد اختلط في آخر عمره، ورواية جرير وابن فضيل عنه بعد الاختلاط كما نص على ذلك الأئمة النقاد، وأما حماد بن سلمة فروى عنه قبل الاختلاط وبعده، ولم أقف على من تابعه من أصحاب عطاء ممن سمع منه قبل الاختلاط كسفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد ونحوهم، فالظاهر أن هذا مما سمعه حمادٌ من عطاء بعد اختلاطه.

فتبين بهذا أن الحديث لا يصح من وجوهه الثلاثة، والاختلاف فيه من قِبَلِ «عطاء» نفسِه، وأنه إنما حدث بهذا الحديث بعد اختلاطه، كما هو ظاهرٌ من حال الرواة عنه.

ولَمَّا روى الإمام الذهلي هذا الحديث من طريق حماد عن عطاء عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري، ثم رواه بعد ذلك من طريق جرير عن عطاء عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة قال عقبه: (الحديث عن أبي هريرة ﷺ مستفيضٌ، وأما عن أبي سعيدٍ فلا).

ولما سُئل الدارقطني في كتابه «العلل»[1] عن هذا الحديث ذَكَرَ الاختلاف فيه على عطاء فذكر رواية محمد بن فضيل وحماد بن سلمة ثم قال: (وعطاءٌ اختلط، ولم يُخرّجُوا عن عطاءٍ، ولا يُحتجُّ من حديثه إلّا بما رواهُ الأكابرُ: شُعبةُ، والثّوريُّ، ووُهيبٌ، ونُظراؤُهُم. وأمّا ابنُ عُليّة والمتأخّرُون ففي حديثهم عنهُ نظرٌ)، قلت: وهذا منه إعلالٌ للوجهين معاً، والله أعلم.

وقد صح الحديث من مسند أبي سعيد الخدري من وجه آخر:

أخرجه مسلم (٤/رقم٢٨٤٧)، وأحمد (١٨/رقم١١٧٥٤)، وأبو يعلى (٢/رقم١١٧٢) وغيرهم من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري ﵁ مرفوعاً، بنحوه، إلى قوله: «وَلِكِلَيكُمَا عَلَيَّ مِلؤُهَا» قال مسلمٌ: (ولم يَذْكُر ما بعدَهُ من الزّيادةِ) قلت: يعني أنه لم يذكر في روايته وضع الرب عز وجل قدَمَه على النَّار، وإنما اقتصر على النصف الأول من الحديث.

---

(١) (١٤٣/١١ رقم٢١٧٩).

قال الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٥/٢ رقم١٤٢١):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، حدَّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو النَّضْرِ، حدَّثنا يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ، حدَّثنا أَبُو الْأَشْعَثِ، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«يُقْبِلُ الْجَبَّارُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَثْنِي رِجْلَهُ عَلَى الْجِسْرِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي، وَجَلَالِي لَا يُجَاوِزُنِي ظَالِمٌ، فَينصِفُ الْخَلْقَ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَنْصِفُ الشَّاةَ الْجَمَّاءَ**[1] **مِنَ الْعَضْبَاءِ**[2] **بِنَطْحَةٍ نَطَحَها».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٤٤ رقم١٤٣) من طريق يزيد بن مُحَمَّدِ بنِ عبدِالصَّمدِ، عن أبي النَّضْرِ إسحاقَ بنِ إبراهِيم، بمثله سواء.
- وأخرجه أبو أحمد العسَّال[3] من طريق إسحاق بن الصيف، عن إسحاق بن إبراهيم، بنحوه مختصراً.
- وأخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١٦٠/٤) من طريق أبي الحسن نَصْرِ بنِ نافعٍ القُرَشِيُّ قال: حدثنا يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ، به، بمثله.

❖ رجال الإسناد:

• أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ حمزة.

هو: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة بن واقد، أبو عبد الله الحضرمي البَتَلْهِي الدمشقي.

روى عن: أبيه، وإسحاق بن إبراهيم الفراديسي، وغيرهما.

وعنه: أبو القاسم الطبراني في «معاجمه»، وأبو الجهم أحمد بن الحسين القرشي، وغيرهما.

ضعيفٌ، صاحب مناكير وغرائب، وخصوصاً ما رواه عن أبيه عن جدّه.

---

(١) **الجَمَّاء**: هي التي لا قَرْنَ لها، ويقال لها أيضاً: **الجَلْحَاء**.

ينظر مادة (جمم) في: «تهذيب اللغة» (٢٧٥/١٠)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣٠٠/١).

(٢) **العضباء**: هي التي انكسر أحد قرنَيْها.

ينظر مادة (عضب) في: «الصحاح» (١٨٣/١)، و«مشارق الأنوار» (٩٥/٢).

(٣) نقله عنه ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٠٦/أ).

قال أبو أحمد الحاكم: (فيه نظر، وسألت أبا الجهم عنه فقال: كان قد كبر فكان يتلقن ما ليس من حديثه فيتلقن، وأخبرنا أبو الجهم عنه بأحاديث بواطيل عن أبيه عن جدِّه عن مشايخ ثقات لا يحتملونها).

وقال ابن حبان في ترجمته لأبيه [محمد بن يحيى بن حمزة]: (ثقةٌ في نفسه يُتَّقَى حديثُه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء).

وضعَّفه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وقال في «الميزان» و«المغني»: (له مناكير).

توفي سنة (٢٨٩هـ)[١].

ينظر: «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٥/رقم٣٤٢٧)، و«تاريخ دمشق» (٥/٤٦٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/١٥١)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٤٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (٦/٦٩٠).

• إِسحاقُ بنُ إِبراهِيم أَبُو النّضرِ.

هو: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي، أبو النضر الدمشقي، وقد ينسب إلى جدِّه[٢]، مولى عمر بن عبد العزيز.

روى عن: يزيد بن ربيعة، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وأبو زرعة الدمشقي، وغيرهما.

ثقةٌ، ضُعِّفَ بلا مُستَنَدٍ.

وثَّقه: أبو مُسهِرٍ – وهو من أعلم النَّاس بالشاميين[٣] –، وإسحاق بن سيَّار النَّصِيْبِي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن حبان، وأبو علي الجياني، وغيرهم.

وقال أبو زُرعَة الدِّمشقي: (كان من الثقات البكَّائين).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (ربما خالف).

وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس).

---

(١) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زبر (٢/٦١٤).

(٢) كما صنع البخاري، فقد روى عنه في غير موضع من «صحيحه» فنسبه إلى جدِّه يزيد.

ينظر على سبيل المثال: (٢/١٠٦) [كتاب الزكاة – بَاب ما أُدِّيَ زَكاتُه فليس بكنزٍ]، و(٤/٤٢) [كتاب الجهاد والسير – بَابُ مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ] وغيرها.

(٣) قال فيه الإمام أحمد: (أبو مُسهِرٍ الشاميٌّ كَيِّسٌ، عالِمٌ بالشاميين)، وقال ابن معين: (مَن ثَبَّتَ أَبُو مسهِرٍ من الشاميين، فهو مُثَبَّتٌ). [ينظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٣٧٣ و٣٧٥)].

وذكره أبو الفتح الأزدي، وابن عدي في «الضعفاء».

أما أبو الفتح الأزدي فذكره في كتابه «الضعفاء» وقال: (لا يتابع على حديثه)، ثم ذكر له حديثاً غير محفوظٍ يرويه إسحاق بن إبراهيم عن شيخه عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «الضِّرَار في الوَصِيَّة من الكبائر» ثم قال: (كذا قال - يعني: إسحاق -: [عن النبي ﷺ]، والمحفوظُ من قولِ ابنِ عبَّاسٍ لا يرفعه).

فتعقبه ابن خلفون فقال: (الحمل في رفع هذا الحديث على عمر بن المغيرة لا على إسحاق).

وأما ابن عدي فذَكَره في كتابه «الكامل» وذكر له حديثاً غير محفوظٍ ثم قال: (أبو النَّضْرِ الدِّمشقي هذا يُحدِّث عن يزيدَ بنِ ربيعةَ - وهو دمشقيٌّ أيضاً -، عَن أبي الأشعث الصَّنْعَاني - وهو من صنعاء دمشق -، عن ثوبان عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثاً، كلُّها غير محفوظة، ولأبي النضر أحاديث صالحة، ولم أر له أَنكر مما ذكرتُه [وتلك الأحاديث أتى الوهم فيها من يزيد بن ربيعة لا من أبي النضر؛ لأن يزيد مشهور بالضعف][1])، ووافقه الذهبي فقال: (شيخه يزيد ساقط، فالعهدة على يزيد)[2].

فتبين بهذا أن أبا النضر ثقةٌ، وما نسب إليه من الضعف هو منه بريء، وأما ما وقع في بعض حديثه من نكارة فالحمل فيها ليس عليه، وإنما من بعض شيوخه الذين روى عنهم، كما قال ابن عدي غيره. وعليه فتوثيق الذهبي له في كتابه «الكاشف» وغيرِه[3] أوفق وأليق بحاله من قول ابن حجر فيه: (صدوقٌ)، والله أعلم.

من العاشرة، مات سنة (٢٢٧هـ)، وله (٨٦) سنة، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٨/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٥٠/٦)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٥١/١)، و«تاريخ دمشق» (١٧٠/٨)، و«بغية الطلب في تاريخ حلب» (١٤٤٢/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٨٩/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧٦/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٩/١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٧٩)، و«التقريب» (رقم٣٣٤).

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة وقعت في بعض روايات كتاب «الكامل»، وليست في المطبوع منه، وقد ذكرها ابن عساكر في «تاريخه» (١٧٢/٨)، وابن العديم في «بغية الطلب» (١٤٣٩/٣ مهم)، وهي زيادةٌ مهمةٌ تجلِّي الكلام وتُبَيِّنُه وتُتَمِّمُه.

تنبيه: وهم بعضهم فجعل تلك الزيادة من كلام ابن عساكر تعقيباً منه على كلام ابن عدي، فلينتبه.

(٢) «الميزان» (١٧٩/١).

(٣) قال في «الكاشف»: (ثقةٌ بكَّاءٌ)، وفي «المغني في الضعفاء» (١/رقم٥٣٢): (مَشْهُورٌ ثِقَةٌ)، وفي «ديوان الضعفاء» (رقم٣١٨): (ثقةٌ، وله مناكير)، وفي «من تُكُلِّم فيه وهو موَثَّقٌ» (رقم٢٨): (ثقةٌ بكَّاءٌ عابدٌ)، ورمز في «الميزان» (١٧٩/١) للعمل على توثيقه.

• يزِيدُ بنُ ربِيعة.

هو: أبو كامل يزيد بن ربيعة الرَّحَبي الصنعاني الدمشقي.

روى عن: أبي الأشعث الصنعاني، وأبي أسماء الرحبي، وغيرهما.

وعنه: أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الفراديسي، وأبو توبة الحلبي، وجماعة.

متفقٌ على ضعفه ونكارة حديثه، وأنكرُ أحاديثِه ما يرويه عن أبي الأشعث.

سئل عنه دحيم – وهو بالشاميين خبيرٌ[١] – فقال: (كان في بدء أمره مستوياً ثم اختلط قبل موته)، قيل له فما تقول فيه؟ قال: (ليس بشيء، وأنكرَ أحاديثَه عن أبي الأشعث).

وقال أبو مسهر – وهو من أعلم الناس بالشاميين –: (كان قديماً[٢] غير متهمٍ، ما يُنكَرُ عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكني أخشى عليه سوء الحفظ والوهم).

وقال أبو زرعة الدمشقي: (أخبرني غير أبي مسهر أنه كان مختلطاً). قال: (ورأيتُ دُحَيماً وهشاماً[٣] يُبْطِلان حديثه).

وقال البخاري: (في حديثه مناكير).

وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليطٌ كثيرٌ).

وقال إسحاق بن سيَّار النَّصِيبي: (ضعيف).

وقال الجوزجاني: (أحاديثه أباطيل أخاف أن تكون موضوعة).

وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال مرة: (ليس بثقة)[٤].

وقال الدارقطني: (دمشقي متروك).

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: (قال جماعة من أصحاب الحديث – ابنُ أبي الحواري وغيرُه – قالوا: ليس يُعرَف بدمشق كذَّابٌ إلا رجلين، فإذا تركتَ هذين الرَّجُلين لم يَبقَ بدمشق أحدٌ: الحكم بن عبد الله الأيلي، ويزيد بن ربيعة بن يزيد).

---

(١) قال الخليلي في «الإرشاد» (٤٥٠/١): (عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ويلقَّب بـ«دُحَيْم»، أحد حفاظ الأئمة، متفقٌ عليه، ... ويُعتمَد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم).

(٢) وقع في بعض المصادر: «فقيهاً» بدل «قديماً».

(٣) هو: هشام بن عمار الدِّمشقي، أحد شيوخ أبي زرعة، وهو من المحدِّثين الدِّمشقيين الكبار، قال فيه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢٩/٢): (العلاَّمةُ شيخُ الإسلام، خطيبُ دمشق ومقرئها ومحدِّثُها ومفتِيها).

(٤) عزاه ابن حجر في «اللسان» إلى كتابه «التمييز».

وذكره أبو زرعة الرازي في «الضعفاء ومَن تُكُلِّم فيهم من المحدِّثين».

وذكره ابن حِبَّان في «المجروحين» وقال: (كان شيخاً صدُوقاً إلّا أنَّه اختلط فِي آخر عمره، فكان يروي أشياء مقلُوبة، لا يجوز الِاحتِجاج بِهِ إِذا انفرد، وفِيما وافق الثِّقات فهُو مُعتَبَرٌ بِهِ؛ لقِدَمِ صِدقِهِ قبل اختِلاطِهِ من غير أن يحتج بِهِ).

وقال ابن عدي: (ويزيد بن ربيعة هذا أبو مسهر أعلم به لأنه من بلده، ولا أعرف له شيئاً منكراً قد جاوز الحد فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به في الشاميين)، وقال في موضعٍ: (يزيد مشهورٌ بالضَّعف)[1].

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم)، وذكره ابن الجارود في «الضعفاء».

فالخلاصة: أن يزيداً منكر الحديث جداً، وقد اختلط في آخر عمره، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليطٌ كثيرٌ، كما قال أبو حاتم وغيره.

فهذه السلسلة: (يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث، عن ثوبان) من السلاسل الواهية، والله أعلم.

ويزيد ليس له في الكتب التسعة شيئاً، وقد ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة السابعة عشرة، وهم من توفي بين سنة (١٦١-١٧٠هـ).

ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٣٣٢/٨)، و«الأوسط» (٦١٥/٣)، و«أحوال الرجال» (رقم٢٨٤)، و«الضعفاء» لأبي زرعة (٦٧٠/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٦١/٩)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص١١٠ رقم٦٤٣)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٧٦/٤)، و«المجروحين» (١٠٤/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١٣٢/٩)، «سؤالات البرقاني للدراقطني» (ص٧١ رقم٥٤٨)، و«تاريخ دمشق» (١٧٤/٦٥)، و«تاريخ الإسلام» (٥٤٦/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤٢٢/٤)، و«لسان الميزان» (٤٩٢/٨).

• أبُو الأشعثِ.

هو: شَرَاحِيلُ بنُ كُلَيبِ بنِ آدَة -بالمد وتخفيف الدال- أبو الأشعثِ الصَّنْعَانِيُّ[2] الدمشقيُّ.

روى عن: ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبادة بن الصامت، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: راشد بن داود الصنعاني، وحسان بن عطية، وغيرهما.

ثقةٌ، فقد وثَّقَهُ: العجلي، وابنُ عبدِ البرِّ.

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (كان متقناً).

---

(١) سبق نقل قوله في ترجمة (أبي النضر إسحاق بن إبراهيم الفراديسي).

(٢) قال المزي: (هو من صنعاء الشام وكانت قرية بالقرب من دمشق وهي الآن أرض فيها بساتين غربي دمشق بينها وبين الربوة، وقِيلَ: إنه من صنعاء اليمن، ويحتمل أنه كَانَ من صنعاء اليمن ثم لما قدم الشام سكن صنعاء دمشق).

وينظر أيضاً: «الأنساب» للسمعاني (٥٥٦/٣).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثانية، قال دحيم: (شهد فتح دمشق)، وقال ابن سعد: (توفي زمن معاوية بن أبي سفيان)، روى له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم والأربعة.

تعقيب: هذا الراوي من كبار التابعين الشاميين، وقد شهد فتح دمشق سنة (١٣هـ) -كما قال دحيم - وهو من أعلم الناس بالشاميين أهلِ بلده، وقد أدرك جماعة من الصحابة ممن سكن الشام وروى عنهم، كعبادة بن الصامت (ت٣٤هـ) وشداد بن أوس (ت٥٨هـ) وغيرهما، وروايته عنهما أخرجها مسلم في «صحيحه»[1]، وذكره ابن حجر في «التقريب» من أهل الطبقة الثانية [وهي طبقة كبار التابعين، كابن المسيَّب]، فقول ابن سعد في أبي الأشعث أنه (توفي زمن معاوية بن أبي سفيان) يعني زمن ولايته على الشام، وكان ذلك من سنة (٤١هـ) إلى سنة (٦٠هـ) = قولٌ وجيهٌ جداً لا اعتراض عليه، والغريب أن الذهبي رحمه الله اعترض على هذا في كثير من كتبه فزعم في «السير» أن أبا الأشعث توفي بعد المائة، وفي «تاريخ الإسلام» وهَّم ابنَ سعد فقال: (وأما ابن سعد فقال: توفي زمن معاوية، فوَهِمَ؛ لأنَّ هذا الرجل روى عنه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر (ت١٥٣هـ)، ويحيى بن الحارث الذماري (ت١٤٥هـ)، وطبقتهما)، وعلَّق بخطه على نسخة المزي من «تهذيب الكمال» فقال: (قلت: إن كان توفي زمن معاوية فرواية غير واحد من المذكورين عنه مرسلة)، وقال في «التذهيب» بعدما ذكر قول ابن سعد: (في هذا نظر، وأبو الأشعث تابعي أراه أدرك خلافة الوليد بن عبدالملك) وخلافة الوليد كانت من سنة (٨٦-٩٦هـ).

وقولُ دحيمٌ مقدَّم على رأي الذهبي؛ لخبرته وتمام معرفته بأهل الشام.

إذا تقرر هذا فاعلم أن قول ابن الجوزي بأن رواية أبي الأشعث عن ثوبان منقطعة[2] قول بعيد عن الصحة، فأبو الأشعث أدرك - قطعاً - زمن ثوبان (ت ٥٤هـ)، واللقاء بينهما ممكن جداً فثوبان ممن سكن الشام إلى أن مات بحمص، وإذا ثبتت رواية أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت وشداد بن أوس، فروايته عن ثوبان غير مستبعدة أبداً، ولعل ابن الجوزي بنى قوله على ما بناه عليه الذهبي من تأخر وفاة أبي الأشعث، والله أعلم.

ينظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٣٨٣/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٣٦٥/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٨٣ رقم٨٦٦)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (١/رقم٤٠٩)، و«تاريخ دمشق» (٤٣٦/٢٢)،

---

(١) انظر روايته عن عبادة (حديث رقم١٥٨٧ و١٧٠٩)، وروايته عن شداد (حديث رقم١٩٥٥).

(٢) «الموضوعات» (٢٥٨/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٢٧/٦).

و«تهذيب الكمال» (١٢/٤٠٨)، و«تذهيب التهذيب» (٤/٢٦٠)، و«الكاشف» (١/رقم٢٢٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٣٥٧)، و«تاريخ الإسلام» (٢/٩٤٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٦/٢٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٣١٩)، و«التقريب» (رقم٢٧٦١).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكرٌ لا يصح، والحمل فيه على «يزيد بن ربيعة»، فإنه منكر الحديث كما سبق في ترجمته، وقد تفرد عن أبي الأشعث بمناكير لا يتابع عليها، ومنها هذا الحديث، فقد عدَّه الذهبي في «الميزان» من مناكير يزيد.

وفي الإسناد علة أخرى وهي ضعف شيخ الطبراني (أحمد بن مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ حمزة) لكنه قد توبع، فقد تابعه يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي قال عنه الذهبي: (ثقة حافظ)[1].

وبقية رجال الإسناد ثقات شاميون، فتبين بهذا أن الحمل في هذا الحديث على يزيد بن ربيعة، والله أعلم.

(١) «الكاشف» (٢/رقم٦٣٥٢)، وقول الذهبي فيه أوفق من قول ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)، فقد وثَّقه النسائي وأبو حاتم وابن يونس والدارقطني وغيرهم، ولم يتكلم فيه أحد.

وانظر أقوال الأئمة فيه في «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٣٤-٢٣٧).

قال ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٣/رقم٢٦٥٣٦):

حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَّقَ أُمَيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ[1] فِي شَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ - أَوْ قَالَ: فِي بَيْتَيْنِ مِنْ شِعْرِهِ -، فَقَالَ:

رَجُلٌ وَثَوْرٌ تَحْتَ رِجْلِ يَمِينِهِ   وَالنَّسْرُ لِلْأُخْرَى وَلَيْثٌ مُرْصَدُ[2]

قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«صَدَقَ»**:

وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ   حَمْرَاءَ يُصْبِحُ لَوْنُهَا يَتَوَرَّدُ[3]

---

(١) هو: أُميَّة بن أبي الصَّلت – واسمه: عبد الله – بن أبي ربيعة الثقفي، من أهل الطائف، شاعرٌ جاهليٌّ حكيمٌ، داهيةٌ من دواهي ثقيف، وكان ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية، ورحل إلى الشام وكان يأتي اليهود والنصارى ويسمع من علمائهم، وقرأ الكتب المتقدِّمة، وكان يُخبر بأنَّ نبيًّا يُبعَث قد أظلَّ زمانه، ويؤمِّل أن يكون هو ذلك النبيَّ، فلمَّا بلغه خروجُ رسولِ الله ﷺ كفَرَ به حَسَدَاً له، وكان النبيُّ ﷺ يَسْتَنْشِدُ شِعرَه ويحب سماعه، ولَمَّا أنْشده الشريد بن سويد رضي الله عنه شيئاً من شعره قال ﷺ: «آمن لسانُه وكفرَ قلبُه».

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: (اتفقت العربُ على أنَّ أَشعَرَ أهلِ المدُنِ: أهل يثرب، ثم عبد القيس، ثم ثقيف، وأشعرهم أمية بن أبي الصلت)، وذكره محمد بن سلَّام الجُمَحِي في «طبقات فحول الشعراء» فقال: (ومن شعراء الطائف: أمية بن أبي الصلت، وهو أشعرهم، وكان كثيرَ العجائِب، يَذكر في شعره خَلق السَّموات والأرض، ويذكر الملائِكة، ويذكر من ذلِك ما لم يذكرهُ أحد من الشُّعراء، وكان قد شامَّ أهلَ الكتاب)، وقال ابن قتيبة: (كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب، – ثم سرد شيئاً منها، ثم قال: – وهذه أشياء منكرة، وعلماؤنا لا يرون شعره حجة في اللغة).

مات فِي الطَّائِف في السنة التاسعة من الهجرة، ولم يختلِف أصحابُ الأخبارِ أنَّه ماتَ كافراً.

ينظر في ترجمته: «الديباج» لأبي عبيدة (ص١٠-١١)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ص٤٥٩)، و«طبقات فحول الشعراء» (١/٢٥٩-٢٦٣)، و«الأغاني» (٤/١٢٧-١٤٠)، و«تاريخ دمشق» (٩/٢٥٥)، و«خزانة الأدب» (١/٢٤٧-٢٥٢)، و«الأعلام» (٢/٢٣).

(٢) هذا البيت بيَّن معناه البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» (٢/٩٥) فقال: (إنما أريد به ما جاء في حديثٍ آخَرَ عن ابن عبَّاسٍ أنَّ الكرسي يحمله أربع من الملائكة، مَلَكٌ في صورة رَجُلٍ، ومَلَكٌ في صورة أَسَد، ومَلَكٌ في صورة ثور، ومَلَكٌ في صورة نَسْرٍ، فكأنه– إن صحَّ – بيَّن أنَّ الْمَلَكَ الذي في صورة رَجُلٍ، والْمَلَكَ الذي في صورة ثَورٍ يحملان من الكرسي موضع الرِّجْلِ اليمنى، والْمَلَكَ الذي في صورة نَسْرٍ والذي في صورة الأَسَد – وهو اللَّيْث – يحملان من الكرسي موضع الرِّجْلِ الأخرى أن لو كان الذي عليه ذا رِجْلَين).

(٣) وقع في بعض الروايات بعد هذا البيت زيادة بيتٍ آخَرَ هو:

تَأْبَى فَمَا تَطْلُعْ لَنَا فِي رِسْلِهَا   إلا مُعَذَّبَةً وَإلا تُجْلَدُ

قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صَدَقَ**».

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: الإمام أحمد في «المسند» (٤/رقم٢٣١٤) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (١٢/رقم٣٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٧٠) -، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم١١٤٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٧٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/رقم٢٤٨٢) -ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٧٠-٢٧١)-، والطبراني في «الكبير» (١١/رقم١١٥٩١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/٨-٩).

- وأخرجه الدارمي في «سننه» (٢/رقم٢٧٤٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/رقم٢٤٨٢) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (١٢/٣٣٦ رقم٣٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٧٠-٢٧١) -، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/رقم٧٠١٤)، والطبراني في «الكبير» (١١/رقم١١٥٩١)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٩٦)، وفي «الرد على الجهمية» (رقم١٢) جميعهم من طريق **عَبدة بن سليمان**، بمثله.
- وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم١١٤٧) - ومن طريقه: ابن منده في «التوحيد» (رقم٥٩٦)، وفي «الرد على الجهمية» (رقم١١) - من طريق **إبراهيم بن سعد الزهري**، بنحوه.
- وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣٥ و١٣٧)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم١٠٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٧٧١)، وأبو يعلى ابن الفراء في «إبطال التأويلات» (رقم١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٦٩) جميعهم من طريق **يونس بن بكير**، بمثله، مع زيادة في آخره، ووقع في روايته تصريحُ ابن إسحاق بالسماع من يعقوب.
- وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣٥) من طريق **سلمة بن الفضل**.
- وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/رقم١٠٣٦) قال: حدَّثنا أبُو بَكرِ بنُ أبي داوُدَ، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عبَّادٍ، قال: حدَّثنا **بكرُ بنُ سُليمانَ**، بنحوه مختصراً، ووقع في روايته تصريح ابن إسحاق بالسماع من يعقوب.

خمستهم: (عبدة بن سليمان، وإبراهيم بن سعد، ويونس بن بكير، وسلمة بن الفضل، وبكر بن سليمان) عن **محمد بن إسحاق** به.

❖ رجال الإسناد:

• عَبدَةُ بنُ سليمانَ.

هو: عَبدَةُ بنُ سليمان الكِلابي، أبو محمد الكوفي، يقال اسمه: عبد الرحمن.

روى عن: محمد بن إسحاق، وهشام بن عروة، وغيرهما.

وعنه: أبو بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما.

ثقة ثبت، متفق على ثقته وصلاحه.

وثقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، والدارقطني، وغيرهم.

سُئل عنه أحمد فقال: (ثقةٌ ثقةٌ وزيادة، مع صلاح في بدنه).

وَقَال العجلي: (ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ صاحبُ قرآنٍ، يقرئ).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (مستقيم الحديث جداً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ).

وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبي وأبو زرعة: عن عَبدَة، ويونس بن بكير، وسلمة بن الفضل أيهم أحب إليكما في ابن إسحاق؟ فقالا: عبدة بن سليمان، ثم سلمة).

من صغار الثامنة، مات سنة (١٧٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨٩/٦)، و«تهذيب الكمال» (٥٣٠/١٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٥٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٥/٦)، و«التقريب» (رقم٤٢٦٩).

• محمَّد بن إسحَاقَ.

هو: محمد بن إسحاق بن يَسَار المطَّلِبي، مولاهم، أبو بكر المدني، نزيل العراق.

روى عن: يعقوب بن عتبة، وعطاء بن أبي رباح، وخلق غيرهما.

وعنه: عبدة بن سليمان، وشعبة، والثوري، وخلق كثير.

أحد أعلام الحفاظ المشاهير، صاحب مغازي رسول الله ﷺ.

اختُلِف فيه اختلافاً كثيراً، وتباينت أقوال الأئمة فيه، فوثَّقه أقوامٌ وضعَّفه آخرون، وسياق أقوالهم وما قيل فيه مما يطول به المقام[1]، غير أن الناظر في عبارات الأئمة وأقوالهم فيه، ومنهجم في التعامل مع

---

(١) من أراد التوسع في ترجمته والوقوف على ما قيل فيه، فعليه بما كتبه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه «عيون أهل الأثر»، وبما كتبه أيضاً شيخنا الفاضل الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم، في تعليقاته النفيسة على «النفح الشذي» (٧٠٨/٢-٧٩٢)، فقد أطال وفقه الله في ترجمته، فأجاد وأفاد.

مروياته يرى أنهم يُقَسِّمون حديثَه إلى قسمين:

الأول: ما كان في المغازي والسير، فهذا يعدُّ من أجود حديثه؛ لعنايته بها وإمامته فيها، وحديثه فيها يعدُّ صحيحاً، وإِمَامَةُ ابنُ إسحاقَ في باب المغازي أشهر من نارٍ على عَلَمٍ، قال شيخُه الزهري: (من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة هذا -يريد: محمد بن إسحاق-)، وقال الشافعي: (من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عِيَالٌ على محمَّدِ بنِ إسحاقَ)، وقال ابن جرير الطبري: (كان من أهل العلم بالمغازي، وبأيام العرب وأخبارهم وأنسابهم، راويةً لأشعارهم، كثيرَ الحديث، غزيرَ العلمِ طَلاَّبَةً له، مقدَّماً في العلم، بكل ذلك ثقة)، وقال الذهبيُّ: (كان أحد أوعية العلم، حَبْرَاً في معرفة المغازي والسير)، وقال الحافظ في «هدي الساري»: (هو حُجَّةٌ في المغازي).

والثاني: ما كان في الأحكام والسنن، فهذا دون سابقه، وحديثه فيها منحطٌ عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، وذلك لخفة ضبطه وسوء حفظه، فليس هو بذاك المتقن المجوِّد، ولا هو بالمطَّرح الساقط، بل هو صدوقٌ في نفسه مَرْضِيّ، وخبره مقبولٌ ما لم يخالف.

قال الذهبي في «السير»: (وأما في أحاديث الأحكام، فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلاّ ما شذَّ فيه، فإنه يُعَدُّ منكراً).

وهذا السبر والتقسيم لحديث محمد بن إسحاق صرَّح به غير واحد من الأئمة، قال الدوري: (سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول وهو على باب أبي النضر، وسأله رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في محمد بن إسحاق وموسى بن عُبيدة الرَّبَذي؟ فقال: ... وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها-، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين)، وسُئِلَ عبدُ الله بنُ أحمدَ عن أبيهِ، هل كان يَحْتَجُّ بابن إسحاق؟ فقال: (لم يكن يَحْتَجُّ به في السُّنَن)، ومثل هذا ما قاله ابن معين لما سئل عنه: (ما أُحِبُّ أن أحتجَّ به في الفرائض)، ومعنى هذا أنهما - (أحمد وابن معين) - يحتجان به في ما سوى ذلك، كالترغيب والترهيب والمغازي والسير ونحوها، وقال أبو العباس الدَّغُوْلي[1] (ت:٣٢٥هـ): (محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسَار إمامٌ في المغازي، صدوقٌ في الرواية)[2].

---

(١) هو: بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة، قال السمعاني: (هذه النسبة الى «دَغُوْل» وهو اسمُ رجلٍ، هكذا سمعتُ بعض السَّرَخْسِيِّين، ويُقال للخبز الذي لا يكون رقيقاً بِسَرَخْس «دَغُول»، فلعل بعض أجداده كان يخبز ذلك، والله أعلم، وهو بيتٌ كبيرٌ بِسَرَخْس لأهل العلم، وكانوا رؤساء أصحاب الحديث بها، منهم: أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن سابور الدَّغُولي، أحد أئمة المسلمين، وكان شيخ خراسان في عصره). ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٢/٤٨٣).

(٢) «القراءة خلف الإمام» للبيهقي (ص٥٩).

وعلى هذا سار الحافظان الذهبي وابن حجر فقد صَرَّحَا بإمامته في المغازي، وبلِينِه في أحاديث الأحكام، بل حكى الذهبيُّ أن هذا مما استقر عليه العمل، فقال في «تذكرة الحفاظ»: (والذي تقرر عليه العمل أنَّ ابن إسحاقَ إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يَشُذّ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به)، وقال الحافظ في «هدي الساري»: (محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسَار، الإمامُ في المغازي، مختلفٌ في الاحتجاجِ به، والجمهورُ على قبولِه في السِّيَر).

وما مضى تقريره من قبول خبر ابن إسحاق، مشروطٌ بأمرين:

١. سلامة خبره من الشذوذ والنكارة، وذلك بأن لا يخالف من هو أوثق منه في ذلك، كما مرَّ.

٢. تصريحه فيه بالسماع أو التحديث، وذلك لأن ابن إسحاق مكثرٌ من التدليس جداً، -كما قال الإمام أحمد-، وخصوصاً عن الضعفاء والمجاهيل، بل ربما دَلَّس عن أهل الكتاب ما يأخذُه عنهم من الأخبار[1]، ولذا ذكره العلائيُّ وتبعه ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين وهم: [من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين].

فإن لم يصرّح بالسماع فلا يقبل خبره حينئذٍ ولا يحتج به؛ لما ذُكِرَ آنفاً، وعامَّةُ ما أُنْكِرَ من حديثه هو من هذا القبيل[2]، لكن يتسامح في باب المغازي والسير ما لا يتسامح في باب الأحكام والسنن، وهذا منهجٌ معروفٌ مألوفٌ عند الأئمة النُقَّاد، فتراهم يشدِّدُون في أحاديث الأحكام من حلال وحرام، ويتساهلون فيما سوى ذلك من أحاديث الفضائل والآداب والتفسير والمغازي ونحوها[3].

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١٢٦/١).

قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٢٠/٢): (وإنَّما نقمُوا عليهِ في روايتهِ عن أهلِ الكتابِ، ثمّ عن ضعفاءِ النَّاس، وتدليسِهِ أساميَهُم، فإذا روى عن ثقةٍ وبيَّنَ سماعَهُ منه، فجماعةٌ من الأئمَّةِ لم يروا به بأساً)، وقال في «السنن الكبرى» (١٧٧/٣): (ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد).

(٢) قال ابن نُمَير -كما في «تهذيب الكمال» (٤١٩/٢٤)-: (إذا حدَّثَ عمَّن سَمِعَ منه من المعروفين فهو حَسَنُ الحديث، صدوقٌ، وإنما أُتِيَ من أنَّه يُحَدِّثُ عن المجهولين أحاديث باطلة)، وقال ابن حبان في «الثقات» (٣٨٣/٧): (إنما أُتِيَ ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قِبَلِ أولئك، فأمَّا إذا بيَّن السماعَ فيما يرويه فهو ثَبْتٌ يُحْتَجُّ بروايتِه).

(٣) ومن أقوالهم في ذلك:

فخلاصة القول فيه: أنه في المغازي إمامٌ حُجَّةٌ، صحيحُ الحديث، وأما في السنن والأحكام فهو صدوقٌ، وحديثه فيها حسنٌ لذاته، وهذا كله في ما لم يظهر وهمه أو خطؤه فيه، أو يكون مما دلَّسه(١)، والله أعلم.

وابن إسحاق من الخامسة، مات قريباً من سنة (١٥٠هـ)، روى له البخاريُّ تعليقاً، ومسلمٌ مقروناً، وأصحاب السنن الأربعة.

ترجمته في: «تاريخ ابن معين–رواية الدوري» (٢٤٧/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٩١/٧)، و«الثقات» لابن حبّان (٣٨٠/٧)، و«الكامل في الضعفاء» (١٠٢/٦–١١٢)، و«تاريخ بغداد» (٢١٤/١–٢٣٤)، ومقدّمة «عيون الأثر» لابن سيد الناس (٥٩/١–٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٠٥/٢٤–٤٢٩)، و«شرح علل الترمذي» لابن

- قول سفيان الثوري –كما في «الكفاية» (ص١٣٤) –: (لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ).
- وقال ابن عيينة: (لا تسمعوا من بَقِيَّة ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثَوَابٍ وغيرِه).
- وقال أحمد بن حنبل: (إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبيِّ ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يَضَعُ حُكْمَاً ولا يرفعُه تساهلنا في الأسانيد).
- وقال البيهقي في «دلائل النبوة» (٣٣/١–٣٤): (وأما النوع الثاني من الأخبار، فهي: أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مَخْرَجِهَا، وهذا النوع على ضربين:
  ١. ضربٌ رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مُسْتَعْمَلاً في شيءٍ من أمور الدِّين إلاَّ على وجه التَّلْيين.
  ٢. وضربٌ لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عُرِفَ بسوءِ الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مُسْتَعْمَلاً في الأحكام، ... وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حُكْمٌ).
- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «تلخيص الاستغاثة» (ص٧٦): (وقال الإمام أحمد: ثلاث علومٍ ليسَ لها أصولٌ: المغازي والملاحم والتفسير، وفي لفظ: ليس لها أسانيد، ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة فإذا كان الشيءُ مشهوراً عند أهل الفن، قد تعدَّدت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره).

(١) وهذا هو اختيار جماعة من الأئمة:
- قال ابن عدي في «الكامل»: (وقد فتّشتُ أحاديثَه الكثيرة، فلم أجد فيها ما يتهيّأ أن يُقطع عليه بالضّعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطىء غيره، وهو لا بأس به).
- وقال الذهبيُّ في «الميزان»: (فالذي يظهر لي: أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوقٌ، وما انفرد به ففيه نكارة، فإنَّ في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة)، وقال في «الكاشف»: (كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سَعَة ما روى تُسْتَنكَر، واختُلِفَ في الاحتجاجِ به، وحديثه حَسَنٌ، وقد صحَّحه جماعةٌ).
- وقال الحافظ في «التقريب»: (إمامٌ المغازي، صدوقٌ يُدَلِّسُ).

رجب (١/١٢٦)، و«الميزان» (٣/٤٦٨-٤٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٣٣)، و«تذكرة الحفاظ» (١/١٧٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٧١٨)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣، ٢٦١)، و«هدي الساري» (ص٣٧١ و٤٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/٣٤)، و«التقريب» (رقم٥٧٢٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٣٢).

• يَعقُوب بن عُتبَةَ:

هو: يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي المدني.

روى عن: عكرمة - مولى ابن عباس -، والزهري، وغيرهما.

وعنه: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وغيرهما.

ثقةٌ فقيهٌ ورعٌ، متفقٌ على توثيقه.

وثقه: ابن سعد، وابنُ مَعِين، وأبو حاتم، والنَّسَائي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر.

قال ابْن سعد: (كان ثقة، لَهُ أحاديث كثيرة، وروايةٌ وعلمٌ بالسيرة وغير ذلك).

وامتدحه تلميذه إِبرَاهِيم بن سعد الزهري فقال: (كان ورعاً مسلماً يُستَعمَل على الصدقات، ويستعين بِهِ الولاة).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان له مروءةٌ ونُبْلٌ).

من السادسة، مات سنة (١٢٨هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/٢١١)، و«ثقات ابن حبان» (٧/٦٣٩)، و«تاريخ دمشق» (٧٤/١٧١)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/٣٥٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٣٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/٣٩٢)، و«التقريب» (رقم٧٨٢٥).

• عِكرِمَةَ:

هو: عكرمةُ القرشيُّ الهاشميُّ مولاهم، أبو عبدالله المدني، مولى عبدالله بن عباس، وأصله من البربر.

روى عن: مولاه عبد الله بن عباس، وأبي هريرة وجماعة من الصحابة غيرهما رضي الله عنهم.

وعنه: داود بن الحصين، والزهري، وجماعة من الكبار.

لازم ابنَ عباس قريباً من ثلاثين سنة، فاستفاد منه علماً كثيراً في التفسير والفقه، وتتبع المغازي حتى فاق أهل زمانه فيها، فكان من أوعية العلم، واسع المعرفة والحفظ، واحتج به الأئمة وخرجوا له في دواوين الإسلام كلها، إلا أنه وبالرغم من هذا كله لم يسلم من قَدْحٍ وطَعْنٍ، وتُكُلِّمَ فيه بكلامٍ كثيرٍ، واختلفت فيه أقوال الأئمة وتعدَّدت، إلا أن الناظر في تلك الطعون التي طُعِنَ بها عليه، وتُكُلِّمَ فيه بسببها، منها ما لا يثبت أصلاً، ومنها ما هو ثابتٌ عليه لكنَّه ليس بقادحٍ في روايته.

وقد أفاض الحافظُ ابنُ حجرٍ في ترجمته من «التهذيب» و«الهدي» بما يشفي ويكفي، فجمع النقول، وساق ما قيل فيه من طعون، وأجاب عنها كلَّها[1]، وخَلَصَ بعد ذلك إلى أنه: (**ثقةٌ ثبتٌ، عالِمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة**)، وبمثل ذلك قال الحافظ الذهبي في «الرواة الثقات المتكلَّم فيه»: (ثقةٌ ثبتٌ، أعرض عنه مالك، واحتج به الجمهور)، بل قال شيخُ الصَّنْعَةِ أبو عبدالله البخاري: (ليس أحدٌ من أصحابنا إلا وهو يحتجُّ بعكرمةَ)، وقال أبو عبدالله المروزي: (أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا منهم: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه. فقال لي: عكرمة عندنا أمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه) إلى أن قال: (... وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدَّلوه، وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه،... وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل أن يكون جرحة)[2]، وقال بن عبدالبر: (عكرمة مولى ابن عباس من جِلَّة العلماء، لا يقدح فيه كلام من تَكَلَّم فيه؛ لأنه لا حُجَّةَ مع أحدٍ تكلَّم فيه)[3].

وعكرمة من الثالثة، مات سنة أربعٍ ومائة، وقيل بعد ذلك، روى له الجماعة[4].

ترجمته في: «التاريخ الكبير» (٢١٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٧/٧)، و«ثقات العجلي» (١٤٥/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٢٢٩/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (٥٩٣/٨٢/١)، و«ضعفاء العقيلي» (١٤١٣/٣٧٣/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٦٦/٥)، و«جزء فيه ذكر حال عكرمة» للمنذري، و«تهذيب الكمال» (٢٦٤/٢٠)، و«شرح العلل» لابن رجب (٥٦١/٢)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رده» (ص١٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣٤/٧)، و«التقريب» (رقم٤٦٧٣)، و«هدي الساري» (ص٤٢٥).

---

(١) وقد تصدَّى جماعةٌ من الأئمة للدفاع عن عكرمة، والذبِّ عنه، وصنَّفُوا في ذلك، منهم: ابن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبدالله بن مَنْدَه، وأبو حاتم بن حِبَّان، وأبو عمر بن عبدالبر وغيرهم، قاله الحافظ ابن حجر في «الهدي» (ص٤٢٥).

(٢) ومما ينبغي الوقوف عليه من جميل الأقوال: ما قاله ابن جرير الطبري وابن منده في بيان حال عكرمة، فانظرهما مشكوراً في «جزء فيه ذكر حال عكرمة» للمنذري (ص٣٤-٣٨) و(ص٢٠-٢١) ولولا خشية التطويل لسقتها كاملة.

(٣) «التمهيد» (٢٧/٢-٣٥).

(٤) قال الحافظ في «الهدي»: (احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرّج له سوى حديثاً واحداً في الحج مقروناً بسعيد بن جبير).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث مداره على «محمد بن إسحاق» وقد تفرد به.

قال أبو عبد الله ابن منده: (هذا حديثٌ مشهورٌ عن محمد بن إسحاق، رواه عنه عبدةُ بنُ سليمان، ويونسُ بنُ بُكَير وغيرُهما)[1]، وقال البيهقي: (هذا حديثٌ يتفرَّدُ به محمد بن إسحاق بن يسار بإسناده هذا)[2].

قلت: وهذا إسنادٌ مدنيٌّ حسنٌ إن ثبت سماع ابن إسحاق له من شيخه يعقوب، وابن إسحاق كثير التدليس جداً —كما قال الإمام أحمد –، وكان يدلس عن الضعفاء والمجاهيل، بل ربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من أخبار – وقد سبق ذكر ذلك كله في ترجمته –، ولذا لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع، وهذا الحديث قد رواه جماعة من أصحابه الثقات (عبدة بن سليمان، وإبراهيم بن سعد، وسلمة بن الفضل) عنه معنعناً، وخالفهم (يونس بن بُكير[3]، وبكر بن سليمان البصري) فصرَّحا فيه بالسماع، وفي تصريحهما بالسماع نظر، فإن «يونس بن بكير» وإن كان صدوقاً إلا أنه لحديث ابن إسحاق خصوصاً ليس بالضابط، قال أبو داود: (يونس بن بكير ليس هو عندي حجة، يأخذُ كلامَ ابنِ إسحاقَ فيُوصِله بالأحاديث)[4]، وأما «بكر بن سليمان»[5] فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وسكت عنه، وقال أبو حاتم الرازي: هو مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته، وقال الذهبي في «الميزان»: لا بأس به إن شاء الله، قلت: وهذا ما لم يخالِف، وهنا قد خالف غيره من ثقات أصحاب ابن

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص٤٣).

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/٢٠٦).

(٣) وقد رواه عنه: محمد بن أبان بن وزير البلخي «حمدويه» (ثقةٌ حافظٌ) —كما عند ابن خزيمة في «التوحيد» –، وتابعه أحمد بن عبد الجبار العطاردي (ضعيف، وقوَّاه بعضهم) —كما عند الآجري في «الشريعة»، والبيهقي في «الأسماء» –.

(٤) «سؤالات الآجري» (١/١٧٩ رقم١١٥).

(٥) هو: بكر بن سليمان البصري، أبو يحيى الأسواري.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/٩٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/٣٨٧)، و«الثقات» (٨/١٤٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/٣٤٥).

إسحاق الذين رووه بالعنعنة، ثم إن الراوي عنه «محمَّد بن عبَّاد بن آدم الذهلي»[1] ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (يُغرِب)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

وبهذا يتبيَّن أن الروايات التي جاء فيها التصريح بالسماع لا تخلو من مقال، والثابت عن ابن إسحاق من رواية أصحابه الثقات إنما هو رواية الحديث بالعنعنة من غير تصريح بالسماع.

فأخشى أن يكون ابن إسحاق قد أخذ هذا الحديث عن بعض الضعفاء فدلَّسه، ثم إن هذا الحديث لا يعرف عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، فقد تفرد به محمد بن إسحاق كما قال البيهقي، وابن إسحاق لا يحتمل تفرده بمثل هذا، لا سيما مع نكارة المتن، فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في أبواب الاعتقاد، لا سيما وأنه قد تفرد بأشياء من أمور الاعتقاد لا تعرف في الأحاديث الصحيحة[2]، وقد جاء عن مكي بن إبراهيم الحنظلي – شيخ الإمام أحمد والبخاري وغيرهما – أنه قال: (حضرتُ مجلسَ محمَّدِ بنِ إسحاقَ، فإذا هو يروي أحاديث في صفة الله تعالى لم يحتملها قلبي – وفي رواية: فنفرتُ منها –، فلم أعد إليه)[3].

---

(١) ينظر في ترجمته: «الثقات» (٩/١١٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/٤٣٢)، و«تاريخ الإسلام» (٥/١٢٣٠)، و«التقريب» (رقم٥٩٩١).

(٢) ومنها أيضاً ما أخرجه أبو داود (٧/رقم٤٧٢٦) وغيرُه، من طريق محمَّد بن إسحاق عن يعقوب بن عُتبةَ، عن جُبَير بن محمَّد بن جُبير بن مُطعِم، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: أتى رسولَ الله ﷺ أعرابيٌّ، فقال: يا رسول الله، جَهِدَت الأنفُسُ، وضَاعَت العيالُ، ونُهِكَت الأموالُ، وهَلَكت الأنعامُ، فاسْتَسْقِ الله عَزَّ وَجَلَّ لنا، فإنا نستشفِعُ بكَ على الله، ونستشفع بالله عليكَ، قال رسولُ الله ﷺ: «**ويحَكَ! أتدري ما تقول؟**»، وسبَّحَ رسولُ الله ﷺ، فما زال يُسَبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويْحَكَ! إنه لا يُستشفَعُ بالله على أحدٍ مِن خلقه، شأنُ الله أعظمُ من ذلك، ويْحَكَ! أتدري ما الله، إن عَرشَه على سماواته لهكذا،– وقال بإصبعه مثلَ القُبّة عليه – وإنَّه ليَئِطُّ به أطِيطَ الرّحْلِ بالراكب**».

قال البزار في «مسنده» (٨/٣٥٦): (هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة)، وقال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/٣١٩–٣٢٠): (هذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق بن يسار، عن يعقوب بن عتبة، وصاحبا الصحيح لم يحتجا به، ... وكان مالك بن أنس لا يرضاه، ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه، ويحيى بن معين يقول: ليس هو بحجة، وأحمد بن حنبل يقول: يكتب عنه هذه الأحاديث – يعني المغازي ونحوها – فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا – يريد أقوى منه –، **فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في صفات الله سبحانه وتعالى**، وإنما نقموا عليه في روايته عن أهل الكتاب، ثم عن ضعفاء الناس وتدليسه أساميهم، فإذا روى عن ثقة وبين سماعه منهم فجماعة من الأئمة لم يروا به بأساً، وهو إنما روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة، وبعضهم يقول عنه وعن جبير بن محمد بن جبير، ولم يبين سماعه منهما، واختلف عليه في لفظه كما ترى، وقد جعله أبو سليمان الخطابي ثابتاً، واشتغل بتأويله ..).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/٢٣–٢٤).

وما كان مكي بن إبراهيم – وهو إمامٌ سلفيٌّ سليم الاعتقاد – لينفر من تلك الأحاديث التي كان يحدث بها ابن إسحاق إلا لنكارتها وعدم ثبوتها في لسان الشرع.

وكل ما جاء في قول أمية بن أبي الصلت من بيان صفة حملة العرش وأنهم أربعة، أحدهم على صورة رَجُل، والآخر على صورة ثور، والثالث على صورة نسر، والرابع على صورة أسد، وكذلك قوله عن الشمس وأنها لا تطلع إلا مُرغَمَة بعد أن تُعَذَّبَ وتُجلَد[1]، كل هذا من الأمور الغيبية التي لم ينطق بها كتاب ولا سنة، وإنما هي مأخوذة عن أهل الكتاب، وأُميَّة ممن قرأ الكتب السابقة، وجالس أهل الكتاب وأخذ عنهم، وما ذكره في شعره هذا مأخوذ عنهم يقيناً.

فالحجة في هذا الحديث ليست في قول أمية، وإنما الحجة في تصديق النبي ﷺ لقوله، وإثبات هذا التصديق النبوي يحتاج إلى إسنادٍ تقوم به الحجة.

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد لا يصح.

وقد ذهب إلى صحة الحديث ابن خزيمة، فأخرجه في كتابه «التوحيد» الذي اشترط فيه الصحة، محتجاً به على إثبات صفة الرِّجْل لله عز وجل.

وصححه أيضاً الحافظ ابن كثير، فقال في «البداية والنهاية»[2]: (هذا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ)، وقال في «التفسير»[3]: (هذا إسنادٌ جيِّدٌ، وهو يقتضي أنَّ حملة العرش اليوم أربعةٌ، فإذا كانَ يومَ القيامة كانوا ثمانية، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحَاقَّةِ:١٧]).

(١) قال أبو محمد بن قتيبة في «الشعر والشعراء» (ص٤٦٠-٤٦١) – بعدما ساق جملة مما يُستنكر في شعره، ومنها قوله في الشمس –: (وهذه أشياء منكرة).

(٢) (٢١/١).

(٣) (١٣٠/٧).

قال عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (رقم٥٧٢ و٩٩٨):

حَدَّثَنِي أَبِي، نا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **«الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ[1]، وَالْعَرْشُ لَا يَقْدُرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ»**.

❖ تخريج الأثر:

هذا الأثر مداره على «عمار الدهني»، واختلف عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن مسلم البَطِين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، موقوفاً.

رواه عنه على هذا الوجه:

١/ سفيان الثوري، ورواه عنه جماعة من أصحابه:

أ- وكيع بن الجراح.

أخرج روايته: عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم٥٧٢ و٩٩٨)، وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على المريسي» (رقم٨٩ و٩٤ و٩٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٨٧)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٩/١٠)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» (رقم١٤) جميعهم من طريق وكيع بن الجراح.

ب- أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد.

أخرج روايته: محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (رقم٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (رقم١٨٥)، والطبراني في «السنة» - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٣١١/١٠ رقم٣٣٢) -، والدارقطني في «الصفات» (رقم٣٦)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٣/٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (رقم٧٥٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٨/١٠-٣٤٩)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» (رقم١٤)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل ٧/أ) جميعم من طريق أبي عاصم.

---

(١) في الموضع الثاني: «قدميه».

ت- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في «تفسيره» (٢/٢٥١).

ث- عبد الرحمن بن مهدي.

أخرج روايته: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠/٣٤٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن ابن مهدي.

ج- أبو أحمد الزُّبيري.

أخرج روايته: ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٤٩١ رقم٢٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (رقم١٨٦).

٢/ يوسف بن إسحاق بن إبي إسحاق السبيعي [ثقة حافظ، «الكاشف» (٢/٣٩٨)، و«التقريب» (رقم٧٨٥٦)]

أخرج روايته: عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم٥٧٥ و١٠٦٩) قال: كتب إليَّ العبّاسُ بنُ عبد العظيم العنبريُّ كتبتُ إليك بخطّي، حدّثنا إسحاقُ بنُ منصُورٍ أبُو عُثمان، ثنا إبراهيمُ بنُ يُوسُف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عمّارٍ الدُّهنيّ، به.

٣/ قيس بن الربيع الأسدي [ضعيفٌ يعتبر به، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٩٣)، و«التقريب وتحريره» (رقم٥٥٧٣)]

أخرج روايته: خُشيش بن أَصْرَم في «السنة» -كما في «صفات رب العالمين» لابن المحب (ل٢٣٩/أ) -، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٢١٦) كلاهما من طريق الفريابي، عن قيس بن الربيع، عن عمار الدهني، به.

الوجه الثاني: عنه، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، مرفوعاً.

رواه على هذا الوجه: شُجاعُ بنُ مَخلَدٍ في «تَفسِيرِهِ» قال: أَخبرنا أبُو عَاصمٍ، عن سُفيانَ، عن عَمَّارٍ الدُّهني به.

وأخرجه من طريق شجاعٍ: ابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم١٥)، الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٣٤٨)، وابن الديلمي في «مسند الفردوس» -كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر-، والضياء في «المختارة» (١٠/رقم٣٣٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٦).

الوجه الثالث: عنه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، من غير ذكر «مسلم البطين».

رواه عنه على هذا الوجه:

١/عبد الرحمن بن مهدي.

أخرج روايته: عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم٩٩٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٢١٧) من طريق ابنُ مهدِيٍّ، عن سفيان[١]، عن عمّارٍ الدُّهنِيِّ، به.

٢/أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

أخرج روايته: الطبراني في «الكبير» (١٢/رقم١٢٤٠٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى – الرد على الجهمية» (٣/رقم٢٦٩) كلاهما من طريق أبي مُسلمٍ الكشّيُّ، عن أبي عاصمٍ، عن سُفيان، عن عمّارٍ الدُّهنيّ، به.

٣/معلَّى بن هلال الطحان الكوفي [قال ابن حجر: (اتفق النقاد على تكذيبه)، ينظر: «التقريب» (رقم٦٨٠٧)، و«المغني في الضعفاء» (٦٧١/٢)]

أخرج روايته: ابن أبي زمنين في «السنة» (ص١٠٠ رقم٣٧) من طريق يحيَى بن سَلَامٍ، عن المعَلَّى بنُ هلَالٍ، به.

النظر في الاختلاف:

بالنظر في هذا الاختلاف يتبين منه أن الوجه المحفوظ فيه هو **الوجه الأول**؛ لثقة رواته، وكثرتهم.

وأما الوجه الثاني (المرفوع) فهو وجهٌ شاذٌّ، مخالف لرواية الثقات من أصحاب أبي عاصم النبيل، تفرد به «شُجاعُ بنُ مَخلَدٍ الفلاس» [وهو ثقة] عن أبي عاصم، واتفق الأئمة على خطئه في ذلك[٢]، فقد رواه جماعة من الثقات [وهم: أحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن بشار «بندار»، وإسحاق بن سيار النصيبي، والحسن بن علي الخلال، وأبو مسلم الكشي، وغيرهم] عن أبي عاصم ولم يرفعوه، بل جعلوه من قول ابن عباسٍ موقوفاً عليه، وهو الصحيح.

(١) تصحف الاسم في كتاب «العظمة» إلى: (سليمان)، فزاد المحقق إلى التصحيف وهماً، حيث زعم أن «سليمان» هذا هو (سليمان بن كثير العبدي)، وعدَّ روايته متابِعَة لرواية سفيان، وهذا وهمٌ منه عفا الله عنه، جرَّه إليه التصحيف الواقع في السند.

(٢) ينظر: «الرد على الجهمية» لابن منده (ص٢١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١٩٨/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٤٨/١٠)، و«العلل المتناهية» (٧/١)، و«الأحاديث المختارة» (٣١١/١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢٦٥/٢)، و«تفسير ابن كثير» (٦٨٠/١)، و«البداية والنهاية» (٢٣/١)، و«فتح الباري» (١٩٩/٨)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٧٤٨).

قال العقيلي: (رفعه خطأ)[1].

وقال البيهقي: (الخبر موقوف، لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ)[2].

وقال الضياء: (رواهُ شُجاعُ بنُ مَخلدٍ الفَلاسُ ... إلا أَنَّهُ رَفَعَهُ، ... وَالْمَوقُوفُ أَوْلَى)[3].

وقال ابن الجوزي: (هذا الحديثُ وهم شُجاعُ بنُ مخلدٍ في رفعه، فقد رواهُ أبُو مُسلمٍ الكجّيُّ وأحمدُ بنُ منصُورٍ الرّماديُّ كلاهما عن أبي عاصم فلم يرفعاه، ورواه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع كلاهما عن سُفيان فلم يرفعاهُ، بل وقفاهُ على ابن عبّاسٍ، وهُو الصّحيحُ)[4].

وقال الذهبي: (أخطأ شجاع في رفعه)[5].

وقال ابن كثير: (هو غلط)[6].

وأما الوجه الثالث فهو غير محفوظ أيضاً؛ لمخالفته لرواية الجماعة الذين رووه عن سفيان، عن عمار الدهني، فذكروا فيه: «مسلم البطين».

❖ رجال الإسناد:

• أَبو عبد الله.

هو: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المروزي، نزيل بغداد.

أحد الأئمة الفقهاء الأربعة، وأحد الحفاظ الثقات الكبار.

تقدمت ترجمته.

• وَكِيعٌ.

هو: وكيعُ بنُ الجرَّاحِ بنِ مَلِيحٍ الرُّؤاسِيُّ، أبو سفيانَ الكوفيُّ.

روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما كثير.

---

(١) نقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٨/١٩٩)، وقال الحافظ في «التهذيب» (٤/٣١٣): (ذكره العقيلي في «الضعفاء» وأورد له عن أبي عاصم هذا الحديث)، قلت: ولم أجد في المطبوع من «ضعفاء العقيلي» ترجمة لشجاع بن مخلد، وكذا قال غير واحد من الباحثين، فالله أعلم.

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/١٩٦).

(٣) «الأحاديث المختارة» (١٠/٣١٠).

(٤) «العلل المتناهية» (١/٧).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/٢٦٥).

(٦) «تفسير ابن كثير» (١/٦٨٠).

وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمدُ بنُ حنبل، وخلقٌ كثيرٌ غيرهما.

أحدُ الأئمَّة الأعلامِ الحفَّاظِ المشَاهِيرِ، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه وجَلاَلةِ قَدرِه.

قال ابنُ سعدٍ: (كان ثقةً، مأموناً، عالماً، رفيعاً، كثيرَ الحديثِ، حُجَّةً)، وحسبك فيه ما قاله تلميذُه الإمامُ أحمدُ: (ما رأيتُ أوعى للعلمِ منه، ولا أشبهَ بأهلِ النُّسُكِ منه، ولا أحفظَ منه، ما رأيتُه شكَّ في حديثٍ إلا يوماً واحداً، ولا رأيتُ معه كتاباً ولا رقعةً قطُّ، كان وكيعٌ مطبوعَ الحِفْظِ، كان حافظاً، وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً).

من كبار التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٩/٣٧-٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٤٦٢-٤٨٤)، و«التهذيب» (١١/١٠٩)، و«التقريب» (رقم٧٤١٤).

• سُفْيَانُ.

هو: سفيانُ بنُ سَعيدِ بنِ مَسرُوقٍ الثَّوريُّ، أبو عَبدِ الله الكوفيُّ.

روى عن: عمار الدهني، والأعمش، وغيرهما كثير.

وعنه: وكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد، وخلقٌ من الكبار.

ثقةٌ حافِظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، جليلُ القَدْرِ جداً، أمير المؤمنين في الحديث[1].

قال الخطيب البغداديُّ: (كان إماماً من أئمة المسلمين، وعَلَمَاً من أعلام الدِّين، مُجمَعَاً على إمامته بحيث يُستغنى عن تزكيته، مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد).

وكان رحمه الله موصوفاً بالتدليس لكنه لم يكن مكثراً منه، بل هو فيه من المقِلِّين[2]، ولذا احتمل الأئمةُ تدليسه، وخَرَّجُوا له في الصحيح؛ وذلك لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى، وعدَّه العلائيُّ وتبعه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدَلِّسِين.

ويتأكد قبول عنعنته إذا وردت من رواية يحيى بنِ سعيدٍ عنه خاصة؛ لأنه كان يَسْتَثْبِتُه ويُوقِفُهُ على ما

---

(١) لَقَّبَهُ بذلك: شعبةُ، وابنُ عيينة، وأبو عاصم، وابنُ معين، ويحيى بن سعيد القطَّان، وغيرُهم.

(٢) قال البخاري -كما في «علل الترمذي الكبير» (ص٣٨٨)-: (.... ما أقلَّ تَدْلِيسَهُ)، وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٦): (سفيان يُدَلِّسُ.... ولكن ليس بالكثير)، والظاهر أن غالب ما أخذ عليه من التدليس إنما هو من قبيل تدليس الشيوخ، قال ابن حبان في «المجروحين» (١/٩١): (الجنس الثاني: أقوامٌ ثقاتٌ كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاءٍ كذَّابين، ويُكَنُّونَهُم حتى لا يُعْرَفُوا، فرُبَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقة، فيَتَوَهَّم المتَوَهِّمُ أنَّ راويَ هذا الخبر ثِقَةٌ فيَحمِلُونَ عليه، وليس ذلك الحديثُ من حديثِه، ومن أَعْمَلِهِم بمثل هذا من هذه الأُمَّة الثوريُّ، كان يُحدِّثُ عن الكلبيِّ، ويقول: حدثنا أبو النَّضر، فيَتَوَهَّمُ المستمع أنَّه أراد به سعيد بن أبي عروبة، أو جرير بن حازم).

سَمِعَ مما لم يَسْمَع، فكان لا يحمل عنه إلا ما صرَّح فيه بالسماع[1].

وسفيان من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة (١٦١هـ)، وله أربع وستون، روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١/٥٥-١٢٦) و(٤/٢٢٢-٢٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٩/١٥١-١٨٤)، و«تهذيب الكمال» (١١/١٥٤)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣ و١٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٩٩)، و«التقريب» (رقم٢٤٤٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٦٢)، و«معجم المدلسين» (ص٢٠٤).

• عَمَّار الدُّهنِيّ:

هو: عمَّار بن معاوية الدُّهني البجلي، أبو معاوية الكوفي.

روى عن: مسلم البطين، وسعيد بن جبير - ولم يسمع منه -، وغيرهما.

وعنه: سفيان الثوري، وابن عيينة، وغيرهما.

ثقة.

وثقه: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي.

وقال الترمذي: (هو ثقة عند أهل الحديث)[2].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (ربما أخطأ).

وقال يعقوب بن سفيان: (كوفي لا بأس به).

وقال علي بن المديني: قال سفيان - يعني ابن عيينة -: (قطع بشر بن مروان عرقوبيه)، قلت: في أي شيء؟ قال: (في التشيع).

---

(١) قال عبد الله بن أحمد -كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥١٧)-: سمعتُ أبي يقول: قال يحيى بن سعيد: (ما كتبتُ عن سفيانَ شيئاً إلا ما قال حدَّثني أو حدَّثنا، إلا حديثين)، ثم قال أبي: حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ عن سفيانَ عن سماكٍ عن عكرمةَ، ومغيرةَ عن إبراهيمَ ﴿وَإِن كَانَ مِنْ قَومٍ عَـدُوٍّ لَكُـم﴾ [النساء:٩٢] قالا: (هو الرجلُ يُسْلِمُ في دار الحرب فيُقْتَلُ فليس فيه دِيَةٌ فيه كفَّارةٌ) قال أبي: هذين الحديثين الذي زَعَمَ يحيى أنَّه لم يسمع سفيانَ يقول فيهما حدَّثنا أو حدَّثني.

وقال أبو بكرِ بنُ خلاَّدٍ -كما في «تهذيب الكمال» (٣١/٣٣٨-٣٣٩)-: سمعتُ يحيى يقول: (جَهِدَ الثوريُّ أن يُدَلِّسَ عليَّ رجلاً ضعيفاً فما أَمْكَنَهُ، وقال مرَّةً في مسألة ذُكِرَت: حدَّثنا أبو سَهْلٍ عن الشعبيِّ، فقلتُ له: أبو سهلٍ محمَّدُ بنُ سالم، فقال: يا يحيى ما رأيتُ مثلَكَ لا يذهبُ عليك شيءٌ)، وقال يحيى أيضاً -كما في «التاريخ الكبير» (٤/٩٢)-: (لم أكن أهتمُّ أن يقول سفيانُ لمن فوقه سمعتُ فلاناً، ولكن كان يَهُمُّني أن يقول هو حدَّثنا)، ولأجل هذا كلِّه قال البخاري -كما في «الكامل» (١/١٠٠)-: (أعلمُ النَّاس بالثوري يحيى بن سعيد؛ لأنَّه عَرَفَ صحيحَ حديثِه من تدليسه)، وقال عليُّ بنُ المديني -كما في «الكفاية» (ص٣٦٢)-: (الناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطَّان لحال الإخبار)، قال الخطيبُ معلِّقاً: (يعني عليٌّ أنَّ سفيان كان يدَلِّسُ، وأنَّ يحيى القطَّان كان يُوقِفُهُ على ما سَمِعَ مما لم يَسْمَع).

(٢) «سنن الترمذي» (٣/٢٤٨).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، يتشيَّع).

قلت: الأظهر في حاله أنه ثقة؛ فإن عامة الأئمة على توثيقه، وانفرد يعقوب بقوله: «لا بأس به». ولم يجرحه أحد بجرح معتبر، سوى ما نُسب إليه من التشيع، وهو غير قادحٍ فيه.

وقد اختلف في سماعه من سعيد بن جبير:

فقال الإمام أحمد: (لم يسمع من سعيد بن جبير شيئاً).

قلت: ويؤيد هذا ما نقله عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن عياش أنه قال: مر بي عمار الدهني فدعوته، فقلت: يا عمار، تعال، فجاء فقلت له: سمعت من سعيد بن جبير شيئًا؟ قال: لا، قلت: اذهب[1].

وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل من صاحب الشأن نفسه في عدم سماعه من سعيد بن جبير، وبناء على هذه الرواية جزم الذهبي بعدم سماعه من سعيدٍ؛ فقال في «الميزان»: (روايته عنه في سنن ابن ماجه منقطعة).

وخالف في ذلك البخاريُّ فأثبت سماعه، قال في «التاريخ الكبير»: (سمعَ أبا الطُفَيل وسَعيدَ بنَ جُبَير).

وقال ابن حبان: (كان راوياً لسعيد بن جبير) وهذا أيضاً يقوي القول بسماعه منه - لو صح -.

وأجاب بعضهم عن تصريح البخاري بالسماع بأن قوله في «تاريخه»: (سمع فلانًا) ليس حُكماً منه بالاتصال، وإنما هو حكاية لإسنادٍ وَقَع فيه ذِكْرُ السماع[2].

وأما قول ابن حبان: (كان راوياً لسعيد بن جبير) فمفاده أن عماراً كان مختصاً بسعيد بن جبير كثير الرواية عنه، وهذا فيه نظر، فإن عماراً ليس مختصاً بسعيد ولا هو مكثر من الرواية عنه، وهذا ما يؤكده واقع الرواية بينهما.

وعلى هذا فالقول بعدم سماع عمار من سعيد قول قويٌّ، ولكن يشكل عليه ما ورد في بعض الأسانيد الصحيحة من تصريح عمار بالسماع من سعيد، ومن ذلك ما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم١٤١٦٠) قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عمار الدهني، قال: سألتُ سعيد بن جبير عن السَّلَم في الحيوان؟ فقال: (كَرِهَه ابن مسعود)، فقلت: أفلا تنهى هؤلاء عنه؟ فقال: (إنكَ إذا ذَهَبتَ تَنشُرُ سلعتَكَ على مَن لا يُريدُها كَسَرَها)، وهذا إسناد صحيح كالشمس وفيه ثبوت لقيا عمار بسعيد وسؤاله والسماع منه، والله أعلم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٥٩/٢ رقم٣٠٣٣)، وينظر أيضاً: «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٧٥/١ رقم٩٨).

(٢) «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع» (ص١٠٢ وما بعدها).

من الخامسة، مات سنة (١٣٣هـ)، روى له الجماعة سوى البخاري.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢٨/٧)، و«المعرفة والتاريخ» (٨٧/٣)، و«الجرح والتعديل» (٣٩٠/٦)، و«ثقات ابن حبان» (٢٦٨/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٨/٢١)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٩٩٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٩٨/٩)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٠/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٦/٧)، و«التقريب» و«تحريره» (رقم٤٨٣٣).

- **مُسْلِم الْبَطِين.**

هو: مسلم ابن عمران - ويقال ابن أبي عمران - البطين، أبو عبد الله الكوفي.

روى عن سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهما.

وعنه: عمار الدهني، والأعمش وغيرهما.

متفق على ثقته.

وثَّقه: الإمام أحمد، وابن مَعِين، وأبو حاتم، والنَّسَائي.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال أبو حاتم: (مسلم البطين لم يدرك ابن عباس، كان يروي عن سَعِيد بْن جبير)[1].

من السادسة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الثانية عشرة، وهم من مات بين (١١١-١٢٠هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٩١/٨)، و«تهذيب الكمال» (٥٢٦/٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٩٩/٣)، و«التهذيب» (١٣٤/١٠)، و«التقريب» (ص٥٣٠ رقم٦٦٣٨).

- **سَعِيد بن جُبَيْر.**

هو: سعيدُ بنُ جُبَيْرِ بنِ هشامٍ الأَسَدِيُّ الوَالِبِيُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفي.

روى عن: ابن عباس -فأكثرَ وجَوَّدَ-، وابن عمر وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: مسلم البطين، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهما كثير.

أحدُ الأَئِمَّةِ الأَعلامِ، مُتَّفقٌ على ثِقتِه وإِمَامَتِه وجَلالةِ قَدْرِه.

قال علي بن المديني: (ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير). قيل: ولا طاووس؟ قال: (ولاطاووس، ولا أحدٌ).

وقال ابن حجر: (ثقةٌ ثَبْتٌ فَقِيهٌ).

---

(١) «المراسيل» (ص٢١٨).

من الثالثة، قُتِلَ بين يدي الحجَّاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٨/١٠)، و«الكاشف» (١/رقم١٨٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٢١/٤-٣٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (١١/٤)، و«التقريب» (رقم٢٢٧٨).

❖ الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد صحيحٌ، رجاله ثقات، وقد صححه الأئمة، واحتجوا به في دواوينهم.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: (هو عن ابنِ عبَّاسٍ صحيحٌ مشهورٌ)[١].

وقال أبو منصور الأزهري: (الصحيح عن ابن عباس في الكرسي: ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين ... وذكره) ثم قال: (وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها)[٢]، وقال أيضاً: (حَدِيث الثَّوري مُتَّصِل صَحِيح)[٣].

وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: (صحيح)[٤].

وقال عباس الدوري: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروى فيه الرؤية والكرسي موضع القدمين، وضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك عز وجل قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشباه هذه الأحاديث، فقال: (هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها)[٥].

وأورده ابن منده في «التوحيد» (ص٥٧٧) قول أبي عبيد السابق تحت باب (ذكر أخبار جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، رضيها الأئمة، ورووها على سبيل الوصف على ما جاءت، وامتنعوا من تأويلها وتفسيرها).

---

(١) «الرد على المريسي» (ص١٦٢).

(٢) «تهذيب اللغة» (٣٣/١٠).

(٣) «تهذيب اللغة» (٢٦٣/١).

(٤) حكاه عنه ابن منده في «التوحيد» (ص٨١١).

(٥) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٥٧)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٦٠) وغيرهم، وإسناده صحيح إلى أبي عبيد، صحَّحه ابنُ تيمية في «الحموية» (ص٣١٤)، والذهبيُّ في «العرش» (٢٣٧/٢).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)(١).

فهذا الأثر صحيحٌ ثابتٌ عن ابن عباس لا مطعن فيه، وهو وإن كان موقوفاً على ابن عباس إلا أن له حكم الرفع، لأنه لا مجال للاجتهاد فيه، بل هو أمر غيبي، لا يقال بالرأي، فلا بد وأن يكون متلقىً من مشكاة الوحي(٢)، وإثبات الصفات لا يؤخذ إلا توقيفاً؛ لأنه لا مجال للعقل والاجتهاد فيها.

فإن قيل: كيف يكون له حكم الرفع، وابن عباس معروف بالأخذ عن أهل الكتاب، ومن كان كذلك فلا يحكم لموقوفاته بالرفع لاحتمال أن يكون مما أخذه من كتب أهل الكتاب؟

قيل: **أولاً**: قد ثبت عن ابن عباس أنه كان ينهى عن الأخذ عن أهل الكتاب وسؤالهم، ولذا قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (قولنا: «وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل» قولٌ مشهورٌ عند علماء المصطلح، لكن فيه نظر، فإن ابن عباس رضي الله عنهما ممن يُنكِرُ الأخذ عن بني إسرائيل)(٣)، فقد روى البخاري في «صحيحه»(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابُكم الذي أُنزِل إليكم على رسول الله ﷺ أَحدَثُ، تقرءونَه محضاً لم يُشَبْ؟ وقد حدَّثكم أن أهل الكتاب بدَّلوا وغيَّروا، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله، ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل إليكم.

---

(١) «المستدرك» (٢/٢٨٣)، وفي قول الحاكم: (على شرط الشيخين) نظر، فإن البخاري لم يخرج لعمار الدهني، فكيف يكون على شرطه؟!، وليس هو على شرط مسلمٍ أيضاً، فإن مسلماً لم يخرج لعمار الدهني روايتَه عن مسلم البطين، وقد قال ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/٣١٥): (لا يكون الحديث على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، .... فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره).

(٢) ينظر: ما حرره ابن حجر في كتابه «النكت على ابن الصلاح» (٢/٥٣١-٥٣٣) حول تفسير الصحابي ومتى يكون له حكم الرفع؟، حيث قال: (والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي ﷺ إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرفع، وإلا فلا، ... إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسِّرُ له من الصحابة ﷺ مَن عُرِفَ بالنظر في الإسرائيليات، ... فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع؛ لقوة الاحتمال، والله أعلم) انتهى مختصراً.

(٣) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٢/٩٧).

(٤) أخرجه البخاري في مواضع، منها: (٣/١٨١) [كتاب الشهادات، باب لا يُسأَلُ أهلُ الشِّرْك عن الشَّهَادَةِ وغيرِها]، و(٩/١١٠) [كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بابُ قولِ النَّبي ﷺ: «لا تسأَلُوا أَهلَ الكتابِ عن شيءٍ»].

فابن عباس رضي الله عنه لم يكن مكثراً من الرواية عن أهل الكتاب حتى يتوقف في الحكم على روايته بالرفع.

وثانياً: لو سلمنا جدلاً أن ابن عباس مكثر من الرواية عن أهل الكتاب فإنه لا يظن به – وهو من هو في العلم والدين – أنه ينقل عن أهل الكتاب ما لا يجوز روايته في ذات الله تعالى ويسكت عن بيان بطلانه، والله أعلم.

قال عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٥٧٣) و(٢/رقم٩٩٩):

حَدَّثَنِي أَبِي، حدَّثنا عَبدُ الصَّمَدِ بنُ عَبدِ الوَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ جُحَادَةَ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، عَن عُمَارَةَ بنِ عُمَيرٍ، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: **«الكُرسِيُّ مَوضِعُ القَدَمَينِ، وَلَهُ أَطِيطٌ[١] كَأَطِيطِ الرَّحلِ»**.

❖ تخريج الأثر:

- أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (رقم٦٠) قال: حدثنا الحسن بن علي، وإسماعيل بن إبراهيم بن غزوان.
- وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٣٨/٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم١٧) من طريق علي بن مسلم الطوسي.
- وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٢٤٥) من طريق محمد بن موسى القطان.
- والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٨٥٩) من طريق هارون بن عبد الله الحمَّال.

خمستهم: (الحسن بن علي، وإسماعيل ابن غزوان، وعلي بن مسلم، ومحمد بن موسى القطان، وهارون الحمال) **قالوا**: **حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث**، بمثله سواء[٢].

❖ رجال الإسناد:

• أَبو عبدالله:

هو: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المروزي، نزيل بغداد.

أحد الأئمة الفقهاء الأربعة، وأحد الحفاظ الثقات الكبار.

تقدمت ترجمته.

• عَبدُ الصَّمَدِ بنُ عَبدِ الوَارِثِ:

هو: عبدُ الصَّمدِ بنُ عبدِ الوارث بنِ سعيدٍ العَنبريُّ، مولاهم، أبو سهلٍ التَنُّوريُّ البصريُّ.

---

(١) قال ابن قرقول في «مطالع الأنوار» (٢٥٢/١): (قوله: «وَلَهُ أَطِيطٌ» هو صوت صرير المحْمل إذا كان فوقه ما يُثْقِله، وهذا أحسن ما قيل فيه)، والرَّحْل: هو مَا يوضع على ظهر الْبَعِير للرُّكُوب.

(٢) سقط من إسناد ابن منده ذكر «عبد الوارث بن سعيد» فليستدرك.

روى عن: أبيه عبدالوارث، ومحمد بن سالم البصري، وغيرهما.
وعنه: الإمام أحمد، وابنُه عبد الوارث بن عبد الصمد، وغيرُهما.
ثقة.
فقد وثقه: ابن سعد، وابن معين، وابن نمير، والعجلي، وابن قانع - وزاد: يخطئ -، والحاكم[1] - وزاد: مأمون -، وذكره ابن حبان في «الثقات».
قال ابن المديني: (عبدالصمد ثبتٌ في شعبة).
وقال ابن معين: (يقول في كتُبِه كلِّها حدَّثنا حدَّثنا، ولم يكن في كتابه حدَّثنا، رأيتُ كتابَه فلم أَرَ فيه حدَّثنا، وكان والله ثقةً)[2].
وقال الإمام أحمد: (لم يكن به بأسٌ، أرجو أن يكون مخالفاً لأبيه في رأيه).
وقال أبو حاتم: (صدوقٌ، صالحُ الحديث).
وقال أبو داود: (كان عبد الصمد يحتمل التلقين)[3].
وقال الحافظ في «التقريب» فقال: (صدوقٌ، ثبتٌ في شعبة).
والظاهر لي أنه التوثيق أقربُ، فإن جماهير النقاد على توثيقه، كما سبق، ولذا ذهب الحافظ الذهبيُّ إلى القول بتوثيقه، فقال عنه في كتابه «الكاشف»: (حجَّةٌ)، ونعته في «السير» بـ(الإمام الحافظ الثقة)، لكنه - مع القول بثقته - يُخطِيءُ ويَهِمُ، كما هو ظاهر قول ابن معين فيه، وكذلك قول أبي داود وابن قانع وغيرهما، ولعل هذه الأقوال هي التي جعلت الحافظ ابن حجر ينزله عن درجة "الثقة" إلى درجة "الصدوق"، لكن الذي يظهر لي أن خطأه ووهمه يسيرٌ مغتَفَر، بدليل أن من وصفه بذلك لم يتحاشَ إطلاق الثقة عليه، والخطأ جائز على الثقات، وليس من شرط الثقة ألا يُخطئ، وعلى هذا فيُحتجّ من حديثه بما لم تظهر عليه أمارات الخطأ.
وأما قول أبي حاتم: (صدوق، صالح الحديث)، فأبو حاتم يميل إلى التشديد في تزكية الرواة، ويصف بعض الثقات بمثل هذا، والثقات مراتب، فعبد الصمد - مع ثقته - ليس في مصافِّ الثقات الكبار، والله أعلم.
من التاسعة، مات سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له الجماعة.

---

(١) «المستدرك» (٧١/١).
(٢) «سؤالات ابن محرز» (ص١٦ و٢٥).
(٣) «سؤالات الآجري» (١٤٢/٢ رقم١٣٩٨).

تنظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٣٠٠/٧)، و«الجرح والتعديل» (٥٠/٦)، و«ثقات ابن حبان» (٤١٤/٨)، و«تهذيب الكمال» (٩٩/١٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٣٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥١٦/٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٧/٦)، و«التقريب» (رقم٤٠٨٠).

• أَبو عبدالصمد:

هو: عبد الوارث بن سعيد بن ذَكوان التميمي العَنبري مولاهم، أبو عبيدة البصري.

روى عن: محمد بن جحادة، وأيوب السختياني، وغيرهما.

وعنه: ابنه عبد الصمد، ومسدد بن مسرهد، وغيرهما.

مُتَّفقٌ عَلى تَوثِيقِهِ.

فقد وثَّقَه: ابن سعد – وزاد: حُجَّةٌ –، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم – وزاد: صدوقٌ –، والنسائي – وزاد: ثَبْتٌ –، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان قدرياً، متقناً في الحديث، كان شعبة يقول: يُعرَفُ الإتقانُ في قفاه).

وقال الذهبي في «الميزان»: (إليه المنتهى في التثبت، إلا أنه قدريٌّ متعصِّبٌ لعمرو بن عُبَيْد، وكان حماد بن زيد ينهى المحدِّثين عن الحمل عنه للقدر).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ، ثبَتٌ، رُمِيَ بالقَدَر، ولم يثبُت عنه).

قال البخاري: قال لي أبو جعفر: حلف لي عبد الصمد إنه لَمَكذوبٌ على أبي، وما سمعتُه منه قط – يعني القَدَر وكلام عمرو بن عُبيد –.

من الثامنة، مات سنة (١٨٠هـ)، وله ثمان وسبعون سنة، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٨٩/٧)، و«التاريخ الكبير» (١١٨/٦)، و«الجرح والتعديل» (٧٥/٦)، و«ثقات ابن حبان» (١٤٠/٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٨/١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٦٧٧/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٤١/٦)، و«التقريب» (رقم٤٢٥١).

• مُحَمَّدُ بنُ جُحَادَةَ:

هو: محمد ابن جُحَادَة – بضم الجيم وتخفيف المهملة – الأودي الكوفي.

روى عن: سلمة بن كُهَيل، والحكم بن عتيبة، وغيرهما.

وعنه: عبد الوارث بن سعيد – وكان أروى الناس عنه[1] –، وشعبة، وغيرهما.

---

(١) قاله الإمام أحمد، ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبد الله (٩٦/٢ رقم١٦٧٩).

متفقٌ على توثيقه، رمي بالتشيع والقدر.

وثقه: الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال علي بن المديني: (كانَ يُتَّهَمُ بِشَيءٍ من القَدَر)[١].

قوال أبو عوانة: (كان يغلو في التشيُّع)[٢] .

من الخامسة، مات سنة (١٣١هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص٤٣٣ رقم٦٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٥٧٥/٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٩٢/٩)، و«التقريب» (رقم٥٧٨١).

• سَلَمَةُ بنُ كُهَيلٍ:

هو: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي.

روى عن: جندب بن عبد الله البجلي، وسعيد بن جبير وغيرهما.

وعنه: محمد بن جحادة، وشعبة بن الحجاج وغيرهما.

قال الدُّوري: سَمِعتُ يَحيَى بن مَعين، يَقول: قال سَلَمَة: (رأَيتُ أبا جُحَيفَة، ودخلتُ على زَيد بن أَرقَم، وسَمِعتُ من جُندب بن سُفيان، ولم أَسمع أحداً يقول: قال رسُولُ الله ﷺ غيره).

متفق على توثيقه وإتقانه، على تشيع فيه.

وثقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: (لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة، فذكر منهم: سلمة بن كهيل)، وقال الإمام أحمد: (سلمة متقنٌ للحديث)، وقال العجلي: (كُوفِي ثِقَةٌ ثَبتٌ فِي الحَدِيث، وَكان فيه تشيعٌ قليلٌ، وهو من ثِقَات الكُوفيِّين)، وقال أبو زرعة: (ثقة مأمون ذكي)، وقال أبو حاتم: (ثقة متقن)، وقال علي بن المديني: (له مائتان وخمسون حديثاً).

وفي «التقريب»: (ثقةٌ يتَشَيَّع).

من الرابعة، مات سنة (١٢٢هـ)، روى له الجماعة.

---

(١) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٨٠ رقم٧١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (رقم٤٣٣٥ و٥٠٤٩).

ينظر: «التاريخ الكبير» (٧٤/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٧٠/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣١٣/١١-٣١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٩٨/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٥/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٠٨).

• عُمَارَةُ بنُ عُمَيرٍ:

هو: عمارة بن عُمَيْر الليثي التَّيْمِيُّ الكوفيُّ.

رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

وروى عن: إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، والأسود بن يزيد النخعي وغيرهما.

وعنه: سلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وغيرهما.

متفقٌ على توثيقه[1].

وثقه: ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وسئل عنه الإمام أحمد فقال: (ثقةٌ وزيادةٌ، يُسأل عن مثل هذا؟!).

وقال في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ).

قال علي بن المديني: (له نحو ثمانين حديثاً).

من الرابعة، مات في خلافة سليمان بن عبد الملك، على الصحيح، يعني بين سنة (٩٦-٩٩هـ) وقال خليفة خياط: توفي سنة (٩٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٦٦/٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٦/٢١)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٠١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢١/٧)، و«التقريب» (رقم٤٨٥٦).

❖ الحكم على الأثر:

الأثر بهذا الإسناد كلُّ رجاله ثقات، ولكن في النفس شيء من سماع عمارة بن عمير من أبي موسى الأشعري، فإني لم أقف على من نص على سماعه منه من الأئمة المتقدِّمين، ولم أر له رواية عن أبي موسى في غير هذا الأثر، على أن احتمال اللقاء بينهما وارد، فأبو موسى ولي الكوفة

---

(١) قال الكوثري في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٥١٠) عن عمارة بن عمير: (ذكره البخاري في «الضعفاء»)، فتعقبه العلامة الألباني في «مختصر العلو» (ص١٢٤) بقوله: (كذا قال، وهو خطأ محض، ولست أدري إذا وقع ذلك منه سهواً أم عمداً، فالرجل قد بلونا منه المغالطة التي تشبه الكذب، بل الكذب نفسه، كما بيَّن ذلك العلامة اليماني في رده العظيم عليه المسمى بـ«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، أقول هذا لأن عمارة بن عمير تابعي ثقة اتفاقاً، وقد أخرج له الشيخان في «صحيحيهما»، وقال الحافظ: «ثقة ثبت»، ومثله لا يمكن أن يخفى على مثل الكوثري، وليس هو في «ضعفاء البخاري» كما زعم، وإنما فيه عمارة بن جوين وهذا متروك! فغفرانك اللهم).

آخر عمره، وتوفي بها سنة (٤٤هـ) على الصحيح، وعمارة بن عمير كوفيٌّ توفي سنة (٩٨هـ) تقريباً.

وقد صح سماع جماعة من الرواة من أبي موسى الأشعري، ومنهم من توفي قريباً من عمارة بن عمير ومنهم من توفي بعده، منهم: أبو بردة بن أبي موسى (ت ١٠٤هـ)، وأبو بكر بن أبي موسى (ت ١٠٦هـ)، وربعي بن حراش (ت ١٠٠هـ)، وزهدم بن مضرب الجرمي (ت بين ٩١-١٠٠هـ) وسعيد بن أبي هند (ت ١١٦هـ)، وأبو عثمان النهدي (ت ٩٥هـ) وغيرهم، وحديثهم عن أبي موسى مخرَّجٌ في «الصحيحين» أو أحدهما.

وعلى هذا فسماع عمارة بن عمير من أبي موسى محتمل، وقد صحَّح إسناد هذا الأثر الحافظ ابن حجر في «الفتح» فقال: (وروى ابن المنذر **بإسنادٍ صحيحٍ** عن أبي موسى مثله)، لكني وجدتُ ابن المحب الصامت جزم بعدم سماعه منه فقال بعدما أشار للأثر: (وعمارة لم يسمع من أبي موسى)[1]، فإن صح عدم سماعه منه فالأثر على هذا ضعيفٌ؛ لانقطاعه، ولكن يشهد له أثر ابن عباس السابق وهو صحيحٌ ثابتٌ، والله أعلم.

---

(١) «صفات رب العالمين» (ل٧/أ).

الدراسة الموضوعية:

دلت الأحاديث الصحيحة السابقة على إثبات صفة «القَدَم» و«الرِّجْل» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية الخبرية، التي انفردت بها السنة النبوية.

وقد أجمع أهل السنة على إثباتها لله عز وجل، فأجروا هذه الأحاديث على حقيقتها وحملوها على ظاهرها، فأثبتوا لله عز وجل «قَدَماً» حقيقيةً تليق بجلاله وكمال ذاته، فنؤمن بها ونصدِّق، مع تفويض العلم بالكيفية.

وأقوال أئمة أهل السنة – سَلَفَاً وخَلَفَاً – في إثبات صفة «القَدَم» لله عز وجل مبثوثةٌ في دواوين السنة ومصنَّفات الاعتقاد.

وقد صحَّ عن ابن عباس – حَبْر الأُمَّة وتَرْجُمان القرآن – أنه أنكر على من استنكر هذه الصفة واستوحش منها، وزعم أن الله منزه عنها، فروى معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: سمعتُ رجلاً يُحدِّثُ ابنَ عبَّاس بحديثِ أبي هريرة: «تحاجَّت الجنَّة والنَّار .. »، وفيه: (فلا تمتلئ حتى يضع **رِجْلَه** أو **قَدَمَه** فيها)، قال: فقام رجلٌ فانتفضَ، فقال ابن عباس: (ما فَرَقُ[1] هؤلاء؟!، يجدون رِقَّةً عند محكَمِه، ويهلكون عند متشابهه)[2]، قال ابن رجب معقِّباً: (ولو كان لذلك عنده – أي عند ابن عباس – تأويلٌ لذكره للناس ولم يسعه كتمانه)[3]، وهذا يدل على أن ابن عباس – وهو من هو في العلم والفهم – أجرى الحديث على ظاهره، ولو كان للحديث تأويل يخالف ظاهره لما أنكر على هذا الرجل المنتفِض، ولبادر ببيان وجه تأويله.

وأخرج ابن شاهين[4] بإسناده عن حماد بن زيد – وكان إمام أهل البصرة في زمانه – أنه قال:

---

(١) قال الشيخ سليمان بن عبدالله في «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٠١-٥٠٢): (قوله: «ما فرق هؤلاء» يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون "ما" استفهامية إنكارية، و"فَرَقُ" بفتح الفاء والراء وهو الخوف والفَزَعُ، أي: ما الذي أخاف هؤلاء وأفزعهم من هذه الأحاديث؟ والمراد الإنكار عليهم، فإن الواجب على العبد التسليم والإذعان والإيمان بما صح عن الله وعن رسوله ﷺ، وإن لم يحط به علماً، ولهذا قال الشافعي: "آمنتُ بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنتُ برسول الله، وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله".

والثاني: أن تكون "ما" نافية، و"فَرَّقَ" بفتح الفاء وتشديد الراء، ويجوز تخفيفها. أي: ما فَرَّقَ هؤلاء بين الحق والباطل، ولا عرفوا ذلك، فلهذا قال: يجدون رِقَّةً – أي: لينًا وقبولاً – للمحكم، ويهلكون عند متشابهه) انتهى بتصرف يسير.

(٢) أخرجه معمر في «الجامع» (١١/رقم٢٠٨٩٥).

(٣) «فتح الباري» (٢٣٢/٧).

(٤) «شرح مذاهب أهل السنة» (رقم٣٤)، وإسناده صحيح.

(هؤلاء الجهميَّةُ، قيل لهم: لكم رَبٌّ؟ قالوا: نَعَم. قيل: يَتَكَلَّمُ؟ قالوا: لا. قيل: فَلَهُ يَدٌ؟ قالوا: لا. قيل: فَلَهُ **قَدَمٌ**؟ قالوا: لا. قيل: فَلَهُ إِصْبَعٌ؟ قالوا: لا. قيل: فيَرضَى ويَغْضَبُ؟ قالوا: لا. قيل: فَلا رَبَّ لَكُم).

وسئل الإمام الشافعي عن صفات الله عز وجل، وما ينبغي أن يؤمِنَ به العبدُ فقال: (لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابُه، وأخبر بها نبيُّه ﷺ أمَّتَه، لا يسع أحداً من خلق اللّه قامت لديه الحجّة أنَّ القرآن نزل به وصح عنده بقول النَّبِيّ ﷺ خلافُه ..) إلى أن قال: (وأنَّ له **قَدَماً**، بقول النبي ﷺ: «حتى يضع الربُّ فيها قَدَمَهُ» يعني: جهنم)[1].

وبمثل قول الإمام الشافعي قال ابنُ جرير الطبري في كتابه «التبصير في معالم الدِّين»[2]، وابنُ أبي يعلى في رسالته في «الاعتقاد»[3].

وقال الإمام الترمذي: (قال أهل العلم في أحاديث الصفات - مثل حديث النزول، وذكر الرِّجْلِ، والقَدَمِ، واليدين -: نؤمن بهذا كلِّه، ولا يقال: كيف ولا لِمَ؟، مع اعتقاد التمجيد، ونفي التشبيه والتمثيل، وينسبون من أنكرها إلى الجهمية، والصحيح إمرارها كما جاءت، وبه قال مالكٌ والشافعيُّ والثوريُّ وابنُ عُيَينَة وابنُ المبارك وجميعُ المحدِّثين وأهلُ العلمِ من أهلِ السنَّة والجماعة، وأما الجهمية فقالوا: هذا تشبيهٌ، ثم تَأَوَّلُوهُ. وقال أهل العلم: هي صفاتٌ له، وإنما التشبيه أن يُقَال: سمعٌ كسَمْعِي، ويدٌ كَيَدِي)[4].

وقال أبو محمد البغوي: (القَدَمُ والرِّجْلُ[5] المذكوران في هذا الحديث - يعني حديث أنس وأبي هريرة - من صفات الله سبحانه وتعالى المنزَّه عن التكييف والتشبيه، وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب أو السنَّة كاليَدِ، والإصبع، والعين، والمجيء، والإتيان، فالإيمان بها فرضٌ، والامتناعُ عن الخوضِ فيها واجبٌ، فالمهتدي مَن سَلَكَ فيها طريق التَّسلِيم، والخائِضُ فيها زائِغٌ،

---

(١) «طبقات الحنابلة» (٢/٢٦٩).

(٢) (ص١٣٤).

(٣) (ص٢٦).

(٤) هذا النص عن الإمام الترمذي نقله عنه الحافظُ الذهبي في رسالته «إثبات اليد لله سبحانه وتعالى» (ص٣٩ رقم٦٦) وعزاه لكتابه «الجامع»، ولم أقف عليه - بهذا السياق - في كتابه «الجامع»، فلعله في إحدى روايات الكتاب، والله أعلم.

(٥) وقع في المطبوع: «والرِّجْلَان» - على التثنية -، ولعل الصواب ما أثبته، فإنه لم يرد في حديث أنس وأبي هريرة — اللَّذَين ذكرهما البغوي — ذكر «القَدَم» أو «الرِّجْل» مثَنَّاةً، وإنما وردا على الإفراد.

والمُنْكِرُ مُعَطِّلٌ، والمكَيِّفُ مُشَبِّهٌ، تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علواً كبيراً)[١].

وبوَّب على ذلك الإمام ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»[٢] فقال: (باب ذكر إثبات «**الرِّجْل**» لله عز وجل وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية، الذين يكفرون بصفات خالقنا عز وجل التي أثبتها لنفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ).

وبوَّب على ذلك أيضاً أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»[٣] فقال: (باب إثبات «**القَدَم**» لله عز وجل) ثم أورد تحته حديث أنسٍ، ثم قال: (باب الدليل على أنَّ «**القَدَم**» هي «**الرِّجْل**») ثم ساق تحته حديث أبي هريرة، من رواية همام بن منبه عنه، وبوب على أثر ابن عباس في القَدَمَين فقال: (باب وضع الله عز وجل قَدَمَهُ على الكرسي).

وهذا الذي نص عليه هؤلاء الأئمة هو معتقد أهل السنة والجماعة قاطبة[٤]، وأما أهل التأويل فأنكروا حقيقة هذه الصفة، وردوا الأحاديث الواردة فيها حتى قال ابن جماعة: (اعلم أن إجراء هذا الحديث - يعني حديث وضع الله عز وجل قَدَمَه في النَّار — ونحوه على ظاهره محالٌ على الله؛ لأدلةٍ عقليةٍ ونقليةٍ تقتضي ردَّه وضَعْفَه، أو تأويلَه لا محالة!!)[٥]، وقال ابن جماعة: (واعلم أن من العلماء من جزم بضعف هذا الحديث وإن أخرجه الإمامان؛ لأنهما ومَن رَوَيَاه عنه غير معصُومِين، وذلك لما قدَّمتُه من الأدلة العقلية والنقلية)، وقال الرازي: (هذه الأخبار ضعيفة جداً)[٦].

قلت: ولا شك أن القول بضعف هذه الأحاديث مجازفة قبيحة، وأهل التعطيل لا يتورعون عن تضعيف الأحاديث الصحيحة ولو كانت مخرجة في «الصحيحين» إذا خالفت أصولهم الكلامية التي جعلوها حَكَمَاً على النصوص الشرعية، مع أن الغالب على أئمتهم قلة معرفتهم بالحديث سنداً ومتناً، ومصنفاتهم شاهدة على ذلك، فتجدهم يضعفون الأحاديث الصحيحة التي اتفق

---

(١) «شرح السنة» (١٥/٢٥٧-٢٥٨).

(٢) (١/٢٠٢).

(٣) (ص٧٧-٧٨).

(٤) ينظر: «معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب الكرماني» (ص٢٥-٢٧، و٦٧)، وما نقله حرب في هذه الرسالة من معتقد أهل السنة والجماعة هو ما أدرك عليه علماء أهل زمانه من أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم كما ذكر ذلك في المقدمة.

(٥) «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» (ص٢٠٢).

(٦) «أساس التقديس» (ص١٨٦).

الأئمة الحفاظ على صحتها، ويصححون الضعيف، بل ويحتجون بالموضوع والواهي[(١)].

والقول بضعف هذه الأحاديث هو قول بعضهم، وأما جمهور أهل التأويل فذهبوا إلى القول بصحة هذه الأحاديث، ولكنهم تأوَّلوها على غير وجهها، وصرفوها عن ظاهرها، وجاؤوا في ذلك بما يمكن وما لا يمكن فراراً من التشبيه بزعمهم[(٢)].

وأشهر تأويلاتهم في ذلك ما قاله بشر المريسي - وتبعه عليه عامة المتكلِّمين ممن جاء بعده — من أن المراد بـ«القَدَمَ» في هذه الأحاديث هم الأشرار من أهلُ النَّار الذين قَدَّمَهم الله تعالى لها، كما أنَّ المؤمنِينَ الأخيار هم قَدَمُه الَّذين قَدَّمَهم للجنة، قالوا: وكلُّ شَيْءٍ قَدَّمْتَه فَهُوَ قَدَمٌ.

وهذا التأويل باطلٌ مردودٌ من وجوه[(٣)]:

أولاً: أنه صرفٌ للكلام عن ظاهره من غير قرينة تدل عليه، والأصل في الكلام حمله على الحقيقة، ما لم تدل قرينة ظاهرة على إرادة المعنى المجازي، ولا قرينة هنا، وحمل «القدم» في هذه الأحاديث على الحقيقة غير ممتنع إلا عند نفاة الصفات.

---

(١) قال ابن تيمية: في «درء تعارض العقل والنقل» (٢٧٧/٨): (.. ولهذا نجد جمهور أهل الكلام من أبعد الناس عن معرفة الحديث وأقوال الصحابة، ويذكرون أحاديث يظنونها صحيحة وتكون من الموضوعات المكذوبات، وأحاديث تكون صحيحة متلقاة بالقبول، بل مجمع على تلقيها بالقبول وصحتها عند علماء أهل الحديث، وهم يُكَذِّبُون بها أو يَرتَابُونَ فيها ..). وانظر أيضاً: «مجموع الفتاوى» (٤/٧١-٧٢).

(٢) انظر أقوالهم في: «نقض الدارمي على المريسي» (١/٣٩٤ وما بعدها)، و«تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص١٨٦-١٨٨)، و«مشكل الحديث» لابن فورك (ص٥٧ وما بعدها، وص٢٢٥ وما بعدها)، و«الإرشاد في أصول الاعتقاد» (ص١٦٢-١٦٣)، و«الشامل في أصول الدين» للجويني (ص٥٦٢-٥٦٤)، و«بحر الكلام» للنسفي (ص١١٩)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص٤١-٤٣)، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٨٤-١٨٧)، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي (ص١٤١)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٥٩-١٦٢)، و«فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للهروي» لعبد الله الغماري (ص٤٨-٥٣).

وجرى كثيرٌ من شرَّاح الحديث والمصنِّفين في الغريب على نقل هذه التأويلات في كتبهم، ينظر مثلاً: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/١٩٠٦ وما بعدها)، و«المعْلِم بفوائد مسلم» للمازري (٣/٣٥٣ وما بعدها)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/٣٨٠ وما بعدها)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/٢٣٥) و(٤/٢٥)، و«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٧/١٩٣-١٩٦)، و«الميسَّر في شرح المصابيح» للتوربشتي (٤/١٢٢٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١٧/١٨٢ وما بعدها)، و«فتح الباري» لابن حجر (٨/٥٩٦)، و«عمدة القاري» للعيني (١٩/١٨٨).

(٣) ينظر: «نقض الدارمي على المريسي» (١/٤٠١)، و«إبطال التأويلات» (ص٢٣٤ وما بعدها)، و«مختصر الفتاوى المصرية» لابن تيمية (ص٦٤٧).

وقوله في الحديث: «يَضَعُ عليها قَدَمَهُ» لا يُفْهَم منه هذا التأويل الذي ذكروه؛ لا حقيقةً ولا مجازاً، كما تَدُلُّ عليه الإضافة.

ثانياً: أن تأويل «القَدَمِ» بهذا لا يصح ولا يستقيم مع سياق الحديث ورواياته المتعددة، من وجوه:

أ- أنَّ النبي ﷺ قال في الحديث: «حتى يضع رب العزة فيها قَدَمَه»، ولم يقل: حتى يُلقِي فيها قَدَمَه، كما قال في أول الحديث: «لا تَزَالُ جهنَّمُ يُلقَى فيها»، وأهل النار إنما يُلقَون فيها إلقاءً ويُدَعُّون فيها دَعًّاً، ولا يوضعون وضعاً.

ب- أنه قد جاء في بعض الروايات: (ويبقى أهلُ النّارِ فيُطرحُ منهُم فيها فوجٌ، ثُمّ يقالُ: هل امتلأتِ؟ فتقولُ: هل من مزيدٍ، ثُمّ يُطرحُ فيها فوجٌ، فيقالُ: هل امتلأتِ؟ فتقولُ: هل مِن مَزِيدٍ، حتَّى إِذا أُوعِبُوا فِيها وَضَعَ الرَّحمنُ قَدَمَهُ فِيها وزَوَى بعضَها إِلى بعضٍ)[1]، وهذا يدل على أنَّ النَّار لَمَّا طلبت المزيد - بعدما دخلها أهلها فوجاً بعد فوج حتى لم يبق منهم أحدٌ - وَضَعَ الله عز وجل حينئذٍ قَدَمَه فيها حتى انزوى بعضها على بعض.

فوضع القَدَمَ إنما جاء بعد امتلاء النارِ من أهلِها، واكتمال دخولهم فيها، فكيف يصح أن يقال بأن المراد بـ«القَدَمَ» هنا أهل النار الذين قدَّمَهم الله لها من شرار خلقه، والنار إنما استزادت بعد مصير الأشرار إليها، وإلقاء الله إياهم فيها؟!.

ثم يقال لهم: هل شرار الخَلْقِ هؤلاء - الذين هم قدم الله عند هؤلاء المعطلة - الَّذين يَضَعُهُم الله في النَّار آخِرَاً فتمتلئ بهم وتَكُفُّ عند ذلك عن طلبِ المزِيدِ، هل هم من أصاغر المعذَّبين أو من أكابر المجرمين؟، فإن كانوا من أصاغر المعذَّبين فلا وجهَ لانزوائِها واكتفائها بهم، فإنَّ ذلك إنما يكون بأمرٍ عظيمٍ، وإن كانوا من أكابر المجرمين فهم في الدرك الأسفلِ من النار، وفي أوَّلِ المعذَّبين لا في أواخرِهم.

ت- أنَّ قوله: «لا يزال يُلقَى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يَضَعَ فيها رب العزة قَدَمَه فينزوي بعضها إلى بعض» فجَعَلَ وضع القَدَمِ فيها هو الغاية التي إليها ينتهي الإلقاءُ، ويكون عندها الانزواءُ، فيقتضي ذلك أن تكون الغايةُ أعظمَ مما قبلَها.

---

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢٥٥٧)، وأحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٨١٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٢٣)، وابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨١٥) جميعهم من طريق عبد العزيز بن محمَّد الدَّرَاوَرْدِي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

ث- أن قوله: «فَيَنْزَوِي بعضُها إلى بعض» دليلٌ على أنها تَنضمُّ على مَن فيها، فتضيقُ بهم من غيرِ أن يُلقَى فيها شيء.

وذكر بعض أهل التأويل وجهاً آخر في تأويل الحديث — واستحسنه ابن الجوزي[1] — وهو أن «وَضْعَ القَدَمِ» في هذه الأحاديث خرج مخرج التمثيل دون إرادة الحقيقة، قالوا: والمراد بوضع الله عز وجل قَدَمَه على النَّار هو كناية عن زجرها وقمعها، وذلك أنها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد قمعها الله فوضَعَها تحت قدمه، قالوا: والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أعيانها، كقولهم في النادم المتحيّر: سُقِطَ في يَدِه، وفي الذَّلِيل: رَغِمَ أنفُه.

قال الزمخشري: (وَضْعُ القَدَمِ على الشيء مَثَلٌ للرَّدْعِ والقَمْعِ، فكأنَّه قال: يأتيها أَمرُ اللهَّ عز وجَلَّ فيَكُفُّها عن طلب المزيد فترتَدع)[2].

وهذا التأويل أيضاً مردودٌ لا حُسْنَ فيه، وهو في الحقيقة تعطيل لهذه الألفاظ وتجريدٌ لها عن معانيها الظاهرة، فلا «وَضْعَ» ولا «قَدَم» ولا «إتيان»، فـ«الإتيان» - عندهم - إتيان أمر الله عز وجل لا إتيانه هو سبحانه بنفسه، و«وضع القدم على النار» مجرد كناية عن الزجر والردع، فعند هؤلاء المؤولة أن كل ما ورد في هذه الأحاديث إنما هو مجردُ تمثيلٍ واستعارةٍ بلاغية لا يراد بها الحقيقة، وهذا صرفٌ للكلام عن حقيقته الظاهرة إلى نوع من المجاز من غير قرينة.

ومن أوضح البيان على أن المراد بـ«القَدَم» في هذه الأحاديث هو حقيقتها المعروفة في اللغة ما جاء في الرواية الأخرى من ذكر «الرِّجْل»، والروايات يُوَضِّحُ بعضُها بعضاً، فـ«القَدَم» في هذه الأحاديث هي بمعنى «الرِّجل» سواء بسواء، سواء قلنا بأن لفظ «الرِّجل» ثابتٌ على لسان المعصوم ﷺ، أو قلنا بأنها من باب الرواية بالمعنى — وهو الأظهر -، ولا شك أن رواية هؤلاء الثقات الأثبات لفظة «الرِّجْل»، وقبلوهم لها، وتخريجهم لها في دواوينهم المشهورة، بل واحتجاجهم بها في «الصِّحَاح» من غير نكيرٍ منهم ولا تضعيفٍ لها دليلٌ على صحة معناها عندهم، وهي من أوضح البيان على أن المراد بـ«القدم» - في الروايات الأخرى - ظاهر اللفظ وحقيقته، حتى قال ابن قرقول: (هذه الرواية تبطل تأويلات المبتدعة)[3].

---

(١) «غريب الحديث» (٢/٢٢٥).

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (٣/١٦٥).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/٨٥) حاشية رقم (٣)، ونقله كلامه هذا سبط ابن العجمي في «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» (مخطوط ج٢/ل١٧٣/ب).

ولذا شرق أهل التأويل برواية «الرِّجْل»؛ لصراحتها في بيان المراد بـ«القَدَم»، حتى زعم ابن فورك أنها غير ثابتة عند أهل النقل[١]، وذهب ابن الجوزي[٢] إلى أنها من تحريف بعض الرواة، حيث ظنَّ أن «القَدَم» هي الرِّجْل، فرواها بالمعنى الذي ظَنَّه!!.

وتمحَّل آخرون في تأويلها بما لا يعرف استعماله في اللغة، فقالوا: «الرِّجْلُ» هنا بمعنى الجماعة، قالوا: والعربُ تسمِّي جماعةَ الجراد رِجْلاً، والمعنى عندهم على هذا التأويل أن الله عز وجل يضع في النار جماعةً من الناس ممن سبق في علمه أنَّهم من أهلها، يملأ النَّار بهم.

وهذا التأويل للفظة «الرِّجل» مما لا يعرف استعماله في لغة العرب، ولذا ذكره ابن القيم — رحمه الله – مثالاً للتأويل الباطل، فإنه لَمَّا ذكر أنواع التأويل الباطل، ذكر منها التأويل الذي لا يحتمله اللفظ بوضعه الأول، ثم قال: (كتأويل قوله: «**حتَّى يَضَعَ ربُّ العِزَّةِ فيها رِجْلَهُ**» بأنَّ «الرِّجْلَ» الجماعةُ من النَّاس، فإنَّ هذا الشيء لا يُعرَفُ من لغة العربِ ألبَتَّه)[٣]، وصدق رحمه الله، فإن تأويل «الرِّجْلُ» بمطلق الجماعة لا يعرف في لغة العرب، وإنما هو اسم خاصٌّ بجماعة الجراد دون غيرهم، وقد أقرَّ بهذا الخطابيُّ – عفا الله عنه –، فإنه لما ذكر هذا التأويل قال: (والعربُ تسمِّي جماعةَ الجَرَاد رِجْلاً، كما سَمَّوا جماعةَ الظِّبَاء سِرْبَاً، وجماعةَ النَّعَامِ خِيْطَاً، وجماعةَ الحَمِيرِ عَانَةً[٤])، ثم قال: (**وهذا وإن كان اسماً خاصَّاً لجماعةِ الجَرَادِ**، فقد يُستَعَارُ في جماعةِ النَّاسِ على سبيلِ التَّشبيهِ، والكلامُ المستعارُ والمنقولُ من موضعه كثيرٌ، والأمرُ فيه عند أهل اللغة مشهورٌ)[٥].

والقول بالاستعارة والمجاز باب واسع في اللغة، وقد دخل منه المتكلِّمون فحرَّفوا به نصوص الشريعة إذا خالفت عقائدهم الفاسدة، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى الاستعارة والمجاز إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة، وحمل «الرجل» هنا على الحقيقة غير متعذر إلا عند نفاة الصفات كما سبق.

ثم إن القول بالمجاز لا بد فيه من قرينة بينة تدل على أنه مراد في هذا السياق، ولا قرينة هنا، إلا

---

(١) ينظر: «مشكل الحديث وبيانه» (ص١٢٦ و١٢٩).

(٢) ينظر: «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٢٤٥/٣).

(٣) «الصواعق المرسلة» (١٨٧/١-١٨٨)، و«مختصره» للموصلي (٢٨/١-٢٩).

(٤) ينظر في أسماء الجماعات: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص٢٨٨-٢٩٣)، و«فقه اللغة» للثعالبي (ص١٥٧).

(٥) «أعلام الحديث» (١٩٠٩/٣).

عند هؤلاء النفاة القائلين بأن إثبات حقيقة «الرِّجل» لله عز وجل يستلزم وصف الله بالأعضاء والجوارح، والله منزَّهٌ عن ذلك، فلجأوا إلى القول بالمجاز فراراً مما توهموا في حق الله عز وجل.

مما يرد القول بالمجاز هنا أيضاً أنه خلاف فهم السلف، فإنهم فهموا من هذه الألفاظ – «القَدَم» و«الرِّجْل» – الحقيقة لا المجاز، فأثبتوا لله عز وجل قَدَماً ورِجْلاً حقيقية تليق به سبحانه، وقد سبق ذكر أقوالهم في ذلك.

وقد قال قَوَّام السنَّة الأصبهاني مؤكِّداً هذا المعنى: (وكذلك قوله: «حتَّى يَضَعَ الجبَّارُ فيها قَدَمَه»، وقوله: «حتى يَضَعَه في كَفِّ الرَّحمن» فللقَدَمِ معان، وللكَفِّ معان، وليس يحتملُ الحديثُ شيئاً من ذلك إلا ما هو المعروف في كلام العرب، فهو معلوم بالحديث، مجهول الكيفية)[١].

ونقل الأزهري[٢] بإسناده عن عبَّاس الدُّوريّ أنَّه سألَ أبا عُبيدٍ القاسم بن سلَّام عن تفسير هذا الحديث وغيرِه من أحاديثِ النُّزُول والرُّؤية فقالَ: (هذه أحاديثُ رواهَا لنا الثِّقاتُ عن الثِّقات حتَّى رَفَعُوها إلى النَّبي ﷺ، وما رأينَا أحداً يُفسِّرها، فنحنُ نؤمنُ بهَا على ما جاءَت ولا نُفسِّرها) قال الأزهري مبيناً: (أرادَ أَنَّهَا تُترك على ظَاهرهَا كَمَا جَاءَت).

فالمقصود أن هذه التأويلات كلها مخالفة لظاهر الحديث، وما أجمع عليه أهل السنة والجماعة.

ومن أعجب تأويلات هؤلاء المعطِّلة ما ذكره بعضهم، ومنهم أبو المعالي الجويني — وهو من أئمتهم – عند كلامه على رواية: «فيضع الجبَّارُ قَدَمَهُ في النَّار فتنزوي» حيث قال: (هذا مما رواه محمد بن إسماعيل في كتاب التفسير من «مسنده الصحيح»[٣]، وللتأويل أوسع مجال فيه، فيمكن حمل «الجبَّار» على متَجَبِّرٍ من العباد، وهو في معلوم الله من أعتى العُتَاة[٤]، وقد أُلهِمَت النَّارُ

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٢٧٨-٢٧٩).

(٢) «تهذيب اللغة» (٩/٥٦).

(٣) هذا من أوهام الجويني، فإن هذه الرواية التي ذكرها والتي فيها ذكر «الجبَّارُ» ليست عند البخاري، بل ولا عند مسلم أيضاً، وإنما هي عند البزار في «مسنده» (١٣/رقم٧١٦٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١١٥).

(٤) وقريب من هذا ما ذهب إليه بعضهم من أن المراد بـ«الجبَّار» هنا إبليس؛ لأنه أصل الجبَّارين، فيكون المعنى أن النار لا تمتلئ حتى يضع إبليس فيها قَدَمَه!، وهذا من غرائب التأويل التي تدل على تخبط وحيرة هؤلاء المتكلِّمين، ويلزم منه أن يكون إبليس الذي هو أصل الجبَّارين ومنبع الشر والفساد هو آخِر أهل النار دخولاً فيها، بل إنه لا يدخلها إلا بعد أن تطلبه النار، وهذا من أعجب القول، وهل يقول به عاقل يدرك مرامي الكلام ولوازمه؟!، وقد أحسن الحافظ ابن حجر رحمه الله في تسفيه هذا القول، حيث قال: (وظهور بعد هذا يغني عن تكلُّف الرد عليه) [«فتح الباري» (٨/٥٩٦)].

تَرَقُّبَه، فهي لا تزال تستزيد حتى يستقِرَّ قَدَمُ ذلك الجَبَّارُ فيها، فتقول النار عند ذلك: قط قط)[١].

قلت: هذا التأويل الذي ذكره الجويني وغيره ساقط من أصله، ولا يقول به إلا من لم ينظر في روايات الحديث التي في «الصحيحين» فضلاً عن غيرها، والتي فيها التصريح بأن المقصود بـ«الجبَّار» في هذه الرواية هو الله عز وجل، ومنها ما جاء في حديث أنسٍ – المتفق عليه –: «**حتَّى يضعَ ربُّ العِزَّةِ فيها قَدَمَه**»، وأيضاً فقد ثبت في بعض الروايات أنَّ النَّار تقول: «**قَط قَط وعِزَّتِكَ**» وهذه صفة تختص بالله عز وجل؛ لأن هذا قسمٌ منها بالله سبحانه، ولا يجوز أن تكون صفة لغيره ممن يوضع فيها من الجبابرة.

والجويني – عفا الله عنه — مع فرط ذكائه وعلو قدره في فنِّه كان قليل المعرفة بالحديث[٢]، حتى إنه – كما قال الذهبي – (لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا سنداً)[٣]، وانتقده ابنُ حجر في أكثر من موضع[٤]، وقال: (كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة، فضلاً عن غيرها)، وقال ابن تيمية: (أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم وعلُوِّ قدره في فَنِّه كان قليلَ المعرفَة بالآثار النَّبويَّة، ولعلَّه لم يُطَالِع «الموطَّأ» بحال حتَّى يعلم ما فيهِ، فإنَّه لم يكن لهُ بـ«الصَّحيحين» البُخَارِيّ وَمُسلم، وسنَن أبي داوُد والنَّسائي والتِّرمذيِّ وأمثال هذه السُّنَن عِلمٌ أصلاً، فكيف بـ«الموطأ» ونحوه؟!)[٥].

وما أجمل ما قاله الشيخ مرعي الكرمي بعدما ذكر هذا التأويل: (رُبمَا يَرُدُّ هذا التَّأويلَ حدِيثُ: «حَتَّى يضع اللهُ رِجْلَه»، وحدِيث: «فَيَضَع الربُّ قَدَمَه» فيكون تعالى هو المرادُ بـ«الجبَّار» فِي الحَدِيث الآخَر، لكن الخَلَف خصوصاً المتَكَلِّمين تجدُ عندهم التَّأويلَ في مِثل هذا بالمجازفة، ولا يُراعُونَ ألفَاظ الحَدِيث، إمَّا لعدم معرفَة ألفَاظ طُرُقِه كُلِّهَا، أَو لمسارعَتِهم للباب بلا تَأَمُّل)[٦].

---

(١) «الإرشاد» (ص١٦٢-١٦٣).

(٢) ينظر في نقد العلماء لأبي المعالي بقلة معرفته بالحديث وعدم اشتغاله به وما وقع له في ذلك من أوهام: «الأنساب» للسمعاني (٣٨٦/٣)، و«معجم البلدان» للحموي (١٩٣/٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤٧١/١٨) ثم ذكر مثالاً على ذلك.

(٤) ينظر مثلاً: «التلخيص الحبير» (٤٩٦/١-٤٩٧) و(٤٦٢/١) و(٤٠/٢) و(١٠٤/٢).

وينظر أيضاً: «البدر المنير» لابن الملقن (٢٩/٣)، و(٢٦٣/٧)، و(٧١٩/٨)، و(٨/٩)، و(٤٠٠/٩-٤٠١).

(٥) «الفتاوى الكبرى» (٦١٦/٦).

(٦) «أقاويل الثقات» (ص١٨١).

ومن تأويلاتهم البعيدة الغريبة أيضاً ما نقله ابن فورك عن بعضهم من أن المراد بـ«القَدَم» خَلْقٌ من خَلقِ الله يخلقه يومَ القيامةِ فيُسَمِّيه قَدَمَاً، ويضعهُ في النَّار فتمتلئ منهُ، وهذ تأويلٌ غريبٌ يكفي في سقوطه حكايتُه.

فالمقصود أن هذه التأويلات تأويلات باطلة مخالفة لظاهر الحديث ولمذهب السلف الصالح، ومرادهم منها دفع ما يدل عليه ظاهر الحديث من إثبات صفة «القَدَمِ» لله عزَّ وجَلَّ حقيقة، وهو ما ينكره هؤلاء المعطِّلة المؤوِّلة، لاستحالة وصف الله عندهم بـ«القَدَم»، لأنَّ وصفَه بذلك يستلزم التشبيه والتجسيم بزعمهم.

وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون «القَدَمَ» و«الرِّجْل» لله عز وجل حقيقة، لصراحة هذه الأحاديث، فيثبتونها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل.

كما يؤمنون أيضاً بأن لله عز وجل قَدَمَين اثنتين تليقان به سبحانه، على جاء في الأثر الصحيح عن ابن عباس في تفسير الكرسي وأنَّه موضِعُ قَدَمَي الرَّبِّ سبحانَه وتَعَالى، وقد نص على هذا ابن أبي زَمَنِين المالكي في كتابه «السنة»، فقال: (ومن قول أهل السنَّة: أنَّ الكُرْسِي بين يَدَي العَرْشِ، وأنَّه موضعُ القَدَمَين)[1]، والله أعلم.

(١) «أصول السنة» (ص٩٦).

المبحث التاسع

ما ورد في صفة الساق

قال البخاري في «صحيحه» (١٥٩/٦):

حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلاَلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ[1]، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً».**

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيدٍ

(١) نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٦٤/٨) عن أبي بكر الإسماعيلي استنكاره لهذه اللفظة المضافة للضمير، فقال: (في قوله: «**عَنْ سَاقِهِ**» نُكْرَةٌ)، قال الحافظ: (ثُمَّ أخرج [يعني الإسماعيليُّ] الحديثَ من طريق حفصِ بنِ مَيْسَرَة، عن زيدِ بنِ أَسلَمَ بلفظِ: «**يكشِفُ عَن سَاقٍ**» – من غير إضافة – ثم قال [يعني: الإسماعيلي]: هذه أصحُّ؛ لموافقتها لفظ القُرآن في الجُملة، لا يُظَنُّ أنّ الله ذُو أعضاءٍ وجوارحٍ، لما في ذلك من مُشابهة المخلُوقين، تعالى الله عن ذلك، ليس كمثله شيء).

قلت: استنكار الإسماعيلي لرواية: «**عن ساقه**» إن كان لمجرد تحرير اللفظ المحفوظ في الرواية، وهو الأظهر والأليق بحال الإسماعيلي واعتقاده = فاستنكاره في محله، وهو قريب، وقد وافقه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٢٨/٢) فقال: (وأنا وإن كنتُ أرى – من حيث الرواية – أنَّ لفظ «**ساق**» أصح من لفظ «**ساقه**» فإنَّه لا فرق بينهما عندي من حيث الدِّراية؛ لأنَّ سِيَاقَ الحَدِيثِ يَدُلُّ على أنَّ المعنى هو ساقُ الله تبارك وتعالى، .. فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حين كان يقول: «**عن ساقه**»، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق ..).

وقد تتبعتُ ألفاظ الرواة في «الصحيحين» وغيرهما فوجدتُ أكثر الروايات على لفظ: «**عن ساق**» من غير إضافة، وجاءت مضافة «**ساقه**» في بعض الروايات ومنها رواية البخاري هذه.

وأما إن كان استنكار الإسماعيلي لهذه اللفظة لما فيها من إضافة «الساق» إلى الله عز وجل، لئلا يُظَنَّ أنَّ الله ذُو أعضاءٍ وجوارحٍ، لما في ذلك من مُشابهة المخلُوقين —كما نقله ابن حجر –، فلا يسلم له، وإثبات الصفات لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه ليس فيه مشابهة للمخلوقين إلا عند المشبهة وأضرابهم، وأما أهل السنة فإنهم يثبتون الصفات من غير تشبيه ولا تمثيل، فليس كمثله شيء سبحانه.

أقول هذا وأنا في شكٍّ من نسبة هذا الكلام بهذا السياق للإمام الإسماعيلي، وأخشى أن يكون الحافظ ابن حجر قد ساق كلامه بالمعنى، وأخشى أن يكون قوله: (لا يُظَنُّ أنّ الله ذُو أعضاءٍ وجوارحٍ، لما في ذلك من مُشابهة المخلُوقين، تعالى الله عن ذلك، ليس كمثله شيء) ليس من تمام كلام الإسماعيلي وأنما هو من تعليل الحافظ ابن حجر ذكره ظناً منه أن الإسماعيلي إنما أنكر هذه اللفظة لهذا السبب، وقد جهدتُ في الوقوف على نص كلام الإسماعيلي عند غير الحافظ ابن حجر، فلم أقف على شيء، فالله أعلم.

الخدري ﷺ، وهو صحيح مشهور عن «زيد بن أسلم»[1]، وهو مختصر من حديث الرؤية الطويل.

- فقد أخرجه البخاري أيضاً (١٢٩/٩) قال: حدَّثنا يحيى بن بُكَيْر، حدَّثنا اللَّيث بن سعد، بمثله مطوَّلاً، وفيه: «فيقولُ: هل بينكُم وبينهُ آيةٌ تعرفونَهُ؟ فيقولُونَ: السَّاقُ، فيَكشِفُ عن سَاقِه .. ».
- وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/رقم١٨٣) عن عيسى بن حماد المصري «زُغْبَة»، عن الليث بن سعد، به، ولم يسق لفظه، وأحال على متن حديث حفص بن ميسرة.
- وأخرجه مسلمٌ أيضاً (الموضع السابق) قال: حدَّثني سُوَيْدُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثني حفصُ بنُ ميسرة، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، به مطولاً، وفيه: «فيقولُ: هل بينكُم وبينهُ آيةٌ فتعرفُونَهُ بها؟ فيقولُونَ: نعم، فيكشفُ عن سَاقٍ .. ».
- وأخرجه مسلمٌ أيضاً (الموضع السابق) قال: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، حدَّثنا جعفرُ بنُ عونٍ، حدَّثنا هشامُ بنُ سعدٍ، حدَّثنا زيدُ بنُ أسلمَ، به، ولم يسق لفظه، وإنما أحال على لفظ حديث حفص فقال: (نحو حديثِ حفصِ بنِ ميسرةَ إلى آخرِه، وقد زادَ ونقصَ شَيئاً).

---

(١) رواه عن «زيد» جماعة من أصحابه، منهم: **سعيد بن أبي هلال** [وحديثه في «الصحيحين»]، **وهشام بن سعد** [وحديثه في «صحيح مسلم»]، **وحفص بن ميسرة** [وحديثه في «صحيح مسلم»]، **وخارجة بن مصعب الضُّبَعِي** [وحديثه عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (٣/رقم٢٢٩٣)]، **وعبد الرحمن بن إسحاق** [وحديثه عند أحمد في «المسند» (١٧/رقم١١١٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/رقم٦٣٤)].

قال عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١٢٠٣):

حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْحَرَّانِيُّ أَبُو أَحْمَدَ - أَمْلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً فِي دَارِ كَعْبٍ -، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ، قِيَاماً أَرْبَعِينَ سَنَةً، شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، يَنْتَظِرُونَ فَصْلَ الْقَضَاءِ، قَالَ: فَيَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْكُرْسِيِّ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ، أَيُّهَا النَّاسُ: أَلَمْ تَرْضَوا مِنْ رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ، وَأَمَرَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، أَنْ يُوَلِّيَ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا كَانَ يَتَوَلَّى وَيَعْبُدُ فِي الدُّنْيَا، أَلَيْسَ ذَلِكَ عَدْلاً مِنْ رَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَلْيَنْطَلِقْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَيَتَوَلَّوْنَ فِي الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ، وَيُمَثَّلُ لَهُمْ أَشْبَاهُ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْطَلِقُ إِلَى الشَّمْسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْقَمَرِ، وَإِلَى الْأَوْثَانِ، وَالْحِجَارَةِ، وَأَشْبَاهِ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، قَالَ: وَيُمَثَّلُ لِمَنْ كَانَ يَعْبُدُ عِيسَى شَيْطَانُ عِيسَى، وَيُمَثَّلُ لِمَنْ كَانَ يَعْبُدُ عُزَيْراً شَيْطَانُ عُزَيْرٍ، وَيَبْقَى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتُهُ، قَالَ: فَيَتَمَثَّلُ الرَّبُّ جَلَّ وَعَزَّ فَيَأْتِيهِمْ، فَيَقُولُ لَهُمْ: مَا لَكُمْ لَا تَنْطَلِقُونَ كَمَا انْطَلَقَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: إِنَّ لَنَا إِلَهاً. فَيَقُولُ: وَهَلْ تَعْرِفُونَهُ إِنْ رَأَيْتُمُوهُ؟ فَيَقُولُونَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَلَامَةٌ إِذَا رَأَيْنَاهَا عَرَفْنَاهُ. فَيَقُولُ: مَا هِيَ؟ يَقُولُونَ: يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ[1]. قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنْ سَاقِهِ[1]، فَيَخِرُّ كُلُّ مَنْ كَانَ بِظَهْرِهِ طَبَقٌ، وَيَبْقَى قَوْمٌ ظُهُورُهُمْ كَصَيَاصِي الْبَقَرِ[2]،**

---

(١) كذا وقع في أكثر روايات الحديث بالإضافة إلى الضمير.

(٢) قوله: «**كَصَيَاصِي الْبَقَر**» يعني: قرونها، واحدتها: «صِيْصِيَة» بالتخفيف.

ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/٨٤)، و«تهذيب اللغة» (١٢/١٨٦)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/٦٧).

والمعنى: تكون ظهورهم صَلبَةً قاسيةً كقرون البقر، لا تقبل الانحناء، فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون، وجاء في بعض روايات الحديث: «وَتُدْمَجُ أَصْلَابُ الْمُنَافِقِينَ، فَتَكُونُ عَظْماً وَاحِداً، كَأَنَّهَا صَيَاصِي الْبَقَرِ، وَيَخِرُّونَ على أقفيتهم».

يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ، وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ »

ثم ذكر الحديث بطوله.

❖ تخريج الحديث[1]:

أخرجه عن عبد الله بن أحمد: الطبراني في «الكبير» (٩/رقم٩٧٦٣).

- وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (رقم٣١).
- وأخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» -كما في «إبطال التأويلات» (ص١٥٥) - قال: حدثنا أبو بكر المرُّوذي.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/رقم٩٧٦٣) قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (الموضع السابق) قال: حدثنا الحضرمي [لعله: محمد بن عبد الله الحضرمي، المعروف بـ«مُطَيّن»].
- وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٩٨) - ومن طريقه: الذهبي في «العلو» (٢/رقم٢٠١) - من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني.
- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (الموضع السابق)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٩١/ب) كلاهما من طريق محمد بن مسلم بن واره الرازي.

ستتهم: (ابن أبي الدنيا، وأبو بكر المروزي، ومحمد بن النضر، والحضرمي، والصاغاني، وابن واره) **قالوا: حدثنا إسماعيل بن عُبَيد بن أبي كريمة الحرَّاني به.**

وتابع زيدَ بنَ أبي أُنيسة: أبو خالد الدَّالاني.

أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم٢٧٨) بنحوه مطولاً، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٤٦٨) بنحوه مختصراً، والطبراني في «الكبير» (٩/رقم٩٧٦٣) وأحال

---

(١) هذا الحديث حديثٌ طويلٌ، وقد اشتمل على موضوعات مختلفة، ولذا اختلفت طرائق الأئِمَّةِ المصنِّفين في سياقه، فمنهم من ساقه بتمامه، ومنهم من ساقه مختصراً؛ مقتصراً على جُمَلٍ منه بحسب الشاهد والمناسبة، وقد التزمتُ في تخريج الحديث أن لا أذكر إلا مَن ذكر موضع الشاهد من الحديث - «صفة الساق» -، مع التنبيه على مَن ساقه بتمامه، أو ساقه مختصراً.

وتنبيه آخر: وهو أن هذا الحديث مداره على «المنهال بن عمرو» وقد اختلف عليه في إسناد الحديث؛ زيادةً ونقصاً، ورفعاً ووقفاً، من وجوه متعددة، وأصح طرقه رواية «زيد بن أبي أنيسة، وأبي خالد الدالاني» عن المنهال، كما هنا، وقد صححها الدارقطني في «العلل» (٥/رقم٨٥٤) فإنه قال - بعدما ذكر أوجه الاختلاف على المنهال بن عمرو -: (والصَّحِيحُ حدِيثُ أَبِي خالِدٍ الدّالانِيُّ، وزيدُ بنُ أَبِي أُنيسة، عنِ المِنهالِ، عن أَبِي عُبيدة، عن مسرُوقٍ، عن عبدِ اللهِ مرفُوعاً).

إلى متن حديثِ زيدٍ، والدارقطني في «الرؤية» (رقم١٦٢) بنحوه مختصراً، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٨/٢) بنحوه مختصراً، وفي (٦٣٢/٤) بنحوه مطولاً، جميعهم من طريق أبي غسَّان مالك بن إسماعيل، عن عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن المنهال بن عمرو به.

❖ رجال الإسناد:

• إسماعيلُ بنُ عُبيد بنِ أبي كَرِيمةَ الحرَّانِيُّ.

هو: إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة القرشي الأموي مولاهم، أبو أحمد الحراني.

روى عن: محمد بن سلمة الحراني، ويزيد بن هارون، وغيرهما.

وعنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهم.

ثقة.

قال الدارقطني، وابن الجوزي، والذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، زاد ابن حجر: (يُغرب).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وروى عنه أبو زرعة الرازي، ومن عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة[١].

وأما قول أبي بكر الجِعَابي: (يحدِّث عن محمد بن سلمة بعجائب)، فمعارض بقول من وثقه مطلقاً من غير قيد، وأما قول ابن حجر في «التقريب»: (يغرب)، فمستفادٌ من قول الجعابي، والجعابي وإن كان من أئمة الحديث ببغداد في زمانه إلا أنه ساقط العدالة، متهم في دينه، اتهمه الدارقطني وغيره، وقال فيه الذهبي: (كان من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلثمائة، إلا أنه فاسقٌ رقيقُ الدِّين، ... وكان أحد الحفاظ المجوِّدين، وله مصنفات كثيرة، وله غرائب، وهو شيعي)[٢]، وقال في «المغني»: (مشهور محقِّقٌ، لكنه رقيق الدين، تالف)[٣] قلت: ومن هذا حاله لا يُقبل قوله ولا يُشتَغَل بتأويله.

من الحادية عشرة، مات بسامراء سنة (٢٤٠هـ) أخرج له النسائي وابن ماجه.

---

(١) قاله ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٩٦/٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٦٧٠/٣).

وللتوسع في ترجمته ينظر: «تاريخ بغداد» (٤٢/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٨/١٦)، و«لسان الميزان» (٤٠٨/٧).

(٣) «المغني في الضعفاء» (٢/رقم٥٨٧١).

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٨٨/٢)، و«ثقات ابن حبان» (١٠٣/٨)، و«تاريخ بغداد» (٢٥٦/٧)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٢٧٦/١١)، و«تهذيب الكمال» (١٥٢/٣)، و«الكاشف» (١/رقم٣٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٨/١)، و«التقريب» (رقم٤٦٨).

• مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَةَ.

هو: محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم، أبو عبد الله الحرَّاني.

روى عن: خالِه خالدِ بنِ أبي يزيد، ومحمد بن إسحاق وغيرهما.

وعنه: إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، والإمام أحمد وغيرهما.

ثقة فاضلٌ.

قال أبو عروبة الحراني: (أدركنا الناسَ لا يختلفون في فضله وحفظه).

وقال ابن سعد: (كان ثقةً فاضلاً عالماً، له فضلٌ وروايةٌ وفتوى).

ووثقه أيضاً النسائي، والعجلي، والخطيب[1] وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

ووثقه ابن حجر في «التقريب».

وأثنى عليه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم وغيرهم.

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن سلمة بحديثٍ فقال: «عن بِشْرِ بنِ سعيد»، فقلتُ له: إنما هو «بُسْرُ بنُ سعيد»، فقال لي هكذا: «بِشْرُ بنُ سعيد» مرتين، وأبى أن يرجع، قال أبي: (لم يكن من أصحاب الحديث، ولكن لم يكن به بأس، أراه رجلاً صالحاً)، وأثنى عليه خيراً[2].

ونقل الميموني عن الإمام أحمد أنه قال: (ليس بحديثه بأس)[3].

ونقل عنه الجوزجاني أنه قال: (محمد بن سلمة شيخٌ صدوقٌ، وكان أمثل من عتَّاب بن بشير الحراني).

وقال ابن الجُنيد: ذَكَرَ يَحيَى مُحَمدَ بنَ مُعاوية، والحديثَ الذي رواه عن مُحَمدِ بنِ سَلَمَة، قال يَحيَى: (مُحَمد بن سَلَمَة مأمونٌ مُصَدَّقٌ، وهذا الحديث إنما هو وَضعٌ)[4].

---

(١) «المتفق والمفترق» (١٨٤١/٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/رقم٤٢٥٥).

(٣) «سؤالات الميموني» (رقم٤٩٦).

(٤) «سؤالات ابن الجنيد» (رقم٦٥١).

وقال أبو حاتم: (كان له فضلٌ وروايةٌ).

من التاسعة، مات سنة (١٩١هـ) على الصحيح، احتج به مسلمٌ والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٨٥/٧)، و«ثقات العجلي» (٢٣٩/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٦/٧)، و«ثقات ابن حبان» (٤٠/٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٨٩/٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٧١/٩)، و«التقريب» (رقم٥٩٢٢).

• أبو عبدِ الرَّحيم خالدُ بنُ أبي يزيدَ.

هو: خالد بن أبي يزيد بن سماك بن رُستُم القرشي الأُموي مولاهم، أَبو عَبدِ الرَّحِيمِ الحَرَّاني.

روى عن: زيد بن أبي أُنَيْسَة – وكان راويته[1] –، وعبد الوهاب بن بخت المكي، وغيرهما.

وعنه: ابن أخته محمد بن سلمة – وهو أروى النَّاس عنه –، وموسى بن أعين وغيرهما.

ثقة.

فقد وثَّقه: ابنُ معين[2]، والدارقطنيُّ[3]، وأبو القاسم البغوي[4]، وأبو عبد الله ابن الموَّاق[5].

---

(١) قال أبو عروبة الحراني في كتابه «الطبقات»: (هو راوية لزيد بن أبي أنيسة، أكثرُ أحاديثِه عنه)، نقله الخطيب في «تاريخه».

(٢) «سؤالات ابن الجنيد» (رقم٣٥٧).

(٣) «العلل» (١٤٠/٦).

(٤) «معجم الصحابة» (١٨٤/١).

(٥) «بغية النقَّاد النَّقَلَة» (٣٣٧/١).

وأبو عبدالله ابن الموَّاق هذا: هو محمَّد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي، المعروف بـ«ابن المواق»، ولد بمراكش سنة (٥٨٣هـ)، وبها توفي سنة (٦٤٢هـ)، تتلمذ على: أبي الحسن ابن القطان الفاسي ولازمه واختص به، وعلى أبي عبدالله ابن خلفون، وأبي ذر الخشني، وأبي الربيع الكلاعي، وغيرهم.

وكان رحمه الله حافظاً ناقداً متيقظاً، قال فيه ابن عبدالملك الأنصاري: (كان فقيهاً، حافظاً محدِّثاً، مقيِّداً ضابِطاً مُتقِناً، نبيلَ الخَطِّ بارعَهُ، ناقداً محقِّقاً، ذاكراً أسماءَ الرِّجال وتواريخَهم وأحوالَهم، وله تعقُّبٌ على كتابِ شيخِه أبي الحَسَن ابن القَطّان الموسُوم بـ«بيانِ الوَهْم والإيهام» ظهَرَ فيه إدراكُه ونُبلُه ومعرفتُه بصناعةِ الحديث، واستقلالُه بعلومِه، وإشرافُه على عِلَلِه وأطرافِه، وتيقُّظُه، وبراعةُ نَقْدِه واستدراكِه).

له: «بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان" وأغفله، أو أَلَمَّ به فما تمَّه ولا كمَّله» (مطبوع جزء منه)، وضعه على كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» الذي ألَّفه شيخُه ابن القطَّان على «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي، وظهر فيه علو كعب ابن المواق في النقد الحديثي كما قال ابن عبدالملك.

ينظر في ترجمته: «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» (١٥٠/٥–١٥٢)، ومقدمة تحقيق كتابه «بغية النقاد النقلة».

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال: (حسن الحديث مستقيماً)(١).

وقال الإمام أحمد – في رواية الجوزجاني – وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان(٢): (لا بأس به).

وقال الإمام أحمد أيضاً – كما في رواية ابنه عبد الله –: (ما أقرب حديثه)(٣).

ووثقه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»، وهو كما قالا.

وشذَّ ابن الجوزي فقال: (هو ضعيف)(٤)، فتعقَّبه ابن عبد الهادي فقال: (وثَّقه يحيى بن معين، وغيرُه، واحتجَّ به مسلمٌ في «صحيحه»، ولا نعلم أحدًا تكلَّم فيه، وقد أخطأ المؤلِّف – يعني: ابن الجوزي – في تضعيفه، وهو راوية زيد بن أبي أنيسة، وخال محمَّد بن سلمة؛ الرَّاوي عنه)(٥)، ولما ذكر الذهبي في «تنقيح التحقيق»(٦) تضعيفَ ابن الجوزي قال متعَقِّباً: (هَذَا خطأٌ؛ فإنَّ الرجلَ ثقةٌ، وَقد احْتج بهِ مسلمٌ).

من السادسة، مات سنة (١٤٤هـ)، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ر١٦٣٨)، و«تاريخ بغداد» (٢٢٦/٩)، و«تهذيب الكمال» (٢١٧/٨)، و«الكاشف» (١/رقم١٣٧١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٦٦/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٧١/٩)، و«التقريب» (رقم١٦٩٧).

• زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ(٧).

هو: زَيْد بْن أَبِي أُنَيْسَةَ –مُصغراً– الرُّهَاوي الجَزَري، أبو أسامة –ويقال: أبو سعيد– الغَنَوي مولاهم.

روى عن: المنهال بن عمرو، وعدي بن ثابت وغيرهما.

وعنه: أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، ومالك بن أنس وغيرهما.

---

(١) كذا في المطبوع من «الثقات»، ونقل المزي في «تهذيب الكمال» – وتبعه ابن حجر في «التهذيب» – عن «الثقات» وفيه: (حَسَنُ الحديثِ، متْقِنٌ فيه).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٤٥٢/٢).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/رقم٤٨٣٢).

(٤) «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١٣٤/٢ رقم١٢٦٤).

(٥) «تنقيح التحقيق» (٤٦٧/٣).

(٦) (٢٧/٢).

(٧) مما يستملح ذكره هنا: أن حامد بن أحمد بن محمد المروزي (ت٣٢٨هـ)، كان يلقَّبُ بـ«الزَّيْدِي»، وذلك لاعتنائه بحديث زيد بْن أَبِي أُنَيسة وَجمعه وَطلبه فنُسِبَ إليه. قال فيه الخطيب: (كان ثقةً مذكوراً بالفهم، موصوفاً بالحفظ).

ينظر في ترجمته: «تاريخ بغداد» (٤١/٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٨/٣).

ثقةٌ له أفراد.

وثَّقه أيضاً: ابنُ معين، والعجلي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان[1]، والذهلي، وابن نمير، والحاكم، وغيرهم.

وقال ابن سعد: (كان ثقةً، كثيرَ الحديث، فقيهاً، راويةً للعلم).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان فقيهاً، وَرِعاً، ثقةً).

وقال ابن عبد البر: (كان كثيرَ الحديث، روايةً للعلم، ثقةً صاحبَ سُنَّةٍ، روى عنه مالك والثوري وجماعة من الجِلَّة، وكان الثوري يثني عليه، ويدعو له كثيراً بعد موته بالرحمة)[2].

وقال الإمام أحمد – في رواية أبي داود[3] –، والنسائي: (ليس به بأس).

وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن زيدٍ، كيف هو؟ فحرَّك يده، وقال: (صالح، وليس هو بذاك)[4].

وقد استنكر الإمام أحمد بعض ما تفرد به، قال الأثرم: قلتُ لأبي عبد الله: زيد بن أبي أنيسة، كيف هو عندك؟ فقال: (إنَّ حديثَه لحَسَنٌ مُقَارِبٌ، وإن فيها لبعض النَّكَارة، وهو على ذلك حَسَنُ الحديث)[5]، وقال الأثرم أيضاً: قلتُ لأحمد: إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب، قال: (نعم)[6].

وقال الذهبي في «الكاشف»: (حافظ إمام ثقة).

قال ابن حجر في «الفتح»[7]: (متفقٌ على الاحتجاجِ به وتوثيقِهِ) ، وقال في «التقريب»: (ثقةٌ له أفراد)، وهو كما قال، فإن عامة الأئمة على توثيقه، لكن ينبغي التأني فيما تفرد به أو خالف.

من السادسة، مات سنة (١٢٤هـ) تقريباً، وقيل قبلها، وله ستٌّ وثلاثون سنة، قال الذهبي: (مات شاباً لم يكتهل، ولو عاش لكان له شأن)، أخرج له الجماعة.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٤٥٢/٢) و(٤٣/٣ و٥٠).

(٢) «التمهيد» (١/٦).

(٣) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٧٩ رقم٣٢٤).

(٤) «سؤالات المروذي» (ص٦٥رقم١١١).

(٥) «ضعفاء العقيلي» (٧٤/٢).

(٦) نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٦٥٧/٢).

(٧) «فتح الباري» (٤٠٤/١).

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٨١/٧)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/رقم١٨٢١)، و«معرفة الثقات» للعجلي (١/رقم٥٢٢)، و«الجرح و التعديل» (٥٥٦/٣)، و«ضعفاء العقيلي» (٧٤/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٣١٥/٦)، و«أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص١٧١)، و«تهذيب الكمال» (١٨/١٠)، و«الكاشف» (١/رقم١٧٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (١٠٥/١)، و«من تُكُلِّم فيه وهو موَثَّقٌ» (ص٢١١ رقم١٢٠)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٣٣/٥)، و«التهذيب» (٧٤/٢)، و«التقريب» (رقم٢١١٨)، و«هدي الساري» (ص٤٠٤).

• الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو.

هو: المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم، الكوفي.

روى عن: أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وسعيد بن جبير، وغيرهما[(١)].

وعنه: زيد بن أبي أُنَيْسَة، وأبو خالد الدالاني، وغيرهما.

مختلفٌ فيه، فوثَّقَه بعضهم وتكَلَّمَ فيه آخرون:

فقد وثقه: ابنُ معين، والعجلي، والنسائي، وابن شاهين، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الدارقطني: (صدوقٌ)[(٢)].

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: أبو بِشْرٍ[(٣)] أحبُّ إليَّ من المنهال، قلتُ: أحبُّ إليك من المنهال؟ قال: نعم، شديداً، إلا أن المنهالَ أَسَنُّ، وأبو بِشْرٍ أوثَقُ[(٤)].

وفي المقابل فقد ترك شعبة الرِّواية عنه[(٥)]، وغَمَزَهُ يحيى القطَّان، ونُقِلَ عن ابنِ معين أنه كان يضعُ من شأنه، وتكلَّم فيه الجوزجانيُّ وغيرُه، وقد أفاض ابن حجر في «التهذيب» و«هدي الساري» في ذكر ما قيل فيه مع الإجابة عن جميع تلك الطعون التي وُجِّهَت له، وهذا بيانها:

- **أما شعبة:** فقد روى عنه أولاً ثم ترك الرِّواية عنه بعد ذلك، لأمرٍ ظَهَرَ له:

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (ولا يُحفَظ له سماعٌ من الصَّحَابة، وإنما روايتُه عن التابعين الكبار).

(٢) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٢٧٣ رقم٤٨٤).

(٣) هو: جعفرُ بنُ إياس اليشكري، قال فيه الإمام أحمد: (ليس به بأس) [«العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبدالله (رقم٣٢٦٧)]، وقال ابن حجر: (ثقةٌ، من أثبت النَّاس في سعيد بن جبير) [«التقريب» (رقم٩٣٠)].

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (١/رقم٩٤٣).

(٥) تَرْكُ شعبةَ للمنهالِ أمرٌ مشهورٌ عنه، فقد ذكره جماعةٌ ممن صنَّف في علوم الحديث، وأوردوه مثالاً للجرح المردود؛ لأنه غير قادحٍ. ينظر على سبيل المثال: «الكفاية في علم الرواية» (ص١١٢)، و«فتح المغيث» (٣٠٢/١)، و«تدريب الراوي» (٣٠٦/١)

فقد روى وهبُ بنُ جريرٍ عن شعبةَ قال: أتيتُ منزلَ المِنهَال فسمعتُ منه صوتَ الطُّنْبُور[1]، فرجعتُ ولم أسأَلْهُ، قلت: فهلاَّ سألتَهُ عسى كان لا يَعْلَم؟.

قال ابن حجر في «هدي الساري»: (وهذا اعتراضٌ صحيحٌ، فإنَّ هذا لا يُوجِبُ قدحاً في المنهال)، وقال ابن القيم: (ومعلومٌ أن شيئاً من هذا لا يقدح في روايته؛ لأنَّ غايته أن يكون عالماً به مختاراً له، ولعله متأوِّلٌ فيه، فكيف وقد يمكن أن لا يكون ذلك بحضورِه، ولا إذنِه، ولا علمِه، وبالجملة فلا يرد حديث الثقات بهذا وأمثاله)[2]، وقال ابنُ القطَّان الفاسي في «بيان الوَهَم والإيهام»[3] معقِّباً: (هذا ليس بِجَرْحَة، إلاَّ أن يتجاوز إلى حَدٍّ يَحْرُم، ولم يُذْكَر ذلك في الحكاية) ثم أورد قول شعبة السابق ثم قال: (فهذا -كما ترى- التعَسُّف فيه ظاهِرٌ).

- **وأما يحيى القطان**: فقد ذكر الحاكمُ في «المدخل إلى الصحيح»[4] أن يحيى غَمَزَهُ، ولم يذكر الحاكمُ عبارةَ القطَّان التي غَمَزَ بها المنهال، ولا ذَكَرَ سبب غَمْزِهِ له، ولذا تعقبه ابن حجر بقوله: (وحكايةُ الحاكمِ عن القطَّان غير مُفَسَّرَة).
- **وأما ابن معين**: فقد قال المفضَّل الغلابي: (كان ابنُ مَعين يَضَعُ من شأنِ المنهال بن عمرو)

---

(١) الطُّنْبُور: بضم الطاء المهملة على المشهور، وهو آلةٌ مشهورةٌ من آلاتِ اللَّهْو والطَّرَبِ ذات عنق وأوتار، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. ينظر: «عمدة القاري» (٢٩/١٣)، و«المعجم الوسيط» (٥٦٧/٢).

وفي هذا النقل عن شعبةَ تصريحٌ بأنَّ الصوت الذي سمعه إنما هو صوت طُنْبُورٍ، ولذا لما ذكر ابن عدي في «الكامل» (٣٣٠/٦) قول يحيى القطَّان: (أتى شعبةُ المنهالَ بنَ عمرٍو فسمع صوتاً فتركه)، فسَّره بقوله: يعني الغناء.

وخالف في ذلك: أبو حاتم وتبعه ابنه عبد الرحمن، فذكرا أنَّ الذي سمعه شعبة إنما هو صوت قراءةٍ بألحانٍ، قال أبو حاتم كما في «تقدمة الجرح والتعديل» (١٥٣/١) معلِّقاً على قول يحيى القطان السابق: (يعني أنَّه سمع صوت قراءةٍ بألحانٍ، فكَرِهَ السَّمَاعَ منه من أجل ذلك)، وقال ابنه عبد الرحمن معلِّقاً على قول الإمام أحمد: (ترك شعبةُ المنهالَ بنَ عمرٍو على عَمْدٍ) قال: (لأنَّه سمع من داره صوت قراءَةٍ بالتطريب).

ولذا لما حكى ابن حجر رحمه الله تفسير ابن أبي حاتم هذا تعقَّبه بقوله: (كذا قال!) مستنكراً هذا التعليل، ثم عارضه بما رواه وهب بن جرير عن شعبة.

فالظاهر -والله أعلم- أن الذي سمعه شعبة إنما هو صوت آلة الطَّرَب مصحوبةً بالغناء، لا صوت قراءةٍ بتطريبٍ وألحانٍ، كما قال أبو حاتم وابنُه. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٥٢٧/٦)، و«ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (١٢٤/١-١٢٧).

(٢) «تهذيب السنن» (٣٢٢/٣).

(٣) (٣٦٣/٣).

(٤) (٢٠٥/٤).

قال ابن حجر: فأما حكاية الغلابي فلعل ابن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره، كالحكاية عن أحمد، ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثَّقَهُ[1].

- **وأما الجوزجاني** فقال عنه: (سيءُ المذهبِ، وقد جرى حديثه)[2].

قال ابن حجر مجيباً: (وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرَّةٍ إنَّ جَرحَهُ لا يُقبَلُ في أهل الكوفة؛ لشدَّةِ انحرافِهِ ونَصْبِهِ).

- وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا سليمان بن أبي شيخ، حدثني محمد بن عمر الحنفي، عن إبراهيم بن عُبَيد الطَّنَافِسِي قال: وقف **المغيرةُ** [الظاهر أنه المغيرة بن مقسم الضبي] صاحبُ إبراهيم على **يزيدَ بنِ أبي زيادٍ**، فقال: ألا تعجب من هذا الأحمق الأعمش؟!، إني نهيتُه أن يروي عن المنهال بن عمرو، ففارقني على أن لا يفعل، ثم هو يروي عنه!، نشدتُكَ بالله تعالى هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين؟ قال: اللهم لا.

قال ابن حجر: (هذه الحكاية لا تصح؛ لأنَّ راويها محمَّدَ بنَ عُمَرَ الحَنَفِيّ لا يُعرَف، ولو صحَّت فإنما كره منه مُغِيرَةُ ما كره شعبة من القراءة بالتطريب؛ لأنَّ جريراً حكى عن مغيرةَ أنَّه قال: كان المنهال حسن الصوت، وكان له لحنٌ يقال له: وزن سبعة، وبهذا لا يجرح الثقة).

فهذه جملة ما طُعِنَ به على المنهالِ بن عمرو، وهي -كما ترى- ما بين طعنٍ لا يصحُّ جرحُ الرَّاوي به، أو غَمْزٍ لا يُعرَف سبَبُهُ، أو حكايةٍ منقولةٍ لا تصحُّ عمَّن نُقِلَت عنه.

وقال فيه ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ ربما وَهِمَ)، كذا قال رحمه الله، **والظاهر لي – والله أعلم – أنه الثقة أقرب،** فقد وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، واحتج به البخاري وأصحاب السنن، ولم يُجرَح بشيء مُعتَبر، وما طُعِنَ به عليه غيرُ مؤثِّرٍ على ثِقَتِهِ، ولما ذكر ابن القيم حديثاً أعلَّه ابن حزم بضعف المنهال بن عمرو قال: (وهذه علة فاسدة؛ فإن المنهال ثقةٌ صدوقٌ)[3]،

---

(١) توثيق ابن معين للمنهال أمرٌ مشهورٌ، نقله عنه جماهير أصحابه، فقد نقله عنه إسحاق بن منصور -كما في «الجرح والتعديل» (٣٥٦/٨) -، وعباس الدوري -كما في «تاريخ ابن معين» (٥٩٠/٢) -، وابن محرز -كما في «تاريخ ابن معين» (٩٨/١) -، ولا شك أن قول هؤلاء الجماعة مقدَّمٌ على قول الفرد عند الترجيح وتعذر الجمع، وأيضاً فإن رواية الدوري عن ابن معين فيها قوة؛ لأنه من أواخر من سمع من ابن معين، فنقله عنه متأخِّر، والله أعلم.

(٢) «أحوال الرجال» (ص٧٣ رقم٤٣)، وفيه قوله: (سيء المذهب) فقط دون قوله: (وجرى حديثه)، وما ذكرتُه نقلاً عن ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧٤/٦٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥٧٢/٢٨).

(٣) «تهذيب السنن» (٣٧٧/٢).

وذكره ابنُ حجر في «نتائج الأفكار» وقال: (فيه مقال، والأكثر على توثيقه)، ولما ذكره الذهبي في كتابه «الميزان» رمز له بـ(صح)، إشارة منه إلى أن العمل على توثيقه، والله أعلم.

والمنهال من الخامسة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة (الثانية عشرة)، وهم من مات بين سنة (١١١-١٢٠هـ)، أخرج له الجماعة إلا مسلماً.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٥٦/٨)، و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص٢٣٠)، و«تاريخ دمشق» (٣٦٤/٦٠-٣٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٥٦٨/٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (١٩٢/٤)، و«تاريخ الإسلام» (٣٢٤/٣)، و«التهذيب» (٢٨٣/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٩١٨)، و«هدي الساري» (ص٤٤٥).

• أَبو عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

هو: عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبيدة الكوفي، مشهورٌ بكنيته.

روى عن: أبيه عبد الله ﷺ - ولم يسمع منه شيئاً على الصحيح[1] -، وروى عن أبي موسى الأشعري ﷺ، ومسروق بن الأجدع، وغيرهم.

روى عنه: المنهال بن عمرو، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهما.

---

(١) قاله: ابن معين، وابن المديني، والعجلي، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، والمزي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم.

ولكن روايته عن أبيه - رغم انقطاعها - قد قبلها الأئمَّةُ وصحَّحوها؛ لمزيد علمه بحديث أبيه، وتلقيه له عن أهل بيته الثقات العارفين، وكبار أصحاب أبيه المتقنين، مع سلامة حديثه عنه من النكارة، فهذه القرائن مجتمعة جعلت الأئمة يقبلون روايته عن أبيه رغم انقطاعها.

قال يعقوب بن شيبة: (إنما استجاز أصحابنا أن يُدخِلوا حديثَ أبي عُبَيدة عن أبيه في المسنَد - قال ابن رجب: يعني في الحديث المتصل -؛ لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر)، وقال ابن تيمية: (يقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالمٌ بحال أبيه، متلَقٍّ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه، ... ولم يكن في أصحاب عبد الله مَنْ يُتهم عليه، حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل إنه لم يسمع من أبيه)، وقال ابن رجب: (وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره).

ينظر: «تواريخ ابن معين» برواية الدوري (٣/رقم١٧١٦)، وبرواية ابن الجنيد (رقم٨١٩)، وبرواية الدارمي (رقم٥١٥)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (رقم٩٥٣ و٩٥٥)، و«سنن الترمذي» (١/رقم٣٦٦ و٢/رقم٦٢٢ و١٧١٤/٣ وغيرها)، و«المجتبى» للنسائي (٣/رقم١٤٠٤)، و«الكبرى» (١/رقم٩٦٩ و٥/رقم٥٩٦١)، و«علل الدارقطني» (٣٠٨/٥)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٣٢/٨)، و«التمهيد» (٣٧/٥ و٢٣٢/٢٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٥٤٩/٢)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٠٤/٦)، و«شرح علل الترمذي» (٥٤٤/١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٣٤٢/٧) و(٣٥٠/٨)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٣٩٨/١).

قال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه ثقةٌ في كلِّ ما رواه)[1].

وقال ابن سعد: (كان ثقةً كثيرَ الحديث)، ووثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما.

وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات».

ووثقه ابن حجر في «التقريب»، وقال في «تعريف أهل التقديس»: (ثقة مشهور).

وكان رحمه الله عالماً بحديث أبيه، شديدَ العناية به، قال ابن سعد: (روى عن أبيه رواية كثيرة، وذكروا أنه لم يسمع منه شيئاً)، وقال الدارقطني: (أبو عبيدة أعلمُ بحديثِ أبيه وبمذهبِه وفتياه من خِشْفِ بنِ مالكٍ ونظرائه)[2]، وقال ابن القيم: (أبو عُبيدة شديدُ العنايةِ بحديثِ أبيه وفتاويه، وعنده في ذلك من العلم ما ليس عند غيره)[3].

من كبار الثالثة، مات سنة (٨١ أو ٨٢ أو ٨٣هـ)، قال أبو داود: توفي والده وله سبع سنين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٢١٠)، و«الجرح والتعديل» (٩/٤٠٣)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم٢٢٠٠)، و«الثقات» لابن حبان (٥/٥٦١)، «تهذيب الكمال» (١٤/٦١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٥٣٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٧٥)، و«التقريب» (رقم٨٢٣١)، و«مرويات أبي عبيدة عن أبيه - جمعاً ودراسة»، لعبد الله البخاري (ص٢٣ وما بعدها).

• مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ.

هو: مَسْرُوق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمْداني، أبو عائشة[4] الوَادِعي الكوفي.

روى عن: عبد الله بن مسعود، وعائشة، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وإبراهيم النخعي، وغيرهما.

أحد الأئمة الفقهاء الأعلام، متفق على ثقته وجلالة قدره.

---

(١) «الاستغناء» (٢/٢١٤ رقم٩٤٥).

(٢) «سنن الدارقطني» (٤/٢٢٥، عقب الحديث رقم٣٣٦٤)، وهذا القول من الدارقطني قاله عقب حديثٍ يرويه خِشْف بن مالك عن ابن مسعود، وخالف فيه رواية أبي عبيدة عن أبيه، فرده الدارقطني لمخالفته لحديث أبي عبيدة، وأبو عبيدة في أبيه مقدَّمٌ على خِشْفٍ ونظرائه.

(٣) «تهذيب السنن» (٣/١٤٧).

(٤) كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد تبنَّتْ مسروقاً، فسَمَّى ابنتَه «عائشة» عليها، وكُنِّيَ بها، ولذا لما توفيت عائشة رضي الله عنها قال: (لولا بعضُ الأمر لأَقمتُ على أم المؤمنين مناحة).

ولزم ابنَ مسعود ﷺ، وتخرَّجَ به، فكان من كبار أصحابه المقدَّمين فيه، حتى قال علي بن المديني: (ما أُقدِّمُ على مسروقٍ أحداً مِن أصحاب عبد الله).

وكان رحمه الله من (عُبَّاد أهل الكوفة وقرائهم) قاله ابن حبان.

ونعته الذهبي في «التذكرة» بـ(الإمام، الكوفي الفقيه، أحد الأعلام) وقال في «السير»: (عداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ).

ولذا قال النووي: (اتفقوا على جلالته، وتوثيقه، وفضيلته، وإمامته).

وقال ابن معين: (مسروق ثقةٌ، لا يُسأل عن مثله).

وقال الإمام أحمد: (أفضل التابعين: قيس، وأبو عثمان، وعلقمة، ومسروق، هؤلاء كانوا فاضِلِين، ومن عِلْيَة التابعين)[1].

ولذا قال فيه ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ، مخضرَمٌ).

من الثانية، مات بالكوفة سنة (٦٣هـ)، وقيل قبلها بسنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٩٦/٨)، و«الثقات» للعجلي (٢٧٣/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٤٥٦/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٦٢)، و«تاريخ بغداد» (٢١١/١٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٩٦/٥٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١٨٧/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٥١/٢٧)، و«جامع التحصيل» (ص٢٧٧ رقم٧٥١)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٣٩١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٠/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٣/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٠/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٦٠١)، و«الإصابة» (٢٣٠/٦).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ظاهره الصحة، فقد صححه ابن منده[2]، والمنذري[3]، والذهبي[4]، والعلامة الألباني[5]، وجوَّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية[1]، وقال تلميذه ابن القيم: (هذا حديثٌ كبيرٌ حسنٌ)[2]، واستحسنه أيضاً الإمام أحمد رحمه الله.

---

(١) «مسائل ابن هانئ» (رقم٢٠٧٠).

(٢) «الإيمان» (٨٢٠/٢).

(٣) «الترغيب والترهيب» (٢١٣/٤).

(٤) «الأربعين في صفات رب العالمين» (ص١٢٢)، بينما حسَّنه في كتابه «العرش» (٩٢/٢ رقم٧٦)، وقال في كتابه «العلو» (٧٠٥/١ رقم٢٠٠) بعدما ساق الحديث بإسناد زيدٍ: (إسناده حسن)، قال العلامة الألباني في «مختصر العلو» (ص١١١): (هو كما قال أو أعلى).

(٥) «السلسلة الصحيحة» (٣٤٩/٧).

قال المرُّوذي: ذكرتُ لأبي عبدِ الله حديثَ محمَّدِ بنِ سلمةَ الحرَّانيِّ هذا - وذكره - ، فقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، لم يقعْ إلينا عن محمَّدِ بنِ سلمةَ)، واستَحسنَهُ[٣].

وقال أبُو طالبٍ: سألتُ أبا عبد الله عن هذا الحديث، فجعلتُ أقرأهُ عليه، فقال: (ما أحسنهُ، إنَّما سمعناهُ عن أبي عوانة، عن الأعمش مُرسلاً)[٤].

وهذا الإسناد - على جودته - إلا أنه غريب من هذا الوجه، فإنه لا يعرف عن «زيد بن أبي أنيسة» إلا من هذا الطريق[٥].

وقد نص على غرابته الإمام أحمد فإنه قال —كما سبق فيما نقله المرُّوذِيُّ عنه -: (هذا حديثٌ غريبٌ، لم يقع إلينا عن مُحمَّد بن سلمة)، وقال أبو موسى المديني: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ زيدٍ عن المنهالِ، لم أكتُبْهُ إلا من هذا الوجهِ)[٦].

قلتُ: ومع هذا فلم ينفرد به «زيدُ بنُ أبي أُنيسة»، بل تابعه عليه: «أبو خالد الدَّالاني» -كما سبق عند الكلام على تخريج الحديث -.

وقد صحح الحاكم طريق الدَّالاني هذا، فقال بعدما أخرج الحديث من طريقه: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين[٧] ولم يخرجاه بهذا اللفظ)، وقال في موضعٍ آخر: (رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أنهما لم يخرّجا أبا خالد الدالاني في «الصحيحين»؛ لما ذكر من انحرافه عن

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤٩٣/٦).

(٢) «حادي الأرواح» (٦٤٣/٢ ط.المجمع).

(٣) «المنتخب من علل الخلال» (ص٣٦ رقم١٦٦).

(٤) «المنتخب من علل الخلال» (ص٣٦ رقم١٦٦).

(٥) قد روي الحديث عن «زيد بن أبي أنيسة» من وجهٍ ضعيف، فقد أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم٢٨٠)، والدارقطني في «الرؤية» (رقم١٦٧) كلاهما من طريق محمَّد بن يزيدَ بنِ سِنَانٍ الرهاوي، عن أبيه، عَن زَيدٍ، به.
و«محمد بن يزيد بن سنان» يروي عن أبيه مناكير كما قال البخاري وغيره، وأبوه «أبو فروة يزيد بن سنان» ضعيف الحديث، فقد ضعفه الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو داود، والنسائي وغيرهم، وقال فيه ابن عدي: (روى عَنْ زَيْد بْن أَبِي أنيسة نسخةً ينفرد بها عنه بأحاديث، وله عَن غير زيد أحاديث مسروقة عَن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ). فالمقصود أن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أبي أنيسة.

(٦) «اللطائف من علوم المعارف» (ص٤٦٤).

(٧) قول الحاكم بأن هذا الحديث — من طريق الدالاني - على شرط الشيخين فيه نظر ظاهر، فإن الدالاني لم يخرج له الشيخان شيئاً، وهذا ما نص عليه الحاكم نفسُه في الموضع الثاني، فإذا كانا لم يخرجا للدالاني شيئاً فكيف يكون الحديث على شرطهما؟!

السنَّة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدِّمون فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان[١]، والحديث صحيحٌ ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة)، وهذا التصحيح من الحاكم لم يرتَضِهِ الحافظُ الذهبيُّ فتعقبه في «تلخيص المستدرك» بقوله: (ما أنكره حديثاً على جودة إسناده!، وأبو خالد شيعيٌّ منحرِفٌ).

وقد روي الحديث أيضاً عن «المنهال بن عمرو» من وجه آخر، فقد رواه الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن قيس بن السكن، وأبي عُبَيدة، عن ابن مسعودٍ، بنحوه موقُوفاً عليه[٢]، ولم يذكر في إسناده «مسروقاً» بين أبي عُبيدة وأبيه.

وقد صحَّح الحديثَ من هذا الوجه: الحافظُ ابن حجر، فإنَّه لما أورد الحديث من «مسند إسحاق بن راهويه» من طريق جريرٍ عن الأعمش قال عقبه: (هذا إسنادٌ صحيحٌ متصلٌ رجاله ثقات)[٣]، وتابعه البوصيري فقال: (رواه إسحاق بن راهويه بسندٍ صحيحٍ)[٤].

فالمقصود أن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيحٌ ثابتٌ عن ابن مسعود - على الخلاف في رفعه ووقفه -، ورواية الوقف لا تعارِض رواية الرفع؛ لأنها في حكم المرفوع، فما جاء في هذا الحديث من ذكر القيامة وما يكون فيها والصراط وبعض الغيبيات لا يمكن أن يقال بالرأي والاجتهاد، وابنُ مسعود ﷺ ممن لا يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب[٥].

---

(١) قال العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٤٨/٧) متعقباً الحاكم في كلامه هذا: (كذا قال! وما عرفتُ مَن شهد له بالإتقان، أما الصدق؛ فنعم، وفي حفظه ضعف كما يأتي، .. وأقول: لم أر من رماه بالتشيع، فلعله التبس عليه بغيره)، وأما قول الذهبي عنه: (شيعيٌّ منحرِفٌ) فتابع فيه الحاكم.

(٢) قد ذكرت فيما سبق - عند الكلام على تخريج الحديث - أن هذا الحديث قد اختلف فيه على «المنهال بن عمرو» وجوه متعددة، زيادةً ونقصاً، ورفعاً ووقفاً، وقد ذكر الإمام الدارقطني في كتابه «العلل» (٥/رقم٨٥٤) هذا الاختلاف وصحَّح رواية زيد بن أبي أنيسة وأبي خالد الدالاني عن المنهال المرفُوعة.

ورواية الأعمش هذه عن المنهال رواية قوية، والقول بترجيحها على رواية زيدٍ وأبي خالد محتمل جداً، وكأنه هو الأشبه بالصواب، والله أعلم.

(٣) «المطالب العالية» (٤٩٣/١٨).

(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (١٥٥/٨).

(٥) جاء عن ابنِ مسعودٍ - في خبر الدجَّال - أنه قال: (ويزعمُ أهلُ الكتابِ أنَّ المسيحَ عيسَى ابن مريم عليهِ السَّلامُ ينزِلُ فَيَقتُلُهُ - يعني الدجال -)، قال أبُو الزَّعْرَاءِ صاحبُ ابنِ مسعود - واسمه عبد الله بن هانئ -: (ما سمعتُ عبد الله يذكُرُ عن أهلِ الكتابِ حديثاً غيرَ هذا).

وكثير من معاني هذا الحديث[1] — ومنها موضع الشاهد منه - قد جاءت مرفوعةً في «الصحيحين» وغيرهما من طريق ابن مسعود وغيره[2]، ولَمَّا ساق ابنُ تيمية حديثَ ابن مسعود هذا بطوله من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المنهال قال عقبه: (وهذا الحديث المسنَد عن ابن مسعود ﷺ قد روى أهل الصحاح كثيراً منه عن ابن مسعود من وجوه أخرى)[3] ثم ذكر بعضاً منها، والله أعلم.

---

(١) وقع في الحديث — لا سيما في رواية زيد بن أبي أنيسة - ألفاظ منكرة لم أقف على شواهد صحيحة لها، منها: قوله: (قياماً أربعين سنة)، وقوله: (فينزل الله عز وجل في ظلل من الغَمَام من العرش إلى الكرسي)، وقوله: (والربُّ جلَّ وعزَّ أمامَهم حتى يمر في النار ..).

وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٥٦٧/١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠] قال: (وقد أورد الحافظ أبو بكر بن مردويه هاهنا أحاديث فيها **غرابة**، فمنها ما رواه من حديث المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم، قياماً شاخصةً أبصارهم إلى السماء، ينتظرون فَصْلَ القَضَاء، وينزل الله في ظُلَلٍ من الغَمَامِ من العرش إلى الكرسي»).

(٢) ينظر مثلاً: ١- حديث ابن مسعود في خبر آخِرِ أهلِ النَّارِ خُروجاً في «صحيح مسلم» (١/رقم١٨٦ و١٨٧).

٢- وحديث أبي هريرة في «الصحيحين» (البخاري (١٢٨/٩)، ومسلم (١/رقم١٨٢)).

٣- وحديث أبي سعيد الخدري في «الصحيحين» أيضاً (البخاري (١٢٩/٩)، ومسلم (١/رقم١٨٣)).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٧٢/٧).

قال الدارمي في «سننه» (٣/رقم٢٨٤٥):

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَزَّازُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْعِبَادَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، نَادَى مُنَادٍ: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَلْحَقُ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَيَبْقَى النَّاسُ عَلَى حَالِهِمْ، فَيَأْتِيهِمْ فَيَقُولُ: مَا بَالُ النَّاسِ ذَهَبُوا وَأَنْتُمْ هَا هُنَا؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ إِلَهَنَا، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: إِذَا تَعَرَّفَ إِلَيْنَا، عَرَفْنَاهُ، فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ سَاقِهِ فَيَقَعُونَ سُجُوداً، فَذَلِكَ[1] قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾** [القلم: ٤٢]**، يَبْقَى كُلُّ مُنَافِقٍ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُودُهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يروى عن أبي هريرة من طرقٍ، منها[2]:

الطريق الأول: عن يونس بن بُكير، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة (كما هنا).

أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في «سننه» (كما هنا) قال: حدثنا محمد بن يزيد البزاز.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنَّة» (رقم٧٣٢) قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، بمثله، إلا أنه وقع في روايته: «فيكشف لهم عن ساقٍ» على التنكير.

---

(١) الظاهر أن قوله: (فذلك قولُ الله تعالَى ... إلى آخر الآية) من قول أبي هريرة رضي الله عنه أو مَن دونه؛ أدرجه في الخبر تفسيراً وبياناً؛ لأن المعروف أنه لا يثبت عن النبي ﷺ في تفسير آية سورة القلم حديثٌ، والله أعلم.

(٢) وللحديث طريق أخرى أعرضتُ عنها لشدة ضعفها، مع ما في متنها من ألفاظ منكرة.

انظرها في: «مسند إسحاق بن راهويه» (١/رقم١٠)، و«تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر (رقم٢٧٣)، و«العظمة» لأبي الشيخ (٣/رقم٣٨٦)، و«البعث والنشور» للبيهقي (رقم٦٠٩) وغيرها.

وانظر في الكلام عليها: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٣/٤٢٦)، و«تفسير ابن كثير» (٣/٢٨٧)، و«البداية والنهاية» له (١٩/٣١٠-٣٢٣)، و«حادي الأرواح» لابن القيم (ص٢٦١-٢٦٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/٣٧٦)، و«أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري» (٢/١٥٩٦-١٥٩٩ رقم١١٧١).

كلاهما: (البزاز، وابن نمير)، عن يونس بن بُكَير، به.

الطريق الثاني: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[1].

أخرجه من هذا الطريق: ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٩٢/٢٣)، والبزار في «مسنده» (١٦/رقم٩٢٥٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٣١١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٨) بلفظ مختصر، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١١٠٤/٢) جميعهم من طريق أبي عوانة اليشكري، ولفظه عند جميعهم: «حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمْ لَيَلْتَفِتُ فَيُكْشَفُ عَنْ **سَاقٍ**، قَالَ: فَيَخِرُّونَ سُجَّداً»، إلا عند ابن منده فوقع عنده بلفظ: «يَكْشِفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ سَاقِهِ».

وأخرجه أيضاً ابن أبي داود في «البعث» (رقم٤٢)، وابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨١١) كلاهما من طريق سعد بن الصلت، ولفظه: « .. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ **سَاقٍ** فَيَقَعُونَ لَهُ سُجَّداً».

كلاهما: (أبو عوانة، وسعد بن الصلت) عن الأعمش، به.

قال البزّار: (هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أبو عوانة)، وقال أبو بكر بن أبي داود: (لم يروِهِ إلّا سعدٌ، وأبو عوانَةَ).

الطريق الثالث: عن الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني في «الرؤية» (رقم٣٧)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (٢/رقم٧٧٤)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٠/١٠) ثلاثتهم من طرق عن عبد الرحمن بن المبارك العيشي، عن قريش بن حيَّان، عن بكر بن وائل، عن الزهري، به.

قلت: وهذا حديثٌ غريبٌ عن الزهري.

---

(١) اختُلِفَ في صحة طريق الأعمش هذا، فصحَّحه الذهلي، والبخاري، والترمذي، والدارقطني، وابن منده، والألباني وغيرهم، وأعلَّه العقيليُّ، والقول قول الجماعة.

[ينظر: «جامع الترمذي» (٢٧٠/٤ رقم٢٥٥٤)، و«العلل الكبير» له (ص٣٣٥ رقم٦٢٢ و٦٢٣)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٩٦/١)، و«التوحيد» لابن خزيمة (٤١٦/٢ وما بعدها)، و«علل الدارقطني» (١٧٨/٨ رقم١٤٩٥)، و«الرؤية» له مع تعليق محققه (ص١٠٨ وما بعدها)، و«الإيمان» لابن منده (٧٩٦/٢)، و«ظلال الجنة» للألباني (ص١٩٦ رقم٤٥٢)، و«الاختلاف على الأعمش في كتاب "العلل" للدراقطني، جمعاً ودراسة» للدكتور خالد السبيت (ص٩٢٦-٩٣٦ رقم٧١)].

❖ رجال الإسناد:

• مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَزَّازُ،

هو: مُحَمَّد بن يزيد الحِزَامِي الكوفي البزّاز[1].

رَوَى عَن: يونس بن بُكَير، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وعنه: البخاري، وعبد الله بن عَبد الرَّحمنِ الدارمي، وغيرهما.

قَال أَبُو حاتم: (مجهولٌ، لا أعرفه).

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)[2]، وهو كما قال، فقد روى عنه جماعة من الثقات، وأخرج له البخاري في «صحيحه»، ولم يُجرح بشيء، فمثله يقال فيه: لا بأس به، وأما قول أبي حاتم: (مجهول لا أعرفه)، فيجاب عنه بأنه قد عرفه غيره بل ورووا عنه.

من العاشرة، مات سنة (٢٣٤هـ)[3]، روى له البخاري في «صحيحه».

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٨/٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/٢٧)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٢٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥٢٨/٩)، و«تقريب التهذيب» (رقم٦٤٠٥).

• يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ.

هو: يُونس بن بُكَيْر بن واصل الشَّيباني، أبو بكر، ويقال: أبو بكير الجَمَّال الكوفي.

روى عن: محمد بن إسحاق، والأعمش، وغيرهما.

---

(١) اختلف العلماء في (محمد بن يزيد الحِزَامي) هذا وفي (محمد بن يزيد العجلي، أبي هشام الرفاعي) هل هما واحد أم اثنان مختلفان؟، فذهب البخاري وأبو حاتم والحاكم وغيرهم إلى التفريق بينهما، وصحَّحه المزي.

بينما جمع بينهما أبو الوليد الباجي وغيره، وزعم أن الحزامي هذا هو نفسه أبو هشام الرفاعي، قال المزي: (وذلك غلط لا شك فيه).

وللاستزادة ينظر: «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي (ص١٩٤) مع تعليق محققه، «والمدخل إلى معرفة الصحيح» للحاكم (٨٣٢/٢)، و«التعديل والتجريح» للباجي (٦٨٩/٢) مهم، و«تقييد المهمل» للجياني (١٠٠٦/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥٢٩/٩)، و«التقريب» (رقم٦٤٠٢ و٦٤٠٥)، و«هدي الساري» (ص٤٤٢).

(٢) قوله: (صدوق) وقع في بعض نسخ «التقريب» دون بعض، وانظر طبعة دار العاصمة بتحقيق أبي الأشبال الباكستاني، وتعليقه على ذلك.

(٣) نص على سنة وفاته: ابنُ منده في «أسامي مشايخ البخاري» (ص٧٤).

وعنه: محمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن يزيد البزاز، وغيرهما.

أحدُ الأعلام، مختلَفٌ فيه.

فقد وثَّقَهُ: ابن معين، وابن نُمير – وزاد: رِضَاً –، وعبيد بن يعيش، وغيرهم.

وقال ابن عمار: (هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الإمام أحمد: (ما كان أزهد الناس فيه، وأنفرهم عنه، وقد كتبتُ عنه).

وسئل أبو زرعة عنه: (أي شيء يُنكر عليه؟ فقال: أما في الحديث فلا أعلمه).

وقال ابن معين – في رواية الدوري –، والساجي: (كان صدوقاً، وكان يتبع السُّلطان، وكان مُرجِئاً).

وقال الساجي: (كان ابن المديني لا يُحَدِّث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق).

وقال أبو حاتم: (محله الصدق).

وقال ابن أبي شيبة: (فيه لين).

وقال أبو داود: (ليس هو عندي حجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث).

وضعّفه: العجلي، والنسائي.

وقال النسائي مرة: (ليس بالقوي).

وقال الحاكم: (يونس بن بكير روى له مسلم أحاديث كثيرة في الشواهد، ولم يحتج بحرف من حديثه في الأصول، على أني تأملتُ كلَّ ما قيل فيه، فلم أجد أحداً من أئمتنا استَزْرَاه في حفظٍ، أو إتقانٍ، أو مخالفةٍ للثقات في رواياته، إلا لميله عن الطريق في تشيُّعه، وقد احتُمِلَ مثلُ هذا الحال عن جماعةٍ من الكوفيين، فهو عندي من جملتهم).

قلت: هذا الراوي مختلَف في حاله، فعدَّله أكثر الأئمة، كالإمام أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وتكلم فيه بعضهم كأبي داود، والنسائي، وحاصل ما قيل فيه يرجع إلى ثلاثة أمور:

١. سوء المذهب، فقد كان مرجئاً، كما قال ابن معين والساجي وغيرهما، واتهمه الجوزجاني بالتشيع.

٢. دخوله في بعض أعمال السلطان، وقد ذَكر العجلي أنه كان على مظالم جعفر بن يحيى البَرْمَكي.

٣. وقوع الخطأ في بعض حديثه، وهو ما ذكره أبو داود من أنه يدرج كلام محمد بن إسحاق بالحديث على سبيل الخطأ والوهم، وساق له ابن عدي جملة من غرائبه.

هذا حاصل ما قيل فيه، **والظاهر من حاله أنه صدوقٌ حسن الحديث**، وهذا هو اختيار الذهبي وابن حجر.

قال الذهبي في «مَن تكلم فيه وهو موثَّق»: (صدوق)، زاد في «المغني»: (مشهور شيعي).

وقال في «الميزان» - تعليقاً على قول يحيى الحماني: (لا أَستحل الرواية عنه) -: (هو أوثق من الحماني بكثير)، وقال: (هو حسن الحديث).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق يخطيء).

من التاسعة، مات سنة (١٩٩هـ)، خرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في الشواهد، والأربعة إلا النسائي.

ينظر: «الثقات» للعجلي (٣٧٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٣٦/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٦٥١/٧)، و«الكامل في الضعفاء» (١٧٦/٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٣/٣٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤٧٧/٤)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص٥٦١)، و«المغني في الضعفاء» (٥٦٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٣٤/١١)، و«التقريب» (رقم٧٩٠٠).

• ابنُ إسحاقَ.

هو: محمد بن إسحاق بن يَسَار المطَّلِبِي، مولاهم، أبو بكر المدني، نزيل العراق.

أحد الأعلام الحفاظ المشاهير، صاحب مغازي رسول الله ﷺ.

مختلفٌ فيه اختلافاً كثيراً، **وخلاصة القول فيه**: أنه إمامٌ حجةٌ في المغازي، وأما في السنن والأحكام فهو صدوقٌ حسن الحديث إذا صرح بالسماع، وسَلِمَ خبره من الشذوذ والنكارة.

وقد تقدمت ترجمته مفصلَّة.

• سَعِيدُ بنُ يَسَارٍ.

هو: سعيد بن يسار، أبو الحُباب المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وقيل: مولى شقران مولى رسول الله ﷺ، وقيل: غير ذلك.

روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وغيرهما.

وعنه: محمد بن إسحاق، وسعيد المقبري، وغيرهما.

متفقٌ على توثيقه.

فقد وثَّقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم.

وقال الذهبي في «السير»: (كان من العلماء الأثبات).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ متقِنٌ).

من الثالثة، مات سنة (١١٧هـ)، وقيل قبلها بسنة، روى له الجماعة.

ينظر: «ثقات العجلي» (١/رقم٦٢٣)، و«الجرح والتعديل» (٤/٧٢)، و«تهذيب الكمال» (١١/١٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٩٣)، و«التقريب» (رقم٢٤٢٣).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسنٌ لا بأس به، وقد صرَّح فيه ابن إسحاق بالتحديث فأُمِنَ تَدلِيسُه.

قال العلامة الألباني: (هذا إسنادٌ جيِّدٌ، رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أنَّ ابنَ إسحاق إنما أخرج له مسلمٌ متابعةً)[1].

قلت: والحديث بمجوع طريقيه (طريق يونس، عن ابن إسحاق) و(طريق الأعمش، عن أبي صالح) قويٌّ، والله أعلم.

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/١٢٩ رقم٥٨٤).

قال الدارقطني في «رؤية الله عزَّ وجلَّ» (رقم١٧٧):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَبَّادٍ النَّسَائِيُّ - بُنَانُ[١] -، حَدَّثَنَا أَبِي؛ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَارِثِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢] قَالَ: **«يَكْشِفُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَنْ سَاقِهِ وَنَخِرُّ لَهُ سُجَّداً»** مُخْتَصَرَاً.

❖ تخريج الحديث:

- **أخرجه من طريق الدارقطني**: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل٢٣٧/أ).

ولم أقف عليه عند غير الدارقطني.

❖ رجال الإسناد:

• مُحَمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ.

هو: مُحَمَّد بن مخلد بن حفص البَغْدَادي، أبوعبد الله العطَّار.

روى عن: أحمد بن الحسين بن عباد، ويعقوب الدورقي، وخلق غيرهما.

وعنه: أبو الحسن الدَّارقُطْنِي، وأبو بكر الآجري، وغيرهما كثير.

ثقة حافظ.

قال حمزة: سألت الدَّارقُطْنِي عنه فقال: (ثقة مأمون).

وقال الخَطِيب البغدادي: (كان أحد أهل الفهم، موثوقاً به في العلم، متسع الرِّواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة).

وقال الرشيد ابن العطَار: (من أعيان الرواة، والنبلاء الثقات، يشارك البغوي في بعض شيوخه).

وقال ابن عبد الهادي: (الثقة الإمام، مسند بَغْدَاد، كان معروفًا بالاجتهاد في الطلب).

وقال الذَّهَبِي: (الإمام الحافظ الثقة القدوة، كتب ما لا يوصف كثرة، مع الفهم والمعرفة، وحسن التصانيف، وكان موصوفًا بالعلّم والصلاح والصدق والاجتهاد في الطلب، طال عمره، واشتهر اسمه، وانتهى إليه العلّو مع القاضي المحاملي ببَغْدَاد).

---

(١) وقع في المطبوع: «بيَان» بالموحدَّة والياء المثناة من تحت، والتصويب من كتب «الألقاب».

ولد في رمضان سَنَة (٢٣٣هـ) في السنَة الّتي مات فيها يحيى بن معين، وقيل: سَنَة (٢٣٤هـ)، ومات في جمادى الآخرة سَنَة (٣٣١هـ)، وعمره ٩٨سنة.

ينظر في ترجمته: «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (رقم٢٠)، و«تاريخ بغداد» (٤٩٩/٤)، و«نزهة الناظر في ذكر من حدَّث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر» (ص١٣٤)، و«طبقات علماء الحديث» (١٦/٣)، و«سير أعلام النُّبَلاء» (٢٥٦/١٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٢٨/٣).

• أَحمَدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَبَّادٍ النَّسَائِيُّ.

هو: أَحْمَد بن الحسَين بن عبَّاد، أَبُو الْعَبَّاس البغدادي، يُلَقَّب «بُنَان»[1]، وَكَانَ نسائي الأصل.

روى عن: محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، وعفَّان بْن مُسلِم، وغيرهما.

وعنهُ: محمد بْن مَخْلَد الدوري، ويحيى بْن مُحَمَّد بن صاعد، وغيرهما.

ثقةٌ، مقلٌّ من الرِّواية.

قال الدارقطني: (ثقة).

وقَالَ ابن أَبِي حاتم: (سمع منه أَبِي، وسمعتُ منه معه، وهو صدوق).

وذكره الذهبي في الطبقة السابعة والعشرين من «تاريخ الإسلام»، وهم من توفي بين سنة (٢٦١-٢٧٠هـ).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٨/٢)، و«تاريخ بغداد» (١٥٢/٥)، و«تاريخ الإسلام» (٢٦٢/٦).

• الحُسَينُ بنُ عَبَّادٍ.

لم أقف له على ترجمة.

• مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَارِثِيُّ.

هو: محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي، أبو عبد الله البصري.

روى عن: محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، والحارث بن عمير البصري، وغيرهما.

وعنه: سويد بن سعيد الحدثاني، وعبيد الله بن عمر القواريري، وغيرهما.

منكر الحديث.

---

(١) قال ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٥٩٦/١): («بُنَان» بِضَم أَوله، ونونين بَينهمَا ألفٌ مَعَ التَّخفِيف، ... وبُنَان النَّسَائيّ، لَقَبُ أَحْمَدَ بنِ الْحُسَيْن، شيخٌ لِابنِ صاعد).

وينظر أيضاً: «نزهة الألباب في الألقاب» (١٣٢/١)، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١٠٣/١).

قال ابن معين – في رواية الدوري –: (ليس بشيء)، ومرة قال: (ليس بثقة).
وقال الترمذي: (منكر الحديث)[١].
وقال عمرو بن علي الفلاس: (روى أحاديث منكرة، وهو متروك الحديث).
وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث).
وقال ابنُ أبي حاتم: (ترك أبو زُرعة حديثَه ولم يقرأه علينا في كتاب «الشفعة»[٢]).
وقال يعقوب بن سفيان: (لا يكتب حديثه)[٣].
وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: (حدَّث عن ابن البيلماني بمناكير).
وذكره ابن حبان في «المجروحين»[٤] وقال: (منكر الحديثِ جداً، فأما ما روى عن ابن البيلماني من تلك الصحيفة فالبلية فيها ممن فوقه، إلا أنه أكثر عن ابن البيلماني حتى يسبق إلى القلب القدح فيه لكثرته، وإن كان ابن البيلماني في نفسه ليس بشيء في الحديث، فقد روى عن غير ابن البيلماني أيضاً مناكير مما لا تُشْبِه حديثَ الثقات).
وذكره ابن عدي في «الضعفاء»، وقال: (الضَّعفُ على حديثِه بَيِّنٌ)، وقال أيضاً: (عامة ما يرويه غير محفوظ).
وذكره الساجي في «الضعفاء» وقال: (عنده عَن ابن البَيلمَانِي عن أبِيه عَن ابن عمر أَحادِيث مَنَاكِير)[٥].
وقال البيهقي: (متروك)[٦].

---

(١) «العلل الكبير» (ص٣٩٦).
(٢) وهو حديث: «لاَ شُفْعَةَ لِغَائِبٍ، ولاَ صَغِيرٍ، ولاَ شَرِيكٍ عَلَى شَرِيكٍ إذا سَبَقَهُ بِالشِّرَاء، والشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ».
قال أبو زرعة: (هذا حديث منكر) وترك التحديث به، نقله عنه ابن أبي حاتم في كتابه «العلل» (٤/رقم١٤٣٤ و١٤٣٥).
(٣) «المعرفة والتاريخ» (٦٦٩/٢).
(٤) هذا الراوي ممن ذكره ابن حبان في كتابه «المجروحين»، ثم أعاد ذكره في كتابه «الثقات» (٥٧/٩)، و«الثقات» متأخر في التأليف عن «المجروحين»، وفي ظني أنَّه لما ذكره في كتابه «الثقات» كان يظنه شخصاً آخر، وسياق الترجمة يدل على ذلك، فإنه قال فيه: (محمد بن الحارث أبو عبد الله الحارثي، من أهل البصرة، يروي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وأهل الحجاز، روى عنه زيد بن الحباب) انتهى، فلم يذكر روايته عن «ابن البيلماني»، مع أنه من أخص شيوخه، وكلام ابن حبان فيه في كتابه «المجروحين» يدل على مزيد معرفةٍ به وخبرةٍ بحديثه، بخلاف ذكره له في كتابه «الثقات»، والله أعلم.
(٥) ملحقة بتعليقات الدارقطني على كتاب «المجروحين» لابن حبان (ص٢٥١).
(٦) «السنن الكبرى» (١٧٨/٦) عقب الحديث (رقم١١٥٩٠).

وقال ابن القطان الفاسي: (مُحَمَّد بن الْحَارِث هَذَا ضَعِيفٌ جداً، أَسْوَأ حَالاً من ابن الْبَيْلَمَانِي وَأَبِيهِ، وَلم أر من لَهُ فِيهِ رَأْيٌ أحسن من رَأْي الْبَزَّار ..)[1] .. وذكر قوله الآتي قريباً.

قال الذهبي: (لمحمد بن الحارث عن ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر نسخة أكثرها مناكير).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف).

قلت: عامة الحفاظ على تضعيفه، ونكارة حديثه، لا سيما ما يرويه عن ابن البيلماني، والضعف بيّنٌ على حديثه كما قال ابن عدي.

وذهب بعض الحفاظ إلى تحسين القول فيه، ورأوا أن ما وقع في حديثه من النكارة الحملُ فيها ليس عليه، وإنما على ابن البيلماني.

قال محمد بن بشار «بُندَار»: (ما في قلبي منه شيء، البلية من ابن البيلماني).

وقال البزار: (هو رجلٌ مشهورٌ ليس به بأس، وإنما يأتي نكرة هذه الأحاديث من محمد بن عبد الرحمن)[2].

ونقل ابن شاهين في كتابه «الثقات» عن عبيد الله بن عمر القواريري أنه قال فيه (ثقة).

قلت: لا شك أن القول بضعفه ونكارة حديثه هو الأولى، وهو قول الجمهور، ولابن الحارث هذا أحاديث منكرة حتى عن غير ابن البيلماني، وقد مرَّ آنفاً قول ابن حبان بأنه: (قد روى عن غير ابن البيلماني أيضاً مناكير، مما لا تشبه حديث الثقات)، مما يدل على ضعفه هو في نفسه.وهو من السابعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن مات بين سنة (١٩١-٢٠٠هـ)، أخرج له ابن ماجه وحده.

ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤/٤٨ و١٠١)، و«الجرح والتعديل» (٧/٢٣١)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/٢٩٣)، و«الكامل» لابن عدي (٧/٣٨٠-٣٨٤ و٣٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٥٠٥)، و«تاريخ الإسلام» (٤/٥٠٨ و١١٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (٩/١٠٥)، و«التقريب» (رقم٥٧٩٧).

• مُحَمَّدُ بنُ عَبد الرَّحمَن بن البَيلَمَانيّ.

هو: محمد بن عبد الرحمن ابن البَيْلَمَاني الكوفي النحْوي، مولى عمر بن الخطاب.

روى عن: أبيه عبد الرحمن، وعن خال أبيه ولم يسمه.

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/١٣٠-١٣١).

(٢) «المسند» (١٢/٣٣).

وعنه: محمد بن الحارث الحارثي، وصالح بن عبد الجبار الحضرمي[1]، وغيرهما.

متفقٌ على ضعفِه ونكارةِ حديثه.

قال ابن معين: (ليس بشيء).

وقال البخاري، وأبو حاتم، والنسائي، والساجي[2]، وأبو نعيم: (منكر الحديث).

زاد أبو حاتم: (مضطرب الحديث).

وقال البخاري: (كان الحميديُّ يُضَعِّفُ محمدَ بنَ عبدَ الرحمن بن البيلماني)[3] .

وقال البزار: (وأحاديث محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر كثيرةٌ، وهي كثيرة المناكير، ... ومحمدٌ ضعيفُ الحديثِ عند أهل العلم)[4].

وذكره أبو زرعة الرازي، والعقيلي في «الضعفاء».

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شَبِيهاً بمائتي حديثٍ كلُّها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب). وقال في ترجمة «أبيه عبد الرحمن»: (لا يجب أن يُعتَبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه، لأنَّ ابنَه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب)[5].

وقال ابن عدي: (كل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه منه).

وقال أبو عبد الله الحاكم: (يروي عن أبيه عن ابنِ عمر المعضلات)[6].

وقال الذهبي في «الكاشف»: (واهٍ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان)، وقال في «نتائج الأفكار»: (اتفقوا على ضعفه، وأشد ما رأيتُ فيه قول ابن عدي: كل ما يرويه ابن البيلماني فالبلاء فيه منه، وذكر أنه كان يضع الحديث، وأنه كان يسرق الحديث)[7].

---

(١) قال العقيلي: (صالح بن عبد الجبار يُحدِّثُ عن ابنِ البَيلَماني نسخةً فيها مناكير، وكذلك محمد بن الحارث حَدَّثَ عنه مناكير).

(٢) «الضعفاء» للساجي، ومنه نقولات ملحقة بتعليقات الدارقطني على كتاب «المجروحين» لابن حبان (ص٢٤٠).

(٣) «التاريخ الأوسط» (٣/٥٢٠).

(٤) «المسند» (١٢/٣٣).

(٥) «الثقات» (٥/٩١).

(٦) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢١٥)

(٧) «نتائج الأفكار» (١/٢٤٨)

من السابعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٦١-١٧٠هـ)، روى له أبو داود وابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١٦٣/١)، و«التاريخ الأوسط» (٥٢٠/٣)، و«الجرح والتعديل» (٣١١/٧)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٥٢٦)، و«المجروحين» لابن حبان (٢٦٤/٢)، و«الكامل» لابن عدي (٣٨٤/٧)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (رقم٢١٦)، و«تهذيب الكمال» (٥٩٤/٢٥)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٩٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٣/٩)، و«التقريب» (رقم٦٠٦٧).

• أَبوه.

هو: عبد الرحمن ابن البَيْلَمَانِيّ، مولى عُمَر بْن الخطاب ﷺ.

رَوَى عَن: عبد الله بن عُمَر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: ابنه محمد، وعبد الملك بن المغيرة الطائفي وغيرهما.

تابعي مشهور، لكنه ضعيف الحديث.

قال أبو حاتم: (لِيّنٌ).

وَقَال البزار: (له مناكير، وهو ضعيفٌ عند أهل العلم)(١).

وذكره ابنُ حِبَّان في كتابه «الثقات»، وقال: (لا يجب أن يعتبر بشيءٍ من حديثه إذا كان من رواية ابنه، لأن ابنه مُحَمَّد يضع على أبيه العجائب).

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضعيفٌ لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله؟!)(٢).

وَقَال في موضع: (يعتبر به)(٣).

وقال الأزدي: (منكر الحديث، يروي عن ابن عمر بواطيل).

وقال صالح جزرة: (حديثه منكر، ولا يعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلا من سرق) قال ابن حجر معقباً: (فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمَّين أولاً مرسلاً عند صالح).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيفٌ)، وهو كما قال، فإن عامة الحفاظ على تضعيفه، لكنه أخف ضعفاً من ابنه محمد.

من الثالثة، توفي في ولاية الوليد بن عبد الملك، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (٩١-١٠٠هـ)، روى له الأربعة.

---

(١) «كشف الأستار» (حديث رقم١٢٩٣ و١٢٩٦ و٢٠٦٠).

(٢) «السنن» (١٣٥/٣).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ترجمة رقم ٤٥٤).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/٢١٦)، و«ثقات ابن حبان» (٥/٩١)، و«تهذيب الكمال» (١٧/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/١٥٠) و«تقريب التهذيب» (ص: ٣٣٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٥٥١)

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد لا يصح، وإسناده واهٍ، فهذه السلسلة: (محمد بن الحارث، عن محمد ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر) من السلاسل الواهية التي لا يحل الاحتجاج بما فيها؛ لكثرة ما فيها من الغرائب والمنكرات.

- ف«محمد بن الحارث» يروي المناكير، لا سيما عن ابن البيلماني، كما سبق في ترجمته.
- وشيخه «محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني»، يروي عن أبيه عن ابن عمر بواطيل، كما نص على ذلك الأئمة، وقد سبق ذكر ذلك أيضاً في ترجمته وترجمة أبيه.
- و«الحسين عباد النسائي» لم أقف له على ترجمة، كما سبق.

ثم إن للحديث علَّةٌ أخرى، وهي أن الحديث معروفٌ ومشهورٌ عن عبد الله بن مسعود ﷺ، ومرويٌّ عنه من طرق، كما سبق قريباً، ومن طرقه -على الاختلاف في رفعه ووقفه-: ما أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم٢٨٠) عن محمد بن يحيى الذهلي موقوفاً مطولاً، والدارقطني في «الرؤية» (رقم١٦٧) من طريق أحمد بن الحسين بن عبَّادٍ النَّسائيُّ مرفوعاً مختصراً، كلاهما عن محمَّد بن يزيدَ بنِ سِنَان الرهاوي، عن أبيه، عَن زَيد بن أَبي أُنَيسَةَ، عَن المنهَال بن عَمرٍو، عَن أَبي عُبَيدَةَ، عَن مَسرُوقٍ، عَن عَبدالله بن مسعود ﷺ، في قوله تعالى: ﴿يَومَ يُكۡشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قَالَ: «**يَكشفُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَن سَاقه، وَنَخِرُّ لَهُ سُجَّداً**»[1]، وهذا لفظ الدارقطني.

فأنت ترى أن متنَ الحديثين واحدٌ، فأخشى أن يكون أحد رواة حديث ابن عمر قد سرقه وركَّب له هذا الإسناد إلى ابن عمر.

فالمقصود أن هذا الحديث لا يثبت عن ابن عمر بحالٍ من الأحوال، وما تضمنه الحديث من إثبات صفة «الساق» لله عز وجل قد ورد في أحاديث صحيحة، وفيها الغنية والكفاية.

---

(١) هذا الإسناد ضعيفٌ، وآفته من محمد بن يزيد بن سِنان الرهاوي، وأبيه، فإنهما ضعيفان، لكن الحديث قد جاء عن زيد بن أبي أنيسة من طريق أخرى صحيحة، وقد سبق إيرادها والكلام عليها في هذا المبحث.

الدراسة الموضوعية:

دلت الأحاديث السابقة على إثبات صفة «**الساق**» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية، التي دل عليها القرآن الكريم[١]، وبينتها السنة النبوية.

فلله عز وجل «ساقٌ» عظيمة تليق بكماله وعظمته، لا نعرف كنهها وكيفيَّتها، لكننا نؤمن بها ونصدق، ونثبتها لله عز وجل من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فليس كمثله شيء سبحانه، لا في ذاته ولا في صفاته.

وكل ما نطق به الوحي من صفات ربنا عز وجل آمَنَّا به وصدَّقْنَا، وليس إثبات «الساق» لله سبحانه بأعجب من إثبات «القدم» و«اليد» و«الأصابع» و«الوجه» التي جاءت النصوص متواترة على إثباتها له سبحانه.

وقد اختلف أهل العلم في دلالة آية سورة القلم: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ على إثبات صفة «الساق» لله عز وجل، ولا ريب أن ظاهر الآية لا يدل على ذلك -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وتلميذه ابن القيم[٣] -؛ لأنَّ «الساق» في الآية جاءت غير معرَّفةٍ ولا مضافة، فلم يقل سبحانه: «يوم يُكْشَفُ عن ساقِ الله»، ولا قال: «يوم يَكشِفُ الله عن ساقِه»، وإنما قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ وهذا اللفظ - بمجرده - لا يدل على أنها ساق الله عز وجل.

ومن هنا اختلف السلف الصالح من الصحابة والتابعين رحمهم الله في المراد بـ«الساق» في الآية، على قولين مشهورين:

الأول: أن المراد بها الشدِّةُ والكَرْبُ[٤]، وهذا القول . . . .

---

(١) على أحد القولين في تفسير آية سورة القلم كما سيأتي.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/٣٩٥)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/٤٧٣).

(٣) «الصواعق المرسلة» (١/٢٥٢)، و«مختصره» للموصلي (١/٦١-٦٤).

(٤) هذا الإطلاق مستعملٌ في لغة العرب، فإن العرب تذكر «الساق» والكشف عنها إذا أخبَرَت عن شدة الأمر وهوله، قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: (العرب لا تذكر «الساق» إلا في الشدائد الكبار، والمحنِ العظام، ومنه قولهم: قامت الحربُ على ساقٍ) إذا اشتَدَّت وحمي وطيسها، وقال ابن جرير الطبري: (العربُ تقولُ لكُلِّ أمرٍ اشتدَّ: قد شمَّرَ عن ساقِهِ، وكَشَفَ عن سَاقِهِ)، وقال الزمخشري: (الكشف عن الساق مَثَلٌ في شدة الأمر وصعوبة الخطب، فمعنى «يومَ يُكْشَفُ عن ساقٍ» في معنى «يوم يشتدّ الأمر ويتفاقم»، ولا كَشْفَ ثَمَّ ولا سَاق، كما تقول للأقطع الشحيح: يَدُه مَغلولَةٌ، ولا يَدَ ثَمَّ ولا غَلّ، وإنما هو مَثَلٌ في البُخْلِ)، وقد بيَّن ابنُ قتيبة أصل هذا الاستعمال فقال في «تأويل مشكل القرآن» (ص١٣٧): (أصل هذا أنَّ الرجل إذا وقع في أمرٍ عظيمٍ يحتاج إلى معاناته والجِدِّ فيه شَمَّرَ عن سَاقِه، فاستُعِيرَت «الساق» في موضع الشدة).

محكيٌّ عن ابن عباس[1]، وطائفة من أصحابه، وهو قول جمهور المفسِّرين[2]، وأصحاب هذا القول لا يعدون الآية من آيات الصفات.

الثاني: أن المراد بها ساق الله عز وجل، وأصحاب هذا القول يعدون الآية من آيات الصفات.

فمن نظر إلى سياق الآية ومدلولها اللغوي - مجرَّداً عن الحديث النبوي — فسَّر «الساق» في الآية بمعنى الشدة والكرب، فصرفوا «الساق» عن حقيقتها اللغوية إلى المجاز بدلالة السياق[3]، ومثل هذا أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة:٢٩] يعني: اتصلت شدة آخر الدنيا بشدة أول الآخرة[4].

وتفسير «الكشف عن الساق» بأنه كناية عن الشدة صحيحٌ من حيث اللغة، ولا إنكار على مَن قال به، ولا شك أن يوم القيامة يومٌ شديدٌ مهولٌ، تشيب منه مفارق الولدان، وقد جاء في

---

(١) هذا القول مشهور عن ابن عباس ﷺ، ومروي عنه من طرق، أمثلها: ما رواه ابن المبارك ووكيع وغيرهما عن أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وهذا إسنادٌ حسنٌ، وقد حسَّنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٢٨/١٣)، وصححه الحاكم.

وأسامة بن زيد هذا هو «الليثي» لا «العدوي»، والليثي (صدوق يهم) كما قال الذهبي وابن حجر [ينظر: «المغني في الضعفاء» (١/رقم٥٢٠)، و«التقريب» (رقم٣١٧)]، وقال الذهبي أيضاً: (صدوقٌ فيه لينٌ يسيرٌ) [«ديوان الضعفاء» (رقم٣٠٤)]، وقال أيضاً: (قد يرتقي حديثه إلى رتبة الحسن) [«سير النبلاء» (٣٤٣/٦)].

وهذا الأثر عن ابن عباس - بهذا الإسناد - أخرجه: ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (رقم١١٨)، والطبري في «تفسيره» (١٨٧/٢٣ و١٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤٢/٢) — وعنه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٤٦) —، والواحدي في «الوسيط» (٤/رقم١٢٣٠) وغيرهم.

(٢) ينظر: «معاني القرآن» للفراء (١٧٧/٣)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص١٣٧)، و«تفسير الطبري» (١٨٦/٢٣-١٩٥)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢١٠/٥)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١٠/٥)، و«الكشف والبيان» للثعلبي (١٨/١٠)، و«التفسير البسيط» للواحدي (١١١/٢٢-١١٥)، و«الكشاف» للزمخشري (٥٩٣/٤-٥٩٥)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٣٥٢/٥)، و«أحكام القرآن» للقرطبي (٢٤٨/١٨-٢٥٠)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٢٤٦/١٠-٢٤٨)، و«الجواهر الحسان» للثعالبي (٤٧٠/٥)، و«تفسير الجلالين مع حاشية الجمل» (٤٠٥/٤).

(٣) مما يحسن التنبيه إليه أن تفسير الآية بهذا لا يُعَدُّ من قبيل التأويل للصفات؛ لأن الآية ليست صريحة في الصفة، كما سبق بيانه، فما يدندن عليه أهل البدع نفاة الصفات من الاحتجاج بتفسير ابن عباس للآية على أن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم كانوا ينهجون منهج التأويل لنصوص الصفات ليس بصحيح، فإن هذا التفسير ليس من قبيل التأويل كما سبق بيانه.

(٤) تفسير الآية بهذا هو قول جمهور المفسرين، ومروي عن ابن عباسٍ وطائفة من أصحابه، ورجَّحه ابن جرير، وأبو جعفر النحَّاس، وغيرهما. [ينظر: «تفسير ابن جرير الطبري» (٥١٥/٢٣-٥٢٢)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢٥٤/٥)، و«المحرَّر الوجيز» لابن عطيَّة (٤٠٦/٥)، و«تفسير القرطبي» (٤٣٥/٢١)].

«صحيح مسلم»[1] وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً في ما يكون في آخر الزمان من خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم، وما يعقب ذلك من النفخ في الصور فيُصعَق الخلائق، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا قيام ينظرون، وما يكون في يوم القيامة من السؤال والأهوال، وفي آخِرِه قال: «**فَذَاكَ يومَ يجعَلُ الولدَانَ شِيباً، وذلكَ يومَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**».

وأما مَن نظر إلى الحديث ورأى أنه مُفسِّرٌ للآية ومُبيِّنٌ لها حَمَلَ «السَّاقَ» في الآية على معناها الحقيقي، وقال: المراد بها ساق الله عز وجل، وممن فسرها بذلك من الصحابة: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[2]، ويدل عليه أيضاً صنيع الإمام البخاري رحمه الله في «صحيحه»، حيث ساق

(١) (٤/رقم٢٩٤٠).

(٢) قد جاء هذا عن ابن مسعود من طرقٍ؛ أمثلُها: ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/رقم٣٢٩٠) — ومن طريقه: ابن منده في «الرد على الجهمية» (قم٤) — من طريق سليمان التيمي، وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٨/رقم٢٢٧٨) — ومن طريقه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٥٠) — عن خالد بن عبد الله الواسطي، وأخرجه أبو إسحاق الزجاج في «معاني القرآن» (٥/٢١٠)، والقاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٩٢) كلاهما من طريق غندر عن شعبة.

ثلاثتهم: (خالد، وسليمان، وشعبة) عن المغيرة بن مِقْسَم، عن إبراهيم النَّخَعي قال: قال ابن مسعود في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قَالَ: يَكْشِف الرَّحمنُ عن ساقِه.

وهذا إسنادٌ قوي، وقد أعلَّه بعضهم بأن إبراهيم النخعي لم يلق ابن مسعود، وبأن المغيرة بن مِقْسَم مدَلِّسٌ وقد عنعن، وفي هذا الإعلال شيءٌ من النظر، فإن إبراهيم النخعي وإن كان لم يلق ابن مسعود لكن روايته عنه خاصة صحيحة عند جماعة من الأئمة، لِمَا نُقِلَ عنه أنَّه قال: (إذا حدَّثتُكم عن رجلٍ عن عبد الله بن مسعود فهو الذي سمعتُ، وإذا قلتُ: «قال عبد الله» فهو عن غير واحد عن عبد الله)، قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/١٩٦) معلِّقاً: (وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة، وقد قال أحمد في مراسيل النخعي: لا بأس بها، وقال ابن معين: مرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة).

ولَمَّا ساق الدارقطني في «سننه» (٤/٢٢٦) حديثاً يرويه الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن ابن مسعود أنه قال: «ديةُ الخطأ أخماساً» قال عقبه: (فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال، فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله؛ علقمة، والأسود، وعبد الرحمن ابْنَي يزيد، وغيرهم من كبراء أصحاب عبد الله) ثم ذكر قول إبراهيم السابق.

وأما عنعنة المغيرة بن مقسم، فهو وإن كان موصوفاً بالتدليس لا سيما عن إبراهيم النخعي، حتى ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين، إلا أن عنعنته هنا محمولةٌ على السماع؛ لأنها من رواية شعبة عنه، وشعبة من المتثَبِّتين في روايات المدلِّسين، فلا يحمل عنهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، حتى قال يحيى القطان: (كل ما حدّث به شعبة عن رجلٍ فقد كفانا أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل: سمع ممن حدَّث عنه؟) فَأُمِنَ تدليسُه حينئذ، وأيضاً فإن (مغيرة كان من أعلم الناس بإبراهيم، ما سمع منه وما لم يسمع، لم يكن أحد أعلم به منه) قاله في يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣/١٤)، وأيضاً فإن رواية المغيرة عن إبراهيم محتَجٌّ بها في «الصحيحين».

حديث أبي سعيد الخدري في «كتاب التفسير» تحت [باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾]، فجعل الحديثَ مفسِّراً للآية، وهذا من دلائل فقهه رحمه الله.

وقال ابن جزي في «تفسيره»[١]: (قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال المتأوِّلُون: ذلك عبارةٌ عن هولِ يومِ القيامة وشدِّته، وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ - ثم ساق الحديث وفيه: «فيكشف لهم عن ساقٍ فيقولون: نعم أنت ربنا ويخرون للسجود .. » -، ثم قال: (وتأويل الحديث كتأويل الآية).

وقال العلامة ابن القيم: (قوله في الحديث: «فيَكْشِفُ عن ساقِه» هذه الإضافة تُبَيِّنُ المراد بـ«الساق» المذكورة في الآية)[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين: (سياق الحديث يجاري سياق الآية تماماً، فتحمل الآية على ما جاء في الحديث، وتكون إضافتنا «الساق» لله عز وجل في الآية بناءً على الحديث، ومن المعلوم أن الحديث يفسر القرآن)[٣]، وقال أيضاً: (لولا هذا الحديث — يعني حديث أبي سعيد الذي في البخاري - لَحَرُمَ أن نُفَسِّرَ «السَّاقَ» بأنها ساق الله؛ لأنَّ الله لم يُضِفْها إلى نفسِه، وكلُّ شيء لم يضِفْه إلى نفسه لا يجوز أن تضيفه أنتَ إلى الله، لكن ما دامت السُّنَّةُ جاءت بالسياقِ المطابقِ للآية، فإنَّنا نرجِّحُ أنَّ المرادَ بـ«الساق» هنا ساق الله تبارك وتعالى)[٤].

وقال شيخنا عبد الرحمن البراك: (ولولا هذا الحديث - يعني حديث أبي سعيد - لما أمكن الاستدلال بالآية على إثبات الساق لأنها محتملة)[٥]، وقال أيضاً: (جاء في السنة ما يبين أن المراد كشف الله تعالى عن ساقه، بلفظ الإضافة، فيدل على إثبات الساق لله سبحانه، وهو أولى ما تفسر به الآية؛ فإن سياق الحديث موافق لسياق الآية لفظًا ومعنى)[٦].

فهذه الأحاديثُ الثابتةُ الواردةُ في الباب والتي سبق ذكرها في الدراسة الحديثية قد دلَّت - بلفظها وسياقها - على إثبات صفة «**الساق**» لله عز وجل.

---

(١) (١٥٨١/٤-١٥٨٢).

(٢) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٦٥).

(٣) «شرح العقيدة السفارينية» (ص٢٦٣).

(٤) «دروس وفتاوى من الحرمين الشريفين» (٧٥/١١).

(٥) «التعليقات على المخالفات العقدية في "فتح الباري"» (ص١٩٨ تعليق رقم١٣٨).

(٦) المصدر السابق (ص١٣٢ تعليق رقم٩٠).

أما دلالة اللفظ فأصرحها ما جاء عند البخاري بلفظ: «**يَكشِفُ رَبُّنَا عن سَاقِه**» فأضيفت «الساق» في هذه الرواية إلى الله عز وجل إضافة صريحة، وإضافتها إلى الله من إضافة الصفة إلى موصوفها، فـ«الساق» معنى لا تقوم بنفسها بل لابد لها من ذات تقوم بها، فتعين حملها على الصفة، ووقع في هذه الرواية أيضاً التصريح بنسبة الكشف إلى الله عز وجل.

ولذا شرق أهل التأويل بهذه الرواية لصراحتها، فطعنوا في إسنادها، وحكموا بشذوذها(١)، بل زعم الكوثري أنها من وضع الحشوية -كما يقول(٢) -، وقال حسن السقَّاف: (نقطع بأن هذه اللفظة — يعني لفظة «ساقه» - لم يقلها النبيُّ ﷺ!)، وبالغ ابن العربي المالكي - عفا الله عنه — في الإنكار فقال: (وأما «الساق» فلم يرد مضافاً إليه، لا في حديث صحيح ولا سقيم)(٣)، وكأنَّه غفل عن رواية البخاري هذه.

فهذه الرواية الصريحة مهما أنكرها المنكرون هي ثابتة في «صحيح البخاري» الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وقد تلقته الأمة بالقبول، وهذه الرواية لم يختلف رواة البخاري في حرفٍ منها، فكلُّهم متَّفِقُون على إضافة «الساق» للضمير، فلا سبيل للطعن فيها.

وأما دلالة السياق على إثبات الصفة، فيدل عليها أمور:

أولاً: أن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يُعْدَل إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة، أو إذا دلَّت قرائن

---

(١) ينظر: ما نقله ابن الوزير عن أحد شيوخه في كتابه «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٨/٣٤٠-٣٤١)، وتعليقات الكوثري على «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٣٢٤)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص١٧ حاشية رقم [٢])، و«السيف الصقيل» لتقي الدين السبكي (ص٥١ حاشية رقم [٢])، وتعليق حسن السقاف على «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص١١٨ حاشية رقم [٤٦])، وما قاله محمد الغزالي في كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه والحديث» (ص١٢٥ وما بعدها).

تنبيه: زعم الكوثري أيضاً في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (في الموضع المشار إليه آنفاً) أن أبا إسحاق بن شاقلا رحمه الله أخذ على البخاري إخراجه لحديث أبي سعيد الخدري في «صحيحه»؛ لأنه من رواية سعيد بن أبي هلال، وليس هو على شرطه لضعفه!، قلت: هكذا قال! وهذا زعمٌ لا حقيقة له، وتَقَوُّلٌ على ابن شاقلا، فإنه لم يَعِبْ على البخاري إخراجه لهذا الحديث، ولم يقل بأنه ليس على شرطه، وراجع كلام ابن شاقِلا عند مناظرته لأبي سليمان الدمشقي المتكَلِّم، وقد نقلها كاملة ابن أبي يعلى الحنبلي في «طبقات الحنابلة» (٣/٢٣٧) يتَّضِحْ لك ذلك، وكأنَّ الكوثري لم يفهم كلامه، أو فهمه وأراد المخادعة والتدليس، كعادته في بعض ما ينقله.

(٢) قال في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي، بعدما طعن في هذه الرواية: (ومن عادة الحشوية حمل المجاز المشهور على الحقيقة باختلاق رواية حول ذلك وإلقائها على ألسنة الرُّواة!!)، كذا قال والله حسيبه، ويعني بـ«الحشوية» أهلَ السنة!!

(٣) «العواصم من القواصم» (ص٢٢٢).

اللَّفظ والسِّياق على إرادة المعنى المجازي، فيصار إليه عندئذٍ، وحمل «الساق» في الحديث على الحقيقة غير ممتنع إلا عند نفاة الصفات، بل إن دلالة السياق تمنع حمله على معنى الشدة، كما سيأتي.

ثانياً: أن تفسير «الساق» بـ«الشدة» لا يستقيم مع سياق الحديث؛ لأنه يلزم منه أنهم لم يكونوا في شدةٍ قبل ذلك، وإنما ظهرت لهم الشدة بعد كشفها لهم، وهذا غير صحيح، فالشدة والكرب ظاهرة في ذلك الموقف العظيم قبل الكشف وبعده.

ثالثاً: قوله في الحديث: «**فيقولُ: هل بينكُم وبينهُ آيةٌ تعرفونَهُ؟ فيقولُونَ: السَّاقُ، فيَكشِفُ عن سَاقِهِ**» فيه دليل على أنَّ «الساق» هي العلامة التي يَعرِفُ بها المؤمنون ربَّهم في ذلك الموقفِ العظيمِ، والله عز وجل إنما يُعْرَف بصفاته، وليس بمجرد شدة الأمر، ولو كان الأمر كذلك لعرفوا الله قبل ذلك، فالأمر - في ذلك الموقف - شديدٌ قبل الكشف وبعده، وعلى جميعِ أهلِ الموقف؛ المؤمن منهم والكافر.

رابعاً: أنه قد جاء بعض روايات الحديث —كما في حديث ابن مسعود -: «فَيَقُولُونَ: إِنَّ لَنَا إِلَهاً، فَيَقُولُ: وَهَلْ تَعْرِفُونَهُ إِنْ **رَأَيْتُمُوهُ**؟ فَيَقُولُونَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَلَامَةٌ إِذَا **رَأَيْنَاهَا** عَرَفْنَاهُ، فَيَقُولُ: مَا هِيَ؟ يَقُولُونَ: يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ - وفي رواية: عن ساقٍ -، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنْ سَاقِهِ .. » ففي هذه الرواية دليلٌ على أنَّ «الساق» شيءٌ حسيٌّ يُرَى بالأَبصَار عَيَاناً، بخلاف «الشدة» فإنها شيءٌ معنويٌّ.

خامساً: أنَّ سجود المؤمنين لربهم بعد أن كَشَفَ لهم عن ساقِه يدل على أن المقصود بهذه «الساق» شيء خاص به سبحانه هو صفةٌ له، وأنه قد كشف لهم عن صفةٍ من صفات ذاته المقدسة، فلما رأوها سجدوا له تصديقاً وتعظيماً، وهذا يمنع تفسير «الساق» هنا بـ«الشدة»؛ لأن السجود لا يكون للشدائد، بل يكون لله رب العالمين.

فالمقصود أنَّ من نظر إلى ألفاظ الحديث وسياقه التي جاء فيها ذكر «الساق» سواء كانت مضافة للضمير أو غير مضافة = علم أنه لا يمكن تفسيرها إلا بـ«الساق» التي هي الصفة، وتفسيرها بـ«الشدة» لا يستقيم مع السياق بحال، ولئن جاز حمل «الساق» في آية سور القلم على معنى الشدة، فإنه لا يجوز حملها في الحديث على ذلك بدلالة السياق.

ولا شك أن دلالة الحديث على إثبات صفة «الساق» لله عز وجل أوضح وأصرح من دلالة آية سورة القلم، كما سبق تقريره.

ولا شك أن تفسير آية سورة القلم بما ورد في هذه الأحاديث هو الأظهر والأقرب، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم)[1].

وقال الشوكاني: (وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية - يعني آية سورة القلم - بما صَحَّ عن رسول الله ﷺ، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فليس كمثله شيء، دَعُوا كلَّ قولٍ عندَ قَولِ محمَّدٍ ... فَمَا آمِنٌ في دِينِه كَمُخَاطِرِ)[2].

فأهل السنة متفقون على إثبات هذه الصفة لله عزَّ وجلَّ، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

وهم وإن اختلفوا في دلالة آية سورة القلم على إثبات الصفة إلا أنهم لم يختلفوا في دلالة الأحاديث على إثباتها، فهذه الصفة ثابتة عندهم إما بدلالة الآية والحديث معاً، وإما بدلالة الحديث فقط.

وممن صرح بإثبات هذه الصفة لله عز وجل: ابنُ مسعود ﷺ -كما سبق-، وأبو العباس ابن سريج[3]، وأبو عبدالله الزبيري[4]، وابن جزي الكلبي[5]، ونجم الدين الطوفي[6]، وأبو العباس ابن تيمية[7]، وابن القيم[8]، والشوكاني[9]، وصديق حسن خان[10]، وابن سعدي[11]، وعامة علمائنا المعاصرين.

قال أبو عبد الله بن حامد الحنبلي: (يجب الإيمان بأنَّ لله تعالى «ساقاً» صفةً لذاتِه، فمن جحد ذلك كفر)[12].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨٦/٧).

(٢) «فتح القدير» (٣٣١/٥).

(٣) «جزء فيه أجوبة أبي العباس بن سريج في أصول الدين» (ص٦٢)، وقد عدَّ ابنُ سريج صفة «الساق» من الصفات التي نطق بها القرآن.

(٤) «شرح الإيمان والإسلام وتسمية الفرق والرد عليهم» (ص٧٦٥)، مطبوع ضمن كتاب «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» جمع: عادل آل حمدان.

(٥) «التسهيل لعلوم التنزيل» (١٥٨١/٤-١٥٨٢).

(٦) «الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية» (٧٠٣/٢).

(٧) «بيان تلبيس الجهمية» (٤٧٢/٥-٤٧٤).

(٨) «الصواعق المرسلة» (٢٥٢/١-٢٥٣)، و«مختصره» للموصلي (٦٣/١-٦٤).

(٩) «فتح القدير» (٣٣١/٥-٣٣٢).

(١٠) «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (ص١١٥).

(١١) «تفسيره» المسمى «تيسير الكريم الرحمن» (ص٨٨١).

(١٢) نقل كلامه ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص١٢٠).

وقال تلميذه القاضي أبو يعلى ابن الفراء: (قوله: «يكشف عن ساقه» هذا أيضاً غير ممتنع إضافة «الساق» إليه، وإثبات ذَلِكَ صفة لذاته، كما لم يمتنع إضافة اليد والوجه عَلَى وجه الصفة لا عَلَى وجه الأبعاض والأجزاء، كذلك فِي الساق)[١].

وقال يوسف بن عبد الهادي الحنبلي: (اختلف أصحابنا في وصفه بـ«الساق»، فقال جماعةٌ - منهم: أبو بكر عبدُ العزيز[٢]، وأبو إسحاق بن شَاقِلَا[٣]، وأبو عبدالله بن حامد[٤] -: إنه يوصف بذلك، واختاره القاضي[٥].

قال القاضي الصغير[٦]: للآية، وحَمَلَها على ظاهرها، وللأحاديث المفسِّرة لها.

وقال بعض أصحابنا: إن ذلك محمولٌ على الشدِّة، واختاره ابن الأَنْبَاري، وإبراهيم الحربي، وردّه عليهما أبو بكر عبد العزيز.

والأولُ عليه الجمهور، واختاره أبو العباس[٧])[٨].

وأما أهل التأويل - ومن تأثَّر بهم - فأنكروا هذه الصفة لله عزَّ وجلَّ كعادتهم[٩]؛ بحجة أن إثباتها يستلزم التجسيم - كما يقولون -، والله منزَّه عن الجوارح والأعضاء، فحملوا «الساق» في الآية

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص١٩١ و٦٣٥)، وينظر أيضاً: «المعتمد في أصول الدين» له (ص٥٣).

(٢) هو: أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي (ت٣٦٣هـ) المعروف بـ(غلام الخلال)، أحد أئمة الحنابلة الكبار في زمانه.

(٣) تنظر: مناظرته الشهيرة لأبي سليمان الدمشقي المتكَلِّم، وقد أوردها ابن أبي يعلى الحنبلي في «طبقات الحنابلة» (٢٣٧/٣).

(٤) نقل كلامه ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص١٢٠).

(٥) يقصد: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ) شيخ الحنابلة وناشر مذهبهم، وقد سبق نقل كلامه في ذلك.

(٦) هو: القاضي أبُو يعلَى ابنُ القاضي أبي حازم بنِ القاضي أبي يعلى ابن الفراء (ت ٥٦٠هـ).

(٧) يقصد: شيخَ الإسلام والعَلَم الهمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ).

(٨) «تحفة الوصول إلى علم الأصول» (ص٩٠).

(٩) ينظر على سبيل المثال: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص٢٠٠-٢٠١)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص١١٨-١٢١) تحقيق: السقاف، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٨٢-١٨٣).

وينظر أيضاً من كتب الشروح والغريب: «أعلام الحديث» للخطابي (١٩٣٠/٣-١٩٣٣)، و«إكمال المعلم» للقاض عياض (٥٤٩/١)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤٢٢/٢)، و«الميسر في شرح المصابيح» للتوربشتي (١١٩٢/٤-١١٩٣)، و«شرح النووي على مسلم» (٢٧/٣-٢٨)، و«التوضيح شرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٤٤٧/٢٣-٤٤٨).

والحديث على معنى الشدة[1]، ورأوا أن حملها على الحقيقة محال، حتى قال أبو المعالي الجويني: (ولا يتخيَّل حمل «الساق» على الجارحة ذو تحصيل)[2].

وقال ابن جماعة: (اعلم أن نسبة «الساق» المعروف إلى الله تعالى محالٌ، تعالى عن نسبة الأعضاء والتجزي إليه، وإذا ثبت استحالته في حق الله تعالى وجب تأويله بما يستعمله فيه أهل اللغة بما يليق بجلال الرب تعالى)[3] ثم ذكر تفسير ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه أن المراد بـ«الساق» الشدَّة.

وقال الخطابي عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدري: (هذا الحديث مما قد تهيَّب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب، وقد تأوله بعضهم على معنى قوله: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ فروي عن ابن عباس أنه قال: عن شِدَّةٍ وكربٍ، فيحتمل أن يكون معنى قوله: «يوم يكشف ربنا عن ساقه» أي عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والمعَرَّة)[4].

وقال ابن حزم: (إنَّ ما صحَّ عن النبي ﷺ عن يوم القيامة «أنَّ الله عزَّ وجلَّ يَكشِفُ عن ساقٍ فيَخِرُّون سُجَّدَاً» فهو كما قال عز وجل في القرآن: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَنۡ سَاقٍ﴾ وإنما هو إخبارٌ عن شِدَّةِ الأمرِ وهَولِ الموقِفِ كما تقول العرب: قد شَمَّرَت الحربُ عن ساقها)[5].

وقال القرطبي - بعدما ذكر أقوال أهل التأويل في «الساق» -: (فأما ما رُوِيَ أنَّ الله يَكشِفُ عن ساقِه فإنَّه عزَّ وجلَّ يتعالى عن الأعضاء والتبعيض، وأن يَكشِفَ ويتَغَطَّى، ومعناه أن يكشف عن العظيم من أمره، وقيل: يكشف عن نوره عز وجل[6])[1].

---

(١) هذا أشهر تأويلاتهم، ولهم في ذلك تأويلات أخرى انظرها - مشكوراً - في المصادر المذكور في الحاشية السابقة.

(٢) «الإرشاد» (ص١٥٩).

(٣) «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» (ص١٣٤).

(٤) «أعلام الحديث» (٣/١٩٣٠)، ونقل كلامه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/١٨٠).

(٥) «الفِصَل في الملل والنِّحل» (٢/١٢٩).

(٦) أخرج أبو يعلى في «مسنده» (١٣/رقم٧٢٨٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٣/١٩٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٥٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/٣٣٣) جميعهم من طريق الوليد ابن مسلم، عن روح بن جناح، عن مولى لعمر بن عبد العزيز، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَنۡ سَاقٍ﴾ قال: «عن نور عظيم، يخرون له سجداً».

وهذا الحديث إسناده ضعيفٌ جداً، وآفته من «روح بن جناح» وقد تفرد به، قال البيهقي: (تفرد به روح بن جناح، وهو شاميٌّ يأتي بأحاديث منكرة لا يتابع عليها)، وفيه أيضاً: مولى عمر بن عبد العزيز؛ لا يدرى مَن هو، فهو مجهول.

ولما ذكر ابنُ الجوزي قولَ ابنِ حَامد: (يجب الإيمان بأنَّ لله تعالى ساقاً صفةً لذاتِه، فمن جحد ذلك كفر)، تعقبه بقوله: (لو تكلَّم بهذا عاميٌّ جِلْفٌ كان قبيحاً، فكيف بمن يُنسَبُ إلى العلم؟!، فإنَّ المتأوِّلِين أَعذَرُ منهم؛ لأنَّهم رَدُّوا الأمرَ إلى اللُّغَة، وهؤلاء أثبتوا سَاقَاً للذَّاتِ وقَدَمَاً حتى يتحقَّق التجسيم والصورة)، وقال أيضاً: (وروى البخاري ومسلم عن النبي ﷺ: «أن الله عز وجل يكشف عن ساقه»، هذه إضافة إليه، معناها: يكشف عن شدته وأفعاله المضافة إليه، ومعنى يكشف عنها: يزيلها، .. واحتجاجه - يعني القاضي أبي يعلى - بالإضافة ليس بشيء؛ لأنه إذا كشف عن شدته فقد كشف عن ساقه، وهؤلاء وقع لهم أن معنى «يَكْشِفُ»: يُظْهِر، وإنما المعنى: يُزِيْل ويَرْفَع[2])[3].

قال العلامة الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥١٢/٣ رقم١٣٣٩): (هذا سندٌ واهٍ جِدّاً، مولى عمر بن عبد العزيز مجهول، وروح بن جناح قال الحافظ: ضعيفٌ، اتهمه ابن حبان)، والحديث بهذا الإسناد ضعفه أيضاً الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦٦٤/٨).

(١) «تفسير القرطبي» (١٧٦/٢١-١٧٧)، و«التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (٧٤٦/٢).

(٢) ما ذكره ابن الجوزي هنا وذكره غيرُه أيضاً من أن «الكشف عن الساق» معناه: زوال الشدة وذهاب الخوف، غير صحيح، قال شيخنا عبد الرحمن البراك حفظه الله: (تفسير «الكشف عن الساق» بزوال الخوف والهول فيه نظرٌ؛ فإن المشهور في معنى «يكشف عن ساقٍ» أنه كنايةٌ عن شدة الأمر والهول، .. ويبدو أنَّ الذي فسَّره بزوال الشدة توهَّمه من لفظ الكشف).

وبيان ذلك: أن «الكشف» له معنيان:

١- الرفع والإزالة، يقال: كَشَفَ البلاءَ، أي: أزاله ورفعه.

٢- الإظهار والبيان، ومنه: كشف عن البلاء، أي: أظهره وبيَّنه.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٥٤]، أي: أزال ورفع الضر عنهم، ومثله أيضاً قوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الأعراف:١٣٥]

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال ابن تيمية: (وهذا يُبيِّن خطأ من قال: المراد بهذه كشف الشدة، وأن الشدة تسمى ساقاً، فإنه لو أريد ذلك لقيل: (يوم يَكشِفُ السَّاقَ)، وأيضاً فيوم القيامة لا تُكْشَف الشدة عن الكفار).

ينظر: «الاستغاثة في الرد على البكري» لابن تيمية (ص٢٩٣)، و«التعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» للبراك (ص١٣٢ تعليق رقم٩٠).

(٣) «دفع شبه التشبيه» (ص١١٩-١٢٠).

فأهل التعطيل أنكروا هذه الصفة لله عز وجل، وتمحلوا في ردها بأنواع من التأويل، كلّ ذلك فراراً من التشبيه في زعمهم؛ لأن إثبات الساق – عندهم – يستلزم التجسيم والله منزَّهٌ عنه.

ومن عجيب أمر هؤلاء المؤوِّله ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من (أن هؤلاء يتأوَّلون كشفه عن ساقه بأنه إظهار الشدة، وفي نفس هذه الأحاديث أنَّه إذا أتاهم في الصورة التي يعرفون يكشف لهم عن ساقه فيسجدون له، فإذا تأوَّلوا مجيئه في الصورة التي يعرفون على إظهار رحمته وكرامته كان هذا من التحريف والتناقض في تفسير الكتاب والسنة)[1].

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١٠٣/٧-١٠٤).



المبحث العاشر

ما ورد في صفة الصدر

قال عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٥/٢ رقم١٠٨٤):

حَدَّثَنِي أَبِي، حدَّثَنا أَبُو أُسَامَةَ، حدَّثَنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **«خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ»**.

❖ تخريج الأثر:

قد سبق تخريج هذا الأثر ودراسة إسناده بشيء من التفصيل (ص١٨٣).

❖ الحكم على الأثر:

إسناد هذا الأثر ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقاتٌ أثباتٌ.

والأقرب أنَّه من الإسرائيليات التي أخذها عبد الله بن عمرو ﵁ من صحف أهل الكتاب، بل جزم العلامة الألباني بذلك فقال: (هذا من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها؛ لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق ﷺ)[1]، وقال البيهقي عقب إيراده لهذا الأثر: (عبدُ الله بنُ عَمْرٍو كانَ ينظُرُ في كتبِ الأوائلِ، فما لا يرفعُهُ إلى النَّبِيِّ – عليهِ السَّلامُ – يحتملُ أن يكُونَ مِمَّا رَآهُ فيما وَقَعَ بيدِهِ من تلكَ الكُتُبِ).

وقد ذكرتُ عند تخريج الحديث أن بعض الرواة لم يذكروا زيادة «الذراعين والصدر» مع ثبوتها في الأثر، وكأنهم فعلوا ذلك استنكاراً لها، إذ لم يأت على لسان المعصوم ﷺ ما يؤيدها أو يدل عليها.

وقد جاء في «صحيح مسلم»[2] وغيره من طريق الزُّهرِيِّ، عن عُروةَ، عن عائشةَ، قالت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُلِقَت الملائِكةُ من نُورٍ**»، فأطلق «النور» ولم يقيِّده بشيء.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (رقم٤٥٨).

بل ذهب بعض أهل العلم إلى الحكم ببطلان هذا الحديث، وعدوه من وضع الزنادقة!!، وممن ذهب إلى هذا أبو محمد ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٢٩ و٤٠٤)، ونقل كلامَه مُقِرّاً له: ابنُ البناء الحنبلي في «الرد على المبتدعة» وأورده تحت [باب ما وضعته الزنادقة والمُلْحِدة على أهل السنة وأصحاب الحديث] (ص٥٨-٥٩)، وانظر أيضاً كتابه الآخر «المختار في أصول السنة» (ص٩٦).

(٢) (٤/رقم رقم٢٩٩٦).

الدراسة الموضوعية:

تبيَّن من الدراسة الحديثية أنَّه لا يصح إثبات صفة «الصدر» لله عز وجل، ولم يرد في ذلك حديث مرفوع عن النبيِّ ﷺ، وغاية ما ورد في ذلك أثر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وهذا الأثر لا يصح الاعتماد عليه في إثباتِ هذه الصفة لله عز وجل لأمرين:

الأول: أنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة عن النبي ﷺ ما يؤيد هذا الأثر، وباب الصفات توقيفيٌّ كما هو معلوم، وقد قال الإمام أحمد - رحمه الله -: (لا يُوصَف الله إلا بما وَصَفَ به نَفسَه، أو وصَفَه به رسولُه ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث)[1]، وقال أبو نصر السِّجْزِي: (وقد اتفقت الأئمة على أنَّ الصفات لا تُؤخذ إلا توقيفاً، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف، .. ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وذلك إذا ثَبَتَ الحديثُ ولم يَبْقَ شبهةٌ في صحته، فأمَّا ما عَدَا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء)[2].

ولم أرَ من أئمة أهل السنة من نصَّ على إثبات هذه الصفة لله عز وجل، إلا ما كان من القاضي أبي يعلى - رحمه الله -، فإنه قال - بعدما ذكر أثر عبد الله بن عمرو هذا -: (اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر عَلَى ظاهره فِي إثبات «الذِّرَاعَين» و«الصَّدْر»، إذ ليس فِي ذَلِكَ ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأنَّا لا نُثْبِت «ذِرَاعَين» و«صَدْرَاً» هي جوارح وأبعاض، بل نُثْبِتُ ذَلِكَ صفةً كما أثبتنا اليَدَين، والوجه، والعين، والسمع، والبصر، وإن لم نعقل معناه)[3].

وأبو يعلى — عفا الله عنه — لا يعتمد عليه في هذا الباب — أعني باب الأسماء والصفات —، فليس هو من المحقِّقِين فيه، وهو واسع الخطو في الإثبات، وقد أثبت جملة من الصفات بأحاديث واهية؛ لقلة بصره بالحديث ورجاله وعلله[4]، فكل ما ورد في الروايات أثبته من غير تمييز بين ما

---

(١) نقله ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٢٥٥).

ورواه بلفظ آخر نحوه: الخلالُ في «السنة» من طريق حنبل بن إسحاق، عن عمِّه الإمام أحمد.

أخرجه من طريق الخلال: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٨٤٥ تحقيق عادل آل حمدان)، ونقله ابن قدامة في «ذم التأويل» (رقم٣٣)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٣٢٢).

(٢) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٧٨-١٨٠).

(٣) «إبطال التأويلات» (ص٢٦٥).

(٤) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠/١٠٨): (لم يكُن للقاضي أبي يَعْلَى خِبرَةٌ بعلل الحديث ولا برجاله، فاحتجَّ بأحاديثَ كثيرةٍ واهيةٍ فِي الأصول والفُروع؛ لعدم بصره بالأَسانيد والرِّجال، ... وأمَّا في الفقه ومعرِفة مذاهب النَّاس، ومعرفة

يصح منها وما لا يصح، مع ما في إثباته للصفات من كلام، فإنه يجنح في ذلك إلى التفويض، وقد عدَّه شيخ الإسلام ابن تيمية من مفوضة الحنابلة[١]، فإثباته ليس كإثبات أهل السنة - إثباتُ ألفاظٍ ومعاني -، وإنما يثبتها ألفاظاً بلا معاني، كما هو بَيِّنٌ من كلامه السابق[٢].

والثاني: أن هذا الأثر موقوفٌ على عبدالله بن عَمْرو، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، وعَبدُالله بن عَمْرو رضي الله عنه معروفٌ بالأخذ عن أهل الكتاب، وقد أصاب يوم اليرموك زَامِلَتَين من كتبهم فكان يحدِّث مما فيها، والظاهر أن ذكر (الذراعين والصدر) في الأثر مأخوذ عنهم، بل جزم العلامة الألباني بذلك فقال: (هذا من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها؛ لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق ﷺ)[٣].

فإن قيل[٤]: عبد الله بن عمرو من فضلاء الصحابة، ولا تخفى مكانته في العلم والدين، ولا يُظَنُّ به أن يَنْقُلَ عن بني إسرائيل ما لا تجوز روايته في حق الله عز وجل، ثم يَسكتُ عن بيان بطلانه.

قيل: هذا حقٌ لو كنا نجزم ببطلان ما اشتمل عليه هذا الأثر من وصف الله عز وجل بـ«الصدر» و«الذراع»، ولكننا لا نجزم بذلك؛ لعدم ورود الدليل الشرعي بذلك؛ لا إثباتاً ولا نفياً، فنقف مع النص حيث وقف، ونسكتُ عمَّا عنه سكت، مع أن وصف الله عز وجل بـ«الصدر» و«الذراع» غير ممتنع عقلاً، وليس في وصفه بذلك نقص بوجه من الوجوه، ولكن الشأن في الثبوت.

وقد رخَّص النبي ﷺ في التحديث عن أهل الكتاب، فقال: «**حَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ**»[٥]، وقال: «**لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكتابِ ولا تُكذِّبُوهُم، وقولُوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا**

نصوص أَحْمَد، رحمه الله، واختلافها، فإمام لَا يُدرَك قراره، رحمه الله تعالى)، وقال في «سير أعلام النبلاء» (٩١/١٨): (ولم تكن له يدٌ طولى في معرفة الحديث، فربما احتجَّ بالواهي)، وذكره ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٣٤/٧) من الذين (سمعوا الأحاديث والآثار، وعظَّموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلِّمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار، ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها ...) ثم قال: (وهذا حال أبي بكر ابن فورك، **والقاضي أبي يعلى**، وابن عقيل وأمثالهم).

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٣٥/٧).

وللاستزادة ينظر: «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات» لأحمد القاضي (ص٢٠٦ وما بعدها).

(٢) وينظر أيضاً (ص١٧٤ و٢٨٧ و٣١٠ و٦٢٧) من كتابه «إبطال التأويلات».

(٣) «السلسلة الصحيحة» (رقم٤٥٨).

(٤) هذا الإيراد والذي بعده ذكرهما القاضي أبو يعلى في «إبطال تأويلات» (ص٢٦٥-٢٦٦)، ونقلهما مقرّاً لهما محقق كتاب «الرد على المبتدعة» لابن البناء الحنبلي (٦٠-٦١).

(٥) أخرجه البخاري (١٧٠/٤).

﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة:١٣٦]»[1]، قال ابن كثير: (إنما أباح الشارع الرواية عنهم فيما قد يُجوِّزه العقلُ، فأمَّا ما تُحِيلُه العقولُ ويُحكَمُ عليه بالبُطْلان، ويَغلِبُ على الظنونِ كَذِبُه، فليس من هذا القَبِيل)[2]، وعلى هذا يُحمَل صنيعُ عبدِ الله بن عمرو، وتَرَخُّصُه في رواية هذا الأثر، لا سيما وأن أصل الخبر مما جاءت به شريعتنا، من أنَّ الله عز وجل خلق الملائكة من نور، فأطلق «النور» ولم يقيده بشيء، فالله أعلم من أيِّ نورٍ خُلِقُوا.

كما أننا لا نعلم على أي وجه حدَّث عبد الله بن عمرو بهذا الأثر، هل حدَّث به مقرّاً له محتجّاً به؟!، أم حدَّث به على سبيل الحكاية والإخبار المجرَّد عمَّا في كتب أهل الكتاب.

مع العلم أن حديثَ عائشة المرفوع الذي في «الصحيح» في خلق الملائكة من نور، وأثر عبد الله بن عمرو هذا مدارهما على «عروة بن الزبير»، فمن المحتمل أن يكون عروة لما سمع الحديث من خالته عائشة، رأى عبد الله بن عمرو فتذاكرا ما وقع لهما في خلق الملائكة، فحدَّثه عبد الله بن عمرو بهذا الأثر الذي وجده في فيما وقع له من كتب أهل الكتاب.

فإن قيل: شرعُنا وشرعُ مَن قبلنا في الصفات سواء، فصفات الله عز وجل لا تختلف باختلاف الشرائع؛ لأنها من باب الإخبار عن الله عز وجل، والأخبار لا تتغير ولا تتبدل من شرع إلى شرع، فما ثبت في التوراة والإنجيل من صفات الله عز وجل فهو ثابت عندنا بلا شك.

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع (٢١/٦) و(١١١/٩ و١٥٨).

(٢) «التفسير» (٣٩٤/٧)، وقد ذكر أهل العلم أنَّ أخبار بني إسرائيل على ثلاثة أقسام:

الأول: ما دلَّ الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ على صدقه، فهذا صحيح مقطوع به.

والثاني: ما دلَّ الدليل من الكتاب أو السنة على كذبه، أو جاءت شريعتنا بخلافه، فهذا باطل يجب رده، ولا يجوز نقله من غير بيان بطلانه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، فليس في شريعتنا ما يصدقه ولا ما يكذبه، فهذا هو المأذون في روايته، بقوله ﷺ: «حَدِّثُوا عن بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حَرَجَ»، ولكننا لا نقطع بصدقه ولا بكذبه، لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فنُكذِّبُه، أو كذباً فنُصدِّقُه فنقع في الحَرَج حينئذ.

ينظر: «مقدمة التفسير» لابن تيمية (ضمن "مجموع الفتاوى" ٣٦٦/١٣-٣٦٧)، و«تفسير ابن كثير» (٨/١-٩) و(٥٢٨/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٩٨/٦-٤٩٩) و(١٧٠/٨)، و«الأجوبة المرضية» للسخاوي (٨٥٨/٢-٨٥٩).

قيل: هذا حق أيضاً، ولكن من ذا الذي يستطيع أن يجزم بثبوت شيء من التوراة أو الإنجيل، وقد دخلها التحريف والتغيير والتبديل؟!، فلا سبيل إلى إثبات ذلك إلا ما جاء الشرع بإثباته، وأما ما سوى ذلك فدونه خرط القتاد.

فهذا الإيراد إيرادٌ نظريٌّ بحت، يعوزه التطبيق العملي.

فالخلاصة: أن صفة «الصدر» لا يصح إثباتها لله عز وجل، لعدم ورود الدليل الشرعي من الكتاب أو السنة على إثباتها، والله أعلم.

المبحث الحادي عشر

ماورد في صفتي اللهات والأضراس

قال الطبري في «تفسيره» (٦٠٤/١٥):

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حدَّثنا سَعِيدُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عُفَيْرٍ، قَالَ: حدَّثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«هُوَ الدُّخُولُ، يَرِدُونَ النَّارَ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا، فَآخِرُ مَنْ يَبْقَى رَجُلٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَزْحَفُ، فَيَرْفَعُ اللَّهُ لَهُ شَجَرَةً، قَالَ: فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْنِنِي مِنْهَا، قَالَ: فَيُدْنِيهِ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهَا، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَقُولُ: سَلْ، قَالَ: فَيَسْأَلُ، قَالَ: فَيَقُولُ: ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَضْعَافِهِ أَوْ نَحْوَهَا، قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ تَسْتَهْزِئُ بِي؟!، قَالَ: فَيَضْحَكُ حَتَّى تَبْدُوَ لَهَوَاتُهُ وَأَضْرَاسُهُ»**.

تخريج الحديث:

هذا الحديث حديثٌ مشهورٌ عن جابرٍ رضي الله عنه، وهو حديثٌ طويلٌ، وقد اختلف فيه الرواة رفعاً ووقفاً، كما اختلفوا في ذكر صفة «اللهاة والأضراس» في الحديث، فمنهم من يذكرها ومنهم من لا يذكرها، ومنهم من ينسبها لله عز وجل، ومنهم من ينسبها للنبي ﷺ كما سيأتي بيانه وتفصيله.

وسأقتصر في تخريج الحديث على بيان من ذكر صفة «اللهاة والأضراس» ممن لم يذكرها، فأقول:

هذا الحديث يرويه أبو الزبير عن جابرٍ، ورواه عن أبي الزبير(١):

١/ عبد الملك بن جريج. ٢/ وعبد الله بن لهيعة.

(١) ورواه عن أبي الزبير أيضاً: «سعيد بن بشير الأزدي»، وقد أخرج روايته مقروناً بابن لهيعة : الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/رقم٢٨٠٥) – وعنه: أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/رقم٢٥٢) – من طريق الوليد بن مسلم قال: حدَّثنا ابنُ لَهِيعةَ، وسعيدُ بن بَشِيرٍ، عن أبي الزُّبيرِ، قال: سألتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ عن الورُودِ؟ فأخبرِني أنَّهُ سمعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ..، فذكر طرفاً من الحديث، وليس فيه ذكر التجلي والضحك، ولا بدوِّ اللهاة والأضراس، وقد أعرضتُ عن روايته لأني لم أقف عليها مفردة حتى أتَبَيَّن لفظَه، هذا أولاً، والثاني أنه ليس في الطرف المذكور من روايته ذكر الضحك أو بُدوِّ اللَّهاة والأضراس، التي هي محل البحث من الحديث، ولذا أعرضتُ عن ذكر روايته من أجل ذلك.

وروواه عن عبد الملك بن جريج[١]:

١/ روح بن عُبَادة، ٢/ وحجَّاج بن محمَّد المصيصي، ٣/ وأبو عاصم النبيل، ٤/ ومحمَّد بن شرحبيل الصنعاني.

وروواه عن عبد الله بن لهيعة[٢]:

١/ أسد بن موسى، ٢/ وموسى بن داود الضبي، ٣/ وعبد الغفار بن داود الحراني، ٤/ ويحيى بن إسحاق السيلحيني، ٥/ وعبدالله بن يزيد المقرئ، ٦/ وسعيد بن كثير بن عُفير، ٧/ ومنصور بن عمار.

هذا بيانٌ إجماليٌّ لطرق هذا الحديث، وإليك تفصيلها وبيان ألفاظ الرواة — اتفاقاً واختلافاً — ومن ذكر صفة «اللهاة والأضراس» ممن لم يذكرها، وهل هي محفوظة في الحديث أم أنها من تخليط بعض الرواة؟، فأقول:

أولاً: طريق رواية «ابن جريج» عن أبي الزبير، فقد رواه عن ابن جريج — فيما وقفتُ عليه — أربعةٌ من أصحابه:

أولهم: روح بن عبادة [ثقةٌ مكثِرٌ]، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، هم:

١/ الإمام أحمد [إمام حافظ]، كما في «المسند» (٢٣/رقم١٥١١٥) — وعنه: ابنه عبد الله في «السنة» (١/رقم٤٥٧)، ومن طريق عبد الله: أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨٥٠) قال: (حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمر[٣]، قال: حدثني عبد الله بن أحمد ...)

---

(١) وروواه عن ابن جريج – زيادة على من ذكرتُ –: «هشام بن سليمان المخزومي»، و«ابن أبي رَوَّاد» – عبد المجيد بن عبد العزيز –، ولم أقف على روايتهما مسندة، وقد أشار إليها ابن منده في كتابه «الإيمان» (٢/عقب الحديث رقم٨٥١).

تنبيه: تصحف «ابن أبي رَوَّاد» في مطبوعة كتاب «الإيمان» إلى «ابن أبي داود»، فليصحَّح، فإن «ابن أبي داود» – واسمه: عبد الله بن سليمان بن الأشعث – لم يدرك ابن جريج.

(٢) وروواه عن ابن لهيعة — زيادة على من ذكرتُ –: «المعافى بن عمران»، وقد أشار إلى روايته أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/عقب الحديث رقم٢٥٢)، و«الوليد بن مسلم»، وقد أخرج روايته الطبراني في «مسند الشاميين» – وعنه: أبو نعيم في «صفة الجنة» – فيما سبق ذكره، وقد أعرضتُ عن ذكر روايته لأنه ليس فيها موضع الشاهد من البحث.

(٢) وروواه عن ابن لهيعة — زيادة على من ذكرتُ –: «المعافى بن عمران»، وقد أشار إلى روايته أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/عقب الحديث رقم٢٥٢)، و«الوليد بن مسلم»، وقد أخرج روايته الطبراني في «مسند الشاميين» – وعنه: أبو نعيم في «صفة الجنة» – فيما سبق ذكره، وقد أعرضتُ عن ذكر روايته لأنه ليس فيها موضع الشاهد من البحث.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عمر بن أبان العبدي، اللُّنْبَاني الأصبهاني، سمع كثيراً من ابن أبي الدنيا، وروى عنه كتبه، وسمع «المسند» كله من عبد الله ابن الإمام أحمد، قال السمعاني: (محدِّثٌ مشهورٌ، ثقةٌ معروفٌ، مكثِرٌ)، توفي سنة (٣٣٢هـ)، ينظر: «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/١٧٣)، و«الأنساب» للسمعاني (١١/٢٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/٣١١).

فذكره — ووقع في روايته: «فيتجَلَّى تبارك وتعالى لهم يضحك»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس»[1].

وأخرجه أيضاً من طريق عبد الله أحمد عن أبيه: أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على مسلم» (١/رقم٤٧٢) — ومن طريقه: أبو نعيم الحداد في «جامع الصحيحين» (٥/رقم٤٢٤٨)[2] – قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ مَالِكٍ [هو: القطيعي]، حدَّثنا عَبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حَنبَل، حَدَّثَنِي أَبِي ..) فذكره، وفيه قوله: «فيتجَلَّى لهم عزَّ وجلَّ يَضحَكُ»، من غير ذكر «بُدُوِّ اللَّهَاة والأَضْرَاس».

٢/أبو قدامة عُبيد الله بن سعيد السرخسي [ثقة ثبت متقن].

أخرج روايته مسلم في «صحيحه» (رقم١٩١) ووقع في روايته: «فيتجَلَّى لهم يضحك»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس».

---

(١) وقع عند الدارقطني في كتاب «الرؤية» (رقم٥٠)، و«الصفات» (رقم٣٢) بعد قوله: «فَيَتَجَلَّى لَهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَضْحَكُ» زيادة: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «حَتَّى تَبْدُوَ لَهَاتُهُ، وَأَضْرَاسُهُ») وهذه الزيادة لم ترد عند الإمام أحمد في «المسند»، ولا عند من روى الحديث من طريقه كابنه عبد الله وابن منده، والعجيب أنَّ الدارقطني يروي الحديث عن شيخه «أبي بكر النيسابوري» عن عبد الله بن الإمام أحمد، و«أبو بكر النيسابوري» من الأئمَّة الحفَّاظ المجوِّدين، قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ كما في «سؤالاته» (ص٢٩٩ رقم٣٦٥): سألتُ الدَّارَقُطْنِيّ عنه، فقال: (لم نَرَ مثلَه في مشايخنا، لم نَرَ أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقهَ المشايخِ، جالَسَ المزَنِيَّ، والرَّبيعَ، وكان يَعرِفُ زياداتِ الألفاظِ في المتونِ ..).

ومع إمامة الدارقطني وشيخه أبي بكر إلا أن وقوع هذه الزيادة في روايتهما مع خلو الأصل – «مسند أحمد» – منها دليل على وهم أحدهما، لمخالفتهما لرواية الإمام أحمد، ولكلِّ مَن روى الحديث من طريقه، وإذا سلم الأصل من هذه الزيادة دلَّ على أنَّ وجودَها في الفرع مجرد وهم لا يُعتدُّ به.

تنبيهٌ ثانٍ: نقل القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» (ص٢٦٠) عن أَبِي بكرٍ الخَلَّال أنه قال: (رأيتُ فِي كتابٍ لهرون المستملي أنه قَالَ للإمام أحمد: حديث جابر بن عبد الله «ضَحِكَ رَبُّنا حتى بَدَت لَهَوَاته – أو قَالَ: أضراسُه –» ممن سمعتَه؟ قَالَ: حدَّثنا روحٌ، قَالَ رسول الله ﷺ: «يَضحكُ حتى بَدَت لَهَوَاتُه أو قَالَ أَضْرَاسُه») وقد اعتمد أبو يعلى على النقل عن الإمام أحمد في تصحيح هذه الزيادة والأخذ بها!!.

وها النقل مخالف لرواية الإمام أحمد عن روح التي أخرجها في «مسنده»، فليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللَّهاة والأضراس» مطلقاً، كما أن الإمام أحمد روى الحديث موقوفاً على جابر وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أعني طرفه الذي فيه ذكر «الضحك»، فهذا النقل لا يخلو من خلل، ولأبي يعلى في هذا الكتاب نقولٌ عن الإمام أحمد من هذا الجنس، إذا عرضتَها على روايات الإمام أحمد المعروفة عنه وجدتها تخالفها، فليكن الباحث على حذر في التعامل مع تلك النقول.

(٢) يستفاد من رواية أبي نعيم الحداد أنه ساق لفظ رواية أبي نعيم الأصبهاني، فإن أبا نعيم الأصبهاني لم يسق لفظ روايته في «المستخرج على مسلم»، فجاءت رواية أبي نعيم الحداد مبينة وموضحة.

٣/إسحاق بن منصور الكوسج [ثقة ثبت]، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، وهم:

أ- الإمام مسلم في «صحيحه» (رقم١٩١)، وقد ساق روايته مقروناً بـ«عبيد الله بن سعيد»، ولكنه لم يذكر لفظه وإنما ذكر لفظ عبيد الله، وقد ذكرتُ آنفاً أن رواية «عبيد الله» ليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس»، وإنما فيها قوله: «فيتجَلَّى لهم يضحك»، ولو كان في رواية إسحاق بن منصور ذِكر «اللَّهاة والأَضراس» لبيَّنه الإمام مسلم كما هي عادته في بيان اختلاف ألفاظ الرواة ولو كان اختلافهم غير مؤثر في المعنى، فكيف إذا كان الاختلاف مؤثراً كما هنا؟، فعدم إشارة الإمام مسلم لوجود اختلاف بين رواية «إسحاق» ورواية قرينه «عبيد الله» يدل بظاهره على اتفاقهما على عدم ذكر «اللهاة والأضراس».

ب- عبد الله بن الإمام أحمد [ثقة ثبت].

ت- أحمد بن إسحاق الإسفراييني – أخو أبي عوانة – [لم أقف له على ترجمة].

أخرج روايتهما أبو عوانة في «مستخرجه» (١/رقم٣٦٤) فقال: (حدَّثني عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وأحمدُ أَخِي قالَا: حدَّثنا إِسحاقُ بنُ مَنصُورٍ ...) فذكره، ووقع في روايتهما: («فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ»، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «حَتَّى يَبْدُوَ لَهَوَاتُهُ أَوْ أَضْرَاسُهُ»).

وذكر «اللهاة والأضراس» في هذا السياق في النفس منه شيء، والحمل في ذكرها – فيما يظهر لي – على «أخي أبي عوانة – أحمد –» وهو غير معروف، ولم أر له رواية إلا في هذا الموضع فقط، ولم أر له ذكراً في كتب التراجم، فهو على هذا (مجهولٌ لا يعرف)، فلعل ذكر «اللهاة والأضراس» من تخليطه، ويكون أبا عوانة قد حمل رواية عبد الله بن أحمد على رواية أخيه أحمد، ويقوِّي عندي هذا الاحتمال أن عبد الله بن أحمد قد روى هذا الحديث في كتابه «السنة» عن أبيه عن روحٍ بمثل رواية إسحاق بن منصور، وليس في روايته عن أبيه ذكر «اللهاة والأضراس» كما سبق بيانه، ولو كان ذكر «اللهاة والأضراس» محفوظاً له من رواية إسحاق بن منصور، لأشار إليها وبيَّن الاختلاف بين رواية أبيه ورواية إسحاق، ومعلوم أن كتب «السنة» معقودة في الاصل لبيان أمور الاعتقاد وأصول الدين، ومن جملتها صفات رب العالمين عز وجل، وذكر «اللهاة والأضراس» لله عز وجل لو كان محفوظاً لعبد الله بن أحمد لما أغفله، لما في بيان ذلك من أهمية بالغة لا تخفى، لتعلُّقه بصفات الله عز وجل، الذي هو أصل موضوع كتب «السنة».

ث- محمد بن شاذان الجوهري(١) [ثقة].

ج- محمد بن نعيم النيسابوري(٢) [ثقة].

أخرج روايتهما ابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨٥٠) فقال: (وأنبأنا محمَّدُ بنُ يعقوبَ الشَّيبانيُّ(٣)، حدَّثنا محمَّدُ بنُ نُعيمٍ، ومحمَّدُ بنُ شاذان، قالا: حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصُورٍ ...) فذكر نحوه، ثم قال: (وأنبأنا عليُّ بنُ مُحمَّدٍ(٤)، حدَّثنا محمَّدُ بنُ نُعيمٍ، حدَّثنا إسحاقُ بنُ

(١) هو: محمَّد بن شاذان بن يزيد، أبو بكر الجوهري البغدادي، روى عنه: المحاملي، وأحمد بن كامل، وابن قانع، وأبو عوانة في «صحيحه» وغيرهم، توفي سنة (٢٨٦) وله ثلاث وتسعون سنة.

قال أحمد بن كامل: (كان ثقةً في الحديث مأموناً)، وقال الدارقطني: (ثقةٌ صدوقٌ)، ووثقه ابن حجر في «التقريب»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (رقم١٧٧)، و«ثقات ابن حبان» (١٥٠/٩)، و«تاريخ بغداد» (٣٢١/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٧/٩)، و«التقريب» (رقم٥٩٥٠)، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» (ص٣٥٨).

(٢) هو: محمد بن نعيم بن عبد الله، أبو بكر النيسابوري المديني، ترجمه الحاكم في «تاريخ نيسابور» فقال: (من أعيان المحدِّثين الثِّقات الأثبات)، روى عنه: البخاري وأبو العباس السراج وغيرهما، توفي سنة (٢٩٠هـ)،

ينظر: «تلخيص تاريخ نيسابور» (ص٥٨)، و«الأنساب» للسمعاني (١٥٤/١٢)، و«تاريخ الإسلام» (٨٢٦/٦).

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري، المعروف بـ(ابن الأخرم).

روى عنه: أبو عبد الله الحاكم في «مستدركه» وأكثر عنه، وأبو عبد الله بن منده في «تصانيفه» وخلق كثير غيرهما، وهو من الأئمة الحفاظ الكبار، قال الحاكم: (كان صدر أهل الحديث ببلدنا - نيسابور - بعد أبي حامد بن الشرقي، ... ، وكان يحفظ ويفهم، .. ولم يرحل، ولكن أدرك بنيسابور الأسانيد العالية، وكان من أنحى الناس وآدَبِهم ما أُخِذَ عليه لحنٌ قَطُّ، وله كلامٌ حَسنٌ في العِلل والرِّجال، وكان ابنُ خزيمة يقدِّمه على كافَّة أقرانه، وكان يرجع إليه، ويعتمد قوله فيما يَرِد عليه، وكان إذا شك في شيءٍ عرضه عليه)، ونعته الذهبي في «سير النبلاء» بـ(الإمام الحافظ المتقن الحجة) وقال في «العِبَر»: (الحافظ محدِّث نيسابور، صنَّف «المسند الكبير»، ومع براعته في الحديث والعلل والرجال، لم يرحل من نيسابور)، وقال ابن عبد الهادي: (الإمام الحافظ الكبير، كان من أئمة هذا الشأن)، مات سنة (٣٤٤هـ).

ينظر: «تلخيص تاريخ نيسابور» (ص١١١)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (٢٨٩/١)، و«طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (٢٨٧/١)، و«طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٥٥/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٦٦/١٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٥/٣)، و«العِبر في خبر من عَبَر» (٦٨/٢)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (١٢٨٢/٢-١٢٨٧).

(٤) ذهب الدكتور علي الفقهي في تحقيقه لكتاب «الإيمان» وتبعه العلامة الألباني في «الصحيحة» (٥٧٥/٦) إلى أنه: علي بنُ محمَّد بنِ نصرِ بنِ منصور بن عبد الرَّحمن بن هشام بن عبد الله، أبُو الحسن المقرئ البغدادي.

وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٥٤٩/١٣) فقال: (نزل مصر، وحدَّث بها، عَن أبيه مُحَمَّد بْن نصر الصائغ، روى عنه الميمون بْن حمزة العلوي، وكتب عنه أَبُو الفتح بْن مسرور، وذكر أنه توفي بمصر فِي آخر سنة ثمان، أو أول سنة تسع وثلاثين وثلاث مائة، شك أَبُو الفتح فِي ذلك، وَقَالَ: كان فيه بعض اللين).

منصُورٍ، حدَّثنا روحُ نحوه، وقال: «يتجلَّى لهُم يضحَكُ»، وسِمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «حتَّى تَبدُوَ لَهَوَاتُه وأضراسُهُ»)، ثم قال: (ولم يذكُر من تقدَّم هذا).

قلت: قول ابن منده هذا فيه إشارة إلى إعلال هذه الزيادة، لتفرد «علي بن محمد» بها، و«علي بن محمد» وإن كان من الحفاظ الثقات لكنه خالف من هو أحفظ منه وأتقن وهو الحافظ الكبير «أبو عبد الله ابن الأخرم»، فقد رواه عن محمد بن نعيم -كما سبق - من غير هذه الزيادة -كما ذكر ابن منده -، فتبين بهذا أن هذه الزيادة زيادة شاذة لا تصح، وأن المحفوظ من رواية الثقات هو بدونها.

٤/عُمَر[1] بن إسحاق القُومِسي [لم أقف له على ترجمة].

أخرج روايته غلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٥١) — ومن طريقه[2]: أبو يعلى بن الفراء في «إبطال التأويلات» (رقم٢٠٣) — قال: حدثنا محمد بن سُليم[3] [وفي «إبطال التأويلات»: سُليمان]، حدثنا عمر بن إسحاق القومسي، حدثنا روحٌ .. وساق إسناده إلى جابرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَضْحَكُ الله عزَّ وجلَّ حتى بَدَت لَهَوَاتُه وأَضْرَاسُه» هكذا مختصراً.

والظاهر لي أنَّ شيخَ ابن منده ليس هو هذا، فهذا بغدادي، وشيخ ابن منده نيسابوري، كما صرح بنسبه في بعض كتبه، وأقرب الاحتمالات عندي أنه هو: علي بن حمشاذ - واسمه محمَّد - بن سختويه بن نصر، أبو الحسن، النَّيسَابُوري.

أكثر من الرواية عنه: أبو أحمد الحاكم، وأبو عبد الله الحاكم في «مستدركه»، وأبو عبد الله بن منده، وروى عنه خلق غيرهم، ولد سنة (٢٥٨هـ)، وتوفي سنة (٣٣٨هـ).

قال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»: (كان من أتقن مشايخنا وأكثرهم تصنيفاً، ... وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول: ما رأيتُ في مشايخنا أثبت في الرواية والتصنيف من علي بن حمشاذ)، ونعته الذهبي في «سير النبلاء» بـ(العدل الثقة الحافظ الإمام، شيخ نيسابور، صاحب التصانيف)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (الحافظ الكبير) وقال في موضع آخر: (متقنٌ رحَّال)، وقال ابن كثير: (محدِّث عصره بنيسابور، رحل إلى البلدان، وسمع الكثير، وحدَّث وصنَّف «مسنداً» في أربعمائة جزء، وله غير ذلك، مع شدة الإتقان والحفظ، وكثرة العبادة والصيانة والخشية لله عَزَّ وَجَلَّ).

ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٩٨/١٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٠/٣ و٦٢)، و«البداية والنهاية» (٢٠٢/١٥)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (٧٠٩/١-٧١٢).

(١) عند أبي يعلى: «عَمرو» بفتح أوله وسكون ثانيه.

(٢) سقط من مطبوعة «إبطال التأويلات» ذكر «غلام الخلال» من الإسناد فليستدرك.

(٣) «محمد بن سليم» هذا لم أعرفه، واستظهر محقق «الجزء» أنه هو محمد بن محمد بن سليمان بن الباغندي [الصغير]، الحافظ المشهور، وهو من شيوخ غلام الخلال، وهو مشهور بالتدليس، فإن كان هو الباغندي فلعله دلَّس اسم شيخه في هذا الإسناد حتى لا يُعرف، وإن كنتُ أستبعد أن يكون من في الإسناد هو الباغندي، فإن الباغندي مشهور بنسبته، وأيضاً فإن «الباغندي الصغير» هو محمد بن محمد بن سليمان، والذي في الإسناد هو: محمد بن سُليم - أو سُليمان -، فالله أعلم.

٥/يحيى بن معين [إمام حجة].

أخرج روايته غلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٥١)[١] — ومن طريقه: أبو يعلى بن الفراء في «إبطال التأويلات» (رقم٢٠٣) — قال: حدثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حدثنا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حدثنا **رَوْح بن عبادة**، عن ابن جريج .. فذكره، ووقع في روايته: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ رَبُّكُمْ حَتَّى بَدَتْ لَهَوَاتُهُ وَأَضْرَاسُهُ») هكذا مختصراً.

وهذا الإسناد خطأ، وإنما ذكرته هنا للتنبيه عليه، فإن المحفوظ من رواية عبَّاسٍ الدُّوري أنَّ ابنَ مَعين إنما يروي هذا الحديث عن شيخه «حجَّاج بن محمَّد» لا عن «روح بن عبادة»، كما سيأتي بيانه وتخريجه، وعليه فذكر «روح بن عبادة» في هذا الإسناد خطأ، والحمل فيه على غلام الخلال - فيما يظهر — فلعل غلام الخلال دخل عليه إسناد في إسناد، كما أن المحفوظ عن ابن معين في هذا الحديث هو وقفه على جابر، لا رفعه إلى النبي ﷺ كما هنا، وهذا وهمٌ ثانٍ، كما أن ذكر «اللهاة والأضراس» أيضاً غير محفوظ من رواية ابن معين، كما سيأتي بيانه، وهذا كله يدل على أن غلام الخلال لم يضبط رواية ابن معين كما ينبغي، فخالف في إسناده ومتنه.

خلاصة القول في رواية «روح بن عبادة» عن ابن جريج:

تبين مما سبق أن ذكر «اللهاة والأضراس» غير محفوظ في رواية روحٍ، وأن المحفوظ من رواية الثقات عنه (الإمام أحمد، وعبيد الله بن سعيد، وإسحاق بن منصور - في المحفوظ عنه -) = هو ذكر التجلِّي والضحك فقط، وأما ما وقع في بعض الروايات عنه من زيادة «حتى تبدو لهواته وأضراسه» فهي من تخليط بعض الرواة، كما سبق بيانه وتفصيله.

ثانيهم: حجَّاج بن محمَّد المصيصي [ثقة ثبت، من أثبت الناس في ابن جريج] وقد رواه عنه:

١/يحيى بن معين [إمام حجة].

أخرج روايته: عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم٤٥٨)، ولفظه: «فيتَجَّلى لهم عزَّ وجلَّ يَضحَك»، وليس فيه ذكر «بُدوِّ اللَّهاة والأضراس».

وأخرجها أيضاً أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/رقم٤٣٣)، ولكنه لم يسق لفظه.

وأخرجها أيضاً ابن منده في «الإيمان» (٢/عقب الحديث رقم٨٥١) عن شيخه أحمد بن محمد بن زياد [هو: أبو سعيد ابن الأعرابي]، وساق أوَّلَ الحديث وأحال على بقيته.

---

(١) وقع في سياق إسناد غلام الخلال في هذا الجزء تشويش وسقط، حيث سقط منه ذكر إسناد رواية ابن معين، فليستدرك وليصحح مما في «إبطال التأويلات»، وقد نبه على هذا محقق «الجزء» جزاه الله خيراً.

ثلاثتهم: (عبدالله بن أحمد، وأبو عوانة، وابن الأعرابي) قالوا: حدثنا العباس بن محمد الدوري – زاد عبد الله بن أحمد: من كتابه –، عن ابن معين، به.

فعبد الله بن أحمد قد سمع الحديث من الدوري وهو يُحدِّث به من «كتابه» عن ابن معين، وليس في روايته إلا ذكر الضحك، من غير ذكر «اللَّهاة والأضراس»، وهذا هو المحفوظ عن هذا الإمام، وأما رواية غلام الخلال المذكورة سابقاً فهو رواية شاذة مخالفة لرواية من هو أوثق منه، ومما يقوي القول بأن عدم ذكر «اللهاة والأضراس» في رواية ابن معين هو المحفوظ عنه = متابعة الإمام الحافظ أبي مسلم الكشي له على عدم ذكرها، كما سيأتي بعدُ.

٢/أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي [إمام حافظ].

أخرج روايته: أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على مسلم» (١/رقم٤٧٢)، ولفظه: «فيتَجَّلى لهم عزَّ وجلَّ يَضحَك»، وليس فيه ذكر «بُدوِّ اللَّهاة والأضراس».

ثالثهم: أبو عاصم النبيل، [ثقة ثبت، وقدَّمه أبو حاتم على روح بن عبادة] وقد رواه عنه:

١/إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة [ثقة حافظ، له أفراد].

أخرج روايته: أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/رقم٤٣٢) قال: حَدثنا أبو زُرعَةَ الرازي، حدَّثنا إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة، حدثنا أبو عاصم، .. فذكره موقوفاً على جابرٍ، وفيه قوله: «فيتجلَّى لهم، قال: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يضحك»، وليس فيه ذكر «اللهاة والأضراس».

٢/محمد بن بشار «بندار» [ثقة حافظ].

أخرج روايته: الطبري في «تفسيره» (١٥/٥٩٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨٥١) موقوفاً على جابر، وليس في روايته ذكر التجلي والضحك، فضلاً عن ذكر اللهاة والأضراس.

وأخرج روايته أيضاً: أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على مسلم» (١/رقم٤٧٢)، موقوفاً على جابر، ولكنه لم يسق لفظه.

٣/أبو قدامة عُبَيد الله بن سعيد السَّرْخَسِي [ثقة ثبت متقنٌ][(١)].

أخرج روايته: ابن منده في «الإيمان» (٢/رقم٨٥١)، موقوفاً على جابرٍ، وليس في روايته ذكر التجلي والضحك، فضلاً عن ذكر اللهاة والأضراس.

(١) تقدم آنفاً ذكر رواية «عبيد الله بن سعيد» عن روح بن عبادة عن ابن جريج، والتي أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه»، وهذا الوجه إن كان محفوظاً عن «عبيد الله بن سعيد»، فيكون له في هذا الحديث شيخان، وهذا غير مستغرب عليه فهو حافظٌ مكثرٌ، وإسناد ابن منده مسلسل بالحفاظ، والله أعلم.

رابعهم: محمد بن شرحبيل الصنعاني [لا بأس به في الشواهد والمتابعات[1]].

أخرج روايته الدارقطني في «الرؤية» (رقم٥٣) قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ عيسى بنِ السَّكَن، حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّد بنِ عُمرَ بنِ يونسَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ شرحبيلَ الصَّنعانيُّ، حدَّثني ابنُ جريج، عن أبي الزُّبيرِ، عن جابرٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «يَتَجَلَّى لَنَا رَبُّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَاحِكاً» هكذا رواه مختصراً، وليس فيه ذكر «اللهاة والأضراس».

ثانياً: طريق رواية «ابن لهيعة» عن أبي الزبير، فقد رواه عن ابن لهيعة — فيما وقفتُ عليه — سبعةٌ من أصحابه:

أولهم: أسد بن موسى [ثقةٌ، له ما يُنكر].

فقد أخرج هذا الحديث في كتابه «الزهد» (رقم٥٤)، ووقع في روايته: «فيتجلى لهم يضحك»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس».

ثانيهم: موسى بن داود الضبي [ثقةٌ، له أوهام].

أخرج روايته الإمام أحمد في «المسند» (٢٣/رقم١٤٧٢١)، ووقع فيها: «فيتجلى لهم وهو يضحك»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس».

ثالثهم: عبد الغفار بن داود الحراني [ثقة فقيه، (وكان كاتب ابن لهيعة)[2]].

أخرج روايته عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم١٨٥)، ووقع فيها: «فيتجلى لهم يضحك»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس».

رابعهم: يحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيني [ثقةٌ حافظ، (من قدماء أصحاب ابن لهيعة)[3]]، أخرج روايته الدارقطني في «الرؤية» (رقم٥٠)، وفي «الصفات» (رقم٣٣)، ووقع فيها: «فيتجلى لهم ضاحكاً»، وليس فيها ذكر «بُدُوِّ اللهاة والأضراس».

---

(١) قال الدَّارَقُطْنِيّ في «العلل»: (لم يكن بالحافظ)، ونقل غير واحد أنه قال في «السنن»: (ضعيف)، ولم أره في المطبوع منه، ونقل ابن حجر في «إتحاف المهرة» عنه أنه قال: (ليس بالقوي)، مكان: (ضعيف)، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (روى عنه أهل اليمن، مستقيم الحديث)، وذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه شيئاً.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/١١٣)، و«الجرح والتعديل» (٧/٢٨٥)، و«ثقات ابن حبان» (٩/٥٢)، و«علل الدارقطني» (١٢/٣٤٣)، و«مَن تَكَلَّم فيه الدارقطنيُّ في كتاب "السنن"» من الضعفاء والمتروكين والمجهولين» (رقم٣٥٣)، و«تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني» (ص٢٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٥٧٩)، و«إتحاف المهرة» (٩/٩٥)

(٢) قاله ابن عدي في «من روى عنهم البخاري في الصحيح» (رقم١٤٣).

(٣) قاله ابن حجر في «التهذيب» (٢/٤٢٠) في ترجمة «حفص بن هاشم بن عتبة الزهري».

خامسهم: عبد الله بن يزيد المقرئ [ثقة فاضل، من قدماء أصحاب ابن لهيعة، وأحد العبادلة الثلاثة المقدَّمين فيه].

أخرج روايته غلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٥٠) — ومن طريقه: أبو يعلى بن الفراء في «إبطال التأويلات» (ص٢٥٥ رقم٢٠٢) —، قال: (حدَّثنا جَعْفَرٌ، حدَّثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حدَّثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، حدَّثنا ابْنُ لَهِيعَةَ ..) فذكره، ووقع في روايته: «فيتجلى لهم يضحك حتى تبدو لَهَوَاته»، ولم يذكر «الأضراس».

وهذا الوجه لا يصح عن «عبد الله بن يزيد المقرئ»، والحمل فيه على شيخِ غلامِ الخلال، وهو (جعفر بن محمد بن سليمان، أبو الفضل الخلال الدوري) فقد روى عنه جماعة، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، وقد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/١٠٠) ولم يذكر فيه شيئاً، فهو على هذا (مجهول الحال)، ومثله لا يقبل تفرده بطريق من طرق الحديث، ولو كان هذا الوجه ثابتاً عن «عبد الله بن يزيد» لتناقله الرواة عنه، فإن «عبد الله بن يزيد» من أصحاب ابن لهيعة المقدَّمين فيه، فتفرد هذا الجزء بهذا الوجه عن هذا الشيخ دليل نكارته وعدم ثبوته.

سادسهم: سعيد بن كثير بن عُفير [ثقةٌ، له ما يُنكر].

أخرج روايته ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥/٦٠٤)، قال: حدَّثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، قال: سألتُ جابرَ بنَ عبد الله عن الورود، فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «هُوَ الدُّخولُ .. » إلى أن ذكر آخرَ أهلِ الجنَّة دخولاً ومحاورتَه ربَّه عزَّ وجلَّ، وفيه: «فَيَقُولُ الله له: ذلكَ لكَ وعشرةُ أضعافِهِ أو نحوها، قال: فيقولُ: يا ربِّ تستهزِئُ بي؟ قالَ: فيضحَكُ حتى تَبدُو لهواتُهُ وأضراسُهُ».

وهذا الوجه لا أظنه يثبت عن «سعيد بن كثير بن عُفير»، والحمل فيه على الراوي عنه «أحمد بن عيسى التميمي» - وهو شيخ الطبري في هذا الإسناد — فإني لم أقف له على ترجمة[1]، والظاهر أنه مجهول، وقد وقع في روايته تخليط ومخالفة من وجوه:

الأول: في قوله: «فيضحك حتى تبدو لهواته وأضراسه»، فذِكْرُ بُدُوِّ اللَّهاة والأضراس غير محفوظ عن ابن لهيعة، كما سبق.

والثاني: أنه وقع فيها تفسير «الورود» - ورود النار - بالدخول، بينما وقع في باقي الروايات تفسير «الورود» بالمرور على الصراط، وهذا على القول بأن المرور غير الدخول، وأما على القول

(١) ينظر أيضاً: «معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة» (ص٩٧).

بأن المرور على الصراط هو بمعنى الدخول، ويكون في التعبير بالدخول تجوَّز، فلا تنافي بين الأمرين حينئذٍ[1]، ويكون من باب الرواية بالمعنى.

والثالث: أنه اختلف موضعُ ضَحِكِ الربِّ عزَّ وجلَّ في هذه الرواية عن ما في باقي الروايات، فوقع في هذه الرواية ذكر الضحك عند الكلام على حال آخر أهل الجنة دخولاً إليها، بينما وقع في باقي الروايات ذكر الضحك حال التجلّي للمؤمنين في عرصات يوم القيامة، نعم قد ورد ذكر الضحك عند الكلام على حال آخر أهل الجنة دخولاً إليها في حديث ابنِ مسعودٍ[2] وغيره، وأما في حديثِ جابرٍ فلم أقف عليه.

سابعهم: منصور بن عمار [واعظٌ مشهورٌ، ولكنه ضعيفٌ لا يقيم الحديث، حتى قال فيه ابن عدي: (منكر الحديث)، وقال الدارقطني: (يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها)].

أخرج روايته أبو الفرج البرجي في «جزئه»[3] - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٠٣/ب) — من طريق ابنه سُليم بن منصور، عنه، ولفظه: عن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل يضحك حتى تبدو نواجذه»، هكذا مختصراً.

❖ خلاصة تحرير الروايات والنظر في الألفاظ:

تبين من التخريج وتتبع ألفاظ الرواة — اتفاقاً واختلافاً - أن ذكر «اللهاة والأضراس» غير محفوظ في حديث ابن جريج، وأن المحفوظ عنه هو ذكر التجلِّي والضحك فقط.

كما تبَيَّن منها أيضاً أنَّ ذكر «اللهاة والأضراس» لا يصح من حديث ابن لهيعة، وأن المحفوظ من رواية الثقات عنه: (أسد بن موسى، وموسى بن داود، وعبد الغفار الحراني، ويحيى السَّيْلَحِيني) بدونها، وأما ما وقع من ذكر «اللهاة والأضراس» في رواية (عبد الله بن يزيد المقرئ، وسعيد بن كثير بن عُفير) فقد بيَّنتُ أن هذا الوجه لا يثبت عنهما، وأن الحمل في روايتهما على مَن دونهما من المجاهيل ومَن لا يُعْرَفون.

---

(١) ينظر: «التخويف من النار» (ص٢٤٦ وما بعدها)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٢٤/٣)، و«أضواء البيان» (٤٣٥/٤ وما بعدها).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم١٨٧) وغيرُه.

(٣) هذا الجزء لا أعلمه مطبوعاً، وهذا الحديث يرويه ابنُ المحب وِجَادةً عن ابن عساكر، فقال: (قرأتُ بخط الحافظ ابن عساكر: أخبرنا الشيخ أبو بكر اللفتواني ..) فذكره.

وينظر: «موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق» (١٣٠٢/٢).

وأما رواية (منصور بن عمار) عن ابن لهيعة فلا قيمة لها، وسقوطها يغني عن إسقاطها.

وبعد هذا التفصيل والبيان أستطيع الجزم بأن المحفوظ في الحديث هو ذكر «الضحك» فقط، وأما زيادة «حتى تبدو لهواته وأضراسه» فهي زيادة منكرة، وهي من تخليط بعض الرواة كما سبق بيانه وإيضاحه في مواضعه، ولعل سبب هذا التخليط هو اشتباه الروايات، ويُوضِّح هذا الاشتباه أن المحفوظ في الروايات الصحيحة الثابتة أنَّ الذي ضحك حتى بدت لهواته وأضراسه هو النبيُّ ﷺ، وليس الله عز وجل، وقد جاء هذا واضحاً صريحاً عند الآجري في «الشريعة»[1] من طريق وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ عن جابرٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ – فِي قِصَّةِ الْوُرُودِ –: «فَيَتَجَلَّى لَهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ يَضْحَكُ» قَالَ جَابِرٌ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى تَبْدُوَ لَهَوَاتُهُ)، وهذه الرواية واضحة في أنَّ الضاحك حتى بدت لهواته هو النبيُّ ﷺ وليس الله عز وجل، وإضافتها إلى الله عز وجل وهمٌ وتخليط من بعض الرواة، فالحمد لله على توفيقه.

وقريباً من هذا حديث عبد الله بن مسعود الطويل في ذكر رؤية المؤمنين لربهم عز وجل في عرصات يوم القيامة، وفيه المرور على الصراط، وفيه ذكر آخر أهل الجنة دخولاً إليها، وفيه: «فيقولُ الله له: أَلَمْ تَرْضَ أن أُعْطِيَك مثلَ الدُّنيا مُنذُ يوم خَلقتُها إلى يومِ أَفْنيتُها وعشرَ أضعافِها؟، قال: فيقول: أَتَستَهزئ بي وأنتَ ربُّ العَالمين؟!، قال: فيَضحَكُ الرَّبُّ مِن قولِه، قال: فرأيتُ عبدَ الله بنَ مسعودٍ إذا بلغَ هذا المكانَ من هذا الحديثِ ضَحِكَ، فقالَ له رَجلٌ: يا أبا عَبدِ الرَّحمن، قد سمعتُك تُحَدِّثُ هذا الحديث مراراً، كلَّما بلغتَ هذا المكان من هذا الحديث ضَحِكتَ، فقال ابنُ مسعود: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يُحَدِّثُ هذا الحديث مراراً كلَّما بَلغَ هذا المكان من هذا الحديثِ ضَحِكَ حتى تبْدُوَ أضْرَاسُه .. »، وفي رواية: «حتَّى يَبْدُوَ لَهَوَاتُهُ، ويَبْدُوَ آخِرُ ضِرسٍ من أَضْرَاسِهِ»[2]، فما تضمنه حديث ابن مسعود هذا مؤكد لرواية وهب بن منبّه عن جابر.

فتبين بهذا أن نسبة «اللهاة والأضراس» لله عز وجل لا تعدو أن تكون وهماً من بعض الرواة، ومن هنا تدرك خطر عدم تحرير ألفاظ الرواة، لا سيما في مواطن الإشكال ومباني الأحكام من حلالٍ وحرامٍ، فكم من لفظٍ بُني عليه حكم شرعي، ولا يصح ثبوته عند التحقيق والتحرير، ويتأكد ذلك إذا كان الأمر متعلِّقاً بالله عز وجل، إثباتاً أو نفياً.

---

(١) (٢/رقم٦٤٦)، قال العلامة الألباني: إسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري (١١٧/٨)، ومسلم (١/رقم١٨٦)، وأحمد (٦/رقم٣٧١٤)، والدارقطني في «الرؤية» (رقم١٦٠ و١٦٢)، والحاكم (٤٠٨/٢ و٦٣٢/٤)، وابن منده في «الإيمان» (٣/رقم٥٣١) وغيرهم.

بقي مسألة أخيرة وهي أن هذا الحديث مما اختلف فيه الرواة وقفاً ورفعاً، فمنهم من وقفه كله، ومنهم من رفعه كله، ومنهم من وقفه إلا ألفاظاً رفعها، وأكثر الرواة على وقف الحديث على جابر، كما في «صحيح مسلم» وغيرِه، إلا أن رواية الرفع لا تعارض رواية الوقف، فهذا الحديث مما لا يقال بالرأي، لما فيه من الإخبار عن أمور غيبية، فهو من قبيل المرفوع حكماً، والله أعلم.

الدراسة الموضوعية:

تبين من الدراسة الحديثية أنه لا يصح وصف الله عز وجل بـ«اللهاة» أو «الأضراس»، وما ورد من ذلك في بعض الروايات إنما هو وهمٌ وتخليطٌ من بعض الرواة لا يصح الاعتماد عليه، فضلاً عن الأخذِ به وإثباتِ الصفة بناء عليه.

ومن هنا تعرف خطأ القاضي أبي يعلى ابن الفراء - رحمه الله - في اعتماده على هذه الروايات في إثبات صفة «اللهاة» و«الأضراس» لله عز وجل[1]، ولأبي يعلى إثباتات لا يوافق عليها، فكل ما ورد في الروايات أثبته من غير تمييز بين ما يثبت منها وما لا يثبت، وهذا راجعٌ إلى قلة معرفته بعلم الحديث، فليس هو من أهله المحقِّقين فيه، الذين يميزون بين الصحيح والسقيم من الروايات[2]، ولهذا لم أر من وافقه على هذا الإثبات من الأئمة المتقدِّمين ولا من العلماء المحقِّقين، والله أعلم.

(١) نص على إثباتها في كتابه «إبطال التأويلات» (ص٢٦١ و٦٣٣).

(٢) ينظر ما قاله ابن تيمية عنه في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٣٤/٧).

المبحث الثاني عشر

ماورد في صفة الحَقو أو الحُجُرة

قال البخاري في «صحيحه» (١٣٤/٦):

حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ مَخلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بنُ أَبِي مُزَرِّدٍ، عَن سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«خَلَقَ اللَّهُ الخَلقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنهُ قَامَتِ الرَّحِمُ، فَأَخَذَت بِحَقوِ الرَّحمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَه، قَالَت: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: أَلاَ تَرضَينَ أَن أَصِلَ مَن وَصَلَكِ، وَأَقطَعَ مَن قَطَعَكِ، قَالَت: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاكِ»**، قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: اقرَءُوا إِن شِئتُم: ﴿فَهَل عَسَيتُم إِن تَوَلَّيتُم أَن تُفسِدُوا فِي الأَرضِ وَتُقَطِّعُوا أَرحَامَكُم﴾ [مُحَمَّد:٢٢].

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري (١٣٤/٦) ولم يسق لفظه، ومسلمٌ (١٩٨٠/٤ رقم٢٥٥٤) بنحوه وليس فيه قوله: «فَأَخَذَت بِحَقوِ الرَّحمَنِ»، كلاهما من طريق حاتم بن إسماعيل.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١٣٤/٦) و(٥/٨) من طريق عبد الله بن المبارك، بنحوه وليس فيه قوله: «فَأَخَذَت بِحَقوِ الرَّحمَنِ».
- والبخاري أيضاً (١٤٥/٩) قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدَّثني سليمان بن بلال، بنحوه، وليس فيه قوله: «فَأَخَذَت بِحَقوِ الرَّحمَنِ».

ثلاثتهم: (حاتم بن إسماعيل، وعبد الله بن المبارك، وسليمان بن بلال) **عن معاوية بن مزرِّدٍ به.**

❖ فائدة متمِّمة:

اختلف رواة «الصحيح» في إثبات هذه اللفظة «**بحقو الرحمن**» من عدمه[1]:

فلم يذكرها:

١/أبو إسحاق النَّسَفِي [عن البخاري].

(١) ينظر: «مشارق الأنوار» (٣٩٣/٢-٣٩٤)، و«الأحكام الكبرى» للإشبيلي (٢٣٧/١)، و«فتح الباري» (٥٨٠/٨)، و«إرشاد الساري» (٣٤٣/٧)، والطبعة السلطانية لنسخة اليونيني من «صحيح البخاري» (١٣٤/٦) وكتب فوق الزيادة الرمز التالي: (صحـ لا ٥).

٢/وأبو **محمَّد الحَمُّـــوْيِي** [عن الفَربري، عن البخاري]
٣/وأبو **إسحاق المُسْتَمْلِي** [عن الفَربري، عن البخاري] ــ كما في رواية أبي ذرٍّ الهروي عنهم.
٤/وأبو **الهيثم الكُشْمِيهَنِي** [عن الفَربري، عن البخاري]

٥/وأبو **الحسن القَابِسِي**(١) [عن أبي زيدٍ المروزي، عن الفَربري، عن البخاري]. قال القَابِسِيّ: (أَبَى أبو زيدٍ أن يقرَأ لنا هذا الحرف(٢)).

ووقع السياق عند جميعهم هكذا: «**قَامَتْ الرَّحِمُ، فأخَذَتْ، فقال: مَهْ**»، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (قوله: «**فأَخَذَتْ**» كذا للأكثر؛ بحذفِ مفعولِ «**أَخَذَتْ**»).

بينما ذكرها:

١/**أبو علي ابن السَّكَن** [عن الفَربري، عن البخاري].

٢/وأبو **محمد الأَصِيلي** [عن أبي زيدٍ المروزي، عن الفَربري، عن البخاري].

ووضع عليها اليونيني علامة التصحيح (صحـ) إشارة إلى ثبوتها في أصل سماعه لـ«الصحيح».

---

(١) فائدة: قال ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (ص٨٤): (أقرب الرِّوايَات إلى روايَة أبي ذَرٍّ رِوَايَةُ أبي الحسن القَابِسي عن أبي زيد الْمروزِي).

(٢) **تنبيه**: زاد الحافظ ابن حجر في آخر كلام القابسي كلمة: (لإشكاله)، فأوهم أنها من قول القابسي، والحقيقة أنها من كلام القاضي عياض في «المشارق»، ذكرها تلَمُّسَاً منه لسبب ذلك، والقاضي عياض – عفا الله عنه – يجنح للتأويل في باب الصفات، كما هو معروف من منهجه، فظن أن سبب عدم قراءة أبي زيد لهذا الحرف في الحديث إنما هو لاستشكاله له، وهذا بعيدٌ جداً، لأمرين:

أولاً: أن أبا زيد مجرد راوٍ للصحيح، والراوي لا يجوز له أن يطوي حرفاً ثابتاً في الحديث لمجرد استشكاله له، ولو قيل بهذا لم نأمن على رواية الأحاديث من الحذف والإسقاط لمجرد الاستشكال، وفي هذا سوء ظنٍّ بهؤلاء النقلة.

وثانياً: أن هذا الحرف قد حدَّث به أبو زيد فعلاً، كما في رواية الأصيلي عنه، وهذا يؤكد أن عدم قراءته لهذا الحرف في رواية القابسي ليس لمجرد استشكاله كما ظنه القاضي عياض، وإنما هو لأمرٍ آخر الله أعلم به، لكن الذي نجزم به أن هذا الحرف ثابت في رواية أبي زيد المروزي وقد حدَّث به، ونقله عنه تلميذُه العارف به أبو محمد الأصيلي، ورواية الأصيلي تعد أجل الروايات عن أبي زيد المروزي، فقد سمع عليه «صحيح البخاري» مرتين، وكان ملازماً له، فكان يضبط عليه السماعات ويقرأ عليه الروايات.

وأما رواية رفقيه أبي الحسن القابسي فهي دونها في المنزلة والجلالة، فقد كان القابسي ضريراً، وكان الأصيلي هو الذي يتولى ضبط نسخته وتحريرها، وبذلك يظهر فضل رواية الأصيلي على القابسي.

وأيضاً فإن الأصيلي قد عرض «الصحيح» على أبي زيد مرتين:

الأولى: بمكة، سنة (٣٥٣هـ)، بقراءته هو – أعني الأصيلي –، وهذه السنة هي التي شاركه السماع فيها صاحبه القابسي.

والثانية: ببغداد، سنة (٣٥٩هـ)، بقراءة أبي زيد لبعضه، والأصيلي لبعضه الآخر. [ينظر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص٨٣)، و«فهرس ابن عطية» (ص٦٦)].

قال الإمام أحمد في «المسند» (١١٠/٥ رقم٢٩٥٣):

حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ، أَنَّ صَالِحاً - مَوْلَى التَّوْأَمَةِ - أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحْمَنِ، يَصِلُ مَن وَصَلَهَا، وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٣٨) بمثله مع زيادة في آخره، والبزار في «مسنده» -كما في «كشف الأستار» (٢/رقم١٨٨٣) - بنحوه[1]، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار - الجزء المفقود» (رقم١٨٧) بمثله، والمحاملي في «أماليه - رواية ابن مهدي الفارسي» (رقم٢٥٦) بمثله، والطبراني في «الكبير» (١٠/رقم١٠٨٠٧) بمثله، وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٤٢٠ رقم٣٩٢) بمثله دون قوله: «يصل من وصلها ويقطع من قطعها»، جميعهم من طريق أبي عاصم النبيل.
- وأخرجه بن عدي في «الكامل» (٨٨/٥) من طريق روح بن عبادة، بمثله
- وأخرجه أبو محمد الفاكهي في «فوائده» (رقم٢٤٠) — ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٩٠/ب) - من طريق هشام بن سليمان المخزومي، بمثله.
- وأخرجه أبو بكر الشافعي -كما في الجزء الثالث عشر من «الفوائد المنتقاة» لأبي بكر الشافعي، انتقاء: أبي حفص البصري - (مخطوط ل٥/ب) من طريق أبي قرة موسى بن طارق الزبيدي، بمثله.

أربعتهم: (أبو عاصم، وروح، وهشام، وأبو قرة) **عن ابن جريج، به.**

قال البزَّارُ: (لا نعلمُه يُروَى عن ابنِ عبَّاسٍ إلا بهذَا الإسنَادِ).

---

(١) ليس في المطبوع من «كشف الأستار» قوله: «آخذة بحجزة الرحمن»، وأخشى أن تكون سقطت من المطبوع، فإن الحديث يرويه البزار عن (عقبة بن مكرم) و(أبي الجوزاء أحمد بن عثمان) كلاهما عن أبي عاصم النبيل، وقد ثبتت هذه اللفظة في روايتيهما، فقد رواه ابن أبي عاصم عن (عقبة بن مكرم)، ورواه الطبري عن (أبي الجوزاء أحمد بن عثمان) وفي روايتيهما قوله: «آخذة بحجزة الرحمن»، فأخشى أن تكون سقطت من مطبوعة «كشف الأستار»، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• رَوْحٌ.

هو: رَوْح بن عُبَادة بن العلاء بن حسَّان بن عمرو القَيْسي، أبو محمد البَصْري.

روى عن: عبد الملك بن جريج[1]، وسفيان الثوري، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهما.

أحد الأئمة الحفاظ، ثِقَةٌ، فاضلٌ، مكثرٌ جداً، له أوهامٌ تغتفر في سعة مروياته.

وَثَّقَهُ: ابن سعد، وابن معين - في رواية ابن أبي خيثمة -، وابن المديني، والعجلي، والبزار، والخليلي، والخطيب البغدادي، وغيرهم. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين في رواية: (ليس به بأس). وفي رواية: (صدوق). وفي رواية: (صالح).

وقال الإمام أحمد: (لم يكن به بأس).

وقال يحيى القطان: (ما زلتُ أعرفه يطلب الحديث ويكتبه).

وقال علي ابن المديني: (نظرتُ لروح بْن عبادة في أكثر من مئة ألف حديث، كتبتُ منها عشرة آلاف). وكان يقول: (من المحدِّثين قومٌ لم يزالوا في الحديث، لم يُشغَلوا عنه، نشأوا، فطلبوا، ثم صنَّفوا، ثم حدَّثوا، منهم: روح بْن عُبَادة).

وقال يعقوب بن شيبة: (كان كثير الحديث جداً، صدوقاً).

وقال أبو حاتم: (صالِحٌ، محله الصدق).

وقال النسائي: (ليس بالقوي)[2].

تكلَّم فيه بعضهم بلا حجة كالقواريري وعفَّان بن مسلم، ومنهم من لم يَثْبُت كلامُه فيه أصلاً كابن القطان، ومنهم من رجع عن قوله فيه كابن مهدي.

قيل لابن معين: زعموا أن يحيى القطان يتكلَّم فيه؟ فقال: باطل، ما تكلم يحيى فيه، وهو صدوق.

وقال أبو داود: (كان القواريري لا يُحدِّث عن روح، وأكثر ما أُنكِرَ عليه تسع مئة حديث حدَّث بها عن مالك سماعاً).

---

(١) كان لروح عند ابن جريج منزلة ومكانة، قال أبو عاصم النبيل: (ابنُ جريج صيَّر لروحِ بنِ عُبَادة كل يوم شيئاً من الحديث يَخصُّهُ به). [«تاريخ بغداد» (٩/٣٨٥)]

(٢) «السنن الكبرى» (٣/٢٤٧).

قال ابن معين - مُتَعجِّباً -: (القواريري يحدِّث عن عشرين شيخاً من الكذَّابين ثم يقول: لا أُحدِّثُ عن روحِ بْن عبادة!).

وقال يعقوب بن شيبة: (سمعتُ عفَّان بن مسلم لا يرضى أمر روح بْن عبادة). قال: (وحَدَّثَنِي مُحَمَّد بْن عُمَر، قال: سمعت عفَّان بْن مسلم، وذكر روح بْن عبادة، فقال: هو عندي أحسن حديثاً من خالد بْن الحارث، وأحسن حديثاً من يزيد بْن زريع فلم تركناه؟، - يعني كأنَّه يطعن عليه - فقال له أبو خيثمة: ليس هذا بحجة، كلُّ مَن تركتَه أنتَ ينبغي أن يُترَك، أما روح بْن عبادة فقد جاز حديثُه، الشأن فيمن بقي). قال يعقوب بن شيبة - معلِّقاً -: (وأحسب أنَّ عفان لو كان عنده حجة مما يسقط بها روح بن عبادة لا حتج بها في ذلك الوقت).

وقد تكلم فيه ابن مهدي؛ لأحاديث رواها عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، ثم رجع ابن مهدي عن ذلك.

وقيل: إن عبد الرحمن بن مهدي تكلَّم فيه بسبب وهمه في إسناد حديث، وهذا وهمٌ يسير لا يضرّ الراوي الثقة.

قال الذهبي في «السير» تعقيباً على قول ابن مهدي: (هذا تعنُّت، وقِلَّةِ إنصاف في حَقِّ حافظٍ قد روى ألوفاً كثيرةً من الحديث، فوهِمَ في إسناد، فرَوْحٌ لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه؛ لاغْتُفِرَ له ذلك أُسوة نُظرائه، ولسنا نقول: إن رتبة رَوح في الحفظ والإتقان كرتبة يحي القطان، بل ما هو بدون عبد الرزاق، ولا أبي النضر).

وبالجملة فقد قال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: (طَعَنَ على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر، فلم يَنفُذْ قولُهم فيه).

وعلى هذا فالراجح في حاله أنه ثقة، كما هو قول أكثر الأئمة كما سبق، وحديثه في دواوين الإسلام كلِّها، وقد احتجَّ به الأئمة كلُّهم، وفي مقدِّمتهم الشيخان، وكلُّ مَن تَكلَّم فيه لم يَذكر حُجَّةً معتَبرة في ذلك.

وقد اختار القول بتوثيقه الذهبي وابن حجر.

أما الذهبي فقال في «المغني» و«الميزان»: (ثقةٌ مشهورٌ) زاد في «الميزان»: (حافظٌ من علماء أهل البصرة)، ورمز له بعلامة (صح) إشارة منه إلى أن العمل على توثيقه.

وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (ثقةٌ، فاضلٌ، له تصانيف).

من التاسعة، مات سنة (٢٠٥هـ) قال الذهبي: (وغَلِطَ مَن قال سنة سبع)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٩٦/٧)، و«الجرح والتعديل» (٤٩٨/٣)، و«الثقات» لابن حبان (٢٤٣/٨)، و«تاريخ بغداد» (٣٨٥/٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٨/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٠٢/٩)، و«ميزان الاعتدال» (٥٨/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٨/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٣/٣)، و«التقريب» (رقم١٩٦٢)، و«هدي الساري» (ص٤٠٢).

• ابْنُ جُرَيْجٍ.

هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي مولاهم، أبو الوليد، وأبو خالد المكي.

روى عن: زياد بن سعد الخراساني، وعطاء بن أبي رباح[1]، ونافع مولى ابن عمر[2]، وخلق سواهم.

وعنه: روح بن عبادة، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان، وخلق من الكبار.

أحد الأئمة الحفاظ الثقات، وكان فقيه أهل مكة في زمانه، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

قال الإمام أحمد: (ابن جريج ثَبْتٌ، صحيح الحديث، لم يُحدِّث بشيءٍ إلا أتقَنه).

وقال أيضاً -كما في رواية الميموني-: (كان ابن جريج من أوعية العلم).

وسُئل عنه أبو زرعة؟ فقال: (بخٍ، من الأئمة).

وقال ابن المديني: (نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستةٍ ... فذكرهم، ثم قال: فصار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف، ممَّن صَنَّف .... منهم من أهل مكة: عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج ...).

وقال ابن حبان في «الثقات»: (كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم، وكان يدلس).

وقال الذهبي في «الميزان»: (أحد الأعلام الثقات، يدلس، وهو في نفسه مجمعٌ على ثقته).

وقال عبد الرزاق: (كنتُ إذا رأيتُه علمتُ أنَّه يخشى الله تعالى، وما رأيتُ أحسن صلاة منه).

موصوف بكثرة التدليس والإرسال، فلا يُقبَل من حَديثِهِ إلا ما صرَّح فيهِ بِالسَّمَاع.

قال الإمام أحمد: (إذا قال ابن جريج: «قال فلان وقال فلان وأُخبِرتُ» جاء بمناكير، فإذا قال: «أخبرني وسمعتُ» فحسبُكَ به).

---

(١) قال ابن جريج: (لزمتُ عطاء سبع عشرة سنة)، وقال أبو زُرعَة الدمشقي: قلتُ لأحمد بن حنبل: من أثبت الناس في عطاء بن أَبي رباح؟ فقال: عَمرو بنِ دِينَارٍ، وابنُ جُرَيج. [«تاريخ أبي زرعة» (ص٢٥٢ و٤٥٠)].

(٢) قدَّمه يحيى القطان على الإمام مالك في نافع. قال علي بن المديني: سألتُ يحيى بن سَعِيد: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أَيُّوب، وعُبَيد الله، ومالك بن أنس، وابن جُرَيْج أثبتُ من مالك في نافع. [«تاريخ بغداد» (١٥١/١٢)]

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: (بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لايبالي من أين يأخذه - يعني قوله: أُخبرتُ، وحُدِّثت عن فلان -).

وسئل الدارقطني عن تدليسه فقال: (يُتَجَنَّب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يُدلِّس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما)[1].

ووصفه بالتدليس أيضاً: النسائي، والخليلي، وابن حبان وغيرهم.

وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلِّسين، وهم الذين أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع.

ولخص ابن حجر حاله في «التقريب» فقال: (ثقةٌ، فقيه، فاضل، وكان يدلس ويرسل).

من السادسة، مات سنة (١٥٠هـ) أو بعدها، وقد جاز السبعين، روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٥٦/٥-٣٥٨)، و«ثقات ابن حبان» (٩٣/٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤٢/١٢-١٥٣)، و«ميزان الاعتدال» (٦٥٩/٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٨/١٨-٣٥٤)، و«جامع التحصيل» (ص٢٢٩)، و«تحفة التحصيل» (ص٢١١)، و«تهذيب التهذيب» (٦١٦/٢)، و«التقريب» (رقم٤١٩٣)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٤١ رقم٨٣).

• زِيَاد.

هو: زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، أبو عبد الرحمن، جاور بمكة، وكان شريكاً لابن جريج بها، ثم تحوَّل إلى اليمن.

روى عن: صالح بن نبهان -مولى التوأمة-، والزهري - وكان أثبتَ أصحابِه - ، وغيرهما.

وعنه: ابن جريج، وابن عيينة، ومالك وغيرهم.

ثقةٌ ثبتٌ، عالِمٌ بحديث الزهري.

فقد وثَّقه: الإمام مالك، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والخليلي، والنسائي، والدارقطني وغيرهم.

وقال ابن المديني: (كان من أهل التثبت والعلم).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان من الحفاظ المتقنين).

وقال ابن عيينة: (كان عالماً بحديث الزهري).

وقال الذهبي: (ثقةٌ، ثَبْتٌ في الزهري).

---

(١) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص١٧٤ رقم٢٦٥).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري).

من السادسة، روى له الجماعة، قال الذهبي في «السير»: (ماتَ كَهْلاً، وموتُه قريبٌ من موت ابن جريج).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٣٣/٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٤/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٨٥/٧)، و«الكاشف» (١/رقم١٦٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٩/٣)، و«التقريب» (رقم٢١٨٠).

• صَالِح، مَوْلَى التَّوْأَمَة.

هو: صالح بن نَبْهان المدني، أبو عبدالله، مولى التَوْأَمة[1] -بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة-.

روى عن: عبد الله بن عبّاس، وأبي هريرة، وأنس بن مالك وغيرهم ﷺ.

وعنه: زياد بن سعد الخراساني، وابن أبي ذئب، وعبد الملك بن جريج وغيرهم.

مختلَفٌ فيه، فوثقه أقوام، وضعفه آخرون، وتوسَّط فيه الأكثرون.

فوثَّقه: ابن معين - في أكثر الروايات عنه -، وابن المديني، والعجلي، وابن شاهين، وغيرهم.

وضعَّفه: الإمام مالك، ويحيى القطان، وأبو زرعة، والنسائي، وابن قانع، وغيرهم.

وتوسَّط فيه: الإمام أحمد، وابن معين - في رواية عبد الله بن أحمد -، والبخاري، وأبو حاتم، والجوزجاني، وابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم.

أقوال الموثِّقين:

قَال عباس الدوري وعثمان الدارمي عَن يحيى بْن مَعِين: (ثقة). زاد الدوري: (وقد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثَبْتٌ).

وقال البرقي: سألتُ يحيى بن معين عنه فقال: (كان ثبْتاً ولكنه خَرِفَ، ومَن سمع منه قبل أن يَخْرَف فهو صحيح).

وَقَال ابن أَبي مريم: سمعتُ يحيى بْن مَعِين يقول: (صالح مولى التوأمة ثقةٌ حجةٌ). قلتُ له: إن مالكاً ترك السماع منه. فقال: (إنَّ مالكاً إنما أدركه بعد أن كَبِرَ وخَرِفَ، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خَرِفَ، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعدما خَرِفَ، ولكن ابن أَبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف).

---

(١) التوأَمة رضي الله عنها، هي بنت أميّة بن خلف الجُمَحي، صحابية، بايعت النبي ﷺ، سميت «التوأمة» لأنها وُلدت مع أختٍ لها في بطن واحدٍ، فسميت هذه التوأمة، وسميت تلك باسم آخر.

يُنظر: «الطبقات الكبرى» (٢٧٠/٨)، و«الإصابة» (٢٥٦/٤).

وقال عثمان بن أبي شيبة: سألتُ علي بن المديني عن صالح مولى التوأمة؟ فقال: (ثقةٌ[١]، إلا أنه خَرِفَ وَكَبُرَ فسَمِع منهُ قومٌ وهُو خَرِفٌ كَبيرٌ فكان سماعهم ليس بصحيح، سُفيان الثّوريّ ممن سمع منهُ بعد ما خَرِفَ، وكان ابن أبي ذئب قد سمع منهُ قبل ان يخرف)[٢] .

وَقَال العجلي وابن شاهين[٣]: (ثقة)، وذكره ابن خلفون في «الثقات».

أقوال المضعِّفين:

قال محمد بن سعد: (رأيتهم يهابون حديثه).

وكان شعبة لا يُحدِّث عنه، وينهى عنه.

وقال فيه الإمام مالك ويحيى القطان: (ليس بثقة).

وقال أبو زرعة، والنسائي: (ضعيف).

وقال ابن قانع: (يُضَعَّفُ حديثُه).

وذكره ابن الجارود، وأبو العرب، والعقيلي، والساجي في جملة «الضعفاء».

أقوال المتوسِّطين:

وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حنبل، قلتُ لأبي: إن عباساً العنبري حَدَّثَنَا عن بشر بن عُمَر قال: سألتُ مالكاً عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة، فقال أبي: (كان مالكٌ قد أدركه وقد اختلط وهو كبير، من سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأساً)[٤]، وقال مرةً: (ما أرى به بأس من سمع منه قديماً)[٥].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: صالح مولى التوأمة؟ قال: (لقيه مالك، زعموا بعد ما كبر). قلتُ لأحمد: هو مقارب الحديث؟ قال: (أما أنا فأحتمله وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع حجة، فلا)[٦].

---

(١) نقل الباجي في «التعديل والتجريح» (ص٧٨٥) عن علي بن المديني أنه قال: (صالح بن نبهان ليس بثقة)، ولم أجد هذا النقل لغير الباجي، وأخشى أن يكون قد وهم في هذا النقل، فإن هذا القول هو قول يحيى القطان لا قول علي بن الميديني كما سبق، والله أعلم.

(٢) «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص٨٦ رقم٧٩).

(٣) «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص١٠٠-١٠٢ رقم٥٦).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣١١/٢ رقم٢٣٨٢)، و«الجرح والتعديل» (٤١٧/٤).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (١١٥/٣ رقم٤٤٧٩).

(٦) «سؤالات أبي داود» (ص٢٠٨ رقم١٥٩).

وقال أيضاً: (مَن سمع من صالحٍ قديماً فسماعه حسنٌ، ومَن سمع منه أخيراً فكأنَّه يُضَعِّفُ سماعه)[1].

وَقَال ابن معين - في رواية عبد الله بن أحمد -، وأَبُو حاتم، والبيهقي[2]: (ليس بالقوي).

وقال البخاري: (قد اختلط في آخر أمره، من سمع منه قديماً سماعه مقارب، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديماً، يروي عنه مناكير)[3]، وقال في موضع آخر: (ابن أبي ذئب سماعه منه أخيراً، ويروي عنه مناكير)[4].

وَقَال الجوزجاني: (تغيَّر أخيراً، فحديثُ ابن أَبي ذئب عنه مقبولٌ لسِنِّه وسماعِه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغيُّر).

وَقَال ابن عدي: (هو في نفسه ورواياته لا بأس به، إذا سمعوا منه قديماً مثل ابن أَبي ذئب، وابن جُرَيْج، وزياد بن سعد، وغيرهم ممن سمع منه قديماً. فأما من سمع منه بأخرة فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك والثوري وغيرهم بعد الاختلاط. وحديث صالح الذي حدَّث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أَبي ذئب ويكون ضعيفاً، فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح مولى التوأمة لا بأس برواياته وحديثه).

ولما خرَّج له الحاكم حديثاً في كتابه «المستدرك» قال: (هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد ولم يخرِّجاه، وصالِحٌ ليس بالساقط)[5].

وذكره البرقي في «باب من نُسِبَ من الثقات إلى الضَّعْفِ في الرواية ممن يُكتَبُ حديثُه».

ما ذُكِرَ من اختِلاطِهِ - إضافةً إلى ما سبق نقله -:

وَقَال سفيان بن عُيَيْنَة: (لقيته وهو مختلط).

ونقل الحميدي عن ابن عيينة أنه قال: (لقيتُ صالحاً مولى التوأمة سنة خمس أو ست وعشرين ومئة أو نحوها، وقد تغيَّر، ولقيه الثوري بعدي فجعلتُ أقول له: أسمعتَ من ابن عباس؟، أسمعتَ من أبي هُرَيْرة؟، أسمعتَ من فلان؟، ولا يجيبني بها. فقال شيخٌ عنده: إنَّ الشيخَ قد كَبِرَ).

---

(١) نقله البخاري عنه كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٤).

(٢) «السنن الكبرى» (٣٠٣/١).

(٣) «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٩٢).

(٤) المصدر السابق (ص٣٤).

(٥) «المستدرك» (٤٩٥/١).

وقال ذؤيب بن عمرو السهمي: سألتُ سفيان بن عيينة: هل سمعتَ من صالح مولى التوأمة شيئاً؟ فقال: (نعم، هكذا، وهكذا، وهكذا، - وأشار بيده -، وسمعتُ منه ولعابُه يسيل، - يعني من الكِبَر - وما علمتُ أحداً من أصحابنا يحدِّثُ عنه، لا مالك بن أنس ولا غيره).

وَقَال ابن حبان: (تغيَّر في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميَّز فاستحق الترك).

وقال ابن عبد البر: (ولا خلاف أنه اختلط، فكان لا يضبط ولا يعرف ما يأتي به)[1].

الترجيح:

بالنظر في أقوال الأئمة فيه يظهر لي منها أن صالحاً هو في نفسه ثقة، وأما حفظه ففيه ضعف، وازداد حفظه سوءاً بعد اختلاطه، فحديثه بعد الاختلاط ضعيفٌ، وأما قبل اختلاطه فأقرب الأقوال أنه صدوقٌ لا بأس، ولا يرتقي إلى مرتبة الثقات الأثبات، لأن حديثه القديم لم يسلم من بعض النقد، كما يظهر مما أورده ابن عدي في ترجمته، ومن ذلك بعض ما رواه ابن أبي ذئب عنه. فقول الإمام أحمد ومَن وافقه ممن توسط في حاله هو أعدل الأقوال في نظري، وهو اختيار الحافظين الذهبي وابن حجر، قال الذهبي في «المغني»: (تابعيٌّ صدوقٌ لكنه عُمِّرَ واختَلَط)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ اختَلَطَ بآخره).

وأمّا من ضعَّفه فلأجل التخليط الذي وقع في مروياته بعد تغيُّره، ومِنْ هؤلاء مَنْ أدركه بعد اختلاطه كالإمام مالك؛ فلذا ترك الرواية عنه، على أن صالحاً مولى التوأمة ليس بذاك المتقن لحديثه يتبيّن ذلك من عبارات من الأئمة.

فالخلاصة: أن صالح بن نبهان - مولى التوأمة - لا مطعن في ثقته في نفسه وصدق لسانه وعدالته، لكنه كبر واختلط، وحديثه ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما حدَّث به قبل اختلاطه، فهو حسن في الأصل.

الثاني: ما حدّث به حال اختلاطه، فهو ضعيف.

وأما قول ابن حبّان: (اختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميّز فاستحق الترك) فهو قول مردود، وقد تعقبه ابن شاقِلا فقال: (وما قاله ابن حبان فَغَلَطٌ، وأكثرُ حديثِه قد تميَّز عند

---

(١) «التمهيد» (٢٢٢/٢١).

الحفَّاظ)[1]، وتعقبه أيضاً الحافظ العراقي فقال: (كلام ابن حبان يقتضي ترك جميع حديثه، وليس كذلك، فقد ميَّز غير واحد من الأئمة بعض مَن سمع منه في صحته ممن سمع منه بعد اختلاطه. فممن سمع منه قديماً: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قاله علي بن المديني ويحيى ابن معين والجوزجاني وأبو أحمد بن عدي. وممن سمع منه أيضاً قديماً: عبد الملك بن جريج، وزياد بن سعد، قاله ابن عدي. قلتُ: وكذلك سمع منه قديماً: أُسيد بن أبي أُسيد، وسعيد بن أبي أيوب، وعبد الله بن علي الأفريقي، وعمارة بن غزية، وموسى بن عقبة. وممن سمع منه بعد الاختلاط: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والله أعلم)[2] .

من الرابعة، مات سنة (١٢٦هـ)، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له.

يُنظر في ترجمته: «أحوال الرجال» (ص١٤٤ رقم٢٥٠)، «الثقات» للعجلي (٤٦٦/١)، و«ضعفاء العقيلي» (٥٨٨/٢)، و«الجرح والتعديل» (٤١٦/٤)، و«المجروحين» (٣٦٥/١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٨٣/٥)، و«تهذيب الكمال» (٩٩/١٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٦/٦)، و«ميزان الاعتدال» (٣٠٢/٢)، و«المغني في الضعفاء» (٣٠٥/١)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٥/٤)، و«التقريب» (رقم٢٨٩٢)، و«الكواكب النيّرات» (ص٢٥٨).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسنٌ، من أجل «صالح مولى التوأمة» فإنه - على الراجح - صدوقٌ لا بأس به، وهذا مما حدَّث به قبل اختلاطه، فإن الراوي عنه «زياد بن سعد الخراساني» ممن سمع منه قديماً، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، و«ابن جريج» قد صرَّح بالتحديث فأُمِنَ تدليسه، والله أعلم.

---

(١) «تعليقات الدارقطني على المجروحين» (ص١٣٠)

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٤٦٥).

قال ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٥/رقم٢٥٣٩٥):

حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُنْذِرُ بْنُ جَهْمٍ الْأَسْلَمِيُّ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُسَاحِقٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«الرَّحِمُ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحْمَنِ تُنَاشِدُه حَقَّهَا، فَيَقُولُ: أَلَا تَرْضِينَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ، مَنْ وَصَلَكِ فَقَدْ وَصَلَنِي، وَمَنْ قَطَعَكِ فَقَدْ قَطَعَنِي»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق ابن أبي شيبة: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٣٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٤٠٤ رقم٩٧٠).

- وأخرجه أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٢٩٣) من طريق حُمَيْد بن الربيع[1] عن زيد بن الحُبَاب به، بمثله.

---

(١) هو: حميد بن الربيع بن حميد بن مالك، أبو الحسن اللَّخمي الخزَّاز الكوفي، مات بالكوفة سنة (٢٥٨هـ).

قال فيه ابن معين: (كذابٌ خبيثٌ غير ثقة وَلا مأمون)، وقال النسائي: (ليس بشيء)، وقال ابن عدي: (كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم)، ولما ساق له بعضاً من مناكيره قال: (ولحميد بن الربيع حديث كثير بعضه سرق من الثقات وبعض من الموقوفات الذي رفعه وبعض زاد في أسانيده فجعل بدل ضعيف ثقة، وهو أكثر من ذلك فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من مناكيره وبواطيله لكي يستدل به على كثير ما رواه، وهو ضعيف جدا في كل ما يرويه)، وقال الخطيب: سألتُ أبا بكر البرقاني عنه، فقال: (كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يحسن القول فيه، وأنا أقول إنه ليس بحجة، لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون هو ذاهب الحديث).

وأما الإمام أحمد والدارقطني فكانا يُحْسِنَانِ القولَ فيه:

قال الإمام أحمد: (ما علمتُه إلا ثقة، وكان أبو أسامة يُكرِمُهُ)، وأنكر أحمدُ على ابنِ مَعِين طعنَه عليه.

وقال الدَّارَقطْنِيّ: (تكلم فيه يحيى بن معين، وقد حمل الحديث عنه الأئمة ورووا عنه، ومن تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة).

وقال عثمان بن أبي شيبة: (أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع هو ثقةٌ، لكنه شَرِهٌ يُدَلِّسُ).

ولعل شَرَاهته هي التي أورده المهالك، فإنَّ الراوي الثقة قد يحمله الشَّرَه وحبُّ التَكَثُّر على سرقة الحديث وكثرة التدليس، فتجده يروي الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ويروي عن الثقات وعن الضعفاء، وقد يصرح بالواسطة الضعيفة وقد يدلِّسها، بل قد يستعمل التدليس الخبيث وهو تدليس التسوية، وكثير من المدلِّسين الذين يروون الأباطيل وما لا أصل له ويسقطون الضعفاء ويقصدون بذلك التكثر كثيراً ما يُلزَقُ الوَهَنُ بهم، وتأمل هذا في حال «حميد بن الربيع» وكيف أن شرهه في الرواية جعل الأئمة ومنهم ابن معين يقولون فيه ما قالوا، والله المستعان.

❖ رجال الإسناد:

• زَيدُ بنُ الحُبَاب.

هو: أبو الحسين زيد بن الحُبَاب بن الريَّان العُكْلِي - بضم المهملة وسكون الكاف - التميمي، الكوفي، خرساني الأصل، رحل في الحديث فأكثر منه.

روى عن: موسى بن عبيدة، وسفيان الثوري، وخلق كثير.

وعنه: أبو بكر ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وجمعٌ غفيرٌ.

مختلَفٌ فيه:

قال ابن المديني، وابن معين - في رواية الدارمي -، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن صالح المصري، والعجلي، والدارقطني وغيرهم: (ثقة).

وقال ابن معين في - رواية المفضل الغلابي -: (كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس).

وقال جَعفَر الصَّائغ: سَمِعتُ يَحيَى بن مَعين يقول: (علي بن ثابت، وإِسمَاعيل بن عَيَّاش، وبَقيَّة، ومَروَان بن مُعَاويَة، وزَيد بن الحُبَاب، ثقاتٌ في أنفسهم، إِلا أَنهم يحدِّثون عن الكل، ويأتونا بالعجائب، أَو كما قال)[1].

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: (زيدٌ ثقة، ليس به بأس)[2]، وقال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: (كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ)[3].

وقال البخاري: (كان زيدُ بنُ الحُبَاب إذا رَوَى حِفْظَاً ربما غَلِطَ في الشَّيء)[4].

وقال أحمد بن صالح المصري: (كان معروفاً بالحديث صدوقاً، إلا أنه كان يأنف أن يخرج كتابه، فكان يملي من حفظه، فربّما وهم في الشيء).

ينظر: «الكامل» (٣/٨٩-٩٢)، و«تاريخ بغداد» (٩/٢٨-٣٢)، و«لسان الميزان» (٣/٢٩٧)، و«شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» (ص٤٦٣).

(١) «الكامل» (٢/٢٦٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (رقم١٧٠٢).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص٣١٩).

(٤) نقله البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٨) وظاهر النقل أنه من «العلل الكبير» للترمذي، ولم أقف عليه في المطبوع منه، فليستدرك.

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ صالح الحديث).

وقال ابن عدي: (له حديثٌ كثيرٌ، وهو من أثبات مشائخ الكوفة، ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له أحاديث عن الثوري تشبه بعض تلك الأحاديث تستغرب بذلك الإسناد، وبعضها ينفرد برفعه، والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها).

وذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي» في فصل: (قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم)، وقال فيه: (ثقةٌ مشهورٌ)[1].

وأما الذهبي فقد وثَّقَه في كثيرٍ من كتبه، فقال في «تذكرة الحفّاظ»: (ثقة، وغيره أقوى منه)، ونعته في «السير» بـ(الإمام الحافظ الثقة)، وفي «الميزان»: (العابدُ الثقةُ، صدوقٌ جوَّالٌ)، وقال في «الكاشف»: (لم يكن به بأسٌ، قد يهم).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، يخطئ في حديث الثوري).

قلت: والذي يظهر لي من أقوال الأئمة أنه إلى الثقة أقرب، فإن جماهير النقاد على توثيقه، وفيهم جماعة من الكبار ممن روى عنه وعرفه كالإمام أحمد وابن المديني، ولا شك أن التلميذ أعرف بشيخه.

وحديثه محتجٌّ به، فقد احتج به مسلمٌ، وأصحاب «السنن الأربعة» وغيرهم.

وأما من تكلم فيه فبسبب خطئه في حديث الثوري خاصة، وليس هذا عاماً في جميع ما يرويه عنه، بل هو في بعض حديثه عنه، وقول ابن معين: (كان يقلب حديث الثوري) ليس على إطلاقه، بل لزيد أحاديث مستقيمة عن الثوري، كما بيَّن ذلك ابن عدي في كلامه السابق، وهو كلامٌ محرَّر.

وأما قول الإمام أحمد عنه أنه (كان كثير الخطأ) فيجاب عنه: بأن الكثرة والقلة أمرٌ نسبي، وهذا راجعٌ - والله أعلم - إلى مقارنة خطئه إن حدَّث من حفظه بخطئه إن حدِّث من كتابه، فمراد الإمام أحمد بـ(كثرة الخطأ) الكثرة النسبية لا المطلقة، وهذا هو المتبادر من سياق قول الإمام أحمد، فبعدما أثنى عليه وعلى كتابه وذكر عنايته بضبط الألفاظ استدرك فقال: (ولكن كان كثير الخطأ) يعني في حفظه مقارنة بكتابه.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٨١٣/٢).

وأمرٌ آخر وهو أنَّ مَن قارن خطأه بخطأ غيره من الأئمة الثقات الكبار رآه كثيراً، ومن قارنه بخطأ من دونه من الثقات رآه قليلاً - وهو كذلك -، ويؤيد هذا: أن الإمامَ أحمد نفسَه قد وثَّق زيداً وأثنى عليه وأكثر من الرواية عنه[1]، وكان يقول فيه: (كان صاحب حديث كيِّساً، كتبتُ عنه بالكوفة وها هنا - يعني بغداد -)، فلو كان خطؤه كثيرٌ لكان حديثه مطرَّحاً، ولَمَا جاز وصفه له بالثقة، ولَمَا أكثر من الرواية عنه.

فالخلاصة فيه: ما قاله ابن معين: (هو ثقةٌ إلا في حديثِ سفيانَ الثَّوري ليس بذاك القوي).

وهو مع هذا لا يبلغ مبالغ الثقات الحفاظ الكبار، بل هو دونهم في الحفظ والإتقان، وما أعدل ما قاله الذهبي فيه في «تذكرة الحفَّاظ» من أنه (ثقةٌ، وغيره أقوى منه).

وحديثه من كتابه أحسنُ وأجودُ من حديثه من حفظه، ففي حفظه شيء[2]، ولعل هذا هو سبب ما كان يقع له من أخطاء وأوهام، وقد سبق ذكر قول أحمد بن صالح المصري عنه (أنه كان يأنف أن يُخرِجَ كتابَه، فكان يُملِي من حفظِه، فربّما وهم في الشيء)، وأما صحة كتابه وعنايته بضبط الألفاظ، فيدل عليه قول الإمام أحمد أنه (كان يضبط الألفاظ)، والله أعلم.

من التاسعة، مات سنة (٢٣٣هـ)، أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥٦١/٣ رقم٢٥٣٨)، و«الكامل في الضعفاء» (١٦٥/٤-١٦٧)، و«تاريخ بغداد» (٤٤٦/٩-٤٥٠)، و«تهذيب الكمال» (٤٠/١٠)، و«الكاشف» (٤١٥/١ رقم١٧٢٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٣/٩)، و«ميزان الاعتدال» (١٠٠/٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٥٦/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٤٦/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٢/٣)، و«التقريب» (رقم٢١٢٤).

• مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ.

هو: مُوسَى بنُ عُبَيدَةَ بنِ نَشِيطٍ الرَّبَذيُّ المدَنيُّ.

روى عن: المنذر بن جهم الأسلمي، وعبد الله بن دينار،وغيرهما.

وعنه: زيد بن الحباب، ووكيع بن الجراح، وغيرهما.

متفقٌ على ضعفه، وسوء حفظه، مع صَلاحِهِ وَعِبَادَته.

---

(١) ذكر الدكتور عامر حسن صبري في كتابه «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند» (ص١٨٥)، أن الإمام أحمد قد روى عنه (١٢٤) حديثاً، وهذا في «المسند» وحده.

(٢) قف على مثالٍ واحدٍ على اختلاف حديثِه من كتابِه وحديثِه من حفظِه في: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (١٥٩/١ رقم٧٧).

قال يحيى القطان: (كنا نتَّقِي حديثَه).

وقال ابن معين: (لا يحتج بحديثه)، وقال مرةً: (يُكتب من حديثه الرقاقُ). وقال أيضاً: (موسى بن عُبيدة ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير).

وقال أحمد وأبو حاتم: (منكر الحديث).

وقال أحمد أيضاً: (كان لا يحفظ الحديث).

وقال ابن المديني: (ضعيفٌ، يُحدِّثُ بأحاديث مناكير).

وقال الترمذي: (ومُوسى بنُ عُبيدة يُضعَّفُ في الحديث من قِبَلِ حفظِه، وهُو صدُوقٌ، وقد روى عنهُ شُعبةُ والثّوريُّ).

وقال ابن حبان: (كان من خِيَارِ عِبَادِ الله نُسُكَاً وفَضْلاً وعِبَادَةً وَصَلاَحاً، إلا أنَّه غَفَلَ عن الإتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصلَ له مُتَوَهِّماً ويَروي عن الثِّقَاتِ مَا لَيسَ مِن حَدِيثِ الأَثْبَاتِ من غير تَعَمُّدٍ له، فَبَطَلَ الاحتجَاجُ به من جِهَةِ النَّقْلِ، وإنْ كَانَ فَاضِلاً في نفسه).

وقال ابن عدي: (الضَّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِه بَيِّنٌ).

وخَلَصَ الحافظُ ابنُ حجر من أقوال النقاد إلى أنه (ضعيف، ولا سيما في عبد الله ابن دينار).

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (١٥١/٨)، و«المجروحين» (٢٣٤/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٣٣/٦)، و«تهذيب الكمال» (١٠٤/٢٩)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٧١٥)، و«ميزان الاعتدال» (٥٥١/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٦/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٩٨٩).

• المُنذرُ بنُ جَهمٍ الأسلميُّ.

هو: المنذر بن جهم الأسلمي.

روى عن: نوفل بن مساحق، وعمر بن خلدة.

وعنه: موسى بن عبيدة الرَّبَذِي.

مجهولٌ.

ذكره البخارى فى «تاريخه»، وسكت عنه.

وذكره ابن أبى حاتم أيضاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٥٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٣/٨)، و«مغاني الأخيار» للعيني (٧٩/٣).

• نوفلُ بنُ مساحِق.

هو: نوفل بن مُسَاحِق بن عَبد الله بن مخرمة القرشي العامري، المدني، القاضي.

روى عن: أم المؤمنين أم سلمة، وسَعِيد بن زيد، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعَنه: المنذر بن الجهم الأَسلميّ، وعبد الله بن عَبد الرَّحمنِ بن أَبي حسين المكي، وغيرهما.

ولي قضاء المدينة، وكان من أشراف قريش، ويعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل المدينة بعد الصحابة.

ثقةٌ مقلٌّ.

وثقه: يعقوب بن شيبة، والنَّسَائي.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وَقَال الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، مات فِي إمارة عَبد المِلك بْن مروان سنة (٧٤هـ) قاله ابن حبان، روى له أَبُو داود حديثاً واحداً.

ينظر: «الثقات»لابن حبان (٤٩٢/١٠)، و«تاريخ دمشق» (٢٩٣/٦٢) و«تهذيب الكمال» (٦٧/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٨٩٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٠١٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٩١/١٠)، و«التقريب» (رقم٧٢١٦).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ وله علتان:

الأولى: ضعف موسى بن عبيدة الرَّبَذِي.

الثانية: جهالة المنذر بن الجهم الأسلمي.

والحديث ضعَّفه الهيثميُّ[1] والبوصيريُ[2] من أجل موسى بن عبيدة، والله أعلم.

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٥٠/٨).

(٢) «إتحاف الخيرة المهرة» (رقم٥٠٤٩).

قال ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار - الجزء المفقود» (ص١٢٩ رقم١٧٣):

حَدَّثنَا ابنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثنَا سَلَمَةُ، عَن ابنِ إسحَاقَ، عَن عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ، عَن أبِي عَبدِالرَّحمَن، عَن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«الرَّحِمُ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحمَنِ يوم القِيَامَة، لَهَا لِسَانٌ ذَلْقٌ تَقول: يَا ربِّ، صِلْ مَن وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَن قَطَعَنِي».**

❖ تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج هذا الحديث غير ابن جرير الطبري.

❖ رجال الإسناد:

• ابنُ حُمَيْدٍ:

هو: محمد بن حميد بن حيّان التميمي، أبو عبد الله الرازي.

روى عن: سلمة بن الفضل الأبرش – وأكثر عنه –، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما.

وعنه: محمد بن جرير الطبري – وأكثر عنه في كتبه –، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين – وماتا قبله – وغيرهم.

مختلَفٌ فيه:

وثقه ابن معين، وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي، وأثنى عليه الإمام أحمد.

قال ابن معين – في رواية ابن أبي خيثمة –: (ثقةٌ، ليس به بأسٌ، رازيٌّ كيّسٌ).

وقال أيضاً – في رواية ابن الجنيد –: (ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يُحدّث بها ليس هو من قِبَله؛ إنما هو من قِبَل الشيوخ الذين يُحدّث عنهم).

وقال أحمد بن حنبل: (لا يزال بالرّي علمٌ ما دام محمد بن حميد حيّاً).

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: (ثقة، كتب عنه يحيى بن معين).

وقال الخليلي: (كان حافظاً عالماً بهذا الشأن، رَضِيَهُ أحمدُ ويحيى).

وتكلم فيه يعقوب بن شيبة، والبخاري، والجوزجاني، وكان ابن خزيمة لايروي عنه.

قال يعقوب بن شيبة: (محمد بن حميد كثير المناكير).

وقال البخاري: (فيه نظر)، ولما سُئِلَ لماذا تُكِلِّم فِيهِ؟ قَالَ: (كأَنَّهُ أكثر على نفسه).

وقال الجوزجاني: (رديء المذهب، غير ثقة).

وقال النسائي: (ليس بثقة).

وقال النسائي فيما سأله عنه حمزة الكناني: (محمد بن حميد ليس بشيء) قال: فقلت له: البتة. قال: نعم، قلت: ما أخرجت له شيئا قال: لا).

واتهمه بالكذب: أبو زرعة الرازي، وإسحاق بن منصور الكوسج، وصالح بن محمد الأسدي «جزرة»، وابن خراش، والنسائي، وغيرهم.

وقال أبو القاسمِ الرازي: سألتُ أبا زرعة عن مُحَمَّد بن حميد فأومأ فأصبعه إلى فمه، فقلتُ له: كان يكذب؟ فقال برأسه، نعم، فقلتُ له: كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه؟ فقال: (لا يا بُنَيَّ، كان يتعمد).

وقال إسحاق الكوسج: (أشهد على مُحَمَّد بن حميد وعُبَيد بن إسحاق العطار بين يدي الله أنهما كذابَان)، وقال أيضاً: (قرأ علينا ابن حميد كتاب «المغازي» عن سلمة، فقضي من القضاء أني صرتُ إلى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب «المغازي» عن سلمة. فقلت له: قرأ علينا مُحَمَّد بن حميد - يعني عن سلمة -، قال: فتعجب علي بن مهران، وَقَال: سمعه مُحَمَّد ابن حميد مني!).

وقال صالح «جزرة»: (ما رأيتُ أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكوني) وقال أيضاً: (كانت أحاديثه تزيد، وما رأيتُ أحداً أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض).

وقال أبو نعيم بن عدي: (سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشائخ أهل الري وحفاظهم فذكروا «ابن حميد»، فأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدِّث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة فيحدِّث بها عن الرازيين).

وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده).

والراجح: أن محمد بن حميد حافظٌ متهمٌ بسرقة الحديث.

قال فضلك الرازي يقول: (دخلت على ابن حميد، وهو يركب الأسانيد على المتون). قال الذهبي معلقاً: (قلت: آفتُه هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث).

واختار القول بضعفه - لا من قبل حفظه وإنما من قبل عدالته - الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: (ضعيفٌ لا من قبل الحفظ) ، وفي «السير»: (وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحب عجائب، .. ووقع لنا حديثه عالياً، ولا تركن النفس إلى ما يأتي به)، وفي

«تذكرة الحفاظ»: (هو من بحور العلم، لكنه غير معتمد يأتى بمناكير كثيرة) ، وقال ابن حجر في «التقريب»: (حافظٌ ضعيفٌ).

قلت: وهذا هو المعتمد في حاله، وأما توثيق ابن معين له، وثناء الإمام أحمد عليه، وروايتهما عنه، فسببه أنهما لم يطّلعا منه على ما اطّلع عليه غيرهما ممن تكلّم فيه وقدح في صدقه.

قال أبو حاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حُميد، من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: (أي شيء تنقمون عليه؟) فقلت: يكون في كتابه شيء، فنقول ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيّره على ما نقول. فقال: (بئس هذه الخصلة! قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا، ومعنا أحمد بن حنبل، فسمعناه ولم نر إلا خيراً).

وقال صالح بن عبد الله بن أحمد: كنت يوماً عند أبي، إذ دُقّ الباب، فخرجتُ فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة يستأذنان - وذكر قصة - ثم قال صالح: فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله، رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: (إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده، مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي!) قال صالح: فقال أبو زرعة وابن وارة: صحّ عندنا أنه يكذب. قال صالح: فرأيتُ أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفضَ يده.

وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدّثتَ عن محمد بن حميد؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه. فقال: (إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً!)

من العاشرة، مات سنة (٢٤٨هـ)، أخرج له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦٩/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٣٢/٧)، و«المجروحين» (٣٠٣/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٢٧٤/٦)، و«تهذيب الكمال» (٩٧/٢٥)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٨١٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٢٢١/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٠٣/١١)، و«تذكرة الحفاظ» (٥٨/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٥٣٠/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٥٧٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٧/٩) و«التقريب» (رقم٥٨٣٤).

• سَلَمَة:

هو: سلمة بن الْفَضْلِ الأبرش الأَنْصارِيّ، مولاهم، أَبُو عَبْد اللَّهِ الأزرق الرازي قاضي الري.

رَوَى عَن: محمد بْن إِسْحَاقَ بْن يسار، وأبي جَعْفَر الرازي، وغيرهما.

وعَنه: محمد بْن حميد الرازي، ويوسف بْن موسى القطان، وغيرهما.

مختلَفٌ فيه.

وثَّقه: ابن سعد، وابن معين – في رواية –، وأبو داود.

قَال مُحَمَّد بن سعد: (كان ثقةً صدوقاً، وهو صاحب مغازي مُحَمَّد بن إسحَاقَ، روى عنه «المبتدأ» و«المغازي»، وكان مؤدِّباً، وكان يقَالَ: أَنَّهُ من أخشع الناس فِي صلاته).

وقال ابن معين – في رواية أبي زرعة والحُسين بن الحَسَن الرازيان –: (ثقة)، زاد في رواية الحسين الرازي: (وقد كتبنا عنه، كان كيِّساً، مغازيه أتم، ليس فِي الكتب أتم من كتابه).

وقال – في رواية الدروي، وابن الجنيد، وابن محرز، والغلابي –: (ليس به بأس) زاد الدوري: (كتبت عنه، وكان يتشيع).

ونقل الآجُرِّيّ عَن أبي داود أنه قال: (ثقة)[١].

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»[٢] وَقَال: (يخطئ ويخالف).

ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: (هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدثين، وقد تُكُلِّمَ في حفظه ومذهبه، وسُئِلَ عنه أحمد بن حنبل فقال: (لا أعلم إلا خيراً).

وضعفه ابن راهويه، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

قال علي بن المديني: (رمينا بحديثه قبل أن نخرج من الري).

وقال الْبُخَارِيّ: (عنده مناكير[٣]، وفيه نظر)[٤].

وَقَال أبو زرعة الرازي: (كَانَ أهل الري لا يرغبون فيه لمعان فيه، من سوء رأيه وظلم فيه).

وَقَال أَبُو حَاتِم: (محله الصدق، فِي حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أُطلِقَ لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج بِهِ).

---

(١) نقله عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال»، ولم أجده في المطبوع من «سؤالات الآجري».

(٢) تنبيه: جاء في المطبوع من «المجروحين» بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد ترجمة لـ(سلمة بن الفضل)، ونُقِلَ فيها قول ابن عدي فيه، وليس هذا من صنيع ابن حبان بلا شك، بل هو من زيادات النساخ، ولم يترجم له ابن حبان في «المجروحين» أصلاً، ثم رجعت لتحقيق الشيخ حمدي السلفي فلم أجد لترجمة (سلمة) ذكر فيها، فالحمد لله على فضله.

(٣) هكذا وردت العبارة في «التاريخ الكبير» و«الضعفاء الصغير»، بينما وجدت ابن عدي نقل عن البخاري في «التاريخ الكبير» قوله: (في حديثه بعض المناكير)، وفرق بين العبارتين، وقد أشار إلى هذا الاختلاف مغلطاي في «الإكمال» فقال: (في كتاب ابن عدي: وقال البخاري: «في حديثه بعض المناكير»، وفي كتاب المزي عنه: «عنده مناكير»، فينظر في اللفظين فبينهما تفاوت)، والله أعلم.

(٤) «التاريخ الكبير» (٨٤/٤)، و«الضعفاء الصغير» (ص٧١ رقم١٥٢).

وقال ابن عدي: (لسلمة أحاديث كثيرة عن سائر مشايخه، وقد روى المغازي عن ابن إسحاق يرويها عنه عمار بن الحسن النسوي، ومحمد بن حميد الرازي، وعنده سوى المغازي عن ابن إسحاق وغيره إفرادات وغرائب، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة).

وَقَال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).

وقال البيهقي: (يروي مناكير)(١).

وذكره ابن الجارود، والعقيلي، وأبو العرب في «جملة الضعفاء».

الراجح: أنه إلى الضعف أقرب، وضعفه محتمل، فهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار.

وأما توثيق من وثقه فمحمول على روايته لـ«مغازي ابن إسحاق»، فله بها مزيد عناية.

قال زُنَيج: (لم يسمع المغازي بالري من ابن إسحاق إلا ثلاثة أناس: علي بن مجاهد، وعبد الله الطيالسي، وسلمة، فاستكتب سلمةُ فنَسَخَ لابنِ إسحاقَ المغازي، فعارضه ابن إسحاق).

وقال زنيج أيضاً: سمعت سلمة يقول: (سمعتُ المغازي من ابن إسحاق مرتين).

وقال ابن مَعِين: سمعتُ جريراً يَقُولُ: (ليس من لدن بغداد إِلَى أن تَبلُغَ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بْن الفَضلِ).

وقال ابن معين – في رواية الحُسين بن الحَسَن الرازي –: (مغازيه أتم، ليس فِي الكتب أتم من كتابه).

وقال – في رواية ابن الجنيد –: (ليس به بَأسٌ، هو آخر مَن سَمِعَهَا – يعني المغازي – من ابن إِسحَاق، سَمِعَهَا الكُوفيون، وسَمِعَهَا الرَّازيون، وسَمِعَهَا سَلَمَة بالرَّي).

وَقَال ابنُ أَبِي حاتم: سُئل أبي وأبو زُرعة عن عَبْدَةَ بن سُلَيمان، ويونس بن بُكَيْر، وسلمة بن الفضل أيهم أحب إليكما في ابن إسحاق؟ فقالا: عبدة، ثم سلمة.

وقال الذهبي في «السير»: (كان قوياً في المغازي)، وقال «تاريخ الإسلام»: (كان قوياً في ابن إسحاق).

فالخلاصة: أنه ضعيفٌ في الحديث، قويٌّ في «المغازي»، وهو أثبت الناس في ابن إسحاق.

---

(١) «السنن الكبرى» (١٠/٥٨).

وأما قول ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، كثير الخطأ) فالظاهر أنه أراد بقوله: (صدوق) مجرد إثبات عدالته وأنه ممن لا يتعمد الكذب، ولم يرد بها معناها الاصطلاحي المعروف، وحَمْلُها على المعنى الاصطلاحي يتعارض مع قوله: (كثير الخطأ)، فالصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ ضعيفٌ لا صدوقٌ بالمعنى الاصطلاحي(١).

وعلى هذا فلا يخرج قول الحافظ ابن حجر عمَّا رجَّحتُه من ضعف سلمة بن الفضل، والله أعلم.

من التاسعة، مات بعد (١٩٠هـ)، وقد جاوز المائة، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه في «التفسير».

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٨١/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٦٩/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٨٧/٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٦٩/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٠٥/١١)، و«ميزان الاعتدال» (١٩٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٩/٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١١٨/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٩/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٣/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٠٥).

- **ابنُ إِسْحَاقَ.**

هو: محمد بن إسحاق بن يَسَار المطَّلِبي، مولاهم، أبو بكر المدني، نزيل العراق.

أحد الأعلام الحفاظ المشاهير، صاحب مغازي رسول الله ﷺ.

مختلفٌ فيه اختلافاً كثيراً، **وخلاصة القول فيه**: أنه إمامٌ حجةٌ في المغازي، وأما في السنن والأحكام فهو صدوقٌ حسن الحديث إذا صرح بالسماع، وسَلِمَ خبره من الشذوذ والنكارة.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصلة.

- **عَطاء بن السَّائِب:**

هو: عطاء بن السائب بن مالك الثقفي، أبو السائب، ويقال: أبو محمد، الكوفي.

روى عن: أبي عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن جبير، وغيرهما.

وعنه: محمد بن إسحاق(٢)، وسفيان الثوري، وخلق من الكبار.

---

(١) جاء في ترجمة «عمر بن شبيب المسْلِي» قول ابن حبان فيه: (كان صدوقاً، لكنه يخطيء كثيراً، على قلة روايته). فتعقبه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٢٩/٩) بقوله: (قلت: هذا فيه تناقض، فالصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك).

(٢) «محمد بن إسحاق» (ت١٥١هـ) و«عطاء بن السائب» (ت١٣٦هـ) قرينان، يشتركان في الرواية عن بعض الشيوخ، ويشترك عدد من التلاميذ في الرواية عنهما، وابن إسحاق مدني الأصل ولكنه -كما قال ابن سعد-: (خرج من المدينة

ثقة، اختلط في آخر عمره.

وثَّقَهُ جمعٌ من الأئمة قبل اختلاطه، منهم: أيوب السختياني، وشعبة، وابن سعد، والإمام أحمد، وعلي بن المديني[1]، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والبزار، وغيرهم.

وقال يحيى بن سعيد: (ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديثه القديم شيئاً، وما حدّث سفيان، وشعبة، عنه صحيح).

وقال ابن سعد: (كان ثقةً، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغيّر حفظه بأخرة، واختلط في آخر عمره).

وقال يحي بن معين: (عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح).

وقال الإمام أحمد: (ثقةٌ، ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ). وقال: (مَن سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشئ).

وقال العجلي: (جائز الحديث)، وقال مرة: (كان شيخًا قديمًا ثقة، ومن سمع من عطاء قديمًا فهو صحيح الحديث، منهم: سفيان الثوري).

وقال يعقوب بن سفيان: (عطاء بن السائب ثقة، حديثه حجة، ما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء قديم، وكان عطاء تغير بآخره فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة).

وقال البزار: (لا نعلم أحداً ترك حديث عطاء بن السائب؛ لأن عطاء ثقةٌ كوفيٌّ مشهورٌ، ولكنه كان قد تغيَّر فاضطرب في حديثه)[2].

وقال النسائي: (ثقةٌ في حديثه القديم، إلا أنَّه تغيّر، ورواية حمّاد بن زيد، وشعبة، وسفيان، عنه جَيِّدة).

وقال الساجي: (صدوق ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه القديم).

قديماً، فأتى الكوفة والجزيرة والري وبغداد، فأقام بها حتى مات)، وعطاء من علماء أهل الكوفة، واللقاء بينهما ممكن جداً من حيث الأصل، وإن كنت لم أقف على من ذكر رواية محمد بن إسحاق عن عطاء بن السائب في ترجمتيهما في «التهذيب» وفروعه، بل لم أقف على رواية لمحمد بن إسحاق عن عطاء في غير هذا الموضع، مما يدل على ندرة روايته عنه.

ثم وقفت له على رواية صحيحة صرح فيها بالسماع من عطاء ذكرها أبو حاتم في «العلل» (مسألة رقم٤٨) قال: (حدثني عبيدالله بن سعد الزهري؛ قال: حدثني عمي يعقوب، عن أبيه، عن ابن إسحاق، حدثني عطاء بن السائب الثقفي، أنه سمع محارب بن دثار يذكر عن ابن عمر...)، وهذه الرواية صريحة في سماع محمد بن إسحاق من عطاء، فالحمد لله على توفيقه.

(١) نقله عنه العجلي في «معرفة الثقات» (٢/١٣٥).

(٢) «مسند البزار» (١١/١٢٧).

وقال الحاكم: (لم يختلفوا أن أحاديثه القديمة صحيحة، وأَنه اختلط بأخرة)[1].

وقال ابن حبان: (كان قد اختلط بآخره ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يُعدَل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات).

وقال أبو حاتم: (كان محله الصدق قديماً، قبل أن يختلط، صالحٌ، مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغيّر حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما رَوى عنه ابن فُضيل، ففيه غلط واضطراب، رفعَ أشياءَ كان يرويه عن التابعين، فرفعه إلى الصحابة).

وقال ابن عدي: (عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً مثل: الثوري، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة).

وقال الدارقطني كما في «سؤالات السلمي له»: (دخل عطاء بن السائب البصرة وجلس، فسماع أيوب، وحماد بن سلمة، في الرحلة الأولى صحيح، والرحلة الثانية فيه اختلاط).

وقال في «العلل»[2] : (وعطاء اختلط، ولم يخرجوا عن عطاء، ولا يحتج من حديثه إلا بما رواه الأكابر، شعبة، والثوري، ووهيب، ونُظراؤهم، وأما ابن علية، والمتأخرون، ففي حديثهم عنه نظر).

فتحصل من مجموع كلام الأئمة فيه: أنه ثقة قبل الاختلاط، ضعيف بعده، فقد وثقه عامة الأئمة قبل اختلاطه، وصحَّحوا حديثه القديم، وتقدّم نقل أقوالهم في ذلك.

وأما تضعيف من ضعَّفه كقول ابن معين فيه: (ليث بن أبي سليم ضعيف مثل عطاء بن السائب)، وقول ابن علية: (هو أضعف عندي من ليثٍ، والليث ضعيف) فمحمول على حاله بعد اختلاطه، قال ابن حجر في «هدي الساري»: (عطاء ... من مشاهير الرواة الثقات؛ إلا أنه اختلط فضعَّفوه بسبب ذلك)، ووثقه أيضاً الذهبي في «الكاشف»[3].

---

(١) «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» (٧٩٧/٢).

(٢) (١٤٣/١١ مسألة رقم٢١٧٩).

(٣) والقول بتوثيقه هو الأقرب لحاله، ولكنه - مع هذا - لم يكن بالمتقن الحافظ، وإنما هو دون ذلك، ولذا لما ترجمه الذهبي في «الكاشف» قال: (أحدُ الأعلام، على لِينٍ فيه ... ثِقَةٌ، ساءَ حِفظُهُ بأَخَرَة)، وأما الحافظ ابن حجر فقال في «التقريب»: (صدوقٌ)، وبمثل ذلك قال الذهبي في كتابه الآخر «مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوثَّق أو صالح الحديث» (ص٣٧٦)، وقال في «المغني في الضعفاء» (٤٣٤/٢): (تابعيٌّ مشهورٌ، حَسَنُ الحديثِ، ساءَ حفظُه بأَخَرَةٍ).

والأمر في هذا قريب، فعطاء ثقةٌ له أوهام، فمن نظر إلى أوهامه واعتبرها مؤثرة أنزله من مرتبة (الثقة) إلى (الصدوق)، وحسَّن حديثه، ومن نظر إليها واغتفرها عدَّه من جملة الثقات، وصحَّح حديثه، والله أعلم.

وتحصل من مجموع كلام الأئمة أيضاً: أن عطاء اختلط في آخر عمره، وتغير حفظه، وهذا مما اتفق عليه الأئمة، وميزوا بين مَن سمع منه قبل الاختلاط ممن سمع منه بعده[1].

فممن سمع منه قبل الاختلاط: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وأيوب، وحماد بن سلمة - عند الجمهور[2] -، وسفيان بن عيينة، وهشام الدستوائي، والأعمش[3].

وممن سمع منه بعد الاختلاط: جرير بن عبدالحميد، وهشيم بن بشير، وروح بن القاسم، وخالد بن عبد الله الواسطي، وإسماعيل بن إبراهيم بن علية، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ووهيب بن خالد، وعبدالوارث بن سعيد، وجعفر بن سليمان الضُّبَعي، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي، وابن جريج، وأبو الأحوص سلاَّم بن سُلَيم[4]، وزياد بن عبدالله البكائي[5]، وغيرهم.

وممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده: حماد بن سلمة -في قول يحي القطان، ورجحه ابن حجر -، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري. قال يحي بن معين: (سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفي الاختلاط جميعاً، ولا يحتج بحديثه)، وقال ابن رجب: (نقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد أنَّ أبا عوانة وحماد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط وبعده، وكانا لا يفصلان هذا من هذا، خرَّجه العقيلي)[6]، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (وحماد اختلف قولهم فيه والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب -كما يومئ إليه كلام الدارقطني - ومرة بعد ذلك، لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير، وذويه).

---

(١) لمزيد من التفصيل حول اختلاطه ينظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٤٤٢-٤٤٥)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٥٥٥-٥٦٠)، و«هدي الساري» (ص٤٢٥)، و«التهذيب» (٢٠٧/٧)، و«الكواكب النيرات» (ص٣١٩-٣٣٥)، و«معجم المختلطين» (ص٢٢٦-٢٤٠).

(٢) ممن نص على أن سماع حماد من عطاء قبل الاختلاط: ابن معين، وأبو داود - فيما نقله عن بعض أهل العلم -، والطحاوي، والدارقطني، وحمزة الكناني، ويعقوب بن سفيان، وابن الجارود.

(٣) قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٩٠/١): (عطاء بن السائب اختلط، ورواية الأعمش عنه قديمة، فإنه من أقرانه).

(٤) قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢٩٥/٤): (عطاء بن السائب ممن اختلط، وسماع أبي الأحوص منه بعد اختلاطه).

(٥) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٣/٩): (سماع زياد من عطاء بعد اختلاطه).

(٦) «شرح علل الترمذي» (٧٣٥/٢).

وعطاء بن السائب من الخامسة، مات سنة (١٣٦هـ)، روى له البخاري حديثاً واحداً متابعة[١]، ومسلم في الشواهد[٢]، والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٣٨/٦)، و«الثقات» العجلي (١٣٥/٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٨٤/٣)، و«الجرح والتعديل» (٣٣٢/٦)، و«ثقات ابن حبان» (٢٥١/٧)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٦١/٥)، و«تهذيب الكمال» (٨٦/٢٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٧٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٣/٧)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٤٥٩٢).

• أبو عبد الرَّحمَن:

هو: عبدالله بن حبيب ابن رُبَيِّعَة – بالتصغير –، أبو عبدالرحمن السُّلَمي الكوفي المقرىء، مشهور بكنيته.

ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة.

روى عن: عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وجمعٍ من الصحابة.

وعنه: عطاء بن السائب، وسعيد بن جبير، وغيرهما.

ثقةٌ ثَبْتٌ، إمامٌ مُقرِئٌ.

قَال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث).

ووثَّقه أيضاً: العجلي، والنسائي، وغيرهما.

قال ابن عبد البر: (هو عند جميعهم ثقة).

وقال الذهبي: (كان ثقةً رفيع المحل)[٣].

وَقَال في «التقريب»: (ثقة ثبت).

وكان رحمه الله من قراء التابعين الكبار.

قال ابن مجاهد: (أول من أقرأ الناس بالكوفة بالقراءة المجمع عليها أبو عبد الرحمن السلمي).

وقال ابن الجزري: (إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً).

وقال أبو إسحاق السبيعي: (أقرأ القرآن في المسجد أربعين سنة).

ولذا قال فيه الذهبي: (مقرئ الكوفة بلا مدافعة)[٤].

---

(١) في كتاب الرقاق من «صحيحه»، باب في الحوض (١١٩/٨) من طريق هشيم بن بشير عن عطاء.

وذكر ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٤٦) أنه ليس لعطاء في «الصحيح» غيره، وقد قرَنَه فيه بـ(أبي بشر جعفر بن أبي وحشية) – أحد الأثبات –، ولعل إخراجه له مقروناً لكون رواية هشيم عنه إنما هي بعد الاختلاط، والله أعلم.

(٢) ينظر: «المدخل إلى معرفة الصحيح» (٦٩٢/٢-٦٩٣).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٤٧/١).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٨٩٧/٢).

■ **تحقيق سماعه من عبد الله بن مسعود ﷺ**[1]:

نص شعبة على أنه لم يسمع من ابن مسعود، فقال: (لم يسمع أَبو عَبد الرَّحمَن من عُثمان، ولا من عَبد الله، ولكن قد سمع من علي).

وخالفه الإمام أحمد والبخاري وغيرهما، فأثبتا سماعه من ابن مسعود ﷺ.

قَال الأثرم: سمعتُ أحمد بن حنبل وذُكِرَ له قول شعبة: (لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان، ولا من ابن مسعود) فقَال: (دع «عَبد الله» فإني أُرَاهُ وَهِمَ). قلتُ: ويصح لأبي عَبد الرحمن سماعٌ؟ فقال: نحو قوله الأول: (أُرَاه وَهَمٌ قولُه: «لم يسمع عَبد الله»).

وقَال البُخارِيُّ: (سمع علياً، وعثمان، وابن مسعود).

وقال أبو عمرو الداني: (أخذ القراءة عرضاً عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبَي بن كعب ﷺ)[2].

وقد أخرج حديثه عن ابن مسعود ابنُ خزيمة وابن حبان والحاكم في «صحاحهم» وهذا تصحيحٌ ضمنيٌّ منهم لسماعه منه، مع أنه قد ورد تصريح أبي عبد الرحمن بالسماع من ابن مسعود في بعض حديثه عنه، والله أعلم.

من الثانية، مات بعد السبعين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/٧٢)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٠٦)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين بالكنى» (٢/٢٩٣)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٤٠٨)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» (١/٤١٣)، و«جامع التحصيل» (ص٢٠٨ رقم٣٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥/١٦١)، و«التقريب» (رقم٣٢٧١).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً، وآفته الكبرى من «محمد بن حميد الرازي»، فإنه متهم. وفيه أيضاً: «سلمة بن الفضل الأبرش»، وهو ضعيف على الراجح، والله أعلم.

---

(١) لمزيد من التوسع ينظر: «التابعون الثقات المتكلّم في سماعهم من الصحابة» (ص٥١٧-٥١٠).

(٢) «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/١٤٧).

قال ابن عاصم في «السنة» (ص٢٣٨ رقم٥٤٠):

حدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَبِيبٍ، ثنا الْحِزَامِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ، وَإِنَّهَا اشْتُقَّتْ مِنِ اسْمِ الرَّحْمَنِ، وَإِنَّهَا آخِذَةٌ بِحَقْوَيْهِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي»**.

❖ تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير ابن أبي عاصم.

❖ رجال الإسناد.

• عبدُ اللَّهِ بنُ شبيبٍ.

هو: عبدُ الله بن شبيب بن خالد الرَّبعي مولاهم، أبو سعيد المدني.

روى عن: أبي بكر بن شيبة الحزامي، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهما.

وعنه: ابن أبي عاصم، وابن أبي الدنيا، وغيرهما.

متفق على ضعفه، وكان صاحب عناية بالأخبار وأيام الناس.

قال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث).

وقال ابن حبان: (يقلب الأَخبَار ويسرقها، لا يجوز الاحتِجَاج به لِكَثرة ما خَالف أقرانه في الرِّوايَات عن الأَثبَات).

وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: (مجمعٌ على ضعفه)، وقال في «الميزان»: (أخباريٌّ علَّامةٌ، لكنه واهٍ).

وكتب عنه ابنُ خزيمة، ثم لم يُحدِّث عنه قط.

وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة (السادسة والعشرين)، وهم من مات بين سنة (٢٥١-٢٦٠هـ)، وليس له في الكتب الستة شيئاً.

ينظر: «المجروحين» (٤٧/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٤٣٠/٥-٤٣٣)، و«الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (١٧٣/٤)، و«تاريخ بغداد» (١٤٩/١١)، و«ميزان الاعتدال» (٤٣٨/٢)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢١٨ رقم٢٢٠٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٠٣/٦).

• الحِزَامِيُّ.

هو: عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحِزَامي - بمهملة وزاي - أبو بكر المدني.

روى عن: يحيى بن يزيد النوفلي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وغيرهما.

وعنه: عبد الله بن شبيب، وأبو زرعة الرازي، وغيرهما.

قال أبو بكر بن أبي داود: (ضعيفٌ).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (ربما خالف).

قال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ يخطئ)، وهو كما قال.

من كبار الحادية عشرة، مات في حدود سنة (٢٢٠هـ)، روى له البخاري في «الصحيح» حديثين لم ينفرد بهما، وروى له النسائي أيضاً.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٥٩/٥)، و«ثقات ابن حبان» (٣٧٥/٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٦٠/١٧)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢٥٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥٧٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٢١/٦)، و«التقريب» (رقم٣٩٣٦)، و«هدي الساري» (ص٤١٨).

• يحيى بنُ يزيدَ.

هو: يحيى بن يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي.

روى عن: أبيه - وعامة حديثه عنه -.

وروى عنه: عبدالرحمن بن إبراهيم «دُحَيْم»، وعبدالرحمن بن عبدالملك ابن شيبة الحزامي، وغيرهما.

ضعيف عابد.

ضعَّفه الإمام أحمد في رواية المروزي.

وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً).

وأما أبو زرعة فقال: (لا بأس به، إنما الشأن في أبيه، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: يحيى بن يزيد لا بأس به، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبيَّن أمره).

وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وذكر جملة من مناكيره ثم قال: (له غير ما ذكرتُ، وهو ضعيفٌ، ووالده يزيد ضعيف، والضَّعْف على أحاديثه - التي أمليتُ والذي لم أُمْلِه - بَيِّنٌ، وعامتها غير محفوظة).

ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٩١-٢٠٠هـ)، وليس له في الكتب الستة شيئاً.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٩٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٩/١١٤)، و«تاريخ الإسلام» (٤/١٢٥٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤/٤١٤)، و«لسان الميزان» (٨/٤٨٤)، و«تعجيل المنفعة» (٢/٣٦٦).

• أبو يحيى.

هو: يزيد بن عَبد المِلك بْن المغيرة النوفلي المدني.

روى عن: سَعِيد المقبري، ومحمد بْن المنكدر، وغيرهما.

ورَوَى عَنه: ابنه يحيى، وخالد بْن مخلد القطواني، وغيرهما.

متفقٌ على ضعفه.

قال الإمام أحمد: (ضعيف الحديث، عنده مناكير).

وقال ابن معين: (ضعيف الحديث) وقال مرة: (ليس بشيء)، وقال في موضع: (ليس به بأس).

وقال علي ابن المديني: (لا أروي عنه شيئًا، ولا أُحَدِّث عنه شيئًا).

وقَال البُخارِيُّ: (أحاديثه شبه لا شئ)، وضعَّفه جداً.

وَقَال أبو زرعة: (واهي الحديث)، وغلَّظ فيه القول جداً.

وَقَال أَبُو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً).

وَقَال أَحْمَد بْن صالح المِصْرِي: (ليس حديثه بشيءٍ).

وَقَال النَّسَائي: (متروك الحديث)، وقال مرة: (ليس بثقة).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات، ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأساً).

وَذكره أيضاً ابن عدي في «الضعفاء» وساق له جملة من مناكيره ثم قال: (لَهُ غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غَيْر محفوظ).

وقال ابن عبد البر والذهبي: (مجمع على ضعفه).

وشذَّ ابن سعد فوثقه، وقد قال العلامة المعلمي: (ولا يُلتفت إلى توثيق ابن سعد إذا خالف الأئمة، فإن مادته من الواقدي كما ذكر ابن حجر في مواضع من «مقدمة الفتح»)[١].

---

(١) تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٣٥٤-٣٥٥).

من السادسة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٦١-١٧٠هـ)، أخرج له ابن ماجه وحده.

ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣٨٤/٤)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٨/٩)، و«المجروحين» (١٠٢/٣)، و«الكامل في الضعفاء» (١٣٥/٩)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٩٥/١٧)، و«تهذيب الكمال» (١٩٦/٣٢)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٧١٢٣)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧٧٥١).

• سعيد بن أبي سَعِيدٍ

هو: سعيد بن أبي سعيد - واسمه: كيسان - المَقْبُري، أبو سعد المدني.

روى عن: أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبيه كيسان، وغيرهما.

وعنه: الليث بن سعد، وابن أبي ذئب - وهما أثبت الناس فيه -، وغيرهما.

ثقةٌ مكثرٌ[1]، من أثبت أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه[2].

وثَّقه: ابن سعد - وزاد: كثير الحديث -، وابن المديني، والعجلي، وأبو زرعة الرازي، والنّسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد وابن معين: (ليس به بأس).

وقال أبو حاتم: (صدوق)[3].

وذكره ابن حبّان وابن خلفون وابن شاهين في «الثقات».

وقد احتج به البخاري ومسلم، وحديثه في دواوين الإسلام كلها، ولما ذكره ابن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء» قال: (وأرجو أن سعيداً من أهل الصدق، وقد قبله النَّاسُ، وروى عنه الأئمة والثقات من النَّاسِ، وما تَكَلَّمَ فيه أحدٌ إلا بخير)، ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، المحدِّث، الثقة) وقال: (كان من أوعية الحديث)، ولما ذكره في كتابه «الميزان» رمز له بـ(صح) يعني أن العمل على توثيقه، قلت: وهذا هو الظاهر من حاله، فإن عامة الأئمة على توثيقه، وقد

---

(١) قال الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٠٤٣/٢): (حديثُه كثيرٌ متَّسِعٌ).

(٢) قال أَبو داود: سَأَلتُ ابن مَعين: مَن كان الثَّبت في أَبي هُريرة؟ فقال: (ابنُ المسَيَّب، وأَبو صالح، وابنُ سيرين، والمقبُري، والأَعرَج، وأَبو رافع) [«تهذيب التهذيب» (٢٢٠/٣)].

(٣) نقل الباجي في «التعديل والتجريح» (١٠٧٩/٣) عن أبي حاتم أنه قال: (ثقةٌ صدوقٌ)، وما ذكرتُه هو الموافق لما في «الجرح والتعديل»، وليس فيه قوله: (ثقة).

سار على القول بتوثيقه حذاق المتأخرين من الحفاظ كالذهبي وابن حجر وغيرهما، بل نقل الإمام النووي(١) وابن حجر(٢) الإجماع على توثيقه.

لكن جاء عن بعض أهل العلم أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، نُقل ذلك عن الواقدي، ونصّ عليه: ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبّان، وكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المِقْبُري بعد ما كَبر، وقد ذكره ابن عدي في كتابه «الضعفاء» من أجل قول شعبة فيه.

ولكن الذهبي - رحمه الله - قد أنكر اختلاطه بالمعنى المعروف وهو التغير الشديد، وزعم أنه مجرد تغير يسير وقع له بسبب الكِبر وتَقَادُمِ السِّنِّ، فقال عنه في «الميزان»: (ثقةٌ حجةٌ، شاخ ووقع في الهَرَم ولم يختلط)، وقال في ترجمة «عبد الملك بن عُمير» من «الميزان»: (والرجل من نظراء السبيعى أبي إسحاق، وسعيد المقبري لَمَّا وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلِّها).

وعلى فرض اختلاطه فالأمر كما قال الذهبي في «السير» و«التاريخ»: (ما أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكر، ولذلك احتج به مطلقاً أرباب الصِّحاح).

وأما قول ابن حبان: (في سماع المتأخرين عنه الأوهام الكثيرة)(٣) فدعوى تحتاج إلى إثبات، ولم أر أحداً من الأئمة أشار إلى ذلك غير ابن حبان، وقد مر قريباً قول الذهبي بأنه (لا يوجد له شيء منكر)، وقد أخرج البخاري رواية شعبة عنه(٤)، وشعبة إنما سمع منه بأخرة، ولم يتحاشَ البخاري ذلك.

فالحاصل: أن سعيداً ثقةٌ مكثرٌ، تغيَّر قبل موته بأربع سنين ولم يختلط.

وسعيد من الثالثة، مات في حدود (١٢٠هـ)، وقيل قبلها، وقيل بعدها، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (ص١٤٥)]، و«الجرح والتعديل» (٥٧/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٨٤/٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٤٤٣/٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٦٦/١٠)،

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٥٢٠/٢).

(٢) «هدي الساري» (ص٤٠٥).

(٣) «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٣١ رقم٥٨٧).

(٤) أخرجه في كتاب اللّباس من «صحيحه»، باب ما أسفلَ من الكعبين ففي النار (رقم٥٨٨٧) قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «ما أسفلَ من الكعبين من الإزار ففي النّار»، وكذلك أخرجه النسائي في «المجتبى» (رقم٥٣٣١).

ومن هنا تعلم أن قول الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٠٥): (وقد أخرج له البخاري ... وروى له الباقون لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً) غير دقيق.

و«سير أعلام النبلاء» (٥/٢١٦)، و«ميزان الاعتدال» (٢/١٣٩)، و«تاريخ الإسلام» (٣/٤٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٣٨)، و«التقريب» (رقم٢٣٢١)، و«هدي الساري» (ص ٤٠٥)، و«الكواكب النيرات» (ص٤٦٦)، و«معجم المختلطين» (ص١١٥).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً، مسلسل بالضعفاء والمتروكين، كما سبق.

الدراسة الموضوعية:

❖ **معنى «الحَقْو» و«الحُجْزَة» في اللُّغة**[1]:

الحَقْو: بسكون القاف، وفتح الحاء المهملة وكسرها - وجهان -، والفتح أشهر.

والحقو: هو الخَصْرُ، وَهُوَ مَوضِع عَقْدِ الإزار، وهذا هو الأصل فيه، ويطلق على الإزار أيضاً، من باب المجاز؛ لأنه يُشَدُّ على الحقو، وقد ورد إطلاقه في الأحاديث على المعنَيَين معاً.

فمن الأصل: حديث صلة الرحم: «قامت الرَّحِمُ فأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحمن».

ومن الفرع: قول أم عطية رضي الله عنها في حديث غسل زينب بنت النبي ﷺ وفيه قولها: «فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ - تعني النبي ﷺ - فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ، وقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» تَعْنِي إِزَارَهُ.

فحاصل كلام أهل اللغة في «**الحقو**» أن له معنيين: حقيقيٌّ، ومجازيٌّ.

فالحقيقي: الخَصْرُ، وهو موضع عَقْدِ الإزار من المتَّزِر، وحَقْو الإنسانِ وَسَطُه.

والمجازي: الإزار، وهو من مجاز المجاورة.

قال ابن الأثير: (الأصل في «الحقو» مَعْقِدُ الإزار، ثم سمي به الإزار للمجاورة).

و«**الحُجْزة**»: بضم الحاء وسكون الجيم، هي بمعنى «**الحقو**»، وقد جاء في بعض روايات حديث الرحم أنها «**آخذةٌ بِحُجْزَة الرَّحمن**».

قال الأثير: (أصل «الحُجْزَة»: موضع شدِّ الإزار، ثم قيل للإزار حُجْزَة للمجاورة).

ويقال في «**الحُجْزَة**» ما قيل في «**الحقو**».

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دلت الأحاديث على إثبات صفة «**الحقو**» و«**الحُجْزَة**» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية الخبرية، التي نطقت بها السنة النبوية، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

---

(١) ينظر مادة (**حقا**) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (٨١/٥)، و«الصحاح» للجوهري (٢٣١٧/٦)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٨٨/٢)، و«النهاية» لابن الأثير (٤١٧/١)، و«لسان العرب» لابن منظور (١٨٩/١٤)، و«تاج العروس» للزبيدي (٤٥٤/٣٧).

وينظر مادة (**حجز**) في: «الصحاح» (٨٧٢/٣)، و«مقاييس اللغة» (١٣٩/٢)، و«المحكم» لابن سيده (٦٠/٣)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١٨٢/١)، و«لسان العرب» (٣٣٢/٥)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٥٠٧).

وقد أضاف النبيُّ ﷺ «الحقو» و«الحُجْزَة» إلى الله عز وجل إضافةَ صريحة، فقال -كما في حديث الرَّحِم -: «**فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحمن**» وفي رواية: «بِحُجْزَةِ الرَّحمن»، وهذا من إضافة الصفة إلى موصوفها، وهو صريح في إثبات الصفة.

وأهلُ الإيمان المتَّبِعُون للسنَّةِ والقرآن لا يستوحشون من إثبات هذه الصفة لله عز وجل، وقد أثبتها له سيّدُ الخلق وأعلمُهم بالله عز وجل، ولسنا أعلم بالله من رسول الله ﷺ.

وليس إثبات «الحقو» لله عز وجل بأعجب من إثبات الوجه واليدين والأصابع والعينين وغيرها من الصفات الذاتية لله عز وجل، فباب الإثبات واحد، ومسلك الاستدلال أيضاً واحد.

فمن أنكر شيئاً من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل، أو فرَّق بين صفة وصفة بلا حجة معتبرة فقد خالف سبيل أهل السنة في هذا الباب.

وقد أخذ الإمام أحمد وغيره بظاهر هذه الأحاديث، فأثبت صفة «الحقو» لله عز وجل، وأنكر على مَن ردَّها.

قال المرُّوذي: جاءني كتابٌ من دمشقٍ فعرضتُه على أبي عبد الله - يعني الإمام أحمد - فنَظَرَ فيه، وكان فيه: أن رجلاً ذَكَرَ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إن الله عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الخَلْقَ حتى إذا فَرَغَ منهم قَامَت الرَّحِمُ فأَخَذَتْ بِحَقْو الرَّحمن»، وكان الرجلُ يُلَقِّنُه - يعني: حديث أبي هريرة -، فرفع المحدِّثُ رأسَهُ وقال: أخاف أن تكون قد كَفَرتَ[1]! ، فقال أبو عبد الله: هذا جهميٌّ.

وقال أبو طالب: سمعتُ أبا عبد الله سُئِلَ عن حديثِ هشامِ بن عمَّار أنه قُرِئَ عليه حديث: «تجيء الرحم يوم القيامة، فتتعلق بحقو الرحمن» فقال: أخاف أن تكون قد كفرتَ، قال: هذا شاميٌّ ما له ولهذا[2]؟!، قلت: ما تقول؟ قال: يُمضَى الحديثُ على ما جاء[3].

---

(١) سيأتي في الرواية التي تليها أن هذا المحدِّث هو هشام بن عمار إمام أهل الشام في زمانه، وقوله: (أخاف أن تكون كفرتَ) ليس اعتراضاً وإنكاراً من هشام للحديث وما تضمنه من الصفة، فيما يظهر لي، وإنما هو إنكار من هشام على هذا الرجل الذي كان يُلقِّنُه الحديث، فكأنَّ ثَمَّة محادثةٌ طُوِيَت من سياق القصة وقعت بين الرجل وبين هشام حول الحديث وما تضمنه من الصفة، وكأن الرجل ممن تأثر بمذهب الجهمية من نفي الصفات، فاستعظم منه هشام ذلك، وقال له: (أخاف أن تكون كفرتَ)؛ لأن جحد الصفات الثابتة وإنكارها كُفْرٌ، كما قال نعيم بن حماد - وهو من أئمة أهل السنة في زمانه -: (مَن شَبَّه الله بشيءٍ من خَلْقِه فقد كَفَر، ومَن أنكر ما وصفَ الله به نفسَه فقد كَفَرَ ..).

(٢) كأن الإمام أحمد يعجب من تأثر هذا الرجل الشامي الذي كان يقرأ على هشام بن عمار بمذهب الجهمية من إنكار الصفات؛ لأن مذهب الجهمية له ظهور وحضور في العراق وليس في الشام.

(٣) «إبطال التأويلات» (ص٤٦٣).

وقال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: «الرَّحِمُ شُجْنَة مِن الرَّحمن، وإنها آخِذَةٌ بحَقْو الرَّحمن»، فقال: قال الزُّهْريّ: على رسولِ الله البلاغ، ومِنَّا التسليم؛ قال أَمِرُّوا حديثَ رسول الله على ما جاء)[1].

ولَمَّا ذكر الحافظُ أبو موسى المديني في كتابه «المجموع المغيث»[2] حديثَ: «إنَّ الرَّحِمَ أَخَذَتْ بِحُجْزَةِ الرَّحمن»، ذكر تفسيرين للحديث، ثم قال: (وإجراؤه على ظاهره أولى).

وقد بوَّب الإمام ابن بطة في كتابه «الإبانة الكبرى»[3] باباً قال فيه: (بابٌ جامعٌ من أحاديث الصفات رواها الأئمة، والشيوخ الثقات، الإيمانُ بها من تمام السنَّة، وكمال الدِّيانة، لا يُنْكِرُها إلا جهميٌّ خبيثٌ) وذكر منها حديث الحقو.

وقال أبو عبد الله ابن حامد الحنبلي: (ومما يجب التصديق به أن لله حقواً)، ثم ذكر حديثَ الحقو وغيرِه، ثم قال: (فجملة هذه المسائل مذهبُ إمَامِنا فيها الإيمانُ والتَّصديقُ بها والتسليمُ والرِّضا، .. وكذلك في الرَّحِم تأخذ بحَقْوِ الرَّحمن صفةُ ذاتِه، لا يُدرَى ما التكييف فيها، ولا ماذا صفتها) إلى أن قال: (فأمَّا الحديث في الرَّحِم والحَقْو فحديثٌ صحيحٌ، ذكره البخاري، وقد سُئِل إمامُنا عنه فأثبَتَه، وقال: يُمضَى الحديثُ كما جاء)[4].

وقال تلميذه القاضي أبو يعلى – بعدما ساق حديث أبي هريرة في «الحقو» وحديث ابن عباس في «الحجزة» –: (اعلم أَنَّهُ غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأنَّ «الحقو» و«الحجزة» صفةُ ذاتٍ ..)، ثم قال: (وذكر شيخنا أبو عبدالله بن حامد في كتابه هذا الحديث وأخذ بظاهره، وهو ظاهر كلام أحمد)[5].

وقال صديق حسن خان: (ومن صفاته سبحانه: اليد، واليمين، والإصبع، .. **والحقو** .. إلى غير ذلك مما نطق به الكتاب والسنة، فأدلة ذلك مذكورة فيها، فكل هذه الصفات تساق مساقاً واحداً، ويجب الإيمان بها على أنها صفات حقيقية، لا تشبه صفات المخلوقين، ولا يُمَثَّل، ولا يُعطَّل، ولا يُرَدُّ، ولا يُجْحَدُ، ولا يُؤَوَّل بتأويلٍ يُخَالِفُ ظاهره)[6].

---

(١) «العلل» (٤٦٥/٥ رقم٢١١٨).

(٢) (٤٠٥/١).

(٣) (٥٣٤/٢) تحقيق عادل آل حمدان.

(٤) نقل كلامه شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٢١٠/٦ وما بعدها).

(٥) «إبطال التأويلات» (ص٤٦٢-٤٦٣).

(٦) «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (ص١١٤-١١٨).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (قوله: «**فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحمن**» في هذا إثبات «الحقو» لله عز وجل، كإثبات القَدَم واليد والعين والوجه، وهو من الصفات الذاتية الخبرية)(١).

فأهل السنة يثبتون صفة «الحقو» لله عز وجل على ما يليق بكماله وجلاله، من غير تشبيه ولا تكييف ولا تأويل.

وأما أهل التأويل فقد أنكروا هذه الصفة لله عز وجل(٢)، حتى زعم الخطابي وغيره أن حديث «الحقو» مما يجب تأويله بالاتفاق!، وقال: (لا أعلم أحداً من العلماء حمل «الحقو» على ظاهر مقتضى الاسم له في موضع اللغة، وإنما معناه اللِّيَاذ والاعتصام به، تمثيلاً له بفعل مَن اعتصم بحبل ذي عِزَّةٍ، واستجار بِذِي مَلَكَةٍ وقُدْرَةٍ ...)(٣).

وذكر الرازي في كتابه «تأسيس التقديس»(٤) أن المصير إلى تأويله أمرٌ لا بد لكل عاقل منه!، وزعم أن جميع فرق الإسلام مقِرُّونَ بوجوب تأويله!!.

وقال ابن جماعة: (وأما الأخذ بـ«الحقو» فظاهره محالٌ على الله تعالى، وإنما معناه أنها استجارت واعتصمت به من القطيعة، كما يستجير الإنسان من عدُوٍّ بكبيرِ البَلَدِ، فهو تمثيلٌ بالمحسوس، و«الحقو» الإزار، وكان أحدُ العرب إذا استجار بكبيرِ القومِ أخذ بإزاره مستجيرا به وذلك مستعمل في زماننا هذا، وقيل: إزارُه عِزُّهُ، فاستجار بعزِّهِ من القطيعة، ومَن حمل الحديث على ظاهره المعروف فمردود)(٥).

ولما ذكر ابن الأثير حديث الرحم وتعلُّقها بـ«الحقو» قال: (و«الحقو» فيه مجازٌ وتمثيلٌ)(٦).

ومعنى هذا أن ذكر «الحقو» في الحديث وإضافته إلى الله عز وجل لا حقيقة له، وإنما هو مجرد تمثيل بالمحسوس، وهذا في الحقيقة إنكار ورَدٌّ لظاهر الحديث، والأصل في نصوص الكتاب والسنة حملها على ظاهرها، وعدم التعرُّض لها بتأويل يخالف ظاهرها، ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت

---

(١) «شرح صحيح البخاري» (١٠/٤٢٧).

(٢) ينظر: «أساس التقديس

(٣) نقله كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٢٢٧)، وعزاه إلى كتابه «شعار الدين»، وهو غير في عداد المفقود من تراث الخطابي. وينظر أيضاً: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٢٢٣).

(٤) (ص١٠٥ و١٠٨).

(٥) «إيضاح الدليل» (ص١٨٥).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (١/٤١٧).

الحقيقة، والحقيقة هنا غير متعذرة إلا عند نفات الصفات الذين يزعمون أن إثبات حقيقة الصفة يستلزم التشبيه، فأنكروا حقيقتها فراراً من التشبيه فوقعوا في التعطيل، والله المستعان.

وأهل السنة يثبتون الصفات لله عز وجل على الحقيقة، ولا يتعرضون لها بتأويل يخالف ظاهرها، أو يشبهونها بصفات المخلوقين، بل يثبتونها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل.

فـ«الحقو» لله عز وجل هو من جملة صفاته الذاتية، التي نؤمن بها ونصدِّق مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إنَّ هذا الحديث — يعني حديث الحقو – في الجملة من أحاديث الصفات التي نَصَّ الأئمةُ على أنَّه يُمَرُّ كما جاء، ورَدُّوا على مَن نَفَى مُوجَبَه، وليس هو مما اتفقت الأئمة على تأويله)، وردَّ على الخطابي في قولِه: (لا أعلم أحداً من العلماء حمل «الحقو» على ظاهر مقتضى الاسم له في موضع اللغة) فقال: (هذا الذي ذكره الخطابيُّ ذَكَرَه بمبلغ عِلمِه، حيث لم يبلغه في حديث الرَّحِم عن أحدٍ من العلماء أنَّه جعله من أحاديث الصفات التي تُمَرُّ كما جاءت، والخطابي له مرتبة في العلم معروفة، ومرتبة أئمة الدِّين المتبوعين فوق طبقة الخطابي ونحوه ..)[1]، ثم ساق أقوال من حمل الحديث على ظاهره.

ولما ذكر قولَ الرازي عن حديث الحقو وأنه لابد من تأويله تعقبه بقوله: (هذا من الأخبار التي يُقِرُّه مَن يُقِرُّ نَظِيرَه، والنِّزَاعُ فيه كالنِّزَاع في نظِيرِه، فدعواكَ أنَّه لابد فيه من التأويل بلا حجة تخصُّه لا يصح ..)[2].

فالمقصود أن إنكار المتكلِّمين لهذه الصفة وزعمهم أن ذكرها في الحديث خرج مخرج المجاز والتمثيل قول مردود، وقد رد عليهم القاضي أبو يعلى فقال: (وقولهم: إن ذلك مَثَلٌ، لا يصح؛ لأَنَّهُ إِذَا أمكن حمل الكلام عَلَى مَا يفيد كان أولى من حمله عَلَى مَا لا يفيد)، وقال أيضاً: (وقولهم: إن معناه أنها مستجيرةٌ معتصمةٌ بالله، فلا يمنع من هَذَا، لكن صفة الاستجارة والاعتصام عَلَى مَا ورد به الخبر من الأخذ بحقو الرَّحْمَنِ جلَّ اسمه)[3].

قلتُ: هذا الذي ذكره أبو يعلى حق، فإن تفسير تَعَلُّق الرَّحم بحَقْوِ الرَّحمن على معنى الاستجارة والاعتصام بالله عز وجل، صحيح لا إشكال فيه، ولكن هذا التفسير لا يمنع من إثبات صفة

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢٣٨/٦).

(٢) المصدر السابق (٢٠٥/٦).

(٣) «إبطال التأويلات» (ص٤٦٨).

«الحقو» على حقيقتها، فإن الرحم تعلَّقَتْ وأَخَذَتْ بحقْوِ الرحمن حقيقة، وكان تعلُّقُها به على سبيل الاستجارة والاعتصام به سبحانه من القطيعة، ولا يقال بأن معنى ذلك هو استجارة مجردة عن الأخذ بـ«حقو الرحمن»، فهذا تعطيل لظاهر اللفظ من غير حجة.

فإن قيل: إن الرحم شيءٌ معنوي وليس شيئاً حسياً فكيف يتصور منها الأخذ والتعلُّق بـ«حقو الرحمن»؟

قيل: إن الله عز وجل على كل شيء قدير، وهو سبحانه قادر على أن يقلب المعاني أجساماً، وقد جاء في الحديث الصحيح أن سورة البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة تحاجَّان عن صاحبهما، ومثله أيضاً محاجة الجنة والنار، وكلام الجوارح يوم القيامة ونحو ذلك، والأمور الغيبية لا يمكن تصورها على حقيقتها.

قال الحافظ ابن حجر: (قوله: «قامت الرَّحم» يحتمل أن يكون على الحقيقة، والأعراض يجوز أن تتجَسَّدَ وتتكَلَّم بإذن الله ..)[١].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (الشيء المعنوي قد يكون أمراً حِسيَّاً يتكَلَّم وينطِقُ، فالرَّحِم هي القَرَابة، والقَرَابةُ أمرٌ معنويٌّ وليست أمراً حِسيَّاً، ولكن هنا قال: «**فَأَخَذَتْ بحَقْوِ الرَّحمن، فقال: مَهْ؟، قَالَتْ: هَذا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ من القَطِيعَة**» فتأمَّل قولَه: «**فأَخَذَتْ**» و«**قَالَت**» فصَدَرَ منها فعلٌ، وصدر منها قولٌ؛ لأنَّ الله سبحانه قادرٌ على أن يُجَسِّدَ الأشياء المعنويَّة، وهاهو الموتُ يكون يوم القيامة على صورةِ كَبْشٍ، ويُعرَضُ على أهل الجنَّة وعلى أهل النَّار ويُذْبَحُ ..)[٢].

وقال الشيخ عبد الله الغنيمان: (هذه الأفعال المسندة إلى الرحم، من القيام، والقول، ظاهر الحديث أنها على ظاهرها حقيقة، وإن كانت الرحم معنى يقوم بالناس، ولكن قدرة الله تعالى لا تقاس بما يعرفه عقل الإنسان، ولا داعي أن يقال: إن الله تعالى جعلها في جوهر، وجعل لها حياة، وأنطقها بعد ذلك، فقد جاء أن أعمال العبد تأتيه، وتخاطبه، وتجادل عنه، وهذا من جنسه، والله أعلم)[٣].

فالمقصود أن قيام الرحم، وتعلقها بحقو الرحمن، واستجارتها به، وكلامها، كل ذلك على الحقيقة، ولا وجه للعدول عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) «فتح الباري» (٥٨٠/٨).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (٤٢٧/١٠-٤٢٨).

(٣) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٣٨١/٢).

المبحث الثالث عشر

ما ورد في صفة الشخص

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٤٩٩):

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصْفِحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: **«أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجَنَّةَ»**.

❖ تخريج الحديث[1]:

- أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٠/رقم١٨١٦٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» كما في «المنتخب منه» (١/رقم٣٩٢)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١١/رقم٥١٥٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/رقم٩٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٩٨/٤)، وابن منده في «التوحيد» (رقم٨١٩) جميعهم من طريق أبي الوليد الطيالسي، بمثله.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٢٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١١٣٥) — ومن طريقه: ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٣٨٧) -، والطبراني في «الكبير» (٢٠/رقم٩٢١) ثلاثتهم من طريق محمد بن أبي بكر المقدَّمي[2]، بمثله.

---

(١) توسعتُ في تخريج الحديث مع كونه في «الصحيحين» للرد على من زعم أن لفظة: «شخص» لا تثبت من جهة الرواية، وأنها من تصرُّف الراوي، أو أنها قد تصحَّفَت عليه، ونحو ذلك من الدعاوى الباطلة، وفي هذا التخريج الموسَّع لحديث المغيرة رضي الله عنه رد على تلك الادعاءات، فلفظة «شخص» ثابتة في الحديث بلا شك.

وسيأتي في الدراسة الموضوعية مزيد توضيح وبيان، بإذن الله تعالى.

(٢) تصحف الاسم في مطبوعة «التوحيد» لابن منده إلى «المقدسي»، فليصحح.

- وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً في «السنة» (رقم٥٢٢)، من طريق محمد بن عبيد بن حساب – مقروناً بالمقدَّمي –، بمثله.
- وأخرجه عبد الله بن أحمد أيضاً في «السنة» (٢/رقم١١٣٥) – ومن طريقه: ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٣٨٧) –، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/رقم٥٧٧٣) كلاهما من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، بمثله.
- وأخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (٢٠/رقم٩٢١)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/رقم٣٠١) كلاهما من طريق يحيى الحِمَّاني، بمثله.
- وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٢٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٣٠) كلاهما من طريق أبي كامل الجَحْدَري، بمثله.
- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (٣/رقم٧٢٣) من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، مقروناً بأبي كامل الجحدري، بمثله.
- وأخرجه أبو نعيم ابن الحداد في «جامع الصحيحين» (١/رقم١٦) من طريق عفان بن مسلم، بمثله.

ثمانيتهم: (أبو الوليد الطيالسي، والمقدَّمي، وابن حساب، والقواريري، ويحيى الحماني، وأبو كامل، وابن أبي الشوارب، وعفَّان) **عن أبي عوانة اليشكري به، ووقع عند جميعهم:** «**لا شخص**».

وأخرجه البخاري (١٢٣/٩) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي عن أبي عوانة، بمثله إلا أنه وقع في روايته: «**لا أحد**» مكان «**لا شخص**».

قلت: ولم ينفرد أبو عوانة بهذا اللفظ «**لا شخص**»، بل تابعه عليه كل من:

١- عبيد بن عمرو الرقي.

أخرج روايته: الدارمي في «سننه» (٣/رقم٢٢٧٣)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١١/رقم٥١٥٧)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٣١) جميعهم من طرق عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الملك بن عمير، به.

٢- زائدة بن قدامة الثقفي.

أخرج روايته: الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤/رقم٩٢١) من طريق حسين الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الملك بن عمير، به.

وقد أخرج روايته مختصرة: ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٤/رقم١٨٠٠٤) و(٩/رقم٢٨٤٦٣) - ومن طريقه: الإمام مسلم (٢/رقم١٤٩٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٢٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١١٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/رقم٩٢٢) -.

قال عبد الله بن أحمد في «زياداته على المسند» (٢٦/رقم١٦٢٠٦)، وفي «السنة» (٢/رقم١١٢٠):

كَتَبَ إِلَيَّ إبراهيمُ بنُ حمزَةَ بنِ محمَّدِ بنِ حمزةَ بنِ مُصعَبِ بنِ الزُّبَيرِ الزُّبَيرِيِّ: كَتَبتُ إِليكَ بهذَا الحديثِ، وقد عَرَضتُهُ وسَمِعتُهُ علَى مَا كَتَبتُ بِهِ إِليكَ، فَحَدِّث بِذَلِكَ عَنِّي، قال: حدَّثني عَبدُالرَّحمَنِ بنُ المُغِيرَةِ الحِزَامِيُّ، قَالَ: حدَّثَنِي عَبدُالرَّحمَنِ بنُ عَيَّاشٍ السَّمَعِيُّ الأَنصَارِيُّ القُبَائِيُّ، مِن بَنِي عَمرِو بنِ عَوفٍ، عَن دَلْهَمِ بنِ الأَسوَدِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ حَاجِبِ بنِ عَامِرِ بنِ المُنتَفِقِ العُقَيلِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن عَمِّهِ لَقِيطِ بنِ عَامِرٍ، قَالَ دَلهَمٌ: وَحَدَّثَنِيهِ أَبِي؛ الأَسوَدُ، عَنِ عَاصِمِ بنِ لَقِيطٍ، أَنَّ لَقِيطاً خَرَجَ وَافِداً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ: نَهِيكُ بنُ عَاصِمِ بنِ مَالِكِ بنِ المُنتَفِقِ، قَالَ لَقِيطٌ: (فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبِي حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لِانسِلَاخِ رَجَبٍ، فَأَتَينَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَوَافَينَاهُ حِينَ انصَرَفَ مِن صَلَاةِ الغَدَاةِ ...)، - وذكر حديثاً طويلاً - وفيه:

(قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيفَ وَنَحنُ مِلءُ الأَرضِ وَهُوَ شَخصٌ وَاحِدٌ نَنظُرُ إِلَيهِ وَيَنظُرُ إِلَينَا؟ قَالَ: **«أُنَبِّئُكَ بِمِثلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الشَّمسُ وَالقَمَرُ آيَةٌ مِنهُ صَغِيرَةٌ تَرَونَهُمَا وَيَرَيَانِكُم، سَاعَةً وَاحِدَةً لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤيَتِهِمَا، وَلَعَمرُ إِلَهِكَ لَهُوَ أَقدَرُ عَلَى أَن يَرَاكُم، وَتَرَونَهُ مِن أَن تَرَونَهُمَا، وَيَرَيَانِكُم لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤيَتِهِمَا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ غريبٌ، ولا يُعرَف إلا من هذا الوجه، تفرَّد به عبدالرَّحمنِ بنُ المغيرة الحِزَامِيُّ، عن عبدالرَّحمن بنِ عيَّاش، عن دَلهمِ بنِ الأسودِ به.

وقد اختُلِفَ على عبدالرحمن في سياق إسناد هذا الحديث فيمن فوق «دَلهم بن الأسود»، على أقوال:

فرواه: ١- إبراهيم بن حمزة الزُّبيري ٢- ويعقوب بن محمَّد بن عيسى الزُّهري.

كلاهما عن عبدِ الرَّحمن بنِ المغيرة الحِزَامِيُّ، عن عبدِ الرَّحمن بنِ عيَّاش، عن دَلهمٍ، عن أبيه الأسودِ بنِ عبدِ الله، عن عمِّه لقيط بن عامر به.

- أخرجه من هذا الوجه: عبد الله بن أحمد في «السنة» وفي «زياداته على المسند» (كما هنا) – ومن طريقه: ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/٣٤٧) –، وأخرجه أبو داود في «سننه» – من رواية ابن الأعرابي – (٥/رقم٣٢٦٦)[1] وذكر من المتن قوله: «لعَمْرُ إلَهِكَ» ولم يذكر بقية المتن، والبخاري تعليقاً في «التاريخ الكبير» (٣/٢٤٩) وساق الإسناد دون المتن، وابن أبي خيثمة في «التاريخ – السِّفْر الثاني» (١/٥٢٧ رقم٢١٦٥) وساقه بتمامه مطوَّلاً، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/٧) وذكر طرفاً منه، وأبو الشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (رقم٣٤٥) بنحوه مختصراً، والدارقطني في «الرؤية» (رقم١٩١) بنحوه مختصراً، جميعهم من طريق إبراهيم الزُّبيري.

زاد في رواية عبد الله بن أحمد، وأبي داود، والبخاري في «التاريخ»، وابن قانع في «معجم الصحابة»، والدارقطني في «الرؤية» قوله: (قال دَلهَمٌ: وحدَّثنيه أبي؛ الأسودُ، عن عاصمِ بنِ لَقِيطٍ، أنَّ لقيطاً خرجَ وافداً إلى رسولِ اللهِ ﷺ).

- وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٣٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٥٥٩) بتمامه مطولاً، وابن النَّحَّاس في «الرؤية» (رقم٨) بنحوه مختصراً، والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (١/٣٩٨) بنحوه مختصراً، ثلاثتهم من طريق يعقوب الزهري، وليس في روايته قول دَلهَم: (وحدَّثنيهِ أبي؛ الأسودُ، عن عاصمِ بنِ لَقِيطٍ، أنَّ لقيطاً خرجَ وافداً إلى رسولِ اللهِ ﷺ).

ورواه إبراهيم بن المنذر الحزامي: عن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ المغِيرَةِ الحِزَامِيُّ، عن عبدِ الرَّحمن بنِ عيَّاش، عن دَلهمِ بنِ الأسودِ، عن جدِّه عبد الله بن حاجب، عن عمِّه لقيط بن عامر به.

---

(١) قال المزي في «تحفة الأشراف» (٨/رقم١١١٧٧): (هكذا وجدتُ هذا الحديثَ في باب لغو اليمين في نسخة ابن كردوس [كذا، وصوابه: كروس] بخطه من رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وفي أوله: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي، وأخشى أن يكون من زيادات ابن الأعرابي، فإني لم أجده في باقي الروايات، ولم يذكره أبو القاسم، والله أعلم).

و(أبو القاسم) المذكور هو: الحافظ ابن عساكر في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف»، وهو أحد الأصول التي اعتمد عليها المزي في «تحفته».

وانظر – غير مأمور – تعليق محمد عوامة على هذا الحديث في تحقيقه لـ«السنن» (٤/٨٢).

- أخرجه من هذا الوجه: ابن أبي خيثمة في «التاريخ - السِّفْر الثاني» (٥٢٧/١) وساقه بتمامه مطوَّلاً، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٢٤ و٦٣٦) وساقه بطوله - ومن طريقه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/رقم٦٤٤٠) -، والطبراني في «الكبير»[1] (١٩/رقم٤٧٧) وساقه بطوله - ومن طريقه: الضياء المقدسي في «الجزء الثالث من صفة الجنة» (رقم٢٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣٤/١٧) -، والحاكم في «تاريخ نيسابور»[2]، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (رقم١٦٨ و٣٦٤) وساق منه طرفه المتعلق بأبواب الجنة ونساء أهل الجنة، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٤٢٦/١ رقم٣٩٤)[3] بنحوه مختصراً، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٩٠/٤) وساق طرفه الأول ثم قال: وذكر الحديث، والرافعي في «التدوين

---

(١) وقع في إسناد الطبراني في مطبوعة «المعجم» سقط في مواضع، وينظر في تصويبه واستدراكه: رواية الضياء في «صفة الجنة» والمزي في «تهذيب الكمال»، وما نقله أيضاً ابن القيم في «حادي الأرواح» (١٢٦/١)، وابن كثير في «تفسيره» (٣١٣/٧)، وتعليق الدكتور محمد التركي في تحقيقه لكتاب الضياء المقدسي «صفة الجنة» (ص٤٦) حاشية رقم (٣ و٤).

(٢) نقله مغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٢٦٧/١ ط. الباز)، وهذه الطبعة للكتاب في غاية السوء، وفيها أغلاط وتصحيفات شوَّهت الكتاب.

وقد وقفتُ على نسختين خطيتين للكتاب صوَّبتُ منهما ما وقع في النسخة المطبوعة من أخطاء وتصحيفات، علماً بأن النسختين لم تسلما من بعض الأخطاء أيضاً، ولست أدري هل الخطأ فيها من مغلطاي نفسه فإنه صاحب أوهام في النقل، أم أنها من قبل النساخ؟!.

وهذا نص سياق إسناد الحاكم بعد التصويب: قال الحاكم: (نا أبو بكر، نا البوشنجي، نا إبراهيم الحزامي أبو إسحاق، نا عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الله الحِزَامي، حدَّثني عبد الرحمن بن عيَّاش الأنصاري، عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عاصم بن المنتفق العقيلي، عن جدِّه عبد الله، عن عمِّه لقيط.

قال دلهم: وحدَّثنيه أيضاً أبي الأسودُ، عن عاصم بن لقيط به مطولاً.

قال أبو عبدالله [هو: الحاكم]: سمعتُ أبا بكر يقول: سمعتُ أبا عبدالله [هو البوشنجي] يقول: هذا حديثُ إبراهيمَ كتَبَه عنه ابنُ معينٍ وابن حنبلٍ وحفَّاظ الحديث ببغداد، ولم يرو عبدالرحمن غير هذا الحديث، ولا كتبناه عن أحدٍ إلا عن الحزامي).

(٣) سقط من مطبوعة الكتاب قوله: (عن جدِّه عبد الله، عن عمِّه لقيط بن عامر)، واستدركته من نسخة خطية للكتاب بخط محمد بن أبي عبد الله الأنصاري، ومنسوخة في ٦٣٢هـ، وهي نسخة واضحة ومقروءة، محفوظة في مكتبة برلين بألمانيا برقم (٢٦٧)، وعنها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٠١٠).

وقد تصرف محقق الكتاب د.محمود مغراوي فأكمل النقص من بعض المصادر فأخطأ فيه، فقال: (عن **أبيه**، عن عمِّه لقيط)، والصواب: عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب، عن **جدِّه** عبد الله، عن عمِّه لقيط، وهذا هو الموافق لعامة المصادر، وهو المعروف من رواية إبراهيم بن المنذر، وأما رواية دلهم، عن أبيه الأسود، عن عمِّه لقيط، فهي رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري كما سبق. ومحقق الكتاب عفا الله عنه لم يمعن النظر في سياق الإسناد في الكتب التي أكمل النقص منها، فأخطأ.

في أخبار قزوين» (٢٣٢/٢) وساق طرفه الأول، ثم قال: وذكر حديثاً طويلاً يزيد على قائمة.

فتبين مما سبق أنَّ هذا الحديث يرويه «عبدُ الرَّحمن بنُ المغيرة الحِزاميُّ»، عن عبدِ الرَّحمن بنِ عيَّاش، عن دَلهمِ بنِ الأسودِ به، وقد اختُلِفَ عليه في ما بين دلهمٍ ولقيطِ بنِ عامر، على أقوال:

- فقيل: (عن دلهمٍ، [عن أبيه الأسودِ بنِ عبد الله]، عن عمِّه لقيط بن عامر)، كما في رواية إبراهيم الزبيري، ويعقوب الزهري.
- وقيل: (عن دلهمٍ، [عن أبيه الأسودِ، عن عاصم بن لقيط بن عامر]، أن لقيطاً خرج وافداً على رسول الله ﷺ ...) كما في بعض الروايات عن إبراهيم الزبيري.
- وقيل: (عن دلهم، [عن جدِّه عبدِ الله بنِ حاجِبٍ]، عن عمِّه لقيط بن عامر)، كمافي رواية إبراهيم بن المنذر الحزامي.

قال المزِّي معلِّقاً على رواية إبراهيم هذه: (هكذا وقع في هذه الرواية: «عن دلهم، عن جدِّه»، والمحفوظ: «عن أبيه، عن جده»)[1]، يعني أن المحفوظ في الحديث هو قول من قال: **عن** دلهم بن الأسود بن عبدالله بن حاجب بن عامر، **عن** أبيه الأسود، **عن** جدِّه عبدالله، **عن** عمِّه لقيط بن عام

قلت: وهذا الوجه الذي قال المزي أنه هو المحفوظ في الحديث، لم أقف عليه في شيء من مصادر التخريج، بل الذي في عامة المصادر ما ذكرتُه آنفاً.

والذي يظهر لي أن هذه الأوجه الثلاثة كلها محفوظة عن «عبد الرحمن بن عياش»، وأن الحمل فيها إما عليه أو على من فوقه، فإنه ومن فوقه مجاهيل لا يعرفون، وهذا اضطراب لا يحتمل منهم.

❖ رجال الإسناد:

• إبراهيمُ بنُ حمزةَ الزُّبيري.

هو: إبراهيمُ بنُ حمزَةَ بنِ محمَّدِ بنِ حمزةَ بنِ مُصعَبِ بنِ عبد الله بن الزُّبَيرِ بن العوَّام القرشي الأسدي، أبو إسحاق المدني.

روى عن: عبد الرحمن بن المغيرة الحِزَامي، وعبد العزيز بن محمَّد الدَّراوَرْدِيّ، وغيرهما.

وعنه: عبد الله بن أحمد، والبخاري، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم.

قَال ابن سعد: (ثقةٌ صدوقٌ في الحديث).

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٣٤/١٧).

وقال ابن معين - كما في رواية ابن محرز -: (ثقةٌ). وقال مرةً: (ما بالمدِينَة أَحدٌ إلا ذاك الفتى إبراهيم بن حَمزَة).

وقال أَبُو حاتم: (صدوق)، وسئل عنه وعن إبراهيم بن المنذر فقال: (كانا متقاربين، ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث).

وَقَال النَّسَائي: (لا بأس به، لم أكتب عنه).

وقال ابن قانع: (هو صالح) يعني في الحديث.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال مسلمة بن القاسم في كتابه «الصلة»: (ثقة).

وقال ابن القيم: (من كبار علماء المدينة، ثقة)[1].

وقال الذهبي في «السير»: (من كبار الأئمة الأثبات بالمدينة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق).

والظاهر لي من حاله أنه إلى التوثيق أقرب، فقد وثقه ابن سعد، وابن معين، وغيرهما، ووصفه الذهبي بأنه من كبار الأئمة الأثبات بالمدينة، واحتج به البخاري في «الصحيح»، وروى عنه أبو داود وأبو زرعة الرازي وهما لا يرويان إلا ثقة عندهما.

كما أن كلمة (صدوق) عند أبي حاتم، وكذلك (لا بأس به) عند النسائي ليست كما لو صدرت من غيرهما، لما عُرِفَ عنهما من التشدد في التوثيق، وقد أشار إلى هذا العلامة المعلِّمي فقال: (أبو حاتمٍ معروفٌ بالتشدُّدِ، وقد لا تَقِلُّ كلمة (صدوق) منه عن كلمة (ثقة) من غيرِه، فإنَّك لا تكاد تجده أطلق لفظة (صدوق) في رجلٍ إلاَّ وتجد غيرَه قد وثَّقَه، هذا هو الغالب)[2].

وقال الدكتور قاسم علي سعد: (أكثر الذين قال فيهم النسائي: «ليس به بأس» و«لابأس به» هم ثقاتٌ مطلقاً، بل إنَّه قال في جماعةٍ كبيرةٍ منهم في موضعٍ آخر: «ثقة»)[3].

---

(١) «زاد المعاد» (٦٧٧/٣)، و«مختصر الصواعق» (١١٨٤/٣).

(٢) «التنكيل» (١/ ٣٥٠).

(٣) «منهج النسائي في الجرح والتعديل» (١٠٠٨/٢)، وينظر أيضاً كتابه الآخر: «مباحث في علم الجرح والتعديل» (٣٧-٣٨).

هذا ما ظهر لي من حال إبراهيم الزبيري من حيث العموم، وهو لهذا الحديث على وجه الخصوص ضابطٌ متقنٌ، يؤيده قوله لعبد الله بن الإمام أحمد فيما كَتَبَ به إليه: (كتبْتُ إليكَ بهذا الحديثِ، وقد عَرَضتُهُ وسمعتُهُ على ما كتبْتُ به إليكَ، فحَدِّث بذلكَ عنّي).

من العاشرة، مات بالمدينة سنة (٢٣٠هـ)، روى له البخاري في «الصحيح» في عشرين موضعاً، وأبو داود في «السنن»، والنسائي في «عمل اليوم والليلة».

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤١/٥)، و«تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (١٠٠/١)، و«الجرح والتعديل» (٩٥/٢)، و«مشيخة النسائي» (رقم٩٧)، و«الثقات» لابن حبان (٧٢/٨)، و«تهذيب الكمال» (٧٦/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٦١/١١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٩٩/١)، و«تهذيب التهذيب» (١١٧/١)، و«التقريب» (رقم١٦٨).

• عبدُ الرَّحمن بنُ المُغيرة الحزاميُّ.

هو: عبدالرَّحمن بنُ المغيرةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبداللهِ القرشي الأسدي الحِزَامي، أبو القاسِم المدني.

روى عن: عبد الرَّحمن بن عياش السِّمَعي الأنصارِي، وأبيه المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، وغيرهما.

رَوَى عَنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وغيرهما.

صدوقٌ، فقيهٌ.

قَال عنه تلميذه الزبير بْن بكار: (كَانَ من فقهاء أهل المدينة).

وسئل عنه الدارقُطنِيّ فقال: (مدنيٌّ صدوق).

وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب «الثقات».

وقال ابن القيم: (من كبار علماء المدينة، ثقة)[1].

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة).

وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (صدوق).

من العاشرة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الحادية والعشرين وهم مَن توفي بين سنة (٢٠١-٢١٠هـ)، روى له البخاري، وأبو داود.

ينظر: «جمهرة نسب قريش» (ص٤٠٥)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٨/٥)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٢٣٦ رقم٣٨٤)، و«الثقات» لابن حبان (٣٧٧/٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٢٣/١٧)، و«الكاشف» (١/رقم٣٣٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٦/٦)، و«التقريب» (رقم٤٠١٥).

---

(١) «زاد المعاد» (٦٧٧/٣)، و«مختصر الصواعق» (١١٨٤/٣).

• عبد الرحمن بن عيّاش.

هو: عبد الرحمن بن عيَّاش[١] السِّمَعِيُّ[٢] الأَنصَارِيُّ القُبَائِيُّ[٣] المدني.

رَوَى عَن: دلهم بن الأسود، هذا الحديث الواحد.

وتفرَّد بالرواية عنه: عبد الرحمن بن المغيرة المدني، قاله الذهبي في «الميزان».

مجهول.

فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، سوى ذِكْر ابن حبان له في كتابه «الثقات» على قاعدته. وقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول) يعني حيث يتابع، ولا متابِعَ له في هذا الحديث[٤].

---

(١) بتحتانية ومعجمة، ويقال: «عبَّاس» - بموحدة ومهملة -، والأول أشهر وهو قول الأكثر.

(٢) بكسر السين المهملة وفتح الميم - وقيل بسكونها - وفي آخرها العين المهملة، وقيل بِفَتح السِّين والميم، نسبة إلى السِّمَع بن مالك، بطنٌ من حِمْيَر، وذكر الواقدي أنهم بطنٌ من الأنصار.

وفي سياق الحديث نسبته إلى بني عمرو بن عوف، وهم بطنٌ من الأنصار، والله أعلم.

ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٢٣٧/٧)، و«اللباب» لابن الأثير (١٤٠/٢)، و«مشتبه الذهبي» (ص٣٧٠)، و«توضيح المشتبه» (١٦٦/٥-١٦٧).

(٣) بضم القاف وتخفيف الموحَّدة وبالمد، نسبة إلى قُبَاء، وهو موضع معروفٌ بالمدينة المنورة، يُنسَب إِلَيْهِ كثيرٌ من العلمَاء.

ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٣٢٣/١٠)، و«اللباب» لابن الأثير (١٢/٣).

(٤) ثمة متابعةٌ أعرضتُ عنها لوهائها، أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٦٣٧) وأشار إلى وهائها، وأخرجها أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٢٦٩/٨) من طريق **النَّضْرِ بنِ طَاهِرٍ**، حدثنا دلهم بن الأسود، عن جدِّه عبد الله بن حاجب، عن أبي رزين لقيط بن عامر به.

قال ابن عدي عقبه: (هذا يُعرَف بحديث دلهم بن الأسود، ويرويه إبراهيم بن المنذر عن عبد الرحمن بن المغيرة، وهو حديثه عن دلهم، والنضر بن طاهر وَثَبَ عليه فَسَرَقَه من عبد الرحمن بن المغيرة، .. والنَّضْرُ بنُ طاهر معروفٌ بأنه يَثِبُ على حديثِ النَّاس ويَسْرِقُه، ويروى عمَّن لم يلحقهم والضَّعْفُ على حديثه بَيّنٌ).

وقال ابن أبي عاصم: (كان عندنا شيخٌ بالبصرة، وكان كبير السِّنِّ، صاحب غزوٍ وخيرٍ يُقالُ لهُ: النّضرُ بنُ طاهرٍ أبُو الحجَّاج، كتبنا عنهُ حديثاً كثيراً، عن أبي عوانة، وسُليمان والنّاس، ثُمّ أخرج حديث دلهمٍ، بطُوله. حدّثني به عن دلهمٍ، فقُلتُ لهُ: فإنَّك لقيت دلهماً؟ قال: قدم علينا مع عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم، فنزل موضعاً قد سمّاهُ، فسألتُ فما سمعتُ أحدًا يذكُرُ أنّ عبدالرّحمن بن زيد بن أسلم قَدِمَ البصرة. وعبدُ الرّحمن في شُهرته لو قَدِمَ لكتب عنهُ النّاسُ. ثُمّ وقفتُ من هذا الشّيخ بعدهُ على الكذب، ورأيتُهُ بعدما كُفّ بصرُهُ، وهُو يُحدّثُ عن الوليد بن مُسلمٍ، وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه، وتتابع في الكذب، نسألُ الله العصمة).

من السابعة، روى له أَبُو داود – من رواية ابن الأعرابي – هذا الحديث الواحد، ولا وجود لهذا الحديث في بقية روايات السنن، كما ذكر المزي.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٣٥/٥)، و«الجرح والتعديل» (٢٧١/٥)، و«ثقات ابن حبان» (٧١/٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٣/١٧)، و«ميزان الاعتدال» (٥٨٠/٢)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤٧/٦)، و«التقريب» (رقم٣٩٧٦).

• دَلْهَم بن الأَسود.

هو: دلهم بن الأسود بْن عَبد اللَّهِ بْن حاجِبِ بنِ عامرِ بن المُنْتَفِق العُقَيْلِي.

روى عن: أَبِيهِ الأسود، وجدِّه عَبد اللَّهِ بن حاجب.

تفرَّد بالرواية عنه: عَبد الرَّحمَن بن عيَّاش السِّمَعي، قاله الذهبي في «الميزان».

مجهول.

لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، سوى ذِكْر ابن حبان له في كتابه «الثقات» على قاعدته.

وقد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

وأما الذهبي فقال في «الميزان» وفي «المغني»: (لا يعرف)، وفي «الديوان»: (تابعيٌّ مجهول)، وهو كما قال.

من السابعة، روى له أَبُو داود – من رواية ابن الأعرابي – هذا الحديث الواحد، ولا وجود لهذا الحديث في بقية روايات السنن، كما ذكر المزي.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢٤٩/٣)، و«الجرح والتعديل» (٤٣٦/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٩١/٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٣/٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢٨/٢)، و«المغني في الضعفاء» (رقم٢٠٤٩)، و«ديوان الضعفاء» (رقم١٣٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٢/٣)، و«التقريب» (رقم١٨٢٩).

• أبو دَلْهَم.

هو: الأسودُ بنُ عَبدِ اللَّهِ بنِ حاجبِ بنِ عامرِ بن المُنْتَفِق العُقَيلي.

رَوَى عَن: أبيه عَبد اللَّهِ بن حاجب، وابن عمِّ أبيه عاصم بْن لقيط بْن عامر.

ولم يروِ عنه سوى ولده دلهم، قاله الذهبي في «الميزان».

مجهول.

لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، سوى ذِكْر ابن حبان له في كتابه «الثقات» على قاعدته.

وقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول)، يعني حيث يتابع، ولا متابع له في هذا الحديث.

ونقل في «التهذيب» عن الذهبي أنه قال فيه: محله الصدق، ولم أقف على عبارة الذهبي هذه، وقد ذكره في كتابه «الميزان» وقال: (ما روى عنه سوى ولده دلهم، له حديث واحد)، ومقتضى إيراده له في «الميزان» هكذا دون إشعار منه بقبول روايته عنده = أنه لا يحتج به.

من السادسة، روى له أَبُو داود - من رواية ابن الأعرابي - هذا الحديث الواحد.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٩٣)، و«الثقات» لابن حبان (٤/٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٣/٢٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (١/٢٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣٤٠)، و«التقريب» (رقم٥٠٤).

• عَاصِمِ بنِ لَقِيطٍ.

هو: عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفق العقيلي، وقيل: إنه ابن صَبِرَة، وقيل: غيره، وهو الصحيح.

رَوَى عَن: أبيه لقيط بن عامر.

وعنه: أبو دَلهم الأسودُ بن عبدالله.

مجهول.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وفي هذا نظر، فإن عاصماً هذا لم يوثِّقه أحدٌ، وقد تفرَّد عنه الأسود بن عبد الله بهذا الحديث الغريب، ولا يُعرف له حديثٌ آخر.

وهو غير «عاصم بن لقيط بن صبرة»، الذي وثَّقه العجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأما هذا فلم يوثقه أحد.

فلعل ابن حجر اختلط عليه هذا بذاك، والحافظُ نفسُه قد رَجَّح -كما سيأتي في ترجمة لقيط بن عامر - القول بالتفريق بين «لقيط بن عامر» و«لقيط بن صبرة»، وهذا التفريق بين الآباء يلزم منه التفريق بين الأبناء، والله أعلم.

وعاصم من الثالثة، روى له أَبُو داود - من رواية ابن الأعرابي - هذا الحديث الواحد.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٥٤١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٥١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٥٦)، و«التقريب» (رقم٣٠٧٧).

• لَقِيطِ بنِ عَامِرٍ.

هو: لَقِيطُ بنُ عَامرِ بنِ المُنْتَفِق بنِ عَامرٍ العَامِرِيُّ، أبو رَزِينٍ العُقَيْليُّ، وافِدُ بني المُنْتَفِق.

رَوَى عَن: النَّبِيّ ﷺ.

وعَنه: ابنه عَاصِم بْن لقيط بْن عامر، وابن أخيه عبد الله بْن حاجب بْن عَامِر، وغيرهما.

صحابيٌّ مشهورٌ، أخرج له البخاريُّ في «الأدب المفرد» والأربعة.

قال أبو نعيم: (لقيط بن عامر بن المنتفق بن عامر بن عقيل أبو رزين العقيلي، له صحبةٌ ووِفَادَةٌ، كان النبيُّ ﷺ يكره المسائل، فإذا سأله أبو رَزِين أعجبتْه مسألَتَه، وأكثرُ رواياتِه مسائل سأل عنها النبيَّ ﷺ في التوحيد والأصول).

وقد اختُلِفَ فيه وفي «لقيط بن صَبِرة»، هل هما شخص واحد أم اثنان مختلفان؟:

فذهب ابن معين[١]، والإمام أحمد[٢]، والبخاري[٣]، وأبو أحمد الكرابيسي[٤]، وابن حبان[٥]، وابن السكن[٦] وغيرهم إلى أنهما شخص واحد.

قال ابن معين: (لقيط بن صبرة هو لقيط بن عامر أبي رَزِين العُقَيلي؛ لأنَّه يقول كنتُ وافِدَ بني المنْتَفِق، وما يُعْرَف لقيط غير أبي رزين).

وقال أبو بكر الأثرم: (قلتُ لأبي عبد الله أَحمدَ بنِ حنبل: لَقِيط بن صَبِرَة هوَ أَبُو رَزِين العُقَيلِيّ؟ فَقَالَ: نعم، لَيْسَ فِيهِ شكٌّ، هُوَ وَافد بني المنتفق).

وقال الترمذي: (سمعتُ محمَّداً — يعني البخاري — يقول: أبو رَزِين العُقَيلي اسمه لقيط بن عامر، وهو عندي لقيط بن صبرة، قال: قلتُ له: لقيط بن صَبِرة هو أبو رزين؟ قال: نعم)، ثم قال الترمذي: (وأما أكثر أهل الحديث فقالوا: لقيط بن صَبِرة هو لقيط بن عامر).

وقال ابن حبان: (أبو رَزِين العُقَيلي اسمه لَقِيطُ بنُ عَامِر بنِ صَبِرَة بن المُنْتَفِق، وهو الَّذي يُقَال له وافِدُ بني المنتفق، له صحبةٌ، ومَن قال: «لقيط بن صَبِرَة» فقد نسبه إلى جَدِّه، عداده في أهل الطائف).

---

(١) نقل كلامه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٣٣٥).

(٢) نقل كلامه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٣٣٥).

(٣) نقل كلامه الترمذي في «العلل الكبير» (ص٣٨٤).

(٤) نسبه إليه المنذري في «اختصار سنن أبي داود» (٧/٢٩٩).

(٥) «الثقات» (٣/٢٥٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٩٨ رقم٤٠٨).

(٦) نسبه إليه ابن حجر في «الإصابة» (٩/٣٩٢).

وقال عبد الغني بن سعيد المصري في «إيضاح الإشكال»: (أَبُو رزين العقيلي، وهُوَ لقيط بْن عَامِر المنتفق، وهُوَ لقيط بْن صبرة، وقيل: إنه غيره، وليس بصحيح)[١].

وقال ابن عبدالبر: (...، وقد قيل: إن لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة، وليس بشيء)[٢].

قال المنذري: (وهو الصحيح)[٣]، يعني القول بعدم التفريق بينهما.

وخالف هؤلاء الأئمة قومٌ آخرون ففَرَّقوا بينهما:

ففرق بينهما جماعةٌ ممن صنَّف في «الطبقات»، كـ: ابن سعد[٤]، وعلي بن المديني[٥]، وخليفة بن خياط[٦]، والإمام مسلم[٧]، فأفردوا لكل واحد منهما ترجمة خاصة.

وكذلك صنع من صنَّف في «الصحابة»، كـ: أبي القاسم البغوي[٨]، وابن قانع[٩]، وأبي نعيم[١٠]، وابن الأثير[١١]، وابن حجر[١٢].

---

(١) نقل كلامه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٢٤).

(٢) «الاستيعاب» (ص٦٣٩ رقم١٢٥٩).

(٣) «اختصار سنن أبي داود» (١٢٠/٨).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٥١٨/٥ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي)، وفي (٤٦١/٥ ترجمة لقيط بن صبرة، وذكر أنه كان يأتي مكة كثيرا فيقيم بها).

(٥) نقل كلامه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٣٥/٢).

(٦) «الطبقات» (ص١١١ رقم٤٠٣ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي، وذكر أنه من ساكني الطائف). وفي (ص١١٢ رقم٤٠٤ ترجمة لقيط بن صبرة).

(٧) «الطبقات» (ص١٦٨ رقم٢٢٨ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي)، وفي الترجمة التي تليها (رقم٢٢٩ ترجمة لقيط بن صبرة).

(٨) «معجم الصحابة» (١٦٩/٥ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي، وقال: سكن المدينة وروى عن النبي ﷺ أحاديث)، وفي (١٧٣/٥ ترجمة لقيط بن صبرة، وقال: سكن مكة، وروى عن النبي ﷺ حديثين).

(٩) «معجم الصحابة» (٧/٣ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي)، وفي (٨/٣ ترجمة لقيط بن صبرة، وقال: هو ابنُ عمّ لقيطِ بنِ عامرٍ).

(١٠) «معرفة الصحابة» (٢٤١٨/٥ و٢٨٨٩/٥ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي)، وفي (٢٤١٩/٥ ترجمة لقيط بن صبرة، وقال: سَكَنَ مَكَّةَ).

(١١) «أسد الغابة» (٢٢٢/٤ ترجمة لقيط بن صبرة)، وفي (٢٢٣/٤ و١١٠/٥ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي، وقال: من أهل الطائف).

(١٢) «الإصابة» (٣٩٠/٩ رقم٧٥٨٩ ترجمة لقيط بن صبرة)، وفي الترجمة التي تليها (رقم٧٥٩٠ ترجمة لقيط بن عامر، وكنَّاه بأبي رزين العقيلي).

كما فرَّق بينهما: أبو عبد الرحمن الدارمي[١]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه»[٢]، وأبو بكر البرقي[٣]، وأبو القاسم بن عساكر في «الأطراف»[٤]، وغيرهم.

فذهب هؤلاء الأئمة إلى أن «لقيط بن عامر» غير «لقيط بن صبرة»، وأن المكَنَّى بـ«أبي رزين العقيلي» هو (ابن عامر) دون (ابنِ صَبِرة).

قال ابن الجوزي: (وهو الصحيح)[٥] يعني التفريق بينهما.

ورجحه الحافظ ابن حجر، فقال: (تناقض فيه المزي فجزم في «الأطراف» بأنهما اثنان، وفي «التهذيب» بأنهما واحدٌ، والرَّاجِحُ في نظري أنهما اثنان؛ لأنَّ لقيطَ بنَ عَامِرٍ معروفٌ بكَنِيَتِه، ولقيطُ بنُ صَبِرَة لم تُذْكَر كُنيتُه إلا ما شَذَّ به ابنُ شَاهين فقال: أبو رزين العقيلي أيضاً[٦]، والرواة عن أبي رزين جماعة، ولقيط بن صَبِرَة لا يُعرَف له راوٍ إلا ابنه عاصم، وإنما قوَّى كونهما واحداً عند من جزم به؛ لأنه وقع في صفة كلِّ واحدٍ منهما أَنَّه وافِدُ بني المُنْتَفِق، وليس بواضحٍ، لأَنَّه يُحتَمل أن يكون كلٌّ منهما كان رأساً)[٧].

ونص بعض العلماء - كابن قانع وابن كثير[٨] - على أنهما أبناء عم.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥١٨/٥)، و«التاريخ الكبير» (٢٤٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٧٧/٧)، و«الاستيعاب» (١٣٤٠/٣) و(١٦٥٧/٤)، و«أسد الغابة» (٥٤٨/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٨/٢٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٦٨٨)، و«التهذيب» (٤٠٩/٨)، و«التقريب» (رقم٥٦٨٠)، و«الإصابة» (٣٩١/٩-٣٩٤).

---

(١) نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» فقال: (وسألتُ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن هذا، فأنكر أن يكون لقيط بن صبرة هو لقيط بن عامر)، وقد سقط هذا النص من مطبوعة «العلل»، واستدركته مما نقله ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٢٤/٤)، وابن حجر في «التهذيب»، وغيرهما.

(٢) «تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني» (٥٢٦/١)، قال: (باب مَن رَوَى عن النبي ﷺ اسْمُهُ «لَقِيْط»)، ثم ذكر تحته: «لقيط بن صَبِرَة»، وذكر حديثاً له، ثم ذكر أعقبه بذكر «لقيط بن عَامِر»، وكَنَّاه بأبي رَزِين.

وقال في «السِّفْر الثالث» (٣٠٠/١): (أبو رزين العُقَيْلِيّ، اسمه لقيط بْن عامر بْن المُنْتَفِق).

(٣) نقل كلامه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٣٥/٢).

(٤) نقله عنه المنذري في «اختصار سنن أبي داود» (٢٩٩/٧).

(٥) «جامع المسانيد» (٤٩٩/٢).

(٦) لم يَشِذَّ بذلك ابن شاهين، بل وافقه ابنُ معين والإمامُ أحمد والبخاريُّ وغيرهم، وقد سبق نقل أقوالهم في ذلك.

(٧) «الإصابة» (٣٩٢/٩-٣٩٣)، وينظر أيضاً: «أطراف المسْنَد» (٢٣٨/٥)، و«إتحاف المهرة» (٧٥/١٣).

(٨) «جامع المسانيد والسنن» (٢٥٥/٧).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ لا يصح، ولم أقف عليه إلا من هذا الوجه.

و«عبد الرحمن بن عيَّاش» ومَن فوقه كلُّهم مجهولون، ولا يُعرَفون إلا بهذا الحديث الطويل وبهذا الإسناد، وفي بعض ألفاظ الحديث نكارة لا تحتمل.

قال ابن كثير: (هذا حديثٌ غريبٌ جداً، وألفاظه في بعضها نكارة)(١).

وقال ابن حجر: (هو حديثٌ غريبٌ جداً)(٢).

وضعَّفه الذهبي في «العلو»(٣)، وقال في «تلخيص المستدرك» متعقباً الحاكم لما قال: (هذا حديثٌ جامعٌ في البابِ صحيحُ الإسنادِ، كُلُّهم مدنيُّون ولم يُخرجاهُ) قال: (فيه يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، وهو ضعيفٌ، ولا ينبغي أن يُدْخَل هذا في الصِّحَاحِ؛ لنكارتِه، وجهالةِ دَلْهم بن الأسود المذكور فيه(٤)).

وقال العلامة الألباني في تعليقه على «السنَّة» لابن أبي عاصم: (إسناده ضعيفٌ؛ دَلهم بن الأسود وجَدُّه، قال الذهبي: لا يُعرَفان، ومثلهما عبد الرحمن بن عياش لم يوثقه غير ابن حبان وفي «التقريب»: مقبول، وأبو دلهم كذلك مجهول)(٥).

وأنكر على ابن القيم تصحيحه الحديث بطوله في كتابه «زاد المعاد» حين قال: (هذا حديثٌ كبيرٌ جليلٌ، تُنَادِي جلالتُه وفخامتُه وعظمتُه على أنَّه قد خرج من مشكاة النبوة ..) ثم ذكر من رواه من الأئمة، قال الألباني: (ولم يعرج على الكلام على أحد من رواته المجهولين، وبمثل ذاك الكلام الخَطَابي لا تُصَحَّح الأحاديث)(٦).

قلتُ: ما ذكره العلامة الألباني حق، وتعقبه في محله، فإن العبرة في قبول الأحاديث إنما هو بصحة الإسناد، وثقة النقلة، وسلامة المتن من النكارة.

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/٣٣٩).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/٥٧).

(٣) (١/٢٧٦).

(٤) قال محقق كتاب «مختصر استدراك الذهبي» لابن الملقن: (قوله: (ولا ينبغي أن يُدخل هذا ... إلخ) ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، والذي يظهر أنه من زيادات ابن الملقن).

قلت: الجزم بأنها من زيادات ابن الملقن أو أنها من أصل الكتاب يحتاج إلى تتبع نسخ الكتاب، والله أعلم.

(٥) «ظلال الجنة» (١/٢٠٠ و٢٣١ و٢٨٩).

(٦) «السلسة الصحيحة» (٦/٧٣٦ رقم ٢٨١٠).

وهذا الحديث وإن كان الغالب على ألفاظه السلامة إلا أن في بعض ألفاظه نكارةٌ لا تحتمل كما قال ابن كثير، لا سيما مع تفرد هؤلاء المجاهيل بها، ومن ذلك قوله في الحديث: «فَأَصْبَحَ رَبُّكَ يَطُوفُ فِي الْأَرْضِ، وَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبِلَادُ»، وطواف الله عز وجل في الأرض بعد موت أهلها صفةٌ فعليةٌ لم ترد بهذا اللفظ وبهذا التفصيل إلا في هذا الحديث من رواية هؤلاء المجاهيل.

ثم إن هذه الجملة مخالفة للنصوص المتواترة من استواء الله على عرشه فوق سماواته العُلَى، ومخالفة أيضاً لما ثبت من نزول الله عز وجل، وأن نهاية نزوله سبحانه إلى السماء الدنيا، ولم يرد في شيء من الكتاب أو السنة أنه ينزل إلى الأرض، فضلاً عن أن يطوف فيها، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمِيَّة: (هذا الحديث الذي ذكره[1] لم يَرْوِه أحدٌ لا بإسنادٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ، ولا روى أحدٌ من أهل الحديث أنَّ الله تعالى ينزل ليلةَ الجمعة، ولا أنه ينزل ليلةَ الجمعة إلى الأرض، ولا أنه ينزل في شَكْلِ أَمْرَدٍ، بل لا يُوجَدُ في الآثَارِ شيءٌ من هذا الهَذَيَان، بل ولا في شيءٍ من الأحاديثِ الصَّحِيحَة أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: إنَّ الله يَنزِلُ إلى الأَرْضِ، وكلُّ حديثٍ رُوِي فيه هذا فإنَّه مَوضُوعٌ كَذِبٌ)[2].

فالمقصود أن هذه اللفظة لفظة منكرة لم ترد إلا في هذا الحديث الطويل المسلسل بالمجاهيل، وهذه اللفظة لم ترد إلا في رواية إبراهيم بن حمزة وإبراهيم بن المنذر، وأما رواية يعقوب الزهري التي أخرجها ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» والحاكم في «مستدركه» فقد خلت من هذه اللفظة المنكرة.

وذهب بعض العلماء إلى تقوية الحديث والأخذ به، معتمدين في ذلك على سلامة متنه من النكارة، وأن ما اشتمل عليه من المعاني ثابت في الكتاب والسنة، حتى عدَّه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في جملة المتلَقَّى بالقبول.

قال ابن تيمية: (حديث أبي رزين العقيلي - الحديث الطويل - قد رواه جماعة من العلماء، وتلقاه أكثر المحدِّثين بالقبول، وقد رواه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» وذكر أنه لا يحتج فيه إلا بالأحاديث الثابتة)[3].

---

(١) يعني ما ذكره الرافضي ابن المطهر عن بعضِهم أنَّ الله ينزل كل ليلة جمعة على شكل أمردٍ، راكباً على حمار، نعوذ بالله من ذلك.

(٢) «منهاج السنة» (٢/٦٣٣-٦٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/٤٩٧).

وأما تلميذه ابن القيم فقد أطنب في الكلام عليه وتقويته، وحشد من الأقوال والأحوال ما يؤيِّد به قوله، ومن ذلك قوله في كتابه «زاد المعاد»[1]: (هذا حديثٌ كبيرٌ جليلٌ تُنَادِي جلالتُه وفخامتُه وعظمتُه على أنَّه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يُعرَف إلا من حديث عبدالرحمن بن المغيرة بن عبدالرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزُّبَيرِي، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في «الصحيح»، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ورواه أئِمَّة أهل السنَّة في كتبهم، وتلقوه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحدٌ منهم فيه، ولا في أحد من رواته.

فممن رواه: الإمام ابن الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل في «مسند أبيه» وفي كتاب «السنة»، وقال: كتب إليَّ إبراهيمُ بنُ حمزة بن محمَّد بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزُّبَيري: كتبتُ إليك بهذا الحديث وقد عرضتُه وسمعتُه على ما كتبتُ به إليك، فحدِّث به عنِّي.

ومنهم الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب «السنة» له، ومنهم الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان العسَّال في كتاب «المعرفة»، ومنهم حافظ زمانه ومحدِّث أوانه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في كثيرٍ من كتبه، ومنهم الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حيَّان أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «السنَّة»، ومنهم ابن الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه، حافظ أصبهان، ومنهم الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدَوَيه، ومنهم حافظُ عصرِهِ أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأَصبهاني، وجماعةٌ من الحفَّاظ سواهم يطول ذكرهم[2].

وقال ابن منده: "روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعةٌ من الأئمة؛ منهم: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحدٌ ولم يتكلم في إسناده، بل رووه على

---

(١) (٥٩١/٣-٥٩٢)، وقد ذكر نحواً من هذا الكلام في كتابيه: «مختصر الصواعق المرسلة» (١١٨٣/٣-١١٨٦)، و«حادي الأرواح» (٥٣٠/١-٥٣٦)، وانظر أيضاً كلامه عليه في «النونية — الكافية الشافية» (البيت رقم١٧٥٢ وما بعده ط.عالم الفوائد).

(٢) لا يخفى أنَّ مجرَّد رواية هؤلاء الأئمة للحديث وتخريجهم له لا يلزم منه الحكم عليه بالصحة والقبول، ولا اشترط أحد منهم أن لا يُخرِّج في كتابه إلا ما صحَّ عنده، حتى يُحْتَجَّ بمجرد تخريجهم له، وكم في هذه الكتب من أحاديث ضعيفة ومنكرة، بل وموضوعة باتفاق الحفاظ.

سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة" هذا كلام أبي عبد الله بن منده[1]) انتهى.

ونقل ابن القيم في «مختصر الصواعق» و«حادي الأرواح» عن الحافظ أبي الخير عبدِ الرَّحيم ابن حمدان الأصبهاني[2] أنه قال بعد أن أخرج الحديث في «فوائد أبي الفرج الثّقفيّ» التي خرَّجها له: (هذا حديثٌ كبيرٌ ثابتٌ حسنٌ مشهُورٌ).

وقال في «حاديث الأرواح»: سألتُ شيخنا أبا الحجَّاج المزي عن هذا الحديث فقال: (عليه جلالة النبوة).

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف لا يصح؛ لجهالة بعض رواته، ومن صحَّحه أو قواه إنما نظر لمتنه وما اشتمل عليه من معاني ثابتة، تلقاها الأئمة بالقبول والتسليم، من ذِكْرِ الصيحة، والبعث والنشور، والجنة والنار، ومفاتح الغيب، وما فيه من إثبات رؤية الله عز وجل يوم القيامة، وصفة «الضحك»، ونحو ذلك من مسائل الاعتقاد المتفق عليها عند أهل السنة، التي لا ينكرها إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة، كما قال ابن منده.

---

(١) بحثتُ عن كلام ابن منده هذا فلم أجده في شيءٍ من كتبه المطبوعة؛ لا «التوحيد» ولا «الإيمان» ولا «الرد على الجهمية»، والظاهر أنه في أحد كتبه المفقودة.

وقد بدا لي أمرٌ محتمَل وهو أن لا يكون كلام ابن منده هذا منصبًّاً على الحديث بطوله وألفاظه، وإنما على طرفٍ منه، فمن المحتمل أن يكون ابن منده قد أخرج طرفاً من الحديث؛ إما طرفه المتعلق بالرؤية، أو المتعلق بالضحك أو نحو ذلك، كما صنع غير واحد من المحدثين حينما أخرجوا الحديث مقتصرين على طرفٍ منه بحسب الشاهد المقصود، وهذا الاحتمال واردٌ جداً، ومثل ذلك يقال أيضاً في كلام أبي الخير الأصبهاني الذي ساقه ابن القيم، وهذا يحتاج إلى الوقوف على روايتهم التي أخرجوها وأطلقوا هذا الحكم عليها، والله أعلم.

(٢) هو: الحافظ أبو الخير عبدالرحيم بن محمد بن أحمد بن حمدان الأصبهاني، ولد سنة (٥٠٠هـ)، وتوفي سنة (٥٦٨هـ). أحد حفاظ الحديث بأصبهان، نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، العالم الكبير)، وقال ابن الدُّبَيْثي: (شيخٌ فَطِنٌ له عنايةٌ بالحديث ومعرفةٌ به)، وقال ابنُ النجَّار: (كان من حفَّاظ الحديث، سمع الكثير، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه، وكان موصوفًا بالفضل والمعرفة، سمعت جماعةً من أهل أصبهان يقولون: إنه كان يحفظ «الصحيحين»، وكانوا يفضِّلونه على الحافظ أبي موسى المديني بالحفظ)، ونقل عنه أنه كان يقول: من أراد أن يقرأ المتن حتى أقرأ له الإسناد، ومن أراد أن يقرأ الإسناد حتى أقرأ المتن.

ينظر في ترجمته: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدّبيثي (٨٢/٤)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» لابن الدمياطي (ص١٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٧٣/٢٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٨/٤)، و«لسان الميزان» (١٦٣/٥).

تنبيه: ذكر الحافظ ابن رجب في «فتح الباري»[1] بعدما ساق طرفاً من الحديث - وهو الجزء المتعلق بالرؤية — أن ابن معين استحسنه، فقال: (ونقل عباس الدوري، عن ابن معين أنه استحسنه) كذا قال رحمه الله، والذي في «تاريخ ابن معين» من رواية الدوري لا يدل على ذلك، فإن الذي فيه قوله: (سمعتُ يحيى يَقُول: قد حدَّث إِبرَاهِيمُ بنُ حَمْزَة بِحَدِيث أَبِي رَزِينٍ الطَّوِيل، وَقد حَدَّث بِهِ الحِزَاميُّ، والحِزَامِيُّ لَهُ أحسن حَدِيثاً)[2]، وهذا الكلام لا يدل على ما فهمه ابن رجب من استحسان ابن معين للحديث وتقويته، وإنما كلامه في المقارنة بين رواية إبراهيم بن حمزة الزُّبَيري ورواية إبراهيم بن المنذر الحِزَامي، وأن الحزامي أحسن رواية له من الزبيري، هذا غاية ما في كلام ابن معين، وهذا لا يدل على استحسانٍ للحديث وتقويةٍ له، كما هو ظاهر.

(١) (٣٢٢/٤).

(٢) «تاريخ ابن معين - رواية الدوري» (١٧٧/٣ رقم٧٨٨).

الدراسة الموضوعية:

❖ **معنى «الشخص» في اللغة**[1]:

قال ابن فارس: (الشين والخاء والصاد أصلٌ واحدٌ يدلُّ على ارتفاعٍ في شيء، من ذلك: «الشخص» وهو سواد الإنسان إذا سَمَا لكَ من بُعْدٍ).

وقال ابن الأثير: («الشَّخْصُ»: كل جسمٍ له ارتفاع وظهور).

فتبين بهذا أنَّ الأصل اللغوي لكلمة «الشخص» تدور حول معنى الشخوص والظهور والارتفاع.

❖ **دلالة الحديث على الصفة:**

استدل بعض أهل السنَّة بهذين الحدِيثَين - حديث المغيرة، وحديث أبي رَزِين - على إثبات صفة «الشَّخص» لله عز وجل.

وقد بوَّب ابن أبي عاصم في كتابه «السنة»: (باب ذكر الكلام والصوت والشخص وغير ذلك)[2] وأورد تحته حديث المغيرة وأبي رزين.

وقال أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»: (باب بيان أنَّ الله عز وجل شَخْصٌ)[3] ثم ذكر تحته حديث المغيرة بن شعبة.

وقال ابن القيم في تعليقه على حديث أبي رزين العقيلي: (قوله: «كيف ونحن مِلْءُ الأَرضِ وهو شَخْصٌ واحِدٌ» قد جاء هذا في هذا الحديث، وفي قوله في حديثٍ آخر: «لا شَخْصَ أَغْيَرُ من الله» والمخاطبون بهذا قومٌ عرَبٌ يعلمون المراد منه، ولا يقع في قلوبهم تَشبيهُه سبحانَهُ بالأشخاص، بل هم أشرفُ عقولاً وأصحُّ أذهاناً، وأسلمُ قلوباً من ذلك)[4]، وهذا يدل على إثباته «الشخص» لله عز وجل.

---

(١) ينظر مادة (شَخَصَ) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣٦/٧)، و«الصحاح» للجوهري (١٠٤٢/٣)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٥٤/٣)، و«المحكَم» لابن سيده (٧٠/١)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢٤٥/٢)، و«النهاية في غريب الحديث» (٤٠١/٢)، و«لسان العرب» لابن منظور (٤٥/٧).

(٢) (٢٢٥/١).

(٣) (ص٥١).

(٤) «زاد المعاد» (٥٩٥/٣).

وقال الشيخ حمود التويجري – رحمه الله – عند ذكره للفوائد المستنبطة من حديث أبي رزين: (الفائدة الثامنة عشرة: إطلاق «الشخص» على الله تعالى)(١).

وسئل الشيخ عبد العزيز ابن باز – رحمه الله – عن إطلاق «الشخص» على الله عز وجل، هل هو من باب الخبر أو من باب الوصف؟ فقال: (من باب الخبر والوصف جميعاً، فهو شخصٌ لا يشبه الأشخاص)(٢).

وذهب آخرون إلى المنع من إطلاق «الشخص» على الله عز وجل، لعدم الدليل الصريح عليه.

وقد حكى الخلاف في المسألة القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» فقال: (أما لفظ «الشخص» فرأيتُ بعضَ أصحاب الحديث يذهبُ إلى جواز إطلاقه، ووجهه أن قوله: «لا شَخْصَ» نفيٌ من إثباتٍ، وذلك يقتضي الجنس، كقولك: "لا رجُلَ أكرمُ من زيدٍ" يقتضي أنَّ زيداً يقع عليه اسم رَجُلٍ، كذلك قوله: «لا شَخْصَ أغْيَرُ من الله» يقتضي أنَّه سبحانَهُ يقع عليه هذا الاسم، ... ويحتمل أن يُمْنَع من إطلاق ذَلِكَ عليه، لأنَّ لفظ الخبر ليس بصريحٍ فيه؛ لأنَّ معناه: (لا أحد أغير من الله)، لأنه قد روي ذَلِكَ فِي لفظ آخر فاستعمل لفظ «الشخص» موضع «أحد»، ويكون هَذَا استثناء من غير جنسه ونوعه كقوله تَعَالَى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، وليس الظن من نوع العلم، وقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٧])(٣).

وقال عبد القادر الجيلاني: (واختلف في جواز إطلاق تسميته بـ«الشخص»:

فمن جوَّز ذلك فلقول النبي ﷺ في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «لا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه المعاذير من الله».

ومن منع ذلك فلأنَّ لفظ الخبر ليس بصريح في «الشخص» لاحتماله أن يكون معناه: (لا أحد أغير من الله)، وقد ورد في بعض الألفاظ: «لا أحد أغير من الله»)(٤).

قلت: وأظهر القولين في المسألة – والعلم عند الله — عدم وصف الله بـ«الشخص» لعدم الدليل الصحيح الصريح في ذلك.

---

(١) «إتحاف الجماعة» (٣/٣١٠).

(٢) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ص١١٧).

(٣) «إبطال التأويلات» (ص١٩٩–٢٠٠)، وبنحوه أيضاً في «مختصر المعتمد في أصول الدين» (ص٥٨–٥٩).

(٤) «الغنية لطالبي طريق الحق» (١/١١٦).

وحديث أبي رزين العقيلي - لو صح — لكان حجة صريحة في المسألة، وهو أصرح في الدلالة على إثبات صفة «الشخص» لله عزَّ وجلَّ من حديث المغيرة بن شعبة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية(١)، ولكن حديث أبي زرين لا يصح كما سبق بيان ذلك في الدراسة الحديثية.

فليس في الباب حينئذٍ إلا حديث المغيرة بن شعبة، وحديث المغيرة - وإن كان صحيحاً — إلا أنه غير صريح في المسألة، ولذا اختلف أهل السنة في دلالته على قولين كما سبق في كلام القاضي أبي يعلى:

القول الأول: أن الحديث صريح في إثبات «الشخص» لله عز وجل؛ لأنَّ قوله: «لا شَخْصَ أغير من الله» نفيٌّ من إثباتٍ، وذلك يقتضي الجنس.

و**القول الثاني**: أنَّ الحديث غير صريح في ذلك؛ ويدل على ذلك جملة أمور:

١) أن قوله: «لا شَخْصَ أَغْيَرُ من الله» لا يلزم منه أن يكون المفضَّل من جنس المفضَّل عليه مطلقاً، وبيان ذلك أن الموصوف بـ«أفعل التفضيل» لا يخلو من أمرين(٢):

الأول: أن يكون مضافاً، فحينئذٍ يلزم أن يكون المفضَّل من جنس المفضَّل عليه، لأن الأصل أن «أفعل التفضيل» لا يضاف إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضول، فتقول مثلاً: (زيدٌ أحسنُ النَّاسِ)، وهذا يقتضي أن يكون «زيدٌ» من جنس «النَّاس»، ولا يجوز أن تقول مثلاً: (زيد أحسن الخيل)، لأنَّ «زيداً» ليس من جنس «الخيل» حتى يضاف إليه.

والثاني: أن لا يكون مضافاً، وذُكِرَ بعده المفضَّل عليه مجروراً بـ«مِن»، فحينئذٍ لا يلزم أن يكون المفضَّل من جنس المفضَّل عليه مطلقاً، كما لو قلتَ: لا رجل أشجع من الأسد، فهذا الإطلاق صحيحٌ لغة، لكنه لا يعني أن يكون «الأسد» من جنس «الرجال»، ومثله أيضاً: لا شجرةَ أطولُ من زيدٍ، فهذا لا يعني أن يكون «زيد» من جنس «الشَّجَر».

وتقول أيضاً: أبو بكر أفضلُ بني تَيْم، وهذا يفيد الجنس، فإن أبا بكر الصديق ﷺ تَيْمِيٌّ قرشيٌّ، ولا يجوز أن تقول: أبو بكر أفضلُ بني مخزوم؛ لأنه ليس منهم، لكن إذا قلت: أبو بكر أفضل من بني مخزوم، صَحَّ؛ لأنَّ التفضيل بـ«مِن» لا يشترط فيه أن يكون المَفَضَّل من جنس المفضَّل عليه، لأنَّ «مِن» دخَلَتْ للتفضيل وأخرَجَتْهم من الإضافة.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣٩٥/٧)، وتصحفت في المطبوع: (أصرح) إلى (أصح)!.

(٢) ينظر: «المقتضب» للمبَرِّد (٣٨/٣)، و«شرح المفصَّل للزمخشري» لابن يعيش (١٥٧/٢)، و«النحو الوافي» لعباس حسن (٤١٦/٣ وما بعدها)، و«معاني النحو» للسامرائي (٣١٨/٤).

وبالنظر في سياق الحديث نجده ليس من النوع الأول حتى يقال بأنه يقتضي الجنس، وإنما هو من النوع الثاني، فقد وقعت فيه أفعل التفضيل غير مضافة، فلا يقتضي المجانسة بين الموصوف وبين المجرور بـ«مِن».

قال الدماميني: (ليس في هذا اللفظ ما يقتضي إطلاقَ «الشخص» على الله تعالى، وما هو إلا بمثابة قولك: "لا رجلَ أشجعُ من الأسد"، وهذا لا يدلُّ على إطلاقِ الرجلِ على الأسد بوجهٍ من الوجوه)[1].

وقال السنوسي: (وظاهرٌ أنَّ الحديث - يعني حديث المغيرة - ليس من هذا الباب؛ لعدم إضافة أفعل التفضيل فيه إلى ما بعده، بل ذُكِرَ المفضَّل عليه مجروراً بـ«من»، فغاية ما يقتضي الشركة والمجانسة في المعنى الذي وقع فيه التفضيل وهو «الغَيرة» ..، أما أن تقتضي أنَّ الموصوف بأفعل التفضيل مجانِسٌ للمجرور بـ«مِن» بعدَه فلا، ولهذا لوقلتَ: زيدٌ أجرى من الخَيل، وأصلب من الحَجَر، لصحَّ من غير تأويل)[2].

٢/ أن لفظة «لا شخص» هنا هي بمعنى «لا أحد» الواردة في الروايات الأخرى، والروايات يفسِّر بعضها بعضاً، وكأن البخاري رحمه الله قصد بإيراد حديث المغيرة بن شعبة بلفظ: «لا أحد أغير من الله» تحت (باب قول النبي ﷺ: «لا شَخْصَ أَغْيَرُ من الله») = تقرير هذا المعنى، ففسَّر الرِّوايات ببعضها ببعض، وهذا دليل فقهه ودقة نظره رحمه الله[3].

وأما ما ذكره بعض أهل العلم[4] من أنَّ مقصود البخاري بهذه الترجمة إثبات صفة «الشخص» لله عز وجل فغير ظاهر.

---

(١) «مصابيح الجامع» (١٠/١٩٩).

(٢) «مكمل إكمال المعْلِم» للسنوسي (٤/١٥٠)، وينظر له أيضاً: «شرحه على مختصرٍ له في المنطق» - المطبوع مع «حاشية البيجوري» - (ص١١٩-١٢٠).

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص١٣) عند كلامه على طريقة البخاري رحمه الله في تراجم كتابه وتعدد أساليبه وأغراضه فيها = أن من منهج البخاري في تراجم الصحيح أنه (قد تكون الترجمة بلفظ المترجَم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيُعَيِّنُ أحدَ الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث).

(٤) ينظر: «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» للغنيمان (١/٢٤٧)، و«شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ص٨٨)، و«لب اللباب في التراجم والأبواب» كلاهما لعبد الحق الهاشمي (٥/٢٦٥).

٣) أن دلالة الحديث على إثبات صفة «الغيرة» لله عز وجل، و«محبته للإعذار وللمدح والثناء» أظهر من دلالته على إثبات صفة «الشخص» لله سبحانه.

وقد ذكر بعض أهل العلم[١] توجيهاً آخر لمعنى الحديث وهو أن يكون معناه: (لا شخص منكم أغير من الله)، أو (لا شخص من بني آدم أغير من الله)، فإن صح هذا التوجيه لم يكن فيه أي دلالة على إثبات صفة «الشخص» لله عز وجل.

ثم إن المتأمل في الحديث يلحظ فيه أنَّ ذكر «الشخص» في الحديث ما خرج مخرج الوصف، وإنما الحديث سيق في الأصل لبيان عظمة غيرة الله عز وجل، وأنه لا أحد أشد غيرة منه سبحانه، ولا أشد محبة منه للإعذار، ولا أشد محبة منه للمدح والثناء.

فالمقصود أنه لا يثبت وصف الله عز وجل بأنه «شخص» بناء على هذين الحديثين — حديث المغيرة وحديث أبي زرين —؛ لعدم صحة حديث أبي زرين، ولعدم صراحة حديث المغيرة، كما بينته آنفاً.

ولكن هذا لا يعني عدم جواز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل مطلقاً كما يقوله المتكلمون، بل يجوز إطلاقه على الله عز وجل على سبيل الخبر، وليس في إطلاقه على الله عز وجل أي محذورٌ على أصل أهل السنة.

فقولنا بأنه لا يثبت وصف الله عز وجل بـ«الشخص»، لا يعني إنكار ما تضمنه من المعنى الحق، بل ما تضمنه لفظ «الشخص» من معنى الظهور والارتفاع هو ثابت في حق الله عز وجل بنصوص أخرى في الكتاب والسنة.

ولذا فأهل السنة متفقون على جواز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل لصحة معناه، وإن كانوا مختلفين هل يطلق على الله على سبيل الخبر أو على سبيل الوصف.

والأظهر —كما بينته آنفاً— جواز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل على سبيل الخبر لا على سبيل الوصف، وهذا ما ذهب إليه جماعة من العلماء المعاصرين، كالشيخ العلامة عبدالرحمن البراك، والشيخ عبدالعزيز الراجحي[٢]، وغيرهما.

---

(١) «التعليق على صحيح البخاري» لابن عثيمين (٥٤٧/١٦).

(٢) «منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل» (٥٨٥٨/١٣)، و«البيان والتسديد بشرح الأربعين في دلائل التوحيد للهروي» (ص٥٠).

قال الشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله: (قد صح عنه ﷺ إطلاق «الشخص» على الله تعالى خبراً، فيجب اتباعه في ذلك على من يؤمن بأنه رسول الله، وهو ﷺ أعلم بربه وبما يجب له وما يمتنع عليه تعالى من غيره من سائر البشر.

وتقدَّم أن «الشخص» في اللغة: ما شَخَصَ، وارتَفَعَ، وظَهَرَ، والله تعالى أظهرُ من كل شيء، وأعظمُ، وأكبرُ، وليس في إطلاق «الشخص» عليه محذور على أصل أهل السنة الذين يتقيدون بما قاله الله ورسوله ﷺ)[1].

وقال شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله: (لفظ «الشخص» يدل على الظهور والارتفاع، والقيام بالنفس، فلو لم يرد في الحديث لما صحَّ نفيه لعدم الموجِب لذلك، بل لو قيل: يصح الإخبار به لصحةِ معناه لكان له وجهٌ، فكيف وقد ورد في الحديث، ونقله الأئمة ولم يَرَوه مُشْكِلاً، فنقول: إن الله شخصٌ لا كالأشخاص، كما نقول مثل ذلك فيما ورد من الأسماء والصفات، والله أعلم)[2].

وقال أيضاً: (لفظ «الشخص» يجوز إطلاقه على الله خبراً؛ لأن «الشخص» يتضمن معنى الظهور، وأنه قائم بنفسه سبحانه، فإنَّ الأمور المعنوية لا يعبر عنها بـ«الشخص»، بل هو سبحانه شيء ظاهرٌ قائمٌ بنفسه، فنقول: الله شخص، والله موجود، والله واجب الوجود، لكن لا يقال من أسمائه سبحانه «الشخص».

وحديث: «لا شخص» قد جاء بألفاظ؛ فجاء بلفظ: «لا أحد»، و«لا شيء»، و«لا شخص». أما «أحد» فهو من أسماء الله عز وجل، وأما «شيء» فيجوز إطلاقه على الله خبراً لا اسماً، وكذلك «الشخص» يطلق على الله على سبيل الخبر، ولا يعد من الأسماء ولا من الصفات.

والفرق بين الخبر وبين الصفة هو أن كل ما يمكن أن تمدحه به أو تدعوه به فهذا يكون اسماً أو صفة، أما ما يخبر به فلا يذكر في مقام الدعاء ولا في مقام المدح)[3].

(١) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٣٣٩/١).

(٢) «تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص١٧٦، تعليق رقم١٢٥).

(٣) من تقريرات شيخنا على كتاب «إبطال التأويلات» لأبي يعلى، بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٧هـ.

وقد بالغ المتكلِّمون في إنكار إطلاق «الشخص» على الله عز وجل[1]، وأقدم من رأيته توسَّع في إنكار هذه الصفة، وبالغ في ردها، حتى صار كلامه عمدةَ كلِّ مَن جاء بعده = هو الإمام الخطابي عفا الله عنه.

فإنه قال: (إطلاق «الشخص» في صفة الله غير جائز، وذلك لأن «الشخص» لا يكون إلا جسماً مؤلَّفاً، وإنما يُسمَّى «شخصاً» ما كان له شُخوصٌ وارتفاعٌ، ومثل هذا النعت منفيٌ عن الله سبحانه وتعالى، وخليقٌ أن لا تكون هذه اللفظةُ صحيحةً، وأن تكون تَصْحيفاً من الرَّاوي.

والدليل على ذلك: أن أبا عَوَانة قد روى هذا الخبر عن عبدالملك فلم يذكر هذا الحرف، وروتْه أسماء بنت أبي بكر وأبو هريرة، عن النبي ﷺ، فقالا: «لا شيء أغْيَرُ من الله»، هكذا رواه أبو عبدالله البخاري.

فدلَّت رواية أسماء وأبي هريرة على أن «الشخص» وَهْمٌ وتَصْحِيفٌ، و«الشيء» و«الشخص» في السطر الأول من الاسم سواء، فمَن لم يُنعم الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كل الرواة يُراعون لفظ الحديث حتى لا يَتَعدُّوه؛ بل كثيرٌ منهم يُحدِّثُ على المعنى وليس كلُّهم بفَقِيه، وفي الكلام آحاد الرواة منهم جَفاءٌ وتعجرُف، وقد قال بعض السلف من كبار التابعين في كلام له: "نِعْمَ المرءُ ربُّنا، ولو أطعناه ما عصانا"، ولفظ «المرء» إنما يُطلق على الذكور الآدميّين كقول القائل: "المرء بأصْغرَيه" و"المرء مخبوء تحت لسانه" ونحو ذلك كلامهم. وقائل هذه الكلمة لم يقصد به المعنى الذي لا يليق بصفات الله سبحانه، ولكنه أرسل الكلام على بديهة الطَّبع من غير تأمل ولا تنزيل له على المعنى الأخص به، وحريٌّ أن يكون لفظ «الشخص» إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قبل التصحيف، ثم إن عبيد الله بن عمر قد تَفرَّد به عن عبدالملك، ولم يتابع عليه فاعتوَره الفساد من هذه الوجوه، فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه، والله أعلم)[2].

---

(١) ينظر: «بحر الفوائد» للكلاباذي (٣١٥/١)، و«شرح البخاري» لابن بطال (٤٤٢/١٠-٤٤٣)، و«عارضة الأحوذي» لابن العربي (٣٦/٥)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢٤٥/٢-٢٤٦)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص١٦١)، و«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (١٢٤/١٣)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٩٣-١٩٥)، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٢٧٧/٣٣)، و«فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للهروي» لعبد الله الغماري (ص٢٤-٢٥)، وغيرها.

(٢) «أعلام الحديث» (٢٣٤٤/٤-٢٣٤٦) بتصرف يسير.

وتابعه على هذا التقرير ابن فورك، فقال: (لفظ «الشخص» غير ثابت من طريق السند، وإن صحَّ فالمعنى ما بيَّنَه في الحديث الآخر، وهو قولُه: «لا أَحَدَ»، فاستعمل لفظ «الشخص» موضع «أحد»، ... وإنما منعنا من إطلاق «الشخص» عليه تعالى لأمور:

أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع.

والثاني: أنَّ الأُمَّةَ قد اجتمعت على المنع منه.

والثالث: أنَّ معناه أن يكون أجساماً مؤلَّفَةً على نوع من التركيب ...)[١].

قلت: هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن فورك - ومِن قَبلِه الخطابيُّ - هي الحجة التي يتكِئُ عليها عامة المتكلِّمين في إنكارهم إطلاق صفة «الشخص» على الله عز وجل.

وكلها حجج واهية لا تثبت على قدم التحقيق، وبيان ذلك فيما يأتي:

أما قولهم: بأن لفظ «الشخص» في الحديث لا يثبت، وأنه من تصرف الراوي، وأنه قد وَهِمَ فيه وتَصَحَّف عليه، ونحو ذلك = فدعوى عارية عن الدليل، بل قد تبيَّن من الدراسة الحديثية ثبوت هذا اللفظ في حديث المغيرة بلا أدنى شك.

فقول الخطابي: (بأن أبا عَوَانة قد روى هذا الخبر عن عبدالملك فلم يذكر هذا الحرف) وهمٌ محضٌ، بل لفظ «الشخص» ثابت في رواية أبي عوانة، وقد رواه عن أبي عوانة جماعة من ثقات أصحابه.

والظاهر أن الخطابي نظر في رواية موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة التي أخرجها البخاري فلم ير فيها هذا الحرف فأطلق القول بالنفي، وما عَلِمَ أنَّ جميع من روى هذا الحديث عن أبي عوانة - وعددهم ثمانية، سوى موسى بن إسماعيل - كلهم متفقون على ذكر «الشخص» فيه.

كما أن أبا عوانة أيضاً لم ينفرد بذكر هذا الحرف عن عبد الملك بن عمير، بل قد تابعه على ذكره ثقتان ثبتان هما: عبيد الله بن عمرو الرقي، وزائدة بن قدامة الثقفي، كلاهما يرويانه عن عبدالملك.

فهل يصح بعد هذا أن يقال إن هذا الحرف قد تصحَّف على هؤلاء كلهم وأنهم قد وهموا فيه؟!

وقد انتقد الخطابيَّ في طعنه في الرواية وتوهيمه الرواة الثقات من غير حجة بينة = الحافظُ ابنُ حجر، فإنه قال: (وطَعْنُ الخطابِيّ ومَن تَبعَه في السَّنَد مبنيٌّ على تفرُّدِ عُبَيد الله بن عَمرو به، وليس كذلك كما تقدَّم، وكلامُه ظاهرٌ في أنَّه لم يراجع «صحيح مسلم» ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللفظ — يعني: لفظ «لا شَخْصَ» - من غير رواية عُبيد الله بن عَمرو، وردُّ الروايات

(١) «مشكل الحديث وبيانه» (ص٤٤-٤٥).

الصحيحة والطعنُ في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان توجيه ما رووا من الأمور التي أَقْدَمَ عليها كثيرٌ من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قصور فَهْمِ مَن فَعَلَ ذلك منهم)[1].

فالمقصود أن هذا الحرف ثابت في حديث المغيرة لا شك فيه، فلا سبيل للطعن فيه بحال، وبهذا تعلم أن القول بأن هذا اللفظ لم يثبت من طريق السمع، قولٌ مرسلٌ من غير نظر ولا تحقيق.

فإن قيل: إن اللفظ النبوي الثابت في الحديث هو قوله: «لا أحد»، وأما لفظ: «لا شخص» فهو من تصرف الراوي، رواه بالمعنى.

فيقال: لو سلمنا جدلاً بهذا القول لم يكن فيه حجة للنفاة، فإنَّ تتابع الرواة على تناقله، وكذلك تَتَابُعُ الأئِمَّة المصنِّفين على تخريجه من غير نكيرٍ منهم = دليلٌ على صحة معناه وقبولهم له، ولو كان إطلاق «الشخص» على الله عز وجل أمراً منكراً، لما سكتوا عن بيان نكارته، وإذا كان هؤلاء الأئمة النقاد لا يسكتون عن بيان نكارة بعض الألفاظ التي أخطأ فيها بعض الرواة مما هو أقل شأناً من ذلك، فكيف يسكتون عن الألفاظ المنكرة التي تتعلق بالله عز وجل؟!.

فسكتوهم عن هذا اللفظ، بل وتتابعهم على روايته وتخريجه أوضح دليل على صحة معناه وجواز إطلاقه على الله عز وجل.

وأما دعوى إجماع الأمة - التي نقلها ابن بن فورك وتابعه عليها ابن بطال - على عدم جواز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل، فدعوى عارية عن الدليل، وإثبات هذا الإجماع دونه خرط القتاد، فأين هذا الإجماع المزعوم؟ ومن حكاه؟! وما موقع من جوَّز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل من هذا الإجماع، أليسوا من جملة الأمة المعتدِّ بقولهم؟![2].

ولا أعلم بين أهل السنة — الذين لم يتأثروا بعلم الكلام - خلافاً في جواز إطلاق «الشخص» على الله عز وجل.

ثم إن هذا الإجماع — لو سلَّمنا به — هو معارض بالنص النبوي الثابت، وفيه إطلاق «الشخص» على الله عز وجل، ولا عبرة بإجماع في مخالفة النص الثابت، قال شيخ الإسلام ابن

---

(١) «فتح الباري» (١٣/٣٩٩).

وانتقد الخطابي أيضاً: ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/١٠٦)، والكرماني في «الكواكب الدراري» (٢٥/١٢٨)، والدماميني في «مصابيح الجامع» (١٠/١٩٩).

(٢) ناقش دعوى هذا الإجماع المزعوم الدكتور ياسر اليحيى في رسالته: «دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين» (ص٦٠٥-٦١٢).

تيمية: (لا يجوز الاحتجاج بإجماع في معارضة النصوص الخبرية بلا ريب، فإن هذا يستلزم انعقاد الإجماع على مخالفة النصوص وذلك ممتنع في الخبريات)[١].

وأما قولهم: إن إطلاق اسم «الشخص» على الله عز وجل يستلزم أن يكون الله جسماً مؤلَّفاً، وهذا غير جائز في صفة الله عز وجل.

فهذا هو الأصل الذي بنى عليه أهل الكلام نفي «الشخص» عن الله عز وجل، وطعنوا لأجله في الحديث الوارد فيه، وجزموا بخطأ راويه، حتى قال الخطابي: (إطلاق «الشخص» في صفة الله غير جائز، وذلك لأن «الشخص» لا يكون إلا جسماً مؤلَّفاً، وإنما يُسمَّى «شخصاً» ما كان له شُخوصٌ وارتفاعٌ، ومثل هذا النعت منفيٌ عن الله سبحانه وتعالى، وخليقٌ أن لا تكون هذه اللفظةُ صحيحةً، وأن تكون تَصْحيفاً من الرَّاوي[٢]).

وجواباً عن هذه الشبهة يقال:

إن معنى «الشخص» في أصل اللغة: الظهور والارتفاع، كما سبق بيانه في أول هذه الدراسة، ولا يلزم من ذلك أن يكون جسماً، وأما ما ذكره الخطابي وغيرُه ممن تبعه من أنَّه لا يُسمَّى شَخصَاً إلا جِسْمٌ مؤلَّفٌ لهُ شخوصٌ وارتفاعٌ، ففيه نظر على مقتضى اللغة.

وأهل السنة المثبتون لهذا اللفظ لا يريدون به إلا معنى الظهور والارتفاع، وأنه سبحانه قائم بنفسه متميزٌ عن غيره، ولا يريدون به معنى الجسمية[٣] ونحو ذلك.

وعلى هذا فليس في إطلاق «الشخص» على الله عز وجل أي محذورٌ على أصل أهل السنة.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٦/٣٣٣).

(٢) ذكر ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (١/١٧٤) أن من أصول أهل الكلام: استدلالهم بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة السمع المخالفة له باطلة، إما لكذب الناقل عن الرسول ﷺ، أو خطئه في النقل، وإما لعدم دلالة قوله علي ما يخالف العقل في محل النزاع.

(٣) لفظ «الجسم» من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقاً وباطلاً، ولذا لم يرد في القرآن ولا في السنة، ولم ينقل عن أحد من السلف إطلاقه الله عز وجل، لا نفياً ولا إثباتاً.

وقد أكثر المتكلِّمون من استعماله، ونفيه عن الله عز وجل، ولهم في تعريفه أقوال واختلاف، وهو معتمدَهم في نفي كثير من الصفات الإلهية، بحجة أن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بالأجسام، والله ليس بجسم – على حد تعبيرهم –، فنفوا عن الله عز وجل كثيراً من الصفات الثابتة له في الكتاب والسنة بهذا اللفظ المبتدع «الجسم».

ينظر: «شرح حديث النزول» لابن تيمية (ص٢٣٧ وما بعدها)، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/٩٣٩ وما بعدها)، و«نونية ابن القيم» مع شرح الهراس (٢/١٧٧ وما بعدها)، و«موقف ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة» لعبدالسميع الأفغاني (١/٢٨٠-٢٩٨).

قال شيخنا عبد الرحمن البراك: (المنكِرُون لإطلاق لفظ «الشخص» على الله تعالى -كابن بطَّال والخطَّابي وابن فُورَك - لم يذكروا لهذا الإنكار دليلاً إلا أنَّ إثبات ذلك - عندهم - يستلزم أن يكون الله تعالى جسمَاً، وهذه عين الشُّبْهة التي نَفَت بها المعتزلةُ جميعَ الصفات، ونفى بها الأشاعرة ما نَفَوا من الصفات، ومعلومٌ أنَّ لفظ «الجسم» لم يرد في الكتاب والسنَّة نفيُه ولا إثباتُه، وهو لفظٌ مجملٌ يحتمل حقَّاً وباطلاً، فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى في النفي ولا في الإثبات، فعُلِمَ أنَّ المنع من إطلاق «الشخص» على الله تعالى مبنيٌّ على هذه الشبهة الباطلة التي نفيت بها كثير من الصفات، وهي باطلة وما بني عليها باطل، ودعوى الإجماع على منع إطلاق «الشخص» على الله تعالى، ودعوى التصحيف كل ذلك ممنوعٌ؛ فلا إجماع ولا تصحيف)[1].

فإن قيل: إن «الشخص» من صفات الأجسام، ولا يُسمَّى الشيء «شَخصَاً» إلا إذا كان جسماً مؤلَّفاً، فيقال: لو سلمنا بذلك فإنه غير ممتنع أن يتصف الله عز وجل بشيء من صفات الأجسام إذا كانت هذه الصفة صفة كمال لا نقص فيها بوجه، وإنما الممتنع هو القول بمماثلة صفات الله عز وجل لصفات الأجسام، ولو امتنع إطلاق لفظ «الشخص» على الله لأن ذلك من نعوت الأجسام؛ لامتنع وصف الله سبحانه بـ«السمع» و«البصر» و«اليد» و«الأصابع» و«الوجه» و«القَدَم» وغيرها من الصفات لأنها من نعوت الأجسام أيضاً.

فالمقصود أن إطلاق «الشخص» على الله عز وجل جائز على مذهب أهل السنة، خلافاً للمتكلمين.

فأهل السنة يجوزون إطلاقه عن الله عز وجل لصحة معناه عندهم، وإن كانوا مختلفين هل يطلق على الله على سبيل الخبر — وهو الأظهر —، أو يطلق عليه على سبيل الوصف -كما ذهب إليه بعض أهل العلم -.

وأما المتكلمون فيمنعون من إطلاقه على الله أشد المنع، وقد سبق بيان شبههم والجواب عنها، والله أعلم.

(١) «تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص١٧٦، تعليق رقم١٢٥).

المبحث الرابع عشر

ما ورد في صفة الصورة

المطلب الأول:

الأحاديث الواردة في أن اللَّه ﷻ خلق آدم ﵇ على صورته

قال البخاري في «صحيحه» (٨/٥٠):

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم (٤/رقم٢٨٤١) قال: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ رافعٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزاقِ به، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (٤/رقم٢٦١٢) من وجه آخر عن أبي هريرة، فرواه من طريقين عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولفظه: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**».

قال ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٢١):

حدَّثنا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، حدَّثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حدَّثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي يُونُسَ سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ صُورَةَ وَجْهِ الْإِنْسَانِ عَلَى صُورَةِ وَجْهِ الرَّحْمَنِ[1]»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١٢٤٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٧٧٦) كلاهما من طريق أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، بنحوه.
- وأخرجه الطبراني — ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢/ب) — من طريق سعيد بن أبي مريم، والنضر بن عبد الجبار، وعبد الغفار بن داود الحراني، بمثله.
- وأخرجه غلام الخلال في «جزءٍ في السنة» (رقم٦٠) من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، بنحوه، وليس في روايته قوله: «مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».
- وأخرجه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١١١ رقم٨٢) من طريق يحيى بن إسحاق السِّيْلَحِيني، بنحوه.

خمستهم: (أبو الأسود، وابن أبي مريم، وعبدالغفار، وابن المقرئ، ويحيى بن إسحاق) **عن ابن لهيعة، به.**

ورواه زيد بن أبي الزرقاء الموصلي[2] عن ابن لهيعة من وجهٍ آخر، فأخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٤٩) قال: حدثنا إسماعيل بن العبَّاس الورَّاق، حدَّثنا عليُّ بن حربٍ، حدَّثنا زيد

---

(١) وقع في رواية أبي بكر الخلال، وتلميذه عبد العزيز المعروف بـ«غلام الخلال»، والدارقطني، وابن بطة: «فإن صورة الإنسان على صورة الرَّحمن عزَّ وجلَّ» وليس في روايتهم ذكر «الوجه».

بينما وقع في رواية عبد الله بن أحمد: «فَإِنَّمَا صُورَةُ الإِنسَانِ على وجهِ الرَّحمن تباركَ وتعالَى».

وأما القاضي أبو يعلى الفراء فلفظ روايته: «فَإِنَّ وَجه ابن آدم على صُورةِ الرَّحمنِ».

(٢) وثَّقه ابنُ معين – في رواية الدوري –، وأبو حاتم، والخليلي، وغيرهم.

وقال ابن معين — في رواية ابن الجنيد –، والإمام أحمد: (ليس بِهِ بأس).

وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب «الثقات» وَقَال: (يغرب).

وقال أحمد بنُ أبي نافع: (كان زيدٌ يلقِي ما في الحديث من غلطٍ وشكٍّ، ويُحدِّثُ بما لا شَكَّ فيه).

بن أبي الزَّرقاء، حدَّثنا ابن لهيعة، **عن الأعرج**، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولفظه: «.. فإن صورة الإنسان على صورة الرحمن عزَّ وجلَّ».

بينما رواه أبو بكر الخلال في «السنة»[(١)] - وعنه: غلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٦١) — عن عليِّ بنِ حربٍ، حدثنا زيد ابن أبي الزرقاء، عن ابن لهيعة، **عن أبي يونس والأعرج**، فجمع بينهما.

وهذا الاختلاف الظاهر أنه من ابن لهيعة نفسه فإنه ضعيف الحديث، صاحب تخاليط، ولا يحتمل منه تعدد الأوجه، لضعفه وسوء حفظه.

وما رواه الجماعة عنه — أعني روايتَه الحديثَ عن أبي يونس — هو الثابت في كتابه، وأما روايته عن «الأعرج» فهي من أوهامه، والظاهر أنه كان يحدِّثُ بهذا من حفظه.

وهذا الحديث بهذا اللفظ «على صورة الرحمن» لا يصح عن الأعرج بحال، بل هو خلاف المحفوظ عنه، فإن المحفوظ عنه ما رواه الثقةُ الثبتُ أبو الزِّناد - عبدُالله بنُ ذَكْوان - عن الأعرج باللفظ المشهور «**على صورته**»، وقد أخرج روايته الإمام أحمد في «المسند» (١٢/رقم٧٣٢٣) عن شيخه ابن عيينة عن أبي الزِّناد عن الأعرج به، وهذا إسنادٌ صحيحٌ كالشمس، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ.

هو: عُمَر بن الخطاب السِّجِسْتَاني، أَبُو حفص القُشَيْرِي، نزيل الأهواز.

رَوَى عَن: سعيد ابن أبي مريم، ومحمد بن يوسف الفريابي، وغيرهما.

وعنه: أَبُو داود، وابن أبي عاصم، وجماعة غيرهما.

صدوقٌ، لا بأس به.

وثَّقه البزار في «مسنده»[(٢)].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وأما الذهبي فقال في «الكاشف» و«الميزان»: (صدوق)، زاد في «الميزان»: (مشهور).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/٥٧٥)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٢٥٠)، و«تهذيب الكمال» (١٠/٧٠)، و«الكاشف» (١/رقم١٧٣٨)، و«الميزان» (٢/١٠٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/١٥٨)، و«التقريب» (رقم٢١٣٨).

(١) نقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٢٠).

(٢) (١٠/٤٤ رقم٤١٠٥).

وروى عنه بلَدِيُّه الإمام أبو داود السجستاني، وهو لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده[1].

وذكره ابنُ حِبَّان فِي «الثقات» وَقَال: (مستقيم الحديث).

ونعته الذهبيُّ بـ(الحافظ).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق).

من الحادية عشرة، مات سنة (٢٦٤هـ)، وقد قارب التسعين، أخرج له أبو داود وحده.

ينظر: «الثقات» لابن حبان (٤٤٧/٨)، و«المتفق والمفترق» (١٦٠٣/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٦/٢١)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٠٤٦)، و«التقريب» (رقم٤٨٨٩).

• ابنُ أَبِي مريم.

هو: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجُمَحِي مولاهم، أبو محمد المصري، وقد يُنسَب إلى جَدِّ جَدِّهِ.

روى عن: عبد الله بن لهيعة، والليث بن سعد، وغيرهما.

وعنه: عمر بن الخطاب السجستاني، وابن معين، وجماعة من الحفاظ.

ثِقةٌ، ثَبتٌ، فَقِيهٌ، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

قال ابن معين وابن وضَّاح: (هو ثقةُ الثقات)[2].

وقال أبو داود: (هو عندي حجة).

وقال العجلي: (ثقة، .. وكان عاقلاً لم أرَ بمصرَ أَعقلَ منه ومن عبد الله بن عبد الحكم).

وقال ابن خلفون: (كان فقيهاً ثقةً مشهوراً).

ووثقه أيضاً أبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الحافظ العلامة الفقيه، محدث الديار المصرية)، وقال: (كان من أئمة الحديث)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (كان ثقة كثير الحديث، له غرائب وإفراد مغمورة في سعة ما روى).

---

(١) قاله ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤٦٦/٣)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٨٠/٣ ترجمة: داود بن أمية الأزدي) و(٣٤٤/٢ ترجمة: الحسين بن علي بن الأسود العجلي).

(٢) كذا نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، والباجي في «التعديل والتجريح» (١٠٧٧/٣)، بينما وقع في «التهذيب»: (ثقةٌ من الثقات) بزيادة "من" التبعيضية، وما ذكرتُه أبلغ في التوثيق، وبمثل ما قال ابنُ معين قال ابنُ وضاح الأندلسي، فيما نقله عنه القاضي عياض.

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ).

من كبار العاشرة، مات سنة (٢٢٤هـ)، وله ثمانون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (١/رقم٥٨١)، و«الجرح والتعديل» (١٣/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٢٦/٨)، و«ترتيب المدارك» (٣٧٣/٣)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» لابن خلفون (ص٥١٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٩١/١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٢٧/١٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٨٧/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٦/٤)، و«التقريب» (رقم٢٢٨٦).

• ابْنُ لَهِيعَةَ.

هو: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرميُّ، أبو عبد الرحمن المصريُّ القاضي[١].

روى عن: سليم بن جبير، ويزيد بن أبي حبيب، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهما كثير.

وعنه: سعيد بن أبي مريم، وقتيبة بن سعيد، وخلقٌ غيرهما.

كان رحمه الله من مشاهير المحدثين، وكان عالماً فقيهاً جليل القدر جداً، و(كان من الكَتَّابين للحديث، والجَمَّاعِين للعِلم، والرحَّالِين فيه)[٢]، فجمع حديثاً كثيراً[٣]، وذاع صيته، وقصده الطلبة من كل مكان، حتى نعته الإمامُ الذهبيُّ بـ(عالِمِ الدِّيارِ المِصْرِيَّة وقاضِيهَا ومُفْتِيهَا وَمُحَدِّثها)[٤]، وأثنى عليه الإمام أحمد بقوله: (من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟!)[٥]، وقال

---

(١) من أراد التوسع في ترجمته والوقوف على ما قيل فيه، فعليه بما كتبه شيخنا الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم، في تعليقاته النفيسة على «النفح الشذي» (٧٩٢/٢-٨٦٣) فقد أطال وأبدع في ترجمته كعادته حفظه الله، وينظر أيضاً ما كتبه الشيخ طارق بن عوض الله في كتابه «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء» (ص٤٢-٥٩) لا سيما فيما يتعلق برواية العبادلة عنه، فقد أجاد فيها أيضاً.

ومن التراجم المفردة المطبوعة:

١. كتاب: «الإمام المحدِّث عبد الله بن لهيعة» لحسن مظفر الرزو.
٢. رسالة: «النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة» لعصام بن مرعي.
٣. رسالة: «ما قيل في الإمام ابن لهيعة المصري» للدكتور عبد العزيز العثيم.

(٢) ما بين الهلالين من كلام ابن حبان في «المجروحين» (١١/٢).

(٣) قال بشرُ بنُ المنذر -كما في «المجروحين» (١١/٢)-: (كان ابنُ لهيعةَ يُكنى «أبا خَرِيطَة» ذاك أنَّه كانت له خريطةٌ معلَّقةٌ في عُنُقِهِ فكانَ يدورُ بِمِصْرَ، فكلَّما قَدِمَ قومٌ كان يَدُورُ عليهم، فكان إذا رأى شيخاً له سَأَلَهُ مَن لقيتَه وعَمَّن كَتَبْتَ؟ فإذا وَجَدَ عنده شيئاً كتب عنه، فلذلك كان يكنى «أبا خريطة»).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٢١٩/١١).

(٥) هذا الثناء من الإمام أحمد رحمه الله على ابن لهيعة محمول على ما كان عليه من العدالة والجلالة، وأما حمله على التوثيق في الرواية فلا، بدليل تضعيف الإمام أحمد له كما سيأتي.

الثوري: (عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع)، وقال الليث بن سعد لما بلغه خبر موته: (ما خَلَّفَ ابنُ لهيعة مثلَه).

إلا أنه رحمه الله على جلالة قدره وكثرة حديثه لم يكن بالحافظ المتقن الضابط، بل كان ضعيف الحفظ، خفيف الضبط، كثير الوهم، إضافة إلى ما طرأ عليه في آخر عمره من تهاونه بالأداء، وقبوله التلقين[1]، وما حصل له من تَغَيُّرٍ[2] بعد احتراقِ كُتُبِهِ ونحوِ ذلك، حتى كثرت المناكير والأباطيل في حديثه، فاتفقت كلمة الأئمة النقاد على تضعيفه وترك الاحتجاج بما ينفرد به، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك، قال الترمذيُّ: (ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه)، وقال البيهقي: (أجمع أصحاب الحديث على ضعفِ ابن لهيعة، وتركِ الاحتجاجِ بما ينفرد به)، ولذا قال الذهبي في «الكاشف»: (والعمل على تضعيف حديثه).

إلا أنه رحمه الله مع ضعفه يكتب حديثه للاعتبار، فحديثه صالح في الشواهد والمتابعات، لا سيما رواية قدماء أصحابه[3] عنه وبالأخص رواية العبادلة منهم، وهم: (عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن

(١) روى ابن حبان في «المجروحين» بسنده عن يحيى بن حسَّان قال: (جاء قومٌ ومعهم جزءٌ، فقالوا: سمعناه من ابنِ لهيعةَ، فنظرتُ فيه فإذا ليس فيه حديثٌ واحدٌ من حديثِ ابنِ لهيعةَ، فقمتُ فجلستُ إلى ابنِ لهيعةَ، فقلتُ: أيُّ شيءٍ هذا الكتاب الذي حدَّثْتَ به؟ ليس ها هنا في هذا الكتابِ حديثٌ من حديثِكَ، ولا سمعتَها أنت قطُّ، قال: فما اصنع بهم؟! يَجِيئون بكتابٍ فيقولون: هذا من حديثك، فأُحَدِّثُهُم به)، ولذا قال ابن حبان: (كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أو لم يكن)، وقال ابن سعد في «الطبقات»: (كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه، فيسكتُ عليه، فقيل له في لذلك، فقال: وما ذنبي، إنما يجيئون بكتابٍ يقرؤونَه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنَّه ليس من حديثي).

(٢) ولم يختلط الاختلاط الفاحش المؤثر، وإنما هو مجرَّدُ تغيُّرٍ يحدث لبعض النَّاس إذا نزلت به نازلةٌ، ولا شك أنَّ احتراق البيت وذهاب بعض الكتب قد يؤثر على عقل الإنسان لا سيما مع تقدُّم السنِّ، وضَعْفِ القُوَى، فابن لهيعة قد تغيَّر تغيراً يسيراً، لكنه لم يختلط الاختلاط بمعناه الاصطلاحي، وقد نصَّ على عدم اختلاطه أحدُ الثقات من تلامذته الآخذين عنه بل والملازمين له، ألا وهو أبو الأسود النضر بن عبد الجبار حيث قال: (ما اختلط ابن لهيعة قط حتى مات)، بل هذا هو ما يقوله المصريون من أهل بلده، فيما نقله عنهم ابن سعد حيث قال: (وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، وأنه لم يزل أول أمره وآخره سواء).

(٣) كالأوزاعي، وشعبة، والثوري، وعمرو بن الحارث، وإسحاق بن عيسى الطباع، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد العُذْري، وغيرهم من قدماء أصحاب ابن لهيعة ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، وفي هؤلاء من مات قبل حادثة الاحتراق.

ومن أصحاب ابن لهيعة المحمودِ أمرُهم مَن كان يأخذ حديث ابن لهيعة من أصوله الصحيحة كابن المبارك، وابن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبي الأسود النضر بن عبد الجبار، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح التجيبي وغيرهم.

فرواية هؤلاء ونحوهم عنه فيها قوة ترجح عند الاختلاف، ولا يعني هذا أن الأحاديث المروية من طريقهم عنه صحيحة بذاتها، بل هي ضعيفة كغيرها لضعف ابن لهيعة في نفسه، لكن ضعفها أهون من غيرها، ولذا أنكرت أحاديث عديدة من أحاديث

وهب، وعبدالله بن يزيد بن المقريء).

وعلى هذا سار المحققون من أهل العلم، قال الإمام أحمد: (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوّي بعضه ببعض)، وقال أيضاً: (سماعُ العبادِلَةِ من ابنِ لهيعةَ عندي صالِحٌ: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن المبارك).

وقال ابن مهدي: (ما أعْتَدُّ بشيءٍ سمعتُه من حديثِ ابنِ لهيعةَ إلا سماع ابنِ المباركِ ونحوِه).

وسئل عنه أبو حاتم وأبو زرعة فقالا: (أمره مضطربٌ، يكتب حديثه على الاعتبار).

وقال الدارقطني: (يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب).

وقال الزيلعي: (وحديث ابن لهيعة، يصلح للمتابعة سيما رواية ابن المبارك عنه)[1].

وقال الذهبي في «السير»: (لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، لكنه تهاون بالإتقان، وروى المناكير، فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفّاظ يروي حديثَه ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم، لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنّب تلك المناكير، فإنّه عدل في نفسه، وقد أعرض أصحاب الصحاح عن روايته، وأخرج له أبو داود والترمذي والقزويني، وما رواه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه ولا يرتقي إلى هذا.... يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به).

فالخلاصة أن ابن لهيعة ضعيف الحديث مطلقاً، في أول أمره وآخره، إلا أن ضعفه محتمل، وحديثه صالح في الشواهد والمتابعات، ورواية القدماء من أصحابه وخصوصاً رواية العبادلة منهم أعدل وأقوى من غيرها، وضعفها أهون وأخف من غيرها، والله أعلم.

هذا فيما يتعلق ببيان حاله، وبقي أمر آخر تجدر الإشارة إليه والتعليق عليه، ألا وهو وصف ابن لهيعة بالتدليس، فقد وصفه بذلك الحافظ ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس»، ومن قبله سبط ابن العجمي في «التبيين لأسماء المدلسين»[2]، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الخامسة من

ابن لهيعة وهي من رواية هؤلاء القدماء عنه، وقد أورد جملة منها ابن عدي في «الكامل» (٤/١٤٦٦، ١٤٦٨، ١٤٧٠) مما يدل على أن الحمل فيها على ابن لهيعة نفسه، وهذا يؤكد أن ابن لهيعة ضعيف الحديث مطلقاً، والله أعلم.

(١) «نصب الراية» (٢/٤١٤).

(٢) (ص١٢٥).

مراتب المدلسين، وهم: (من قد ضُعِّفَ بأمرٍ آخَرَ غير التدليس)، ولعلهما تبعا ابن حبان في وصفه بذلك، حيث قال في كتابه «المجروحين»: (وكان ابن لهيعة شيخاً صالحاً، ولكنَّه كان يُدَلِّسُ عن الضعفاء)، وقال أيضاً: (فرجعتُ إلى الاعتبار فرأيتُه كان يُدَلِّسُ عن أقوامٍ ضُعَفَى عن أقوامٍ رآهم ابنُ لهيعةَ ثقاتٍ، فالتزقت تلك الموضوعات به)، وفي ظني أن وصف ابن لهيعة بالتدليس غير متَّجِهٍ لأمورٍ[1]:

١. أني لم أقف على كلامٍ لأحدٍ من الأئمَّةِ النقَّاد - مع كثرة كلامهم فيه - من وصفه بالتدليس ورماه به، وأول من وصفه بذلك ابنُ حِبَّانَ فيما أعلم.

ثم إن عبارة ابن حبان المذكورة آنفاً مقتضاها وصف ابن لهيعة بشر أنواع التدليس ألا وهو تدليس التسوية، فهل يتصور أن يكون ابن لهيعة متعاطياً لشر أنواع التدليس ثم لا يجد الباحث ذكراً لذلك في أقوال الأئمة ولو بإشارة أو نصف عبارة من واحدٍ منهم، وهم ممن عنوا بسبر حديثه وبيان حاله، وفيهم من هو شديد الذم للتدليس وأهله؟، كل ذلك ولا شك يضعف القول بوصف ابن لهيعة بالتدليس.

٢. أن جماعة من المتقدمين والمتأخرين ممن عنوا بجمع أسماء المدلسين لم يذكروا ابن لهيعة منهم، فلم يذكره النسائي -مع عنايته الكبيرة بحديث ابن لهيعة[2]-، ولم يذكره أيضاً الكرابيسي، ولا الدارقطني، ولم يذكره العلائي في «جامع التحصيل»، ولا الذهبي في «أرجوزته في المدلسين»، ولا أبو زرعة العراقي في «رسالته في المدلسين»، ولا غيرهم ممن عُنِيَ بهذا الباب، سوى ما ذكرته آنفاً من ذكر الحلبي وابن حجر له ومِن بعدهما السيوطي في رسالته في «المدلسين»، بل إن الحافظ ابن حجر نفسه لم يصف ابن لهيعة بالتدليس في كتابه «التقريب»، مع أنه متأخرٌ في التصنيف عن «التعريف»، فلعل اجتهاد الحافظ تغيَّر في ذلك.

٣. أن ما استند إليه ابن حبان في وصفه ابن لهيعة بالتدليس من أنه كان يروي عن أقوام ضعفاء يروون عن أقوامٍ ثقاتٍ رآهم ابنُ لهيعةَ وروى عنهم، فيُسقِطُ أولئك الضعفاء ويروي عن هؤلاء الثقات مباشرة، فاعتبر ابن حبان هذا الصنيع من ابن لهيعة هو عين التدليس، فحكم به عليه، والظاهر أنَّ ابن لهيعة لم يكن يقصد بهذا الصنيع الإيهام والتدليس، وإنما كان يقع منه

---

(١) ينظر في نفي وصفه بالتدليس: «معجم المدلسين» (ص٢٧٧)، و«النقد البناء» لطارق عوض الله (ص٥٧-٥٩).

(٢) قال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر -شيخ الدارقطني-: (من يصبِرُ على ما يصبر عليه النسائيُّ؟! كان عنده حديثُ ابنِ لهيعةَ ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّثَ منها بشيءٍ).

ذلك على سبيل الخطأ والوهم، فإن التدليس لا يوصف به أحدٌ إلا إذا اجتمع في حَقِّه أمران:

الأول: قصد إيهام سماع ما لم يسمع، أما إذا حصل منه الإيهام من غير قصدٍ فليس هذا بتدليس.

الثاني: الإتيان بصيغة محتملة وليست صريحة في السماع، أما إذا أتى بصيغة صريحة في السماع فلا يخلو فعله من أحد أمرين:

١) أن يكون فِعْلُهُ لذلك عن عمدٍ وقصدٍ، فهذا يُعَدُّ كاذباً، ويسمى فِعْلُه سَرِقَة.

٢) أن يكون فعله لذلك عن غير عمد، بل وقع منه ذلك غفلة وخطأ، فهذا لا يعد فاعله سارقاً ولا كاذباً.

وابن لهيعة من هذا الصنف، فإنه كان ضعيف الحفظ صاحب غفلة، ولذا كان يصرح بالسماع في أحاديث لم يسمعها، بل كان يقع منه أشد من ذلك فكان يصرح بالسماع من شيوخٍ لا يُعرَف له منهم سماع أصلاً، فلو كان يصنع ذلك عن عمدٍ وقصدٍ لكان كذَّاباً سارقاً مخرومَ العدالة، والأئمة كلهم مُسَلِّمُون بعدالته وصدقه وأمانته، وإنما كلامهم في حفظه وضبطه.

وعليه فحمل هذا الصنيع من ابن لهيعة على الخطأ والوهم، أولى من حمله على التدليس فيما يظهر لي، والله أعلم.

وابن لهيعة من السابعة، مات سنة (١٩٤هـ)، وقد جاوز الثَّمانين، روى له مسلمٌ مقروناً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

ينظر في ترجمته: «طبقات الكبرى» (٥١٦/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٤٥/٥-١٤٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٢٩٣/٢)، و«المجروحين» (١١/٢-١٤)، و«الكامل» (٢٣٧/٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٧/١٥-٥٠٣)، و«الكاشف» (١/رقم٢٩٣٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤٧٥/٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٣٧/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/٨)، و«شرح علل الترمذي» (١٣٦/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٧/٥)، و«التقريب» (رقم٣٥٦٣)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٥٤ رقم١٤٠)، و«معجم المدلسين» (ص٢٧٧).

• سُلَيمُ بنُ جُبير.

هو: سُلَيْم بن جُبَيْر، ويُقال: ابن جبيرة الدَّوسي، أَبُو يونس المِصْرِي، مولى أبي هُرَيْرة ﵁.

روى عن: مولاه أبي هُرَيْرة، وأبي أسيد الساعدي، وغيرهما.

وعَنه: وعبد اللَّه بْن لَهِيعَة، والليث بن سعد، وغيرهما من المصريين.

ثقة.

كان والده جُبَيرٌ مولى لأبي هريرة فكاتبه فعَجِزَ، فرَدَّه أبو هريرة في الرِّقِّ، ثم قدم بهما أبو هريرة إلى مصر، فدخل بهما على «مسلمة بن مخلد» [صحابيٌّ سكنَ مِصر، وكان والياً عليها من قِبَلِ معاوية]، فسأله مسلمةُ عنهما فأخبره خبرهما، فسأله أن يعتقهما، فأعتقهما أبو هريرة، فأقاما بمصر.

ذكره ابن البخاري في «تاريخه» وقال: (حديثه فِي المِصْرِيّين).

وقال العجلي، والنَّسَائي: (ثقة).

وذكره ابنُ حِبَّان وابن خلفون في «الثقات».

ووثَّقه أيضاً الذهبيُّ في «الكاشف»، وابنُ حجر في «التقريب».

من الثالثة، مات سنة (١٢٣هـ)، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١٢٢/٤)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم٢٢٩٠)، و«تاريخ ابن يونس» (٢١٨/١)، و«الثقات» لابن حبان (٣٣٠/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٣/١١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٠٦٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٠٠/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٤/٦)، و«التقريب» (رقم٢٥٢٦).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد منكر لا يصح؛ لأمرين:

١. أنَّ مدارَه على «ابن لهيعة»، وحديثُه ليس بحجة، قال البيهقي: (أجمع أصحاب الحديث على ضعفِ ابن لهيعة، وتركِ الاحتجاجِ بما ينفرد به)، وهذا الحديث لم أقف عليه إلا من طريقه، ولم أر من تابعه عليه.

٢. أنه خلاف المحفوظ من حديث أبي هريرة ﷺ، وهذا مما يزيد الحديث ضعفاً إلى ضعفه، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من ثقات أصحابه، منهم: الأعرج -كما سبق-، وهمام بن منبه[١]، وأبو أيوب المرَاغي[٢]، وسعيد المقبري[٣]، وغيرهم، كلهم رووه عنه باللفظ المشهور: «خلق الله آدم على صورته»، وليس في رواية واحدٍ منهم — في المحفوظ عنهم — «على صورة الرحمن».

---

(١) أخرج روايته البخاري (٥٠/٨)، ومسلم (٤/رقم٢٨٤١) كلاهما من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن همام به.

(٢) أخرج روايته مسلم (٤/رقم٢٦١٢) من طريق المثنى بن سعيد عن قتادة عن أبي أيوب به.

(٣) أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١٢/رقم٧٤٢٠) و(١٥/رقم٩٦٠٤)، والحميدي في «مسنده» (٢/رقم١١٥٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/رقم١٠٦٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١) وغيرهم من طريقٍ صحيحةٍ عن سعيدٍ المقبري.

فالمقصود أن هذا الحديث مما أخطأ فيه ابن لهيعة، والخطأ لا عبرة به، وعليه فلا يصح تقوية هذا الحديث بغيره، ولا تقويته لغيره، أقول هذا لأني وجدتُ من يقوِّي حديثَ ابن عمر بحديثِ أبي هريرة هذا، ويجعله شاهداً له، أو العكس، ويحكم بهما على ثبوت أصل الحديث[1].

---

(١) ينظر: كلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٤٦-٤٤٨)، و«عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» للتويجري (ص٢٦)، و«دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق الله آدم على صورة الرحمن» للدويش (ص٣٦)، وغيرها.

قال الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [بغية الباحث (٢/رقم٨٧٢)]:
حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذا اللفظ «**على صورة الرحمن**» مشهور الرواية عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش، فقد رواه عنه جماعة كثيرة من أصحابه، وقد وقفت على تسعة منهم، إليك ذكرهم ومن أخرج لهم:

١. **زهير بن حرب**، كما هنا.

٢. **إسحاق ابن راهويه**.

أخرج حديثه: حرب الكرماني في «السنة» – وعنه: أبو بكر الخلال في «العلل» [المنتخب منه (رقم١٦٨)] –، والطبراني في «السنة» – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٣/ب) –، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٣٤٩) وأشار لموضع الشاهد من الحديث ولم يذكره، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/١٠١).

٣. **يوسف بن موسى القطان**[1].

أخرج حديثه: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥١٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (رقم٤٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم١٨٥).

---

(١) اختلف الرواة على «يوسف بن موسى» في موضع الشاهد من الحديث:

فرواه **ابن أبي عاصم** –كما في «السنة» –، **وابن خزيمة** –كما في «التوحيد» –، **وأحمد بن علي بن العلاء الجوزجاني** [ثقةٌ وأيُّ ثقة، قاله الدارقطني] –كما في «الإبانة» لابن بطة [وقد وقع في سياق اسم الجوزجاني خطأ، فليصحح بما هنا] –، ثلاثتهم (ابن أبي عاصم، وابن خزيمة، والجوزجاني) عن يوسف بلفظ: «**على صورة الرحمن**».

وخالفهم: الحسين بن إسماعيل المحاملي [أحد الحفاظ الثقات] –كما في «الاعتقاد» للالكائي (٣/رقم٧١٦) –، **وإسحاق بن محمد بن الفضل الزيات** [صدوق، قاله الدارقطني] –كما في «الصفات» للدارقطني، و«صفات رب العالمين» لابن المحب (ل١٣/ب) –كلاهما (المحاملي، والزيات) عن يوسف بلفظ: «**على صورته**».

ولا شك أن قول الجماعة – ابن عاصم وابن خزيمة ومن وافقهما – هو اللفظ المحفوظ؛ لأنهم أكثر عدداً وأمتنُ حفظاً ممن خالفهم، وأيضاً هو اللفظ الموافق لرواية سائر الرواة عن جرير، والله أعلم.

٤. أبو معمر القطيعي.

أخرج حديثه: عبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم٤٨٢ و١٠٥٤) – ومن طريقه: أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (رقم٦٣)[١] –.

٥. عثمان بن أبي شيبة.

أخرج حديثه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٤٠)، وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (رقم٨١)، وأخرجه أبو عثمان البحيري كما في «الفوائد المخرجة من أصول مسموعاته» تخريج أبي سعد الشعيبي (ل٤٦/ب).

٦. إسحاق بن إسماعيل الطالقاني.

أخرج حديثه: الطبراني في «الكبير» (١٢/رقم١٣٥٨٠)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/رقم١١٣).

٧. هارون بن معروف المروزي.

أخرج حديثه: الدارقطني في «الصفات» (رقم٤٨) – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٣/ب) –، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم١٩٠).

٨. علي بن بحر القطان.

أخرج حديثه: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم١٩٠) مقروناً بـ(هارون بن معروف).

٩. الجارود بن معاذ السُّلَمِي.

أخرج حديثه: الحكيم الترمذي في «المنهيات» (ص١٤٦).

كل هؤلاء التسعة يروونه عن جرير عن الأعمش مسنداً بهذا اللفظ: «**على صورة الرحمن**»، وهو اللفظ المحفوظ عن جرير، **وشذَّ عنهم أبو الربيع الزهراني** [ثقة حافظ] -كما عند ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥١٨) – فرواه عن جرير بلفظ: «فإن الله خلق آدم **على صورته**»، كما هو لفظ حديث أبي هريرة وغيرِه، وقول الجماعة مقدَّم على قول الواحد.

---

(١) مما ينبغي التنبيه عليه أن لفظ رواية أبي يعلى يخالف لفظ رواية عبد الله بن أحمد مع أنه يرويه من طريقه!!، ففي رواية عبد الله: «على صورة الرحمن»، وفي رواية أبي يعلى: «على صورته»، وهذا وهمٌ إما من أبي يعلى نفسه – فإنه لم يكن من الحفاظ الحذَّاق في الحديث –، أو ممن فوقه، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• زهير بن حرب.

هو: زُهَير بن حَرْب بن شَدَّاد الحَرَشيُّ[1] مولاهم، أبو خَيثَمَةَ النَّسائيُّ البَغدَادِيُّ.

روى عن: أبي عامرٍ العَقَدِي، وجريرِ بنِ عبدِ الحَمِيدِ وخلقٍ غيرهما.

وعنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

أحدُ الأئمَّةِ الحفَّاظ الكبار، ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ، جليلُ القَدْرِ جدَّاً.

قال عنه ابن معين: (يكفي قبيلة).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان متقناً ضابطاً من أقران أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين).

وَقَال الخطيب البغدادي: (كان ثقةً ثبتاً حافظاً متقناً).

وقال أبو عمرو الداني: (هو من عِلْيَة أصحاب الحديث وأئمتهم، ومتقدِّميهم في الحفظ، والضبط، والصدق، والأمانة).

وذكره الذهبي في «مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[2]، ونعته في «السير» بـ(الحافظ، الحجة، أحد أعلام الحديث، جَمَعَ، وصنَّفَ، وبَرَعَ في هذا الشأن هو وابنه وحفيده محمد بن أحمد، وقلَّ أن اتَّفَقَ هذا لثلاثةٍ على نَسَقٍ).

من العاشرة، مات سنة (٢٣٤هـ)، وهو ابنُ أربعٍ وسبعينَ، أخرج له الجماعة إلا الترمذي، قال ابن حجر: (روى عنه مسلمٌ أكثَرَ من ألفِ حديثٍ).

ينظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٣٧٢/١)، و«الجرح والتعديل» (٥٩١/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٥٦/٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٠٢/٩)، و«الكاشف» (١/رقم١٦٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٩/١١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/٨٣-٨٤) مهم، و«التهذيب» (٣٤٢/٣)، و«التقريب» (رقم٢٠٤٢).

• جرير.

هو: جرير بن عبد الحميد بن قُرْط - بضم القاف، وسكون الراء - الضَّبيّ، أبو عبد الله الكوفي، نزيل الريّ وقاضيها.

روى عن: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما.

---

(١) بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخره شينٌ معجمةٌ، نسبة إلى بني الحَرِيشِ بنِ كَعبِ بنِ ربيعةَ بنِ عامرِ بنِ صَعْصَعَةَ بنِ قَيسٍ، نزل أكثرهم البصرة، ومنها تفرَّقوا إلى البلاد. ينظر: «الأنساب» (٢٠٢/٢).

(٢) (ص١٨٥ رقم١٧٠).

وعنه: زهير بن حرب، والإمام أحمد، وابن راهويه، وابن معين، وغيرهم من الكبار، وروى عنه أيضاً يوسف بن موسى القطان، وهو آخر مَن روى عنه من الثقات.

ثقةٌ صحيحُ الكتاب، قاله ابن حجر في «التقريب».

فقد وثقه: ابن سعد، والإمام أحمد[1]، وابن معين[2]، والعجلي، وأبو حاتم[3]، والنسائي، والدارقطني[4]، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم، زاد ابن سعد: (كثيرُ العلم، يُرْحَل إليه).

وقال ابن عمار الموصلي: (هو حجةٌ، كانت كتبه صحاحاً)، وقال فيه البيهقي: (ثقةٌ حجةٌ)[5]، ونعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الحافظ الحجة، محدِّث الرَّيّ)، وقال: (رحل إليه المحدِّثون لثقته وحفظه وسعة علمه).

فالمقصود أن القول بتوثيقه والاحتجاج بحديثه محل اتفاق بين الحفاظ، وقد حكى اتفاقهم أبو القاسم اللالكائي فقال: (مجمعٌ على ثقته)، وقال أبو يعلى الخليلي: (ثقةٌ متفقٌ عليه).

وأما قول البيهقي بأنه قد (نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ)[6]، فقولٌ لم يُسبَق إليه، وقد استنكره الحافظُ ابن حجر فقال: (ولم أر ذلك لغيره، بل احتج به الجماعة)[7].

---

(١) «مسائل ابن هانئ» (ص٤٨١ رقم٢١٧٥).

(٢) «من كلام ابن معين في الرجال» رواية ابن طهمان (ص٤٦ رقم٦٤).

(٣) وهِمَ أبو العباس النَّبَاتي في كتابه «الحافل في تكملة الكامل لابن عدي»، فخلط بين قول أبي حاتم في «جرير بن حازم» وقوله في «جرير بن عبد الحميد»، فنقل عنه الذهبي في «الميزان» (٣٩٤/١) وابن حجر في «التهذيب» (٧٧/٢) أنه قال في ترجمة «جرير بن عبد الحميد» من كتابه «الحافل»: (وقال أبو حاتم: صدوق، تغيَّر قبل موته بسنة فحجبه أولاده) فتعقَّبَه ابنُ حجر بقوله: (وهذا ليس بمستقيم، فإن هذا إنما وقع لجرير بن حازم، فكأنَّه اشتَبَه على صاحب «الحافل»).

ولا شك أن تَعَقُّبُ ابن حجر وقبله الذهبي صحيحٌ، فإن أبا حاتم قال في «جرير بن عبد الحميد»: (ثقة)، وأما «ابن حازم» فقال فيه: (صدوقٌ صالحٌ)، والترجمتان متتابعتان، فلعل النباتي اختلطت عليه ترجمة هذا بهذا، فليس لأبي حاتم قولٌ آخر في «جرير بن عبد الحميد» غير القول بتوثيقه، كما ظنه بعضهم، كما أن «جرير بن عبد الحميد» لم يُذكر عنه أنه اختلط في آخر عمره، وأنَّه حجبه أولاده وما إلى ذلك، ولكن هذا قد ذُكِرَ في حق «جرير بن حازم» كما نقله الأئمة، والله أعلم.

(٤) قال في «العلل» (٧٨/١٥): (وجريرٌ من الثقات الحفاظ).

(٥) «السنن الكبرى» (٣٥٠/٤ عقب الحديث رقم٧٩٥٠).

(٦) «السنن الكبرى» (١٤٣/٦ عقب الحديث رقم١١٤٦٦).

(٧) العجيب أن الحافظ ابن حجر مع استنكاره لقول البيهقي قد ذكر كلامه في ترجمة جرير من «التقريب» فقال: (قيل كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه)، وهذا وإن كان قد ذكره بصيغة التمريض إلا أنه لا معنى لذكره مع عدم ثبوته ونقد الحافظ له.

فجرير بن عبد الحميد لم يُذكر عنه أنه اختلط في آخر عمره أو تغيَّر، ولم ينص على ذلك أحدٌ من الأئمة ممن جالسه وأخذ عنه، وهم أعرف به من غيرهم.

لكن يحسن التنبيه على مسائل مهمة في ترجمة جرير:

١/أن جريراً وإن كان ثقة جليل القدر إلا أنه لم يكن بالحافظ الفَطِن، فربما عرض له الوهم بسبب ذلك، قال الإمام أحمد: (لم يكن جرير الرَّازِيّ بالذكيّ في الحَدِيث)[١]، ثم ذكر أنه قد اختلطت عليه أحاديث أشعث بن سوَّار بأحاديث عاصم الأحول، فلم يستطع أن يميز بينهما، حتى جاءه بهز بن أسد فميزها له.

٢/أن جريراً رحمه الله كان ممن يعتمد على كتابه، وكتابه صحيح، وأما الحفظ فكان لا يحدث من حفظه إلا نادراً، وقد قال مرَّةً لأبي الوليد وأبي داود الطَّيَالِسِيَّان لما طَلَبَا منه أن يحدِّثهما عن منصور بن المعتَمِر والمغيرة بن مِقْسَم، وغيرهما من شيوخه، اعتذر لهما، فقَالَ: (لستُ أحفظ، وكتبي غائبةٌ عني)، وكانت كتبه في الكوفة، فلما جاءته حدَّثهما[٢].

فامتناع جرير عن تحديثهما حتى جاءته كتبه وتعلله بعدم حفظه وإن كان يدل على صدقه وورعه وتحرّيه في التحديث، لكنه أيضاً يدل على أن في حفظه شيء، ولا يعني هذا أنه سيء الحفظ، كما قاله بعض من لا يُقْبَل قوله من أهل زماننا[٣]، بل يعني أن حفظه ليس بذاك المتقَن.

٣/أن حديثه عن الأعمش خاصة فيه شيء، وقد أبان جريرٌ عن علة ذلك، فكان إذا ذكر سماعهُ من الأعمش قال: (دِيْبَاجُ الأعمشِ لولا أنَّهُ مرقُوعٌ، كُنَّا إذا قُمنا من عند الأعمش رقَّعناهُ بعضُنا من بعضٍ، نُصحِّحُها، فيكْتب ذَا من ذَا، وذَا من ذَا)، ونقل الخطيب في «الكفاية»[٤] عن إبراهيم بن موسى الفراء الصغير قال: سمعتُ جريراً يقول: (ليست هذه الأحاديث التي أُحَدِّثُكم عن الأعمش سمعتُها كما أُحَدِّثُكم، إنما كان الأعمشُ يَذكُرُ الإسنادَ فيقول بعض أصحابه: خَبَرُ

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (١/رقم١٢٨٩).

(٢) انظر خبرهما بتمامه في «تاريخ بغداد» (١٨٨/٨)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٤/٤).

(٣) هو الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب»، ورد عليه العلامة المعلمي وفنَّد كلامه في كتابه «التنكيل» (٤٢٥/١ وما بعدها).

(٤) (ص٧١) [باب ما جاء في استفهام الكلمة والشيء من غير الراوي كالمستملي ونحوه].

وينظر أيضاً: «العلة وأجناسها عند المحدثين» لمصطفى باحو (ص٢٠٦ وما بعدها).

هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم، ويَذْكُرَ الخبرَ فيقول بعض أصحابه: إسنادُ هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم) قال إبراهيم: فلمَّا سمعتُ ذلك منه لم أكتب عنه عن الأعمش شيئاً.

وكان جريرٌ يقول: (سَمِعتُ أحاديث الأَعمَش، فكنا نُرَقِّعُها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فلا تأخذوها)، وكان يقول: (حدِيثُنا عن الأعمش مَلزَّقَة أو مُلَفَّقَة).

وبيان هذا أن الأعمش رحمه الله كان يحدِّث بالحديث تاماً في زمن نشاطه وقوته، فلما كَبُر وضَعُفَ صار يختصر في حديثه، فيبتر الإسناد تارة، والمتن تارة أخرى، اكتفاءً بتحديثه السابق، وكان جرير وأمثاله من صغار أصحاب الأعمش يسمعون الحديث منه مبتوراً، فكانوا إذا فرغوا من مجلس التحديث رقعوه من تلاميذ الأعمش الكبار الملازمين له، الذين سمعوا الحديث منه تاماً[1]، ولا شك أن هذه الطريقة في التحمُّل يدخلها الخلل عادة، لاسيما إذا رُقِّع الحديثُ من غير ثقة، أو كان ثقةً ولكنَّ الحديثَ الذي رَقَّعَه لم يضبطه على وجهه، ونحو ذلك من وجوه الخلل، ولذا لم يكن جريرٌ راضياً تمام الرضى عن طريقة تحمله عن الأعمش، كما هو بيِّنٌ من كلامه، وهذا ليس قدحاً في عموم حديث جرير عن الأعمش، فحديثه عنه محتج به في دواوين الإسلام كلها بلا تردد، ولكن هذا المأخذ قد يلجأ إليه عند وجود ما يُستَنْكَر مما يتفرد به جريرٌ عن الأعمش، وإلا فالأصل قبول روايته عن الأعمش والاحتجاج بها.

٤/قال الإمام أحمد: (أبو معاوية أثبتُ في الأعمش من جرير؛ جريرٌ لم يكن بالضابط عن الأعمش)[2]، فقول الإمام أحمد بأن جريراً لم يكن بالضابط عن الأعمش، يعني مقارنة بأبي معاوية الضرير، كما هو ظاهر السياق، فهو حكمٌ نسبيٌّ، وجريرٌ من ثقات أصحاب الأعمش، بلا خلاف، وهو من المكثرين عنه، لكنه إذا ما قورن بغيره من ثقات أصحاب الأعمش، كالثوري وشعبة ويحيى القطان وأبي معاوية وأضرابهم فإنه لا يبلغ مبلغهم في الكثرة والضبط والإتقان، بل هو دونهم في ذلك. ولما ذكر النسائي[3] طبقات أصحاب الأعمش جعلهم سبع طبقات، وذكر جريراً في الطبقة الثالثة[4].

---

(١) روى ابن الجعد في «مسنده» (رقم٧٨٧) عن أبي معاوية الضرير قال: (كنتُ قد حَفِظتُ عن الأعمشِ حديثَه، وكان يُحدِّثُنا بالحديثِ ويَدَعُ الإسنادَ، يَبتُرُها عليهم، فكنَّا إذا قُمْنَا من عنده أمليتُها أنا عليهم).

(٢) «المنتخب من علل الخلال» (ص٣٢٤)

(٣) «الطبقات» (ص٧٨ وما بعدها).

(٤) العجيب أن النسائي رحمه الله قرن معه في هذه الطبقة «الثالثة» أبا معاوية الضرير، وأبو عوانة اليشكري، مع أنهما أثبت في الأعمش منه، لا سيما أبو معاوية، وقد نصَّ على ذلك الإمام أحمد وابن معين وغيرهما، فإما أن يكون أبو معاوية وأبو عوانة في طبقة أرفع من جرير، أو أن يكون جرير في طبقة أنزل من طبقتهما.

ولعل سبب تأخر طبقته في الأعمش ما ذكرته سابقاً[1].

أعود فأقول بأن هذه التنبيهات التي ذكرتها في ترجمة جرير، لا تغض من قدره، ولا تقدح في روايته، بل جرير من ثقات المحدِّثين، ولكن ما ذكرته قد يستفاد منه عند الكشف عن علة حديثٍ ما، أو عند وجود ما يستنكر، ونحو لك، والله أعلم.

وجرير من الثامنة[2]، ولد سنة (١١٠هـ)، ومات سنة (١٨٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٨١/٧)، و«الجرح والتعديل» (٥٠٥/٢)، و«تاريخ بغداد» (١٨٤/٨)، و«الإرشاد» للخليلي (٥٦٨/٢)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٠/٤-٥٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١٩٩/١)، و«ميزان الاعتدال» (٣٩٤/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٨٧/٣)، و«تقريب التهذيب» (رقم٩١٦)، و«هدي الساري» (ص٣٩٥).

• الأَعْمَشُ.

هو: سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهليُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفيّ، الأعمش.

أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ الكبار.

وفي حديثه عن بعض شيوخِه الصغار أوهام، منهم: حبيب بن أبي ثابت.

قال ابنُ المديني: (الأعمشُ كثيرُ الوَهَمِ في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل: الحَكَم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم)[3].

وقد تقدمت ترجمته مفصلةً.

• حبيب بن أبي ثابت.

هو: حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ -واسمه: قيسٍ، ويقال: هندي- بنِ دينارَ الأسديُّ مولاهم، أبو يحيى الكوفيُّ.

روى عن: عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، وغيرهما كثير، وسمع من ابن عمر وابن عباس.

وعنه: الأعمش، وسفيان الثوري - وكان أعلم الناس به، قاله يحيى القطان[1] -، وخَلْقٌ غيرهما.

ينظر: «مسائل الإمام أحمد» لابن هانئ (ص٤٧١ رقم٢١٣٤)، و«المنتخب من علل الخلال» (ص٣٢٤)، و«تاريخ ابن معين» للدوري (٥٣٧/٣ رقم٢٦٢٥)، ولابن محرز أيضاً (١١٤/١ رقم٥٤٧)، و«طبقات الحنابلة» (٣١٤/١)، وغيرها.

(١) قف على بعض الأحاديث المعلَّة التي خالف فيها جريرٌ المحفوظَ عن الأعمش فيما ذكره الدكتور عبد السلام أبو سمحة في كتابه «معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل - دراسة نظرية تطبيقية في علل أصحاب الأعمش» (٢٦٥/١-٢٦٧).

(٢) لم يذكر الحافظ في «التقريب» طبقته، وما ذكرته هو مقتضى تقسيم الحافظ في مقدمة كتابه.

(٣) «شرح علل الترمذي» (٦٤٦/٢).

أحدُ الأئِمَّة الحُفَّاظ، متفق على توثيقه، وفي حديثه عن عطاء بن أبي رباح خاصة شيء.

وثَّقه: ابن معين، وابن نمير، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وأبو الفتح الأزدي وغيرهم.

وقال ابن معين – في رواية ابن أبي مريم –: (ثقةٌ ثبتٌ حجَّةٌ).

وقال العجلي: (كوفيٌّ ثقةٌ تابعيٌّ، وكان ثَبْتَاً في الحديث، وكان فقيه البدن وكان مفتي الكوفة قبل الحَكَم بن عُتَيْبَة وحماد بن أبي سليمان).

وقَال ابن عدي: (حبيب بن أَبي ثابت ثقةٌ حجةٌ كما قاله ابن مَعِين، وقد حدَّث عنه الأئمةُ؛ مثل الأعمش والثوري وشعبة وغيرهم، ولعل ليس في الكوفيين كبيرُ أحدٍ مثله؛ لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه).

وقال ابن رجب: (حبيب بن أبي ثابت عالِمٌ كبيرٌ ثقةٌ، متفقٌ على حديثِه، أحاديثُه عن عطاء خاصة ليست محفوظة، قال أبو بكر بن خلاد، سمعت يحي بن سعيد يقول: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست محفوظة، ... ولم يخرج له في «الصحيح» شيئ عن عطاء بن أبي رباح، ومما يستغرب أن حبيب بن أبي ثابت يروي عن عطاء، ويروي عطاء عنه).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (كان ثقةً مجتهدَاً فقيهاً)، ونعته في «السير» بـ(الإمامِ الحافظِ، فقيه الكوفة)، وقال: (كان من أئِمَّة العلم، .. وهو ثقة بلا تردد).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ، وكان كثيرَ الإرسالِ والتدليسِ)، وقال في «هدي الساري»: (حبيبٌ متفقٌ على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليس).

قلت: وصفه بالتدليس ابن خزيمة(٢)، وابن حبان(٣)، والبيهقي(٤)، والدارقطني(٥)، وغيرهم، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين، وقال: (تابعيٌّ مشهورٌ يُكْثِرُ التدليس).

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢٦٣/١).

(٢) قال في «التوحيد» (٨٧/١)، وفي «الصحيح» (٢٢٩/١ عقب الحديث رقم٤٤٨): (حبيب بن أبي ثابت مدلس).

(٣) ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٣٧/٤) وقال: (كان مدلِّساً)، وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (رقم٨٢٣): (كان من خيار الكوفيين ومتقنيهم، على تدليسٍ فيه).

(٤) قال في «السنن الكبرى» (٤٥٦/٣ عقب الحديث رقم٦٣٢٣): (وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يُدَلِّسُ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس)، وقال مثله في «معرفة السنن والآثار» (١٤٩/٥).

(٥) ذكره ابن حجر فيمن وصف حبيباً بالتدليس، ولم أقف على نص كلامه.

قلت: في وصفه بكثرة التدليس نظر، ولم أر من سبق الحافظ ابن حجر إلى ذلك، وليس في عبارات مَن وصفه بالتدليس من الأئمة المتقدمين ما يفيد ذلك، ولعل الأليق بحاله أن يعدَّ من أهل الطبقة الثانية [وهم مَن احتمل الأئمةُ تدليسه وأخرجوا له في «الصحيح» لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى]، فقد قبل الأئمة عنعنته وصححوا له جملة من أحاديثه التي رواها بالعنعنة، والله أعلم.

وحبيب من الثالثة، مات سنة (١١٩هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٧/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣١٦/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٨/٥)، و«الكاشف» (١/رقم٩٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٨٨/٥)، و«جامع التحصيل» (ص١٠٥ و١٥٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٥/٣)، و«شرح علل الترمذي» (٣٥٥/١)، و«التهذيب» (١٧٨/٢)، و«التقريب» (رقم١٠٨٤)، و«طبقات المدلسين» (رقم٦٩)، و«هدي الساري» (ص٣٩٥).

- **عَطَاءٌ.**

هو: عطاءُ بنُ أبي رَبَاحٍ - واسمُه: أَسْلَم - القرشيُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ المكيُّ.

روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عبَّاسٍ، وغيرهما كثير.

وعنه: الزبير بن خريق، والأوزاعي وخلقٌ كثيرُ غيرهما.

ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ حُجَّةٌ جليلُ القَدْرِ جِدَّاً، من سادات التابعين وفقهائهم، وكان أعلم الناس بالمناسك في زمانه، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

قال الذهبي في «الميزان»: (عطاء بن أبي رباح، سيدُ التابعين علماً وعمَلاً وإتقاناً في زمانه بمكة، وكان حجةً إماماً كبيرَ الشأن، أخذ عنه أبو حنيفة وقال: ما رأيتُ مثله).

وأما قول الحافظ في «التقريب»: (قيل: إنّه تغيَّر بأَخَرَة، ولم يكثر ذلك منه)، فالظاهر أنه يُشِيرَ بهذا إلى قول علي بن المديني: (كان عطاءُ بأَخَرَة قد تَرَكَه ابنُ جُريجٍ، وقيسُ بنُ سَعْدٍ)، وقال يعقوب بن سفيان: سمعتُ سليمانَ بنَ حَرْبٍ يَذْكُرُ عن بعض مشيَخَتِهِ قال: (رأيتُ قيسَ بنَ سَعْدٍ قد تَرَكَ مجالسةَ عَطَاءٍ، قال: فسألتُه عن ذلك؟ قال: إنَّه نَسِيَ أو تَغَيَّرَ فكِدْتُ أن أُفْسِدَ سَمَاعِي منه)

قال الذهبيُّ في «السير» معَقِّباً على قول ابن المديني: (لم يَعْنِ عليٌّ بقوله: "تَرَكَهُ هَذَان" التَّرْكَ العُرْفِيَّ، ولكنَّه كَبُرَ وضَعُفَت حَوَاسُّهُ، وكانا قد تكَفَّيَا منه وتفَقَّها وأكثرا عنه فبَطَّلا، فهذا مراده

بقوله: "تَرَكَاهُ")، وقال في «الميزان»: (لم يَعْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى أنّهما بَطَّلا الكتابةَ عنه، وإلا فعطاءٌ ثَبْتٌ رَضِيٌّ).

وكان رحمه الله كثير الإرسال مشهوراً به، وكان يأخذ عن كلّ أحدٍ، ولذا ضَعَّفَ مراسيله يحيى القطان، والإمام أحمد، وابن المديني، وأبو داود وغيرهم، قال الإمام أحمد: (ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بين أبي رَبَاح، فإنهما كان يأخذان عن كل أحد).

وقد اختُلِفَ في سماعه من ابن عمر[(١)]، فذهب الإمام أحمد وابن معين ويحيى القطان وابن المديني وغيرهم إلى أنه لم يسمع منه شيئاً، وإنما رآه رؤية فقط، وهذا هو الظاهر، وليس له في «الصحيحين» من روايته عن ابن عمر شيئاً.

من الثالثة، مات سنة (١١٤هـ) أو في السنة التي تليها، روى له الجماعة.

يُنظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (السِّفْر الثالث ٢٠٧/١)، و«الجرح والتعديل» (٣٣٠/٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٣٥٩/٣)، و«تهذيب الكمال» (٦٩/٢٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٧٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٧٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٧٨/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٤١/٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٩/٧)، و«التقريب» (رقم٤٥٩١).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات، ولكنه معلولٌ من وجوه:

الأول: أن الأعمش قد خولف في إسناده، فقد خالفه سفيان الثوري فرواه عن حبيبٍ عن عطاءٍ عن النبيِّ ﷺ مرسلاً[(٢)]، قال الدارقطني: (والمرسل أصح)[(١)].

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين» للدوري (٤/رقم٣٣٣٧ و٣٤٣٨ و٣٨٧٦)، و«تاريخ ابن معين» لابن محرز (١/رقم٦٢٦)، و«العلل» لابن المديني (ص٣٢٨ رقم٩٤)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٤)، و«تاريخ دمشق» (٣٧٦/٤٠)، و«جامع التحصيل» (ص٢٣٧).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (رقم٤٥) قال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان به، وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى سفيان.

ورواه أيضاً عن سفيان مرسلاً: أبو عامر العَقَدي، ومحمَّد بن يوسف الفريابي، نقله عنهما ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٣/ب حاشية).

فائدة: من نوادر الاستعمال عند الأئمة التعبير بـ«الوقف» وإرادة «الإرسال»، فقد نقل المرُّوذيُّ عن الإمام أحمد أنه قال في حديث الباب: (الأعمشُ يقُولُ: عن حبيب بن أبي ثابتٍ، عن عطاءٍ، عن ابن عُمر: «أنّ الله خلق آدم على صُورة الرحمن». فأما الثوري فأوقفه) يعني: أرسله، بمعنى أنه وقف به عند التابعي ولم يتجاوزه.

ومما يُرَجِّحُ روايةَ الثوريِّ «المرسلة» على رواية الأعمش «المسندة»(٢) أمران:

وعكس ذلك تعبيرهم بـ«الرفع» وإرادة «الوصل» وقد وجدت الدارقطني في «العلل» يقول في بعض المواضع: (ورفعه صحيح)، ويريد بالرفع ما هو ضد الإرسال [ينظر مثلاً: (٩/رقم١٦٥٦) و(١٣/٣٢٠٥) وغيرها].

أقول هذا لأني وجدت أبا إسحاق ابن شاقلا فهم من كلام الإمام أحمد أنه يريد بـ«الوقف» معناه المشهور الذي هو ضد «الرفع»، فقال في مناظرته لأبي سليمان الدمشقي -كما في «طبقات الحنابلة» (٣/٢٣٤) -: (وهذا الحديث يذكر عن إسحاق بْن راهويه: أنه صحيح مرفوع، وأما أَحمَد بن حنبل فذكر أن الثوري أوقفه عَلَى ابن عمر، فكلاهما الحجة فِيهِ عَلَى من خالفه، فإن كَانَ رفعه صحيحاً إلى النبي ﷺ فقد سقط العذر، وإن كَانَ ابْن عمر القائل لَهُ: فقد اندحض بقول ابْن عمر تأويل من حمل قوله: «عَلَى صورته») انتهى كلامه، وهذا الذي ذكره ابن شاقلا خلاف الواقع، فالثوري إنما يروي الحديث مرفوعاً مرسلاً، والظاهر أن ابن شاقلا لم يقف على رواية الثوري، وإنما اكتفى بتفسير كلام الإمام أحمد على ما هو المعروف في الاستعمال والمتبادر للأذهان.

(١) «العلل» (١٣/رقم٣٠٧٧).

ذكر الدارقطني في «العلل» أن الحديث يرويه غير جرير - ولم يُسَمِّه - عن الأعمش مرسلاً، وهذا الوجه - لو ثبت -موافقٌ لرواية الثوري، ولكني لم أقف على هذا الوجه في شيء من الروايات، ولم أر من أشار إليه، لا ابن خزيمة ولا غيره، مع أن ابن خزيمة أشار لمخالفة الثوري للأعمش، ولم يشر إلى رواية الأعمش المرسلة، والتي تدل على شذوذ الرواية المسندة، فلو كان هذا الوجه - أعني الوجه المرسل - محفوظاً معروفاً عن الأعمش لما غفل عنه ابن خزيمة مع شدة نقده وإعلاله لهذا الحديث، فالله أعلم.

(٢) ذكر بعض أهل العلم - ممن يقول بصحة رواية الأعمش المسندة - أن الأعمش لم يتفرد بهذا الحديث من هذا الوجه، بل تابعه عليه «**كامل بن العلاء التميمي**» كما عند ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٢٥) قال: حدثنا عيسى بن محمد [كذا، والصواب: موسى] الختلي، حدثنا أبو عقيل يحيى [بن حبيب] بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، حدثنا فردوس ابن الأشعري، حدثنا كامل، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبحوا الوجه، فإن الله خلق آدم **على صورته**»، قالوا: وهذه متابعة تامة تتقوى بها رواية الأعمش المسندة.

لكن هذه المتابعة لا يفرح بها، فـ«**كامل بن العلاء**» مختلف فيه، والراجح من حاله أنه (ليس بالقوي) كما قال النسائي، وقال ابن حبان: (كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري فلما فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره)، وقال ابن عدي: (رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يخطئ) [«تهذيب الكمال» (٢٤/٩٩)، و«التقريب» (رقم ٥٦٠٤)]، وكأن ذكر ابن عدي لهذا الحديث في ترجمته يدل على استنكاره له.

ولو سلَّمنا بأن «كامل بن العلاء» (ثقة) كما قال ابن معين والعجلي والفسوي، لم نسلِّم بصحة الإسناد إليه، فالراوي عنه «**فردوس بن محمد الأشعري**» قال فيه أبو حاتم: (شيخ) [«الجرح والتعديل» (٧/٩٣)]، و«**أبو عقيل يحيى بن حبيب بن إسماعيل**» قال فيه ابن أبي حاتم: (صدوقٌ) وذكره ابنُ حِبَّان في كتابه «الثقات»، وَقَال: (ربما أخطأ وأغرب)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ ربما وهم) [«تهذيب الكمال» (٣١/٢٦٠)، و«التقريب» (رقم ٧٥٢٥)]، وشيخ ابن عدي «**يحيى بن موسى الختلي**» ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ترجمة مختصرة جداً ولم يذكر فيه شيئاً، فالظاهر أنه مجهول.

١. أن الثوري أعلم من الأعمش بحديث حبيب بن أبي ثابت الكوفي.

قال يحيى القطان: (كان سفيان من أعلم الناس بحبيب بن أبي ثابت)(١)، وقال الإمام أحمد: (الثوريُّ أعلمُ بحديثِ الكوفيين ومشايخهم من الأعمش)(٢)، وقال أيضاً: (سفيان وشعبة هما أثبت عندنا من الأعمش عن كل من روى [كذا، ولعلها: رَوَيَا] عنه، ممن روى عنهم الأعمش)(٣).

٢. أنَّ الأعمشَ – على ثقته وإمامته – لم يكن بذاك المتقِن لحديث شيوخِه الصغار – ومنهم: حبيب بن أبي ثابت – وفي حديثه عنهم أوهام وأغلاط، قال ابنُ المديني: (الأعمشُ كثيرُ الوَهَمِ في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل: الحَكَم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم).

الثاني: أنَّ هذا الحديث مما (تفرد بهِ جرير بن عبد الحميد عَن الْأَعْمَش) كما قال الدارقطني(٤)، وجريرٌ – على ثقته – (لم يكن بالضابط لحديث الأعمش) كما قال الإمام أحمد، فأخشى أن

وبعد هذا العرض الموجز لرجال إسناد هذه المتابعة يتبين من ذلك أنها متابعة ضعيفة لا يعتمد على مثلها، لا احتجاجاً ولا تقويةً، ولو سلمنا – مع هذا كله – بصحة الإسناد إلى «كامل بن العلاء» فالاختلاف بينه وبين الأعمش في لفظ الحديث – موطن الشاهد منه – قائم، ففي رواية الأعمش: «**على صورة الرحمن**»، وفي رواية كامل: «**على صورته**»، ولفظ رواية كامل لا إشكال فيها، وهي ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما، وأما لفظ رواية الأعمش فهي محل البحث، والله أعلم.

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٦٣).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» لابن هانئ (ص٤٧٩ رقم٢١٦٥).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٠٣)، والمعنى أن سفيان وشعبة أثبت من الأعمش في شيوخهما الذين شاركهما الأعمش في الرواية عنهم، ويؤيد هذا أن سفيان وشعبة من طبقة تلاميذ الأعمش وليسا من أقرانه، ولا يمكن أن يشاركاه إلا في الرواية عن شيوخه الصغار، وفي حديث الأعمش عن شيوخه الصغار أوهام كما قال ابن المديني.

(٤) نقله ابن القيسراني في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/رقم٣١٣٥).

وقد وقفت على متابعٍ لجرير وهو «محاضِر بن المورِّع الهمداني»، فقد روى ابن بطة في «الإبانة» (٢/رقم٢٧٨٠) قال حدَّثنا القَافُلَائِيُّ [هو: أبو الفضل جعفر بن محمد القَافُلائي، قال عنه تلميذه أبو الفتح القواس: كان من الثقات، يعرف شيئاً من الحديث. «تاريخ بغداد» (٨/١٣٥)]، ثنا العبَّاسُ بنُ مُحمَّدٍ [هو: الدُّوري، أحد الحفاظ]، نا مُحَاضِرٌ، عن الأَعمشِ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «**لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**».

وهذه المتابعة لم أحفل بها كثيراً، لتفرد ابن بطة بها، وابن بطة – مع فضله – له أوهام وأغلاط، كما سبق بيان ذلك، ومتابعة «محاضر» هذه لم أقف عليها عند غيره، ولم أر من أشار إليها من الحفاظ، وتصريح الدارقطني بتفرد جرير بهذا الحديث عن الأعمش يشعر بعدم ثبوت هذه المتابعة.

يكون الحديث عند الأعمش مرسلاً كما رواه الثوري، فوهم فيه جريرٌ فرواه عن الأعمش مسنداً، وقد ذكرت في ترجمة جرير أن رواية جرير عن الأعمش مرقَّعة، فجائز أن يكون الخلل قد دخل على جرير مَن الذي رَقَّع له.

ولا شك أن حديث الأعمش لو صح مسنداً لتناقله الرواة، ولَمَا تفرد به جرير دون بقية أصحاب الأعمش الملازمين له العارفين بحديثه كالثوري، وشعبة، ويحيى القطان، وأبي معاوية، وأضرابهم، لا سيما وأن هذا الخبر مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله لما فيه من التفصيل البيِّنِ القاطعِ للنزاع في بيان أن الضمير في قوله ﷺ في اللفظ الآخر المشهور: «خلق الله آدم على صورته» عائدٌ على الله عز وجل، وليس عائداً على غيره كما تقوله الجهمية ومن قال بقولهم من أهل السنة.

وعلى فرض ثبوت هذه المتابعة، فإن محاضراً مختلَفٌ فيه:

- فقد وثقه ابن سعد، وابن قانع، ومسلمة بن القاسم. وقال يعقوب بن شيبة (هو ثقة في الأعمش). وَقَال أَبُو زُرْعَة: (صدوق). وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس). وَقَال ابن عدي: (قد روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر في أحاديثه حديثاً منكراً فأذكره، إذا روى عنه ثقة).
- وتكلَّم فيه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما، قال الإمام أَحمد: (سمعتُ منه أحاديث، لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفَّلاً جداً). وسئل عنه ابن معين فقال: (ما أدري، لم يكن صاحب حديث). وقال أبو سَعِيد الحداد: (محاضر لا يُحْسِنُ يَصْدُق فكيف يُحسِنُ يَكذِب، كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ) وهذا دليل على شدة غفلته، وَقَال أَبُو حاتم: (ليس بالمتين، يكتب حديثه). وَقَال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق مغفَّل). وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق له أوهام). [ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٣٠١)، و«التقريب» (رقم٦٤٩٣)]، ولم يذكره النسائي في طبقات أصحاب الأعمش، مما يدل على أنه ليس هو ممن يعتمد عليه في حديث الأعمش، هذا ما ظهر لي من حاله.

وأما قول يعقوب بن شيبة: (هو ثقة في الأعمش) فلا يؤخذ منه التوثيق الخاص له في الأعمش، بمعنى أن كل ما يرويه عن الأعمش مقبول صحيح، وهذا ظاهر من سياق كلام يعقوب، فإنه قد قرنه ببعض الثقات وببعض الضعفاء من أصحاب الأعمش، وهذا نص كلامه الذي نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/٧١٨) - ولم أقف عليه عند غيره - قال يعقوب بن شيبة: (عبيد الله بن موسى [ثقة]، ومُحاضِر، ومِنْدَل [ضعيف]، وأبو معاوية [ثقة]، ووكيع [ثقة]، وابن نُمَير [ثقة]، ويحيى بن عيسى [إلى الضعف أقرب]، كل هؤلاء ثقة في الأعمش) فأنت ترى أن هؤلاء المذكورين ليسوا على درجة واحدة في مطلق الثقة، بل فيهم من هو ضعيف متفق على ضعفه كـ«مندل العنزي»، ومراد يعقوب بالتوثيق هنا مطلق التوثيق لهؤلاء المذكورين في الأعمش مع تفاوت درجاتهم في ذلك، وليس مراده التوثيق المطلق لكل واحد من هؤلاء المذكورين. [للاستزادة ينظر كتاب «معرفة أصحاب الأعمش» للدكتور محمد التركي]، وعلى هذا فمتابعة «محاضر» لـ«جرير» - على فرض ثبوتها - لا يعتمد عليها، والله أعلم.

الثالث: أن هذا الحديث من رواية حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح، وحبيبٌ ليس من أصحاب عطاء المقدَّمين فيه، كعمرو بن دينار وابن جريج ونحوهما، بل إنَّه يتفرَّد عن عطاء بما لا يتابع عليه، قال العقيلي: (ولحبيب عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه)(١)، وهذا الحديث منها، فإني لم أقف على من تابع حبيباً في روايته عن عطاء، وقد قال يحيى القطان: (حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست محفوظة)، وقال الإمام أحمد: (أثبتُ النَّاسِ فِي عَطاء عَمرو بن دِينَار وَابْن جريج، قال: ولقد خَالفه حبيبُ بنُ أبي ثَابت في شيء من قول عَطاء - أو حديث عَطاء - فكانَ القول ما قال ابن جريج)(٢)، وقد تنكَّب صاحبا «الصحيح» روايته عن عطاء، فلم يُخرِّجاها من أجل ذلك.

فالمقصود أن تفرد حبيب عن عطاء بخبر من الأخبار لا يحتمل منه؛ لكونه يضطرب في حديث عطاء ويخالف أصحاب عطاء المقدَّمين فيه كابن جريج وغيره.

الرابع: أنه على فرض ثبوت الرواية المسنَدة فإن في الإسناد انقطاعٌ بين عطاء وابن عمر، فإن عطاء قد أدرك ابن عمر ورآه باتفاق الحفاظ، ولكنه - على الصحيح - لم يسمع منه شيئاً، كما قال الإمام أحمد وابن معين ويحيى القطان وغيرهم، وقد سبق بيان ذلك.

فهذه العلل الأربع هي أهم ما يُعلُّ به الحديث، وقد زاد ابن خزيمة علتين اثنتين، وهما:

١- أن الأعمش مدَلِّسٌ، ولم يَذكر أنَّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت(٣).

---

(١) «الضعفاء الكبير» (١/٢٦٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبد الله (٣/رقم٤٩٥٠).

(٣) عاب بعضُهم على ابنِ خزيمة إعلاله الحديث بعنعنة الأعمش، وترجيحه رواية الثوري المرسلة على رواية الأعمش المسندة، مع أن الثوري قد روى الحديث عن حبيب بالعنعنة أيضاً، قالوا: وليست عنعنة الثوري بأحسن من عنعنة الأعمش، فالثوري شأنه شأن الأعمش في التدليس، فكلاهما مذكور في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وعلى هذا فلا مزية لإسناد المرسل على إسناد الموصول. [ينظر: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» للشيخ حمود التويجري - رحمه الله - (ص٢١)]، ويجاب عن هذا الانتقاد بثلاثة أمور:

١. أن الثوري ليس كالأعمش في التدليس، بل الأعمش أكثر منه في ذلك، ولذا ذكره ابن حجر في كتابه «النكت على ابن الصلاح» في المرتبة الثالثة من مراتب المدلِّسين، وهذا هو الأليق بحاله، فإنَّ الأعمش مكثِرٌ من التدليس، وعباراتُ الأئمَّة صريحةٌ في هذا، وأما الثوري فإنه دونه في ذلك، قال عنه البخاري -كما في «علل الترمذي الكبير» (ص٣٨٨) -: (ما أقل تدليسَه)، وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٦): (سفيان يُدَلِّسُ ولكن ليس بالكثير) ولذا ذكره هو وابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلِّسين.

٢- أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدَلِّسٌ، ولم يُعلَم أنه سمعه من عطاء.

وهاتان العلتان فيهما مناقشة معروفة في منهج المحدثين في الإعلال، وهي أنه ليس من منهج الأئمة النقاد إعلال حديث من وصف بالتدليس لمجرد العنعنة، بل الأصل أن عنعنة المدلِّس محمولة على الاتصال، وإنما يتوقف في قبولها إذا تبين تدليسه في حديث بعينه وذلك إمَّا بنص إمام، أو حين يَذْكُرُ واسطةً بينه وبين شيخه، أو يأتي بما يُستَنْكَر، وقد قال يعقوبُ بن سفيان الفسوي: (حديث سفيان [الثوري] وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مدلَّسٌ يقوم مقام الحُجَّة)[١].

فالخلاصة أن هذه اللفظة: «**على صورة الرحمن**» - وهي موطن الشاهد من الحديث - لا تصح من جهة الرواية؛ لما عُلم من حال إسنادها.

وهذا الحديث قد ضعَّفه بعض الحفَّاظ، من أشهرهم الإمام ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»، وكذلك الإمام الدارقطني حيث صحَّح رواية الثوري المرسلة على رواية الأعمش المسندة، وأعلَّ رواية جرير بالتفرد والمخالفة كما هو ظاهر كلامه في كتابيه «الأفراد» و«العلل»، وقد ضعَّف هذا الحديث أيضاً من المعاصرين العلامة الألباني في بعض كتبه[٢].

وذهب آخرون إلى صحة الحديث[٣]، منهم: إسحاق ابن راهويه - فيما نقله عنه حرب الكرماني

---

٢. الظاهر أن غالب ما أخذ على الثوري من التدليس إنما هو من قبيل تدليس الشيوخ لا تدليس الإسناد، ويدل على هذا ما قاله ابن حبان في مقدمة كتابه «المجروحين» (٩١/١): (الجنس الثاني: أقومٌ ثقاتٌ كانوا يروون عن أقوامٍ ضعفاءٍ كذَّابين، ويُكَنُّونَهُم حتى لا يُعْرَفُوا، فرُبَّما أشبه كنية كذَّابٍ كنية ثقة، فيَتَوَهَّم المتَوَهِّمُ أنَّ راويَ هذا الخبر ثِقَةٌ فيَحمِلُونَ عليه، وليس ذلك الحديثُ من حديثِه، ومن أَعْمَلِهِم بمثل هذا من هذه الأُمَّة الثوريُّ، كان يُحدِّثُ عن الكلبيِّ، ويقول: حدثنا أبو النَّضر، فيَتَوَهَّمُ المستمع أنَّه أراد به سعيد بن أبي عروبة، أو جرير بن حازم).

٣. أن الثوري - وإن وصف بالتدليس - لكنه في روايته عن حبيب بن أبي ثابت خاصة لا يعرف له تدليس عنه، قال البخاريُّ -كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٨٨) -: (لا أعرفُ لسفيانَ الثوريِّ عن حبيب بن أبي ثابت ... وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه).

فتبين بهذا أن مساواة الأعمش بالثوري في باب التدليس غير مقبول، ولا يعاب على ابن خزيمة تفريقه بين عنعنة الأعمش وعنعنة الثوري، لا سيما في الرواية عن حبيب بن أبي ثابت كما هنا، بل هذا هو مقتضى الأصول الحديثية، والله أعلم.

(١) «المعرفة والتاريخ» (٦٣٧/٢).

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١٧٦/٣)، و«ظلال الجنة في تخريج السنة» (رقم٥١٧).

(٣) ممن نقل عنه تصحيح الحديث - ولا يصح عنه -: **الإمام أحمد رحمه الله**، فقد نقل الذهبي في «الميزان» (٤٢٠/٢)، وتبعه ابن حجر في «الفتح» (١٨٣/٥) - وتابعهما على هذا الوهم كثيرٌ من المعاصرين -، عن إسحاق بن منصور الكوسج

في كتابه «السنة»[1] -، والحاكم في «المستدرك» حيث قال: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه)[2]، والحافظ الذهبي[3]، وقوَّاه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية ودافع عن تضعيفه، وجعل حديث أبي هريرة الذي رواه ابن لهيعة مُقوِّياً له، وقال: (والحديث المروي من طريقين مختلفين ولم يتواطأ رواتُهما يؤيِّد أحدُهما الآخر ويُستَشهد له ويُعتَبَر به، بل قد يفيدُ ذلك

أنه قال: سمعت أحمد ابن حنبل يقول: (هذا الحديث صحيح)، وهذا النقل عن الإمام أحمد في غير محله، فالذي صححه الإمام أحمد هو اللفظ المشهور المخرَّج في «الصحيحين» وغيرهما: «إن الله خلق آدم على صورته»، ففي «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» للكوسج (٩/رقم٣٣٣٢) ما نصه: (قلت لأحمد رضي الله عنه: «ينزل ربنا تبارك وتعالى اسمه -كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير إلى سماء الدنيا» أليس تقول بهذه الأحاديث؟، و«يرى أهل الجنة ربهم عز وجل»، «ولا تقبحوا الوجه فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته» - يعني صورة رب العالمين -، و«اشتكت النار إلى ربها عز وجل حتى يضع الله فيها قدمه»، و«إن موسى عليه السلام لطم مَلَكَ الموت عليه السلام»؟ قال الإمام أحمد: كل هذا صحيح. قال إسحاق [يعني: ابن راهويه]: كل هذا صحيح، ولا يدعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأي) انتهى كلامه، فتبين بهذا أن تصحيح الإمام أحمد إنما هو لحديث: «على صورته» وهذا لا إشكال في صحته، وأما حديث الباب: «على صورة الرحمن» فلم أر للإمام أحمد تصحيحاً صريحاً له، ويؤيده أن هذا الإسناد ليس على شرط الصحيح عند الإمام أحمد، لما فيه من الانقطاع بين عطاء وابن عمر، فكيف يصححه وهو يقول بانقطاع إسناده؟!.

فهذا الحديث — من حيث الرواية - ليس على شرط الصحيح عند الإمام أحمد، وأما هو من جهة المعنى فصحيحٌ عند الإمام أحمد وغيره من أئمة الإسلام، بل وينكرون على مَن قاله بخلافه، وقد قال حمدان بن عليٍّ الورَّاق: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: وسأله رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله الحديثُ الَّذي رُوِي عن النبي ﷺ: «إنَّ الله خَلَقَ آدَمَ على صورته» على صورة آدم؟ قال: فقال أحمد: فأين الَّذي يُروَى عن النبي ﷺ: «إنَّ الله تعالى خَلَقَ آدَمَ على صورة الرَّحمن عزَّ وجَلَّ»؟! وأيّ صورةٍ كانت لآدم قبل أن يُخلَق؟!) [«إبطال التأويلات» (ص١٠١-١٠٢ و١٠٦)]. فاحتجاج الإمام أحمد بالحديث هنا ليس (دليلاً على صحته عنده) كما يقول أبو يعلى، وإنما هو جارٍ على طريقته في الاحتجاج بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه، قال أبو بكر الأثرم: (كان أبو عبد الله ربما كان الحديثُ عن النبي ﷺ في إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، وربما أخذَ بالمرْسَلِ إذا لم يجيء خلافُه) [«العدة في أصول الفقه» لأبي يعلى (١١٧٨/٤)].

فهذا الحديث بهذا اللفظ «على صورة الرحمن» فيه تفصيل وتوضيح لمن يعود عليه الضمير في الحديث الآخر: «على صورته»، وهو عين ما يقول به الإمام أحمد من أن الضمير عائد على الله عز وجل، فاحتجاجه بحديث ابن عمر موافقٌ لقوله وتفسيره، ولم يأت ما يخالفه، فاحتجاجه به — على ضعفه — هو خيرٌ عنده من مجرد الرأي وأقوال الرجال.

(١) نقله عنه أبو بكر الخلال كما في «المنتخب من العلل» (رقم١٦٨)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٨٣/٥).

(٢) هذه مجازفة من الحاكم رحمه الله، فليس الحديث على شرط الشيخين، فإنهما لم يخرجا لعطاء عن ابن عمر، ولا لحبيب عن عطاء شيئاً، ولم يخرج البخاري - وحده - للأعمش عن حبيب شيئاً، فكيف يكون الحديث - مع هذا - على شرطهما؟!، على أن الحاكم رحمه الله لم يذكر موضع الشاهد من الحديث، وإنما اقتصر على طرفه الأول الذي فيه النهي عن تقبيح الوجوه، ثم قال: (وذَكَر باقي الحديث)، فهل عدم ذكره لموضع الشاهد اختصارٌ أو استنكارٌ؟ محل بحث.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤٥٠/٥).

العلمَ) إلى أن قال: (ولهذا يجعل الترمذي وغيره «الحديث الحسن» ما روي من وجهين، ولم يكن في طريقه متَّهم بالكذب، ولا كان مخالفاً للأخبار المشهورة، وأدنى أحوال هذا اللفظ - يعني «على صورة الرحمن» - أن يكون بهذه المنزلة)[1] يعني أن يكون حسناً.

قلتُ: لو كان ضعف حديث ابن لهيعة محتملاً لصحَّ تقوية حديث جرير به، ولكن حديث ابن لهيعة هو في أصله خطأ، أخطأ فيه ابن لهيعة ووهم، وخالف المحفوظ عن أبي هريرة، وقد سبق بيان ذلك، ومعلوم أن الحديث إذا كان خطأ فإنه لا يعتمد عليه، فلا يُقَوِّي ولا يَتَقَوَّى.

فالمقصود أن حديث ابن عمر هذا ومثله حديث أبي هريرة الذي رواه ابن لهيعة لا يثبتان من جهة الرواية، وأسانيدهما معلولة، وأما ما تضمنَّاه من حيث المعنى فهو صحيح لا إشكال فيه، وبه يقول عامة أهل السنة إلا من شذَّ، بل لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاعٌ في أنَّ الله عز وجل خلق آدم على صورة نفسه سبحانه[2].

فثبوت حديث ابن عمر وأبي هريرة أو عدم ثبوتهما لا يُغَيِّر من المعنى شيئاً، ولكن لا شك أن ثبوت ذلك على لسان المعصوم ﷺ يقطع النزاع، ويُنهي الخلاف في المسألة، ومن المحتمل أن تكون هذه اللفظة «على صورة الرحمن» مرويةٌ بالمعنى، كما قال البيهقي: (يحتمل أن يكون لفظ الخبر في الأصل كما في حديث أبي هريرة - يعني «على صورته» -، فأدَّاه بعض الرواة على ما وقع في قلبه من معناه)[3]، والله أعلم.

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٤٦-٤٤٨).

(٢) المصدر السابق (٦/٣٧٣).

(٣) «الأسماء والصفات» (٢/٦٤)، وينظر أيضاً كلام المازَري في «المعْلِم بفوائد مسلم» (٣/٢٩٩).

المطلب الثاني:
الأحاديث الواردة في رؤية المؤمنين لله ﷻ يوم القيامة

قال البخاريُّ في «صحيحه» (١٢٨/٩):

حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟»**، قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟»**، قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئاً فَلْيَتْبَعْهُ، فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا أَوْ مُنَافِقُوهَا - شَكَّ إِبْرَاهِيمُ -، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ . . . »**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم (١/رقم١٨٢) من طريق إبراهيم بن سعد، بمثله.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١١٧/٨) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، بمثله.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١١٧/٨)، ومسلمٌ (الموضع السابق) كلاهما من طريق أبي اليمان، عن شعيب، بنحوه.

ثلاثتهم: (إبراهيم بن سعد، ومعمر، وشعيب) **عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي هريرة.**

ووقع في رواية شعيب: عن الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب، وعطاء بن يزيد، أن أبا هريرة رضي الله عنه أخبرهما، فزاد في الإسناد ذكر «سعيد بن المسيب».

قال البخاري في «صحيحه» (٦/٤٤-٤٥):

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُنَاسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟»**، قَالُوا: لاَ، قَالَ: **«وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟»**، قَالُوا: لاَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا، إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلاَ يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ مِنَ الأَصْنَامِ وَالأَنْصَابِ، إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، وَغُبَّرَاتُ أَهْلِ الكِتَابِ فَيُدْعَى اليَهُودُ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللَّهِ فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلاَ وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْغُونَ؟ فَقَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ أَلاَ تَرِدُونَ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلاَ وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ؟ فَكَذَلِكَ مِثْلَ الأَوَّلِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ، أَوْ فَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ العَالَمِينَ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، فَيُقَالُ: مَاذَا تَنْتَظِرُونَ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَفْقَرِ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: لاَ نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

- أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/رقم١٨٣) قال: حدَّثني سُوَيْد بن سَعِيد، قال: حدَّثني حَفْص بن مَيْسَرَة، به.
- وأخرجه البخاري أيضاً (٩/١٢٩-١٣٠) قال: حدَّثنا يَحيى بن بُكَيْر، ومسلم أيضاً (الموضع السابق) قال: قرأْتُ على عِيسَى بن حمَّاد زُغبَةَ المِصْري.

كلاهما: (ابن بكير، وابن زغبة) قالا: حدَّثنا اللَّيْث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سَعِيد بن أَبي هِلاَل، بنحوه، ولفظ ابن بكير عند البخاري: «**فيأتيهم الجبَّار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة**».

- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) قال: حدَّثنا أبو بَكْر بن أَبي شَيْبَة، حدَّثنا جَعْفَر بن عَوْن، حدَّثنا هِشَام بن سَعْد، قال مسلم: (نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ زَادَ وَنَقَصَ شَيْئًا).

ثلاثتهم: (حَفص بن مَيْسَرَة، وسَعِيد بن أَبي هِلاَل، وهِشَام بن سَعْد) **عن زَيْد بن أَسلم، عن عَطَاء بن يَسَار، به.**

المطلب الثالث:
الأحاديث الواردة في رؤية النبي ﷺ ربه ﷻ في المنام في أحسن صورة

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٠٩):

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا جَهْضَمٌ - يَعْنِي الْيَمَامِيَّ -، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ-، حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي سَلَّامٍ -، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ - وَهُوَ زَيْدُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ، نَسَبهُ إِلَى جَدِّهِ -، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَبَسَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيعاً، فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى، وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: **«كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ»**، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: **«إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ[1]، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ...»** الحديث

❖ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسألتُ محمد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)[2].

---

(١) هكذا وقع في «المسند»: «**حتى استيقظتُ**»، وظاهرها أن الرؤية كانت يقظة لا مناماً، وهذا مخالف لما عليه عامة الروايات — عند الترمذي وغيره — فقد وقع فيها: «فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى **اسْتَثْقَلْتُ**»، ونقل ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٦٠٨/٢) عن ابن حجر الهيتمي المكي أنه قال: (الظاهر أن رواية «حتى استيقظتُ» تصحيفٌ)، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٨١/٧): (وأما الحديث الذي رواه أحمد — وساقه - فهو حديث المنام المشهور، ومن جعله يقظةً فقد غَلِطَ)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٥٧/٧): (هذا الحديث إنما كان في المدينة، وكان في المنام، وهو حديثٌ ثابتٌ، وبهذا يظهر خطأ من اعتقد أنه كان في اليقظة ليلة المعراج)، وقال في «جامع المسائل» (١٠٨/١): (هذا الحديث ونحوه كلها رؤيا منام، وكانت بالمدينة بعد المعراج).

(٢) «جامع الترمذي» (٢٢٢/٥).

وقال ابن عبد البر: (هو حديث حسنٌ، رواه الثقات)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً)[2].

وقد سبق تخريج الحديث والكلام عليه مفصلاً في صفة «الأنامل» (ص٨٥).

---

(١) «التمهيد» (٣٢١/٢٤).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٣٢٩/٧).

قال الدارقطني في «رؤية الله عز وجل» (رقم٢٨٦):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِلَالٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أُمِّ الطُّفَيْلِ، امْرَأَةِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ **«أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي النَّوْمِ فِي صُورَةِ شَابٍّ ذِي وَفْرَةٍ**[1]**، قَدَمَاهُ فِي الْخُضْرَةِ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى وَجْهِهِ فَرَاشٌ**[2] **مِنْ ذَهَبٍ»**.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ مَعْرُوفُونَ، لَهُمْ أَنْسَابٌ قَوِيَّةٌ بِالْمَدِينَةِ، فَأَمَّا «**مَرْوَانُ بْنُ عُثْمَانَ**» فَهُوَ مَرْوَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُعَلَّى الْأَنْصَارِيُّ، وَأَمَّا «**عُمَارَةُ**» فَهُوَ ابْنُ عَامِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَ«**عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ**» و«**سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ**» فَلَا يُشَكُّ فِيهِمَا، وَحَسْبُكَ بِـ«**عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ**» مُحَدِّثاً فِي دِينِهِ وَفَضْلِهِ.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الدارقطني: القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٦٩ رقم١٤٠).

- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/رقم٤٧١)، وفي «الآحاد والمثاني» (٦/رقم٣٣٨٥) وذكر طرفه الأول ثم قال: وذكر كلاماً، وأبو بكر الخلال في «السنة»[3]، والدارقطني في «الرؤية» (رقم٢٨٧) بمثله – ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/١٦١) –، وغلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم٤١) بمثله، والخطيب البغدادي في «تاريخه»

---

(١) **الوَفْرةُ**: هي شَعْرُ الرَّأسِ إذا وَصَلَ إلى شحمة الأذن، يقال: وَفُرَ الشيءُ إذا كَثُرَ وتمَّ، والموفور: الكثير. ينظر: «تهذيب اللغة» (١٥/١٨٠)، و«القاموس المحيط» (٢/٢٥٢)، و«النهاية» (٥/٢١٠)، و«لسان العرب» (٥/٢٨٨).

(٢) نقل القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٧٨) عن أبي بكر الخلال قال: سألتُ ثعلباً عن قوله: «**فَرَاشٌ من ذَهَبٍ**»؟ فقَالَ: الفَرَاشُ ما تَطَايَرَ من كلِّ شيءٍ رَقِيقٍ فهو فَرَاشٌ.

(٣) نقله عنه: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/١٩٣).

(٤٢٥/١٥) بمثله - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (١٦١/٦٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/رقم٩)، وفي «الموضوعات» (١/رقم٢٦٥) -، وأبو نصر الغازي في «أماليه» (مخطوط ١/ب) بمثله، جميعهم من طريق نعيم بن حماد.

- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٠٠/٦) و«الأوسط» (٣/رقم٣٢٥) مقتصراً على طرفه الأول، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٥/رقم٣٤٦) بمثله، كلاهما من طريق يحيى بن سليمان الجعفي الكوفي نزيل مصر.
- وأخرجه أبو بكر الخلال في «سننه» بمثله[١]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/رقم٧٩٧٥) وذكر طرفه الأول ثم أحال على باقيه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٤٢) بمثله، ثلاثتهم من طريق أحمد بن عيسى التستري المصري.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥/رقم٣٤٦) بمثله، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/رقم٧٩٧٥) مقتصراً على طرفه الأول، وأبو نصر الغازي في «أماليه» (مخطوط ٢/أ) بمثله، ثلاثتهم من طريق يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المصري.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥/رقم٣٤٦) بمثله، وأبو نصر الغازي في «أماليه» (مخطوط ١/ب) بمثله، كلاهما من طريق أحمد بن صالح المصري.
- وأخرجه غلام الخلال[٢]، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٩٠٩) مقتصراً على طرفه الأول في الرؤية دون باقيه، وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٦٤ رقم١٣١) بمثله، ثلاثتهم من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب [ابن أخي ابن وهب].
- وأخرجه أبو نصر الغازي في «مجلسٍ من أماليه» (مخطوط ٢/أ) بمثله، من طريق هارون بن سعيد الأيلي.
- وأخرجه أبو نصر الغازي أيضاً في «أماليه» (مخطوط ٢/ب) بمثله، من طريق بحر بن نصر.

ثمانيتهم: (نعيم بن حماد، ويحيى بن سليمان، وأحمد بن عيسى، ويحيى بن بكير، وأحمد بن صالح، وابن أخي ابن وهب، وهارون الأيلي، وبحر بن نصر)[٣] **عن عبد الله بن وهب به.**

---

(١) نقله عنه: القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٦٣)، وابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١٩١/٧).

(٢) نقله عنه: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١٩٣/٧-١٩٤).

(٣) ذكر أبو نصر الغازي في أول جزئه المذكور أنه قد رواه عن ابن وهب - زيادة على هؤلاء -: ١/أصبغ بن الفرج بن سعيد المصري، وقال: (كان من أجل أصحاب ابن وهب)، ٢/وأبو حفص حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة التجيبي.

❖ رجال الإسناد:

• محمد بن إسماعيل الفارسي.

هو: محَمَّد بن إسماعيل بن إسحاق بن بَحْر، أبو عبد الله الفارسي، البَغْدَادي، الفقيه الشّافعيّ.

ثقةٌ فقيهٌ.

روى عن: أبي زرعة الدمشقي، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وغيرهما.

وعنه: الدَّارقُطْنِي - وأكثر عنه -، وأبو عمر عبدالواحد ابن مهدي -وهو آخِر مَن حَدَّثَ عنه-، وغيرهما.

قال الخَطِيب: (كان يتفقه على مذهب الشّافعيّ، وكان ثقةً ثَبْتاً فَاضِلاً)، وكذا قال ابن الجوزي في «المنتظم»، وابن كثير في «البداية والنهاية».

وقال الذَّهَبِي في «تاريخ الإسلام»: (ثقةٌ، فقيهٌ على مذهب الشَّافعيّ).

وذكره ابن قطلوبغا في «الثقات».

ولد سَنَة (٢٤٩) أو في السنة التي بعدها، ومات في شوال سَنَة (٣٣٥هـ).

ينظر: «تاريخ بغداد» (٣٨٢/٢)، و«تاريخ دمشق» (٩٩/٥٢)، و«المنتَظم» (٦٢/١٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٢٠/٣)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (١٨٥/٨)، و«تاريخ الإسلام» (٦٩٥/٧)، و«البداية والنهاية» (١٩١/١٥).

• أبو زرعة الدمشقي.

هو: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري — بالنون -، أبو زرعة[1] الدمشقي.

روى عن: أحمد بن صالح المصري، ونعيم بن حماد، وغيرهما.

وعنه: الطبراني — وأكثر عنه في «معاجمه»-، ومحمَّد بن إسماعيل الفارسي، وغيرهما.

أحد الأئمة الحفاظ الثقات.

قال ابن أَبي حَاتِم: (كان رفيق أَبِي، وكتب عنه وكتبنا عنه، وكان صدوقاً ثقةً، سئل أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صدوق).

ولم أقف على روايتهما.

(١) قال الذهبي في «السير»: (لما قدم أهل الرَّيِّ إلى دمشق، أعجبهم علم أبي زرعة، فكنَّوا صاحبَهم الحافظ عُبَيْد الله بن عبد الكريم بكنيته).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان من علماء أهل بلده بالحديث، والجمع له).
وقال الخليلي: (من الحفاظ الثقات).
وقال السمعاني: (أحد أئمة الحديث، وممن له العناية التامة في طلبه، صنَّفَ التصانيف، منها التاريخ).
وقال ابن عساكر وأبو الحجاج المزي: (الحافظ شيخ الشام فِي وقته).
وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقةٌ إمامٌ)، ونعته في «السير» بـ(الشيخ، الإمام، الصادق، محدِّث الشام)، وقال: (جَمَعَ وصنَّفَ، وذَاكَرَ الحفَّاظ، وتَمَيَّزَ، وتَقَدَّمَ على أقرانه؛ لمعرفته وعُلُوِّ سَنَدِه).
وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ).
من الحادية عشرة، مات سنة (٢٨١هـ)، روى له أبو داود.
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٧/٥)، و«الثقات» لابن حبان (٣٨٤/٨)، و«الإرشاد» للخليلي (٤٨٢/٢)، و«الأنساب» (١١٤/١٣)، و«تاريخ دمشق» (١٤١/٣٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٠١/١٧)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢٧٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣١١/١٣)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣٩٦٥)

• أحمدُ بنُ صالحٍ

هو: أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، المعروف بـ«ابن الطبري».
روى عن: عبد الله بن وهب – وأكثر عنه –، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.
وعنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.
أحد الأئمة الحفاظ الكبار، ثقةٌ ثبتٌ، جليل القدر جداً.
وثَّقَه: الإمام أحمد، والبخاري، والعجلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، والخليلي، وغيرهم.
قال مسلمة بن القَاسِم: (الناس مجمعون على ثقة أَحْمَد بْن صَالِح؛ لعلمه وخيره وفضله، وأنَّ أَحمَد بن حنبل وغيرَه كتبوا عَنْهُ ووثَّقوه).
وقال أبُو عبدالله الغزَّال[1]: (كَانَ من حفَّاظ الحديث، واعياً، رأساً فِي علم الحديث وعلله، ولم يكن فِي أصحاب ابْن وهب أحد أعلم منه بالآثار).

---

(١) هو: محمَّد بن عبد الرحمن بن سهل بن مخلد الأصبهاني، أبو عبدالله الغَزَّال.
إمامٌ حافظٌ مقرئٌ مصنِّفٌ، روى عنه أبو نعيم الأصبهاني وغيره، وقال فيه: (من الحفّاظ المتقنين)، وقال أيضاً: (رحل إلى الشام ومصر والعراق، وهو أحد من يرجع إلى حفظٍ ومعرفةٍ، له المصنفات والشيوخ)، توفي سنة (٣٦٩هـ).

وقال ابن حبان: (كان أحمد بن صالح في الحديث وحفظِه ومعرفةِ التاريخ وأنسابِ المحدِّثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، وهو يقارب ابن معين في الحفظ والإتقان، وكان أحفظ لحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين، ولكنه كان صَلْفاً تَيَّاهاً لا يكاد يَعرِفُ أقدارِ مَن يختَلِفُ إليه، فكان يُحسَدُ على ذلك ... ومن صحت عدالته وكثرت عنايته بالأخبار والسنن والتفقه فيها فبالحري أن لا يُجرَح لِصَلَفِه أو تِيهِه، ومَن الذي يَعْرَى عن موضع عيبٍ من النَّاس).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية) وقال: (كان رأساً في هذا الشأن، قلَّ أن ترى العيونُ مثلَه، مع الثقة والبراعة).

وبالجملة فثقة أحمدَ بنِ صالح وإمامته في هذا الشأن محلُّ ثناء الأئمة على اختلاف بلدانهم، وتباعد أزمانهم، ولم يتكلم فيه إلا ابن معين والنسائي.

أما ابن معين فقال فيه: (كذَّابٌ يتفلسَف[1]، رأيته يَخْطِر[2] في الجامع بمصر).

وأما النسائي فقال: (ليس بثقة ولا مأمون).

ينظر: «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٥)، و«تاريخ دمشق» (٥٤/٨٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/١١٥)، و«المقفى الكبير» (٦/١٨).

(١) نفى ابن حبان أن يكون ابن معين قال هذا في (أحمد بن صالح المصري)، فقال في كتابه «الثقات»: (الذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح: كذَّاب؛ فإنَّ ذاك أحمد بن صالح الشُّمُومي، شيخٌ كان بمكة، يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه يقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان)، وقد نقل ابن حجر قول ابن حبان وارتضاه، فقال في «هدي الساري»: (وهو في غاية التحرير، ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثَّق أحمد بن صالح بن الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل، حتى قال الخليلي اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل وهو كما قاله)، لكن يعكر على قول ابن حبان أني لم أرَ أحداً من العلماء ممن نقل قول ابن معين – ومنهم ابن يونس المصري، وابن عدي، والذهبي – قد شكك في أن المعنيَّ بقول ابن معين هو (أحمد بن صالح المصري)، ويؤيد صحة ذلك قول ابن معين فيه: «رأيته يخْطِر في الجامع بمصر»، وأحمد بن صالح فيه كِبْرٌ وتِيْه – على ما ذُكِرَ عنه –، وهذا الوصف يصدق عليه، وأيضاً أحمد بن صالح مصري، والشُّمُومي الذي ذكره ابن حبان مكيٌّ، وابن معين ذكر أنه رآه بمصر، وهذا كله يؤكد أن قول ابن معين إنما هو في (أحمد بن صالح المصري) لا في (أحمد بن صالح الشُّمُومِي) كما قال ابن حبان وارتضاه ابن حجر، وانظر أيضاً كلام الذهبي في «السير» (١٢/١٦٨).

(٢) يقال: خَطَر في مِشيَتِه إذا تمايل وتبخْتَر. [«لسان العرب» (٤/٢٥٠) مادة: خطر]، وقد تصحَّفت هذه اللفظة في بعض المصادر إلى: (يَخْطُب)، وفي بعضها إلى: (يُخْطِئ)، فلينتبه لذلك.

وهذا ولا شك تحاملٌ شديدٌ على هذا الإمام الحافظ، ولذا لم يلتفت الأئمة لكلام ابن معين ولا لكلام النسائي فيه، وعدُّوه من جملة الجرح المردود الذي لا عبرة به ولا حجة فيه.

قال البُخارِيُّ: (أحمد بن صالِح ثقةٌ صدوقٌ، ما رأيتُ أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمدُ بن حنبل وعليٌّ وابنُ نمير وغيرُهم يُثَبِّتُون أحمدَ بنَ صالِح).

وقال بَلَدِيُّه أبو سعيد ابنُ يونس – وكان أعلم الناس بالمصريين –: (كان حافظاً للحديث، ذكره النّسائيُّ فرماه وأساء الثناء عليه، وقال: حدَّثنا معاوية بن صالح، قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذَّابٌ يتفلسفُ). قال أبو سعيد: (ولم يكن عندنا – بحمد الله – كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكِبْر).

وقال ابن عدي: (أحمد بن صالح من حفَّاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدَّث عنه البخاريُّ مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى، واعتِمَادُهما عليه في كثيرٍ من حديث الحجاز وعلى معرفته، وحدَّث عنه مَن حدَّث من الثقات، واعتمدوه حفظاً وإتقاناً، وكلام ابنِ معين فيه تحامُلٌ، وأما سوء رأي النسائي؛ فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني، يعني النسائي يتكلم في أحمد بن صالح؟!، وحضرتُ مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه.

وهذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول فيه ما قاله أحمد، لا ما قاله غيره فيه، ... وأحمد بن صالح من أجله الناس، ... ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل مَن تَكَلَّم فيه مُتَكَلِّم، لكنتُ أُجِلُّ أحمدَ بنِ صالح أن أذكره).

وقال أبو بكر الخطِيب: (احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالِح سوى أبِي عبدالرَّحمنِ النَّسَائي، فإنه ترك الرواية عنهُ، وكان يُطلِق لسانه فيه، وليس الأمر على ما ذكر النَّسَائي. ويُقال: كَانَ آفة أَحْمَد بْن صَالِح الكِبْرُ، وشَرَاسَةُ الخُلُق، ونال النَّسَائيّ منه جفاء فِي مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما). قال: (وكان أحدَ حفَّاظ الأثر، عالماً بعلل الحديث، بصيراً باختلافه، ورد بغداد قديماً، وجالس بِهَا الحفَّاظ، وجرى بينه وبين أبي عبداللهِ أحمَد بن حنبل مذاكرات، وكان أبُو عبداللهِ يذكره ويثني عليهِ، ... ثم رجع أحمدُ إلى مِصرَ، فأقام بِهَا، وانتشر عند أهلها عِلمُه، وحدَّث عنهُ الأئِمَّة منهم: محمَّد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسماعيل البخاري) وذكر آخرين.

وقال أبو الوليد الباجي: (أحمد بن صَالح من أئِمَّة المسلمين الحفَّاظ المتقنين لا يُؤثر فيهِ تجريحٌ، وإنَّ هذا القولَ ليَحَطُّ من أبي عبد الرَّحمن النَّسائيّ أكثر مِمَّا حَطَّ من أحمدَ بنِ صَالح، وكذلكَ التحامل يعود على أربابه).

وقال ابن عبد البر: (أحمد ثقة صالح مأمون، أحد أئمة الحديث، لا يقبل فيه قول النسائي، كان أبو زرعة يعده في أئمة الحديث).

وقال الذهبي في «التذكرة»: (الرَّجلُ حجة ثبت لا عبرة بقول من نال منه)، وقال في «مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق»: (ثقةٌ ثبتٌ، نال منه النسائيُّ بلا حجة، وتَكَلَّمَ فيه ابنُ معين بكلامٍ ضعيفٍ).

وأختم كلام هؤلاء الأئمة بكلام جميل لأبي عمرو ابن الصلاح حيث قال: (من ذلك - يعني من الجرح المردود -: جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح، وهو إمامٌ حافظٌ ثقةٌ، لا يَعلَق به جَرحٌ، أخرج عنه البخاري في «صحيحه»، وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه، وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: "اتفق الحفاظ على أنَّ كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه".

قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نُسِبَ مثلُه إلى مثلِ هذا كان وجهه أن عينَ السُّخْط تُبدِي مساوئ لها في الباطنِ مخارجُ صحيحةٌ تعمى عنها بحجاب السُّخْط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمُّداً لقَدحٍ يَعلَم بُطلانَه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة)[1].

وأحمد بن صالح من العاشرة، مات سنة (٢٤٨هـ)، وله (٧٨ سنة)، روى له البخاري وأبو داود.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٦/٢)، و«تاريخ ابن يونس المصري» (١٣/١)، و«ثقات ابن حبان» (٢٥/٨)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٩٥/١)، و«تاريخ بغداد» (٣١٩/٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٠/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥٨/١)، «سير أعلام النبلاء» (١٦٠/١٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٠٠٠/٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٢/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٠٣/١)، و«مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق» (ص٧٦)، و«الكاشف» (١/رقم٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣٩/١)، و«التقريب» (رقم٤٨)، و«هدي الساري» (ص٣٨٦).

• ابْنُ وَهْبٍ.

هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري، أبو مُحمَّد المصري.

روى عن: عمرو بن الحارث، وعبد الملك بن جريج، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن صالح المصري، وقتبة بن سعيد، وغيرهما.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٩٠).

عالم الديار المصرية، وأحد أعلام الحفاظ في زمانه، متفق على ثقته وجلالة قدره[١].

فقد وثَّقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، والساجي، وغيرهم.

وأثنى عليه الإمام أحمد فقال: (ابن وهب صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحْدِيث، ما أصح حديثه وأثبته. قيل له: أليس كان يسيئ الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إِذَا نظرتَ فِي حديثه، وما روى عن مشايخه، وجدتَه صحيحاً).

وَقَال ابن معين: (ابنُ وهب أحب إِليَّ من المقرئ[٢]، وأعلم بحديث المِصْرِيين، وأحفظ لأسامي مشايخهم، وأكثر حديثاً).

وَقَال أَحمد بن صالح المِصري: (حدَّث ابن وهب بمئة ألف حديث، ما رأيتُ حجازياً ولا شامياً ولا مصرياً، أكثر حديثاً منه، وقع عندنا عنه سبعون ألفَ حديثٍ).

وَقَال ابن حبان: (جمع ابنُ وهبٍ وصنَّف، وهُوَ حفظ عَلَى أهل الحجاز ومصر حديثَهم، وعُني بجميع ما رووا من المسانيد والمقاطيع، وكَانَ من العُبَّاد).

وقال أبو زرعة الرازي: (نظرتُ في نحو ثلاثين ألف حديثٍ من حديث ابن وهب بمصر فلا أعلم أني رأيت حديثاً لا أصل له).

وقال النسائي: (ابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً).

وقال ابن عدي: (من أجلة الناس وثقاتهم ... ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدَّث عنه ثقة من الثقات).

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (كان ثقةً حجةً حافظاً مجتهداً، لا يُقَّلدُ أحداً، ذا تعبُّدٍ وتزَهُّدٍ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ، حَافظٌ، عَابِدٌ).

وفي حديثه عن ابن جريج خاصة شيء، قال أبو عوانة في كتاب الجنائز من «صحيحه»: قال أحمد بن حنبل: (في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء)، قال أبو عوانة: (صدق؛ لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره). وَقَال ابن مَعِين: (عبد الله بن وهب، ليس بذاك في ابن جُرَيْج، كان يستصغره).

---

(١) حكى الاتفاق على توثيقه: الخليلي في «الإرشاد» (٢٥٥/١).

(٢) هو: عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرىء، ثقة فاضل، من كبار شيوخ البخاري، أخرج له الجماعة، مات سنة ٢١٣هـ، وقد قارب المائة. [ينظر: «تقريب التهذيب» (رقم٣٧١٥)]

وقد أُخِذَ عليه تساهله في السماع، قال ابن المديني: (كان رديء الأخذ)[1]. وقال النسائي: (كان يتساهل في الأخذ). وقال الساجي - بعدما وثَّقه -: (وكان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدَّثني فلان).

وهذا ما جعل الإمام أحمد يترك الأخذ عنه أولَّ أمره مع أنه قد لَقِيَه، قال ابنه عبد الله: قال أبي: (رأيتُ عبد الله بن وهب بمكة، فذكرتُ أنه كان يُعرَضُ له على ابن عيينة وهو نائم فتركتُه).

لكن الإمام أحمد نظر في حديثه بعد ذلك فأعجبه صحة حديثه وأثنى عليه، كما في قوله المذكور أول الترجمة، وذكر أنه كان يميز بين ما تحمله بالسماع وما تحمله بالعرض، ولذا لما قيل له: أليس كان يسئ الأخذ؟ قال: (قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذَا نظرتَ فِي حديثه، وما روى عن مشايخه، وجدتَه صحيحاً). وقال أيضاً: (بلغني أنه كان لا يدخل في مصنَّفه من ذاك العرض شيئاً)[2].

ولذا قال الإمام أحمد بعدما تَوَثَّق من أن تساهل ابن وهب في الأخذ لم يؤثر على صحة حديثه: (ثم كتبت بعدُ عن رجلٍ عنه) فكأنه رغب في حديثه بعد ذلك ولو بنزول.

فتبين من كلام الإمام أحمد هذا أن تساهل ابن وهب في سماع الحديث غير مؤثر على صحة حديثه لأمرين:

١. أنه - مع تساهله - كان يميز بين ما تحمله سماعاً وما تحمله عرضاً.

٢. أنه كان لا يُدخل في مصنَّفاته ما تساهل في أخذه من الأحاديث.

وابن وهب مع هذا معذور في ما وقع له من تساهلٍ في ذلك الأخذ، فإن ذلك هي عادة أهل بلده المصريين، فقد كانوا يتساهلون في سماع الحديث، فكان من مذهبهم أنه يجوز للمحدِّث أن يقول - فيما تحمله ولو بطريق الإجازة -: حدَّثني فلان. قال الذهبي في «السير»: (هذا الفعل مذهب طائفة، وأن الرواية سائغة به، وبه يقول الزهري وابن عيينة).

ولذا لما ذكر الإمامُ أحمدُ ابنَ وهب وأثنى عليه، وذكر تساهله في الأخذ قال له تلميذه الميموني: كذا أصحابه المصريون، أو عامة أصحابه، في التسهيل في الأخذ؟ فقال له: نعم[3].

وبالجملة فتساهل ابن وهب في الأخذ غير مؤثر في حديثه، وقد قال الذهبي في «السير» لما ذكر نقد بعض الأئمة له في ترخصه في الأخذ: (وسواء ترخص ورأى ذلك سائغاً، أو تشدد، فمن

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص١٥١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبد الله (١٣٠/٣ رقم٤٥٥٦).

(٣) «سؤالات الميموني» (رقم١١٨)، وهي ملحقة بـ«العلل ومعرفة الرجال» للمروذي.

يروي مائة ألف حديث، ويندر المنكر في سعة ما روى، فإليه المنتهى في الإتقان). وقال أيضاً: (ابن وهب حجة مطلقاً، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً). وقال في «تاريخ الإسلام»: (ابن وهب حجة باتفاق، يكفيه قول الإمامين أبي زرعة والنسائي فيه، وما من يروي مائة ألف حديث ولا يُستَلحق عليه في شيء إلا وهو ثبت حافظ، والله لو غلط في المائة ألف في مائتي حديثٍ لما أثَّر ذلك في ثقته).

قلت: ومن أجل تساهل ابن وهب في الأخذ وصفه ابن سعد بالتدليس، فقال: (كان كثير العلم، ثقة فيما قال: «حدَّثنا»، وكان يُدَلِّس)، وتابعه ابن حجر فذكره في الطبقة الأولى من «طبقات المدلِّسين»، وهم من لم يوصف به إلا نادراً.

ووصف ابن وهب بالتدليس انفرد به ابن سعد، ولم أر من تابعه عليه من المتقدِّمين، والذي يظهر أن ابن وهب لا يدلِّس تدليس الإسناد بمعنى أنه يُسقط من الإسناد من حدَّثه، وإنما يدلس تدليس الصِّيَغ، ويُسِيء الأَخذَ أحياناً في الرِّوَاية عن شيوخه، ويدل على هذا قول الإمام أحمد: كان حديثه بعضه سماع، وبعضه عرض، وبعضه مناولة، وكان ما لم يسمعه يقول: «قال حيوة»، «قال فلان».

وابن وهب من التاسعة، مات سنة (١٩٧هـ)، وله اثنتان وسبعون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات لابن سعد» (٥١٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٨٩/٥)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»[١] (٢٠٢/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٧/١٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢٣/٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١٤٣/٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٢٢/١)، و«ميزان الاعتدال» (٥٢١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٧١/٦)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣٦٩٤)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٢٢ رقم١٧)، و«معجم المدلسين» (ص٢٨٨).

• عَمرو بن الحارث.

هو: عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولاهم، أبو أمية المدني، ثم المصري.

روى عن: عبد الله بن الهاد، وسعيد بن أبي هلال، وغيرهما.

وعنه: عبد الله بن وهب المصري، وهو راويته، والليث بن سعد، وغيرهما.

عالم الديار المصرية ومفتيها، متفق على ثقته وحفظه وإتقانه[٢].

وثقه: ابن سعد، وابن معين، وأبو زُرْعَة، والعجلي، والنَّسَائي، والدارقطني، والخطيب، وغيرهم.

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٥٢١/٢)، وفي «المغني في الضعفاء» (١/رقم٣٤١٦): (تنَأكَدَ ابن عدي بإيراده في «الكامل»

(٢) حكى الاتفاق على توثيقه: الخليلي في «الإرشاد» (٤٠٣/١).

وقال تلميذه عبدالله بن وهب: (سمعتُ من ثلاثمائةٍ وسبعين شيخاً، فما رأيتُ أحداً أحفظ من عمرو بن الحارث).

وقال أبو حاتم: (كان أحفظ أهل زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ).

وقال ابن حبان في «الثقات»: (كان من الحفاظ المتقنين، ومن أهل الورع في الدين).

وقال أبو عبد الله بن الأخرم: (عمرو بن الحارث عزيز الحديث جداً، مع علمه وثَبْتِه، وقلَّما يخرج حديثُه من مصر).

وكان الإمام أحمد يثني عليه ويقاربه من الليث بن سعد في صحة الحديث، قَال أَبُو داود: سمعت أحمد يقول: (ليس فيهم -يعني: أهل مصر- أصح حديثاً من الليثِ، وعمرُو بنُ الحارث يقاربه)[1].

ثم كأنَّ الإمام أحمد - رحمه الله - عَدَلَ عن هذا الثناء على عمرو لَمَّا وقف له على بعض ما يُستَنْكَرُ من حديثِه، فقد نقل أبو بكر الأثرم عنه أنه قال: (ما في هؤلاء المِصرِيين أثبت من الليث بن سعد، لا عَمرو بن الحارث ولا أحد، وقد كانَ عَمرو بن الحارث عندي ثُمَّ رأيتُ لَهُ أشياء مناكير)[2]. ونَقَل في موضع آخر عنه أنه ذكر عَمْرو بن الحارث فحَمَل عَلَيهِ حملاً شديداً، وقال: (يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ).

فتبين بهذا أن الإمام أحمد أخذ عليه بعض حديثه عن قتادة، وأنه لم يُتْقِنْه كما يجب، بل كان يضطرب فيه ويخطئ، فاستنكار الإمام أحمد الذي في النص الأول بيَّنَه النصُّ الثاني وأنَّ سبَبه الاضطراب والخطأ في حديث قتادة خاصة.

فالخلاصة أن عمرو بن الحارث من ثقات المصريين، لكن يُتَأَنَّ في قبول ما يتفرد به عن قتادة خاصة.

وقد قال فيه الذهبي في «الكاشف»: (حجة، له غرائب).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فقيه حافظ).

من السابعة، مات سنة (١٤٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٥)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٢٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢١/٥٧٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٤١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/١٤)، و«التقريب» (رقم٥٠٠٤).

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص٣٧٣ رقم٥٩١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/٥٢٤).

- **سعيد بن أبي هلال.**

هو: سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، يقال: أصله من المدينة(١).

روى عن: زيد بن أسلم، ومروان بن عثمان، وغيرهما.

وعنه: عمرو بن الحارث، وخالد بن يزيد المصري، وغيرهما.

مختلَفٌ فيه، والراجح أنه صدوقٌ لا بأس به.

قال ابن سعد، والعجلي: (ثقة).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (كان أحد المتقنين، وأهل الفضل في الدين).

وقال ابن عبد البر: (من ثقات المصريين)(٢).

وذكر ابن حجر في «التهذيب» أنه قد وثَّقه أيضاً: ابنُ خزيمةَ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والخطيبُ، وغيرهم(٣).

وقال الإمام أحمد(٤)، وأبو حاتم: (لا بأس به).

وقال أبو داود: سمعتُ أحمدَ يقُول: (سعيد بن أبي هلال سمعُوا منهُ بِمصر القدماءُ، فَخرج — زعمُوا — إلى المدينة، فجاءهُم بعِدْل - أو قال: بوَسْقِ — كُتُبٍ، كُتِبَت عن الصغارِ وعن كُلٍّ، وكانَ اللَّيث بنُ سعد سمع منهُ ثمَّ شكَّ في بعضِه، فَجعل بينه وبين سعيدٍ خالداً)، قال: خالد بن يزِيد ثقة، قَالَه أَبُو دَاوُد.

وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله يقول: (سعيد بن أبي هلال ما أدري أي شيء حديثه؟! يُخَلِّطُ في الأحاديث).

---

(١) قال ابن يونس المصري في «تاريخه» (٢١٢/١): (ذكر ابن لهيعة أنه ولد بمصر سنة سبعين، ونشأ بالمدينة، ثم رجع إلى مصر في خلافة هشام).

(٢) «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف» (ص٢٤٩).

(٣) قلت: وقد تتبعتُ توثيق هؤلاء الحفاظ لـ«سعيد بن أبي هلال» فإذا هو توثيق إجمالي، وليس توثيقاً خاصاً، فقالوا عقب حديث في إسناده «سعيد بن أبي هلال»: (رواته ثقات) [وقد نقل أقوالهم مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣٦٥/٥)]، ولا يخفى أن التوثيق الإجمالي يتسامح في إطلاقه، فيدخل فيه كل مَن كان مقبول الرواية، فيدخل فيه الصدوق، ومن قيل فيه: (لا بأس به) ونحوه، ويؤكد هذا أن ابن حجر في «الهدي» في ترجمة سعيدٍ ذكر أن ممن وثَّقه أبو حاتم الرازي، مع أن أبا حاتم لم يطلق التوثيق بمعناه الخاص، وإنما قال فيه: (لا بأس به)، والله أعلم.

(٤) «المنتخب من علل الخلال» (ص٢٨٥).

وظاهرٌ جداً من عبارة الإمام أحمد أنه لم يقصد الاختلاط بمعناه الاصطلاحي، وإنما أراد اضطرابه في الأحاديث وعدم إتقانه لها، وفرقٌ بين وصف الراوي بـ«التخليط» ووصفه بـ«الاختلاط»(١).

ونقل البرذعي عن أبي زرعة الرازي أنه قال: (خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما)، ثم نقل عن أبي حاتم تفسير ذلك فقال: (أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة(٢)، وابن سمعان(٣)).

قال ابن رجب معلقاً على كلام أبي حاتم هذا: (ومعنى ذلك أنَّه عَرَضَ حديثَهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوَجَده يُشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يُحدِّثَان عنهما، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان، ودَلَّسَاه عن شيوخهما)(٤).

وذكره زكريا الساجي في «الضعفاء» وقال: (صدوق، كان أحمد يقول: "ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث").

---

(١) قال ابن حجر في «التقريب» في ترجمة سعيد: (صدوقٌ، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه **اختلط**)، كذا قال الحافظ رحمه الله، وعبارة الساجي -كما نقلها ابن حجر في «التهذيب» و«الهدي»-: (كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء حديثه، يُخَلِّطُ في الأحاديث)، وفرق بين «التخليط» و«الاختلاط»، مع أني لم أر الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى قد وصف سعيداً بالاختلاط، فقد ذكره في مواضع من «الفتح» وتكلم عليه في «مقدمة الفتح» (ص٤٠٦ و٤٦٢) [في الفصل التاسع فيمن طُعِنَ فيهم من رجال البخاري]، ومع هذا لم يصفه بالاختلاط، بل لم أر أحداً من الأئمة الحفاظ ولا حتى ممن صنَّف في ذكر المختَلِطِين قد وصفه بالاختلاط بمعناه الاصطلاحي، بل إن بعضهم قد أطلق القول بتوثيقه.

وأخذ العلامة الألباني بظاهر قول ابن حجر في «التقريب» فحكم عليه بالاختلاط، وأعلَّ بعضَ مروياته لأجل ذلك [ينظر على سبيل المثال: «السلسة الضعيفة» (رقم٢٨٢٠ و٢٩٨٨ و٥٥١٧)].

(٢) هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني، متروك الحديث بالاتفاق.

ينظر: «ضعفاء العقيلي» (١/١٠٢)، و«الجرح والتعديل» (٢/٢٢٧)، و«الكامل» (١/٣٢٦)، و«المجروحين» (١/١٣١)، و«الميزان» (١/٣٤٤)، و«التقريب» (رقم٢٤١٠).

(٣) هو: عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن المدني. متروك الحديث بالاتفاق، قال ابن حجر: (متروكٌ، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/٦٠-٦٢)، و«الكامل» (٤/١٢٦)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٥٢٦-٥٣٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٢٧٢٧)، و«التقريب» (رقم٣٣٢٦).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٢/٨٦٧-٨٦٨)، وينظر أيضاً: «فتح الباري» له (٦/٤٠٨).

وقال ابن حزم في «المحلى»[1] وفي «الفِصَل»[2]: (ليس بالقوي) ، زاد في «الفِصَل»: (قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل).

وقال الذهبي في «الميزان»: (ثقةٌ معروفٌ، حديثه في الكتب الستة)، ونعته في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الفقيه، .. أحد الثقات).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط).

وقال في «لسان الميزان»: (ثقةٌ ثبتٌ، ضعَّفه ابن حزم وحده)، ورمز له بعلامة (صح) وتعني – عنده – أنه ممن تُكُلِّمَ فيه بلا حجة.

وقال في «الهدي» – بعدما ذكر مَن وثقه –: (وشَذَّ الساجي فذكره في «الضعفاء»[3]، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أي شيء حديثُه يُخَلِّطُ في الأحاديث، وتبع أبو محمد بن حزم الساجيَّ فضَعَّفَ سعيدَ بنَ أبي هلال مطلقاً[4]، ولم يصب في ذلك)، وقال في موضعٍ آخر:

---

(١) (٢/٣٥).

(٢) (٢/٩٥).

(٣) أطلق الحافظ القول هنا ولم يذكر قولَ الساجي فيه، فأوهم أن الساجي ذكره في «الضعفاء» ذكراً مجرداً، والواقع أن الساجي لما ذكره في «الضعفاء» قال فيه: (صدوق) كما نقل ذلك ابنُ حجر نفسُه في «التهذيب»، وقبله مغلطاي في «الإكمال» (٥/٣٦٥)، وهذا صريح وواضح في أن الساجي لا يقول بضعف «سعيدٍ» وإنما هو عنده في منزلة «الصدوق»، وهو في هذا موافق لقول أبي زرعة الرازي، بل ولقول الإمام أحمد وأبي حاتم.

فإن قيل: ولماذا يذكره في «الضعفاء» مع أنه لا يقول بضعفه، أجيب بأنَّه ذكره في «الضعفاء» على عادة بعض الأئمة في ذِكْرِ كلِّ من تُكُلِّم فيه، ولو كان ثقةً مقبولاً.

(٤) إطلاق الحافظ هنا فيه تأمل، فإن عبارة ابن حزم: (ليس بالقوي) – وإن كانت من ألفاظ التجريح – إلا أنها لا تدل على الضعف المطلق، بل تفيد أن الموصوف بها وإن كان قوياً في الجملة إلا أنه ليس في الدرجة الكاملة من القوة. [ينظر: كلام العلامة المعلمي في ذلك في كتابه «التنكيل» (١/٤٤٢)]، قال الذهبي في «الموقظة» (ص٨٢): (وقد قيل في جَمَاعاتٍ: «ليس بالقويّ»، واحتُجَّ به، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: «ليس بالقويّ»، ويُخرّج لهم في كتابه، قال: قولُنا: «ليس بالقوي» ليس بجَرْحٍ مُفْسِد)، وقال (ص٨٣): (وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقويّ»، يُريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يَبْلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت، والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه: ضعيف).

وسياق كلام ابن حزم يظهر منه أنَّه يفرق بين (ضعيف) وبين (ليس بالقوي)، فإنه قال في «المحلى» (٢/٣٥) عن خبرٍ في إسناده «عبد الله بن صالح المصري، كتاب الليث»، و«سعيد بن أبي هلال»: (وأمَّا خبرُ مُوسى بنِ طلحة فلا حُجّة لهُم فيه؛ لِوجُوهٍ: أوَّلُها: ضعفُ سندِه؛ لأنَّهُ من طريقِ أبي صالحٍ كاتِبِ اللَّيثِ، وهُو **ضعِيفٌ**، وفِيهِ سعِيدُ بنُ أبِي هِلالٍ، **وليس بِالقوِيّ**، ..)، ففرَّق بين حكمه على «عبد الله بن صالح» وبين «سعيد بن أبي هلال»، فضعَّف الأول، وليَّنَ الآخَر، والله أعلم.

(سعيد بن أبي هلال ذكره الساجي بلا حجة، ولم يصحَّ عن أحمد تضعيفه)، وقال في «الفتح»[1]: (وسعيدٌ متفق على الاحتجاج به، فلا يلتفت إلى ابن حزم في تضعيفه).

هذا مجمل ما قيل في سعيد بن أبي هلال، والذي تميل إليه النفس ما ذهب إليه الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما من أنه (**صدوقٌ لا بأس به**)، ولا يصل إلى درجة الثقات الأثبات، فإن سعيداً له أوهام وإفرادات، ويروي أحاديث لا تشبه أحاديث الثقات، كما قال أبو زرعة وأبو حاتم، وفي بعض أحاديثه اضطرابٌ وتخليطٌ، كما قال الإمام أحمد، لا سيما بعدما قدم من المدينة، وكان قد قدم معه بكتب كتبها عن بعض شيوخه الصغار، بل وعن كل أحدٍ من الثقات وغيرهم، حتى إن الليث بن سعد – وهو من قدماء أصحابه – قد شكَّ في بعض ما سمعه منه، مما يدل على أنه قد وقع في حديثه شيء من التخليط، فأنكر الليث بعض ما سمعه منه قبل ذهابه إلى المدينة.

وهذا الحديث (محل الدراسة) هو من أحاديث سعيدٍ التي سمعها بالمدينة، وحدَّث بها لما قدم مصر، فإن شيخه «مروان بن عثمان» ومن فوقهم كله مدنيون، وتلميذه الراوي عنه «عمرو بن الحارث» ومن دونه كلهم مصريون، والله أعلم.

من السادسة، ولد سنة (٧٠هـ)، وتوفي سنة (١٣٥هـ)، قاله ابن يونس، وقال ابن حبان: توفي سنة (١٤٩هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥١٤/٧)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٤٥ رقم٢٥٤)، و«سؤالات الاثرم للإمام أحمد» (ص٤٥ رقم٦٩)، و«الجرح والتعديل» (٧١/٤)، و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٣٦١/٢)، و«الثقات» للعجلي (٤٠٥/١)، و«الثقات» لابن حبان (٣٧٤/٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٣٠١)، و«تهذيب الكمال» (٩٤/١١)، و«ميزان الاعتدال» (١٦٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٠٣/٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٦٤/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩٤/٤)، و«التقريب» (رقم٢٤١٠)، و«لسان الميزان» (٣١٣/٩)، و«هدي الساري» (ص٤٠٦ و٤٦٢).

• مروان بن عثمان.

هو: مروان بن عُثمَانَ بْن أَبِي سَعِيد بن المعَلَّى الأَنْصارِيّ الزُّرَقِي، أَبُو عثمان المدَني.

رَوَى عَن: عُبَيد بْن حنين، وأبي أُمامة بن سهل بن حُنَيف، وغيرهما[2].

---

(١) (٣٥٧/١٣).

(٢) تنبيه: ذكر الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» أن مروان هذا قد روى عن أم الطفيل، وهذا وهم منه رحمه الله، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» فقال: (ذكر المؤلِّف أنه روى عن أم الطفيل، وفيه نظر، فإن روايته إنما هي عن عمارة بن عَمْرو [كذا، وصوابه: عامر] بن حزم عن أم الطفيل امرأة أُبَيٍّ في الرؤية).

رَوَى عَنه: سَعِيد بن أَبِي هلال، ويحيى بن سَعِيد الأَنْصارِيّ، ومحمد بن عمرو بن علقمة.

ضعيف.

قال الإمام أحمد: (رجل مجهول)[1].

وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف).

ولم أقف على قولٍ لأحدٍ من الأئمة النقاد فيه سوى قول هذين الإمامين، ولا تعارض بينهما – فيما يظهر –، فإن مراد الإمام أحمد في الحكم عليه بالجهالة أنه غير معروف ولا مشهور بالرواية، فهو قليل الحديث جداً، وليس له في الكتب الستة إلا حديثٌ واحدٌ عند النسائي، وأما تضعيف أبي حاتم فيدل على أنه قد وجد في حديثه ما ينكر عليه.

ولذا اختار الحافظُ ابن حجر قولَ أبي حاتم فقال في «التقريب»: (ضعيف)، وأما مجرد ذِكر ابن حبان له في كتابه «الثقات» فلا يفيده شيئاً مع كلام هذين الإمامين؛ لماُ عِرَف من طريقة ابن حبان ومنهجه في كتابه «الثقات»، ولا يمكن العدول عن القول بتضعيفه إلا بتوثيق معتبر.

وأما قول الذهبي في كتابه «الكاشف»: (مختلف في توثيقه)، فلأجل ذكر ابن حبان له في «الثقات»، وفيه ما فيه.

وأما قول أبي زرعة الدمشقي – عقب روايته للحديث – بأن كُلَّ جال الإسناد معروفون، وأن لَهُمْ أَنْسَابٌ قَوِيَّةٌ بِالْمَدِينَةِ، وذكر منهم مَرْوَانُ بْنُ عُثْمَانَ، فإن هذا ليس بتوثيقٍ له، فمعرفة نسبِ الراوي وشرفُ أهلِه، لا يلزم منه عدالة الراوي في نفسه، ولو سلَّمنا بعدالته لَمَا سَلَّمْنا بضبطه لحديثه وحفظه له.

فالخلاصة أن مروان هذا ضعيف الحديث، بل قال ابن حجر في «الإصابة»: (متروك)، وقد استنكر الأئمة حديثه هذا كما سيأتي، وقد قال الإمام النَّسَائي لما بلغه هذا الحديث: (ومَن مروان

قلت: وسبقه إلى تعقُّبِ المزي في هذا شيخُه الحافظ أبو الحسين العراقي، نقله عنه ابنه أبو زرعة في «تحفة التحصيل» (ص٢٩٨)، ولعل منشأ الوهم لدى الحافظ المزي رحمه الله ما وقع في كتاب «الثقات» لابن حبان حيث قال في (٥/ترجمة رقم ٥٥١٦): (مروان بن عثمان بن عُمَارَة بن عَامِرٍ يروي عن أمِّ الطُّفَيل امرأة أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ روى عنه سعيد بن أبي هلال) كذا قال في اسمه، وصوابه: مروان بن عثمان [عن] عمارة بن عامر.

وبسبب هذا التصحيف فرَّقَ ابنُ حِبَّان بين (مروان بن عثمان بن عمارة) وبين (مروان بن عثمان بن أبي سعيد الزُّرَقِي) فترجم للأول في **التابعين**، بينما ترجم للثاني في **أتباع التابعين**.

(١) «المنتخب من علل الخلال» (ص٢٨٤ رقم١٨٣).

بن عثمان حتى يُصَدَّقَ على الله عز وجل)، وهذا من النسائي تضعيفٌ له، وأنه لا يحتمل منه التفرد بخبرٍ مثل هذا.

ومروان من السادسة، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، والنَّسَائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٤٢٣/٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢٧)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٣٦٨)، و«ميزان الاعتدال» (٩٢/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٩٥/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٥٧٢)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٤٢٥/١٤-٤٢٦).

• عمارة بن عامر.

هو: عمارة بن عامر بن عمرو بن حزم الأنصاري، كما قال أبو زرعة الدمشقي، وغيره.

روى عن: أمِّ الطُّفَيْل امرة أُبَيّ بن كعبٍ.

وعنه: مروان بن عثمان بن أبي سعيد الزرقي.

مجهولٌ لا يُعرَف إلا في هذا الحديث.

قال الإمام أحمد[1]، والبخاري، والذهبي: (لا يُعرَف)، زاد البخاري: (ولا يُعرَف سماعُه من أم الطفيل).

وجزم ابن حبان فقال: (لم يسمع عمارة من أم الطفيل)، ولا أدري ما مستنده في هذا الجزم، مع أن عمارة هذا لا يُعرَف مَن هو؟!.

وذكر الذهبي في «الميزان» أن البخاري ذكره في «الضعفاء»، ولم أجده في الجزء المطبوع من «الضعفاء الصغير» له.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥٠٠/٦)، و«التاريخ الأوسط» (١٩٢/٣)، و«الجرح والتعديل» (٣٦٧/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٢٤٥/٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٧/٣)[2]، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٤٤٠٤)، و«لسان الميزان» (٥٨/٦).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا التمام منكرٌ لا يصح، والحديث ثابتٌ عن سعيد بن أبي هلال بلا شك، فإن إسناده إليه مسلسلٌ بالثقات الحفاظ، وإنما الآفة فيه من شيخِ سعيدٍ؛ «مروان بن عثمان» وشيخِه «عمارة بن عامر».

---

(١) «المنتخب من علل الخلال» (ص٢٨٤ رقم١٨٣).

(٢) وقع فيه: (عمارة بن عمير)، وصوابه: ابن عامر.

أما «مروان بن عثمان» فضعيفٌ لا يحتمل منه مثل هذا الخبر، ولذا قال النَّسَائيُّ لَمَّا بلغه هذا الحديث: (ومَن مروان بن عثمان حتى يُصَدَّقَ على الله عز وجل؟!)، وصَدَقَ رحمه الله، فإن هذه الأحاديث تحتاج إلى رجالٍ ثقاتٍ تقوم بهم الحجة، وتبرأ بهم الذمة.

وأما شيخه «عمارة بن عامر» فمجهولٌ لا يُعرَف مَن هو، ولا يُعرَف إلا بهذا الحديث، وسماعه من أم الطفيل أيضاً لا يُعرف، هل سمع منها أم لا؟، كما قال البخاري، وأمَّا ابن حبان فجزم بعدم سماعه منها، فإن صح جزمه، فالحديث على هذا منقطع.

فالمقصود أن الحديث بهذا الإسناد منكر لا يصح، وطرفه الأول – الذي فيه روية النبيُّ ﷺ لربِّه عز وجل في المنام – ثابتٌ من وجوه أُخَر، وقد مضى ذكر بعضها.

وأما الجزء المنكر من الحديث فهو ما جاء فيه من ذكر الصورة التي رأى النبيُّ ﷺ ربَّه عز وجل عليها، فليس لهذا الجزء ما يشهد له من الأحاديث الصحيحة الثابتة.

وقد نص جماعة من الأئمة الحفاظ على نكارة هذا الحديث، منهم: الإمامُ أحمدُ، وابنُ حبان، والذهبي، وابن حجر.

قال مهنا: سألتُ أبا عبد الله عن حديثِ ابن وهب — وذكره تمامه —، قال: فحوَّل وجهَه عني، وقال: (هذا حديثٌ منكرٌ)(١)، فعبَّر الإمام أحمد عن استنكاره لهذا الحديث بفعله وقوله.

---

(١) «المنتخب من علل الخلَّال» (ص٢٨٥)، وهذا النص الصريح من الإمام أحمد في تضعيف هذا الحديث لا يصح أن يعارض بما نقله القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٦٣) عن أبي بكرٍ الخلال في «سننه» أنه قال: أخبرنا محمَّد بن عليّ بن محمَّدٍ الورَّاق، قال: حدثنا إبراهيم بن هانئٍ، قال: حدثنا أحمد بن عيسى – **وقال له أحمدُ بنُ حنبلٍ: حدِّثهم به، في منزل عمِّه** –، قال: حدثنا عبد الله بن وهبٍ، ... وساق الحديث بتمامه.

قال أبو يعلى (ص١٦٩): (ظاهرُ روايةِ إبراهيمَ بنِ هانئ يدل على صحته؛ لأنَّ أحمدَ قال لأحمد بن عيسى – في منزل عمِّه –: "حَدِّثْهم به"، ولا يجوز أن يأمره أن يُحَدِّثَهم بحديثٍ يَعتَقِدُ ضَعْفَهُ، لاسيما فيما يتعلق بالصفات)، وأجاب عن تضعيف الإمام أحمد في رواية مُهَنَّا بأنه (قد يجوز أنه لم يقع لأحمد معرفة "مروان بن عثمان" فِي حال ما سأله مهنا، ثم وقع له معرفة نسبه فيما بعد)، وقال ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٥٦/٧): (وأما حديث أم الطفيل فإنكار أحمد له لكونه لم يعرف بعض رواته لا يمنع أن يكون عرفه بعد ذلك، ومع هذا فأمره بتحديثه به لكون معناه موافقاً لسائر الأحاديث كحديث معاذٍ وابن عباس وغيرهما ..).

قلت: تضعيف الإمام أحمد واستنكاره لهذا الحديث – في رواية مهنا – صريحٌ وواضحٌ، ولا يصح أن يعارض بمثل هذه التجويزات والاحتمالات، وما جاء في رواية ابن هانئ – إن ثبتت – غير صريح في التصحيح، فإن قول الإمام أحمد لأحمد بن عيسى التستري: (حَدِّثْهم به) يدخله الاحتمال من وجوه، واستظهار أبي يعلى بأن مجرد الأمر بالتحديث دليل على تصحيحه للحديث، وأن هذا رجوع منه عن القول بضعفه = لا يُسَلَّم له، وأبو يعلى عفى الله وإن كان من كبار فقهاء

الحنابلة إلا أن معرفته بالحديث ليست بذاك، فـ(لم تكن له يدٌ طولى في معرفة الحديث، وربما احتج بالواهي) [قاله الذهبي في «سير النبلاء» (٩١/١٨)، وينظر أيضاً كلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٣٤/٧)]، وكتابه «إبطال التأويلات» خير شاهد على ذلك، فقد شحنه بالأحاديث الموضوعة والواهية، ثم يصححها ويحتج بها!، وفي بعض ما يرويه زيادة ألفاظ لا تكاد تجدها عند غيره.

كما أنه في أحايين عديدة يتعامل مع أقوال الإمام أحمد الحديثية وأحكامه النقدية كتعامله مع أقواله الفقهية، وقد يفسر أقواله – تصحيحاً وتضعيفاً، وتجريحاً وتعديلاً – بما لا يُوافَقُ عليه، وقد يحمل قول الإمام أحمد وتصحيحه العام لأصل المسألة وثبوتها عنده على حديثٍ خاصٍ ورد فيها، فيصحح ذلك الحديث الخاص بناء على هذا التصحيح العام، وبسط هذا في غير هذا الموضع، ولكني أحببت الإشارة إلى شيء من منهجه في ذلك لمناسبته لهذا الحديث، فعلى الناظر في كتابه هذا على وجه الخصوص أن لا يأخذ كلامه وتفسيره لأقوال الإمام أحمد بالتسليم المطلق.

أعود فأقول بأن ما جاء في رواية ابن هانئ – إن ثبتت – من أَمْرِ الإمام أحمد لأحمد بن عيسى بالتحديث بهذا الحديث لا يدل على التصحيح أبداً، ولعل أَمْرَ الإمامِ أحمدَ رحمه الله له بذلك أراد به معنىً خفي علينا، ثم إنه لم يأمره أمراً مطلقاً أن يحدث بهذا الحديث، وإنما كان ذلك في مجلسٍ خاصٍ فيه بعض حفاظ الحديث، فقد كان ذلك في منزل عمّه –كما جاء في الرواية – [لعله: عمّه إسحاق بن حنبل (ت٢٥٣هـ)، فقد كان له اشتغال بالحديث، وسمعه على كِبَر، ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٣٩٤/٧) وقال: كان ثقةً]، والظاهر أن هذا المجلس كان مجلس مذاكرةٍ، ومعلوم أن المحدثين كانوا يتساهلون في مجالس المذاكرة، فربما رووا فيها ما لا يستجيزون روايته في مجالس السماع والتحديث، فها هو الإمامُ أحمدُ قد ترك الرواية عن «عبدالعزيز بن أبان» وكان شديد الحمل عليه، حتى قال: (لم أخرج عنه في «المسند» شيئاً)، ومع هذا فقد روى عنه حال المذاكرة [«العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبد الله (٣/رقم٥٣٢٦)]، فهل يصح أن يقال بأن رواية الإمام أحمد عنه حال المذاكرة رجوع منه عن تضعيفه؟!.

ومثله أيضاً: روايته – حال المذاكرة – حديثاً عن «عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل» مع أنه كان سيء الرأي فيه جداً وكان يقول فيه: (عبد الرَّحْمَن لَيْسَ بِشَيْء، خَرَقْنَا حَدِيثَه مُنذُ دَهْرٍ من الدَّهْر) [«العلل ومعرفة الرجال» (١/رقم١٣٠٤) و(٥٩٣١/٣)] فهل يقال بأن روايته عنه رجوع عن تضعيفه؟!.

ومثله أيضاً: أنه رحمه الله قد ذاكر أحمدَ بنَ صالح بحديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف، أن النبي ﷺ قال: «ما يسُرُّني أنَّ لي حُمْرَ النَّعَمْ وأنَّ لي حِلْفَ المطَيَّبِين»، مع أن هذا الحديث قد استنكره الإمام أحمد كما في رواية المروذي [«العلل ومعرفة الرجال» (رقم٦١)] فهل يقال عندئذٍ بأن مجرد رواية الإمام أحمد للحديث يعدُّ رجوعاً منه عن القول بنكارته؟!.

إلى غير ذلك من الأمثلة العديدة عن الإمام أحمد وعن غيره من الأئمة مبثوثة في كتب العلل والسؤالات والتراجم.

فالمقصود أن قول أبي يعلى بأن ظاهر روايةِ إبراهيمَ بنِ هانئ يدل على أن الإمام أحمد كان يرى صحته؛ لأنَّ الإمام أحمدَ أمر أحمد بن عيسى بأن يحدِّث مَن كان في منزل عمّه بهذا الحديث، وأنه لو كان يعتقد ضعفه لما جاز له أن يأمر ابن عيسى أن يُحَدِّثَهم بهذا الحديث المتعلق بباب عظيم من أبواب الدين؛ «صفات الله عز وجل».

ولو سلَّمْتُ – جَدَلاً – بصحة ما قاله أبو يعلى وأن أمر الإمام أحمد بالتحديث بهذا الحديث دليل على صحته عنده، فمن أين له بأن هذا هو آخر القولين عن الإمام أحمد حتى يعدَّه رجوعاً منه عن القول بالنكارة؟!، ولقائل أن يقول بعكس ذلك، وأن الإمام أحمد كان يرى صحة الحديث أولاً، ثم ظهرت له بعد ذلك نكارته وعلته فحكم عليه بذلك.

وقال ابن حبان: (عمارة بن عامر، يروي عن أم الطفيل امرأةِ أُبَيّ بنِ كَعبٍ عن النبيّ ﷺ قال: «رأيتُ ربي» حديثاً منكراً، لم يسمع عمارة من أمِّ الطُّفَيْل، وإنما ذكرتُه لكي لا يغترَّ النَّاظِرُ فيه فيحتج به من حديث أهل مصر)[1].

وقال الذهبي: (هذا خبرٌ منكرٌ جداً، أحسن النسائيُّ حيث يقول: «ومَن مروان بن عثمان حتى يصدق على الله؟!»)[2].

وقال ابن حجر: (هو متنٌ منكرٌ)[3].

وأعلَّه البخاري فقال: (إسناده لا يُعرَف سماع عمارة من أمِّ الطُّفَيل)[4].

وعابَ ابنُ معين على نعيم بن حماد تحديثه بهذا الحديث، وما ذاك إلا لنكارته عنده، قال عبد الخالق بن منصور: (رأيتُ يحيى بنَ معين كأنَّه يُهَجِّنُ[5] نُعَيْمَ بنَ حَمَّادٍ في حديثِ أمِّ الطُّفَيْل - حديثِ الرؤية -، ويقول: ما كان ينبغي له أن يُحَدِّثَ بمثل هذا الحديث)[1].

ولو قلتُ بترجيح إحدى الروايتين على الأخرى لرجَّحتُ رواية مهَنَّا؛ لأمرين:

١/أن روايته موافقة لأقوال الأئمة في الحكم على الحديث بالنكارة، ولا شك أن الأخذ بقول الإمام الموافق لأقوال غيره الأئمة هو الأولى.

٢/أن مهَّنا الشامي رحمه الله كان أخص بالإمام أحمد وأكثر ملازمة له من ابن هانئ على جلالته، فقد قَالَ عنه أبو بكر الخلَّال: (كان من كبار أصحاب أحمد، وكان يستجرئ عَلَى أَبِي عَبد الله ويسأله عَنْ كِبار المسائل، ومسائله أكثر من أن تُحدّ، كتبَ عَنهُ عَبدُ الله بنُ أَحْمَد بن حنبل بضعةَ عشر جزءاً مسائل لم تكن عند عبد الله عن أبيه، ولا عند غيره، وكان عبد الله يرفع قدره ويذكره كثيراً) [«طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٣)].

أقول هذا مع أني لا أرى أي تعارض بين رواية مُهَنَّا ورواية ابن هانئ، وأنه ليس للإمام أحمد رحمه الله في هذا الحديث سوى قول واحد فقط، وهو القول بنكارته، ومن نقل عن الإمام أحمد غير هذا فقد وهم عليه، وأما أمره لأحمد بن عيسى بأن يُحدِّث مَن كان في منزل عمِّه بهذا الحديث فيحتمل أنه أراد أن يسمع مَن كان في ذلك المجلس من أهل بغداد هذا الحديث الغريب من أحاديث أهل مصر، فإن هذا الحديث من غرائب المصريين، فإنَّ مداره على «عبد الله بن وهب المصري»، فربما حملتهم شهوة الحديث - ولو كان غير صحيح - على سماعه، لا سيما إذا قدم أحدُ الغرباء بلادَهم، فتجدهم يحبون مذاكرته وسماع ما عنده من غرائب الأحاديث التي لم يسمعوها من قبل، إلى غير ذلك من غايات المذاكرة عند المحدثين.

(١) «الثقات» (٥/٢٤٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١١٣).

(٣) «التهذيب» (١٠/٩٥)، ونقل السخاوي في «الأجوبة المرْضِيَّة» (١/٣٢٠): عنه أنه قال: (إنه متنٌ منكرٌ **جداً**).

(٤) «التاريخ الكبير» (٦/٥٠١).

(٥) التَّهْجِينُ: التَّقبيحُ، وأنا أَسْتَهجِنُ فِعْلَكَ، وهذا ممَّا يُسْتَهْجَنُ، يعني يُسْتَقْبَح، والهُجْنَةُ في الكلام: ما يَلْزَمُكَ منه عيبٌ. ينظر: «القاموس المحيط» (٤/٢٨٥ مادة: هَجُنَ)، و«لسان العرب» (١٣/٤٣١ مادة: هَجُنَ).

كما أن تصرَّف ابن أبي عاصم في كتابه «السنَّة» يوحي باستنكاره لهذا الحديث، فإنه لما ساق حديث أم الطفيل، ذكر طرفه الأول الذي فيه الرؤية، ثم قال: (وذكر كلاماً)، فحذف من الحديث القدر المنكَر منه[٢]، وكذلك فعل أبو نعيم، واللالكائي، فلم يذكرا من الحديث إلا طرفه الأول الذي فيه الرؤية فقط.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤٢٤/١٥).

(٢) حذف المحدّث لجملةٍ أو لفظةٍ في الحديث - مع وقوعها فيه في أصل الرواية — دليل على إعلاله واستنكاره لها، وهذا طريقة من طرائق الإعلال عند المحدِّثين، فيكتفون بالحذف عن مجرد التصريح، وهو مبحثٌ لطيفٌ لو تصدى باحث لجمع أمثلته كان حسناً.

فمن أمثلته: أن شعبة رحمه الله قد روى حديثاً عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً**» فحذف شعبة من الحديث قوله: «ولا يَمَسُّ مَاءً» لوَهَمِ أبي إسحاق فيها، وروى الحديث بدونها، ولهذا أخرج البخاري الحديثَ من طريق شعبة لعدم اشتمال روايته على هذا الوهم [ينظر: «صحيح البخاري» (٥٣/٢)]، كما أن الإمام مسلم رحمه الله قد أخرج حديث أبي إسحاق في «صحيحه» (١/رقم٧٣٩) من طريق زهير بن معاوية، وحذف منه هذه الزيادة، مع أن هذه الزيادة ثابتة في رواية زهير عن أبي إسحاق، وقد أخرج الحديث في كتابه «التمييز» (رقم٤٠) من ذات الطريق وذكر فيه هذه الزيادة، ليبين أنها معلولة، وذكره مثالاً للأحاديث الَّتِي نُقِلَت على الغَلَط في متونها.

ومن ذلك أيضاً: أن الإمام مسلم قد أخرج في «صحيحه» (٢/رقم١١٦٢) حديث شعبة، عن غيلان بن جرير، سمع عبد الله بن مَعبد الزِّمَّاني، عن أبي قتادة الأنصاري ﷺ، في صيام التطوع، وفيه: (أن النبي ﷺ سُئِلَ عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ قال: «**ذاك يومٌ وُلِدتُ فيه، ويومٌ بُعِثتُ - أو أُنْزِلَ عليَّ - فيه**») فحذف منه ذكر «الخميس» عمداً، وقد أبان عن سبب حذفه لها عقب الحديث فقال: (وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسُئِلَ عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر «الخميس» لما نَراه وَهَماً)، فذِكْرُ «الخميس» ثابتٌ في رواية شعبة، ومع هذا فقد حذفها مسلمٌ عمداً لخطئها عنده.

ومن ذلك أيضاً: أن البخاري أخرج في «صحيحه» (٢٤/٣) و(٢٣/٩) حديث إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيلٍ نافعِ بنِ مالك بنِ عامرٍ، عن أبيه، عن طلحة بن عُبيد الله ﷺ، عن النبي ﷺ في الأعرابي الذي جاء يسأل عن شرائع الإسلام، فعلمه النبي ﷺ، فلما أدبر قال: (والله، لا أزيدُ على هذا، ولا أَنقُصُ منهُ) فَقَالَ النبي ﷺ: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إن صَدَقَ، أو دَخَلَ الجَنَّةَ وَأَبِيهِ إن صَدَقَ**» فحذف البخاري من الرواية قوله: «وأبيه»، مع أنها ثابتة في حديث إسماعيل بن جعفر [ينظر: «فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود» (٣٥٦/٤-٣٥٨)]، وهذا الحذف لهذه اللفظة إعلال منه لها، وهي زيادة شاذة، والمحفوظ عن أبي سهيل بدونها.

فالمقصود أن من صور الإعلال عند المحدثين: حذفُ شيءٍ من الحديث، استنكاراً له، وجزماً منهم بوهم راويه.

وقد وهَّنَ إسناده أبو بكر الخلال، وتلميذُه عبدُ العزيز بنُ جعفر المعروف بـ«غلام الخلال»، فقد نقل القاضي أبو يعلى[1] عن أبي بكر الخلال أنه قال: (إنما نروي هَذَا الحديث وإن كان فِي إسنادِه شيءٌ، تصحيحاً لغيره، ولأنَّ الجهمية تُنْكِرُه) ، ونقل عن غلال الخلال أنه قال: (حديثُ أمِّ الطُّفَيل فيه وَهَاءٌ، ونحن قائلون به)[2].

وحكم عليه العلامةُ الألباني بالوضع[3]، وأورده ابنُ الجوزي في «الموضوعات» كما سبق.

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص١٦٨).

(٢) قلت: ما نقله أبو يعلى عن أبي بكر الخلال وتلميذه عبد العزيز بن جعفر دليل على أنهما لا يقولان بصحة الحديث من حيث الرواية لضعف إسناده عندهما، وإنما يصححان معناه، لما اشتمل عليه من إثبات رؤية الله عز وجل، وهي ثابتة بالنصوص المتواترة، والجهمية ينكرون رؤية الله عز وجل مطلقاً، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ومن شدة إنكارهم لها أنكروا رؤيته سبحانه حتى في المنام.

وأحاديث رؤية المؤمنين لربهم عز وجل في الآخرة متواترة متظاهرة، ولا ينكرها إلا جهمي ضال، وأما رؤية الله في الدنيا بالأبصار فهي وإن كانت جائزة عقلاً، إلا أنها غير واقعة شرعاً، فالله عز وجل لم يره أحدٌ في الدنيا ببصره حقيقة باتفاق المسلمين، لا كليم الله موسى عليه السلام، ولا حتى نبينا محمَّد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، فضلاً عمن دونهم، وإنما الذي اختلفوا فيه إنما هو في رؤيته ﷺ لربه عز وجل في السماء ليلة المعراج، فأثبتها قومٌ ونفاها آخرون.

وأما رؤية الله عز وجل في المنام في الدنيا فهي جائزة عند أهل الإثبات بلا نزاع، ولم ينكرها إلا الجهمية، وقد ثبت عن نبينا محمَّدٍ ﷺ أنه رأى الله عز وجل في المنام في أحسن صورة، فأهل السنة يحتجون على الجهمية ومن وافقهم بعموم الأحاديث الواردة في رؤية الله عز وجل، ومنها رؤية النبي ﷺ لرَبِّه في المنام.

فتجدهم يحتجون بهذه الأحاديث وأمثالها ولو مع ضعف أسانيدها ليس تصحيحاً لها، وإنما تصحيحاً لمعناها، فاحتجاجهم بحديث أم الطفيل وابن عباس ونحوهما، وذكرهم لها في مصنفاتهم في الاعتقاد، إنما هو من أجل إثبات الرؤية لله عز وجل، ولذا تجد بعضهم كابن أبي عاصم واللالكائي وغيرهما اقتصروا من الحديث على طرفه الذي فيه الرؤية دون بقية الحديث.

وهذا ملحظ مهم يغفل عنه من ينظر في نصوصِ الأئمة وكلامِهم على بعض أحاديث الاعتقاد، فتجدهم أحياناً يقولون في أحاديث مسألة معينة مما أنكرته الجهمية: (هذا حديث صحيح لا ينكره إلا جهمي) أو يقولون: (هذا حديث تلقته العلماء بالقبول، من ينكره فهو ضال) ونحو ذلك من عباراتهم التي يظنها بعض من لا يعرف طريقتهم أن هذا تصحيح للحديث من حيث الرواية، مع أن الحديث قد لا يرقى إلى درجة الحسن فضلاً عن أن يكون صحيحاً، وإنما مرادهم تصحيح معناه، وإثبات أن ما دل عليه من معنى هو أمر متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، ولا ينكره إلا جهمي ضال، فعلى الناظر أن لا يغيب عن نظره هذا التفريق بين القول بصحة الحديث رواية، وبين القول بصحة معناه، وضعفُ إسناد الحديث لا يمنع أن يكون متنه ومعناه صحيحاً.

وينظر في تقرير هذا المعنى: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٥٦/٧-٣٥٧).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٣/رقم٦٣٧١).

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد منكر لا يصح، وهو حديث غريبٌ لا يعرف إلا من هذا الوجه، والحمل فيه على «مروان بن عثمان» وشيخه «عمارة» ولا يعرف لهما متابع، والله أعلم.

وقد ذهب القاضي أبو يعلى عفا الله عنه إلى تقوية الحديث، وأطال الكلام في ذلك في كتابه «إبطال التأويلات»(١)، ونقل تصحيحه عن أبي زرعة الدمشقي — وقد مضى سياق كلامه -، وأبي الحسن بن بشَّار(٢)، وأبي طالبٍ العُشَاري(٣).

وتصحيح هؤلاء معارضٌ بتضعيف غيرهم ممن هم أعلم منهم بالأسانيد والعلل، وليس من بين هؤلاء الثلاثة من يصح وصفه بالحفظ والإتقان ومعرفة الحديث سوى أبي زرعة الدمشقي فإنه من حفَّاظ أهل الشام ومن المحدِّثين المعروفين.

وأما أبو الحسن بن بشَّار(٤) وأبو طالب العُشاري(٥) فليسا من أهل الحديث المشتغلين به، بل هما من فقهاء الحنابلة، وفيهما صلاح وزهد، واتباعٌ للسنة على منهج إمامهم الإمام أحمد رحم الله

---

(١) (ص١٦٨وما بعدها).

(٢) نقل القاضي أبي يعلى في كتابيه «إبطال التأويلات» (ص١٧٠)، و«طبقات الحنابلة» (١١١/٣) عن أبي إسحاق البرمكي أنه قال: سألتُ أبا الحسن بْن بشار عن حديث أمّ الطُّفَيل وحديثِ ابنِ عباس فِي الرؤية، فَقَالَ: صحيحان، فعارَضَ رجلٌ فَقَالَ: هَذِهِ الأحاديث لا تُذْكَرُ فِي مثل هذا الوقت، فقال ابْن بشَّار - مُنْكِراً عَلَى مَن مَنَعَ السُّؤال عن الخَبَرَين -: فيَدْرُس الإسلام؟! فسكتَ الرجلُ.

(٣) قال أبو يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣٥٧/٣): حكى لي بعض أصحاب الحديث قال: قُرِىءَ كتابُ «الرؤية» للدارقطني عَلَى أَبِي طالب العُشاري فِي جامع المنصور، فِي حلقته، فلما بلغَ القارىءُ إلى حديثِ أُمِّ الطُّفَيْل وحديثِ ابنِ عبَّاسٍ قال القارىء: وذَكَرَ الحَدِيث، فَقَالَ لَهُ ابْن العشاري: اقرأ الحديث عَلَى وجهه، فلهذين الحديثين رجاُل مثل هَذِهِ السواري.

(٤) هو: عليُّ بنُ محمَّد بنِ بشّار، أبو الحسن البغداديّ. روى عن: صالح ابن الإمَام أحمد مسائل، وعن أبي بكر المرُّوذِيّ. من أعيان الحنابلة ببغداد، وكان رجلاً صالحاً زاهداً، صاحبَ سُنَّة، قَالَ ابن بَطَّة: (إذا رأيتَ البغداديَّ يُحِبُّ أبا الحَسَن بنِ بشَّار، وأبا محمَّد البَرْبَهاريّ فاعلم أَنَّهُ صاحبُ سنة)، توفي سنة (٣١٣هـ).

ينظر: «طبقات الحنابلة» (١٠٨/٣)، و«تاريخ بغداد» (٥٣٤/١٣)، و«تاريخ الإسلام» (٢٦٧/٧).

(٥) هو: محمد بن علي بن الفتح، أبو طالب الحربي العُشَاري، ولد سنة (٣٦٦هـ)، ومات ببغداد سنة (٤٥١هـ).

و«الحَرْبِي» نسبةٌ إلى "الحَربِيَّة" بلدةٌ في غربي بغداد، و«العُشَاري» لقبٌ لجدِّه، لُقِّبَ به لِطُولِه.

سمع: أبا الحسن الدارقطني، وأبا الفتح القواس، وأبا حفص بن شاهين، وأبا عبد الله بن بطة، وغيرهم.

حدث عنه: أبو الحسين ابن الطيوري، وشجاع الذهلي، وأبو بكر محمد بن عبد الباقي قاضي المارِستان، وآخرون.

من فقهاء الحنابلة ببغداد، وكان رجلاً صالحاً زاهداً، صاحبَ سُنَّة، ولكنه في الحديث لم يكن من أهل المعرفة والتَّيَقُّظ، بل كانت فيه غفلة، وقد أُدخل في سماعه أشياء باطلة، فحدَّث بها ولم يتفطن لذلك.

الجميع، فليس لهما معرفة بالحديث وعلله، وتصحيحهما لا وزن له عند أهل الحديث العارفين به، فضلاً عن أن يعارض بتصحيحِهما تضعيفُ إمامِهما الإمام أحمد وغيرِه من حفَّاظ الحديث ممن نُقِلَ عنهم القول بنكارة الحديث.

وأما قول أبي يعلى - بعدما ذكر قول أبي زرعة في تصحيح الحديث -: (وهو ظاهر ما عليه أصحابنا؛ لأن أَبَا بكر الخلال ذكر حديث أم الطفيل فِي «سننه» ولم يتعرض للطعن عليه)، فإن أراد بهذا تصحيحَ المعنى وما فيه من إثبات الرؤية لله عز وجل فصحيحٌ، بل هذا ما عليه عامة أهل السنة وليس الحنابلة وحدهم، وأما إن أراد به تصحيحَ الحديث روايةً فلا يُسَلَّم له، بل هذا الإمام أحمد - إمام الحنابلة - يصرح بنكارة الحديث، وقد مضى أيضاً قول أبي بكر الخلال وتلميذه عبد العزيز بن جعفر في تضعيف إسناده، وهما من أئمة الحنابلة في زمانهما، ومن أعرف الناس بمذهب الإمام أحمد.

وأما تعليل أبي يعلى على أن هذا — يعني القول بصحة الحديث - هو ظاهر ما عليه أصحابه الحنابلة لأن أَبَا بكر الخلال قد ذكر حديث أم الطفيل فِي «سننه» ولم يتعرض للطعن عليه = فتعليلٌ عليلٌ:

أولاً: أن أبا بكر الخلال قد تكلم على هذا الحديث وضعف إسناده، فلم يسكت عن الطعن فيه، وقد نقل عنه هذا أبو يعلى نفسه، وهذا تناقض منه عفا الله عنه.

وثانياً: أن من المعلوم بداهة أن كتب الاعتقاد المسندة — ومنها كتاب «السنة» للخلال - لم يشترط أصحابها الصحة فيما يذكرونه فيها من أحاديث وآثار، بل يذكرون فيها الصحيح وما دونه، بل فيها أحاديث موضوعة واهية بإجماع الحفاظ، فالاستدلال على صحة الحديث بمجرد وجوده في شيء من هذه الكتب مع عدم الطعن فيه غير سديد.

قال الخطيب: (كتبتُ عنه، وكان ثقةً صالحاً)، وقال الذهبي في «السير»: (كان أبو طالب فقيهاً، عالماً، زاهداً، خيراً، مكثراً، صحب أبا عبد الله بن بطة، وأبا عبد الله بن حامد، وتفقه لأحمد)، وقال في «الميزان»: (شيخ صدوق معروف، ليس بحجة، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدَّث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، - وساق الحديث ثم قال -: فقبح الله من وضعه، والعتب إنما هو على محدثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الاباطيل؟!).

من مؤلفاته: «فضائل أبي بكر الصديق» مطبوع في جزء صغير، وغالب ما فيه من أحاديث وآثار مأخوذ من كتاب شيخه الدارقطني «فضائل الصحابة» ومرويٌّ من طريقه.

ينظر: «طبقات الحنابلة» (٣/٣٥٥)، و«تاريخ بغداد» (٤/١٧٩)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٦٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/٤٨)، و«لسان الميزان» (٧/٣٧٧).

وممن ذهب إلى تقوية الحديث أيضاً الحافظُ أبو نصر الغازي[1] فإن له جزءاً جمع فيه طرق الحديث ومنها طريق نُعَيْم بن حماد، ثم قال بعدما ذكر مَن تابع نعيماً على رواية هذا الحديث: (فهؤلاء الأئمةُ الغُرُّ وَافَقُوا وتَابعوا نُعَيْمَ بنَ حَمَّاد، ولم يَنْقِم أحدٌ منهم في هذا الحديث، وكلُّهم قَبِلُوه، وتابَعُوه، ووافَقُوه، ولا يُنْكُر هذا الحديث إلا معتزليٌّ أو مُبتَدِعٌ ضالٌّ)[2].

وظاهر كلامه رحمه الله يوحي بما ذكرته سابقاً من صنيع بعض المحدثين في تقويتهم للحديث وانتصارهم له وذلك بالنظر إلى معناه وما دلَّ عليه، وأنه لا ينكره إلا معتزليٌّ أو مُبتَدِعٌ ضالٌّ كما قال رحمه الله، وتقوية الحديث من حيث الرواية شيء، وتقويته باعتبار معناه وما دل عليه شيء آخر، والله أعلم.

---

(١) هو: الإمامُ الحافظُ أبو نَصْر أَحْمد بن عمر بن مُحَمَّد بن عبد الله الْغَازِي الأصبهاني.

من كبار محدّثي أصبهان، حدَّث عنه: ابن عساكر، والسمعاني، وأبو طاهر السِّلَفي، وأبو موسى المدِيني وغيرهم.

ولد سنة (٤٤٨هـ)، وتوفي سنة (٥٣٢هـ).

قال الذهبي: (الشيخ، الإمام، الحافظ، المتقن، المسنِد، الصالح، الرَّحَّال)، وقال تلميذه السمعاني: (ثقةٌ دَيِّنٌ حافظٌ، واسعُ الرِّوَاية، كتب الكثير وحصَّل الكتب، ما رأيتُ في شيوخي أكثر رحلة منه، سمعتُ عليه الكثيرَ، ونقلتُ من تخاريجه، وكان جماعةٌ من أصحابنا يُفَضِّلُونه على الحافظِ إسماعيلَ بنِ محمَّدٍ التَّيْمِيُّ في الإتقان والمعرفة، ولم يبلغ هذا الحدَّ، لكنه كان أعلى سنداً من التيمي، وكان لا يفرق بين السماع والإجازة). قال الذهبي: (يريد أن السماع والإجازة عنده في الاحتجاج أو في الاتصال سواء، لا أنَّه لَا يعرف السّماع من الإجازة، فإنّ من له أدنى معرفة يدري أنَّ السَّماع شيءٌ والإجازة شيء).

تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/٤٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١/٥٦١)، و«الوافي بالوفيات» (٧/١٧٢).

(٢) «جزء فيه مجلس من أماليه» (مخطوط ل٢/ب).

الدراسة الموضوعية:

❖ **معنى «الصورة» في اللُّغة**[1]:

قال ابن فارس: (الصاد والواو والراء كلمات كثيرة متباينة الأصول، .. من ذلك الصورة، صورة كل مخلوق، والجمع صُوَر، وهي هيئة خلقته، والله تعالى البارئ المصوِّر).

وقال ابن الأثير: (الصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته. يقال صورة الفعل كذا وكذا: أي هيئته، وصورة الأمر كذا وكذا: أي صفته. فيكون المراد بما جاء في الحديث أنه أتاه في أحسن صفة).

وقال في «القاموس» و«شرحه»: (الصُّورةُ – بالضَّم –: الشَّكْلُ، والهيئةُ، والحقيقةُ، والصِّفة).

وبهذا يتبين أن «**الصورة**» في اللغة: هي هيئةُ الشيء وصفتُه وحقيقته.

وصورة الله عز وجل: هي صفته وحقيقته التي هو عليها.

وكل موجودٍ قائمٌ بنفسه تصح رؤيته لا بد له من صورة يكون عليها، ويمتنع أن يكون في الوجود قائمٌ بنفسه ليس له صورة يقوم عليها، والله عزَّ وجلَّ أعظم موجود وأكبرُه، وهو قائم بنفسه، مستغنٍ عن غيره.

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الصورة**» لله عزَّ وجلَّ، وهي من صفاته الذاتية التي انفردت بها السنة النبوية.

فللَّه عز وجل صورة حقيقية تليق به سبحانه، لا تشبه صورة أحدٍ من خلقه، بل صورته سبحانه أكمل الصور وأجملها على الإطلاق.

وإذا كانت ذاتُه سبحانه لا تُشبِه ذواتَهم، وصفاتِه لا تُشبِه صفاتَهم، فكذلك صورته لا تشبه صورهم، على حدِّ قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات «الصورة» لله عز وجل، ولم يخالف في ذلك أحد، بل كلهم متفقون على إثبات هذه الصفة لله عز وجل على ما يليق به سبحانه.

---

(١) ينظر مادة (**صور**) في: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/٣١٩-٣٢٠)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/٥٨-٥٩)، و«القاموس المحيط» (ص٤٢٧)، و«تاج العروس» للزبيدي (١٢/٣٥٧-٣٥٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ثبوت «الوجه» و«الصورة» لله قد جاء في نصوصٍ كثيرةٍ من الكتاب والسنة المتواترة، واتفق على ذلك سَلَفُ الأُمَّة)[١].

وقال ابن قتيبة رحمه الله: (والذي عندي - والله تعالى أعلم - أنَّ «الصورة» ليست بأعجب من اليدين، والأصابع، والعين، وإنما وقع الإلْفُ لتلك؛ لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشةُ من هذه؛ لأنها لم تأتِ في القرآن، ونحن نؤمنُ بالجميع، ولا نقول في شيءٍ منه بكيفِيَّةٍ ولا حَدٍّ)[٢].

فهذه الأحاديث قد تضافَرَت على إثبات صفة «الصُّورة» لله تعالى على ما يَلِيق بجلال وجْهه وعظيم سُلْطانه؛ فهي صفة ذاتية لله، خلافًا لِمَن أنكَرَها من الجهميَّة ومَن تابعهم.

وقد تنوَّعت الأحاديث الواردة في «الصورة» لله عزَّ وجلَّ ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الأحاديث الواردة في أنَّ الله عز وجل خلق آدم على صورته سبحانه.

وهذه الأحاديث من معاقد الخلاف بين أهل السنة ومخالفيهم من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم.

فأهل السنة متفقون - إلا من شذَّ منهم[٣] - على أن الضمير في «**صورته**» عائدٌ إلى الله عز وجل، والحديث معدودٌ عندهم من أحاديث الصفات، لما فيه من إثبات «الصورة» لله عز وجل على ما يليق بجلاله وكماله.

قال ابن تيمية: (هذا الحديث لم يكن بين السَّلَف من القرون الثلاثة نزاعٌ في أن الضمير عائدٌ إلى الله، فإنه مستفيضٌ من طرقٍ متعدِّدةٍ عن عددٍ من الصحابة، وسياقُ الأحاديث كلِّها يدل على ذلك)[٤].

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٥٢٦/٦).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٢).

(٣) من أشهر من خالف في هذه المسألة: ابن خزيمة، وابن منده، وتبعهما من المعاصرين العلامة الألباني عفا الله عنهم أجمعين. [ينظر: «التوحيد» لابن خزيمة (٤٧/١-٥١)، و«التوحيد» لابن منده (٢٢٢/١-٢٢٣)، و«صحيح الأدب المفرد» (ص٨٦ و٣٧٤)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» كلاهما للألباني (٣/رقم١١٧٦)].

لكن مما ينبغي التنبُّه له أن هؤلاء الأئمة رحمهم الله وإن خالفوا قول أهل السنة في هذه المسألة إلا أنهم موافقون لهم في أصل إثبات «الصورة» لله عز وجل، وهذا موطن الخلاف الكبير بين قول هؤلاء الأئمة وبين قول الجهمية المعطلة المنكرين لصفة «الصورة» لله عز وجل.

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٣٧٣/٦).

وقد تتابع علماء أهل السنة على إيراد هذا الحديث في كتب السنة والاعتقاد[1]، وعدُّوه في جملة أحاديث الصفات، وهذا دليل على اتفاقهم على عود الضمير على الله عز وجل، وأما من أعاد الضمير إلى آدم عليه السلام أو إلى ابنِ آدم المضروب أو نحو ذلك فقد أخرج الحديث من جملة أحاديث الصفات.

وقد تواترت الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله في إنكاره أشد الإنكار على من أعاد الضمير في الحديث على غير الله عز وجل.

قال أبو طالب المِشْكَاني: سمعت أبا عبد الله – يعني الإمام أحمد – يقول: (مَن قال: إنَّ الله خلق آدمَ على صورة آدم، فهو جهميٌّ، وأيُّ صورةٍ كانت لآدم قبل أن يخلقه؟!)[2]، ولما نُقِلَ له رحمه الله عن أبي ثور أنه يقول: (إنَّ اللَّه خلق آدمَ على صورة نفسِه)، أطرق طويلاً، ثم ضرب بيده على وجهه، ثم قال: (هذا كلامُ سوءٍ، هذا كلامُ جهمٍ، هذا جهميٌّ، لا تقربوه)[3]، وقال ابنه عبد الله: (كُنَّا بالبصرةِ عند شيخٍ، فحدَّثنا بحديثِ النبيّ ﷺ: «إنَّ اللَّه عزَّ وجلَّ خلقَ آدمَ على صورتَه»، فقال الشيخ: تفسيرُه: خُلقَ على صورةِ الطِّين، فحَدَّثتُ بذلك أبي رحمه الله، فقال: هذا جهمي، أو قال: هذا كلام الجهمية)[4].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب الكرماني» (ص٦٧)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١/٢٦٨) و(٢/٤٦٣) وأورده تحت باب (الرد على الجهمية)، وأبو العباس بن سريج في «أجوبة في أصول الدين» (ص٧٣)، وساقه في جملة الصفات الواردة في السنة النبوية، والبربهاري في «شرح السنة» (ص٧٥)، والآجري في «الشريعة» (١١٤٧/٣ وما بعدها) وبوَّب عليه: (باب الإيمان بأن الله عز وجل خلق آدم على صورته بلا كيف)، وغلام الخلال في «السنة» (٨٣٣/٢ وما بعدها)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٤٤ وما بعده)، وابن بطة في «الإبانة الصغرى» (ص١٤٤–١٤٥) وفي «الإبانة الكبرى» (٤٨٧/٢ وما بعدها تحقيق: عادل آل حمدان) وبوَّب عليه: (باب الإيمان بأن الله عز وجل خلق آدم على صورته بلا كيف) وأورده تحت أبواب الرد على الجهمية، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤٦٨/٣ وما بعدها) وساقه تحت باب (سياق ما دلَّ من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ على صفات الله عز وجل)، وابن أبي يعلى في «الاعتقاد» (ص٢٧–٢٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٣١٠/٢ و٤٦٦)، وغيرهم كثير.

(٢) أخرجه غلام الخلال في «السنة» (رقم٦٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٧٨٥ تحقيق: عادل آل حمدان).

(٣) نقله ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢٣٦/١).

(٤) نقله أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص١٠٢).

وبوَّب أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد» بـ(باب إثبات الصورة لله عز وجل) وأورد تحته حديث: «خلق اللهُ آدمَ على صورته، طولُه سِتُّون ذراعاً»، وهذا صريح في أنه يرى أن الضمير عائد على الله عز وجل.

وبوَّب عليه أيضاً ابن المحب في كتابه «صفات رب العالمين» فقال: (باب ما جاء في الصورة) ثم ساق تحته الأحاديث الواردة في ذلك، متتبِّعاً طُرُقَها وأسانيدَها وألفاظَها ورواياتِها.

وبوَّب الآجري في «الشريعة» وابن بطة في «الإبانة لكبرى» بـ(باب الإيمان بأنَّ الله عز وجل خلق آدم على صورته بلا كيفٍ).

وقد جاء التصريح بعود الضمير على الله عز وجل في حديث ابن عمر ﵄، وفيه: «إنَّ ابنَ آدمَ خُلقَ على صُورةِ الرَّحمنِ»، واحتج به الإمام أحمد وغيرهما من علماء أهل السنة، والحديث وإن كان لا يصح من حيث الرواية إلا أن معناه مما اتفق عليه أهل السنة، كما أن رواية هؤلاء الأئمة لهذا الحديث وتخريجهم له في دواوينهم المشهورة دليل على قبولهم لمعناه، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (اتفاق السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح، وحبيب بن أبي ثابت، والأعمش، والثوري وأصحابهم من غير نكير سمع من أحدٍ لمثل ذلك في ذلك العصر، مع أن هذه الروايات المتنوعة في مظنة الاشتهار - دليل على أن علماء الأمة لم تنكر إطلاق القول بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن، بل كانوا متفقين على إطلاق مثل هذا)[1].

فالمقصود أنَّ هذه الأحاديث الواردة في أنَّ آدمَ ﵇ خُلِقَ على صورة الرحمن لا ينكرها إلا مبتدعٌ أو ضعيف الرأي، كما قال إسحاق ابن راهويه[2].

فالقول بعود الضمير في هذا الحديث على غير الله عز وجل هو قول المبتدعة لا قول أهل السنة.

النوع الثاني: الأحاديث الواردة في رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة، وفيها أن الله يأتي عباده المؤمنين في عرصات يوم القيامة في صورته التي يعرفون فيتَّبِعُونه، وبهذا استدل أهل السنة على أن لله تعالى صورةٌ حقيقيةٌ تُرَى تليق به سبحانه.

فأحاديث الرؤية تدل بالضرورة على إثبات «الصورة» لله عز وجل، فإن من المعلوم أن كلَّ موجودٍ قائمٍ بنفسِه، تصح رؤيته ومشاهدته، لا بد وأن يكون له صورة يُرَى عليها، وإلا لم تصح رؤيته.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٤٥).

(٢) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» للكوسج (٩/٤٦٧٦).

وزاد النبي ﷺ في هذه الأحاديث الأمرَ تأكيداً فصرَّح بإضافة «الصورة» إلى الله عز وجل إضافة حقيقية، وهذا من إضافة الصفة إلى موصوفها.

الثالث: الأحاديث الواردة في رؤية النبيِّ ﷺ لربّه عز وجل في المنام، وفيها قوله ﷺ: «رأيتُ ربي في أحسنِ صُورَةٍ» والرؤية هنا رؤيا منام، كما دلت عليه روايات الحديث.

فالنبي ﷺ في هذه الأحاديث أخبر أنه رأى في المنام ربَّه عز وجل في أحسن صورة، فأثبت «الصورة» لربِّه عز وجل، وأخبر أن صورتَه سبحانه أحسن الصور وأجملها.

فالمقصود أن صفة «الصورة» ثابتة لله عز وجل بآحاد هذه الأحاديث، فكيف بها مجتمِعَة؟، فمن أنكر شيئاً من هذه الأحاديث احتُجِ عليه بالآخر، إلا من جحد هذه الأنواع كلها وكابر، كالجهمية المعطلة، فإن هؤلاء ومن وافقهم – من المعتزلة والأشاعرة – أنكروا «الصورة» لله عز وجل[(١)]، حتى قال أبو الحسن بن مهدي الطبري: (إن الله سبحانه يَجِلُّ أن يكون له صورةٌ أو مثالٌ)[(٢)].

وقال الخطابي — عفا الله عنه — في حديث رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في صورته التي يعرفون: (وأما ذكر «الصورة» فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أنَّ ربَّنا عزَّ وجلَّ ليس بذي صورةٍ ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته منفية)[(٣)]، وقال في حديث: «خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورتِه»: (الهاء لا يصلح أن تُصْرَفَ إلى الله عز وجل لقيام الدليل على أنه ليس بذي صورةٍ سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكان مرجعها إلى آدم)[(٤)].

ولَمَّا ذكر أبو العباس القرطبي حديث: «خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورتِه» ذكر أن القول بعود الضمير في «صورته» إلى عز وجل لا ينبغي أن يصار إليه شرعاً ولا عقلاً، قال: (أما العقل فيحيل الصورة الجسمية على الله تعالى، وأما الشرع فلم ينص على ذلك نصَّاً قاطعاً، ومحال أن يكون ذلك، فإنَّ

---

(١) ينظر: «تأويل مشكل الحديث» لابن فورك (ص٢١-٣٢، و٣٤-٣٥، و٣٩-٤٠)، و«الشامل» للجويني (ص٥٦٠-٥٦١)، و«أبكار الأفكار» للآمدي (٤٦٦/١-٤٦٧)، و«أساس التقديس» للرازي (ص٨٣-٩١)، و«دفع شبه التشبيه» (ص٢٨-٣١، و٣٥-٣٧ تحقيق الكوثري)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٥٣-١٥٩).

وينظر أيضاً: «المعلم» للمازري (١٦٩/٣)، و«شرح ابن بطال البخاري» (٧/٩-٨) و(٤٦٢/١٠)، و«المفهم» للقرطبي (٥٩٧/٦) و(١٨٣/٧)، و«النهاية» لابن الأثير (٥٩/٣).

(٢) «تأويل الآيات المشكلة» (ص١٥٢).

(٣) «أعلام الحديث» (٥٢٩/١).

(٤) المصدر السابق (٢٢٢٧/٣-٢٢٢٨) بتصرف يسير.

النص القاطع صادق، والصادق لا يقول المحال، فيتعين عود الضمير على المضروب، لأنَّه هو الذي سبق الكلام لبيان حكمه، وقد أعادت المشبهة هذا الضمير على الله تعالى، فالتزموا القول بالتجسيم، وذلك نتيجة العقل السقيم، والجهل الصميم، وقد بيَّنَّا جهلهم، وحقَّقنَا كُفرَهم فيما تقدَّم، ولو سلَّمْنا أنَّ الضَّمِيرَ عائدٌ على الله تعالى، فللتأويل فيه وجه صحيح)(١).

وحجتهم في نفي «الصورة» عن الله عز وجل أن الصورة على الحقيقة تقع على الأشكال والتخاطيط وذلك من صفات الأجسام المركبة، والله تعالى منزَّه عن ذلك(٢).

وأيضاً فإن الصورة تقتضي المصوِّر، والله سبحانه خالق كل صورة، فكيف تكون له صورة وهو ليس كمثله شيء؟!(٣).

ولأجل هذا صرفوا لفظة «الصورة» أينما وردت في هذه الأحاديث عن ظاهرها، وحملوها على وجوه من التأويل(٤)، فراراً من التشبيه بزعمهم.

وأكثر حديثٍ خاض فيه أولئك المتكلِّمون وبالغوا في ردِّه ونفي ظاهرِه هو حديث: «خلقَ اللهُ آدمَ على صورتِه»، وهو أشهر حديث في هذا الباب، حتى صار يُلَقَّب بـ«حديث الصورة»(٥).

والمتكلمون استشنعوا هذا الحديث واستعظموه لاعتقادهم أن إثباته يستلزم التشبيه، فأنكروا عود الضمير فيه إلى الله عز وجل، فأخرجوا الحديث بهذا من جملة أحاديث الصفات، وشنعوا على أهل السنة المثبتين له، ورموهم بالتشبيه والتجسيم والعقل السقيم!!.

---

(١) «المفهم» (٦/٥٩٨).

(٢) من كلامٍ لابن عقيل الحنبلي نقله عنه ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص٣٦)، وانظر أيضاً: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص٢٨).

(٣) «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص١٥٢).

(٤) أطال شيخ الإسلام الكلام على صفة الصورة في كتابه «تلبيس الجهمية» (٦/٣٥٥ وما بعدها)، وذكر فيه مذهب أهل السنة عرضاً وتقريراً، وذكر أقوال المؤولين وشبهاتهم، وناقشها الواحدة تلو الأخرى، بما لا مزيد عليه، وعلى كلامه اعتمد الشيخ حمود التويجري رحمه الله في كتابه «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن».

(٥) هذا نوع طريف من أنواع علوم الحديث يعرف بـ«الأحاديث الملقَّبة»، وهي الأحاديث التي اشتهرت بلقبٍ معين تعرف به عند الإطلاق، وهذه النسبة تارة تكون إلى موضوع الحديث، أو إلى اسمٍ مذكور فيه، أو إلى لفظة غريبة فيه، أو نحو ذلك، كـ«حديث ذي اليدين» و«حديث أم زرع» و«حديث العسيف» و«حديث البطاقة» و«حديث النزول» و«حديث الأوعال» و«حديث المسيء صلاته» وغيرها كثير.

وللحافظ ابن حجر في هذا رسالة اسمها: «الأربعون المهذبة في الأحاديث الملقبة»، نسبها إليه تلميذه السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/١٤٩).

مع أن أهل السنة القائلين بظاهر هذا الحديث يقولون بأن قوله في الحديث: «إن الله خلق آدم على صورته» لا تعني المشابهة المطلقة من كل وجه، ولا يوجد من أهل السنة من يقول بأن صورة آدم تشبه صورة الله عز وجل من كل وجه، بل هم متفقون على أن الله عز وجل ليس كمثله شيء.

ومن المعلوم أن قول القائل: (هذا على صورة هذا) لا يعني المماثلة، ويوضِّح هذا ما جاء في الحديث الصحيح أن أول زمرة تدخل الجنة تكون على صورة القمر ليلة البدر، فهل يقول عاقل بأن صورة هؤلاء عند دخولهم الجنة تكون مماثلة لصورة القمر من كل وجه؟!، لا، وإنما المراد أن صورتهم كصورة القمر في الحسن والوضاءة.

ومثله أيضاً قوله في الحديث الآخر: «إنَّ المرأةَ تُقْبِلُ في صورةِ شيطانٍ، وتُدْبِرُ في صورة شيطان» فهل يُفهم من هذا أن المرأة حال إقبالها ولمرأة حال إقبالها وإدبارها تكون صورتها مماثلة لصورة الشيطان من كل وجه؟!، وإنما المراد أنها شبيهة بالشيطان في دعوته إلى الشر بوسوسته وإغوائه.

فتبين من هذا أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً له من كل وجه، والمشابهة في بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة المطلقة.

قال ابن تيمية: (وأما قوله: «خَلَقَ آدمَ على صورتِه» فإنها تقتضي نوعاً من المشابهة فقط، لا تقتضي تماثلاً، لا في حقيقةٍ ولا قَدْرٍ)[1]، وقال تلميذه ابن القيم: (قوله: «خُلِقَ آدمُ على صورةِ الرَّحمن» لم يرد به تشبيهَ الربِّ وتمثيلَه بالمخلوق، وإنما أراد به تحقيق الوجه وإثبات السمع والبصر والكلام صفةً ومحلَّاً)[2].

ومن هنا نفهم ما جاء في حديث الصورة، وأن المراد بـ«الصورة» هنا: الصفة، ويكون المعنى أنَّ الله عزَّ وجلَّ جعل صفات آدم من جنس صفاته سبحانه، فخَلَقَ آدمَ سميعاً بصيراً، واللهُ سميعٌ بصيرٌ، وجعله متكلِّماً، والله متكلِّم، وخلق له وجهاً ويدَين وقدَمين، والله له وجه ويدان وقدمان، وقل مثلك ذلك في باقي الصفات من القدرة والإرادة والغضب والرضا والضحك والفرح وغير ذلك، لكن لا يعني الاشتراك في أصل الصفة المماثلةُ في حقيقتها وكيفيتها، فالله سبحانه ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٥٣١/٦-٥٣٢).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (١٤٢٩/٤).

فصفات الله عز وجل صفات كمال تليق به سبحانه، لا نعلم كيفيتها، ولآدم وبنيه من هذه الصفات ما يليق بحالهم، من النقص والعجز والضعف.

فبين صفات الله عز وجل وصفات آدم عليه السلام نوعٌ من المشابهة في أصل الصفة، ومعلوم أن المشابهة في بعض الوجوه لا تقتضي المماثلة المطلقة.

وبهذا يتبين أن حديث الصورة هذا ليس فيه ما يستنكر، وليس فيه ما يوهم التشبيه أو التمثيل على فهم أهل السنة[1].

فإذا كانت ذاته سبحانه لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تشبه صفاتهم، وصورته لا تشبه صورهم.

ومنه يُعلم أن «الصورة» صفة ثابتة لله عز وجل، على ما يليق به سبحانه، شأنها في ذلك شأن باقي صفاته سبحانه كالوجه واليد والسمع والبصر والغضب والرضى والقدرة والإرادة، وغيرها.

---

١) ينظر: «شرح الفتوى الحموية» لصالح آل الشيخ (ص٢٧٩-٢٨٥)، فقد أجاد في شرح هذا الحديث وبيان معناه.

المبحث الخامس عشر

ما ورد في صفة العين

المطلب الأول:
ما ورد من نفي العَوَر عن الله ﷻ

قال البخاري (٤/١٣٤):

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ فَقَالَ: **«إِنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث حديثٌ مشهورٌ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو مخرجٌ في «الصحيحين» من ثلاثة طرقٍ عنه.

الطريق الأول: الزهريُّ، عن سالمٍ، عن أبيه عبد الله بن عمر، كما هنا.

أخرجه من هذا الطريق:

- البخاري -كما هنا-، وأخرجه مسلم أيضاً في (٤/رقم٢٩٣٠) كلاهما من طريق يونس بن يزيد، بمثله.
- وأخرجه البخاري أيضاً في (٤/٧١) من طريق معمر، بمثله.
- وأخرجه أيضاً في (٨/٤٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة، بمثله.
- وأخرجه أيضاً في (٩/٦٠) من طريق صالح بن كيسان، بمثله.

أربعتهم: (يونس، ومعمر، وشعيب، وصالح) **عن الزهريِّ، به.**

الطريق الثاني: نافعٌ، عن ابن عمر.

أخرجه من هذا الطريق:

- البخاري في (٤/١٦٦)، ومسلم في (١/رقم١٥٥ و٤/رقم٢٢٤٨) كلاهما من طريق موسى بن عقبة، بمعناه.

- وأخرجه البخاريُّ أيضاً في (٩/١٢١) من طريق جويرية، بمعناه، وفيه: ذكر إشارة النبي ﷺ بيدِه إلى عينِه، بعد قوله:«إنَّ اللَّهَ ليسَ بأَعوَرَ».
- وأخرجه مسلم أيضاً في (٤/رقم٢٢٤٧) من طريق عبيد الله بن عمر، بمعناه.
- وفي (٤/رقم٢٢٤٨) من طريق أيوب السختياني، بمعناه.

أربعتهم: (موسى، وجويرية، وعبيدالله، وأيوب) **عن نافعٍ، به.**

الطريق الثالث: عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ الله بنِ عمَرَ، عن أبيه محمد، عن جدِّه عبد الله بن عمر.

أخرجه من هذا الطريق: البخاريُّ في (٥/١٧٦) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمر بن محمَّدٍ به، بمعناه.

قال البخاري (١٢١/٩):

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ»**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري أيضاً (٦٠/٩) قال: حدَّثنا سُلَيْمان بن حَرْب.
- وأخرجه مسلم (رقم٢٩٣٣) قال: حدَّثنا مُحَمد بن المثَنَّى، ومُحَمد بن بَشَّار، قالا: حدَّثنا مُحَمد بن جَعْفَر.

كلاهما: (سليمان بن حرب، ومحمد بن جعفر) **عن شعبة به، بمثله.**

المطلب الثاني:
ما ورد من أن للّه ﷻ عينين

قال محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم١٢٨):

حَدَّثَنَا أَبُو قُدَامَةَ، ثنا إِسحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ الْخُوزِيَّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ بَيْنَ عَيْنَيْ الرَّحْمَنِ، فَإِذَا الْتَفَتَ قَالَ لَهُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ أَقْبِلْ إِلَيَّ، فَإِنِ الْتَفَتَ الثَّانِيَةَ قَالَ لَهُ الرَّبُّ: يَا ابْنَ آدَمَ أَقْبِلْ إِلَيَّ، فَإِنِ الْتَفَتَ الثَّالِثَةَ أَوِ الرَّابِعَةَ قَالَ لَهُ الرَّبُّ: يَا ابْنَ آدَمَ لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (رقم٥٠٨) قال: حدثني محمد بن حسان الأزرق، بنحوه.
- وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٧٠) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن سالم، بنحوه.
- وأخرجه قَوَّام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/رقم١٩٠٨) من طريق محمد بن إشكاب، بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن إسماعيل بن سالم، ومحمد بن إشكاب) **قالوا: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي به**، ووقع عند جميعهم: **«عَيْنَي الرَّحمَن»**.

وخالَفهم يوسفُ بنُ مُوسَى القطَّان [صدوق، «التقريب» (رقم٧٨٨٧)] –كما عند البزار في «مسنده» (ج١٦/رقم٩٣٣٢) – فرواه عن إسحاق بن سليمان عن إبراهيم الخوزي، وقال فيه: **«إنَّ العبدَ إذا قامَ إلى الصلاةِ فإنما هو – أحسبه قال: – بين يَدَي الرَّحمن تبارك وتعالى»**، والمحفوظُ عن إسحاقَ بنِ سليمان ما رواه الجماعة عنه بذكر **«العينين»**، كما سبق، وأما ذكر **«اليدين»** كما في رواية يوسف بن موسى فهو وهم منه، ويؤكد ذلك أنه ذكر ذلك على سبيل الظن والحُسْبان، مما يدل على عدم توثُّقِه وتأكُّدِه من اللفظ المذكور، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• أَبُو قُدَامَةَ.

هو: عبيد الله بن سعيد بن يحيى اليشكري مولاهم، أبو قدامة السَّرْخَسِي، نزيل نيسابور.

روى عن: إسحاق بن سليمان الرازي، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما.

وعنه: الشيخان، والنسائي، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهم.

(أحد أئمة الحديث، متفقٌ على إمامته، وحفظه، وإتقانه) قاله الحاكم.

وقال ابن عبد البر: (روى عنه أئمة الحديث المتأخرون، وأجمعوا على ثقته).

وقال أبو حاتم: (حدثنا أبو قدامة السَّرْخَسي وكان من الثقات).

قال النسائي: (ثقة مأمون، قلَّ من كتبنا عَنْهُ مثله).

وَقَال إِبرَاهِيم بن أَبي طَالِب: (مَا قدم عَلَيْنَا نيسابور أثبت من أَبِي قدامة ولا أتقى[1] منه).

وذكره ابنُ حِبَّان فِي «الثقات» وَقَال: (هو الَّذِي أظهر السُّنَّة بسَرْخَس ودعا النَّاس إِلَيْهَا).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثبت إمام)، ونعته في «السير» بـ(الإمام، العالم، الحافظ، شيخ الإسلام) وقال: (كان واسع الرحلة، من أوعية العلم، ومن دعاة السنة).

وقال ابن حجر: (ثقةٌ مأمونٌ سُنِّيٌّ).

من العاشرة، مات سنة (٢٤١هـ)، أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/٣١٧)، و«ثقات ابن حبان» (٨/٤٠٦)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (٢/رقم١٠٥٩)، و«تهذيب الكمال» (١٩/٥٠)، و«الكاشف» (١/رقم٣٥٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/٤٠٥ و١٢/١١٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٩/٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/١٦)، و«التقريب» (رقم٤٢٩٦).

• إسحاقُ بنُ سليمانَ.

إسحاق بن سليمان الرازي: هو أبو يحيى العَبْدي، مولى عبد القيس، كوفي نزل الرَّيّ.

روى عن: إبراهيم الخوزي، والإمام مالك، وغيرهما.

وعنه: أبو قدامة السَّرْخَسي، والإمام أحمد، وغيرهما.

---

(١) كذا في «تهذيب الكمال»، ووقع عند الذهبي في عدد من كتبه كـ«السير» و«تذكرة الحفاظ» و«تاريخ الإسلام»: (أتقن) بالنون في آخره.

متفقٌ على ثقته وصلاحه.

فقد وثَّقَه: ابن سعد، ومحمد بن سعيد ابن الأصبهاني، وابن نمير، والعجلي، والنسائي، والحاكم، والخليلي، والخطيب البغدادي، وغيرهم.

وروى عنه الإمام أحمد وأثنى عليه.

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن وضاح: (ثقةٌ ثبتٌ في الحديث متَعَبِّدٌ كثيرُ الحديث).

ونعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الإمام العلامة، أحد الأعلام) وقال: (كان ثقةً حجةً زاهداً صالحاً خاشعاً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فاضل).

من التاسعة، مات سنة (٢٠٠هـ)، وقيل قبلها، روى له الجماعة.

يُنظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٢٣)، و«ثقات ابن حبان» (٨/١١١)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢/٦٦٦)، و«تاريخ بغداد» (٧/٣٣٣)، و«تهذيب الكمال» (٢/٤٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٢٥٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/٩٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/١٢٠)، و«التقريب» (رقم٣٥٧).

• إبراهيمُ الخُوزِيّ.

هو: إبراهيم بن يزيد الخوزي الأموي، أبو إسماعيل المكي، مولى عُمرَ بنِ عبد العزيز.

رَوَى عَن: عطاء بْن أَبي رباح، ومحمد بْن عباد بْن جعفر المخزومي، وغيرهما.

وعنه: إسحاق بن سُلَيمان الرازي، ووكيع بْن الجراح، وغيرهما.

متروك الحديث بالاتفاق.

قال أبو إسحاق الطالقاني: (سألت ابْن المبارك عن حديث لإبراهيم الخوزي، فأبى أن يُحَدِّثني به، فَقَالَ له عَبْد العزيز بْن أَبي رِزْمَة: حدِّثْه يا أبا عَبْد الرحمن، فَقَالَ: تأمرني أن أعود في ذنبٍ قد تُبْتُ منه؟!، قال: يعني أنه قد ترك حديثه).

وقال عمرو بن علي الفلاس: (كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدِّثان عنه).

وقال الإمام أحمد، والنسائي، والدارقطني[1]: (متروك الحديث).

وَقَال ابن مَعِين: (ليس بثقة، وليس بشيءٍ).

---

(١) «العلل» (١٢/٣٠٨).

وَقَال أبو زُرْعَة وأبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث).

وَقَال البخاري في «التاريخ الكبير»: (سكتوا عنه)، قال الدولابي: يعني: تركوه. وقال في «التاريخ الأوسط»: (لا يحتجون بحديثه).

وذكره يعقوب بن سفيان في (باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (واهٍ)، وفي «ديوان الضعفاء» (متروك).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروك الحديث).

من السابعة، مات سنة (١٥١هـ)، روى له الترمذي وابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٣٦/١)، و«التاريخ الأوسط» (٥٢٠/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٤٦/٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٧٠/١)، و«المجروحين» (١٠٠/١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٦٧/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٢/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٢/١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٢٣)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٢٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٩/١)، و«التقريب» (رقم٢٧٢).

• عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ.

هو: عطاءُ بنُ أبي رَبَاحٍ -واسمُه: أَسْلَم- القرشيُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ المكيُّ.

أحد أئمة التابعين وفقائهم، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

وكان يرسل كثيراً، ويأخذ عن كلِّ أحدٍ، ولذا ضَعَّفَ مراسيله يحيى القطان، والإمام أحمد، وابن المديني، وأبو داود وغيرهم. قال الإمام أحمد: (ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بين أبي رَبَاح، فإنهما كان يأخذان عن كل أحد).

تقدَّمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد باطلٌ لا يصح، مداره على «**إبراهيم الخوزي**»، وهو متروك الحديث كما سبق، وقد تفرد بذكر «**العينين**» لله عز وجل، ومثله لا تقبل روايته ولو لم يتفرد، فكيف إذا تفرد وخالف؟!، ولذا عدَّ العقيلي هذا الحديث من منكرات الخوزي، وساقه في ترجمته.

وقال بدر الدين ابن جماعة: (هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يُحتَج به ولا يَثبُت مثله)[1].

---

(١) «إيضاح الدليل» (ص٢٦٤).

وضعَّفَ الحديثَ أيضاً: الهيثميُّ[1]، والحافظُ ابن حجر[2]،وقال العلامة الألباني: (ضعيفٌ جداً)[3].

والمحفوظ في الحديث أنَّه من قول أبي هريرة موقوفاً عليه، وليس فيه ذكر «العينين» لله عز وجل.

فقد روى عبد الرزاق[4] وابن أبي شيبة[5] وغيرهما الحديث من طريق عطاء عن أبي هريرة موقوفاً عليه بلفظ: «إذا صَلَّيتَ فإنَّ ربَّك أمامَك وأنتَ مُنَاجِيهِ فَلا تلتفِت» قال عطاءٌ: وبلغني أنَّ الرَّبَّ يقولُ: يابنَ آدَمَ إلَى مَن تلتفِت؟ أنا خيرٌ لكَ ممَّن تَلْتَفِتُ إلَيْهِ.

قال ابن رجب: (والموقوف أصح، قاله العقيلي وغيره)[6].

---

(١) «مجمع الزوائد» (٢/رقم٢٤٢٧).

(٢) «مختصر زوائد البزار» (١/٢٤٦).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/رقم١٠٢٤).

(٤) «المصنَّف» (٢/رقم٣٢٧٠).

(٥) «المصنَّف» (٣/رقم٤٥٧٢).

(٦) «فتح الباري» (٦/٤٤٦) و(٣/١١٠).

الدراسة الموضوعية:

صفة «**العينين**» لله عز وجل من الصفات الذاتية الخبرية الثابتة لله سبحانه وتعالى حقيقة على ما يليق بجلاله وكماله.

فأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله عز وجل يبصرُ بعينٍ، كما يعتقدون أن لله عز وجل عينان اثنتان تليقان به على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وصفة «العين» من الصفات الثابتة في القرآن الكريم في مواضع متعددة، كما قال تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا﴾ [هود:٣٧]، وقال: ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وقوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور:٤٨]، وقال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١٤].

وقد جاءت السنة مؤكدة على إثبات هذه الصفة لله عز وجل، وأصح الأحاديث الواردة في ذلك هو حديث صفة عين الدجَّال، وقد دلَّ – بمنطوقه ومفهومه – على أمرين:

الأول: إثبات صفة «العين» لله عز وجل، أخذاً من قوله ﷺ: «وإن ربكم ليس بأعور»[1]، قال البيهقي: (وفي هذا نفي نقص «العَوَرِ» عن الله سبحانه، وإثبات «العين» له صفة)[2].

وقال ابن المنَيِّر: (وَجه الِاسْتِدْلَال على إِثْبَات الْعين لله – لَا بِمَعْنى الْجَارِحَة – من قَوْله: «إِن الله لَيْسَ بأعور»، أَنَّ العَوَرَ عُرفاً عدمُ الْعين، وضدُّ العَوَر ثُبُوت الْعين، فلمَّا نفى عَن الْحق جلَّ جَلَاله

(١) تمحَّل الرازي في «أساس التقديس» (ص١٥٧-١٥٩) في رد النصوص الدالة على إثبات «العين» لله عز وجل، بتأويلها تارة وبدعوى عدم ثبوتها تارة أخرى، فقال في رده لحديث الدجال – مع أنه حديثٌ ثابتٌ متواترٌ – : (وأما هذا الخبر الذي رويتَه – يعني حديث الدجال – فمشكلٌ؛ لأن ظاهره يقتضي أن النبيَّ ﷺ أظهَرَ الفَرقَ بين الإله تعالى وبين الدجَّال بكون الدجَّال أعور، وكون الله تعالى ليس بأعور، وذلك بعيدٌ، وخبرُ الواحدِ إذا بلغ هذه الدرجة في ضعف المعنى وجب أن يُعتقد أن الكلام كان مسبوقاً بمقدمةٍ لو ذُكِرَت لزال هذا الإشكال، ... إنه من البعد صدور مثل هذا الكلام عن الرسول ﷺ الذي اصطفاه الله تعالى برسالته، وأمره ببيان شريعته، وبالله التوفيق).

قلت: وكلام الرازي هذا كلامٌ عقليٌّ محضٌ في رد الحديث وعدم الأخذ به، مع ما فيه من الطعن على صحابي جليل من فقهاء الصحابة وهو عبد الله بن عمر ﷺ – راوي الحديث – بأنه روى الحديث مُجْتَزَءاً مقطوعاً عن سياقه فأوقع في الأشكال، ولو رواه كاملاً لزال الإشكال ولاتضح المراد بالحديث، هكذا يقول الرازي، والحديث ولله الحمد واضح المعنى لا إشكال فيه، وقد تناقله العلماء ولم يستشكلوه، فضلاً عن أن يردوه ولا يقبلوه.

(٢) «الاعتقاد» (ص٩١)، وينظر أيضاً: «الأسماء والصفات» (١١٦/٢).

هَذِه النقيصة وَهِي عدم الْعين لزم ثُبُوت الْكَمَال بضدها، وَهُوَ وجود الْعين ...)[1].

ويؤكد هذا المعنى ما جاء في بعض الروايات عند البخاري من إشارته ﷺ إلى عينه عند قوله: «إنَّ الله ليسَ بِأَعوَر»[2]، وفي هذا تأكيدٌ منه ﷺ إلى أن نفي العور يستلزم إثبات العين لله عز وجل، وأنها عينٌ حقيقية تليق بكماله وجماله سبحانه، قال ابن خزيمة: (واجبٌ على كلِّ مؤمنٍ أن يُثبِتَ لخالقِه وبارئِه ما ثَبَّتَ الخالقُ الباري لنفسِه من «العين»، وغير مؤمنٍ مَن ينفي عن الله تبارك وتعالى ما قد ثَبَّتَه الله في محكم تنزيله)[3].

الثاني: وهو الشاهد من هذا المبحث، وهو الذي انفردت به السنة النبوية، إثبات أن لله عز وجل عينين اثنتين، تليقان به سبحانه، ووجه الدلالة من حديث الدجَّال على ذلك هو أن «العور» في لسان العرب (ذهابُ حسِّ إحدى العينين)[4]، قال ابن فارس: (العين والواو والراء أصلان: أحدهما يدل على تداول الشيء، والآخر يدل على مرض في إحدى عيني الإنسان وكل ذي

---

(١) «المتواري على أبواب البخاري» (ص٤١٩).

(٢) «عمدة القاري» (١٠٢/٢٥).

وخالف ابن حجر في هذا فزعم أن إشارته ﷺ إلى عينه إنما أراد بها التنبيه إلى عين الدجال وأنها كانت صحيحة مثل عينه التي أشار إليها ثم طرأ عليها العَور لزيادة كذبه في دعوى الإلهية ومع ذلك لم يستطع دفع هذا النقص عن نفسه، ثم قال: (وفي هذا إثبات التنزيه وحسم مادة التشبيه عنه، ولم أر في كلام أحدٍ من الشرَّاح من حمل هذا الحديث على هذا المعنى الذي خطر لي) «فتح الباري» (٣٩٠/١٣).

قلت: وفي كلام الحافظ عفا الله عنه صرف للإشارة النبوية عن مقصدها الذي ذُكِرَت لأجله، وهو تحقيق اتصاف الله تعالى بالعين اتصافاً حقيقياً لا تأويل فيه، وهذا هو الذي فهمه العلماء المحققون من مراد النبي ﷺ بإشارته إلى عينه، وليس في هذا المعنى تشبيه إلا على فهم من انحرفت عقيدته عن المنهج الصحيح، ولذا تعقَّب شيخنا عبد الرحمن البراك حفظه الله كلام الحافظ فقال: (وأما المعنى الذي ذكره من أن إشارته ﷺ إلى عينه إنما هي بالنسبة إلى عين الدجال، فهو معنى باطل يرده أن النبي ﷺ إنما أشار بيده إلى عينه عند قوله: «إن الله ليس بأعور» لا عند قوله: «وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى»، وكل هذا هروب من الاستدلال بالحديث على إثبات العين لله تعالى، وهو المعنى الذي قصده البخاري رحمه الله تعالى؛ فالبخاري في واد والحافظ في واد آخر؛ فهو في مثل هذه المواضع يخالف منهج البخاري وأهل السنة والجماعة). ينظر: «التعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (٣٩٠/١٣).

(٣) «التوحيد» (١٠٤/١).

(٤) قاله ابن سيده في «المحكم» (٣٤٠/٢)، والفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ص٤٤٦ مادة: عور)، وابن منظور في «لسان العرب» (٦١٢/٤ مادة: عور). وقال الخليل بن أحمد في «العين» (٢٣٦/٢): (يقال: انظر إلى عينه العَوْراء، ولا يقال: العمياء؛ لأنَّ العَوَرَ لا يكون إلَّا في إحدى **العينين**).

عينين)[1]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: («العَوَرُ» عند النَّاسِ ضد البَصَر، و«الأَعوَرُ» عندهم ضد البَصِير **بِالعَينَين)**[2].

وعلى هذا فلا يقال: «أعور» في لسان العرب إلا لمن كان له عينين اثنتين وفَقَدَ إحداهما، وأما من كان له ثلاثة أعين فأكثر وفَقَدَ واحدة منها فلا يقال له «أعور».

فالنبي ﷺ في هذا الحديث وهو في مقام الوصف والمفارقة بين «الدجَّال» المدَّعي للألوهية وبين «الله» الإله الحق لم يذكر لنا سوى علامة فارقة، وهي «العَوَر»، فالدجَّال له عينان اثنتان إحداهما معيبة والأخرى صحيحة سليمة، وأما الله سبحانه فله عينان اثنتان كاملتان سالمتان من العمى والعور.

فلو كان لله عز وجل أعينٌ كثيرةٌ لكان ذكر ذلك أولى وأوضح من مجرد ذكر «العَوَر»، فالمقام مقام وصفٍ ومفارقةٍ ومدحٍ لله عز وجل.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (هذا الحديث يدل على أن لله تعالى عينين اثنتين فقط، ووجه الدلالة: أنه لو كان لله أكثر من اثنتين، لكان البيان به أوضح من البيان بالعَوَر؛ لأنه لو كان لله أكثر من عينين، لقال: إن ربكم له أعين؛ لأنه إذا كان له أعين أكثر من ثنتين، صار وضوحُ أنَّ الدجَّال ليس بربٍّ أبْيَن.

وأيضاً: لو كان لله عز وجل أكثر من عينين، لكان ذلك من كماله، وكان ترك ذكره تفويتاً للثناء على الله، لأن الكثرة تدل على القوة والكمال والتمام، فلو كان لله أكثر من عينين، لبينها الرسول عليه الصلاة والسلام، لئلا يفوتنا اعتقاد هذا الكمال، وهو الزائد على العينين الثنتين)[3].

وقال أيضاً: (وادعى بعض المجادِلين فقال: إنَّ المرادَ بالعَوَر: العَيب، فنقول له: هذا تحريفٌ؛ لأن لفظ الحديث: «أعور العين اليمنى»، وهذا صريحٌ بأن المرادَ عَوَرُ العينِ لا العورُ الذي هو العيبُ العام الذي يُنَزَّه الله عنه على سبيل العموم، وهذا القول تحريف)[4].

فتبين مما سبق أن نفي العور عن الله سبحانه يتضمن إثبات «العينين» له سبحانه.

---

(١) «مقاييس اللغة» (٤/١٨٤).

(٢) «الرد على المريسي» (ص١١٦).

(٣) «شرح العقيدة الواسطية» (١/٣١٣)، وقال نحوه في «شرح العقيدة السفارينية» (ص٢٦٩-٢٧٠)، وللشيخ رحمه الله جوابٌ مطوَّلٌ حول إثبات «العينين» لله عزَّ وجلَّ في «مجموع فتاويه» (١/١٤٦-١٥٣).

(٤) «شرح العقيدة السفارينية» (ص٢٧٠).

وإثبات «العينين» لله عز وجل هو مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، ونصوا عليه في كتب السنة والاعتقاد:

قال عثمان الدارمي: (في تأويل رسول الله ﷺ: «إن الله ليس بأعور» بيانٌ أنَّه بصيرٌ ذو **عَينَين** خلاف الأعور)[1].

وقال ابن خزيمة في كتاب «التوحيد»[2] تحت (باب ذكر إثبات العين لله جل وعلا): (فبَيَّنَ النبيُّ ﷺ أنَّ لله **عَينَين**، فكان بيانُه موافقاً لبيانِ محكَمِ التَّنزِيل)، ثم ذكر الأدلة على ذلك ومنها حديث الدجال، ثم قال: (نحن نقول: لربنا الخالق **عينان** يُبصِرُ بهما ما تحت الثَّرَى، وتحت الأرض السابعة السُّفْلَى، وما في السماوات العُلَى، وما بينهما من صغيرٍ وكبيرٍ ...).

وقال أبو عمرو الداني عند كلامه على صفة العين لله عز وجل: (وقال ﷺ حين ذكر الدجال: «وإنه أعور» وقال: «وإنَّ ربَّكم ليس بأعور» فأثبت له **العينين**)[3].

وبوَّب أبو القاسم اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» باباً قال فيه: (سياقُ ما دلَّ من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ على أنَّ من صفات الله عز وجل الوجه **والعينين** واليدين)[4]، ثم ساق الأدلة على ذلك، ومنها حديث الدجال.

وبوَّب على ذلك أيضاً أبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» فقال: (باب إثبات **العينين** له تعالى وتقدَّس)[5] ثم ذكر تحته حديث الدجَّال وحده مستدلاً به على ذلك.

وقال القحطاني في «نونيته» المشهورة:

لله وجهٌ لا يُحَدُّ بِصُورةٍ ولِرَبِّنَا **عَينَانِ** نَاظِرَتَانِ

وحكى أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة وأصحاب الحديث إثبات «العينين» لله عز وجل، فقال: (جملةُ ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرارُ باللهِ وملائكتِه وكتبه ورسلِه، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقاتُ عن رسولِ الله ﷺ، لا يَرُدُّونَ من ذلك شيئاً، وأنَّ الله سبحانه إلهٌ واحدٌ فردٌ صمدٌ لا إلهَ غيرُه، ... إلى أن قال: **وأنَّ له عينين بلا كيفٍ، كما قال: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾** ...)

---

(١) «الرد على المريسي» (ص١٢٦).

(٢) (١/١٠٥-١٢٤)، وينظر أيضاً: (١/١٨٣).

(٣) «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» (ص١٢٣).

(٤) (٣/٤٥٧).

(٥) (ص٦٤-٦٥).

ثم ختم كلامه بقوله: (فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب ..)(١)، وبوب في كتابه «الإبانة»(٢) باباً قال فيه: (باب الكلام على الوجه **والعينين** والبصر واليدين).

وتبعه على هذا الإثبات ناصرُ مذهبِه القاضي أبو بكر الباقِلَاني(٣) – وهو من كبار أئمة الأشاعرة في زمانه –، فقال في جوابات مسائل أهلِ بغداد: (اعلموا أن مذهبنا ومذهب أبي الحسن الذي سطَّره في سائر كتبه الكبار والمختصرات هو مذهب الجماعة وسلف الأمة وما مضى عليه الصالحون من الأئمة من أنَّ كلام الله صفة من صفات ذاته غير محدَثٍ، ولا مخلوق، وأنَّه لم يزل متكَلِّماً، ... إلى أن قال: وكذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله تعالى إذا ثبتت بذلك الرواية من إثبات الوجه له، واليدين، **والعينين** اللتين نطق بهما الكتاب، ... ثم ساق الأدلة من القرآن على ذلك، ثم قال: فأثبت لنفسه في نص كتابه: الوجه والعينين واليدين، وروي في الحديث من رواية ابن عمر أن النبي ﷺ ذكر الدجَّال وأنه أعور، وقال: «إنَّ ربَّكم ليس بِأعْوَر»، فأثبت له العينين، وهذا حديثٌ غيرُ مختلَفٍ في صحته عند العلماء بالحديث، وهو في

(١) «مقالات الإسلاميين» (ص٢٩٠)، وقاله مثله في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» (ص٢١٥).

شَرِق الكوثريُّ بكلام أبي الحسن الأشعري هذا لما فيه من إثبات «العينين» لله عز وجل، فلم يجد بُدّاً من رده فزعم أنه مدسوس في كتبه!! [ينظر: تحقيقه لـ«الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٢٩٧ حاشية رقم (١))].

قال ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (١/٢٦٠): (وقد احتجَّ السَّلَفُ على إثبات «العينين» له سبحانه بقوله ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] وممن صرح بذلك إثباتاً واستدلالاً أبو الحسن الأشعري في كتبه كلها) ثم ذكر كلامه في كتابه «المقالات».

(٢) (ص٤٤٠).

(٣) قف على نصوصٍ من كلامه في إثبات «العينين» لله عز وجل في كتابه «التمهيد» (ص٢٦٢) وهو من أشهر كتبه، وفي «رسالة الحُرَّة» المطبوعة خطأ باسم «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (ص٢٣).

ونقل ابن تيمية وتلميذيه ابن القيم والذهبي كلاماً له في بعض كتبه الأخرى كـ«الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة»، و«الرد على من نسب إلى الأشعري خلاف قوله» ينظر: «الفتوى الحموية» (ص٥٠٨-٥١١) و«بيان تلبيس الجهمية» كلاهما لابن تيمية (٣/٣٧٨-٣٨٠)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم (ص٤٦٣-٤٦٦)، و«العرش» (٢/٣٣٦-٣٣٨)، و«العلو» كلاهما للذهبي (٢/١٢٩٨-١٣٠١).

«صحيح البخاري»)[1].

وقال العلامة ابن القيم: (نطق القرآن بذكر «العين» مضافة إليه سبحانه مفردة ومجموعة، ونطقت السنة بإضافتها إليه مثناة، ...، وقول النبي ﷺ: «إنَّ ربَّكم ليس بأعور» صريحٌ في أنَّه ليس المراد إثبات عينٍ واحدةٍ ليس إلا فإن ذلك عورٌ ظاهرٌ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في رسالته «عقيدة أهل السنة والجماعة»: (ونؤمن بأن لله تعالى عينين اثنتين حقيقيتين، .. وأجمع أهل السنة على أن العينين اثنتان، ويؤيده قول النبي ﷺ في الدجَّال: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»)[2].

فهذه أقوال سلف الأمة وأئمتها متفقة على إثبات «العينين» لله عز وجل، وهم أعلم باللغة التي نزل بها القرآن وجاءت بها السنة، وأعرف بدلالات الكلام، وهم أعلم بمراد الله من كلامه وبمراد رسوله ﷺ ممن جاء بعدهم، فكل فَهْمٍ في القرآن أو في السنة يخالف فهم السلف فهو باطلٌ مردودٌ.

ومن دقة فقه البخاري وحسن تبويبه وجودة سياقه لأحاديث كتابه أنه ذكر تحت كتاب التوحيد من «صحيحه» - والذي قصد به الرد على الجهمية - باباً قال فيه: (بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه:٣٩]، وقولِهِ جَلَّ ذكرُهُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]) فذكر في

---

(١) نقل كلامه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٤٦٣-٤٦٤).

وهذه المسائل يسميها بعضهم بـ«الرد على من نسب إلى الأشعري خلاف قوله»، فقد نقل هذا الكلام بحروفه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٧٨/٣-٣٨٠) ونسبه إلى هذه الرسالة، ويؤيد هذا أن هذه المسائل بيَّن فيها الباقلاني اتفاق الحنابلة والأشاعرة في الاعتقاد، قال في أولها: (قد عرفتُ انزعاجكم واستيحاشكم واهتمامكم بما أفشاه قومٌ من عامَّة المنتحلين للسنة، واتِّباع السَّلَف الصالح من الأئمَّة المظهِرِين للخصيص بمذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل من ادِّعَائهم مخالَفَةَ شيخنا أبي الحسن الأشعري لأهل السنَّة وأصحاب الحديث في القرآن، وما يضيفونه إليه من أنه كان يقف في إكفار من يقول من المعتزلة والخوارج والبخارية والجهمية والمرجئة بخلق القرآن، ولا نقطع بأنهم كفار ...).

وإثبات الباقلاني للصفات الذاتية الخبرية كالوجه واليدين والعينين وغيرها دليل على أن هذا الإثبات هو ما عليه متقدموا الأشاعرة، وأن تأويل هذه الصفات عند الأشاعرة إنما جاء بعد زمن الباقلاني.

ينظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٥٣٨/٢)، و«الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف» لجودي صلاح الدين النتشه، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، مرقومة على الآلة الكاتبة ولم تطبع بعد.

(٢) (ص١٢)، وهي ضمن «مجموع الفتاوى» له (٢٣٤/٣-٢٣٥).

وله -رحمه الله- إجابة مطولة حول هذه الصفة، وإثبات أن لله عينين في «مجموع الفتاوى» (٤١/٣-٥٠ الطبعة الأولى) ؛ فلتراجع.

هذا ما جاء في القرآن من ذكر «العين» مفردةً ومجموعةً، ثم ساق تحت هذا الباب حديث الدجال مستدلاً به على إثبات «العينين» لله عز وجل، ومفسِّراً به ما جاء في القرآن[1]، فيالله ما أعظمَ فقهَه وأجودَ تبويبَه وعرضَه.

فإن قيل: كيف نجمع بين قولنا بأن لله عز وجل عينين اثنتين وبين ما جاء في القرآن من ذكر «العين» تارة بصيغة الإفراد كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه:٣٩]، وتارة بصيغة الجمع كما في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨] ونحوها من الآيات؟.

قيل: الجواب عن هذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[2] وتلميذه ابن القيِّم[3] من أنَّ مجيء «العين» تارة بصيغة الإفراد وتارة بصيغة الجمع إنما هو من باب المشاكلة للفظ ومراعاة السياق، فإن من المعلوم أن لغة العرب جاءت متنوعة في إفراد المضاف وتثنيته وجمعه بحسب أحوال المضاف إليه، فإن أضافوا الواحد المتصل إلى مفرده أفردوه، وإن أضافوه إلى اسم جمعٍ ظاهرٍ أو مضْمَرٍ جمعوه، ولهذا لما كان المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ لفظه لفظ جمعٍ جاء المضاف كذلك، ولما أفرد المضاف إليه أفرد المضاف فقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾، فمن فهم من صيغة الإفراد هذه أنه ليس لله إلا عين واحدة فقط فقد أخطأ؛ وذلك لأنَّ المفرد المضاف يَعُمّ، فيشمل كل ما ثبت لله من عين، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [ابراهيم:٣٤]، فأفرد ذكر «النعمة» مع أن نِعَم الله كثيرة لا تحصى.

ومن فهم من صيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ أن لله عز وجل أعيناً كثيرة فقد أخطأ وأبعد النجعة أيضاً، ونظير هذا ما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس:٧١] فإنه لا يفهم منها أن لله أيادٍ كثيرة، فقوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ و﴿أَيْدِيْنَا﴾ مضافٌ إلى ضمير الجمع والمراد به الله وحده بلا نزاع، فجاء المضافُ بصيغة الجمع مراعاة لفظ

(١) لم أَرَ من شُرَّاح البخاري مَن أشار إلى هذا المعنى، وقد أشار إليه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرحه للبخاري» (٣٣١/١٠) الطبعة المصرية.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٤٧٤/٥ وما بعدها).

(٣) «الصواعق المرسلة» (٢٥٤/١-٢٥٩).

المضاف إليه، فمن احتج بما ذكره الله عن نفسه بلفظ الجمع على العدد، فهو ممن تمسك بالمتشابه وترك المحكم.

وكل ما تقدم ذكره مما يتعلق بصيغة الجمع إنما هو على اعتبار أن أقل الجمع ثلاثة، وأما على رأي القائلين بأن أقل الجمع اثنان فلا منافاة بين صيغة الجمع وصيغة التثنية؛ لأننا نقول هذا الجمع دال على اثنين فلا منافاة بينهما.

فتبين بهذا أن نصوص القرآن والسنة مؤتلفة غير مختلفة، وأن السنة مفسِّرة لما جاء في القرآن وموضحة له، والله أعلم.

المبحث السادس عشر

ما ورد في صفة الجمال

قال الإمام مسلم «صحيحه» (١/رقم١٤٧):

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ فُضَيْلٍ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»** قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَناً وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: **«إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلمٍ على البخاري.

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٠٩):

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا جَهْضَمٌ - يَعْنِي الْيَمَامِيَّ -، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ-، حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي سَلَّامٍ -، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ - وَهُوَ زَيْدُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ، نَسَبهُ إِلَى جَدِّهِ -، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِشٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: احْتَبَسَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى قَرْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيعاً، فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى، وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: **«كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ»**، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: **«إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ . . . » الحديث.**

❖ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسألتُ محمد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)[١]، وقال ابن عبد البر: (هو حديث حسنٌ، رواه الثقات)[٢]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً)[٣].

وقد سبق تخريج الحديث والكلام عليه مفصلاً في صفة «الأنامل» (ص٨٥).

---

(١) «جامع الترمذي» (٥/٢٢٢).

(٢) «التمهيد» (٢٤/٣٢١).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٣٢٩).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

«الجمَال» مصدرٌ للفعل: جَمُلَ - بالضم - يَجْمُلُ، جَمَالاً، فهو: جميل.

وهو في اللغة: الحُسْنُ والبَهَاء، وهو ضد الْقُبْح، والجميل: ضد الْقَبِيح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النَّحْل:٦]، أَي: بَهَاءٌ وحُسْنٌ.

قال الراغب الأصفهاني: («الجمال»: الحُسْنُ الكَثِيرُ)، وقال الفيروزآبادي: («الجَمَالُ»: الحُسْنُ يكون فِي الخُلُقِ والخَلْقِ)، وقال القاضي عياض: («الجمال» الْحسن، و«الجميل»: الحَسَنُ الصُّورَة). و«الجمال» يقع على الصُّوَر، ويقع على المعاني أيضاً، كما قال ابن الأثير وغيره.

❖ بيان دلالة الحديث على الصفة[2]:

دل الحديثُ السابق على ثبوت صفة «**الجمال**» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية التي لا تنفك عنه سبحانه، وتكون أيضاً من صفاته الفعلية كما سيأتي.

فاسم الله عز وجل «**الجميل**» متضمنٌ لصفة «الجمال»، وهو من أسماء الله الحسنى التي لم ترد في القرآن الكريم وإنما وردت في السنة النبوية[3].

وقد أنكر بعض المتكلّمين هذا الاسم الجليل لله عز وجل، ولا وجه لإنكارهم مع ثبوت هذا الحديث، قال قَوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني: (قالَ بعض أهل النَّظَر: لا يجوز أن يُوصف الله بـ«**الجميل**»، ولَا وَجه لإنكار هذَا الاسم أَيضاً؛ لأنَّهُ إِذا صَحَّ عن النَّبِي ﷺ فَلَا معنى للمعارضة، فالوَجه إنَّما هو التَّسليمُ والإيمانُ)[4].

---

(١) ينظر مادة «**جمل**» في: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٤٩١/١)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٧٦/١١)، و«مقاييس اللغة» (٤٨١/١)، و«المحكم» لابن سيده (٤٥٠/٧)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصبهاني (ص٢٠٢)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١٥٢/١)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢٩٩/١)، و«لسان العرب» (١٢٦/١١)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٩٧٩).

(٢) من أوسع من تكلّم على جمال الله عز وجل وتفصيل مراتبه - فيما وقفت عليه -: عبد الجليل القصري في كتابه «شرح مشكل الحديث» (ص٢٧-٣٨)، والعلامة ابن القيم في كتابه «الفوائد» (ص٢٦٤-٢٧١).

(٣) ينظر: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١٩٢/١)، و«الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم الأصبهاني (١٦٧/١)، و«الأمد الأقصى» لابن العربي (٤١٢/١)، و«الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» للقشيري (٣٩٨/١).

(٤) «الحجة في بيان المحجة» (٤٩٠/٢).

فالله عز وجل موصوف بـ«الجمال» المطلق، الذي لا يضاهيه فيه أحد، ولا يبلغ كنهه أحد، فلا أحدَ أجملُ ولا أحسنُ منه سبحانه، فهو «الجميل» من كل وجه؛ في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، ولا «جميل» على الحقيقة والإطلاق إلا هو تبارك وتعالى.

وصفة «الجَمَال» وإن كانت من الصفات المشتركة بين الخالق والمخلوق، لكنها في حق الخالق أكمل وأتم، فجماله سبحانه جمالٌ عظيمٌ لا يبلغ كنهه الواصفون، ولا يحيط به المتفكرون، وما أُعطِيَ أهلُ الجنة نعيماً أعظمُ ولا أحسنُ ولا أكملُ من لذة النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى، ولذا كان من دعائه ﷺ قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إلى وَجهِكَ»[1].

وجماله سبحانه على أربع مراتب[2]:

١. جمال الذات. ٢. وجمال الأسماء[3].

٣. وجمال الصفات. ٤. وجمال الأفعال.

فأسماؤه كلُّها حُسْنَى، وصفاتُه كلُّها صفاتُ كمالٍ، وأفعالُه كلُّها حكمةٌ ومصلحةٌ وعدلٌ ورحمةٌ، وأما جمال الذَّات وما هو عليه فأمرٌ لا يُدرِكِهُ سواه، ولا يَعْلَمُه غيرُه، وليس عند المخلوقين منه إلا تَعرِيفاتٍ تَعَرَّفَ بها إلى مَن أَكرَمَهُ مِن عِبادِه، وهو جمالٌ دائمٌ لا يتَغَيَّرَ ولا يَزُولُ، ولولا حجاب النور على وجهه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه.

وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن القيم في «الكافية الشافية»[1] المشهورة بـ«النونية»:

---

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/رقم١٣٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٤٢٥)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٤٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٣)، - وعنه: ابن حبان في «صحيحه» (٥/رقم١٩٧١) -، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم٦٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/٥٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٢٢٧ و٢٤٤ و٦٥٨) وفي «الدعوات» (١/رقم٢٥١)، وغيرهم، من طرقٍ عن حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه به.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد)، وصحَّح إسناده العلامة الألباني في «ظلال الجنة»، وهو كما قالا، فإن حماد بن زيد ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط. ينظر: «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص٣١٩ وما بعدها).

(٢) «الفوائد» (ص٢٦٥).

(٣) قال عبد الجليل القَصْري في «شرح مشكل الحديث» (ص٣١): (جمال أسمائه وصفاته على ضربين:

الضرب الأول: انفرادُ كل اسمٍ وصفةٍ في نفسِه بالكمال الذي لا مِثله كمال.

والضرب الثاني: نزاهةُ كل اسمٍ وصفةٍ ونفي النَّقْصِ عنه.

فكمال أسمائه وصفاته مقترنٌ بالنَّزَاهَةِ والبُعْدِ عن معاني الحَدَثِ والنَّقْصِ).

وَهُوَ الجَمِيلُ عَلَى الحَقِيقَةِ كَيْفَ لا   وجمَــالُ سَــائِرِ هــذِهِ الأَكْـــوَانِ
مِــنْ بَعْـض آثَارِ الجَمِيـلِ فَرَبُّهَـا   أَوْلَى وَأَجْـــدَرُ يا ذَوِي العِرْفَـــانِ
فَجَمَالُـهُ بِالـذَّاتِ والأوصَـافِ وَالـ   أَفعَـــالِ وَالأَسْمَـــاءِ بالبُرْهَـــانِ
لا شَـــيءَ يُشْـبِهُ ذَاتَــهُ وصِـفَاتِهِ   سُـبْحَانَهُ عَـنْ إفْـكِ ذِي البُهْتَـانِ

قال الشيخ محمد خليل هرَّاس في تعليقه على هذه الأبيات: (أما «الجميلُ» فهو اسمٌ له سبحانه من «الجمال»، وهو الحُسْنُ الكَثيرُ، والثابت له سبحانه من هذا الوصف هو الجمال المطلق، الذي هو الجمال على الحقيقة، فإنَّ جمالَ هذه الموجودات – على كثرةِ ألوانِه وتعدُّدِ فنونِه – هو من بعض آثار جماله، فيكون هو سبحانه أولى بذلك الوصف من كل جميل، فإنَّ واهِبَ الجَمَالِ للموجودات لا بد أن يكون بالغاً من هذا الوَصفِ أعلى الغايات، وهو سبحانه «الجميلُ» بذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.

أما «جمالُ الذَّات» فهو ما لا يُمكِنُ لمخلوقٍ أن يُعَبِّرَ عن شيءٍ منه، أو يَبلُغَ بعضَ كُنْهِهِ، وحسبُكَ أنَّ أهلَ الجنَّة مع ما هم فيه من النَّعِيمِ المقِيمِ وأفَانِين اللَّذَّات والسُّرُور التي لا يُقَادر قدرها إذا رأوا ربَّهم وتمتَّعوا بجماله نَسُوا كلَّ مَا هُمْ فيه، واضْمَحَلَّ عندهم هذا النَّعِيم، وَوَدُّوا لو تَدُومَ لهم هذِهِ الحَالُ، ولم يكن شيءٌ أحبَّ إليهم من الاستغراق في شهود هذا الجمال، واكتسبوا من جماله ونوره سبحانه جمالا إلى جمالهم وبقوا في شوق دائم إلى رؤيته حتى أنهم يفرحون بيوم المزيد فرحا تكاد تطير له القلوب.

وأما «جمال الأسماء» فإنها كلها حُسْنَى، بل هي أحسنُ الأسماء وأجملُها على الاطلاق، فكلُّها دالةٌ على كمال الحَمْدِ والمجدِ والجمالِ والجلال، ليس فيها أبداً ما ليس بحَسَنٍ ولا جميلٍ.

وأما «جمال الصفات» فإنَّ صفاتَه كلَّها صفاتُ كمالٍ ومجدٍ ونعوتِ ثناءٍ وحَمْدٍ، بل هي أوسعُ الصفاتِ وأعمُّها وأكملُها آثاراً وتعلُّقاتٍ، لا سيما صفات الرحمة والبِرّ والكرم والجود والإحسان والإنعام.

وأما «جمال الأفعال» فإنها دائرةٌ بين أفعال البِرِّ والإحسان التي يُحمَد عليها ويُشكَر، وبين أفعال العدل التي يُحمَد عليها لموافقتها للحكمة والحَمْد، فليس في أفعاله عبثٌ ولا سَفَهٌ ولا جَورٌ ولا ظُلْمٌ، بل كلُّها خيرٌ ورحمةٌ ورشدٌ وهدىً وعدلٌ وحكمةٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ

(١) (٣/٧٠٦-٧٠٧).

مُسْــتَقِيمٍ﴾ [هود:٥٦]، ولأن كمال الأفعال تابع لكمال الذات والصفات، فإن الأفعال أثر الصفات، وصفاته كما قلنا أكمل الصفات، فلا غرو أن تكون أفعاله أكمل الأفعال)(١).

وقال عبد الجليل القصري: (اعلم أنَّ جمال الله تعالى على ثلاث مراتب: جمال أفعاله، وجمال صفاته، وجمال ذاته، وكل واحدٍ من الثلاثة على ضربين:

أحدهما: حُسْنُه وكمالُه في نفسِه.

والثاني: نفي الشَّينِ والعَيبِ والقُبْحِ عنه.

فإذا اجتمع المعنيان فهو «الجمال» على الإطلاق)(٢).

قلت: وأصلُ هذه المراتب وأعظمُها «جمال الذات»، وإليه ترجع بقية مراتب الجمال الإلهي، وقد أنكر أهل التعطيل «جمال الذات»، وقصروا «الجمال» الوارد في الحديث: «**إنَّ اللهَ جَميلٌ**» إما على جمال الأفعال، أو على جمال الأسماء والصفات(٣).

- قال ابن فورك: (اعلم أنَّ وَصْفنا الشيء بأنَّه «جميل» يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يراد به جمال الصورة والهيئة والتركيب، وذلك بأن يَسْتَجْمِلَه النَّاظرُ إليه، وذلك مستحيلٌ في وصف الله، مَنْفِيٌّ عنه.

فإن قيل: فإذا لم يجز أن يُحمَل على جمالِ الصُّورةِ لاستحالَةِ أن يكون اللهُ تعالى جِسمَاً ذَا تَركيبٍ وهيئةٍ فَعَلَى ماذا تحملونه؟، قيل: إنَّ أهلَ اللغة قد يستعملون مثل هذا اللفظ من «فَعِيل» على معنى «مُفْعِل» كوصفنا الله جل ذكره بأنه حَكيمٌ والمراد به أنَّه مُحْكِمٌ لِمَا فَعَلَه، وكذلك يجوز أن يقال: الله تعالى جميلٌ بمعنى مُجَمِّل، وإجماله المضاف إليه على وجهين:

أحدهما: أن يكون على معنى تحسين الصورة والخَلْق، أي أنَّه يُحَسِّن خَلْقَ ما يشاء وهو هيئته وصورته، كما يُقَبِّحُ خَلقَ مَن يشاء بتشويه صورتِه وهيئته.

---

(١) «شرح القصيدة النونية» (٢/٦٩-٧٠).

(٢) «شرح مشكل الحديث» (ص٢٩).

(٣) ينظر إضافة لما سيذكر: «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص٢٤٠)، و«شأن الدعاء» للخطابي (١/١٠٢)، و«الأمد الأقصى» لابن العربي (١/٤١٤)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص٢٣٤-٢٣٥).

ومشى على هذا طائفة من شراح الحديث والمصنفين في الغريب، ينظر: «بحر الفوائد» لأبي بكر الكلاباذي (١/٢١٣)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/٣٦٠)، و«المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي (٧/٢٨٢)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (١/٢٨٨)، و«شرح النووي على مسلم» (٢/٩٠)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١/٢٢٦)، و«النهاية» لابن الأثير (١/٢٩٩).

الوجه الثاني من الإجمال المضاف إلى الله عز وجل: هو بمعنى الإحسان والفضل، أي هو المظهِر النعمة والفضل، والمبتدئ مَن شاء من خلقه برحمته وكرامته، وذلك سائغٌ عند أهل اللسان ومتعارَفٌ فيما بينهم.

فالله عز وجل موصوفٌ بأنَّه مجَمِّلٌ على الوجهين جميعاً من تحسين الصُّورَة، والابتداءِ بالفَضْل والنِّعْمَة، فأما جمال الصورة والهيئة على الوجه الذي يستجمله الناظرون على ما يستجملون من هيئات الخَلْق فلا يليق بالله سبحانه)[١].

- وقال أبو العباس الأقليشي: (والأظهر على بِسَاط هذا الحديث أن تكون صفةً ذاتيَّةً سَلبِيَّةً كـ«القُدُّوس»، فإن الجميل من الخَلْق مَن حَسُنَت صفاته وانتَفَى عنه الشَّيْن، والباري تعالى مُنَزَّهٌ عن كلِّ وصفٍ فيه شائبة، فهو الجميل، وقد يكون «الجميل» أيضاً من صفات أفعالِه، فيكون بمعنى «مُجْمِل»، و«فَعِيل» بمعنى «مُفْعِل» كثيرٌ في اللِّسان، والله تعالى هو فاعل الأجمال في العالم، فهو المجْمِلُ ...)[٢].

- وقال المازَري: (أُطلِقَ في هذا الحديث تسمية الباري تعالى «جميلاً»، ويحتمل أن يكون سمَّاه بذلك لانتفاء النَّقْصِ عنه؛ لأنَّ الجميلَ منَّا مَن حَسُنَت صُورتُه، ومَضمُونُ حُسْنِ الصُّورةِ انتفاءُ النَّقَائِص والشَّيْنِ عنها، ويحتمل أن يكون «جميل» هاهنا بمعنى مُجْمِل، أي: مُحْسِن، كما أنَّ كريماً بمعنى مُكْرِم)[٣].

- وقال البيهقي: («الجميل» في أسماء الله تعالى هو عند أهل النَّظَر: بمعنى المجْمِل المحْسِن)[٤].

قلت: ما ذكره هؤلاء العلماء في تفسير اسم الله «الجميل» هو في الحقيقة هروب من إثبات ما يدل عليه ظاهر اللفظ، من أن الله سبحانه «جميلٌ» في ذاته أولاً، كما أنه سبحانه «جميل» في أسمائه وصفاته وأفعاله.

---

(١) «مشكل الحديث وبيانه» (ص١٨٧ وما بعدها) تحقيق: دانيال جماريه، وينظر له أيضاً: «مجرد مقالات الأشعري» (ص٤٩).

(٢) «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» (١/٣٩٨-٣٩٩).

(٣) «المعْلِم بفوائد مسلم» (١/٣٠٣).

(٤) «الأسماء والصفات» (٢/١١٣).

فصفة «الجمال» لله عز وجل هي في الأصل صفة ذاتية ثبوتية، وقد جاء في حديث اختصام الملأ الأعلى قولُه ﷺ: «رأيتُ ربي في أحْسَنِ صُورَةٍ»[1]، وهذا صريح في إثبات حُسْنِ الصورة لله عز وجل، بل لا صورة أحسن ولا أجمل ولا أكمل من صورته عَزَّ شأنُه.

فأهل التأويل أنكروا هذا المعنى، وصرحوا باستحالته في حق الله تعالى، وجعلوا «الجميل» من صفات الأفعال، ولذا فسَّر جمهورُهم «الجميل» بمعنى المجمِل المحسِن، وقَصَرُوا صيغة «فعيل» هنا على معنى «مُفْعِل»، مع أن صيغة «فعيل» تأتي في لسان العرب على عدة معانٍ.

قال عبد الجليل القَصْرِي - متعقِّباً ابن فُورَك في تفسيره «الجميل» على معنى المجْمِل لصورة من يشاء من خلقه، أو على معنى المحسِن المتفَضِّل على خلقه -: (هذا الَّذي ذكره ابنُ فُورَك أحدُ أقسام الجمَال المنسوبِ إلى الله وأقلُّها رتبة)، ثم قال: (وبناء «فعيل» يأتي في لسان العرب على أقسام:

- فَعِيل بمعنى «فاعِل»، كعَلِيْم بمعنى عالِمٌ كثير العلم، ورَحِيْم بمعنى راحِمٌ كثير الرحمة.
- وفَعِيل بمعنى «مَفعُول»، كقَتِيْل بمعنى مقتول، ورَحِيْم بمعنى مرحوم، وجَرِيْح بمعنى مجروح.
- وفَعِيل بمعنى «مُفْعِل»، كأَلِيْم بمعنى مُؤْلِم، ونَبِيء بمعنى مُنْبِئ، ونحو ذلك.

وقد نطق الحديث فقال: «**إنَّ الله جَمِيلٌ**» فاحتمل الحديثُ المعنيين جميعاً؛ أن يكون الجمالُ راجعاً إلى الله تعالى، وإلى أفعاله)[2].

فأهل السنة والجماعة يثبتون صفة «الجمال» لله عز وجل، ويؤمنون بأن الله جميلٌ في نفسه، مجمِّلٌ لخلقه، وأما أهل التأويل فينكرون الأول، ويثبتون الثاني.

قال القاضي أبو يعلى: (اعلم أَنَّهُ غير ممتنع وصفه تَعَالَى بـ«الجمال»، وأنَّ ذلك صفة راجعة إلى الذَّات؛ لأَنَّ «الجمال» في معنى الحُسْن، وقد تقدَّم في أول الكتاب قوله ﷺ: «رأيتُ ربي في

(١) شرق أهل التعطيل بهذا اللفظ؛ لما فيه من إثبات جمال الصورة لله عز وجل، ولذا سعوا في تأويله عن ظاهره بما يتوافق مع أصولهم المبتدَعة، فقالوا: هذه الرؤية إما أن تكون في المنام، فالمنامات أوهام وتخيلات لا حقيقة لها، وإما أن تكون في اليقظة، فيكون قوله: «في أحسن صورة» إما أن يكون راجعاً إلى الله عز وجل فيكون المعنى: رأيتُ ربي على أحسن صفاته، من الإقبال عليَّ والرضى عني، وإما أن تكون راجعاً إلى النبي ﷺ، فالمعنى: رأيتُ ربي وأنا على أحسن صورة.

ينظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (٢/٣٠-٣٢)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٧٩)، و«الأمد الأقصى» لابن العربي (١/٤١٤-٤١٥)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص١٥٠)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٢) «شرح مشكل الحديث» (ص٢٨-٢٩).

أحسنِ صورةٍ»[1]، وبيَّنَّا أنَّ ذلك صفة راجعة إِلَى الذات كذلك ها هنا، ولأنَّه ليس فِي حمله ظاهره مَا يحيل صفاته وَلا يخرجها عما تستحقه، لأَنَّ طريقَه الكمالُ والمدْحُ ... .

فإن قِيلَ: قوله: «جميلٌ» بمعنى: مجمِلُ مَن شَاء مِن خَلقِه، لأَنَّ فعيل قد يجيء عَلَى مَعْنَى «مُفْعِل»، وَمِنْهُ قولنا: حَكِيم، والمراد: مُحْكِمٌ لِمَا فَعَلَه.

قِيلَ: هَذَا غلط؛ لأَنَّ الخبرَ وَرَدَ عَلَى سببٍ، وهُو الحثُّ لهم على التجَمُّل فِي صفاتهم، لا عَلَى مَعنى التجميل فِي غيرهم، فكان مقتضى الخبر: إن اللَّه جميل فِي ذاته، يحِبُّ أن تتَجَمَّلوا فِي صفاتكم، فإذا حُمِلَ الخبرُ على فِعْلِ التَّجْمِيل فِي الغير عُدِلَ بالخبَرِ عمَّا قُصِدَ به)[2].

فصفة «الجمال» من الصفات الثابتة لله عز وجل شرعاً وعقلاً، ومما يستدل به على جماله سبحانه بدليل العقل هو (أن الأكوان محتوية على أصناف الجمال، وجمالها من الله تعالى، فهو الذي كساها الجمال، وأعطاها الحُسْنَ، فهو أولى منها؛ لأنَّ مُعطِي الجمال أحقُّ بالجمال، فكل جمالٍ في الدنيا والآخرة، باطنيّ وظاهريّ، خصوصاً ما يعطيه المولى لأهل الجنَّة من الجمال المفْرِط في رجالهم ونسائهم، فلو بدا كفُّ واحدةٍ من الحُورِ العِين إلى الدُّنيا لطَمَسَ ضوءَ الشَّمسِ، كما تطمس الشمسُ ضوءَ النُّجُومِ، أليس الذي كساهم ذلك الجمال ومنَّ عليهم بذلك الحُسْنِ والكمال أحقُّ منهم بالجمال الذي ليس كمثله شيء؟، فهذا دليل عقلي واضحٌ مُسَلَّم المقدِّمات على هذه المسألة العظيمة وعلى غيرها من صفاته)[3].

---

(١) تعقب ابن الجوزي – عفا الله عنه – كلام القاضي أبي يعلى فقال في كتابه «دفع شبه التشبيه» (ص٢٣٤-٢٣٥) مفسِّراً قولَه ﷺ: «إنَّ الله جَميلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ»: (قال العلماء: «الجميل» المجْمِلُ بتَحسِين الصُّوَرِ والأَخلاقِ والإحسانِ) ثم قال: (والذي أراه أنَّ «الجميل» الذي أوصافُه تامَّةٌ مستَحْسَنَة)، ثم قال: (وقد فسَّرَه القاضي بما لا يليق بالحَقِّ سبحانَه فقال: غيرُ ممتنعٍ وصفه بـ«الجمال»، وأنَّ ذلك صفة راجعة إلى الذات؛ لأنَّ الجَمَالَ في معنى الحُسْنِ، وقد تقدم قوله: «رأيتُ ربي في أحسَنِ صورةٍ»، قلتُ – القائل ابن الجوزي -: وهذا تشبيهٌ محضٌ) انتهى كلامه.

قلت: بل ما ذكره القاضي من إثبات صفة «الجمال» لله عز وجل وأنها من صفاته الذاتية، هو الحق الموافق لمنهج أهل السنة والجماعة، وليس هو من التشبيه في شيء، إلا عند نفات الصفات الذين يعدُّون إثبات الصفات تشبيهاً، وينبزون أهل السنة – لإثباتهم الصفات – بأنهم «مشبهة»، بل حقيقة التشبيه المنهي عنه أن يقال: إن جمال الخالق كجمال المخلوق، ولا قائل بهذا من أهل السنة، بل منهج أهل السنة في باب الصفات قائم على الإثبات بلا تشبيه، والتنزيه بلا تعطيل.

(٢) «إبطال التأويلات» (ص٥٠٥).

(٣) «الحق الواضح المبين» لابن سعدي (ص٣١).

وجماله سبحانه جمالٌ لا يوصف، فجمالُه أكملُ الجمالِ وأتمُّهُ، (فلو أننا فرضنا جمال الخلقِ كلِّهم من أولهم إلى آخرِهم اجتمعَ لشخصٍ واحدٍ منهم، ثم كان الخلقُ كلُّهم على جمالِ ذلك الشخص؛ لكان نسبتُه إلى جمال الرب تبارك وتعالى دون نسبة سراجٍ ضعيفٍ إلى جرم الشمس)[1].

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٤٣٧).

المبحث السابع عشر

ما ورد في صفة السيادة

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢٦/رقم١٦٣٠٧):

حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ[١] إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَنْتَ سَيِّدُ قُرَيْشٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«السَّيِّدُ اللَّهُ»**، قَالَ: أَنْتَ أَفْضَلُهَا فِيهَا قَوْلاً، وَأَعْظَمُهَا فِيهَا طَوْلاً[٢]؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لِيَقُلْ أَحَدُكُمْ بِقَوْلِهِ، وَلَا يَسْتَجِرَّهُ[٣] الشَّيْطَانُ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الإمام أحمد: الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/رقم٤٤٤).

- أخرجه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٢٦/رقم١٦٣١٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/رقم١٤٨٣) – ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٩/رقم٤٤٥) –، والنسائي في «الكبرى» (٩/رقم١٠٠٠٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم٣٨٧)، والنسفي في «القند في ذكر أخبار سمرقند» (ص٣٤٧) جميعهم من طريق محمد بن جعفر.
- وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (رقم٢٨٠) – ومن طريقه: أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/رقم٤٨) – من طريق عبد الله بن المبارك.

---

(١) كذا وقع في رواية شعبة، عن قتادة، عن مطرِّفٍ.

وجاء عند أبي داود وغيرِه من رواية أبي مَسْلَمةَ سعيدِ بنِ يزيد، عن أبي نَضْرَةَ، عن مطرِّفٍ قال: قال أبي: «انطلقتُ في وفدِ بني عامرٍ إلى رسولِ الله ﷺ، فقلنا: أنتَ سيّدُنا ... ».

وجاء عند الإمام أحمد وغيره من رواية مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير، عن مطرِّفٍ، عن أبيه أنَّه وفد إلى النَّبِيِّ ﷺ في رهطٍ مِن بني عامرٍ قال: «فأتيناهُ فسلَّمْنا عليهِ، فقُلنا: أنت وليُّنا، وأنت سيّدُنا، وأنت أطولُ علينا ... ».

(٢) **الطَّوْل**: قال في «القاموس»: (الطَّولُ والطائِلُ والطائِلَةُ: الفَضْلُ، والقُدْرَةُ، والغِنَى، والسَّعَةُ، والعُلُو).

ينظر: «القاموس المحيط» (ص١٠٢٧) [مادة:طول]، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/٣٦٦)، و«معاني القرآن» للنحاس (٦/٢٠٣).

(٣) قوله: «**يستَجِرُّهُ الشَّيطانُ**»: يعني: يتَّخذُه الشَّيطانُ جَرِيّاً له، والجَرِيّ: الوَكيلُ والأجير، وسُمِّي الوكيلُ جَرِيّاً لأنَّه يجري مجرَى موكِّله، والجمعُ أَجرِيَاءُ، والمعنى: لا يكن أحدُكم وكيلاً للشَّيطانِ ينطِقُ عنه بما يريد.

ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٣٣١)، و«النهاية» لابن الأثير (١/٢٦٤)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١١/١١٨)، و«الصحاح» للجوهري (٦/٢٣٠٢)، و«لسان العرب» لابن نظور (١٤/١٤٢).

- وأخرجه عبيد الله ابن معروف في «الجزء الخامس من الفوائد المنتقاة الحسان» (مخطوط - رقم٧)، وابن الديلمي في «مسند الفردوس» -كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (مخطوط - ق٢٢٢) - من طريق النضر بن شميل.

ثلاثتهم: (محمد بن جعفر، وابن المبارك، والنضر) **قالوا: حدّثنا شُعبةُ، عن قتادة، به، بمثله.**

وروي الحديث عن مطرِّفٍ من طرق أخرى:

- فأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم٢١١)، وأبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٨٠٦) - ومن طريقه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٣٣) -، والطبراني في «الكبير»[1] - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٩/رقم٤٤٧) - من طريق مسدَّد، عن بشر بن المفضَّل.
- وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٩/١٠٠٠٥) - ومن طريقه ابن منده في «التوحيد» (رقم٢٨١) - عن حميد بن مسعدة، عن بشر بن المفضَّل.
- وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٧٠-٧١) من طريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زُرَيع.

كلاهما: (بشر، وابن زريع) **قالا: حدَّثنا أبو مَسْلَمةَ سعيدُ بنُ يزيد، عن أبي نضرَةَ المنذر بن مالك، عن مطرّفٍ، بنحوه.**

- وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٦/رقم١٦٣١١) حدثنا سويد بن عمرو، وعبدالصمد بن عبدالوارث.
- وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/رقم١٤٨٢) حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٩/رقم٤٤٦) -.
- وابن شبَّة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/١١٨)، والبيهقي في «الآداب» (رقم٣١٠)، وفي «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم٥٣٧) من طريق عفان بن مسلم.
- وابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم٧٣) - ومن طريقه: ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/١٧١) - حدثنا خالد بن خداش.
- والنسائي في «الكبرى» (٩/رقم١٠٠٠٤) من طريق يونس بن محمد.
- والخطابي في «غريب الحديث» (١/رقم٤١٥) من طريق عبيد الله بن محمد العيشي.

---

(١) ليس في القسم المطبوع من «المعجم»، وإسناد الضياء يؤكد أنه من «المعجم الكبير»، والله أعلم.

- والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/رقم١٦٤٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/رقم٤٢١٩) - وعنه: الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/رقم١٥٩١) - من طريق محمد بن الفضل «عارم».
- وأبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/رقم٢٩٢) من طريق أبي عامر العقدي

عشرتهم: (سويد، وعبد الصمد، وعبد الله بن محمد، وعفان، وابن خداش، ويونس، وعبيد الله، وابن مهدي، وعارم، وأبي عامر العقدي) **قالوا**: **حدثنا مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير، عن مطرِّفٍ، بنحوه، دون موضع الشاهد.**

وتابع مطرِّفاً: أخوه أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير.

- أخرج حديثه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٤/٧).
- وأخرجه أيضاً البيهقي في «دلائل النبوة» (٣١٨/٥) وفي «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم٥٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠/٤) كلاهما من طريق يعقوب بن سفيان.

كلاهما: (ابن سعد، ويعقوب) قالا: حدثنا مُسلمُ بنُ إبراهيم، حدثنا الأسودُ بنُ شيبان، حدثنا أبُو بكر بنُ ثُمامة بن النُّعمان الرّاسبيُّ، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، قال: وَفَدَ أَبِي فِي وَفْدِ بني عَامِرٍ إلى النَّبي ﷺ فَقَالَ: أَنْتَ سَيِّدُنَا وَذُو الطَّولِ عَلَينَا فَقَالَ: «**مَهْ مَهْ، قُولُوا بِقَوْلِكُم، وَلَا يستَجرِيَنَّكُمُ الشَّيطَانُ، السَّيِّدُ اللهُ، السَّيِّدُ اللهُ، السَّيِّدُ اللهُ**».

❖ رجال الإسناد:

• حَجَّاجٌ.

هو: حجّاجُ بنُ محمَّدٍ المِصِّيصِيُّ[1]، أبو محمَّدٍ الأعورُ، ترمذيُّ الأصلِ، سكنَ بغدادَ ثم تحوَّلَ منها إلى المِصِّيصَة.

روى عن: عبدالملك ابن جريج -وكان من أثبت الناس فيه[2]-، ويونس بن أبي إسحاق وغيرهما.

---

(١) **المِصِّيْصِي**: بكسر الميم والصاد المشدَّدة وسكون الياء، نسبة إلى «المصيصة»، وهي مدينة على ساحل بحر الشام. ينظر: «الأنساب» (٣١٥/٥).

(٢) قال ابن معين: قال لي المعَلَّى الرَّازي: (قد رأيتُ أصحاب ابن جُرَيج بالبَصرَة، ما رأيتُ فيهم أثبت من حَجَّاج)، قال ابن معين: (فكنتُ أتعجب منه، فلما تبيَّنتُ ذاك، إذا هو كما قال، كان أثبتهم في ابن جُرَيج). ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٥٥/٥).

وعنه: أحمدُ بنُ حنبل -وسماعه منه في غاية الإتقان[١] -، ويحيى بنُ معين -وقد كتب عنه نحواً من خمسين حديثاً[٢] -، وروى عنه خلقٌ كثيرٌ غيرُهما.

متفقٌ على ثقتِه وضبطِه وإتقانِه[٣].

فقد وثَّقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وعلي بن المديني، والعجلي، والنسائي، وابن قانع، ومسلمة بن القاسم، وغيرهم.

وذكره مسلم بن الحجاج في كتاب «مَن روى عن شعبة من الغرباء الثقات» وعدَّه في «الطبقة الثانية»، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال عنه تلميذه الإمام أحمد: (حجَّاجٌ ثبتٌ في الحديث)، وقال: (ما كان أضبطَه، وأصحَّ حديثَه، وأشدَّ تعاهُدَه للحروفِ).

ولكنه رحمه الله تغيَّرَ في آخرِ عُمُرِهِ واختَلَطَ، قال عبدالله بن أحمد: (قلتُ لأبي: كان حجَّاجُ بنُ محمَّدٍ اختلط؟ قال: نعم، كان اختلط بآخِرِهِ في آخرِ عُمُرِهِ)، وقال ابن سعد: (كان ثقةً صدوقاً إن شاء الله، وكان قد تغيَّرَ في آخِرِ عُمُرِهِ حين رَجَعَ إلى بغداد)، وقال إبراهيم الحربي: حدَّثني صديقٌ لي قال: (لما قدم حجَّاجٌ آخر قدمة إلى بغداد خَلَّطَ، فرآه ابنُ معين يُخَلِّط، فقال لابنه: لا تُدْخِل عليه أحداً).

ولذا ذكره أبو العرب الصِّقِلِّي في «الضعفاء» بسبب اختلاطه، وذكره أيضاً العلائيُّ في «المختلطين»، وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ، لكنَّه اختلط في آخِرِ عُمُرِهِ لما قدم بغداد قبل موته).

وقد أنكر اختلاطه الذهبيُّ في «السير» فقال -بعدما نقل كلام ابن سعد في تغيّر حجّاج-: (ما هو تغيّراً يضرّ). ثم قال: (كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أُنكر عليه مع سَعَة علمه)، يريد بهذا التأكيد على أن حجاجاً لم يختلط الاختلاط الفاحش المؤثر، وإنما هو مجرد تغير يسير حصل له مع تقدم سنه وبلوغه الثمانين، وهو تغير طبيعي يتناقص معه الحفظ، لكنه ليس باختلاط مؤثر[٤].

وعلى كلِّ حال فإن حجَّاجاً سواء اختلط أو لم يختلط لم يُحَدِّث بشيءٍ بعد اختلاطه، فقد مُنِعَ النَّاس من الدخول عليه؛ ولذا لم يؤثر اختلاطُه -على القول بحصوله- على حديثه، وهذا ما جعل

---

(١) قاله ابن حجر، ونقله عنه تلميذه السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣٤٦/١).

(٢) قاله أبو داود السجستاني، ينظر: «سؤالات الآجري» (٢٩٠/٢ رقم١٨٨١).

(٣) حكى الإجماع على ثقته: الحافظُ ابنُ حجر في «هدي الساري» (ص٣٩٦).

(٤) وممن تكلم عن مسألة اختلاط حجاج من المعاصرين العلامة المعلمي في كتابه «التنكيل» (٤٣٥/١-٤٣٨)، فقد تكلَّم رحمه الله عن هذه المسألة بكلامٍ جيّدٍ، فليُرجع إليه من أراد الاستزادة.

الذهبي يقول: (وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أُنكر عليه مع سَعَة علمه)، ولذا لما ذكره العلائيُّ في «المختلطين» عدَّه من أهل القسم الأول، وهم: [من لم يوجب الاختلاط له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته؛ إما لِقِصَرِ مُدَّة الاختلاط، وإما لأنَّه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثُه من الوهم].

وقال الحافظ في «هدي الساري» بعد أن ذكر أمر اختلاطه: (ما ضرَّه الاختلاط، فإنَّ إبراهيمَ الحربي حكى أنَّ يحيى بنَ معين مَنَعَ ابنَه أن يُدْخِلَ عليه بعد اختلاطه أحداً).

فالخلاصة أنَّ حجَّاجاً ثقةٌ ثبتٌ، واختلاطه لم يؤثر على حديثه، وحديثه القديم والأخير سواء(١).

وحَجَّاجٌ من التاسعة، مات ببغداد سنة (٢٠٦هـ)، روى له الجماعة.

يُنظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٣٣٣/٧)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٣١٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٦٦/٣)، و«تاريخ بغداد» (٢٣٦/٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٥١/٥)، و«الكاشف» (١/رقم٩٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤٧/٩)، و«المختلطين» (ص١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٠/١)، و«التقريب» (رقم١١٣٥)، و«هدي الساري» (ص٣٩٦)، و«معجم المختلطين» (ص٦١-٦٨).

• شُعبةُ.

هو: شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ بنِ الوَرْدِ العَتَكيُّ الأزديُّ، مولاهم، أبو بِسْطَام الواسطي ثم البصريّ.

أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فَتَّشَ بالعراق عن الرِّجَال، وذَبَّ عن السنَّة حتى صار عَلَماً يُقتَدى به.

تقدمت ترجمته.

---

(١) استثنى أبو بكر الخلاَّلُ من هذا الإطلاق رواية سُنَيْد بن داود المِصِّيصي عن حجَّاج، وذلك لما روى عبدُ الله بنُ أحمدَ عن أبيه قال: رأيتُ سُنَيدَ بنَ داودَ عند حجَّاج بنِ محمَّدٍ وهو يَسْمَعُ منه كتاب «الجامع» لابن جُرَيْج، فكان في كتاب «الجامع»: ابنُ جُرَيجٍ أُخْبِرْتُ عن يحيى، وأُخْبِرتُ عن الزُّهريِّ، وأُخْبِرتُ عن صفوانَ بنِ سُلَيْم. قال: فجعل سنيدٌ يقولُ لحجَّاجٍ: قل يا أبا محمَّد: ابنُ جُريْجٍ عن الزُّهريّ، وابنُ جُريْجٍ عن يحيى بنِ سعيد، وابنُ جُريْجٍ عن صفوانَ بنِ سُلَيم، فكان يقولُ له هكذا، قال: ولم يحمده أبي فيما رآه يصنعُ بحجَّاج وذمَّهُ على ذلك. قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يُرْسِلُها ابنُ جُريْجٍ أحاديثُ موضوعة، كان ابنُ جُريْجٍ لا يُبَالي من أين أَخَذَها يعني قوله: أُخْبِرْتُ وحُدِّثْتُ عن فلانٍ.

قال أبو بكر الخلال: وتَكَلَّمَ أبو عبد الله في ذلك بكلامٍ يُنْكِرُ على سُنَيد، ثم قال رحمه الله: (فنرى أن حجَّاجاً كان منه هذا في وقت تغيُّرِهِ، لأنَّ عبدَ الله بنَ أحمدَ حكى عن أبيه أنَّ حجَّاجاً تغيَّر في آخِرِ عُمُرِهِ، ونرى أن أحاديثَ النَّاسِ عن حجَّاج صِحَاحٌ صَالِحَةٌ إلا ما روى سُنَيدٌ من هذه الأحاديث).

وتبعه على هذا الاستثناء الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب» (١٨٠/٢)، وقد ردَّ العلاَّمةُ المعلِّمِيُّ في «التنكيل» (٤٣٧/١) هذا الاستثناء، وذهب إلى أنَّ هذا الفعل من سُنَيدٍ لم يكن بعد تغيُّرِ شيخِه حجَّاج، كما قال الخلاَّل، ورجَّح رحمه الله إطلاق القول بأنَّ حجَّاجاً لم يُحَدِّث في وقت تغيُّرِهِ بشيءٍ، فليرجع إلى كلامه رحمه الله من أراد الاستزادة، والله أعلم.

• قَتَادَة.

هو: قتادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسيّ، أبو الخطاب البصريُّ الضرير، يقال: وُلِد أَكْمَه.

روى عن: مطرف بن عبد الله بن الشخِّير، والحسن البصري وغيرهما كثير.

وعنه: شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى وخلق كثير غيرهما.

ثقةٌ ثبتٌ متينُ الحفظ، متفقٌ على ثقته وإمامته وجلالته.

وهو أحد الستة الذين عليهم مدار الإسناد، كما قال ابن المديني.

وقال الإمام أحمد: (كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلاَّ حفظه، وقُرِىءَ عليه صحيفةُ جابرٍ مرَّة واحدة فحفِظَهَا، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلى حفظه ويسألونه، وكان من العلماء)، وقال ابن أبي حاتم: (كان بارع العلم، نسيج وحده في الحفظ في زمانه، لا يتقدَّمُهُ كبيرُ أحدٍ)، ولذا نعتَه ابن رجب بأنه: (أحدُ الأئِمَّةِ الأعلامِ، والحفَّاظِ الثِّقَاتِ، المتفَقِ على صحَّةِ حديثِهم، وإليه المنتهى في الحفظِ والإتقان)، ونعته الذهبيُّ بقولِه: (حافظُ العصرِ، قدوةُ المفسِّرِين والمحدِّثِين).

عابوا عليه ثلاثة أشياء:

الأول: كثرة الإرسال.

فقد كان رحمه الله يروي عن أقوامٍ عاصرهم ولم يسمع منهم، وهذا أمرٌ مشهورٌ عنه، حتى قال أبو داود: (حدَّث قتادةُ عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم)، وقد أطال في ترجمته كلُّ مَن صنَّف في «رواة المراسيل» كابن أبي حاتم[1]، والعلائي[2]، وأبي زرعة العراقي[3] وغيرهم، ونقلوا نصوص الأئمة في ذكر من لم يسمع منهم قتادة، فليرجع إليها من أراد الوقوف على شيء من ذلك.

الثاني: التدليس.

ووصفه به جماعةٌ من الأئمة، منهم: شعبة، وأبو زرعة الرازي، والنّسائي، والدارقطني، وابن حبّان، والحاكم وغيرهم.

بل عدَّه العلائيُّ وابنُ حجر في الطبقة الثالثة من المدلّسين، وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتجّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع.

---

(١) في «المراسيل» (ص١٦٨-١٧٥).

(٢) في «جامع التحصيل» (ص٢٥٤-٢٥٥).

(٣) في «تحفة التحصيل» (ص٢٦٢-٢٦٦).

والظاهر لي أن قتادة وإن وصف بالتدليس إلا أنه لم يكن مكثراً منه مشهوراً به، وأعني به التدليس بمعناه الاصطلاحي وهو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، ومما يدل على ذلك أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَر نفسَه أشار إلى قلة تدليس قتادة في جنب ما روى، فقال عنه في «هدي الساري»: (ربما دَلَّس)، وفي هذا إشارة إلى القلة كما هو ظاهر العبارة، بل إنه في كتابه الآخر «تقريب التهذيب» لم يشر إلى تدليس قتادة لا من قريب ولا من بعيد، ولو كان قتادة عنده مكثراً من التدليس مشهوراً به لما أغفل الحافظ وصفه بذلك كما هي عادته مع من كان كذلك، فلعل الحافظ تغير اجتهاده في ذلك، لا سيما إذا عُلِمَ بأن رسالته «طبقات المدلسين» قديمة التصنيف، وأن «التقريب» متأخرٌ عنها.

وأما ما ورد في عبارات بعض الأئمة من إطلاق كثرة التدليس عليه منه فمحمولٌ على معنى الإرسال وهو رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه، وقتادة مكثر من هذا النوع كما سبق بيانه آنفاً، قال ابن عبد البر: (وقتادة إذا لم يقل «سمعت» وخولف في نقله فلا تقوم به حجة؛ لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه)(١)، وقال في موضع آخر: (وقتادة حافظٌ مدَلِّسٌ، يروي عمَّن لم يَسمَع منه ويُرسِلُ عنه ما سَمِعَه من ثقةٍ وغير ثقة)(٢)، فاعتبر ابن عبدالبر رواية قتادة عمن لم يسمع منه تدليساً، وإطلاق التدليس على هذا النوع جارٍ على ألسنة كثيرٍ من الأئمة(٣)، والله أعلم.

فالخلاصة أن قتادة قليل التدليس بمعناه الاصطلاحي، وتدليسه مغمورٌ في سعة روايته، وعنعنته مقبولةٌ في الجملة عمَّن ثبت سماعه منه، وقد ذهب إلى هذا ابن حزم(٤)، وابن عبد البر(٥) وغيرهما، وإنما يتوقف في قبول عنعنته إذا تبين تدليسه في حديثٍ بعينه وذلك إمَّا بنصِّ إمامٍ، أو حين يذكر واسطةً بينه وبين شيخه، أو يأتي بما يستنكر.

---

(١) «التمهيد» (٣/٣٠٧).

(٢) «الاستذكار» (١٧/٩٢).

(٣) ينظر: «الكفاية» (ص٢٢)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٣)، و«التقييد والإيضاح» (ص٩٧-٩٨)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/٦١٤ وما بعدها).

ولمزيد من التوسع ينظر: «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس» للدكتور حاتم العوني (١/٤٣ ومابعدها)، و«الاتصال والانقطاع» للدكتور إبراهيم اللاحم (ص١٧٧ ومابعدها).

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/١٤١).

(٥) «التمهيد» (١٩/١٨٧).

ويتأكد قبول عنعنته إذا وردت من طريق شعبة عنه، فإنه كان يميز بين ما سمع مما لم يسمع، فكان لا يحمل عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، ولذا اشتهر عنه قوله: (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة)، قال ابن حجر -معلِّقاً-: (فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة)[1].

وما ذكرته من قبول عنعنة قتادة ينبغي أن يستثنى منه ما رواه عن أبي العالية رُفيع الرِّياحي أو سعيد بن المسيب.

أما أبو العالية فلم يسمع منه إلا أربعة أو خمسة أحاديث والباقي مدلَّسة، كما نصَّ عليه أبو داود ويعقوب ابن شيبة وابن حجر وغيرهم.

وأما ابن المسيَّب فقد قال إسماعيل القاضي: سمعتُ ابنَ المديني يضعِّف أحاديث قتادة عن سعيد ابن المسيب تضعيفاً شديداً. وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال، وقال ابن مهدي: مالك عن ابن المسيب أحب إليَّ من قتادة عن ابن المسيب.

الثالث: قوله بالقدر.

وقد رماه به: ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان وغيرهم.

لكنه رحمه الله وإن كان يقول بشيء من ذلك إلا أنه لم يكن يُظْهِر هذا ويُشْهِرُه بل كان يكتمه، قال الإمام أحمد: (كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان)، وقال العجلي: (... وكان يقول بشيءٍ من القدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه)، فلعل عدم إظهاره لذلك وكتمانه له هو ما جعل أبا داود يخفى عليه ذلك حيث قال: (لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر)، وثمة احتمال آخر وهو أن يكون قد تاب منه ورجع عنه كما قال الذهبي في «السير».

فالخلاصة أن قتادة وإن رمي بالقدر إلا أنه كان يكتم ذلك ولا يظهره فضلاً عن أن يكون من الدعاة إليه.

قال الحافظ محمد بن البرقي: قلتُ ليحيى بن معين: أرأيت من يرمى بالقدر يكتب حديثه؟ قال: (نعم، قد كان قتادة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وعبد الوارث ... وذكر جماعة، يقولون بالقدر وهم ثقات يكتب حديثهم ما لم يدعوا إلى شيء)

(١) ينظر: «تعريف أهل التقديس» (ص٥٨)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/٦٣١).

قال الذهبي معلّقاً: (قلتُ: هذه مسألةٌ كبيرةٌ، وهي القدريُّ والمعتزليُّ والجهميُّ والرافضيُّ إذا عُلِمَ صدقُهُ في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته والعمل بحديثه، وتردَّدوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحفَّاظ إلى تجنُّبِ حديثِه وهجرانِه، وقال بعضهم: إذا عَلِمْنَا صدقَه وكان داعيةً، ووجدنا عنده سنةً تفرَّدَ بها فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تُؤذِنُ بأنَّ المبتدع إذا لم تُبِح بدعتُه خروجَه من دائرةِ الإسلام ولم تبُحِ دمَه فإنَّ قبول ما رواه سائغ، وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي أتضح لي منها أن من دخل في بدعةٍ ولم يُعَدّ من رؤوسِها ولا أمعن فيها يُقْبَلُ حديثُه كما مثَّلَ الحافظُ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم)، وقال أيضاً: (وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحدٌ في صدقه وعدالته وحفظه ..).

وقتادة رأس الطبقة الرابعة، مات بالطاعون سنة (١١٧هـ)، وله (٥٦) سَنَة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٣/٧)، و«ثقات ابن حبان» (٣٢١/٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٨/٢٣)، و«شرح علل الترمذي» (١٦٤/١)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٥٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٦٩/٥)، و«جامع التحصيل» (ص٢٥٤)، و«التهذيب» (٣١٥/٨)، و«التقريب» (رقم٥٥١٨)، و«هدي الساري» (ص٤٣٦)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٠٢)، و«معجم المدلسين» (ص٣٦٨-٣٨١).

• مُطرِّفُ بنُ عبدِ اللَّه بنِ الشِّخِّيرِ.

هو: مُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخّير، الحَرَشِي، العامري، أبو عبد الله البصري.

روى عن: أبيه عبد الله بن الشخير، وعمران بن حصين، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: قتادة، ويزيد الرِّشْك، وغيرهما.

ولد في حياة النبي ﷺ، وكان من سادات التابعين، والثقات المقدَّمين.

قال ابن سعد: (كان ثقةً، له فضلٌ وورعٌ وعقلٌ وأدبٌ).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (ولد في حياة رسول الله ﷺ، وكان من أهل البصرة وزهادهم).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، القدوة، الحجة)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (كان رأساً في العلم والعمل، وله جلالة في الإسلام، ووقع في النفوس، .. وكان سيداً كبيرَ القدر).

وقال الحافظ في «التقريب»: (ثقة، عابد، فاضل).

من الثانية، مات سنة (٩٥هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (١٤١/٧)، و«الجرح والتعديل» (٣١٢/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٤٢٩/٥)، و«تهذيب الكمال» (٦٧/٢٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٤٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (علامأ١٨٧/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٣/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٧٥١).

• أَبو مطرف.

هو: عبد الله بن الشِّخِّير بن عوف بن كعب الحَرَشِي العامري، البصري.

روى عن: النبي ﷺ.

روى عنه: بنوه: مُطرِّف، وهانئ، ويزيد.

صحابيٌّ جليلٌ، من مسلمة الفتح، وَفَدَ على النبي ﷺ في وفد بني عامر بن صعصعة.

روى له الجماعة سوى البخاري.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٤/٧)، «الجرح والتعديل» (٧٩/٥)، و«الثقات» لابن حبان (٢٣٨/٣)، و«معجم الصحابة» للبغوي (١٢٤/٤)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (٦٣/٢)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٦٨٤/٣)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٩٢٦/٣)، و«تهذيب الكمال» (٨١/١٥)، و«الكاشف» (١/رقم٢٧٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٥١/٥)، و«التقريب» (رقم٣٣٨١)

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقاتٌ حفَّاظٌ.

قال ابن حجر: (رجاله ثقات، وقد صحَّحه غيرُ واحدٍ)[1].

وقال ابن مفلح - بعدما أورده من طريق أبي داود -: (إسناده جيِّد)[2].

---

(١) «فتح الباري» (١٧٩/٥).

(٢) «الآداب الشرعية» (٤٥٥/٣).

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**(١):

السِّيَادَةُ: صفةٌ مشَبَّهةٌ من ساد سَادَ يَسُودُ سِيَادَةً وسُؤدَدَاً – بالهمز وبدون همزٍ لغتان –، وسَيْدُودَةً – بفتح السين –، فهو «سيِّدٌ»، والجمع: سَادَةٌ، وسَادَاتٌ، ويجمع أيضاً على: سَيَائِد – بالهمز – على غير قياس، قاله الجوهري.

والسِّيَادَةُ والسُّؤدَدُ: الشَّرَفُ والمجدُ والعَّظَمَة، وسيِّدُ كلِّ شيء: أشرفُه، ويقال: (فلانٌ أَسْوَدُ من فلانٍ) أي: أَجَلُّ منهُ وأشرفُ.

و«السيد» في اللغة يطلق على معانٍ عدة، قال الفرَّاء: («السَّيِّدُ»: المِلكُ. و«السَّيِّدُ»: الرئيسُ. و«السَّيِّدُ»: الحليمُ. و«السَّيِّدُ»: السَّخِيّ. و«السَّيِّدُ»: الزَّوْج)، وقال ابن الأثير: («**السَّيِّد**» يُطلق على الربِّ، والمالكِ، والشَّريفِ، والفاضلِ، والكريمِ، والحليمِ، ومتحمِّل أذَى قومِه، والزَّوجِ، والرَّئيسِ، والمقدَّمِ).

وهذا المعاني بعضها مختص بالله عز وجل لا يصح إطلاقها إلا عليه، وبعضها مختص بالمخلوق لا يجوز إطلاقها على الله، وبعضها من المعاني المشتركة، قال ابن القيم: («السَّيدُ» إذا أطلق على الله تعالى فهو بمعنى المالِك والمولى والرَّبِّ، لا بالمعنى الذي يُطلَقُ على المخلوق)(٢)، وقال القاضي عياض: (السَّيِّدُ: رئيسُ القَومِ ومُعَظَّمُهم ومقدَّمُهم في الخيرِ والفَضلِ، والقائِمُ بأمورِهم ومصالِحِهم، وسَيِّدُ المرأةِ: بَعْلُها، قال الله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥]، وسَيِّدُ الدَّارِ: قَيِّمُها، وهو في حق الله تعالى بمعنى مالِكُ الخلق ومدبِّرُهم)(٣).

❖ **بيان دلالة الحديث على الصفة:**

دل الحديثُ السابق على إثبات اسم «السيِّد» لله عز وجل، وهو من أسماء الله الحسنى التي انفردت به السنة النبوية(٤)، قال قَوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني: (من أسماء الله تعالى:

---

(١) ينظر مادة «**سود**» في: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/٢٦–٢٧)، و«الصحاح» للجوهري (٢/٤٩٠)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/٤١٧–٤١٨)، و«المصباح المنير» للفيومي (١/٢٩٤)، و«لسان العرب» (٣/٢٢٨)، و«تاج العروس» للزبيدي (٨/٢٢٤ وما بعدها).

(٢) «بدائع الفوائد» (٣/٢١٣)، و(٣/١١٧٥ ط. المجمع).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/١٨٩).

(٤) ينظر: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١/١٩٢)، و«الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم الأصبهاني (١/١٦٧)، و«الأمد الأقصى» لابن العربي (١/٤٤٩).

«**السَّيِّد**» وهذَا اسمٌ لم يَأتِ بهِ الكتابُ، وإنَّما ورد في الخَبَر عن النَّبِي ﷺ)، ثم ذكر حديث عبد الله بن الشخيِّر هذا.

واسم الله تعالى «**السَّيِّد**» متضمنٌ لصفة «السيادة» و«السؤدد» له سبحانه، وهي من صفاته الذاتية، التي لا تنفك عنه(١).

- فهو سبحانه السيِّدُ الذي كَمُلَ في سُؤدَدِه، فلا يضاهيه في سؤدَدِه أحدٌ من الخلق مهما عَظُمْ شأنه، وهو وحده سبحانه الموصوف بخصال الشرف كلِّها على وجه الكمال، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير اسم الله «الصَّمَد» بأنه (السيد الذي قد كَمُلَ في جميع أنواع الشرف والسؤدد)(٢)، وصحَّ عن أبي وائل شقيق بن سلمة أنه قال: («الصَّمَدُ»: السَّيِّدُ الَّذِي لا شيءَ أسودَ منهُ)(٣) يعني لا شيء أكثر سؤدداً منه، وتفسير «الصمد» بهذا المعنى مأثور عن غير واحدٍ من السلف(٤).
- وهو سبحانه السيِّدُ المحتاج إليه على الإطلاق، فليس للخلق كلُّهم على اختلاف منازلهم غُنْيَة عنه، قال قوَّام السنة أبو القاسم الأصبهاني: (قيل: «السَّيِّد»: الْمُحْتَاج إِلَيْهِ، والمحتاج إِلَيْهِ بالإطلاق هُوَ اللَّه، لَيْسَ لِلْمَلَائِكَة وَلَا الإِنس وَلَا الْجِنّ ولا غيرهم من الخلق غنية عَنهُ، لَو لم

وقد أنكر بعضهم تسمية الله به، ونقل هذا عن الإمام مالك، ينظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (٣٠٦/٧)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٨٩/٧)، و«البيان والتحصيل» لابن رشد (٤٥٦/١) و(٤٣٠/١٨).

(١) ذكر أبو العباس الأقليشي في كتابه «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» (٩٧٦/٢) أن صفة «السيادة» تكون ذاتية وتكون فعلية فقال: («**السيد**» في وصفه سبحانه يكون ذاتِيَّاً، ويكون في فعلِيَّاً، أما إذا كان ذاتِيَّاً فإنَّه يرجع إلى معنى شَرَفِه في ذاته، وكمالِ صفَاتِه؛ لأنَّ «السيِّدَ» في موضوعِ اللِّسَان مَن له السُّؤدد، وهو الشَّرَف، ويُسَمَّى الرَّئيسُ سَيِّداً لأنَّه بسؤدَدِه رَأَسَ قومَه، وإذا كان «السيِّدُ» وَصفَاً فعليَّاً لله تعالى فلِكَونِه سيِّدُ العالَمِين، أي: مالِكُهم، و«السيِّدُ» في اللِّسَان يُطلَق على مالِك العَبد، ولذلك أَمَر النبيُّ - عليه السَّلام - أن يقول العبدُ لمالكه: (سيدي)، ونهاه أن يقول: (مولاي، وربي)، و«السيد» بالمعنيين في وصف الله تعالى صحيح).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧٣٦/٢٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/رقم٩٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٨/١).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٦٧١)، والطبراني في «السنة» (نقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٥٢٩/٧)).

(٤) ينظر: «السنة» لابن أبي عاصم (رقم٦٦٦ و٦٧١ و٦٧٢)، و«تفسير ابن جرير الطبري» (٧٣٥/٢٤-٧٣٦)، و«تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية، ضمن «مجموع الفتاوى» (٢١٦/١٧)، و«تلبيس الجهمية» (٥٠٩/٧ و٥٢٧-٥٢٩)، و«تفسير ابن كثير» (٥٢٨/٨).

يوجدهم لم يوجدوا، وَلَو لم يبقهم بعد الإِيجاد لم يكن لَهُم بَقَاء، وَلَو لم يُعِنْهُمْ فِيمَا يعرض لَهُم لم يكن لَهُم معِين غَيره فَحقٌ عَلَى الْخلق أَن يَدعُوهُ بِهَذَا الِاسْم)[1].

وقد جاء عن جماعة من السلف والخلف، وهو قول جمهور اللغويين[2] أنَّ «الصَّمَد» هو السَّيِّدُ الَّذِي تَصْمُدُ إِلَيْهِ الخلائق في أمورِها، وتقصده في حوائجها ومطالبها، قال ابن تيمية: (كل ما سوى الله محتاج إليه من كل وجه، فليس أحدٌ يَصْمُدُ إليه كلُّ شيءٍ ولا يَصمُدُ هو إلى شيءٍ إلا الله تبارك وتعالى)[3]، وقال أبو العباس الأقليشي: (فإذا قلنا إنَّ «الصَّمَد» هو الذي يُلجَأ إليه، ويُعتَمَدُ عليه، فلا يُلجَأ إلا لمن تَنَاهى سُؤدَدُه، وعُلِمَ فَضلُه وجُودُه، فعلى هذا يتَشَعَّبُ من صفة الصَّمَد صفاتُ السُّؤدَدِ كلُّها؛ من الجُودِ والحِلْمِ وغيرِ ذلك)[4].

- وهو سبحانه «رب العالمين»، أي: سيِّدهم ومالكهم، و(قد رُويَ عن غير واحدٍ من أهلِ التَّفسيرِ في قولهِ تعالى: ﴿الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَـالَمِيْنَ﴾ [الفاتحة:١] أنَّ معنَى الرَّبِّ: السيِّدُ)[5]، وقال ابن جرير الطبري: («**الرَّبُّ**» في كلام العرب مُتصرِّفٌ على مُعانٍ: فالسَّيِّدُ المطاعُ فيها يُدعى ربّاً، والرَّجُلُ المصلحُ للشَّيء يُدعى ربّاً، والمالِكُ للشَّيء يُدعى ربَّهُ ..) ثم قال: (فربُّنا جلَّ ثناؤُهُ السَّيِّدُ الَّذي لا شِبْه لهُ، ولا مِثْلَ في سُؤدَدِه، والمصلحُ أَمْرَ خَلْقِه بما أسبَغ عليهم من نِعمِه، والمالِكُ الَّذي لهُ الخلقُ والأمرُ)[6].

فالله عز وجل هو سيِّدُ العالمين، ومالِكُ أمرِهم، ونواصيهم بيده، فبأمره يأتمرون، وعن نهيه ينتهون، وبطاعتهم يعملون، فهو سيِّدهم وهم عبيده، وكلهم تحت قهره وتدبيره، قال ابن القيم: (وَأما وَصفُ الربِّ تعَالَى بأَنَّهُ «السَّيِّد» فَذَلِك وصفٌ له على الإِطلَاق، فَإِنَّ سَيِّدَ الخلق هُوَ مَالك أَمرهم الَّذِي إِلَيهِ يرجعُونَ، وبأمره يعمَلُونَ، وَعَن قَوله يَصْدُرُون)[7].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١٦٩/١). وذكر قريباً منه الحليمي في «المنهاج في شعب الإيمان» (١٩٢/١).

(٢) ينظر: «تفسير أسماء الله الحسنى» للزجاج (ص٥٨)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (٨٣/١)، و«اشتقاق أسماء الله الحسنى» لأبي القاسم الزجاجي (ص٢٥٢-٢٥٣)، و«شأن الدعاء» للخطابي (ص٨٥)، و«الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» للأقليشي (٨٤٩/٢ وما بعدها).

(٣) «تفسير سورة الإخلاص» ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٣٨/١٧).

(٤) «الإنباء في حقائق الصفات والأسماء» (٨٥١/٢-٨٥٢).

(٥) قاله الخطابي في «شأن الدعاء» (ص٩٩-١٠٠).

(٦) «تفسير ابن جرير» (١٤٢/١-١٤٣).

(٧) «تحفة المودود» لابن القيم (ص١٨٣).

وقال ابن العربي: (إذا علمتَ أنَّ لله المنزلة العليا في السؤدد فله في ذلك حكمان يختص بهما: الأول: أنه منفرد بالسؤدد، وهو خصال الشَّرَف على الكمال. الثاني: أنه يفعل في عبيده ما شاء من غير حَجْرٍ ولا مَنعٍ)[١].

فالمقصود أن الله عز وجل له «السيادة» المطلقة، التي لا يشاركه فيها أحد، فهو «السيِّد» من كل وجه، وقد أكَّد النبيُّ ﷺ هذا المعنى فقال في الحديث: «**السَّيِّدُ اللهُ**» وهذا أسلوبٌ يفيد القصر، فقَصَرَ «السِّيَادةَ» على «الله» عز وجل، أي لا سيِّد على الحقيقة والإطلاق إلا الله وحده، فأتى فيه بالألف واللام المفيدة لاستغراق الجنس ليدل على أنه سبحانه هو المستحق لكمال السيادة.

فصفة «السيادة» وإن كانت من الصفات المشتركة بين الخالق والمخلوق، لكنها في حق الخالق كاملة تامة، وفي حق المخلوق ناقصة، فـ«السيادة» عند الإطلاق لا تنصرف إلا لله سبحانه، فالنبي ﷺ لم يقل في الحديث: «الله سيِّدٌ» بل قال: «السيد الله» فبين أنه المستحقُّ لأن يكون هو السيد دون ما سواه، فإنه المستوجب لكمال السيادة وحقيقتها، والمخلوق وإن كان سيِّداً من بعض الوجوه[٢]؛ فإن حقيقة السيادة منتفية عنه.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: (حديث ابن الشخِّير لا ينفي إطلاق لفظ «السيد» على غير الله، بل المراد أن الله هو الأحق بهذا الاسم بأنواع العبارات، كما أن غيره لا يسمى به)[٣].

وينظر أيضاً: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١/١٩٢)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٧/١٨٩).

(١) «الأمد الأقصى» (١/٤٥٠).

(٢) في جواز إطلاق اسم «السيد» على المخلوق خلاف، والراجح جوازه.

ولتفصيل ذلك ينظر: «بدائع الفوائد» (٣/٢١٣)، و(٣/١١٧٥ ط. المجمع)، و«صيانة الإنسان» للسهسواني (ص٥٣٢-٥٣٥)، و«معجم المناهي اللفظية» لبكر أبو زيد (ص٣٠٦-٣١٠) وفيه فوائد، و«بحث عقدي في لفظ "السيد"» للدكتور/يوسف السعيد، بحث محكَّمٌ منشورٌ في العدد (رقم١١٢) من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤هـ، وهو أوسعها.

(٣) «تيسر العزيز الحميد» (ص٥٦٨).

المبحث الثامن عشر

ما ورد في صفة الطيّب

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٠١٥):

حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾** [المؤمنون: ٥١] **وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾** [البقرة: ١٧٢]**، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ**[1] **بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

(١) قال النووي في «شرح مسلم» (٧/١٠٠): (هو بضم الغين وتخفيف الذال المكسورة).

قال الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢٧٩٩):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ - وَيُقَالُ: ابْنُ إِيَاسٍ -، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفُوا - أُرَاهُ قَالَ: أَفْنِيَتَكُمْ -، وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ**».

قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: «**نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ**».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ يُضَعَّفُ.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكرٌ لا يصح، وآفته من «**خالد بن إلياس**» فإنه متروك الحديث، وقد تفرد به، وهذا مما يزيد حديثه ضعفاً إلى ضعفه.

والحديث ضعَّفه الترمذي - كما هنا -، وابن الجوزي، وابن رجب، وابن حجر، والبوصيري، وغيرهم، ويغني عن هذا الحديث حديثُ أبي هريرة السابق، والله أعلم.

وسيأتي الكلام على هذا الحديث مفصَّلاً - بإذن الله تعالى - عند الكلام على صفة «النظافة».

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي[(١)]:**

«الطَيِّبُ» في اللغة: صفةٌ مشبَّهَةٌ من: طَابَ يَطِيْبُ طِيْبَاً.

و«الطيّبُ»: ضد الخبيث، قال ابن فارس: (الطاء والياء والباء أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدل على خلاف الخبيث)[(٢)].

قال نجم الدين الطوفي: (اعلم أنَّ «الطيّبَ» يطلق على معانٍ:

أحدهما: المستَلَذُّ طبعاً، نحو: هذا طعامٌ طيّبٌ.

والثاني: بمعنى: الحلال، ويقابله الخبيث، نحو قوله: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِى الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة:١٠٠].

والثالث: الطيّبُ بمعنى: الطاهر، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّباً﴾ [النساء:٤٤، والمائدة:٦]، ﴿وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور:٢٦] أي: الطاهرون من العيوب للطاهرات، والله عزَّ وجلَّ «طَيِّبٌ» بهذا المعنى، أي: هو طاهرٌ منزَّهٌ عن جميع النقائص)[(٣)].

وقال ابن الأثير: (قد تكرر في الحديث ذكر «الطيِّب» و«الطيِّبات» وأكثر ما تَرِد بمعنى: الحلال، كما أنَّ «الخبيث» كنايةٌ عن الحرام، وقد يرد «الطيّبُ» بمعنى: الطاهر)[(٤)].

❖ **بيان دلالة الحديث على الصفة:**

دل حديثُ أبي هريرة السابق على إثبات صفة «الطِّيِّب» لله عز وجل[(٥)]، وهي من صفاته الذاتية، وتكون أيضاً من صفاته الفعلية كما سيأتي.

---

(١) ينظر مادة «**طيب**» في: «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٩/١٤)، و«الصحاح» للجوهري (١٧٣/١)، و«المحكم» لابن سيده (٢٢٤/٩)، و«المغْرِب في ترتيب المعْرِب» للمطرزي (٢٩/٢-٣٠)، و«لسان العرب» لابن منظور (٥٦٣/١)، و«تاج العروس» للزبيدي (٢٨١/٣).

(٢) «مقاييس اللغة» (٤٣٥/٣).

(٣) «التعيين في شرح الأربعين» (ص١١٤-١١٥) باختصار، وينظر أيضاً: «الأمد الأقصى» لابن العربي (٤٦٨/١-٤٦٩).

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (١٤٨/٣).

(٥) وأما قول القاضي أبي يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٦٧٦) ومثله أيضاً في كتابه الآخر «المعتمد في أصول الدين» (ص٦٣)، عند ذكره لطائفة من الصفات التي يمتنع وصف الله بها لمنع الشرع ولمعان أخرى: (وكذلك لا يوصف بأنه

و«الطيِّب» – في صفة الله تعالى – معناه: الطاهر المنزَّه عن جميع النقائص والآفات والعيوب، وعلى هذا التفسير عامة أهل العلم[1]، فهو – على هذا – بمعنى «القدوس»، و«السَّلام».

قال القاضي عياض: (معنى تسمية الله بـ«الطيِّب» هنا أي: المنزَّه عن النقائص، بمعنى «القدوس»، وأصل الطِّيْب: الزكاء والطهارة والسلامة من الخبث)[2].

وقال ابن رجب: («الطيِّبُ» هنا معناه: الطاهر، والمعنى أنَّ الله تعالى مقدَّسٌ مُنزَّهٌ عن النقائص والعيوبِ كلِّها)[3].

وقال أبو عبد الله القرطبي: (هذه الاسم «الطَّيِّبُ» يحمل على أنه من أسماء السَّلْب[4] في حق الله تعالى، فمعنى «أنَّ الله طيِّبٌ» أي مُنَزَّهٌ عن النقائص والخبائث، فيكون بمعنى «القدوس» وقيل: طِيْبُ الثَّنَاء، ومُسْتَلَذُّ الأسماء عند العارفين بها، وعلى هذا فـ«طيِّبٌ» من أسمائه الحسنى، ومعدود في جملتها المأخوذة من السُّنَّة)[5].

فالله عز وجل له من هذا الوصف أكملُه وأتمه، فهو سبحانه «طيِّبٌ» في ذاته، وفي أسمائه، وفي صفاته، وفي أفعاله.

«**طَيِّبٌ**»؛ لامتناع ورود الشرع، ولأنَّ ذلك إنما يُستَعمَل فيما يُذَاقُ ويُشَمّ) = فقولٌ غريبٌ، فإن الشرع قد ورد به، ولأن «الطيِّب» قد جاء إطلاقه في اللغة بعدة معان، كما سبق، فليس إطلاقه خاصاً بما يذاق ويشم فحسب كما قال أبو يعلى!.

(١) ينظر: «الأمد الأقصى» لابن العربي (١/٤٦٨)، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول (٣/٢٨٨)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٣/٥٧٢)، و«الميسر في شرح المصابيح» للتوربشتي (٢/٦٥٥)، و«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٣/٥٨)، و«شرح النووي على مسلم» (٧/١٠٠)، و«تحفة الأبرار شرح المصابيح» للبيضاوي (٢/٢١٠)، و«الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي (٧/٢٠٩٥-٢٠٩٦)، و«التعيين في شرح الأربعين» للطوفي (ص١١٤)، و«المعين على تفهُّم الأربعين» لابن الملقن (ص١٨٥)، و«الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص٢٨٤)، و«المنحة الربانية في شرح الأربعين النووية» للشيخ صالح الفوزان (ص١٣٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٣/٥٣٥).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (١/٢٥٨).

(٤) يعني الأسماء التي تتضمن تنزيه الله عز وجل عن النقائص والعيوب، كاسمه «القدوس» و«السلام»، و«الطاهر» – عند من يعدُّه اسماً – ونحوها، لكن ينبغي أن يعلم أن السلب المحض لا يدخل في صفات الله عز وجل، إلا إذا تضمن إثبات كمال الضد، لأن السلب المحض لا مدح فيه ولا كمال، فالسلب لا يراد لذاته وإنما لما تضمنه من إثبات كمال الضد.

ينظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/٢٨٣-٢٨٤)، و«شرح نونية ابن القيم» للهراس (٢/٥٥)، و«الصفات الإلهية» للتميمي (ص٥٨-٦٤).

(٥) «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (ص٢٢٤).

قال ابن القيم – معلّقاً على حديث التشهد، وفيه: «التحيات لله والصلوات والطيبات» –: (قوله: «**والطيّبَات**» هي صفةُ الموصوفِ المحذوفِ، أي: الطيّبَات من الكلماتِ والأفعالِ والصفاتِ والأسماءِ لله وحدَه، فهو طيّبٌ، وأفعالُه طيّبةٌ، وصفاتُه أطيَبُ شيءٍ، وأسماؤُه أطيبُ الأسماءِ، واسمه «الطيّب»، ولا يصدر عنه إلا طيِّبٌ، ولا يَصعَدُ إليه إلا طيِّبٌ، ولا يَقرُب منه إلا طيّبٌ، وإليه يصعد الكَلِمُ الطيِّبُ، وفعلُه طيِّبٌ، والعمل الطيّبُ يَعْرُجُ إليه، فالطيِّبَات كلُّها له، ومضافة إليه، وصادرة عنه، ومنتهية إليه.

وقد حكم سبحانه في شرعه وقدره أنَّ الطيِّبات للطيِّبين، فإذا كان هو سبحانه الطيِّبُ على الإطلاق، فالكلماتُ الطيِّبَاتُ، والأفعالُ الطيِّبَاتُ، والصفات الطيِّبَاتُ، والأسماء الطيِّبَاتُ، كلُّها له سبحانه، لا يستحقها أحدٌ سواه، بل ما طاب شيءٌ قطُّ إلا بِطِيبِه سبحانه، فطِيبُ كلِّ ما سواه من آثار طيبِه)(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين: (قوله: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى طَيِّبٌ» كلمة «طيب» بمعنى طاهرٌ منزَّهٌ عن النقائص، لا يعتريه الخَبَثُ بأيِّ حالٍ من الأحوال؛ لأَّن ضد الطيِّب هو الخبيث، كما قال الله عزّ وجل: ﴿قُلْ لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة:١٠٠]، ومعنى هذا أنه لا يلحقه جل وعلا شيء من العيب والنقص.

فقوله: «إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ» يشمل طِيْبَ ذاتِه، وأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه، وأحكامِه.

فأسماؤه كلُّها حسنى، وليس في أسماء الله تعالى نقصٌ بوجه من الوجوه، لأن الله تعالى قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف:١٨٠] والحسنى اسم تفضيل، يقابلها في المذَّكر: الأحسن، ولذلك لا تجد في أسماء الله ما يحتمل النقص أبداً.

وهو سبحانه وتعالى طيِّب في صفاته: فكل صفات الله تعالى طيبة ليس فيها نقص بوجه من الوجوه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل:٦٠] أي: الوصف الأعلى من كل وجه.

وكذلك أيضاً هو طيبٌ في أفعاله، فأفعال الله تعالى كلها طيبة، لا يفعل إلا خيراً.

وأحكامه كذلك، كلّها متضمنة لمصلحة العباد في معاشهم ومعادهم، ولذا فهي طيبة صالحة لكلّ زمان ومكان وحال)(٢).

---

(١) «الصلاة» (ص٣٧١-٣٧٣).

(٢) «شرح الأربعين النووية» (ص١٦٣ و١٦٦-١٦٨) باختصار.

ولا خلاف في جواز إطلاق هذا الوصف على غير الله تعالى، فهو من الصفات المشتركة التي تطلق على الخالق وعلى المخلوق، كما قال تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور:٢٦]، وقال: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل:٣٢]، وقال النبيُّ ﷺ لعمَّار بن ياسر رضي الله عنه: «مَرْحَباً بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ»[١].

لكن هذا الوصف – على وجه الإطلاق والكمال – لا يكون إلا لله عز وجل وحده، فهو سبحانه «الطيِّب» من كل وجه، وطِيْب المخلوق – مهما بلغ – لا يداني طيب الخالق فضلاً عن أن يماثله، فالله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وصفة «الطِّيْب» لله عز وجل هي في الأصل صفة ذاتية ثبوتية، وقد تكون أيضاً صفة فعلية، فالله عز وجل طَيِّبٌ في نفسِه، ومُطَيِّبٌ لغيره، فـ«الطِّيْبُ» منه وبه.

قال أبو عبد الله القرطبي: («الطيِّبُ» من صفات الذات، ويكون من صفات الأفعال، بأن طَيَّبَ أولياءَه وطَيَّبَ لهم الجنَّة ..)[٢].

هذا وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى تسمية الله بـ«الطيِّب» أخذاً من هذا الحديث، منهم: أبو عبد الله ابن منده[٣]، وأبو بكر ابن العربي[٤]، وأبو الحكم ابن بَرَّجان[٥]، والقاضي عياض[٦]، وأبو العباس الأقليشي[٧]، وأبو عبد الله القرطبي[٨]، وأبو العباس القرطبي[٩]، وابن تيميـة[١]،

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٦/رقم٣٧٩٨)، وابن ماجه في «سننه» (١/رقم١٤٧)، وأبو داود الطيالسي في «المسند» (١/رقم١١٩)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٧/رقم٣٢٩٠٩ و٣٢٩٢١)، وأحمد في «المسند» (٢/رقم٧٧٩ و٩٩٩ و١٠٣٣ وغيرها)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم١٠٣١)، والبزار في «مسنده» (٢/رقم٧٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/رقم٤٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/رقم٧٠٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٣٧/٣) جميعهم من طرقٍ عن أبي إسحاقَ السَّبِيعي، عن هانئ بنِ هانئٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه.

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِّجاه).

(٢) «الأسنى» (ص٢٢٥).

(٣) «التوحيد» (١٤٥/٢).

(٤) «الأمد الأقصى» (٤٦٨/١)، وهو الاسم الرابع والعشرون من أسماء التنزيه.

(٥) «شرح أسماء الله الحسنى» (ص١٣٩).

(٦) «إكمال المعلم» (٥٣٥/٣)، و«مشارق الأنوار» (٣٢٣/١).

(٧) «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» (٥٩٤/١ و٥٩٧).

(٨) «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (ص٢٢٣).

(٩) «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» (٥٨/٣).

وابن القيم[2]، وابن المُلَقِّن[3]، وابن حجر الهيثمي[4]، وغيرهم.

ومن المعاصرين: الشيخ ابن عثيمين[5]، وشيخنا عبد الرحمن البراك[6]، وغيرهما.

---

(١) كما هو ظاهر كلامه في «الفتاوى الكبرى» (٢/٣٨١-٣٨٢).

(٢) «الصلاة» (ص٣٧١).

(٣) «المعين على تفهم الأربعين» (ص١٨٥).

(٤) «الفتح المبين بشرح الأربعين» (ص٢٨٤).

(٥) «شرح الأربعين النووية» (ص١٦٦)، وذكره الشيخ في كتابه «القواعد المثلى» (ص١٩)، ضمن الأسماء الحسنى الواردة في السنة.

(٦) «الفوائد المستنبطة من الأربعين النووية» (ص٣٤).

المبحث التاسع عشر

ما ورد في صفة النظافة

قال الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢٧٩٩):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ - وَيُقَالُ: ابْنُ إِيَاسٍ -، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: **«إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الجُودَ، فَنَظِّفُوا - أُرَاهُ قَالَ: أَفْنِيَتَكُمْ -، وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ [1]»**.

قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: **«نَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ»**.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ يُضَعَّفُ.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البزار في «مسنده» (٣/رقم١١١٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/رقم٧٩١) كلاهما من طريق أبي عامر العَقَدي، بمثله.
- وأخرجه أبو عبد الله الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (رقم٣١) من طريق أبي نُعيم الفضل بن دكين، بمثله من غير قوله: «كريمٌ يُحِبُّ الكَرَم».
- وأخرجه أبو جعفر البُرْجُلاني في «الكرم والجود» (رقم١٢) بمثله، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/رقم٢٣) بنحوه، كلاهما من طريق المعافى بن عمران.
- وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/رقم٨٥٥) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، بمثله، من غير قوله في آخره: «فَنَظِّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ، وَلاَ تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ».

أربعتهم: (أبو عامر العقدي، وأبو نعيم، والمعافى، والمغيرة)[2] **عن خالد بن إلياس، عن المهاجر بن مسمار، عامر بن سعدٍ، به.**

---

(١) وقع عند جمهور من أخرج الحديث في هذا الموضع زيادة، وهي قوله: «**تَجْمَعُ الْأَكْبَاءَ فِي دُورِهَم**».

و«الأَكْبَاء» جمعُ كِبَا - بالقَصْر، مثل: مِعًى وأَمْعَاء -، وَهِي الكُنَاسَة تُلْقَى بِفِناء الْبَيْتِ.

ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢٩٧/١)، و«لسان العرب» (٢١٣/١٥ مادة: كبا)

(٢) خالف هؤلاء الأربعة: «عبد الله بن نافع الصائغ» فرواه عن خالد بن إياس، عن عامر بن سعد، ولم يذكر «المهاجر بن مسمار» بينهما.

❖ رجال الإسناد:

• مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

هو: مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ بن عثمان بن داود بن كيسان العَبْدِي، أبو بكر البصري، يُلقَّب: «بُنْدَار»[1].

روى عن: أبي عامر العقدي، وأبي عاصم، وغيرهما كثير.

روى عنه: الجماعة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن خزيمة وخلق كثير.

أحد الحفاظ الكبار.

قال تلميذه ابن خزيمة: (حدَّثنا إمام أهل زمانه في العلم والاخبار محمد بن بشار «بُندَار»)[2] .

وقال العجلي: (ثقة، كثير الحديث).

وقال الدارقطني: (من الحفاظ الأثبات).

نعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الحافظ الكبير الإمام)، وقال: (كان عالماً بحديث البصرة متقناً مجوِّداً، ولا عبرة بقول من ضعفه).

قلت: ومع هذا فقد تُكُلِّمَ فيه بلا حجة.

فقد روى أبو الفتح الأزدي عن عبد الله بن الدورقي أنه قال: (كنا عند يحيى بن معين وجرى ذكر بندار فرأيتُ يحيى لا يعبأ به ويستضعفه، قال: ورأيتُ القواريري لا يرضاه).

أخرج روايته: أبو يعلى في «مسنده» (٢/رقم٧٩٠)، وابن حبان في «المجروحين» – ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم١١٨٦) –، وابن عدي في «الكامل» (٤١٤/٣).

و«عبد الله بن نافع» في حفظه لين، قال الإمام أحمد: (لم يكن في الحديث بذاك)، وقال البخاري في «الأوسط»: (في حفظه شيء)، وقال في «الكبير»: (يُعرَف حفظُه ويُنكَر، وكتابه أصح)، وقال أبو حاتم: (ليس بالحافظ، ليِّنٌ، تَعرِف وتُنكِر، وكتابه أصح)، وقال أبو زرعة الدمشقي– في رواية –: (ابن نافع عندي منكر الحديث)، وقال الدارقطني: (يعتبر به).

ووثقه: ابن معين، والعجلي، والنسائي – في رواية –، وقال ابن عدي: (روى عن مالك غرائب، وهو في رواياته مستقيم الحديث).

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢١٣/٥)، و«التاريخ الأوسط» (٩٢٠/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٨٣/٥)، «تهذيب الكمال» (٢٠٨/١٦)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٣٦٥٩)].

وعلى هذا فرواية «ابن نافع» شاذة، لا يعتبر بها. والمحفوظ ما رواه الجماعة من ذكر «المهاجر بن مسمار» في إسناده.

(١) لُقِبَ ببذلك لأنه جمع حديث أهل بلده، و«البُنْدَار»: الحافظ، قاله المزي وغيره.

ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٣٣٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٥١١/٢٤)، و«تاج العروس» (٢٥١/١٠).

(٢) «التوحيد» (٥١٢/٢).

قال الأزدي – معقِّباً –: (بندار قد كتب عنه الناسُ وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري مما يَجرَحُه، وما رأيتُ أحداً ذكره إلا بخير وصدق).

ومثله قول الذهبي في «الميزان»: (بندار ثقةٌ صدوقٌ، كذَّبه الفَلاَّس فما أصغى أحدٌ إلى تكذيبه لتيَقُّنِهم أن بنداراً صادقٌ أمينٌ، ... وقد احتج به أصحابُ «الصِّحَاح» كلُّهم، وهو حجةٌ بلا ريبٍ، وكان من أوعية العلم، ولم يرحل – فيما قيل – بِرَّاً بأُمِّهِ، ففاتَه كِبَارٌ، واقتنع بعلماء البصرة، ورحل بأخرة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من العاشرة، ولد سنة (١٦٧هـ)، ومات سنة (٢٥٢هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «معرفة الثقات» للعجلي (٢/٢٣٣)، و«تاريخ بغداد» (٢/٤٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/٥١١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٤٩١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٩/٦١)، و«التقريب» (رقم٥٧٩١).

• أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ.

هو: عبد الملك بن عمرو القيسيُّ، أبو عامرٍ العَقَدِيُّ البصريُّ.

روى عن: مالكٍ، وابن أبي ذئب، وخالد بن إلياس، وغيرهم كثير.

وعنه: محمد بن بشار، والإمام أحمد، وخلقٌ غيرهما.

ثقةٌ ثبتٌ مشهورٌ.

وثَّقه ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والنسائي – وزاد: مأمون –، وغيرهم.

قال ابن مهدي: (كتبتُ حديثَ ابن أبي ذئب عن أوثقِ شيخٍ أبي عامرٍ العَقَدِي).

وقال أبو زكريا الأعرج النيسابوري: (كان إسحاق بن راهويه إذا حدَّثنا عن أبي عامر العَقَدي قال: حدَّثنا أبو عامر الثقةُ الأمينُ).

قال سليمان بن داود القزاز: (سألتُ أحمدَ بنَ حنبل، قلتُ: أريدُ البَصْرَة عمَّن أكتُب؟ قال: عن أبي عامرٍ العَقَدي ووَهْبِ بنِ جرير).

نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، محدِّث البصرة) وقال: (كان من مشايخ الإسلام، وثقات النقلة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ) أو في السنة التي تليها، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣٥٩/٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٦٤/١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٦٩/٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٩/٦)، و«التقريب» (رقم٤١٩٩).

• خَالِدُ بنُ إِليَاسَ.

هو: خالد بن إلياس – أو إياس – بن صخر العدوي، أبو الهيثم المدني، إمام المسجد النبوي.

روى عن: المهاجر بن مسمار، وصالح بن أبي حسان، وغيرهما.

وعنه: أبو عامر العقدي، وأبو معاوية محمد بن خازِمٍ، وغيرهما.

متروك الحديث.

وقال أحمد والنسائي: (متروك الحديث).

وقال ابن معين: (ليس بشيء ولا يكتب حديثه).

وقال البخاري: (منكر الحديث، ليس بشيء).

وقال الترمذي: (ضعيف عند أهل الحديث)[1].

وقال أبو زرعة الرازي: (ضعيف ليس بقوي، سمعت أبا نعيم يقول: لا يسوى حديثه فَلْسَين).

وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، قيل له: يكتب حديثه؟ فقال: زحفاً)[2].

وقال ابن عدي: (وأحاديثه كلها غرائب وأفرادات عمّن يحدّث عنهم، ومع ضعفه يكتب حديثه).

وقال ابن حبّان: (يروي الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها، لا يحل أن يُكتَب حديثُه إلا على جهة التعجّب).

وقال أبو عبدالله الحاكم: (روى عن محمد بن المنكدر والمقبري وهشام بن عروة أحاديث موضوعة).

وذكره يعقوب بن سفيان في (باب مَن يُرغَب عن الرِّواية عنهم وكنتُ أسمع أصحابنا يضعفونهم).

وذكره العقيلي، والدَّارَقُطنِيّ، وأبو نعيم، وابن الجوزي، والذهبي في «الضعفاء».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروك الحديث).

فالخلاصة أن ضعف هذا الراوي محلّ إجماع بين الأئمة النّقاد لم يختلفوا في ذلك، لكن تفاوتت عباراتهم في درجة ضعفه، وجمهورهم على أنه شديد الضعف لا يعتبر به.

---

(١) «السنن» (١/رقم٢٨٨)

(٢) قال العلامة المعلمي– معلّقاً على هذه اللفظة – في (٢١٦/٣) من «الجرح والتعديل»: يريد من أراد أن يتكلَّف الكتابةَ عنه فلا بأس، كالذى يمشي زحفاً، وقد استعمل أبو حاتم هذه الكلمة في غير موضع.

من السابعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة السابعة عشرة، وهم من توفي بين سنة (١٦١-١٧٠هـ)، روى له الترمذي وابن ماجه.

يُنظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (١٢٨/٣)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٢١/٣)، و«المجروحين» (٢٧٩/١)، و«الكامل» لابن عدي (٤١٣/٣)، و«تهذيب الكمال» مع حاشية محققه (٢٩/٨)، و«الكاشف» (١/رقم١٣٠٦)، و«ميزان الاعتدال» (٦٢٧/١)، و«تاريخ الإسلام» (٣٥٢/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨٠/٣)، و«التقريب» (رقم١٦١٧).

• مُهَاجِرُ بْنُ مِسْمَارٍ.

هو: مُهاجِرُ بن مِسْمَار، القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ المِدَنِيُّ، مَولى سَعْد بن أبي وقاص.

روى عن: عامر بن سعد، وعن أخته عائشة بنت سعد، وغيرهما.

وعنه: خالد بن إلياس، وابن أبي ذئب، وغيرهما.

قال ابن سعد: (له أحاديث، وليس بذاك، وهُو صالِحُ الحديثِ).

وقال البَزَّارُ: (رجلٌ مشهُورٌ، صالِحُ الحديثِ)[1].

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة)، وخالفه ابن حجر في «التقريب» فقال: (مقبول).

والظاهر - والله أعلم - أنه دون الثقة وفوق المقبول، فهو «صالح الحديث» كما هو قول ابن سعد والبزار، وقد احتج به مسلم في موضعين من «صحيحه».

من السابعة، قيل مات سنة (١٥٠هـ)، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي في «خصائص علي رضي الله عنه».

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (ص٣٥٣)]، و«الثقات» لابن حبان (٤٨٦/٧)، و«تهذيب الكمال» (٥٨٣/٢٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٦٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٣/١٠)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٦٩٢٦).

• عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

هو: عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المدني.

متفقٌ على توثيقه.

فقد وَثَّقَهُ: ابن سعد - وزاد: كثير الحديث -، والعجلي، وذكر ابن حبان في «الثقات».

---

(١) «مسند البزار» (٣/عقب الحديث رقم١١١٥).

ووثقه أيضاً الذهبيُّ في «الكاشف» وفي «السير»، وابن حجر في «التقريب».
من الثالثة، مات سنة (١٠٤هـ)، أخرج له الجماعة.
ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (١٦٧/٥)، و«الثقات» للعجلي (١١/٢)، و«الثقات» لابن حبان (١٨٦/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢١/١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٤٩/٤)، و«تاريخ الإسلام» (٧٠/٣)، و«الكاشف» (٢/رقم٢٥٢٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦٣/٥)، و«التقريب» (رقم٣٠٨٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد مداره على «خالد بن إلياس» وقد تفرد به، قال البزار: (هذا الحديث لا نُعلم يروى عن سعدٍ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد)، ولذا قال عنه الترمذي: (حديثٌ غريبٌ).
وخالد بن إلياس متروك الحديث -كما سبق-، فلا عبرة بروايته، فضلاً عن تفرده بها.
وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لا تقوم به حجة، وقد اتفقت كلمة الأئمة الحفاظ على ضعفه.
فقد ضعَّفه الترمذيُّ -كما هنا-، وابنُ الجوزي[(١)]، وابنُ رجب[(٢)]، وابنُ حجر[(٣)]، والبوصيريُّ[(٤)]، وغيرُهم.
وعدَّه ابنُ حِبَّان[(٥)]، وابنُ عدي[(٦)] من منكرات «خالد بن إلياس».
وقد روي الحديث من وجه آخر من غير طريق خالد بن إلياس:
أخرجه الدُّولابي في «الكنى والأسماء» (٢/رقم١٢٠٣) قال: حدَّثني مُحمّدُ بنُ عبد الله بن مخلدٍ، حدَّثنا داوُدُ بنُ رشيدٍ، حدَّثنا أبُو الطّيِّب هارُونُ بنُ مُحمّدٍ، حدَّثنا بُكيرُ بنُ مسمارٍ - وهو أخو المهاجر بن مسمار -، عن عامر بن سعدٍ، به بمثله.
وهذه متابعة لا يفرح بها، فـ«هارون بن محمد»[(١)] (كذَّابٌ خبيث) كما قال ابن معين، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: (الغالب على حديثه الوهم)، وقال ابن عدي: (ليس بمعروف،

(١) «العلل المتناهية» (٢٢٣/٢ رقم١١٨٦).
(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢٥٨/١).
(٣) «المطالب العالية» (١٠/رقم٢٢٠٧).
(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٧٦/٢ رقم١٥١٠) و(٥٣٧/٤ رقم٤١٠٠).
(٥) «المجروحين» (٢٧٩/١).
(٦) «الكامل» (٤١٤/٣).

ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ)، وقال ابن حبان: (يروي، عَن عَبد العزيز بن أبي روَّاد الأعاجيب، لا يجوز الاحتجاج به)، وقال الذهبي: (كذَّابٌ ساقطٌ).

وللحديث شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥١٠) قال: حدثنا محمد بن الفضل الهمذاني ببيت المقدس، حدَّثنا أحمد بن بُدَيْل، حدَّثنا حسين بن علي الجُعْفِي، حدَّثنا ابنُ أبي روَّاد، عن سالم، عن أبيه ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله جميلٌ يحبُّ الجَمَالَ، سَخِيٌّ يحبُّ السَّخَاء، نظيفٌ يحبُّ النَّظَافة، فاكسحوا أفنيتكم**».

قال العلامة الألباني[٢]: (هذا حديثٌ منكرٌ)، ثم قال: (وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجالُ مسلمٍ؛ غير «أحمد بن بُديل»[٣] قال ابن عدي: (يروي عن حفص بن غياث وغيره مناكير)، ثم ساق له حديثاً غير هذا، وأعلَّه به، وقال: (وله أحاديث لا يُتَابَعُ عليها عن قومٍ ثقاتٍ، وهو ممن يُكتَبُ حديثُه مع ضعفه).

قلتُ - الألباني -: فأستغربُ مع هذا أن لا يورِد في ترجمته هذا الحديث، وإنما أورده في ترجمة «عبد العزيز بن أبي روَّاد»، وشتَّان ما بين ترجمتيهما حتى عند ابن عدي نفسه، وحسبُك دليلاً على ما قلت أنه روى عن ابن معين أنه وثَّق ابن أبي روَّاد، وختم هو ترجمته بقوله: (ولعبد العزيز بن أبي روَّاد غير حديث، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه)، نعم؛ فيه كلام يسير، لا يُنزِل

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري» (٤/رقم٤٩٢٧)، و«ضعفاء العقيلي» (٤/ ٣٦٠)، و«الكامل» (٨/ ٤٤١)، و«المجروحين» (٣/ ١٦٠)، و«تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٨٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٤١،٢٨٦)، و«ديوان الضعفاء» (ص٤٦٢ رقم٤٩٦١)

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٤/رقم٧٠٨٦).

(٣) هو: أحمد بن بديل بن قريش أبو جعفر اليامي، قاضي الكوفة.

قال فيه النسائي: (لا بأس به)، وقال ابن أبي حاتم: (محلُّه الصدق)، وقال ابن عقدة: (رأيتُ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ الصوَّاف ومحمَّد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى لا يرضونه)، وقال ابن عدي: (حدَّثَ عن حفصِ بنِ غِياثٍ وغيرِهِ أحاديثَ أُنكِرَت عليه، وهو ممن يُكتَبُ حديثُه على ضَعفِه)، وقال الدارقطني: (فيه لين)، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (مستقيم الحديث)، وقال الخليلي: (صدوقٌ صالحٌ)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق له أوهام).

ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٣٠٥)، و«الإرشاد» (٢/ ٦٥٤)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٨٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٧)، و«التقريب» (رقم١٢).

حديثَه عن مرتبة الحَسَن، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: (صدوقٌ[1] عابد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء) ..) إلى آخر كلامه رحمه الله.

فالخلاصة أن وصف الله بـ«النظافة» لم يثبت من وجه صحيح، والله أعلم.

---

(١) كذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله، **والظاهر من حاله أنه (ثقةٌ له أفراد)**، فقد وثَّقه يحيى القطان، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والحاكم، والذهبي في «الكاشف»، وقال الإمام أحمد: (هو صالحُ الحديث، وليس هو في التثبُّت مثل غيره)، وقال النسائي: (ليس به بأسٌ)، وقال الساجي: (صدوقٌ)، وقال الدارقطني: (هو متوسط في الحديث، وربما وهم في حديثه)، وقال علي بن الجنيد: (كان ضعيفاً وأحاديثه منكرات)، وقال ابن عدي: (في بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه).
ينظر: «الكاشف» (١/رقم٣٣٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٣٣٨)، و«التقريب» (رقم٤٠٩٦).

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**[(١)]:

«النَّظافة» مصدر «النَّظيف»، والفِعل مِنْهُ: نَظُفَ - بالضم - يَنْظُفُ نَظَافَةً، فهو نَظِيفٌ.

فـ«النَّظِيفُ»: صفة مشبَّهة تدلُّ على الثبوت.

قال ابن فارس: (النون والظاء والفاء كلمة واحدة، وهي قولهم: شيءٌ نظيفٌ: نقِيٌّ بَيِّنُ النَّظَافة، ونظَّفْتُه تنظِيفاً: نقَّيْتُه)، وقال ابن سيده: (نَظُفَ الشيءُ نَظافَةً فهو نَظِيفٌ، حَسُنَ وبَهُوَ، ونَظَّفَه يُنَظِّفُهُ تَنْظِيفًا نَقَّاه).

فـ«النَّظافَةُ» على هذا، هي: النَّقاوَةُ، والحَسُنَ والبهاء.

و«النظيف»: هو النقِيُّ من كل وَسَخٍ ودَنَس.

فكلُّ نَظِيفٍ نَقِيٌّ، وينتج عن ذلك الحسنُ والبهاءُ.

ومن المجاز قولهم: فلانٌ نَظِيفُ اليَدِ، أي: أمينٌ نزيهٌ متورِّعٌ عن أكل الحرام، ورجلٌ نظِيفُ السراويل، أي: عفيف الفَرْج، ونَظِيفُ الأَخْلاقِ، أي: مُهَذَّبٌ، وفُلانٌ يَتَنَظَّفُ، أي: يَتَنَزَّهُ عن المِساوئ، ويترَفَّعُ عَمَّا يَشِين.

❖ **بيان دلالة الحديث على الصفة:**

تبين من الدراسة الحديثية أنَّه لا يصح في وصف الله عز وجل بـ«**النظافة**» حديث، كما لا يصح أيضاً تسميته سبحانه بـ«**النَّظِيف**»، خلافاً لمن عدَّه من الأسماء الحسنى[(٢)].

ولكن يغني عنه ما جاء في معناه من الأسماء الحسنى الثابتة لله عز وجل، الدالة على معنى التنزيه كاسمه «الطيِّب»، و«القدُّوس»[(١)]، ونحوهما.

---

(١) ينظر مادة «**نظف**» في: «تهذيب اللغة» للأزهري (٢٧٩/١٤)، و«الصحاح» للجوهري (١٤٣٥/٤)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٤٣/٥)، و«المحكم» لابن سيده (٣٠/١٠)، و«لسان العرب» لابن منظور (٣٣٦/٩)، و«المصباح المنير» للفيومي (٦١٢/٢)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٨٥٧)، وشرحه «تاج العروس» للزبيدي (٤٢٤/٢٤).

(٢) ممن عدَّ «**النظيف**» من جملة الأسماء الحسنى اعتماداً على هذا الحديث: ابن بَرَّجان في كتابه «شرح أسماء الله الحسنى» (ص١٥٣)، وهو ظاهر كلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٣٨٢/٢).

وذكره أيضاً القرطبي في «الأسنى» (ص٢١٩) وقال: (لم يذكره كثير ممن تكلَّم على الأسماء، وذكره بعضُهم، وحجَّتُه هذا الحديث - يعني حديث الترمذي -، ومَن عوَّل على ما في الصحيح من الأسماء لم يذكره منها)، وينظر أيضاً: «الإنباء» للأقليشي (٨٤٦/٢).

وقد ذكر غير واحدٍ ممن صنَّف في «الأسماء الحسنى»[٢] أن اسم «النَّظيف» معدود من جملة الأسماء السَّلْبِية، وهي التي تدل على التنزيه.

قال أبو موسى المديني: (معنى «النَّظافة» في حَقِّ الله تبارك وتعالى: تَنَزُّهُه عن سِمَاتِ الحَدَث، وتَعالِيه في ذاتِه عن كُلِّ نقْصٍ)[٣].

قلت: فإطلاق «النظافة» على الله تعالى - على سبيل الإخبار - صحيح من حيث المعنى، فإن «النظافة» تتضمن معنى الطهارة والنقاء والحسن والجمال، فهي في معنى «القدِّوس» و«الطيِّب» و«الجميل».

قال أبو القاسم السهيلي: (هذا الحدِيثِ وإن كان معلُول السَّنَدِ، فإِنَّ معناهُ صحِيحٌ، وليس «**النَّظِيفُ**» مِن أسماءِ الرَّبِّ، ولكنَّهُ حَسُنَ في هذا الحدِيثِ لازدِواجِ الكلامِ، ولقُربِ معنى «النَّظافةِ» مِن معنى «القُدُسِ»، ومِن أسمائِهِ سُبحانهُ «**القُدُّوسُ**»)[٤].

وقال أبو عبد الله القرطبي: (النظافة ضدها الوسخ، كما أن الطهارة ضدها النجاسة، فالنظافة معناها قريب من معنى الطهارة فهي راجعة إلى معنى التقديس، وقد تنَزَّهَ ربُّنا جلَّ وتعالى عن كلِّ ما يضاد النظافة والطهارة، ... فالله سبحانه الطاهر على الإطلاق، والمقدَّس عن الأدناس، البريء عن النقائص والمعائب، والمنَزَّه عن الآفات والشوائب، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطهارة الكاملة لله، والنزاهة المطلقة له، وأن كل طهارةٍ منه وبه)[٥].

وقال شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله: («النَّظِيفُ» و«النَّظَافة» معناها حق في حق الله تعالى، ففيها معنى الجمال، وفيها أيضاً معنى التنزيه عن العيوب، فـ«النظافة» في حق الله تعالى معناها صحيح، ولكن ينظر في ثبوت اللفظ، فإن ثبت لفظ «النظيف» في الحديث قلنا به، وإن لم يثبت فيُعَبَّرُ عنه باللفظ الثابت الدال على معناه)[٦].

---

(١) قال ابن منده في كتابه «التوحيد» (٦٦/٢): (قال أهلُ التَّأويلِ: معنى «القُدُّوس»: الطُّهْرُ الطَّاهرُ الذي تعالَى عن كُلِّ دَنَسٍ).

(٢) ينظر: «الإنباء» للأقليشي (٨٤٦/٢)، و«الأسنى» للقرطبي (ص٢٢٤).

(٣) «المجموع المغيث» (٣١٥/٣)، ومثله في «النهاية» لابن الأثير (٧٨/٥).

(٤) «الروض الأُنُف» (٥٧٩/٧-٥٨٠).

(٥) «الأسنى» (ص٢١٩ و٢٢٢).

(٦) من تقريرات شيخنا حفظه الله أثناء تعليقه على كتاب «إبطال التأويلات» لأبي يعلى، في درس يوم الخميس بتاريخ ١٤٣٧/٣/٦هـ.

فالمقصود أنه لا يصح وصف الله عز وجل بـ«النظافة»، ولا تسميته باسم «النظيف»؛ لعدم ثبوت الدليل الشرعي على ذلك، وأما إطلاق ذلك على الله عز وجل - على سبيل الإخبار — فجائز، لصحة معناه، ومعلوم أن باب الإخبار لا يشترط فيه التوقيف، فالأمر فيه أوسع[1]، بخلاف باب الأسماء والصفات فإنه توقيفي، والله أعلم.

(١) ينظر: «بدائع الفوائد» (٢٨٤/١-٢٨٥)، و«مدارج السالكين» (٣٨٣/٣-٣٨٤)، و«الصفات الإلهية» للتميمي (ص٣٩-٤٢).

المبحث العشرون

ما ورد في صفة الوتر

قال البخاري في «صحيحه» (٨٧/٨):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةً، قَالَ: **«لِلَّه تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمَاً، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِداً، لاَ يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وَتْرٌ يُحِبُّ الوَتْرَ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة ﷺ.

- فقد أخرجه مسلم أيضاً (٤/رقم٢٦٧٧) عن عَمرٍو النَّاقِد، وزُهيرِ بنِ حربٍ، وابنِ أبي عُمر، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، بمثله.

وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة، فأخرجه في (الموضع السابق) من طريق معمر، عن همَّام بن منَبِّه، عن أبي هريرة، بمثله.

قال ابن ماجه في «سننه» (٢/رقم١١٧٠):

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»**، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «لَيْسَ لَكَ وَلَا لِأَصْحَابِكَ».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «**عمرو بن مرة**» واختُلِفَ عليه فيه، وصلاً وإرسالاً من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ﷺ، موصولاً.

ورواه عنه على هذا الوجه:

١- الأعمش [ثقة حافظ]، (وهذا الوجه لا يثبت عنه)، فقد رواه عنه:

أ- **أبو حفص الأبَّار** [صدوقٌ، وكان يحفَظُ وقد عَمِيَ].

أخرج روايته: أبو داود في «سننه» (٢/رقم١٤١٧) - ومن طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/رقم٤١٤١)، وفي «الخلافيات» (٢/رقم١٤٢٨) -، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/رقم٤٩٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (الموضع السابق)، بمثله.

ب- **إبراهيم بن طهمان** [ثقةٌ يُغْرِب].

أخرج روايته: محمد بن نصر في «الوتر» -كما في «مختصره» للمقريزي (ص٢٦٧)-، بمثله.

ج- **سفيان بن عيينة** [ثقة حافظ إمام حجة] (من رواية: عبد الجبار بن العلاء [لا بأس به]، وإسماعيل بن بنت السدي [صدوق يخطيء]، وداود بن حماد بن فرافصة [ثقة]، عنه، وهذا الوجه غير محفوظ عن ابن عيينة).

أخرج روايته: أبو نعيم في «الحلية» (٧/٣١٣) من طريق عبد الجبار[١]، وأما رواية داود ابن الفرافصة فقد أشار إليها الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٣) ولم أقف عليها مسندة، وأما رواية ابن بنت السدي فقد أشار إليها الدارقطني أيضاً في «العلل» (الموضع السابق)، وأشار إليها أيضاً في «الأفراد» -كما في «أطرافه» لابن القيسراني (٢/رقم٣٩٤٣) -، لكن الغريب أنه

(١) ليس في إسناد أبي نعيم ذكر (الأعمش) فيه، فلعله سقط من المطبوع.

ذكر في «الأفراد» أن ابن بنت السدي قد تفرد بهذا الوجه عن ابن عيينة!، وهذا يخالف قوله في «العلل»، فلعله لم يقف على متابعة عبد الجبار وداود لابن بنت السدي إلا بعد ذلك فذكره في «العلل».

د- **سفيان الثوري**[1] (من رواية أيوب بن سويد [صدوق يخطيء] عنه، وهذا الوجه لا يصح عن الثوري).

أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٤)، وفي «الغرائب والأفراد» كما في «أطرافه» لابن القيسراني (٢/رقم٣٩٤٣)، قال الدارقطني: (تفرَّدَ به أيوبُ بنُ سويد، عن الثَّوري، عن الأَعمش عن عمرو بن مرة).

٢- الثوري [ثقة حافظ إمام حجة]، (وهذا الوجه لا يثبت عنه)، فقد رواه عنه:

أ- **عبد المجيد بن أبي روَّاد** [صدوق يخطيء] (ولا يثبت عنه).

أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٣-٢٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٩/١٨٣) كلاهما من طريق يعيش بن جهم[2]، عن عبد المجيد به، قال ابن عدي عقبه: (وهذا من

---

(١) هذا الحديث اختلف فيه على «الثوري» -كما سيأتي - من أربعة أوجه:

١- فرواه (عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير) عنه، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، مرسلاً.

٢- ورواه (عبد الرزاق) عنه، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، مرسلاً، فزاد في الإسناد "الأعمش" بين الثوري وبين عمرو.

٣- ورواه (عمرو بن أبي قيس، وعبد المجيد بن أبي رواد، والنعمان بن عبد السلام، وموسى بن أعين) عنه، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، موصولاً.

٤- ورواه (أيوب بن سويد) عنه، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، موصولاً، فزاد في الإسناد "الأعمش" بين الثوري وبين عمرو.

والمحفوظ من هذه الأوجه عن الثوري هو الوجه الأول (المرسل)، ويلحق به الوجه الثاني أيضاً، وذلك أن الثوري لم يسمع هذا الحديث من عمرو بن مرة مباشرة، وإنما سمعه من رجلٍ عنه، قال عبد الرحمن بن مهدي: سألتُ سُفيَان عن حديث عَمْرو بن مرَّة عن أبِي عُبَيْدَة في الوتر لأهل القُرآن؟، فَقَالَ: لم أسمعهُ - يَعنِي من عَمْرو بن مُرَّة -) [نقله عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن ابن مهدي، كما في «العلل» له (٢/رقم٢٢٩٨)].

فربما كانت الواسطة التي سمع الثوري منها الحديث هي «الأعمش» -كما في رواية عبد الرزاق -، فتكون رواية عبد الرزاق مبينة للواسطة بينهما.

(٢) هو: أبو الحسن يعيش بن الجهم الحديثي.

قال فيه ابن أبي حاتم: (كتبتُ عنه بالحديثة وهو صدوق ثقة)، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (يُغرب)، ثم ساق له حديثًا واحداً ثم قال: (لم أر في حديث يعيش ما في القلب منه شيء، غير هذا الحديث الواحد)، وساق له ابنُ عَديٍّ في

حديث الثوري بهذا الإسناد لا أعلمه يرويه غير يعيش هذا، وليعيش غير ما ذكرتُ أحاديث غير محفوظة أيضاً).

ب- **النعمان بن عبد السلام** [ثقة عابد فقيه].

أخرج روايته: محمد بن عاصم الثقفي في «جزء من حديثه» (رقم٤٤)[1]، والدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٤).

ج- **عمرو بن أبي قيس** [صدوق، له أوهام].

أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٢).

د- **موسى بن أعين** [ثقة] (وشك موسى في وصله، فقال: أُرَاهُ عن عبد الله).

أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٣).

٣- الأوزاعي [إمام حافظ] (ولا يثبت عنه).

أخرج روايته: تمام الرازي في «فوائده» (١/رقم٣٨٥ "الروض البسام") — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/١٢٨) — من طريق أبي الحسن محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابوري [ثقة حافظ]، حدَّثنا موسى بن سفيان [فيه جهالة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٦٣)]، ثنا عبدالله بن رُشيد [ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٣٤٣) وقال: مستقيم الحديث، وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء» (١/رقم٣١٦٩) وقال: ليس بقوي وفيه جهالة]، حدَّثنا عبدالله بن عبدالملك [مجهول] عن الأوزاعي، به.

٤- أبو سنان؛ سعيد بن سنان [ثقة] (ولا يثبت عنه).

أخرج روايته: الطبراني في «معجمه الكبير» (١٠/رقم١٠٢٦٢)، وتمام الرازي في «فوائده» (١/رقم٣٨٤ "الروض البسَّام")، والبيهقي في «الكبرى» (٢/رقم٤١٤٢) وفي «الخلافيات» (٢/رقم١٤٢٩)، من طريق مهران الرازي [صدوق له أوهام سيء الحفظ]، عن أبي سنان، به.

«الكامل» طائفةً من مَناكِيرِهِ – ومنها هذا الحديثُ –، ثم قال: (وليَعِيشَ غيرُ ما ذكرتُ أحاديثُ غيرُ محفوظَةٍ أيضاً)، وقال الخليلي: (ليس بمشهور صاحب مناكير)، وقال الذهبي في «الديوان»: (منكر الحديث).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/٣١٠)، و«ثقات ابن حبان» (٩/٢٩٢-٢٩٣)، و«الكامل في الضعفاء» (٩/١٨٢)، و«الإرشاد» للخليلي (١/٢٧٠)، و«ديوان الضعفاء» للذهبي (رقم٤٧٨٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٨/٥٤١).

(١) وقع في المطبوع سقط في الإسناد، استدركته من المخطوط، فصواب الإسناد –كما في المخطوط– هكذا: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عاصمٍ، حدَّثنا أبو سفيانَ، [عن النُّعمان، عن سفيانَ]، عن عمرِو بنِ مُرَّةَ، عن أبي عُبيدةَ، عن عبدالله بنِ مسعُودٍ.

والوجه الثاني: عنه، عن أبي عبيدة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

ورواه عنه على هذا الوجه:

١– الأعمش، ورواه عنه:

أ- **أبو معاية الضرير** [ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش].

أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/رقم٦٩٤٢ و٧٠١٩)، بمعناه مختصراً، ولفظه: «إنما الوتر على أهل القرآن».

ب- **زائدة بن قدامة** [ثقةٌ ثبت، صاحب سنة، وهو من أصح الناس حديثاً عن الأعمش، كما قال الإمام أحمد].

أشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٢) ولم أقف عليها مسندة.

ج- **سفيان بن عيينة** (من رواية: الحميدي [ثقة حافظ فقيه، من أثبت أصحاب ابن عيينة]، وابن أبي عمر العدني [ثقة] عنه، وهذا الوجه هو المحفوظ عن ابن عيينة).

أشار إلى روايتهما الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٢) ولم أقف عليها مسندة.

د- **سفيان الثوري** (من رواية: عبدالرزاق [ثقة حافظ] عنه، وهذا الوجه محفوظ عن الثوري).

أخرج روايته: عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/رقم٤٥٧١).

٢– الثوري، (وهذا الوجه هو المحفوظ عن الثوري)، فقد رواه عنه:

أ- **عبد الرحمن بن مهدي** [ثقة ثبت حافظ، وهو من أثبت الناس في الثوري، وأعلمهم بحديثه].

أشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٢) ولم أقف عليها مسندة.

ب- **محمد بن كثير العبدي** [ثقة].

أشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (٥/٢٩٢) ولم أقف عليها مسندة.

ج- **الحسين بن حفص** [صدوق].

أخرج روايته: البيهقي في «الكبرى» (٢/رقم٤١٤٣).

٣– أبو سنان؛ سعيد بن سنان (وهذا الوجه هو المحفوظ عنه).

أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/رقم٦٩٣٧) عن وكيعٍ [ثقة حافظ]، عن أبي سنانٍ، به.

❖ الترجيح والموازنة:

الذي يظهر – والله أعلم – بالنظر في هذا الاختلاف على «عمرو بن مرة» أن الوجه (المرسل) هو المحفوظ في الحديث، وقد أشار الإمام أحمد إلى ترجيحه، فقال: (إنما يروى هذا مرسلاً، ليس هو بإسناد جيد)[1]، كما رجَّحه أيضاً الحافظ الدارقطني فقال – بعدما ذكر الاختلاف فيه –: (والمرسل هو المحفوظ)، ورجحه أيضاً البيهقي في «سننه الكبرى»[2]، وقال عن الوجه الموصول: (ليس بمحفوظ).

وتابع عمرو بن مرة في رواية هذا الحديث عن أبي عبيدة: «علي بن بذيمة» [ثقة]، واختلف عليه أيضاً:

- فرواه (الإمام أحمد [إمام حجة]) عنه، عن أبي عبيدة، مرسلاً.

  أشار إلى روايته الدارقطني في «العلل» (٢٩٣/٥) ولم أقف عليها مسندة.

- وخالفه (إسرائيل بن يونس [ثقة]، وموسى بن أعين [ثقة]، ومحمد بن سلمة الباهلي [ثقة]) عنه، عن أبي عبيدة، عن أبيه، موصولاً.

  أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٠/رقم١٠٢٦٣) من طريق إسرائيل، وأما روايتَي موسى بن أعين، ومحمد بن سلمة فقد أشار إليهما الدارقطني في «العلل» (٢٩٣/٥) ولم أقف عليها مسندة.

ورواية الإمام أحمد (المرسلة) هي المقدَّمة؛ لجلالة الإمام أحمد وحفظه وضبطه وإتقانه، كما أنها هي الرواية الموافقة للمحفوظ في الحديث، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• عُثمانُ بنُ أَبي شَيبةَ.

هو عثمان بن محمد بن إبراهيم العَبسي مولاهم، أبو الحسن الكوفي، صاحب المسند والتفسير.

روى عن: أبي حفص الأبار، وأبي خالد الأحمر، وخلق غيرهما.

وعنه: الجماعة – سوى الترمذي والنسائي –، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وآخرون.

ثقة حافظ مشهور.

---

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه صالح (٢٦٧/١ رقم٢٠٧).

(٢) (٦٥٨/٢).

فقد أثنى عليه الإمام أحمد، ووثَّقه: ابن معين، والعجلي، وأبو محمد بن الأخضر، وغيرهم.
وسئل عنه محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بن نمير، فقال: (سبحان اللَّه ومثله يسأل عَنْهُ؟!، إِنَّمَا يُسأَل هُوَ عنَّا).
وقال أبو حاتم: (صدوق).
وقال النسائي: (أخوه أبو بكر ثقة، وعثمان لا بأس به)(١).
وقال ابن المنادي: (أرجو أن يكون ثقة في الحديث، روى عنه الأئمة، وأخرجوا حديثه في «الصحيح»، وقدَّمه بعضُهم على أخيه أبي بكر(٢)).
وذكره ابن حبان في «الثقات».
وإنما نقموا عليه أحاديث أخطأ فيها، ولذا ذكره العقيلي في «الضعفاء» من أجل ذلك، وذكر له جملة مما استُنكر من حديثه، قال الذهبي في «السير»: (لا ريب أنه كان حافظاً متقِناً، وقد تفرَّد في سعة علمِه بخبَرين منكَرَين عن جرير الضبي، ذكرتهما في كتاب «ميزان الاعتدال»، غضب أحمد بن حنبل منه؛ لكونه حدَّث بهما(٣)).
وقال أبو الفتح الأزدي: (رأيتُ أصحابَنا يذكرون أنَّه روى أحاديث لا يُتَابَعُ عليها عن الثقات، ويتكلمون فيه)، فتعقبه الذهبي بقوله: (عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكَر له أن يَنفَرِد بأحاديث لسعة ما روى، وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحيهما).
ونقموا عليه أيضاً تصحيفه في القرآن، وقيل إنه كان لا يحفظه، قال الذهبي في «السير»: (كان لا يحفظ القرآن، وإذا جاء منه شيء صحَّف في بعض الأحايين).
قلت: عامة ما ورد عنه من تصحيفه في القرآن لا يثبت إسناده، وقد ساق الخطيب في «تاريخه» جملة من أخباره في ذلك.
فالخلاصة أن عثمان بن أبي شيبة ثقةٌ حافظٌ، وقد احتج به الشيخان، وأكثرا من الرواية عنه، وربما وهم في بعض حديثه، شأنُه شأن غيره من الحفاظ، وأخوه أبو بكر أوثق منه وأحفظ.

---

(١) «السنن الكبرى» (٣٧٩/٢ عقب الحديث رقم١٩٦٣).
(٢) ممن قدَّمه على أخيه أبي بكر: ابن معين، والعجلي.
وقد رد الإمام أحمد هذا التقديم، فقد نقل عنه ابنه عبد الله أنه قال: (أبو بكر أحبّ إليَّ من عثمان)، فقال له عبد الله: إنَّ يحيى بن معين يقول: عثمان أحب إليَّ. فقال: (لا، أبو بكر أعجب إلينا، وأحب إلينا من عثمان). ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٠/٣ رقم٤٠٧٦)، وهذا هو الحق فإن أخاه أبا بكر أحفظ منه وأوثق.
(٣) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن الإمام أحمد (١/رقم١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣).

وقد لخص حاله الحافظ ابن حجر في «التقريب» فقال: (ثقة، حافظ، شهير، وله أوهام).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ الكبير، المفسِّر) وقال في «تاريخ الإسلام»: (كان من كبار الحفاظ كأخيه. رحل إلى الحجاز، والري، والبصرة، والشام، وبغداد، وصنَّف المسند، والتفسير، وغير ذلك)، وقال في «الميزان»: (أحد أئمة الحديث الأعلام كأخيه أبي بكر)، ورمز له بعلامة (صح) يعني أن العمل على توثيقه.

من العاشرة، مات سنة (٢٣٩هـ)، وله ثلاث وثمانون سنة، روى له الجماعة إلا الترمذي.

ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٢٢٢/٣)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٢١٨)، و«الجرح والتعديل» (١٦٦/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٤٥٤/٨)، و«تاريخ بغداد» (١٦٢/١٣)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» لابن خلفون (ص٤٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٨/١٩)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٧٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥١/١١)، و«تاريخ الإسلام» (٨٨٣/٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣٥/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٦٧/٨)، و«التهذيب» (١٤٩/٧)، و«التقريب» (رقم٤٥١٣).

• أَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ.

هو: عمر بن عبد الرحمن بن قيس القرشي الكوفي، أبو حفصٍ الأبَّار[1]، نزيل بغداد.

روى عن: الأعمش، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما.

وعنه: عثمان بن أبي شيبة، وابن معين، وغيرهما.

ثقةٌ، عمي في آخر عمره.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، والدارقطني، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد والنَّسائي: (ليس به بأس).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: (صدوق).

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني الكوفيين).

وقال الذهبي: (كوفي ثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق وكان يحفظ وقد عمي).

---

(١) «**الأَبَّار**» - بتشديد الباء - صانع الإبَر، جمع إِبْرَة. [ينظر: «تهذيب اللغة» (١٨٩/١٥)، و«القاموس المحيط» (ص٣٤١ مادة: أبر)]، قال الدُّوري في «سؤالاته» (٣/رقم٢٦٢٠): (قلتُ ليَحيَى: لِمَ سُمِّيَ الأَبَّار؟ قال: كان يعمل الإبَر، يضرب بمطرقته).

قلت: والقول بتوثيقه هو الأظهر، ولم يذكر فيه جرح ينزله عن درجة الثقة، وقد قال ابن مُحرِز: سأَلتُ ابن معين عنه؟ فقال: ثِقَةٌ، قلتُ: كانوا ينقمون عليه شيئاً؟ قال: لا.

فحُكْمُ الذهبي فيه أوفق من حكم الحافظ ابن حجر، فيما يظهر لي، والله أعلم.

من صغار الثامنة، قال ابن حبان مات في ولاية هارون [الرشيد]، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن مات بين سنة (١٨١هـ-١٩٠هـ)، أخرجه له أصحاب السنن إلا الترمذي.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٢٩/٧)، و«تاريخ ابن معين» - رواية ابن محرز (١/رقم٤٦٨)، و«الجرح والتعديل» (١٢١/٦) و«الثقات» لابن حبان (١٨٩/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٧٠)، و«تاريخ بغداد» (٢٠/١٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٢٦/٢١)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٠٨٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٠١٦/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٨٩/١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧٣/٧)، و«التقريب» (رقم٤٩٣٧).

• الْأَعْمَش.

هو: سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهليُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفيّ، الأعمش.

أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ الكبار، صاحبُ عبادةٍ ونُسُكٍ، متفقٌ على ثقته جلالته وقدره، لكنَّه مكثرٌ من التدليس، من المرتَبَة الثالثة على المختار.

تقدمت ترجمته مفصلة.

• عَمْرُو بنُ مُرَّة.

هو: عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي[1] المرادي، أبو عبدالله الكوفي الأعمى.

روى عن: أبي عبيدة، وسعيد بن المسيب، وسالم بن أبي الجعد، وغيرهم.

وعنه: الأعمش، وشعبة، والثوري وغيرهم.

أحد الأئمة الحفاظ، متفق على ثقته وجلالة قدره، وكان لا يدلس، ورمي بالإرجاء.

فقد زكاه الإمام أحمد، ووثقه: ابن معين، وابن نمير، والعجلي - وزاد: (ثبت) -، وأبو حاتم - وزاد: (صدوق كان يرى الإرجاء) -، ويعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وأثنى عليه الأعمش، قال حفص بن غياث: (ما سمعت الأعمش يُثني على أحدٍ إلا على عمرو بن مُرَّة فإنَّه كان يقول: كان مأموناً على ما عنده).

---

(١) بفتح الجيم والميم بعدها لام، نسبةً إلى «جَمَل» وهو بطنٌ من مُرَاد، وهو جَمَلُ بنُ كِنَانةَ بنِ نَاجيةَ بنِ مُرَادِ بنِ مالكِ بنِ أَدَد. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٨٧/٥).

وذكره عبد الرحمن بن مهدي في حفاظ الكوفة وقال: (أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطيء، منهم: عمرو بن مرة).

وذكر شعبة أنه كان لا يُدَلِّس، فقال: (ما رأيتُ أحداً من أصحاب الحديث إلا يُدَلِّس، إلا ابن عون، وعمرو بن مرة) قلت: مع أنه كوفي والتدليس شائع في أهل الكوفة.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (مجمع على ثقته وإمامته)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (كان ثقةً ثبتاً إماماً)، ونعته في «الميزان» بـ(الإمام الحجة)، وفي «السير» بـ(الإمام، القدوة، الحافظ، .. أحد الأئمة الأعلام).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ عابدٌ، كان لا يُدَلِّس، ورُمي بالإرجاء).

من الخامسة، مات سنة (١١٨هـ)، وقيل قبلها، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (١٨٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٧/٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٨٥/٣)، و«الثقات» لابن حبان (١٨٣/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٢/٢٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٨٨/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩٦/٥)، و«تاريخ الإسلام» (٢٩١/٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٩١/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٢/٨)، و«التقريب» (رقم٥١١٢).

• أَبو عُبَيْدَةَ.

هو: عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبيدة الكوفي، مشهورٌ بكنيته.

قال ابن سعد: (روى عن أبيه رواية كثيرة، وذكروا أنه لم يسمع منه شيئاً، وكان ثقةً كثيرَ الحديث).

وقال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه ثقةٌ في كلِّ ما رواه)[1].

وكان رحمه الله عالماً بحديث أبيه، شديدَ العناية به، ولذا قبل الأئمة روايته عن أبيه – رغم انقطاعها – وصحَّحوها، قال ابن رجب: (وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره).

وقد تقدمت ترجمته مفصلة.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه المحفوظ ضعيفٌ؛ لإرساله.

---

(١) «الاستغناء» (٢١٤/٢ رقم٩٤٥).

وقد روي موضع الشاهد من الحديث عن ابن مسعود موصولاً.

فقد أخرج أبو يعلى في «مسنده» (٩/رقم٥٢٧٠) قال: حدَّثنا الأَخنَسِيُّ أحمدُ بنُ عِمرانَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، وسمعتُه يقولُ: حدَّثنا إبراهيمُ الهَجَرِيُّ، عن أبي الأَحوصِ، عن عبدِ اللهِ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ وِترٌ يُحِبُّ الوِترَ، فإذا استَجمَرتَ فَأَوتِر**».

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً، فيه:

١- «أحمد[1] بن عمران الأخنسي»[2] - شيخ أبي يعلى - متكلَّمٌ فيه، وكبار النقَّاد على تضعيفه[3]، قال فيه البخاري: (يتكلمون فيه، منكر الحديث) وقال أبو زرعة الرازي: (كتبتُ عنه ببغداد، وكان كوفياً، وتركوه)، وقال أبو حاتم: (شيخٌ، لم أكتب عنه وقد أدركتُه)، وقال الأزدي: (منكر الحديث غير مرضي)، وروى له البيهقي في «الشعب»[4] حديثاً من طريقه في اصطناع المعروف، ثم قال: (تفرَّد به أحمدُ بنُ عمرانَ الأخنسيُّ هذا، عن أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ، وهو بهذا الإسنادِ منكَرٌ)، وأورَدَ له العقيليُّ في «الضعفاء» حديثاً خولف في إسناده.

٢- وفيه أيضاً: «إبراهيم بن مسلم الهَجَري»[5] ليِّنُ الحديث، وكان رفَّاعاً[1]؛ يرفع أحاديث موقوفة، غلطاً منه ووهماً، وهذا أكثر ما أخذ عليه، وهو يدل على ضعف ضبطه، وقد أطلق القول بضعفه: ابن سعد، وابن عيينة، وابن معين، وابن المديني، والنسائي، وغيرهم.

---

(١) هذا هو المشهور في اسمه، قال الخطيب البغدادي: (قيل: اسمه أحمد بن عمران، وذلك أشهر)، بينما سماه البخاري في «التاريخ»: محمداً، وعدَّه ابن أبي حاتم من أخطائه كما في كتابه «بيان خطأ البخاري في تاريخه» (٧/١).

(٢) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٠٢/١)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٢٧/١)، و«الجرح والتعديل» (٦٤/٢)، و«ثقات ابن حبان» (١٣/٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٣٢/٧)، و«تاريخ بغداد» (٢٢٣/٤) و(٥٤٤/٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٢٣/١)، و«لسان الميزان» (٥٥٩/١)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لمغلطاي (٤٤٨/١).

(٣) وذهب بعض النقاد إلى تقوية حاله، فقال فيه العجلي: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (حدَّثنا عنه أبو يعلى، مستقيم الحديث)، وقال ابن عدي: (ثقة)، وأكثر أبو عوانة من الرواية عنه في «صحيحه».

قلتُ: وقول البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة ومن وافقهم في تضعيفه مقدَّمٌ على قول من قوَّاه، فهم أرباب الصنعة، ونقَّاد الفنّ.

(٤) (١٠/رقم٧٢٨٣).

(٥) ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٣٤١/٦)، و«ضعفاء العقيلي» (٦٥/١)، و«الجرح والتعديل» (١٣١/٢)، و«المجروحين» (٩٩/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٤٦/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٦٥/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٢/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٦٤/١)، و«التقريب» (رقم٢٥٢).

وظاهر كلام النقاد فيه أن أكثر خطئه في الأسانيد؛ لأنه كان رفَّاعاً لها، وأما في المتون فلا بأس به فيها، قال ابن عدي: (إبراهيم الهجري هذا حدَّث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه).

ولا يُستبعد أن يكون هذا الحديث في أصله موقوفاً على ابن مسعود، فأخطأ فيه الهجري فرفعه كعادته، والله أعلم.

تنبيه مهم: وقع للحافظ ابن حجر في كتابه «التهذيب» وهم عجيب، حيث خلط بين ترجمة (إبراهيم بن مسلم الهجري) هذا، وبين ترجمة (إبراهيم بن الفضل المخزومي)، فنقل في ترجمة الهجري ما قيل في المخزومي، فلينتبه لذلك.

(١) وصفه بذلك: شعبة، وابن عيينة، وابن المديني، والفسوي، والبزار، والساجي، وأبو الفتح الأزدي، وغيرهم.

قال أبو داود في «سننه» (٢/رقم١٤١٦):

حَدَّثنا إِبرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، أَخبَرَنا عِيسَى، عَن زَكَرِيَّا، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَن عَاصِمٍ، عَن عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«يَا أَهلَ القُرْآن أَوتِرُوا، فَإِنَّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «**أبو إسحاق السَّبِيعي**»، واختُلِفَ عليه، فروي عنه مرفوعاً وموقوفاً[١].

- **فرواه عنه مرفوعاً**: زكريا بن أبي زائدة، وأبو بكر بن عياش، ومنصور بن المعتمر، وسفيان بن عيينة، وأبو عوانة.

- أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/رقم١٤١٦)، وأحمد في «المسند» (٢/رقم٨٧٧) كلاهما **من طريق زكريا بن أبي زائدة.**

- وأخرجه الترمذي في «جامعه» (١/رقم٤٥٣) – ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» (٤/رقم٩٧٦) –، والنسائي في «المجتبى» (٣/رقم١٦٧٥) وفي «الكبرى» (١/رقم١٣٨٨)، وابن ماجه في «سننه» (٢/رقم١١٦٩)، وعبد الله بن أحمد في «زياداته على المسند» (٢/رقم١٢٦٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/رقم١٠٦٧)، وأبو علي الطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/رقم٤٣١)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤٤١)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٥/٢٦٥-٢٦٦) **جميعهم من طريق أبي بكر بن عياش.**

- وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١/رقم٤٤٠)، وعبد الله بن أحمد في «زياداته على المسند» (٢/رقم١٢١٤ و١٢٢٥ و١٢٢٨) – ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/رقم٥٠٤) –، والبزار في «مسنده» (٢/رقم٦٧٠ و٦٧١)، ومحمد بن نصر المروزي في «الوتر» –كما في مختصره للمقريزي (ص٢٦٧)–، وأبو يعلى في «مسنده» (١/رقم٥٨٥) – ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٢/رقم٥٠٣) –، وابن المنذر في «الأوسط»

---

(١) للتوسع في دراسة هذا الاختلاف على أبي إسحاق، ينظر: «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل» (٢/٩٩٩-١٠٠٩)، و«الأحاديث التي ذكر الترمذي فيه اختلافاً وليس في العلل الكبير» (٢/٨٢٦-٨٣٩) كلاهما للدكتور خالد باسمح.

(٥/رقم٢٦٠٨)، وأبو القاسم ابن نصر في «فوائده» (رقم٤٠)، وأبو القاسم ابن بشران في «الأمالي» (١/رقم٢٩٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٥٨٦/١٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/رقم٥٠٨) **جميعهم من طريق منصور بن المعتمر**.

- وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/رقم١٠٦٧) **من طريق سفيان بن عيينة**، ولم يسق لفظه، بل أحال على لفظ أبي بكر بن عياش.
- أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/رقم٤١٤٠) **من طريق أبي عوانة**.

■ **ورواه عنه موقوفاً على عليٍّ ﷺ:** حفيده إسرائيل بن يونس، وأبو خيثمة زهير بن معاوية، وعلي بن صالح بن حي الكوفي، وغيرهم[1].

- أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/رقم٨٩) — ومن طريقه: البيهقي في «الخلافيات» (٢/رقم١٤٠٠) –، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/رقم١٩٣٦)، والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٨٢/٢–٢٨٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/رقم٥١٠) **جميعهم من طريق إسرائيل**.
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/رقم٧٨٦)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/رقم٢٥٥٣) — ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/رقم٥٣٤) –، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/رقم٤١٣٩) **جميعهم من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية**.
- وأخرجه عبد الباقي ابن قانع في «فوائده، رواية: أبي علي بن شاذان» (مخطوط ل١٥١/ب) **من طريق علي بن صالح بن حي الكوفي**.

الترجيح بين الوجهين:

بالنظر في هذا الاختلاف يظهر لي أن المحفوظ فيه عن «أبي إسحاق» هو **الوقف**، فقد رواه عنه موقوفاً جماعةٌ من كبار أصحابه المقدَّمين فيه، وعلى رأسهم حفيده إسرائيل، ووافقه: زهير بن معاوية، وعلي بن صالح، ووافق هؤلاء الثلاثة على الوقف – وإن لم يذكروا موضع الشاهد –: الثوريُّ وشعبةُ، وغيرُهما كما سبق.

(١) ممن رواه عن أبي إسحاق موقوفاً – غير من ذكرتُ –: سفيان الثوري، وشعبة، ومعمر، وأبو الأحوص، وشريك بن عبد الله، ومغيرة بن مسلم، وغيرهم، وإنما لم أخرج روايتهم لأنه ليس فيها موضوع الشاهد من الحديث.

فالوجه المحفوظ في هذا الحديث هو وقفه على عليٍّ ﷺ من قوله، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، والحمل في هذا الاختلاف على «أبي إسحاق» نفسِه، فإنه قد تغيّر في آخر عمره، وغالب من رواه عنه مرفوعاً هم ممن سمع منه بعد تغيره، كزكريا بن أبي زائدة، وأبي عوانة، وابن عيينة، وبعضهم في حديثه عنه اضطراب كمنصور بن المعتمر، وبعضهم ليس بالقوي فيه كأبي بكر بن عياش[1].

وأما أصحابه المقَدَّمون فيه، ومن سمعوا منه قديماً فيروونه عنه موقوفاً، كما سبق، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• إِبرَاهِيمُ بنُ مُوسَى.

هو: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفراء الرازي المعروف بـ«الصغير»، وكان أحمد ابن حنبل ينكر على من يقول له الصغير، ويقول: هو كبير في العلم والجلالة.

روى عن: عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وغيرهم.

أحد الأئمة الحفاظ، متفق على ثقته وإتقانه وجلالته.

قال تلميذُه وبلَدِيُّه أبو زرعة الرازي: (هو أتقنُ من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصحُّ حديثاً منه، لا يُحَدِّثُ إلَّا من كتابه، لا أعلمُ أني كتبتُ عنه خمسين حديثاً من حفظه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان ابن صالح).

وذكره الخليلي من الجهابذة الحفاظ الكبار الذين يقارَنُون بأحمدَ، وابن معين، وأقرانِهما، وقال فيه: (ثقة، إمام، مخرَّجٌ في «الصحيحين»، روى عنه البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم من الأئمة، فإذا روى عنه الثقات فحديثه محتج به بلا مدافعة).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الحافظ الكبير المجوِّد).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حافظ).

من العاشرة، مات بعد سنة (٢٢٠هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٧/٢)، و«الإرشاد» للخليلي (٦٦٨/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢١٩/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤٠/١١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٩/١)، و«التهذيب» (١٧٠/١)، و«التقريب» (رقم٢٥٩).

---

(١) ينظر في طبقات أصحاب أبي إسحاق: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٥١٩/٢-٥٢٥)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٤٤٥-٤٤٦)، و«الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص٣٤١-٣٥٧) مع حاشية محققه، و«أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً» لباسمح (١٠٥/١-١٧٧) وهو أوسعها وأجمعها.

• عِيسَى.

هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعِي - بفتح السين وكسر الموحدة-، أبو عمرو، ويقال: أبو محمَّد الكوفي.

وهو أخو الحافظ إسرائيل بن يونس، وقد رأى جدَّه أبا إسحاق ولم يسمع منه.

روى عن: زكريا بن أبي زائدة، وسليمان الأعمش، وخلق غيرهما.

وعنه: إبراهيم بن موسى الرازي، وعلي بن بحر، وإسحاق بن راهويه، وخلق من الكبار.

متفقٌ على ثقته وإتقانه وجلالة قدره.

فقد وثَّقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وسُئِلَ عنه عليُّ بنُ المديني فقال: (بخٍ بخٍ ثقةٌ مأمونٌ).

وذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» وقال: (كان متيَقِّظاً ثَبْتَاً).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، القدوة، الحافظ، الحجة)، وقال في «الكاشف»: (أحد الأعلام في الحفظ والعبادة).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ مأمونٌ).

وهو أثبت من أخيه إسرائيل، قَال ابن عمَّار الموصلي: (عِيسَى حجة، وهو أثبت من إسرائيل).

وكان رحمه الله صاحب نسك وعبادة، فكان يحج سنة، ويغزو سنة.

من الثامنة، مات سنة (١٨٧هـ)، وقيل (١٩١هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٨٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٩١/٦)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٤٦٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٩٥ رقم١٤٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٦٢/٢٣)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٤٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٩/٨)، و«تاريخ الإسلام» (٩٣٩/٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم٥٣٤١).

• زَكَرِيَّا.

هو: زكريا بن أبي زائدة - واسمه خالد، ويقال: هبيرة - ابن ميمون بن فيروز الهَمْداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي.

روى عن: عامر الشعبي — وأكثر عنه -، وأبي إسحاق السَّبيعي، وخالد بن سلمة، وغيرهم.

وعنه: عيسى بن يونس، ويحيى القطَّان، وشعبة بن الحجَّاج، وخلق من الكبار.

ثِقَةٌ حافظٌ.

فقد وثَّقَهُ: ابن سعد - وقال: كثير الحديث -، والإمام أحمد، والعجلي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والبزار، والنسائي، وابن شاهين، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (زكريا بن أبي زائدة، ثقة، حلو الحديث، شيخ ثقة).

وقال يحيى القطان وأبو بكر البرديجي: (ليس به بأس) زاد البرديجي: (وهو دون شعبة والثوري).

وقال ابن القطان الفاسي: (فأما زكريا بن أبي زائدة فثقةٌ لا يُسأل عن مثله)[١].

وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات».

وليَّنه بعضهم.

قال ابن معين وأبو زرعة: (صويلح).

وقال أبو حاتم: (ليّنُ الحديثِ، كان يُدَلِّس ...).

قلتُ: هذا الراوي من حفّاظ الكوفة وأعلامها، وقد روى عنه كبار الحفاظ، كشعبة، والثوري، وابن المبارك، والقطان، ووكيع، وأبي نُعيم، وغيرهم، واحتج به الجماعة، وأطلق توثيقه أكثر الأئمة النقاد، وهو اختيار الحافظين الذهبي وابن حجر.

قال الذهبي في «الكاشف»: (الحافظ .. ثقة، يدلّس عن الشعبي).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، وكان يدلِّس، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرَة).

وأمّا تليين مَن ليَّنه فلعلَّه من أجل تدليسه، أو من أجل روايته عن أبي إسحاق، كما سيأتي تفصيله.

فزكريا ثقةٌ صحيح الحديث، لكنه ليس في الثقة كشعبة والثوري، وليس هو في الشعبي كإسماعيل بن أبي خالد، ولكنه مع هذا لا ينزل عن درجة الثقة، لكن يُتَأنَّى في قبول روايته عن الشعبي، وأبي إسحاق السَّبيعي خاصة.

- أما الشعبيُّ فكان زكريا من ثقات أصحابه، وكان عنده كتاب عنه، لكنه كان كثير التدليس عنه.

  وقد وصفه بالتدليس — لاسيما عن الشعبي -: الإمام أحمد، وأبو داود، وصالح جزرة، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني.

  قال الإمام أحمد: (كان عند زكريا بن أبي زائدة كتاب، فكان يقول فيه: سمعتُ الشَّعبِيَّ، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر [يعني الجعفي، وهو ضعيف] وبَيَان [يعني: ابن بشر

---

(١) نقله عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٦٦)، ولم أقف عليه في كتابه «بيان الوهم والإيهام».

الأحمسي، وهو ثقة]، ولا يُسمِّي) قال أبو داود: (يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب يرسلها عن الشعبي).

وقال أبو داود: (زكريا ثقة، ولكنه يدلِّس).

وقال صالح جزرة: (في روايته عن الشعبي نظر؛ لأن زكريا كان يدلِّس).

وقال أبو زرعة: (يدلس كثيراً عن الشعبي).

وقال أبو حاتم: (ليِّنُ الحديثِ، كان يُدَلِّس، وإسرائيل أحبُّ إليَّ منه، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه، إنما أخذها عن أبي حَرِيز [يعني: عبد الله بن حسين الأزدي، وفيه ضعف]).

قال الذهبي في «الكاشف»: ثقة يدلس عن شيخه الشعبي.

وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، وقال: (أكثر عن الشعبي).

فزكريا من ثقات أصحاب الشعبي المكثرين عنه، لكنه كان يدلس عنه، فكان يأخذ عن «جابر الجعفي» و«أبي حَرِيز الأزدي» [وهما ضعيفان]، ويأخذ عن «بيان بن بشر الأحمسي»، و«فراس بن يحيى الهمداني» [وهما ثقتان] فيروي عن الشعبي ما سمعه منهم ولا يسميهم.

ولأجل هذا يتأنى في قبول ما يرويه عن الشعبي بالعنعنة؛ لاحتمال وجود الواسطة بينهما، فإن ظهر لنا بالقرائن أنه مما لم يسمعه منه، حكمنا على روايته المعنعنة بالتدليس حينئذٍ، وإلا فإن الأصل قبول روايته عنه.

وقد أثنى الإمام أحمد على روايته عن الشعبي فقال: (زكريا عن الشعبيِّ وغيرِه، جَيِّدُ الحديثِ، ثقة).

وقال ابن المديني: سألتُ يحيى القطان عن زكريا عن الشعبي؟ فقال: (ليس هو عندي مثل إسماعيل، وليس به بأس)، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وهو أوثق أصحاب الشعبي.

وقال ابن المديني أيضاً: قلت ليحيى: إن زكريا كان يخرج كتابه؟ قال: نعم، أخرج إليَّ كتاب الشعبي فكتبتُ منه، ثم أخرج إليَّ كُتُباً فرددتُها لم أرو منها شيئاً، كتاب سعد بن إبراهيم، وكتاب فراس) وهذا من يحيى ثناءٌ فعليٌّ على كتابه عن الشعبي.

وبهذا يتبين أن قول صالح جزرة: (في روايته عن الشعبي نظر؛ لأن زكريا كان يدلِّس) فيه نظر ظاهر، ولا ينسجم مع أقوال هؤلاء الأئمة.

- وأما روايته عن أبي إسحاق السبيعي، فلأنه سمع منه بأخرة، بعدما تغَيَّر.

قال صالح بن أحمد: قال أبي: (إذا اختلف زكريا وإسرائيل، فإن زكريا أحب إليَّ في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق ليِّن، سمعا منه بأخرة).

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: (زهير، وزكريا، وإسرائيل، ما أقربهم في أبي إسحاق، في حديثهم عنه لين، ولا أراه إلا من أبي إسحاق)، قلت لأحمد: زكريا؟ قال: (ما أقربه من هؤلاء الصغار، كان سماعه بآخرة).

وقال العجلي: (سماعه من أبي إسحاق بأخرة، بعد ما كبر أبو إسحاق، وروايته، ورواية زهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، قريب من السواء).

من السادسة، مات سنة (١٤٩هـ)، وقيل غير ذلك، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات» لابن سعد (٣٥٥/٦)، و«الثقات» للعجلي (٣٧٠/١)، و«العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٢/رقم٢٤٩٥)، و«الجرح والتعديل» (٥٩٣/٣)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٩٧-٢٩٨)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (١/رقم٥٤٣ و٥٤٥ و٥٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٩/٩)، و«من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث» (ص٢٠٦)، و«الكاشف» (١/رقم١٦٤٣)، و«ميزان الاعتدال» (٧٣/٢)، و«جامع التحصيل» (ص ١٧٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٦٤/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٩/٣)، و«التقريب» (رقم٢٠٢٢)، و«تعريف أهل التقديس» (رقم٤٧)، و«معجم المدلسين» (ص١٨٢).

• أَبو إِسحَاقَ.

هو: عمرُو بنُ عبدِ الله بنِ عُبَيدٍ السَّبِيعيُّ الهمْدَانيُّ الكوفيُّ.

ثقةٌ ثَبْتٌ مُكثِرٌ، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

عابوا عليه التدليس، ووُصِمَ بالاختلاط في آخر عمره.

- أما تدليسه فمغمورٌ بجانب سعة روايته، وعنعنته محمولةٌ على الاتصال، وإنما يتوقف فيها إذا تبيَّن تدليسه في حديثٍ بعينه؛ وذلك إمَّا بنصِّ إمامٍ، أو حين يَذْكُرُ واسطةً بينه وبين شيخِه، أو يأتي بما يُستَنْكَر.
- وأما اختلاطه فليس هو من قبيل الاختلاط الفاحش المؤثر، وإنما هو من قبيل التغيُّر اليسير الذي يحصل للإنسان بسبب تقدم السنّ، وأبو إسحاق قد عُمِّر طويلاً حتى قارب المائة.

وقد تقدمت ترجمته مفصلَّة.

• **عَاصِم**.

هو: عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي.

رَوَى عَن: علي بن أَبي طالب، وعامة حديثه عنه(١).

وعنه: أبو إسحاق السبيعي – وهو أكثر وأشهر مَن روى عنه(٢) –، وكثير بن زاذن، وغيرهما.

مختلَفٌ فيه.

فقد وثقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن المديني، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (هو أعلى من الحارث الأعور، وهو عندي حجة).

وقال أبو داود في «سؤالاته»: قلتُ لأحمدَ: عَاصِمُ بنُ ضَمرَة أحبُّ إِلَيكَ أم الحارِث؟ فقالَ: (عَاصِمٌ، أَيُّ شَيءٍ لعاصمٍ من الْمَنَاكِير؟)، قال الحسين ابن إدريس –راوي كتاب «السؤالات»–: (أي ليس له مناكير).

وقال الترمذيُّ: (ثقةٌ عند أهل الحديث)(٣).

وقال النسائيُّ، وشيخُه ابنُ البرقي: (ليس به بأس).

وَقَال البزار: (هو صالح الحديث).

وقد قدَّمه عامَّةُ الحفَّاظ – الثوريُّ، والإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن حِبَّان وغيرهم – على قرينه «الحارث بن الأعور»(٤)، وهذا الحق؛ فإنَّ الحارثَ ضعيفٌ، وأما الجوزجاني فقال: (عاصم بن ضمرة عندي قريبٌ من الحارث)!.

وتكلَّم فيه: ابنُ حِبَّان، وابنُ عديٍّ.

أما ابن حبان فذكره في كتابه «المجروحين» وقال: (كان رديء الحفظِ، فَاحِشَ الخَطَأ، يَرفَع عن عليٍّ قولَه كثيراً، فلمَّا فَحُشَ ذلك في روايتِه استَحَقَّ التَّرك، على أنَّه أحسن حالاً من الحارث).

---

(١) قال البزار – فيما نقله مغلطاي في «إكماله» (١٠٦/٧) –: (لا نَعلمُه روى إلا عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، إلَّا حديثاً أخطأ فيه مِسكين بن بُكَيْر، فرواه عن الحجَّاج، عن أبي إسحاق، عن عاصمٍ، عن أبي بَصِير، عن أُبَي بنِ كَعبٍ، وهذا مما لا يُشَك في خطئه).

(٢) روى البخاري في «التاريخ الأوسط» (١٣/٣) بإسناده إلى أبي إسحاق أنه قال: (جَاوَرْنَا عَاصمَ بنَ ضَمْرَةَ ثلاثينَ سَنَةً فما حَدَّثَنَا حَدِيثاً قَطُّ إلا عن عليٍّ ﷺ).

(٣) «الجامع» (٧٣٧/١ عقب الحديث رقم٥٩٩).

(٤) «عاصم بن ضمرة» و«الحارث الأعور» كلاهما من أصحاب عليٍّ ﷺ، وهما مشهوران بالرواية عنه، والحارث ضعيفٌ، واتهمه بعضهم.

وأما ابن عدي فترجم له في «الكامل في الضعفاء» وقال في آخر ترجمته: (وعاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً؛ لكثرة ما يروي عن عليٍّ مما تَفَرَّد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصمٍ قومٌ ثقاتٌ، البَلِيَّةُ من عاصمٍ، ليس ممن يَروي عنه).

قلت: والظاهر لي من حاله أنه إلى التوثيق أقرب، فإن جمهور النقاد على توثيقه، ولم يتكلم فيه إلا الجوزجاني، ومِن بعدِه ابنُ حِبَّان وابنُ عدي.

وقد ردَّ ابن حجر تضعيف الجوزجاني ومن تبعه فقال في «التهذيب»: (تَعُصُّبُ الجوزجاني على أصحاب عليٍّ معروفٌ، .. وقد تبع الجوزجاني في تضعيفه ابنُ عدي وابن حِبَّان).

وأما قول ابن حبان عنه بأنه رديء الحفظِ، فَاحِشَ الخَطَأ، يَرفَع الموقوفات، أو قول ابن عدي بأنَّه يَتَفَرَّد عن علي بما لا يتابعه الثقات عليه، فلأجل ما وقع في بعض رواياته من أوهام ومناكير.

والظاهر أن تلك المناكير ليس فيها على عاصمٍ، كما ذهب إليه ابن حبان وابن عدي، وإنما الحمل فيها على من دونه، ويؤكد هذا إطلاق جماهير الأئمة القول بتوثيقه، ويؤيده أيضاً قول البزار: (حدَّث عن عاصمٍ: أبو إسحاق، والحكمُ بنُ عُتَيْبَة، وحَبِيبُ بنُ أبي ثابتٍ، ولا نَعلَمُ حَدَّث عنه غير هؤلاء، وهو صالح الحديث، وأمَّا ما روى عنه حبيبٌ فروى عنه أحاديث مناكير، وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه، إنما بَلَغَه عنه هذه الأحاديث).

قلت: ورواية حبيب عن عاصم متكلَّمٌ فيها، وكذلك رواية الحكم بن عتيبة، وأحسن من روى عنه أبو إسحاق السبيعي.

قال سفيان الثوري: (لم يرو حبيب بن أَبي ثابت عن عاصم بن ضمرة شيئا قط)[(١)]، وَقَال أبو داود: (ليس لحبيبٍ عن عاصمٍ شيءٌ يصح)[(٢)]، وقال أبو حاتم: (لا يثبُت لحَبيب روايةٌ عَن عَاصِم)[(٣)]، وذكر الدَّارَقُطنِيّ فِي «سنَنه» أنه لَا يَصح سَمَاعه من عَاصِم.

وأما الحكم، فقال أبو حاتم: (لا أعلم روى الحكم عن عاصم بن ضمرة شيئاً)[(٤)]، وقال الآجري: سألتُ أبا داود: سَمِعَ الحَكَمُ من عاصم بن ضمرة؟ فقال: (قال أبو الوليد الطيالسي: ما أرى سمع الحكم من عاصم بن ضمرة)[(٥)].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٧٠٠/١).

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٠١/١ رقم٤٨٨).

(٣) «العلل» (٦/مسألة رقم٢٣٠٨).

(٤) «المراسيل» (ص٤٨ رقم١٦٧).

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢١١/١ رقم٢٠٤).

وعامَّة ما وقع في حديث عاصم من المناكير أكثرها من غير رواية أبي إسحاق عنه، فالظاهر أن حبيباً والحكم كانا يرويان عن عاصمٍ بواسطة، فيسقطان تلك الواسطة ويدلِّسان في روايتهما عنه، وحبيبٌ والحكم موصوفان بالتدليس، كما قال غير واحد من الأئمة(١)، فلعل تلك المناكير كانت من الواسطة بينهما، وابن عدي حمل رواية حبيب والحكم عن عاصم على ظاهرها، فجعل الحمل فيها على عاصم، لأن حبيباً والحكم من ثقات الكوفيين.

كما أن تلك المناكير جاءت من طريق بعض الهلكى والوضاعين، كعمرو بن خالد الواسطي، قال أبو حاتم: (روى عمرو بنُ خالدٍ، عن حَبيب بنِ أبي ثابتٍ، عن عاصمِ بنِ ضَمْرَة، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ موضُوعَةً؛ خمسةً، ستَّةً)(٢).

فالمقصود أن ما وقع في روايات عاصم بن ضمرة من مناكير الحمل في غالبها ليس عليه، وإنما على مَن دونه، وقد مرَّ بنا قول الإمام أحمد في الثناء عليه: (أَيُّ شَيءٍ لعاصمٍ من الْمَنَاكِير؟!)، يعني ليس له مناكير.

وذهب الحافظان - الذهبيُّ وابنُ حجر - إلى التوسط في حاله.

فقال الذهبي في «الكاشف»: (هو وسط)، وأكد ذلك في «تاريخ الإسلام» فقال: (هو حسن الحديث).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق).

قلتُ: والتوسُّط في حاله هو الأعدل، ولو قيل بتوثيقه فليس ببعيد.

من الثالثة، مات سنة (٧٤هـ)، روى له الأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٢٢٢)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٨٧ رقم٣٣١)، و«الجرح والتعديل» (٦/٣٤٥)، و«أحوال الرجال» (ص٣٤ رقم١١)، و«تمييز ثقات المحدِّثين وضعفائهم» لابن البرقي (ص٧٥ رقم٢٦٨)، و«الثقات» للعجلي (٢/٨)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/١٢٥)، و«الكامل في الضعفاء» (٦/٣٨٦)، و«تهذيب الكمال» (١٣/٤٩٦)، و«الكاشف» (١/رقم٢٥٠٤)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (٢/٨٢٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٠٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٤٥)، و«التقريب» (رقم٣٠٦٣).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد لا يصح مرفوعاً عن النبي ﷺ، كما سبق بيانه، وإنما المحفوظ فيه أنه من قول عليٍّ ﷺ، وإسناده جيِّدٌ.

---

(١) مرَّ ذكر ذلك في ترجمة كل واحد منهما.

(٢) «العلل» (٤/مسألة رقم١٥٠٢).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

الوتر: بفتح الواو وكسرها، لغتان معروفتان[2]، وقرئ بهما في قوله تعالى: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾[3] [الفجر:٣].

و«الْوتر»: هو الْفَرد، وهو ضد الشَّفع، وهو بمعنى «الواحد» و«الأحد».

قال أبو العباس الأقليشي: (قيل للوترِ وترٌ؛ لانفراده بنفسه، كأنَّه وُتِرَ أن يتَّصِل به غيرُه، أي قُطِعَ، وكلُّ موجودٍ في الوجود فهو إمَّا وترٌ أو شَفْعٌ، فكلُّ ماله نظيرٌ فهو شُفِعَ بنظيرِه، وما ليس له نظيرٌ كالشَّمس والقمر مثلاً فهو وتر)[4].

❖ بيان دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت هذه الأحاديث على إثبات صفة «الوِتْرِيَّة» لله عز وجل، وهي من صفاته الذاتية، الدالة على وحدانيته سبحانه وتعالى، فهو سبحانه الواحِدُ الأحدُ الوِتْرُ الذي لا شريك ولا معين ولا شبيه ولا نظير ولا نِدَّ له.

قال الخطابي: (الوِتْرُ: الفَرْدُ، ومَعْنَى «الوِتر» في صفةِ اللهِ جلَّ وعَلَا: الواحدُ الذي لا شَرِيكَ لَه ولا نظيرَ، المتفرِّدُ عن خَلقِهِ، البائنُ منهم بِصِفَاتِهِ، فهو سبحانه وِتْرٌ، وجميعُ خَلْقِهِ شَفْعٌ)[5].

فـ«الوتر» و«الواحد» و«الأحد» كلها أسماءٌ لله عز وجل، تدل إثبات صفة «الوحدانية» له.

فهو سبحانه واحدٌ في ربوبيته، فلا خالق ولا رازق ولا مدبر لهذا الوجود إلا هو، وهو واحد في إلهيته فلا إله غيره، ولا شريك له، ولا معبود بحق سواه، وهو واحد في أسمائه وصفاته، فلا شبيه له ولا مثيل في شيء من صفاته وأفعاله.

---

(١) ينظر مادة «**وتر**» في: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٣٩٥/١)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٢٢٢/١٤)، و«الصحاح» للجوهري (٨٤٢/٢)، و«المحكم» لابن سيده (٥٣٢/٩)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢٧٨/٢)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٤٧/٥)، و«لسان العرب» (٢٧٣/٥)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٤٩٠).

(٢) قال أبو الحسن اللِّحيانيُّ: (أهلُ الحجازِ يفتحونَ، فيقُولُونَ: «وَتْرٌ»، وتميمٌ وأهلُ نجدٍ يكسرون، فيقولون: «وِترٌ»).

(٣) قال أبو منصور الأزهري في «معاني القراءات» (١٤٢/٣): (قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَالشَّفْعِ وَالوِتْرِ﴾ قَرَأ حمزةُ والكِسَائيُّ: بكسر الواو، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان، يقال للفَردِ: وِتْرٌ، ووَتْرٌ).

(٤) «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» (١٠٧٣/٢).

(٥) «شأن الدعاء» (ص٢٩-٣٠).

فـ(الوتر سبحانه هو المنفرد عن الشريك والمثلية، وكل معاني الزوجية؛ من الصاحبة والولد، ومن أن يكون له كفواً أحد، وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يحمد الله على اتصافه بـ«الوترية»، وأن يكبره تكبيراً في كل أوصاف «الأحدية»، قال الله عز وجل: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾ [الإسراء:١١١].

ونصوص الكتاب والسنة مليئة بتقرير هذا الأصل العظيم، وهو وحدانية الله عز وجل، فسورة الأخلاص التي تعدل ثلث القرآن كلها تتحدث عن أَحَدِيَّة الله عزَّ وجلَّ، وأنه واحدٌ أحد؛ سيِّدٌ صَمَد، لا والِدَ له ولا وَلَدَ، ولا يماثله أحد، فهو الإله الواحد المتفرد الذي لا شريك له ولا مثيل، ولا ند ولا نظير، والخلائق كلها مفتقرة ومحتاجة إليه، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص:١-٤].

وقد أنكر الله تعالى على الذين اتخذوا أرباباً من دونه في قوله: ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف:٣٩]، وقال مقرراً وحدانيته: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد:١٦].

والإقرار بوحدانية الله هو أخص خصائص ألوهيته سبحانه، وأنه المستحق للعبادة وحده دون من سواه، ونقيض الوحدانية الشرك، وهو أعظم ذنبٍ عُصِيَ الله به، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة:٣١]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل:٥١].

فأنواع «التوحيد» الثلاثة — الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات - كلها قائمة على الإقرار بهذه الصفة العظيمة؛ صفة «الواحدانية» لله عز وجل.

فـ«التوحيد» أصل مادته (وَحَدَ)، وهذه المادة تدور على معنى الانفراد والتفرُّد(١)، قال ابن فارس: (الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الانفراد، .. والواحد: المنفرد)(٢).

---

(١) ينظر مادة (وَحَدَ) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢٤/٥)، و«الصحاح» للجوهري (٥٤٧/٢)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٣٢٤)، و«لسان العرب» لابن منظور (٤٤٦/٣).

(٢) «مقاييس اللغة» (٩٠/٦).

وعليه فتوحيد الله تعالى معناه: إفراده تعالى بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات[1].

وقد ذكر أبو العباس القرطبي وجهاً استحسنه في معنى قوله ﷺ في الحديث: «**يُحِبُّ الوِتْرَ**» بأنَّ المراد بـ«الوتر» هنا: التوحيد، فقال: (قوله: «**يحب الوتر**» ظاهره أن «الوتر» هنا للجنس، لا معهودَ جرى ذكره يُحمَل عليه، فيكون معناه على هذا: أنَّه يحبُّ كل وترٍ شَرَعَه، وأَمَرَ به، .. ومعنى محبَّته لهذا النوع: أنَّه أمر به، وأثاب عليه ..) ثم ذكر أقوالاً أخرى في ذلك، ثم قال: (وهذه الأقوال كلُّها متكافئة، وأشبه ما تقدَّم: حمله على العموم، وقد ظهر لي وجهٌ، وأرجو أن يكون أولى بالمقصود، وهو أن «الوتر» يراد به التوحيد، فيكون معناه إن الله تعالى في ذاته وكماله وأفعاله واحدٌ، ويحب التوحيد، أي: يوحَّد ويُعتَقَد انفراده دون خلقِه، فيلتئمُ أوَّل الحديث وآخره، وظاهره وباطنه)[2].

ومما يحسن التنبيه عليه في هذا المقام أن أهل الكلام فسَّروا «الوتر» و«الواحد» بما يتوافق مع عقيدتهم في توحيد الله عز وجل.

ومن ذلك قول الأشاعرة بأن معناه أنَّه (واحدٌ في ذاته لا يقبل الانقسام والتجزئة، وواحد في صفاته فلا شِبْه له ولا مِثْل، وواحدٌ في أفعاله فلا شريك له ولا مُعِين)[3].

وهذا التفسير لمعنى «الوتر» و«الواحد» مشتمل على بعض الألفاظ المجملة التي ضمنها هؤلاء المتكلمون جملة من عقائدهم الباطلة.

---

(١) ينظر: «الحجة في بيان المحجة» (٣٣١/١)، و«حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين» لعبد الرحيم السلمي (ص٨٠ وما بعدها)

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» (١٧/٧-١٨).

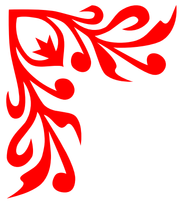
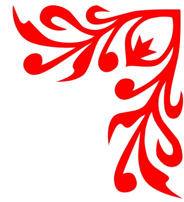
(٣) ينظر: «مجرد مقالات الأشعري» لابن فورك (ص٥٥)، و«الاعتقاد» للبيهقي (ص٥٥)، و«شرح أسماء الله الحسنى» للقشيري (ص٢١٥)، و«الإرشاد» للجويني (ص٥٢)، و«المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للغزالي (ص٢٦٤)، و«الأمد الأقصى» لابن العربي (٣٠٥/١-٣١٧)، و«نهاية الأقدام في علم الكلام» للشهرستاني (ص٨٥)، و«الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» للإقليشي (١٠٢٧/٢-١٠٣٢ و١٠٧٢-١٠٧٤)، و«تفسير الرازي» (١٤٨/٤)، و«لوامع البينات شرح الأسماء والصفات» للرازي (ص٢٢٩-٢٣٠).

وقد ذكر هذا التعريف طائفة من شراح الحديث والمصنِّفين في الغريب، ينظر على سبيل المثال: «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢٧٨/٢ مادة: وتر)، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول (١٦٧/٦)، و«النهاية» لابن الأثير (١٤٧/٥ مادة: وتر)، و«المفهِم» للقرطبي (١٧/٧)، و«شرح المشكاة» للطيبي (١٢٢٤/٤)، و«طرح التثريب» للعراقي (١٥٥/٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢٢٧/١١)، و«شرح المصابيح» لابن المَلَك (١٨٤/٢)، و«فيض القدير» للمناوي (٢٦٦/٢)، و«عون المعبود» للعظيم آبادي (٢٩١/٤).

وجماع المعاني التي قصدوها بهذا التفسير: نفي علو الله ومباينته لخلقه، ونفي الصفات الإلهية، ونحو ذلك، كما أنهم أهملوا أعظم أنواع التوحيد وهو توحيد الألوهية الذي أرسلت به الرسل وأنزلت من أجله الكتب، وظنوا أن التوحيد الذي دعت إليه الرسل هو الإقرار بأن الله خالق كل شيء ومربيه ومدبره، لا شريك له في ذلك ولا معين، وأن هذا هو معنى (لا إله إلا الله).

وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في عدد من كتبه في بيان ما تضمنه هذا التفسير من العقائد الباطلة، فليرجع لكلامه من أراد الاستزادة[1].

(١) ينظر: «العقيدة التدمرية» (ص١٠٩ وما بعدها)، و«التسعينية» (٣/٧٤٧-٧٥٢ و٧٨٠-٧٨٢ و٨٩٦-٧٩٨)، و«درء التعارض» (١/٢٢٥-٢٢٨) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للمحمود (٣/٩٤٦ وما بعدها).

الفصل الثاني

الأَحاديثُ الواردةُ في

صفات الله عَزَّوَجَلَّ الفعلية




وفيه تسعةٌ وعشرونَ مَبحَثاً

المبحث الأول

ما ورد في صفة الاحتجاب

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (١/رقم١٨١):

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

وقد أخرجه مسلم أيضاً (في نفس الموضع) من طريق يزيدَ بنِ هارونَ، عن حمَّادِ بنِ سلمةَ، وزادَ في آخره: (ثمَّ تلا هذهِ الآيةَ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]).

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (١/رقم١٧٩):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ -وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ- لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق جرير، عن الأَعمشِ، بمثله، ولم يذكُر: «مِن خَلقِهِ» وقال: «حجابُهُ النُّورُ».
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق محمَّد بن جعفرٍ، عن شُعبةَ، عن عمرِو بنِ مُرَّة، به، بنحوه مختصراً، وليس فيه ذكر «الحِجَاب».

قال أبو داود في «سننه» (٣/رقم٢٢٦٣):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ: **«أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/١٣٥) - ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٢/٢٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/رقم١٥٣٣٣)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١١/رقم١٥٠٩٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/رقم٢٣٧٤) -، وأخرجه أيضاً عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم١٦٨) كلاهما من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، بمثله.
- وأخرجه الدارمي في «سننه» (٣/رقم٢٢٨٤)، والنسائي في «المجتبى» (٦/رقم٣٤٨١)، وفي «الكبرى» (٥/رقم٥٦٤٥) كلاهما من طريق الليث بن سعد، بمثله.
- وأخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/رقم١٧٦)، وفي «مساوئ الأخلاق» (رقم٤٦٤) من طريق نافع بن يزيد الكلاعي، بمثله.
- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/رقم٤١٠٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/رقم١٥٣٣٤)، وفي «الصغرى» (٣/رقم٢٧٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦/٣٣٧) ثلاثتهم من طريق عمرو بن الحارث، بمثله.
- وأخرجه ابن الجوزي في «البر والصلة» (رقم١٦٣) من طريق ابن لهيعة ويحيى بن أيوب، بمثله.

ستتهم: (الدراوردي، والليث، ونافع بن يزيد، وعمرو بن الحارث، وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب) عن يزيد بن عبد الله ابن الهاد، عن عبد الله بن يونس.

- وأخرجه ابن ماجه في «سـننه» (٢/رقم٢٧٤٣) قال: حدَّثنا أبُو بكر بنُ أبي شـيبة قال: حدّثنا زيدُ بنُ الحُباب، عن مُوسى بن عُبيدة[1]، قال: حدّثني يحيى بنُ حربٍ، بنحوه.

كلاهما: (عبد الله بن يونس، ويحيى بن حرب) **عن سعيد بن أبي سعيدٍ المقبُريّ، به.**

❖ رجال الإسناد:

• أحمدُ بنُ صالِحٍ.

هو: أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، المعروف بـ«ابن الطبري».

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، ثقةٌ ثبتٌ، جليل القدر جداً، تُكُلِّمَ فيه لا حُجَّة.

تقدَّمت ترجمته.

• ابنُ وَهبٍ.

هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو مُحمَّد المصري.

عالم الديار المصرية، وأحد أعلام الحفاظ في زمانه، متفق على ثقته وجلالة قدره.

تقدَّمت ترجمته.

---

(١) اختُلِفَ على «موسى بن عُبَيدة الرَّبَذي» في هذا الحديث:

- فرواه زيد بن الحباب [ثقة، تقدمت ترجمته]: عن موسى، عن يحيى بن حرب، عن سعيد المقبري، كما هنا.
- وتابعه سعيد بن يحيى اللخمي [صدوق، ينظر: «الكاشف» (١/رقم١٩٧٥)، و«التقريب» (رقم٢٤١٦)] فرواه عن موسى، عن أصحابه، عن المقبري، فأثبتَ الواسطة ولم يُعَيِّنْها.

أخرجه ابن المظفر في «المنتقى من حديث هشـام بن عمار» (ق١٥٧/ب مخطوط)، وهذه المتابعة لم يذكرها الدارقطني في «العلل».

- وخالفها بكَّار بن عبد الله بن عُبَيدة الرَّبَذي [ضعيف، «سؤالات ابن الجيد لابن معين» (رقم٦٣٢)، و«المجروحين» (١٩٧/١)] فرواه عن عمِّه موسى، عن المقبري، من غير واسطة.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٩/رقم٢٣٧٥) من طريق أحمدَ بنِ عبدِ اللَّهِ الفِرْيانانِيُّ، حدثنا بكَّارُ بنُ عبدِ اللَّهِ، عنْ عَمِّهِ به. و«الفرياناني» هذا قال فيه النسائي: ليس بثقة، وقال أبو نعيم: مشهور بالوضع، وقال الدارقطني: متروك الحديث.

فتبين بهذا أن رواية «زيد بن الحباب» ومَن تابعه هي الرواية المعروفة، قال الدارقطني في «العلل» (١٠/رقم٢٠٦٢): (وقول زيد بن الحُبَاب أشبه بالصواب).

• عَمْرو بنُ الحارثِ.

هو: عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولاهم، أبو أُمَيَّةَ المدني، ثم المصري.

عالم الديار المصرية ومفتيها، متفق على ثقته وحفظه وإتقانه.

تقدَّمت ترجمته.

• ابنُ الهادِ.

هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني.

روى عن: عبد الله بن يونس، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وغيرهما.

وعنه: عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وغيرهما.

متفقٌ على توثيقه.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، والترمذي، وأبو حاتم، والفسوي، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال فيه الإمام أحمد: (لا أعلم به بأساً).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وكان – رحمه الله – كثير الرواية، حتى قال ابن معين: (كان يَروي عن كل أحدٍ، .. لا يَدَعُ أحدًا إلا روى عنه)[1].

وقال يعقوب بن سفيان: (مدنيٌّ ثقةٌ حسنُ الحديثِ يروي عن الصغارِ والكبارِ)[2].

ولذا قال عنه الذهبي في «الكاشف»: (ثقةٌ مكثرٌ)، وبمثله قال ابن حجر في «التقريب».

من الخامسة، مات سنة (١٣٩هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (القسم المتتم لتابعي أهل المدينة ص٢٧٧ رقم١٦٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٥/٩)، و«تهذيب الكمال» (١٦٩/٣٢)، و«الكاشف» (٣/رقم٦٤٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٩/١١)، و«التقريب» (رقم٧٧٣٧).

• عبدُ اللَّهِ بنُ يُونُسَ.

هو: عبد الله بن يونس، من أهل الحجاز.

روى عن: سعيد المقبُريّ، ومُحمَّد بن كعب القُرَظِي.

تفرَّد بالرواية عنه: يزيد بن عبد الله بن الهاد.

---

(١) «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٣/رقم١١٩٠).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١٨٧/٢).

مجهول.

وقال أبو حاتم: (عبد الله بن يونس يعرف بحديثٍ واحدٍ). ثم ذكر هذا الحديث.

وسئل عنه الدارقطني فقال: (لا أعرفه إلا في هذا الحديث)[1].

وقال ابن القطان: (عبد الله بن يُونُس هذَا لا تُعرف حَاله، وَلَا يُعرف لَهُ راو غير يزِيد بن عبد الله بن الْهَادِ، وَلَا يعرف لَهُ غير هَذَا الحَدِيث)[2].

وذكره ابنُ حبّان في كتابه «الثقات» على قاعدته في توثيق المجاهيل، إذا لم يبلغه عنهم جرح، وكان الراوي عنهم ثقة[3]، ولم يأت في حديثهم ما يستنكر، ولذا أخرج حديثه هذا في كتابه «الصحيح».

وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: (تابعي مجهول).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مجهول الحال، مقبول)[4].

من السادسة، روى له أبو داود والنسائي هذا الحديث الواحد.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٥/٥)، و«الثقات» لابن حبان (٢٩/٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٧/١٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥٢٨/٢)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٢٣٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨٨/٦)، و«التقريب» (رقم٣٧٢٢).

• سعيد المَقبُرِيّ.

هو سعيد بن أبي سعيد – واسمه: كيسان – المِقْبُري، أبو سعد المدني.

ثقةٌ مكثرٌ، من أثبت أصحاب أبي هريرة ﷺ، وقد تغيَّر قبل موته بأربع سنين تغيراً يسيراً، ولم يختلط.

تقدَّمت ترجمته.

---

(١) «العلل» (٣٧٥/١٠).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤٧٢/٤).

(٣) قال ابن حبان في ترجمة (سعيد بن زياد الداري) من كتابه «المجروحين» (٣٢٧/١-٣٢٨): (والشيخُ إذا لم يرو عنه ثقة، فهو مجهولٌ لا يجوز الاحتجاج به، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأنَّ ما روى الضعيفُ وما لم يرو في الحكم سيَّان).

وانظر أيضاً كلامه في ترجمة (عائذ الله المجاشعي) من «المجروحين» (١٩٢/٢-١٩٣)، وتعليق ابن حجر عليه في مقدمة كتابه «لسان الميزان» (٢٠٨/١-٢٠٩).

(٤) كذا في المطبوع من «التقريب» بتحقيق عوامة، وأيضاً التي بتحقيق أبي الأشبال الباكستاني، ولم أر مثل هذا الوصف المركَّب الجامع بين الحكم بالجهالة وبين القبول – في اصطلاح الحافظ ابن حجر – إلا في هذا الموضع الوحيد، وقد ذكر المحقِّقان أن الحافظ ابن حجر قد وضع –كما في النسخة الخطية التي بخطه – علامة فوق «مجهول الحال» وعلامة أخرى فوق «مقبول»، ولم يعرف المحقِّقان مقصوده بتلك الرموز، فلينظر فيها، فبتحريريها يعرف الجواب عن هذا الإشكال.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة «عبد الله بن يونس»، وبقية رجال الإسناد ثقات أثبات.

والحديث صــحَّحه ابن حبان، والحاكم وقال: (هَذَا حديثٌ صــحيحٌ على شــرطِ مُســلمٍ، ولم يُخرِّجاهُ) ووافقه الذهبي، قال الشيخ الألباني: (هذا من أوهامهما، فإن عبد الله بن يونس هذا، لم يخرج له مسلمٌ أصــلاً، ثم هو لا يعرف، كما أشــار إلى ذلك الذهبيُّ نفسُــه ...)[1]، وصــحَّحه أيضاً ابن الملقن في «البدر المنير»[2].

لكن الحديث بهذا الإسناد لا يحتمل القبول فضلاً عن التصحيح، فـ«عبد الله بن يونس» مجهولٌ لا يُعرف إلا بهذا الحديث الواحد، وليس له حديث ســواه، وأما متابعة «يحيى بن حرب» له – كما عند ابن ماجه – فلا قيمة لها؛ لأمرين:

الأول: أن يحيى بن حربٍ هذا مجهول أيضــاً[3]، فحالُه كحالِ متبوعه، قال ابن المديني: (مجهولٌ، ما روى عنه غير موســى [يعني: الرَّبَذي])، وقد نصَّ على جهالته أيضــاً: الدارقطني، والذهبي، وابن حجر.

والثاني: أن الراوي عنه «موســى بن عُبيدة الرَّبَذي» متفقٌ على ضــعفه وســوء حفظه، فكيف يمكن – مع هذا – الجزم بثبوت هذه المتابعة وهي من هذا الطريق؟، وهذا مما يُضْـــعِفُ هذه المتابعة، وعلى فرض ثبوتها فإن تفرد هذين المجهولين بهذا الحديث عن «سعيد المقبري» مما يوهن

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦١٧/٣).

(٢) (١٨٤/٨).

تنبيه: ذكر ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٥٣/٣ رقم١٧٧٤) أنَّ الدارقطني قد صَـــحَّح الحديث، فقال عند كلامه عليه: (وصــحَّحهُ الدّارقُطنيُّ في «العلل»، مع اعترافه بتفرُّد عبد الله بن يُونُس به، عن سعيدٍ المقبُريّ، وأنّهُ لا يُعرفُ إلّا بهذا الحديث)!!، كذا قال رحمه الله، وأظنه اعتمد في ذلك على ما نقله شـــيخه ابن الملقن في «البدر المنير» (١٨٦/٨) عن الدارقطني أنه قال في «العلل»: (وروى هذا الحديث يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن يونس، [عن المقبري]، عن أبي هريرة، **وهو صــحيح**)، وتبع ابنَ حجر على هذا الشيخُ الألباني، فقال في «الضعيفة»: (ومن الغرائب أن الدارقطني صحَّحه في «العلل»)، كذا قال رحمه الله، والذي وجدته في «علل الدارقطني» قوله: (... وروى هذا الحديث يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن يونس، عن المقبري، عن أبي هريرة، **وهو الصـــحيح**)، يعني أن هذا الوجه عن المقبري هو الصـــحيح المعروف من حيث الرواية، لا أنه يصحح الحديث من هذا الطريق، كما هو ظاهر السياق، والله أعلم.

(٣) ينظر: «علل الدارقطني» (٣٧٥/١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣٦٨/٤)، و«الكاشــف» (٢/رقم٦١٥١)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٦/١١)، و«التقريب» (رقم ٧٥٢٨).

الحديث، فإن المقبري حافظٌ مكثرٌ - لا سيما عن أبي هريرة -، وله أصحاب متقنون لحديثه؛ كالليث وابن أبي ذئب وعبيد الله بن عمر ونحوهم، فتفرد المجاهيل ومَن لا يُعرفون بخبر عن المقبري دون هؤلاء الأصحاب دليل على نكارته وضعفه.

والحديث ضعفه العلامة الألباني في «إرواء الغليل»[1]، وفي «سلسلة الأحاديث الضعيفة»[2].

---

(١) (٨/٣٤).

(٢) (٣/رقم١٤٢٧).

قال أبو داود في «سننه» (٤/رقم٢٩٤٨):

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيْمِرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا مَرْيَمَ الْأَزْدِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: مَا أَنْعَمَنَا بِكَ أَبَا فُلَانٍ[1] - وَهِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ - فَقُلْتُ: حَدِيثاً سَمِعْتُهُ أُخْبِرُكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتِهِمْ وَفَقْرِهِمْ، احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتِهِ وَفَقْرِهِ»** قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلاً عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي في «جامعه» (٣/رقم١٣٣٣) ولم يسق متنه، وفي «العلل الكبير» (رقم٣٥٣)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده — بغية الباحث» (٢/رقم٦٠٩)، وابن خزيمة في «السياسة» -كما في «إتحاف المهرة» (١٤/رقم١٧٨٤٣) — ومن طريقه: الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٤/٣٠)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/رقم٣١٦)، وأبو عروبة الحراني في «الطبقات» (ص٥٣ المنتقى منه)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/رقم٨٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٠٢٥٨) وفي «شعب الإيمان» (٩/٧٠٠٠) — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٢٠٨) — جميعهم من طرق عن **يحيى بن حمزة**.
- وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/٤٣٧)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (رقم٧) – ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٢٠٨) —، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/رقم٢٣١٧)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/رقم٣١٧)، والطبري في «تاريخه» (١١/٥٩١)، وأبو عروبة الحراني في «الطبقات» (ص٥٣ المنتقى

---

(١) قال الخطابي في «غريب الحديث» (٢/٥٣٢-٥٣٣): (قوله: «**مَا أَنْعَمَنَا بِكَ**» كلمةٌ يقولها الرجلُ لصاحبِهِ إذا جاءَه وألَمَّ به، ولا يُقَالُ ذلك إلا لمن يُعتَدُّ بلقائِه ويُسَرُّ برؤيتِه، كأنَّه يقول: ما جاءَنا بِكَ وما الَّذِي دعاك إلى أن أتيتنا فأنعَمْتَنَا: أي سررتنا بلقائك، والنُّعْمَة: المسَرَّة – مضمومة النون —، يُقَالُ: نُعْم ونُعْمَةُ عينٍ).

منه)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/رقم٨٣٢)، وفي «مسند الشاميين» (٢/رقم١٤٠٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/رقم٦٩٩٠) - ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧٩/٣٤) -، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٥٨/١٠) وفي «شعب الإيمان» (٧٠٠٠/٩) — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٨/٦٧) — جميعهم من طريق **صدقة بن خالد**.

- وأخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» -كما في «الإصابة» (٦٠٦/١٢) - وأبو الغنائم النرسي في «ثواب قضاء حوائج الإخوان» (رقم١٤)، وأبو الخير التبريزي في «النصيحة للراعي والرعية» (ص٣٩) من طريق **الوليد بن مسلم**.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٠٥/٤) من طريق **بقية بن الوليد**.

أربعتهم: (يحيى بن حمزة، وصدقة، والوليد، وبقية) **عن يزيد بن أبي مريم، به**.

❖ رجال الإسناد:

• سليمانُ بن عبد الرحمن الدمشقيّ.

هو: سُلَيمان بن عبدالرحمن بن عيسَى بن ميمون التميمي، أَبُو أيوب الدمشقي، ابن بنت شرحبيل.

روى عن: يحيى بن حمزة الحضرمي، والوليد بن مسلم، وجماعة غيرهما.

وعنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وخلق من الكبار.

أحد الأعلام، ثقةٌ فقيهٌ، لكنه مكثرٌ من الرِّواية عن الضعفاء والمجاهيل، فوقعت المناكير في حديثه بسبب ذلك.

فقد وثقه مطلقاً: أبو داود، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وابن عساكر، والذهبي، وغيرهم.

وَقَال ابن معِين —كما في رواية معاوية بن صالح عنه -: (ثقةٌ إذا روى عن المعروفين).

وقال ابن معين - في رواية ابن الجنيد وغيره -، وصالح جزرة: (لا بأس به).

وقال أبو حاتم الرازي: (صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عَنِ الضعفاء والمجهولين)، وقال النسائي: (صدوق).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأمَّا روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة، لا اعتبار بها، وإنما يقع السبرُ في الأخبار والاعتبارُ بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل).

وقال الحاكم: قلتُ للدارقطني: سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: (ثقة)، قلتُ: أليس عنده مناكير؟!، قال: (حدَّث بها عن قومٍ ضعفاء، فأما هو فثقة).

وقال ابن عساكر: (كان ثقةً، إلَّا أنَّه لسلامةِ صدره يروي عن الضعفاء)(١).

وأثنى يعقوب بن سفيان على كتابه فقال: (كَانَ سليمان صحيح الكتاب، إلَّا أنَّه كَانَ يحَوِّل، فإنْ وَقَعَ فيه شيء فمن النَّقْل)، قال المعلمي موضِّحاً: (يعني أنَّ أصولَ كتُبِه كانت صحيحةً، ولكنَّه كان ينْتَقِي منها أحاديث يكتبها في أجزاء، ثم يُحَدِّث من تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل فيحدِّثُ به)(٢).

وقد اختار القول بتوثيقه الذهبي في «الكاشف» فقال: (ثقة، لكنه مكثر عن الضعفاء)، وذكره في «الميزان» ورمز للعمل على توثيقه، ثم قال: (لو لم يذكره العقيلي في كتاب «الضعفاء» لما ذكرتُه، فإنَّه ثقةٌ مطلقاً)، ونعته في «السير» بـ(الإمام، العالم، الحافظ، محدِّث دمشق) وقال: (كان من فرسان الحديث).

وأما ابن حجر فاختار التوسط في حاله فقال «التقريب»: (صدوقٌ يخطئ)، والأمر محتمل، فسليمان ثقة حافظ، لكن كثرة روايته عن الضعفاء والمجاهيل أثَّرت على صحة حديثه، فوقعت المناكير فيه بسبب ذلك، فمن نظر إلى ثقة سليمان في نفسه، وعنايته بالحديث، ورأى أن المناكير التي وقعت في حديثه ليست منه، وإنما هي من شيوخه الضعفاء الذين روى عنهم، احتمل روايته وأطلق القول بتوثيقه، ومن نظر إلى تلك المناكير التي في حديثه ورأى تساهل سليمان في تحملها وروايتها أنزله عن درجة الثقة.

وقد بالغ أبو حاتم في الحطِّ من شأنه حين قال - عقب كلامه السابق -: (كان عندي في حدٍّ لو أنَّ رجلاً وَضَعَ له حديثاً لم يفهم، وكان لا يُمَيِّز)، فتعقبه الذهبي في «الميزان» فقال: (بلى والله، كان يميز ويدري هذا الشأن).

من العاشرة، مات سنة (٢٣٣هـ)، أخرج له الجماعة سوى مسلم.

ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٠٦ و٤٥٣)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٩٠ رقم١٥٦٦)، و«الجرح والتعديل» (٤/١٢٩)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٢٧٨)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (رقم٣٣٩)،

---

(١) نقل كلامه سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (١٢/٢٣٦)، وقد سقطت ترجمة «سليمان بن عبد الرحمن» من مطبوعة «تاريخ دمشق»، وقد ذكرها مختصرةً ابنُ منظور في «مختصره» (١٠/١٦٩).

(٢) تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص٤٣).

و«تهذيب الكمال» (٢٦/١٢)، و«الكاشـف» (١/رقم٢١١١)، و«سـير أعلام النبلاء» (١٣٦/١١)، و«ميزان الاعتدال» (٢١٢/٢) و«تهذيب التهذيب» (٢٠٧/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٨٨).

• يحيى بن حمزةَ.

هو: يحيى بنُ حمزةَ بن واقد الحضرمي، مولاهم، أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي.

روى عن: يزيد بن أبي مريم، والأوزاعي، وغيرهما.

وعنه: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وهشام بن عمار، وآخرون.

ثقةٌ رمي بالقَدَر.

وثقه ابن معين، ودحيم، والمفضَّل الغلَّابي، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: (كان كثيرَ الحديث، صالحه).

وقال الإمام أحمد: (لا بأس به).

وقال أبو حاتم: (كان صدوقاً).

وذكر ابن معين، وأبو داود أنَّه كان قدرياً.

واختار القول بتوثيقه الذهبي - في بعض كتبه -، وابن حجر.

قال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة إمام)، ونعته في «السير» بـ(الإمام الكبير، الثقة) وقال: (كان ثبتاً في الحديث، وإن كان يميل إلى القدر فلم يكن داعية).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة رمي بالقدر).

من الثامنة، مات سنة (١٨٣هـ)، وله ثمانون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (٣٥٠/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٣٦/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٦١٤/٧)، و«تاريخ دمشق» (١٢٥/٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٨/٣١)، و«الكاشف» (٢/رقم٦١٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥٤/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١١)، و«التقريب» (رقم٧٥٣٦).

• ابنُ أبي مريم.

هو: يزيد بن أبي مريم - يقال: اسم أبيه ثابت - الأنصاري، أبو عبد الله الدمشقي.

روى عن: القاسم بن مخيمرة، وعباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، وغيرهما.

وعنه: يحيى بن حمزة الحضرمي، وصدقة بن خالد، وغيرهما.

ثقة.

وثقه: ابن معين، والإمام أحمد[1]، ودحيم، والبخاري[2]، وأبو حاتم الرازي، والعجلي، وغيرهم.

وقال أبو زرعة: (لا بأس به).

وأما الدارقطني فقال فيه: (ليس بذاك)، قال ابن حجر: (هذا جرح غير مفسر فهو مردود)،

قلتُ: لعل قول الدارقطني هذا مقارنة بغيره ممن هو أوثق منه.

وقد اختار القول بتوثيقه الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «هدي الساري»، وأما في «التقريب» فقال فيه: (لا بأس به)، وقوله في «الهدي» أرجح، وهو الموافق لتوثيق الجماعة.

من السادسة، مات سنة (١٤٤هـ) أو بعدها، أخرج له البخاري والأربعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (٣٦٦/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٩١/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٥٣٦/٥)، و«تاريخ دمشق » (٣٨٠/٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٣/٣٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٣٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٩/١١)، و«التقريب» (رقم٧٧٧٥)، و«هدي الساري» (ص٤٥٣).

• القاسمُ بنُ مُخَيمِرةَ.

هو: القاسمُ بنُ مُخَيْمِرَة -بالمعجمةِ، مُصَغَّرٌ- الهَمْدَاني -بسكون الميم-، أبو عروة الكوفيُّ، نزيلُ الشام.

روى عن: أبي مريم الأزدي، وأبي بُرْدَة بن أَبي موسى الأشعري، وغيرِهما.

وعنه: يزيد بن أبي مريم، والحكم بن عُتَيْبَة، وغيرُهما.

ثقةٌ فَاضِلٌ، ليس بالمكثر، من خِيَارِ أَهلِ الكُوفَةِ وصَالِحِيهم، متفقٌ على ثِقَتِه وفَضلِه.

فقد وثَّقه: ابن سعد، وابن مَعِين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن خراش، وغيرهم.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» وقال: (كان من خيار النَّاس)، وقال: (كان من صالحي أهل الكوفة، ثم انتقل منها إلى الشام وسكنها مرابطاً).

ولا يَثبتُ له سماعٌ من أحدٍ من الصَّحَابة، قال ابنُ مَعينٍ: (لم أَسمَع أنَّه سمعَ من أحدٍ من أَصحابِ النَبيِّ ﷺ)، وقال ابنُ حبَّانَ في «مشاهير علماء الأمصار»: (لا يصِحُّ له من صحابيٍّ لُقِيٌّ).

من الثالثة، مات سنة (١٠٠هـ)، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلمٌ والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٠٣/٦)، و«تاريخ ابن معين» -رواية الدوري- (٤٣٠/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٢٠/٧)، و«ثقات ابن حبان» (٣٣٢/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٢/٢٣)، و«تحفة التحصيل» (ص٢٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٧/٨)، و«التقريب» (رقم٥٤٩٥).

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص٢٥٨).

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٧٠).

• أبـو مريـمَ الأزديّ.

هو: أبو مريم الأَزْدي[1] – ويقال: الأسْدِي، بسكون السين –، سكن فلسطين، (وهو غيرُ أبي مريم الكِنْدِي، شيخِ حُجْرِ بنِ مالك، وأبي مريم الغَسَّاني جَدِّ أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وقد قيل إن للثلاثة صحبة) قاله ابن حجر في «التقريب».

روى عن: النَّبيّ ﷺ، وليس له إلا هذا الحديث الواحد – محل الدراسة –.

وعنه: القاسم بن مخيمرة، وابن عمِّه أَبُو الشماخ الأزدي، وأبو المعطّل مولى بني كلاب.

صحابي.

اختلف في اسمه، فقيل: هو عمرو بن مرة الجهني، وقيل: بل غيره.

فنقل الترمذي عن البخاري أنه قال: (أبو مريم هذا هو عمرو بن مرة الجهني، وحديثه في الشاميين)[2]، وتبعه على هذا: الترمذي[3]، وأبو القاسم البغوي[4]، والبوصيري[5]، وغيرهم.

---

(١) هذا هو المعروف في نسبه، ونسبه بعضهم فقال: «أبو مريم السَّكُوني»، وهو وهمٌ فيما يظهر، قال ابن حجر في «الإصابة» (١٢/٦٠٧-٦٠٨): (وأما قول ابن أبي عاصم: إنه سَكُوني فلا يثبت، و«أبو مريم السكونيّ» آخر، تابعيٌّ معروف، يروي عن ثوبان، وعنه عُبَادة بن نُسَيّ، ذكره البخاريُّ وغيرُه، وهذا – يعني صاحب الترجمة – قد صرَّح بسماعه من النبيّ ﷺ).

قلت: لم أر هذا الذي نسبه الحافظ ابن حجر لابن أبي عاصم، والذي في «الآحاد والمثاني» (٤/٢٩٦) هو قوله: «أبو مريم الأزدي» ولم أره نسبه «سكونياً»، فلعل ابن حجر وهم في نسبة هذا القول لابن أبي عاصم، وإنما الذي وجدتُه نَسَبَه «سكونياً» هو أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/٣٠١٢) حيث قال: (أبو مريمَ السَّكُونيُّ، روى عنهُ: القاسمُ بنُ مُخيمرةَ، وعبَّادُ بنُ نُسَيٍّ، سكنَ فلسطينَ، يُعرَفُ بِالأزديّ)، وجمع بين النسبتين: ابنُ سُمَيع الدمشقي في «الطبقات» فقال فيه: «أَبُو مريم الأزدي السَّكُوني»، وفي الجمع بين النسبتين نظر فيما يظهر، فإن «السَّكُوني» نسبة إلى السَّكُون بن أشرس، وهم بطنٌ من كِنْدة، كما قال السمعاني في «الأنساب» (٧/١٦٥)، وأما «الأزدي» فنسبة إلى أَزْد شَنُوءَة، وهو أَزْد بنُ الغَوث.

تنبيه آخر: جاء في بعض الروايات نسبته «أَسْدِيًّا»، وهو صحيح، ولا تعارض بينها وبين من نسبه «أَزْدِياً»، قال السمعاني في «الأنساب» (١/٢١٣): («الأَسْدِي» – بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وبعدها الدال المهملة – هذه النسبة الى الأزد، فيبدلون السين من الزاي، .. ونقل عن أبي عبيد القاسم بن سلَّام ويعقوب بن السكِّيت أنه يقال لهم «الأَسْد» – بالسين — و«الأزد» – بالزاي – وهم أزد شنوءة، وهي أفصح من الأزد، وقال يحي بن معين: الأَزْد والأَسْد سواء).

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (ص١٩٩)، وينظر أيضاً: «التاريخ الكبير» له (٦/٣٠٨).

(٣) «الجامع» (٣/١٣ رقم١٣٣٣).

(٤) نقل كلامه: ابن حجر في «الإصابة» (١٢/٦٠٦).

(٥) «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/٣٨٢).

بينما فرّق بينهما: ابن سميع الدمشقي، وجزم به أبو عبد الله الحاكم في كتابه «المستدرك»، فإنه جعل حديث عمرو بن مرة الجهني شاهداً لحديث أبي مريم الأزدي، وفرق بينهما أيضاً أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، والذهبي في «تجريد أسماء الصحابة»[1]، ونور الدين الهيثمي[2]، واختاره ابن حجر في «الإصابة»، فإنه لما ذكر قول البخاري السابق قال: (فيه نظر، فإنَّ سند الحديثين مختلف، وكذا سياق المتن).

قلت: ومما يقوي القول بالتفريق بينهما أن «عمرو بن مرة» جهني، وأما «أبو مريم» فأزدي، كما جاء مصرحاً بنسبه في كثير من الروايات، ولكن يشكل على هذا أن سياق حديث عمرو بن مرة الجهني وحديث أبي مريم الأزدي متقارب، ووقع في حديث كل واحد منهما أنه دخل على معاوية ﷺ وحدَّثه بهذا الحديث في النهي عن الاحتجاب عن حوائج الناس، اللهم إلا إن قيل بتعدد الحادثة، وهو محتمل.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٠٨/٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣٠١٢/٦)، و«تاريخ دمشق» (٢٠٨/٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٩/٣٤)، و«تجريد أسماء الصحابة» (٢٠١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣١/١٢)، و«التقريب» (رقم٨٣٥٦)، و«الإصابة» (٦٠٥/١٢-٦٠٨).

❖ الحكم على الحديث:

هذا إسناد شاميٌّ ظاهره الصحة.

وقد صححه الحاكم، فقال: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخَرِّجاهُ، وإسنادُهُ شاميٌّ صحيحٌ)، ووافقه على تصحيحه العلامة الألباني[3].

قلت: وهو كما قالا إن ثبت سماع القاسم بن مخيمرة له من أبي مريم، وقد سبق في ترجمة القاسم قول ابن معين وابن حبان فيه أنه لا يصح له سماع من أحد من الصحابة.

ولم يرد التصريح بالسماع بينهما إلا في رواية «سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي» عن «يحيى بن حمزة» فقط، بينما بقية الروايات بالعنعنة، وهذا ما يرجح أن حكاية السماع وَهَمٌ من «سليمان بن عبدالرحمن»، فقد خالفه «علي بن حجر السعدي» و«الهيثم بن خارجة» - وهما أوثق منه

---

(١) فترجم أولاً لـ(أبي مريم الأزدي) برقم (٢٣٢٢)، ثم أتبعه بترجمة (أبي مريم الجهني؛ عمرو بن مرة) برقم (٢٣٢٣).

(٢) نقله عنه تلميذه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٨٢/٥).

(٣) «السلسلة الصحيحة» (٢٠٦/٢).

– فروياه عن يحيى بن حمزة ولم يذكرا سماعاً، وكذلك رواه «صـــدقة بن خالد» و«الوليد بن مسلم» و«بقية بن الوليد» ثلاثتهم عن يزيد بن أبي مريم ولم يذكروا سماعاً أيضاً.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لانقطاعه، والله أعلم.

وقد روي الحديث عن أبي مريم من طريقين آخرين:

الطريق الأول: ما أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/رقم٣١٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/رقم٢٥٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٢٠٩-٢١٠) ثلاثتهم من طريق محمَّد بن شُعيبِ بن شابور، أخبرني أبو المعطَّل، قال: أقبلَ أبو مريمَ صاحبُ النبيِّ ﷺ إلى معاويةَ، .. وذكر نحوه.

قلت: وهذا إسنادٌ شاميٌّ أيضاً، فـــ«محمد بن شعيب» دمشقي نزل بيروت، وثقه غير واحد، وقال فيه ابن حجر: (صدوقٌ صحيحُ الكتاب)[1].

و«أبو المعطِّل» هو مولى بني كلاب[2]، شـــاميٌّ أدرك معاوية بن أبي ســـفيان ﵁، قال عنه الطبراني: (كان من الثقات)[3]، وأما أبو زرعة الرازي لَمَّا سُـئِلَ عنه قال: (ما نعرفه إلا في هذا الحديث، ولم يرو عنه غير محمَّد بن شعيب)، فهو على هذا الرسم مجهول، ولذا قال الذهبي في «الميزان»: (لا يُعرَف)، ولست أدري على أي شيء بنى الطبراني توثيقه له؟!، مع أنه لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولم يرو عنه أحدٌ غير محمَّد بن شعيب، كما قال أبو زرعة.

وعلى فرض صحة القول بثقته، يبقى في الإسناد علة أخرى، وهو أنه لم يصرح بالسماع من أبي مريم، ولا يعرف هل أدركه أم لا؟.

الطريق الثاني: أخرجه ابن أبي عاصـــم في «الآحاد والمثاني» (٥/رقم٢٨٧٩) عن عبد الوهاب بن الضحاك، وأخرجه أيضاً أبو الحسين الطيوري في «الطيوريات» (انتخاب أبي طاهر السِّلَفي) (٣/رقم٩٩٠) من طريق المسيب بن واضح.

كلاهما: (عبدالوهاب، والمسيب) عن إسماعيل بن عيَّاش، عن محمَّدِ بنِ عبداللهِ بن المهاجر، عن

---

(١) «التقريب» (رقم٥٩٩٦).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/٤٤٨)، و«تاريخ دمشـق» (٦٧/٢٤٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤/٥٧٥)، و«لسـان الميزان» (٩/١٦٦).

(٣) «مسند الشاميين» (٣/٤٠٦).

الزُّبير بن عبد الله الكِلَابيّ، عن أبي مريمَ، أنَّهُ مرَّ بمعاويةَ فقال: إنيّ لم آتكَ إلَّا لأُحدِّثكَ حديثاً يرغِّبُ، .. ثم ذكره نحوه.

قلت: هذا إسنادٌ شاميٌّ ضعيفٌ لا يثبت، وآفته ممن دون «إسماعيل بن عياش»، فـ«عبدالوهاب بن الضحاك» متروك الحديث بالاتفاق، ورماه غير واحد بالكذب[١]، (وله عن إسماعيل بن عياش، وغيره مقلوبات وبواطيل) قاله الدارقطني، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان يَسرِقُ الحديثَ ويرويه، ويُجِيبُ فيما يُسأل، ويُحَدِّث بما يُقْرَأُ عليه، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به، ولا الذِّكْر عنه إلا على جهة الاعتبار).

و«المسيب بن واضح» ضعيفٌ[٢]، ضعَّفه النسائي[٣]، والدارقطني[٤]، والبيهقي[٥]، وغيرهم، ولم يخرجوا له في الكتب الستة شيئاً، وقيل لعبدان الأهوازي: أيما أحب إليك عبد الوهاب بن الضحاك، أو المسَيَّب بن واضح؟ فقال: (كلاهما سواء)، قلت: بل المسيب بن واضح – على ضعفه – أحسن حالاً من عبد الوهاب، فأشد ما أُخِذَ على المسيب كثرة الخطأ، ولم يكن يتعمد ذلك، قال أبو حاتم: (صدوقٌ يُخطىء كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل)، وساق له ابن عَدِي في «الكامل» عدة أحاديث تستنكر، ثم قال: (عامَّةُ ما خالفَ فيه النَّاس هو ما ذكرتُه، وأرجو أنَّ باقي حديثه مستقيمٌ صالحٌ، وهو ممن يُكتَبُ حديثُه، وهذا الذي ذكرته لا يتعمَّدُه، بل كان يُشَبَّهُ عليه، وهو لا بأس به).

---

(١) تنظر ترجمته في: «الضعفاء» للعقيلي (٧٨/٣)، و«الجرح والتعديل» (٧٤/٦)، و«المجروحين» (١٤٧/٢)، و«الكامل في ضعفاء» الرجال (٥١٤/٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٤٧ رقم٣٤٧)، و«تاريخ دمشق» (٣٢٢/٣٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٤/١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٦٧٩/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٤٦/٦)، و«التقريب» (رقم٤٢٥٧).

(٢) تنظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٢٩٤/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٢٠٤/٩)، و«الكامل في الضعفاء» (١٢٣/٨)، و«تاريخ دمشق» (٢٠٠/٥٨)، و«ميزان الاعتدال» (١١٦/٤)، و«لسان الميزان» (٦٩/٨).

(٣) «تسمية شيوخ النسائي» (ص٧٢ رقم١٧٤)، بينما ذكر ابن عدي في «الكامل» عن النسائي أنه كان حسن الرأي فيه، وأنه كان يقول: (النَّاسُ يُؤْذُونَنَا فيه) قال ابن عدي: (أي: يتكلَّمُون فيه).

(٤) «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٢٧٧).

(٥) «السنن الكبرى» (٤٣٩/٩)، وقال في (١٣٠/١): (ليس بالقوي)، وقال في «معرفة السنن والآثار» (٢٩٩/١): (المسيب بن واضح غير محتج به).

وقد روي الحديث من وجهٍ ثالثٍ مع إبهام اسم الصحابي:

فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤/رقم١٥٦٥١) و(٢٥/رقم١٥٩٤١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/رقم٧٣٧٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/رقم٦٩٩٩) جميعهم من طرق عن زائدة بن قدامة، قال: حدَّثنا السَّائبُ بنُ حُبَيشٍ الكَلَاعِي، عن أبي الشمَّاخ الأزْدِي، عن ابنِ عَمٍّ له، من أصحابِ النبيِّ ﷺ، أتى معاوية فدخل عليه، .. وذكر الحديث بمعناه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ أيضاً؛ فـ«أبو الشمَّاخ الأزدي» لم أقف له على ترجمة، إلا عند ابن حجر في «تعجيل المنفعة»[1]، ونقل عن الحسيني أنه قال فيه: (مجهول)، وهو كما قال، فإن أبا الشماخ لا يعرف إلا له من الحديث إلا هذا، ولا من الرواة عنه إلا السائب بن حبيش.

وابن عم أبي الشماخ، المبهم في هذا الحديث، الظاهر أنه أبو مريم الأَزْدي، والله أعلم.

فالمقصود أن هذا الحديث لا يثبت عن أبي مريم من وجه صحيح، وطرقه كلها لا تخلو من مقال، كما سبق بيانه.

---

(١) (٤٨١/٢).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢٠٧٦):

حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنِ الْوَالِبِيِّ - صَدِيقٌ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ عَنْ أُولِي الضَّعَفَةِ وَالْحَاجَةِ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «شريك بن عبد الله النخعي»، واختلف عليه في رفع الحديث ووقفه.

فرواه عنه مرفوعاً:

١) **الحسين بن محمد المروزي** [ثقة، «التقريب» (رقم١٣٤٥)].

أخرج روايته: الإمام أحمد كما هنا.

٢) **حنيفة بن مرزوق البغدادي** [قال أبو عوانة: شيخ ثقة، «المستخرج» (٦/رقم٢٢٦٠)].

أخرج روايته: الطبراني في «الكبير» (٢٠/رقم٣١٦) — ومن طريقه: أبو الخير التبريزي في «النصيحة للراعي والرعية» (ص٤٢) —.

٣) **نائل بن نجيح الحنفي البصري** [ضعيف، «التقريب» (رقم٧٠٨٩)].

أورد روايته: ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/رقم٢٧٤٣).

٤) **عاصم بن علي التيمي الواسطي** [صدوق ربما وهم، «التقريب» (رقم٣٠٦٧)].

أشار لروايته: الدارقطني في «العلل» (٨٣/٦ رقم٩٩٥).

بينما رواه عنه موقوفاً: علي بن الجعد الجوهري البغدادي [ثقة ثبت، «التقريب» (رقم٤٦٩٨)].

أخرج روايته: أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم٢٣٠٩).

ورواه عن شريك على الوجهين: علي بن حفص المدائني [صدوقٌ «التقريب» (رقم٤٧١٩)].

وقد أشار لروايته: الدارقطني في «العلل» (٨٣/٦ رقم٩٩٥)، وذكر أنه قال في روايته: رفعه شريك مرة، ومرة لم يرفعه.

قال الدارقطني عقب ذلك: (فصحَّ القولان جميعاً - يعني الرفع والوقف - عن شريك).

قلت: والأمر كما قال الدارقطني -رحمه الله- من أنَّ الوجهين محفوظان عن شريكٍ، وهذا يدل على أن شريكاً لم يحفظ الإسناد على وجهه، وأنه كان يضطرب فيه، فمرة يرويه مرفوعاً ومرة يرويه موقوفاً، وشريك في حفظه ضعف.

❖ رجال الإسناد:

• حُسينُ بنُ محمَّد.

هو: الحُسينُ بنُ محمَّدٍ بن بَهْرام التميمي المرُّوذي -بتشديد الراء وبذال معجمة-، أبو أحمد المؤدِّب، نزيل بغداد.

روى عن: شريك بن عبد الله النخعي، وجرير بن حازم، وغيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، يحيى بن معين، ومحمد بن يحيى الذهلي، وجماعة.

ثقة.

وثَّقه: ابن سعد، والعجلي، وابن قانع، ومحمد بن مسعود، وابن حبان وغيرهم.

وقال النسائي وابن خلفون: (ليس به بأس).

وقال ابن نمير: (صدوق).

واختار القول بتوثيقه: الذهبي وابن حجر.

قال في «التقريب»: (ثقة).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الثقة) وقال: (وكان من علماء الحديث).

من التاسعة، مات سنة (٢١٣هـ) أو بعدها بسنة أو سنتين، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٣٣٨/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٠٣/١)، و«تاريخ بغداد» (٦٤٩/٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٧١/٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١٦/١٠)، و«إكمال تهذيب الكمال» (التراجم الساقطة منه (ص١٦٧)، و«التقريب» (رقم١٣٤٥).

• شَرِيكٌ.

هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي، القاضي.

وولي قضاء واسط سنة (١٥٠هـ) ثم انتقل منه إلى قضاء الكوفة، وبها توفي.

روى عن: أبي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي، وسماك بنِ حَربٍ، وجماعة.

وعنه: حسين بن مُحَمَّد المرُّوذي، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وخلق غيرهما.

وكلام الأئمة النقاد فيه كثير، **وخلاصته**: أن شريكاً من أعلام المحدِّثين المكثرين، لكن في حفظه ضعف، وازداد حفظه سوءاً لَمَّا ولي القضاء بالكوفة.

قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، يخطىء كثيراً، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادِلاً فاضِلاً عابِداً شديداً على أهل البدع).

وقال العلامة المعلمي: (وأمَّا حال شـريك في نفسـه فمن أجِلَّة العلماء وأكابر النُّبَلاء، فأمَّا في الرواية فكثيرُ الخطأ والغلط والاضطراب، فلا يحتج بما ينفرد به أو يخالف)[1].

وأحسن حديثه: ما حَدَّث به من كتابه، فإنه (صحيح الكتاب) كما قال يعقوب بن شيبة وابن عمار الموصلي، وقد ذكر الإمام أحمد[2] أن إسحاق بن يوسف الأزرق، وعبَّاد بن العَوَّام، ويزيدَ بن هارون قد رووا عَنه من كِتَابه لَمَّا قَدِمَ عليهِم بواسـط، قال الإمام أحمد: (سَماع هَؤُلَاءِ عنه أصح).

ومن جيِّد حديثه أيضاً: ما حدَّث به عنه قدماء أصحابه قبل أن يَلِيَ القضاء، كأبي نعيم الفضل بن دكين، وحجاج بن محمد المصيصي، والأسود بن عامر، وغيرهم.

من الثامنة، ولد سـنة (٩٥هـ)، ومات بالكوفة سـنة (١٧٧هـ)، أخرج له الجماعة إلا البخاري أخرج له تعليقاً.

ينظر في ترجمته: «الضـعفاء» للعقيلي (١٩٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٦٥/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٤٤٤/٦)، و«الكامل في الضـعفاء» (١٠/٥)، و«تاريخ بغداد» (٣٨٤/١٠-٤٠٠)، و«شـرح علل الترمذي» (٤٠٥/١) و(٧٥٩/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٦٢/١٢-٤٧٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢٧٠/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٤٥/٦)، و«التقريب» (رقم٢٧٨٧)، و«الكواكب النيرات» (ص٢٥٠).

• أبـو حَصِين.

هو: عُثمان بن عاصم بن حُصَين -بضم المهملة-، أبو حَصِين -بفتح المهملة- الأسدي الكوفيّ.

روى عن: أبي خالد الوالبي، وإبراهيم النخعي، وجماعة.

وعنه: شريك بن عبد الله النخعي، وسفيان الثوري، وخلق غيرهما.

قال ابن عبد البر: (أجمعوا على أنَّه ثقةٌ حافظٌ).

---

(١) «التنكيل» (٤٨٤/١).

(٢) «سؤالات أبي داود» (ص٣٢١ رقم٤٣٩).

قال عبد الرحمن بن مهدي: (لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة، .. وذكر منهم: أَبا حَصِين)، وقال: (لا ترى حافظاً يختلف عَلَيه)، وقال أيضـــاً: (أربعةٌ بالكوفة لا يُختَلَفُ في حدِيثهم، فمن اختلف عَلَيْهِم فَهُوَ مخطئٌ، لَيْسَ هُمْ، مِنْهُم: أَبُو حَصِين الأسدي).

وأثنى عليه الإمام أحمد وذكر أنَّه قليل الحديث، صحيح الحديث.

ووثَّقه أيضاً: ابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشـف»: (ثقةٌ، ثبتٌ، صـاحب سُـنَّة). وقال في «تاريخ الإسـلام»: (أحد الأشـراف والأئمة، كان من أركان المحدِّثين وثقاتِهم، عُثمَانيَّاً صَـالحاً خَيِّراً، وكان سَـيِّد بني أسـد بالكوفة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، ثبتٌ، سُنِّيٌّ، وربَّمَا دلَّس).

قلتُ: وَصْـــفُهُ بالتدليس لم أجده عند غير ابن حجر في «التقريب»، ولم يذكره الحافظ في كتابه المختص بذكر المدلِّســـين «تعريف أهل التقديس»، ولم يُنقَل عن أحدٍ من المتقدِّمين وصـــفه بالتدليس، فالله أعلم.

من الرابعة، مات سنة (١٢٨هـ) على الصحيح، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الثقـات» للعجلي (١٢٩/٢)، و«الجرح والتعـديـل» (١٦٠/٦)، و«الثقـات» لابن حبـان (٢٠٠/٧)، و«الاستغناء في معرفة الكنى» (٥٢/٢ رقم٦٤١)، و«تهذيب الكمال» (٤٠١/١٩)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٧٠٨)، و«تاريخ الإســلام» (٤٦٠/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٥٦/٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٢٦/٧)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٤٤٨٤)، و«معجم المدلسين» (ص٣٢٥).

• الوَالِبِيّ.

هو: أَبُو خالد الوالِبِي مولاهم، الكوفي، مشهور بكنيته، واسمه: هرمز، على الصحيح.

روى عن: عبد الله بنِ عباس، وأبي هُريرة، وغيرهما.

وعنه: أبو حَصِين عثمان بن عاصم الأسدي، وزائدة بن نشيط، وغيرهما.

صدوق.

قال أَبُو حاتم: (صالح الحديث).

وقال ابن عبد البر: (هو عندهم صالح الحديث، ليس به بأس).

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق).

وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (مقبول)، وقول الذهبي فيه أقرب، لا سيما مع قول أبي حاتم وابن عبد البر فيه، وقد روى عنه جماعة، ولم يذكر بجرح، فالأقرب أنه صدوق لا بأس به.

تحقيق سماعه من معاذ بن جبل رضي الله عنه:

ليس في طرق الحديث المتعددة تصريحه بالسماع من معاذ، وروايته عنه - في جميع الطرق - بالعنعنة، وفي إدراكه لمعاذٍ فضلاً عن سماعه منه بُعْدٌ فيما يظهر.

فمعاذٌ مات بالشام بطاعون عمواس سنة (١٨هـ)، وأبو خالد مات سنة (١٠٠هـ) على ما ذكروا، فسماعه منه فيه بعدٌ ظاهرٌ، إلا أن يكون مخضرماً، ولم أر من وصفه بذلك.

ويقوي الظن بأنه لم يسمع من معاذٍ أن ابن أبي حاتم نقل عن أبيه أنه قال: (أبو خالد الوالِبِي لمُ يدِرك النُّعمان بن عمرو بن مُقرِّن)[١]. قلت: والنعمان استشهد بنهاوند سنة (٢١هـ).

وذكر أبو حاتم أيضاً أن روايته عن عليٍّ رضي الله عنه مرسلة، وذكر غيره أن روايته عن عُمَر ابن الخطاب رضي الله عنه أيضاً مرسلة، وهؤلاء كلهم مات معاذٌ قبلهم، وهذا ما يقوي القول بعدم سماعه من معاذ، وعليه فما في الإسناد من وصفه بأنه صديقٌ لمعاذٍ لعله وَهَمٌ من شريك، ويكون هذا من جملة تخاليطه في هذا الإسناد، أقول هذا على سبيل البحث والمناقشة، لا على سبيل الترجيح والقطع، والأمر يحتاج إلى مزيد تحقيق.

قال ابن حجر: (من الثانية، وفد على عمر رضي الله عنه، وقيل: حديثُه عنه مرسل، فيكون من الثالثة)، مات سنة (١٠٠هـ)، روى له أبو داود، والتِّرْمِذِيّ، وابن ماجه.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٢٨/٦)، و«التاريخ الكبير» (٢٥١/٨)، و«الجرح والتعديل» (١٢٠/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٥١٤/٥)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين بالكنى» (٦٠/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٥/٣٣)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٦٠١)، و«جامع التحصيل» (ص٢٩٣)، و«التقريب» (رقم٨٠٧٣).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لتفرد شريك به واضطرابه فيه، وقد حكم عليه أبو حاتم بالنكارة، قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن هذا الحديث فقال: (هذا حديثٌ منكرٌ)[٢].

وفي الإسناد علة أخرى – فيما يظهر - وهي عدم سماع أبي خالد الوالبي من معاذٍ رضي الله عنه، إن صح ما استظهرتُه سابقاً، والله أعلم.

---

(١) «المراسيل» (ص٢٢٩ رقم٨٥٦).

(٢) «العلل» (٦/مسألة رقم٢٧٤٣).

قال ابن ماجه في «سننه» (١/رقم١٨٤):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَّادَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُؤوسَهُمْ، فَإِذَا الرَّبُّ قَد أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ. قَالَ: وَذَلِكَ قَولُ الله سبحانه: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾** [يس:٥٨]**، قَالَ: فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ النَّعِيمِ مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ حَتَّى يَحْتَجِبَ عَنْهُمْ، وَيَبْقَى نُورُهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِم»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البزار في «مسنده» -كما في «كشف الأستار» (٣/رقم٢٢٥٣) - بمثله، والآجري في «الشريعة» (٢/رقم٦١٥) بمثله، وأبو بكر ابن المقرئ في «معجمه» (رقم٢٥٨) بمثله، والدارقطني في «الرؤية» (رقم٥١) بمثله، وابن أبي حاتم (٣٢٧) في «تفسيره» -كما في «تفسير ابن كثير» (٥٨٣/٦) — بمثله، وابن بشران في «الأمالي» (١/رقم١٦٣) و(٢/رقم١٤٥٠) بمثله مختصراً، وليس فيه طرفه الذي بعد الآية، والثعلبي في «تفسيره "الكشف والبيان"» (١٣٢/٨-١٣٣) - ومن طريقه: الواحدي في «التفسير الوسيط» (٣/رقم٧٨١)، والبغوي في «تفسيره» (٢٢/٧-٢٣) - بمثله، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) في «حلية الأولياء» (٢٠٨/٦) وفي «صفة الجنة» (رقم٩١) بمثله، وأبو عبد الله الدقَّاق (٥١٦) في «مجلس في رؤية الله عز وجل» (رقم٥) بمثله، جميعهم من طرق عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب.
- وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٤/٢) من طريق علي بن مخلد الأبلي القاص، بمثله مختصراً، وليس فيه طرفه الذي بعد الآية.

- وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (رقم٩٨)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١٢٠/٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/رقم١٨٢١) – من طريق الحسين بن علي الصدائي، قال: حدثنا عبد الله بن أبي بكر المقدَّمي[1]، بمثله.
- وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/رقم٨٣٦) – ومن طريقه: أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢/رقم٢١٦) -، من طريق إسحاق بن عبد الواحد الموصلي، بمثله.
- وأخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥/رقم٢٢٢٣) من طريق ثوبان بن سعيد الربعي، بنحوه مطولاً، وفي آخره زيادة.

خمستهم: (ابن أبي الشوارب، والمقدمي، وعلي بن مخلد، وإسحاق بن عبد الواحد، وثوبان بن سعيد) **عن أبي عاصم العبَّاداني**.

❖ رجال الإسناد:

• محمدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ أبي الشَّوَارِبِ.

هو: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب – واسمه: محمد - بن عبد الرحمن القرشي الأموي، أبو عبد الله البصري.

روى عن: أبي عاصم العباداني، وأبي عوانة اليشكري، وغيرهما.

وعنه: مسلم، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي، وغيرهم.

صدوق لا بأس به.

سئل عنه الإمام أحمد فقال: (ما بلغني عنه إلا خيراً).

وقال صالح بن محمد الأسدي: (شيخٌ جليلٌ صدوقٌ).

ونقل ابن شاهين في «الثقات» عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال فيه: (شيخ صدوق لا بأس به)

وقال النسائي: (ثقة)، وقال مرةً: (لا بأس به).

وقال مسلمة بن القاسم: (ثقة).

---

(١) ورد إسناد ابن أبي الدنيا هكذا: (حدَّثنا الحُسَينُ بنُ عليّ بنِ يزيدَ أنَّهُ حُدِّثَ عن عبدِ اللهِ بنِ عُبَيدِ الله بن أبي عاصم العبَّاداني)، ليس فيه التصريح باسم الواسطة بين «الحسين بن علي» و«أبي عاصم العبَّاداني»، وجاء مصرحًّاً باسمه عند ابن عدي في «الكامل»، وأنه «عبد الله بن أبي بكر المقدَّمي».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الثقة، المحدث، الفقيه) وقال: (كان من جلة العلماء).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)، وهو كما قال.

من كبار العاشرة، مات سنة (٢٤٤هـ)، أخرج له مسلم وأصحاب السنن إلا أبا داود.

ينظر: «مشيخة النسائي» (ص٥١)، و«الجرح والتعديل» (٥/٨)، و«الثقات» لابن حبان (١٠٢/٩)، و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص٢١١)، و«تاريخ بغداد» (٥٩٦/٣)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٢٧٧)، و«تهذيب الكمال» (١٩/٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠٣/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٦/٩)، و«التقريب» (رقم٦٠٩٨).

• أَبُو عاصِمٍ العَبَّادَانِيُّ.

هو: عَبد الله بن عُبَيد الله – أو بالعكس – أَبُو عاصم العبَّاداني المرائي البَصرِيّ.

رَوَى عَن: الفضل بن عيسى الرقاشي، وأبان بن أَبي عياش، وغيرهما.

وعنه: محمَّد بن عبد الملك بن أَبي الشوارب، ومحمد بن أَبي بكر المقدَّمي، وغيرهما.

مختلفٌ فيه.

قال ابن معين – كما في رواية الدوري –: (لم يكن به بأس صالح الحديث)، بينما قال – كما في رواية ابن الجنيد –: (ضعيف الحديث).

وقال عَمْرو بن علي الفلاس: (كان صدوقاً ثقةً).

وقال أبُو حاتم: (ليسَ بهِ بأس).

وقال أبُو زُرعَةَ: (شيخٌ).

وسئل عنه أبُو داود فقال: (لا أعرفه).

وقال العقيلي: (منكر الحديث).

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال: (كان يخطئ).

وقال الذهبي في «الميزان»: (واهٍ، وهو واعظ زاهد، إلا أنه قدري)، وقال في موضع آخر: (ليس بحجة، يأتي بعجائب)، وقال في «المغني في الضعفاء»: (ليس بمعتمد، يأتي بعجائب، ولم أر لهم فيه كلاماً شافياً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ليِّن الحديث).

قلت: أبو عاصم العبَّاداني هذا وثَّقه تلميذه أبو علي الفلاس، وروى عنه جماعة من الكبار كإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني، وهو في نفسه لا بأس به كما قال ابن معين وأبو حاتم، ولكنه روى عن جماعة من الضعفاء والمتروكين كالفضل الرقاشي، وأبان بن أبي عياش، وفائد أبي الورقاء العطار، وعلي بن زيد بن جدعان، ونحوهم، ولعله أُتِيَ من روايته عنهم، ووقعت المناكير في حديثه بسبب ذلك.

من الثامنة، أخرج له ابن ماجه وحده.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/١٠٠)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٢٧٤)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/٧)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٧٠٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٤٥٨) و(٤/٥٤٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٧٥٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/١٤٢)، و«التقريب» (رقم٨١٩٥)، و«لسان الميزان» (٤/٥٢٢).

• الفَضلُ الرَّقَاشِيُّ.

هو: الفضل بن عِيسَى بن أبان الرقاشي، أَبُو عيسى البصريّ الواعظ.

روى عَن: مُحَمَّد بْن المنكدر، والحسن البَصْرِيّ، وغيرهما.

وعنه: أبو عاصم العبَّاداني، وابن أخته المعتمر بْن سُلَيْمان، وغيرهما.

منكر الحديث، وكان من رؤوس القَدَريَّة، قال الذهبي: (مجمع على ضعفه).

فقد ضعَّفه: الإمام أحمد، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، والبزار، والساجي، وابن القيسراني، وغيرهم.

وقال ابن عدي: (الضَّعْفُ بَيِّنٌ على رواياته).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (منكر الحديث).

وذكره أبو نعيم في «الضعفاء» وقال: (روى عن ابن المنكَدر أَحَادِيث مُنكرَة، قَالَه البُخَارِيّ).

وذكره أيضاً في جملة الضعفاء: البخاري، والعقيلي، وابن حبان، وغيرهم.

وقال ابن عُيينةَ: (كانَ يرى القدر وكانَ أَهلاً أن لا يُروَى عنهُ)، وسُئِلَ مرة عنه، فقال: (لا شيء).

وقال ابن معين: (فضل الرقاشِي رجل سوء، قدريٌّ من رُؤسائهم).

وقال أبو سلمة التبوذكي: (لم يكن أحدٌ ممن يتكلَّم في القَدَرِ أخبث قولاً من الفضل الرقاشي).

وقال أبو داود: (كان هالكاً)، ولما سـأله الآجريُّ: أَكتبُ حديثَ فَضْـلٍ الرَّقَاشـي؟ فقال: (لا، ولا كرامة له).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان قدرياً داعيةً إلى القَدَر، وكان يَقُصُّ بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ساقط)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (منكر الحديث، ورمي بالقدر).

من السادسة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الخامسة عشرة، وهم من مات بين سنة (١٤١-١٥٠هـ)، أخرج له ابن ماجه وحده.

ينظر: «التاريخ الأوسط» (٤٣٧/٣)، و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص١١٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢٧٤/٢) و(٤٤٢/٣)، و«الجرح والتعديل» (٦٤/٧)، و«المجروحين» (٢١١/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (١١٩/٧)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص١٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٤/٢٣)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٤٧٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣٥٦/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٤٩٣٣)، و«تاريخ الإسلام» (٩٥٠/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٣/٨)، و«التقريب» (رقم٥٤١٣).

• محمدُ بنُ المُنكَدِرِ.

هو: محمَّد بن المُنْكَدِر بن عبد الله بن الهُدَيْر - بالتصغير - القرشي التَيْمي، أبو عبد الله - ويقال: أبو بكر - المدَنِي.

روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وغيرهما.

وعنه: الزهري، وشعبة، والسفيانان، وخلق من الكبار.

أحد الأئمة الأعلام، متفقٌ على ثقته وفضله.

قال يعقوب بن سفيان: (ابنُ المنكدرِ هو الغايةُ في الإتقانِ والحفظِ والزُّهدِ، وهو حُجَّةٌ)[1].

وقال أبو جعفر الطبري: (كان ثقةً كثيرَ الحديثِ أميناً على ما روى ونَقَلَ من أثرٍ في الدِّين).

وقال ابن عبد البر: (ثقةٌ فاضلٌ، .. كان من فضلاء هذه الأمة وعُبَّادِها وفقهائِها وخيارِها، كان أهل المدينة يقولون: إنَّه مجاب الدعوة، وكان مُقِلَّاً وكان مع ذلك جواداً)[2].

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام).

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣٤٧/١)

(٢) «التمهيد» (٢٢١/١٢).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فاضل).

من الثالثة، مات سنة (١٣٠هـ وقيل ١٣١هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢١٩/١)، و«الثقات» للعجلي (٢٥٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٩٧/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٣٥٠/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٠٧ رقم٤٣٥)، و«أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص٢١٧)، و«تهذيب الكمال» (٥٠٣/٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥٣/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧٣/٩)، و«التقريب» (رقم٦٣٢٧).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيفٌ جداً، ولا يعرف إلا من هذا الوجه، تفرد به «الفضل بن عيسى الرقاشي»، عن محمد بن المنكدر، و«الفضل بن عيسى» منكر الحديث، كما سبق.

قال البزار: (لا نعلمه يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد)[١]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (هذا الحديث مما تفرد به الفضل عن محمد بن المنكدر، ولم يتابع عليه)[٢].

وعدَّه ابن عدي من منكرات حديث الفضل بن عيسى، وقال: (الضعف بَيِّنٌ على ما يرويه).

وذكره البوصيري في «زوائد ابن ماجه»[٣] وقال: (هذا إسنادٌ ضَعِيفٌ؛ لضعف الْفضل بن عِيسَى بن إبان الرقاشِي)، وضعَّفه أيضاً الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٤].

بل حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فقال: (هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ)[٥].

---

(١) «كشف الأستار» (٦٧/٣).

(٢) «حلية الأولياء» (٢١٠/٦).

(٣) «مصباح الزجاجة» (٢٦/١).

(٤) «مجمع الزوائد» (٩٨/٧).

(٥) «الموضوعات» (٥٩٥/٣).

قال عثمان بن سعيد الدامي في «الرد على الجهمية» (ص٧٣ رقم١١٩):

حدَّثَنَا مُوسَى بنُ إسمَاعِيلَ أَبُو سَلَمَةَ، حدَّثنا حَمَّادٌ - وهُو ابنُ سَلَمَةَ - قالَ: أنبأنا أبُو عِمرانَ الجَوْنِيُّ، عَن زُرَارَةَ بنِ أَوفَى، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟»**، فَانْتَفَضَ جِبْرِيلُ وَقَالَ: **«يَا مُحَمَّدُ إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سَبْعِينَ حِجَاباً مِنْ نُورٍ، لَوْ دَنَوْتُ مِنْ أَدْنَاهَا لَاحْتَرَقْتُ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه عثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٧٦٢/٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٢٧١) من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، بمثله.
- وأخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١١٢١/٣) من طريق مؤمل بن إسماعيل، بنحوه.
- أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (رقم٧٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، بمثله.
- وأخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (رقم٤٠) من طريق الحسن بن بلال، بنحوه.

أربعتهم: (التبوذكي، ومؤمل، وابن مهدي، وابن بلال) **عن حماد بن سلمة به.**

❖ رجال الإسناد:

• مُوسَى بنُ إسمَاعِيلَ، أَبُو سَلَمَةَ.

هو: موسى بنُ إسماعيلَ المِنْقَرِيُّ[1] مولاهم، أبو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ[2] البصريُّ، مشهور بكنيته وباسمه.

روى عن: حماد بن سلمة، وعبد العزيز بن أبي حازم، وخلقٌ غيرهما.

---

(١) **المِنْقَري:** بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، نسبة إلى بني مِنْقَرِ بنِ عُبَيْدِ بنِ مقاعس، من بني تميم. ينظر: «الأنساب» (٣٩٦/٥).

(٢) **التَّبُوذَكِي:** بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة، نسبة إلى بيعِ السَّمَادِ، وكان البصريون يقولون لبيَّاع السَّمَاد (تبوذكي)، وقيل: «التبوذكيُّ» الذي يبيع ما في بطون الدَّجَاج والطيور من الكبد والقلب والقانصة، وقيل: إنما سمي «التبوذكي» لأنه اشترى بتبوذك داراً فنسب إليها، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعتُ أبا سلمة يقول: (لا جُزِيَ خيراً من سماني تبوذكي، أنا مولى بني مِنْقَر، إنما نزل داري قومٌ من أهل تَبُوذَك فسمَّوني تبوذكي).

ينظر: «الأنساب» (٤٤٧/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩).

وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، وعثمان الدارمي، وخلق من الحفاظ.

أحد الأئمة الحفاظ المكثرين، متفقٌ على ثقته وإتقانه وجلالة قدره.

وثَّقَه: ابن سعد - وزاد: كثير الحديث -، وأبو الوليد الطيالسي، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (وكان من المتقِنين).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة ثبت)، ونعته في «السير» بـ(الحافظ، الإمام، الحجة، شيخ الإسلام) وقال: (كان من بحور العلم).

وقال عنه ابن حجر في «الهدي»: (أحد الأثبات الثقات، اعتمده البخاري، فروى عنه كثيراً، ووثقه الجمهور، وشَذَّ ابنُ خراش فقال: تكلَّم النَّاسُ فيه وهو صدوقٌ، كذا قال، ولم يُفسِّر ذلك الكلام)، وقال في «التقريب»: (ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش: «تَكَلَّمَ الناسُ فيه»).

ولأجل كلام ابن خراش فيه ذكره الذهبي في «الميزان» وقال: (لم أَذْكُر أبا سَلَمَةَ لِلِينٍ فيه، لكن لقولِ ابنِ خِرَاشٍ فيه: «صدوقٌ وتَكَلَّمَ النَّاسُ فيه»، قلتُ: نعم تكلَّموا فيه بأنَّه ثقةٌ ثَبْتٌ يا رافضي).

من صغار التاسعة، مات سنة (٢٢٣هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٠٦/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٠٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٦٣/٨)، و«الثقات» لابن حبان (١٦٠/٩)، و«تهذيب الكمال» (٢١/٢٩)، و«الكاشف» (٣/رقم٥٦٧٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢٠٠/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٦٠/١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٦/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٩٤٣)، و«هدي الساري» (ص٤٤٦).

• حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ.

هو: حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دينار البصري، أبو سلمة، مولى تميم.

روى عن: أبي عمران الجوني، وثابت البناني، وغيرهما كثير.

وعنه: موسى بن إسماعيل التبوذكي، وعفَّان بن مسلم الصفَّار[1]، وخلقٌ من الحفَّاظ الكبار.

---

(١) قال ابن معين: (من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم).

ينظر: «شرح علل الترمذي» (٧٠٧/٢).

أحدُ الأئمَّةِ الأثبات المشاهير، جليلُ القدر جداً[١]، كان عابداً ناسكاً خيِّراً، صلباً في السنة، شديداً على أهل البدع[٢] حتى قيل[٣]: (إذا رأيتَ الرَّجلَ يتكلَّم في حمادِ بنِ سلمة فاتهمه على الإسلام)، وإمامتُه وعدالتُه وأمانتُه محلُّ اتفاقٍ بين الأئمَّة كلِّهم[٤].

وأما من حيث الرِّواية فقد تُكُلِّمَ فيه من قِبَل حفظه في بعض ما روى، وفَصْلُ القول في رواياته -كما قال ابن رجب- أنَّه من أثبت النَّاس في بعض شيوخه الذين لَزِمَهم كثابتٍ البُنَاني وعليِّ بنِ زيد، ويضطرب في بعضهم الذين لم يُكثِر ملازمتَهم كقتادة وأيوب وغيرِهما.

وقال في موضع آخر: (فصلٌ: قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لكن حديثهم في بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بَقِيَّة شيوخهم)، ثم ذكر حماد بن سلمة منهم.

وعلى هذا التفصيل سار أئمةُ الجرح والتعديل.

فمن شيوخه الذين أُثْنِيَ على روايته عنهم، وقُدِّمَ على غيرِه فيهم:

١. ثابت البناني.

قال الإمام مسلم: (اجتمع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرُهم من أهل المعرفة)[٥]، وقال الحاكم: (وأما حديث حماد بن سلمة عن ثابت فلم تختلف أئمتُنا في تَثَبُّتِهِ)[٦].

---

(١) قال ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٦٤): (حمادُ بنُ سَلَمَة من أَجِلَّة المسلمين، وهو مفتي البصرة ومُحَدِّثُها ومقرئُها وعابِدُها، وقد حَدَّثَ عنه من الأئمة من هو أكبر سِنّاً منه: شعبةُ والثوريُّ وابنُ جريج ومحمد بنُ إسحاق، أو ممن في طبقتِه: حماد بن زيد، وممن هو أصغر سِنّاً منه: عبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي).

(٢) قال تلميذُه عفَّانُ بنُ مسلم: (ما رأيتُ أشدَّ مواظبةً على الخير وقراءة القرآن والعمل لله من حماد بن سلمة)، وقال ابن حبان: (كان رحمه الله مِمَّن رَحَلَ وكتب وجمع وصنَّف وحفظ وذاكر ولزم الدين والورع الخفي والعبادة الدائمة والصلابة في السنة والطَّبْق على أهل البدع، ولم يشك عَوَامّ البصرة أنه كان مستجاب الدعوة)، وقال أيضاً: (لم يكن من أقران حماد بن سلمة بالبصرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم والكتبة والجمع والصلابة في السنة والقمع لأهل البدع).

(٣) قاله الإمام أحمد وابن معين وابن المديني ويحيى القطان وغيرهم.

(٤) حكى اتفاقهم ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» (ص١٩) حيث قال: (ومسلمٌ اعتمد عليه؛ لأنَّه رأى جماعةً من أصحابِه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلمٌ منهم جماعةً وأخذ عنهم، ثم عدالةُ الرَّجلِ في نفسِه وإجماعُ أئمةِ أهل النقل على ثقته وأمانته) انتهى.

(٥) «التمييز» (ص٢١٧).

(٦) «المدخل إلى معرفة الصحيح» (٢/٦٨٩).

٢. حُمَيد الطويل.

قال الإمام أحمد: (حماد أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه)، وقال ابن معين: (حمادُ بنُ سلمة أعلمُ النَّاس بحديثِ حميدٍ).

٣. علي بن زيد بن جدعان.

قال الإمام أحمد: (أعلمُ النَّاس بحديثِ ثابتٍ وعليّ بنِ زيدٍ وحميدٍ حمادُ بنُ سلمة)(١)، وقال أبو حاتم: (حماد بن سلمة في ثابتٍ وعليّ بنِ زيدٍ أحبُّ إليَّ من همَّام، وهو أضبطُ النَّاس وأعلمُه بحديثِهما، بَيَّنَ خطأ النَّاس(٢)، وهو أعلمُ بحديثِ عليّ بنِ زيدٍ من عبدالوارث)(٣).

٤. عمَّار بن أبي عمَّار.

قال علي بن المديني: (هو عندي حُجَّةٌ في رجالٍ، وهو أعلمُ النَّاس بثابتٍ البُنَاني وعمَّارٍ بنِ أبي عمَّار)، وقال يعقوب بن شيبة: (حماد ثقةٌ في حديثه اضطرابٌ شديدٌ إلا عن شيوخٍ فإنَّه حَسَنُ الحديث عنهم، متقِنٌ لحديثِهم، مقدَّمٌ على غيره فيهم، منهم: ثابت البناني وعمار بن أبي عمار).

٥. محمد بن زياد الجمحي.

قال الإمام أحمد: (محمد بن زياد من الثقات الثقات، وليس أحدٌ أروى عنه من حمادِ بنِ سلمة ولا أحسنَ حديثاً).

وأما شيوخه الذين تُكُلِّمَ في روايته عنهم، فمنهم: قتادة، وأيوب السَّخْتِيَاني، وزياد الأعلم، وقيس بن سعد، ويونس بن عبيد، وداود بن أبي هند، والجُرَيري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعمرو بن دينار، وحماد بن أبي سليمان، وأبو الزبير المكي.

قال الإمام مسلم: (وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حَدَّثَ عن غير ثابتٍ كحديثِه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنَّه يخطىء في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علية)(٤).

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٢٣٢).

(٢) قال ابن رجب في «شرح العلل» (٢/٦٩٠) معلقاً: (يعني أنَّ مَن يخالف حماداً في حديث ثابتٍ وعليّ بنِ زيدٍ قُدِّمَ قولُ حمادٍ عليه وحُكِمَ بالخَطَأ على مُخَالِفِهِ).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/١٤١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١/٤٠٥).

(٤) «التمييز» (ص٢١٧).

وقال الإمام أحمد: (أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه)، وقال أيضاً: (حماد بن سلمة عنده عن حماد بن أبي سليمان تخليط)، وقال في رواية الأثرم: (حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ)، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند.

وقال يحيى القطان: (حماد عن زياد الأعلم وقيس بن سعد[1] ليس بذاك).

وقال ابن رجب: (وحماد بن سلمة في رواياته عن أبي الزبير ليس بالقوي)[2].

والسبب في عدم إتقان حماد لحديث هؤلاء الشيوخ هو قصر ملازمته لبعضهم كأيوب وحماد بن أبي سليمان[3]، ومنهم من لم يسمع منه إلا في حال كبره وتناقص حفظه كداود بن أبي هند، ومنهم من كان اعتمادُ حمادٍ في حديثِه عنه على ما في كتابه، فلما ضاعَ كتابُه عنه حدَّث من حفظه فغَلِط، وهذا كروايته عن قيس بن سعد.

فهذا ما جعل حماد يخطيء في حديث شيوخه هؤلاء.

ومما أُخِذَ على حماد بن سلمة: روايتُه حديثاً عن جماعة من شيوخه دون تمييز بين رواياتهم وتفصيل اختلافاتهم، لا سيما في روايته عن شيوخه الذين لم يُتْقِن حديثَهم[4].

قال أحمدُ -كما في رواية الأثرم- في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه عن النبي ﷺ في آنية المشركين، قال أحمدُ: هذا من قِبَلِ حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً وهم يختلفون.

وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد»: (ذاكرتُ بعضَ الحفَّاظ قلتُ: لِمَ لَمْ يُدخِل البخاريُّ حمادَ بنَ سَلَمَةَ في «الصحيح»؟ قال: لأنَّه يجمَع بين جماعةٍ من أصحاب أنسٍ يقول: حدَّثنا قتادةُ

---

(١) نقل ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٢٥٣) عن عبد الله بن أحمد قال: سمعتُ يحيى بنَ معين - أو قال: أبي -: قال يحيى بن سعيد: إن كان ما يروي حماد عن قيس بن سعد فهو كذا. قلت: ما قال؟ قال: كذاب، قلت لأبي: لأي شيء قال هذا؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن بن عباس عن النبي ﷺ، قال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه فهذه قصته)، وقد قال أبو داود: (لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد يعني كان يحفظ علمه).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (١/٤١٧).

(٣) قال ابن الجنيد -كما في «سؤالاته» (ص٤٦١)-: (قلتُ ليحيى بن معين: حماد بن سلمة دخل الكوفة؟ قال: لا أعلمه دخل الكوفة، قلتُ: فمن أين لقي هؤلاء؟ قال: قَدِمَ عليهم عاصمٌ وحمادُ بنُ أبي سليمان والحجاجُ بنُ أَرْطَاة، قلتُ: فأين لقي سماكَ بنَ حربٍ؟ قال: عسى لقيه في بعض المواضع، ولو كان دخل الكوفة لأجاد عنهم).

(٤) ينظر: «المدخل إلى معرفة الصحيح» للحاكم (٢/٦٨٩)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢/٦٧٤-٦٧٦)، و«منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» د. بشير علي عمر (١/٣٧١-٣٨٠).

وثابتٌ وعبدُ العزيزِ بنُ صـهيبٍ عن أنسٍ، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلتُ: أليس ابنُ وهبٍ اتفقوا عليه وهو يجمع بين أســانيد، فيقول: أنا مالكٌ وعمرُو بنُ الحارث والأوزاعيُّ ويجمعُ بين جماعةٍ غيرِهم؟ فقال: ابنُ وهبٍ أتقنُ لما يرويه وأحفظُ).

قال ابنُ رجب معلّقاً: (ومعنى هذا أنَّ الرَّجُلَ إذا جمع بين حديثِ جماعةٍ وساق الحديثَ سياقةً واحدةً فالظاهر أنَّ لفظَهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظٍ متقِنٍ لحديثِه يعرِفُ اتفاق شيوخه واختلافَهم).

وعلى كلِّ حالٍ فحمادُ بنُ سـلمة من أئمَّة المسـلمين الثقات الأثبات، وله أوهامٌ وأغلاطٌ لا سيما في روايته عن شيوخه الذين لم يتقن حديثهم، فهو وإن كان ثقةً مقدَّماً إلا أنه لا يبلغ في الحفظ والإتقان مبالغ الثقات الحفاظ الكبار كمالك وحماد بن زيد وغيرهما، قال الذهبي: (كان بحراً من بحور العلم وله أوهامٌ في سَعَةِ ما روى، وهو صـدوقٌ حُجَّةٌ إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد)، وقال أيضاً: (ثقةٌ صدوقٌ يَغْلَطُ، وليس في قوة مالك)، فالاحتياط أن لا يحتج بما رواه عن شـيوخه المتكلَّم في روايته عنهم إذا خالف الثقات، ولذا قال البيهقي: (وحماد بن سـلمة وإن كان من الثقات فروايته هذه بخلافِ رواية الحفَّاظ عن كتابِ عمرِو بنِ حَزْمٍ وغيرِه، وحمادُ بنُ سـلمة سـاء حفظه في آخر عُمُرِه، فالحفاظُ لا يحتجُّون بما يخالَف فيه، ويجتنبون ما تفرَّد به عن قيسٍ خاصة وأمثاله)[1].

وحمادٌ من كبار الثامنة، مات سنة (١٦٧هـ)، وقد قارب الثمانين، أخرج له البخاري تعليقاً[2]، ومسلم[3]، والأربعة.

(١) «السنن الكبرى» (٩٤/٤).

(٢) قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص٣٩٩): (استشـهد به البخاريُّ تعليقاً ولم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعةً إلاَّ في موضـعٍ واحدٍ قال فيه: (قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سـلمة ... فذكره) وهو في كتاب الرِّقَاق، وهذه الصيغة [يعني قوله: «قال لنا فلان»] يستعملُها البخاريُّ في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده) وانظر غيرَ مُلْزَمٍ كلامَ الحافظِ عن هذه الصيغة في «فتح الباري» (٢٥٦/١١).

وقد عرَّض ابنُ حبَّان بالإمام البخاري في تحايده لحديث حماد في كتابه «الصـحيح» وإخراجه عمن هم دونه في الرتبة والحفظ، فانظر كلامه في مقدمة «صحيحه» (١٥٣/١-١٥٥) وفي «الثقات» (٢١٦/٦)، وفي هذين الكتابين لم يصرح باسم الإمام المنتَقَد (البخاري)، وقد صرَّح باسمه في كتابه «المجروحين» (٥٢/٢) في ترجمة عبد الرحمن بن دينار، والله أعلم

(٣) وقال الحاكم في «المدخل إلى معرفة الصـحيح» (٦٨٩/٢): (ومسـلم لم يخرج لحماد في الأصـول إلا من حديثه عن ثابت، فأما حديثه عن غير ثابت فإنه أخرج له في الشواهد أحاديث معدودة) ثم ذكرها حديثاً حديثاً. =

يُنظر: «الجرح والتعديل» (١٤٠/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢١٦/٦)، و«الكامل» (٢٥٣/٢-٢٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٣/٧-٢٦٩)، و«الميزان» (٥٩٠/١)، و«الكاشف» (٣٤٩/١)، و«السير» (٤٤٤/٧-٤٥٦)، و«شـرح العلل» لابن رجب (١٢٧/١-١٢٩) و(٦٢١/٢-٦٢٤)، و«التهذيب» (١١/٣-١٦)، و«التقريب» (ص١٧٨)، و«هدي الساري» (ص٣٩٩)، و«حماد ابن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت، من الأزرق بن قيس إلى علي بن زيد» رسالة دكتوراه للدكتور محمد الفوزان (ص٧٠-١٠٩).

• أَبُو عِمرانَ الجَوْنِيُّ.

هو: عبد الملك بن حبيب الجوني الأزدي البصري، مشهور بكنيته.

روى عن: أنس بن مالك ﷺ، وزرارة بن أوفى، وغيرهما.

وعنه: حماد بن سلمة، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

ثقة.

قال ابن سعد، وابن معين: (ثقة).

وقال أبو حاتم: (صالح).

وقال النسائي: (ليس به بأس).

وقال محمد بن واسع: (إنَّ أبا عمرانَ الجَوْنيَّ لحَسَنُ الحديثِ).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وهو كما قالا.

من كبار الرابعة، مات سنة (١٢٣هـ وقيل: ١٢٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٣٨/٧)، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢٦٤/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٤٦/٥)، و«الثقات» لابن حبان (١١٧/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٩٧/١٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٤٤٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٠٥/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٩/٦)، و«التقريب» (رقم٤١٧٢).

• زُرَارَةُ بنُ أَوفَى.

هو: زُرَارَةُ بنُ أوفَى العَامِري الحَرَشِي، أبو حاجب البَصْرِي.

روى عن: أبي هريرة، وعمران بن حصين، وغيرهما رضي الله عنهما.

وقال ابن رجب: (خَرَّجَ مسلمٌ في «صحيحه» لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات ووافقوه عليه، ولم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم).

وعنه: أبو عمران الجوني، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

تابعي ثقة عابد.

قال ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والنسائي: (ثقة).

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال: (كان من العُبَّاد).

وقال الذهبي: (كان من كبارِ عُلماء البصرةِ وصلحائها).

من الثالثة، مات فجأة وهو يصلي، سنة (٩٣هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (١٥٠/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٧٠/١)، و«الجرح والتعديل» (٦٠٣/٣)، و«الثقات» لابن حبان (٢٦٦/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٩/٩)، و«تاريخ الإسلام» (١٠٩٦/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٢/٣)، و«التقريب» (رقم٢٠٠٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لإرساله، فإن «زرارة بن أوفى» تابعيٌّ لم يدرك النبيَّ ﷺ.

وقد جاء الحديث مسنداً من وجه آخر، ولكنه شديد الضعف:

فقد أخرجه الدولابي في «الكنى» (٣/رقم١٧٦٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/رقم٩١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦/رقم٦٤٠٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٢/رقم٢٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥٥/٥) وفي «تاريخ أصبهان» (٣٢٨/١) جميعهم من طريق أبي مسلم عبيد الله بن سعيد الجعفي - قائد الأعمش -، عن الأعمش، عن أنسٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: .. ولفظه مثل لفظ حديث زرارة.

قال الذهبي: (هذا حديث منكر، وأبو مسلمٍ ليس بمعتمد)[1].

قلت: وهو كما قال رحمه الله، فإن هذا الحديث لا يعرف عن الأعمش إلا من رواية أبي مسلم، قال الطبراني: (لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأعمشِ إلا أبو مُسلم).

وأبو مسلم ضعيف الحديث[2]، لا سيما في روايته عن الأعمش، فلا يقبل تفرده عنه بشيء. قال البخارِي: (في حدِيثه نظر)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال أيضاً: (قائد الأَعْمَش

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٤١/٦).

(٢) ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٨٣/١ و٢١٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٢١/٣)، و«الثقات» لابن حبان (١٤٧/٧)، و«المجروحين» (٢٣٩/١)، و«التاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم» للمقدَّمي (ص١٣٤ رقم٦٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٩/١٩)، و«ميزان الاعتدال» (٩/٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٦/٧)، و«التقريب» (رقم٤٢٩٥).

عنده أحاديث موضـوعة)، وذكره العقيلي في «الضـعفاء» وقال: (في حديثه عن الأعمش وهم كثير)، وذَكَره ابن حبـان في «الثقـات» وقـال: (يخطئ)، وذكره في «المجروحين» وقـال: (كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه)، وقال أبو عبد الله المقدَّمي: (حَدَّثَ عن الأعمش بغرائب)، وضعَّفه ابن حجر في «التقريب».

قال عثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على المريسي» (٧٦١/٢):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، أَخبَرَنَا سُفْيَانُ، عَن عُبَيْد المُكْتِب، عَن مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **«احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ بِأَرْبَعٍ: بِنَارٍ، وَظُلْمَةٍ، وَنُورٍ، وَظُلْمَةٍ».**

❖ تخريج الأثر:

- أخرجه عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم١١٨) من طريق أبي إسحاق الفَزَاري.
- وأخرجه أبو بكر الخلال في «السنة»[1] من طريق مؤمل بن إسماعيل.
- وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/رقم٢٦٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٨١٧/٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- وأخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (رقم٤٢) من طريق وكيع بن الجراح.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٤٩/٢) - ومن طريقه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٩٣) - من طريق يزيد بن هارون.
- وأخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/رقم٦٣٦) من طريق محمد بن كثير.

ستتهم: (أبو إسحاق، ومؤمل، وابن مهدي، ووكيع، ويزيد، وابن كثير) عن سفيان الثوري.

- وأخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٢/رقم٣٠١٥) - عن جرير بن عبد الحميد[2].

كلاهما: (الثوري، وجرير) **عن عُبَيدٍ المُكتِب به.**

❖ رجال الأثر:

• مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ.

هو: محمد بن كثير العَبْدي، أبو عبد الله البصري.

روى عن: سفيان الثوري، وشعبة وغيرهما.

---

(١) نقله عنه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١٠٦/٨-١٠٧)، ولم أجده في الجزء المطبوع من «السنة».

(٢) وقع في رواية ابن منيع وحده: الشكُّ في قائل هذا الأثر، فقال: حدثنا جرير، عن عُبيدٍ، عن مُجاهدٍ قال: قال ابنُ عبَّاسٍ أو ابنُ عُمرَ رضي الله عنهم، ثم قال: الشَّكُّ من عُبيدٍ.

قلت: كذا قال رحمه الله، والظاهر - والله أعلم - أن الشكَّ فيه من قِبَل جريرٍ نفسِه؛ لأنَّ قرينَه سفيانَ الثوري رواه عن عُبَيدٍ، عن مجاهدٍ، عن ابن عمر، من غير شك.

وعنه: البخاري، وأبو داود وغيرهما.

مختَلَفٌ فيه:

فقد وثَّقه الإمام أحمد، وكتبَ عنه عشـــرة أحاديث، وكان يُقَدِّمُهُ على أبي حُذيفة موســـى بن مسعود النهدي، وقال: (لقد مات على سنَّة).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (وكان تقياً فاضلاً).

وقال السمعاني: (من ثقات البصرة).

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ).

وقال مسلمة بن القاسم: (لا بأس به).

وقال أبو داود: (مسلم بن إبراهيم أحب إلينا من ابن كثير، كان ابن كثير لا يحفظ، وكانت فيه سلامة).

وقال العجلي وابن قانع: (ضعيفٌ).

وسئل عنه ابن معين -كما في «سؤالات ابن الجنيد»- فقال: (كان في حديثه ألفاظ ...) كأنَّه ضعَّفه، وقال مرَّةً: (لم يكن يستأهل أن يُكتَبَ عنه)، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: قال لنا يحيى بن معين: (لا تكتبوا عنه، وقال: لم يكن بالثقة)، وقاله عبدالخالق بن منصور عن ابن معين.

هذا ما وقفتُ عليه من أقوال الأئمة النقاد بشأنه، **والذي يظهر لي أنه إلى التوثيق أقرب**، فقد روى عنه جماعةٌ من الكبار، وكتبوا عنه، و (كانَ صاحبَ حديثٍ ومعرفةٍ، ... وحديثُه مخرَّجٌ في الصِّحَاحِ كلِّها) كما قال الذهبي في «السير».

ولذا قال عنه الحافظ في «التقريب»: (ثقةٌ، لم يُصِبْ من ضعَّفَه).

ووثقه الذهبي أيضاً في «المغني»، ونَعَتَه في «السير» بـ(الحافظ الثقة)، ولما نقل عن ابن معينٍ قوله فيه: (لم يكن يســتأهل أن يكتب عنه) تعقَّبَه بقوله: (قلتُ: الرجلُ ممن طَفَرَ القَنْطَرَة، وما علِمْنَا له شيئاً منكراً يُلَيَّنُ به، ولا ريب أن أبا الوليد أحفظ منه وأرفع).

وأما تضـــعيف من ضـــعَّفَه فمحمولٌ على أنَّه لم يكن في الدرجة العليا من الثقة، بل له أوهامٌ وأغلاطٌ، وفي حفظِهِ شيءٌ، كما يفيده قول ابن معين وأبي داود، لكنه لا يخرج بها عن حيز الثقة.

وأما ما نقله المزي عن ابن معين من قوله فيه: (لا تكتبوا عنه، لم يكن بالثقة)، فقد ذكر الذهبي في «التذهيب» أن هذا إنما قاله في «محمد بن كثير الفهري» المتروك، لا في «العبدي» صـاحب الترجمة، والله أعلم.

من كبار العاشرة، مات سنة (٢٢٣هـ)، وله تسعون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «معرفة الثقات» (ص٤١١)، و«سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٥٧ و٤٦٣)، و«الجرح والتعديل» (٧٠/٨)، و«ثقات ابن حبان» (٧٧/٩)، و«سؤالات الآجري» (٦٤/٢)، و«الأنساب» (١٣٧/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٦/٢٦)، و«تذهيب التهذيب» (٢٦٥/٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٨٣/١٠)، و«المغني في الضعفاء» (٦٢٧/٢)، و«التهذيب» (٢٥٠/٥)، و«التقريب» (رقم٦٢٥٢).

• سُفْيَانُ.

هو: سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقٍ الثَّوريُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ.

الإمامُ الحافِظُ الحُجَّةُ، أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ.

تقدَّمت ترجمته.

• عُبَيْدٌ المُكْتِبِ.

هو: عُبيد بن مِهْران – ويقال: ابن عمرو – الضبي مولاهم، الكوفي المكْتِب.

روى عن: مجاهد بن جَبْر، وسعيد بن جبير وغيرهما.

وعنه: سفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهما.

متفقٌ على ثقته.

فقد وثَّقَهُ: ابن سعد – وزاد: قليل الحديث –، وابن معين، وأبو حاتم – وزاد: صالح الحديث –، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن البرقي، والنسائي وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ).

من الخامسة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبعة الرابعة عشرة، وهم من توفي بين سنة (١٣١-١٤٠هـ)، أخرج له مسلم، والنَّسَائي.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٤٠/٦)، و«الثقات» للعجلي (١٢١/٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٩٣/٣، ٢٣٩)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم» لابن البرقي (رقم١٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٢/٦)، و«الثقات» لابن حبان (١٥٦/٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٤/١٩)، و«تاريخ الإسلام» (٦٩٣/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧٤/٧)، و«التقريب» (رقم ٤٣٩٢).

• **مُجَاهِد.**

هو: مجاهدُ بن جَبْر - بفتح الجيم وسكون الموحدَّة - المكيُّ، أبو الحجَّاج القرشي المخزومي مولاهم.

روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس[1]، وغيرهما كثير.

وعنه: عُبَيد المكْتِب، وسليمان الأعمش، وأممٌ غيرهما.

أحدُ الأئمة الأعلامِ، متفقٌ على ثقته وإمامته.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي وغيرهم.

قال ابن سعد: (وكان فقيهاً عالماً ثقةً كثيرَ الحديث).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان فقيهاً عابداً ورعاً متقناً).

قال الذهبي في «الكاشف»: (إمامٌ في القراءةِ والتفسيرِ، حجّةٌ). وقال في «الميزان»: (أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، إمامٌ في التفسير وفي العلم).

وكان الثوري يقول: (إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبك به)[2].

وقال قتادة: (أعلم من بقي بالتفسير مجاهد).

وقال أبو بكر بن عياش: قلتُ للأعمش: ما لهم يتَّقُونَ تفسير مجاهد؟ قال: (كانوا يرون أنَّه يسأل أهل الكتاب). قال الذهبي في «السير»: (ولمجاهد أقوال وغرائب في العلم والتفسير تُستَنْكر)[3].

من الثالثة، توفي بمكة وهو ساجد سنة (١٠١هـ) وقيل بعدها، وله (٨٣ سنة)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٦٦/٥)، و«ثقات ابن حبان» (٤١٩/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٢٨/٢٧)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٢٨٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤٤٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤٩/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧٦/١١)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» (٤١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٤٨١).

❖ الحكم على الأثر:

أثر ابن عمر هذا صحيح مشهور، ورجال إسناده ثقات أثبات.

---

(١) قال الذهبي في «السير» (٤٥٠/٤): (روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه)، وقال الفضل بن ميمون: سمعت مجاهداً يقول: (عرضتُ القرآنَ على ابنِ عبَّاسٍ ثلاثين مرَّة)، وروى أبان بن صالح، عنه أنه قال: (عرضتُ المصحف على ابن عبّاسٍ، ثلاث عرضاتٍ، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفتُهُ عند كُلّ آيةٍ منهُ، وأسألُهُ عنها).

(٢) «تفسير ابن جرير الطبري» (٨٥/١).

(٣) قف على بعض ما استنكر عليه في كتاب «تفسير التابعين» للدكتور محمد الخضيري (٩٣/١ وما بعدها).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي(١):

«**الاحتجاب**» في اللغة: بمعنى الاستتار وراء الحجاب، يقال: احتَجَبَ فلَانٌ، إِذا استتر وَرَاء الحجاب.

و«**الحِجابُ**»: مَا احتُجِبَ بِهِ، وكلُّ مَا حَال بَين شَيئَينِ فهو حِجابٌ، والجمعُ: حُجُبٌ.

وأصله من «الحَجْبِ» وهو المنع، قال ابن فارس: (الحاء والجيم والباء أصلٌ واحدٌ، وهو المنع، يقال: حَجَبْتُه عن كذا، أي: منعتُه)، وكل شَيْء منعَ شَيْئاً فقد حجَبَه، ولهذا يقال لـ«السِّتْر»: حجاب؛ لأنَّه يمنع المشاهدة، ولـ«البوَّاب» حاجِبٌ؛ لأنَّه يمنع الدُّخول، وهكذا.

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الأحاديث على إثبات صفة «**الاحتجاب**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الخبرية، التي انفردت بها السنة النبوية.

فالله عز وجل يحتجب احتجاباً حقيقياً عمَّن شاء من خلقه، بما شاء من الحُجُب، متى شاء، ويتجَلَّى لمن شاء منهم متى شاء، كيف شاء، وقد جاء وصف الله عز وجل بـ«التجَلِّي» في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فِذْكُرُه سبحانه لتَجَلِّيهِ للجَبَلِ يَدل على أنَّه كان محتَجِباً فتجَلَّى)(٢).

وقد بوَّب الإمام عثمان الدارمي في كتابه «الرد على الجهمية»(٣) بـ(باب الاحتجاب)، وأورد تحته بعض الأحاديث والآثار الدالة على احتجاب الله عن خلقه، وما ورد في ذلك من الحُجُب التي احتجب الله بها عن خلقه، ثم قال عقب ذلك: (مَن يَقْدُر قَدْرَ هذه الحُجُب التي احتَجَبَ الجبَّار بها؟ ومَن يَعلَم كيفَ هي غير الذي أحاطَ بكلِّ شيءٍ علماً، وأحصى كل شيء عدداً.

ففي هذا أيضاً دليلٌ أنَّه بائنٌ من خلقه، محتجبٌ عنهم، لا يستطيعُ جبريلُ مع قُربِه إليه الدُّنُوّ من تلك الحُجُب، وليس كما يقول هؤلاء الزائغة: إنَّه معهم في كل مكان، ولو كان كذلك ما

---

(١) ينظر مادة (حَجَبَ) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤/٩٧)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/١٤٣)، و«المحكم» لابن سيده (٣/٩٢)، و«لسان العرب» لابن منظور (١/٢٩٨)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٧٢).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٨/٨٢).

(٣) (ص٧١).

كان للحُجُبِ هناك معنى؛ لأنَّ الَّذي هو في كل مكانٍ لا يحتَجِبُ بشــيءٍ من شــيءٍ، فكيف يحتَجِبُ مَن هو خُـارجُ الحِجَـاب كمـا هو مِن وَرائِـه؟ فليس لقول الله عز وجـل: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى:٥١] عند القوم مِصْدَاق).

وعقد في كتابه الآخر «النقض على المريسي»[١] باباً عنونه بـ(الحُجُب التي احتَجَبَ الله بها عن خلقه)، ثم أورد تحته النصوص الدالة على ذلك، وناقش تأويلات الجهمية للحجاب ونَقَضَها.

وكذلك عقد ابن أبي زَمَنِين في كتابه «أصـول السـنة»[٢] باباً قال فيه: (باب الإيمان بالحُجُب)، ثم قال: (ومن قول أهل السنة: إنَّ الله عز وجل بائنٌ من خلقه، محتَجِبٌ عنهم بالحُجُبِ).

وقـال ابن منده في كتـابه «التوحيـد»[٣]: (بيـانٌ آخرُ يـدلُّ على أنَّ الله تعـالَى مُحتجِبٌ بالنُّورِ والكبريَاءِ)، ثم ذكر تحته حديث أبي موسى الأشعري.

وقال حرب الكرماني في «عقيدته التي حكى فيها إجماع من لقيهم من علماء الأمصـار»: (وهو على العرش فوق السماء السابعة، ودونه حُجُبٌ من نارٍ ونورٍ وظلمةٍ وما هو أعلم بها)[٤].

وقال أبو العباس ابن سريج: (وجميع ما لفظ به المصطفى ﷺ من صفاته: كغرسه جنة الفردوس بيده، ... واحتجابه بالنور، واحتجابه برداء الكبرياء ...)[٥].

وقال يوســف بن عبد الهادي: (ومما ورد في الســنة — يعني من صــفات الله عز وجل -: العين والتجلي **والحجاب** والحَثَيَات والسلطان، فجميع ذلك نؤمن به)[٦].

فاحتجاب الله عز وجل عن خلقه بما شـــاء من الحُجُب أمرٌ متفق عليه عند أهل الســـنة، وأما الجهمية وغيرهم من المتكلمين[٧] فأنكروا الحجاب والاحتجاب، وقالوا: (لا يجوز أن يكون الله عز وجل محتجباً ولا محجوباً؛ لاستحالة كونه جوهراً أو جسماً محدوداً)[٨]؛ لأن (حقيقة الحجاب

---

(١) (٧٤٨/٢).

(٢) (ص١٠٦).

(٣) (٣٨/٣).

(٤) «معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله الإمام حرب الكرماني» (ص٥٥).

(٥) (ص٦٩).

(٦) «تحفة الوصول» (ص٩٢).

(٧) ينظر: «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص١٢٨ و٢٢٥-٢٢٦).

(٨) «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٠١).

إنما تكون للأجسام المحدودة، والله منزَّهٌ عن الجسم والحدِّ)[١]، كما أن (الحجاب يقتضي الاستقرار في المكان، والباري تعالى منَزَّهٌ عن ذلك)[٢]، (ولأن الحجاب يلزم أن يكون أكبر من المحجوب وإلا لم يستره)[٣]، ويلزم منه أن يكون المحجوب (متناهياً محاذياً جائزاً عليه المماسة والمفارقة، وما كان كذلك كانت علامات الحَدَثِ فيه قائمة)[٤]، والله منزه عن الحوادث.

واختلف المتكلِّمون في حقيقة «الحجاب» تبعاً لاختلافهم في الرؤية — أعني رؤية الله عز وجل —، قال الرازي: (حقيقة «الحجاب» بالنسبة إلى الله تعالى محال؛ لأنَّه عبارة عن الجسم المتوسط بين جسمين آخرين، بل هو محمول عندنا[٥] على أن لا يخلق الله تعالى في العين رؤيةً متعلِّقةً به، وعند مَن ينكر الرؤية[٦] على أنه تعالى يمنع وصول آثار إحسانه وفضله عن إنسان)[٧].

فالأشاعرة جعلوا «الحجابَ» متعلِّقاً بالخلق لا بالخالق سبحانه، وفسروا «الحجاب» بأنه الآفةُ التي تكون على أبصار الخلق فتمنعهم من رؤية الله عز وجل، قالوا: وتسمية ذلك حجاباً على سبيل المجاز؛ وذلك أنَّ أصل الحجاب في اللغة المنع والسَّتْر، فكل مانع من الرؤية يسمى حجاباً لغة.

وقالوا في تفسير قوله تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين:١٥] يعني: (أنَّهم ممنوعونَ بالآفَاتِ الموضوعةِ في أبصارِهم من رؤيَته تعالَى إهانةً لهم وتفريقاً بينهم وبينَ المؤمنينَ)[٨]، (فالله عز وجل جَعَلَ الكُفَّارَ محجُوبِينَ عن رؤيتِه بما خَلَقَ فيهم من الحِجَابِ والمنعِ منها، ولم يصف نفسه بالاحتجاب ولا بأنه هو المحجوب)[٩].

وقال ابن فورك في تأويل قوله ﷺ: «حجابه النور»: (اعلم أنَّ كلَّ ما ذُكِرَ فيه «الحجاب» من أمثال هذا الخبر فإنما يرجع معناه إلى الخلق لا إلى الخالق؛ لأنَّهم هم المحجُوبُونَ عنه بحجابٍ يخلُقُه

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٤/٣).

(٢) «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام» للفاكهاني (٢٩٣/٣-٢٩٤).

(٣) «إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٨٨).

(٤) «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٠١).

(٥) يعني أصحابَه الأشاعرة، ومذهبهم في الرؤية أن الله يُرَى يومَ القيامة بلا جهة ولا مقابَلَة.

(٦) وهم الجهمية والمعتزلة.

(٧) «أساس التقديس» (ص١٣٢).

(٨) «التمهيد» للباقلاني (ص٢٧٢).

(٩) «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٠٢).

فيهم)[١]، ويعني بالحجاب الذي يخلقه فيهم: ما يكون على أبصـــارهم من الآفة التي تمنعهم من رؤية الله تعالى.

وأما الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون رؤية الله أصلاً فجعلوا «الحجاب» مجاز عن منع وصول آثار الرحمة والإحسـان عن الإنســان، وقالوا في تفســير قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ أي: ممنوعون عن رحمته وإحسانه.

ونقل ابن فورك[٢] عن بعضـهم في تأويل أثر ابن عمر: «احتَجَبَ اللهُ من خلقِه بأربعٍ .. » بأن معناه أنَّ الله عرَّفنا نفسَه بآياتِه ودلائِلِه، وأن له سبحانه آيات لو ظهرت للخلق لكانت معرفتهم به معرفة تامة كاملة كمعرفة العيان. ثم قال: (وقال محمد بن شـــجاع الثلجي – وهو من أئمة المعتزلة -: معنى قوله: «احتَجَبَ بالنَّارِ» أي خلقها دون تلك الدلالات التي تُبْهِرُ العقولَ وتدل على معرفته حتى تصـير كمعرفة العيان)، قال ابن فورك معلِّقاً: (وهذا الخبر إذا حُمِلَ تأويلُه على ما ذَكَرَ الثَّلجِيُّ كان معنى الاحتجاب عن الخلق أنَّه جَعَلَ دِلالة فوق دِلالة، ودِلالة أظهر من دِلالة، ويرجع في التحقيق إلى ما قلنا أنَّه يَحجِبُ الخلق بما يخلقه فيهم من موانع المعرفة والربوبية، لا أنه يحتجب احتجاب استتار كالاستتار بالأجسام الحاوية لما يحيط بها ويكتنفها)[٣].

فهذه الأقوال الباطلة في تفسير «الحجاب» مبناها على أصولهم الفاسدة من إنكار رؤية الله عز وجل، وإنكار علوه على خلقه، فأنكروا «الحجاب» و«الاحتجاب» بدعوى أن إثبات ذلك يستلزم الجهة والمحايثة والمكان، وهذه من صـفات الأجسـام، والأجسـام حادثة، والله منزَّهٌ عن ذلك، فصرفوا معنى «الحجاب» من حقيقته الظاهرة إلى معان مجازية، كما سبق.

قال شـــيخ الإســـلام ابن تيمية: (والجهمية لا تثبت له حجاباً أصـــلاً؛ لأنَّه عندهم ليس فوق العرش)[٤].

وقال أبو الحســين الملطي: (وأنكر جهمٌ أن يكون لله جلَّ وعلا حِجابٌ، ومِمَّا يدل على أن الله تبارك وتعالى فِي السَّـماء بائِنٌ من خلقِه ودُونَه الحُجُب الَّتِي احتَجَبَ بها ..)[٥] ثم ذكر جملة من

(١) المصدر السابق (ص١٠١).
(٢) المصدر السابق (ص١٠٣).
(٣) المصدر السابق (ص١٠٤).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٠/٦).
(٥) «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص١١٢).

الأحاديث والآثار الدالة على ذلك، ومنها حديث أبي موسى ﷺ الذي فيه قوله: «حجابه النُّور»، وأثر ابن عمر ﷺ في الحُجُبِ الأربع التي احتجب الله بها.

وقد سبق في أول هذه الدراسة ما ذكره الإمام عثمان الدارمي رحمه الله كتابه «الرد على الجهمية» عن هؤلاء الجهمية وإنكارهم للحجاب، وما ردَّ به عليهم.

وأطال أيضاً في الردِّ عليهم ونقضِ أقوالهم وبيانِ تلبيسِهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» فرد عليهم وجوه كثيرة، قريباً من الأربعين وجهاً، فكفَّى ووفَّى، وقال في جملة ما قال: (من تأمل نصوص الكتاب وما ورد في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين علم بالضرورة علماً يقيناً لا يستريبُ فيه أن لله عز وجل حجاباً وحُجُبَاً يكشفها إذا شاء فيتجلَّى، وإذا شاء لم يكشفها)[1].

وقد احتجب الله عن خلقه بحُجُبٍ كثيرةٍ لا يعلمها إلا هو سبحانه، ومما ثبت منها: احتجابه سبحانه بالنور، وبرداء الكبرياء على وجهه الكريم.

فالمقصود أن أهل السنة والجماعة يثبتون صفة «**الاحتجاب**» لله عز وجل على الحقيقة، ويقولون: إنه تعالى محتجب عن خلقه احتجاباً حقيقياً بحُجُبٍ لا يعلمها إلا هو سبحانه، ومن حُجُبِه التي أَخبَرَنا بها نبيُّه ﷺ وصح بها النقل عنه: احتجابه سبحانه بالنور، وبرداء الكبرياء على وجهه الكريم.

وقد جاء في الحُجُب وعددِها وتفصيلِ أمرِها آثار كثيرة عن السلف، وروي فيها أحاديث مرفوعة عن النبي ﷺ، ولكن لا يصح منها شيء، سوى ما ذكرته آنفاً، وعامة ما روي في هذا الباب آثار عن الصحابة والتابعين، منها ما يثبت ومنها ما لا يثبت، وقد أطنب أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه «العظمة»[2] في ذكر هذه الأحاديث والآثار الواردة في ذلك تحت باب: (ذِكر حجُبِ رَبِّنا تباركَ وتعالَى).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد روي في الحُجب أحاديث وآثار وإن لم تكن في الكتب المشهورة لكنها مما رواه العلماء أهل الحديث)[3].

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١٢٨/٨).

(٢) (٦٦٧/٢).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٩٩/٨-١٠٠).

فهذه الحُجُب التي احتجب الله تعالى بها عن خلقه (هي حجبٌ تحجب العِبَاد عن الإدراك، كما قد يحْجِبُ الغَمَامُ والسُّقُوفُ عنهم الشمسَ والقمرَ، فإذا زالت تجلَّت الشمسُ والقمرُ، وأما حجبها لله عز وجل عن أن يَرَى ويُدْرِك فهذا لا يقوله مُسلِمٌ؛ فإن الله لا يخفى عليه مثقال ذرَّةٌ في الأرض ولا في السَّمَاء، وهو يرى دَبِيبَ النَّملةِ السَّوداء على الصَّخْرَةِ الصمَّاء في اللَّيلَةِ السَّودَاء، ولكن يحجب أن تصل أنواره إلى مخلوقاته كما قال: «لو كَشَفَهَا لأَحرَقَت سُبُحَاتُ وَجهِهِ مَا أَدرَكَهُ بَصَرُه من خَلقِه»، فالبصرُ يُدرِكُ الخلقَ كلَّهم، وأمَّا السُّبُحات فهي محجوبةٌ بحجابِه النُّور أو النَّار)(١).

ومما ينبغي أن يعلم أن حجاب الله عز وجل الذي حَجَبَ به الخَلقَ عن رؤيته:

- تارة يكون حجاباً مخلوقاً، كما في قوله ﷺ: «حِجَابُه النُّورُ»، فهذا النورُ نورٌ مخلوقٌ، وليس هو نور الله عز وجل الذي هو صفةٌ من صفاته(٢).
- تارة يكون صفة من صفاته، كما في قوله ﷺ: «وما بينَ القومِ وبينَ أن ينظُروا إلى ربِّهم إلَّا رداءُ الكبرياءِ على وجههِ في جنَّةِ عدنٍ»(٣)، فـ«الكبرياء» صفة من صفاته سبحانه.

كما أن احتجاب الله عز وجل عن خلقه:

- تارة يكون عن جميعهم، بما فيهم الأنبياء والمرسلون، والملائكة المقربون، وهذا في الدنيا، كما قال ابن القيم رحمه الله: (وأما الحجاب الذي بين الله وبين خلقه - وهو حجاب النور - فلا سبيل إلى كشفه في هذا العالَم — يعني عالم الدنيا - ألبته، ولا يطمع في ذلك بشر، ولم يكلم الله بشراً إلا من وراء حجاب)(٤).
- وتارة يكون احتجابه عن بعض خلقه دون بعضٍ عقوبةً لهم، وهذا في الآخرة، كما جاء في بعض الأحاديث السابقة — ولا تخلو من مقال — ومنها حديث أبي هريرة ﷺ وفيه: «أيُّما رجلٍ جحدَ ولدَهُ وهو ينظرُ إليهِ احتجبَ اللهُ منهُ»، وحديث أبي مريم الأزدي ﷺ أيضاً:

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٠/٦).

(٢) ينظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٥/٤٩٠)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (١/٤٥٢)، و«عيون الرسائل» للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ (١/٣٣٥-٣٤٢)، و«التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية» لابن سعدي (ص١٤٢).

(٣) أخرجه مسلم (١/رقم١٨٠).

(٤) «مدارج السالكين» (٣/٦٦).

«من ولَّاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ شــيئاً من أمرِ المســلمينَ فاحتجَبَ دون حاجتِهِم وخلَّتِهِم وفقرِهِم، احتجَبَ اللهُ عنهُ دونَ حاجتِهِ وخلَّتِهِ وفقرِهِ» ونحو هذه الأحاديث.

فاحتجاب الله عز وجل عن هؤلاء ونحوهم من عصـــاة المؤمنين هو احتجاب عقوبة وجزاء، فيحرمون بســـبب هذه الذنوب لذة النظر إلى وجهه الكريم، فلا يرون ربهم كما يراه بقية المؤمنين، (فعذاب الحجاب أعظم أنواع العذاب، ولذة النظر إلى وجه الله تعالى أعلى اللذات)[1].

(١) من كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧/١).

المبحث الثاني

ما ورد في صفة الأذن

قال البخاري في «صحيحه» (١٩١/٦):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ[1] مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ[2] أَنْ[3] يَتَغَنَّى بِالقُرْآنِ[4]»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري أيضاً (١٩١/٦ و١٤١/٩)، ومسلم (رقم٧٩٢) كلاهما من طرق عن ابن شهاب الزهري، بمثله.
- وأخرجه أيضاً البخاري (١٥٨/٩)، ومسلم (رقم٧٩٢ و٧٩٣) من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، ولفظه: «ما أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ».
- وأخرجه مسلم (رقم٧٩٣) من طريق محمد بن عمرو، بمثله.
- وأخرجه مسلم (رقم٧٩٣) من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، بنحوه وزاد في آخره: «يَجْهَرُ بِهِ».

أربعتهم: (الزهري، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن عمرو، ويحيى بن أبي كثير) **عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، به.**

---

(١) وقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني: «لنَبِيٍّ» مكان «لشيء»، ينظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (٤٧٠/٧).

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٦٨/٩): (قوله: «لِنَبِيٍّ» كذا للأكثر، وعند أبي ذر: «للنبي» – بزيادة اللام –، فإن كانت محفوظة فهي للجنس، ووَهِمَ مَن ظَنَّها للعهد، وتَوَهَّمَ أنَّ المراد نبينُا محمَّدٌ ﷺ). وينظر أيضاً: «انتقاض الاعتراض» لابن حجر (٤١٢/٢).

(٣) قال ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٣٦٧/٣): (هكذا ورد: «**أَنْ يتَغَنَّى**»، والَّذي أراهُ أنَّ لفظة «**أن**» من زيادة بعضِ الروَاة؛ لأَنهم يروون بِالْمَعْنَى فَيَقَع الْخَطَأ فِي كثير من الرِّوَايَات، وَإِذا ثبتَتْ «**أَن**» كَانَ من الْإِذْن: بِمَعْنى الْإِطْلَاق فِي الشَّيْء، وَلَيْسَ هُوَ المُرَاد بِالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا «**أَذِنَ**» هَا هُنَا بِمَعْنى اسْتمع).

(٤) ينظر في معنى «التَّغَنِّي بالقرآن» واختلاف العلماء فيه: «شرح ابن بطال على البخاري» (٢٥٨/١٠ وما بعدها) و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣٦٧/٣-٣٦٩)، و«المغني» لابن قدامة (١٦٦/١٤ وما بعدها)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٤٤٦/١ وما بعدها)، و«فتح الباري» لابن حجر (٦٩/٩-٧٠).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٩/رقم٢٣٩٥٦):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ مَيْسَرَةَ، مَوْلَى فَضَالَةَ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَلَّهُ أَشَدُّ أَذَنًا لِلرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ[1] إِلَى قَيْنَتِهِ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «**الأوزاعي**» عن إسماعيل بن أبي المهاجر، واختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن إسماعيل، عن فضالة بن عُبيد، من غير واسطة.

ورواه عنه على هذا الوجه: أربعة من أصحابه، وهم:

١. الوليد بن مزيد العُذري البيروتي[2].

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم٢١٠٥١) وفي «شعب الإيمان» (٣/رقم١٩٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١/٦١).

٢. محمد بن شعيب بن شابور[3].

أخرجه الآجري في «أخلاق أهل القرآن» (رقم٨٠).

٣. يحيى بن حمزة الحضرمي[4].

أخرجه أبو عُبيد القاسم بن سلَّام في «فضائل القرآن» (١/رقم٢٢٢).

---

(١) **القَيْنَةُ** في أصل كلام العرب هي: الأَمَة، مغنِّيَةً كانت أو غيرَ مغنِّيَة، وهي عند العامة المغَنِّيَةُ خاصة، قال اللَّيث: (عَوَامُّ النَّاس يَقُولُونَ: القَيْنة: المغنِّية)، قال الأزهري: (إنَّما قيل للمغنّية قَيْنَةً: إذا كانَ الغِناءُ لَهَا صناعَة، وَذَلِكَ مِن عَمَل الإِمَاء دُونَ الحَرائر)، وأصل الكلمة من «التَّقْيين» وهو التَّزْيين، وسُمِّيت المغَنِّيَة «قَيْنَة»؛ لتزيينها لصوتها وتحسينها له.

ينظر: «تهذيب اللغة» (٢٤٢/٩)، و«غريب الحديث» للخطابي (٦٥٤/١)، و«مقاييس اللغة» (٤٥/٥).

(٢) ثقةٌ ثبتٌ، من أثبت أصحاب الأوزاعي، قال النسائيُّ: (الوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يُخطِئ ولا يُدَلِّس). ينظر: «شرح علل الترمذي» (٥٤٣/٢)، و«التقريب» (رقم٧٤٥٤).

(٣) صدوقٌ، صحيحُ الكِتاب، قال أبو داود: (محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت). ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٤٩٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٢٢/٩)، و«التقريب» (رقم٥٩٥٨).

(٤) ثقة إمام. ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٦١٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١١)، و«التقريب» (رقم٧٥٣٦).

٤ . بشر بن بكر التنيسي[١].

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٦٠).

الوجه الثاني: عنه، عن إسماعيل، عن ميسرة مولى فضالة، عن فضالة بن عُبيد.

ورواه عنه على هذا الوجه: **الوليد بن مسلم**[٢].

- أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/رقم١٣٠)[٣].
- والإمام أحمد – كما هنا –، والطبراني في «الكبير» (١٨/قم٧٧٢) من طريق علي بن بحر.
- والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٤) عن صدقة بن الفضل.
- وابن ماجه في «سننه» (٢/رقم١٣٤٠) عن راشد بن سعيد الرملي.
- ومحمد بن نصر المروزي كما في «مختصر قيام الليل» (ص١٣٧) عن زياد بن أيوب الطوسي.

---

(١) ثقة يُغرب، وقال مسلمة ابن القاسم: (روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها).

ينظر: «الكاشف» (١/رقم٥٧١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٤)، و«التقريب» (رقم٦٧٧).

(٢) تابع الوليدَ على هذا الوجه: (سفيانُ الثوري). فقد أخرج أبو الشيخ الأصبهاني في «الأقران» (رقم٤٠٤) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث، حدثنا أبو أيوب الشاذكوني.

وأخرجه أيضاً ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم٩٢) قال: حدّثنا أبُو عبد الله مُحمّد بنُ مخلدٍ العطّارُ، قال: ثنا مُحمّدُ بنُ خلفٍ الحدّاديُّ، قال: ثنا أبُو عبد الرّحمن الوكيعيُّ.

كلاهما: (الشاذكوني، والوكيعي) قالا: حدثنا أبو أسامة حماد بن أسامة، حدثنا سفيان الثوري، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر، عن مولى فضالة عن فضالة، بمثله.

قلت: هذه المتابعة في ثبوتها نظر، فإسناد أبي الشيخ فيه «الشاذكوني» وهو متروك الحديث بالاتفاق، وأما إسناد ابن بطة فظاهر إسناده الصحة، فرجاله كلهم ثقات، لكن في النفس شيء من تفرد «حماد بن أسامة» بهذه المتابعة، فحماد وإن كان من الثقات إلا أنه ليس من أصحاب الثوري المقدَّمين فيه، كيحيى القطان وابن مهدي ووكيع وأضرابهم، بل هو دونهم في ذلك، وله أغلاط وأوهام، ومما أخذ عليه أنه كان في آخر عمره يستعير كتب الناس فيحدِّث منها، فدخل عليه الغلط بسبب ذلك، فأخشى أن يكون قد وهم في ذكر هذه المتابعة، والثوري إمام حافظ كبير، ممن يُجمع حديثه ويُرغَب فيه، فقبول ما يُتفرد به عنه ليس بالأمر الهيِّن، لاسيما مع عدم وجود هذه المتابعة في الأصول الحديثية المشهورة، والله أعلم.

(٣) سقط من إسناد سعيد بن منصور: «فضالة بن عبيد»، فصار الحديث عن ميسرة مولى فضالة عن النبي ﷺ مرسلاً، فعدَّه محقق «السنن» وجهاً من أوجه الاختلاف على الوليد بن مسلم، وقال فيه: (ولم أجد مَن تابع سعيد بن منصور على روايته هكذا)، والظاهر لي – والله أعلم – أن هذا مجرد خطأ من الناسخ، حيث وقع له انتقال نظر من «فضالة» في الموضع الأولى إلى «فضالة» في الموضع الثاني.

- وابن حبان في «صحيحه» (٣/رقم٧٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٨/رقم٧٧٢) كلاهما من طريق عبد الرحمن «دُحَيْم» بن إبراهيم الدمشقي[(١)].
- وابن أخي ميمي في «فوائده» (رقم٣٦٣) - ومن طريقه: السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١/٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٩٩/٢٩) -، وأبو طاهر المخَلِّص كما في «المخلِّصيَّات» (٢/رقم١٧٠١) - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١/٦١) -، وابن القيسراني في «السماع» (ص٤٠) جميعهم من طريق داود بن رُشيد.
- والبيهقي في «الكبرى» (٢١٠٥٢/١٠)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (رقم٢٣) كلاهما من طريق محمد بن عقبة بن كثير السدوسي.
- وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١/٦١) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي.

تسعتهم: (سعيد بن منصور، وعلي بن بحر، وصدقة، وراشد، وزياد بن أيوب، ودحيم، وداود بن رُشيد، ومحمد بن عقبة، وسليمان بن أحمد) **عن الوليد بن مسلم، به**[(٢)].

---

(١) هذا الوجه هو المحفوظ عن «دحيم»، فقد رواه عنه:

١. عبد الله بن محمد بن سلم الفريابي المقدسي [ثقةٌ مكثرٌ]، كما عند ابن حبان.
٢. وابنه إبراهيم بن دحيم [لا بأس به]، كما عند الطبراني. [تنبيه: تحرف الاسم في مطبوعة «المعجم الكبير» إلى: أحمد بن دحيم، والصواب ما أثبته، فـ«إبراهيم بن دحيم» من شيوخ الطبراني، وقد أكثر من الرواية عنه، وأما «أحمد بن دحيم» فلا يعرف، وليس له ذكر إلا في هذا الموضع، مما يدل على أن الاسم محرَّف].

وأما ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧٦٠/١) قال: حدَّثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، ثنا بحرُ بنُ نَصرٍ الخولانيُّ، ثنا بشرُ بنُ بكرٍ، ثنا الأوزاعيُّ، وحدَّثني أبُو الحسنِ عليُّ بنُ العبَّاسِ الإسكندَرَانيُّ - بمكَّةَ وكتبَهُ لي بخطِّهِ -، ثنا سعيدُ بنُ هاشِمِ بنِ مرثَدٍ الطَّبَرَانيُّ، ثنا **دُحَيمٌ**، ثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ، حدَّثني أبُو عَمرٍو الأوزاعِيُّ، حدَّثني إسمَاعيلُ بنُ عُبيدِ اللَّهِ بنِ أبي المهَاجِرِ، عن فضالةَ بنِ عُبَيدٍ الأَنصاريِّ ﵁، ولم يذكر «ميسرة» في إسناده، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعدونه وجهاً من أوجه الاختلاف على «دحيم»، والذي أميل إليه - والله أعلم - أنه لا يوجد اختلاف على دحيم، وغاية الأمر أن الحاكم حمل الطريق الثاني (طريق دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي) على الطريق الأول (طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي)، وحمل إسناد على إسنادٍ - مع وجود الاختلاف بينهما - يقع فيه بعض الرواة، بَلْه الحفاظ.

(٢) خالف هؤلاء الجماعة: إبراهيم بن إسحاق الطالقاني [صدوقٌ يُغرِب. «التقريب» (رقم١٤٥)] - كما عند الإمام أحمد «المسند» (٣٩/رقم٢٣٩٤٧) -، فرواه عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن إسماعيل، عن فضالة من غير واسطة، ولا شك أن المحفوظ عن الوليد ما رواه الجماعة عنه، من ذكر «ميسرة» في إسناده، وأما رواية إبراهيم الطالقاني فشاذة لا يُعَوَّل عليها.

الترجيح بين الوجهين:

بالنظر في الوجهين السابقين يتبين أن مدارهما على «الأوزاعي» والمختلِفون عليه جماعةٌ من ثقاتِ أصحابه، والذي يظهر لي – والعلم عند الله – أن الوجهين محفوظان عن «الأوزاعي»:

أما الوجه الأول: فيرويه أربعة من ثقات أصحاب الأوزاعي، ومنهم «الوليد بن مزيد» و«محمد بن شعيب» وهما من أثبت الناس فيه، لا سيما «ابن مزيد» وقد قدَّمه النسائي على «الوليد بن مسلم».

وأما الوجه الثاني: فيرويه «الوليد بن مسلم» وحده، وهو أيضاً ثقةٌ عالمٌ بحديث الأوزاعي ومقدَّمٌ فيه جداً إذا سَلِمَ حديثه عنه من التدليس –كما هنا –.

ومما يقوي رواية «الوليد بن مسلم» أن الإسناد على الوجه الأول منقطعٌ، فـ«عبيد الله ابن أبي المهاجر» لم يدرك «فضالة بن عبيد»، فـ«ابن أبي المهاجر» ولد سنة (٦١هـ) تقريباً، وأما «فضالة» فتوفي سنة (٥٣هـ)، مما يؤكد وجود الواسطة بينهما، وقد صرح «الوليد بن مسلم» في روايته بذكر الواسطة.

ومن المقرر في عوم الحديث أن الإسناد الزائد مقدَّم على الإسناد الناقص، إذا كان من زاد ثقةً حافظاً، وفي مثل هذا يقال: زيادة الثقة مقبولة.

وعلى هذا فكلا الوجهان محفوظان عن «الأوزاعي»، ويشبه أن يكون «الأوزاعي» أو شيخه «ابن أبي المهاجر» يحدث به موصولاً مرة ومنقطعاً أخرى، على حسب نشاطه وكسله، فاختلف الرواة عنه لذلك، وكل قد روى عنه ما سمع منه، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• علي بن بحر.

هو: علي بن بحر بن بَرِّي – بفتح الموحَّدة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ثقيلة – القطان، أبو الحسن البغدادي، فارسي الأصل، من الأهواز.

روى عن: الوليد بن مسلم، وأبي خالد الأحمر، وغيرهما

وعنه: الإمام أحمد، ومحمد بن عبد الرحيم البزاز، وغيرهما.

متفقٌ على ثقته.

فقد وثقه: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والدارقطني، وابن قانع، والحاكم – وزاد: مأمون –.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان من أقران أحمد بن حنبل في الفضل والصلاح).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام الحافظ المتقن)، وفي «تذكرة الحفاظ» بـ(الحافظ الثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فاضلٌ).

من العاشرة، مات سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٧٦/٦)، و«ثقات ابن حبان» (٤٦٨/٨)، و«تاريخ بغداد» (٢٦٨/١٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٥/٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/١١)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٥/٧)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٦٩١).

• الوَلِيدُ بن مُسلِمٍ

هو: الوليدُ بنُ مسلمٍ القرشيُّ، مولاهم، أبو العبَّاس الدمشقي.

أُحد الحفَّاظ الثقات، ومن أثبت الناس في الأوزاعي، لكن عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، فإنه مشهور بذلك، فإذا قال: «حدَّثنا» فهو حُجَّةٌ.

تقدَّمت ترجمته.

• الأَوزاعي:

هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الأوزاعيُّ الدمشقي.

إمام أهل الشام، وأحد الأئمة الثقات الفقهاء الأعلام.

تقدَّمت ترجمته.

• إسماعيل بن عُبيد الله بن أبي المهاجر.

هو: إِسْمَاعِيل بن عُبَيدالله بن أَبِي المهاجر – واسمه أقرم – القرشي المخزومي، مولاهم، أَبُو عبدالحميد الدِّمَشْقِيّ.

رَوَى عَن: ميسرة مولى فضالة بن عبيد، وعن أمِّ الدرداء الصغرى، وغيرهما.

وعَنه: الأَوزاعِيّ، وسَعِيد بْن عبد العزيز التنوخي، وغيرهما.

متفقٌ على ثقته.

وثَّقه: سـعيد بن عبدالعزيز التنوخي، والعجلي، ويعقوب بن سـفيان، ومعاوية بن صـالح، والدارقطني، وغيرهم.

وَروى أبو حاتم عن الأَوزاعِيّ أنه كَانَ إذا حدَّث عن إِسْمَاعِيل بْن عُبَيد اللَّه، قال: (وكَانَ مأموناً على ما حدَّث).

وَقَال المفضل الغلابي: (هُوَ ممن يُرضَى به فِي الحديث).

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (من ثقات الشاميين وعلمائهم الكبار). ونعته في «السير» بـ(الإمام الكبير) وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة.)

من الرابعة، مات سنة (١٣١هـ)، وله سبعون سنة، أخرج له الجماعة إلا الترمذي.

ينظر: «ثقات ابن حبان» (٦/رقم٦٦٣١)، و«تاريخ دمشق» (٤٢٩/٨)، و«تهذيب الكمال» (١٤٣/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١٣/٥)، و«تاريخ الإسلام» (٦١٤/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٩١/٢) و«تهذيب التهذيب» (٣١٧/١)، و«التقريب» (رقم٤٦٦).

• ميسرة مولى فضالة.

هو: ميسرة، مولى فضالة بن عُبَيد الأَنْصارِيّ، دمشقي.

رَوَى عَن: مولاه فضالة بن عُبَيد، وأَبِي الدَّرْدَاء رضي الله عنهما.

تفرد بالرواية عنه: إِسماعيل بْن عُبَيد اللَّه بن أَبِي المهاجر.

مجهول.

ذكره أبو زُرْعَة الدمشقي في الطبقة العليا التي تلي أصحاب رَسُول اللَّهِ ﷺ.

وذكره أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سميع فِي الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام.

ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: (نَكِرَة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

من الثانية، لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه وحده، هذا الحديث الواحد.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٧٥/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٣/٨)، و«ثقات ابن حبان» (٤٢٥/٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٢٠/٦١)، و«تهذيب الكمال» (١٩٨/٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢٣٢/٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٧٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٧/١٠)، و«التقريب» (رقم٧٠٤١)

• فضالة بن عبيد رضي الله عنه

هو: فضالة بن عُبَيد بن نافذ بن قيس، أَبُو مُحَمَّد الأَنْصارِيّ الأوسي.

صحابي جليل.

أسلم قديماً، ولم يشهد بدراً، وشهد أحداً فما بعدها، وبايع تحت الشجرة، وشهد خيبر مع النبي ﷺ، ثم سكن الشام، وولي الغزو، وولاه معاوية قضاء دمشق بعد أبي الدرداء رضي الله عنهم.

رَوَى عَنه: مولاه ميسرة، وحنش بْن عَبد اللَّهِ الصنعاني، وغيرهما.

مات سنة (٥٣هـ)، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، والباقون.

ينظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٢٨٢/٤)، و«تاريخ دمشق» (٢٩٠/٤٨)، و«تهذيب الكمال» (١٨٦/٢٣)، و«الإصابة» (٥٤٨/٨-٥٥٠).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث إسنادُه شاميٌّ، ورِجَالُه كلُّهم ثِقاتٌ أثباتٌ، غَيرَ «ميسرة مولى فضالة» فإنَّه مجهولٌ، كما سبق، لكنَّ جَهَالةَ مِثلِهِ مُحتَمَلَةٌ؛ لتقَدُّمِ طَبَقَتِهِ فهو من كِبَارِ التَّابِعِين(١)، وحديثه هذا مستقيمٌ لا نكارة فيه، ويشهد له حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه، وقد سبق ذكره قريباً(٢).

(١) قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص٤٧٨): (وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرَّجُلُ من كبار التابعين أو أوساطهم احتُمِلَ حديثُه وتُلُقِّيَ بِحُسْنِ الظنِّ إذا سَلِمَ من مخالفةِ الأُصولِ وَرَكَاكةِ الألفاظ، وإن كان الرَّجُلُ منهم من صغار التابعين فيُتَأنَّى في روايةِ خبره، ويَختَلِفُ ذلك باختلافِ جَلاَلة الراوي عنه وتحرّيه، وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به).

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤٠٩/١) عن الحديث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق عثمان بن واقد العُمَري، عن أبي نُصَيرَة، عن مولىً لأبي بكر، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي اليَومِ سَبعِينَ مَرَّةً»: (وقول علي بن المديني والترمذي: «ليس إسناد هذا الحديث بذاك»، فالظاهر أنَّه لأجل جهالة مولى أبي بكر، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنَّه تابعيٌّ كبيرٌ، ويكفيه نسبته إلى أبي بكرٍ، فهو حديثٌ حسنٌ).

(٢) قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣٠٩/١): (فأمّا تعليلُه -يعني: ابن حزمٍ- حديث نُدْبة بكونها مجهولة فإنها مدنيّةٌ، روت عن مولاتها ميمُونة، وروى عنها حبيبٌ، ولم يُعلم أحدٌ جرحها، والرّاوي إذا كانت هذه حالُه إنما يُخشى من تفرُّدِه بما لا يُتابعُ عليهِ، فأمَّا إذا روى ما رواهُ النَّاسُ، وكان لروايته شواهِدُ ومُتابعات فإنَّ أئِمَّة الحديثِ يقبلُون حديث =

وأيضاً فإن هذا الحديث يرويه «ميسرة» عن مولاه «فضالة»، ولا شك أن المرء أعرف بحديث أهل بيته وأضبطه له من غيره غالباً، فالدواعي متوافرة على حفظه وضبطه لحديث مولاه، لا سيما مع قلة حديثه عنه، ولذا نجد الأئمة كثيراً ما يُقَدِّمُون رواية القريب على رواية الغريب.

وأيضاً مما يقوي حال «ميسرة» أن المنفرد بالرواية عنه هو بلدِيُّه «إسماعيل بن أبي المهاجر»، وإسماعيل من ثقات الشاميين، وروايته وأمثالُه من أهل الحذق والمعرفة بهذا الشأن عمَّن في حفظه مقال، أو فيه جهالةٌ تقويةٌ له في الجملة، كما هو مقرَّر في علوم الحديث[1].

ولهذا قال الحافظ ابن كثير عن هذا الحديث: (إسناده جيِّدٌ)[2]، وهو كما قال، والله أعلم.

مِثْل هذا ولا يردُّونهُ ولا يُعلِّلُونه بالجهالة، فإذا صارُوا إلى مُعارضةِ ما رواهُ بما هو أثبتُ منه وأشهرُ علَّلُوه بمثلِ هذهِ الجهالةِ وبالتفرُّدِ، ومن تأمَّل كلام الأئمَّة رأَى فيه ذلكَ فيظُنُّ أنَّ ذلك تناقُضٌ منهم، وهو بمحضِ العلمِ والذَّوقِ والوزنِ المستَقِيم، فيجبُ التنبُّه لهذه النُّكتة، فكثيراً ما تَمُرُّ بِكَ في الأحاديثِ ويقعُ الغَلَطُ بسببهَا).

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٣٦): (بابٌ في رواية الثقة عن غير المطعُون عليه أنها تُقوّيه، وعن المطعُون عليه أنّها لا تُقويه. سألتُ أبي: عن رواية الثّقات عن رجُلٍ غير ثقةٍ ممّا يُقوّيه؟ قال: إذا كان معرُوفاً بالضَّعف لم تُقوّه روايتُه عنهُ، وإذا كان مجهُولاً نفعه روايةُ الثقة عنهُ. وسألتُ أبا زُرعة: عن رواية الثّقات عن رجُلٍ ممّا يُقوّي حديثه؟ قال: أي لعمري، قُلتُ: الكلبيُّ روى عنه الثّوريُّ، قال: إنَّما ذلك إذا لم يتكلَّم فيه العُلماءُ، وكان الكلبيُّ يُتكلّمُ فيه).

وقال الذهبي في «الموقظة» (ص٧٩): (وقولهم: «مجهول» لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه، فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به، وإن كان المنفَرِدُ عنه من كبارِ الأثبات، فأَقْوَى لحالِهِ، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائي وابنِ حِبَّان).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/٥٩).

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**[1]:

«**الأَذَن**»: بفتح الهمزة والذال، مصدرٌ، بمعنى الاستماع، يقال: أَذِن - بكسر الذال المعجمة -، يَأْذَنُ أَذَناً - بفتحها في المضارع والمصدر -، إذا استمع، وهي من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحَاً)[2].

قال الخطابي: (يقال: إن اشتقاقه من «الأُذْن» لأنَّ السَّمَاع يقع بها لذوي الآذَان)[3].

وقال البيضاوي: («الأَذَنُ» في الأصل إصغاءُ الأُذُنِ إلى المتكَلِّم ليُسمَع ما يقوله)[4].

و«الاستماع» في أصل وضعه هو الإصغاء إلى المسموع، قاله ابن الشجري[5].

وذهب بعض أهل اللغة إلى تخصيص معنى «الأَذَن» فقالوا: هو الاستماع بإعجابٍ، لا مطلق الاستماع، فليس كل استماع يسمى أَذَناً على هذا القول.

قال ابنُ سيده: (أَذِنَ إِلَيهِ أَذَناً استَمَع، وقولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق:٢]، أَي: استَمَعَتْ، وأَذِنَ إِليه أَذَناً اسْتَمَعَ إِليهِ مُعْجباً، وآذَنَنِي الشَّيْءُ أَعْجَبَنِي فاسْتَمَعْتُ له، ... وأَذِنَ للَّهْوِ اسْتَمَع ومَالَ)[6].

وقال في «القاموس» و«شرحه»: ((وأَذِنَ إِلَيْهِ وَله، كفَرِحَ)، أَذَناً: (اسْتَمَعَ) إِلَيْهِ (مُعْجباً)، ... (أَو) هُوَ (عامٌّ) سَواء بِإِعجابٍ أَو لَا)[7].

---

(١) ينظر مادة (**أذن**) في: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٣٩/٢)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/١٥)، و«الصحاح» للجوهري (٢٠٦٨/٥)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٧٦/١)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢٥/١)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٣/١)، و«لسان العرب» لابن منظور (٩/١٣)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص١١٧٥).

(٢) لفظة «أَذِنَ» - بفتح الهمزة وكسر الذال - هي من المشترك اللفظي، فإن كان مصدرها «الأَذَن» - بفتح الهمزة والذال - فهي بمعنى الاستماع، وإن كان مصدرها «الإِذْن» - بكسر الهمزة وسكون الذال - فهي بمعنى الأمر والإباحة والإطلاق. ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦٩/٩).

(٣) «أعلام الحديث» (١٩٤٤/٣).

(٤) « تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (٥٣٩/١).

(٥) «أمالي ابن الشجري» (٢٣٤/٢).

(٦) «المحكم» (٩٦/١٠ مادة: أذن).

(٧) «القاموس المحيط» (ص١١٧٥، مادة: أذن)، وشرحه «تاج العروس» (١٦٣/٣٤-١٦٤).

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دل الحديثان السابقان على إثبات صفة «الأَذَن» لله عز وجل، على الوجه اللائق به سبحانه.

وهي من الصفات الفعلية الاختيارية المتعلقة بمشيئته واختياره سبحانه، وهي أخَصُّ من صفة «السَّمْع» الثابتة لله عز وجل في مواضع كثيرة في القرآن والسنة، فهو تعالى وَسِعَ سمعُه كلَّ الأصوات، في الأرض والسماوات، وفي جميع الأوقات، وعلى هذا المعنى تكون صفةُ «السمع» لله عز وجل من صفاته الذاتية، وأما «الأَذَنُ» بمعنى الاستماع فمن صفاته الفعلية.

وفي هذين الحديثين أوضح دليل على أن الله تعالى يستمع لبعض الأصوات دون بعض، واستماعه لها دليل على محبته لها، فهو سبحانه يستمع سماع رضى وإعجاب إلى المتَغَنِّي بالقرآن؛ لجمال صوتِه وحُسْنِ تَغنّيه.

قال ابنُ كثيرٍ في قوله ﷺ: «لَمْ يَأْذَنِ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»: (معناهُ: أنَّ الله ما استَمَعَ لشيءٍ كاستِمَاعِه لقراءةِ نَبِيٍّ يجهَرُ بقراءتِه ويُحسِّنُها، وذلك أنَّهُ يجتمعُ في قراءة الأنبياء طِيبُ الصَّوت لكمالِ خَلْقِهم، وتمامُ الخشية، وذلك هُو الغايةُ في ذلك.

وهُو سُبحانهُ وتعالى يسمعُ أصواتَ العِبَادِ كُلِّهم بَرِّهم وفاجِرهم، كما قالت عائشةُ رضي الله عنها: «سُبحان الذي وَسِعَ سمعُهُ الأصوات»، ولكنَّ استماعَهُ لقراءةِ عبادِه المؤمِنِينَ أَعظمُ، كمَا قال تعالَى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس:٦١]، ثُمّ استماعُهُ لقراءة أنبيائه أبلغُ، كما دلّ عليه هذا الحديثُ العظيمُ.

ومنهُم من فسَّر «الأَذَن» هاهُنا بالأَمْر، والأَوَّلُ أولى؛ لقوله: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أَذِنَ لنَبِيٍّ أن يتَغَنَّى بالقُرآن» أي: يجهر به، والأَذَنُ: الاستماعُ؛ لدلالة السّياق عليه)(١).

ومعلومٌ أن الاستماع قدرٌ زائدٌ على مجرّدِ السَّمَاع، فهو سبحانه مع أنه سامعٌ للأصوات كلِّها على حدٍّ سواء، لا يشغله سمعٌ عن سمعٍ، إلا أنه لبعض الأصوات أشد استماعاً منه لغيرها، كما هو صريح حديث فضالة بن عبيد: «للهُ أشدُّ أَذَناً للرَّجلِ الحَسَنِ الصَّوتِ بِالقرآن»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد جاء في القُرآن والسُّنَّة في غير موضعٍ أنَّهُ سبحانه يَخُصُّ بالنَّظَر والاستماع بعضَ المخلُوقات كقوله ﷺ: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهُم اللهُ ولا ينظُرُ إليهم يوم القيامة ولا

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٥٩/١).

يُزَكّيهم ولهُم عذابٌ أليمٌ: ملكٌ كذّابٌ، وشيخٌ زانٍ، وعائلٌ مُستكبرٌ»، وكذلك في الاستماع قال النَّبيُّ ﷺ: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه لنبيٍّ حَسَنِ الصَّوتِ يَتغنَّى بالقُرآن يجهرُ به»، وقال: «للهُ أشدُّ أَذَناً إلى صاحبِ القُرآن من صاحب القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِه»، فهذا تخصيصٌ بالأَذَن وهُو الاستماعُ لبعض الأصوات دُون بعضٍ. وكذلك سَمْعُ الإجابة كقوله: «سمع اللهُ لمن حَمِدَهُ»، وقول الخليل[1]: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران:٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيْبٌ﴾ [سبأ:٥٠] يقتضي التّخصيص بهذا السّمع، فهذا التّخصيصُ ثابتٌ في الكتاب والسُّنّة، وهُو تخصيصٌ بمعنى يقُومُ بذاته بمشيئته وقُدرته -كما تقدَّم-، وعند النُّفاة هُو تخصيصٌ بأمر مخلُوقٍ مُنفصلٍ، لا بمعنى يقُومُ بذاته، وتخصيصُ مَن يُحبُّ بالنَّظر والاستماع المذكُور يقتضي أنَّ هذا النّوع مُنتفٍ عن غيرهم)[2].

وخالف في إثبات هذه الصفة جماعةٌ من شُرَّاح الحديث والمصنِّفون في «الغريب»، فنفوها عن الله عز وجل، وقالوا: لا يجوز وصف الله عز وجل بـ«الأَذَنِ» على معنى الاستماع، قالوا: والاستماع على الله محالٌ؛ لأن سماعه سبحانه للأشياء لا يختَلِف، فلا يُوصفُ بِأنَّهُ أسمعُ بشيءٍ مِنهُ لِغيرِهِ، قالوا: وإطلاقُ «الأَذَن» على الله تَعَالَى في هذا الحديث من باب الْمجَاز، ثم فسَّروا الصفة بلازمها، فقالوا: هو كنايةٌ عن الرِّضَى والقبول.

قال أبو أحمد العسكري: (الأَذَنُ: الاستماعُ، يُقَالُ: أَذِنْتُ للشيءِ آذَنُ لَهُ أَذَناً إذا استمعتَ لَهُ) ثم قال: (وإطلاقُ هَذَا من الله تَعَالَى عَلَى سَبِيل التَّوَسُّع وَالْمجَاز، وخاطَبَهُم على قدرِ تعارُفِهم، ومعناهُ الرِّضَى من الله سبحانهُ بِمَا يأتِيه، والإقبالُ عليهِ بالرَّحمةِ والمغفرة)[3].

وقال المازري: («أَذِنَ» في اللُّغة بمعنى: استمَع، فأما الاستماع الذي هو الإصغاء فلا يجوز على الله سبحانه، فهو مجازٌ هاهنا، فكأنَّه عبَّر عن تقريبِه للقارئ وإجزالِ ثوابِه بالاستماعِ والقبولِ، وكذلك سماعُ الباري تعالى للأشياء لا يختَلِف، وإنما المراد هاهنا أنَّه يُقرِّبُ الحَسَنَ القراءةَ أكثر

---

(١) كذا قال رحمه الله، والصواب أن الآية المذكورة جاءت على لسان زكريا عليه السلام، والذي جاء على لسان الخليل عليه السلام هو قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم:٣٩].

(٢) «الفرقان بين الحق والباطل» ضمن «مجموع الفتاوى» (١٣-١٣٣).

(٣) «تصحيفات المحدِّثين» (١/٣٥٦-٣٥٧).

من تقريبِ غيرِه، والتفاضـــلُ في التقريبِ وزيادةِ الأجور يختَلِف، فتعبيره عن ذلك بما يؤدي إلى التفاضل في الاستماع مجاز)[1].

وقال أبو العباس القرطبي: (قوله: «ما أَذِنَ الله»؛ أي: ما اســتمع الله وأصــغى، وأصــله: أن الْمُسْــتَمِع يميل بأُذُنِه إلى جهة الْمُسْــتَمَع، تقول العرب: أَذِن؛ بكســر الذال، يأذَن بفتحها في المستقبل؛ أَذَنًا بفتح الهمزة والذال في المصدر: إذا أصغى واستمع. وهذا المعنى في حق الله تعالى مُحَالٌ، وإنما هو من باب التوسُّـع على ما جرى في عُرف التخاطب، وهو منصـرفٌ في حق الله تعالى لإكرام القارئ وإجزال ثوابه، ووجه هذا التوسع: أن الإصغاء إلى الشيء قبول له، واعتناء به، ويترتب على ذلك إكرام الْمُصْـغَى إليه، فعبّر عن الإكرام بالإصـغاء؛ إذ هو عنه)[2]، ونقل كلامَه ابنُ حجر في «الفتح»[3] مقرّاً له.

وقال النووي: (قال العُلماءُ: معنى «أَذن» فِي اللُّغةِ الِاسـتِماعُ، ... قالُوا: ولا يجُوزُ أن تُحمل هُنا على الِاسـتِماعِ بِمعنى الإِصـغاءِ، فإِنَّهُ يسـتحِيلُ على اللهِ تعالى، بل هُو مجازٌ، ومعناهُ الكِنايةُ عن تقرِيبِهِ القارِئ وإِجزالِ ثوابِهِ؛ لِأنَّ سماعَ الله تعالى لا يختلِفُ فوجب تأوِيلُهُ)[4].

وقال أبو بكر الكلاباذي: (قولُهُ ﷺ: «ما أذِن اللهُ لشــيءٍ ما أذِن لِنبِيّ» ، أي: ما رضِــي مِن المسمُوعاتِ شيئاً هُو أرضى عِندهُ، ولا أحبُّ إِليهِ، ولا آثرُ لديهِ مِن قِراءةِ القُرآنِ على خشيةٍ مِن اللهِ تعالى، واللهُ عز جلَّ وعزَّ موصُوفٌ بِالسَّمعِ والبصرِ، والرُّؤيةِ، والإِدراكِ، وهُو السَّمِيعُ البصِيرُ، و«السَّـمعُ» صِفةٌ لهُ على الحقِيقةِ فِي ذاتِهِ بِخِلافِ ما يُعقَل مِن استِماعِ المحْدَثِين، تعالى اللهُ عن صِفاتِ الحَدَثِ عُلُوّاً كبِيراً، فهُو سامِعٌ لِلمسمُوعاتِ على الحقِيقةِ بِسَمْعٍ هُو صِفةٌ لهُ، وليست بِجارِحةٍ، فـ«أَذَنُ اللهِ» سماعُهُ لِقِراءةِ القُرآنِ، وهُو تعالى لا يُوصفُ بِأنَّهُ أسمعُ بشيءٍ مِنهُ لِغيرِهِ، ولا يُوصـفُ بِالِاسـتِماعِ الّذِي هُو جمعُ الفِكرِ، وإِحضـارُ السِّـرِّ، وإِلقاءُ السّـمعِ. فلِذلِك حُمِل معنى تخصِيصِ سماعِ القُرآنِ مِنهُ على الرِّضا والمحبّةِ والإِيثارِ)[5].

---

(١) «المعْلِم بفوائد مسْلِم» (٤٥٩/١).

(٢) «المفهم» (٤٢١/٢).

(٣) «فتح الباري» (٦٩/٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٧٨/٦).

(٥) «بحر الفوائد» (٣٦٤/١).

وعلى هذا التأويل دار كلام غالب الشـرَّاح بعدهم[1]، ولا شـك أن هذا التأويل هو في الحقيقة تعطيلٌ لهذه الصفة الإلهية، وتحريفٌ للكَلِم عن مواضعه، بل هو سبحانه سامع للأصوات كلها ومستمِعٌ لها، لكنه لبعض الأصوات أشد استماعاً، لمحبته لها وإعجابه بها.

وأما إنكار هؤلاء العلماء لصـفة «الأَذَن» بمعنى الاسـتماع فمبني على أصـلٍ باطلٍ عندهم وهو نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل، كما هو معروف من مذهب الأشاعرة في هذا الباب.

قال الشيخ عبد الرحمن البراك – حفظه الله –: («الأَذَن» في معناه ثلاثة وجوه:

- منها ما هو حق.
- ومنها ما هو باطل؛ لأنَّه صرفٌ للكلامِ عن ظاهره بغير دليلٍ.
- ومنها ما لا يصح الجزم بإثباته ولا نفيه.

فالأول: هو الاسـتماع، وهو ثابتٌ بالقرآن؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:١٥]، وهذا هو الصواب في تفسير «الأَذَن»؛ فمعنى: «ما أَذِنَ الله» أي: ما استمع.

والثاني: تفسـير «الأَذَن» بإكرام القارئ، فإنه يتضـمن نفي حقيقة الاسـتماع إلى الله عز وجل، مع مخالفته لمعنى «الأَذَن» في اللغة.

والثالث: تفسـير «الأَذَن» بالإصـغاء بالأُذُن؛ فإن الأُذُن لم يَقم دليلٌ على إثباتها ولا نفيها، فيجب الإمساك عن إضافتها إلى الله تعالى نفياً وإثباتاً.

واقتصار القرطبي – والحافظُ ابن حجر تبعٌ له – على ذكر الثاني والثالث مع الجزم بإثبات الثاني ونفي الثالث غلطٌ ظاهرٌ، ولعل الحامل لهما على ذلك نفيهما للصفات الفعلية كما هو مذهب الأشاعرة؛ فإن الاستماع وفي معناه «الأَذَن» من الصفات الفعلية)[2].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «مطالع الأنوار» لابن قرقول (٢٢٨/١)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٥٣٩/١)، و«المَيَسَّر في شرح مصابيح السنة» للتُوربِشْتي (٥٠٧/٢)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٣٠/١٩)، و«عمدة القاري» للعيني (١٩٣/٢٥)، و«الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج» للسيوطي (٣٩٣/٢)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٤٧٠/٧) و(٤٦٧/١٠)، و«مرقاة المفاتيح» لملا علي القاري (١٤٩٧/٤)، و«فيض القدير» للمناوي (٤١٥/٥).

(٢) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٨٩).

المبحث الثالث

ما ورد في صفة الفرح

قال البخاري في «صحيحه» (٦٨/٨):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلاً وَبِهِ مَهْلَكَةٌ، وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ، عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الحَرُّ وَالعَطَشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعُ إِلَى مَكَانِي، فَرَجَعَ فَنَامَ نَوْمَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم (٤/رقم٢٧٤٤) من طريق جرير.
- وأخرجه أيضاً (الموضع السابق) من طريق قطبة بن عبد العزيز.
- وأخرجه أيضاً (الموضع السابق) من طريق أبي أسامة؛ حماد بن أسامة.

ثلاثتهم: (جرير، وقطبة، وأبو أسامة) **عن الأعمش به.**

قال البخاري في «صحيحه» (٨/٦٨):

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح) وحَدَّثَنَا هُدْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«اللهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَقَدْ أَضَلَّهُ فِي أَرْضِ فَلاَةٍ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم (٤/٢٧٤٧) عن هَدَّاب -ويقال: هُدْبَة- بن خالد.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق حَبَّان بن هلال.

كلاهما: (هَدَّاب، وحَبَّان) **قالا: حدَّثنا هَمَّامٌ – وهو ابن يحيى العوذي –، به، بمثله.**

- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من وجهٍ آخر عن أنسٍ، فقال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ الصبَّاحِ، وزهيرُ بنُ حربٍ، قالَا: حدَّثنا عمرُ بنُ يونسَ، حدَّثنا عكرمةُ بنُ عمَّارٍ، حدَّثنا إسحَاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي طلحَةَ، حدَّثنا أنسُ بنُ مالكٍ وهو عَمُّهُ، فذكره مرفوعاً بلفظٍ أطول، وفيه: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً ..».

قال مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٦٧٥):

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْحِزَامِيَّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«للَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً بِتَوْبَةِ أَحَدِكُمْ، مِنْ أَحَدِكُمْ بِضَالَّتِهِ، إِذَا وَجَدَهَا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ، وهو من أفراد مسلمٍ على البخاري.

وقد أخرجه مسلم أيضاً من طريقين آخرين عن أبي هريرة:

- فقد أخرجه في (الموضـــع الســـابق) من طريق عبدِ الرزَّاقِ، حدَّثنا معمَرٌ، عن همَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ، عن أبي هُرَيرة، به، ولم يسق لفظه، وقال: (بِمَعْنَاهُ).
- وأخرجه أيضاً في (الموضع السابق) قال: حدَّثني سويدُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا حفصُ بنُ ميسَرَةَ، حدَّثني زيدُ بنُ أَسلَمَ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرَةَ ﷺ، به، بمعناه، وفيه زيادة.

قال مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٤٥):

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ، عَنْ سِمَاكٍ، قَالَ: خَطَبَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: **«لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ حَمَلَ زَادَهُ وَمَزَادَهُ عَلَى بَعِيرٍ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى كَانَ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَأَدْرَكَتْهُ الْقَائِلَةُ[(١)]، فَنَزَلَ، فَقَالَ[(٢)] تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ، وَانْسَلَّ بَعِيرُهُ[(٣)]، فَاسْتَيْقَظَ فَسَعَى شَرَفاً[(٤)] فَلَمْ يَرَ شَيْئاً، ثُمَّ سَعَى شَرَفاً ثَانِياً فَلَمْ يَرَ شَيْئاً، ثُمَّ سَعَى شَرَفاً ثَالِثاً فَلَمْ يَرَ شَيْئاً، فَأَقْبَلَ حَتَّى أَتَى مَكَانَهُ الَّذِي قَالَ فِيهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ قَاعِدٌ إِذْ جَاءَهُ بَعِيرُهُ يَمْشِي، حَتَّى وَضَعَ خِطَامَهُ فِي يَدِهِ، فَلَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ، مِنْ هَذَا حِينَ وَجَدَ بَعِيرَهُ عَلَى حَالِهِ».**

قَالَ سِمَاكٌ: فَزَعَمَ الشَّعْبِيُّ، أَنَّ النُّعْمَانَ رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا أَنَا فَلَمْ أَسْمَعْهُ.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ، وهو من أفراد مسلم على البخاري.

---

(١) **القائلة**: هي وقت نصف النهار، قال الخطابي: (وقتُ القائِلَة هي قُبَيْل الظُّهْر إلى أن ينتَصِف النهارُ، والقَيْلُولَة النَّومُ في ذَلِكَ الوقت). ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٥٣٢/١)، و«لسان العرب» (٥٧٨/١١ مادة: قال).

(٢) قَالَ: يعني نَامَ في وقت القَائِلَة.

(٣) **انسَلَّ بَعِيرُه**: يعني سَارَ بعيرُه سَيراً لَيِّناً من غير أن يَشعُرَ به.

ينظر مادة (سَلَلَ) في: «مشارق الأنوار» (٢١٧/٢)، و«لسان العرب» (٣٣٨/١١).

(٤) **فسعى شَرَفاً**: الشَّرَف: المكان العالي، ومشارف الأَرْض أعاليها، والمعنَى: صعد إلى مكَانٍ عَالٍ يُشرِفُ منهُ على مَا وَرَاءه، هَل يرى ما يطلُبهُ.

ينظر: «الصحاح» للجوهري (١٣٧٩/٤)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٢١٥/٢)، و«النهاية» لابن الأثير (٤٦١/٢).

قال مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٤٦):

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَجَعْفَرُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ جَعْفَرٌ: حَدَّثَنَا، وقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - عُبَيْدُ اللهِ بْنُ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ إِيَادٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كَيْفَ تَقُولُونَ بِفَرَحِ رَجُلٍ انْفَلَتَتْ مِنْهُ رَاحِلَتُهُ، تَجُرُّ زِمَامَهَا بِأَرْضٍ قَفْرٍ[1] لَيْسَ بِهَا طَعَامٌ وَلَا شَرَابٌ، وَعَلَيْهَا لَهُ طَعَامٌ وَشَرَابٌ، فَطَلَبَهَا حَتَّى شَقَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ مَرَّتْ بِجِذْلِ شَجَرَةٍ[2] فَتَعَلَّقَ زِمَامُهَا، فَوَجَدَهَا مُتَعَلِّقَةً بِهِ؟»** قُلْنَا: شَدِيداً يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَمَا وَاللهِ لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ، مِنَ الرَّجُلِ بِرَاحِلَتِهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ، وهو من أفراد مسلم على البخاري.

(١) **الأرض القَفْرُ**: هي الأرض الخالية من الناس، التي لا ماء فيها ولا نبات، والجمع: قِفارٌ.

ينظر مادة (قفر) في: «تهذيب اللغة» (٩/١٠٧)، و«الصحاح» (٢/٧٩٧)، و«النهاية في غريب الحديث» (٤/٨٩)، و«لسان العرب» (٥/١١٠).

(٢) **جِذْلُ الشجرة**: - بِكسر الجِيم وفتحهَا - أي أصلها القَائِم، وقال اللَّيثُ بنُ المظَفَّر: (الجِذلُ: أصلُ كلِّ شَجرةٍ حِين يذهب رَأسهَا).

ينظر مادة (جذل) في: «تهذيب اللغة» (١١/١١)، و«مقاييس اللغة» (١/٤٣٨)، و«مشارق الأنوار» (١/١٤٣)، و«النهاية في غريب الحديث» (١/٢٥١).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

«الفَرَح» في لسان العرب: السرور، وهو ضد الحزن، يقال فَرِحَ فلانٌ بكذا: إذا سُرَّ به.

وهو مصدر للفعل (فَرِحَ) يَفرَحُ فَرَحَاً، فهو فَرِحٌ وفَرْحَانٌ وفَارِحٌ.

والْمِفْرَاح: الكَثِيرُ الفَرَح.

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن «الفرح» يطلق في اللغة على معانٍ:

منها: الرضا، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣، والروم:٣٢]، يعني: راضون.

ومنها: الأَشَرُ والبَطَرُ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص:٧٦]، يعني الأَشِرِين البَطِرِين.

قلتُ: أما «الفرح» في اللغة فأصله السرور، وأما ما ذكر من إطلاقه بمعنى الرضا، أو بمعنى الأشر والبَطَر ونحو ذلك، فإنه لا يُخرجه عن أصله اللغوي، فالرضا مثلاً هو من لوازم الفرح، ولا يتصور فرحٌ من غير رضا، فإن الفرح سرورٌ بالشيء ورضى به.

وكذلك استعماله بمعنى الأشر والبطر لا يخرجه أيضاً عن معنى السرور، فإن الفرح الذي بمعنى الأشر والبطر هو في حقيقته سرورٌ بالدنيا ومتاعها قارنه بغيٌ وطغيان، فخرج بصاحبه إلى حدِّ الأشر والبطر.

فالمقصود أن «الفرح» في لسان العرب لا يخرج عن معنى السرور[2]، سواء استعمل بمعنى الرضا أو بمعنى البطر.

---

(١) ينظر مادة (**فرح**) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/٥)، و«الصحاح» للجوهري (٣٩٠/١)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٩٩/٤)، و«المحكم» لابن سيده (٣١١/٣)، و«لسان العرب» لابن منظور (٥٤١/٢)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٢٣٣)، و«المصباح المنير» للفيومي (٤٦٦/٢).

(٢) نعم لـ«الفرح» في اللغة معنى آخر لكنه غير مراد هنا، قال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: (الفاء والرَّاء والحاء أصلان يدل أحدهما على خلاف الحُزْنِ، والآخَرُ الإثقال.

فالأول: الفرح، يقال فَرِحَ يَفرَحُ فَرَحَاً، فهو فَرِحٌ. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر:٧٥]. والمِفْرَاح: نقيضُ الْمِحْزَان.

وأما الأصل الآخَرُ فـ«الإفراح»، وهو الإثقال، وقوله ﷺ: «لا يُتْرَكُ في الإسلامِ مُفْرَحٌ» قالوا: هذا الذي أثْقَلَهُ الدَّيْن).

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثة على ثبوت صفة «**الفرح**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الخبرية التي انفردت بها السنة النبوية.

وحديث الباب أصلٌ في إثبات هذه الصفة لله عز وجل، على ما يليق بجلاله وكماله، وهو حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ، وقد جاء عن النبي ﷺ من وجوه عديدة، كما سبق في الدراسة الحديثية. فصفة «الفرح» لله عز وجل من الصفات الثابتة بالسنة الصحيحة التي تلقاها أهل السنة بالقبول، وانعقد إجماعهم على إثباتها[1].

قال أبو عثمان الصابوني: (وكذلك يقولون - يعني أصحاب الحديث - في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصِّحَاح من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا، والسخط، والحياة، واليقظة، **والفرح**، والضحك وغيرها، من غير تشبيهٍ لشيءٍ من ذلك بصفاتِ المربُوبين المخلوقِين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادةٍ عليه ولا إضافةٍ إليه، ولا تكييفٍ له ولا تشبيهٍ، ولا تحريفٍ ولا تبديلٍ ولا تغييرٍ، ولا إزالةٍ للفظِ الخَبَر عمَّا تعرفُه العَرَبُ، وتضعُه عليه بتأويلٍ منْكَرٍ، ويجرونَه على الظَّاهر، ويَكِلُون علمَه إلى الله تعالى، ويُقِرُّون بأنَّ تأويلَه لا يعلمُه إلا الله، كما أخبر الله عن الرَّاسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:٧])[2].

وقال أبو محمَّد البغوي عند كلامه على حديث تقليب القلوب بين أصبعين من أصابع الله عز وجل: (والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله سبحانه وتعالى؛ كالنَّفْسِ، والوجه والعين، واليد، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك،

---

(١) ينظر: «نقض الدارمي على المريسي» (٢/٨٨٣-٨٨٦)، و«معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب الكرماني» (ص٦٤)، و«جزء فيه أجوبة في أصول الدين» لأبي العباس بن سريج (ص٦٨)، و«درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٢/١٢٥)، و«شرح الأصفهانية» له أيضاً (ص٢٦٥)، و«العقيدة الواسطية» له أيضاً (ص٧٥) وشروحها، و«تحفة الوصول إلى علم الأصول» ليوسف ابن عبد الهادي (ص٨٠)، و«قطف الثمر» لصديق حسن خان (ص١١٨)، و«الصفات الإلهية» للجامي (ص٢٩٧)، وغيرها.

(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١٦٥).

والفرح، فهذه ونظائرها صفات لله عز وجل، وَرَدَ بها السَّمْعُ، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها مُعرِضاً فيها عن التأويل، مجتَنِباً عن التشبيه، معتَقِداً أنَّ الباري سبحانه وتعالى لا يُشبِهُ شيءٌ من صفاته صفاتَ الخلق، كما لا تُشبه ذاتُه ذواتَ الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١])[١].

وقال عبد الغني المقدسي: (وكل ما قال الله عز وجل في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العَدْل عن العَدْل مثل: المحبَّة، والمشيئة، والإرادة، والضحك، **والفرح**، والعجب، والبغض، والسخط، والكره، والرضا، وسائر ما صحَّ عن الله ورسوله، وإن نَبَتْ عنها أسماعُ بعض الجاهِلِين، واستَوْحَشَت منها نفوسُ المعطِّلين)[٢].

وقال ابن القيم: (الفرح صفة كمال؛ ولهذا يوصف الرب تعالى بأعلى أنواعه وأكملها، كفرحه بتوبة التائب أعظم من فَرْحَةِ الوَاجِدِ لراحلتِه التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرِض المهلِكَة بعد فَقْدِه لها، واليَأسِ مِن حصولها)[٣].

وبوَّب على إثباتها قوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني في كتابه «الحجَّة في المحجَّة» فقال: (فصلٌ في إثبات «الفرح» صفةً لله عز وجل)[٤]، وقال قبل ذلك: (فصلٌ في الرد على مَن أنكر من صفات الله عز وجل الضَّحِك والعَجَب والفَرَح)[٥].

ولما تأوَّل البيهقيُّ – عفا الله عنه – في كتابه «السنن الكبرى»[٦] الفرحَ بالرِّضَا والقبولِ، مستحسناً هذا التأويل، تعقبه الإمام الذهبي في كتابه «المهذَّب»[٧] فقال: (ليتَ المؤلِّفَ سَكَتَ، فإنَّ الحديثَ من أحاديثِ الصِّفات التي تُمَرُّ على ما جاءت، كما هو معلومٌ من مَذهبِ السَّلَفِ، والتأويلُ الذي ذكرَه ليس بشيءٍ، فإنْ يُسأل عن معنى الرِّضَا يتأوَّلُه بمعنى الإرادة، والنبيُّ ﷺ قد جعل فرح الخَالقِ عزَّ وجلَّ أشدَّ مِن فَرَحِ الَّذي ضَلَّت راحلتُه فتأمَّل هذا وكُفَّ، واعلَمْ أنَّ

(١) «شرح السنة» (١٦٨-١٧٠).
(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٨).
(٣) «مدارج السالكين» (٣/١٥٠).
(٤) (١/٤٧٨).
(٥) (١/٤٦٥).
(٦) (١٠/٣١٨).
(٧) «المهذَّب في اختصار السنن الكبير» (٨/٤١٩٤).

نبيَّكَ لا يقولُ إلَّا حقًّا، فهو أَعلَمُ بما يَجِبُ للهِ ومَا يَمتَنِعُ عليه من جميع الخلق، اللهم اكتب لنا الإيمان بك في قلوبنا، وأيِّدْنا بِرُوحٍ منكَ).

وقال الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله: («الفرح» من الله جلَّ وعَلَا مثل سائر الصفات كالرِّضا والغضب والرحمة والمحبة وغير ذلك، كلها صفات تليق بالله، يجب إثباتها لله على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، وليست من جنس صفات المخلوقين، فغضب الله ليس كغضب المخلوقين، وفرحه ليس كفرحهم، ورضاه ليس كرضاهم، وهكذا رحمته ومحبته وكراهته وسمعه وبصره وغير ذلك، كلها صفات كاملة تليق بالله، لا يشابه فيها خلقه سبحانه وتعالى، لقول الله تعالى في كتابه العظيم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، .. وهذا هو قول أهل السنة والجماعة قاطبة)[١].

فهذه أقوال أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً في إثبات هذه الصفة لله عز وجل، وأنه تعالى يفرح فرحاً حقيقياً يليق بجلاله وكماله، لا يشبه فرح المخلوقين، ولا نقول بأن الفرح كناية عن الرضا والقبول كما يقول المتأولون[٢]، بل هو فرح حقيقيٌّ نثبته لله تعالى كما أثبته له رسوله ﷺ. فهؤلاء المتكلِّمون فسَّروا «الفرح» بأثره ولازمه دون حقيقته اللغوية، بدعوى أن حقيقة «الفرح» مستحيلة على الله عز وجل؛ لأنها خِفَّةٌ وانفعالٌ وتغيُّرٌ من حالٍ إلى حالٍ، وكل ذلك لا يليق بالله تعالى.

قال ابن فورك: (اعلم أنَّ معنى ما وصف الله جل ذكره به من الفرح فهو بمعنى الرِّضا؛ لأنَّ الفَرَحَ ينقسمُ معنَاهُ إلى السُّرُور والرِّضَا، ولا يليق بالله تعالى السرورُ؛ لأنه يقتضي تغيُّر صفته، وحدوثَ الحوادثِ فيه، فأما الَّذي هو بمعنى الرِّضا فصحيحٌ في وصفِه، ويكون معناه إرادتُه الإنعامَ على مَن هو راضٍ عنه، ومن تاب الله عز وجل عليه فقد فَرِحَ به على معنى أنَّه راضٍ عنه وأراد الإنعام عليه)[٣].

---

(١) فتوى منشورة في موقع سماحته، وهي من فتاوى برنامج نور على الدرب.

(٢) ينظر: «تأويل الآيات المشكلة» لأبي الحسن الطبري (ص١٩٦)، و«مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (ص٨٣-٨٦) و(٢٩٣-٢٩٤)، «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٤٢٠)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص٥١)، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٩٠)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٧٤).

(٣) «مشكل الحديث وبيانه» (ص٢٩٤).

وعلى هذا التأويل جرى عامة العلماء من شــرَّاح الحديث والمصــنِّفين في الغريب[1] – عفا الله عنهم أجمعين –.

قال الخطابي: (قوله: «**لله أفرَحُ**»، معناه أرضــى بالتوبة وأقبَلُ لها، والفرح الذي يتعارفه الناس في نعوت بني آدم غير جائز على الله عز وجل، إنما معناه الرضا، كقوله عز وجل: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣، والروم:٣٢] أي: راضون)[2].

وقال ابن الأثير: (في حديث التوبة «لله أشد فرحاً بتوبة عبده» الفرح هاهنا وفي أمثاله كناية عن الرضى وسرعة القبول، وحسن الجزاء، لتعذر إطلاق ظاهر الفرح على الله تعالى)[3].

ولا شك أن ما ذهبوا إليه من تأويل «الفرح» بالرضا والقبول، مردود من وجوه:

أولاً: أنه صــــرفٌ للفظ عن ظاهره من غير قرينة تدل عليه، والأصــــل في الكلام حمله على الحقيقة، ما لم تدل قرينة ظاهرة على إرادة المعنى المجازي، ولا قرينة هنا، وحمل «الفرح» في هذه الأحاديث على الحقيقة غير ممتنع إلا عند هؤلاء النفاة الذين ينكرون قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى.

ووصف الله بـ«الفرح» غير ممتنع عقلاً، فإن «الفرح» صفة كمال، وليس في وصف الله عز وجل بذلك نقص بوجه من الوجوه، فكيف وقد جاء الشرع بإطلاقه صفةً لله تعالى؟!.

ثانياً: أن تأويل «الفرح» بالرِّضا لا يستقيم لغةً، فإن الفرح شيء والرِّضا شيء آخر، فإن الفرح ضده الحُزْن، والرِّضا ضده السُّخْط، نعم قد يقال بأن الفرح بالشيء مستلزمٌ للرضا به، ولكن لا يصح أن يقال بأن الفرح هو عين الرضا، فإن الفرح بالشيء فوق مجرد الرضا به.

والعجيب أن الأشـاعرة لا يثبتون لله عز وجل صـفة «الرِّضـا»، بل يتأولونها بمعنى الإرادة، وهي إرادة الإنعام والإكرام[4]، والإرادة عندهم من صفات الذات.

فكيف يتأوَّلون صـفة «الفرح» بصـفة «الرضـا» التي لا يثبتونها أصـلاً؟!، وهذا من عجيب أمر هؤلاء المتكلمين.

---

(١) ينظر على سـبيل المثال: «المعلم بفوائد مسـلم» للمازري (٣٣١/٣)، و«عارضـة الأحوذي» لابن العربي (٣٠٦/٩-٣٠٧)، و«المفهم» للقرطبي (٧١/٧-٧٢)، و«شرح مسلم» للنووي (٦٠/١٧)، و«فيض القدير» للمناوي (٢٥٢/٥).

(٢) «أعلام الحديث» (٢٢٣٨/٣)، وينظر أيضاً: «غريب الحديث» له (١٩٨/٣).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٢٤/٣).

(٤) ينظر: «رسالة إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري (ص١٣٠)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٤٧٧/١).

ثالثاً: أن في الحديث ما يرد هذا التأويل، فإنَّ النبي ﷺ أراد أن يقرِّب للأذهان شـــدة فرح الرب سبحانه بتوبته عبده وإقباله عليه لا مجرد رضاه عن ذلك وقبوله له.

ولذا مثَّل النبي ﷺ لذلك بأعظم ما يمكن أن يتصـــور من أنواع الفَرحِ في الدُّنيا وأكملها وهو فرح من وجد راحلته التي عليها طعامه وشـــرابه بعد أن فقدها وهو في أرض مهلكة، وأيس من العثور عليها حتى أشرف على الهلاك، ولا شـك أن من كان هذا حاله فإنه سيفرح فرحاً شـديداً برجوع راحلته إليه، ولا يكتفي بمجرد القبول والرضا، فكيف يصح أن يقال بأن «الفرح» في الحديث بمعنى الرضا؟!.

فالمقصـــود أن تأويل «الفرح» بالرضـــا والقبول لا يصـــح؛ لأنه مخالف لظاهر اللفظ وما عليه أهل السنة والجماعة قاطبة من إثبات صفة «الفرح» لله عز وجل، وأنه سبحانه يفرح فرحاً حقيقياً يليق بجلاله وكماله، وأن فرحه ســـبحانه ليس عن حاجةٍ وافتقارٍ كفرح المخلوقين، فإنه تعالى لا تنفعه طاعة الطائعين ولا توبة التائبين، وإنما يفرح بها مع غناه عنهم، ففرحه ســبحانه بذلك ناشــئٌ عن غنى ورحمة وإحسان.

وأختم الكلام على هذه الصفة بما قاله الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله عند شرحه لحديث فرح الله تعالى بتوبة عبده، وهو كلام جميل حسنٌ، حيث قال: (في هذا الحديث إثبات صـفة «الفرح» لله عز وجل، والكلام فيه كالكلام في غيره من الصــفات: أنه صــفة حقيقة لله عز وجل، على ما يليق به، وهو من صـــفات الفعل التابعة لمشـــيئته تعالى وقدرته، فيَحدُثُ له هذا المعنى المعبَّر عنه بالفرح عندما يُحْدِثُ عبدُه التوبةَ والإنابةَ إليه، وهو مستلزمٌ لرضاه عن عبدِه التائب، وقبولِه توبته.

وإذا كان الفرح في المخلوق على أنواع؛ فقد يكون فَرَحَ خِفَّةٍ وسـرورٍ وطَرَبٍ، وقد يكون فَرَحَ أَشَـرٍ وبَطَرٍ؛ فالله عزَّ وجلَّ مُنَزَّهٌ عن ذلك كُلِّه، فَفَرحُه لا يُشـــبِه فَرَحَ أحدٍ من خلقه؛ لا في ذاته، ولا في أسبابه، ولا في غاياته.

فسـببُه كمال رحمته وإحسـانه التي يحب من عباده أن يتعرَّضـوا لها، وغايتُه إتمامُ نعمتِه على التائبين المنيبين.

وأما تفسير الفرح بلازمِه، وهو الرِّضـا، وتفسيرُ الرِّضـا بإرادة الثواب؛ فكل ذلك نفيٌ وتعطيلٌ لفرحِه ورضَـاه سـبحانه، أوجبه سـوءُ ظَنِّ هؤلاءِ المعطِّلة بربِّهم، حيث توهَّموا أنَّ هذه المعاني تكون فيه كما هي في المخلوق، تعالى الله عن تشبيهِهم وتعطيلِهم)(١).

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (ص١٦٧).

المبحث الرابع

ما ورد في صفة البشبشة

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٤٨٧):

حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَحَجَّاجٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَتَوَضَّأُ أَحَدُكُمْ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ وَيُسْبِغُهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ، إِلَّا تَبَشْبَشَ اللهُ بِهِ، كَمَا يَتَبَشْبَشُ أَهْلُ الْغَائِبِ بِطَلْعَتِهِ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على «**سعيد المقبري**»، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.

رواه عنه على هذا الوجه: الليث بن سعد.

- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»، قال: حَدَّثَنَا يونسُ، وحجَّاجٌ، كما هنا
- وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (١٥/رقم٩٨٤٢) — ومن طريقه: أبو موسى المديني في «اللطائف من علوم المعارف» (رقم٣٢٣) - قال: حدَّثنا حجاج.
- وأخرجه الإمام أحمد أيضـاً (١٣/رقم٨٠٦٥) — ومن طريقه: ابن بشـران في «الأمالي» (١/رقم٧٨)، وابن الجوزي في «التبصرة» (١/١٠٦) - قال: حدثنا هاشم [بن القاسم][(١)].
- وأخرجه عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (٢/٨٨٧) قال: حدَّثنا عبد الله بن صالح.
- وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/رقم١٤٩١) من طريق شعيب بن الليث.

---

(١) اختلفت الرواية عن «أبي النضر هاشم بن القاسم»:

- فرواه الإمام أحمد عنه، عن الليث، عن المقبري، عن أبي عبيدة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً.
- وخالفه الحارث بن أبي أسـامة فرواه في «مسـنده» -كما في «بغية الباحث» (١/رقم١٢٨) - عن أبي النضـر، قال: حدَّثنا الليث، حدَّثني المقبري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً، ولم يذكر فيه «أبا عبيدة».

وقد رواه من طريق الحارث بن أبي أسامة - بإسقاط أبي عبيدة -: أبو موسى المديني في «اللطائف» (رقم٦١٤)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١١٥/أ).

والصحيح من الوجهين هو الأول، فإنه هو المحفوظ عن الليث، كما قال الدَّارقطني في «العلل» (٥/٢٦٩)، وإسقاط «أبي عبيدة» من إسناد رواية الليث وهمٌ، والله أعلم.

- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/رقم٨٦٧ طبعة دار التأصيل)[1]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٩٨) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير[2].

كلهم: (يونس، وحجاج، وهاشم، وعبد الله بن صالح، وشعيب، وابن بكير) **عن الليث به**.

الوجه الثاني: عنه، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، من غير ذكر «أبي عبيدة».

ورواه عنه على هذا الوجه:

١. ابن أبي ذئب.

- أخرجه أبو داود الطّيالسي في «مسنده» (٤/رقم٢٤٥٥).
- وأخرجه أحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٣٥٠) عن أبي النضر هاشم بن القاسم.

---

(١) سقط الإسناد من الطبعة الهندية لـــ«المستدرك»، فليستدرك، وقد ذكره أيضاً الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/١٥).

(٢) اختلفت الرواية عن «يحيى بن بكير» في إثبات «أبي عبيدة» في الإسناد وإسقاطه:

فرواه الحافظان أحمد بن عبيد الصفَّار –كما عند البيهقي –، وأبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغِي –كما عند الحاكم –، كلاهما عن أحمد بن إبراهيم بن ملحان [وثَّقه الدارقطني]، عن يحيى بن بكير، بإثبات «أبي عبيدة».

وخالفَ ابنَ ملحان: يحيى بنُ أيوب المصــري العَلَّاف [صـــدوق] –كما عند ابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٥١) –، فرواه عن يحيى بن بكير، بإسقاط «أبي عبيدة».

والمحفوظ فيه قول ابن ملحان، لأمرين:

الأول: أن ابنَ ملحان أوثقُ من يحيى بن أيوب ومقدَّمٌ عليه عند الاختلاف.

والثاني: أن رواية ابن ملحان عن يحيى بن بكير هي الموافقة لرواية الجماعة عن الليث.

تنبيه: وقع في ســـياق إســـناد ابن منده في كتابه «التوحيد» (٣/رقم٧٥١ طبعة الفقيهي) و(ص٧٢٠ رقم٨٤٦ طبعة دار الفضيلة) شيء من الخلل، ولعله بسبب حَمْلِ الروايات بعضها على بعض، فقد روى ابن منده هذا الحديث من طريقين عن يحيى بن بكير فقال: (أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا **يحيى بن بكير**، حدثنا الليث.

ح وأخبرنا أحمد بن إسحاق بن أيوب، حدثنا أحمد بن إبراهيم [هو ابن ملحان]، حدثنا **يحيى بن بكير**، حدثنا الليث، عن سعيد بن أبي سعيد، عن سعيد بن يسار، أنه سمع أبا هريرة ...) فذكره هكذا بإسقاط «أبي عبيدة» من الإسناد.

وهذا يُشبه أن يكون وهماً من ابن منده أو مَن فوقه، أوقعه فيه حَمْلُ الروايات بعضها على بعض، ويؤكد هذا أن المحفوظ عن ابن ملحان هو إثبات «أبي عبيدة» في الإسـناد، وإسـقاطه وهمٌ محضٌ، لا سـيما وإسـناد ابن منده مطابق لإسـناد الحاكم، سواء بسواء، فكلاهما (الحاكم، وابن منده) يرويانه عن أحمد بن إسحاق الصِّبْغِي، عن ابن مِلْحان، عن يحيى بن بُكَيْر به.

وغير مستبعدٍ أن يكون الخلل في ذلك بسبب الناسخ أو الطابع، فإن ثبت ذلك انتفى الخلاف من أصله، الله أعلم.

- وأخرجه أحمد أيضـاً (١٤/رقم٨٣٥٠) مقروناً بأبي النَّضـر، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣٣٤/٧ رقم٢٦٥)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٥٠) ثلاثتهم من طريق يحيى بن أبي بكير[1].
- وأخرجه أحمد أيضاً (١٥/رقم٩٨٤١) عن حجَّاج بن محمد المصيصي.
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/رقم٨٠٠) من طريق شبابة بن سوار.
- وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/رقم١٥٠٣) من طريق عبد الله بن وهب.
- وأخرجه ابن حبان في «صـحيحه» (٤/رقم١٦٠٧) و(٦/رقم٢٢٧٨) من طريق عثمان بن عمر بن فارس.
- وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «أمثال الحديث» (رقم٢٩٠) من طريق ابن أبي فُدَيْك.
- وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٣٣٤/٧ رقم٢٦٥) من طريق حسـين بن محمد ابن بَهْرام مقروناً بيحيى بن بكير.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٢/١)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٥٠) كلاهما من طريق آدم بن أبي إياس.
- وأخرجه أبو سعد السّمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/رقم١١٢) من طريق أسد بن موسى، وقال في روايته: «إلا استبشر الله به ... كما يستبشر أهل الغائب».

جميعهم: (أبو داود الطيالسـي، وهاشـم بن القاسـم، وابن أبي بكير، وحجاج، وشـبابة، وابن وهب، وعثمان بن عمر، ابن أبي فُدَيْك، وحسـين ابن بهرام، وآدم بن أبي إياس، وأسـد بن موسـى) **عن ابن أبي ذئب به**، ولفظه: «لا يُوطِّنُ رجلٌ مسـلمٌ المسـاجدَ للصَّـلاةِ والذِّكرِ، إلَّا تبشبَشَ اللهُ به حينَ يخرجُ من بيتهِ، كما يتبشبَشُ أهلُ الغائبِ بغائبهِم إذا قَدِمَ عليهِم».

---

(١) اختلفت الرواية عن «يحيى بن أبي بكير»:

- فرواه الإمام أحمد [إمام حافظ]، ومحمد الصَّـاغَانِيّ [ثقة ثبت] -كما عند ابن بطة-، وابن أبي الخناجر [ثقة] -كما عند ابن منده-، ثلاثتهم عن ابن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن سـعيد بن يسـار، عن أبي هريرة.
- وخالفهم: يعقوب بن إبراهيم الدورقي [ثقة حافظ]، كما عند أبي القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم٢٨٣٨)، فرواه عن يحيى بن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، من غير ذكر «سعيد بن يسار» فيه.

والمحفوظ قول الإمام أحمد ومن وافقه عن يحيى بن أبي بكير، وأما رواية الدَّورقي فهي رواية شاذة، والله أعلم.

٢. **محمد بن عجلان، فرواه عن المقبري بمثل إســـناد ابن أبي ذئب، ولفظه:** «ما من رجُلٍ كان يُوطِّنُ المساجدَ فشغلهُ أمرٌ أو عِلَّةٌ، ثُمَّ عاد إلى ما كانَ إلَّا تبشبَشَ اللهُ إليهِ كما يتبشبَشُ أهلُ الغائِبِ بغائبهِم إذا قَدِمَ».

وقد اختلف على «ابن عجلان» في رفع الحديث ووقفه.

- فرواه عنه: يحيى بن سعيد القطان البصري [من الثقات الحفاظ الكبار]، واختلف عليه[١]:
  - فرواه بندار [ثقة] عنه مرفوعاً، أخرج روايته: ابن خزيمة في «صحيحه» (١/رقم٣٥٩).
  - وخالفه مسـدَّدٌ [ثقة حافظ] فرواه عنه موقوفاً، أخرجه مسـدَّد في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (٣/رقم٣٧٠)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٢/رقم١٠١٠) -.
- وتابع يحيى على رواية الوقف: أبو عاصـم النبيل البصـري [ثقة ثبت]، فرواه عن ابن عجلان موقوفاً، أخرج روايته: أبو بكر الأنباري كما في «المنتقى من حديثه» (رقم٤٤).
- وخالفهما: سليمان بن بلال المدني [ثقة]، وأشار إلى روايته: الداقطنيُّ في «العلل» ولم أقف عليها مسندةً.

  وتابعه: أبو همام محمَّد بن الزبرقان الأهوازي [صـــدوقٌ ربما وهم]، أخرج روايته: الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٢٨١/١).

  فرَوَيَاه (سليمان، وابن الزبرقان) عن ابن عجلان مرفوعاً.

وهذا الاختلاف على ابن عجلان في رفع الحديث ووقفه الظاهر أنه منه هو، فإن المختَلِفين عليه ثقات، والحديث مرفوع بلا شـــك، فإن الليث وابن أبي ذئب لم يختلفا في رفعه، وابن عجلان هو الذي كان يضطرب فيه، فكان يرفعه تارة، ويوقفه تارة أخرى، وابن عجلان - على فضله - ليس بالحافظ.

الترجيح بين الوجهين:

الذي يظهر لي بالنظر في الوجهين الســـابقين أنهما محفوظان عن المقبري بلا شـــك، فإن رواة الوجهين من ثقات أصحاب المقبري العارفين بحديثه.

فالليث بن ســـعد وابن أبي ذئب من كبار أصـــحاب المقبري، وكلٌّ قد حفظ عنه ما سمع منه، فلعل المقبري كان يذكر «أبا عبيدة» في الإسناد تارة، ويحذفه تارة أخرى، فحفظ عنه الليث بن

---

(١) ينظر: «علل الدارقطني» (١١/٨ رقم٢٠٨٦).

سعد هذه الزيادة في الإسناد، وقد أشار إلى هذا الدارقطني رحمه الله، فإنه لما ذكر الاختلاف فيه على المقبري، وذكر رواية الليث، قال: (ويُشبهُ أن يكونَ اللَّيثُ قد حفظهُ من المقبُري).

وهذا من الدارقطني يحتمل أن يكون ترجيحاً منه لرواية الليث على رواية ابن أبي ذئب وابن عجلان، فكأنه يرى أن رواية الليث بن سعد قد كشفت عوار رواية ابن أبي ذئب وابن عجلان.

وبهذا يكون الإسـناد المحفوظ للمقبري هو ما رواه الليث بن سـعد عنه، وتكون رواية ابن أبي ذئب وابن عجلان منقطعة.

لكن لا يزال في النفس تردد حول رواية ابن أبي ذئب ومن معه هل هي محفوظة للمقبري أيضـاً أم لا؟، بمعنى هل المقبري سمع الحديث أيضاً من سعيد بن يسار، فكان يرويه أولاً عن أبي عبيدة عن سعيد، ثم لما سمعه من سعيد صار يرويه عنه مباشرة من غير واسطة؟.

الأمر محتمل، ولم يتحرر لي فيه شيء، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• يُونُسُ.

هو: يونس بن محمَّد بن مسلم البغدادي، أبو محمَّد الحافظ المؤدِّب.

روى عن: الليث بن سعد، وفُلَيح بن سليمان، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وغيرهما من الكبار.

متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

وَثَّقَهُ: ابن سعد، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، والخليلي، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

نعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الثقة)، وقال عنه في «التذكرة»: (من كبار الحفاظ ببغداد).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقةٌ، ثَبتٌ).

من صغار التاسعة، مات سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له الجماعة.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (لم يُعَمَّر، توفي قبل أوان الرواية، ومع ذلك حديثه في دواوين الإسلام؛ لِنُبْلِهِ وسعةِ حفظه).

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٣٧/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٦/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٢٨٩/٩)، و«الإرشاد» للخليلي (٢٥٣/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٣/٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٦٤/١)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٠/٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٩٣/١١)، و«التقريب» (رقم٧٩١٤).

• حَجَّاجٌ.

هو: حجّاجُ بنُ محمَّدٍ المِصِّيصِيُّ، أبو محمَّدٍ الأعورُ.

متفقٌ على ثقتِه وضبطِه وإتقانِه.

وقد وصف بالاختلاط في آخِرِ عُمُرِهِ لما قدم بغداد، لكن اختلاطه لم يؤثر على حديثه، فإن ابن معين أمر ابنه أن لا يُدخِلَ عليه أحداً بعد اختلاطه.

تقدَّمت ترجمته.

• لَيْثٌ.

هو: اللَّيث بن سعد بن عبدالرحمن الفَهْميُّ، أبو الحارث المصريُّ.

روى عن: سعيد المقبري، والزهريّ، وغيرهما.

وعنه: حجَّاج بن محمد، وقتيبة بن سعيد، وغيرهما.

أحد الأئمة الفقهاء الكبار، متفق على ثقته وجلالة قدره.

قال ابن سعد: (كان ثقةً كثيرَ الحديث صحيحَه، وكان قد استَقَلَّ بالفتوى في زمانه بِمِصْرَ، وكان سَرِيّاً من الرجال، نبيلاً، سخِيّاً، له ضيافة).

وكان الشافعي يقول: (هو أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به). وقال أيضاً: (كان أتبع للأثر من مالك)، وقال ابن وهب المصري: (لولا الليث ومالك لضللنا).

وقال ابن حِبَّان: (كان أحد الأئمَّة في الدنيا فقهاً ووَرَعاً وفضلاً وعِلماً ونَجدَةً وسخاءً)

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية) وقال: (كان فقيه مصر، ومحدِّثَها، ومحتَشِمَها، ورئيسَها، ومَن يفتخر بوجوده الإقليمُ، بحيث إنَّ مُتَوِلِّي مصر، وقاضيها، وناظرها من تحت أوامره، ويرجعون إلى رأيه، ومشورته، ولقد أراده المنصور على أن ينوب له على الإقليم، فاستعفى من ذلك).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثَبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ).

من السابعة، مات سنة (١٧٥هـ)، وله (٨١ سنة)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥١٧/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٧٩/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٣٠٣ رقم١٥٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥٥-٢٧٩)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٦٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣٦/٨)، و«التقريب» (رقم٥٦٨٤).

• سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ.

هو سعيد بن أبي سعيد - واسمه: كيسان - المِقْبُري، أبو سعد المدني.

روى عن: أبي هريرة رضي الله عنه، وعن أبيه كيسان، وغيرهما.

وعنه: الليث بن سعد، وابن أبي ذئب - وهما أثبت الناس فيه[1] -، ومحمد بن عجلان، وغيرهم.

ثقةٌ مكثرٌ، من أثبت أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تغيَّر قبل موته بأربع سنين ولم يختلط.

تقدمت ترجمته.

• أبو عُبَيدَة.

مجهول لا يُعرَف.

وقد نصَّ على جهالته الدارقطني رحمه الله في «العلل».

• سعِيدُ بنُ يسَارٍ.

هو: سعيد بن يسار، أبو الحُبَاب المدني، مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

متفقٌ على توثيقه.

تقدمت ترجمته.

---

(١) قَال الإمام أحمد: (أصحُّ النَّاسِ حديثاً عَن سَعِيد المقبُري: ليثُ بنُ سعدٍ، يفصل مَا روى عَن أَبِي هُرَيرة، وما روى عَن أَبِيهِ عَن أَبِي هُرَيْرة). [«العلل ومعرفة الرجال» لابنه عبد الله (٣٥٠/١ رقم٦٥٩)]. وقال ابن مَعين: (اللَّيث بن سَعد أَثبَت مَن روى عن المِقبُري). [«الجرح والتعديل» (١٧٩/٧)]. وقال الدُّوري: سـأَلتُ يَحيَى، قلتُ: أيهما أَثبَتُ، لَيث بن سَـعد، أَو ابن أَبِي ذِئب في سَعيد المِقبُري؟ قال: (كلاهما ثَبتٌ). [«تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢٤٦/٣ رقم١١٥٧)]. وقال ابن المديني: (الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري). [«شرح علل الترمذي» (٦٧٠/٢)]. وقال ابن مُحرز: سمعتُ عليّاً يَقول: (ليس أحدٌ أَثبَت في سَعيد بن أَبِي سَعيد المِقبُري مِن ابن أَبِي ذِئب، ولَيث بن سَعد، ومُحمد بن إِسحَاق، هؤلاء الثلاث يسندون أحاديث حِسَان، ابن عَجلان كان يخطئُ فيها). [«تاريخ ابن معين» برواية ابن محرز (٢٠٧/٢)]. وقال السـاجي: حدَّثني أحمد بن محمد [لعله أبو بكر الأثرم، كما قال المزي] قال: قلتُ ليحيى بن معين: مَن أثبتُ النَّاسِ في سـعيدٍ المقبري؟ قال: (ابن أبي ذئب). قال: قلتُ: أثبتُ من مالك؟ قال: (نعم). [«إكمال تهذيب الكمال» (٣٠٢/٥)]. ولما ذكر ابن حجر ثناء ابن معين وابن خِرَاش على رواية الليث وابن أبي ذئب عنه قال: (أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه) [«هدي الساري» (٤٠٥/١)].

❖ الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الوجه ضـــعيفٌ؛ لجهالة «أبي عبيدة» –شـــيخ المقبري–، فإنه مجهولٌ جهالةَ عَين، لكن إن ثبتت رواية ابن أبي ذئب وابن عجلان عن المقبري، وأن المقبري سمع الحديث من سعيد بن يسار أيضاً، صح الحديث.

فثبوت هذا الحديث موقوف على ثبوت رواية ابن أبي ذئب وابن عجلان، والله أعلم.

قال ابن منده في «التوحيد» (٢٣٧/٣ رقم٧٥٢):

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ، حَدثنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدِّمِيُّ، حَدَّثنا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَلمَانَ الأَغَرُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«ثَلاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللهُ وَيَضْحَكُ إِلَيْهِمْ، وَيَتَبَشْبَشُ[1] بِهِمْ، إِذَا انْكَشَفَت فِئَةٌ وقَاتَلَ وَرَاءهَا بِنَفْسِهِ لِلَّهِ[2]»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في «الكبير»[3].
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٥/١) قال: حدَّثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي.
- وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٨٣) من طريق الحسن بن محمد بن إسحاق.

ثلاثتهم: (الطبراني، وأحمد بن يعقوب، والحسن بن محمد) عن يوسف بن يعقوب به، وألفاظهم متقاربة.

- وأخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» عن إبراهيم بن نائلة، مقروناً بيوسف بن يعقوب.

كلاهما: (إبراهيم بن نائلة، ويوسف بن يعقوب) **عن محمد بن أبي بكر المقدَّمي**.

❖ رجال الإسناد:

• أحمدُ بنُ إسحاقَ بنِ أيُّوب.

هو: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصِّبْغِي، أبو بكر النَّيسَابُوري الشافعي الفقيه.

---

(١) ليس في القسم المطبوع من «المعجم الكبير»، وقد ساق إسناده كاملاً ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٣٠٢/٩ رقم١١٩٠٤).

(٢) وقع عند الطبراني والبيهقي: «**وَيَسْتَبْشِرُ بهم**»، والبِشْر والاستبشار: هو الفرح والسرور، وهو في معنى البشبشة.

(٣) هكذا وقع الحديث غير تام عند ابن منده، ومثله عند الحاكم، وتتمته كما عند الطبراني والبيهقي: « .. **فإمَّا أن يُقتَلَ، وإمَّا أن ينصُرَه الله عز وجل ويَكفِيهِ، فيقول: انظروا إلى عَبدِي كيف صَبَرَ لي نَفسَه، والذي له امرأةٌ حسناءُ، وفِرَاشٌ لَيِّنٌ حَسَنٌ، فيَقُومُ من اللَّيلِ، فَيَذَرَ شَهوَتَه، فيَذكُرُني ويُنَاجِيني، ولو شَاءَ لَرَقَدَ، والَّذي يَكونُ في سَفرٍ، وكَان مَعَهُ رَكْبٌ فسَهِرُوا ونَصَبُوا، ثم هَجَعُوا، فَقَام في السَّحَرِ في سَرَّاءٍ أو ضَرَّاءٍ**».

روى عن: يوسف بن يعقوب، والحارث بن أبي أسامة، وغيرهما.

وعنه: أبو عبد الله ابن منده، وأبو عبد الله الحاكم، وغيرهما.

متفق على ثقته وجلالة قدره.

من كبار علماء أهل السنة بنيسابور، وكان يخلف ابن خزيمة في الفتوى، وقد أفتى نيفاً وخمسين سنة، وكان إماماً مقدَّماً، عالماً بالحديث، والفقه، والرجال، قال عنه السمعاني: (أحد العلماء المشهورين بالفضل والعلم الواسع)، ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، شيخ الإسلام).

وله تصانيف حسنة، منها كتاب «الأسماء والصفات»، و«الإيمان»، و«الرؤية»، و«القدر»، وغيرها.

ولد سنة (٢٥٨هـ)، وتوفي سنة (٣٤٢هـ).

ينظر: «الأنساب» (٣٣/٨)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٨٤٠/٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٩/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٣/١٥)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم» (١٨٥/١-١٩٠).

• يوسفُ بنُ يعقُوب.

هو: يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو محمد الأزدي الجَهْضَمِيُّ القاضي، البصري ثم البغدادي.

روى عن: محمد بن أبي بكر المقدمي، وسليمان بن حرب، وغيرهما.

وروى عنه: الطبراني، وابن قانع، وغيرهما.

ثِقَةٌ، فقيهٌ، جليل القدر.

قال طلحة بن محمد بن جعفر: (كان رجلاً صالحاً، عفيفاً، خيِّراً، حسن العلم بصناعة القضاء، شديداً في الحكم، لا يراقب فيه أحداً، وكانت له هيبة ورئاسة، وحملَ الناسُ عنه حديثاً كثيراً، وكان ثقةً أميناً).

قال القاضي عياض: (سمع الحديث، ودرس الفقه، وكان الغالب عليه الحديث، وكان مسنداً فاضلاً، سمع منه الناس ببغداد قراءة وإملاءً، وكتب عنه الناس علماً كثيراً، وكان ذا جلالة وقدر عظيم ببغداد).

وقال الخطيب: (كان ثقةً).

وقال ابن كثير: (كان من أكابر القضاة وأعيان العلماء، وكان ثقةً نزيهاً عفيفاً شديدَ الحرمة).
ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الفقيه الكبير، الثقة) وقال: (كان أسند أهل زمانه ببغداد).

ولد سنة (٢٠٨هـ)، وتوفي سنة (٢٩٧هـ).

ينظر: «ترتيب المدارك» (٢٩٥/٤)، و«تاريخ بغداد» (٤٥٦/١٦)، و«المنتظم» (١٠٣/١٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٦٠/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٥/١٤)، و«البداية والنهاية» (٧٦١/١٤).

• محمدُ بنُ أبي بكرٍ المقدَّميُّ.

هو: محمَّد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم المِقَدَّمي، أبو عبد الله الثقفي مولاهم، البصري.

روى عن: فضيل بن سليمان النميري، معتمر بن سليمان، وغيرهما.

وعنه: يوسف بن يعقوب – وهو راويته –، وإبراهيم بن محمد ابن نائلة، وغيرهما.

ثِقَةٌ.

وثَّقَهُ: أبو زرعة، وابن قانع، وابن عدي[1].

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين – في رواية عبد الخالق بن منصور عنه –: (صدوق).

وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، محله الصدق).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثَبتٌ، محدِّثٌ)، ونعته في «السير» بـ(الإمام، المحدث، الحافظ، الثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ)، وهو كما قال، فقد وثَّقه جماعة، واحتج به الشيخان في «الصحيح».

من العاشرة، مات سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢١٣/٧)، و«الثقات» لابن حبان (٨٥/٩)، و«تهذيب الكمال» (٥٣٤/٢٤)، و«الكاشف» (٣/رقم٤٧٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٦٠/١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٧٩/٩)، و«التقريب» (رقم٥٧٦١).

---

(١) نصَّ على توثيقه عند ترجمته لأخيه (عبد الله بن أبي بكر المقدَّمي) ينظر: «الكامل» (٤٢٤/٥).

• فُضَيلُ بنُ سليمان.

هو: فضيل بن سليمان النُمَيْري، أبو سليمان البصري.

روى عن: موسى بن عقبة، وأبو حازم سلمة بن دينار الأعرج، وغيرهما.

وعنه: علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلَّاس، وجماعة.

ليّن الحديث.

قال ابن معين - في رواية الدوري -: (ليس بثقة)، وقال - في رواية ابن الجنيد -: (ليس بشيء)، ونقل الساجي عن ابن معين أنه قال: (ليس هو بشيءٍ، ولا يكتب حديثه).

وَسئل عنه أبو دَاوُد فقال: (كان عبد الرَّحمنِ بن مهدي لا يحدِّث عنه).

وقال صالح بن محمد جزرة: (منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير).

وَقَال أَبُو حاتم والنسائي: (ليس بالقوي)، زاد أبو حاتم: (يكتب حديثه).

وقال أبو زرعة: (ليّن الحديث، روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين).

وقال الساجي: (كان صدوقاً، وعنده مناكير)

وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح»: (فضيل بن سليمان، احتج به الشيخان جميعاً، وقال يحيى بن معين: (ليس بثقة)، فالأئمة فرّقوا بين الصدوق، والثقة، والحجَّة، والثَّبْت، فأمَّا فضيل بن سليمان فإن أحاديثه تشهد له بالصدق، وكأن الإمام يحيى بن معين إنما كره تفرده عن موسى بن عقبة وغيره بتلك النسخ)، والله أعلم.

وقال ابن قانع، وابن القيسراني: (ضعيف).

وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وساق له أحاديث فيها غرابة.

وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: (فيه لين)، وقال في «الميزان»: (حديثه في الكتب الستة، وهو صدوق).

قال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ، له خطأ كثير).

قلت: قول ابن حجر فيه: (صدوق) الظاهر أنه لم يرد به المعنى الاصطلاحي، وإنما أراد به العدالة وصدق اللهجة، بدليل قوله بعدها: (له خطأ كثير)، وكثير الخطأ لا يكون صدوقاً بالمعنى الاصطلاحي، بل يكون ضعيفاً، وهذا هو الظاهر من حال فضيل بن سليمان فإنه صدوق في نفسه، لكنه ضعيف الضبط سيء الحفظ، حتى اتفقت - أو كادت - كلمة الأئمة النقاد على

تليينه، على اختلاف عباراتهم فيه، وقول الذهبي عنه في «المغني»: (فيه لين) أوفق من قوله عنه في «الميزان» بأنه (صدوق).

وأما احتجاج الشيخين به فجار منهم على منهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء ما وافقوا فيه الثقات، حتى قال ابن حجر: (ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها)، وله عند مسلم ثلاثة أحاديث توبع عليها أيضاً، فتبين بهذا أن تخريج الشيخين له إنما هو على سبيل الانتقاء.

فالخلاصة أن فضيل بن سليمان ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد.

من الثامنة، مات سنة (١٨٣هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة.

ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٦٩/١)، و«الجرح والتعديل» (٧٢/٧)، و«الكامل في الضعفاء» (١٢٩/٧)، و«المدخل إلى الصحيح» (٧٣٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٧١/٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣٦١/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٤٩٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩١/٨) و«التقريب» (رقم٥٤٢٧)، و«هدي الساري» (ص٤٣٥).

• مُوسَى بنُ عُقبةَ.

هو: موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي مولاهم، أبو محمد المدني.

روى عن: سالم بن عبد الله بن عمر، وعبيد الله بن سلمان الأغر، وغيرهما.

وعنه: الإمام مالك، وفضيل بن سليمان، وغيرهما.

متفق على ثقته وجلالته، لا سيما في المغازي، فهو فيها إمام.

قال الإمام مالك: (عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة).

وقال ابن سعد: (كان ثقةً ثبتاً كثير الحديث).

ووثَّقه أيضاً: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال ابن عبد البر: (موسى بن عقبة تابعي مدني ثقة، كان مالكٌ يثني عليه، وكان له علم بالمغازي والسيرة، وهو ثقة فيما نقل عن أثرٍ في الدين، وكان رجلاً صالحاً)[1].

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقةٌ مُفْتٍ)، ونعته في «السير» بـ(الإمام الثقة الكبير) وقال: (كان بصيراً بالمغازي النبوية، ألَّفها في مجلد، فكان أول من صنَّف في ذلك).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أنّ ابن معين ليّنه).

من الخامسة، مات سنة (١٤١هـ)، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها، أخرج له الجماعة.

---

(١) «التمهيد» (١٣/١٥٥).

ينظر: «الثقات» للعجلي (٢/رقم١٨٢٠)، و«الجرح والتعديل» (١٥٤/٨)، و«أسماء شيوخ مالك» (ص٢٤١)، و«تهذيب الكمال» (١١٥/٢٩-١٢٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٧١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١١٤/٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩/١٢)، و«التقريب» (رقم٦٩٩٢).

• عُبَيدُ الله بنُ سلمَانَ الأَغَرّ.

هو: عبيد الله بن أبي عبد الله سلمان الأغر الجهني مولاهم، المدني، ويقال: أصلهم من أصبهان.

روى عن: أبيه؛ أبي عبد الله الأغر.

وعنه: موسى بن عقبة، ومالك بن أنس وغيرهما.

ثقة.

وثقه: ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وابن البرقي، وابن خلفون.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني أهل المدينة).

وقال ابن عبد البر: (عبيد الله هذا أحد ثقات أهل المدينة)[1].

وقال أبو حاتم: (لا بأس به).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من السادسة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الرابعة عشرة وهم من توفي بين سنة (١٣١-١٤٠هـ)، أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه.

ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣/رقم٨٩٠)، و«الجرح والتعديل» (٣١٦/٥)، و«الثقات» لابن حبان (١٤٤/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢١٥ رقم١٠٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٥٥/١٩)، و«تاريخ الإسلام» (٦٩٢/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٦/٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٨/٧)، و«التقريب» (رقم٤٢٩٩).

• سلمَانَ الأَغَرّ.

هو: سلمان الأَغَر الجهني مولاهم، أَبُو عَبْد اللَّهِ المدني، يقال: أصله من أصبهان.

روى عن: أبي الدرداء، وأبي هريرة، وغيرهما رضي الله عنهما.

وعنه: ابنه عبيد الله، وابن شهاب الزُّهريّ، وغيرهما.

متفق على توثيقه.

---

(١) «التمهيد» (٢١٤/١٩).

قال شعبة: (كان الأَغَر قَاصًّاً من أهل المدينة، وكان رِضَا).

وَقَال الواقدي: (كان ثقة، قليل الحديث).

وقال ابن عبد البر: (هو ثقةٌ كبيرٌ حجةٌ فيما نقل)[(١)].

ووثقه أيضاً: الذهلي، والعجلي.

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة العاشرة، وهم من توفي بين سنة (٩١-١٠٠هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٨٤/٥)، و«الثقات» للعجلي (٤٢٢/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٩٧/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٣٣٣/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٦/١١)، و«تاريخ الإسلام» (١٢٠٥/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤٤١/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٩/٤)، و«التقريب» (رقم٢٤٧٨).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد، ضعيفٌ، من أجل فضيل بن سليمان، فإنه ضعيف الحفظ كما سبق، ولم أقف له على متابع.

والحديث بهذا الإسناد صححه الحاكم، فقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ، وقد احتجَّا بجميع رواته ولم يخرجاه)، فتعقبه العلامة الألباني بقوله: (كذا قال، وعبيد الله بن سلمان الأغر لم يخرج له مسلم إطلاقاً)[(٢)].

والحديث حسَّنه المنذري[(٣)]، ومال إلى تحسينه الألباني أيضاً[(٤)].

والقول بتحسين الحديث مبني على حال «فضيل بن سليمان»، فمن يرى أنه صدوق، يُحَسِّنُ حديثَه، ومن يرى أنه ضعيف -كما هو قول جمهور النقاد- يُضَعِّفُ حديثَه، والقول بضَعْفِه وضَعْفِ حديثِه هو الظاهر، والله أعلم.

(١) «التمهيد» (١٧/٦).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٣٩٧/٧).

(٣) «الترغيب والترهيب» (٣٢٥/٢).

(٤) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٣٩٧/٧).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

قال ابن فارس: (الباء والشين أصلٌ واحدٌ، وهو اللقاء الجميل، والضحك إلى الإنسان سروراً به).

وقال أبو بكر الأنباري: (معنى بَشَّ بِهِ: سُرَّ به، وفَرِحَ، وانبَسَطَ إليه).

وقال ابن الأعرابي: (البَشُّ فَرَحُ الصديقِ بالصَّدِيق).

وأصل البشاشة فِي اللِّقَاء، يُقَال: بَشَّ فلَانٌ بفلانٍ وتَبَشْبَشَ بِهِ، بمعنى وَاحِد فِي المؤانسة والملاطفة والإقبال عليه، والمبادرة إِلَيْهِ.

والأصل في «تَبَشْبش»: (تَبَشَّشَ)، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث شينات، فأبدلوا من الثانية باء، وهو مأخوذ من «البشاشة»، وهي: الانبساط والسرور بمن تلقاه.

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

استدل بعض أهل العلم بهذين الحديثين على إثبات صفة «**البشبشة**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الخبرية، التي انفردت بها السنة النبوية.

فالله سبحانه يَتَبَشْبَشُ بمن شاء من خلقه متى شاء، تَبَشْبُشَاً حقيقياً يليق بجلاله وعظمته، ليس كبشبشة المخلوقين بعضهم لبعض، فهو سبحانه موصوف بأكمل الصفات وأجملها.

وصفة «البشبشة» هي في معنى صفة «الفرح» الثابتة لله عز وجل بالأحاديث الصحيحة.

وقد بوَّب ابن خزيمة في «صحيحه» على حديث أبي هريرة بـ(باب ذِكرِ فَرحِ الربِّ تعالى بمشي عَبدِه إلى المسجدِ مُتَوَضِّياً)[2].

وبوَّب عليه ابن منده في كتابه «التوحيد ومعرفة أسماءِ الله وصفاتِه على الاتفاق والتفرُّد»[3] بقوله: (بيانٌ آخرُ يدلُّ على ما تقدَّمَ من الفرَحِ والبشارةِ من الله عز وجل).

---

(١) ينظر مادة (**بَشَشَ**) في: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٤١٤/١)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (٢٢٥/١)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٩٨/١١)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (١٨٢/١)، و«المحكم» لابن سيده (٦٢٨/٧)، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١١٠/١)، و«النهاية» لابن الأثير (١٣٠/١)، و«لسان العرب» لابن منظور (٢٦٦/٦)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٥٨٥).

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٣٧٤/٢).

(٣) (٢٣٦/٣).

وذكره ابن بطة في كتابه «الإبانة الكبرى»[1] في جملة أحاديث الصفات، وأورده تحت: (بابٌ جامعٌ من أحاديث الصفات، رواها الأئمة والشيوخ الثقات، الإيمانُ بها من تمامِ السنَّة، وكمالِ الدِّيَانة، لا ينكرها إلا جهميٌّ خبيثٌ).

كما عدَّه أيضاً من جملة أحاديث الصفات: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «ردِّه على المريسي»[2]، وذكره بعد أحاديث صفة «الفرح» لله عز وجل.

وكذلك أبو محمد ابن قتيبة رحمه الله، فإنه لما ذكر حديث البشبشة في كتابه «غريب الحديث»[3] أجراه على ظاهره ولم يتأوله بتأويل يخالف حقيقته، وهذا هو منهج السلف في نصوص الصفات.

ولما أخرج أبو موسى المديني هذا الحديث في كتابه «اللطائف من علوم المعارف» قال عقبه: (هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه الأئمة والحفاظ، وتلقوه بالقبول، مسَلِّمِين له، غيرَ مُنكِرِين عليه، ولا متكَلِّمين فيه)[4]، وقال في موضع آخر: (هذا الحديث وأمثاله يروى من غير إنكار ولا تأويل اقتداء بالسلف الصالح فيه)[5].

وقال القاضي أبو يعلى بعدما ذكر صفة «الفرح» لله عز وجل: (وكذلك القول في «البَشْبَشَة»، لأنَّ معناه يقارب معنى الفرح، والعرب تقول: رأيتُ لفلانٍ بَشاشةً، وهَشَاشةً وفَرَحاً، ويقولون: فلانٌ هَشٌّ بَشٌّ فَرِحٌ، إذا كان منْطَلِقاً، فيجوز إطلاق ذَلِكَ كما جاز إطلاق الفرح)[6].

وذكر ابن تيمية صفة «البشبشة» أيضاً في كتابه «النبوات»[7] في معرض كلامه على صفة المحبة والرضى والفرح والضحك لله عز وجل.

وهذا إثبات من هؤلاء الأئمة لما تضمنه هذا الحديث من إثبات صفة «البشبشة» لله عز وجل.

---

(١) (٥١٣/٢ تحقيق عادل آل حمدان).

(٢) (٨٨٧/٢-٨٨٨).

(٣) (٤١٤/١).

(٤) (ص١٨٢).

(٥) (ص٣٠٨).

(٦) «إبطال التأويلات» (ص٢٨٨).

(٧) (٤٤٩/١).

فالله عز وجل يفرحُ ويَتَبَشْبش، فرحاً وتبشبشاً حقيقياً، يليق بجلاله وكماله سبحانه، لا يشبه فرحَ المخلوقين وتبشبُشَهم.

وقد أنكر أهل التعطيل هذه الصفة لله عز وجل، كما أنكروا صفة «الفرح» له سبحانه، وقالوا: لا يليق وصف الله عز وجل بذلك، وقالوا: إن هذه الألفاظ (الفرح، والتبشبش) استعريت تقريباً للأفهام ولا يراد بها حقيقة معناها، وإنما هي كناية عن الرضا والإكرام[(١)].

قال أبو الحسن بن مهدي: (قوله: «تَبَشْبَشَ الله» بمعنى: رَضِيَ اللهُ، وللعرب استعارات في الكلام)[(٢)]، وقال البيهقي: (وفي حديث أبي الدرداء: «يستبشر»، ومعناه: يرضى أفعالهم، ويقبل نيَّتَهم فيها)[(٣)].

وبوَّب ابن حبان في «صحيحه»[(٤)] على حديث أبي هريرة ﵁ بـ(ذِكْر نظرِ اللهِ جلَّ وعلَا بالرَّأفةِ والرَّحمةِ إلى الموطِّنِ المكانَ في المسجدِ للخيرِ والصَّلاةِ)، ثم ساق الحديث، ثم قال: (تبشبش اللهِ جلَّ وعلا لعَبدِه المَوَطِّن المكانَ في المسجدِ للصَّلاة والخيرِ إنَّما هُو نظرُهُ إليه بالرَّأفة والرّحمة والمحبّة لذلك الفعل منهُ).

وقال أبو المعالي الجويني: (حمل المسلمون ما روي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «لا يُوَطِّنُ المؤمنُ المسجدَ إلَّا تَبَشْبَشَ الله به كما يَتَبَشْبَشُ أهلُ الغَائِبِ بِمَقْدَمِه» فهو محمولٌ على وقوع ذلك من العبد موقع الرضا، ومن تدَّبر موارد هذه الأحاديث أَلفَاهَا متقاربة المعنى راجعة إلى تقرب الرضا ورفع الدرجات)[(٥)].

وقال الزمخشري: (هذا مَثَلٌ لارتضاء الله فِعْلَه، ووقوعِه الموقعَ الجَمِيلَ عِندهِ)[(٦)].

وقال ابن الأثير: (هذا مَثَلٌ ضَرَبه لِتَلَقِّيه إيَّاه بِبِرِّه وتَقرِيبِه وإكرامِه)[(٧)].

---

(١) ينظر إضافة إلى ما سيأتي: «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (ص٨٣-٨٦، ٢٩٣-٢٩٤)، و«أساس التقديس» (ص١٩٠).

(٢) «تأويل الآيات المشكلة» (ص١٩٨).

(٣) «الأسماء والصفات» (٤٢٣/٢).

(٤) (٤٨٤/٤).

(٥) «الشامل» (ص٥٥٩)، مع تصحيح ما وقع في المطبوعة من أخطاء.

(٦) «الفائق» (١١٠/١).

(٧) «النهاية» (١٣٠/١).

وكل هذه الأقوال من التأويل المخالف لظاهر اللفظ وحقيقته، أوجبه ظنهم أن إثبات الصفات للخالق يلزم منه الاشتراك مع صفات المخلوقين في الحقيقية والكيفية، فتوهموا أن فرح الخالق وبشبشته يلزم منه ما يلزم من فرح المخلوقين وبشبشتهم، فأرادوا تنزيه الله عز وجل عن مشابهة المخلوقين فنفوا عنه حقائق هذه الصفات وعطلوها وتأولوها.

وأما أهل السنة والجماعة فالقاعدة عنهم في هذا الباب إثبات ما أثبته الله عز وجل لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من صفات الجلال والكمال، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، فجمعوا بين الإثبات والتنزيه.

و«البشبشة» من جملة الصفات التي تُثبَتُ لله عز وجل على الوجه اللائق بجلاله وعظمته سبحانه كسائر صفاته.

وأما تفسير «البشبشة» بلازمها من الرضا والإكرام فهو في الحقيقة نفي وتعطيل لحقيقة هذه الصفة، فليست «البشبشة» هي عين الرضا والإكرام، بل البشبشة شيء والرِّضا والإكرام شيء آخر، وإن كان تبشبش الله عز وجل لبعض عباده مستلزمٌ لإكرامه لهم ورضاه عنهم، لكن لا يصح أن يقال بأن «البشبشة» هو عين الرضا والإكرام، بل الرضا والإكرام أثر تلك البشبشة ولازمها، وليس هو حقيقتها.

فالواجب إثبات حقائق الصفات على ما وردت في نصوص الشرع، من غير تحريف ولا تأويل، ومن غير تشبيه ولا تمثيل، كما هي جادة أهل السنة في هذا الباب العظيم.

بقي أن أقول بأن إثبات هذه الصفة لله عز وجل موقوف على ثبوت سماع المقبري للحديث من سعيد بن يسار، على ما سبق تقريره في الدراسة الحديثية لحديث أبي هريرة المذكور في أول أحاديث هذه الصفة، فإن لم يثبت سماعه منه لهذا الحديث، بقي الحديث على ضعفه، لجهالة الواسطة بينهما، وهو «أبو عبيدة».

وأما حديث أبي الدرداء فهو ضعيف، كما سبق، ولا يصح الاعتماد عليه في إثبات صفة «البشبشة» لله عز وجل.

وعلى كلٍّ فـ«البشبشة» داخلة في معنى «الفرح»، وصفة «الفرح» من الصفات الثابتة لله عز وجل بالأحاديث الصحيحة، كما سبق بيانه في المبحث السابق.

المبحث الخامس

ماورد في صفة الضحك

قال البخاري في «صحيحه» (٢٤/٤):

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلاَنِ الجَنَّةَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى القَاتِلِ، فَيُسْتَشْهَدُ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم أيضاً في «صحيحه» (٣/رقم١٨٩٠) من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزِّناد، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبي الزناد، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ رافعٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، أخبرنَا معمرٌ، عن همَّامِ بنِ مُنبِّهٍ، قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرةَ، فذكر نحوه.

قال البخاري في «صحيحه» (١١٧/٨):

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ كَبْوًا، فَيَقُولُ اللَّهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا، فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلْأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلْأَى، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلْأَى، فَيَرْجِعُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلْأَى، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهَا - أَوْ: إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشَرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا - فَيَقُولُ: تَسْخَرُ مِنِّي - أَوْ: تَضْحَكُ مِنِّي - وَأَنْتَ المَلِكُ**»، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «**ذَاكَ أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلَةً**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فقد أخرجه مسلم أيضاً (١/رقم١٨٦) قال: حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شيبةَ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ، كلاهما عن جريرٍ، بمثله.

وأخرجه مسلم أيضاً (١/رقم١٨٧) من وجه آخر عن ابن مسعودٍ فقال: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، حدَّثنا عفَّانُ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا حمَّاد بنُ سلمةَ، حدَّثنا ثابتٌ، عن أنسٍ، عن ابنِ مسعودٍ، بمعناه، وفيه: «**قال: يا ربِّ، أتستهزئُ منِّي وأنتَ ربُّ العالمينَ؟**»، فضحكَ ابنُ مسعُودٍ، فقال: ألا تسألُونِي ممَّ أضحكُ؟، فقالُوا: ممَّ تضحكُ، قال: هكذا ضحكَ رسولُ اللهِ ﷺ، فقالُوا: مِمَّ تضحكُ يا رسولَ اللهِ؟!، قالَ: «**من ضَحِكِ ربِّ العالمينَ حين قالَ: أتستهزِئُ منِّي وأنتَ ربُّ العالمينَ؟ فيقولُ: إنِّي لَا أستهزِئُ منكَ، ولكنِّي على ما أشاءُ قَادِرٌ**».

قال البخاري في «صحيحه» (٣٤/٥):

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ إِلَى نِسَائِهِ فَقُلْنَ: مَا مَعَنَا إِلَّا المَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ يَضُمُّ أَوْ يُضِيفُ هَذَا؟»**، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: أَكْرِمِي ضَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: مَا عِنْدَنَا إِلَّا قُوتُ صِبْيَانِي، فَقَالَ: هَيِّئِي طَعَامَكِ، وَأَصْبِحِي سِرَاجَكِ، وَنَوِّمِي صِبْيَانَكِ إِذَا أَرَادُوا عَشَاءً، فَهَيَّأَتْ طَعَامَهَا، وَأَصْبَحَتْ سِرَاجَهَا، وَنَوَّمَتْ صِبْيَانَهَا، ثُمَّ قَامَتْ كَأَنَّهَا تُصْلِحُ سِرَاجَهَا فَأَطْفَأَتْهُ، فَجَعَلاَ يُرِيَانِهِ أَنَّهُمَا يَأْكُلاَنِ، فَبَاتَا طَاوِيَيْنِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: **«ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ - أَوْ عَجِبَ - مِنْ فَعَالِكُمَا»**، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٩].

❖ تخريج الحديث:

هذا حديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- فقد أخرجه البخاري أيضاً (١٤٨/٦) من طريق حماد بن أسامة، عن فضيلٍ، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (٣/رقم٢٠٥٤) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن فضيلٍ، بنحوه، وليس في روايته ذكر «الضحك»، بل وقع فيها ذكر «العَجَب» من غير شك.

قال البخاري في «صحيحه» (١٦٠/١):

حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: **«هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟»**، قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ..، وفي آخره ذكر قصة آخِرِ أهلِ النَّارِ دُخُولاً الجَنَّةَ، وفيه:

«فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لاَ تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ»**، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ: **«لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»** قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: **«ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم أيضاً (١/رقم١٨٢) قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرَّحمن الدَّارميُّ، أخبرنَا أبو اليمانِ، به.
- وأخرجه البخاري أيضاً (١٢٩/٩)، ومسلم (١/رقم١٨٢) كلاهما من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة، بنحوه.

قال مسلم في «صحيحه» (١/رقم١٩١):

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحٍ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُسْأَلُ عَنِ الْوُرُودِ، فَقَالَ: **«نَجِيءُ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ أَيْ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ، قَالَ: فَتُدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْثَانِهَا، وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ، الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مُنَافِقًا، أَوْ مُؤْمِنًا نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ[1] وَحَسَكٌ[2]، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسَبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَأ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مِنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفِنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُّونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ[3]، ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديثُ موقوفٌ على جابرٍ رضي الله عنه، وهو من أفراد مسلمٍ على البخاري.

---

(١) «**الكلاليب**»: جمعُ كَلُّوب - بفتح الكاف وضم اللام المشـددة، على وزن: سَفُّود — وهو: حديدةٌ مُعوجَّةُ الرَّأس، ذاتُ شُعبٍ، يُعَلَّق بها اللَّحمُ، قال القاضي عياض: (هي خشبة في رأسها عُقَّافَةُ حديدٍ، وقد تكون حديداً كلها).
ينظر مادة(كَلَبَ) في: «مشارق الأنوار»(٣٤٠/١)، و«النهاية في غريب الحديث» (١٩٥/٤)، و«لسان العرب» (٧٢٥/١).

(٢) «**الحَسَكُ**»: جمع حَسَكَة، قال ابن قتيبة: (هُوَ شوكٌ حَدِيدٌ صَلبٌ)، وقال اللَّيث بن المظفر: (الحسَكُ: نباتٌ لَهُ ثَمرٌ خَشِنٌ يتعلَّقُ بأصوافِ الغَنَم). ينظر مادة (حَسَكَ) في: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٨٥/٢)، و«تهذيب اللغة» (٥٧/٤)، و«النهاية في غريب الحديث» (٣٨٦/١).

(٣) قال في «مشارق الأنوار» (١٨٨/١): (يذهب حُرَاقُه أي: ما فيه من حَرْقِ النَّار وأثرِها).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢٦/رقم١٦١٨٧):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ عُدُسٍ[1]، عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عَبْدِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ[2]»** قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: **«نَعَمْ»** قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْراً.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه عن الإمام أحمد: ابنُه عبدُ الله في «السنة» (رقم٤٣٣).

- أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/رقم١١٨٨) – ومن طريقه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٨٧) –.
- وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في «المسند» (٢٦/رقم١٦٢٠١) – وعنه: ابنه عبد الله في «السنة» (رقم٤٣٥) – قال: حدثنا بهز [بن أسد] وحسن [بن موسى الأشيب].
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/رقم١٨١)، والآجري في «الشريعة» (٢/رقم٦٣٨) وفي «التصديق بالنظر إلى الله في الآخرة» (رقم٦٠)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٢٢) ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون.

---

(١) كذا وقع في «بن عُدُس» بالعين المهملة، مع أن المشهور عن حماد بن سلمة أنه كان يسميه: «بن حُدُس» بالحاء المهملة، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في ترجمة «وكيع بن عُدُس».

(٢) قوله ﷺ: «**وَقُرْبِ غِيَرِهِ**»، الواو هنا بمعنى (مع)، يعني: مع قُربِ غِيَرِه، و«الغِيَر»: – بكسر الغين المعجمة، وفتح الياء المثنّاة – بمعنى التَّغْيير، يعني: وقرب تغييره لحالكم.

قال الكسائيُّ: «الغِيَر» اسمٌ مُفردٌ مُذكَّرٌ وجمعهُ «أَغْيَار»، وقال أبو بكر الأنباري: ويجوز أن يكون جمعاً، واحدتُه: «غِيَرَة».

قال إمام اللغة أبو عمر الزاهد المعروف بـ«غلام ثعلب»: (قوله: «وقُرْبِ غِيَرِه» يعني سرعةُ رحمتِه بكم، وتَغْيِير ما بكم من ضُرٍّ)، وقال الحافظ ابن رجب مبيناً معنى الحديث: (والمعنى أنه سبحانه يعجب من قنوط عباده عند احتباس القَطْرِ عنهم، وقنوطِهم ويأسِهم من الرحمة، وقد اقترب وقتُ فرجِه ورحمتِه لعباده، بإنزال الغيث عليهم، وتغييره لحالهم وهم لا يشعرون).

ينظر: «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٤٢٢/٢)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» (٣٠١/٢)، و«أساس البلاغة» (٧١٧/١)، و«مختار الصحاح» (ص٢٣٢ مادة: غير)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٠١/٣ مادة: غير)، و«جامع العلوم والحكم» (٤٩٠/١)، و«شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين (٢٧/٢).

- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٥٤)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٥/رقم٢٠٤٥) – ومن طريقه: الدارقطني في «الصفات» (رقم٣٠)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٢١)، والذهبي في «معجم الشيوخ الكبير» (١/رقم١٤٦)، وفي «المعجم اللطيف» (رقم٣٧) –، والطبراني في «الكبير» (١٩/رقم٤٦٩) – ومن طريقه: أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/رقم٢٦٨) –، وابن بطة في «الإبانة» (٢/رقم٢٦٣٧)[1]، من طريق هدبة بن خالد.
- وأخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٤٥٣) قال: حدَّثني أبو عثمان سعيد بن عبدالجبار إملاءً عليَّ من كتابه بالبصرةِ.
- وأخرجه عثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٢/٧٧٧-٧٧٨) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي.
- وأخرجه الآجري أيضاً في «الشريعة» (٢/رقم٦٣٩) من طريق علي بن عثمان اللاحقي.

ثمانيتهم: (أبو داود، وبهز، وحسن، ويزيد، وهدبة، وسعيد بن عبدالجبار، والتبوذكي، واللاحقي) **قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، به.**

❖ رجال الإسناد:

• يزيدُ بنُ هارون.

هو: يزيدُ بنُ هَارونَ بنِ زَاذِي –ويُقَالُ: زَاذَان– بنِ ثَابتٍ السُّلَمِيُّ مولاهم، أبو خَالِدٍ الواسِطِيُّ.

روى عن: حماد بن سلمة، وحريز بن عثمان، وخَلْقٍ كثيرٍ غيرِهما.

وعنه: الإمام أحمد، والبخاريُّ، وخَلْقٌ من الحفَّاظِ الكِبَارِ.

أحدُ الأئمة الحفَّاظ الأثبات، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه وجَلالةِ قَدْرِهِ، صاحبُ عبادةٍ ونُسُكٍ.

نُقِلَ عنه –رحمه الله– أنه قال: (أحفظُ أربعة – وفي رواية: خمسة – وعشرينَ ألفَ حديثٍ بإسنَادِهِ ولا فَخَر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أسأل عنها، وأنا سَيِّدُ مَن روى عن حماد بن سلمة ولا فخر)، ونُقِلَ عنه أيضاً أنه قال: (ما دَلَّسْتُ حديثاً قَطُّ إلا حديثاً واحداً عن عوفٍ، فما بُورِكَ لي فيه).

وقد أطنب الأئمة في مدحه والثناء عليه.

---

(١) وقع في رواية ابن بطة: «وقرب غِيَاثِه»، وقال: وفي رواية: «وَقُرْبِ غِيَرِهِ».

وقال الإمام أحمد: (كان حافظاً متقناً للحديث).

وقال علي بن المديني: (ما رأيتُ رجلاً قطُّ أحفظَ من يزيد بن هارون).

وقال أبو حاتم: (ثقةٌ إمامٌ صدوقٌ، لا يُسأل عن مثله).

ووثَّقَهُ أيضاً: ابن سعد، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، وابن قانع، والخليلي، وغيرهم.

ونعته الذهبي في «السير» بـــ(شيخ الإسلام الإمام القدوة الحافظ) وقال: (كان رَأسَاً في العِلْمِ والعَمَلِ، ثقة حُجَّة كبير الشأن).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، مُتقنٌ، عابدٌ).

وكان لا يحدِّث إلا من حفظه، قال زياد بن أيوب: (ما رأيت ليزيد كتاباً قط، ولا حدَّثنا إلا حفظاً).

من التاسعة، ولد سنة (١١٨هـ)، ومات سنة (٢٠٦هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٤/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٦٢/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٩٥/٩)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٥٨٤/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٦١/٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥٨/٩)، و«التهذيب» (٣٢١/١١)، و«التقريب» (رقم٧٧٨٩).

• حماد بن سلمة.

هو: حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِينارٍ، أبو سلمة البصريُّ.

أحدُ الأئمَّةِ الأعلام، متفقٌ على ثقته وإمامتِه وجلالة قدره، ولكن في حديثهم عن بعض شيوخه شيء من الضعفِ والاضطراب، فالاحتياط أن لا يحتج بما رواه عن شيوخه المتكلَّم في روايته عنهم إذا خالف الثقات.

تقدَّمت ترجمته مفصَّلَةً.

• يعلى بن عطاء.

هو: يعلى بن عطاء العامري الليثي، من أهل الطائف، قدم واسط وأقام بها.

روى عن: أبيه عطاء، ووكيع بن عدس، وغيرهما.

وعنه: حماد بن سلمة، وشعبة، وغيرهما من الكبار.

ثقةٌ.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، والنسائي.

وأثنى عليه الإمام أحمد خيراً، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

ووثقه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

وأما أبو حاتم فقال فيه: (صالح الحديث)، وهذا من تشدده رحمه الله.

وقال علي بن المديني: (يعلى بن عطاء له أحاديث لم يروها غيره، ورجال لم يرو عنهم غيره، منهم: وكيع بن عدس، وأهل الحجاز لا يعرفونه وإنما روى عنه قومٌ بواسط).

من الرابعة، مات سنة (١٢٠هـ) تقريباً، روى له البخاري في جزءِ «القراءة خلف الإمام» وغيرِه، وروى له الباقون.

ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٣١٠/٧)، «الجرح والتعديل» (٣٠٢/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٦٥٢/٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٣/٣٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٤١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٤/١١)، و«التقريب» (رقم٧٨٤٥).

• وكيع بن عدس.

هو: وكيع بن عُدُس، وقيل: حُدُس[1] -بضم الدال على المشهور، وقيل: بفتحها[2]-، أبو مصعب العقيلي الطائفي.

---

(١) اختلف الرواة عن يعلى بن عطاء في اسم أبي وكيعٍ هذا، فقال شعبةُ وتابعه هشيمٌ: «**عُدُس**» بالعين المهملة.

وخالفهما حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، وأبو عوانة - في رواية -، وغيرهم فقالوا: «**حُدُس**» بالحاء المهملة.

واختلف الأئمة في أي القولين أصح، فذهب الإمام أحمد وابن حبان إلى أن الصواب قول حماد بن سلمة ومن معه، بينما ذهب الترمذي إلى أن ترجيح قول شعبة ومن تابعه.

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: (الصّوابُ ما قال حمّاد بن سلمة وأبُو عوانة وسُفيان قالُوا: «وكيع بن حُدُس»، وكان الخطأ عنده ما قال شُعبة وهشيم، وأظنهُ قال: هشيمٌ كان يُتابع شُعبة)، وقال ابن حبان في «الصحيح» (٤٨٢/١): (شُعبةُ واهمٌ في قوله: «عُدُسٍ»، إنّما هُو «حُدُسٍ» كما قالهُ حمّادُ بنُ سلمة وأُولئك). وأما الترمذي فقال في «سننه» بعدما ذكر قول شعبة ومن تابعه: (وهذا أصح).

قلتُ: ومما يقوي ترجيح الإمام أحمد: أن شعبة رحمه الله كان يخطئ في أسماء الرجال كثيراً، والخطأ في الأسماء لا سيما عند تقارب مخارج الحروف -كما هنا- واردٌ جداً، وأما هشيم فلم يعبأ الإمام أحمد بقوله؛ لأنه كان يقول ذلك متابعة منه لشعبة.

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/رقم١٩٥٩ و٣/رقم٥٨٢٧)، و«سنن الترمذي» (١٠٦/٤ و١٣٩/٥)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» السفر الثالث (٢٩٨/١-٣٠٠)، و«سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي لأبي داود» (٢/نص رقم١٣٠٥)، و«صحيح ابن حبان» (٤٨٢/١ و٤١٦/١٣)، و«الثقات» له أيضاً (٤٩٦/٥)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٧٧٢/٢ و١٦١٥/٣)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٤٠٠/٢).

(٢) كذا قال المزيُّ وغيرُه، ولم أرَ مَن ضبطه بفتح الدال - «عُدَس وحُدَس» كـ(عُمَر) - إلا ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) فإنه قال في كتابه «جمهرة النسب» (ص١٩٨): (كل «عُدَس» في العرب بضم العين وفتح الدال، إلا «عُدُس بن زيد بن عبدالله بن دارم» فإنه مضموم الدال)، وتابعه على هذا الإطلاق تلميذه النسابة محمد بن حبيب الهاشمي (ت ٢٤٥هـ) =

روى عن: عمّه أبي رزين العقيلي.

تفرد بالرواية عنه: يعلى بن عطاء العامري[١]. قال ابن المديني: (يعلى بن عطاء له أحاديث لم يروها غيره، ورجال لم يرو عنهم غيره، منهم: وكيع بن عدس). وقال الإمام مسلم: (وَمِمَّنْ تفرد عَنهُ يعلى بن عَطاء الصَّائِغ بالرواية: .. ووكيع بن عدس ...)[٢]، وقال البيهقي: (لا نعلم لوكيع بن حدس هذا راوياً غير يعلى بن عطاء)[٣].

مجهول.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من الأثبات)، واحتج به في كتابه «الصحيح».

وقال الجورقاني: (صدوق، صالح الحديث)[٤].

= فقال في كتابه «مختلف القبائل ومؤتلفها» (ص٢٥): (في تميم: عُدُس – بضم العين والدال – ابن زيد بن عبدالله بن دارم، وكل «عدس» سوى هذا في العرب، فهو مفتوح الدال)، لكن تعقبه ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٩٣٤/٣) فقال: (كذا قال، لكن في الصحابة: «وكيع بن عُدُس» بضمتين أيضاً)، وقول ابن حجر بأن وكيعاً من الصحابة وَهَمٌ منه أو سبقُ قلم. وللاستزادة ينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٦١٦/٣)، و«القاموس المحيط» (ص٥٣٧ مادة: حدس)، و«الإكمال» لابن ماكولا (١٥٣/٦).

(١) أعلَّ بعضُ الباحثين روايات يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس بالانقطاع، مستدلين بما ذكره عبد الله بن أحمد – كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/رقم١٨٧٤) – قال: (سَمِعتُ أبي يَقُول: ذكرنَا عِنْد وَكِيع بن الْجراح أَحَادِيث يعلى بن عَطاء عَن وَكِيع بن حدس، فَقلتُ: هَذَا يرْوى عَنهُ خَمْسَة أَحَادِيث فَجعل يذكر ذَلِك، قَالَ أبي: لم يسْمعهَا، هَذِه أَحَادِيث مَعْرُوفَة لم يسْمعهَا). قلتُ: هذا النص فيه شيء من الإيهام، وهذا الذي أوقع هؤلاء الفضلاء في القول بالانقطاع، وقد تأملتُ هذا النصَّ مليَّاً فظهر لي بأن مراد الإمام أحمد بقوله: (هذه أحاديث معروفة لم يسمعها) يعني به وكيع بن الجراح، فكأن الإمام أحمد يعجب منه أنه لم يسمع هذه الأحاديث عن يعلى بن عطاء كبقية أقرانه رغم شهرة تلك الأحاديث، ويؤكد لي هذا أني لم أر لوكيع بن الجراح أي رواية عن يعلى بن عطاء، وأما سماع يعلى من وكيع بن عدس فهو ثابت، وقد صرح شعبة في بعض رواياته عن يعلى بسماعه من وكيع بن عدس، [ينظر مثلاً: «مسند أبي داود الطيالسي» (٢/رقم١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦)، و«مسند أحمد» (٢٦/رقم١٦١٩٥ و١٦١٩٧)، و«سنن الدارمي» (٢/رقم٢١٩٤)، و«سنن الترمذي» (٤/رقم٢٢٧٨)]، والله أعلم.

(٢) «المنفردات والوحدان» (ص١٦٦).

(٣) «الأسماء والصفات» (٢٣٦/٢).

(٤) «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٣٨٥/١ عقب الحديث رقم٢١١).

وصَحَّحَ له الإمام الترمذي، وابن خزيمة، وابن حِبَّان، والحاكم.

وأما ابن قتيبة الدينوري فقال فيه: (لا يُعرف)[1]، وبمثله قال الذهبي في «الميزان».

وقال ابن القطان الفاسـي: (وكيع بن حُدُس هذا لا تُعرف لهُ حال، وهُو يروي عن عمَّه ما يروي، ولا يُعرف عنهُ راوٍ إلَّا يعلى بن عطاء، وقد وقع ذكره بهذا في كتابَي البُخاريّ، وابن أبي حاتم، ولا بيَّنا من حاله أكثر من ذلك، وليس في إسناد الحديث المذْكُور موضع نظرٍ سواهُ)[2].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

قلت: والأظهر من حاله أنه **مجهول**، كما قال ابن القطان والذهبي وغيرهما، وأما ذكر ابن حبان له في كتابه «الثقات» فجارٍ على مذهبه في التوثيق، وأما قوله في كتابه «المشـاهير»: (من الأثبات) فلستُ أدري على أيِّ شيءٍ بَنَاه؟، فوكيع ليس له من الحديث إلا القليل، وكل أحاديثه يرويها عن عمِّه أبي رزين، وتفرد بروايتها عنه يعلى بن عطاء كما سـبق، وليس للأئمة النقاد المتقدِّمين كلامٌ فيه، لا جرحاً ولا تعديلاً، فكيف يجعل في أعلى مراتب التعديل ويقال فيه بأنه (من الأثبات) كما قال ابن حبان؟.

وأما الجورقاني فجعله في أدنى مراتب التعديل، وحكم عليه بأنه (صـالح الحديث)، يعني أن حديثَه صـالح للاعتبار به في الشـواهد والمتابعات، ولا يحتج به عند الانفراد، وأما قوله في أول حكمه: (صـدوق) فإنما أراد به العدالة وصـدق اللهجة كما هو ظاهر، وحكم الجورقاني قريب في معناه من حكم ابن حجر عليه بأنه (مقبول)، وهذا الحكم - أعني «مقبول» - يطلقه الحافظ - كما ذكر ذلك في مقدمة «التقريب» عند ذكره لمراتب أحوال الرواة - على من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترَك حديثُه من أجلِه، ولم ينفرد به بل توبع عليه.

فالخلاصة في حال «وكيع بن عدس» أنه مجهول، كما هو ظاهر حاله، لكن جهالة مثله قد تحتمل لأمور:

أولاً: تقدُّمُ طَبَقَتِهِ، فهو من طبقة أواسط التابعين، وهؤلاء يحتمل منهم ما لا يحتمل ممن دونهم.

ثانياً: اسـتقامة أحاديثه وسـلامتها من النكارة، ويدل على ذلك: رواية الأئمة عنه، فقد روى (شعبة، وهشيم، وأبو عوانة، وحماد بن سلمة) عن يعلى عنه، فسكوت هؤلاء الأئمة الكبار عن الكلام في وكيع بن عدس، مع وقوفهم على مروياته بل وروايتهم لها، دليلٌ عمليٌّ على قبولهم له

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٣).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٦١٧).

واعتراف ضمنيٌّ منهم على استقامة حديثه، وما كان ليسكت عنه هؤلاء الحفاظ لو أنه تفرد بما يُنكَر، أو روى ما لا يحتمل من مثله، وقد تتبعتُ أحاديثه في الكتب المشهورة فوقفتُ له على ثمانية أحاديث، كلها عن عمِّه أبي رزين، ويرويها عنه يعلى بن عطاء، وكلُّها لها شواهد، بعضُها في «الصيحين» أو أحدهما، ولذا صحَّح بعضُ الأئمة بعضَ أحاديثه، وحسَّنَ له بعضُهم، فقد صحَّح له الترمذيُّ حديثاً[١]، وحسَّن له آخر[٢]، وأورد له ابن حبان في كتابه «الصحيح» ستة أحاديث من أحاديثه[٣]، وهذا تصحيح منه لها، وصحح له الحاكم حديثين[٤]، وحسن له أبو محمد البغوي حديثاً[٥]، وحسَّن له الذهبي أيضاً حديثاً[٦]، وحكم على حديثه هذا - محل الدراسة - بأنه (صالح الإسناد)، كما حسَّن له الحافظ ابن حجر في «الفتح» حديثاً[٧].

ثالثاً: تخريجُ الأئمَّةِ الحفَّاظِ المصنِّفِين له في دواوينهم المشهورة، واحتجاجهم برواياته، مع ما عُرِفَ عن بعضهم من شِدَّة التحَرِّي وحُسْنِ الانتقاء، فقد أخرج له أصحاب السنن الأربعة[٨]، وأخرج له أيضاً الإمام أحمد في «المسند»، وابن خزيمة في «التوحيد» - وقد اشترط فيه الصحة -، وابن حبان في «الصحيح»[٩]، وغيرهم.

رابعاً: الدواعي متوافرة على حفظه وضبطه لحديثه، فإنَّ كل رواياته إنما هي عن عمِّه أبي رزين، ولم أقف له على رواية عن غير عمِّه، ولا شك أن المرء أعرف بحديث أهل بيته وأضبطه له من غيره، لا سيما إن كان قليل الرواية، كما هو حال «وكيع» هذا، والغالب أن المقِلَّ من الرواية أضبط لمروِيِّه من المكثر، والقريب أعرف بحديث أهل بيته من الغريب عنهم.

من الرابعة، روى له الأربعة.

ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (٥٢٠/٥)، و«التاريخ الكبير» (١٧٨/٨)، و«الجرح والتعديل» (٣٦/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٤٩٦/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٠٠ رقم٩٧٣)، و«تهذيب الكمال»

---

(١) «سنن الترمذي» (١٠٦/٤ رقم٢٢٧٩)

(٢) «سنن الترمذي» (١٣٩/٥ رقم٣١٠٩)

(٣) انظرها في: (١/رقم٢٤٧) و(١٢/رقم٥٢٣٠)، و(١٣/رقم٥٨٩١ و٦٠٤٩ و٦٠٥٠ و٦٠٥٥) و(١٤/رقم٦١٤١).

(٤) «المستدرك على الصحيحين» (٤٣٢/٤ و٦٠٥).

(٥) «شرح السنة» (٢١٣/١٢ رقم٣٢٨١).

(٦) «العلو للعلي العظيم» (٢٧٤/١ رقم١٣)، وفي «العرش» (٢٧/٢ رقم١٥).

(٧) «فتح الباري» (٤٣٢/١٢).

(٨) انظر: «تحفة الأشراف» (٣٣٣/٨-٣٣٥).

(٩) انظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر (٧٨/١٣-٨١).

(٤٨٤/٣٠)، و«الكاشـف» (٢/رقم٦٠٥٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣٣٥/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٣١/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٣١/١١)، و«التقريب» (رقم٧٤١٥).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ مشهورٌ متداول، ورجال إسناده كلهم ثقات أثبات، سوى «وكيع بن عدس»، فإنه مجهول، ولكن جهالة مثله محتملة، كما سبق تقريره، وليس في حديثه هذا ما يُنكر، ولهذا قبله العلماء ورواه الثقات بعضهم عن بعض من غير نكيرٍ منهم.

قال الدوري: سمعتُ أبا عُبَيد القاسمَ بنَ سلَّام - وذكر الباب الذي يروي فيه «الرؤية»، و«الكرسيُّ موضعُ القَدَمين»، و«ضحكَ ربُّنا من قُنوطِ عِبَادِه وقُرْبِ غِيَرِه»، و«أينَ كانَ ربُّنا قبل أن يخلق السماء»، و«أنَّ جهنَّمَ لا تمتَلِيء حتى يَضَعَ ربُّكَ عزَّ وجلَّ قَدَمَه فيها فتقول: قَطْ قَطْ»، وأشباه هذه الأحاديث، فقال: (هذه الأحاديث **صحاح**، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض[١]، وهي عندنا حقٌّ لا نَشُكُّ فيها ...)[٢].

وقال أبو عبد الله بن بطة: سألتُ أبا عمر الزاهد المعروف بـ«غلام ثعلب» عن هذا الحديث فقال: (الحديثُ معروفٌ، وروايتُه سنةٌ، والاعتراضُ بالطعنِ عَلَيْهِ بدعةٌ)[٣].

وقال الذهبي: (هَذَا حَدِيثٌ صَالِحُ الإِسنَادِ)[٤].

وحسَّنه العلامة الألباني بمجموع طرقه[٥].

وأما البوصيري فحكم على ظاهر إسناده فقال: (هذا إسنادٌ فيه مقالٌ)[٦]، وذلك من أجل «وكيع بن عدس»، وقد مضى تفصيل الكلام عن حاله.

---

(١) في بعض الروايات: (حَمَلَهَا الثِّقَاتُ بعضُهم عن بعضٍ).

(٢) رواه مسنداً إلى أبي عبيد: الدارقطني في «الصفات» (رقم٥٧)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٢٢)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٣/رقم٩٢٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٦٠)، والذهبي في «العرش» (٢/رقم٢٠٧) وفي «العلو» (٢/رقم٤٣١) وغيرهم.

وصحح إسناده إلى أبي عُبَيْد: شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٣٢٩)، والذهبي في «العرش» (٣٠٣/٢)، وأورده ابن منده في «التوحيد» تحت باب: (ذِكْرُ أخبارٍ جاءت عن رسولِ الله ﷺ **بأسانيدَ مقبولةٍ، رَضِيَتْها الأُمَّةُ**، ورَوَوها على سبيلِ الوَصفِ على مَا جَاءَت، وامتَنَعُوا مِن تَأوِيلها وتَفسِيرِها).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٦٥٤)، ومن طريقه: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٦٩/٢).

(٤) «معجم الشيوخ» (٢٣٧/١).

(٥) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/رقم٢٨١٠).

(٦) «مصباح الزجاجة» (٢٦/١ رقم٦٦).

وقد روي الحديث من وجهٍ آخَرَ عن أبي رَزِين ﷺ:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٦٣٦)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢٦/رقم١٦٢٠٦)، وفي «السنة» (رقم١٠٩٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٣٨٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩/رقم٤٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٦٠٥) وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن المغيرة الحِزَامِي، قال: حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ عيَّاش المِسمَعِي الأنصاري، عن دَلْهَمِ بنِ الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العُقَيلي، عن أبيه، عن عمِّه لِقِيطِ بنِ عَامِر (وهو أبو رزين العقيلي ﷺ)، قال دلهم: وحدثنيه أبي الأسودُ، عن عاصم بن لقيط، عن أبيهِ لقيطِ بن عامر، أنَّه خرجَ وافِداً إلى رسُولِ الله ﷺ، - وذكر حديثاً طويلاً - وفيه: «**وَعَلِمَ يومَ الغَيثِ، يُشرِفُ عَلَيكُم أزِلِينَ مُشْفِقِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ غَوثَكُم قَرِيب**» **قَالَ لَقِيطٌ قُلْتُ**: «**لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْراً**».

قلت: وهذا إسنادٌ فيه مقالٌ، وقد ضعَّفه بعضُ أهل العلم لجهالة بعض رواته، وقوَّاه آخرون، وقد فصَّلتُ الكلام عليه في موضعه من هذا البحث (ص٣٨٢).

وللحديث شاهدٌ من حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/رقم٤٦١)، والطبراني في «الأوسط» (٧/رقم٦٧٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٤٩٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٦٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٣٧) جميعهم من طريق سَلْمِ بنِ سالم البَلْخِي، عن خارجَةَ بنِ مُصعَب، عن زيدِ بنِ أَسْلَم، عن عطاءِ بنِ يَسَار، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ لَيَضحَكُ مِن إِيَاسَةِ العِبَادِ وقُنُوطِهم، وقُرْبِ الرَّحمةِ منهم**»، قلتُ: يا رسول الله بأبي أنت وأُمِّي، أَوَ يَضحَكُ رَبُّنَا؟ قال: «**إي والذي نفسِي بِيَدِهِ، إنَّه لَيَضحَكُ**»، قال: فقلتُ: إذا لا يعدِمُنا منه خَيراً إذا ضَحِكَ.

قلتُ: وهذا إسنادٌ واهٍ لا تقوم به حجة، وآفته من «سلمِ بنِ سالم البلخي»، وشيخِه «خارجة بن مصعب»، وقد تفرَّدا به، قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا خارجة بن مصعب، تفرَّد به: سَلمُ بنُ سالم).

و«سلم بن سالم» هذا هو: أبو محمد البَلْخِي، قال فيه الخليلي: (أجمعوا على ضعفه)[1]، وقال ابن حبان: (منكرُ الحديث، يَقلِبُ الأخبارَ قَلبَاً، وكان مُرجِئاً شـديدَ الإرجاء، داعيةً إليها، كان ابنُ المباركِ يُكَذِّبُه)[2].

وأما «خارجة بن مصعب» فهو: أبو الحجاج السرخسي، قال عنه الذهبي: (واهٍ)[3]، وقال ابن حجر: (متروكٌ، وكان يُدَلِّسُ عن الكذَّابِين، ويقال: إنَّ ابنَ معين كَذَّبَه)[4]، وقال العلامة المعلمي: (إنَّ خارجة وضعَ كتبَه عند «غِيَاث بن إبراهيم» الوضَّاع المشهور، فأفسد غياثٌ كُتُبَ خَارِجَة، وَضَعَ فيها ما شاء، وكان خارجةُ متساهلاً كما قال ابن المبارك، فلم يبالِ بذلك، وروى تلك البلايا، وفوق ذلك كان يسمعُ الأكاذيب من غِيَاث، فيسكتُ عن غياثٍ، ويرويها عمَّن روى عنه غياثٌ تدليساً.

وهذا الخبر لم يُصَرّح فيه بالسماع، فهو محتمِل للأمرين: أن يكون مما وَضَعَه غياثٌ في كتبِ خارجة، وأن يكون مما سمعه خارجة عن غياث فدلَّسهُ)[5].

(١) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٩٣١/٣).

(٢) «المجروحين» (٣٤٤/١). وينظر في ترجمته أيضاً: «الجرح والتعديل» (٢٦٦/٤)، و«تاريخ بغداد» (٢٠١/١٠).

(٣) «الكاشف» (١/رقم١٣٠٣).

(٤) «تقريب التهذيب» (رقم١٦١٢).

(٥) تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٣٢١).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٧/رقم٢٢٤٧٦):

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الشُّهَدَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **«الَّذِينَ إِنْ يُلْقَوْا فِي الصَّفِّ لَا يَلْفِتُونَ وُجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، أُولَئِكَ يَتَلَبَّطُونَ[1] فِي الْغُرَفِ الْعُلَى مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَضْحَكُ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ، وَإِذَا ضَحِكَ رَبُّكَ إِلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا فَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/رقم٢٥٦٦) بمثله.
- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٩٤) عن خطَّاب بن عثمان الفوزي، بنحوه مختصراً.
- وأخرجه عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (٢/٧٥)، وأبو بكر الآجري في «الشريعة» (٢/رقم٦٥٠) كلاهما من طريق هشام بن عمار الدمشقي بمثله.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/رقم١٢٧٧)، وفي «الجهاد» (٢/رقم٢٢٨) – ومن طريقه: أحمد بن عبد الواحد المقدسي في «فضل الجهاد» (رقم١١) –، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/رقم١١٦٧) من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي بمثله.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٢/رقم٦٨٥٥) – ومن طريقه: ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٥٧٤) –، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»[2] – وعنه: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٦٤٠) – كلاهما من طريق داود بن رُشَيد، بمثله.
- وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/رقم١١٦٧) من طريق الحكم بن نافع، بمثله.
- وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٨٦) من طريق أبي مسهر؛ عبد الأعلى بن مسهر، بمثله.

---

(١) أَي: يتمرَّغون ويَضْطَجِعون، يُقَال: فلَانٌ يتَلبَّط فِي النَّعيم، أَي: يتمرَّغُ فِيهِ.
ينظر: «تهذيب اللغة» (١٣/٢٣٩)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٢٢٦ مادة: لبط).

(٢) ترجمة «نعيم بن همار رضي الله عنه» ليست في القسم المطبوع من «المعجم».

- وأخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» - وعنه: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٦٤٠) -، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٥٢/٣) كلاهما من طريق محمد بن بكار، بمثله.

ثمانيتهم: (سعيد، وخطاب، وهشام، والحوطي، وداود، وأبو مُسْهِر، والحكم، وابن بَكَّار)[١] **عن إسماعيل بن عياش، به**[٢][٣].

---

(١) خالف هؤلاء الجماعة: **داود بن المحبَّر الثقفي**، فرواه عن إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ، عن أبانَ بنِ أبي عيَّاشٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، مرفوعاً بنحوه.

أخرج روايته: الحارث بن أسامة في «مسنده» (٢/رقم٦٣٣ «بغية الباحث») قال: حدَّثنا داودُ بنُ المُحَبَّرِ ... فذكره.

وهذا إسنادٌ واهٍ جداً، وآفته من داودَ بنِ المحبَّر، قال الذهبي: (أجمعوا على تركه)، وقال ابن حبان: (كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن المجاهيل المقلوبات، كان أحمد بن حنبل - رحمه الله - يقول: هو كذَّاب). [ينظر في ترجمته: «المجروحين» (٢٩١/١)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٣/٨)، و«المغني في الضعفاء» (٢٢٠/١ رقم٢٠٢٤)].

وفيه أيضاً: «أبان بن أبي عياش البصري» قال فيه الإمام أحمد: (متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر)، و«إسماعيل بن عياش» ضعيفٌ في روايته عن العراقيين، والله أعلم.

(٢) هذا هو المحفوظ في إسناده، وقد خُولِف إسماعيلُ بن عيَّاشٍ فيه:

خالفه: **إسماعيلُ بنُ رافعٍ** فرواه عن بحير بن سعدٍ، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مُرَّة، عن قيسِ بنِ مَرثدٍ، عن نُعيم بن همَّارٍ به، فزاد في الإسناد «قيس بن مرثد الجذامي»؛ بين كثيرٍ ونُعَيم.

أخرج روايته: ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢/رقم٢٢٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٥٢/٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/رقم١١٦٨).

وهذه مخالفة منكرة، فإن «إسماعيل بن رافع» ضعيف الحديث جداً، كما في ترجمته [ينظر: «الكاشف» (١/رقم٣٧٢)، و«التهذيب» (٢٩٤/١)، و«التقريب» (رقم٤٤٢)] وعليه فلا عبرة بمخالفته.

(٣) قد روي الحديث من وجه آخر عن «نعيم بن همار»، أخرجه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» المعجم الأوسط (٣/رقم٣١٦٩) قال: حدَّثنا بكرٌ [هو: ابن سهل]، قال: حدَّثنا شعيبُ بنُ يحيى، قال: أخبرنا ابن لهيعة، عن عليٍّ أبي دينار الهذلي، عن نُعَيم بنِ هَمَّار، وذكر نحوه.

وهذا وجهٌ ضعيفٌ، فيه شيخ الطبراني «بكر بن سهل الدمياطي» ضعَّفه النسائي وغيره، وله غرائب ومناكير، ولم أقف على متابعه على رواية هذا الحديث من هذا الوجه، فأخشى أن يكون قد وهم في إسناد هذا الحديث.

وشيخُ ابنِ لهيعة في الإسناد: (عليٌّ أبو دينار الهذلي) لم أقف له على ترجمة، إلا أن يكون قد وقع في الاسم تصحيف صوابه: (عطاء بن دينار الهذلي)، وعطاءٌ هذا مصري من شيوخ ابن لهيعة، وهو صدوق لا بأس به [ينظر: «التهذيب» (١٨٩/٧)، و«التقريب» (رقم٤٥٨٩)]، ولكني أخشى أن لا يكون أدرك نعيم بن همار، فإن عطاءً هذا توفي سنة (١٢٦هـ)، وابن همار توفي بين سنة (٤١-٥٠هـ)، وعامة روايته عن التابعين، ولم أر له رواية عن صحابيٍّ واحد، والله أعلم

قال الخطيب البغدادي: (تفرَّد برواية هذا الحديث: أبُو شـــجرة كثيرُ بنُ مُرّة، عن نُعيمٍ، وعن كثيرٍ: خالدُ بنُ مَعدَان، وعن خالدٍ: بَحِير بنُ ســـعدٍ، وعن بحيرٍ: إسماعيلُ بنُ عيَّاش، ورواهُ عن إسماعيلَ العددُ الكثيرُ، فلم يختلفوا فيه)[1].

❖ رجال الإسناد:

• الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ.

هو: الحَكَمُ بنُ نافعٍ البَهْرَانِيُّ -بفتح المَوَحَّدة-، أبو اليَمَان الحِمْصيُّ، مشهورٌ بكنيتِه.

روى عن: إسماعيل بن عياش، وشعيب بن أبي حمزة[2]، وغيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، والبخاري، وغيرهما.

أحد الأئمة الحفاظ، متفقٌ على توثيقه.

قال أبو حاتم: (كان يســمى كاتب إسماعيل بن عياش، كما يســمى أبو صــالح كاتب الليث، وهو نبيلٌ صدوقٌ ثقةٌ).

ونعته الذهبي في «الســير» بـــــ(الحافظ، الإمام، الحجة)، وقال في «التذكرة» (كان من نبلاء الثقات، .. وحديثه في الكتب كلها).

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: (مجمعٌ على ثقته، اعتمده البخاري، وروى عنه الكثير[3]، وروى له الباقون بواسطة). وقال في «التقريب»: (ثقةٌ ثَبْتٌ).

من العاشرة، مات بحمص سنة (٢٢٢هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٩/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٤٦/٧)، و«الكاشف» (١/رقم١١٩٣)، و«سير

---

(١) «المهروانيات» (٥٦٧/٢).

(٢) قال ابن حجر في «التقريب»: (يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة)، وقال في «هدي الساري»: (تَكلَّم بعضُهم في سماعه من شــعيب فقيل: إنه مناولة، وقيل: إنه إِذْنٌ مجرَّدٌ، وقد قال الفضـــل بن غســـان: سمعتُ يحيى بن معين يقول: ســـألتُ أبا اليمان عن حديثِ شـــعيبٍ فقال: ليس هو مناولة، المناولةُ لم أُخْرِجْها لأحدٍ، وبالغَ أبو زرعة الرازي فقال: لم يســمع أبو اليمان من شـعيبٍ إلا حديثاً واحداً، قلتُ: إن صـح ذلك فهو حجة في صـحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا، ولا مشـاححة في ذلك إن كان اصـطلاحاً له). وقال الذهبي في «التذكرة»: (ومع روايته عن شعيبٍ بالإجازة فقد احتج بها صـاحبا «الصـحيحين» لثقته وإتقانه). وقال الخليلي في «الإرشـاد» (٤٥٤/١): (نسـخة شعيب عن الزهري رواها الأئمةُ كلُّهم عن أبي اليمان في الصحاح).

(٣) نقل مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١١١/٤) عن صاحب كتاب «زهرة المتعلِّمين في أسماء مشاهير المحدِّثين» أنَّ البخاري روى عنه (٢٦٤) حديثاً.

أعلام النبلاء» (٣١٩/١٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣٠١/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١٠/٤)، و«التقريب» (رقم١٤٦٤)، و«هدي الساري» (ص٣٩٦).

• إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ.

هو: إسماعيلُ بنُ عيَّاشِ بنِ سُلَيمٍ العَنَسِيُّ، أبو عُتبةَ الحِمْصِيُّ.

روى عن: محمد بن زياد الألهاني، والأوزاعي، وخلق كثير.

وعنه: أبو بكر ابن أبي شيبة، والثوري، وخلق من الكبار.

أحد الأعلام الحفَّاظ، مختلَفٌ فيه، فوثَّقَه أقوامٌ وضعَّفه آخرون، وسياق أقولهم فيه مما يطول به المقام جِدَّاً، والذي يظهر لي من مجموع كلامهم أنَّه: (**صدوقٌ مستقيم الحديث فيما روى عن أهل بلده الشاميين، ضعيفٌ فيما روى عن غيرهم**).

قال الإمام أحمد: (ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح).

وقال ابن معين -في رواية ابن أبي شيبة-: (ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإنّ كتابه ضاع، فخلَّط في حفظه عنهم).

وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: (إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز، وأهل العراق أحاديث مناكير). قال الترمذي: كأنه ضَعَّفَ روايتَه عنهم فيما يتَفَرَّد به، وقال - يعني البخاري -: (إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام)[(١)].

وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: (إِسْمَاعِيل بْن عياش ثقة عند يَحيَى بن مَعِين وأصحابِنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفِي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطرابٌ كبيرٌ، وكَانَ عالماً بناحيته).

وقال يعقوب بن سفيان: (وتَكَلَّم قومٌ فِي إسماعيل، وإسماعيل ثقةٌ عدلٌ، أعلمُ النَّاسِ بحديثِ الشَّام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قَالُوا: يُغرِب عن ثقات المدنيين والمكيين).

وقال الذهبي في «السير»: (روى عن خلق من الحجازيين والعراقيين، وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه - إن شاء الله -، وكان من بحور العلم، صادق اللهجة، متين الديانة، صاحب سنة واتباع، وجلالة ووقار)، إلى أن قال: (حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه).

---

(١) «سنن الترمذي» (١٩٥/١).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّطٌ في غيرهم).

وعلى هذا التفصـــيل في حاله اتفقت كلمةُ الأئِمَّة النقَّاد كعلي بن المديني، ودُحَيْمٍ، وأبي عليٍّ الفَلاَّس، والنسائيّ، والساجي، وابنِ عديٍّ وغيرِهم.

وقد رمي بـ«الاختلاط»[1] و«التدليس»[2]، ولا يثبتان عنه.

وإسماعيل من الثامنة، مات ســـنة (١٨٢هـ)، أخرج له البخاريُّ في كتاب «رفع اليدين في الصلاة»، وأصحاب السنن الأربعة.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٧٠/١)، و«المعرفة والتاريخ» (٤٢٤/٢)، و«الكامل» (٢٩١/١-٣٠٠)، و«تاريخ بغداد» (٢٢١/٦-٢٢٨)، و«تاريخ دمشق» (٣٥/٩-٥٠)، و«تهذيب الكمال» (١٦٣/٣-١٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢١/١-٣٢٦)، و«التقريب» (رقم٤٧٣).

• بَحِيرُ بنُ سَعْدٍ

هو: بَحِيرُ -بكسر المهملة- بنُ سَعْدٍ السَّحُوليُّ الكَلاَعِيُّ، أبو خَالِدٍ الحِمْصِيُّ.

روى عن: خَالِدِ بنِ مَعْدَان، ومكحولٍ الشاميّ.

وعنه: وإسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، وبقيَّة بنُ الوليد، وغيرهما.

ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّة، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

وثقه: ابن سعد، والإمام أحمد، ودحيم، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: (ليس بالشام أثبت من حَرِيزٍ إلاَّ أَن يَكُونَ بَحِير).

وقال أبو بكر الأثرم: (قلتُ لأبي عبد الله: أَيُّما أصـحُّ حديثاً عن خالدِ بنِ مَعْدَان؛ ثورٌ أو بَحِيرٌ؟ فقال: بَحِيرٌ، فقدَّم بَحِيراً عليه).

وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في «الثقات».

---

(١) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١٢٥/١)، و«الموضـــوعات» لابن الجوزي (٢٤٥/١)، و«الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط» (ص٥٦)، و«الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» (ص٨٩).

قال ابن حجر في «القول المسدَّد في الذب عن المسند» (ص١٣): (وقد استوعبتُ كلام المتقدِّمين فيه في كتابي «تهذيب التهذيب» ولم أجد عن أحدٍ منهم أنه نسبه إلى «الاختلاط»، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين).

(٢) ينظر: «حادي الأرواح» لابن القيم (٢٧١/١)، و«طبقات المدلِّسـين» لابن حجر (ص١٣١ رقم٦٨) [وقارن بما في «تقريب التهذيب» (رقم٤٧٣)]، و«مصباح الزجاجة» للبوصيري (٢١/١، ١٠٢، ١٤٠) و(٧/٣)، و«معجم المدلسين» لمحمد طلعت (ص٨٧).

وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وهذا من تشدُّدِه رحمه الله.

وقال الذهبي في «الكاشف»: (حجة)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (أحد الأثبات)[1].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة ثبت).

وكان رحمه الله مُقِلاً من الرِّوَاية، قال الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»: (له نســـخةٌ عن خالدِ بنِ مَعْدَان، وشيءٌ عن مكحولٍ ليس إلاَّ).

من الســادســة، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وفي «خلق أفعال العباد»، والأربعة، وذكره الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الخامسة عشرة، وهم من مات بين سنة (١٤١-١٥٠هـ).

ينظر: «الثقات» للعجلي (٢٤٢/١)، و«الجرح والتعديل» (٤١٢/٢)، و«الثقات» لابن حبان (١١٥/٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/٤)، و«الكاشف» (١/رقم٥٣٩)، و«تاريخ الإســلام» (٧٥/٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١٧٥/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٨/١)، و«التقريب» (رقم٦٤٠).

• خالدُ بنُ مَعدَان.

هو: خالدُ بنُ مَعْدانَ بنِ أبي كَرْبٍ الكَلاعِيُّ -بفتح الكاف-، أبو عَبدِ الله الحِمْصِيُّ.

روى عن: أبي أمامة الباهلي ﵁، وكثير بن مرة الحضرمي، وغيرهما.

نُقِلَ عنه أنه قال: (أدركتُ سبعين رجلاً من أصحابِ النبيِّ ﷺ).

روى عنه: بَحِيرُ بنُ سَعْدٍ، وثورُ بنُ يزيدَ، وجماعة.

ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ كبيرُ الشأن، متفقٌ على ثقتِه وفضْلِه.

وثقه: ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش، والنسائي، وغيرهم.

وقال الذهبي في «الكاشف»: (فقيهٌ كبيرٌ ثَبْتٌ مَهِيبٌ مُخْلِصٌ) ونعته في «السير» بـ(الإمام، شيخ أهل الشام) وقال: (هو معدودٌ في أئمة الفقه).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ عابدٌ).

---

(١) حكم الذهبي عليه هنا هو الحكم المعتبر الموافق لأقوال الأئمة النقاد، وأما حكمه عليه في كتابه «مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّق» (ص١٢٦) حيث قال: (صدوقٌ مشهورٌ، ما علمتُ به بأساً، ولم يخرِّجا له) ففيه ما فيه، والله أعلم.

وكان - رحمه الله - **كثيرَ الإرْسَـالِ**[1]، قال عنه الذهبيُّ في «السـير»: (حَدَّثَ عن خَلْقٍ من الصحابةِ، وأكثر ذلك مرسل)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (كان يُرْسِلُ كثيراً).

من الثالثة، مات وهو صائمٌ سنة (١٠٣هـ)، وقيل بعدها، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٤٥٥)، و«الثقات» للعجلي (١/٣٣١)، و«المراسـيل» لابن أبي حاتم (ص٥٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/١٦٧)، و«سـير أعلام النبلاء» (٤/٥٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٩٣)، و«الكاشف» (١/رقم١٣٥٤)، و«جامع التحصيل» (ص١٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/١٠٢)، و«التقريب» (رقم١٦٧٨).

• كَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ.

هو: كَثِير بْن مُرَّةَ الْحَضْرَمِيّ الرُّهاوي، أبو شَجَرة - ويقال: أبو القاسم - الشامي الحِمصي.

روى عن: نعيم بن همار، وعبادة بن الصامت، وغيرهما من الصحابة.

وعنه: خالد بن معدان، ومكحول الشامي، وغيرهما.

ثقةٌ مخضرَمٌ.

وثَّقه: ابن سعد والعجلي.

وقال النسائي: (لا بأس به).

وقال ابن خراش: (صدوق).

وقال يزيد بن أبي حبيب: (كتب عبد العزيز بن مروان إلى كثير بن مرة - وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً -، أن اكتب إلينا بما سمعتَ من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا).

---

(١) زادَ الذهبيُّ وصفَه بـــ«التدليس»، فقال في «تذكرة الحفاظ»: (١/٧٢): (هو أحد الأثبات غير أنه **يُدَلِّسُ** ويُرسِلُ)، واعتمد الحافظ ابن حجر على كلمة الذهبي هذه فذكره بسـببها في كتابه «تعريف أهل التقديس» (ص٣١ رقم٤٦) وعدَّه في الطبقة الثانية.

قلت: وصفه بالإرسال محل إجماع، وأما التدليس فلم أر من وصفه به قبل الحافظ الذهبي، وابنُ حجر لما ذكره في «تعريف أهل التقديس» لم يذكر فيه غير مقولة الذهبي هذه، ولم يصـــفه بالتدليس في كتابه: «التقريب» بل ولم يذكره في كتابه «النكت» عند ذكره لطبقات المدلسين.

وعليه فوصفه بالتدليس - بمعناه الاصطلاحي - غير متحقق، ومن المحتمل جداً أن يكون الذهبي أراد بـــ«التدليس» معنى «الإرسـال الخفي»، فإن الذهبي كثيراً ما يطلق على «الإرسـال الخفي» مصـطلح «التدليس»، وقد قرر هذا المعنى في كتابه «الموقظة» (ص٤٧) عند تعريفه للتدليس، حيث قال: (**المدلَّسُ**: ما رواه الرجلُ عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه).

وينظر أيضاً: «معجم المدلسين» لمحمد بن طلعت (ص١٧٦).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة)، ونعته في «السير» بـــ(الإمام، الحجة)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (الفقيه عالم أهل حمص، كان إماماً عالماً طلَّابةً للعلمِ).

وابن حجر في «التقريب»: (ثقة، ووهم من عدَّه في الصحابة)، وحكى في «القول المسدَّد»[1] الاتفاق على توثيقه.

من الثانية، قال البخاري: (قال أبو مسهر: أدرك كثيرُ بنُ مُرَّة عبدَ الملك) يعني: خلافة عبدالملك، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة التاسعة وهم من مات بين سنة (٨١-٩٠هـ)، وقال في «السير»: (عداده في المخضرمين، ومات مع أبي أمامة الباهلي [ت:٨٥هــ] أو قبله)، روى له البخاري في «القراءة خلف الإمام»، والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤٨/٧)، و«ثقات العجلي» (٢/رقم١٥٤٥)، و«تاريخ دمشق» (٥٠/٥٣-٦٠)، و«تهذيب الكمال» (١٥٨/٢٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٦٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٦/٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٢/١)، و«جامع التحصيل» (ص٢٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٨)، و«التقريب» (رقم٥٦٣١)، و«الإصابة» (٣٣٠/٩).

• نُعَيمُ بنُ همَّارٍ.

هو: نُعَيْم بن همَّار - بتشديد الميم - الغطفاني الجذامي، نزيل الشام.

اختلف في اسم أبيه على أقوال عديدة، فقيل: هــمَّار - بالميم -، وقيل: هبَّار - بالباء الموحدة -، وقيل: هدَّار - بالدال -، وقيل: خَـمَّار - بالخاء المعجمة -، وقيل: حِـمَار - بكسر الحاء المهملة، وتخفيف الميم -، وأصحها: «هَـــمَّار»، وهو قول أكثر أهل العلم. قال ابن معين: (اختلف الناس في نُعَيم بن هبَّار وخمار، وأهل الشام يقولون: «همَّار»، وهم أعلم به).

روى عن: النبي ﷺ، وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وعنه: كثير بن مرة الحضرمي، وقيس الجذامي[2]، وغيرهما.

صحابيٌّ[3] **مُقِلٌّ**، قال الخطيب البغدادي: (ليس يُروَى عنه عَن النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا ثَلَاثة أحاديثَ

(١) (ص٢٢).

(٢) قال أبو نعيم الأصبهاني: (حديثُه عند قَيسٍ الجُذَامِيِّ).

(٣) ترجم له العجلي في كتابه «معرفة الثقات» (٢/رقم١٨٦٣) وعدَّه من التابعين، فقال: (نُعيم بن هبَّار الغطفاني، شاميٌّ **تابعيٌّ** ثقةٌ)، فتعقبه ابن عساكر في «تاريخه» (١٩٤/٦٢) فقال: (كذا قال، وإنما هو صحابي). وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (وقد روى عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، فلهذا وَهِمَ بعضُهم وقال: هو تابعي).

مُتَّصلَةَ الأسانيدِ)[1].

ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الخامسة وهو من مات بين سنة (٤١-٥٠هـ) روى له أبو داود والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٩/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٤١٣/٣)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٧٤٢/٢-٧٤٣)، و«معجم الصحابة» لابن قانع (١٥٠/٣)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٦٦٩/٥)، و«الاستيعاب» (ص٧٢٠ رقم١٦٣٨)، و«الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط» لابن القيسراني (ص١٠٩)، و«تاريخ دمشق» (١٨٥/٦٢)، و«أسد الغابة» (٥٧٤/٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٨٦٧)، و«تاريخ الإسلام» (٤٤٥/٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧١٧٧).

❖ الحكم على الحديث:

هذا إسنادٌ شاميٌّ جيِّدٌ، وإسماعيل بن عياش صدوق مستقيم الحديث إذا روى عن أهل بلده الشاميين، وهذا منها، فالحديث بهذا الإسناد أقل أحواله أنه حسن.

وقد جوَّد إسناده شرف الدين الدمياطي[2].

وصححه العلامة الألباني فقال: (هذا إسنادٌ شاميٌّ متَّصِلٌ صحيحٌ)[3].

---

(١) «المهروانيات» (٥٦٥/٢).

(٢) «المتجر الرابح» (ص٣٨٨ حديث رقم١٠٧٥).

(٣) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/رقم٢٥٥٨)، وانظر أيضاً: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٤٥/١٤).

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٨/رقم١١٧٦١):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: مُجَالِدٌ أَخْبَرَنَا، عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ثَلَاثَةٌ يَضْحَكُ اللهُ إِلَيْهِمْ: الرَّجُلُ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا لِلصَّلَاةِ، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا لِلْقِتَالِ».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٠/رقم١٩٦٦٣) - وعنه: عبد بن حميد في «مسنده» (٢/رقم٩٠٩ المنتخب)، وعثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (٢/٧٨٣)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (رقم١٤٠)، والآجري في «الشريعة» (٢/رقم٦٣٥) -، وعثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (٢/٧٨٣)، وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (رقم٢١٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (رقم١٠٤٨ و١١٨٢)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (ص٥٧ - المختصر)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/رقم١٠٠٤)، والآجري في «الشريعة» (٢/رقم٦٣٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٦٤٣)، وابن جميع الصيداوي في «معجم شيوخه» (ص١٦٥) - ومن طريقه: الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٨٧) -، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/رقم٩٢٩)، وأبو الحسين الطيوري كما في «الطيوريات - انتخاب أبي طاهر السِّلَفي» (٣/رقم٩٧٧) جميعهم من طرقٍ عن هشيم، بألفاظٍ متقاربة.
- وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣/رقم٣٥٥٨) - وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٦٠) - عن أبي خالد الأحمر، بنحوه.
- وأخرجه أيضاً ابن ماجه في «سننه» (١/رقم٢٠٠) من طريق عبد الله بن إسماعيل، بنحوه.

ثلاثتهم: (هشيم، وأبو خالد الأحمر، وعبد الله بن إسماعيل) **عن مجالدٍ، به.**

❖ رجال الإسناد:

- **عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ.**

هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعْدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني البصري.

روى عن: هشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة – وكان أعلم الناس بحديثه، قاله ابن مهدي –، وخلق كثير غيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، والبخاري – وأكثر عنه –، وأممٌ غيرهما.

أمير المؤمنين في الحديث وعلله.

وهو شيخ البخاري، بل أجل شيوخه على الإطلاق، وعنه تلَّقى البخاري هذا العلم وتخرَّج به، وكان يقول: (ما استصغرتُ نفسي إلا عند علي بن المديني).

وكان شيخه سفيان بن عيينة يَحْلِفُ ويقول: (تَلُومُني على حبِّ عليٍّ؟! والله، لقد كنتُ أتعَلَّمُ منه أكثر مما يَتَعَلَّمُ مني).

وقال أبو حاتم الرازي: (كان ابن المديني عَلَمَاً في النَّاس في معرفة الحديث والعلل)، وقال ابن حبان: (كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ، ممن رحل وجمع وكَتَبَ وصَنَّفَ وحَفِظَ وذَاكَرَ)، وقدَّمه أبو داود السجستاني على الإمام أحمد في معرفة العلل، قال الآجري: قيل لأبي داود: أحمدُ بنُ حنبل أعلمُ أم عليٌّ؟ فقال: (عليٌّ أعلمُ باختلافِ الحديثِ من أحمدَ).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث) وقال في «الميزان»: (أحدُ الأعلام الأثبات، وحافظُ العَصر، .. إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبَحُّر في هذا الشأن، بل لعله فردُ زمانه في معناه).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، أعلمُ أهل عصره بالحديث وعلله، ... عابوا عليه إجابته في المحنة[1]، لكنه تنصّل وتاب، واعتذر بأنّه كان خاف على نفسه).

---

(١) قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٤٨٧/١-٤٨٨): (كان ابنُ المديني قد امتُحِنَ في مِحنَةِ خَلْقِ القرآن، فأجابَ مُكرَهَاً، ثم إنَّه تقرَّب إلى ابنِ أبي دُؤاد حيث استَمَالَه بدنياه وصَحِبَه وعظَّمَه، فوقع بسببِ ذلك في أمورٍ صعبةٍ، حتى إنَّه كان يتكلَّمُ في طائفةٍ من أعيان أهلِ الحديثِ ليُرضيَ بذلك ابنَ أبي دُؤاد، فهَجَرَه الإمامُ أحمد لذلك، وعَظُمَت الشناعةُ عليه حتى صار عند الناس كأنَّه مرتَدٌ، وترك أحمدُ الرواية عنه، وكذلك إبراهيمُ الحربي وغيرهما.

وكان يحيى بن معين يقول: "هو رجلٌ خافَ فقال ما عليه"، ولو اقتصر على ما ذكره ابنُ معين لعُذِرَ، لكن حاله كما وصفنا، وقد رُوِيَ عنه أنه قال: "مَن قال: القرآن مخلوق فهو كافر"، والله تعالى يرحمه ويسامحه بمنه وكرمه).

من رؤوس العاشرة، مات - على الصحيح - سنة (٢٣٤هـ)، أخرج له البخاري، والأربعة إلا ابن ماجه فقد أخرج له في «التفسير» دون «السنن».

يُنظر: «الجرح والتعديل» (١٩٣/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٤٦٩/٨)، و«تهذيب الكمال» (٥/٢١)، و«الكاشف» (٤٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤١/١١)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٨/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٩/٧)، و«التقريب» (رقم٤٧٦٠).

• **هُشَيْم.**

هو هُشَيْمٌ - بضم الهاء وفتح الشين، على التصغير - بنُ بَشير - وزن: عَظِيم - بن القاسم بن دينار السُّلمي، أبو معاوية الواسطي.

روى عن: مجالد بن سعيد، وحُصين بن عبد الرحمن - وهو أثبت الناس فيه[١] -، والزهري - وفي روايته عنه لين[٢] -، وغيرهم كثير.

روى عنه: علي بن المديني، وشعبة والثوري - وهما أكبر منه - وأمم غيرهم.

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، متفقٌ على ثقتِه[٣] وإتقانِه وحفظِه وجلالتِه وعبادتِه[٤].

---

(١) قال الحارث بن سريج: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي يقولان: (هُشَيمٌ في حُصَينٍ أثبتُ من سفيانَ وشُعبةَ). وقال ابن مهدي أيضاً: (أعلمُ النَّاسِ بحديثِ حُصَين - قديمِها وحديثِها - هشيم). ونقل حربٌ عن الإمام أحمد أنه قال: (ليس أحدٌ أصح سماعاً من حصين بن عبد الرحمن من هشيم، وهو أصح من سفيان). وقال - في رواية الأثرم -: (هشيم لا يكاد يسقط عليه شيءٌ من حديث حصين، ولا يكاد يُدَلِّسُ عن حصين).

ينظر: «الجرح والتعديل» (١١٥/٩)، و«تاريخ بغداد» (١٣٩/١٦)، و«شرح علل الترمذي» (٧٣٩/٢).

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٩): (... وروايته عن الزهري خاصة ليّنةٌ عندهم، وليس في «الصحيحين» من روايته عن الزهري شيء)، وقال الذهبي في «المغني» (٧١٢/٢): (... وهو ليّنٌ في روايته عن الزهري)، وفي «الرواة الثقات المتكَلَّم فيهم بما لا يُوجِبُ رَدَّهم» (ص١٧٩): (... وحديثُه في الصحاح، لكن ما خرَّجُوا له عن الزهريِّ شيئاً؛ لأنَّه ضعيفٌ فيه).

قلت: ولعل سبب لينه في الزهري أنه سمع منه وهو صغير، فقد توفي الزهري سنة (١٢٤هـ)، وهشيم ولد سنة (١٠٤هـ تقريباً)، قال ابن معين: (سماع هشيم من الزهري وهو صغير).

وقيل سبب ذلك أنه كتب عن الزهري نسخة كبيرة فيها نحوا من ثلاث مئة حديث، فضاعت منه، ولم يكن أتمَّ حفظها، وعَلَقَ في ذهنه منها أحاديث، فكان يرويها عن الزهري من حفظه، والله أعلم.

(٣) نقل الاتفاق على توثيقه: النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٩٦/٢)، وابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٩).

(٤) قال عمرو ابن عون: (مكث هشيم يصلى الفجر بوضوء العشاء قبل أن يموت بعشرين سنة)، وقال الحسين بن الحسن المروزي: (ما رأيت أحداً أكثرَ ذكراً لله عز وجل منه)، وقال الإمام أحمد: (كان هشيم كثير التسبيح بين الحديث، يقول بين ذلك: «لا إله إلا الله» يمد بها صوته، وكان هشيم إذا جاء وقد فاتته التكبيرة الأولى لم يدخل ويصلي بهم في مسجد آخر صغير).

قال حماد بن زيد: (ما رأيتُ في المحدِّثين أنبل[1] من هشيم).

وقَالَ مُحَمَّد بن عيسى بن الطباع: قال عبد الرَّحمَن بن مهدي: (كَانَ هشيم أحفظُ للحديث من سُفْيَان الثوري)، قَالَ مُحَمَّد: فقلتُ لعبد الرَّحْمَن تعَجُّباً: كَانَ أحفظ منه؟ فقال: (إن هشيماً كَانَ يقوى من الحديث عَلَى شيءٍ لَمْ يكن يقوى عَلَيْهِ سُفْيَان).

وقال يزيد بن هارون: (ما رأيتُ أحداً أحفظ للحديث من هشيم إلا سفيان إن شاء الله).

وقال ابن سعد: (كان ثقةً، ثبتاً، كثير الحديث).

وقال العجلي: (هشيم ثقة، يُعَدُّ من الحفاظ).

وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: (لا يُسأَل عنه في صلاحه وصدقه وأمانته).

وقال ابن حبان: (من متقني الواسطيين وجِلَّة مشايخها، ممن كثُرَت عنايتُه بالآثار، وجمعه للأخبار، حتى حفظ وصنَّف، وذاكَرَ وحدَّثَ، ونَشَرَ وبَثَّ).

وقال الخليلي: (حافظٌ متقنٌ)، ويدل على ذلك قوله: (كنتُ أحفظُ فى مجلسٍ مائة، ولو سُئِلتُ عنها بعد شهرٍ لأجبتُ). وقال يعقوب الدورقي: (كان عند هشيم عشرون ألف حديث).

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (أحد الأعلام، انتهت إليه مشيخة العلم ببغداد في زمانه).

عابوا عليه كثرة التدليس:

قال ابن سعد: (كان يُدَلِّس كثيراً، فما قال في حديثه «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يقُل فيه «أخبرنا» فليس بشيء).

وقال المروذي: ذكر أحمدُ هشيماً فقال: (كان يُدَلِّس تدليساً وحشاً).

وكان الإمام أحمد يقول: (كل شيء روى عن جابر الجعفي مدَلَّسٌ إلا حديثين).

وقال الخطيب البغدادي: (دَلَّسَ هُشيمٌ عَن جَابِرِ الجعفي وعن غيره من شيوخه أحاديث كثيرة).

وقال الذهبي: (كان من كبار المدلِّسين، مع حفظه وصدقه). وقال في «السير»: (كان رأساً في الحفظ، إلا أنه صاحب تدليس كثير، قد عُرِفَ بذلك).

وقال العلائي: (مشهورٌ بالتدليس مكثرٌ منه).

وعدَّه ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» في الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين، وقال: (مشهورٌ بالتدليس مع ثقته).

---

(١) «النُبْلُ»: هو الذكاء والنجابة.

لكن يستثنى من ذلك: عنعنته التي في «الصحيحين»، وخاصة ما في «البخاري»، قال ابن حجر في «هدي الساري»: (هشيم أحد الأئمة متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، .. وقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرّج عنه إلا ما صرَّح فيه بالتحديث، واعتبرتُ هذا في حديثه فوجدتُه كذلك، إما أن يكون قد صرَّح به في نفس الإسناد، أو صرَّح به من وجه آخر).

ويستثنى من ذلك أيضاً: عنعنته عن شيخه «حصين بن عبد الرحمن»، قال ابن رجب في «شرح العلل»: (ذِكْرُ مَن عُرِفَ بالتدليس وكان له شيوخٌ لا يُدَلِّس عنهم فحديثُه عنهم متَّصِلٌ، منهم: هشيم بن بشير، فقد ذكر أحمد أنه كان لا يدلس عن حصين).

قلت: وبالجملة فوصف هشيمٍ بالتدليس محل اتفاق بين الأئمة، وممن وصفه به - غير من ذكرتُ -: ابن المبارك، ووكيع، وابن معين، والبخاري، والعجلي، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم.

وربما وقع في أحاديثه بعض المناكير بسبب ذلك، قال ابن عدي: (هشيم رجل مشهور وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به، إلا أنَّه نسب إلى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب، وإذا حدَّثَ عن ثقةٍ فلا بأس به، وربما يُؤتَى ويوجد في بعض أحاديثه منكر إذا دَلَّس في حديثه عن غير ثقة).

لكن ينبغي قبل إعلال الحديث بعنعنة هشيم التأكد من سماعه من هذا الشيخ الذي روى عنه، فإنَّ هشيماً قد روى عن أقوام عاصرهم ولكنه لم يسمع منهم شيئاً، وهذا ما يسمى بـ«الإرسال الخفي»، قال الجوزجاني: (هشيمٌ ما شئتَ من رجلٍ، غير أنه كان يروي عن قومٍ لم يلقهم)، ولذا قال فيه ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ، كثيرُ التدليس والإرسال الخفي).

من السابعة، مات ببغداد سنة (١٨٣هـ)، وقد قارب الثمانين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٣/٧)، و«الجرح والتعديل» (١١٥/٩)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٣١-٢٣٣)، و«تاريخ واسط» لبحشل (ص١٣٧)، و«ثقات ابن حبان» (٣٨٧/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم١٤٠٢)، و«الكامل» (٤٥١/٨)، و«تاريخ بغداد» (١٣٠/١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٢/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٩٧٩)، و«ميزن الاعتدال» (٣٠٦/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٨٩/٨)، و«تاريخ الإسلام» (٩٩٢/٤)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص١٧٩)، و«جامع التحصيل» (ص١١١ و١١٣ و٢٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥٩/١١)، و«التقريب» (رقم٧٣١٢)، و«تعريف أهل التقديس» (رقم١١١)، و«هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص٤٤٩).

• مُجَالِدٌ.

هو: مجالد بن سعيد بن عُمَير الهمداني، الكوفي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد.

روى عن: الشعبي، وقيس بن أبي حازم، وغيرهما.

وعنه: هشيم، وشعبة، وغيرهما.

مختلفٌ فيه، والظاهر من حاله: **أنه ضعيفٌ، يُعتَبَر به.**

فقَوَّاه بعضُهم:

قال ابن معين في – رواية الدوري –: (ثقة)، وقال في – رواية الدارمي –: (صالح كأنه).

ووثقه أيضاً: النسائي، والفسوي.

وقال البخاري: (صدوق).

وقال العجلي: (جائز الحديث، حسن الحديث)، وَفَضَّلَهُ على أشعثَ بنِ سَوّار.

وقال محمد بن المثنى العَنَزِي: (يُحتَمل حديثُه لصِدْقِه).

وضعَّفه الجمهور:

قال البخاري: (كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي له شيئاً، وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً، يقول: ليس بشيء).

وقال عمرو بن علي الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول لعبدالله: أين تذهب؟ قال: أذهب إلى وهب بن جرير، أكتب السيرة – يعني عن مجالد –، قال: (تكتب كذباً كثيراً؛ لو شئتُ أن يجعلها لي مجالدٌ كلَّها: عن الشعبي، عن مسروقٍ، فَعَلَ)، قال ابن رجبٍ معلِّقاً: (يشير إلى أنه يقبل التلقين)(١). ونقل العجلي عن يحيى القطان أنه قال: (كان مجالد يُلَقَّنُ الحديثَ إذا لُقِّنَ).

وقال ابن مهدي: (حديثُ مجالدٍ عند الأحداث – يحيى بن سعيد، وأبي أسامةَ – ليس بشيء، ولكن حديثُ شعبةَ وحمادَ بنَ زيدٍ وهُشَيم وهؤلاء القدماء). قال ابن أبي حاتم معلِّقاً: (يعني: أنه تغيَّر حفظه في آخر عمره).

وقال ابن سعد: (كان ضعيفاً في الحديث).

وقال الإمام أحمد فيه: (ضعيف الحديث)، وقال أيضاً: (ليس بشيء؛ يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس) يعني يهم في الأسانيد فيرفعها، وقال الميموني: ذكروا لأبي عبد الله

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١/١٣٥).

أشياء عن مجالد، عن الشعبي، فقال: (كم من أعجوبةٍ لمجالد). وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن مجالد، فقال: (كذا وكذا، وحرَّك يَدَه، ولكنه يزيد فى الإسناد). وقال الفضل بن زياد: قيل لأبي عبد الله: من تُقَدِّم من أصحاب الشعبي؟ فقال: (ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد، ثم مطرّف، إلا ما كان من مجالدٍ فإنه كان يُكثِر ويضطرب).

وقال ابن أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بنَ معين يقول: (مُجالد بن سعيد ثقة). وسمعتُه مرة أخرى يقُولُ: (مُجالد بن سعيد ضعيفٌ واهي الحديث). قلت لهُ: كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردتُ أن يرفع لي مُجالد بن سعيد حديثَه كلَّه لرفعه؟ قال: (نعم). قلت: ولِـمَ يزيد؟ قال: (لضعفه). وقال في - روايةٍ للدوري -: (لا يُحتج بحديثه).

ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال: (أنا لا أشتغل بحديث مجالد)، قال الترمذي: فقلت له: لا تروي عن مجالد شيئاً؟ قال: (لا، ولا عن جابر الجُعْفي، ولا عن موسى بن عُبيدة، ومجالد أحسن حالاً من جابر الجعفي)[١].

وقال الترمذي: (وقد تكلَّمَ بعضُ أهلِ الحدِيث فِي قومٍ من جِلّةِ أهل الْعلم وضعّفُوهم من قِبلِ حفظهم، ووثّقهم آخرُون من الأئِمّة لجلالتهم وصدقهمْ، وإن كانُوا قد وهموا فِي بعض ما رووا، ... وكذلِك من تكلم من أهل الْعلم فِي مجالدِ بنِ سعيدٍ وعبد الله بن لهِيعة وغيرهم إنّما تكلمُوا فيهم من قِبلِ حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهُم غير واحِد من الأئِمّة فإذا انفرد أحد من هؤُلاءِ بِحدِيث ولم يُتابع عليْهِ لم يحتج بِهِ، ... وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الْإِسْناد؛ فزاد أو نقص، أو غيّر الْإِسْناد، أو جاء بِما يتغيّر فِيهِ المعنى)[٢].

وقال ابن أبي حاتم: (سُئل أبي عن مجالد بن سعيد يُحتج بحديثه؟ قال: لا، وهو أحب إليّ من بشر بن حرب، وأبي هارون العَبْدي، وشَهْر بن حَوْشب، وأحب إليّ من داود الأَوْدي، وعيسى الحنّاط، وليس مجالد بقوي الحديث).

وقال الجوزجاني: (يُضَعَّفُ حديثُه)[٣].

وذكره أبو داود في مشايخ يحيى بن سعيد القطان الضعفاء الذي روى عنهم.

وذكره العقيلي في كتابه «الضعفاء».

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٣٩).

(٢) «العلل الصغير» (ص٤٥ وما بعدها).

(٣) «أحوال الرجال» (ص١٤٤ رقم١٢٦).

وذكره أيضاً النسائي في «الضعفاء والمتروكين» وقال: (ضعيف). وقال مرة: (ليس بالقوي).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان رديء الحفظ؛ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به).

وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» وقال: (ليس بقوي)[1]، وقال مرة: (ضعيف)[2]، وفي أخرى قال: (ليس بثقة، ولا يُعتبر به)[3].

وقال ابن عدي: (له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي، وقد روى عن غير الشعبي، ولكن أكثر روايته عنه، وعامة ما يرويه غير محفوظ).

وقال الجورقاني: (ضعيف، منكر الحديث)[4].

وقال الذهبي في «الميزان»: (مشهورٌ، صاحبُ حديثٍ، على لينٍ فيه). وقال في «المغني»: (مشهورٌ، صالحُ الحديثِ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره).

والظاهر – والله أعلم – من حال مجالدٍ أنه ضعيف الحديث؛ لسوءِ حفظِه، وحديثُه القديم أحسن مما حدَّث به أخيراً، ومن قدماء أصحابه: هشيم بن بشير.

فمجالدٌ لم يُطعن في عدالته بشيء، وهو صدوقٌ في نفسه، وإنما أوتي من سوء حفظه؛ فيزيد في الأسانيد، ويقبل التلقين، ويتفرد بما لا يتابع عليه، وفي آخر عمره ساء حفظه فكثر خطؤه حتى استقرت كلمة جماهير النقاد على تضعيفه، لكنه مع ضعفه يكتب حديثه للاعتبار، وحديثه صالِحٌ في الشواهد والمتابعات.

وأما توثيق من وثقه فمحمول على ما كان منه في أول أمره، أو أنهم قصدوا بالتوثيق مطلق العدالة، لا معنى الضبط والإتقان، بدليل أن غالب من نُقل عنه القول بتوثيقه – كابن معين والبخاري والنسائي – قد نُقِلَ عنهم التصريح بتضعيفه، والله أعلم.

من صغار السادسة، مات سنة (١٤٤هـ)، روى له مسلم مقروناً والأربعة.

---

(١) «الضعفاء والمتروكون» (ص١٨٦ رقم٥٣١).

(٢) نقله الذهبي في «الميزان» (٤٣٨/٣).

(٣) «سؤالات البرقاني» (رقم٤٨٤).

(٤) «الأباطيل والمناكير» (٣٥٤/١).

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٤٩)، و«تاريخ الثقات» (٢/٢٦٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/٨٣ و١٠٠)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص٢٢٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/٣٦١)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/١٠)، و«الكامل» لابن عدي (٨/١٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/٢١٩)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٢٨٦)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٤٣٨)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٥١٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٣٦)، و«التقريب» (رقم٦٤٧٨).

• أَبو الوَدَّاكِ.

هو: جَبْر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - بن نَوف البَكِيلِي[١] الهمْداني - بسكون الميم -، أبو الودَّاك - بفتح الواو وتشديد الدال المهملة آخره كاف - الكوفي، مشهورٌ بكنيته.

روى عن: أبي سعيد الخدري ﷺ، وشريح بن الحارث القاضي.

وعنه: مجالد بن سعيد، وقيس بن وهب، وغيرهما.

صدوق.

ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل الكوفة، وقال: (كان قليل الحديث).

وقال الدَّارِمي: قلتُ لِيَحيَى بن مَعين: أَبو الوَدَّاك؟ فقال: (ثقةٌ).

وقال ابن أَبي خَيثَمة: سَمِعتُ يَحيَى بن مَعين يَقول: (أَبو الوَدَّاك، ثقةٌ). قيل لِيَحيَى: عَطيَة مثل أَبي الوَدَّاك؟ قال: (لا). قيل: فمثل أَبي هارون؟ قال: (أَبو الوَدَّاك، ثقةٌ، ماله ولأَبي هارون؟!).

وقال النسائي: (صالح). وقال مرة: (ليس بالقوي).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من أهل الصدق والإتقان).

وذكره أيضاً ابن خلفون في «الثقات» وقال: (غَمَزَه بعضُهم، وهو ثقة، قاله ابنُ صالحٍ [لعله العجلي]، وغيرُه).

---

(١) كذا نسبه الأكثر من أهل العلم والنَّسَب، نسبةً إلى «بني بَكِيْل» وهم بطنٌ من هَمْدَان، ونسبه بعضُهم فقال: «البِكَالي»، نسبة إلى «بني بِكَال» وهم بطنٌ من حِمْيَر.

وممن نسبه إلى «بني بَكِيل»: **البخاريُّ** في «التاريخ الكبير» (٢/٢٤٣)، **ومسلم** في «الكنى» (٢/رقم٣٥١٩)، **وابن أبي حاتم** في «الجرح والتعديل» (٢/٥٣٢)، **والغساني** في «تقييد المهمل» (١/١٣٢)، **والسمعاني** في «الأنساب» (٢/٢٩٩)، **وابن حجر** في «فتح الباري» (٨/٤١٣)، **والعيني** في «مغاني الأخيار» (٣/٣٨٧) وغيرهم.

ونسبه المزيُّ وغيرُه - كما في «تهذيب الكمال» (٤/٤٩٥) وفروعِه - إلى «بني بِكَال».

وقال بعضهم: «البِكَالي الهَمْدَاني» وهو وهم؛ لأن «بِكَال» لا يجتمع مع «همدان»، والله أعلم.

وقال يحيى القطان: (أبو الودَّاك أحبُّ إليَّ من عطية[1]).

وقال أبو حاتم الرازي: (أبو الودَّاك أحبُّ إليَّ من بِشْــرِ بن حرب، وأبي هارون العَبْدِي، وشَــهْرِ بن حَوْشَب[2]).

قلت: وهذا القول من هذين الإمامين - يحيى القطان وأبي حاتم - يدل على أن أبا الوداك ليس بذاك عندهما، فإنهما فَاضَـلَا بينه وبين قومٍ ضعفاء، وأبو الوداك عندهما أحسن حالاً من هؤلاء الضعفاء.

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة)، وقال في «الميزان» و«المغني»: (صدوقٌ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صَدُوقٌ يَهِمُ)[3].

هذه أقوال الأئمة النقاد في أبي الودَّاك، وظاهرٌ منها أن أبا الوداك لا يبلغ مبالغ الثقات الأثبات، بل هو أقل من ذلك، وهذا هو صريحُ قولِ النسائي، ومفهومُ قولِ يحيى القطان وأبي حاتم، كما أنه لا ينزل إلى درجة الضعفاء والمتروكين، بل هو أمثل حالاً منهم.

وعلى هذا فأعدل الأقوال في أبي الوداك أنه: **صـــدوقٌ حســـن الحديث**، كما هو اختيار الحافظين؛ الذهبيّ - في «الميزان» وغيره -، وابنِ حجر.

وأما توثيق ابن معين فقد تفرَّد به، وخالفه الأكثرون، ولذا لم يرتضِ عبد الحق الإشـــبيلي توثيق ابن معين له، فقال في كتابه «الأحكام الوسطى»[4]: (وأبو الودَّاك وثَّقه يحيى بن معين وهو عِنْدَ غيره دون ذلك).

---

(١) هو عطية بن سعد العوفي، روى عن أبي سعيد الخدري وغيره، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢/رقم٤١٣٩): (مجمَعٌ على ضعفه).

(٢) قال ابن أبي حاتم في ترجمة «بشـر بن حرب» (٣٥٣/٢): سـألت أبي عن بشـر بن حرب، فقال: (شـيخٌ ضـعيفُ الحديثِ، هو وأبو هـارون العبـدي متقـاربان، وبشـــر بن حرب أحب إليَّ منه)، وقـال في ترجمة «أبي هـارون العبـدي» (٣٦٤/٦): سمعتُ أبي يقول: (أبو هارون العبدي ضـعيفٌ، وهو أضـعفُ من بِشـر بنِ حربٍ)، وقال في ترجمة «شـهر بن حوشب» (٣٨٣/٤): سمعت أبي يقول: (شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه)، وقال في «مجالد بن سـعيد» (٣٦٢/٨): سـئل أبي عن مجالد بن سـعيد يحتج بحديثه؟ قال: (لا، وهو أحب إليَّ من بشر بن حرب وأبي هارون العبدي وشهر بن حوشب، ...، وليس مجالد بقوي الحديث).

(٣) وقال عنه في كتابه الآخر «موافقة الخُبْرُ الخَبَر» (٢٣٧/١): (كوفي صدوق)، وحسَّنَ حديثه.

(٤) (١٦٣/٣).

وقد يقال بأن توثيق ابن معين له محمولٌ على التوثيق النسبي، يعني أن أبا الودَّاك ثقة بالنسبة إلى مَن قُرِنَ بهم من الضعفاء كعطية العوفي وأبي هارون العبدي وغيرهما(١).

من الرابعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة العاشرة، وهم من توفي بين سنة (٩١-١٠٠ هـ)، أخرج له مسلم، والأربعة إلا النسائي فقد أخرج له في «الكبرى» في موضع واحد(٢)، ولذا يرقم له المزيُّ في «تهذيبه».

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٩٩/٦)، و«تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (رقم٢٢١)، و«الجرح والتعديل» (٥٣٢/٢)، و«الثقات» لابن حبان (١١٧/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٩٣ رقم٦٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٥/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٦١/٣)، و«الكاشف» للذهبي (١/رقم٧٥٢)، و«ميزان الاعتدال» (٥٨٤/٤)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٧٨١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٦٠/٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٨٩٤).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، وعِلَّتُه «مجالد بن سعيد»، فإنه ضعيف الحديث كما سبق.

لكن رواية هشيم عنه فيها قوة، وقد صرَّح بالسماع منه فأُمِنَ تدليسُه، وهشيم من قدماء أصحاب مجالد، وحديثهم أحسن من حديث صغار أصحابه، كما سبقت الإشارة إليه.

(١) وهذه قاعدة مهمة في فهم أقوال الأئمة النقاد في الجرح والتعديل، وهي معرفة مخْرَج قول الإمام الناقد، وعلى أي سبيلٍ خرج، وقد ذكر هذه القاعدة وقررها أبو الوليد الباجي في مقدمة كتابه «التعديل والتجريح» (٢٨٣/١).

(٢) في (٥/رقم٥٢٧٣) [كتاب الحدود، باب إقامة الحدِّ على النَّشْوَان من النبيذ].

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «الضحك» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الاختيارية، التي انفردت بها السنة النبوية.

وضحكه سبحانه من صفات كماله، فإن (الضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال)[1] و(من يضحك أكمل ممن لا يضحك، وإذا كان الضحك فِينَا مستلزماً لشيءٍ من النقص فالله منَزَّهٌ عن ذلك، وذلك الأكثر مختص لا عام، فليس حقيقة الضحك مطلقًا مقرونة بالنقص، كما أن ذواتنا وصفاتنا مقرونة بالنقص، ووجودنا مقرون بالنقص، ولا يلزم أن يكون الرب موجدًا وألا تكون له ذات)[2].

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن الله عز وجل يضحك ضحكاً حقيقياً يليق به سبحانه ليس كضحك المخلوقين، وأنه سبحانه يضحك لمن شاء من خلقه، متى شاء، كيف شاء، فضحكه من صفات فعله، المتعلقة بمشيئته واختياره، وضحكه سبحانه مستلزم لمحبته ورضاه عمَّن يضحك إليهم.

وقد نص أئمة أهل السنة على إثبات هذه الصفة لله عز وجل على ما يليق بجلاله وعظمته، وبوبوا على ذلك في مصنفاتهم العَقَدية، بل لا يكاد يخلو كتاب من كتب السنة والاعتقاد السلفية من ذكر هذه الصفة وإثباتها لله عز وجل.

من ذلك ما بوَّب به ابن خزيمة في كتابه «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» فقال: (باب ذكر إثبات ضحك ربِّنَا عزَّ وجلَّ بلا صفةٍ تَصِفُ ضَحِكَه جلَّ ثَنَاؤه، لا ولا يُشَبَّه ضَحِكَه بِضَحِكِ المخلوقين، وضَحِكهم كذلك، بل نؤمن بأنَّه يَضْحَك، كما أعْلَمَ النبيُّ ﷺ ونَسْكُتُ عن صفةِ ضَحِكِه جلَّ وعَلا، إذ الله عزَّ وجلَّ استَأْثَرَ بصفةِ ضَحِكَه، لم يُطْلِعنا على ذلك، فنَحنُ قائلون بما قالَ النبي ﷺ، مُصَدِّقُون بذلك بقلوبنا، مُنصِتون[3] عمَّا لم يُبَيِّن لنا، مما استأثر الله بعلمه)[4].

(١) «الرسالة الأكملية» لابن تيمية (ص٥٥).

(٢) المصدر السابق (ص٥٦).

(٣) كذا في المطبوع، ووجدت في حواشي بعض النسخ الخطية للكتاب قُبَالها تصحيحاً لها: (مُصْمِتون)، ولعله الصواب.

(٤) (٥٦٣/٢).

وبوَّب الآجري في «الشريعة» بـ(باب الإيمان بأنَّ الله عزَّ وجلَّ يَضحَكُ)، ثم قال: (اعلموا وفَّقَنا الله وإيَّاكم للرَّشَادِ من القَولِ والعَمَلِ أنَّ أهلَ الحقِّ يَصِفُونَ الله عزَّ وجلَّ بما وَصَفَ به نَفسَه عزَّ وجلَّ، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به الصحابة ﷺ، وهذا مذهب العلماء ممن اتَّبَع ولم يَبْتَدِع، ولا يُقَال فيه: كيف؟، بل التسليمُ له، والإيمانُ به أنَّ الله عز وجل يَضْحَك، كذا رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ، وعن صحابته ﷺ، ولا يُنْكِر هذا إلَّاَ من لا يُحمَدُ حالُه عند أهل الحق ..)[1]، ثم ذكر الأحاديث الواردة في ذلك بأسانيدها، ثم قال: (هذه السنن كلها نؤمن بها، ولا نقول فيها: كيف؟، والذين نقلوا هذه السنن هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة، وفي الصلا، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وسائر الأحكام من الحلال والحرام، فقَبِلَها العلماءُ منهم أحسن قبول، ولا يَرُد هذه السُّنَن إلا مَن يذهب مذهب المعتزلة، فمَن عارض فيها أو ردَّها أو قال: كيف؟ فاتهموه واحذروه)[2].

ونحو تبويبِه وقولِه ما ذكره أبو عبد الله ابن بطة في كتابه «الإبانة الكبرى» في جزء الرد على الجهمية، حيث قال: (باب الإيمان بأنَّ الله عزَّ وجلَّ يضحك)، ثم قال: (اعلموا رحمكم الله أن من صفات المؤمنين من أهل الحق تصديق الآثار الصحيحة، وتلقيها بالقبول، وترك الاعتراض عليها بالقياس ومواضعة القول بالآراء والأهواء، فإن الإيمان تصديق، والمؤمن هو المصدِّق، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء:٦٥]، فمن علامات المؤمنين أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ مما نقلته العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل، الذين هم الحجة فيما رووه من الحلال والحرام والسنن والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا لم؟ بل يتبعون ولا يبتدعون، ويسلمون، ولا يعارضون، ويتيقنون ولا يشكون ولا يرتابون، فكان مما صح عن النبي ﷺ، رواه أهل العدالة، ومن يلزم المؤمنين قبول روايته وترك مخالفته: أن الله تعالى يضحك فلا ينكر ذلك، ولا يجحده إلا مبتدع مذموم الحال عند العلماء، داخل في الفرق المذمومة وأهل المذاهب المهجورة، عصمنا الله وإياكم من كل بدعة وضلالة برحمته)[3].

(١) (١٠٥١/٢).
(٢) (١٠٦٨/٢-١٠٦٩).
(٣) (٤١٤/٢-٤١٥).

وبوَّب أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعون في دلائل التوحيد»[1] بـ(باب إثبات الضحك لله عز وجل)، وذكر تحته حديث أبي هريرة: «ضَحِكَ اللهُ تعالى من رجلين قتل أحدهما صاحبه ثم دخلا الجنة».

وقال الإمام أحمد: (يضحك الله تعالى ولا يعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول، وتثبيت القرآن)[2]، وقال المروذي: (سألت أبا عبد الله عن "عبد الله التيمي"، قال: هو صدوق، وقد كتبتُ عنه شيئاً من الرَّقَائق، ولكن حُكِيَ عنه أنَّه ذَكَرَ حديثَ الضَّحِك، فقال: مثل الزَّرع إذا ضَحِكَ، وهذا كلام الجهمية)[3].

وقال وكيع ابن الجراح: (إذا سُئِلْتُم: هل يَضْحَكُ رَبُّنا؟ فقولوا: كذلك سمعنا)[4].

وقال أبو مَعمَر الهُذَلي: (مَن زَعَمَ أنَّ الله تعالى لا يَتكلَّم ولا يُبصِرُ ولا يَسمَعُ ولا يَعْجَبُ ولا يَضْحَكُ ولا يَغْضَبُ، وذَكَرَ أحاديثَ الصِّفَات فهو كافرٌ بالله، ومَن رَأيتُمُوهُ على بئرٍ وَاقِفَاً فألقوه فيها)[5].

وقال ابن بطة: سألتُ أبا عمر محمد بن عبد الواحد - صاحب اللغة - عن قول النبي ﷺ: «ضحك ربنا من قنوطِ عباده، وقُرْبِ غِيَرِه»، فقال: (الحديث معروف، وروايته سنة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلف وإلحاد)[6].

وقال قوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني: (وأنكرَ قومٌ في الصفاتِ الضَّحِكَ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «يَضحَكُ اللهُ إلى رجلين قَتَلَ أحدُهما الآخرَ، كلاهما يَدخُلُ الجنَّة .. »، وإذا صحَّ الحديثُ لم يَحِلَّ لمسلمٍ رَدُّهُ، وخِيفَ على مَن يَرُدُّه الكفرَ.

قال بعض العلماء: مَن أنكرَ الضَّحِكَ فقد جهِلَ جهلاً شديداً، ومَن نسبَ الحديثَ إلى الضَّعْفِ وقال: لو كانَ قَوِيّاً لوجَب رَدُّه، وهذا عظيمٌ من القول أن يُرَدَّ قولُ رسولِ الله ﷺ،

---

(١) (ص٧٦).

(٢) نقله عنه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٢/٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤٧٧/٣).

(٥) «الحجة في بيان المحجة» (٤٧٧/١).

(٦) نقله عنه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٢/٢).

والحقُّ أنَّ الحديثَ إذا صَحَّ عن النبيِّ ﷺ وَجَبَ الإيمانُ به، ولا تُوصَفُ صِفَتُه بكيفيَّةٍ، ولكن نُسَلِّم إثباتاً له، وتصديقاً به)[1].

فهذه أقوال أئمة أهل السُنة الذين لم يتأثروا بأهل التعطيل والتحريف، وسلكوا مسلك الإثبات والتحقيق، فـ(أهل السنة يطلقون ما أطلق الله في كتابه وما أطلقه رسوله في سنته مثل السمع والبصر والوجه والنفس والقدم والضحك من غير تكييف ولا تشبيه ولا ينفون صفاته كما نفت الجهمية)[2]، وأما القول الساري في كثير من كتب الغريب وشروحات المتأخرين، فهو قول أهل التعطيل الذين لا يثبتون صفات الله تعالى إلا على سبيل المجاز، ومن ذلك:

- قول الخطابي – عفا الله عنه – في «أعلام الحديث»[3] :(قوله: «يضحك الله» الضحك الذي يعتري البشر عندما يستخفهم الفرح أو يستفزهم الطرب غير جائز على الله سبحانه وهو منفي عن صفاته، وإنما هو مثل ضربه لهذا الصنيع، الذي يحل محل العَجَب عند البَّشَر، فإذا رأوه أضحكهم، ومعناه في صفة الله سبحانه: الإخبار عن الرضا بفعل أحدهما والقبول للآخر ..).
- ونقل الحافظ ابن حجر في «الفتح»[4] عن البيضاوي أنه قال: (نسبة الضحك إلى الله تعالى مجاز بمعنى الرّضا).

فكل هذا وغيره تأويل وتحريف لحقيقة إثبات صفة الضحك لله تعالى.

قال الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله: (وأما تأويل ضحكه سبحانه بالرضا أو القبول أو أن الشيء حل عنده بمحل ما يُضْحَكُ منه، وليس هناك في الحقيقة ضَحِكٌ؛ فهو نفيٌ لما أثبته رسول الله ﷺ لربه، فلا يلتفت إليه)[5].

وقال الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله: (مذهب أهل السنة في الضحك المضاف إلى الله تعالى في هذا الحديث وغيره إثباته لله عز وجل على ما يليق به ويختص به، وأنه ضحك لا كضحك المخلوقين كما يقولون مثل ذلك في سائر ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٩١).

(٢) تضمين من كلام أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/٥٤٩).

(٣) (٢/١٣٦٥).

(٤) (١١/٤٤٤).

(٥) «شرح العقيدة الواسطية» (ص١٦٨).

ﷺ؛ فعندهم أنه تعالى يضحك حقيقة، والضحك منه تعالى غير العجب، وغير الرحمة والرضا، لكنه يتضمن هذه المعاني أو يستلزمها.

ونفي حقيقة الضحك عن الله تعالى هو مذهب الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الأشاعرة، وليس لهذا النفي من شبهة إلا من جنس ما تُنفى به سائر الصفات.

ثم إن الذين نفوا الضحك عن الله عز وجل من الأشاعرة أو من وافقهم منهم من يسلك في النصوص طريقة التفويض فلا يفسرها، ولا يثبت ظاهرها إلا بلفظ دون معنى، ومنهم من يسلك فيها طريقة التأويل فيفسرها بما يخالف ظاهرها؛ وهذا هو الذي سلكه الخطابي فيما نقله عنه الحافظ رحمهما الله تعالى، وعفا عنهما.

ونقول: نعم، الضحك الذي يعتري البشر عند ما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى؛ فإن ذلك ضحك البشر وهو مختص بهم، وضحك الرب سبحانه مختص به. فليس الضحك كالضحك، كما يقال مثل ذلك في قدرته وإرادته وغير ذلك من صفاته سبحانه وتعالى)[1].

(١) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٤١-٤٢).

المبحث السادس

ما ورد في صفة التدلي

قال البخاري في «صحيحه» (١٤٩/٩):

حَدَّثَنَا عَبْدُالعَزِيزِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ - لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ -: .. فذكر قصة الإسراء والمعراج بطولها وفيها: «**... ثُمَّ عَلاَ بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لاَ يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ المُنْتَهَى، وَدَنَا الْجَبَّارُ[١] رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى، حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللَّهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ خَمْسِينَ صَلاَةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ...**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من هذا الطريق هو من غرائب «الصحيح»، فهو من أفراد البخاري على بقية الكتب الستة.

نعم أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (١/رقم١٦٢) ولكنه لم يسق متنه كاملاً، وإنما أخرج طرفاً يسيراً منه، وصنيعه يدل على إعلاله له، فإنه لما أخرج قصة المعراج مطولة من رواية ثابتٍ عن أنس أعقبه برواية شريكٍ، فذكر إسناده وأول المتن فقال: (حدَّثنا هارونُ بنُ سعيدٍ الأَيليُّ، حدَّثنا ابنُ وهبٍ، قال: أخبرني سليمانُ وهو ابنُ بلالٍ، قال: حدَّثني شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، قالَ: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، يُحَدِّثُنَا عن لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ من مسجدِ الكعبةِ، أنَّهُ جاءَهُ ثلاثَةُ نَفَرٍ قبلَ أن يُوحَى إليهِ وهُوَ نائِمٌ في المسجدِ الحَرَامِ) ثم قال مسلمٌ: (وساق الحديث بِقِصَّتِهِ نَحوَ حديثِ ثابتٍ البُنَانِيّ، وقدَّم فيهِ شَيئاً وأخَّر وزادَ ونقصَ).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في موضع الشاهد من الحديث وهي قوله: «**وَدَنَا الجَبَّارُ ربُّ العِزَّةِ فتدلَّى**»، هل هي محفوظة في الحديث أم لا؟

---

(١) كذا لأكثر رواة «الصحيح»، ووقع في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة: «**وَدَنَا لِلجَبَّارِ ربِّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى**»، ويؤيِّدُه روايةُ كثيرِ بنِ خُنَيْس – ويُقال: حُبَيْش – عن أنسٍ التي أخرجها ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/رقم٣١٧) فقال: حدَّثنا أبو عمَّار الحُسَينُ بنُ حُرَيثٍ، قال: حدَّثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسى، عن محمَّد بنِ عمرٍو، قال: حدَّثنا كثير بن حُبَيشٍ به، وفيه: «حتى جاء سدرة المنتهى، **فدنا إلى ربِّه فتَدَلَّى**، فكانَ قَابَ قَوسَينِ أَو أَدنَى، فَأَوحَى إلى عَبدِه مَا أَوحَى».

فذهب طائفةٌ إلى شذوذِ هذه اللَّفظة، وقالوا: هي مما أخطأ فيه شريك[1]، واحتجوا بأمور:

١. أن خبر الإســـراء والمعراج قد روي عن أنسٍ من طرق متعددة في «الصــــحيحين» وغيرهما وليس في شـــيءٍ منها ذكر دُنُوِّ الجبَّار عزَّ وجلَّ وتدَلِّيهِ، فقد رواه عن أنسٍ: الزهريُّ[2]،

(١) هو: شَرِيك بن عَبد الله بن أَبي نمر القرشي، أَبُو عَبد اللَّهِ المدني.

قال ابن سعد، وأبو داود، والعجلي: (ثقة)، زاد ابن سعد: (كثير الحديث)، وقال الإمام أحمد: (صالح الحديث)، وقال ابن معين، والنَّسَائي، والدارقطني: (ليس به بأس)، وقال ابن معين — في رواية الدوري -: (ليس بالقوي)، وقال - في رواية ابن أبي خيثمة-: (صالح)، وقال النسائي: (لا نعلم مالكاً روى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بضعفٍ إلا «عاصم بن عبيد الله»، فإنه روى عنه حديثاً، وعن «عمرو بن أبى عمرو»، وهو أصلَحُ من عاصم، وعن «شريك بن أبي نَمِر»، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث)، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (ربما أخطأ)، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (كان ربما يَهِمُ في الشيء بعد الشيء)، وَقَال ابن عدي: (وشَرِيك رجلٌ مشهورٌ من أهل المدينة، حدَّث عنه مَالِكٌ وغير مَالِك من الثقات، وحديثُه إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيفٌ)، وقال ابن الجارود: (ليس به بأس، وليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عنه)، وقال ابن عبد البر: (كان صالح الحديث، وهو في عداد الشيوخ، ليس به بأس)، وَقَال الذهبي في «الميزان» وغيره: (تابعي صدوق)، وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق يخطئ).

قلت: والراجح من حاله أنه وسط كما هو قول أكثر الأئمة فيه، فلا هو بالثقة المتقن، ولا هو بالضعيف المطرَّح، بل هو وسط بين ذلك، فهو على هذا صدوقٌ حسن الحديث، ما لم يخالف، أو ينفرد بما لا يُحتَمَل منه، فإن تفرد أو خالف لم يقبل حديثه. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٨٥/١٣) - بعدما ذكر أقوال الأئمة فيه -: (هو مختلف فيه، فإذا تفرَّد عُدَّ ما يَنفَرِدُ به شَاذًّا، وكذا منكَرَاً على رأي مَن يَقُولُ المنكرُ والشاذُّ شيءٌ واحدٌ). مات سنة (١٤٤هـ).

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» [القســم المتمم لتابعي أهل المدينة (ص١٤٥)]، و«تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٢٥١/٢) (١٧٠/٣، ١٩٢)، ورواية الدارمي (رقم٤٢٠)، و«العلل لأحمد» رواية المروذي وغيره (رقم٣٧٧)، و«الثقات» للعجلي (٤٥٣/١ رقم٧٢٦)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» (السِّفْر الثالث ٢٩٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٦٣/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٣٦٠/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٣١ رقم٥٨٦)، و«الكامل» لابن عدي (٩/٥)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (رقم٥٢٧)، و«سؤالات ابن بكير للدارقطني» (رقم٣٠)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٦١/٢٢)، و«أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص٣٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٥/١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٦٩/٢)، و«المغني في الضعفاء» (٢٩٧/١ رقم٢٧٦٣)، و«تاريخ الإسلام» (٨٩١/٣)، و«مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق» (ص٢٦١ رقم١٥٩)، و«نهاية السول في رواة الستة الأصول» (٢٥٥/٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٣/٦)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٧٨٨)، و«هدي الساري» (ص٤١٠).

(٢) رواه الزهريُّ - في المحفوظ عنه — عن أنسٍ، عن أبي ذرٍّ ﵁.

أخرج روايته تامة: البخاري في موضعين من «صحيحه»، في (٧٨/١) [كتاب الصلاة/باب كيف فُرِضَتْ الصَّلاةُ في الإسراء؟]، وفي (١٣٥/٤) [كتاب أحاديث الأنبياء/باب ذكر إدريس ﵇]، ومسلم في «صحيحه» (١/رقم١٦٣).

وقتادةُ[1]، وثابتٌ البُنَانيُّ[2] – وهم أثبت أصـــحاب أنس – ولم يذكروا هذه اللفظة في الحديث.

٢. أن هذه اللفظة مخالِفةٌ لما عليه جماهير المفســـرين؛ من المتقدِّمين والمتأخِّرين[3]، بل ومخالفة للمحفوظِ المرويّ عن جماعةٍ من الصــحابة ﷺ؛ كعائشــةَ[4] وابنِ مســعودٍ[5] وأبي هريرةَ[6]

---

(١) رواه قتادةُ عن أنسٍ، عن مالك بن صعصعة ﷺ.

أخرج روايته تامة: البخاري في موضــعين من «صــحيحه»، في (٥/٥٢) [كتاب مناقب الأنصـــار/باب المعراج]، وفي (٤/١٠٩) [كتاب بدء الخلق/باب ذكر الملائكة]، ومسلم في «صحيحه» (١/رقم١٦٤).

(٢) رواه ثابتٌ عن أنسٍ بلا واسطة.

أخرج روايته تامة: مسلمٌ في «صحيحه» (١/رقم١٦٢).

قال القاضـي عياض في «الشـفا بتعريف حقوق المصـطفى» (١/٢٣٥) مُثنِياً على رواية ثابتٍ للحديث بعدما سـاقها من طريق الإمام مسلم –: (جَوَّدَ ثابتٌ رحمه الله هذا الحديثَ عن أنسٍ ما شاء، ولم يأتِ أحدٌ عنه بأصوبَ من هذا، وقد خَلَّط فيه غيرُه عن أنسٍ تخليطاً كثيراً، لاسيما من رواية شريك بن أبي نَمِر، .. – ثم ذكر القاضي بعضَ ما خلط فيه شريكٌ – ثم عاد يثني على رواية ثابتٍ فقال: (فأزاح كلَّ إشكالٍ أَوهمَه غيرُه، وقد روى يونس عن ابن شهاب عن أنسٍ قال كان أبو ذرٍّ يُحدِّثُ أنَّ رسولَ الله ﷺ .. فذكر القصة، وروى قتادةُ الحديثَ بمثلِه عن أنسٍ عن مالكِ بن صَعْصَعَة، وفيها تقديمٌ وتأخيرٌ وزيادةٌ ونقصٌ وخلافٌ في ترتيب الأنبياء في السماوات، وحديثُ ثابتٍ عن أنسٍ أتقنُ وأجودُ).

(٣) ينظر في الكلام عن هذه اللفظة من الحديث ومعارضـتها لآية سـورة النجم: ما كتبه الدكتور أحمد القصـير في رسـالته «الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم» (٥٠٩–٥٣٠) فقد أجاد فيه وأفاد، وكذلك ما كتبه الدكتور سليمان الدبيخي في رسالته «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في "الصحيحين"» (ص٤٨١–٥٢٤) فليرجع إ من أراد الاستزادة.

(٤) أخرج حديثها: البخاري (٤/١١٥)، ومسـلم (١/رقم١٧٧) كلاهما من طريق أبي أسـامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عن ابن الأشـوع، عن الشـعبيّ، عن مسـروقٍ، قال: قلتُ لعائشــة رضـي الله عنها: فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَـيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ قالت: «**ذاكَ جِبريلُ كانَ يَأتِيه في صُــورةِ الرَّجُلِ، وإنّه أتاه هذه المرَّة في صورتِه التي هي صورتُه فَسَدَّ الأُفُق**».

وفي رواية لمسلمٍ (الموضع السابق) عن مسرُوقٍ، قالَ: كُنتُ مُتَّكِئاً عِند عائِشةَ، فقالت: يا أبا عائِشة، ثلاثٌ مَن تَكَلَّمَ بِواحِدةٍ مِنهُنَّ فقد أعظَمَ على اللهِ الفِريَةَ، قُلتُ: ما هُنَّ؟ قالت: مَن زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ رأَى رَبَّهُ فقد أعظَمَ على اللهِ الفِريَةَ، قال: وَكُنتُ مُتَّكِئاً فَجَلَستُ، فَقُلتُ: يَا أُمَّ المؤمنينَ، أَنظِرِينِي، وَلَا تُعجِلِينِي، أَلَمَ يَقُلِ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ [التكوير:٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم:١٣]؟ فَقَالَتْ: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادّاً عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ**»).

(٥) أخرج حديثه: البخاري (٤/١١٥) و(٦/١٤١)، ومسلم (١/رقم١٧٤).

(٦) أخرج حديثه: مسلمٌ (١/رقم١٧٥).

وغيرهم، من أنَّ الذي دَنَا فتَدَلَّى هو جبريل ﷺ، قال ابن كثير: (ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة في تفسير هذه الآية بهذا)[1]، وقال أيضاً: (الصحيح من قول المفسرين، بل المقطوع به: أن المتَدَلِّي في هذه الآية هو جبريلُ ﷺ، كما أخرجاه في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: أنها سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «**ذَاكَ جِبرِيلُ**» فقد قَطَعَ هذا الحديثُ النِّزَاعَ وأَزَاحَ الإشكالَ)[2].

٣. أن شريكاً قد وقعت له في هذا الحديث أوهام متعددة، وتفرد فيه بألفاظ لم يتابع عليها[3]، وشريكٌ في الأصل ليس بذاك الحافظ، ومخالفتُه في روايتِه لمن هو أوثقُ منه وأحفظُ، وتفرُّده بأشياءَ دونهم دليلٌ على عدم ضبطه لهذا الحديث الطويل.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/٨).

(٢) «الفصول في سيرة الرسول» (ص٢٧٢).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٤٨٥-٤٨٦): (مجموعُ ما خالَفَت فيه روايةُ شريكٍ غيرَه من المشهورين عشرة أشياء، بل تزيد على ذلك:

الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السماوات، وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم وقد وافقه الزهري في بعض ما ذكر.

الثاني: كون المعراج قبل البعثة.

الثالث: كونه مناماً.

الرابع: مخالفته في محل سدرة المنتهى وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله، والمشهور أنها في السابعة أو السادسة.

الخامس: مخالفته في النهرين، وهما النيل والفرات، وأن عنصرهما في السماء الدنيا، والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة وأنهما من تحت سدرة المنتهى.

السادس: شَقُّ الصَّدْرِ عند الإسراء، وقد وافَقَتْهُ روايةُ غيرِه كما بيَّنْتُ ذلك في شرح رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة.

السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، والمشهور في الحديث أنه في الجنة.

الثامن: نسبةُ الدُّنُوِّ والتَّدَلِّي إلى الله عز وجل، والمشهور في الحديث أنه جبريل.

التاسع: تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة، ومقتضى رواية ثابتٍ عن أنسٍ أنه كان بعد التاسعة.

العاشر: قوله: «فَعَلَا بِه الجَبَّارُ، فقال - وهو مكانه -».

الحادي عشر: رجوعه بعد الخمس، والمشهور في الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخمس فامتنع.

الثاني عشر: زيادةُ ذِكر التَّوْرِ في الطَّسْتِ.

فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث، لم أرها مجموعةً في كلامِ أحدٍ ممن تقدَّم، وقد بيَّنتُ في كلِّ واحدٍ إشكالَ مَن استشكله، والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق) انتهى باختصارٍ يسير.

وينظر أيضاً: «الأحاديث المنتقدة في "الصحيحين"» لمصطفى باحو (ص٣٧٢-٣٨٥).

وقد أشار الإمام مسلمٌ في «صحيحه» إلى ما في رواية شريكٍ من المخالفة، فإنَّه لما ساق الحديث بطوله من رواية ثابتٍ عن أنسٍ = أعقبه بذكر رواية شريكٍ، فذكر سنده وطرفاً من المتن، ثم قال: (وساقَ الحديثَ بقصَّتِه نحوَ حديثِ ثابتٍ البُناني، وقدَّم فيهِ شيئاً وأخَّر، وزَادَ ونَقَصَ)، قال ابن كثير: (وهو كما قاله مسلم، رحمه الله، فإن شريكَ بن عبد الله بن أبي نَمِر اضطرب في هذا الحديث، وساء حفظه ولم يضبطه)[1].

قلت: وقد تتابع العلماء على إنكار ما وقع في رواية شريك من أوهام، ومنها موضع الشاهد منه وهو قوله: «فَدَنا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى».

- قال الخطابي – بعدما ساق حديثَ شريكٍ بطوله -: (إنَّما سردنا هذه القصة بطولها، ولم نختصر موضع الحاجة منها؛ لبَشَاعَة ما وَقع فيها من الكلام الذي لا يَلِيقُ بصِفَة الله تعالى، ولا يَنبغي لِمُسلمٍ أن يعتقدَه على ظاهِره، وهو قولُه: «وَدَنَا الجَبَّار ربُّ العِزّة فتدلَّى حتى كان قَابَ قَوسَين أو أدنى»[2]، وذلك أنّ هذا يُوجبُ تحديدَ المسافةِ بين أحدِ المذكورَين وبين الآخَر، وتمييزَ مكانِ كلِّ واحدٍ منهما، هذا إلى ما في «التَّدَلِّي» من التَّشبيه والتَّمثيل له بالشَّيء الذي يعَلُو من فوقٍ إلى أسفل، ... **وليس في هذا الكتاب حديثٌ أشنع ظاهراً**

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧/٥).

(٢) **قلت**: بل اعتقاد ظاهره – إذا ثبت – والإيمان به هو الواجب المتعين على كل مسلم، والموَحِّدُ الذي لم تتلوث فطرته بأقوال المتكلِّمين لا يستبشع من إثبات الصفات لله عز وجل إذا ثبتت في نصوص الوحي، فلسنا أعلم بالله وصفاته منه سبحانه، ولسنا أيضاً أعلم به سبحانه من رسوله ﷺ، فإذا وصف الله نفسه بشيء أو وصفه به رسوله ﷺ وجب علينا الإيمان والتصديق، ولا ننكر شيئاً من الصفات استبشاعاً لها، لأننا نعلم أن صفات الله عز وجل لا تشابه صفات المخلوقين، وصفاته سبحانه عظيمة جليلة كذاته المقدَّسة سبحانه.

ثم إن هذه الصفة قد جاء مضمونها في أحاديث «النزول» – وهي أحاديث متواترة – وقد رواها أئمة الإسلام من الصحابة الكرام فمن بعدهم من أئمة التابعين ولم يستبشعها أحدٌ منهم، ولا توقف عن روايتها ونقلها، فضلاً عن إنكارها وعدم الإيمان بها.

والخطابي – عفا الله عنه – جرى هنا على عادته في إنكار كثير من الصفات الإلهية؛ تارة بتأويلها وصرفها عن معناها، وتارة بَرَدِّها وإنكارِ ثبوتها، إما لأنها أخبار آحاد، وإما لأنها من تصرف بعض الرواة في أداء الألفاظ، فربما اجتهد الراوي في أداء المعنى دون مراعاة منه إلى أعيان الألفاظ فيقع منه الخطأ حينئذٍ، إلى غير ذلك من صور رَدِّه لنصوص الصفات.

فمراعاة مذهب العالم عند كلامه على شيء من الصفات الإلهية أو غيرها من مسائل الاعتقاد أمرٌ مهم لفهم كلامه، وبعض تعليلات العلماء لبعض الأحاديث أو الألفاظ هي مبنية على أصلٍ عقديٍّ فَاسِدٍ، فلا تقبل تعليلهم بالتسليم حتى تعرضه على ميزان النقد العلمي المجانب لمذاهب المتكلِّمين.

وأبشع مَذاقاً من هذا الحديث، ... ثم إن القِصة بطولها إنما هي حِكاية يَحكيها أنس بن مالك ويُخبِر عنها من تلقاء نفسه لم يَعزُها إلى رسول الله ﷺ ولا رَوَاها عنه ولا أضافَها إلى قوله(١)، فحَاصل الأمر في التَّدلِّي وإطلاق اللفظ على الوجه الذي تضمنه الخَبَر أنَّه رأيُ إمَّا أنس بن مالك، وإما رَاوِيه شَريك بن عبدالله بن أبي نَمِر، فإنه كثير التفرُّد بمناكير الألفاظ في مثل هذه الأحاديث إذا رَواها من حيث لا يتابعه عليه سائر الرواة، وأيُّهما صَحَّ هذا القول عنه وأضيف إليه فقد خالفه فيه عامة السَّلف المتقدِّمين والعلماء وأهل التفسير والتأويل منهم ومن المتأخرين، ولم يثبُت في شيء مما رُوِيَ عن السلف أن «التدلِّي» مضافٌ إلى الله سبحانه جلَّ ربُّنا عن صفات المخلوقين ونُعُوت المربُوبِين المحدُودِين، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن أنسٍ من غير طريق شَرِيك بن عبدالله، فلم تُذكَر فيه هذه الألفاظ البشعة، فكان ذلك مما يُقوِّي الظن أنها صادرة من قِبَل شَرِيك والله أعلم)(٢).

- وقال البيهقي عن حديث شريك: (رواه مسلمٌ ولم يَسُق متنه، وأحال به على رواية ثابتٍ عن أنسٍ ﷺ، وليس في رواية ثابتٍ عن أنسٍ لفظ: «الدُّنُوّ، والتَّدَلِّي»، ولا لفظ «المكان»، وروى حديثَ المعراج: ابنُ شهابٍ الزُّهري عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن أبي ذَرٍّ ﷺ، وقتادةُ، [عن أنسٍ] عن مالكِ بنِ صَعْصَعَة، ليس في حديثِ واحدٍ منهما شيءٌ من ذلك، وقد ذَكَرَ شريكُ بنُ عبد الله بن أبي نَمِر في روايته هذه ما يُستَدَلُّ به على أنَّه لم يحفظ الحديثَ كما ينبغي له، من نسيانِه ما حفِظَه غيرُه، ومن مخالفتِه في مقامات الأنبياء - الذين رآهم في السماء - مَن هو أحفظُ منه، وقال في آخر الحديث: «فاستيقظَ وهو في المسجِدِ» ومعراجُ النبيِّ ﷺ كان رؤيةَ عَينٍ، وإنما شُقَّ صَدرُه كان وهو ﷺ بين النائم واليقظان.

---

(١) التعليل بمثل هذا تعليلٌ مردودٌ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٨٣/١٣) فقال: (وما نَفَاه من أنَّ أنساً لم يُسنِد هذه القِصَّة إلى النبيِّ ﷺ لا تأثِير له، فَأَدنَى أَمره فيها أن يكون مُرسَل صَحَابي، فإمَّا أن يكون تلَقَّاها عن النبي ﷺ، أو عن صحابيٍّ تلقَّاها عنه، ومثل ما اشتملت عليه لا يُقَالُ بالرأي، فيكون لها حكم الرَّفع، ولو كان لما ذَكره تأثيرٌ لم يُحمَل حديثُ أحدٍ روى مثل ذلك على الرفعِ أصلاً، وهو خلافُ عملِ المحدِّثين قاطبةً، فالتعليل بذلك مردودٌ).

وسيأتي في كلام البيهقي مثل هذا التعليل، والظاهر أنه نقله عن الخطابي.

وانظر أيضاً تعقيب العلامة الألباني على كلامٍ نحو هذا للشيخ محمد خليل هراس في «الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما» (ص٥٠-٥١).

(٢) «أعلام الحديث» (٢٣٥٢/٤-٢٣٥٤).

ثم إن هذه القصة بطولها إنما هي حكاية حكاها شريك عن أنس بن مالك ﷺ من تلقاء نفسه، لم يعزها إلى رسول الله ﷺ، ولا رواها عنه، ولا أضافها إلى قوله.

وقد خالفه – فيما تفرد به منها –: عبدُ الله بنُ مسعود، وعائشة، وأبو هريرة ﷺ، وهم أحفظُ وأكبرُ وأكثَرُ، وروت عائشةُ وابنُ مسعود رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ما دل على أن قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ فَكَانَ قَابَ قَوسَينِ أَو أَدْنَى﴾ [النجم:٨-٩] المراد به جبريل عليه الصلاة والسلام في صورته التي خُلِقَ عليها)[١].

وقال أيضاً: (في حديثِ شريكٍ زيادةٌ تفرَّدَ بها، على مذهب من زعم أنه ﷺ رأى ربه، [يعني قوله: «ثُمَّ دَنَا الجبَّارُ ربُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوسَينِ أَو أَدْنَى»] قال: وقول عائشة، وابن مسعود، وأبي هريرة في حملهم هذه الآيات على رؤيته جبريل عليه السلام أصح)[٢].

- وقال القاضي عياض: (وقد جاء في مسلمٍ من رواية شَرِيكٍ في هذا الحديث اضطرابٌ وأوهامٌ أنكرها عليه العلماء، وقد نبَّه مسلم على ذلك بقوله: «فقدَّم وأخَّرَ وزاد ونقص منها»)[٣].
- وقد انتقد ابنُ حزم حديثَ شريكٍ هذا[٤] فقال: (وما وجدنا للبخاريّ ومسلم في «كتابيهما» شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين، لكل واحدٍ منهما حديثٌ، تَمَّ عليه بتخريجه الوَهَم، مع اتفاقهما، وحفظهما، وصحة معرفتهما ..) ثم ذكر الثاني من الحدِيثين، وهو حديثُ شريكٍ هذا، فقال: (وذكر – يعني البخاري – حديث الإسراء وفيه: «حتى جاء

(١) «الأسماء والصفات» (٣٥٧/٢).

(٢) «دلائل النبوة» (٣٨٥/٢)، قال ابن كثير في «تفسيره» (٨/٥): (وهذا الذي قاله البيهقي هو الحق في هذه المسألة).

(٣) «إكمال المعلم» (٤٩٧/١)

(٤) لابن حزم كلام مشهور في الطعن في حديثين في «الصحيحين»، أحدهما في البخاري وهو حديث شريكٍ هذا، والآخر في مسلم وهو حديث ترويج أبي سفيان لابنته أم حبيبة للنبي ﷺ يوم فتح مكة.

وقد نقله عنه تلميذه أبو عبد الله الحميدي، وهو في ثلاث ورقات تقريباً، وقد نشره أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في السفر الثاني من «نوادر ابن حزم» (ص٥-٨) وفي نسخته أخطاء يسيرة، ووقفتُ له على نسخة خطية أخرى بخط ابن المحب الصامت، وهي ضمن كتابه «صفات رب العالمين» (ل٢٧٣/ب – ل٢٧٤/ب) وقد اعتمدت عليها في نقل كلام ابن حزم.

وقد رد على ابن حزمٍ: الحافظُ ابنُ طاهرٍ المقدسي في كتابه «الانتصار لإمامي الأمصار» وهو من كتبه المفقودة فيما أعلم، وقد نقلَ كلامَه وكلامَ ابن حزم: المقريزي في كتابه «إمتاع الأسماع» للمقريزي (٢٢٤/٨ وما بعدها).

سـدرة المنتهى ودَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فتَدَلَّى حتَّى كَانَ منه قَابَ قَوسَـينِ أَو أَدنىَ فَأَوحَى إِليهِ فِيمَا يَوحِي إليه خَمسِـينَ صَـلاةً»، وهذه ألفاظ مقحمةٌ بلا شـك[١]، والآفة من شـريك في ذلك).

- وقال الحافظ عبد الحق الإشبيلي – بعدما ساق الحديث من رواية شريك -: (هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نَمِر عن أنس، وقد زاد فيه زيادةً مجهولةً، وأتى فيه بألفاظٍ غير معروفةٍ، وقد روى حديثَ الإسراءِ جماعةٌ من الحفَّاظ المتقِنِين، والأئمَّة المشهورين، كابنِ شـهابٍ، وثابتٍ البُنَاني، وقتادة، فلم يأتِ أحدٌ منهم بما أتى به شـريكٌ، وشـريكٌ ليس بالحافظ عند أهل الحديث)[٢].
- وقال ابن القيم: (وقد غلَّطَ الحفَّاظُ شَـريكاً في ألفاظٍ من حديثِ الإسـراء، ومسـلمٌ أورد المسنَدَ منه ثم قال: "فقَدَّم وأَخَّرَ وزَادَ ونَقَصَ"، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله)[٣].
- وقال ابن رجب: (ورواه – يعني حديثَ المعراج - شـريكُ بنُ عبد الله بن أبي نمر، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ بسـياقٍ مطوَّلٍ جِدّاً، وقد خَرَّجَ حديثَه البخاريُّ في آخِرِ كتابِه، وفيه ألفاظٌ استُنْكِرَت على شريكٍ، وتفرَّدَ بها)[٤].
- وقال الذهبي: (وذكر أبو محمد بن حزم شـريكاً فوَهَّاه، واتهمَه بالوضـع، وهذا جهلٌ من ابن حزم، فإنَّ هذا الشـيخ ممن اتفق البخاري ومسـلم على الاحتجاج به، نعم غيرُه أوثقُ منه وأثبتُ، وهو راوي حديث المعراج وانفرد فيه بألفاظ غريبة؛ منها: «ودَنَا الجبَّار فتَدَلَّى حتَّى كانَ منه قَابَ قَوسَـينِ أو أَدنىَ»)[٥]، وقال في «السـير»: (وفي حديث الإسـراء من طريق شـريكٍ ألفاظٌ لم يُتَابَع عليها، وذلك في «صـحيح البخاري»)[٦]، ولما ذكر ترجمته في «الميزان» وذكر فيها حديثَ الإسـراء هذا، قال: (وفيه: «ثُمَّ عَلَا به فوقَ ذلكَ بمَا لا يَعلَمُهُ

---

(١) في النشرة التي بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل: (فهذه ألفاظٌ معجَمَةٌ مُنكَرَة)، وما أثبته هو الصواب، وهو الذي في نسخة ابن المحب.

(٢) «الجمع بين الصحيحين» (١/١٢٧).

(٣) «زاد المعاد» (٣/٣٨).

(٤) «فتح الباري» (٢/٣١١).

(٥) «تاريخ الإسلام» (٣/٨٩١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٦٠).

إلاَّ اللهُ، حَتَّى جاءَ سـدرَةَ المنتَهى، ودنَا الجبَّارُ رَبُّ العزَّةِ فتدَلَّى، فكانَ منهُ قَابَ قوسَـينِ أو أَدنَى»، وهذا من غرائب «الصـحيح»)[1]، وقال في كتابه «العلو» (هذا حديثٌ غريبٌ استنكره بعض العلماء، ولكنه قفز القنطرة وتقرَّر في «الصحيح»)[2].

- وقال ابن كثير: (قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ إنما هو جبريل عليه السلام كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن عائشة أم المؤمنين، وعن ابن مسعود، وكذلك هو في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، رضي الله عنهم، ولا يعرف لهم مخالف من الصـحابة في تفسـير هذه الآية بهذا)[3]، ثم قال: (وجاء في حديثِ شريكِ بن أبي نَمِر، عن أنسٍ في حديث الإسراء: «ثُمَّ دَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى» ولهذا تكلَّمَ كثيرٌ من النَّاس في متنِ هذه الرِّواية، وذكروا أشياء فيها من الغَرَابة، فإن صَـحَّ فهو محمولٌ على وقتٍ آخر وقصـةٍ أخرى، لا أنها تفسـيرٌ لهذه الآية، فإن هذه كانت ورسول الله ﷺ في الأرضِ لا ليلةَ الإِسْرَاء؛ ولهذا قال بعده: ﴿وَلَقَد رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۝ عِندِ سِـدْرَةِ المُنْتَهَى﴾ [النجم:١٣-١٤]، فهذه هي ليلةُ الإِسْـرَاء، والأُولَى كانت في الأرض)[4].

وقال أيضـاً: (قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝ فَكَانَ قَابَ قَوسَـينِ أَو أَدْنَى﴾ كان ذلك بالأبطح تَدَلَّى جبريلُ على رسـول الله ﷺ سَـادًّا عِظَمُ خَلْقِه مَا بين السَّـماء والأرض، حتى كان بينه وبينَه قَابَ قَوسَـين أو أدنى، هذا هو الصـحيح في التفسـير، كما دل عليه كلام أكابر الصحابة المتقدِّم ذكرهم رضي الله عنهم، فأما قول شريكٍ عن أنسٍ في حديث الإسراء: «ثم دَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فتَدَلَّىَ فكَانَ قَابَ قَوسَـينِ أَو أَدْنَىَ» فقد يكون من فهم الراوي فأقحمه في الحديث، وإن كان محفوظاً، فليس بتفسـيرٍ للآية الكريمة، بل هو شـيءٌ آخر غير ما دلت عليه الآية الكريمة، والله أعلم)[5].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/٣٧٢).

(٢) «العلو للعلي العظيم» (١/٨١٦).

وقد تعقب العلامة الألبانيّ قولَه: «ولكنه قفز القنطرة وتقرَّر في "الصحيح"» فقال في «مختصر العلو» (ص١١٨): (قلت: هذا مسَلَّمٌ فيما لم تَظهر فيه عِلَّةٌ قادحةٌ، وليس كذلك هنا، فتأمَّل).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٥/٨).

(٤) المصدر السابق (٧/٤٤٧).

(٥) «البداية والنهاية» (٤/٢٧٨).

- وقال بدر الدين الزركشي: (خَلَّطَ فيه شريكٌ بأشياءَ وذكر ألفاظًا مُنكَرَةً وقدَّم وأخَّر، ووضع الأنبياء في غير مواضِعِهم في السماوات، وقد خالَفَه الثِّقاتُ الحفَّاظ عن أنس، وقد رواه قتادة عن أنس وأتى به مخلَّصاً مرتَّباً على ما تقدَّم من حديث المعراج، وكذلك رواه مسلم من حديث ثابت عن أنس على نحو رواية قتادة، فليُتَمَسَّك برواية هذين الإمامين عن أنس، ولا يُعوَّل على رواية شريك، قاله أبو العباس القرطبي)(١).
- وقال سبط ابن العجمي: (واعلم أنَّ لشريكٍ أوهاماً في هذا الحديث أنكرها عليه العلماء، وقد نبَّه مسلمٌ على ذلك بقوله: "وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونقص")(٢).
- وقال الحافظ ابن حجر في «شريك»: (هو راوي حديث المعراج الذي زَادَ فيه ونَقَصَ، وقدَّم وأَخَّر، وتفَرَّد فيه بأشياء لم يُتَابَع عليها)(٣)، وقال أيضاً: (احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنسٍ لحديث الإسراء مواضع شاذَّة)(٤)، وذكر حديثه في «مقدمة الفتح» في [الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره من النقاد على البخاري] ثم قال: (**الحديث العاشر بعد المائة:** أخرج البخاريُّ في أواخر الكتاب حديثَ شريك بن أبي نمر عن أنسٍ في الإسراء بطوله، وقد خالف فيه شريكٌ أصحابَ أنسٍ في إسنادِه ومتنِه، أما الإسناد فإن قتادة يجعله عن أنسٍ عن مالك بن صعصعة، والزهري يجعله عن أنسٍ عن أبي ذر، وثابت يجعله عن أنس من غير واسطة، لكن سياقُ ثابتٍ لا مخالفةَ بينَه وبينَ سِياقِ قتادةَ والزهريّ، وسياقُ شريكٍ يُخالِفُهم في التقديم والتَّأخِير والزِّيَادة المنكرة ..)(٥).
- وقال العلامة الألباني: (هذه الجملة - يعني قوله: «وَدَنَا الْجَبَّارُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَتَدَلَّى» - من جملة ما أُنكِر على شريكٍ مما تفرد به عن جماهير الثقات الذين رووا حديث المعراج، ولم

(١) «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» (١٢٧٥/٣).

(٢) «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» (مخطوط ج٢/ص٤٤٩/ب) نسخة بخط المؤلف، محفوظة بمكتبة فيض الله أفندي بتركيا، برقم (٤٣٥ و٤٣٦).

(٣) «فتح الباري» (٣٤١/١١).

(٤) «هدي الساري» (ص٤١٠).

(٥) المصدر السابق (ص٣٨٣).

ينسبوا «الدُّنُوَّ» و«التَّدَلِّي» لله تبارك وتعالى ..)[١]، وقال أيضاً: (هذه الرواية شاذة مع وجودها في «صحيح البخاري»)[٢].

هذا حاصل ما وقفتُ عليه من أقوال أهل العلم في إنكار هذه اللفظة - محل البحث -، وأنها من جملة ما وهم فيه شريك ابن أبي نمر رحمه الله.

بينما ذهب بعض أهل العلم - منهم: ابنُ خزيمة، وابن القيم - إلى ثبوتها، وأن الدنو والتدلي في حديث شريك غير الدنو والتدلي الذي في آية سورة النجم.

قال ابن خزيمة: (فأما قوله: جَلَّ وعَلَا: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾، ففي خبر شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنسِ بنِ مالكٍ بيانٌ ووضوحٌ أنَّ معنى قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾، إنما دَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّة، لا جِبرِيلُ)[٣].

وقال ابن القيم: (وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ فهو غير الدنو والتدلي في قصة الإسراء، فإنَّ الذي في سورة النجم هو دُنُوُّ جِبريلَ وتَدَلِّيهِ، كما قالت عائشة وابن مسعود، والسياق يدل عليه ... ، فهو الذي دنا فتَدَلَّى، فكان من محمَّدٍ ﷺ قَدرَ قَوسَين أو أَدنَى، فأمَّا الدُّنو والتَّدَلِّي الَّذِي في حديثِ الإسراء فذلك صريحٌ في أنَّه دُنُوُّ الرَّبِّ تَبَارك وتَدَلِّيهِ، ولا تَعَرُّض في سورة النجم لذلك، بل فيها أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، وهذا هو جبريلُ، رآه محمَّدٌ ﷺ على صورته مرتين، مرَّةً في الأرض، ومرَّةً عند سدرة المنتهى، والله أعلم)[٤].

قلتُ: القول بشذوذ هذه اللفظة هو المختار، سواء قلنا بأن «الدنو» و«التَّدَلِّي» الذي في الحديث هو نفسُه الذي في آية سورة النجم، أو غيره، فإن تفرد شريكٍ بذكرها دون بقية أصحاب أنس، وهم أحفظ منه وأوثق، دليل على شذوذها، والله أعلم.

---

(١) «مختصر العلو» (ص١١٧-١١٨).

(٢) قاله في جوابٍ صوتي له، وهو مفرغٌ ومنشور في «موسوعة الألباني في العقيدة» (٧٧٨/٧).

(٣) «التوحيد» (٥٢٠/٢).

(٤) «زاد المعاد» (٣٤/٣-٣٥).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٣٢/رقم١٩٤٣٣):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ - وَهُوَ الرَّحَبِيُّ -، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِعُكَاظٍ فَقُلْتُ: مَنْ تَبِعَكَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ: **«حُرٌّ وَعَبْدٌ»**، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لِي: **«ارْجِعْ حَتَّى يُمَكِّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ»**، فَأَتَيْتُهُ بَعْدُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، شَيْئاً تَعْلَمُهُ وَأَجْهَلُهُ، لَا يَضُرُّكَ وَيَنْفَعُنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، هَلْ مِنْ سَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ سَاعَةٍ؟ وَهَلْ مِنْ سَاعَةٍ يُتَّقَى فِيهِ؟ فَقَالَ: **«لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَتَدَلَّى فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَيَغْفِرُ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الشِّرْكِ وَالْبَغْيِ، فَالصَّلَاةُ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ . . . » الحديث.**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه عبد بن حميد في «مسنده – المنتخب منه» (١/رقم٢٩٧) – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٢٢/ب) –، والدارقطني في «النزول» (رقم٦٦ و٦٧) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٦١)، كلاهما من طريق يزيد بن هارون، بمثله، إلا في رواية اللالكائي فقد اقتصر على طرفه الأول إلى قوله: «حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ»، ووقع في رواية الدارقطني وحده في الموضع الأول: «**ينزل**» مكان «**يَتَدَلَّى**»،
- وأخرجه الدارقطني في «النزول» (رقم٦٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم١٧٢)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٨٨٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (الموضع السابق)، وابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٢٢/ب) جميعهم من طريق يحيى بن أبي بكير، بمثله مختصراً، مقتصرين على طرفه الأول إلى قوله: «حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ».
- وأخرجه الدارقطني أيضاً في «النزول» (رقم٦٦)، وابن منده في «التوحيد» (الموضع السابق)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٦١)، وابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل١٢٢/ب) أربعتهم من طريق عبد الصمد بن النعمان البزاز (مقروناً في رواية

الدارقطني واللالكائي وابن المحب بــ[زيد بن هارون، ويحيى بن أبي بكير]، ومقروناً في رواية ابن منده بـــ[علي بن عياش، وعبد الصمد بن النعمان البزاز])، بمثله مختصراً، مقتصرين على طرفه الأول إلى قوله: «حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ»، ووقع في رواية الدارقطني وحده: «**ينزل**» مكان «**يَتَدَلَّى**».

- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (الموضع السابق) من طريق علي بن عياش الحمصي، (وقرن روايته برواية [يحيى بن أبي بكير، وعبد الصـــمد بن النعمان البزاز])، بمثله مختصـــراً، مقتصراً على طرفه الأول إلى قوله: «حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ».

أربعتهم: (يزيد بن هارون(1)، ويحيى بن أبي بكير، وعبد الصمد بن النعمان، وعلي بن عياش)(2) **عن حَرِيز بن عثمان به.**

❖ رجال الإسناد:

• يزيدُ بنُ هارُون.

هو: يزيدُ بنُ هَارونَ بنِ زَاذِي -ويُقَالُ: زَاذَان- بنِ ثَابتٍ السُّلَمِيُّ مولاهم، أبو خَالِدٍ الواسِطِيُّ.

أحدُ الأئمة الحفَّاظ، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه.

تقدمت ترجمته.

---

(1) اختلف على «**يزيد بن هارون**» في إسناد الحديث:

- فرواه الإمام أحمد، وعبد بن حميد، ومحمد بن سـعد، وأحمد بن منصـور الرَّمَادي، وأحمد بن سـنان القطان الواسـطي [وكلهم ثقات حفاظ]، عن يزيدَ، عن حَريز، عن سُليم بن عامر، عن عمرو بن عبسة.
- وخالفهم: «أبو ثور؛ إبراهيم بن خالد الكلبي» [ثقة فقيه]، فرواه عن يزيد، عن حَريز، عن سُـلَيم، عن أبي أمامة الباهلي، عن عمرو بن عبسـة. فزاد في الإسـناد «أبا أمامة» بين سُليمٍ وعمرو بن عبسـة. [أخرج روايته: ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/١٤-١٥) من طريق أبي بكر بن داسـة، عن أبي داود السـجسـتاني، عن إبراهيم بن خالد، به]، ووقع في روايته: «**يَنْزِل**» مكان «يتَدَلَّى».

وقول الجماعة عن يزيد هو المحفوظ عنه، وأما زيادة «أبي أمامة» بين سليمٍ وعمرو بن عبسة فوهمٌ من أبي ثور.

وهو المحفوظ أيضاً عن حريز بن عثمان، فقد تابعَ يزيدَ بنَ هارون في رواية هذا الحديث على هذا الوجه عن حريز: علي بن عياش الحمصي [ثقة ثبت]، ويحيى بنُ أبي بُكَير الكرماني [ثقة]، وعبدُ الصمد ابن النُّعمان [صدوق]، كل هؤلاء يروونه عن حريز، عن سُليم، عن عمرو بن عبسة، ولم يذكروا «أبا أمامة» في إسناده.

نعم قد صح من طرق أخرى ذكر «أبي أمامة» في إسناد حديث عمرو بن عبسة، ولكن ليس فيها ذكر «**التَّدَلِّي**».

(2) يضاف لهؤلاء الأربعة: «شبابة بن سوار»، فقد رواه عن حَريز بن عثمان، عن سليم بن عامر، عن عمرو بن عبسة. أخرج من طريقه: ابن الأعرابي في «معجمه» (١/رقم١٢٢) ولفظه مختصــرٌ جداً، وليس فيه موضـــع الشـــاهد، ولذلك ما ذكرته ضمن المخرجين، لعدم ورود لفظ الشاهد في روايته.

• حَرِيزُ بنُ عُثمان الرَّحَبي.

هو: حَرِيزُ - بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي -، بن عثمان بن جبر الرَّحَبي، أبو عثمان - ويقال: أبو عون - الحمصي.

روى عن: سليم بن عامر الكلاعي، وعبد الله بن بُسْر رضي الله عنه، وغيرهما.

وعنه: يزيد بن هارون، ويحيى القطان، وجماعة.

ثقةٌ ثبتٌ مُقِلٌّ، متفقٌ على توثيقه.

قال أبو داود: سألتُ أحمد بن حنبل عنه، فقال: (ثقةٌ، ثقةٌ، ثقةٌ)، وقال الإمام أحمد أيضاً: (حديث حريز نحو من ثلاث مئة، وهو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على عليٍّ رضي الله عنه).

وقال علي ابن المديني: (لم يَزَل مَن أدركناه من أصحابنا يوثّقونه).

وَقَال أَبُو حاتم: (لا أعلم بالشام أثبت منه، .. وهو ثقة متقن).

وقال الخطيب: (كان حريزٌ ثقةً ثبتاً، وحُكِيَ عنه من سوءِ المذهب والاعتقاد ما لم يثبت عليه).

وقال أبو بكر البغدادي صاحب «تاريخ الحمصيين»: (لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ، لا يختلف فيه، ثبت في الحديث).

ووثقه أيضاً: ابن معين، ودحيم، وعمرو بن علي الفلاس، والمفضَّل الغلابي، والعجلي، وغيرهم.

ووثقه الذهبيُّ أيضاً في عامة كتبه، فقال في «الميزان»: (كان متقِناً ثَبْتاً، لكنَّه مُبتَدِعٌ)، وقال في كتابه «الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب رَدَّهم»: (قَلَّ مَن يُوجد فِي الشاميين فِي إتقانه، وثَّقه غير واحِد، لكنه ناصبيٌّ[1]، نسْأَل الله السَّلامَة، إِلَّا أَنه لَا يسب).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ، رُمِيَ بالنَّصْبِ).

فالمقصود أن حريز بن عثمان ثقةٌ ثبتٌ باتفاق الأئمة، وأشد ما أخذ عليه هو تحامله على عليٍّ رضي الله عنه، وانحرافه عنه، وقد دفع بعضهم عنه هذه التهمة، وبرَّأوه منها[2]، حتى قال أبو حاتم: (لم يصح عندي ما يقال في رأيه).

والحق أن تحامله على علي رضي الله عنه ثابتٌ عنه، وقد تتابع الأئمة على وصفه بذلك، كما تجده في ترجمته من «تهذيب الكمال»، وعلى رأس من وصفه بذلك: الإمام أحمد، وأبو اليمان الحكم بن نافع، والفلاس، وابن عمار الموصلي، والعجلي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم.

---

(١) المراد بـ«النَّصْب» هنا: بُغْضُ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وتقديم غيره عليه.

(٢) للتوسع حول هذه المسألة وما قيل فيها، ينظر ما كتبه د. بدر العواد في كتابه «النصب والنواصب» (ص٣٥٦-٣٦٩).

لكنه لم يكن يشـــتم علياً، وقد ثبت عنه تَبَرّيه من ذلك، قال ابن معين: سَمِعتُ علي بن عَيَاش يقول: سَمِعتُ حَريز بن عُثمَان يقول لرجلٍ: (ويحك، تزعم أني أشتم علي بن أَبي طالب؟!، والله ما شتمتُ علياً قط)[1]، وفي رواية ابن محرز: (ويحك، أما تتقي الله، تزعم أني أذكر عليَ بن أَبي طالب وأتناوله، والله الذي لا إله إلا هو ما ذكرتُه قط إلا بخير)[2]، وجاء عن علي بن عياش وقد ســأله رجلٌ من أهل خراســان، عن حَرِيز: هل كَانَ يتناول عليَّاً؟، فقال: أنا سمعتُه يقول: (إنَّ أقواماً يزعمون أني أتناول عليَّاً، معاذ اللَّه أن أفعل ذلك، حسيبهم اللَّه).

فهذا يبين أن ما رمي به من شـــدة التحامل على عليٍّ، وأنه كان يســبه ويشــتمه على رؤوس المنابر، وأنه كان يلعنه سـبعين مرة بالغداة والعشـي، أو أنه كان داعية إلى بدعته، لا يثبت عنه، وأن ما رمي به من النصـب لا يصـل به إلى بعض ما نقل عنه من السـب والشـتم ونحو ذلك، وغاية ما في حريز أن فيه شيء من الانحراف عن عليٍّ ﷺ، ويتمثل انحرافه عنه في أمرين:

١. عدم محبته لعلي ﷺ بسـبب من قتل في صـفين من آبائه، وقد جاء عن عمران بن أبان أنه قال: سمعت حريزاً يقول: (لا أُحِبُّه، قتل آبائي، قتل آبائي، يعني علياً)، وهذا البغض بغض جبلي قد يصعب على الإنسان التخلص منه.

٢. أنه لم يكن يعتقد صـحة إمامة علي ﷺ، إما مطلقاً، أو على أهل الشـام خاصـة، فقد جاء عن يزيد بن هارون أنه قال: (أشـدُّ شــيءٍ سمعته منه أنه يقول: لنا أميرٌ ولكم أميرٌ) يعني لنا معاوية ولكم علي.

هذا ما تميل إليه النفس حول ما وصـــف به حريز من النصـــب، ومع هذا فقد جاء عنه أنه قد رجع عن ذلك، فقد نقل البخاري عن أبي اليمان الحكم بن نافع أنه قال: (كان حريز يتناول من رجلٍ - يقصد علياً - ثم ترك ذلك).

من الخامسة، مات سنة (١٦٣هـ)، وله (٨٣) سنة، أخرج له الجماعة إلا مسماً.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١٠٣/٣)، و«الثقات» للعجلي (٢٩١/١)، و«الضـــعفاء» للعقيلي (٣٢١/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٩/٣)، و«المجروحين» (٢٦٨/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٩٠/٣)، و«تاريخ بغداد» (١٨٢/٩) و«تاريخ دمشـق» (٣٣٦/١٢)، و«تهذيب الكمال» (٥٦٨/٥)، و«الكاشـف» (١/رقم٩٨٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤٧٥/١)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم لا يوجب ردهم» (ص٨٢ رقم٢٧)، و«التقريب» (رقم١١٨٤).

---

(١) «تاريخ ابن معين» للدوري (٤/رقم٥٠٦٩ و٥٣٥٩).

(٢) «معرفة الرجال» رواية ابن محرز (١/رقم٧٩١).

• سُلَيْمُ بنُ عامِرٍ.

هو: سُلَيمُ بنُ عَامرٍ الخَبَائري، ويقال: الكَلَاعي، أبو يحيى الحِمْصِي.

روى عن: عنبسة بن عمرو — ولم يدركه -، وأبي أُمَامَةَ البَاهِلِي، والمقداد بن الأسود، وغيرهم.

وعنه: حَرِيزُ بن عثمان، ومعاوية بن صالح الحضرمي، وغيرهما.

تابعيٌّ ثقة، وقد (غَلِطَ مَن قال إنَّه أدْرَكَ النبيَّ ﷺ) قاله ابن حجر.

وثَّقه: ابن سعد، وابن المديني، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وسئل عنه أبو حاتم فقال: (لا بأس به).

واختار القول بتوثيقه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»، بل حكى النووي الاتفاق على توثيقه[1].

من الثالثة، مات سنة (١٣٠هـ)[2]، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٦٤/٧)، و«الثقات» للعجلي (٤٢٤/١)، و«الثقات» لابن حبان (٣٢٨/٤)، و«تاريخ دمشق» (٢٦١/٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٤/١١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٠٦٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٤/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٦/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٢٧).

• عَمرو بنُ عَبَسَةَ.

هو: عمرو بن عَبَسَة -بموحدة ومهملتين مفتوحات- بن عامر بن خالد السُّلَمِي، كنيته: أبو نَجِيح، وهو أخٌ لأبي ذرٍّ رضي الله عنه من أُمِّه.

روى عن: النَّبِيِّ ﷺ.

وعَنه: سليم بْن عامر — ولم يدركه -، وأبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وغيرهما.

صحابي مشهور، وأحد السابقين إلى الإسلام، قَدم مكة على النبي ﷺ في أول الدعوة، فأسلم، وكان يقول: أنا رابعُ أربعةٍ، أو خامسُ خمسةٍ في الإسلام، ثم استأذن النبيَّ ﷺ في المكث

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٥٤٧/١).

(٢) استبعد الذهبي في «السير» (١٨٦/٥) قول مَن قال: إنه مات سنة (١٣٠هـ)، وقال: (هو بعيد، ما أعتقد أنه بقي إلى هذا الوقت، ولو عاش إلى هذا الوقت، لسمع منه إسماعيل بن عياش وأقرانه)، وقال في «تاريخ الإسلام» (٢٤٥/٣): (أحسب هذا وهماً، ولو كان سليم بقي إلى هذا التاريخ لسمع منه إسماعيل بن عياش وبقية)، ومال رحمه الله إلى قول من قال إنه مات قريباً من سنة (١١٢هـ)، ثم قال: (جاوز المائة بسنتين)، وهذا يستقيم على القول بأنَّه أدرك النبي ﷺ، وكأن الذهبي يذهب إلى هذا، والله أعلم.

معه أو اللحوق بقومه، فأذن له في الرجوع إلى قومه بني سُلَيْم، فخرج إليهم ودعاهم إلى الاسلام، ثم أتى النبي ﷺ قبل فتح مكة، وكان قبل أن يسلم يعتزل عبادة الأصنام ويراها باطلاً وضلالة.

نزل الشام في آخر عمره، ومات بحمص.

قال الذهبي في «السير»: (لعله مات بعد سنة ستين)، وأما ابن حجر فقال: (أظنُّه مات في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، فإنني لم أر له ذكراً في الفتنة، ولا في خلافة معاوية)، وقول ابن حجر هو الأقرب فيما يظهر.

روى له الجماعة سوى البخاري.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢١٤/٤)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٩٨٢/٤)، و«تاريخ دمشق» (٢٤٩/٤٦-٢٦٨)، و«تهذيب الكمال» (١١٨/٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٥٦/٢)، و«التقريب» (رقم٥٠٧٠)، و«الإصابة» (٤٢١/٧).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، لكنه منقطع، فإن سليم بن عامر لم يدرك عمرو بن عنبسة رضي الله عنه، كما قال أبو حاتم[1].

ولفظة «التدلي» لم ترد في الحديث إلا من هذا الطريق المنقطع، مع العلم أن الحديث قد صحَّ من طرق أخرى[2]، وليس في شيء منها ذكر «**التدلي**»، والذي في عامة الروايات الأخرى، هو قوله: «**إنَّ أَقربَ ما يكُونُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ العَبدِ جَوفَ اللَّيلِ الآخِرَ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ..**»، ولا يخفى أن التعبير بـ«القرب» لا يلزم منه النزول والتدلي، بخلاف العكس.

وفي المتن أيضاً جملة مستنكرة لم أرها في حديث عمرو بن عنبسة إلا من هذا الطريق، وهي قوله: «**فيَغفرُ إلَّا ما كانَ من الشِّركِ والبَغيِ**»، ومفهومه أن الله عز وجل يغفر جميع الذنوب من غير توبة واستغفار إلَّا الشِّركِ والبغي، وهذا لم أقف على ما يشهد له من نصوص الشرع الصحيحة، نعم قد ورد مثل ذلك في بعض أحاديث النزول ليلة النصف من شعبان، وأسانيدها

(١) «المراسيل» (ص٨٥ رقم٣١٠).

(٢) ينظر في بيان طرق الحديث وألفاظه تخريج الشيخ ياسر بن محمد فتحي للحديث في كتابه: «فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود» (٢١٦/١٤-٢٣١) فقد أجاد وفقه الله في تتبع طرق الحديث والكلام عليها.

واهية، وقد ورد نزول الله عز وجل في الثلث الأخير من كل ليلة في أحاديث كثيرة، مخرَّجة في «الصحيحين» وغيرهما، وليس فيها إطلاق المغفرة من توبة واستغفار، بل الوارد الثابت أن الله عز وجل يقول عند نزوله: «**هل من مُستَغفِرٍ فأغفِرَ لهُ؟ هل من تائبٍ فأتُوبَ علَيهِ؟**».

وهذا ما يقوي الظن بأن هذا الجزء من الحديث لم يُضبَط على وجهه، لا سيما مع خلو باقي روايات الحديث المتعددة منه.

والتعبير عن النزول الإلهي بـ«التدلي» لم يرد إلا في هذا الحديث وبهذا الطريق.

فالخلاصة أن ذكر «**التدلي**» في الحديث لا يصح؛ لأمرين:

١- لانقطاع إسناده.

٢- وللمخالفة في المتن، كما سبق بيانه، والله أعلم.

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

«**التَّدَلِّي**» مصدرٌ للفعل: تَدَلَّى، يَتَدَلَّى، تَدَلِّيَاً، فهو مُتَدَلٍّ.

قال ابن الأثير: (التدلي: النزول من العلو).

وقال أبو عبد الله القرطبي: (أصل «التدَلِّي» النزولُ إلى الشيءِ حتى يَقْرُبَ منه، فوُضِعَ مَوضِعَ القُرْبِ)[2]، وكلُّ مَن استَرسَلَ مِن عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ فقد تَدَلَّى، تشبيهاً بإرسال الدَّلو في البئر.

وعلى هذا فـ«التدَلِّي» في اللغة متضمن لمعنى «النزول»، ومعنى «القرب».

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على عدم ثبوت صفة «**التدَلِّي**» لله عز وجل، لعدم ثبوت الحديثين الواردين فيها[3]، وإن كان إطلاق «التدلي» على الله عز وجل على سبيل الخبر لا محذور فيه، فإن «التدلي» فيه معنى النزول والقرب، وهذا المعنيان ثابتان لله عز وجل في نصوص كثيرة، ومجمعٌ عليهما عند أهل السنة.

وقد أورد غير واحد من أئمة السنة -كالدارقطني في «النزول»، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»، وابن المحب في «صفات رب العالمين» - حديث عمرو بن عبسة ﷺ مستدلين به على إثبات النزول لله عز وجل.

فإطلاق «التدلي» على الله عز وجل بهذا المعنى صحيحٌ من حيث اللغة، لكن التعبير باللفظ الشرعي الوارد في الباب هو الأسلم، لا سيما في هذه الباب العظيم؛ باب أسماء الله وصفاته.

---

(١) ينظر مادة (**دلى**) في: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢٢/١٤)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٩٣/٢)، و«النهاية» لابن الأثير (١٣١/٢)، و«لسان العرب» لابن منظور (٢٦٦/١٤)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص١٢٨٣)، و«الكليات» للكفوي (ص٤٥١).

(٢) «أحكام القرآن» (٨٩/١٧).

(٣) من ذهب من العلماء إلى صحة ما جاء في حديث الإسراء والمعراج من رواية شريك، وهو قوله: «**ودَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى**» = أثبت لله عز وجل هذه الصفة اعتماداً على هذه الرواية، وممن ذهب إلى ذلك ابن خزيمة، وابن القيم - وقد سبق نقل كلامهما في الدراسة الحديثية -، وممن ذهب أيضاً إلى إثباتها: أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجي، وقد نقل كلامه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨٥/٤).

وعلى هذا فالتعبير بـــ«النزول» و«القرب» و«الدنو» ونحو ذلك من الألفاظ الشرعية الثابتة في حق الله عز وجل، هو الأســلم والأفضــل من التعبير بلفظ «التدلي» وإن كان معناه صــحيحاً، والله أعلم.

وسيأتي بمشيئة الله تعالى في المبحث الثامن من هذا الفصل مزيد كلام حول صفة «النزول» لله عز وجل.

وقد استنكر أهل التأويل إطلاق لفظ «التدلي» على الله عز وجل، حتى قال الخطابي — عفا الله عنه —: (ليس في هذا الكتاب – يعني «صـحيح البخاري» – حديثٌ أشـنعَ ظاهراً، ولا أبشـع مذاقاً من هذا الحديث؛ لبَشَاعَة ما وَقع فيه من الكلام الذي لا يَلِيقُ بصِفَة الله تعالى، ولا يَنبغي لِمُســـلمٍ أن يعتقدَه على ظاهِره[1]، وهو قولُه: «وَدَنَا الجَبَّار ربُّ العِزّة فتدلَّى حتى كان قَابَ قَوسَــين أو أدنى»، وذلك أنّ هذا يُوجبُ تحديدَ المســافةِ بين أحدِ المذكورَين وبين الآخَر، وتمييزَ مكانِ كلِّ واحدٍ منهما، هذا إلى ما في «التَّدَلِّي» من التَّشبيه والتَّمثيل له بالشَّـيء الذي تَعَلَّق[2] من فوقٍ إلى أسفل ..) ثم قال: (ولم يثبُت في شـيء مما رُوِيَ عن السـلف أن «التدلِّي» مضـافٌ إلى الله سبحانه، جلَّ ربُّنا عن صفات المخلوقين، ونُعُوت المربُوبِين المحدُودِين)[3].

---

(١) **قلت**: بل اعتقاد ظاهره — إذا ثبت – والإيمان به هو الواجب المتعين على كل مســلم، والمَوَحِّدُ الذي لم تتلوث فطرته بأقوال المتكلِّمين لا يستبشـع من إثبات الصـفات لله عز وجل إذا ثبتت في نصوص الوحي، فلسـنا أعلم بالله وصـفاته منه سبحانه، ولسنا أيضاً أعلم به سبحانه من رسوله ﷺ، فإذا وصـف الله نفسه بشيء أو وصفه به رسوله ﷺ وجب علينا الإيمان والتصـديق، ولا ننكر شـيئاً من الصـفات اسـتبشـاعاً لها، لأننا نعلم أن صـفات الله عز وجل لا تشـابه صـفات المخلوقين، وأن صفاته سبحانه عظيمة جليلة كذاته المقدَّسة سبحانه.

ثم إن هذه الصفة قد جاء مضمونها في أحاديث «النزول» – وهي أحاديث متواترة – وقد رواها أئمة الإسلام من الصحابة الكرام فمن بعدهم من أئمة التابعين ولم يستبشعها أحدٌ منهم، ولا توقف عن روايتها ونقلها، فضلاً عن إنكارها وعدم الإيمان بها. والخطابي – عفا الله عنه – جرى هنا على عادته في إنكار كثير من الصفات الإلهية؛ تارة بتأويلها وصرفها عن معناها، وتارة برَدِّها وإنكارِ ثبوتها، إما لأنها أخبار آحاد، وإما لأنها من تصرف بعض الرواة في أداء الألفاظ، وأن الراوي ربما اجتهد الراوي في أداء المعنى دون مراعاة منه إلى أعيان الألفاظ فيقع منه الخطأ حينئذٍ، إلى غير ذلك من صور رَدِّه لنصوص الصفات.

فمراعاة مذهب العالم عند كلامه على شـــيء من الصـــفات الإلهية أو غيرها من مســـائل الاعتقاد أمرٌ مهم لفهم كلامه، وبعض تعليلات العلماء لبعض الأحاديث أو الألفاظ هي مبنية على أصلٍ عقديٍّ فَاسِدٍ، فلا تقبل تعليلهم بالتسـليم حتى تعرضه على ميزان النقد العلمي المجانب لمذاهب المتكلِّمين، والله أعلم.

(٢) في المطبوع: (يعلو)، وهو خطأ.

(٣) «أعلام الحديث» (٤/٢٣٥٢-٢٣٥٤).

فالخطابي – عفا الله عنه — استبشع نسبة «التدلي» لله عز وجل لما فيه من التَّشبيه والتَّمثيل له بالشَّيء الذي تَعَلَّق من فوقٍ إلى أسفل –كما يقول –، واستبشاع الخطابيَّ — عفا الله عنه — للفظة «التدلي» غير مستغرب منه، لأنه ممن ينكر صفة «النزول» لله عز وجل، و«التدلي» مستلزمٌ للنزول من أعلى إلى أسفل.

وتأوَّل تقي الدين السبكي هذه الصفة فقال: (وأما الدُّنُو والتدَلِّي فعبارةٌ عن نهاية القُرْبِ، ولُطْفِ المِحَلِّ، وإيضاحِ المعرفة، ويستحيلُ الدُّنُو والتدَلِّي حِسَّاً من الله تعالى)[١].

فحَمَلَ «الدنو» و«التدلي» على أمر معنوي، لأن حقيقتهما —عنده– مستحيلة على الله تعالى.

ومثله أيضاً قول ابن عطية الأندلسي في «تفسيره»[٢] عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ وذكر قول مَن قال إن المقصود به هو الله تعالى قال عَقَبه متأوِّلاً: (على هذا القول معه حذف مضاف، أي: دَنَا سلطانُه ووحيُه وقَدرُه، لا الانتقال، وهذه الأوصاف منتفيةٌ في حق الله تعالى).

ومثله أيضاً قول ابن جزي في «تفسيره»[٣]: (وهذا القول – يعني القول بأن الداني المتَدَلِّي في الآية هو الله عز وجل – يَرُدُّ عليه الحديثُ والعقلُ، إذ يجب تنزيه الله تعالى عن تلك الأوصاف من الدنو والتدلي وغير ذلك).

والحق أن وصف الله بـ«التدلي» لا محذور فيه من جهة المعنى، كما سبق بيانه، ولكن الشأن في ثبوت اللفظ على لسان المعصوم ﷺ، ومعلوم أن عدم ثبوت اللفظ –من حيث الرواية– لا يعني إنكار ما تضمنه من المعنى الحق، و«التدلي» بمعنى النزول حقٌّ لا إنكار فيه ولا استبشاع له.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (المشهورُ عند أصحاب الإمام أحمدَ أنهم لا يتأوَّلون الصِّفات التي من جنس الحرَكة، كالمجيء والإتيان والنُّزُول والهبوط والدُّنُو والتدَلِّي، كما لا يتأوَّلون غيرها متابعةً للسَّلَف الصَّالح)[٤].

وقال الشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله – متعقباً كلام الخطابي هذا –: (أما كون هذا الفصل شنيعاً ظاهراً ومذاقاً، فذلك في نظر الجهمية الذين يزنون كلام الله وكلام الرسول بما يظنونه براهين عندهم، وهي مجرد شبهات وأوهام، أو يزنون كلام الله ورسوله بأذواقهم.

---

(١) «السيف المسلول على من سب الرسول» (ص٤٩٧).

(٢) «المحرر الوجيز» (١٩٧/٥).

(٣) «التسهيل لعلوم التنزيل» (١٤٤٧/٤).

(٤) «الاستقامة» (٧٦/١).

وهذه الشـــناعة التي يظنها الخطابي - عفا الله عنَّا وعنه - قد تَرِد لو كان ما يختص الله به من الأفعال والصفات على وفق مذاق أهل التعطيل ومذهبهم وقياساتهم الفاسدة.

أما إذا كان العبد منقاداً لما جاء به الرسول ﷺ، وموقناً بأن رسـول الله ﷺ أعلم بالله، وأخشـى له من كل الناس قاطبة، وأنه أقدرهم على البيان والإفصـــاح عما يريد، وهو أيضـــاً أنصـــحهم للأمة، وأحرصـهم على هدايتها، إذا كان العبد موقناً بذلك كله، فلن يكون هذا الفصـل وأمثاله مما جاء به الرسول ﷺ شنيعاً لا ظاهراً ولا مذاقاً كما زعم الخطابي.

وأما محاولته الطعن في راوي الحديث - أنس بن مالك رضي الله عنه -، وأنه إنما حكى هذا القول من عند نفســه، وقد سـبق أن قال في عبد الله بن مسـعود مثل هذا، وهذا زلة منه عظيمة، وخروج عن نهج أهل الحق، وهذا ما يتمناه كل زنديق، ورافضـي خبيث، حتى يتسـنى لهم إبطال الشـرع كله؛ لأن كل أحد يمكنه أن يقول ما شـاء إذا انفتح هذا الباب، وهو الطعن في الصـحابة بأنهم لم يفهموا ما يقولون، وينقلون الباطل والضلال، كما هو مقتضى قول الخطابي)[1].

---

(١) «شرح كتاب التوحيد من البخاري» (٢/٤٥٦).

المبحث السابع

ما ورد في صفة الدنو

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٣٤٨):

حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُوسُفَ، يَقُولُ: عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمِ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا من أفراد مسلم على البخاري.

قال البخاري في «صحيحه» (١٤٩/٩):

حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ - لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ -: فذكر قصة الإسراء والمعراج بطولها وفيها: « **... ثُمَّ عَلاَ بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لاَ يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ المُنْتَهَى، وَدَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى، حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللَّهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ خَمْسِينَ صَلاَةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ...** ».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من هذا الطريق هو من غرائب «الصحيح»، فقد انفرد به البخاري عن بقية أصحاب الكتب الستة.

نعم أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (١/رقم١٦٢) ولكنه لم يسق متنه كاملاً، وإنما أخرج طرفاً يسيراً منه، وصنيعه يدل على إعلاله له.

والشاهد من الحديث هو قوله: «وَدَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّةِ فَتَدَلَّى»، وهذه اللفظة لفظة شاذة، وهي من أوهام شريك بن عبدالله بن أبي نمر، وقد ذهب إلى شذوذها طائفة من أهل العلم، والصحيح أن الذي دنا يوم المعراج فتدلى هو جبريل عليه السلام، وليس الله عز وجل.

وقد فصلّتُ الكلام على هذا الحديث في المبحث السابق، عند الكلام على صفة «**التدلي**» (ص٧٠٨).

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٩/رقم١٢٤٠٥):

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«قَالَ اللَّهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، إِنْ ذَكَرْتَنِي فِي نَفْسِكَ ذَكَرْتُكَ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرْتَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُكَ فِي مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ دَنَوْتَ مِنِّي شِبْرًا، دَنَوْتُ مِنْكَ ذِرَاعاً، وَإِنْ دَنَوْتَ مِنِّي ذِرَاعًا، دَنَوْتُ مِنْكَ بَاعاً، وَإِنْ أَتَيْتَنِي تَمْشِي، أَتَيْتُكَ أُهَرْوِلُ».**

قَالَ قَتَادَةُ: (فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ).

❖ تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده – المنتخب منه» (٢/رقم١١٦٧)، والطبراني في «الدعاء» (٣/رقم١٨٧١)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٥٤١)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/رقم١٢٥٠) أربعتهم من طرق عن عبد الرزاق، به، بمثله.

❖ رجال الإسناد:

• عبدُ الرَّزَّاقِ.

هو: عبد الرَّزاق بن همام بن نافع الحِمْيريُّ، مولاهم، اليمانيُّ، أبو بكر الصنعانيُّ.

روى عن: معمر بن راشد، وابن جريج، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وخلق غيرهما.

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، والمتأمل في أقوال الأئمة النقاد فيه يتبين له أنّ حديثه على ثلاث درجات:

الأولى: ما حدّث به من كتابه، أو عن شيخيه معمر وابن جريج، فهذه الدرجة من أصح حديثه، وهو فيها ثقة ثبت.

الثانية: ما كان من حديثه من غير الدرجة الأولى، ولا الثالثة، وهو في هذه الدرجة ثقة.

الثالثة: ما حدّث به من حفظه بعدما عَمِي وتَغيّر، أو ما حدّث به عن شيخه عبيدالله بن عمر بن حفص، فحديثه في هذه الدرجة فيه ضعف.

وإليك بعضُ أقوال النقاد الدالةِ على التفصيلِ المتقدم:

قال أحمد: (من سمع من الكتب فهو أصح)، وقال ابن معين: (ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلاّ من كتابه)، وقال البخاريُّ: (ما حدّث من كتابه فهو أصح)، وقال أحمد: (إذا اختلف أصحابُ معمر فالحديث لعبد الرزاق)، وقال مسلم: (عبد الرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة)، وقال يعقوب بن شيبة: (عبد الرزاق متثبت في معمر، جيّد الإتقان)، وقال أيضاً: (ثقةٌ ثبتٌ)، وقال أحمد بن صالح: قلتُ لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحداً أحسن حديثاً من عبدالرزاق؟ قال: (لا)، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلتُ لأحمد بن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: (نعم). قيل له: فمن أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني. قال: (عبد الرزاق)، وقال ابن معين: (ثقةٌ لا بأس به)، وقال أيضاً: (كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف)، وقال أبو زرعة: (ابن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق، وعبدالرزاق أحفظهم)، وقال أحمد: (أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع)، وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن حديث: «النَّارُ جُبَار»؟ فقال: (هذا باطل، ليس من هذا شيء). ثم قال: (ومَن يحدث به عن عبدالرزاق؟) قلتُ: حدثني أحمد بن شبويه، قال: (هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يُلقن فَلُقّنه، وليس هو في كتبه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يُلَقّنها بعدما عمي)، وقال ابن رجب: (ومنهم جماعة من أصحاب عبيد الله بن عمر العمري ضُعف حديثهم عنه خاصة، فمنهم: عبد الرزاق بن همام، قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إنّ عبدالرزاق كان يحدث بأحاديث عبيدالله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، ثم حدّث بها عن عبيد الله، فقال يحي: "لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكرة"، يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر)، وقال أبو داود: قلتُ لأحمد في سماع عبدالرزاق من عبيد الله؟ فقال: (قال عبدالرزاق: رأيته بمكة، وهشام بن حسان يسأله)، قال أحمد: (فلعمري لقد روى عنه -يعني عبد الرزاق- أحاديث غرائب)، وقال النسائي: (فيه نظر لمن كتب عنه بأَخَرَةٍ)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)، وقال عبدالله بن أحمد: سألتُ أبي قلتُ: عبدالرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع، قال: (أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً يعجبه أخبار الناس والأخبار)، وقال عباسُ بن عبد العظيم العنبريُّ: (والله الذي لا إله إلاّ هو إنَّ عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه)، فتعقبه

الذهبيُّ في «السير» بقوله: (قلتُ: بل والله ما برَّ عبّاس في يمينه، ولبئس ما قال، يعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كلُّ أرباب الصحاح -وإن كان له أوهام مغمورةٌ، وغيره أبرع في الحديث منه - فيرميه بالكذب، ويُقّدم عليه الواقدي الذي أجمعتُ الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارقٌ للإجماع بيقين)، وقال في «الميزان»: (هذا شيءٌ ما وافق عليه العباس مُسلِمٌ)، وقال ابن حجر: (أحد الحفاظ الأثبات صاحب التصانيف، وثقه الأئمة كلهم إلاّ العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلام أفرط فيه ولم يوافقه عليه أحد ... احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأمَّا بعدها فكان قد تَغَيَّر).

من التاسعة، مات سنة (٢١١هـ)، وله خمس وثمانون سنة، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥/٥٤٨)، و«التاريخ الكبير» (٦/١٣٠)، و«تاريخ الدوري» (٢/٣٦٤)، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٤١)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٦٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/٣٨)، و«ثقات ابن حبان» (٨/٤١٢)، و«الكامل» (٥/٣١١-٣١٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٦/١٦٠)، و«تهذيب الكمال» (١٨/٥٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٦٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/٥٦٤)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص١٢٥ رقم٥٢)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٥٧٧-٥٨١، و٦٦٥-٦٦٦) و«تهذيب التهذيب» (٦/٣١٠)، و«هدي الساري» (ص٤١٩)، و«التقريب» (رقم٤٠٦٤)، و«الكواكب النيرات» (ص٢٦٦-٢٨١).

• مَعْمَر.

هو: مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ الأَزْديُّ مولاهم، أبو عُروة البصريُّ، نزيلُ اليمن.

روى عن: قتادة، والزهري — وكان معمرٌ من أثبت الناس فيه[١] -، وخلقٍ كثيرٍ.

وعنه: عبدالرزاق بن همام، وعبد الله بن المبارك، -وهما أثبت الناس فيه[٢]-، وطائفة من الحفاظ.

(كان من أوعيةِ العلمِ، مع الصدقِ والتَّحرّي والورع والجلالةِ وحسنِ التَّصنيفِ)[٣]، وهو أحدُ السِتَّةِ الَّذِينَ عليهم مَدَارُ الإسنادِ بعدَ التَّابِعِينَ[٤].

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» (٢/٤٧٨-٤٨٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢/٥١٦).

(٣) ما بين الهلالين من كلام الذهبي في «السير» (٧/٦).

(٤) ينظر: «علل الحديث» لابن المديني (ص٨٧-٨٨).

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل»: (انتهى الإسنادُ إلى ستةِ نَفَرٍ أَدْرَكَهُم مَعمَرُ وكَتَبَ عنهم، لا أعلمُ اجتمعَ لأَحَدٍ =

وهو ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، متفقٌ على ثقتِه وإمامتِه وجلالةِ قَدْرِه[1]، إلا أن في روايته عن بعض شيوخه العراقيين خاصة أوهامٌ وأغلاطٌ، وكذا في رواية العراقيين عنه، والسبب في ذلك ما قاله يعقوب بن شيبة بأنَّ معمراً (أصلُه بصريٌّ، خَرَجَ إلى اليمنِ ثمَّ قَدِمَ عليهم البصرة، فحدَّثَهم بها – يعني من حفظه –، وليست كتبُه معَهُ، فمن سَمِعَ منه بالبصرة بعد مَقْدَمِهِ من اليمن ففي سماعِه شيءٌ، ومَن سَمِعَ منه باليمنِ فسَمَاعُه صحيحٌ).

وقال الإمامُ أحمدَ –كما في رواية الأثرم–: (حديثُ عبدِ الرزَّاق عن مَعْمَر أحبُّ إليَّ من حديثِ هؤلاء البَصْريِّين، كان يتعاهَدُ كُتُبَهُ وينظرُ –يعني باليمن–، وكان يُحَدِّثُهُم بخطأٍ بالبصرةِ).

وقال أبو حاتم: (مَعْمَرٌ ما حدَّثَ بالبصرةِ ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث).

وقال ابن معين: (إذا حدَّثَكَ مَعْمرٌ عن العراقِيِّينَ فَخَالِفْهُ[2]، إلاَّ عن الزهريِّ وابنِ طاووس، فإنَّ حديثَه عنهما مستقيمٌ، فأمَّا أهلُ الكوفةِ وأهلُ البصرةِ فلا، وما عَمِلَ في حديثِ الأعمشِ شيئاً)، وقال أيضاً: (وحديثُ معمر عن ثابتٍ، وعاصمِ بنِ أبي النَّجُود، وهشامِ بنِ عُرْوَة وهذا الضَّرب مُضْطَرِبٌ كثيرُ الأوهام).

وقال الدارقطني: (معمرٌ سَيِّءُ الحفظِ لحديثِ قتادة والأعمش).

فالخلاصة أنَّ معمراً إمامٌ حافظٌ خاصةً ما حَدَّثَ به في اليَمَنِ، وكذا في روايته عن الزهريِّ، فإنَّه كان من المقدَّمين فيه، وأما روايتُه عن ثابتٍ والأعمشِ وهشامِ بنِ عروةَ وقتادة وعاصم بن أبي النَّجود، وكَذَا ما حدَّثَ به في البصرة، ففيه بعض الأوهام والأغاليط، كما قال الذهبي في «السير»: (ومع كون معمر ثقةً ثَبْتَاً فله أوهامٌ لا سِيَمَا لَمَّا قَدِمَ البصرةَ لزيارَةِ أُمِّهِ، فإنَّه لم يكن معه كُتُبُهُ فَحَدَّثَ مِن حفظِه، فَوَقَعَ للبَصْرِيِّينَ عنه أغاليط).

إلا أنَّ تلك الأوهام والأغاليط مَغْمُورَةٌ في سَعَةِ عِلْمِهِ وكثرةِ مرويَّاتِه، ولذا قال عنه الذهبيُّ في «الميزان»: (أحدُ الأعلامِ الثِّقَات، له أوهامٌ معروفةٌ احتُمِلَت له في سعةِ ما أَتْقَنَ)، وقال في

غيرِ مَعْمَر، من الحجاز: الزهريُّ وعمرُو بنُ دِينَار، ومن الكوفة: أبو إسحاقَ والأعمشُ، ومن البصرة: قتادةُ، ومن اليمامةِ: يحيى بنُ أبي كَثِيرٍ).

(١) حكى الاتفاق على توثيقه: النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٢٨).

(٢) وقع في «تاريخ دمشق» (٥٩/٤١٤)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٦١٢): [فَخَفْهُ] من الخوف والحذر، بدل: [فخالفه].

«الرواة الثقات المتكلم فيهم»: (ما نزال نحتجُّ بِمَعْمَرٍ حتى يَلُوحَ لنا خطؤُهُ بمخالفَةِ مَن هو أحفظُ منه)، قلت: أو بقدحِ أحدِ أئِمَّةِ العِلَلِ لرِوَايَةٍ معيَّنةٍ عن أحدِ مَنْ تُكُلِّمَ في روايتِه عنهم.

ومَعْمَر من كبارِ السَّابِعَةِ، ماتَ سَنَةَ (١٥٤هـ)، وهو ابنُ ثمانٍ وخمسينَ، أخرج له الجماعة[١].

يُنظر: «علل الحديث» لابن المديني (ص٨٧-٨٨)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/٢٩٠)، و«الجرح والتعديل» (٨/٢٥٥)، و«تاريخ دمشق» (٥٩/٣٩٠-٤٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/٣٠٣)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١٥٤)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم» (ص١٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٥)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٦٠٢ و٦١١)، و«التهذيب» (١٠/٢٤٣)، و«التقريب» (رقم٦٨٠٩)، و«هدي الساري» (ص٤٤٤).

• قتادَة.

هو: قتادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسيّ، أبو الخطاب البصريُّ الضرير.

ثقةٌ ثبتٌ، متينُ الحفظ، متفقٌ على ثقته وإمامته، وهو أحد الستة الذين عليهم مدار الإسناد، وكان رحمه الله كثير الإرسال، ربما دَلَّسَ، وقد رُمِيَ بالقَدَر.

تقدَّمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقات، رجال «الصحيحين».

وهذا الحديث مشهور من حديث قتادة عن أنسٍ، وقد أخرجه البخاري في «صحيحه»[٢]، ولكن بلفظ «التقرب»، فكأن ذكر «الدنو» في هذا الحديث مرويٌّ بالمعنى، والله أعلم.

---

(١) وقال ابن حجر في «هدي الساري»: (أخرج له البخاريُّ من روايته عن الزهريِّ، وابنِ طَاوُوسَ، وهمَّامِ بنِ مُنَبِّه، ويحيى بنِ أبي كثير، وهشامِ بنِ عروة، وأيوبَ، وثُمَامَةَ بنِ أنس، وعبدِ الكريمِ الجَزَرِيِّ، وغيرِهم، ولم يُخَرِّج له من روايتِه عن قتادةَ ولا ثابتٍ البُنَاني إلاّ تعليقاً، ولا من روايتِه عن الأعمشِ شيئاً، ولم يخرّج له من روايةِ أهلِ البصرةِ عنه إلاّ ما تُوبِعُوا عليه عنه، واحتج به الأئمة كلهم).

(٢) (١/١٥٧).

الدراسة الموضوعية:

دلت هذه الأحاديث على ثبوت صفة «الدنو» لله عز وجل، على ما يليق بجلاله وعظمته، وهي من صفاته الفعلية المتعلقة بمشيئته واختياره، وهي من جنس النزول والقرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما دنوه وتقربه من بعض عباده؛ فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله، واستواءه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر)[1].

فأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الله عز وجل يدنو من بعض خلقه دنواً حقيقياً، متى شاء، كيف شاء، وأن دنوه لا يشبه دنو المخلوقات بعضها لبعض، بل هو دنو حقيقي يليق به سبحانه، وهو دنوٌّ خاص بعباده المؤمنين، وليس دنواً عاماً لجميع الخلق، كما يدل على ذلك ظاهر سياق هذه الأحاديث، بخلاف النزول، فإنه عام لجميع الخلق.

ودنوه سبحانه من بعض خلقه لا ينافي علوه فوق عرشه، فهو سبحانه عالٍ في دنوه، قريب في علوه، كما يقول أهل السنة، قال ابن تيمية: (وأصل هذا: أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته، لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش، بل هو فوق العرش، ويقرب من خلقه كيف شاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى عليه السلام لما كلَّمه من الشجرة، .. وأخبر أنه ناداه من جانب الطور، وأنَّه قَرَّبَه نَجِيّاً)[2].

فيجب الإيمان بهذه الصفة لله عز وجل وإثباتها له على الوجه اللائق به سبحانه، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، وقد صرَّح بإثبات هذه الصفة لله عز وجل: أبو العباس ابن سريج[3]، وأبو الحسن الكرجي[4].

وقد أنكر المتكلمون حقيقة هذه الصفة لله عز وجل، لأن الدنو الحسي – أو ما يُعَبِّرون عنه بدنو المسافة – محال على الله عز وجل عندهم، وتأولوا الدنو في هذه الأحاديث على معنى دنو الرحمة ةالكرامة والإحسان، فجعلوا «الدنو» دنواً معنوياً لا حسياً.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/٤٦٦).

(٢) «شرح حديث النزول» (ص٩٩).

(٣) «جزء فيه أجوبة في أصول الدين» (ص٥٩).

(٤) نقل كلامه ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٥٢).

قال المازري في شرح قوله ﷺ: «يُدنَى المؤمِنُ من رَبِّه يَومَ القِيامَةِ حتى يَضَع عليه كَنَفَه .. » قال: (الدُّنُو ها هنا دنوُّ كرامة لا دنو مَسَافة؛ لأن البَارِي سبحانه في غير مكان، فلا يصح منه دنوّ المسافة ولا بعدُها)[1]، وقال في بيان معنى دنو الله عز وجل من أهل عرفة ومباهاته بهم الملائكة: (معناه: يدنو دُنُوّ كرامة وتقريب، لا دنو مَسافة ومماسة)[2].

وقال أبو العباس القرطبي: (قوله: «وإنه ليدنو»، هذا الضمير عائد إلى الله تعالى، والدُّنو دنوُّ إفضال وإكرام، لا دنوَّ انتقال ومكان؛ إذ يتعالى عنه ويتقدَّس)[3].

وعامة كلام الشراح في تفسير «الدنو» الوارد في هذه الأحاديث لا يخرج عن هذا المعنى الذي ذكره المازري والقرطبي، وهو تأويل مخالف لمذهب أهل السنة الذين يثبتون حقيقة «الدنو» لله عز وجل، وأنه سبحانه يدنو بنفسه من بعض خلقه دنواً حقيقاً يليق بجلاله وعظمته.

قال الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله معلقاً على قول الحافظ ابن حجر في «الفتح»[4]: (ويدنو المؤمنُ من رَبِّهِ أي: يَقرُبُ منه قُرْبَ كرامةٍ، وعُلُوَّ منزلةٍ) قال: (يريد بقوله: "قرب كرامة وعلو منزلة" أن دنو المؤمن من ربه المذكور في الحديث دنو معنوي، لا أنه دنو بقرب المكان، بحيث يكون في مكان هو فيه أقرب إلى ربه، والأصل في القرب والدنو قرب المكان، وهذا هو المعنى المتبادر من لفظ الحديث وسياقه.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن الله سبحانه بذاته في العلو فوق كل شيء، وأنه سبحانه يقرب من بعض خلقه إذا شاء، كيف شاء، ويدني ويقرب من عباده من شاء، وأن من الملائكة ملائكة مقربين، فهم عنده.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذا كله لا يتأولون شيئاً منه على خلاف ظاهره، وأما نفاة العلو القائلون بالحلول من الجهمية ومن وافقهم – ومنهم الأشاعرة – فعندهم أنه تعالى لا يقرب من شيء، ولا يقرب منه شيء، وأن نسبة جميع المخلوقات إليه نسبة واحدة، لذلك يلجأون إلى

---

(١) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/٣٣٧).

(٢) المصدر السابق (٢/١١٣).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» (٣/٤٦٠).

(٤) (١٠/٤٨٨).

تأويل النصــوص المخالفة لأصــولهم، ومن ذلك دنو المؤمن من ربه أو إدناؤه له؛ فيؤولونه بقرب المكانة والمنزلة، وهذا هو الذي ذكره الحافظ، ومشى عليه في هذا الحديث ونحوه)[١].

وقال أيضــاً معلقاً على قول الحافظ: (قوله: «يدنو أحدُكم من ربه» قال ابن التين: يعني يقرب من رحمته، وهو سائغ في اللغة؛ يقال: فلان قريب من فلان ويراد الرتبة)[٢]، قال الشيخ: (قوله: "يعني: يقرب من رحمته": تأويل لا موجب له، والصواب أن الله تعالى يقرب من خلقه إذا شاء كيف شاء، ويُقرّب من شاء من خلقه ويدنيه كيف شاء، فقوله في الحديث: «يدنو أحدكم من ربه» هو على ظاهره، وأن العبد يقرب من ربه؛ يؤكد ذلك قوله: «فيضــع عليه كنفه»، والذين أولوا ذلك بالدنو من الرحمة حملهم على ذلك قولهم: إن الله في كل مكان، فليس بعض الخلق أقرب إليه من بعض، ولا الملائكة المقربون الذين هم عنده لا يســتكبرون عن عبادته ولا يســتحســرون. والذي دل عليه العقل والســمع أن الله تعالى بذاته في العلو ليس حالاً في المخلوقات، ولا في شيء من المخلوقات تعالى الله عما يقول الظالمون والجاهلون علوًا كبيرًا)[٣].

---

(١) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص١٠٧).

(٢) «فتح الباري» (١٣/٤٧٧).

(٣) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٢٢٨).

المبحث الثامن

ما ورد في صفة النزول

المطلب الأول:
النـزول في الثُّلُث الأخير من كلِّ ليلة

قال الإمام مالك في «الموطأ» (١/رقم٥٧٠):

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَغَرِّ وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا -حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ- فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث حديثٌ صحيحٌ، متفقٌ عليه، وقد أخرجه الشيخان من طريق الإمام مالك:

- فأخرجه البخاري في (٥٣/٢) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة [القعنبي]، بمثله.
- أخرجه البخاري أيضاً في (٧١/٨) قال: حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله [الأويسي]، بمثله.
- وأخرجه مسلم (١/رقم٧٥٨) قال: حدَّثنا يحيَى بنُ يحيَى [النيسابوري]، بمثله.

ثلاثتهم: (القعنبي، والأويسي، ويحيى النيسابوري] **عن مالكٍ به.**

- وأخرجه البخاريُّ أيضاً (١٤٣/٩) عن إسماعيلَ [بن أبي أُوَيْس]، عن الإمام مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي عبداللهِ الأغرِّ، عن أبي هريرةَ، ولم يذكر في روايته: «أبا سلمة».

قال الدارقطني – بعدما ذكر اختلاف الرواة عن مالك في شيخ الزهري –: (الصحيحُ: عن الزهري، عن أبي سلمة والأغرِّ، عن أبي هريرة)(١).

وقال ابن عبد البر: (رواه أكثرُ الرُّواة عن مالكٍ هكذا [يعني عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر وأبي سلمة معاً]، ومن رواة «الموطأ» مَن يرويه عن مالكٍ عن ابنِ شهابٍ عن أبي عبد الله الأغرِّ، لا يذكر «أبا سلمة»)(٢).

---

(١) «العلل» (٢٣٤/٩ مسألة رقم١٧٣٣).

(٢) «التمهيد» (١٢٨/٧).

وقال الحافظ أبو العباس الداني: (مِن رواة الموطأ مَن لا يَذْكُر في هذا الحديث «أبا سَـــلَمَة»، والصــحيح اجتماعُهما فيه، قاله الدارقطني، وخرَّجه البخاري على الوجهين[١]، وأما مســلمٌ فلم يذكر عن مالكٍ إلا طريق الجمع خاصة)[٢].

فوائد متممة:

أولاً: حديثُ النزول هذا حديثٌ ثابتٌ متواترٌ عن رســـول الله ﷺ، لا مطعن فيه بوجهٍ من الوجوه.

- قال أبو زرعَة الرازي: (هذه الأَحَادِيثُ المتواترةُ عَن رَسُـــول الله ﷺ أنَّ الله تبارك وتعالى يَنزِلُ كلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّـمَاء الدُّنْيَا = قد رَوَاهُ عدَّة من أَصْـحَاب النبيِّ ﷺ، وَهِي عندنَا صِـحَاحٌ قَوِيَّةٌ)[٣].
- وقال الحاكم: سمعت أبا محمد المزني يقول: (حديث النزول قد ثبت عن رســول الله ﷺ من وجوهٍ صحيحةٍ)[٤].
- وقال ابن عبد البر: (هذا حديثٌ ثابتٌ من جهة النَّقْلِ، صـحيحُ الإسـنادِ، لا يَختَلِف أهلُ الحديثِ في صـــحَّتِه، وهو حديثٌ منقولٌ من طرقٍ متواترةٍ، ووجوهٍ كثيرةٍ من أخبارِ العُدُولِ عن النبيّ ﷺ)[٥].
- وقال أبو العباس الداني: (هذا حديثٌ صحيحٌ لا مَطعنَ فيه، خرَّجه البخاري ومسلم وسائر أئمة الحديث وتلقَّوه بالقبول).

---

(١) وهذا يدل على أن الوجهين محفوظان عن الإمام مالك، وقد رواه عنه – على الوجهين – جماعة من كبار أصـــحابه، فلعل الإمام مالك كان يجمع في روايته بين أبي عبد الله الأغر وبين أبي سـلمة تارة، ويقتصـر على ذكر أحدهما دون الآخر تارة أخرى، وكلٌ واحدٍ من أصحابه قد حَفِظَ عنه ما سَمِع منه، والله أعلم.

(٢) «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣/٣١٨-٣١٩).

(٣) أخرجه أبو الشيخ ابن حيَّان في «السنة» – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١١٧/أ) –، وأورده العيني في «عمدة القاري» (٧/١٩٩) وعزاه لأبي الشيخ.

(٤) أخرجه البيهقي في «الســنن الكبرى» (٣/رقم٤٦٥٥) وفي «الأسماء والصــفات» (٢/رقم٩٥٧)، وفي «فضـــائل الأوقات» (ص١٣٢ رقم٢٩).

(٥) «التمهيد» (٧/١٢٨).

- وترجم ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»[1] بـــ(باب ذكر أخبارٍ ثابتةِ السَّنَدِ صَحيحةِ القوَام، رواها علماءُ الحجازِ والعراقِ عن النبيِّ ﷺ في نزولِ الربِّ جلَّ وعلَا إلى السَّـــمَاءِ الدُّنيَا كلَّ لَيلَةٍ).
- وترجم ابن المحب الصامت في كتابه «صـفات رب العالمين»[2] بـــ(باب ذكر الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ في نُزُولِ الرَّبِّ تَبارَكَ وتَعَالى كَلَّ ليلةٍ إلى السَّمَاء الدُّنيَا فيَغفِرُ لمن استَغفَرَه، ويُعطِي مَن سَأَلَه).
- وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: (وتواترت الأخبار، وصحَّت الآثار بأن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيجب الإيمان به، والتسـليم له، وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول)[3].
- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد روي [يعني حديثَ النزول في كل ليلة] عن النبي ﷺ من رواية جماعةٍ كثيرةٍ من الصحابة ...؛ فهو حديثٌ متواترٌ عند أهل العلم بالحديث)[4].
- وقال ابن القيم: (نزولُ الرَّبِّ تبارك وتعالى إلى سَماءِ الدُّنيا قد تواترت الأخبار به عن رسـول الله ﷺ، واه عنه نحو ثمانية وعشرين نَفْساً من الصحابة)[5].
- وقال علاء الدين ابن العطَّار: (يجب الإيمان بحديث النزول ...، وهو حديثٌ ثابتٌ في الصـحيحين، وقد رواه جماعةٌ من طرقٍ كثيراتٍ، ... ، وهو حديثٌ مشـهورٌ صـحيحٌ لا مَطعَنَ فيه؛ لا من حيث لفظه، ولا معناه ...)[6].

ثانياً: أصـحُ طرق هذا الحديث وأكثرُها انتشـاراً طريق أبي هريرة ﷺ هذا، وهو حديث متواترٌ عنه، كما قال ابن المحب الصـامت[7]، وقد رويَ عنه من طرقٍ كثيرةٍ[8]، أصـحها

---

(١) (٢٨٩/١).

(٢) (مخطوط ل١١٧/أ).

(٣) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٠٠).

(٤) «شرح حديث النزول» (ص١٠٧).

(٥) «مختصر الصواعق المرسلة» (١١٠٨/٣).

(٦) «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» (ص١٩٩-٢٠٢).

(٧) «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢٥/ب).

(٨) أوسع من جمع طرقه عن أبي هريرة - فيما وقفتُ عليه - وساق رواياتهم: الدارقطني في «النزول» (ص٧٧-١٣٨)، وابنُ المحب في «الصفات» (مخطوط ل١٢٤/ب - ل١٢٨/ب).

طريق الزهري هذا، وقد اتفق البخاري ومسـلم على تخريجه، وانفرد مسـلم بإخراجه عن أبي هريرة من أربعة طرق أخرى:

- الطريق الأول: طريق يعقوب بن عبد الرحمن القارئ، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- الطريق الثاني: طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سـلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.
- الطريق الثالث: طريق سعد بن سعيد بن قيس، عن سعيد بن مرجانة، عن أبي هريرة.
- الطريق الرابع: طريق أبي إسحاق السَّبيعي، عن الأغرِّ أبي مسلم(١)، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

ثانياً: تعددت الروايات عن أبي هريرة في وقت النزول الإلهي، فاتفقت على أن نهاية وقت النزول هو طلوع الفجر(٢)، واختلفت في بدايته:

---

(١) وهو غير «أبي عبد الله الأغر» الوارد في حديث الباب، وينظر في التفريق بينهما: «تقييد المهمل» (٢/٥٠٤-٥٠٨)، و«الإيماء إلى أطراف الموطأ» (٣/٣١٩-٣٢٠)، و«تهذيب الكمال» (١١/٢٧٥-٢٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣٦٥) (٤/١٣٩-١٤٠).

(٢) هذا هو الثابت المحفوظ في الرواية، وأما ما جاء عند الإمام أحمد في «المسـند» (١٦/رقم١٠٥٤٤)، والدارمي في «سـننه» (٢/رقم١٥١٩) وغيرهما من رواية محمد بن عمرو بن علقمة [صـدوق له أوهام]، عن أبي سـلمة، عن أبي هريرة، وفيه: «حَتَّى يَطلُعَ الفَجرُ، **أَو يَنصَرِفَ القَارِئُ مِن صَلَاةِ الفَجرِ**» هكذا على الشك = فلا يصح، وهو وهم من محمد بن عمرو، لم يتابعه عليه أحد، وأحاديثه عن أبي سـلمة فيها اضـطراب، وقد جاءت روايته على الشـك والتردد، مما يدل على عدم ضـبطه للحديث على وجهه، والمحفوظ في الحديث بيقين هو قوله: «حتى يطلع الفجر»، كما في رواية الزهري عن أبي سلمة، وأما قوله: «أو حتى يَنصَرِفَ القَارِئُ مِن صَلَاةِ الفَجرِ» فهو من أوهام محمد بن عمرو كما سبق.

- وجاء عند النسـائي في «الكبرى» (٩/رقم١٠٢٤٧)، وابن أبي عاصـم في «السـنة» (رقم٥٠٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ص٣١٠)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٨٧٩) وغيرهم من رواية ابن أبي ذئب، عن القاسـم بن عباس، عن نافع بن جبير، عن أبي هريرة، وفيه: «فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ **حَتَّى تَرَجَّلَ الشَّمْسُ**»، أي: ترتفع. قال ابن خزيمة: (بين "طلوع الفجر" وبين "تَرَجُّلِ الشَّـمسِ" سـاعةٌ طويلةٌ)، وهذه الرواية روايةٌ شـاذةٌ، كما قال ابن حجر في «الفتح» (٣/٣١)، والحمل فيها - فيما يظهر - على «القاسم بن عباس» فإنه (صدوق)، كما قال الذهبي، وقد خالفه الثقةُ الثبتُ «عمرو بن دينار»، فرواه عن نافع بن جبير، وليس في روايته قوله: «حتى تَرَجَّلَ الشَّمْسُ».
- ومثل ذلك أيضـاً ما جاء عند أبي عثمان الصـابوني في «عقيدة السـلف وأصـحاب الحديث» (ص٢١٨) من رواية إسـرائيل بن يونس، عن جدِّه أبي إسـحاق، عن الأغر أبي مسـلم، عن أبي سـعيد وأبي هريرة، وفيه: «**حَتَّى تَطْلُعَ** =

- فجاء في الروايةِ المشهورةِ المتفقِ عليها: «**حينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ**».
- وجاء – عند مسلمٍ – من رواية الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن: «**إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ، أَو ثُلُثَاهُ**»، ومثلها رواية سعد بن سعيد بن قيس، عن سعيد بن مرجانة: «**يَنْزِلُ اللهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ، أَو لِثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ**»(١).
- وجاء – عند مسلمٍ أيضاً – من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه: «**حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**»، ومثلها رواية أبي إسحاق السَّبيعي، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة معاً: «**إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**».

فهذه الروايات كلها قد جاءت في «الصحيحين» أو أحدهما:

- فجاء في «الصحيحين» معاً أن بداية وقت النزول يكون من بداية الثلث الأخير من الليل.
- وجاء عند مسلم وحده أنه من بداية الثلث الثاني.
- وجاء عند مسلم أيضاً أنه من بداية النصف الثاني.

الشَّمْسُ»، وهو وهم، ولعله أراد «حتى يَطْلُعَ الفَجْرُ»، فإن المحفوظ عن إسرائيل –كما عند ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٣) – «حتى يطلع الفجر».

- وأما ما جاء عند ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٩٨) من رواية إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وفيه: «فَمَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى **تَسْطُعَ الشَّمْسُ**»، فلم أقف عليه إلا عند ابن خزيمة في هذا الموضع، والظاهر أنه سبق قلم، إما من ابن خزيمة أو ممن دونه، ويؤكد هذا أن ابنَ خزيمة نفسَه قد أخرج هذه الرواية قبل هذا الموضع (١/رقم٧٢) بنفس الإسناد والمتن وفيها: «حتى **يَسْطَعَ الفَجْرُ**».

ويؤكد هذا أيضاً أن هذا الحديث مرويٌّ عن إبراهيم الهَجَري من طرق متعددة، فقد رواه عنه جماعة من أصحابه، منهم: (زائدة بن قدامة، وخالد بن عبد الله الواسطي، ومحمد بن فضيل، وجعفر بن عون، ويزيد بن عطاء اليشكري)، وليس في رواية واحدٍ منهم: «حتى تسطع الشمس»، بل الذي فيها: «حتى يسطع الفجر» أو «حتى يطلع الفجر».

فالمقصود أن الروايات المحفوظة الصحيحة متفقة على أن نهاية وقت النزول الإلهي هو طلوع الفجر، وما جاء في بعض الروايات بخلاف ذلك فهو من أوهام الرواة التي لا يعتمد على شيء منها.

(١) ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العمدة» (١١٨/٢) إلى أنه لا تعارض بين الروايات التي جاء فيها أن الله عز وجل ينزل إذا ذهب «شطر الليل»، وبين الرواية المشهورة أنه ينزل إذا بقي «ثلث الليل الآخر»، وقال ما حاصله: أن هذا الاختلاف راجع إلى معرفة نهاية وقت الليل، فـ«الليل» الذي يعتبر **نصفه**: أولُه غروبُ الشمس وآخرُه طلوعُها، وأما «الليل» الذي يعتبر **ثلثه**: فآخره طلوع الفجر، قال: (فإذا انتصف الليل الشمسي يكون قد بقي ثلث الليل الفجري تقريباً). قلت: فعلى هذا التوجيه لا تعارض عنده بين رواية «النصف» و«الثلث الأخير».

وقد اختلفت أنظار العلماء في توجيه هذه الروايات التي ظاهرها التعارض، فذهب الترمذي وغيره إلى الترجيح بينها، فقدَّموا الأصحَّ منها على ما دونه، فقدَّموا رواية «الثلث الأخير» على ما سواها؛ لأنها الرواية المتفق عليها، وهي التي جاءت في أكثر الروايات.

- قال الترمذي: (وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من أوجُهٍ كثيرةٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ»، **وَهُوَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ**)[1].
- وقال ابن عبد البر: (... وفي بعضِها «شَطْرُ الليلِ»، وفي بعضِها «ثُلُثُ الليلِ الأولِ»، **وأصحُّها** «**ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ**»، وهو حديثُ ابنِ شِهَابٍ هَذَا)[2].
- وقال القاضي عياض: (وقوله ﷺ: «حتى إذا ذهب ثلثُ اللَّيل الأول» في بعض الروايات، «وشطرُه» في بعضها، **والصحيح الرواية الأخرى**: «**حين يبقى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ» كذا قال شيوخ أهل الحديث**، وهو الذى تتظاهر الأخبار بمعناه ولفظه)[3].
- وقال أبو محمد البغوي: (يُروى هذا الحديث من أوجهٍ عن أبي هريرة، **اتفق أكثرُها على قوله**: «**حين يبقى ثلث الليل**»)[4].
- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (النزول المذكور في الحديث الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته: هو «**إِذَا بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ**»، وأما رواية «**النِّصْف**» و«**الثُّلُثَين**» فانفرد بها مسلمٌ في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: «إِذَا بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ»... **والذي لا شك فيه**: «**إِذَا بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ**») ثم قال على فرض ثبوت الروايات جميعها: (فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضاً: «**إذا مضى ثلث الليل الأول**» و«**إذا انتصف الليل**»؛ فقوله حق وهو الصادق المصدوق، ويكون النزول أنواعاً ثلاثة: الأول: إذا مضى ثلث الليل الأول، ثم إذا انتصف، وهو أبلغ، ثم إذا بقي ثلث الليل، وهو أبلغ الأنواع الثلاثة)[5].

---

(١) «جامع الترمذي» (٥٦٨/١).

(٢) «الاستذكار» (١٤٧/٨).

(٣) «إكمال المعْلِم» (١١١/٣).

(٤) «شرح السنة» (٦٤/٤).

(٥) «شرح حديث النزول» (ص٣٢-٣٢٣).

- وقال الحافظ ابن حجر: (لم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت [يعني أنه في الثلث الأخير]، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ثم قال الحافظ مرجِّحاً: (ويقوِّي ذلك أن الروايات المخالفة اختُلِفَ فيها على رواتها)[1].

وسلك طائفة من أهل العلم مسلك الجمع بين الروايات، واختلفت أقوالهم في وجه الجمع كلٌّ بحسب ما ظهر له، فلتراجع أقوالهم في مظانها[2].

ثالثاً: اتفقت أكثر روايات الحديث على أن قائل: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» = هو الله عز وجل، فهو سبحانه الذي ينزل إلى السماء الدنيا، وهو سبحانه الذي يقول: «مَن يدعوني .. »، وجاء في بعض الروايات أن قائل ذلك مَلَكٌ من الملائكة يأمره الله فينادي بذلك،

- فجاء من رواية (حفص بن غياثٍ)[3] عن **الأعمش**[4].

---

(١) «فتح الباري» (٣/٣١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: «صحيح ابن حبان» (٣/٢٠٢)، و«شرح النووي على مسلم» (٦/٣٦)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/١١٣٠-١١٣٥)، و«فتح الباري» (٣/٣١)، و«أجوبة ابن القيم عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض في العقيدة والطهارة والصلاة» للحجيلي (١/٢٥٠-٢٦٠).

(٣) ثقةٌ فقيهٌ، صحيح الكتاب، وفي حفظه شيء، وهو من أوثق أصحاب الأعمش، قال فيه يعقوب بن شَيبَة: (ثقة ثبت إذا حدَّث من كتابه، ويُتَّقَى بعضُ حفظه).

(٤) أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» (٩/رقم١٠٢٤٣) من طريق عمر بن حفص بن غياث [ثقة ربما وهم، وهو من أثبت الناس في أبيه].

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (رقم١٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (١٠/رقم٥٩٣٦)، والبزار في «مسنده» ١٥/رقم٨٢٦٧)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٦)، وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (١/رقم١٢١٢) من طريق أبي هشام الرفاعي [ليس بالقوي].

كلاهما: (عمر بن حفص، وأبو هشام الرفاعي) عن حفصٍ، عن الأعمش به.

وهذا الوجه لا يصح، والحمل فيه – فيما يظهر – على حفصٍ، فإنَّ حفظه ليس بذاك، والظاهر أن هذا مما حدَّث به حفصٌ من حفظه لا من كتابه، قال العلامة الألباني في «الضعيفة» (٨/٣٥٥): (وأنا أقطع بأن هذا الحديث مما أخطأ حفصٌ في لفظه؛ لمخالفة الثقات إياه فيه؛ فقد رواه جماعةٌ عن أبي مسلم الأغر بإسناده، وليس فيه: «أنَّ الله يَأمُرُ منادياً يُنَادِي يقول: ..»، بل فيه إن الله هو القائل: «هل من .. »، وفيه: نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا، وهذا ما لم يذكره حفص بن غياث، فدلَّ على أنَّه لم يحفظه، فالظاهر أنه لم يحدث به من كتابه، وإنما من حفظه فوهم). =

- ومن رواية (مسلم بن إبراهيم الفراهيدي)[١] عن **شعبة**[٢].

ومن المحتمل أن يكون الوهم في ذلك من الأعمش نفسِه، فإنه كثير الوهم في حديث أبي إسحاق مضطرب فيه، وأبو إسحاق معدودٌ من شيوخ الأعمش الصغار، وقد قال علي بن المديني: (الأعمشُ كثيرُ الوَهَمِ في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل: .....، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم)، وقال أبو داود: (الأعمش يخطئ على أبي إسحاق في أحاديث)، لا سيما وقد خالفه قرينه الثقة الثبت «منصورُ بنُ المعتَمِر»، الذي هو (أثبتُ أهلِ الكوفة)، كما قال ابن مهديٍّ، والإمام أحمدُ، وغيرهما، وهو أصح حديثاً من الأعمش ومقدَّمٌ عليه عند الاختلاف، قال الإمام أحمد: (منصورُ أصحُّ حديثًا من الأعمش؛ لقِلَّةِ حديثِه)، وقال ابن معين: (إذا اجتمع منصورُ والأعمشُ فَقَدِّمْ منصوراً) = فقد رواه منصورٌ عن أبي إسحاق بهذا الإسناد -كما عند مسلمٍ (١/رقم٧٥٨) وغيرِه -، وليس في روايته نسبة النداء إلى غير الله عز وجل.

(١) ثقة ثبتٌ، متفقٌ على ثقته وإتقانه، وقد عمي في آخر عمره، وهو من ثقات أصحاب شعبة، وقد ذكره علي بن المديني ومسلم في الطبقة التاسعة من أصحاب شعبة.

(٢) أخرج روايته: الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/رقم٢٥٦٧ وسقط من إسناده ذكر «مسلم بن إبراهيم» فليستدرك)، والدارقطني في «النزول» (رقم٥٤).

وقد خولف مسلم بن إبراهيم في روايته، فقد خالفه:

١. محمد بن جعفر «غندر» [متفق على توثيقه، وكان من أثبت الناس في شعبة وأكثرهم رواية عنه، وكان صحيح الكتاب عنه، وإذا اختلف أصحاب شعبة فكتاب غندر حَكَمٌ بينهم، كما قال ابن المبارك].

أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١٧/رقم١١٢٩٥)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٢/رقم١١٤٦)، وفي «التوحيد» (١/رقم١٨٨)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٠٥).

٢. أبو داود الطيالسي [متفق على توثيقه، وهو من أصحاب شعبة المقدَّمين فيه].

كما في «مسنده» (٣/رقم٢٣٤٦) و(٤/رقم٢٥٠٧) - ومن طريقه: أبو عوانة في «مستخرجه» (٦/رقم٢٢٤٥)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٨٧٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٩٤٧) -.

٣. بَهز بن أَسَد العَمِّي [إليه المنتهى في التثبُّت، وقدَّمه ابن معين في شعبة على أبي داود الطيالسي].

أخرج روايته: ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٨٨).

٤. النضر بن شميل المازني [متفق على توثيقه، وهو من أصحاب شعبة المقدَّمين فيه، ذكره مسلم في الطبقة الثانية منهم].

أخرج روايته: الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/رقم٨٠).

كلهم يروونه عن شعبة بهذا الإسناد، ولفظهم: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ يُمْهِلُ حتَّى يذهبَ ثُلُثُ اللَّيلِ، ثُمَّ ينزلُ فيقولُ: هل من سائلٍ؟ هل من تائبٍ؟ هل من مُستَغفِرٍ؟ هل من مُذنِبٍ؟»، قالَ: فقالَ لهُ رجُلٌ: حتَّى يطلُعَ الفَجرُ؟ قالَ: «نَعَم»، وليس في روايتهم نسبة النداء إلى غير الله عز وجل، بل هم متفقون على أن قائل ذلك هو الله سبحانه.

فرواية هؤلاء الثقات عن شعبة هي الرواية المحفوظة عنه، وأما رواية «مسلم بن إبراهيم» المخالفة لروايتهم فهي رواية شاذة لا يعوَّل عليها.

- ومن رواية (هلال بن يحيى الرأي)[1] عن **أبي عوانة**[2].

ثلاثتهم عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الأَغَرِّ أبي مسلم، عن أبي سعيد وأبي هريرة، بلفظ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ[3]، أَمَرَ مُنَادِياً فَنَادَى: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى سُؤْلَهُ؟، هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَابُ عَلَيْهِ؟، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرُ لَهُ؟»، وهذا لفظ رواية حفص بن غياث عن الأعمش، وليس فيه ذكر (النزول)[4]، وجاء ذكر (النزول) في رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة، ورواية هلال الرأي عن أبي عوانة، ولفظه: «إِنَّ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ **يَنْزِلُ** إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِذَا مَضَى ثُلُثَ اللَّيْلِ، **ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ**: أَمَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَ لَهُ، أَمَا مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى، أَمَا مِنْ تَائِبٍ فَيُتَابَ عَلَيْهِ، أَمَا مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ».

وهذه روايات شاذة لا يعول عليها من حيث الصناعة الحديثية، والمحفوظ عن هؤلاء الأئمة الحفاظ ما عليه أكثر الروايات من أنَّ المنادِي هو «الله عز وجل» لا غيره.

---

(١) قال فيه ابن حبان في «المجروحين» (٣/٨٧): (كان يُخطئ كثيراً على قلَّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد).

(٢) أخرج روايته: الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٨).

وهلالٌ مع ضعفه قد خالف الثقات من أصحاب أبي عوانة، فقد رواه:

١. عفان بن مسلم [ثقة ثبت]، أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٩٧٤).

٢. وسريج بن النعمان [ثقة يهم قليلاً]، أخرج روايته: أحمد في «المسند» (١٧/رقم١١٣٨٦)، والدارقطني في «النزول» (رقم٥٧).

٣. وعمرو بن عون الواسطي [ثقة ثبت]، أخرج روايته: عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٤).

٤. ومسدد بن مسرهد [ثقة حافظ]، أخرج روايته: الدارقطني في «النزول» (رقم٥٨).

٥. ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي [صدوق]، أخرج روايته: البزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٢٧٠).

٦. وإبراهيم بن الحسن العلاف [ثقة]، أخرج روايته: الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم٥٥٢).

ستتهم يروونه عن أبي عوانة بهذا الإسناد، ولفظهم: «إِنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ هَبَطَ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ مِنْ ذَنْبٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ؟» وليس في روايتهم إضافة النداء إلى غير الله عز وجل، بل هم متفقون على أن قائل ذلك هو الله سبحانه.

فرواية هؤلاء الثقات عن أبي عوانة هي الرواية المحفوظة عنه، وأما رواية «هلال بن يحيى» المخالفة لهم فهي رواية منكرة لا يعتمد عليها بحال.

(٣) الشك جاء في رواية أبي هشام الرفاعي عن حفص بن غياث عن الأعمش، وأما رواية عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش فجاءت على الجزم: «**شَطْرُ اللَّيلِ الأَوَّل**» من غير شك.

وأما رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة، ورواية هلال الرأي عن أبي عوانة ففيها: «**إذا مَضَى ثُلُثُ اللَّيلِ**» من غير شك، وليس في روايتهما: «**شَطْرُ اللَّيل**».

(٤) وهذه مخالفة أخرى، فإن ذكر «النزول» محفوظٌ من حديث أبي إسحاق، كما في «صحيح مسلمٍ» وغيرِه.

ومما يؤكد شذوذ هذه الرواية التي فيها نسبة النداء إلى غير الله عز وجل = أنها خلاف المحفوظ عن أبي إسحاق نفسِه.

فقد رواه عن أبي إسحاق – إضافة إلى من سبق ذكرهم -: ابنه يونس(١)، وحفيده إسرائيل بن يونس(٢)، ومنصور بن المعتمر(٣)، ومعمر بن راشد(٤)، وشريك بن عبد الله(٥)، وزيد بن أبي أُنَيْسَة(٦)، وغيرهم، كلهم يروونه عن أبي إسحاق، عن الأغرِّ أبي مسلم، عن أبي هريرة وأبي سعيد، بذكر «النزول» أو ما في معناه كـ«الهبوط إلى السماء الدنيا».

وأما استشهاد بعضهم بحديث عثمان بن أبي العاص في تقوية هذه الروايات، فلا يصح لأمرين:

١/أن هذه الروايات عن أبي إسحاق روايات شاذة، لا تُقوِّي ولا تَتَقوى، فهي مجرد أوهامٍ من بعض الرواة، والوهم لا عبرة به.

٢/أن حديث عثمان هذا لا يصح الاستشهاد به؛ لضعفه، فإن مداره على «علي بن زيد بن جدعان» وهو ضعيفٌ، لسوء حفظه وكثرة تخليطه، قال البزار: (لا نعلم أن أحداً يحدث بهذا الحديث عن عثمان بن أبي العاص، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

---

(١) أخرج روايته: الدارقطني في «النزول» (رقم٥٥)، وأبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٢١٨-٢١٩)، وفي رواية يونس زيادةُ ألفاظٍ لم يُتابع عليها.

(٢) أخرج روايته: ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم١٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٣)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٠٧)، وأبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٢١٦-٢١٨).

وإسرائيل من أحفظ الناس لحديث جدِّه أبي إسحاق، قال فيه أبو حاتم: (ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق)، وقال الذهبيّ: (من ثقات الكوفيين وعلمائهم ولاسيما بجدِّه أبي إسحاق، فإنه بصيرٌ بحديثه، احتج به الشيخان، ووثَّقه الناس).

(٣) أخرج روايته: مسلم في «صحيحه» (١/رقم٧٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩/رقم١٠٢٤٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/رقم٣٠١٧٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٨٠/٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/عقب الحديث رقم١٨٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٦/رقم٢٢٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/رقم٩٢١)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٤ و١٤٥)، والدارقطني في «النزول» (رقم٥٢ و٥٣)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٨٧٣).

(٤) أخرجه معمر في «جامعه» (١٠/رقم١٩٦٥٤) – ومن طريقه: عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/رقم١١٥٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨/رقم١١٨٩٢)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (٢/رقم٨٥٩)، والدارقطني في «النزول» (رقم٥٦)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٠٧)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (٤/رقم٩٤٧) -.

(٥) أخرج روايته: الآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٠٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٧٤٧)، وأبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٢١٩-٢٢٠) ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون عن شريكٍ به، ويزيد من قدماء أصحاب شريك.

(٦) أخرج روايته: الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٤٧).

المطلب الثاني:
النزول عشيَّة عَرَفة

قال ابن أبي الدنيا في «فضل عشر ذي الحجة» (رقم١٨):

حدَّثنا أبو كُرَيْب، حدَّثنا أبو نُعَيْم، عَنْ مَرْزُوقٍ مَوْلَى طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الباهلي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، ينزل الله عزَّ وجلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُبَاهِي بِكُمُ الْمَلائِكَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي: أَتَوْنِي شُعْثَاً غُبْراً مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لهم، فتقول الملائكة: فيهم فلانٌ وفُلانٌ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ»**، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرُ عِتْقَاً مِنْ يوم عَرَفَةَ»**.

❖ تخريج الحديث[1]:

---

(١) هذا الحديث يروى عن أبي الزبير المكي من طرقٍ، أجودُها طريقُ مرزوقٍ الباهلي هذا.

وإلا فقد روي الحديث من طريق (هشام الدستوائي، وأيوب السختياني، وسفيان الثوري، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع) أربعتهم عن أبي الزبير، وكل هذه الطرق الأربعة لا تصح، فقد تفرد بها جماعة الضعفاء.

أما طريق هشام الدستوائي: فقد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/رقم٢٠٩٠)، والبزار في «مسنده» (كشف الأستار ٢/رقم١١٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/رقم٣٨٥٣)، والطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (رقم٢٦)، من طريق محمَّد بن مروان العقيلي، عن هشامٍ، به.

و«محمد بن مروان» فيه ضعف، وتفرده بهذا الخبر عن هشامٍ يزيد الخبر ضعفاً، فهشام إمام حافظ مكثر، له أصحاب.

وأما طريق أيوب السختياني: فأخرجه البزار في «مسنده» (كشف الأستار ٢/رقم١١٢٨)، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٣٢٦/١)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٨/رقم٣٢٥٠)، وابن عدي في «الكامل» (٩٩/٩)، والطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (رقم١١)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٢/ب) جميعهم من طريق أبي كامل الجحدري، عن أبي النضر عاصم بن هلال البصري، عن أيوب به. قال البزار: (لا نعلم رواه عن أيوب إلا عاصم).

وعاصمٌ هذا فيه لين، ويتفرد عن أيوب بما لا يُتابع عليه، قال أبو زرعة الرازي: (حدَّث عن أيوب بأحاديث مناكير)، وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه ليس يتابعه عليه الثقات)، وقال الدارقطني في «العلل» (٢٠٢/٩) بعدما ذكر رواية عاصم هذه: (الصحيح عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مُرْسَلاً). =

- أخرجه ابن خزيمة في «صـــحيحه» (٤/رقم٢٨٤٠) عن محمد بن يحيى الذهلي، وقدَّم فيه المتن على الإسناد.
- وأخرجه ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» - ومن طريقه: اللالكائي في «أصـــول الاعتقاد» (٣/رقم٧٥١)، وابن المحب الصـــامت في «صـــفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٢/ب) — عن أبي زرعة الرازي.
- وأخرجه قاســـم بن أصـــبغ في «مســـنده» - ومن طريقه: ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٠/١) -، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٨٨٥) — ومن طريقه: قوام الســـنة في «الترغيب والترهيب» (١/رقم٣٨٤) -، كلاهما من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي.
- وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى — الرد على الجهمية» (١٧٧/٣ ط.الراية) و(٢/رقم٢٧٦١ تحقيق عادل آل حمدان) من طريق أبي عمرو بن أبي غرزة الغفاري.
- وأخرجه أبو الفرج الثقفي في «فوائده» (مخطوط ل٩٢/ب)، وأبو الحســـين نصـــر بن عبد العزيز الفارســـي المقرئ في «مجلس من إملائه» (مخطوط ل٤/ب) من طريق أحمد بن محمد بن عيسى البِرْتِي[1].
- وأخرجه أبو محمد البغوي في «شـــرح الســـنَّة» (٧/رقم١٩٣١) من طريق عباس بن محمَّد الدُّوري.

وأما طريق سفيان الثوري: فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٢٥/٩) من طريق يحيى بن سلام البصري عن سفيان الثوري، به. قال ابن عدي عقبه: (وهذا الحديث لا أعلم رواه عن الثوري بهذا الإسناد غير يحيى بن بن سلام) ثم قال بعدما ساق جملة من مناكيره ومنها روايته هذه: (وليحيى بن سلام غير ما ذكرتُ من الحديث، وأنكر ما رأيتُ له هذه الأحاديث التي ذكرتها، وهو ممن يُكتَبُ حديثُه مع ضعفه).

وأما طريق إبراهيم بن مجمِّع: فقد أخرجه ســـعيد بن منصـــور في «ســـننه» — ومن طريقه: أبو طاهر بن أبي الصـــقر في «مشيخته» (رقم٨٤) —، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢/رقم١٧٠١)، والطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (رقم١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٨/١) جميعهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن أبي الزبير، نحوه مختصراً، وليس في روايته ذكر النزول عشية عرفة.

قلت: وإبراهيم بن مجمِّع ضـــعيف الحديث، وقد عدَّ ابن عدي حديثه هذا من منكراته، وقال عقبه: (هذا حديثٌ عن أبي الزبير غريبٌ عزيزٌ، ما أعلم له طريقاً غير هذا، ويروى عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر، ورواية أيوب أغرب من هذا).

(١) أخرجه من هذا الطريق: البيهقي في «شـــعب الإيمان» (٥/رقم٣٧٧٤)، وفي «فضـــائل الأوقات» (رقم١٨١)، ولكن ليس في روايته ذكر «النزول عشية عرفة»، ولأجل هذا لم أذكره فيمن أخرج الحديث.

ســـتتهم: (الذهلي، وأبو زرعة، وأبو إسماعيل الترمذي، وابن أبي عزرة، والبِرتي، والدوري)[١] **عن أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن.**

- وأخرجه ابن الجوزي في «مثير العزم الســاكن» (١/رقم١٢٣) من طريق ابن أبي الدنيا، عن أبي كريب، عن **وكيعٍ**[٢]، به، بمثله.
- وأخرجه أبو الحسن الخِلَعِي في «الجزء السابع من الخِلَعِيَّات» (ص١٥٣ رقم٣٥٥) — ومن طريقه: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٢/ب) - من طريق أبي العوام أحمد بن يزيد الرياحي، **عن سعيد بن محمد الثقفي**، بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو نعيم، ووكيع، وسعيد الثقفي)[٣] **عن مرزوقٍ به.**

❖ رجال الإسناد:

• أبو كُرَيْب.

هو: محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته.

روى عن: أبي نعيم، ووكيع بن الجراح، وغيرهما كثير.

وروى عنه: الجماعة، وابن أبي الدنيا وخلق من الكبار.

أحد الأئمة الحفاظ الأثبات.

---

(١) روى هذا الحديث عن أبي نعيم — زيادة على هؤلاء -: محمد بن سليمان الباغندي، أخرج روايته الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤١٧/٧ رقم٢٩٧٣) قال: حدَّثنا محمد عن أبي نعيم به، مختصراً، وليس في روايته ذكر «النزول عشية عرفة»، ولأجل هذا لم أذكره فيمن أخرج الحديث.

(٢) في نفسي شيء من إسناد ابن الجوزي، وذلك أن ابن الجوزي يروي الحديث من طريق ابن أبي الدنيا، عن أبي كريب، ووقع عنده (حدَّثنا وكيع، عن مرزوق)، والحديث - محل الدراسة - يرويه ابن أبي الدنيا (عن أبي كريب، عن أبي نعيم، عن مروزق)، فأخشى أن يكون ذكر «وكيع» في الإسناد مجرد وهم، صوابه: «أبو نُعَيم»، وهذا ما تميل إليه النفس، فإن الحديث مشهور عن أبي نعيم.

وقد وجدت ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» أشار إلى أن وكيعاً رواه عن مرزوق، ولكنه لم يسق إسناده، ولم أقف على رواية وكيع هذه فيما بين يدي من المصادر، إلا في رواية الجوزي هذه، فأخشى أن يكون ابن المحب اعتمد في إشارته على رواية ابن الجوزي هذه، والله أعلم.

(٣) روى هذا الحديث أيضاً عن مرزوق — زيادة على هؤلاء -: عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أخرج روايته أبو عوانة في «مستخرجه» (٣٢٤٣/٨) قال: حدثنا الدقيقي، حدَّثنا عبيد الله عن مرزوق به، مختصراً، وليس في روايته ذكر «النزول عشية عرفة»، ولأجل هذا لم أذكره فيمن أخرج الحديث.

قال مُحَمَّد بن عبدالله بن نمير: (ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب الهمداني، ولا أعرف بحديث بلدنا منه).

وقال محمد بن يحيى الذهلي: (لم أر بالعراق بعد أَحْمَد بن حنبل أحفظ من أبي كريب).

ونعته الذهبي في «السير»: (الحافظ، الثقة، الإمام، شيخ المحدثين).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حافظ).

من العاشرة، مات سنة (٢٤٨هـ)، وهو ابن سبع وثمانين سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٢/٨)، و«تاريخ دمشق» (٥٢/٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٣/٢٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٤/١١)، و«التقريب» (رقم٦٢٠٤).

• أبو نُعَيْم.

هو: الفضل بن دُكَين - و«دُكَيْن» لقب، واسمه: عَمْرو - بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، أبو نُعيم المِلاَئِي الكوفي الأحول، مشهور بكنيته.

روى عن: مرزوق الباهلي، والثوري - وكان من أثبت الناس فيه -، وغيرهما كثير.

وعنه: أبو كريب، والبخاري - وأكثر عنه، وكان من كبار شيوخه -، وخلق من الكبار.

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، كان في غاية الحفظ والإتقان.

وثَّقَه وأثنى عليه: ابن سعد، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

وقال ابن سعد: (كان ثقةً مأموناً كثيرَ الحديث حجةً).

وقدَّمه الإمام أحمدُ على وكيع في التثبُّت وقلة الخطأ، وقال فيه: (أبو نعيم ثَبْتٌ في الحديث كَيِّسٌ)[1]، وذُكِرَ عنده مرةً، فأثنى عليه، وقال: (كان ثقةً، وكان يقظان في الحديث، عارفاً به، ثم قام في أمر الامتحان - يعني محنة القول بخلق القرآن - ما لم يقم غيره، عافاه الله)، وأثنى على كتابه فقال: (إذا مات أبو نُعَيْم صار كتابُه إماماً، إذا اختلف النّاس في شيءٍ فزِعوا إِلَيْهِ).

وقال أبو حاتم: (ثقة، كان يحفظ حديث الثوري ومِسْعَر حفظاً جيداً، ... كان يأتي بحديث الثوري عن لفظٍ واحدٍ لا يُغَيِّره، وكان لا يُلَقَّن، وكان حافظاً متقِناً).

وقال أبو أحمدَ الفراءَ: سمعتُهم يقولونَ بالكوفةِ: (قالَ أميرُ المؤمنينَ، يعنونَ الفضلَ بنَ دكينٍ).

---

(١) «مسائل ابن هانئ» (رقم٢١٦٤) .

وقال ابن حبان: (كان أتقنَ أهل زمانه).

وقال يعقوب بن سفيان: (أجمع أصحابنا أن أبا نعيم غاية في الإتقان والحفظ، وأنه حجة).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الحافظ الكبير، شيخ الإسلام).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقَةٌ، ثَبْتٌ).

وكان رحمه الله يترخص في الأخذ على الحديث، قال علي بن جعفر بن خالد: (كنا نختلف إلى أبي نُعَيمٍ نكتب الحديث فكان يأخذ منا الدراهم الصِّحَاح، فإن لم يكن دراهم صحاح وكان معنا دراهم مكسَّرة أَخَذَ صَرْفَها)[1].

وقد تَكَلَّم فيه بعضُهم بسبب ذلك، ولكنه كان معذوراً في أخذه، فإنه كان فقيراً ذا عيال، وقد أفصح عن ذلك بقوله: (يلومونني على الأخذ، وفي بيتي ثلاثة عشر نفساً وما فيه رغيف)، ولما أثنى عليه الإمام أحمد قال له عبد الصمد بن سليمان البلخي: يا أبا عبد الله؛ أبو نعيم يُعْطَى فيأخذ، قال له: (أبو نعيم عندي صدوق ثقة، موضع للحجة في الحديث)، يعني أن ترخصه في الأخذ غير مؤثر على ثقته وصدقه.

وكان فيه تشيع خفيف، قال فيه الذهبي في «الميزان»: (حافظٌ، حُجَّةٌ، إلا أنه يتشيع من غير غُلُوٍ ولا سَبٍّ)، وقال في «السير»: (كان فيه تشيع خفيف).

من التاسعة، مات رحمه الله مطعوناً سنة (٢١٩هـ)، وقد قارب التسعين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٠٠/٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٦٣٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (٦١/٧)، و«الثقات» لابن حبان (٣١٩/٧)، و«تاريخ بغداد» (٣٠٧/١٤)، و«تهذيب الكمال» (١٩٧/٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤٢/١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣٥٠/٣) و«تهذيب التهذيب» (٢٧٠/٨)، و«التقريب» (رقم٥٤٣٦).

• مَرْزُوق.

هو: مرزوق، أَبُو بكر الباهلي البَصْرِيّ، مولى طلحة بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الباهلي.

رَوَى عَن: أبي الزبير المكي، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

رَوَى عَنه: أبو نعيم الفضل بْن دكين، ومعتمر بْن سُلَيْمان، وغيرهما.

قال أَبُو زُرْعَة الرازي، وأبو الفرج الثقفي[2]: (ثقة).

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص١٥٥).

(٢) «فوائد أبي الفرج الثقفي» (مخطوط ل٩٢/ب).

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات» وقال: (يخطيء).
وقال ابن خزيمة – بعدما أخرج حديثه هذا –: (أنا أبرأُ من عُهدَةِ مرزوقٍ).
وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق)، وهو كما قال.
من السابعة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة السادسة عشرة، وهم من مات بين سنة (١٥١–١٦٠هـ)، روى له الترمذي وحده.
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٤/٨)، و«ثقات ابن حبان» (٤٨٧/٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٧٣/٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٢١٠/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٢٦/١١)، و«التقريب» (رقم٦٥٥٥).

- **أَبو الزُّبَيْرِ.**

هو: محمدُ بنُ مسلمِ بنِ تَدْرُس الأسديُّ، مولاهم، أبو الزُّبيرِ المكيُّ.
ثقةٌ، مدلِّسٌ.
تقدَّمت ترجمته مفصَّلَةً.

❖ الحكم على الحديث:

هذا إسناد رجاله ثقاتٌ حفَّاظٌ إلا «مرزوق الباهلي» فإنه صدوق كما سبق، فالحديث بهذا الإسناد ظاهره الحسن، فهو حديث حسن غريب، وقد حسَّنه ابن منده، وصححه ابن حبان، وأبو الفرج الثقفي.
قال أبو عبد الله ابن منده: (هذا إسنادٌ متصلٌ حسنٌ من رسم النسائي).
وقال أبو الفرج الثقفي: (صحيحٌ على شرطِ أبي عبدِ الرَّحمن النَّسَائِيِّ، وإسنادُهُ مُتَّصِلٌ، ورجالُهُ ثقاتٌ أثباتٌ).
قلتُ: ورواية أبي زرعة لهذا الحديث مع توثيقه لـ«مرزوق» هو قبولٌ عمليٌّ منه لهذا الحديث، ولكن – مع هذا كله – ففي النفس شيء من هذا الإسناد، لأمرين:
الأول: غرابة إسناده، فإن هذا الحديث لا يعرف عن أبي الزبير المكي إلا من رواية البصريين، فأين أهل بلده المكيُّون عنه، حتى ينفرد به عنه أهل البصرة؟!.
والثاني: أن أبا الزبير موصوف بالتدليس، ولم أر تصريحه بالسماع من جابر في شيء من طرق الحديث، بل هو في جميع الطرق بالعنعنة.
ولهذا لما أخرج ابن خزيمة رحمه الله هذا الحديث في «صحيحه» أعلَّه بقوله وفعله:

- أما القول فإنه قال عقب الحديث: (أنا أبرأ من عهدة مرزوق)[1]، وكأن في هذا اتهامٌ منه له.
- وأما الفعل فإنه علَّق الإسناد أولاً ثم وصله بعد ذكر المتن، وتقديم المتن على الإسناد يفعله ابن خزيمة - غالباً - إذا كان في السند مَن فيه مقال، كما قرره ابن حجر[2]، وهو دليلٌ على عُوارِ ذلك السند عنده، فهو ليس على شرط الصحيح عنده.

فالمقصود أن الحديث بهذا الإسناد حديثٌ حسنٌ إن كان مرزوق قد حفظه، ومعنى الحديث ثابت من وجوه أخرى، والله أعلم.

(١) ينظر في بيان هذه اللفظة: «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» لأبي الحسن المصري المأربي (ص٢٢٨).

(٢) قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٣٦٥/٢): (قاعدة ابن خزيمة إذ علَّق الخبر لا يكون على شرطه في الصحة ولو أسنده بعد أن يُعَلِّقَهُ)، وقال (٤٧٧/٦): (هذا اصطلاح ابن خزيمة في الأحاديث الضعيفة والمعللة، يَقْطَعُ أسانيدَها ويُعَلِّقُها ثم يُوصِلُها، وقد بين ذلك غير مرة).

وينظر أيضاً: «فتح المغيث» (١٩٠/٣)، و«النكت الوفية» (٢٥٥/٢)، و«تدريب الراوي» (١١٩/٢).

قال أبو سعيدٍ الأشج في «جزء من حديثه» (ص٧٨ رقم٢١):

حدَّثنا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «**نِعْمَ الْيَوْمُ يَوْمٌ يَنْزِلُ اللهُ فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**». قَالُوا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَأَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟ قَالَتْ: «**يَوْمُ عَرَفَةَ**».

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق أبي سعيد الأشج: ابن أبي حاتم الرازي في «الرد على الجهمية» – ومن طريقه: اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٦٨) –، والدارقطني في «النزول» (رقم٩٦)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٤/ب).

- وأخرجه الدارقطني في «النزول» (رقم٩٥) — ومن طريقه: أبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (رقم١٨٨)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالين» (مخطوط ل١٣٤/ب) – من طريق شجاع بن الوليد، عن الأعمش، به، بمثله.

❖ رجال الإسناد:

• عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ

هو: عُقبةُ بنُ خالد بن عقبة بن خالد السَّكُوني –بفتح السين وضم الكاف –، أبو مسعود الكوفي، يُلقَّب بـ«المجدَّر».

روى عن: الأعمش، وعبيد الله بن عمر، وغيرهما.

وعنه: أبو سعيد الأشج، والإمام أحمد، وغيرهما.

ثقةٌ، على المختار.

قال تلميذه أبو سعيد الأشج: (ما تعلَّمتُ ألفاظَ الحديث إلَّا منه).

قال عبد الله بن الإمام أحمد سألتُ أبي عنه فقلتُ: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله.

وقال أبو حاتم: (من الثقات، صالح الحديث، لا بأس به).

وقَالَ عُثْمَان بن أبي شيبة: (هُوَ عِنْدِي ثِقَة).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من المتقنين وكان فاضلاً).

وقال النسائي: (ليس به بأس).

وقال الجارودي: (شيخ كوفي، صاحب حديث).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق، صاحب حديث).

قلت: والظاهر أنه إلى التوثيق أقرب، فقد وثقه الإمام أحمد، وروى عنه، ووثقه أيضاً أبو حاتم، وعثمان بن أبي شيبة، ووصفه ابن حبان بالإتقان، ونعته الذهبي في «الكاشف» بـ(الحافظ)، واحتج به الشيخان، وروى عنه جماعةٌ من الكبار، وكانَ صاحبَ حديثٍ ومعرفةٍ، فالقول بتوثيقه هو الأقرب، فيما يظهر، والله أعلم.

من الثامنة، مات سنة (١٨٨هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٤٥)، و«ثقات ابن حبان» (٧/٢٤٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم١٣٦٤)، و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص٢٤٨ رقم١٠٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/١٩٥)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٨٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٢٣٩)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٦٣٦).

• الأَعمَش.

هو: سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهليُّ، مولاهم، أبو محمَّدٍ الكوفيّ، الأعمش.

أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ الكبار.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصلةً.

• أَبـو صَالِحٍ.

هو: ذكوانُ السَمَّانُ الزيَّاتُ، أبو صالح المدنيُّ، مولى جويريةَ بنتِ الأَحْمَسِ الغَطَفَاني.

أحدُ الأئمة الثقات الأثبات، قال النووي: (اتفقوا على توثيقه وجلالتِه).

تقدَّمت ترجمته.

• أُمِّ سَلَمَةَ.

هي: أمُّ المؤمنين هندُ بنتُ أبي أُمَيَّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية.

تزوجها النبي ﷺ بعدما مات عنها زوجها أبو سلمة بن عبد الأسد ﷺ سنة (٤هـ)، وقيل: (٣هـ)، وعاشت بعد ذلك ستين سنة، وكانت ممّن أسلم قديماً هي وزوجها، وهاجرا معاً إلى الحبشة والمدينة، وماتت بالمدينة سنة (٦٢هـ) على الصحيح، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٧)، و«التقريب» (رقم٨٦٩٤)، و«الإصابة» (١٤/٣٨٥-٣٩١).

❖ الحكم على الأثر:

هذ الأثر بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقات، وهو وإن كان موقوفاً على أمِّ سَلَمَة إلا أن له حكم الرفع، فمثله لا يقال من قِبَل الرأي، لما فيه من الإخبار عن أمرٍ غيبيّ لا سبيل إلى العلم به إلا عن طريق الوحي.

وهذا الأثر لم يتفرد به عقبة بن خالد عن الأعمش، بل تابعه شجاع بن الوليد السَّكُوني، كما سبق في التخريج، وشجاعٌ (ثقةٌ مشهورٌ)، كما قال الذهبي[1].

وذكر ابن المحب أنه قد تابعهما أيضاً جرير، ولم أقف على روايته.

وقد روي الحديث عن أم سلمة من وجوه أخر:

- فأخرجه عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم١٣٧) — ومن طريقه: الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥٠٩/١٣) — قال: حدَّثنا موسى بنُ إسْمَاعيلَ أبو سلمةَ، وعليُّ بنُ عُثمَانَ اللَّاحِقِيُّ، قَالَا: حدَّثنا أبُو عَوانةَ، عن مُغِيرَةَ، عن عاصِمِ بنِ أَبِي النَّجُودِ، قالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، فذكر مثله.

وهذا إسناد جيِّدٌ لا بأس به، رجاله كلهم ثقات أثبات، إلا «عاصم بن أبي النَّجود» وهو صدوقٌ حسن الحديث، لكنه لم يسمع من أم سلمة ولا من أحد من الصحابة، فالإسناد على هذا منقطع.

- وأخرجه أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٢٢٤-٢٢٦) من وجهٍ ثانٍ، فأخرجه من طريقين صحيحين[2] عن عبد الله بن وهب[3]، عن مخرمة ابن بكير، عن أبيه، قال: سمعت محمد بن المنكدر، يزعم أنه سَمِعَ أمَّ سلمة تقول، فذكر مثله.

وهذا إسناد صحيح، إن صحَّ سماع ابن المنكدر من أمِّ سلمة، فإن أم سلمة رضي الله عنها

(١) قاله الذهبي في «المغني في الضعفاء» (١/رقم٢٧٤٣)، و«مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٢٥٨ رقم١٥٧).

(٢) أما **الطريق الأول**، فهو: أخبرنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو محمد الصيدلاني، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا أحمد بن صالح المصري، حدثنا بن وهب، به.

وأما **الطريق الثاني**، فهو: أخبرنا الحاكم، حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا إبراهيم بن منقِذ، حدثنا ابن وهب.

وهذا الطريقان رجالهما ثقاتٌ أثباتٌ.

(٣) قال ابن عدي في «الكامل» (١٧٧/٨) في ترجمة مخرمة بن بُكَيْر: (عند ابن وهب، ومعَنْ بْن عيسى، وغيرهما عَنْ مخرمة أحاديث حسان مستقيمة).

توفيت بالمدينة سنة (٦١هـ)[١]، وابن المنكدر توفي سنة (١٣٠هـ)، وكان قد جاوز السبعين من عمره كما قال ابن عيينة[٢]، وعلى هذا يكون مولده قبل سنة (٦٠هـ) بيسير[٣]، وهذا يعني أنه كان صبياً صغيراً حين وفاة أم سلمة.

وقد قال ابن مَعِين وأبو بكر البزار: (لم يسمع من أبي هُرَيْرة)، بل قال أبو زرعة: (لم يلق أبا هريرة)، وأبو هريرة توفي قبل أمِّ سلمة بسنوات يسيرة؛ ثلاثٍ أو أربع تقريباً.

وهذا يقوي الظن بأن ابن المنكدر لم يسمع من أم سلمة، وأن ما جاء في هذا الإسناد من ذكر السماع إنما هو مجرد وهمٌ، والله أعلم.

- وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤/رقم٢٧٤٦) — واللفظ له -، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٦٧) كلاهما من طريق مروان بن معاوية الفزاري[٤]، عن محمد بن أبي إسماعيل السلمي، عن خيثمة بن عبد الرحمن، قال: قالت أمُّ سَلَمَةَ: «**يَنْزِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَوْمَ عَرَفَةَ فَيَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثاً يَبْتَغُونَ فَضْلَ رِضْوَانِي، يَا أَهْلَ عَرَفَةَ قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»، هكذا في رواية الفاكهي موقوفاً على أم سلمة، وعند اللالكائيُّ وقع مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

---

(١) هذا ما استظهره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/٢١٠).

(٢) وقع في الطبعة الهندية من «تهذيب التهذيب» تصحيفٌ شنيعٌ، حيث وقع فيها: (وقال ابن المديني عن أبيه: بلغ ستاً وسبعين سنة)، وصوابه: (وقال ابن المديني عن ابن عيينة: بلغ نيّفاً وسبعين سنة)، وقد جاءت على الصواب في ط.مؤسسة الرسالة (٣/٧١٠)، ونقله عن ابنِ المديني البخاريُّ في تاريخيه «الكبير» (١/٢٢٠)، و«الأوسط» (٣/٢٥٤).

(٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٤٧٤)، ووهم الذهبي رحمه الله فذكر في ترجمة ابن المنكدر من «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٥٣) أنه (ولد سنة بضع وثلاثين) ولم أر هذا لغيره، وهو محضُ وهمٍ لأمور:

١/أن عامة من ترجم لابن المنكدر لم يذكروا سنة ولادته.

٢/أن هذا يخالف ما قاله تلميذه ابن عيينة من أن ابن المنكدر كان سِنُّه عند وفاته نيّفاً وسبعين سنة، ولو كانت ولادته كما قال الذهبي لكان عمره قريبَ المائة.

٣/أن هذا يخالف ما قاله أبو زرعة من أنه لم يدرك أبا هريرة، وأبو هريرة توفي سنة (٥٨هـ) تقريباً، وعائشة توفيت قبله بيسير (٥٧هـ)، ولو كانت ولادة ابن المنكدر كما قال الذهبي لكان مدركاً لهما قطعاً.

فالمقصود أن ما ذكره الذهبي رحمه الله هو محض وهمٍ منه، ولعله انتقل ذهنه إلى أبيه «المنكدر بن عبد الله»، فإن ولادته متَصَوَّرة في هذا التاريخ، والله أعلم.

(٤) وقع عند اللالكائي تسميته: «**مروان بن إسحاق**»، وهو خطأ، صوابه: «**مروان بن معاوية**» كما عند الفاكهي، ومما يؤكد خطأ ذلك أني لم أر في الرواة من يُسمَّى بهذا الاسم، ولم أقف عليه في شيء من الأسانيد إلا في هذا الموضع.

وهذا إســنادٌ رجاله ثقات، ولكني لا أعلم لخيثمة بن عبد الرحمن سماعاً من أم ســلمة، وإن كان ذلك محتملاً، فإن ثبت سماعه منها صَحَّ الإسناد حينئذٍ، والله أعلم.

المطلب الثالث:

النزول ليلة النصف من شعبان

قال الترمذي في «جامعه» (٢/رقم٧٣٩):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَيْلَةً فَخَرَجْتُ، فَإِذَا هُوَ بِالبَقِيعِ، فَقَالَ: «**أَكُنْتِ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ؟!**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ**[1]».

حَدِيثُ عَائِشَةَ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الحَجَّاجِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُضَعِّفُ هَذَا الحَدِيثَ، وقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، وَالحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/رقم١٣٨٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٤٣/رقم٢٦٠١٨) – ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم٩١٥) –، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (رقم١٥٠٩)، وأبو علي الطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/رقم٦٨٤)، والدارقطني في «النزول» (٨٩)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى – الرد على الجهيمة» (١٧٦/٧)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٦٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٥)، وفي «فضائل الأوقات» (رقم٢٨)، وطراد الزينبي في «جزء فيه

---

(١) قوله: «**غَنَمُ كَلْبٍ**» أَيْ: غنمُ قَبِيلَةِ بني كَلْبٍ، وخصَّهم بالذِّكر لأنَّهُ ليسَ في قبائل العربِ أكثر غَنَماً منهم. وهم بنو كلب بن وَبْرَة، من قبيلة قُضَاعَة، القبيلة العربية المشهورة، ويقال في النسبة إليهم: (الكلبي).

ينظر: «شرح المصابيح» لابن الملك (١٩٦/٢–١٩٧)، و«نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب» للقلقشندي (ص٤٠٨).

مجلسٌ من أماليه»[1] (مخطوط، رقم٢)، وابن المحب في «صــفـات رب العالمين» (مخطوط ل١٣١/ب) جميعهم من طرق عن يزيد بن هارون.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٥/رقم٣٠٤٧٨)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/رقم١٧٠١)، وابن أبي الصَّقر في «مشيخته» (رقم٩) من طريق أبي خالد الأحمر.
- وأخرجه إســحاق بن راهويه في «مســنده» (٢/رقم٨٥٠) و(٣/رقم١٧٠٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/رقم١٨٣٩) كلاهما من طريق أبي مالك الجَنْبِي.
- وأخرجه الدارقطني في «النزول» (رقم٩٠) – ومن طريقه: ابن الدُّبَيْثِي في «ليلة النصف من شعبان وفضلها» (رقم٨) –، وابن الشجري في «أماليه» (٢/رقم١٨٧٩) من طريق حفص بن غياث.
- وأخرجه الدارقطني في «النزول» (رقم٩١) من طريق عبد الرحمن بن مَغْرَاء.
- وأخرجه أبو عبد الله ابن منده في «الأمالي» (رقم٤٠٠)، والبيهقي في «شــعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٣) من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني، عن عبد الله بن المبارك[2]، عن يعقوب بن القعقاع.

---

(١) وتاريخ هذا المجلس يوم الجمعة، بعد الصلاة، في الرابع عشر من شهر شعبان، سنة ٤٧٨هـ.

(٢) هذا هو المحفوظ عن ابن المبارك، فقد رواه عنه – بذكر الواسطة بينه وبين الحجاج –: «**سعيدُ بن يعقوب الطالقاني**»، وســعيدٌ ثقةٌ، وثّقه أبو زرعة وأبو حاتم والنســائي والدارقطني والذهبي وابن حجر وغيرهم. [ينظر: «الجرح والتعديل» (٧٥/٤)، و«ســؤالات الســلمي للدارقطني» (ص١٨٧ رقم١٦٧)، و«تهذيب الكمال» (١٢٢/١١)، و«الكاشــف» (١/رقم١٩٨٣)، و«التقريب» (رقم٢٤٢٤)].

وأما ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (رقم٤) قال: حدثنا (إبراهيم بن عبد الرحمن)، والدارقطني في «النزول» (٩١) من طريق (إبراهيم بن مجَشِّــر البغدادي) كلاهما عن ابن المبارك عن الحجاج من غير واســطة = فلا يصــح عن ابن المبارك، ولم أقف عليه إلا من رواية هذين، وروايتهما عنه غير معتبرة.

أمَّا شيخُ ابن أبي الدنيا «**إبراهيم بن عبدالرحمن**» فلم أعرفه، ولم أر في شيوخ ابن أبي الدنيا من اسمه: «إبراهيم بن عبدالرحمن» إلا هذا وفي هذا الإسناد خاصة، وأما قول محقق الكتاب: لعله «إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي» فبعيد، فإن إبراهيم ابن مهدي هذا مات وهو شاب –كما قال الخليلي «الإرشاد» (٥١١/٢) –، فلعله مات قبل ولادة ابن أبي الدنيا (٢٠٨هـ) أو بعدها بيسير، ثم إنه ليس له من الحديث إلا شيء قليلٌ جداً، قال الخليلي: (لا تعرف له إلا أحاديث دون العشرة).

وأما «**إبراهيم بن مجَشِّر**» فضعيف الحديث جداً، وله مناكير، ذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» وقال: (ضعيفٌ يسرقُ الحديث)، وقال أيضاً: (له منكرات من جهة الأسانيد غير محفوظة)، وقال أبو العباس السراج: (سَمِعْتُ الفضل بْن سهل يتكلّم فِيه ويُكَذِّبه). [ينظر: «الكامل» (٤٤٢/١) و(١٨٨/٣)، و«تاريخ بغداد» (١٢٩/٧)، و«لسان الميزان» (٣٣٩/١)] فالمقصود أن هذا الوجه لا يثبت عن ابن المبارك، ولم يروه عنه أحدٌ معتبر، والمحفوظ في رواية ابن المبارك ثبوت الواسطة بينه وبين الحجاج في هذا الحديث، والله أعلم.

ســـتتهم: (يزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وأبو مالك الجَنْبِي، وحفص بن غياث، وعبد الرحمن بن مَغْرَاء، ويعقوب بن القعقاع،) **عن الحجاج بن أرطاة به.**

❖ رجال الإسناد:

• أحمدُ بن مَنيع.

هو: أحمد بن مَنِيع بنِ عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، مروزي الأصل، نزيل بغداد.

روى عن: يزيد بن هارون، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.

وعنه: الجماعة[1]، وابن أبي الدنيا، وخلقٌ غيرهم.

أحد الحفاظ الثقات، صاحب «المسند» المشهور[2].

وَثَّقَهُ: صالح بن محمد البغدادي، والنسائي، وسِبْطُه أبو القاسم البغوي، ومسلمة بن القاسم وغيرهم، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ونعته الذهبي بـ(الإمام الحافظ الثقة الحجة)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ حَافِظٌ).

وأما قول أبي حاتم فيه: (صـــدوقٌ) فلا ينقض القول بالتوثيق؛ فإن أبا حاتم رحمه الله معروف بتشدده، وهو (من أصعب الناس تزكية) كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[3]، وقد أطلق رحمه الله هذا الوصف – «صدوق» – في حق بعض الأئمة الثقات المتفق على توثيقهم وجلالتهم، كـــ«أبي خيثمة زهير بن حرب»، الذي قال فيه ابن معين: (يكفي قبيلة)!، وأطلقه أيضاً في حق «الإمام الشافعي» وهو مَن هو في الإمامة والجلالة والثقة، وأطلقه أيضاً في حق «أبي زيد سعيد بن أوس النحوي» وكان أبو حاتم نفسُه يرفع من شأنه ويثني عليه!!، ولعل هذا ما جعل العلامة المعلِّمي يقول: (أبو حاتمٍ معروفٌ بالتشـدُّدِ، وقد لا تَقِلُّ كلمة «صدوق» منه

---

(١) روى عنه الجماعة بلا واسطة، إلا البخاري فإنه روى عنه في كتابه «الصحيح» حديثاً واحداً في [كتاب الطب] بواسطة، وروى عنه في غير «الصحيح» بلا واسطة.

(٢) مسنده هذا في عداد المفقود، وقد وقف عليه الحافظ ابن حجر واستخرج زوائده على «الكتب الستة ومسند أحمد» وساقها في كتابه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، وكذلك صنيع أبو العباس شهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ)، في كتابه: «إتحاف الخِيَرَة المهَرَة بزوائد المسانيد العشرة» وهما مطبوعان، وقد حفظ لنا هذان الكتابان جملة من أحاديث «مسند أحمد بن منيع» فلله الحمد على فضله.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٤٩).

عن كلمة «ثقة» من غيرِه، فإنَّك لا تكاد تجده أطلق لفظة «صـــدوق» في رجلٍ إلاَّ وتجد غيرَه قد وثَّقَه، هذا هو الغالب)[1].

وأما قول الدارقطني - وهو من المعتدلين في هذا الباب - فيه: (لا بأس به)، فمعارضٌ بقول من أطلق القول بتوثيقه، وهم الأكثر، وفيهم الإمام النســائي وهو به أعرف فإنه ممن أخذ عنه، مع أن النســائي رحمه الله فيه نوع تعنُّت في التوثيق، قال الذهبي: (النســائيُّ لا يوثِّقُ أحداً إلا بعد الجهد)[2]، قلت: ومع هذا فقد أطلق القول بتوثيقه.

وكان رحمه الله عابداً زاهداً، قال سـبطه أبو القاسـم البغوي: (أُخبِرتُ عن جَدِّي أنه قال: أنا من نحو أربعين ســنة أختِمُ في كل ثلاثٍ)، وقال أيضــاً: (كان جدِّي ثقةً، وكان من الأبدال [يعني: الزهاد]، وما خَلَّف تبنة في لبنة[3]، ولقد بِعْنَا جميعَ مَا يملك - سوى كتبِه - فما جابت غير أربعة وعشرين درهماً).

من العاشرة، مات سنة (٢٤٤هـ)، وله أربع وثمانون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧٧/٢)، و«تسـمية مشـايخ النسـائي الذين سمع منهم» (رقم٧٠)، و«الثقات» لابن حبان (٢٢/٨)، و«تاريخ بغداد» (٣٧٧/٦)، و«الإرشـــاد في معرفة علماء الحديث» (٦٠٠/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٥/١)، و«سـير أعلام النبلاء» (٤٨٣/١١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٤٥/١)، و«تهذيب التهذيب» (٨٤/١)، و«التقريب» (رقم١١٤).

• يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.

هو: يزيدُ بنُ هَارونَ بنِ زَاذِي -ويُقَالُ: زَاذَان- بنِ ثَابتٍ السُّلَمِيُّ مولاهم، أبو خَالِدٍ الواسِطِيُّ.

أحدُ الأئمة الحفَّاظ، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه.

تقدمت ترجمته.

• الحَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ.

هو: الحجّاج بن أرطأة بن ثَوْر بن هبيرة النَّخَعي، أبو أرطأة الكوفي، القاضي الفقيه.

روى عن: يحيى بن أبي كثير، وسليمان بن سحيم، وغيرهما.

وعنه: يزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وغيرهما.

---

(١) «التنكيل» (٣٥٠/١).

(٢) «المغني في الضعفاء» (٥٣٨/٢).

(٣) كناية عن القلة، وجاءت العبارة في بعض المصادر: (وما خلَّف في بيته سوى كتبه).

أحد الأعلام، متفقٌ على صدقه، وسعة علمه وحفظه، وكان من كبار الفقهاء في زمانه.

قال عبد الله بن أبي نجيح: (ما جاءنا من الكوفيين مثله).

قَالَ سفيان الثَّوْرِيّ: (ما رأيت أحفظ من حجاج بْن أرطاة. وكان يقول: عليكم بحجاج، فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه).

وقال حمّاد بن زيد: (ما رأيتُ كوفياً أفقه – وفي رواية: أحفظ – من حجاج بن أرطاة).

وقال الإمام أحمد: (كان من الحفّاظ).

وقال الخليلي: (ثقة عالم كبير).

وقال الخطيب البغدادي: (الحجاج أحد العلماء بالحديث والحفاظ له).

ووصفه بالحفظ أيضاً: شعبة، والبزار، وابن خراش وغيرهم.

ومع هذا فقد اختلف الأئمة النقاد في درجة الاحتجاج بحديثه اختلافاً كثيراً، وهم في هذا ما بين مُضَعِّفٍ له ومُقَوٍّ، وهذا بيان أقوالهم فيه:

قال ابن سعد: (كان ضعيفاً في الحديث).

وقال ابن خلَّاد: (كان يحيى –يعني: بن سعيد القطان– سيء الرأي فيه جداً، ما رأيتُه أسوأ رأياً في أحدٍ منه في حجَّاج، ومحمد بن إسحاق، وليث، وهمام، لا يستطيع أحدٌ أن يراجعه فيهم).

وقال أبو عبيد الْقَاسِم بْن سلَّام: ناظرتُ يَحْيَى بْن سعيد الْقَطَّان في حجاج بْن أرطاة، وَظننتُ أنه تركَه من أجل لبسه السواد، فقلتُ: لم تركتَه؟ فَقَالَ: (للغلط)، قلت: فِي أي شيء؟ قال: فحدَّث يَحْيَى بغير حَدِيثٍ – يعني مما غلط فيه حجاج –.

وقال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (كان الحجاج من الحفاظ). قلتُ: فلم ليس هو عند النَّاسِ بذاك؟ قال: (لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة). وسئل الإمام أحمد مرة: يحتج بحديث حجاج؟ فقال: (لا). وقال في موضع: (هو مضطرب الحديث).

وقال ابن معين – في رواية معاوية بن صالح –: (ثقة). وقال – في رواية ابن محرز –: (ليس بأس به). وقال – في رواية عبد الخالق بن منصور، وابن أبي خيثمة –: (صدوقٌ، وليس بالقوي في الحديث)، [زاد ابن منصور: (وليس هو من أهل الكذب)]. وقال – في رواية الدارمي وابن

طهمان -: (صالح الحديث). وقال - في رواية ابن أبي خيثمة والدورقي -: (ضعيف). وقال - في رواية الدوري ومعاوية بن صالح -: (لا يحتج به).

وقال البخاري: (ما قال فيه «حدَّثنا» يحتمل، وروى عنه الثوري وشعبة)(١).

وقال العجلي: (كان فقيهاً، وكان أحد مفتي أهل الكوفة، وكان فيه تِيْهٌ، وولي قضاء البصرة، وكان جائز الحديث إلا أنَّه صاحب إرسال، وإنما يعيب الناس منه التدليس).

وقال يعقوب بن شيبة: (واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق).

وقال أبو زرعة الرازي: (صدوق يدلِّس). وسئل عنه مرة فقال: (يرسل كثيراً).

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال: «حدَّثنا» فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع، ولا يحتج بحديثه). وقال في موضع: (الحجاج يدلس في حديثه عن الضعفاء ولا يحتج بحديثه)(٢).

وقال إسماعيل القاضي: (مضطرب الحديث لكثرة تدليسه).

وقال محمد بن نصر المروزي: (الغالب على حديثه الإرسال، والتدليس، وتغيير الألفاظ).

وقال النسائي: (ليس بالقوي). وقال مرة: (ضعيفٌ لا يحتج به)(٣). ومرة: (ضعيفٌ صاحب تدليس)(٤).

وقال الساجي: (كان مدلساً، صدوقاً، سيء الحفظ، ليس بحجة في الفروع والأحكام).

وقال ابن خزيمة: (لا أحتج بحجاج إلا فيما قال: أنا أو سمعتُ).

وقال ابن عدي: (إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).

وقال الدارقطني: (لا يحتج به). ومرة: (كثير الوهم). ومرة: (ضعيف). ومرة: (ليس بحافظ). ومرة: (الحجاج رجل مشهور بالتدليس، ويحدِّث عمن لم يلقه، ومن لم يسمع منه، ...، وترك

---

(١) «التاريخ الأوسط» (٣/٥٢١).

(٢) «العلل» (رقم١٠٩).

(٣) «السنن الكبرى» (٦/عقب الحديث رقم٦٩٧٧).

(٤) «السنن الكبرى» (٨/عقب الحديث رقم٩٠٥٩).

الرواية عنه سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس، بعد أن جالسوه وخبروه، وكفاك بهم علمًا بالرجال ونبلاً).

وقال أبو عبد الله الحاكم: (الحجاج بن أرطاة ممن لا يحتج به)[١].

وقال الخليلي: (عالم ثقة كبير، ضعفوه لتدليسه).

وقال ابن عبد البر - عقب حديث أخطأ فيه الحجاج -: (فهذا يدلك على ضعف رواية الحجاج، وأن ما قال أهل الحديث فيه: أنه ضعيفٌ مدلِّسٌ، لا يحتج بحديثه؛ لضعفه وسوء نقله عندهم حقٌّ)[٢]. وقال في موضع آخر: (الحجاج ضعيف عندهم ليس بحجة)[٣].

وقال ابن القطان الفاسي: (ضعيفٌ مدلِّسٌ عن الضعفاء)[٤].

قال النووي: (اتفقوا على أنه مدلِّسٌ، وضعَّفه الجمهورُ فلم يحتَجُّوا به، ووثقه شعبة وقليلون، وكان بارعاً في الحفظ والعلم)[٥].

وقال الذهبي في «الكاشف» و«الميزان»: (أحد الأئمة الأعلام على لينٍ في حديثه). وقال في «تذكرة الحفَّاظ»: (كان من أوعية العلم، لكنه ليس بالمتقن لحديثه، وكان أيضاً يدلس، لم يخرّج له البخاريُّ، وقَرَنَه مسلمٌ بآخر). وقال في «السير»: (كان من بحور العلم، تُكُلِّم فيه لِبَأْوٍ[٦] فيه، ولتدليسه، ولنقصٍ قليلٍ في حفظه، ولم يُترَك).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق، كثير الخطأ والتدليس). وضعَّفه في «الفتح» في مواضع[٧]، وقال في موضعٍ[٨]: (لا يحتج به).

قلت: ولا تعارض بين حكم الحافظ عليه في «التقريب» بأنه (صدوق) وبين حكمه عليه في «الفتح» بأنه «ضعيف»، فالذي يظهر لي من سياق كلامه أنه يريد بقوله: (صدوق) أي صدوق اللهجة، لا أنه حسن الحديث، بدليل قوله بعدها: (كثير الخطأ)، فإن من كان كثير

---

(١) «سؤالات السجزي للحاكم» (رقم٤٥).

(٢) «التمهيد» (٢/٧٥).

(٣) «التمهيد» (١٥/٢٢٥).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٣/١٢١).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣٨١).

(٦) البأو: الكِبْرُ والتَّعَاظُم.

(٧) (٢/١١٥) و(٣/٣٨٠ و٥٩٧) و(٤/٣٦) و(١٠/٤١) و(١٢/١٠٣).

(٨) (١٠/٣٤١).

الخطأ فإنه لا يكون صدوقاً بل ضعيفاً، فتبين بهذا أن لا منافاة بين ما في «التقريب» وما في «الفتح»، فكأنه أراد بقوله: (صدوق) نفي الكذب عنه.

فهذه أقوال الأئمة في الحجاج، ويُستخلص منها أمور:

١. أنه من أهل الصدق والعدالة، وهذا محل اتفاق بين الأئمة، فلم أر من طعن في صدقه، ويكفي فيه قول أبي حاتم: (لا يُرتاب في صدقه)، ومما يحسن التنبيه عليه أن بعض من أطلق القول فيه من الأئمة بأنه (صدوق) مرادهم بذلك مجرد العدالة وصدق اللهجة فحسب، وسياق قول الناقد يوضِّح هذا ويُبَيِّنه.

٢. أنه كان واسع الراوية، كثير المحفوظ، وكان بحراً من بحور العلم، ولذا وصفه غير واحد من الأئمة بأنه كان حافظاً.

٣. أنه – رحمه الله – على سعة روايته وكثرة حديثه، لم يكن متقناً له، بل كان يخطيء ويضطرب، وينفرد بزيادةِ ألفاظٍ لايتابع عليها.

٤. أن أشد من أخذ عليه: كثرةُ تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل، وهذا محل اتفاق بين الأئمة، كما قال النووي، وعباراتهم في هذا ظاهرة بيّنة، ولهذا عدَّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلّسين، وهم من اتّفق الأئمة على أن لا يحتجّ من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. ومن تدليسه – رحمه الله – أنه كان يحدِّث عن أقوامٍ عاصرهم ولكنه لم يلقهم ولم يسمع منهم شيئاً، كالزهري ويحيى بن أبي كثير ومجاهد وغيرهم، وهذا ما يسمى في اصطلاح متأخري المحدِّثين بـ«الإرسال الخفي».

٥. أنه كان فيه تِيهٌ وعُجْبٌ، وكان يقول: (أهلكني حبُّ الشَّرَف) ولهذا نُقِلَت عنه أحوالٌ وأقوالٌ لا تليق بعالِمٍ مثله، فالله يعفو عنه، وهذا المأخذ لم يؤثِّر على عدالته رحمه الله، وقد علَّق الذهبي – في ترجمته – على بعض أقواله في هذا بما يكفي ويشفي.

وخلاصة الأمر في حال حجاج أنه **صدوق حسن الحديث**، بشرطين:

الأول: أن يصرِّح بالسَّماعِ في حديثه.

والثاني: أن لا ينفرد أو يخالف.

فإن عنعن ولم يصرح بالسماع، أو انفرد بما لا يتابع عليه، أو خالف في روايته الثقاتَ فحديثه حينئذ ضعيفٌ لا يحتج به.

وحجَّاجٌ من السابعة، مات سنة (١٤٥هـ)، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم مقروناً بغيره، والباقون.

بقي هنا مسألة متعلِّقةٌ بهذا الحديث، وهي سماعه من يحيى بن أبي كثير[١].

فقد نقل الترمذي عن البخاري أنه قال: (الحجَّاجُ بنُ أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثيرٍ).

وقال العجلي: (كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً).

وقال ابن حجر في ترجمة حجَّاج من «التهذيب»: (روى عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه).

يُنظر: «الطبقات الكبرى» (٣٥٩/٦)، و«ثقات العجلي» (٢٨٤/١)، و«الجرح والتعديل» (١٥٤/٣)، و«أخبار القضاة» لوكيع (٥٠/٢)، و«المجروحين» (٢٢٥/١)، و«الكامل» لابن عدي (٢٢٣/٢)، و«الإرشاد» للخليلي (١٩٥/١)، و«تاريخ بغداد» (١٣٣/٩)، و«تهذيب الكمال» (٤٢٠/٥)، و«الكاشف» (١/رقم٩٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤٥٨/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٨/٧)، و«تذكرة الحفاظ» (١٣٩/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٨٦/٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٦/٢)، و«التقريب» (رقم١١١٩)، و«تعريف أهل التقديس» (رقم١١٨)، و«معجم المدلِّسين» (ص١٢٩)، و«موسوعة أقوال ابن معين في الرجال» (٤١٦/١).

• يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

هو: يحيى بنُ أبي كثيرٍ الطائيُّ، مولاهم، أبو نَصرٍ اليَمَاميُّ.

أحد الأئمة الحفاظ، متفق على ثقته وإمامته وجلالة قدره، وكان من أعلم الناس بحديث أهل المدينة، وكان لا يُحَدِّث إلا عن ثقة.

ولكنه - مع ثقته - كان يرسل ويدلس، فكان يروي عن أقوام لم يلقهم، وَلم يسمع مِنْهُم، ولأجل هذا تكلَّم الأئمةُ في مراسيله، فقال الإمام أحمد: (مراسيل يحيى لا تعجبني؛ لأنه روى عن رجالٍ ضِعَافٍ صِغَارٍ)[٢]. وقال يحيى القطان: (مرسلات يحيى شِبْهُ الرِّيح). وقال ابن رجب: (مراسيل يحيى ضعيفة جداً)[٣].

ووصفه بالتدليس: النسائي، والعقيلي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم، وعدَّه العلائي وابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلِّسين.

---

(١) ينظر: «جامع الترمذي» (٢/عقب الحديث رقم٧٣٩)، و«الثقات» للعجلي (٢٨٤/١)، و«جامع التحصيل» (ص١٦٠)، و«تحفة التحصيل» (ص٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٦/٢).

(٢) «مسائل ابن أبي هانئ» (رقم٢٢١٥).

(٣) «فتح الباري» (٣١٦/٨).

وقد تقدمت ترجمته مفصلة.

بقي هنا مسألة متعلِّقةٌ بهذا الحديث، وهي سماعه من عروة بن الزبير[1].

فذهب البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، والمزيُّ وغيرهم إلا أنه لم يسمع من عروة.

وخالف هؤلاء الجماعة: ابنُ معين، فقد قال له إسحاق الكوسج: يحيى بن أبي كثير سمع من عروة بن الزبير؟ قال: نعم.

قلت: وقول الجماعة مقدَّمٌ، وقرائن الحال تؤيده، قال أبو حاتم: (يحيى بنُ أبي كثيرٍ ما أُراهُ سمِع من عُروة بنِ الزُّبيرِ؛ لأنَّه يُدخِلُ بينه وبينه رجلٌ أو رجلانِ، ولا يذكرُ سماع، ولا رؤية، ولا سؤالهُ عن مسألةٍ).

• عُرْوَةَ.

هو: عروةُ بنُ الزبيرِ بنِ العوَّامِ بنِ خُويلدٍ القُرشيُّ الأَسديُّ، أبو عبدِ الله المدَنيُّ.

أحدُ الأئمة الأعلامِ، ثقةٌ ثَبْتٌ إمامٌ فقيهٌ عابدٌ، متفقٌ على الاحتجاج به.

تقدمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

حديث عائشة هذا حديثٌ باطلٌ، لا يصح، وإسناده شديد الضعف، وفيه علل:

أولاً: انقطاع إسناده، وذلك في موضعين، (بين الحجاج وبين يحيى بن أبي كثير)، و(بين يحيى وبين عروة بن الزبير)، وحجاج مدلِّسٌ معروفٌ، وقد روى هذا الحديث بالعنعنة، ولم يصرح بالسماع في شيء من الروايات.

ثانياً: أنه مداره على «الحجاج بن أرطاة» وقد تفرد به.

قال الترمذي: (حديثُ عائشةَ، لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه من حديثِ الحجَّاجِ)، وقال الحافظ أبو علي البَرْدَاني[2]: (انفرد به الحجَّاج بن أرطاة، عن يحيى ابن أبي كثير، عن عروة بن الزبير، عن

---

(١) ينظر: «جامع الترمذي» (٢/عقب الحديث رقم٧٣٩)، و«الثقات» للعجلي (٢/٣٥٧)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٤١-٢٤٢)، و«تهذيب الكمال» (٣١/٥٠٥)، و«تحفة التحصيل» (ص٣٤٦).

(٢) هو الحافظ أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي البَرْدَاني البغدادي. ولد سنة (٤٢٦هـ) وتوفي سنة (٤٩٨هـ). =

خالته عائشـــة، رضـــي الله عنها، وقد رواه عن الحجاج بن أرطاة جماعةٌ من الأئمة الثقات)[1]، وقال ابن المحب: (حديثٌ غريبٌ)[2].

والحجاج ليس بحجة فيما ينفرد به، بل تفرده بخبر من الأخبار يُعَدُّ منكراً.

ثالثاً: أنَّ الحجَّاج — مع ضعفه وتفرُّده – قد اضطرب فيه:

- فرواه يزيد بن هارون، عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشـــــة، عن النبي ﷺ، موصولاً، كما هنا.
- ورواه أيضاً يزيدُ، عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبي ﷺ، مرسلاً[3].
- ورواه أيضـاً يزيدُ وأبو خالد الأحمر وغيرهما، عنه، عن مكحول، عن كثير بن مرة الحضـرمي، عن النبي ﷺ، مرسلاً[4].
- ورواه أيضاً أبو مالك الجَنَبي، عنه، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، موصولاً[5].

قَالَ السّـــمعانيّ: (كَانَ أحد المتميّزين في صـــنعة الحديث وأحد حفَّاظه، خرّج لنفســـه وللشّـــيوخ، وكتب الكثير، وكان ثقةً صـــالحاً، سمع عَبْد العزيز بْن عليّ الأَزَجيّ، وأبا الحَسَـــن القَزْوينيّ، وأبا طَالِب بْن غَيْلان، وأبا إِسْـحَاق البَرْمكيّ، وأبا مُحَمَّد الجوهريّ، والقاضي أبا يَعْلَى بن الفراء، وأبا بَكْر الخطيب، وطبقتهم، وكان حنبلياً).

وذكره الذهبي في الطبقة الرابعة عشـــــرة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مع أبي نصـــــر ابن ماكولا وأبي علي الجياني وطبقتهم. ونعته في «السير» بـ(الشيخ الإمام الحافظ الثقة، مفيد بغداد)، وقال في «العبر»: (كان بصيراً بالحديثِ محَقِّقاً حُ من مصـــنفاته: مجلدٌ في «المنامات النبوية»، و«الفوائد الحســـان العوالي المنتقاة الصـــحاح على شـــرط الإمامين البخاري ومسلم»، وله «جزءٌ في صلاة النَّبِيِّ ﷺ خلف أَبِي بَكْرٍ الصديق»، وله تخاريج على بعض الأجزاء والأمالي.

ينظر: «الأنسـاب» للسـمعاني (١٤٤/٢)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص١٦٩-١٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١١/١٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢١/٤)، و«تاريخ الإســـلام» (٧٩٩/١٠)، و«العبر في خبر من عَبَر» (٣٧٦/٢)، و«من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص٢١٥ رقم٥٨٧).

(١) جزءٌ فيه تسـعةُ مجالس من أمالي أبي الفوارس طراد بنُ مُحمَّدِ بنِ علي الزَّيْنَبِيُّ، تخريج الحافظ أبي علي البَرْداني (مخطوط، منشورٌ في برنامج جوامع الكَلِم).

(٢) «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣١/أ).

(٣) أخرجه البيهقي في «الشـــعب» (٥/رقم٣٥٤٤)، ونقل عقبه عن الحاكم ترجيح هذا الوجه المرســـل، فقال: (قال أبو الله: إنّما المحفُوظُ هذا الحديثُ من حديث الحجّاج بن أرطاة، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، مُرسلاً).

(٤) أخرجه ابن أبي شـيبة في «المصـــنف» (١٥/رقم٣٤٧٩) عن أبي خالد الأحمر، والدارقطني في «النزول» (رقم٨٣) من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي في «الشعب» (٥/رقم٣٥٥٠) من طريق عبد الواحد بن زياد، ثلاثتهم عن الحجاج به.

(٥) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/رقم١٨٣٩).

- وروي أيضاً عنه، عن مكحول، عن كثير بن مرة، قولَه، موقوفاً عليه[١].

ولا شك أن تعددَ هذه الأوجه واختلافَها دليلٌ على اضطرابه في هذا الحديث وعدم ضبطه له، ولذا لـمَّا عَرَضَ الدارقطنيُّ لعلل حديث عائشة هذا في كتابه «العلل»[٢] وذكر اختلاف الرواة فيه ختم كلامه بقوله: (إسناد الحديث **مضطربٌ** غير ثابتٍ).

رابعاً: أن زيادة ذكر النزول الإلهي ليلة النصف من شعبان في هذا الحديث مخالفٌ لما ثبت في «صحيح مسلم»[٣] وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه قصةُ البقيع، وقولُ النبيِّ ﷺ لها: «أَظَنَنْتِ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ؟»، ومع هذا فليس فيه ذكر النزول الإلهي ليلة النصف من شعبان، مما يدل على أن هذه الزيادة في هذا الحديث - مع أن القصة واحدة - لا تصح، وتجنب الإمام مسلم لها دليل على نكارتها وعدم ثبوتها.

فالمقصود أن حديث حجَّاجٍ هذا اجتمع فيه الضعفُ والتفرُّدُ والاضطرابُ والمخالفةُ، والواحد من هذه العلل كافٍ في ضعف الحديث، فكيف باجتماعها كلها؟.

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد لا يصح الاستشهاد به فضلاً عن الاحتجاج به، ولذا ذهب عامة أهل العلم إلى ضعف هذا الحديث، فقد نصَّ على ضعفه إمامُ المحدثين الإمام **البخاري** - فيما نقله الترمذي عنه[٤] -، **والدارقطني** - كما سبق -، **وابن دحية الكلبي**[٥]، **وأبو شامة**[٦]، **والشوكاني**[٧]، **والعلامة الألباني**[٨]، وغيرهم.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (رقم٥) من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن، والدارقطني في «النزول» (رقم٨٣) من طريق إبراهيم بن مجَشِّر، كلاهما عن ابن المبارك، عن حجاجٍ به.

(٢) (١٤/رقم٣٥٧٣).

(٣) (٢/رق٩٧٤).

(٤) «جامع الترمذي» (٢/عقب الحديث رقم٧٣٩).

(٥) «ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان» (ص٣٨-٤٠).

(٦) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص١٢٩-١٣١).

(٧) «الفوائد المجموعة» (ص٥١ في أثناء الكلام على الحديث رقم١٠٦).

(٨) «ضعيف الترمذي» (ص٨١ رقم٧٣٩)، و«ضعيف ابن ماجه» (ص١٠٦ رقم١٤٠٨)، و«مشكاة المصابيح» (رقم١٢٩٩).

وقد روي حديث عائشة هذا من طرق أخرى أشد ضعفاً من طريق حجاج هذا، وبألفاظ مختلفة:

- فقد رواه عمرو بن هاشم البيروتي، عن سليمان بن أبي كريمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها بنحوه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم٦٠٦)، والدارقطني في «النزول» (رقم٩٢)، والبيهقي في «شـــعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٥٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم٩١٧)، وابن حجـر في «الأمـالي المطلقة» (رقم١٠٧).

قلتُ: هذا إسـنادٌ واهٍ جداً، وآفته من «**سـليمان بن أبي كريمة**»[1]، فإنه ضـعيف الحديث صـاحب مناكير، على قلة روايته، فقد سئل عنه أبو حاتم فقال: (ضعيف الحديث)، وقال الأزدي: (شبه لا شيء)، وقال العقيلي: (يُحدِّث بمناكيـــر لا يتابع على كثير منها)، وقال أيضاً: (يروي عن هشام بن عروة بواطيل لا أصل لها)، وقال ابن عدي: (عامـــة أحاديثه مناكير)، وقال الذهبي: (ليِّنٌ صاحب مناكير).

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٧)، و«الضـــعفاء» للعقيلي (١٣٨/٢) و(٧٤/٤)، و«الكامل في الضـــعفاء» (٢٤٧/٤-٢٥٠)، و«تاريخ دمشـق» (١٤٠/٥٣)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢٤/٢) و(٦٩/٣)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٢٦١٦) و(٢/رقم٥٥٨٧)، و«لسان الميزان» (١٧٠/٤) و(١٧٢/٧).

تنبيه: هذا الراوي اضطرب الرواة في اسمه، فتارة يُسَمَّى: (سليمان بن أبي كريمة) كما هنا، وتارة يُسَمَّى: (محمد بن سليمان بن أبي كريمة) كما جاء في بعض الأســانيد، وتارة لا يُذكَر اســم أبيه فيقال: (محمد بن أبي كريمة)، ولأجل هذا الاختلاف جاءت ترجمتُه مفرقة في كتب الرجال، فالذهبي مثلاً ترجم له في كتابه «الميزان» في ثلاثة مواضــع، فترجم له في (٢٢١/٢) فقال: (سليمان بن أبي كريمة شامي. عن هشام بن عروة، وهشام بن حسان، وأبي قرة، وخالد بن ميمون. وعنه صدقة بن عبد الله، وعمرو بن هاشــم البيروتى، ومحمد بن مخلد الرعيني. ضـعفه أبو حاتم. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ...). ثم ذكر له حديثَين منكرَين من رواية عمرو بن هاشم البيروتي عنه.

ثم ترجم له في (٥٧٠/٣) فقال: (محمد بن سليمان بن أبي كريمة. عن هشام بن عروة. ضعَّفه أبو حاتم). ثم ذكر له حديثاً منكراً من رواية عمرو بن هاشم البيروتي عنه.

ثم ترجم له ثالثة في (٢٢/٤) فقال: (محمد بن أبي كريمة، لا يكاد يعرف، والخبر منكر) ثم ســـاق له خبراً منكراً من رواية عمرو بن هاشم البيروتي.

وهذه التراجم الثلاث هي في الحقيقة لشـخصٍ واحدٍ اختلف الرواة في اسمه، وأكثر أحاديث (سـليمان بن أبي كريمة) يرويها عنه «عمرو بن هاشم البيروتي»، والله أعلم.

ومما يدل على نكارة هذا الطريق أنه لا يُعرَف عن هشام بن عروة إلا من رواية سليمان هذا، وهشــامٌ له أصــحابٌ ثقاتٌ عارفونَ بحديثِه كمالكٍ والثوري والليثِ بن ســعدٍ ويحيى القطان ونحوِهم، فتفرد سليمان بهذا الخبر عن هشام دون هؤلاء الحفاظ دليلٌ على نكارة خبره.

كما أنه قد وقع في متنه مخالفة لما في حديث الحجاج بن أرطاة، ففي حديث الحجاج: أن عائشة رضي الله عنها تبعتُه إلى البقيع، وأما حديث سليمان ففيه: أنها رأته وهو ساجدٌ وليس في روايته ذكر البقيع مطلقاً، وهذا المخالفة تدل على عدم ضبط سليمان لروايته، فالمقصود أن هذا الوجه لا يصــح بحال، ولذا قال ابن الجوزي - بعدما ســاق الحديث من هذا الوجه -: (هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ)[1].

وقال ابن حجر: (هذا حديثٌ غريبٌ، ورجالُه موثَّوقونَ إلَّا سليمانَ بنُ أبي كريمةَ ففيهِ مقالٌ)[2].

- ورواه أيضاً محمد بن عيسى بن حيان المدائني، عن سلام بن سليمان، عن سلامٍ الطويل، وهيب المكي، عن أبي رهم، عن أبي ســعيد الخدري، عن عائشــة رضــي الله عنها بنحوه مطولاً. أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٥٦).

قلت: وهذا إسنادٌ أوهى من سابقه، وهو مسلسلٌ بالمتروكين، فيه:

- **محمد بن عيسى بن حيان المدائني**[3]، متروك الحديث، ويحدِّث عن مشايخه بما لا يُتَابَع عليه، وحكى بعضهم أنَّه كان مغفَّلاً لم يكن يدري ما الحديث.
- **سلام بن سُليمان بن سوَّار الثقفي المدائني**[4]، منكر الحديث، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه، بل قال ابن حزم: (سلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة).

---

(١) «العلل المتناهية» (٢/رقم٩١٧).

(٢) «الأمالي المطلقة» (ص١٢١).

قلت: قول الحافظ عن سليمان: (فيه مقال) فيه تسمُّحٌ في العبارة لا يتوافق مع أقوال الأئمة فيه.

(٣) ينظر في ترجمته: «سؤالات السلمي للدارقطني» (رقم٣٢٢)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (رقم١٧١)، و«تاريخ بغداد» (٣/٦٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢١)، و«لسان الميزان» (٧/٤٢٨).

(٤) ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٢/١٦١)، و«الجرح والتعديل» (٤/٢٥٩)، و«الكامل في الضعفاء» (٤/٣٢٣)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص٨٩ رقم٩٠)، و«الإحكام» لابن حزم (٦/٨٢)، و«تاريخ بغداد» (١٠/٢٧٤)، و«تهذيب الكمال» (١٢/٢٨٦)، و«الكاشف» (١/رقم٢٢٢٧)، و«تلخيص المستدرك» (٢/٢٦١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٦/١٠٢)، و«التهذيب» (٤/٢٨٣)، و«التقريب» (رقم٢٧٠٤).

- **سلَّام بن سَلْم المدائني الطويل**[1]، متروك الحديث بالاتفاق، قال البخاري وأبو حاتم: (تركوه)، وَقَال ابن حبان: (يروي عن الثقات الموضوعات كأنَّه المعتمد لها).

قلت: والواحد من هؤلاء الثلاثة كافٍ في سقوط الإسناد وعدم الاعتداد به، فكيف بهم مجتمعين؟!.

- **وروي الحديث من وجهٍ رابعٍ**، أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في «معجم أسامي شيوخه» (٤٠٧/١) قال: حدَّثنا أبو جعفر الأشناني، من كتابه إملاءً، حدَّثنا عبَّادُ بنُ أحمدَ بنِ عبد الرَّحمن العَرْزَمي، حدَّثني عمِّي، عن أبيه، عن مُطَرِّفٍ، عن الشعبي، عن عروة[2]، عن عائشة، بنحوه.

قلت: وهذا أيضاً إسنادٌ تالفٌ كسابقه، فالعَرْزَميُّون — عبَّاد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عُبَيدِ الله بن أبي سُليمان العرْزَمي[3]، وعمُّه «محمَّد بن عبد الرحمن»[4]، وجدُّه «عبد الرحمن بن محمد»[5] — كلُّهم متروكون.

قال البرقاني: سمعتُ الدارقطني يقول: (عبَّادُ بنُ أحمد العرْزَمِي، **متروكٌ**)، ونقل عنه أيضاً أنه قال: (محمَّد بن عبد الرحمن بن محمَّد بن عُبَيْد الله بن أبي سليمان العرْزَمِي، هو عمّ عبَّاد بن أحمد العرزمي، ومحمَّد بن عبد الرحمن **متروكٌ**، وأبوه وجدُّه).

---

(١) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٤)، و«المجروحين» (٣٣٩/١)، و«الكامل» (٢٩٩/٣)، و«المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١٧١/١)، و«الميزان» (٢٥٢/٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٧/١٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٧٦/٦)، و«التهذيب» (٢٤٧/٤)، و«التقريب» (رقم٢٧٠٢).

(٢) كذا وقع في هذا الإسناد: (عن عروة)، ولم أقف على رواية الشعبي عن عروة بن الزبير في شيء من الأسانيد الصحيحة، والظاهر أن ذِكر (عروة) في هذا الإسناد من أوهام عبَّادٍ العرْزَمي أو عمِّه أو جدِّه، وهم متروكون كما سيأتي، وقد خالفهم «عمرو بنُ شَمِر الجعفيُّ الكوفيُّ»، وهو رافضيٌّ متروكٌ مثلَهم، فرواه عن مطرِّفٍ، عن الشَّعبي، (عن مسروق)، عن عائشة بنحوه وليس في روايته ذكر «النزول».

أخرج روايته: أبو محمد الجوهري في «المجلس السابع من أماليه» (مخطوط ل٣/ب)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» (١/رقم٢٠٧)، وأشار إلى رواية عمرو بن شمر أيضاً: الدارقطنيُّ في «العلل» (٢١٩/١٤ رقم٣٥٧٣) عنده ذكره لاختلاف الرواة في حديث عائشة.

(٣) ينظر في ترجمته: «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٤٨ رقم٣٠٣)، و«لسان الميزان» (٣٨٦/٤).

(٤) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣٢٠/٧)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٦٠)، و«لسان الميزان» (٢٩٧/٧).

(٥) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٥)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٦٠)، و«لسان الميزان» (١٢٤/٥).

هذه جملة طرق حديث عائشة رضي الله عنها التي وقفتُ عليها، والتي جاء فيها ذكر «النزول ليلة النصف من شعبان»[1]، وكلها —كما سبق – طرقٌ واهيةٌ ساقطةٌ، تفرد بها جماعة من الهلكى والمتروكين، فتفرد هؤلاء بالحديث – وإن تعددت طرقه وكثرت — دليل على نكارته وضعفه، وكثرة طرقه لا تزيده — عند التحقيق – إلا ضعفاً، فتفرد هؤلاء المتهمين والمتروكين به، وتداولهم له دون غيرهم من الثقات يقوي الظن بسرقة بعضهم له من بعض.

فالخلاصة أن حديث عائشة هذا – بطرقه المذكورة – لا يصلح للاعتضاد فضلاً عن الاحتجاج والاعتماد، وكل من قوّى الحديث بمجموع طرقه فهو مخطئ، بل إن تقوية الحديث بمجموع هذه الطرق لا يجري على طريقة المحدِّثين أبداً، وكلُّ مَن قواه إمَّا أنَّه لم يُمعِن النظر فيها، وإما أنه قليل البصر والمعرفة بقواعد هذا الفن، والله أعلم.

---

(١) لحديث عائشة هذا طرق أخرى، وهي أيضاً ضعيفةٌ واهيةٌ، وقد أعرضتُ عن ذكرها لأنه لم يرد فيها ذكر «النزول». انظرها في: «النزول» للدارقطني (رقم٩٣)، و«أمالي ابن بشران» (٢/رقم١٤١٦)، و«شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٥٤)، و«فضائل الأوقات» (رقم٢٦ و٢٧)، و«الدعوات الكبير» (٢/رقم٥٣٠ و٥٣١) ثلاثتها للبيهقي، و«الترغيب والترهيب» لأبي القاسم الأصبهاني (٢/رقم١٨٥٤)، و«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (٢/رقم٩١٨ و٩١٩)، و«ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان» لابن دحية الكلبي (ص٣٣-٣٨).

قال ابنُ ماجَه في «سننه» (٣٩٩/٢ رقم١٣٨٨):

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخبَرنَا ابْنُ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقُومُوا لَيْلَهَا، وَصُومُوا نَهَارَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ لِي فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ، أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ، أَلَا كَذَا أَلَا كَذَا، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».**

❖ تخريج الحديث(١):

أخرجه من طريق ابن ماجه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١/٢ رقم٩٢٣).

- أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/رقم١٨٣٧)، بمثله.
- وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «السنة» - ومن طريقه: ابن الشجري في «الأمالي الخميسية» (١/رقم١٣٢١)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/رقم١٨٦٠) — من طريق أحمد بن محمد البزار، بمثله.
- وأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (١/رقم٧٠٤)، من طريق الحسن بن علي النجار، بمثله.
- وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٢)، وفي «فضائل الأوقات» (رقم٢٤) - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢٩/ب) -، من طريق محمد بن علي بن زيد الصائغ، بنحوه وليس في روايته ذكر «النزول».
- وأخرجه عبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (رقم٣٣)، وابن المحب في «الصفات» (مخطوط ل١٢٩/ب)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠٧/٣٣) ثلاثتهم من طريق محمد بن هارون بن حميد بن المجدَّر، بمثله.

خمستهم: (الفاكهي، والبزار، والنجار، والصائغ، وابن المجدَّر) **عن الحسن بن علي الحلواني به.**

---

(١) هذا الحديث من أفراد ابن ماجه على بقية الستة.

وتابع الحسنَ بنَ علي الحلواني: أبو حصين بنُ يحيى بن سليمان الرازي.

- أخرج روايته أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٣٤٩/٨) من طريق إبراهيم المستملي، عن أبي حصين بن يحيى بن سليمان، عن عبد الرزاق، به، بمثله.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد موضوعٌ، وآفته من «أبي بكر ابن أبي سبرة» وشيخِه «إبراهيم بن محمد».

- **أما ابن أبي سبرة**(١)، فإنه متروك الحديث بالاتفاق، وقد رمي بوضع الحديث.

قال الإمام أحمد: (كان يكذب ويضع الحديث)، وذكره ابنُ حِبَّان في «المجروحين» وقال: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال)، وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» وقال: (عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو فِي جملة من يضع الحديث)، وقال البخاريُّ وشيخُه ابنُ المديني: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك).

- **وأما شيخه «إبراهيم بن محمد»** فلا يُدرى من هو؟، واستظهر بعض الحفاظ(٢) أنه

(١) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣٠٦/٧)، و«المجروحين» (١٤٧/٣)، و«الكامل في الضعفاء» (١٩٧/٩)، و«تهذيب الكمال» (١٠٤/٣٣)، و«ميزان الاعتدال» (٥٠٤/٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٥٢٥)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧٩٧٣)، و«الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (٤٨١/٢ و٥٨٦).

(٢) قال الذهبي في «الميزان» (٦٢/١): (لعله ابن أبي يحيى، وإلا فليس بالمشهور)، وبمثله قال ابن المحب في «صفات رب العالمين»، وأما المزي في «تهذيب الكمال» (١٩٣/٢-١٩٤) فتردد فيه ولم يجزم فيه شيء، وقال: (لا أدري هل هو إبرَاهِيم بن مُحمَّد ابن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أو غيره)، وأما زين الدين العراقي فجزم أنه هو، فيما نقله عنه تلميذه برهان الدين الحلبي المعروف بـ(سبط ابن العجمي) في كتابه «نهاية السول في رواة الستة الأصول» (٣٣١/١).

وخالفه الحافظ ابن حجر فقال في «التهذيب» (١٦٢/١): (أظنه ابن أبي يحيى، وهو من أقران ابن أبي سبرة) واستبعد أن يكون هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي.

قلتُ: وهذا هو الأقرب، فاحتمال أن يكون هو (إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر) فيه شيء من البُعد، فابن جعفر هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٥/٢) ولم يذكر له روايةً عن غير أبيه، وذكر جماعة ممن رووا عنه وليس من بينهم «ابن أبي سبرة».

وأيضاً لو كان هو هو لكان شيخُه في الإسناد «معاويةُ بنُ عبدِ الله بن جعفر» عمَّ أبيه، ولم يذكر في الإسناد ما يدل على وجود قرابةٍ بينهما، كما هو الغالب حال الرواية.

فالخلاصة أن «إبراهيم بن محمد» هذا إما أن يكون هو «ابن أبي يحيى الأسلمي»، وإما أن يكون غيرَه، فيكون حينئذٍ مجهولاً لا يُعرف، والله أعلم.

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسـلمي المدني[١]، فإن كان هو فإنه ذاهب الحديث، كذَّبَهُ يحيى القطان، وعليُّ بنُ المديني، وابنُ معينٍ، والبَزَّارُ، وابنُ حِبَّان، وغيرهم.

قال بشـرُ بنُ المفَضَّـل: سـألتُ فقهاءَ أهلِ المدينة عنه فكلُّهم يقولون: (كَذَّابٌ)، وقال النسائيُّ والفسويُّ والدارقطني: (متروكُ الحديث)، وكان مع هذا سيِّءَ المذهبِ، قال الإمامُ أحمدُ: (كان قدرياً معتزلياً جهمياً، كلُّ بلاءٍ فيه)، وقال ابنُ معينٍ: (كان فيه ثلاثُ خصالٍ: كان كَذَّاباً، وكان قَدَرِيّاً، وكان رَافِضِيّاً)، وقال البخاريُّ: (جَهْمِيٌّ، تَرَكَه ابنُ المبارك والنَّاسُ، كان يرى القَدَر)، ولذا قال النوويُّ: (اتفق العلماءُ على تضعيفِه وجَرْحِهِ).

فالمقصود أن الحديث بهذا الإسناد لا يصح بحال، وقد نص على ضعفه جماعة من الحفاظ.

فقد ضعفه: أبو شامة المقدسي[٢]، وابن رجب[٣]، وزين الدين العراقي[٤]، والبوصيري[٥]، وغيرهم.

وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» وقال: (هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ)[٦].

وقال العلامة الألباني: (هذا إسنادٌ مجمَعٌ على ضعفه، وهو عندي موضوعٌ؛ لأن ابنَ أبي سَبْرَة رموه بالوضع، كما في «التقريب»)[٧].

وعدَّه الذهبي في «الميزان» من مناكير ابن أبي سبرة.

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (١/٣٢٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/١٥٢)، و«المجروحين» (١/١٠٥)، و«الكامل» (١/٢١٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٢/١٨٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/٥٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١/٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/١٥٨)، و«التقريب» (رقم٢٤١).

(٢) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص١٢٩-١٣١).

(٣) «لطائف المعارف» (ص١٣٦).

(٤) «المغني عن حمل الأسفار» (١/١٥٧ رقم٦٣٤).

(٥) «مصباح الزجاجة» (٢/رقم٤٩١).

(٦) «العلل المتناهية» (٢/رقم٩٢٣).

(٧) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٥/رقم٢١٣٢).

قال عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٨١ رقم١٣٦):

حدَّثنا الأَصْبَغُ بن الفَرَجِ المِصْرِيُّ، قال: أَخبَرَني ابنُ وَهْبٍ، عن عَمْرِو بنِ الحَارِثِ، عن عبدِ المَلِكِ، عن مُصْعَبِ بنِ أبي ذِئْبٍ، عن القَاسِمِ بنِ محمَّدِ بنِ أبي بَكرٍ، عن أبيه أو عن عَمِّهِ، عن جَدِّهِ أبي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«يَنْزِلُ ربُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَيَغْفِرُ لِكُلِّ نَفْسٍ، إلا مُشْرِكٍ باللهِ، ومُشَاحِنٍ»**.

❖ تخريج الحديث:

- وأخرجه ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (رقم٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٦) من طريق خالد بن خداش.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/رقم٥٠٩) بمثله، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/رقم١٨٣٨) بمثله، وابن عدي في «الكامل» (٦/٥٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٧) بنحوه، وابن الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢/رقم١٩١٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم٩١٦) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، بمثله.
- وأخرجه البزار في «مسنده» (كشف الأستار ٢/رقم٢٠٤٥) عن عمرو بن مالك، بنحوه.
- وأخرجه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (رقم١٠٤) بمثله، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/رقم٣٥٤٨) بنحوه، من طريق أحمد بن عيسى المصري، ووقع في رواية البيهقي «فيغفر لكل مؤمن إلا العاق أو المشاحن» فزاد في روايته ذكر «العاقِّ».
- وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٤٨) من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب[1]، بنحوه.
- وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٩/٣) من طريق سعيد بن منصور، بنحوه.
- وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/رقم١٧٠) - وعنه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٤٢٦/١) - من طريق علي بن قَرِين، بمثله.

---

(١) سقط من مطبوعة «التوحيد» التي بتحقيق الدكتور عبد العزيز الشهوان، شيخُ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمن وهو عمُّه (عبدالله بن وهب)، فليستدرك، وهو مثبت في الطبعة الأخرى التي بتحقيق سمير الزهيري.

- وأخرجه الدارقطني في «النزول» (رقم٧٥)، وأبو الحسن القزويني في «مجلسٍ من أماليه[١]» (مخطوط ل٤/ب)، وابن الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢/رقم١٩١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/رقم٩٩٣)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص١٢٢ رقم١٠٧) من طريق أحمد بن صالح المصري.
- وأخرجه الدارقطني أيضاً في «النزول» (رقم٧٦) - ومن طريقه: ابن الدُّبَيْثِي في «جزء ليلة النصف من شعبان» (رقم١) -، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/رقم١٧٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٥٠)، وابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢٩/ب) من طريق يونس بن عبد الأعلى، بنحوه.
- وأخرجه حميد بن زنجويه في «فضائل الأعمال»[٢] - ومن طريقه: البغوي في «التفسير» (٢٢٧/٧)، وفي «شرح السنة» (٤/رقم٩٩٣) — عن أصبغ بن الفرج، بنحوه.

جميعهم: (خالد بن خداش، ويعقوب بن حميد، وعمرو بن مالك، وأحمد بن عيسى، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وسعيد بن منصور، وعلي بن قَرِين، وأحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأصبغ بن الفرج) **عن عبد الله بن وهب، به.**

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكر لا يصح، وآفته من «عبد الملك بن عبد الملك» وشيخه «مصعب بن أبي ذئب»، ولا يعرف هذا الحديث إلا من طريقهما، قال البزار: (لا نعلمه يُروى عن أبي بكرٍ إلا من هذا الوجه).

- أما «**عبد الملك بن عبد الملك**»[٣] فقال فيه البخاري: (فيه نظر)، وقال الدارقطني: (مدني متروك)، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً، يروي ما لا يتابع عليه، فالأولى ترك ما انفرد به من الأخبار)، وقال البزار وابن حجر: (ليس بمعروف).

---

(١) تاريخُ هذا المجلس يومُ السبت، السادس من شهر شعبان، سنة ست وثلاثين وأربعمائة.

(٢) عزاه إليه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢٩/ب).

(٣) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٤٢٤/٥)، و«الجرح والتعديل» (٣٥٩/٥)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢٩/٣)، و«المجروحين» (١٣٦/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٣٦/٦)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (رقم٣٠٤)، و«ميزان الاعتدال» (٦٥٩/٢)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٢٦٢٥)، و«لسان الميزان» (٢٦٨/٥)، و«مختصر زوائد البزار» (٢١٢/٢).

- وأما «**مصـــعب بن أبي ذئب**»[1] فقال فيه أبو حاتم الرازي: (لا يُعرَف)، وقال البزار: (لا نعلمه سمع من القاسم، وليس بالمعروف)، وقال الدارقطني: (مدني متروك)، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته.

قلتُ: والذي يظهر لي أن «عبد الملك» وشـــيخه «مصـــعب» مجهولان، ولا يعرفان إلا بهذا الحديث، قال ابن أبي حاتم في ترجمة «مصـــعب بن أبي ذئب»: (... وروى عمرو بن الحارث عن عبد الملك بن عبد الملك، عن مصـــعب بن أبي ذئبٍ هذا، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: "لا يُعرَف منهم إلا القاسم بن محمَّد"، يعني في الإسناد).

ويؤيد هذا أن كلَّ مَن ترجم لهما —كالبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم – لا يذكر في شـــيوخهما ولا في الرواة عنهما إلا من ورد في هذا الإسناد.

وأما من تَكَلَّم فيهما بجرحٍ —كالدارقطني وابن حبان – فلأجل حديثهما هذا الذي لا يُعرَف إلا عنهما، وليس لهما – فيما أحســب — حديثٌ ســواه، ولا شــك أن تفردهما بهذا الحديث وبهذا الإسـناد موجبٌ للطعن فيهما، لا سـيما و«القاسـم بن محمد» من أئمة الحديث الثقات، وله أصحاب عارفون بحديثه متقنون له، كابنِه عبدِ الرحمن، وعُبيدِ الله بنِ عمر العُمَري، وغيرِهما، فتفرد المجاهيل ومن لا يعرفون عنه بحديث دليلُ نكارتِه.

وأيضاً فإن البزار قال عن مصعبٍ هذا: (لا نعلمه سمع من القاسم) وهذه علة أخرى في الإسناد.

ولذا تتابع الأئمة على استنكار هذا الحديث:

- فقد نقل العقيلي في ترجمة «عبد الملك بن عبد الملك» عن البخاري أنه قال: (في حديثه نظر)، قال العقيلي: يريد حديث عمرو بن الحارث، عن عبد الملك، عن مصـــعب بن أبي ذئب، .. فذكر حديث الباب.

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٣٥١/٧)، و«الجرح والتعديل» (٣٠٦/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٤٧٨/٧ رقم١١٠٣٠)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (رقم٥٠٨).

- وقال ابن عدي: (وعبد الملك بن عبد الملك معروفٌ بهذا الحديث، ولا يرويه عنه غير عمرو بن الحارث، وهو **حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد**)[١].
- وذكره ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» وقال: (هَذَا حديثٌ لا يصح ولا يثبت)[٢].
- وأعلَّه ابن خزيمة على عادته، فعلَّق الإسناد أولاً، ثم رجع فوصله بعدما ذكر المتن، وتقديم المتن على الإسناد يفعله ابن خزيمة - غالباً - إذا كان في السند مَن فيه مقال، كما قرَّره ابن حجر[٣]، وهو دليلٌ على ضعف هذا السند عنده.
- وقال الذهبي: (عبدالملك بن عبدالملك، عن مصعب، عن القاسم، **حديثُه منكرٌ**)[٤]، يعني هذا الحديث.

فالخلاصة أن هذا الحديث منكر، وإسناده واهٍ جداً، ومن العجب قول الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة»[٥]: (**هذا حديثٌ حسنٌ** إن كان من رواية القاسم عن عمِّه - وهو عبدُالرَّحمنُ بنُ أبي بكرٍ -، فإنَّه سمع منهُ، وسمعَ عبدُالرَّحمنِ من أبيهِ، ولم يسمع القاسمُ من أبيهِ، ولا أبُوهُ من جَدِّه).

قلت: ليست العلة في هذا الإسناد في السماع أو عدمه، وإنما العلة في تفرد هذين المجهولين بهذا الخبر، ولو سلم من الجهالة والتفرد لصحَّ كلام الحافظ حينئذ.

وأعجبُ من قولِ الحافظِ ابنِ حجر قولُ البزار: (هذا الحديث وإن كان في إسناده شيء فجلالةُ أبي بكرٍ تُحسِّنُه، وعبد الملك بن عبد الملك ليس بمعروف، وقد روى هذا الحديث أهل العلم ونقلوه واحتملوه فذكرناه لذلك)[٦]، وهذا كلامٌ غريبٌ لا يجري لا سَنن المحدِّثين، والبزار إمامٌ حاذقٌ، وصدور هذا الكلام من مثله مستغربٌ، ولستُ أدري ما علاقة جلالة الصحابي وفضله

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٣٦/٦).

(٢) «العلل المتناهية» (٦٧/٢).

(٣) ينظر: «إتحاف المهرة» (٣٦٥/٢) و(٤٧٧/٦).

وينظر أيضاً: «فتح المغيث» (١٩٠/٣)، و«النكت الوفية» (٢٥٥/٢)، و«تدريب الراوي» (١١٩/٢).

(٤) «ديوان الضعفاء» (ص٢٨٥).

(٥) (ص١٢٢).

(٦) «مسند البزار» (٢٠٧/١).

بصحة الإسناد إليه؟!، ولذا تعقبه الهيثمي في «كشف الأستار»[1] فقال: (هذا كلامٌ ساقطٌ).

مع أن البزار قد ذكر هذا الحديث في «مسنده»[2] قبل ذلك ونصَّ على ضعف إسناده، وهذا أوفق من كلامه السابق، والله أعلم.

---

(١) (٤٣٦/٢).

(٢) (١٥٨/١).

قال الحسن بن محمد الخلال في «المجالس العشرة من أماليه» (رقم٣).

حدَّثنا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ الْحَرِيرِيُّ، حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرٍ، حدَّثنا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّنُوخِيُّ الْحِمْصِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ مَعْرُوفٍ الْقَصَّارُ، قَالَا: حدَّثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَيْفِ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَهْبِطُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا إِلَى عِبَادِهِ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَطَّلِعُ إِلَيْهِمْ، فَيَغْفِرُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، ومُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ، إِلَّا كَافِراً أَوْ كَافِرَةً، أَوْ مُشْرِكاً أَوْ مُشْرِكَةً، أَوْ رَجُلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ مُشَاحَنَةٌ، وَيَدَعُ أَهْلَ الْحِقْدِ لِحِقْدِهِمْ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الحسن الخلَّال: ابن الدُّبَيْثِي في «ليلة النصف من شعبان وفضلها» (رقم٣).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطلٌ موضوعٌ، وإسناده واهٍ، وآفته من «سيفِ بن محمَّدٍ الثَّوري الكوفي»، وشيخِه «الأحوص بن حَكِيم العَنَسِي الحِمْصِي».

- أما «**سيف بن محمَّد**»[1] فإنه كذَّابٌ وضَّاعٌ، كذَّبه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، وابن حبان، والساجي وغيرهم.

قال الإمام أحمد: (لا يكتب حديثه، ليس بشيءٍ، كَانَ يضع الحديث)، وقال ابن معين – في رواية الدارمي –: (كَذَّابٌ خبيثٌ)، وقال – في رواية ابن طهمان –: (كَذَّابٌ رجلُ سوءٍ)، وذكره ابنُ حِبَّان في «المجروحين» وَقَال: (كان شيخاً صالحاً متعَبّداً، إلا أنَّه يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يُدْخَلُ عليه فيُجِيْب، إذا سَمِعَ المرءُ حديثَه شَهِدَ عليه بالوضع)،

---

(١) ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (١٧٢/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٧/٤)، و«المجروحين» (٣٤٦/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٠١/٤)، و«تاريخ بغداد» (٣١٢/١٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٨/١٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢٢٢٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢٥٦/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٩٥/٦)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٧٢٦).

وذكره ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» وقال: (هو بَيِّنُ الضَّعْفِ جِدّاً)، وقال الذهبي في «الكاشف»: (كذاب)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (كذَّبوه).

- وأما شيخه «**الأَحوَص بن حَكِيم**»[1] فإنه متروك الحديث، كما قال ابن القيسراني[2].

وقال الإمام أحمد: (ضعيفٌ لا يسوَى حديثُه شيئاً، وكان له عندي شيء فخرقته)[3]، وقال مرةً: (واهٍ)، وقال ابن معين – في رواية ابن طَهمَان –: (ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ)، وقال ابن المديني: (لا يُكتب حديثه)، وقال أبو حاتم والدارقطني: (منكر الحديث)، وقال بلديه محمد بن عوف: (ضعيف الحديث)، وقال الساجي: (ضعيف عنده مناكير)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (لا يعتبر بروايته)، وقال: (يروي المناكير عن المشاهير، تركه يحيى القطان وغيره)، وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وقال: (له روايات، وهو ممن يكتب حديثه، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، وليس فيما يرويه شيء منكر، إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها)، وذكره العقيلي وابن شاهين وأبو نعيم وغيرهم في «الضعفاء».

قلتُ: والأحوص – مع ضعفه – قد اضطرب في هذا الحديث، فمرة يرويه: من مسند أبي أمامة رضي الله عنه، كما هنا، ومرة يرويه من مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه[4].

وثمة عِلَّةٌ ثالثةٌ في هذا الإسناد، وهي الانقطاع، فإن الأحوص لم يسمع من أبي أمامة – فيما يظهر –، فإن عامة أحاديثه عنه بواسطة.

فالمقصود أن هذا الإسناد ساقطٌ مسلسلٌ بالعلل، لا يعتبر به لا في الشواهد ولا في المتابعات.

وقد روي الحديث من وجهٍ آخر عن أبي أمامة رضي الله عنه:

فأخرجه ابن الشجري في «أماليه» (٢/رقم١٨٨٠) من طريق أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن عبدِ بنِ عامِرِ

---

(١) ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (١٧٢/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٢٧/٢)، و«المجروحين» (١٧٥/١)، و«الكامل في الضعفاء» (١١٣/٢)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لابن شاهين (ص٥٨ رقم٦٣)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص٩٣ رقم١٢٢)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص٦٣ رقم٢٣)، و«تاريخ دمشق» (٣٥١/٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٨٩/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٦٧/١)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٩٠).

(٢) «تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني (ص١٠٦).

(٣) «مسائل ابن هانئ» (ص٤٧٨ رقم٢١٥٩).

(٤) ينظر: «علل الدارقطني» (٦/رقم١١٦٩) و(١٤/رقم٣٥٧٣).

بنِ مِرداسٍ السَّــمَرقندِي، قال: أخبرنا إِبراهِيمُ بنُ يُوسُــف البلخي، قال: حدّثنا المسيِّبُ بنُ شريكٍ، عن جعفرِ بنِ الزُّبيرِ، عنِ القاسِمِ، عن أَبِي أُمامة، بمعناه.

وهذا الإسناد أوهى من سابقه، وأشد منه ضعفاً:

- «**محمد بن عبد بن عامر السمرقندي**»[1]، كذَّابٌ وضاعٌ.

قال الدارقطني: (كان يكذب ويضــع)، وقال الخليلي: (ابن عبدٍ ضــعيفٌ لا يُعبأ به، قد اشتهر كذبه)، وقال أيضاً: (روى الموضوعات عن الثقات، سكتوا عنه، وروى عنه جماعة من العلماء الكبار، لا أدري كيف ذلك؟، .. وأطبق الحفاظ على أن حديثه متروك)، وقال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: (كان يَقْدُمُ بنيسابور وسائر المدن فيُحَدِّثُ عن عصامٍ وقتيبةَ وصالحِ بنِ محمدٍ الترمذي وأقرانِهم بأحاديثَ معضلاتٍ، ورأيتُ عند مشايخنا بالعراق من حديثه بما لم يُحدِّث بمثله بخراســان، وعجائبه لا يحتملها هذا الموضــع)، وقال أبو ســعد الإدريســي في «تاريخ سمرقند»: (يُحدِّث بالمناكير عن الثقات، يُتَّهَمُ بالكذب، وكأنَّه كان يَسرِقُ الأحاديثَ والإفرادات يُحدِّث بها، ويتابع الضعفاء والكذابين في رواياتهم عن الثقات بالأباطيل)، وقال الخطيب: (قدم بغداد، وحدَّث بها وبغيرها عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وقتيبة بن سعيد، وعصام **وإبراهيم** ابْنَي يوسف البَلْخِيَّيْن، ومحمد بن سلام البيكندي، وحبان بن موسى المروزي، وإسحاق بن راهويه **أحاديث منكرة وباطلة**)، وقال الذهبي: (معروف بوضع الحديث).

- «**المسيب بن شريك التميمي الكوفي**»[2] متروك الحديث بالاتفاق.

قال البخاري، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، والحسين بن إدريس الأنصاري: (متروك الحديث)،

---

(١) ينظر في ترجمته: «تاريخ ابن يونس» (٢/٢٠٩ رقم٥٥٣)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٧٦ رقم٤٨٧)، و«الإرشــاد في معرفة علماء الحديث» (٣/٩٥٧) و(٣/٩٨٣)، و«تاريخ بغداد» (٣/٦٧١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٦٣٣)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٣٨٥٩)، و«لسان الميزان» (٧/٣٢٥).

وقِفْ على جرأتِه على وضع الحديث في قصةٍ حكاها حمزة السهمي عن بعض شيوخه في «سؤالاته للدارقطني» (رقم٣٢).

(٢) ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٧/٣٣٢)، و«تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (١/٦٧)، و«التاريخ الكبير» (٧/٤٠٨)، و«ســؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٥٤)، و«الضــعفاء» للعقيلي (٤/٢٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/٢٩٤)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٥٧١)، و«المجروحين» (٣/٢٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٨/١٢٢)، و«تاريخ أسماء الضــعفاء والكذابين» لابن شــاهين (ص١٨٠ رقم٦٣٧)، و«تاريخ بغداد» (١٥/١٧٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١١٤) ، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٦٢٥٠).

وقال ابن سعد: (وكان ضعيفاً في الحديث، لا يحتج به)، وقال أبو علي الفلاس: (متروك الحديث، قد اجتمع أهل العلم على ترك حديثه)، وقال الإمام أحمد: (ترك الناس حديثه)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث كأنه متروك)، وقال ابن معين: (ليس بشيءٍ)، ولما قال له أَبو خَيثَمَة: لم يكن يَكذِب، قال له ابن معين: (ولكنه كان مُغَفَّلاً ضَعيفاً)، وقال محمود بن غَيلاَن: (ضرب أَحمد، ويَحيَى بن مَعين، وأَبو خَيثَمَة على حديثه)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان شيخاً صالحاً كثيرَ الغفلةِ، لم تكن صناعةُ الحديثِ من شأنه يروي فيُخطئ، ويُحَدِّثُ فَيَهِمُ من حيثُ لا يَعلَم، فظَهَر من حديثه المعضلات التي يرويها عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرِّواية عنه إلا على سبيل التعجب).

- «**جعفر بن الزبير الحنفي الدمشقي**»(١) متروك الحديث بالاتفاق، قال البُخارِيُّ: (تركوه)، وَقَال أَبُو حاتم: (كَانَ ذاهب الحديث لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث)، وقَال أَبُو نعيم الأصبهاني: (لا يُكتَبُ حديثُه ولا يساوي شيئاً، روى عن القاسم عَن أَبِي أمامة غيرَ حديثٍ لا أصل له)، وقَال ابْن حبان: (روى جعفر، عن القاسم، عَن أَبِي أمامة نسخةً موضوعةً أكثر من مائة حديث).

وروي عن أبي أمامة من وجهٍ ثالثٍ:

فرواه الحسين بن إدريس، ومحمد بن عبد الرحمن السَّامي -مُحَدِّثًا هَرَاة -، عن خالد بن هيَّاج بن بسطام، عن أبيه، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي مامة(٢).

قلتُ: وهذا إسنادٌ تالفٌ، لا يقل ضعفاً من سابقه، ففيه - إضافة إلى «جعفر بن الزبير» - «خالد بن الهيَّاج بن بسطام» وأبوه.

- أما أبوه «**هيَّاج بن بسطام البرجمي**»(٣)، فذهب جمهور الأئمة إلى ضعفه ونكارة حديثه.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) ذكر هذا الوجه ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٠/أ)، ولم أقف عليه مسنداً.

(٣) ينظر في ترجمته: «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣١٢/٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣٦٦/٤)، و«الجرح والتعديل» (١١٢/٩)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٦١٣)، و«المجروحين» (٩٦/٣)، و«الكامل في الضعفاء» (٤٤٧/٨)، و«سؤالات السلمي للدارقطني» (رقم٤٠٧)، و«تاريخ بغداد» (١٢٤/١٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٧/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٠١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣١٨/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٨٣/١٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧٣٥٥).

قال الإمام أحمد: (متروك الحديث)، وقال ابن معين: (ضعيف الحديث، ليس بشيءٍ)، وقال أَبُو داود: (تركوا حديثه، ليس بشيءٍ)، وقال صالح بن محمد جزرة: (شيخٌ هرويٌّ، منكر الحديث، لَيْسَ فِيهِ مغنى، لا يُكتب من حديثه إلا حديثين ثلاثة للاعتبار، ولَمْ أعلم أَنَّهُ بكل ذَلِكَ منكر الحديث حتى قدمتُ هراة، فرأيتُ عِنْدَ الهرويين حديثاً كثيراً مناكير)، وقال الدارقطني: (ضعيفٌ جداً)، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: (لا يتابع على شيء من حديثه)، وضعفه أيضاً النسائي، وذكره الفسوي في باب مَن يُرغَب عن الرواية عنهم، وقال: كنتُ أسمع أصحابنا يضعفونه، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان مرجئاً، داعيةً إلى الإرجاء، وكان ممن يروي المعضلات عن الثقات، ويخالف الأثبات فيما يرويه عن الثقات، فهو ساقط الاحتجاج به، وعند الاعتبار)، وضعفه الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب».

وذهب بعض الحفاظ إلى توثيقه، فأثنوا عليه وأحسنوا القول فيه، وجعلوا الحمل فيما يُنكر من حديثه على ابنه خالد لا عليه هو.

قال يحيى بن أحمد بن زياد الهروي: (كلُّ ما أُنكِر على الهيَّاج فهو من جهة ابنه خالد؛ فإن الهيَّاج في نفسه ثقة).

وقال الحاكم معقِّباً على كلام صالح جزرة السابق: (تِلْكَ المناكير التي رآها صالِح بْن مُحَمَّد بِهراة من حديث الهيَّاج لَيْسَ الذنب فيها للهياج، إنَّما الذنب فيها لابنه خَالِد، والحملُ عَلَيْهِ فيها).

وقال مكي بن إبراهيم البرجمي: (ما علمنا الهياج إلا ثقةً صادقاً عالماً).

وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)(١).

- وأما ابنه «**خالد**» فإنه صاحب مناكير، ويروي عن أبيه أحاديث بواطيل، كما سبق آنفاً.

قال فيه أبو الفضل السليماني: (ليس بشئ)، وقال ابن أبي حاتم في ترجمة «الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي»(٢): (كتب إليَّ بجزء من حديثه عن خالد بن الهياج بن بسطام، فأول حديثٍ منه باطلٌ، وحديث الثاني باطلٌ، وحديث الثالث ذكرتُه لعليِّ بنِ الحسين بن

(١) قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (٤٤٩/١): (هذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوقٌ ليس بحافظ، يُحدِّثُ بما لا يُتقِنُ حِفظَه فيَغلَطُ ويَضطَرِبُ).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤٧/٣).

الجُنَيد فقال لي: أحْلِفُ بالطَّلاق أنَّه حديثٌ ليس له أصـل، وكذا هو عندي، فلا أدري منه أو من خالد بن هياج بن بسطام؟!).

قال الذهبي في «السـير» معلِّقاً: (قلت: بل من خالد، فإنه ذو مناكير، عن أبيه، وأما الحسين فثقة حافظ)[1].

ولما ترجم ابن حجر لأبيه في «التقريب» قال: (ضعيفٌ، روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة).

وروي عن أبي أمامة من وجهٍ رابعٍ:

فرواه محمد بن الفضـل البخاري، عن مكي بن إبراهيم، عن جعفر بن الزبير، عن القاسـم، عن أبي أمامة، به[2].

قلتُ: وهذا إسـنادٌ واهٍ أيضـاً، فيه «جعفر بن الزبير»، وقد مرَّ بيان شـدة ضـعفه، و«محمد بن الفضل البخاري» لم أعرفه.

هذا حاصـــل ما وقفتُ عليه من طرق حديث أبي أمامة، وهي كما ترى واهيةٌ لا عبرة بها، ومدارها على جماعةٍ من الكذابين والمتروكين، فهذا الحديث لا يصـــح عن أبي أمامة بحال، والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١٤/١٤).

(٢) ذكر هذا الوجه ابن القيم في «مختصـر الصـواعق» (١٢٠٠/٣)، وابن المحب الصـامت في «صـفات رب العالمين» (مخطوط ل١٣٠/أ)، ولم أقف عليه مسنداً.

خلاصة الدراسة الحديثية

لأحاديث النزول الإلهي ليلة النصف من شعبان

وبعد هذه الدراسة الحديثية الموسعة لما ورد في النزول الإلهي ليلة النصف من شعبان يتبيَّن منها أنه لا يصح في الباب شيء، وكل ما ورد في ذلك فواهٍ لا يصح الاستشهاد به فضلاً عن الاحتجاج به، ومن قوّى هذه الطرق بعضها ببعض فقد خالف سَنَن المحدِّثين في التقوية والعمل.

ولا يقال إن هذه الأحاديث - وإن كانت ضعيفة - يجوز العمل بها في فضائل الأعمال كما هو مذهب جمهور العلماء؛ لأن شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أن لا يكون ضعفه شديداً، وهذه الأحاديث -كما سبق في الدراسة- شديدة الضعف، ولا تخلو أسانيدها من كذاب أو متروك.

وأمثل هذه الأحاديث حديث عائشة رضي الله عنها، كما قال ابن رجب[1]، وأمثل طرق حديث عائشة طريقُ «الحجَّاج بن أرطاة» الذي أخرجه الترمذي وصدَّرْتُ به الباب، وهو - مع هذا - شديد الضعف، كما سبق بيان علله مفصَّلاً.

فكيف يقال مع هذا بأنه يجوز العمل بهذه الأحاديث في الفضائل وحالها كما علمتَ؟!

(١) «لطائف المعارف» (ص١٣٦).

المطلب الرابع:
النزول يوم الجمعة وليلتها

قال الدارقطني في «النزول» (رقم٤):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ بِمِصْرَ، قَالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ وَكِيعٍ قَالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمُّ أَبِي؛ الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ فِي كُلِّ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ، إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَفِي سَائِرِ اللَّيَالِي فِي الثُّلُثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَأْمُرُ مَلَكاً يُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ، يا طَالِبَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا طَالِبَ الشَّرِّ أَقْصِرْ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الدارقطني: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل١٢٢/أ).

ولم أقف عليه عند غير الدارقطني.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ باطلٌ لا يصح، وفي متنه نكارة، ولم أقف عليه من غير هذا الوجه، وهو مسلسل بالعلل:

١/محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **مجهول**، ترجمه الخطيب في «تاريخه»[1]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أقف على ترجمته عند غير الخطيب.

---

(١) (٣٦٢/٢).

٢/الحسين – ويقال: الحسن – بن موسى بن جعفر، **لم أقف له على ترجمة**، وذكره المزِّي وغيرُه[١] في الرواة عن أبيه موسى الكاظم.

٣/علي بن الحسين المعروف بـ«زين العابدين» لم يُدرِك جدَّه علي بن أبي طالب ﷺ، قاله الترمذي[٢] وأبو زرعة الرازي[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: (علي بن الحسين لم يسمع من جدِّه علي بن أبي طالب، بل قيل: إنه ولد بعده)[٤].

٤/قال ابن حبان في ترجمة (جعفر بن محمد بن علي بن الحسين) الملقب بـ«الصادق»: (كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، ... يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديثِ ولدِه عنه مناكيرَ كثيرة، وإنما مَرَّضَ القولَ فيه مَن مَرَّضَ من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرتُ حديثَه من حديثِ الثقات عنه مثل: ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، وذويهم، فرأيتُ أحاديثَ مستقيمة، ليس فيها شيء يُخَالِفُ حديثَ الأثباتِ، ورأيتُ في رواية ولدِه عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جَدِّه، ومن المحال أن يُلصَقَ به ما جَنَتْ يَدَا غَيرِه)[٥].

٥/في متنه نكارة من وجهين:

أولاً: في قوله: «فَيَأْمُرُ مَلَكاً يُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ .. » وهذه لفظة منكرة، لم ترد في شيء من الأحاديث الصحيحة، بل الثابت المتواتر أن الله عز وجل هو الذي يقول ذلك، وليس المَلَك.

وثانياً: التفريق في وقت النزول بين ليلة الجمعة وغيرها من الليالي، لم يرد إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد.

وبالجملة فليس في النزول يوم الجمعة وليلته حديثٌ يصح، بل كل ما ورد في ذلك باطلٌ موضوع[٦]، والنزول في الثلث الأخير من كل ليلة يعم ليلة الجمعة وغيرها من الليالي، وليس لليلة الجمعة خصوصية على غيرها من الليالي من حيث النزول الإلهي، والله أعلم.

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/٢٧٠).

(٢) «جامع الترمذي» (٤/١٣٧).

(٣) «المراسيل» لابن أبي حاتم (رقم٥٠٣ و٦٧٦).

(٤) «نتائج الأفكار» (٣/٨٧).

(٥) «الثقات» (٦/١٣١).

(٦) فقد روي النزول ليلة الجمعة من حديث ابن عباسٍ ﷺ، وروي النزول يوم الجمعة من حديث أنسٍ ﷺ، وهما حديثان موضوعان. انظرهما في: «الأباطيل والمناكير» (١/رقم٧٥)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/رقم٢٦٠)، و«ميزان الاعتدال» (١/١٥٩) و(١/٥١٢).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «النزول» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية التي انفرد بها السنة النبوية.

فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أن الله عز وجل ينزل نزولاً حقيقياً إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من كل ليلة.

وصفة «النزول» لله عز وجل من أكثر الصفات التي أنكرها المتكلمون وخاضوا فيها خوضاً كثيراً، فتصدى لهم أئمة أهل السنة وردوا عليهم، وأقوالهم في ذلك مبثوثة في تضاعيف مصنفاتهم، ولا تكاد تجد كتاباً من كتب الاعتقاد السلفية إلا وتجد فيه التأكيد على إثبات هذه الصفة لله عز وجل.

وانبرى طائفة منهم إلى جمع أحاديث النزول والكلام عليها في مصنفات مستقلة كما صنع الدارقطني في كتابه «النزول»، وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «شرح حديث النزول»، وغيرهما.

فأهل السنة متفقون على إثبات هذه الصفة لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله ينزل نزولاً حقيقياً يليق به ولا نعلم كيفيته، لكنه قطعاً ليس كنزول المخلوقين، فليس كمثله شيء سبحانه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وله من ذلك كله الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

فالله تعالى أخبرنا على لسان رسوله ﷺ أنه ينزل نزولاً حقيقياً، ولم يخبرنا عن كيفية ذلك النزول، والعلم بالكيفية متوقف على السمع، ولم يرد شيء في بيان ذلك، وإذا كانت كيفية ذاته تعالى مجهولة لنا، فكذلك كيفية صفاته مجهولة أيضاً؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويقال في النزول ما يقال في بقية الصفات: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة.

قال ابن وضاح: (سألتُ يحيى بن مَعِين عن التَنَزُّل؟ فقال: أَقِرَّ به ولا تَحُدَّ فيه بقولٍ، كلُّ مَن لقيتُ مِن أهل السنَّة يُصَدِّقُ بحديثِ التَنَزُّل، قال: وقال لي ابن معين: صَدِّقْ به ولا تَصْفه)[1]، وروى ابنُ وضَّاح أيضاً: عن زهيرِ بنِ عَبَّادٍ قال: (كلُّ مَن أدرَكتُ من المشايخ، مالك ابنُ أنس،

(١) «التمهيد» (١٥١/٧).

وسفيانُ بن عيينة، وفضيلُ بن عِياض، وعيسى بنُ يونس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بنُ الجراح يقولون: التنزُّلُ حقٌّ)[1].

وقال الفضيل بن عياض - وهو من أئمة التابعين -: (ليس لنا أن نَتَوَهَّم في الله كيفَ وكيفَ؛ لأنَّ الله وَصَفَ نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص:١-٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف الله عزَّ وجلَّ به نفسه، وكل هذا **النزول**، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع، كما شاء أن **ينزل**، وكما شاء أن يباهي، وكما شاء أن يطَّلع، وكما شاء أن يضحك، فليس لنا أن نتوَهَّم أن كيف وكيف، وإذا قال لكَ الجهميُّ: أنا أكفرُ بربٍّ ينزل عن مكانه، فقل أنتَ: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء)[2].

وقال ابن خزيمة في كتاب «التوحيد وصفات الرب عز وجل»[3]: (باب ذكر أخبار ثابتة السند، صحيحة القَوَام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبيِّ ﷺ في نزول الرب جلَّ وعلا إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقرٍّ بلسانه، مصدقٍ بقلبِه، مستيقنٍ بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، أعلمنا أنه ينزل والله جل وعلا لم يترك، ولا نبيه عليه السلام بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه، من أمر دينهم فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية، إذ النبي ﷺ لم يصف لنا كيفية النزول).

وقال ابن عبد البر: (وأما قولُه ﷺ في هذا الحديث: «ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا» فقد أكثر الناس التنازع فيه، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ، ويصَدِّقُون بهذا الحديث ولا يُكَيِّفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء، والمجيء، والحجة في ذلك واحدة)[4].

---

(١) «الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ» لأبي العباس الداني (٣/٣٢١).

(٢) أخرجه أبو بكر الأثرم في كتابه «السنة» - وعنه: أبو بكر الخلال في «السنة» (ليس في القسم المطبوع) -.
عزاه إليهما وساق إسنادهما: ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٣٥٨-٣٥٩)، وفي «درء التعارض» (٢/٢٣)، وتلميذه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٤١٤-٤١٥).

(٣) (١/٢٨٩-٢٩٠).

(٤) «التمهيد» (٧/١٤٣).

وقال الذهبي: (هذه الصفات من الاستواء والإتيان والنزول، قد صحت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السلف، ولم يتعرضوا لها برد ولا تأويل، بل أنكروا على من تأولها مع إصفاقهم -يعني اجتماعهم - على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة، ولا التنازع فيها، فإن في ذلك محاولة للرد على الله ورسوله، أو حوماً على التكييف أو التعطيل)[1].

فالمقصود أن أهل السنة متفقون على أن نزول الله عز وجل حقٌّ لا ينكره إلا مبتدع ضال، فقد روى عبد العزيز بن المغيرة، أن حماد بن سلمة حدَّثهم بحديث نزول الرب عزَّ وجلَّ، ثم قال: (مَن رأيتُمُوهُ يُنكِرُ هذا، فاتهموه).

وقد أنكر أهل البدع نزول الله عز وجل، وتأولوا ما جاء في هذه الأحاديث، وقالوا: إن الله لا ينزل حقيقة، وإنما المراد بالنزول في هذه الأحاديث هو إقباله على أهل الأرض بالرحمة، وبعضهم يقول: المراد بالنزول: نزول أمره، أو رحمته، أو مَلَكٍ من الملائكة، إلى غير ذلك من التأويلات التي هي في الحقيقة تحريف للنصوص وصرف لها عن حقائقها.

قال شيخ الإسلام: (والصواب أن جميع هذه التأويلات مبتدعة، لم يقل أحدٌ من الصحابة شيئاً منها، ولا أحدٌ من التابعين لهم بإحسان، وهي خلاف المعروف المتواتر عن أئمة السنة والحديث؛ أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة)[2].

فقولهم: إن المراد بالنزول إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستعطاف، فهذا ليس خاصاً بثلث الليل الآخر، ثم إن في الحديث ما يبطل ذلك وهو قوله: «إلى سماء الدنيا» فالرحمة، والاستعطاف، وما يحصل في قلوب العارفين من الرقة، والتضرع، وحلاوة العبادة ونحو ذلك؛ حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

وأما قولهم: إن الذي ينزل هو أمرُه، أو ورحمته، فهذا باطلٌ أيضاً؛ لأنه في نفس الحديث: «فيقول: من يدعوني .. إلخ»، ومعلوم أنه لا يجيب الدعاء، ويغفر الذنوب، ويعطي كل سائل سُؤله إلا الله عز وجل، وأمره، ورحمته لا تفعل شيئاً من ذلك.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٧٦/١١).

(٢) «شرح حديث النزول» (ص٦٢).

وأما قولهم: إن النازل مَلَك من الملائكة؛ فهذا غير صحيح لما سبق، وأيضاً فالملائكة لا تزال تنزل بالليل والنهار إلى الأرض، كما ثبت في عدد من الأحاديث، وهكذا أمره سبحانه، ورحمته ينزلان في كل وقت لا في ثلث الليل فقط.

قال ابن عبد البر: (وقد قال قومٌ: إنه ينزل أمره، وتنزل رحمتُه ونعمتُه، وهذا ليس بشيء؛ لأن أمره بما شاء من رحمته ونقمته ينزل بالليل والنهار بلا توقيت ثلث الليل ولا غيره)[1].

فالمقصود أن تأويل من أول نزول الباري سبحانه وتعالى بنزول أمره ورحمته أو نزول ملك من الملائكة باطل لا يصح، ولا يستقيم مع سياق هذه الأحاديث وصراحتها والتي تدل دلالة واضحة على أن النازل هو الله عز وجل، وأن نزوله نزول حقيقيٌّ يليق به سبحانه، فهو الفعَّال لما يريد.

فالواجب الإيمان بهذه الصفة على حقيقتها، وإثباتها لله على الوجه اللائق بجلاله وكماله سبحانه.

---

(١) «الاستذكار» (١٥٢/٨).

المبحث التاسع

ما ورد في صفة التردد

قال البخاري في «صحيحه» (١٠٥/٨ رقم٦٥٠٢):

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ مَخلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بنُ عَبدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِن سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَن شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن نَفسِ المُؤمِنِ، يَكرَهُ المَوتَ وَأَنَا أَكرَهُ مَسَاءَتَهُ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من غرائب «الصحيح»، فقد تفرَّد به البخاري دون بقية أصحاب الكتب الستة.

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي(١):

«التَرَدُّد»: مصدرٌ للفعل: تَرَدَّدَ يَتَرَدَّدُ تَرَدُّدَاً، وصاحبه: مُتَرَدِّدٌ.

قال ابن فارس: (الراء والدال أصلٌ واحدٌ مطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وهو رَجْعُ الشَّيء)، تقول: تردَّدتُ إلى فلانٍ، إذا رجعتَ إليه مرةً بعد أخرى، ومنه: الرِّدَّةُ عن الإِسلامِ، أَي: الرجوعُ عَنهُ.

والتردُّد: التحَيُّر، يقال: تَرَدَّد في الأَمر: إذا توقَّف فيهِ ولم يَعزِم عليهِ.

وفلانٌ يترَدَّدُ في أمورِه: إذا كان لا يثبتُ فيها على رَأيٍ.

قال الشوكاني: (التَّردُّد: التَّوقُّف عن الجزمِ بأحدِ الطَّرفينِ)(٢).

❖ دلالة الحديث على الصفة:

دل هذا الحديث القدسي على إثبات صفة «التردد» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية، التي انفردت بها السنة النبوية.

فالله عز وجل في هذا الحديث أضاف «التردد» إلى نفسه الشريفة إضافة صريحة، فقال: «وما تَرَدَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه تردُّدِي عن نَفسِ المؤمن»، ولسنا أعلم بالله منه سبحانه، فالواجب علينا إثبات هذه الصفة على الوجه اللائق به سبحانه، مع تنزيهه عن كل نقص وعيب.

وقد بيَّن الله عز وجل في الحديث نفسه حقيقة هذا «التردد» الذي أضافه إلى نفسه سبحانه، وهو تردده عن قبض نَفْسِ عبده المؤمِن، فهو سبحانه لمحبته لعبده ورحمته به يكره مساءته بالموت الذي هو أعظم آلام الدنيا، ولكن لا بد للعبد منه؛ لما سبق من محتوم قضائه وقدره أنَّ كلَّ نفسٍ ذائقة الموت، فوصف الله هذا الفعل منه بـ«التردد».

وبهذا يتبين أن حقيقة «التردد» المضاف إلى الله عز وجل في هذا الحديث ليس كتردد المخلوق الناشئ عن الجهل بالمصلحة، أو عدم العلم بالعاقبة، فإنه سبحانه منزَّهٌ عن ذلك، فهو العليم القدير، الذي لا تخفى خافية، ولا يعجزه شيء، وإنما هو تعارض إرادتين، فالله عز وجل يريد

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» (٣٨٦/٢)، و«تفسير غريب ما في الصحيحين» للحميدي (ص٥٠٢)، و«لسان العرب» (١٧٢/٣)، و«المصباح المنير» (٢٢٤/١)، و«تاج العروس» (٩٠/٨)، و«المعجم الوسيط» (٣٣٨/١)، و«معجم اللغة العربية المعاصرة» (٨٧٨/٢).

(٢) «قطر الولي على حديث الولي» (ص١٨٨).

الموت لعبده المؤمن؛ لأنه سبحانه قد قضى بالموت على عباده، وهو مع هذا يكره مساءةَ عبدِه المؤمن؛ لما يعلمه من كراهته للموت.

وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح هذا المعنى وتجليته، فإنه لما سئل عن هذا الحديث، وعن معنى تردد الله عز وجل الوارد فيه؟ أجاب بقوله: (هذا حديثٌ شريفٌ، قد رواه البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء، وقد ردَّ هذا الكلامَ طائفةٌ، وقالوا: إنَّ الله لا يُوصَف بالتردُّد، وإنما يتردَّدُ مَن لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب، وربما قال بعضهم: إن الله يعامَل معامَلَة المتَرَدِّد.

والتحقيق: أنَّ كلامَ رسولِه حق، وليس أحدٌ أعلمَ بالله من رسوله، ولا أنصحَ للأمة منه، ولا أفصحَ ولا أحسنَ بياناً منه، فإذا كان كذلك كان المتحذْلِقُ والمنكِرُ عليه من أضَلِّ النَّاسِ، وأجهلِهم وأسوئِهم أدباً، بل يجب تأديبُه وتعزيرُه، ويجب أن يُصانَ كلامُ رسول الله ﷺ عن الظنون الباطلة، والاعتقادات الفاسدة، ولكنَّ المتردِّدَ منَّا وإن كان تردّده في الأمرِ لأجلِ كونِه ما يَعلم عاقبةَ الأمورِ لا يكون ما وَصفَ اللهُ به نفسَه بمنزلةِ ما يُوصَفُ به الواحدُ منَّا، فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ثم هذا باطلٌ؛ فإنَّ الواحدَ منَّا يتردَّدُ تارةً لعدمِ العِلمِ بالعواقبِ، وتارةً لما في الفِعلَين من المصالح والمفاسد، فيُريدُ الفعلَ لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشيء الواحد الذي يُحَبُّ من وجهٍ، ويُكْرَه من وجهٍ، وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه ..، ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في هذا الحديث فإنه قال: «لا يزالُ عَبدِي يتقَرَّبُ إليَّ بِالنَّوَافِلِ حتى أُحِبَّهُ»، فإنَّ العبدَ الذي هذا حالُه صارَ محبوباً للحق مُحِبّاً له، يتقرَّب إليه أولاً بالفرائض وهو يحبها، ثم اجتهدَ في النَّوافل التي يُحِبُّها ويحبُّ فاعلَها، فأتى بكلِّ ما يَقدِر عليه من محبُوبِ الحقِّ، فأحبَّه الحقُّ لفعل محبوبِه من الجانبين بقصد اتفاق الإرادة، بحيث يُحِبُّ ما يُحِبُّه محبوبُه، ويَكرَه ما يَكرَهُه محبوبُه، والربُّ يكرَه أنَ يَسُوءَ عبدَه ومحبوبَه فلَزِمَ مِن هذا أن يكرَه الموتَ ليَزدَادَ من محَابِّ محبوبِه، والله سبحانه وتعالى قد قضى بالموتِ، فكل ما قضى به فهو يريدُه ولا بُدَّ منه، فالربُّ مريدٌ لموتِه؛ لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كارِهٌ لمساءَة عبدِه، وهي المسَاءَةُ التي تحصُلُ له بالموتِ، فصار الموتُ مراداً للحقِّ من وجهٍ، مكروهاً له من وجهٍ، وهذا حقيقة «التردد» وهو: أن يكون الشيءُ الواحدُ مراداً من وجهٍ مكروهاً من وجه، وإن كان لا بُدَّ من تَرَجُّحِ أحدِ الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن

مع وجود كراهة مساءة عبدِه، وليس إرادتُه لموتِ المؤمنِ الَّذي يُحِبُّه ويَكرَه مساءَتَه كإرادتِه لموتِ الكافرِ الذي يُبغِضُه ويريدُ مَسَاءَتَه).

إلى أن قال: (والمقصود هنا التنبيه على أن الشيءَ المعَيَّنَ يكونُ محبوباً من وجهٍ مكروهاً من وجهٍ، وأن هذا حقيقة «التردد»، وكما أن هذا في الأفعال فهو في الأشخاص، والله أعلم)(١).

وقال الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله: («التردد» وصف يليق بالله تعالى، لا يَعلَم كيفِيَّتَه إلا هو سبحانه، وليس كترددنا، والتردد المنسوب لله لا يشابه تردد المخلوقين، بل هو تردد يليق به سبحانه كسائر صفاته جل وعلا)(٢).

وقال شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله: (في هذا الحديث يخبر الرب عز وجل أنه يتردَّد في أشياء، ومن أعظمها تردُّدُه عن قبضِ نَفْسِ المؤمِن، ومعلومٌ أنَّ هذا التردد ليس كتردُّدِ المخلوق، ولا يتضمَّنُ محذوراً، فإنَّ التردُّدَ تعارضُ إرادَتَين، فإنَّ كان مع العلمِ بموجَبِ الحِكمَة، وبما ينتهي إليه الأمرُ فليس بمذمومٍ، وهذا هو التردُّدُ المذكورُ في الحديث، وقد فُسِّرَ التردُّد في الحديث نفسِه، حيث قال الله: «يَكرَهُ الموتَ وأنا أكرَهُ مَسَاءَتَه».

وأما التردُّدُ الَّذِي يُعتبَر نَقصَاً فهو الَّذِي سَبَبُه الجهلُ بمقتَضَى المصلحة، مع الجهلِ بما سينتهي إليه الأمرُ في الواقع، وهذا من خصائص المخلوق، والله تعالى منزَّهٌ عن الجهل وعمَّا يستلزمُه، فهو سبحانه وتعالى بكل شيء عليم، وهو العليم الحكيم)(٣).

فالمقصود أن وصف الله بـ«التردد» بهذا المعنى حقٌّ لا محذور فيه، ولا يتضمن نقصاً بوجه من الوجوه.

وقد نفى المعطلة ثبوت هذه الصفة، ونزهوا الله عز وجل عنها حيث ظنوا أن «التردد» المنسوب إلى الله عز وجل كتردد المخلوق الناقص الذي تردده ناشئ عن جهلِه وعدمِ علمِه وقدرتِه.

قال الخطابي: (التردد على الله تعالى غيرُ جائز، وإنما هو مَثَلٌ يُقرِّب به معنى ما أراده إلى فهم السامع، والمراد به ترديدُ الأسبابِ والوسائطِ من رسولٍ أو شيءٍ غيرِهِ كما شاء سبحانه، تَنَزَّه عن صفاتِ المخلوقين، وتعالى عن نعوت المَرْبُوبِين الَّذين يعتريهم في أمورهم النَّدَمُ والبَدَاءُ، وتختَلِفُ بهم العزائم والآراء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾)(٤).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢٩/١٨ وما بعدها)

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٤١٧/٩).

(٣) فتوى منشورة في موقع فضيلته، وينظر أيضاً لفضيلته: «الفوائد المستنبطة من الأربعين النووية» (ص١١٧).

(٤) «أعلام الحديث» (٧٠٣/١) وينظر أيضاً: (٢٢٥٩/٣-٢٢٦٠).

وقال ابن الجوزي: (قوله: «وَمَا ترددت عَن شَيْء» والتردد إِنَّمَا يَقع إِذا أشكلت الْمصلحَة فِي العواقب، وَذَلِكَ ينشأ عَن ضعف التَّدْبِير، وَالْحق عز وَجل منزَّه عَن ذَلِك.

والجواب عن هذا الإِشكال من وجهين:

أَحدهمَا: أَن يكون التَّرَدُّد للملائكَة الَّذين يقبضون الأَروَاح، فأضافه الحقُّ عزَّ وَجلَّ إِلى نفسِه لأَنَّ تردُّدَهم عَن أمره، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّل إِلَّا بِأَمْر رَبك﴾ [مريم:٦٤]، وَتردد المِلَائِكَة إِنَّمَا يكون لإِظهَار كَرَامَة الآدَمِيّ كَمَا تردد ملك الموت إِلَى آدم وَإِبرَاهِيم ومُوسَى وَنَبِينَا ﷺ، فَأَما أَن يكون التَّرَدُّد لله فمحال فِي حَقه، وَهَذَا مَذهَب الخطابِيّ.

فَإِن اعترض على هَذَا فَقيل: مَتى أُمِرَ المِلَكُ بِقَبض الرّوح لم يجز لَهُ التَّرَدُّد فَكيف يتَرَدَّد؟ فَالجَوَاب من وَجهَين:

أَحدهمَا: أَن يكون إِنَّمَا تردد فِيمَا لم يجزم لَهُ فِيهِ على وَقت.

وَالثَّانِي: أَن يكون تردد رقةٍ ولطفٍ بِالمؤمنِ، لَا أَنه يُؤَخر القَبض، فَإِنَّهُ إِذا نظر إِلَى قدر المؤمن احترمه فَلم تنبسط يَده لقبض روحه، وَإِذا ذكر أَمر الإِلَه لم يكن لَهُ يَد فِي امتثاله.

وَالثَّانِي: أَنَّه خطاب لنا بِمَا نعقل، وَقد تنزه الرب عز وَجل عَن حَقِيقَته، .. فَكَمَا أَن أَحَدنَا يتَرَدَّد فِي ضرب وَلَده فيأمره التَّأدِيب بضربه وتمنعه المحبَّة، فَإِذا أخبر بالتردد فهمنا قُوَّة محبته لَهُ، بِخِلَاف عَبده فَإِنَّهُ لَا يتَرَدَّد فِي ضربه، فَأُرِيد تفهيمنا تَحقِيق المحبَّة للوَلِيّ بِذكر التَّرَدُّد.

وَمن الجَائِز أَن يكون تركيب الوَلِيّ يحتَمل خمسين سنة، فيدعو عِند المرَض فيعافى ويقوى تركيبه فيعيش عشرين أُخرَى، فتغيير التَّركِيب والمكتوب من الأَجَل كالتردد، وَذَلِكَ ثَمَرَة المحبَّة)[1].

هذا مجمل ما ذكره المعطلة في تأويل هذه الصفة، وإنكار حقيقتها، ومع بيان بطلان هذا المسلك من أساسه، فإن ما ذكروه من تأويلاتٍ بعيدةٌ جداً عن ظاهر الحديث، ومدلول اللغة، ويكفي في بيان بطلانها أنها صرف للفظ عن ظاهره من غير قرينة توجب ذلك، وقد تتبع الشوكاني في كتابه «قطر الولي»[2] هذه التأويلات وبيَّن بطلانها.

---

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/٥٢٥ و٥٢٧).

(٢) (ص٤٨٨ وما بعدها).

وينظر أيضاً: «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين» للدبيخي (ص٢٥١-٢٦٨) فقد أجاد في تتبع هذه التأويلات والجواب عنها.

وعلى هذا فأسلمُ المسالك وأحكمُها في فهم مراد الله عز وجل ورسوله ﷺ هو إجراء الحديث على ظاهره، والأخذ بمدلوله في إثبات «التردد» صفة لله تعالى، على ما يليق بجلاله وعظمته، مع القطع بأن تردده سبحانه وتعالى ليس كتردد المخلوق؛ لأنه جل وعلا ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا يشبهه شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

فإذا كان تردد المخلوق معناه: (التوقف عن الجزم بأحد الطرفين)، فإن تردد الله عز وجل الوارد في هذا الحديث ليس كذلك؛ لأن الحديث صريح في الجزم بأحد الطرفين حيث قال سبحانه: «وما ترددتُ عن شيء أنا فاعله»؛ أي: سأفعله ولابد.

فتردد الله عز وجل ليس منشؤه عدم الجزم بأحد الطرفين، أو عدم العلم بالعاقبة، أو نحو ذلك، وإنما هو ترددٌ مفسَّرٌ في الحديث نفسِه، حيث قال: «يَكْرَهُ الموتَ، وأَنَا أَكرَهُ مَسَاءَتَه»، فهذا هو حقيقة تردده سبحانه، وهو كونُ الفعلِ مراداً لله من وجه، ومكروهاً له من وجه آخر، فهو سبحانه يريد الموت لعبده؛ لأنه قضى به عليه، ولابد له منه، ومع ذلك فهو يكرهه؛ لأنه يكره ما يكرهه عبده، ولذلك قال: «وأنا أكره مساءته»[1].

فالتردد المنسوب إلى الله عز وجل هو تقابل إرادتين، والله سبحانه قد يقع له التردد بهذا الاعتبار، ومن ذلك: تردده عن قبض نفس عبده المؤمن[2].

(وبهذا نعرف أن «التردد» نوعان:

الأول: ترددٌ للشك في النتيجة، وهذا مُنَزَّه عنه الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الله تعالى لا يخفى عليه شيء، وهو يقع منَّا، فنتردد في فعل الشيء؛ لأننا نجهل النتيجة؛ ولهذا نستخير الله تعالى.

والثاني: ترددٌ بما يتعلق بالغيب مع العلم بالنتيجة، وهذا يوصف الله عز وجل به، وليس فيه نقص بأي وجه من الوجوه)[3].

---

(١) «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين» للدبيخي (ص٢٦٣-٢٦٤).

(٢) تنبيه: وجدتُ من أهل العلم المعاصرين من يقول بأنه يجب أن يقيد وصف الله عز وجل بالتردد بقولنا: (التردد عن قبض نفس المؤمن)، فهذا هو الوارد في النص، وأنه لا يجوز وصفه بـ«التردد» بإطلاق.

وفي هذا التقييد نظر، وهو خلاف ما جاء في الحديث، فإن الحديث صريح في أن الله عز وجل يتردد في أشياء، أعظمها: تردده عن قبض نفس عبده المؤمن، وهذا لا يعني أنه لا يقع له التردد إلا في هذه الصورة خاصة، لكنَّ تردده سبحانه عبارة عن تقابل الإرادات، وليس في هذا نقص بوجه من الوجوه، كما سبق تقريره.

(٣) من كلام الشيخ ابن عثيمين في «لقاءات الباب المفتوح» (٤٩٦/٣).

المبحث العاشر

ما ورد في صفة الجود

قال ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٣/رقم٢٧١٤٩):

حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عن حجَّاجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُحَيْمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ كَرِيزٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُود، وَيُحِبُّ مَعَالِيَ الأَخْلاَقِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «طلحة بن عبيد الله بن كَريز» واختلف عليه في ذكر هذه الصفة «الجود»:

- **فرواه حجاج بن أرطاة، عن سليمان بن سُحَيم، عن طلحة ابن كَريز بلفظ**: «إنَّ اللهَ جَوَادٌ يحبُّ الجودَ» **كما هنا**.

- أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» -كما هنا- قال: حدَّثنا أبو خالدٍ الأحمَرُ.
- وأخرجه أبو عُبيد القاسم بن سلَّام في «فضائل القرآن» (١/رقم٦٧)، وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (٢/رقم٨٢٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (رقم٥٧٢) من طريق أبي معاوية الضرير.
- وأخرجه الهيثم بن كُلَيب الشاشي في «مسنده»[1] (١/رقم٨٠)، وأبو جعفر البرجلاني في «الكرم والجود» (رقم١١) من طريق يزيد بن هارون.
- وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/رقم١٠٣٤٦) من طريق عبد الواحد بن زياد.

أربعتهم: (أبو خالد الأحمر، وأبو معاوية، ويزيد، وعبد الواحد)[2] عن الحجاج بن أرطاة، به.

---

(١) «طلحة بن عبيد الله بن كَريز» هذا تابعي ثقة، ولم يقع للهيثم منسوباً لـ«كريز»، فظنَّه «طلحة بن عبيد الله التيمي» الصحابي فأورده في «مسنده»!، وكذلك وقع الوهم فيه للحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» فجزم بأن الإسناد منقطع بين «سليمان بن سحيم» و«طلحة بن عبيد الله»، ظناً منه أنه الصحابي المعروف!!

(٢) خالف هؤلاء الجماعة: أبو عصمة نوح بن أبي مريم، فرواه عن الحجَّاج بن أرطأة، عن طلحة بن مُصرِّفٍ، عن كُريبٍ، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً، بمثله، أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/٢٨)، وعلي بن زيد البيهقي في «تاريخ بيهق» (ص٣١٥)، وأبو الحسين الشجري في «الأمالي الخميسية» (١/٧٧ و٢/٢٤٠) جميعهم من طريق نوح بن ميمون المضروب، عن نوح بن أبي مريم به، قال أبو نعيم عقبه: غريبٌ من حديث طلحة وكُريبٍ، تفرّد به نُوحٌ، عن أبي عصمة.

- **ورواه جماعةٌ من الثقات، عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن طلحة ابن كَريز بلفظ:** «**إنَّ اللهَ كريمٌ يحبُّ الكرمَ**».

- أخرجه معمر في «جامعه» (١١/رقم٢٠١٥٠)، وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٣/رقم٣٥٠٣) من طريق عبدالرزاق[١] عن معمر.
- وأخرج البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٤٧/٤)، والحاكم في «المستدرك» (١١٢/١) من طريق عبد الله بن المبارك، عن سفيان الثوري.
- وأخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (رقم٧) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم.

ثلاثتهم: (معمر، والثوري، وعبد العزيز بن أبي حازم) عن أبي حازم به.

وبالنظر في رواة كلٍّ من اللَّفظين يظهر لي أن اللفظ المحفوظ هو: «إنَّ اللهَ كريمٌ يحبُّ الكَرَم» وأما لفظ: «إنَّ الله جَوَادٌ يحبُّ الجُودَ» فقد رواه حجاج بن أرطاة بالمعنى، وحجاجٌ فقيه عالم معروف بتغيير الألفاظ، قال محمد بن نصر المروزي: (الغالب على حديثه الإرسال والتدليس **وتغيير الألفاظ**)، وقال العلامة المعلمي: (حاصل كلامهم في حديثه أنه صدوق مدلِّس **يروي بالمعنى** فإذا صرَّح بالسماع فقد أَمِنَّا تدليسَه، وهو فقيهٌ عارفٌ لا يُخشَى من روايته بالمعنى، لكن إذا خالفه في اللفظ ثقةٌ يتحرَّى الرواية باللفظ، وكان بين اللفظين اختلافٌ ما في المعنى قُدِّمَ فيما اختلافا فيه لفظُ الثقةِ الآخَر)[٢].

قلت: وهذه مخالفة لا عبرة بها، فـ«نوح بن أبي مريم» أحد المتروكين، واتهمه غير واحد من النقاد بالكذب في الحديث، ولذا قال العلامة الألباني: (هذا من أوهام نوح أو وضعه، فإنه كذاب). [ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٥٨٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤٨٦/١٠) و«التقريب» (رقم٧٢١٠)]، و«السلسلة الصحيحة» (٤/رقم١٦٢٧)]

(١) خولف عبد الرزاق في رواية هذا الحديث عن معمر، فرواه جماعةٌ عن أحمد بن يونس، عن فضيل بن عياض، عن محمد بن ثور الصنعاني، عن معمر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إن الله كريم يحب الكرم ... »، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/رقم٥٩٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤٨/١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩١/١٠) وفي «الأسماء والصفات» (١/رقم٨٨) وغيرهم.

قلت: وهذا الوجه وجه شاذٌّ، مخالفٌ للمحفوظ عن معمر، والمحفوظ عن أبي حازم، فالحفوظ أنه من حديث طلحة ابن كريز عن النبي ﷺ مرسلاً، ولستُ بصدد التوسع في تخريج الحديث وبيان علله؛ لأنه ليس من شرطي، فليس فيه ذكر صفة «الجود» محل البحث، وإنما أردت أن لا أُغفل هذا الموضع من التنبيه على الاختلاف، ولو بشكل مختصر.

(٢) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (٤٣٤/١).

❖ رجال الإسناد:

• أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ.

هو: سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي.

روى عن: حجاج بن أرطاة، وحميد الطويل وغيرهما.

وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، والإمام أحمد وغيرهما.

مختلَفٌ فيه.

فوثقه: ابن سعد، وابن معين – في رواية الدارمي وابن أبي مريم ومعاوية بن صالح –، وابن المديني، والعجلي، والبزار[1].

زاد ابن سعد: (كثير الحديث). وزاد ابن معين – في رواية مُعَاوِيَة –: (وليس بثبتٍ). وزاد العجلي: (ثَبْتٌ، صاحب سنة).

وقال ابن راهويه: سألت وكيعاً عن أبي خالد؟ فقال: (وأبو خالد ممن يُسأل عنه!!).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقنى أهل الكوفة، وكان ثبتاً).

وقال ابن معين – في رواية الدارمي وابن محرز وابن طهمان – (ليس به بأس). زاد – في رواية ابن طهمان –: (لم يكن بذاك المتقن).

وقال ابن معين–في رواية الدوري–: (صدوق، وليس بحجة).

وقال أبو حاتم: (صدوق).

وقال النسائي: (ليس به بأس).

وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، وإنما أتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة).

وقال أبو بكر البزار: (ليس ممن يلزم زيادته حجة، لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، ... و أنه قد روى أحاديث عن الأعمش و غيره لم يتابع عليها).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق إمام).

وقال في «تذكرة الحفاظ»: (الحافظ الصدوق، .. هو من مشاهير المحدثين وغيره أثبت منه).

---

(١) «مسند البزار» (١١/١٦٣ رقم٤٨٩٨).

ولما ذكره في كتابه «الميزان» رمز للعمل على توثيقه، وقال: (صـــاحب حديث وحفظ، .. والرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثرٌ يهم كغيره).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق يخطئ).

قلت: والذي يظهر لي من حال أبي خالد الأحمر وأقوال الأئمة فيه أنه في نفســـه ثقةٌ مأمون، كثير الحديث، وإنما أتي من ســـوء حفظه فيغلط ويخطئ، كما قال ابن عدي، ويتفرد عن بعض الثقات بما لا يتابع عليه، **وأعدل الأقوال فيه أنه صـــدوق حســـن الحديث**، وهو قول الذهبي وابن حجر، وقد احتج به أصـــحاب الكتب الســـتة، وخرجوا له في الأصـــول، مع ما علم عن بعضهم من تشدده في الرواية وانتقاء الرجال.

من الثامنة، مات قريباً من سنة (١٩٠هـ)، وله بضع وسبعون، روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٦/٤)، و«الثقات» للعجلي (١/رقم٦٦٣)، و«ثقات ابن حبان» (٣٩٥/٦)، و«مشـــاهير علماء الأمصـــار» (رقم١٣٦١)، و«الكامل» (٢٨١/٣)، و«تاريخ بغداد» (٢١/٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٤/١١)، و«الكاشـــف» (١/رقم٢٠٨٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢٠٠/٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٠٠/١)، و«تاريخ الإســـلام» (٨٦٠/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥٠/٦)، و«التهذيب» (١٥٩/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٤٧)، و«موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث» (٢٤٢/٢).

• حجّاج.

هو: الحجّاج بن أرطأة بن ثَوْر بن هبيرة النَّخَعي، الكوفي، قاضي البصرة وفقيهها.

محدث مشهور من أوعية العلم، ولكنه – على سعة روايته وكثرة حديثه – قد أُخِذَ عليه أمران:

الأول: أنه لم يكن متقناً لحديثه، بل كان يخطيء ويضطرب، وينفرد بأشياء لا يُتَابَع عليها.

والثاني: كثرةُ تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل، وهو أشد ما أخذ عليه، ومن هنا دخلت المناكير في حديثه.

وخلاصة حاله – فيما يظهر – أنه **صدوق حسن الحديث**، بشرطين:

١. أن يصرّح بالسَّماعِ في حديثه.

٢. أن لا ينفرد أو يخالف.

فإن عنعن ولم يصـــرّح بالســـماع، أو انفرد بما لا يتابع عليه، أو خالف في روايته الثقاتَ فحديثُه حينئذ **ضعيفٌ** لا يحتج به.

وقد تقدمت ترجمته مفصلة.

• سُلَيْمَانُ بنُ سُحَيْمٍ.

هو: سليمان بن سحيم، أبو أيوب المدني - وقيل: المكي -.

روى عن: طلحة بن عبيد الله بن كريز، وإبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس وغيرهما.

وعنه: حجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما.

ثقة.

فقد وثقه: ابن سعد، وابن معين - في رواية ابن محرز وغيره -، وابن نمير، والنسائي.

وقال الإمام أحمد: (ليس به بأس).

قال أحمد بن صالح المصري: (له شأنٌ، ثبتٌ).

وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»: (من المتقنين، وأهل الفضل في الدين).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق).

وقول الذهبي أقرب، فإن توثيقه يكاد يكون محل إجماع بين الأئمة.

من الثالثة، مات في أول خلافة أبي جعفر المنصور[1]، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

ينظر: «الطبقات الكبرى - متمم التابعين» (ص٣٣١)، و«الجرح والتعديل» (١١٩/٤)، و«ثقات ابن حبان» (٣١٠/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم١١٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٣٣/١١)، و«الكاشف» (١/رقم٢٠٩١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٦١/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٣/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٦٢).

• طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ كَرِيزٍ.

هو: طلحة[2] بن عُبَيد الله بن كَرِيز - بفتح الكاف[3] - بن جابر بن ربيعة الخزاعي، الكعبي، أبو المطرف الكوفي، ويقال: البصري.

---

(١) ولي أبو جعفر المنصور الخلافة بعد وفاة أخيه أبي العباس السفاح، من سنة (١٣٦هـ) إلى أن توفي سنة (١٥٨هـ).

(٢) يقع الخلط بين هذا الراوي وبين الصحابي الجليل: «طلحة بن عبيد الله التيمي» أحد العشرة المبشرين بالجنة، وقد سبق التنبيه على هذا عند تخريج الحديث، وانظر أيضاً: ما ذكره أبو زرعة العراقي في كتابه «تحفة التحصيل» (ص١٥٩).

(٣) نقل مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» عن ابن حبان أنه قال في كتابه «الثقات»: كل ما يجيئ في الأخبار «كريز» فهو بضم الكاف، إلا هذا، فهو بفتحها. ولم أقف على هذا النص في المطبوع من «الثقات».

روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأم الدرداء الصغرى، وغيرهما.

وعنه: سليمان بن سحيم، وموسى بن ثروان المعلم، وغيرهما

ثقة، من صغار التابعين.

فقد وثقه: الإمام أحمد، والنسائي، وابن شاهين.

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: (كان قليل الحديث).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (وثَّقوه).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» في الطبقة الثالثة عشرة، وهم من مات بين سنة (١٢١-١٣٠هـ)، روى له مسلم أبو داود.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٢٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٤٧٤/٤)، و«ثقات ابن حبان» (٣٩٣/٤)، و«تاريخ دمشق» (١٢٥/٢٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٢٤/١٣)، و«الكاشف» (١/رقم٢٤٧٧)، و«تاريخ الإسلام» (٤٣٥/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧٨/٧)، و«التهذيب» (٢٢/٥)، و«التقريب» (رقم٣٠٢٨).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، وله علتان[1]:

الأولى: الإرسال، فإن «طلحة ابن كريز» من صغار التابعين، كما سبق، وقد نصَّ جماعةٌ من المحدِّثين على أنه حديثٌ مرسلٌ، ، منهم: البغوي[2]، والعراقي[3]، وغيرهما.

---

(١) ذكر البيهقي في كتابه «شعب الإيمان» عقب إخراجه لهذا الحديث علة أخرى فقال: (في هذا الإسناد انقطاعٌ بينَ سُليمانَ بنِ سُحَيمٍ وطَلحةَ)، وهذا وهم منه رحمه الله، وتابعه على هذا الوهم جماعةٌ من الباحثين، وسبب هذا الوهم أنه وقع عند البيهقي: «طلحة بن عبيد الله» هكذا غير منسوب لـ«كريز»، فظنه البيهقي «طلحة بن عبيد الله التيمي» الصحابي المشهور، المتوفى سنة (٣٦هـ)، وأما «ابن كريز» فقد توفي سنة (١٢٥هـ) وهو معاصر لـ«سليمان بن سحيم» المتوفى سنة (١٤٠هـ)، والله أعلم.

(٢) «شرح السنة» (٨٢/١٣).

(٣) «المغني عن حمل الأسفار» (ص١١٥٠).

بينما نصَّ الحاكمُ على أنَّه حديثٌ معضــلٌ[1]، فقال: أعضــله الثوريُّ[2]، يعني أنه ســقط من إســـناده بين «طلحة ابن كريز» وبين «النبي ﷺ» اثنان فأكثر، وهذا هو الغالب على رواية صغار التابعين، والمقصود أن الحديث منقطع الإسناد من جهة الصحابي، سواء قلنا بأن الساقط واحد أو أكثر.

والثانية: فيه «حجاج بن أرطاة» وهو ضعيفٌ إذا لم يصرح بالسماع، أو انفرد بما لا يتابع عليه، أو خالف الثقات، وهو في هذا الحديث قد عنعن ولم يصرّح بالسماع، وأيضاً فقد انفرد بلفظ: «إن الله جواد»، وخالف الثقات الذين رووه بلفظ: «إن الله كريم»، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً عند تخريج الحديث.

---

(١) الحاكم رحمه الله ممن يفرق بين رواية «التابعي الكبير» عن النبي ﷺ، وبين رواية «التابعي الصغير»، فيطلق «**المرسَل**» على رواية التابعي الكبير دون الصغير، قال الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص١٩٢): (ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المديني فمن بعده من أئمتنا أن **المعضل من الروايات** أن يكون بين المرسِل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسَل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم)، وذهب جماعة من المحدِّثين - وهو ما اختاره الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص١٠١) - إلى أن رواية التابعي - سواء كان كبيراً أو صغيراً - عن النبي ﷺ تسمى: «مرسلة»، وللاستزادة ينظر: «فتح المغيث» (١/٢٤٠ وما بعدها).

(٢) «المستدرك على الصحيحين» (١/١١٢).

قال الترمذي في «جامعه» (٤/رقم٢٤٩٥):

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلاَّ مَنْ هَدَيْتُ فَسَلُونِي الهُدَى أَهْدِكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ إِلاَّ مَنْ أَغْنَيْتُ فَسَلُونِي أَرْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلاَّ مَنْ عَافَيْتُ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ فَاسْتَغْفَرَنِي غَفَرْتُ لَهُ وَلاَ أُبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَشْقَى قَلْبِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَلَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَحَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ فَأَعْطَيْتُ كُلَّ سَائِلٍ مِنْكُمْ مَا سَأَلَ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي إِلاَّ كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِالبَحْرِ فَغَمَسَ فِيهِ إِبْرَةً ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَيْهِ، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَاجِدٌ، أَفْعَلُ مَا أُرِيدُ، عَطَائِي كَلاَمٌ، وَعَذَابِي كَلاَمٌ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُهُ أَنْ أَقُولَ لَهُ: كُنْ، فَيَكُونُ».**

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[1].

---

(١) هذا الوجه الذي أشار إليه الترمذي رحمه الله أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٥/رقم٢١٤٧٢ و٢١٥٠٥ و٢١٥٠٦)، والدارمي في «السنن» (٣/رقم٢٨٣٠)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (رقم٣٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١٩/رقم١١٢٥٦ و١١٢٥٧ و١١٢٥٨)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢/رقم١٠١١) جميعهم من طرقٍ عن شهرٍ، عن معدي كَرِب، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ يرويه عن رَبِّه عزَّ وجلَّ قال: **«ابنَ آدم؛ إنَّكَ ما دَعَوتَنِي ورجَوتَنِي غَفَرتُ لكَ على ما كَانَ فِيكَ، ابنَ آدم؛ إنْ تَلْقَنِي بِقُرَابِ الأَرضِ خَطَايا لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مغفرة بعد أن لا تُشرِك بي شيئاً، ابنَ آدم إنَّك إنْ تُذْنِب حتى يَبلُغَ ذَنبُكَ عَنَانَ السَّمَاء، ثم تَستَغْفِرني أَغْفِر لكَ**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه محمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» (رقم١٣٠).
- وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٥/رقم٣٠١٧٣) عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، مختصراً، دون ذكر موضع الشاهد.
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٥/رقم٢١٣٦٧) — ومن طريقه: ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر»[1] (٧٧/٢) – عن عمار بن محمد ابن أخت سفيان الثوري.
- وأخرجه هنادٌ في «الزهد» (٢/رقم٩٠٥) — وعنه: الترمذي كما هنا — عن أبي الأحوص.
- وأخرجه البزار في «مسنده» (٩/رقم٤٠٥١) من طريق جرير بن عبد الحميد.
- وأخرجه المعَافَى بن زكريا في «الجليس الصالح الكافي» (٨١/٣) من طريق شيبان بن عبدالرحمن.

ستتهم: (الضبي، والمحاربي، وعمار، وأبو الأحوص، وجرير، وشيبان) **عن ليث بن أبي سُلَيْم، به.**

وتابع ليثاً على رواية الحديث من هذا الوجه: "موسى بنُ المسيب الثقفي"، و"سيَّار أبو الحكم".

■ **أما رواية موسى بن المسيب الثقفي، فأخرجها:**

- ابن ماجه في «سننه» (٥/رقم٤٢٥٧) من طريق عَبْدَة بن سليمان.
- ومحمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» (رقم١٣٠).
- والإمام أحمد في «المسند» (٣٥/رقم٢١٥٤٠) — ومن طريقه: ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر» (٧٨/٢) – عن عبد الله بن نُمير.
- والبزار في «مسنده» (٩/رقم٤٠٥٢)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجَّة في بيان المحجَّة» (١/رقم٢٣٥) كلاهما من طريق يعلى بن عُبَيْد.
- وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٩/رقم١١٢٥٢)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٣٣٤) ثلاثتهم من طريق معتَمِر بن سليمان.
- وأبو عوانة أيضاً (١٩/رقم١١٢٤٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٢٤٦) كلاهما من طريق منصور بن المعتمر.

ولا أُبَالِي». فلفظ هذا الحديث – من هذا الطريق – يختلف اختلافاً بيِّناً عن لفظ الحديث – محل الدراسة –، ولذا ذهب علي بن المديني رحمه الله إلى أنهما حديثان مختلفان، يروهما شهر عن شيخين له، فقال: (أظن هذين الحديثين رواهما شهر؛ لأنَّ ألفاظَهما مختلفة) [ينظر: «مستخرج أبي عوانة» (٤١٤/١٩)، و«تحفة الأشراف» (١٧٩/٩)].

(١) سقط من إسناده: «شهر بن حوشب»، فليستدرك.

- وأبو عوانة أيضاً (١٩/رقم١١٢٤٨) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي.
- وأبو عوانة أيضاً (١٩/رقم١١٢٥١)، وأبو حاتم الرازي -كما في «العلل» لابنه عبد الرحمن (٥/رقم١٨٩٦) ولم يسق متنه — كلاهما من طريق زيد بن أبي أنيسة.
- والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم١١٢)، وفي «الشعب» (٩/رقم٦٦٨٧) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش[١].

تسعتهم: (عبدة، والضبي، وابن نمير، ويعلى، ومعتمر، ومنصور، والطنافسي، وزيد، والأعمش) **عن موسى بن المسيب الثقفي، عن شهرٍ به.**

■ **وأما رواية سيار أبي الحكم، فأخرجها:**

- أبو عوانة في «المستخرج» (١٩/رقم١١٢٥٣)، وأبو الحسن الخِلَعي في «الفوائد — الخلعيات» (ص٤٢٣ رقم١٠٩١) كلاهما من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن سيَّار أبي الحكم، عن شهرٍ به[٢].

---

(١) هذا هو الوجه المحفوظ عن الأعمش.

ورواه «سعيد بن بشير الأزدي» [ضعيف، «التقريب» (رقم٢٢٧٦)]، عن إدريس بن يزيد الأودي، عن الأعمش، عن شهر به، من غير ذكر «موسى بن المسيَّب» في إسناده.

أخرجه من هذا الوجه: أبو عوانة في «مستخرجه» (١٩/رقم١١٢٥٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/رقم٢٨١١)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٥/رقم١٦٩٩ الروض البسَّام)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠٧/٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨١/٣٦)

وهذا الوجه عن الأعمش منكر لا يصح عنه، قال الدارقطني في «العلل» (٢٤٩/٦): (لم يسمعه الأعمش من شهر، والصواب قول من قال: عن الأعمش، عن موسى بن المسيب، عن شهر).

(٢) هذا الطريق أعلَّه أبو حاتم الرازي رحمه الله، ففي «العلل» لابنه عبد الرحمن (٥/رقم١٨٩٦) قال: (سمعتُ أبي وحدَّثنا عن هلالِ بن العلاء، عن أبيه، عن عُبَيدالله ابن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن سيَّار أبي الحكم، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «إن الله عز وجل يقول: عبادي، كلكم مُذْنِبٌ إلا مَن عافيتُ ... »، وذكر الحديث بطوله.

قال أبي: حدَّثنا محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن زيد ابن أبي أنيسة، عن موسى بن المسيَّب، عن شهرٍ، عن عبدالرحمن بن غَنْم، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبه). فأعلَّ رحمه الله رواية مَن رواه عن زيد بن أبي أُنَيسَة عن «سيَّار أبي الحَكَم»، برواية مَن رواه عن زيدٍ عن «موسى بن المسيَّب».

❖ رجال الإسناد:

• هَنَّادٌ.

هو: هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ بن مصعب بن أبي بكر التميمي، أبو السَّري الكوفي.

ثقة حافظ، متفقٌ على ثقته وجلالته.

تقدَّمت ترجمته.

• أَبُو الأَحْوَصِ.

هو: سَلاَّمُ بنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ، مولاهم، أبو الأَحْوَص الكُوفي، مشهور بكنيته.

روى عن: ليث بن أبي سليم، والأعمش، وخلقٌ غيرهما.

وعنه: هناد بن السري، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما كثير.

ثِقَةٌ فاضل ربما وهم.

فقد وثقه: ابن معين – وزاد: متقن –، وابن نمير، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي وغيرهم.

وقال عبد الله بن أحمد: (كانَ أبي إذا رَضِـيَ عن إنسـانٍ وكان عنده ثقةً حدَّث عنه وهو حيٌّ، فحدَّثَنَا عن أبي الأَحوص وهو حي)، وقال الإمام أحمد أيضـاً: (ليس به بأس ... وهو ثقة، ربما أخطأ الشيء).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشـــاهير علماء الأمصـــار»: (من الأثبات في الروايات).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام الثقة الحافظ)، وقال في «المغني في الضعفاء»: (ثقة حجة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ متقِنٌ، صاحبُ حديث).

وأما أبو حاتم فقال فيه: (صـــدوق، دون زائدة [بن قدامة] وزهير [بن معاوية] في الإتقان)، وقال: (شريك وأبو عوانة وجرير بن عبد الحميد كلهم أحب إليَّ من أبي الأحوص)، وسئل: أبو بكر بن عياش أحب إليك أو أبو الأحوص؟، فقال: (ما أقربها، لا تبالي بأيِّهما بَدَأتَ)، وهذا يدل على أن أبا الأحوص ليس عنده في الدرجة العليا من الثقة والإتقان، وهو كذلك؛ فإن أبا الأحوص وإن كان ثقة -كما هو قول جمهور النقاد— إلا أنه ربما أخطأ ووهم كما قال الإمام أحمد، وله أوهام يسـيرة، لا تنزله إن شـاء الله عن درجة الثقة، وما أحســن قول الذهبي فيه في كتابه «الميزان»: (صدوق ثقة، وغيره أثبت منه).

من السابعة، مات سنة (١٧٩هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٢/رقم٣١٤٨ و٣١٤٩)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٩/٤)، و«الثقات» للعجلي (٤٤٤/١)، و«الثقات» لابن حبان (٤١٧/٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٧١ رقم١٣٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٨٢/١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٨١/٨)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٦/٢)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٢٥٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٢/٤)، و«التقريب» (رقم٢٧٠٣).

• لَيْث.

هو: ليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيْم - بالزاي والنون، مُصَغَّرٌ - القُرشيُّ، أبو بكر الكوفي.

روى عن: عبد الرحمن بن القاسم، ومجاهد بن جبر، وغيرهما.

وعنه: عبد السلام بن حرب، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

محدِّثٌ مشهورٌ، صاحبُ سُنَّةٍ وعبادةٍ، لكنَّه في جانب الرِّواية ضعيفٌ متفقٌ على ضعفه؛ لسوء حفظه وكثرة غلطه وتخليطه، إلا أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويعتبر به.

قال الحاكم: (مجمَعٌ على سوء حفظه).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (فيه ضعفٌ يسيرٌ من سوء حفظِه، .. وبعضهم احتج به)، وأحسن منه قوله في «السير»: (بعضُ الأئمة يُحَسِّنُ لليثٍ، ولا يَبلُغ حديثُه مرتبةَ الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيُروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات فلا).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ اختَلَطَ جداً ولم يتميَّز حديثُه فتُرِكَ)، ومراد الحافظ بـ«الصدق» صدق اللهجة والعدالة، بدليل ما بعدها.

فالأقرب أن الليث بن أبي سليم مضطرب ضعيف الحديث، ويزداد ضَعْفُه ضَعْفاً إذا جمع بين شيوخه في سياقٍ واحدٍ[1]، وقد أنكر عليه جماعةٌ من الأئمة هذا الصنيع، قال الدارقطني: (إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد)، وقال أبو نعيم: (قال شعبة لليثٍ: كيف سألتَ عطاء وطاوساً ومجاهداً كلَّهم في مجلسٍ واحدٍ؟) قال ابن أبي حاتم: (يعني كالمنْكِر عليه اجتماعَهم)، وقال يعقوب بن شيبة: (يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء، فيختلفون فيه، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له)، وأما يحيى فضعَّف ليثاً، وقال: (إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً).

---

(١) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٦٧٣/٢ و٦٧٦)، و«منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» (٣٧١/١-٣٨٠).

ومما تجدر الإشارة إليه في ترجمة ليثٍ أني وجدتُ نور الدين الهيثميَّ قد وصف الليث بالتدليس في مواضع كثيرة من كتابه «مجمع الزوائد»[1] وتبعه على ذلك شهاب الدين البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة»[2]، فعجبتُ من هذا الإطلاق من هذين الإمامين، فبحثتُ في الكتب المصنَّفة في المدلِّسين، فلم أجد أحداً منهم عدَّ ليثاً من المدلِّسين، ثم وجدتُ الحافظَ ابنَ حجر قد تعقَّبَ شيخَه الهيثميَّ فقال في كتابه «مختصر زوائد البزار»: (ما علمتُ أحداً وَصَفَهُ بالتدليس)، وهذا يؤكد أن وصفه بالتدليس غير متَّجِه[3]، والله أعلم.

والليث من السادسة، مات سنة (١٤٨هـ)، روى له البخاري تعليقاً، ومسلمٌ مقروناً، والأربعة.

ترجمته في: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٩/٢ و٢١٦/٣)، و«ضعفاء العقيلي» (١٤/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٧٧/٧)، و«المجروحين» (٢٣١/٢)، و«الكامل» (٨٧/٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٧٩/٢٤-٢٨٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٦٩٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤٢٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧٩/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤١٧/٨)، و«التقريب» (رقم٥٦٨٥).

• شهرُ بنُ حَوشَبٍ.

هو: شَهْر بن حَوْشَب الأشعري، أبو سعيد – ويقال: أبو عبد الرحمن –، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية.

مختلفٌ فيه اختلافاً كبيراً، والأرجح في حاله – فيما يظهر – أنه صدوق حسن الحديث ما لم يخالف أو ينفرد بأصلٍ.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصلة.

• عَبد الرَّحمنِ بنِ غَنْمٍ.

هو: عبد الرحمن بن غَنْم – بفتح المعجمة ، وسكون النون – الأشعري، الشامي.

روى عن: أبي ذر الغفاري، ومعاذ بن جبل، وغيرهما.

وعنه: شهر بن حَوْشَب، وعُبادة بن نُسَي، وغيرهما.

تابعيٌّ مخضرمٌ، متفق على ثقته وجلالة قدره، واختُلِفَ في صحبته.

---

(١) ينظر مثلاً: (٨٣/١) و(٨٣/٢) و(٢٧/٣) و(١٨٩/٥) وغيرها كثير.

(٢) ينظر: (٣٢/١) و(٢٣٨/٢) و(١٤٦/٣).

(٣) ينظر: «معجم المدلسين» لمحمد طلعت (ص٣٨٢).

فأثبتها له: والليث بن ســـعد، وابن لهيعة، ويحيى بن بكير، وأبو ســـعيد ابن يونس – وأربعتهم مصريون –، وذكره محمد بن الربيع الجيزي في كتابه «من دخل مصر من الصحابة»[١]، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» فيمن اسمه "عبد الرحمن" من الصحابة.

وذهب جمهور الحفاظ إلى أنه قد أدرك النبي ﷺ ولكنه لم يره، فهو على هذا الرســـم من كبار التابعين.

فقد ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام وقال: (كان ثقة إن شاء الله).

وقال الإمام أحمد: (أدرك النبي ﷺ، ولم يسمع منه).

وقَال العجلي: (شاميٌّ تابعيٌّ ثقة، من كبار التابعين).

وقال أبو حاتم: (شامي جاهلي ليست لهُ صُحبَةٌ).

وقال أبو مسهر الغساني: (هو رأس التابعين).

وقال يعقوب بن شَيْبَة: (مشهور من ثقات الشاميين، وقد حدَّث عن غير واحد من الصحابة).

وذكره ابن حبان في التابعين من كتابه «الثقات» وَقَال: (زعموا أن لهُ صُـــحبَةٌ، وليس ذلك بصحيح عندي).

وذكره أيضاً أبو أحمد العسكري في فصل: (من أدرك النبيَّ ﷺ ولم يَلْقَه) وقال: (أدرك الجاهلية وليست له صحبة).

وقال الدارقطني: (تابعيٌّ ثقة).

وقال ابن عبد البر: (كان مُســـلماً على عهد النبي ﷺ ولم يره، ولم يَفِدْ عليه، ... وكان من أفقه أهل الشام، وهو الذي فقَّه عامة التابعين بالشام، وكان له جلالةٌ وقدرٌ).

وقال ابن حجر في «الإصابة»: (تابعيٌّ شهيرٌ له إدراك، وهاجر في زمن عمر ﵁).

وجزم بعدم صحبته أيضاً من المتأخرين: العلائي[٢]، والهيثمي[٣]، وسبط ابن العَجَمي[٤] وغيرهم.

---

(١) يبدو أن القول بصـحبته مشـهورٌ عند المصـريين، كما هو ظاهر، وإلا فإن حفاظ العراق – كالإمام أحمد، وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة، والعجلي –، وكذلك حفاظ الشام – كدحيم، وأبي زرعة الدمشقي، وأبي مسهر – وغيرهم يعدونه من كبار التابعين، ولا يُثبتون له الصحبة، وأهل الشام – خصوصاً – أعرف به من المصريين؛ لأنهم أهل بلده، فإن عبد الرحمن بن غَنْم رحل إلى الشام في زمن عمر ﵁، وسكن بها إلى أن مات.

(٢) «جامع التحصيل» (ص٢٢٥).

(٣) «مجمع الزوائد» (١٢٨/٧).

(٤) «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال بأنه مخضرم» (ص٢٠).

مات سنة (٧٨هـ)، روى له البخاري تعليقاً والأربعة.

ينظر: «الطبقـات الكبرى» (٤٤١/٧)، و«التـاريخ الكبير» (٢٤٧/٥)، و«الجرح والتعـديـل» (٢٧٤/٥)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٣٨٧)، و«ثقات ابن حبان» (٧٨/٥)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٨٥٠/٢)، و«تاريخ دمشـــق» (٣١١/٣٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٩/١٧)، و«الإنابة إلى معرفة المختلَف فيهم من الصحابة» لمغلطاي (٢٤/٢)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٥٥٠/٦) و(١٥٣/٨)، و«الرواة المختَلَف في صحبتهم ممن لهم رواية في الكتب الستة» (٥١٣/٢-٥٢٧).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسـناد حسَّـنه الحافظ ابن حجر فقال: (هذا حديثٌ حسـنٌ من هذا الوجه، .. وليث هو ابن أبي سُـلَيم وفيه ضَـعفٌ، لكنَّه تُوبِعَ فاعتَضَـد، وشَـهرٌ فيه مقال، لكنَّ حديثَه في درجة الحَسَن)[1].

قلت: لا شك أن تحسين الحديث من هذا الطريق له وجه، ولكن دون قوله: «**ذلك بأني جوادٌ واجِدٌ ماجِدٌ** ..»، فإن هذه الزيادة لم ترد في الحديث إلا من هذا الطريق، فقد تفرد بذكرها شهر بن حوشب، دون بقية من روى هذا الحديث عن أبي ذر، والحديث أصله في «صحيح مسلم» (٤/رقم٢٥٧٧) من طريق ســـعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، بنحوه، ومن طريق قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ذر، بنحوه، وليس فيهما قوله: «**ذلك بأني جوادٌ واجِدٌ ماجِدٌ** .. »، و(أبو إدريس الخولاني) و(أبو قلابة الجَرْمي) ثقتان كبيران، وتفرد شهر دونهما بذكر هذه الزيادة لا يحتمل منه، والله أعلم.

(١) «موافقة الخُبْر الخَبَر» (٧٨/٢)

قال أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/رقم٢٧٩٠):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّامِيُّ الْعَبَّادَانِيُّ، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ، عَنْ نُوحِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ أَخِيهِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الْأَجْوَدِ الْأَجْوَدِ؟، اللَّهُ الْأَجْوَدُ الْأَجْوَدُ، وَأَنَا أَجْوَدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَجْوَدُهُمْ مِنْ بَعْدِي رَجُلٌ عَلِمَ عِلْمًا فَنَشَرَ عِلْمَهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحدَهُ[1]، وَرَجُلٌ جَادَ[2] بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُقْتَلَ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق أبي يعلى: ابن حبان في «المجروحين» (٢/٣٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠).

- وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/١٦٨) - ومن طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/رقم٤٥٣) - من طريق محمد بن هاشم البعلبكي، بلفظ: «ألا أُخبِركم بأجود الأجودين؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «فإن الله عز وجل أجود الأجودين ... ».
- وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/رقم١٦٣٢)، وابن الشجري في «الأمالي» (١/رقم٢٧٣) كلاهما من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، بنحوه، ولفظ البيهقي: «هل تَدرُونَ مَن أَجوَدُ جُوداً؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «اللهُ أَجْوَدُ جُوداً، .. »، ولفظ ابن الشجري: «أَتَدرُونَ مَن أَجوَدُ الأَجوَادِ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «اللَّهُ أَجْوَدُ الأَجْوَادِ .. ».

كلاهما: (محمد بن هاشم، وعبد الوهاب) **عن سويد بن عبد العزيز به،** وليس فيه عندهم قوله في آخره: «ورجُلٌ جاد بنفسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُقْتَلَ».

(١) وقع في مطبوعة «مسند أبي يعلى»: (أَمَّةً وَاحِدَة)، والصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في «المطالب العالية» و«إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (١/رقم٢٩١)، وهو الموافق أيضاً لمصادر التخريج الأخرى.

(٢) وقع في «المطالب العالية» (١٢/رقم٣٠٩٦): جاهد.

❖ رجال الإسناد:

• محمدُ بنُ إبراهيمَ الشَّامِيُّ العبَّادانِيُّ.

هو: محمَّد بن إبراهيم بن العلاء الدِّمشقي، أبو عبد الله الزاهد، نزيلُ عَبَّادَان.

روى عن: سويد بن عبد العزيز، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وغيرهما.

وعنه: أبو يعلى الموصلي، وابن ماجه، وغيرهما.

كذابٌ وضَّاعٌ.

قَال الدَّارَقُطنِيّ: (كذَّاب).

وذكره ابنُ حِبَّان في «المجروحين» وقَال: (كان يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، لا يحل الاحتجاج به).

وَقَال ابن عَدِيّ: (منكر الحديث، وعامَّة أحاديثه غَير محفوظة).

وَقَال أبو عبدالله الحاكم: (روى عن الوليد بْن مسلم، وسويد بن عبد العزيز أحاديث موضوعة).

وَقَال الحاكم أبو أحمد: (ليس بالمتين عندهم).

وَقَال النقاش: (روى أحاديث موضوعة).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (منكر الحديث).

من التاسعة، أخرج له ابن ماجه.

ينظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني» (رقم٤٢٣)، و«المجروحين» (٣٠١/٢)، و«الكامل» (٥٢٤/٧)، و«المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» (٢٢٠/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٤/٢٤)، و«التقريب» (رقم٥٦٩٨).

• سُويدُ بنُ عبدِ العَزِيزِ.

هو: سُويدُ بنُ عَبدِ العَزِيز بنِ نُمَير السلمي، مولاهم، أبو مُحَمَّد الدمشقي.

روى عن: نوح بن ذكوان، وحميد الطويل، وغيرهما.

وعنه: محمد بن إبراهيم الشامي، وهشام بن عمار، وغيرهما.

متروك الحديث.

قال الإمام أحمد: (متروك الحديث).

وقال ابن معين: (ليس بثقة)، وقال مرة: (ليس بشـيء)، وقال مرة: (ضـعيف)، وقال مرة: (لا يجوز في الضحايا).

وقال ابن سعد: (روى أحاديث منكرة).

وقال البخاري: (في حديثه مناكير، أنكرها أحمدُ). وقال مرة: (فيه نظرٌ لا يحتمل).

وقال الترمذي: (كثير الغلط في الحديث).

وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال مرة: (ضعيف).

وقال يعقوب بن سفيان: (مستور، في حديثه لين)، وقال مرة: (ضعيف الحديث).

وقال أبو حاتم: (ليّن الحديث، في حديثه نظر).

وقال أبو حاتم: قلت لدُحَيم: كان سويد عندك ممن يقرأ إذا دُفِعَ إليه ما ليس من حديثه؟ قال: (نعم).

وقال أبو بكر البزار في «مسنده»: (ليس بالحافظ ولا يحتج به إذا انفرد).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان كثير الخطأ، فاحش الوَهَم، حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى مَن يسمعها أنها عُمِلَت تَعَمُّداً، ثم قال: والذي عندي في سويد بن عبدالعزيز تنكب ما خالف الثقات من حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه؛ لأنه يقرب من الثقات).

فتعقبه الذهبي في «الميزان» فقال: (لا ولا كرامة، بل هو واهٍ جداً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف جداً)(١).

فهذا الراوي شديد الضعف، وله مناكير لا تُحتمل، وقد نص على شدة ضعفه ونكارة حديثه عامَّة النقاد، ولم أر من وثَّقه أو أثنى عليه سوى ما نقله عثمان الدارمي عن دُحيمٍ الشامي أنه قال فيه: (ثقة، وكانت له أحاديث يغلط فيها)، وقال علي بن حُجْرٍ: (أثنى عليه هشيمٌ خيراً)، لعل توثيق دُحيم له وثناء هشيم عليه مرادهما به العدالة وصلاح الحال، فإن سويداً كان ممن ولي القضاء ببعلبك، وأما في الحديث والضبط والرواية فليس بالحافظ المتقن، بل يتفرد بأشياء لا يتابع عليها، وله غرائب ومناكير، والله أعلم.

من كبار التاسعة، ولد سنة (١٠٨هـ)، وتوفي سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الترمذي وابن ماجه.

ينظر: «المجروحين» (٣٥٠/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٥/١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٥٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٦/٤)، و«التقريب» (رقم٢٦٩٢).

---

(١) كذا وقع في طبعة «التقريب» التي بتحقيق الأستاذ أبي الأشبال الباكستاني، ووقع في الطبعة الأخرى التي بتحقيق الأستاذ محمد عوامة: (ضعيف). دون قوله: (جداً).

وما في طبعة أبي الأشبال هو المطابق لحال الراوي، وقد نص ابن حجر على شدة ضعف سويدٍ هذا فقال عنه في كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (١٤٥/١): (واهٍ).

• نُوحُ بِنُ ذَكْوَانَ.

هو: نوح بن ذكوان البصري.

روى عَن: أخيه أيوب بن ذكوان، والحسن البَصْرِيّ، وغيرهما.

وعَنه: سويد بن عبد العزيز، ويوسف بن أَبي كثير، وغيرهما.

متفق على ضعفه ونكارة حديثه، لا سيما في ما يرويه عن الحسن البصري.

قال أَبُو حاتم: (ليس بشيءٍ مجهول.

وذكره ابنُ حِبَّان في «المجروحين» وَقَال: (منكر الحديث جداً، ولست أدري أتفرد بها أو شارك أخاه فيها، وعلى الوجهين جميعاً يجب التنَكُّب عن حديثِهما لما فيه من المناكير ومخالفة الأثبات).

وذَكَره ابن عدي في «الكامل» وساق له حديثين عن الحسن عن أنس وَقَال: (وهذه الأحاديث عن الحسن عن أنس ليست بمحفوظة).

وَقَال أبو عبدالله الحاكم: (روى عن الحسن كل معضلة، وله منها صحيفة عن الحسن عن أنس).

وذكره أبو نعيم في «الضعفاء»، وَقَال: (روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء).

وَقَال الحاكم أبو أحمد: (ليس بالقوي).

وَقَال الساجي: (يحدث بأحاديث بواطيل).

وَقَال أبو سَعِيد النقاش: (روى عن الحسن مناكير).

وَقَال الذهبي في «الكاشف»: (واهٍ).

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف).

من السابعة، أخرج له ابن ماجه وحده.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٨٥/٨)، و«المجروحين» (٤٧/٣)، و«الكامل» لابن عدي (٢٩٩/٨)، و«المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» (٢٢٧/١)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (رقم٢٥٠)، و«تهذيب الكمال» (٤٨/٣٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٨٩٠)، و«التقريب» (رقم٧٢٠٦).

• أَيُّوبُ بن ذكوان.

هو: أيوب بن ذكوان البصري.

روى عن: الحسن البصري.

وعنه: أخوه نوحُ بنُ ذَكْوَان.

متروك الحديث بالاتفاق.

قال البخاري: (منكر الحديث).

وقال أبو الفتح الأزدي: (متُرُوك الحدِيث).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» ثم قال: (منكر الحديث، يروي عن الحسن وغيره المناكير، ولا أعلم له راوياً غير أخيه، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه).

وَقَالَ ابن عدي: (له من الحديث قليل، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه).

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤١٤/١)، و«المجروحين» (١٦٨/١)، و«الكامل» (٢٠/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٨٦/١).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً، لا تقوم به حجة، وإسناده مسلسل بالضعفاء والمتروكين.

وقد اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث ونكارته، بل منهم مَن حَكَمَ بوضعه.

قال ابن حبان: (هذا منكرٌ باطلٌ لا أصل له).

وضعفه المنذري[١]، وابن رجب[٢]، والهيثمي[٣]، والبوصيري[٤] وغيرهم.

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

وقال العلامة الألباني[٥]: (هذا حديثٌ موضوعٌ). وقال عن إسناد أبي يعلى: (إسنادٌ واهٍ جداً مسلسل بالضعفاء).

---

(١) نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (١٠٤/٣).

(٢) «لطائف المعارف» (ص١٦٤).

(٣) «مجمع الزوائد» (١٦٦/١) و(١٣/٩).

(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (٢١٠/١) و(٧٦/٧).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٢/رقم٥٨٨٢).

قال الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم٢٠٤):

حَدَّثَنَا الْمِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا حَبِيبٌ - كَاتِبُ مَالِكٍ -، ثنا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَوَّادٌ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يَرُدَّ يَدَيْهِ صِفْراً لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ».

❖ تخريج الحديث:

أخرجه عن الطبراني: أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/٢٦٣). وقال: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث ربيعةَ، لم نكتبهُ عالياً إلا من حديثِ حبيبٍ عن هشامٍ.

وأخرجه ابن بشـــران في «الأمالي» (١/رقم١٥٤) من وجهٍ آخرَ عن أنسٍ، فقال: أخبرنَا دعلَجٌ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ المنتَجِعِ، حدَّثنا قتيبةُ، حدَّثنا ابنُ لهيعةَ، عن خالدِ بنِ يزيدَ، عن ســعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، بنحوه.

❖ رجال الإسناد:

• المِقدَامُ بنُ داودَ.

هو: المقدام بن داود بن عيسى بن تليد، أبو عمرو الرُّعيني القِتْباني مولاهم، المصري.

روى عن: حبيب بن أبي حبيب، وعبد الله بن صالح، وغيرهما.

وروى عنه: أبو القاسم الطبراني في «معاجمه» وأكثر عنه، وابن أبي حاتم، وغيرهما.

ضَعِيفٌ، يعتبر به.

قال ابن أبي حاتم وابن يونس: (تكلَّموا فيه).

وقال النسائي: (ليس بثقة).

وقال الدارقطني: (ضعيف).

وقال مسلمة بن قاسم: (رواياته لا بأس بها).

وقال المسعودي: (كان من جلة الفقهاء، ومن كبار أصحاب مالك)[1].

(١) «مروج الذهب» (٤/١٧٠).

وقال ابن أبي دليم[1]: (كان عالي الدرجة، كثير الرواية).

وقال أبو عمر الكندي: (كان فقيهاً مفتياً، ولم يكن بالمحمود في روايته).

وقال أبو عبد الله ابن مُفرّج[2]:(الذي نُقِمَ على المقدام روايتُه عن خالد بن نزار[3]، لأنهم سألوه عن مولده، فأخبرهم، ثم مضوا إلى الأسطوانة التي على رأس خالد بن نزار فنظروا فيها تاريخ وفاته فإذا المقدام حينئذٍ ابنُ أربعة أعوام أو خمسة)[4].

قال ابن حجر معلِّقاً: (وهذا جرحٌ هيِّنٌ، فلعله أُسمع عليه وهو صغير).

وقال القاضي عياض: (وقد أساء فيه القولَ النسائيُّ جدّاً، ونسبه إلى الكذب).

وقال ابن دقيق العيد: قد وثق. وقيل: إنه ضعيف أيضاً، وهو من مشهوري الرواة بمصر[5].

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي دُلَيم القرطبي.

قال ابن الفرضي: (كان نبيلاً في الحَديثِ، ضابطاً لما رَوى، بَصيراً بالإعراب، جيِّدَ الكتاب)، وقال ابن حارث: (كان ممن طلب وسمع وتفقه في الحديث، وعرف بذلك وشهر به، وهو من أهل الضبط والإتقان)، وصنَّف كتاب «طبقات الرواة عن مالك، وأتباعهم من أهل الأمصار»، ومنه ينقل أهل التراجم. توفي سنة (٣٥١هـ).

ينظر: «تاريخ علماء الأندلس» (٢٧١/١)، و«ترتيب المدارك» (١٥٠/٦).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرّج الأموي مولاهم القرطبي المالكي.

قال ابن الفرضي: (كان حَافِظاً للحديث، عالماً به بَصيراً بالرِّجال، صحيح النقل، جيّد الكتاب على كثرة ما جمع، سَمِعَ منه النّاسُ كَثِيراً)، وقال أبو عمر بن عفيف: (كان ابن مفرج من أعنى الناس بالعلم، وأحفظهم للحديث، وأبصرهم بالرجال، ما رأيتُ مثلَه في هذا الفنِّ، من أوثقِ المحدِّثين بالأندلس، وأصحِّهم كتباً، وأشدِّهم تَتَبُّعاً لروايته، وأجودِهم ضبطاً لكتبه، وأكثرِهم تصحيحاً لها). وقال القاضي عياض: (تفرّد ابن مفرّج بعلم الحديث، وكان من أعلمِ أهلِ الأندلس به، وأقومهم عليه، وأوثقِهم فيه، وصنّف تصانيف جليلة). وقال الحميدي: (حافظ، جليل، مصنِّف).

ولد سنة (٣١٥هـ)، وتوفي سنة (٣٨٠هـ)، وله ست وستون سنة.

ينظر: «تاريخ علماء الأندلس» (٩٣/٢)، و«جذوة المقتبس» (ص٤٠)، و«ترتيب المدارك» (١٤٣/٦)، و«تاريخ دمشق» (١١٤/٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٠/١٦).

(٣) هو: خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الغساني، مولاهم، أبو يزيد الأيلي، والد طاهر بن خالد، توفي سنة (٢٢٢هـ).

ينظر: «تاريخ ابن يونس» (٧٣/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٨٤/٨).

(٤) قلتُ: وعلى هذه القصة يكون مولد المقدام بن داود في حدود سنة (٢١٧هـ) تقريباً، لكن مما يشكل على هذا ما نقله القاضي عياض – عقب هذه القصة – عن ابن مفرّج أنه قال: (وسماعه من أسد بن موسى صحيح).

و«أسد بن موسى» توفي سنة (٢١٢هـ)، فإذا كان سماع المقدام منه صحيحاً، فيكون مولده قبل ذلك بزمن، وإذا كان سماعه من «أسد» صحيحاً فسماعه من «خالد بن زار» من باب أولى، والله أعلم.

(٥) «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢٦٣/١).

واستشهد به الحاكم في «المستدرك»[1]، ولم يتكلَّم عليه، فتعقبَّه الذهبيُّ بقوله: (لم يتكلَّم عليه الحاكم، وهو موضوعٌ على سند الصحيحين، ومقدامٌ متكلَّمٌ فيه، والآفةُ منه)، قال برهان الدين الحلبي معلِّقاً: (قوله: "والآفة منه" يحتمل أنه وضعه).

وقال الذهبي في «الديوان»: (صويلح).

وقال الهيثمي: (ضعيف)[2].

مات في رمضان سنة (٢٨٣هـ).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٠٣/٨)، و«تاريخ ابن يونس» (٤٨٣/١)، و«ترتيب المدارك» (٣٠٢/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٤٥/١٣)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٤٢٢٧)، و«لسان الميزان» (١٤٤/٨)، و«الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (رقم٧٨٢).

• حَبِيبٌ، كَاتِبُ مَالِكٍ.

هو: حبيب بن أبي حبيب - واسمه إبراهيم، وقيل: رُزَيْق، وقيل: مَرزُوق - الحنفي مولاهم، أبو محمد المصري، كاتب مالك بن أنس.

روى عن: هشام بن سعد، ومالك بن أنس، وغيرهما.

وعنه: مقدام بن داود الرعيني، وأحمد بن الأزهر، وغيرهما.

كذابٌ وضَّاعٌ، وكان يقرأ للناس على الإمام مالك، فيقرأ لهم بعض الجزء ويترك بعضه ويقول: قد قرأته كله.

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي - وذكر حبيباً الذي كان يقرأ لهم على مالك بن أنس - فقال: (ليس بثقة، قدم علينا رجلٌ - أحسبه قال : من خراسان -، كتب عن حبيبٍ كتاباً، عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمِّه، عن سالمٍ، والقاسِمِ، وإذا هي أحاديث ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم، وسالم). فقال أبي: (أحالها على ابن أخي ابن شهاب، عن عمِّه). قال أبي: (وكان حبيب يحيل الحديث)، ولم يكن أبي يوثِّقه، ولا يرضاه، وقال: (كان حبيب يُحِيل الحديث ويكذِب، وأثنى عليه شرَّاً وسوءاً)[3]. وقال مرة: (هذا رجلٌ كذَّابٌ)[4].

---

(١) (٥٦٩/١)، حديثُ: «الحالِّ المرتَحِل».

(٢) «مجمع الفوائد» (٢٩١/٤).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله» (رقم١٥٢٨).

(٤) المصدر السابق (رقم١٥٣٨).

وقال ابن معين: (كَذَّابٌ، خبيثٌ، رجل سوءٍ، يَضَعُ الحديثَ، يقرأ على مالك فيُخَطرِفُ[1] الأحاديث، العشر ورقات وأكثر وأقل). وقال أيضاً: (أشرُّ السَّماع من مالك عَرض حَبيب، كان يقرأ على مالك، فإذا انتهى إلى آخر القراءة صَفَّحَ أوراقًا، وكَتَبَ: بلغ، وعامة سماع المِصريين بعَرض حَبيب).

وقال أبو داود: (كان من أكذب الناس).

وقال أبو حاتم الرازي: (متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة).

وقال النسائي: (متروك، أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وغيره).

وقال ابن حبان: (كان يُورِّق بالمدينة على الشيوخ[2]، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمعه بعرضه فسماعه ليس بشيء).

وقال أبو أحمد بن عدي: (أحاديثه كلها موضوعة، عن مالك وغيره)، وذكر له عدة أحاديث ثم قال: (وهذه الأحاديث مع غيرها مما روى حبيب، عن هشام بن سعد كلها موضوعة، وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيبٌ في وضع الحديث على الثقات، وأمره بيّنٌ في الكذب).

وقال أبو أحمد الحاكم: (روى أحاديث شبيهة بالموضوعة عن مالك، وابن أبي ذئب، وهشام بن سعد).

من التاسعة، مات سنة (٢١٨هـ)، روى له ابن ماجه فقط.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٠/٣)، و«المجروحين» (٢٦٥/١)، و«تعليقات الدارقطني على المجروحين» (ص٨٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٢٤/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٦٦/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٦٣/٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٨١/٢)، و«التقريب» (رقم١٠٨٧).

- **هشَامُ بنُ سَعدٍ.**

هو: هشام بن سعد القُرشي مولاهم، أبو عبّاد – ويقال: أبو سعيد — المدني.

روى عن: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وزيد بن أسلم، وغيرهما.

وعنه: حبيب بن أبي حبيب، وعبد الله بن وهب، وغيرهما.

ليّن الحديث على المختار.

---

(١) يقال: تَخَطْرَف فلانٌ الشيءَ إذا جاوزَه وتعدَّاه. ويُخَطْرِفُ خَطْوَه؛ ويتخطرَفُ في مشيِهِ: أي يجعَلُ خَطوَتَين خَطوةً من وَسَاعَتِه. ينظر: «لسان العرب» (٧٩/٩).

(٢) ينظر في تفسير هذه العبارة كتاب: «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» (ص٢٩٠).

قال ابن سعد: (كان كثير الحديث يُستضعف، وكان مُتشيّعاً).

وقال حرب الكرماني: سمعت أحمد بن حنبل، وذُكِرَ له هشام بن سعد، فلم يرضه. وقال: (ليس بمحكم الحديث)، وقال مرّة: (لم يكن بالحافظ)، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن هشام بن سعد، فقال: (كذا وكذا[1]، وكان يحيى لا يروي عنه).

وقال ابن معين - في رواية ابن أبي خيثمة -: (صالح، ليس بمتروك الحديث)، وقال - في رواية معاوية بن صالح -: (ليس بذاك القوي)، وقال - في رواية ابن أبي مريم -: (ليس بشيء)، وقال - في رواية الدوري -: (ضعيف).

وقال العجلي: (جائز الحديث، وهو حسن الحديث).

وقال ابن المديني: (صالح، وليس بالقوي).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة الرازي عنه، فقال: (شيخٌ محلّه الصدق، وهو أحبّ إليّ من محمد بن إسحاق).

وقال البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: (هشام واهي الحديث)، قال البرذعي: (أتقنتُ ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجلُّ من هذا الوزن، فتفكرتُ فيما قال أبو زرعة فوجدتُ في حديثه وهماً كبيراً).

وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد).

وقال النّسائي: (ليس بالقوي). وقال في موضع آخر: (ضعيف).

وقال الساجي: (صدوق).

وذكره يعقوب بن سفيان في «الضعفاء»، وذكره أيضاً ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويُسنِدُ الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثرت مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتُبِرَ بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير).

وقال ابن عدي: (ومع ضعفه يكتب حديثه).

وقال أبو عبد الله الحاكم: (ليّن، روى له مسلم في الشواهد).

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٤٨٢/٤) مبيناً معنى هذا التعبير والإطلاق: (هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لينٌ).

وللتوسع في بيان هذا الإطلاق ومراد الإمام به، وهل هو من تعبير الإمام أم هو من تعبير ابنه عبد الله، ينظر: «ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي» (٨٥٣/٢-٨٥٩)، و«شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل» (ص٣٠٢).

وقال الذهبي في «المغني»: (صدوقٌ مشهورٌ، ضعفه النسائي وغيره)، وقال في «الكاشف» وفي «من تُكُلِّم فيه وهو مُوثَّق»: (حسن الحديث).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صَدوقٌ له أوهامٌ، ورُمي بالتشيع). وقال في «الفتح»[1]: (صدوق سيء الحفظ)، وقال في «النكت على ابن الصلاح»[2]: (هشام بن سعد قد ضُعِّف من قبل حفظه، وأخرج له مسلمٌ، فحديثُه في رتبة الحسن).

قلت: والظاهر - والله أعلم - أنه إلى الضعف أقرب، فجمهور النقاد على تليينه؛ لسوء حفظه، وقد تحاشاه الشيخان فلم يخرِّجا له في الأصول، وقد أخرج له البخاري في التعاليق، ومسلم في المتابعات والشواهد[3]، والأولى في حاله: **أنَّه ضعيف يعتبر به.**

وحديثه عن زيد بن أسلم خاصّة أقوى من غيره؛ لقول أبي داود: (أثبت النّاس في زيد بن أسلم)[4].

من كبار السابعة، مات سنة (١٦٠هـ)، روى له البخاري في التعاليق، ومسلم في الشواهد، والأربعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥٧٦/٧)، و«العلل ومعرفة الرجال» لعبدالله بن أحمد (٢/رقم٣٣٤٣)، و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (٣١٩/٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٦١١)، و«الجرح والتعديل» (٦١/٩)، و«المجروحين» لابن حبان (٤٣٧/٢)، و«الكامل» لابن عدي (٤٠٩/٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٤/٣٠)، و«الكاشف» (٣/رقم ٥٩٦٤)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم ٦٧٤٨)، و«من تكلم فيه وهو موثّق» (ص٥٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٩/١١)، و«التقريب» (رقم٧٢٩٤).

• رَبِيعةُ بنُ أَبِي عبدِ الرَّحمَنِ.

هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن - واسمه فروخ - القرشي التيمي مولاهم، المدني، يكنى أبا عثمان على الصحيح، المعروف بـ«ربيعة الرأي».

روى عن: أنس بن مالك، ﷺ ويزيد مولى المنبعث، وغيرهما.

وعنه: هشام بن سعد، ومالك بن أنس وغيرهما.

---

(١) (١٨٤/١٠).

(٢) (٤٦٤/١)

(٣) «المدخل إلى معرفة الصحيح» للحاكم (٧٥٤/٢)

(٤) قال الدكتور خالد باسمح - حفظه الله - في كتابه «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير» (٢١٩/١): (وأما قول أبي داود فلم يظهر لي وجهه، فهشام وإن كان قد لزم زيداً وكان يتيمه إلا أنه ضعيف الحفظ، وقد روى عن زيد أئمة ثقات لا يقاس هشام بهم في الثقة ولا في الإكثار عن زيد؛ كالسفيانين، ومالك، وابن بلال، وغيرهم).

متفق على توثيقه[1]، كان فقيهاً مفتياً جليل القدر جداً.

قال مصعب بن عبد الله الزبيري: (كان يقال له: ربيعة الرأي، وكان قد أدرك بعض أصحاب رسول الله ﷺ، والأكابر من التابعين، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وكان يجلس إليه وجوه الناس بالمدينة، وعنه أخذ مالك بن أنس).

قال الليث بن سعد: (كان صاحب معضلات أهل المدينة، ورئيسهم في الفتيا).

وقال أبو جعفر البغدادي قلت ليحيى بن سعيد: (مَن أكثر في سعيد - يعني ابن أبي هلال -، الزهريّ أم ربيعة؟ قال: الزهري في الحديث أكثر، وما ربيعة بدونه، والغالب على ربيعة الفقه، وعلى الزهري الحديث، ولكل واحد منهما مقام أقامه الله تعالى فيه).

وقال ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث، وكأنهم يتَّقُونَه للرأي)[2].

وقال ابن حبان: (من فقهاء أهل المدينة وحفاظهم وعلمائهم بأيام الناس وفصحائهم، وعنه أخذ مالك الفقه).

وقال ابن عبدالبر: (مدنيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ، ... كان أحد فقهاء المدينة الثقات، الذين عليهم مدار الفتوى، .. وكان يُذكر مع جِلَّة التابعين في الفتوى بالمدينة، وكان مالكٌ يفضِّلُه، ويرفعُ به، ويثني عليه في الفقه والفضل، على أنه ممن اعتزل حلقته لإغراقه في الرأي، .. وقد ذمَّه جماعة من أهل الحديث؛ لإغراقه في الرأي، .. وكان سفيان بن عيينة والشافعي وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه؛ لأنَّ كثيراً منه يوجد له بخلاف المسنَد الصحيح؛ لأنه لم يتسع فيه، وكان ثقةً فقيهاً جليلاً).

وقال الذهبي في «سير النبلاء»: (الإمام، مفتي المدينة، وعالم الوقت، كان من أئمة الاجتهاد، ومن أوعية العلم)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (كان إماماً حافظاً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي؛ ولذلك يقال له: ربيعة الرأي).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ).

---

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦٥٠/٣): (ربيعة مجمعٌ على توثيقه، نصَّ على ذلك أحمدُ بن حنبل، وغيرُه)، وقال العلائي في «المختلطين» (ص٣٢): (أحد التابعين، شيخ الإمام مالك، وأحد أئمة الإسلام، اتفقوا على الاحتجاج به).

(٢) كذا العبارة في «الطبقات الكبرى»، وفي «تهذيب الكمال»: (وكانوا يتقونه لموضع الرأي)، وتابعه ابنُ حجر في «التقريب» وغيرُه. وقد نبه على هذا الاختلاف مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٣/٤) وانتقد المزيَّ على مخالفته ما في الأصل.

وذكر ابن الصلاح أنه تغيَّر في آخِر عمره، وأنَّ الإمامَ مالكٍ ترك الاعتماد عليه لذلك[1]، فتعقبه الحافظ العراقي بقوله: (ما حكاه المصنِّفُ من تغيُّر ربيعة في آخِر عمره لم أره لغيره، وقد احتجَّ به الشيخان، ووثَّقه أحمدُ بنُ حنبل وأبو حاتم الرازى ويحيى بن سعيد والنسائي وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم، ولا أعلم أحداً تكلَّم فيه باختلاطٍ ولا ضعفٍ ..)[2].

من الخامسة، مات سنة (١٣٦هـ) على الصحيح، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» [القسم المتمِّم لتابعي أهل المدينة (ص٣٢٠)]، و«الجرح والتعديل» (٤٧٥/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٣٢/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم٥٨٨)، و«تاريخ بغداد» (٤١٤/٩-٤٢٢)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٢٣/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٩/٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١١٨/١)، و«تاريخ الإسلام» (٦٥٠/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٣/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥٩٨/١)، و«التقريب» (رقم١٩١١).

❖ الحكم على الحديث:

إسنادُ هذا الحديث تالفٌ، لا تقوم به حجة، وآفته من «حبيب بن أبي حبيب» فإنه كذابٌ، كما سبق في ترجمته، وقد تفرَّد به، قال أبو نعيم: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ رِبيعةَ، لم نكتبهُ عالياً إلَّا من حديثِ حبِيبٍ عن هِشَامٍ).

وقد روي الحديث -كما سبق في التخريج- من طريق ابنِ لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلالٍ، عن أنس بن مالكٍ، فأخشى أن يكون الحديثُ من حديثَ ابنِ لهيعة فأحاله حبيبٌ على هشام بن سعد، كَذِباً وادِّعَاءاً، فإنه كان ممن يصنع هذا، كما سبق في ترجمته.

فالمقصود أن الحديث بهذا الإسناد واهٍ بمرة، لا يعتمد عليه، والله أعلم.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٩٤).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٤٥٥-٤٥٦)، وقال مثله في كتابه الآخر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٣٧/٢).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على عدم ثبوت صفة «الجود» لله عز وجل، ولا تسميته بـ«الجواد»، ولكن يغني عنها صفة «الكرم» المشتقة من اسمه سبحانه «الكريم» و«الأكرم».

فـ«الكرم» من الصفات الثابتة لله عز وجل في الكتاب والسنة والإجماع.

و«الجود» في معنى «الكرم»، وذهب بعضهم إلى التفريق بينهما.

قال الكفوي: («الجُود»: هو صفة ذاتيَّة للجَوَاد، ولا يستحقُّ بالاستحقاق ولا بالسُّؤال، و«الكَرَم»: مسبوقٌ باستحقاق السَّائل والسُّؤال منه)[1].

وقال أبو هلال العسكري: (الجود هو كثرة العطاء من غير سؤال من قولك: جادت السماء إذا جادت بمطرٍ عزيرٍ، والفرس الجواد الكثير الإعطاء للجري، والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه الحكمة).

وقال أيضاً: (قيل في الفرق بين الجود والكرم: أن الجواد هو الذي يعطي مع السؤال، والكريم: الذي يعطي من غير سؤال، وقيل: بالعكس، والحق الأول، وقيل: الجود إفادة ما ينبغي لا لغرض، والكرم: إيثار الغير بالخير)[2].

---

(١) «الكليات للكفوي (ص٣٥٣).

(٢) «الفروق اللغوية» (ص١٥٥).

المبحث الحادي عشر

ما ورد في صفة الحثو

قال ابن أبي شيبة في «المصَنَّف» (١٦/رقم٣٢٣٧٢):

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفاً، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفاً، لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ، وَثَلاَثُ حَثَيَاتٍ مِنْ حَثَيَاتِ رَبِّي»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق ابن أبي شيبة: ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٥٢٠)، وابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة» (رقم٢٨٥ و٢٩٢).

- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢٣٠٣) قال: حدثنا أبو اليمان [الحكم بن نافع البهراني].
- وأخرجه الترمذي في «سننه» (٤/رقم٢٤٣٧) ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ١١/أ) -، والمحاملي في «أماليه» (رقم٢٦٠)، والدارقطني في «الصفات» (رقم٥٠) - ومن طريقه: ابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة» (رقم٢٨٣)، وابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ١١/أ)، والذهبي في «السير» (١٦/٤٦٠) -، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/١٣٣) كلهم من طريق الحسن بن عرفة.
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/رقم٤٢٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٥٢٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/رقم٨٢٠) - ومن طريقه: ابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة» (رقم٢٩٢) - كلاهما من طريق هشام بن عمار.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٥٢٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/رقم٨٢٠) - ومن طريقه: ابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة» (رقم٢٩٢) - من طريقي أبي الربيع الزهراني، ومحمد بن سعيد الأصبهاني (مقرونين).
- وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٥١) - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ١١/أ)، والذهبي في «السير» (١٦/٤٦٠) - من طريق يزيد بن هارون.

- وأخرجه الدارقطني أيضاً في «الصفات» (رقم٥٢) - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ١١/أ) - من طريق عبد الله بن عبد الجبار الخبائري.
- وأخرجه المؤمل بن أحمد الشيباني كما في «الجزء السادس من فوائده» (رقم٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري.
- وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٧٢٣) من طريق سعيد بن منصور.

جميعهم: (أبو اليمان، والحسن بن عرفة، وهشام بن عمار، وأبو الربيع الزهراني، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، ويزيد بن هارون، وعبد الله بن عبد الجبار، والقواريري، وسعيد بن منصور) **قالوا: حدثنا إسماعيل بن عياش به، بمثله.**

- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٥٢١) من طريق الحكم بن موسى، وأبي خيثمة مصعب بن سعيد.
- وأخرجه أبو العباس الأصم كما في «الجزء الثاني من حديثه» (رقم١٦٥) - ومن طريقه: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١١/أ) -، والدارقطني في «الصفات» (رقم٥٣) كلاهما من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج[1].
- وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (الموضع السابق) من طريق محمد بن عمرو بن حنان مقروناً بأبي عتبة بن الفرج.
- وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٠/١٠) من طريق عطية بن بقية بن الوليد.
- وأخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣٨/٥) من طريق علي بن موسى.
- وأخرجه ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١١/أ) من طريق سويد بن سعيد.

سبعتهم: (الحكم، ومصعب بن سعيد، وأبو عتبة، ومحمد بن عمرو بن حنان، وعطية بن بقية، وعلي بن موسى، وسويد) **قالوا: حدثنا بقية بن الوليد.**

ووقع في رواية [أبي عتبة بن الفرج، ومحمد بن عمرو بن حنان، وابنه عطية بن بقية] تصريح بقيَّة بالسماع.

(١) وقع في رواية أبي عتبة بن الفرج الشكُّ في صحابي الحديث فقال: (عن أبي أمامة، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ)، وفي رواية غيره: (عن أبي أمامة) من غير شك.

- وأخرجه أبو العباس الأصم كما في «الجزء الثاني من حديثه» (رقم١٦٦) - ومن طريقه: الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/رقم١٤٧٠)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (ل١١/أ) - عن أبي عتبة أحمد بن الفرج.
- وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٥٤) - ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ١١/أ) -، وابن عدي في «الكامل» (٤/٣٣٤) كلاهما من طريق محمد بن عوف.
- وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/٣٣٤) - ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم١٥٣٦) - من طريق أبي حميد أحمد بن محمد بن سيار، وسليمان بن سلمة، وأحمد بن محمد بن المغيرة.

خمستهم: (أبو عتبة، ومحمد بن عوف، وأبو حميد ابن سيار، وسليمان بن سلمة، وأحمد بن محمد بن المغيرة) **قالوا: حدثنا أبو عثمان سُليم بن عثمان الفَوْزي**

ثلاثتهم: (إسماعيل بن عياش، وبقِيَّة، وأبو عثمان الفوزي) **عن محمد بن زياد به.**

وروي الحديث عن أبي أمامة من وجه آخر:

- أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦/رقم٢٢١٥٦) - وعنه: بقي بن مخلد في «جزء في الحوض والكوثر» (رقم٢) -، والمؤمل بن إهاب في «جزئه» (رقم٧) كلاهما عن عصام بن خالد.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/رقم١٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/رقم٧٢٤٦) كلاهما من طريق محمد بن حرب.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥٨٨) وفي «الآحاد والمثاني» (٢/رقم١٢٤٧) - ومن طريقه: ابن الفاخر في «موجبات الجنة» (رقم٢٨٦) -، والطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٦٧٢) وفي «الشاميين» (٢/رقم٩٥٤) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم.

ثلاثتهم: (عصام، ومحمد بن حرب، والوليد بن مسلم) **قالوا: حدَّثنا صفوانُ بنُ عمرٍو، عن سُليم بن عامرٍ الخبائريّ، وأبي اليمان الهَوْزَني، عن أبي أُمامة، به.**

- وأخرجه بقي بن مخلد في «جزء في الحوض والكوثر» (رقم١)، والطبراني في «الكبير» (٨/رقم٧٦٦٥) وفي «الشاميين» (٣/رقم١٩٦٨) - ومن طريقه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/رقم٦٦٠٧)، وابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة» (رقم٢٨٧) -،

والبيهقي في «البعث والنشور» (رقم١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٣/٦٥) **جميعهم من طرقٍ عن عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن سُليم بن عامرٍ الخبائريّ، عن أبي أمامة، به.**

❖ رجال الإسناد:

• إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ.

هو: إسماعيلُ بنُ عيَّاشِ بنِ سُلَيمٍ العَنَسِيُّ، أبو عُتبةَ الحِمْصِيُّ.

قال ابن حجر في «**التقريب**»: (**صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّطٌ في غيرهم**).

تقدمت ترجمته.

• مُحَمَّدُ بنُ زِيَادٍ.

هو: مُحَمَّد بن زياد الألهاني، أبو سفيان الحمصي.

روى عن: أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وعبد الله بْن بسر المازني ﷺ، وغيرهما.

وعَنه: إِسْمَاعِيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وغيرهما.

متفقٌ على توثيقه.

فقد وثَّقه: الإمام أحمد، وابن معين - وزاد: مأمون - ، وابن المديني، وأبو داود، والتِّرمذِيّ، والنَّسَائي، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي[1]، وغيرهم.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» وَقَال: (لا يُعتَدُّ من روايته إلا ما كان من رواية الثقات عنه).

وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من المتقنين، كل ما في أحاديثه من المناكير البلية فيها ممن دونه).

وقال أبو حاتم: (لا بأس به).

وقال الذهبي في «الميزان»: (وثَّقه أحمدُ والنَّاسُ، وما علمتُ فيه مقالةً سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في «الصحيح» لمحمد بن زياد وحَرِيزِ بن عثمان، وهما ممن قد اشتهر عنهم النَّصب. قلتُ: ما علمتُ هذا من محمَّد[2]).

---

(١) «الكامل» (٣٣٦/٤) في ضمن ترجمة: (سليم بن عثمان الفوزي).

(٢) وللاستزادة ينظر: «النصب والنواصب» للعواد (ص٣٩١).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الرابعة، توفي سنة (١٤٠هـ) تقريباً، روى له الجماعة سوى مسلم.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٧)، و«الثقات» للعجلي (٢٣٧/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٣٧٢/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٨٨ رقم٨٩٩)، و«تهذيب الكمال» (٢١٩/٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨٨/٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥٥١/٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٠/٩)، و«التقريب» (رقم٥٨٨٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسنٌ، ورجاله كلُّهم شاميون.

قال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وقال ابن كثير: (هَذَا إسنادٌ جيّدٌ)[١]، وقال الذهبي: (إسناده قوي)[٢]، وقوّاه أيضاً واحتجَّ به العلامة ابن القيم كما هو ظاهر كلامه في «حادي الأرواح»[٣]، وصحَّحه العلامة الألباني[٤].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٩٨/٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤٦٠/١٦).

(٣) (٢٧١/١).

(٤) ينظر: «ظلال الجنة» (ص٢٦٠-٢٦٢)، و«التعليقات الحسان» (٢٩٨/١٠ رقم٧٢٠٢).

قال عثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على المريسي» (٢٧٨/١):

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، أَنَّ قيساً الْكِنْدِيَّ حَدَّثَ الْوَلِيدَ[1]، أَن أَبَا سعيد الْخَيْر الأَنْمَارِيَّ[2] حدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ رَبِّيَ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفاً، وَيَشْفَعُ كُلُّ أَلْفٍ لِسَبْعِينَ أَلْفاً، ثُمَّ يُحْثِي لِي ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ بِكَفِّهِ»**، قَالَ قَيْسٌ: فَأَخَذْتُ بِتَلَابِيبِ أَبِي سَعِيدٍ فَجَذَبْتُهُ فَقلتُ: أَنتَ سمعتَ هذا مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، بِأُذُنِي وَوَعَاهُ قَلْبِي.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣٧٣/٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/رقم٨١٤)، وفي «الآحاد والمثاني» (٥/رقم٢٨٢٥) — ومن طريقه: ابن الأثير في «أسد الغابة» (١٣٧/٥) —، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/رقم١٣٣١) — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧١/٤٩) —، والطبراني في «الكبير» (٣٠٤/٢٢ رقم٧٧١)، وفي «الأوسط» (١/رقم٤٠٤)، وفي «الشاميين» (٤/رقم٢٨٦٣) — وعنه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/رقم٦٨١٧) -، وابن منده في «معرفة الصحابة» (ص٨٧٩) جميعهم من طرق عن أبي توبة.
- وأخرجه أبو أحمد الحاكم أيضاً في «الأسامي والكنى» (٣٨٠/٣ ط. الفاروق)[3] من طريق مروان بن محمد.

كلاهما: (أبو توبة، ومروان) **عن معاوية بن سلَّام به.**

---

(١) هو: الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو العباس، الخليفة الأموي المشهور، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٨٦هـ)، وتوفي سنة (٩٦هـ) وعمره إحدى وخمسون سنة.

تنبيه: وقع في رواية مروان بن محمد عند أبي أحمد الحاكم أن المحدَّث هو: «عبد الملك بن مروان»، وهو وهم، والمحفوظ أنه ابنه: «الوليد بن عبد الملك» كما في رواية أبي توبة.

(٢) وقع في بعض الروايات: «الأنصاري» - بالصاد - وهو تصحيف.

(٣) هذا الموضع ساقط من طبعة الجامعة الإسلامية.

وقد تابع أبا سلَّام على رواية هذا الحديث من هذا الوجه: «محمدُ بنُ الوليد الزبيدي».

- أخرج روايته ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/رقم٢٢١١)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣٧٢/٤) كلاهما من طريق عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي.
- وأخرجها الطبراني في «الكبير» (٣٠٥/٢٢ رقم٧٠٧)، وفي «مسند الشاميين» (٣/رقم١٨٨٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن زبريق، عن عمرو بن الحارث الحمصي.

كلاهما: (عبد الحميد، وعمرو بن الحارث) **عن عبدالله**[1] **بن سالم الأشعري، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن عبد الله بن عامر اليحصبي، به بنحوه، وليس في روايته ذكر «الكف» و«الحثيات»**.

❖ رجال الإسناد:

• الرَّبيعُ بنُ نافِعٍ أبو تَوبةَ.

هو: الربيع بن نافع، أبو توبة الحلبي، نزيل طرسوس.

روى عن: معاوية بن سلَّام، وعبد الله بن المبارك وغيرهما.

وعنه: أحمد بن خليد، وأبو داود السجستاني - وقد أكثر عنه -، وأبو حاتم الرازي وغيرهم.

أحد الحفاظ الثقات الأثبات.

قال الإمام أحمد: (لم يكن به بأس، كان يجيئني). وذُكِرَ عنده مرَّةً فأثنى عليه، وَقَال: (لا أعلم إِلَّا خَيْراً).

وَقَال أَبُو حَاتِم: (ثقةٌ صدوقٌ حُجَّةٌ).

وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: (ثقة صدوق).

وَقَال أبو داود: (كان يحفظ الطِّوال يجيء بها).

وَقَال يعقوب بْن سفيان: (لا بأس به).

وقال مسلمة في كتاب «الصِّلَة»: (ثقة مشهور).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن عساكر: (ثقة)[2].

---

(١) وقع عند الطبراني في «الكبير»: (عمرو بن سالم)، وهو خطأ، وجاء على الصواب في «مسند الشاميين».

(٢) لم أقف على توثيق ابن عساكر في المطبوع من «تاريخ دمشق»، ووجدته في «مختصره» لابن منظور (٣٠٧/٨).

وقال ابن العديم: (أحد الثقات الأثبات).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقةٌ حافظٌ)، ونعته في «السير» بـــ(الإمام الثقة الحافظ، بقية المشايخ)، وقال: (وعى عِلماً جَمّاً، وعُمِّرَ دهراً، وارتحلوا إليه)، وقال في «تذكرة الحفاظ»: (الحافظ الحجة الربيع بن نافع شيخُ طرسوس ومحدِّثها ... وهو آخر من حدَّث عن معاوية بن سلَّام).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حجة عابد).

من العاشرة، مات سنة (٢٤١هـ)، وهو ابنُ تسعين سنة، أخرج له الجماعة[1] إلا الترمذي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٧٠/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٣٩/٨)، و«بغية الطلب في تاريخ حلب» (٣٦٠٣/٨)، و«تهذيب الكمال» (١٠٣/٩)، و«الكاشف» (١/رقم١٥٤١)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٥٣/١٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٥/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٥/٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم١٩٠٢).

• مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ

هو: معاوية بْن سلَّام بْن أَبِي سلَّام - واسمه ممطور - الحَبَشِي، أَبُو سلَّام الدمشقي.

رَوَى عَن: أخيه زيد بْن سلام، ويحيى بن أَبِي كثير، وغيرهما.

وعنه: معمر بن يعمر اللَّيْثي، وأبو توبة الربيع بن نافع الحلبي، وغيرهما.

ثقة.

وثقه الإمام أحمد، وابن معين، ودحيم، وأبو زرعة الدمشقي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وغيرهم.

وسئل عنه ابن معين فقال: (أعُدُّهُ محدِّثَ أهل الشام، ومَن لم يكتب حديثَ معاوية بن سلَّام - مسنَدَه ومنقطِعَه - حتى يعرفه فليس هو صاحب حديث).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

وأما أبو حاتم الرازي فقال فيه: (لا بأس بحديثه).

من السابعة، مات في حدود سنة (١٧٠هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٨)، و«تهذيب الكمال» (١٨٤/٢٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٥٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٨/١٠)، و«التقريب» (رقم٦٧٦١).

---

(١) قال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٥٧١/٢): (الرّبيع بن نَافِع ... أخرج البُخَارِيّ فِي «الطَّلَاق» عَن الْحسن بن الصَّباح بن مُحَمَّد، عَنهُ، عَن مُعَاوِيَة بن سَلام، عَن يحيى بن أبي كثير، عَن يعلى بن حَكِيم، عَن سعيد بن جُبَير أَنه أخبرهُ أَنه سمع ابن عَبَّاس يَقُول: «إِذا حرم امْرَأَته لَيسَ بِشَيْء»، وَلم أر لَهُ فِي «الْجَامِع» غير هَذَا الحَدِيث الْمَوْقُوف).

• زَيدِ بنِ سلَّامٍ.

هو: زيد بْن سلَّام بْن أَبِي سلَّام – واسمه ممطور – الحَبَشِي الدمشقي، أخو معاوية الأكبر.

ثقة.

تقدَّمت ترجمته.

• أَبو سَلَّامٍ.

هو: ممطور الأسود الحَبَشِي، أبو سلَّام الدمشقي، مشهور بكنيته.

ثقة، كثير الإرسال.

تقدمت ترجمته.

• عَبدُ اللَّهِ بنُ عامِرٍ.

هو: عَبد اللَّهِ بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحْصَبِي[1] المقرئ، الدمشقي، كنيته أبو عِمْران على الصحيح.

روى عن: معاوية بن أبي سفيان، وأبي أمامة الباهلي، وقيس بن الْحَارِثِ الكندي، وغيرهم.

وعنه: أبو سلام الحبشي، ومحمد بْن الوليد الزبيدي، وربيعة بن يَزِيدَ، وغيرهم.

ثقة، قليل الحديث، وهو إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة.

قَال العجلي، والنَّسَائي، وابن البرقي: (ثقة).

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

---

(١) ضبطه ابن حجر في «التقريب» بفتح الصاد، ولم يذكر فيه وجهاً آخر، بينما ذكر غيره الضم والكسر أيضاً.

قال السمعاني في «الأنساب» (٤٨٣/١٣): (**اليَحْصبي**: بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وسكون الحاء المهملة، وكسر الصاد المهملة، وقيل: بضم الصاد، وهو أشهر، وكسر الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى يحصب، وهي قبيلةٌ من حِمْيَر، أكثرهم نزلوا حمص، وقد قيل: إن يحصب قرية من قرى حمص، والأول أشبه).

وقال ابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (٤٢٤/١): (**اليَحْصبي** بضم الصاد وكسرها، نسبة إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حِمْيَر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقيل: يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح، وفي "يحصب" الكسر والضم، فإذا ثبت الكسر فيه جاز الفتح في النِّسْبَة، فعلى هذا يجوز في "اليحصبي" الحركات الثلاث). وينظر أيضاً: «توضيح المشتبه» (٢٠٨/٩).

هذا وقد طَعَنَ بعضُهم في نسبه، ولكن قال الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١٨٦/١): (هو ثابت النسب إلى يحصب بن دهمان، بطن من حمير، وحمير من قحطان، وبعضهم يتكلم في نسبه، والصحيح أنه صريح النسب).

وقال محمد بن سعد: (كان قليل الحديث).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام الكبير، مقرئ الشام، وأحد الأعلام)

ولي القضاء بدمشق بعد أبي إدريس الخولاني، وكان إمام الجامع بدمشق زمان الوليد بن عَبد المِلك وبعده، وكان لا يرى فيه بدعة إلا غيَّرها.

وَقَال أبو عَمْرو الداني: (كان عالماً خَيِّراً فاضِلاً صدوقاً، اتخذه أهل الشام إماماً في قراءته واختياره، ولم يَعْدُ في اختياره الأثَرَ، ولا خالف فيه النَّظَرَ والخَبَرَ).

وقال ابن الجزري: (هو إمام أهل الشام في القراءة، وهو الذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها)،

وَقَال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، ولد سنة (٢١هـ) على الصحيح[١]، ومات سنة (١١٨هـ)، روى له مسلم حديثا، والتِّرْمِذِيّ آخر.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٤٤٩/٧)، و«الثقات» للعجلي (٣٩/٢ رقم٩١٤)، و«الثقات» لابن حبان (٣٧/٥)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم» لابن البرقي (ص٤٤ رقم٢٨)، و«تاريخ دمشق» (٢٧١/٢٩)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (٤٢٤/١)، و«تهذيب الكمال» (١٤٣/١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/٥)، و«معرفة القراء الكبار» (١٨٦/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٨/٨) و«تقريب التهذيب» (رقم٣٤٠٥).

• قيس الْكِنْدِيّ.

هو: قيس بن الحارث – ويقال: حارثة - الكِندِيّ، ويُقال: الْمَذْحَجِيّ، ويُقال: الغامدي، الأَزْدِيّ الشامي الحمصي.

ولي قضاء الأردن زمن عمر بن عبد العزيز.

روى عن: أَبِي سَعدٍ الخير، وأبي عَبد الله الصنابحي، وغيرهما.

وعنه: عبد اللَّه بْن عامر اليحصبي، وعبادة بْن نسي الكندي، وغيرهما.

تابعيٌّ ثقة.

ذكره أبو زُرْعَةَ الدمشقي وأَبُو الْحَسَنِ بْنُ سُمَيْع في الطبقة الثانية من التابعين.

ووثقه العجلي، والذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

---

(١) قال الذهبي في «السير»: (يقال: ولد عام الفتح، وهذا بعيد، والصحيح ما قال تلميذه يحي بن الحارث الذماري: أن مولده سنة إحدى وعشرين).

من الثالثة، له عند أبي داود حديثٌ موقوفٌ على أبي بكرٍ ﷺ في الصلاة، وأخرج له النَّسَائي حديثاً آخر في «اليوم والليلة».

ينظر: «التاريخ الكبير» (١٥١/٧)، و«الثقات» للعجلي (٢١٩/٢)، و«الجرح والتعديل» (٩٥/٧)، و«الثقات» لابن حبان (٣٠٩/٥) و(٣٢٦/٧)، و«تاريخ دمشق» (٣٦٩/٤٩)، و«تهذيب الكمال» (٨/٢٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٥٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨٦/٨)، و«التقريب» (رقم٥٥٦٥).

• أَبو سعيد الخَير الأَنـمَارِيّ.

هو: أبو سعيد - ويقال: أبو سعد - الخير الأنماري الحمصي[1].

مشهور بكنيته، وقد اختلف في اسمه، فقيل اسمه: عامر بْن سعد، وقيل: عَمْرو بن سعد، وقال ابن قانع: (اسْمُه «بَحِير» - وزن عظيم -، سمَّاهُ مُعَاويةُ بنُ سلَّامٍ: «بَحِيراً الأَنـمَارِيَّ»)، وقال أبو أحمد الحاكم: (لست أحفظ له اسماً ولا نسباً إلى أقصى آبائه).

روى عنهُ: قيسُ بنُ الحارث الكندي، وفراسٌ الشَّعبانيُّ، وعُبادةُ بنُ نَسِيٍّ، وغيرهما.

صحابي مقلٌّ.

قال أبو داود: (أبو سعد الخَيْر من أصحاب النبي ﷺ).

وذكره أبو الحسن بن سميع في «طبقات الحمصيين» فيمن سكن الشام من الصحابة.

وقال أبو سليمان بن زبر: (شامي له صحبة)[2].

وقال ابن ماكولا: (له صحبة ورواية عن النبي ﷺ).

قال ابن حجر: (قد نصَّ على كونه صحابياً: البخاريُّ، وأبو حاتم، وابنُ حِبَّان، والبغويُّ، وابنُ قانع، وجماعة).

قلت: ونص على صحبته أيضاً: ابن السكن، وابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر.

---

(١) فرق الحافظ ابن حجر في «التهذيب» بين صاحب الترجمة وبين «أبي سعيد الحُبْرَاني الحمصي»، فقال لما حكى الخلاف في ذلك: (قلت: الصواب التفريق بينهما، فقد نص على كون «أبي سعد الخير» صحابياً: البخاريُّ وأبو حاتم وابن حبان والبغوي وابن قانع وجماعة، وأما «أبو سعيد الحُبْرَاني» فتابعيٌّ قطعاً).

وفرق بينهما في «التقريب»، فذكر أولاً ترجمة «أبي سعيد الحُبْرَاني الحمصي» وقال فيه: (مجهولٌ، من الثالثة، أخرج له أبو داود وابن ماجه)، ثم أعقبه بترجمة «أبي سعيد الخير الأنماري» وقال فيه: (صحابي، وقد وَهِمَ مَن خَلَطَهُ بالَّذي قبلَه، وَوَهِمَ أيضاً مَن صَحَّفَ الَّذِي قبَله به).

(٢) نقله عنه ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٢١٦/ب)

ينظر: «معجم الصحابة» لابن قانع (١/١٠٠)، و«الثقات» لابن حبان (٣/رقم٨٨١)، و«الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣٧٢/٤)، و«معرفة الصحابة» لابن منده (ص٨٧٩)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢٩٠٧/٥)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١٦٧٢/٤)، و«الإكمال» لابن ماكولا (١٩٦/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٣/٣٣)، و«توضيح المشتبه» (٣٤٨/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٩/١٢)، و«التقريب» (رقم٨١٢٧) و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٢٩٩/١٢).

❖ الحكم على الحديث(١):

هذا إسناد شامي ظاهره الصحة، وقد صحَّحه الحافظ ابن حجر أولاً، ثم توقف عن الجزم بصحته للاختلاف في سنده(٢).

قال رحمه الله: (سنده صحيح، وكلُّهم من رجال «الصحيح» إلا قيس بن حجر، وهو شامي ثقة، ولكن أخرجه الحاكم أبو أحمد أيضاً من طريق أبي توبة عن معاوية بن سلام، فقال: إنَّ قيس بن حجر الكندي حدَّث الوليد بن عبد الملك أنَّ أبا سعيد الخير حدَّثه.

وأخرجه الطَّبرانيُّ من طريق أبي توبة، عن معاوية، فقال: إنَّ أبا سعيدٍ الأنماري، وقال: قيس بن الحارث.

وأخرجه أيضاً من وجهٍ آخر: عن الزبيدي، عن عبد الله بن عامر، فقال: عن قيس بن الحارث، أنَّ أبا سعيد الخير الأنصاري حدَّثه، فذكر طرفاً منه.

فمن هذا الاختلاف يتوقَّف في الجزم بصحة هذا السند)(٣).

قلت: هذا الاختلاف الذي ذكره الحافظ ابن حجر لا يوجب التوقف في الحكم على الحديث، وهو يدور حول الاختلاف في تسمية بعض رجال الإسناد، حيث وقع الاختلاف في اسم «قيس الكندي» هل هو «قيس بن حجر» أو «قيس بن الحارث»؟، وكذلك الاختلاف في صحابي الحديث هل هو «أبو سعيد الخير» أو «أبو سعيد الأنماري»؟

---

(١) تنبيه: وقع للعلامة الألباني في حكمه على الحديث أوهام متعددة، ومنشأ هذه الأوهام ما وقع في ترجمة أبي سعيد الأنماري من مطبوعة «الإصابة» من سقط وتصحيف مما جعل الشيخ الألباني رحمه الله يعل الحديث بعلل لا وجود لها، إنما نشأت عن تلك التصحيفات.

(٢) وكذلك فعل العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (ص٣٧١-٣٧٢)، فإنه حكم على الإسناد بالصحة ثم قال: (لكن يمنع من ذلك الاضطراب في إسناده ..) ثم ذكر أوجه الاضطراب فيه، وبعض هذه الأوجه التي ذكرها لا وجود لها في الواقع، وسببها ما وقع في مطبوعة «الإصابة» في ترجمة أبي سعيد الأنماري من سقط وتصحيف مما جعل الشيخ الألباني رحمه الله يعل الحديث بعلل لا وجود لها، إنما نشأت عن تلك التصحيفات.

(٣) «الإصابة» (٣٠٠/١٢).

وهذا الاختلاف لا يتعذر معه الجمع ولا الترجيح، فتوَقُّف الحافظ عن الحكم على الحديث من أجل هذا الاختلاف لا يظهر لي وجهه.

وقد ذكرتُ سابقاً أن «أبا سعيد الخير» هو نفسه «أبو سعيد الأنماري»، وإن كان الحافظ يفرق بينهما[1].

وأما «قيس الكندي» فجاء منسوباً في أكثر الروايات: «قيس بن الحارث الكندي»، وجاء في بعضها: «قيس بن حجر الكندي»، وقيس بن الحارث شامي معروف، وقد روى عنه جماعة، وأما قيس بن حجر فلا يعرف إلا في هذا الإسناد، ولذا لما ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير»[2] قال: (قيسُ بنُ حجر الكندي، روى عنه عَبْد اللَّه بْن عامر، حدَّثنا عَنِ[3] الوليد، أنَّ الأَنماريَّ حدَّثَهُ ..)، ثم قال: (لعله أن يكون ابن الحارث).

ومن المحتمل جداً أن يكون «حجر» اسم جَدِّه، فجاء منسوباً إلى أبيه في بعض الروايات، وإلى جَدِّه في بعضها الآخر.

فالمقصود أن هذا الإسناد إسناد صحيحٌ، وما وقع فيه من الاختلاف في تسمية بعض رواته غير مؤثر في صحته.

وقد نصَّ الطبراني في «الأوسط» على تفرد معاوية بن سلام به، فقال: (لا يُروَى هذا الحديث عن أبي سعيد الأَنْمَاري إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: معاوَيةُ بنُ سَلَّام).

قلت: وقد سبق عند الكلام على تخريج الحديث أن هذا الحديث يروى عن «عبد الله بن عامر» من وجه آخر، حيث رواه «محمد بن الوليد الزبيدي» عن عبد الله بن عامر به.

وهذه متابعة جيدة لو صحَّت عن الزبيدي، ولكنها لا تصح عنه، فقد جاءت عنه من طريقين معلولين:

أما الطريق الأول: فهو من رواية إسحاق بن إبراهيم الحمصي المعروف بـ(ابن زبريق)، عن عمرو بن الحارث الحمصي، عن عبد الله بن سالم الأشعري، عن الزبيدي.

---

(١) ينظر: «الإصابة» (٢٨٩/١٢).

(٢) (١٥٣/٧).

(٣) كذا، ولعل الصواب: (عند).

وهذا الطريق لا يصح، لأنه من رواية إسحاق بن إبراهيم الحمصي، المعروف بـ«ابن زبريق»[1]، وهو ضعيف الحديث، كثير الوهم والخطأ، وقد ضعفه جماهير النقاد، بل جرحه بعضهم جرحاً شديداً، حتى قال بلديُّه محمد بن عوف الطائي الحمصي - وهو أعلم الناس بأهل حمص -: (ما أشُكُّ أنَّ إسحاقَ بنَ إبراهيمَ بنِ زِبريق يكذب)، وقال أبو داود: (ليس هو بشيء)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال الذهبي: (واهٍ).

وأما الطريق الثاني: فهو من رواية محمد بن عوف الطائي، عن عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي، عن عبد الله بن سالم الأشعري، عن الزبيدي.

وهذا الطريق مرجعه إلى طريق ابن زبريق السابق، وذلك أن رواية «عبد الحميد بن إبراهيم» هذه أصلُها نسخةٌ عند ابن زبريق لعبد الله بن سالم الأشعري، فلَقَّنوه إياها فحدَّث بها، فرجع الإسناد إلى «ابن زبريق»، وقد أبان عن هذا تلميذُه والراوي عنه محمدُ بنُ عوف فقال: (كان عبد الحميد شيخاً ضريراً لا يحفظ، وكنَّا نَكتُبُ من نسخةٍ عند إسْحَاق زبريق لابنِ سالمٍ، فنَحمِلُه إليه ونُلَقِّنُهُ، وكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن فيُحَدِّثُنا)[2]، وقال أبو حاتم: (ذُكِرَ أنَّه سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزُّبَيدي إلا أنها ذَهَبَت كتُبُه، فقال: لا أحفَظُها، فأرادوا أن يَعرِضُوا عليه، فقال: لا أحفظ، فلم يزالوا به حتى لانَ، ثم قدمتُ حمصَ بعد ذلك بأكثرَ من ثلاثين سَنَةً، فإذا قومٌ يَروُونَ عنه هذا الكتاب، وقالوا: عُرِضَ عليه كتابُ ابنِ زِبرِيقَ ولَقَّنُوه، فحَدَّثَهم به، وليس هذا عندي بشيء، رجلٌ لا يحفظ وليس عنده كُتُبٌ)[3].

فالمقصود أن رواية محمد بن الوليد الزبيدي عن عبد الله بن عامر لا تصح عنه، فلم يبق إلا رواية معاوية بن سلَّام، عن أخيه زيد، عن جدِّه أبي سلَّام، وهي رواية صحيحة فيما يظهر، والله أعلم.

---

(١) ينظر في ترجمته: «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٢٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٢/٢٠٩)، و«الثقات» لابن حبان (٨/١١٣)، و«تاريخ دمشق» (٨/١٠٨)، و«تهذيب الكمال» (٢/٣٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (١/١٨١)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢١٥)، و«التقريب» (رقم٣٣٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/٨).

(٣) المرجع السابق.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤١/٢):

حَدَّثَنِي أَبُو تَوْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ زَيْدٍ الْبِكَالِيُّ(١)، أَنَّهُ سَمِعَ عُتْبَةَ بن عَبْدٍ السُّلَمِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: [وذَكَر حَديثاً طويلاً؛ فيه ذِكْر الحَوضِ، والجَنَّة، ومَا فيها من الفَوَاكِه والشَّجَر]، وفيه: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الجنة من أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ يَشْفَعُ(٢) كُلُّ أَلْفٍ بِسَبعِينَ أَلفٍ، ثُمَّ يَحْثِي لِي بِكَفَّيْهِ(٣) ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ»**، وَكَبَّرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ(٤): **«إِنَّ السَّبْعِينَ الْأَلْفَ الْأَوَّلِينَ يُشَفِعُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ، وَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ(٥) فِي أَحَدِ الْحَثَيَاتِ الْأَوَاخِرِ»**.

❖ تخريج الحديث(٦):

أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان: البيهقي في «البعث والنشور» (رقم٢٧٥).

- وأخرجه عثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٢٧٦/١) بنحوه، ولم يسق المتن بطوله وإنما اقتصر على موضع الشاهد.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/رقم٣١٢)، و«الأوسط» (١/رقم٤٠٢)، و«مسند الشاميين» (٤/رقم٢٨٦٠) عن أحمد بن خُلَيْد الحلبي، بنحوه مطولاً.

(١) كذا ورد اسمه في أكثر الروايات، وورد في بعضها: «**عمرو بن زيد**».

(٢) وقع في رواية مَعْمَر بنِ يَعْمَر وحده عند ابن حبان: «ثم **يُتْبِعُ** كلَّ ألفٍ ..»، فإن لم تكن تصحيفاً فإنها خطأ من معمر، والصواب ما قاله الباقون: «ثم يُشَفِّعُ»، فإن هذا الحديث يذكره أهل العلم في أحاديث الشفاعة، وهذه اللفظة هي موضع الشاهد منه.

(٣) كذا في رواية يعقوب بن سفيان ومثلها رواية الطبراني «**بكَفَّيْه**» على التثنية، ووقع عند الباقين: «**بِكَفِّه**» على الإفراد.

(٤) القائل هو النبيُّ ﷺ، كما جاء مصرَّحاً به في بعض الروايات.

(٥) وقع في رواية مَعْمَر بنِ يَعْمَر عند ابن حبان: «وأَرْجُو أن يَجعَلَ **أُمَّتِي** أَدنىَ الحَثَوَات الأَوَاخِر»، والمحفوظ ما هو مُثْبَت.

(٦) هذا الحديث حديث طويل، وقد اشتمل على موضوعات متعددة، وقد اقتصرتُ في تخريجه على المصادر التي ورد فيها موضع الشاهد من الحديث.

- وأخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (رقم٢٧٤ و٢٧٥) من طريق أبي حاتم الرازي، بنحوه مطولاً.
- وأخرجه أبو عبد الله الغضـــائري في «جزئه» (رقم٣٣) من طريق أبي الليث يزيد بن جهور الطرسوسي، بنحوه مطولاً.

أربعتهم: (عثمان الدارمي، وأحمد بن خُلَيْد، وأبو حاتم، ويزيد بن جَهْوَر) عن أبي توبة الربيع بن نافع، به.

- وأخرجـه بقي بن مخلـد في «جزء الحوض والكوثر» (رقم١٥) من طريق مروان بن محمـد الطاطري، بنحوه مطولاً.
- وأخرجه ابن حبان في «صـــحيحه» (١٦/رقم٧٢٤٧) من طريق مَعْمَرِ بنِ يَعْمَر الليثي، بنحوه، مقتصراً على موضع الشاهد منه.

ثلاثتهم: (أبو توبة، ومروان بن محمد، ومَعْمَر بن يَعْمَر) **عن معاوية بن سلَّام به.**

وقد ذكر الطبراني في «الأوســـط» (١٢٧/١) أن «يحيى بن أبي كثير» قد تابع معاوية في رواية هذا الحديث عن زيد بن ســـلام، حيث قال: (لا يُروى هذا الحديثُ عن عُتبةَ بنِ عبدٍ إلَّا من حديثِ زيدِ بنِ سلَّامٍ، ولا رواهُ عن زيدٍ إلَّا معاويةُ بنُ سلَّامٍ، ويحيى بنُ أبي كثير)، قلت: ورواية يحيى هذه لم أقف عليها، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• أَبُو تَوْبَةَ.

هو: الربيع بن نافع، أبو توبة الحلبي، نزيل طرسوس.

أحد الحفاظ الثقات الأثبات.

تقدَّمت ترجمته.

• مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ.

هو: معاوية بْن سلَّام بْن أَبِي سلَّام - واسمه ممطور - الحَبَشِي، أَبُو سلَّام الدمشقي.

ثقة.

تقدَّمت ترجمته.

- **زَيْدُ بْنُ سَلَّامٍ.**

هو: زيد بْن سلَّام بْن أَبي سلَّام - واسمه ممطور - الحَبَشِي الدمشقي، أخو معاوية الأكبر.

ثقة.

تقدَّمت ترجمته.

- **أَبو سَلَّامٍ.**

هو: ممطور الأسود الحَبَشِي، أبو سلَّام الدمشقي، مشهور بكنيته.

ثقة، كثير الإرسال.

تقدَّمت ترجمته.

- **عَامِرُ بْنُ زَيْدٍ الْبِكَالِيُّ(١).**

هو: عامر بن زيد البِكَالي(٢).

عداده في أهل الشام.

روى عن: عُتبة بن عَبْد السُّلمي.

وعنه: ممطور أبو سلَّام، ويحيى بن أبي كثير.

ذكره الإمام مسلم والفسوي في الطبقة الأولى من التابعين، من أهل الشام.

مجهول الحال.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد أورده ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له في مواضع في «صحيحه».

---

(١) تنبيه: خلط بعض المعاصرين بين صاحب الترجمة وبين «أبي عثمان عمرو البكالي»، فأبو عثمان شاميٌّ مختلفٌ في صحبته، وقد اختلف في اسم أبيه فقيل: سيف، وقيل: عبد الله، وقيل غير ذلك.

وأما صاحب الترجمة فهو تابعيٌّ، واسم أبيه «زيد» بلا خلاف، وقد فرَّق بينهما الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٣١٣/٦ و٤٥٢/٦)، ومسلم في «الطبقات» (رقم١٩٦٤ و١٩٩٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٧٠/٦ و٣٣٠/٦)، وابن حجر في «التعجيل» (٧٠٣/١ و٧٧/٢)، وغيرهم.

(٢) بكسر الباء وتخفيف الكاف، -كـ(كِتَاب) - نسبة إلى «بِكَال» بطنٌ من حِمْيَر. وضبطه بعضهم بفتح الباء وتشديد الكاف قال القاضي عياض: (وهو ضبط الشيوخ وأصحاب الحديث)، ثم قال: (والصواب الأول)، - يعني الكسر مع التخفيف -. ينظر: «إكمال المعلم» (٣٦٤/٧)، و«مشارق الأنوار» (١١٣/١).

وروى عنه يحيى بن أبي كثير وكان لا يحدِّثُ إلاَّ عن ثقةٍ(١).

وقال الحسيني في «الإكمال»: (ليس بالمشهور)، وتعقبه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» فقال: (بل هو معروف، ذكره البُخَارِيُّ وَقَالَ: سمع عتبَة بن عبد، وروى عَنهُ أَبُو سَلَّام، حَدِيثُه فِي الشاميين، وَلم يذكر فِيهِ جرحاً، وَتَبعهُ ابن أبي حَاتِم، وَأخرج ابن حبَان فِي «صَحِيحه» من طَرِيق أبي سَلَّام عَنهُ أَحَادِيث صرَّح فِيهَا بِالتَّحْدِيثِ، وَمُقْتَضَاهُ أَنه عِنْده ثِقَة، وَلم أر لَهُ ذكراً فِي النُّسْخَة الَّتِي عِنْدِي من «الثِّقَات» لَهُ، فَمَا أَدْرِي هَل أغفله أَو سقط من نُسْخَتي؟!(٢)، وَلَا ترْجم لَهُ ابن عَسَاكِر فِي «تَارِيخ دمشق»). انتهى كلامه رحمه الله.

قلتُ: فالرجل تابعيٌّ معروف، وقد روى عنه اثنان، ولم يُذكر بجرح أو تعديل فهو على هذا الرسم مجهول الحال، ولكن رواية يحيى بن أبي كثير عنه فيها تقويةٌ له في الجملة، وقد نص أبو حاتم وأبو زرعة على أن رواية الثقة عن المجهول فيها تقوية له(٣).

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤٥٢/٦)، و«الطبقات» لمسلم (٣٦٨/١ رقم١٩٩٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٣٤١/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٢٠/٦)، و«الثقات» لابن حبان (١٩١/٥ رقم٤٥٠٣)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لابن قطلوبغا (٤٢٣/٥)، و«تعجيل المنفعة» (١/رقم٥٠٥).

• عُتْبَةَ بْنَ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ.

هو: عتبة بن عَبْد السُّلمي، أبو الوليد الحمصي.

صَحَابِيٌّ جَلِيْلٌ رضي الله عنه، أول مشاهده قريظة، وكانت سَنَةَ خمسٍ للهجرة.

مات سنة (٨٧هـ)، وقيل بعدها، وعاش أربعاً وتسعين سنة، قيل: هو آخر من مات بالشام من الصحابة.

ينظر: «تاريخ دمشق» (٢٧٥/٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٣١٤/١٩)، و«الإصابة» (٣٦٢/٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٤٣٦).

---

(١) قاله أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (١٤٢/٩)، وأثنى عليه الإمام أحمد فقال: (نقيُّ الحديثِ جداً).

(٢) بل سقط من نسخته، ونسخة الحافظ من «الثقات» كانت رديئة، وفيها سقط وتصحيف، وكان رحمه الله كثير الشكوى منها.

ينظر على سبيل المثال: ترجمة (عبد الله بن مبشر الأموي المديني) و(قيس بن مروان الجعفي) و(محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي) من «تهذيب التهذيب»، وترجمة (بهلول بن حكيم القرقساني) و(رافع بن سلمان) من «لسان الميزان»، وترجمة (تَمِيم بن حويص الْأَزْدِيّ) و(حميد بن بشير بن الْمُحَرر) و(سعد بن سَمُرَة بن جُنْدُب الْفَزارِيّ) من «تعجيل المنفعة».

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٦/٢).

❖ الحكم على الحديث:

هذا إسنادٌ شاميٌّ، ورجاله كلهم ثقات إلا «عامر بن زيد البِكالي» فإنه مجهول الحال كما سبق، ولكن جهالة مثله محتملة، وحديثه هذا لا بأس به في الشـــواهد، ويشـــهد له حديث أبي أمامة وأبي سعيد الأنماري السابقين.

قال الحافظ الضياء المقدسي: (لا أعلم لهذا الإسناد علة)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: (إسناده جيّد)[٢].

قلت: هكذا قال الحافظ رحمه الله، لكنه عاد فأعلَّ الحديث بالاختلاف، فقال – بعدما ذكر كلام الحافظ الضياء المقدسي الآنِف –: (قلتُ: علَّتُه الاختلافُ في سندِه، فإنَّ الطبراني أخرجه من رواية أبي ســـلَّام قال: حدَّثني عامر بن زيد، أنَّه سمع عتبة، ثم أخرجه من طريق أبي ســـلَّام أيضـاً فقال: حدَّثني عبد الله بن عامر، أن قيس بن الحارث حدَّثه، أن أبا سـعيد الأنماري حدَّثه فذكره ..)[٣].

فمدار الحديثين – حديث عتبة بن عبد السـلمي، وحديث أبي سـعيد الأنماري السـابق – على أبي سلَّام الحبشي، فمن المحتمل أن يكون الحديثان محفوظان له، أو أن يكون أحد الحديثين هو المحفوظ والآخر وَهَم، والعلم عند الله.

---

(١) قاله الضياء في كتابه «صفة الجنة»، والظاهر أنه يروي الحديث من طريق الطبراني، وقد نقل كلامه الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٩٩/٢)، وفي «البداية والنهاية» (٦٦/٢٠).

(٢) (٤١٠/١١).

(٣) «فتح الباري» (٤١١/١١).

قال تمام الرازي في «فوائده» («الروض البسَّام» ٢١١/٥ رقم١٧٧٤):

حَدَّثَنِي أَبو عَبدِ الرَّحمَن محمَّدُ بنُ حُوَيتِ بنِ أَحمَدَ بنِ أَبِي حَكِيمٍ القُرَشِّي من حفظه، قال: حَدَّثَني أَبِي؛ أَبُو سُلَيمَانَ حُوَيتُ بنُ أَحمَدَ، حدَّثَنَا أَبُو الجُمَاهِرُ محمَّدُ بنُ عُثمَانَ، حدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ بَشِيرٍ، عَن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«وَعَدَنِي رَبِّي أَن يُدْخِلَ الجَنَّةَ مِن أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلفاً بِلَا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، مَع كلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلفاً وَثَلَاثُ حَثَيَاتٍ من حَثَيَاتِ رَبِّي عَزَّ وجَلَّ»**.

❖ تخريج الحديث:

لم أقف عليه عند غير تمام الرازي.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فإنه من رواية «**سعيد بن بشير الأزدي الشامي**» عن قتادة، وسعيدٌ مختلفٌ فيه[١]، والأقرب أنه ضعيفٌ لا سيما في روايته عن قتادة.

فقد ضعَّفه سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وعبد الأعلى بن مسهر – وهو من أعرف الناس بالشاميين-، والإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو داود، والنسائي، وابن حجر، وغيرهم.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: (منكر الحديث، ليس بشيء، يروي عَنْ قتادة المنكرات).

وقال ابن معين: (عنده أحاديث غرائب عن قَتادة).

وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه).

وقال الساجي: (حَدَّث عن قتادة بمناكير، يتكلَّمون في حفظه).

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٤٦٠/٣)، و«الضعفاء» للعقيلي (١٠٠/٢)، و«الجرح والتعديل» (٦/٤)، و«المجروحين» (٣١٩/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٤١٢/٤)، و«تاريخ دمشق» (٢٢/٢١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٨/١٠)، و«ميزان الاعتدال» (١٢٨/٢)، و«مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوثَّق» (ص٢١٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٦٤/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٤)، و«التقريب» (رقم٢٢٧٦).

وفي الإسـناد أيضـاً: شـيخُ تمام الرازي: «محمَّد بن حُوَيت»[1]، وأبوه: «حويت بن أحمد»[2]، ذكرهما الحافظ ابن عسـاكر في «تاريخه»، ولم يحكِ فيهما جرحاً ولا تعديلاً، فهما على هذا مجهولان، وجهالة الابن أشد.

---

(١) ينظر: «تاريخ دمشق» (٣٧٤/٥٢).

(٢) ينظر: «تاريخ دمشق» (٣٦٤/١٥)، و«إكمال الإكمال» لابن نقطة (٢٤٥/٢)، و«تاريخ الإسلام» (٩٤١/٦).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[١]:

«الحثو» في اللُّغة: الغَرْفُ مِلْءُ الكَفِّين، يقال: حَثَا يَحْثُو حَثْوَاً – مثل: غزا يغزو غزواً –، وحَثَا يَحْثِي حَثْيَاً – مثل رمى يرمي رمياً –، بالواو والياء لغتان، والياء أعلى اللغتين.

وحَثَا التُّرَابَ إذا قبضَه بيدَيه ثم رَمَاهُ.

فـ«الحثية» تُستَعمَل فيما يُعطى بالكفَّين دفعةً واحدةً، من غير وزنٍ ولا تقديرٍ[٢].

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الحثو**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية التي انفردت بها السنة النبوية، وهي من جملة أفعال يديه الشريفتين، التي يفعل بهما ما شاء.

فالنبيُّ ﷺ أخبر عن ربِّه عزَّ وجلَّ أنَّه يحثو بيديه حثواً حقيقياً يليق بجلاله وكماله سبحانه، وإذا كنَّا لا نعلم كيفية يَدَيْهِ فإننا لا نعلم كيفية حثوه بهما سبحانه، وعدم العلم بالكيفية لا يمنع من الإيمان بحقيقة الصفة وإثباتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه.

فالله يحثو بيديه الشريفتين ما شاء، كيف شاء، متى شاء، فهو سبحانه الفعَّال لما يريد.

وقد أثبت هذه الصفة لله عز وجل طائفة من أهل العلم، وذكروها في مصنفاتهم في الاعتقاد، فذكر حديث الحَثَيَات: ابن أبي عاصم في «السنة»، والدارقطني في «الصفات»، وأبو الحسن الكَرَجي الشافعي في كتابه «الفصول في الأصول»[٣] وغيرهم.

وقال أبو العباس بن سريج: (وجميع ما لفظ به المصطفى من صفاته: كغرسه جنة الفردوس بيده، ووضعه القد على النار، والأصابع، والضحك، والتعجب، ... وأنَّه يوم القيامة يحثو ثلاث حثيات من حثياته فيدخلهم الجنَّة)[٤].

---

(١) ينظر: «جمهرة اللغة» (٤١٧/١)، و«مشارق الأنوار» (١٨٠/١)، و«مطالع الأنوار» (٢٣٢/٢)، و«لسان العرب» (١٦٤/١٤)، و«القاموس المحيط» (ص١٢٧٢)، و«المصباح المنير» (١٢١/١).

(٢) «تحفة الأحوذي» (١٠٩/٧).

(٣) نقل كلامه ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٥٧).

(٤) «أجوبة في أصول الدين» (ص٦٥-٧٢)، ونقل كلامه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٥٥).

وقال ابن القيم: (ورد لفظ «اليد» في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضعٍ ورُودَاً متنَوِّعاً، متصَرّفاً فيه، مقروناً بما يدل على أنها يدٌ حقيقةً؛ من الإمساك، والطَيِّ، والقبض، والبَسْطِ، والمصَافَحَة، **والحَثَيَات** ..)[1].

وقال يوسف ابن عبد الهادي الحنبلي: (ومما ورد في صحيح السنة - يعني من الصفات -: العين، والتجَلِّي، والحِجَاب، **والحَثَيَات**، والسلطان، فجميع ذلك نؤمن به)[2].

وأنكر المتكَلِّمون ومن سار على منهجهم هذه الصفة لله عز وجل، بناء على أصلهم الفاسد في إنكار قيام الصفات الاختيارية بالله عزَّ وجلَّ، فأنكروا حقيقة «الحثو»، وقالوا: إنَّ ذِكْرَ «الحثَيَاتِ» في الحديثِ خَرَجَ مخرَج المثَل والتقريب للأفهام، وليس المقصود به إثبات حقيقة «الحثو»، وإنما هو كناية عن المبالغة في الكثرة.

قال ابن الأثير: (قوله: «ثلاث حثيات من حثيات ربي تبارك وتعالى» هو كناية عن المبالغة في الكثرة، وإلا فلا كفَّ ثَمَّ ولا حَثْيَ، جلَّ الله عن ذلك وعزَّ)[3].

وقال ابن الجوزي في كتابه «دفع شبه التشبيه»[4]: (الحثيةُ ملءُ الكَفِّ، والمراد التقريبُ بما يُعقَل، لا حقيقةُ الحَثْيَة)، وقال محقِّقه حسن السقَّاف معلِّقاً: (ويحتمل أن تكون لفظة «الحثيات» من تصرُّف الرواة على العادة!، وعلى كلٍّ لو ثبتَت فالمراد بها الكثرة لا غير، وتعالى الله عزَّ وجلَّ أن تكون «الحثية» من صفاته).

قلت: ما ذكره ابن الجوزي وابن الأثير — عفا الله عنهما - هو من التأويل الباطل الذي حقيقته صرف الكلام عن ظاهره بغير حجة، والحامل لهما على ذلك نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل، كما هو مذهب المعطلة من الجهمية، ومَن تبعهم من المعتزلة والأشاعرة.

وأما قول حسن السقاف بأن لفظة «الحثيات» في الحديث يحتمل أن تكون من تصرف الرواة كالعادة، فهو تخرُّصٌ وظنٌّ لم يسبق إليه، وفيه تخطئة للرواة الثقات من غير حجة، وبهذا الكلام المرتجل تهدم السُّنَّة، وترد الأحاديث، ولو أنَّ كلَّ واحدٍ لا تُعجِبُه لفظةٌ في حديثٍ ردَّها لتَسْلَمَ له أصوله المبتَدَعة متذرِّعاً بهذا الاحتمال لَمَا سَلِمَ لنا حديث، والله المستعان.

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/٩٨٤-٩٨٥).

(٢) «تحفة الوصول» (ص٩٢).

(٣) «النهاية» (١/٣٣٩).

(٤) (ص٢٧٠).

فالإعلال بتصرف الرواة في الألفاظ لا يصار إليه إلا إذا توفرت شروطه وظهرت قرائنه، وبدون ذلك لا يعدوا أن يكون مجرَّدُ توَهُّمٍ وظَنٍّ.

وليس لفظ «الحثيات» في الحديث مما يستنكر إلا عند هؤلاء المعطلِّة، وليس هو بأعجب من «القبض» و«البسط» و«الإمساك» و«الطي» ونحوها من الأفعال المضافة إلى يَدِ الله عز وجل، الواردة في الكتاب وصحيح السنة.

فالواجب إمرار الحديث على ظاهره على مراد الله عز وجل، ومراد رسوله ﷺ، من غير تكييف ولا تحريف.

المبحث الثاني عشر

ما ورد في صفة الحرف

في كلام الله عَزَّوَجَلَّ

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٥٥٤/١ رقم٨٠٦):

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ الْحَنَفِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ ﷺ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، سَمِعَ نَقِيضاً مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «**هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث انفرد مسلمٌ بإخراجه دون البخاري.

قال الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٢٩١٠):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الحَنَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ القُرَظِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«مَنْ قَرَأَ حَرْفاً مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لاَ أَقُولُ «الْم» حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلاَمٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»**. هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوَجهِ، ويُروَى هذا الحديثُ من غَيرِ هذا الوَجهِ عن ابنِ مسعُودٍ، رواهُ أبُو الأَحوصِ، عن ابنِ مسعُودٍ، رفعَهُ بعضُهُم ووقَفَهُ بعضُهُم عن ابنِ مسعُودٍ.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الترمذي: الضياء المقدسي في «فضائل القرآن» (رقم١٣).

- وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢١٦/١) من طريق أبي بكر الحنفي.
- وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/رقم١٨٣١)، وأبو القاسم ابن منده في «الرد على من يقول الم حرف» (رقم١٤)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/رقم١٤٧) ثلاثتهم من طريق ابن أبي فديك.

كلاهما: (أبو بكر الحنفي، وابن أبي فديك) **عن الضحاك بن عثمان، به**[1]، غير أنه ليس في رواية ابن أبي فديك التصريح بالسماع بين محمَّد بن كعب وابن مسعود.

---

(١) اختلف على «محمد بن كعب القرظي» في صحابي الحديث:

فرواه: أيوب بن موسى القرشي، عن محمد بن كعب، عن ابن مسعود، كما هنا.

وخالفه: موسى بن عبيدة الرَّبَذي [متفقٌ على ضعفه]، فرواه عن محمد بن كعب، عن عوف بن مالك الأشجعي.

أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٥/رقم٣٠٥٥٣)، والبزار في «مسنده» (٧/رقم٢٧٦١)، والروياني في «مسنده» (١/رقم ٦٠٥)، والطبراني في «الكبير» (١٨/رقم١٤١)، وفي «الأوسط» (١/رقم٣١٤)، والبيهقي في «الشعب» (٣/رقم١٨٣٠)، وأبو القاسم ابن منده في «الرد على من يقول آلم حرف» (رقم٣١ و٣٢ و٣٣)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/رقم٢٢٩٤) جميعهم من طرق عن موسى بن عبيدة به.

قال الطبراني في «الأوسط»: (لا يروى هذا الحديث عن عوف بن مالك إلا بهذا الإسناد).

قلت: ما رواه أيوب بن موسى هو المعروف في الحديث، وأما رواية موسى بن عبيدة فرواية منكرة لا يلتفت إليها.

❖ **رجال الإسناد:**

• مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

هو: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بن عثمان بن داود العَبْدِي، أبو بكر الحافظ البصري، الملقَّب بـ«بُنْدَار».

أحد الأئمة الحفاظ الأثبات.

تقدمت ترجمته.

• أبو بكرٍ الحَنَفِيُّ.

هو: عبد الكبير بن عَبد المجيد بن عبيد الله البصري، أبو بكر الحنفي.

روى عن: الضحاك بن عثمَان الحِزَامي، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

وعنه: محمد بن بشار، والإمام أحمد، وغيرهما.

ثقة.

وثقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وأبو زرعة، والعجلي، والعقيلي، وابن قانع، وغيرهم.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وقال ابن القطان الفاسي: (أبو بكر ثقةٌ بلا خلاف).

وقال ابن مَعين: (لا بأس به، هو صدوق).

وقال أبو حاتِم: (لا بأس به، صالح الحديث).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وهو كما قالا.

من التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٢٩٩/٧)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/رقم١١٢٢)، و«الجرح والتعديل» (٦٢/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٤٢٠/٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٣/١٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٤٢٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٨٨/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣٧٠/٦)، و«التقريب» (رقم٤١٤٧).

• الضَّحَّاكُ بنُ عثمانَ.

هو: الضحاك بن عثمان بن عبدالله بن خالد القرشي الأسدي الحِزَامي، أبو عثمان المدني الكبير.

روى عن: أيوب بن موسى، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما.

وعنه: أبو بكر الحنفي، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فُدَيك، وغيرهما.

صدوق.

قال ابن سعد: (كان ثبتاً ... وكان ثقة كثير الحديث).

ووثَّقَه أيضـــاً: الإمام أحمد، وابن معين، وعلي بن المديني، ومصـــعب الزبيري، وأبو داود، وابن بكير، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشـاهير علماء الأمصـار»: (من المتقنين وأهل الورع في الدين).

وقال العجلي: (جائز الحديث).

وقال ابن نمير: (لا بأس به، جائز الحديث).

وقال أبو زرعة: (ليس بالقوي).

وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو صدوق).

وقال يعقوب بن شيبة: (صدوقٌ في حديثه ضعفٌ).

ولينه يحيى القطان مع أنَّه روى عنه.

وبالغ ابن عبد البر فقال: (كان كثير الخطأ ليس بحجة)[1].

وقال الذهبي في «الميزان»، وفي «من تكلم فيه وهو موثَّق»: (صدوق).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق يهم).

قلت: الأظهر في حاله أنه صدوق؛ فقد وثقه جماعة من الكبار كما سبق، لكن له أخطاء تنزله عن درجة الثقة المحتج بحديثه، ومن ضَعَّفَه أو ليَّنه فلأجل خطئه، فالتوسط في حاله هو الأقرب فيما يظهر، وهو اختيار الذهبي وابن حجر، كما سبق، والله أعلم.

من السابعة، مات سنة (١٥٣هـ)، أخرج له الجماعة سوى البخاري.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) (ص٣٩٧)، و«معرفة الثقات» للعجلي (١/رقم٧٧٣)، و«الجرح والتعديل» (٣/٤٦٠)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٤٨٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢١٤ رقم١٠٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١٣/٢٧٢)، و«الكاشـف» (١/رقم٢٤٣٣)، و«من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق» (ص٢٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٢٤)، و«التهذيب» (٤/٤٤٦)، و«التقريب» (رقم٢٩٧٢).

• أيُّوبَ بنِ موسَى.

هو: أَيُّوب بن موسى بن عَمْرو بن سَعِيد بن العاص القرشي الأُمَوِي، أَبُو موسى المكي.

روى عن: محمد بن كعب القرظي، وسعيد بن أبي سَعِيد المقبري، وغيرهما.

---

(١) «التمهيد» (٢١/٢١١).

وعنه: الضحاك بن عثمان الحِزَامي، وسفيان بن عيينة، وغيرهما.

متفق على توثيقه.

فقد وثَّقه: ابن سعد، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، وأبو زرعة، والعجلي والنسائي، والدارقطني، وابن عبد البر، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

وأما أبو حاتم فقال فيه: (صالح الحديث)، وأبو حاتم معروف بتعنته في توثيق الرواة.

من السادسة، مات سنة (١٣٢هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) (ص٢١٧)، و«معرفة الثقات» للعجلي (١/رقم١٣٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٧/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٥٣/٦)، و«تاريخ دمشق» (١٢٣/١٠)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٤/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤١٢/١)، و«التقريب» (رقم٦٢٥).

• محمَّد بنُ كعبٍ القُرَظِيّ.

هو: مُحَمَّد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي، أَبُو حمزة المدني، وكان قد سكن الكوفة مدة ثم تحول منها إلى المدينة فسكنها.

روى عن: عبدالله بن مسعود – ولم يدركه على الصحيح –، وسمع أبا هريرة، وابن عباس، وغيرهما.

وعنه: أيوب بن موسى القرشي، والحكم بن عتيبة، وغيرهما.

ثقة عالم بالقرآن، متفق على ثقته وجلالة قدره.

قال ابن سعد: (كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً).

ووثقه أيضاً: ابن المديني، وأبو زرعة، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

وقال عون بن عَبدالله: (ما رأيتُ أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً).

وقال النووي: (تابعيٌّ جليلٌ، من كبار التابعين وأئمتهم، .. اتفقوا على أنه ثقة).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة حجة).

قال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة عالم).

من الثالثة، قال ابن حجر: (ولد سنة (٤٠هـ) على الصحيح، ووهم من قال إنه ولد في عهد النبي ﷺ)[١]، ومات سنة (١٢٠هـ) وقيل قبل ذلك، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) (ص١٣٤)، و«التاريخ الكبير» (٢١٦/١)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/رقم١٦٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٦٧/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٣٥١/٥)، و«تاريخ دمشق» (١٣٠/٥٥-١٥٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢٥٢/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٠/٢٦)، و«الكاشف» (٢/رقم٥١٢٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٤/١٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤٢٠/٩)، و«التقريب» (رقم٦٢٥٧).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، وله علتان:

الأولى: الانقطاع بين محمد بن كعب القرظي وابن مسعود، فإنَّ محمد بن كعب ولد سنة (٤٠هـ) على الصحيح، وابن مسعود مات سنة (٣٢هـ)، فعلى هذا لا يكون قد أدركه فضلاً عن أن يكون قد سمع منه.

وعلى هذا فما وقع في بعض طرق الحديث من التصريح بالسماع بينهما إنما هو وهم من بعض الرواة، وقد أشار إلى هذا البخاري رحمه الله فإنه لما ساق الحديث من طريق أبي بكر الحنفي عن الضحاك وفيها التصريح بالسماع قال: (لا أدري حفظه أم لا؟).

الثانية: أن المحفوظ في الحديث وقفه على ابن مسعود من قوله، ولا يصح رفعه.

وقد جاء عن ابن مسعود من طرق كثيرة موقوفاً عليه[٢]، قال الدارقطني: (وهو الصواب)[٣].

---

(١) وأما ما نقله الترمذي في «جامعه» - عقب الحديث - عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ أنه قال: (بلغني أنَّ محمَّدَ بنَ كعبٍ القرظيَّ ولد في حياة النَّبيِّ ﷺ) فوَهَمٌ، فإن الذي ولد في حياة النبي ﷺ هو أبوه وليس هو، وقد خَطَّأَ هذا القول الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٢٢/٩): (وما تقدم نقله عن قتيبة من أنَّه ولد في عهد النبي ﷺ لا حقيقة له، وإنما الذي وُلِدَ في عهده هو أبوه، فقد ذكروا أنَّه كان من سَبْي قريظة ممن لم يحتَلِم ولم يُنْبِت فخَلَّوا سبيلَه حكى ذلك البخاري في ترجمة محمد)، وقال الذهبي في ترجمة محمد من «السير» (٦٥/٥): (قيل: ولد في حياة النبيﷺ، ولم يصح ذلك)، ولما ذكر قول قتيبة بن سعيد السابق قال: (هذا قولٌ منقطعٌ شاذٌّ).

(٢) من أوسع من جمع طرق الحديث وتكلم عليها — فيما وقفت عليه — عبدالله بن يوسف الجديع في ذيل تحقيقه لرسالة أبي القاسم ابن منده «الرد على من يقول آلم حرف» (ص٨٣-١٠٣)، وكذلك الشيخ سعد الحميِّد في تحقيق «سنن سعيد بن منصور» (١/رقم٤ و٦ و٧).

(٣) «العلل» (٣٢٦/٥).

وقال ابن الجوزي: (هذا حديثٌ لا يصــح عن رســول الله ﷺ، ويشــبه أن يكون من كلام ابن مسعود)[1].

(١) «العلل المتناهية» (١/١٠٢ رقم١٤٥).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الحرف**» في كلام الله عز وجل، وأن كلامه سبحانه مؤلف من حروف مفهومة، سواء كانت الحروف عربية كحروف القرآن وكلماته، أو كانت عبرانية؛ كحروف التوراة وكلماته، أو كانت سريانية كحروف الإنجيل وكلماته، أو كانت غير ذلك، فهذه الكتب السماوية كلها من كلامه سبحانه الذي أنزله على أنبيائه.

وكلَّم سبحانه موسى عليه السلام بالكلام العبراني، وكلَّم نبيّنا محمَّداً ﷺ بالكلام العربي.

ولا خلاف بين أهل السنة والجماعة أن كلام الله مؤلف من حروف مفهومة، ومن دقة أئمة السلف رحمهم الله في مسائل الاعتقاد، وخاصة ما يتعلق منها بالله وصفاته، أنهم لا يبتدعون كلاماً جديداً في وصفهم لربهم، بل يصفون الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، ولما لم يرد إطلاق أن القرآن بـ«حرف» لم يطلقوه عليه كما يفعله البعض، وإنما يقولون: القرآن كله حروفه ومعانيه كلام الله، ومن المعلوم أن الكلام إذا أطلق فإنه يشمل الحروف والمعاني، وهذا هو الذي فهمه السلف من صفة الكلام لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

ولكن لما وجد في أهل البدع من ينكر الحرف في كلام الله، لينكروا بذلك حقيقة الكلام له سبحانه، بَيَّنَ السلف أن كلام الله شامل للحروف والمعاني قال ابن تيمية: (والقرآن كلام الله؛ حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف)[1].

ونقل أحمد ابن عطوة[2] عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال في أثناء كلام له في مسألة الصوت والحرف: (والتحقيقُ، هو أنَّ الله تعالى تكلَّم بالحرف كما يليق بجلاله وعظمته. فإنَّه قادرٌ، والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لَهَوات، وكذلك له صوتٌ كما يليق به يُسمع، ولا يفتقر ذلك الصوت المقدَّس إلى الحلق والحنْجرة.

كلامُ الله تعالى كما يليق به، وصوتُه كما يليق به، ولا يُنف الحرفُ والصوت من كلامه سبحانه، لافتقارهما منّا إلى الجوارح واللهَوات؛ فإنهما في جناب الحق تعالى لا يفتقران إلى ذلك) ثم قال: (وهذا ينشرح الصدرُ له، ويستريح الإنسانُ به من التعسُّف والتكلف، بقوله: هذه عبارةٌ عن ذلك).

---

(١) «العقيدة الواسطية» ضمن «مجموع الفتاوى» (١٤٤/٣).

(٢) «طرف الطرف في مسألة الصوت والحرف» مطبوع ضمن «مجلة البحوث الإسلامية» (ص١٢٣) عدد رقم: (٩٠).

وقال ابن البناء الحنبلي: (والذي يجب أن يعتقد أن القرآن كلام الله عز وجل وأنه حرف مفهوم وصوت مسموع لا من جنس حروفنا وأصواتنا كسائر صفاته الذاتية قال الله تعالى: ﴿الم ۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١، ٢]، فذكر حروفاً وكنى عنها بأنها هي الكتاب القديم ..)(١).

وقال يوسف ابن عبدالهادي الحنبلي: (والله متكلِّمٌ بحرفٍ وصوتٍ، وكَلَّم موسى كذلك، والقرآن كلامُه كذلك بحرفٍ وصوتٍ)(٢).

وقال السفاريني: (والحاصل أن مذهب الحنابلة كسائر السلف أن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت)(٣)، وقال أيضاً: (وقد روي في إثبات الحرف والصوت أحاديث تزيد على أربعين حديثا، بعضها صحاح، وبعضها حسان ويحتج بها، أخرجها الإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي وغيره، وأخرج الإمام أحمد غالبها واحتج به، وأخرج الحافظ ابن حجر غالبها أيضاً في «شرح البخاري»، واحتج بها البخاري وغيره من أئمة الحديث على أن الحق جل شأنه يتكلم بحرف وصوت، وقد صحَّحوا هذا الأصل واعتقدوه، واعتمدوا على ذلك منزهين الله تعالى عما لا يليق بجلاله من شبهات الحدوث وسمات النقص، كما قالوا في سائر الصفات، فإذا رأينا أحدا من الناس مما لا يقدر عشر معشار هؤلاء يقول: لم يصح عن النبي ﷺ حديث واحد أنه تكلم بحرف وصوت، ورأيت هؤلاء الأئمة قد دونوا هذه الأخبار وعملوا بها، ودانوا لله سبحانه وتعالى بها، وصرحوا بأن الله تعالى تكلَّم بحرف وصوت لا يشبهان صوت مخلوق ولا حرفه بوجهٍ ألبته، معتمدين على ما صح عندهم عن صاحب الشريعة المعصوم في أقواله وأفعاله، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، مع اعتقادهم الجازم الذي لا يعتريه شك ولا وهم ولا خيال نفي التشبيه والتمثيل، والتحريف والتعطيل، بل يقولون في صفة الكلام كما يقولون في سائر الصفات، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما عليه سلف الأمة وفحول الأئمة، فهو حق اليقين بلا محال، وهل بعد الحق إلا الضلال)(٤).

---

(١) «الأصول المجردة في شرح حائية ابن أبي داود» (ص٣٧).

(٢) «تحفة الوصول» (ص٩٤-٩٥).

(٣) «لوامع الأنوار البهية» (١٣٨/١).

(٤) المصدر السابق (١٤٣/١).

المبحث الثالث عشر
ما ورد في صفة الصوت
في كلام الله عَزَّوَجَلَّ

قال البخاري في «صحيحه» (٩٧/٦):

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ**[1]**: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثاً إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟، قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ - أُرَاهُ قَالَ - تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، فَحِينَئِذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَمْلَهَا، وَيَشِيبُ الوَلِيدُ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**»، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَغَيَّرَتْ وُجُوهُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ، ثُمَّ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ - أَوْ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ - وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «**ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «**شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا.

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الأَعْمَشِ: ﴿تَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾ [الحج:٢]، وَقَالَ: «**مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ**» وَقَالَ جَرِيرٌ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: ﴿سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد البخاري على بقية أصحاب الكتب الستة، وقد أخرجه البخاري في موضع آخر (١٤١/٩) بإسناده ومتنه، ولكنه اقتصر على طرفه الأول إلى قوله: «بعثاً إلى النار».

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٤٦٠/١٣): (قوله: «**فينادِي بصوتٍ**» وقع مضبوطاً للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول - «فيُنادَى بصوتٍ» - ولا محذور في رواية الجمهور فإن قرينة قوله إن الله يأمرك تدل ظاهرا على أن المنادي ملك يأمره الله بأن ينادي بذلك).

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢٥/رقم١٦٠٤٢):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَرَيْتُ بَعِيراً، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْراً، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ[1] فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَاعْتَنَقَنِي، وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثاً بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ، أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ - عُرَاةً غُرْلاً بُهْماً»** قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بُهْماً؟ قَالَ: **«لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ**[2] **يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، حَتَّى اللَّطْمَةُ»** قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُرَاةً غُرْلًا بُهْماً؟ قَالَ: **«بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الإمام أحمد: ابن ناصر الدين الدمشقي في «مجلس في حديث جابر» (ص٢٠٥)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/٣٥٥).

---

(١) هذا هو المحفوظ في الحديث، ووقع في رواية مسدد عن عبد الوارث، والروياني عن محمد بن مسلم الطائفي، والطبراني من طريق داود بن الوازع، والحاكم من طريق يزيد بن هارون: «مصر» بدل «الشام»، وهو خلاف المحفوظ في الرواية.

(٢) وقع في رواية الطبراني خاصة: «وَيُنَادِي **مُنَادٍ** بِصَوْتٍ ... »، وهذه الزيادة زيادة منكرة، يأباها السياق، ولم أرها في شيءٍ من مصادر التخريج، والله أعلم.

- وأخرجه **يحيى بن سلام** في «تفسيره» (٢/٥٦٣).
- وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (٢/رقم٨٥١)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (رقم٢٤٩)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/رقم٤٤ «بغية الباحث») - ومن طريقه: الخطيب البغدادي في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم٣١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٢٣٢)، وفي «جامع بيان العلم» (رقم٥٦٥)، وابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٢/رقم٧٣٨) -، والحاكم في «المستدرك» (٢/٤٧٥) و(٤/٦١٨) - وعنه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم١٣١) و(٢/رقم٦٠٠) -، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/رقم١٦٨٦)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/رقم٢١٠٣) جميعهم من طريق **يزيد بن هارون**.
- وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم٩٧٠) عن **موسى بن إسماعيل التبوذكي**.
- وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (رقم٤٨٠) عن **داود بن شبيب البصري**.
- وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/رقم٤٥ «بغية الباحث») - ومن طريقه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/رقم٣٩٩٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٢٣٢)، وفي «جامع بيان العلم» (رقم٥٦٥) -، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم٦٠١) من طريق **هدبة بن خالد**.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٥١٤)، وفي «الآحاد والمثاني» (٤/رقم٢٠٣٤)، وأبو يعلى في «مسنده»[1] - ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٩/رقم١٠)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم٣٢)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/٣٥٥) -، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/رقم١٦٠٥)، والطبراني في «الكبير» (قطعة من ج١٣/رقم٣٣١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم٦٠١)، وأبو ذر الهروي في «فوائده» (رقم٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (رقم٥٦٦) جميعهم من طريق **شيبان بن فروخ الأيلي**.

(١) ليس في القسم المطبوع من «المسند»، وقد عزاه إلى «المسند» غيرُ واحدٍ، منهم: ابن القيم كما في «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/١٢٨٢) وساق إسناده، وابن حجر في «فتح الباري» (١/١٧٤)، والبوصيري في «إتحاف الخِيَرة المهرة» (٨/رقم٧٧١٣)، وغيرهم والله أعلم.

- وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٣٥/٢) من طريق **عفَّان بن مسلم**.
- وأخرجه الطبراني في «الكبير» (قطعة من ج١٣/رقم٣٣١)، وأبو الحسن الخِلَعي في «الخِلَعِيَّات» (رقم١٠٥٢) - ومن طريقه: ابن ناصر الدين في «مجلس في حديث جابر» (ص٢٠٩) - من طريق **أبي الوليد الطيالسي**.
- وأخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (الموضع السابق)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/رقم٣٩٩٩) من طريق أبي مسلم الكشي، عن **عبد الله بن رجاء الغُدَاني**.
- وأخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (الموضع السابق) من طريق **حجاج بن المنهال**.

عشرتهم: (يحيى، ويزيد، وموسى، وابن شبيب، وهدبة، وشيبان، وعفان، وأبو الوليد، وابن رجاء، وحجاج) **عن همام بن يحيى، به**.

- وأخرجه مسدَّد في «مسنده»[1] - ومن طريقه: الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم٣٢)، وابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٢/رقم٧٣٧)، وابن ناصر الدين في «مجلس في حديث جابر» (ص٢٠٣) - عن **عبد الوارث بن سعيد**.
- وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/رقم١٤٩١) من طريق **محمد بن مسلم الطائفي**.
- وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/رقم٨٥٩٣) من طريق **داود بن الوازع**.

أربعتهم: (همام، وعبد الوارث، ومحمد بن مسلم، وابن الوازع)[2] **عن القاسم بن عبد الواحد، به**[3]، **وألفاظهم متقاربة**.

---

(١) عزاه إليه البوصيري «إتحاف الخِيَرة المهرة» (٨/رقم٧٧١٣).

(٢) ذكر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٨٥/٣) أنه رواه الأسود بن عامر، عن أبي هلال الراسبي، عن القاسم، مثلهُ، ولم أقف على رواية أبي هلال هذه.

(٣) طريق القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل عن جابر ﷺ هو أشهرُ طرق هذا الحديث وأحسنُها، وللحديث طريقان آخران عن جابر ﷺ، أعرضتُ عن ذكرهما لشدة ضعفهما.

انظرهما - مشكوراً - عند ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (رقم٨٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/رقم١٥٦)، وتمام الرازي في «الفوائد» (رقم١٧٤٦ «الروض البسام»)، والدِّينَوَري في «المجالسة» (٥/رقم٢٢٢٣)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم٣١) ، وابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (ص٧٢ رقم٤٢)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «مجلس في حديث جابر» (ص٢١٥-٢١٦)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٣٥٦/٥-٣٥٧).

❖ رجال الإسناد:

• يَزِيدُ بنُ هَارُونَ.

هو: يزيدُ بنُ هَارونَ بنِ زَاذِي –ويُقَالُ: زَاذَان– بنِ ثَابتٍ السُّلَمِيُّ مولاهم، أبو خَالِدٍ الواسِطِيُّ.

أحدُ الأئمة الحفَّاظ، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه.

تقدمت ترجمته.

• هَمَّامُ بنُ يَحيَى.

هو: همام بن يحيى بن دينار الأزدي العَوْذي[1] مولاهم، أبو عبد الله البصري.

روى عن: قتادة بن دعامة، ويحيى بن أبي كثير وغيرهما كثير.

وعنه: أبو داود الطيالسي، وعبد الرحمن بن مهدي وخلقٌ غيرهما.

ثقةٌ ثبتٌ مشهورٌ، صحيحُ الكتاب وفي حفظه شيء، وعلى هذا جماهير النقَّاد، فما حدَّث به من كتابه أصحّ مما حدَّث به من حفظه، قال أبو حاتم الرازي: (ثقةٌ صدوقٌ في حفظه شيء)، ولذا وقعت له بسبب ذلك أوهامٌ قليلةٌ، قال محمَّدُ بنُ سعدٍ: (ثقةٌ ربما غلط في الحديث)، وقال عنه ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ربما وَهِمَ).

وقد أبان العقيليُّ عن سبب تلك الأوهام والأغلاط، فروى من طريق عفّان قال: (كان همّام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يُخالَف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك، ثم رجع بَعْدُ فنظر في كتبه فقال: يا عفّان كنّا نخطيء كثيراً فنستغفر الله) قال الحافظ ابن حجر مُعلِّقاً: (وهذا يقتضي أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديماً)، وقال الإمام أحمد: (من سمع من همام بآخره فهو أجود، لأن هماماً كان في آخر عمره أصابتُه زَمَانَةٌ[2]، فكان يقرب عهده بالكتاب فقَلَّ ما كان يُخطئ)، وقال ابن أبي حاتم: (سئل أبي عن همام وأبان العطار مَن تُقَدِّم منهما؟ قال: همام أحبُّ إليَّ ما حدَّث من كتابه، وإذا حدَّثَ من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغَلَط)، وقال عمرو بن علي: (كان عبدالرحمن بن مهدي يقول: إذا حدَّثَ همام من كتابه فهو صحيحٌ)، ولذا ذكره ابن رجب في (قومٍ ثقات لهم كتابٌ صحيحٌ، وفي حفظهم بعض شئ).

---

(١) **العَوْذِي**: هو بفتح العين المهملة وسكون الواو في آخرها الذال المعجمة، نسبة إلى «بني عَوْذ»، وهم بطنٌ من الأَزْد. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٢٥٦/٤).

(٢) يقال: زَمِنَ فلانٌ زَمَانَةً إذا ضَعُفَ بكِبَرِ سِنٍّ أو مُطاولةِ عِلَّةٍ. ينظر: «الأفعال» لابن الحداد (٤٥٤/٣).

فالخلاصة أن هماماً ثقةٌ ربما وَهِمَ، وخصوصاً ما حدَّث به من حفظه، وأما ما حدّث به من كتابه فهو جيّدٌ متقَنٌ، ولذا كان حديث مَن سمع منه بأخرة أجود ممن سمع منه قديماً؛ لاعتماده على كتابه في آخر عمره.

ومن جَيِّدِ حديثِه أيضاً ما حدَّث به عن يحيى بن أبي كثير وقتادة فإنه مقدَّمٌ فيهما.

وقد أثنى على حديثه عن يحيى بن أبي كثير: أحمدُ، وابن معين، وابن عدي وغيرهم.

وأثنى على حديثه عن قتادة: ابنُ المبارك، وأبو حاتم وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: (همام ثقة، وهو أثبت من أبان في يحيى بن أبي كثير)، وقال يحيى بن معين: (همام في قتادة أحبُّ إليَّ من أبي عَوانة، همامٌ، ثم أبو عَوانة، ثم أبان العطار، ثم حماد بن سلمة)، وقال عمرو بن علي: (الأثباتُ من أصحاب قتادة: ابنُ أبي عَروبة، وهشام، وشعبة، وهمام)، وقال ابن عدي: (همّام أشهرُ وأصدقُ من أن يُذْكَرَ له حديثٌ، وأحاديثُه مستقيمةٌ عن قتادةٍ، وهو متقدِّمٌ في يحيى بن أبي كثير).

وبالجملة فهمَّامٌ ممن «جاوز القَنْطَرَة» كما قال الحاكم، وحديثه في دواوين الإسلام كلها.

وهو من السابعة، مات سنة (١٦٤هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الضعفاء الكبير» (٤/٣٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٩/١٠٧)، و«الكامل» (٧/١٢٩)، و«المدخل إلى معرفة الصحيح» (٢/٧٥٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٣٠٢)، و«شرح علل الترمذي» (٢/٥٨٨)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٩٨٦)، و«ذكر من تكلّم فيه وهو موثّق» (ص١٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/٦٧)، و«التقريب» (رقم٧٣١٩).

• القَاسِمُ بنُ عبدِ الواحد المكِّيِّ.

هو: القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي، القرشي المخزومي، مولاهم.

روى عن: عبد الله بن محمد بن عقيل، وعمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير، وغيرهما.

وعنه: همام بن يحيى - وهو أكبر منه -، وعبد الوارث بن سعيد، وغيرهما.

صالح الحديث، على قلة روايته[1].

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (روى شيئاً يسيراً).

وذكره ابن أبي حاتم، وقال: سألتُ أبي عنه فقال: (يكتب حديثه[1]). قلتُ: يحتج بحديثه؟ قال: (يحتج بحديث سفيان، وشعبة).

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من خيار أهل مكة، وكان يهم في الشئ بعد الشئ).

وقال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي[2] عند كلامه على هذا الحديث: (تفرَّد به عن ابنِ عقيل: القاسمُ بن عبد الواحد، وليس ممن يحتج بحديثه)[3].

وقال ابن القيم عند كلامه على هذا الحديث: (وأمّا القاسمُ بنُ عبد الواحد بن أيمن المكّيُّ فحسنُ الحديث أيضاً، وقد احتجّ به النّسائيُّ مع تشدُّده في الرّجال وأنّ لهُ فيهم شرطاً أشدّ من شرط مُسلمٍ)[4].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول)، يعني حيث يتابع، وإلا فليِّنُ الحديث.

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٦٠/٦) في ترجمة هشام بن حسان القردوسي: (قد علمتُ بالاستقراء التام أن قول أبي حاتم في رجلٍ: «يُكتَبُ حديثُه» معناه أنه عنده ليس بحجة).

أطلق أبو حاتم على كثير من الرواة لفظ: «يُكتب حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به»، أو: «لا يُحْتَجُّ به»، وقد قال له ابنه عبدالرحمن كما في «الجرح والتعديل» (١٣٢/٢): (ما معنى «لا يحتج به»؟ فقال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدِّثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت).

(٢) هو الحافظ الكبير المتقن شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضل بن علي بن مفرج المقدسي، ثم الإسكندراني، الفقيه المالكي. ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦١١هـ)، كان من حفاظ الحديث، ومن أئمة المذهب العارفين به، لازم الحافظ أبي طاهر السِّلَفي سنوات، وأكثر عنه، وتخرَّج به. وسمع من جماعة من المحدثين بالثغر ومصر والحرمين، وحدَّث عنه: الحافظ المنذري، وزكي الدين البرزالي، وشرف الدين السبكي، وعِدَّة غيرهم.

ذكره تلميذه الحافظ أبو محمد المنذري، وبالغ في توقيره وتوثيقه، وقال: قرأتُ عليه الكثير، وكتبت عنه جملة صالحة، وانتفعتُ به انتفاعاً كثيراً.

وله تصانيف محررة، منها: كتاب «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» مطبوع قال الذهبي: لما رأيتُه تحركت همتي إلى جمع الحفاظ وأحوالهم، وله أيضاً كتاب «الصيام» بأسانيده، و«جزء في الجواب عن أحاديث الصوت» وغيرها.

ينظر: «التكملة لوفيات النقلة» (٣٠٦/٢-٣٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٦/٢٢-٦٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١٣٩٠/٤-١٣٩١)، و«شذرات الذهب» (٨٧/٧-٨٨).

(٣) نقله عنه ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٥٩/٣٠).

(٤) «مختصر الصواعق المرسلة» (١٢٨٤/٣).

فالخلاصة أن القاسم بن عبد الواحد صالح الحديث، فيكتب حديثه للاعتبار، وليس هو ممن يحتج بحديثه إذا انفرد، وقد انفرد عن ابن عقيل ببعض الأحاديث على قلة روايته(١)، ولم أر من تابعه عليها، ومنها حديث الباب، وذكر له الذهبي في «الميزان» حديثاً من مناكيره.

فقول أبي حاتم في القاسم بأنه ممن «يكتب حديثه» قولُ عارفٍ بحالِه، وهو قولٌ دقيقٌ، وقد فسَّر شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة(٢) قولَ أبي حاتم: «يُكتب حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به»، يعني: أنه يصلح حديثه للاعتبار والاستشهاد به، فإذا عضَّده آخرٌ مثله جاز أن يُحتجَّ به، ولا يُحتجُّ به على انفراده. وقال الذهبي: (قد علمتُ بالاستقراء التام أن قول أبي حاتم في رجلٍ: «يُكتَبُ حديثُه» معناه أنه عنده ليس بحجة)(٣).

والقاسم من السابعة، ولم أقف على سنة وفاته، لكن ذكر الذهبي أنه مات شاباً ولم يكتهل، وأن موته قريب من موت أبيه، وذكره في «تاريخ الإسلام» في (الطبقة الخامسة عشرة) وهم من مات بين سنة (١٤١-١٥٠)، ثم أعاد ذكره في (الطبقة السادسة عشرة) وهم من مات بين سنة (١٥١-١٦٠)، روى له البخاري في «الأدب المفرد» وفي «خلق أفعال العباد»، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١٦٩/٧)، و«الجرح والتعديل» (١١٤/٧)، و«الثقات» لابن حبان (٣٣٧/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٣٣ رقم١١٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٩١/٢٣)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٥١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣٧٥/٣)، و«تاريخ الإسلام» (٩٥٢/٣) و(١٨٥/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٢٤/٨)، و«التقريب» (رقم٥٤٧١).

• عبدُ اللَّه بنُ مُحمَّدِ بنِ عَقِيلٍ.

هو: عبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ عقيلِ بنِ أبي طالبٍ الهاشميُّ، أبو محمَّدٍ المدنيُّ.

روى عن: عبدِ الله بنِ عُمَرَ بنِ الخطَّاب ﵄، وإبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ طلحة وغيرهما.

وعنه: القاسم بن عبد الواحد، وزهير بن محمد التميمي، وجماعة غيرهما.

---

(١) ليس له في «الكتب الستة» إلا حديث واحد، تفرد به عن ابن عقيل، أخرجه الترمذي (٣/رقم١٤٥٧)، وابن ماجه (٢/رقم٢٥٦٣) وهو حديث: «إنّ أخوف ما أخافُ على أُمّتي عملُ قوم لُوطٍ» قال الترمذي عقبه: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، إنّما نعرفُهُ من هذا الوجه عن عبد الله بن مُحمّد بن عقيل بن أبي طالبٍ، عن جابرٍ).

(٢) «الصارم المسلول» (ص٥٧٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣٦٠/٦) في ترجمة هشام بن حسان القردوسي.

مختلفٌ فيه، فقد أثنى عليه جماعةٌ من النقَّاد:

قال الترمذيُّ: (سمعتُ مُحمّد بن إسماعيل يقول: كان أحمدُ بنُ حنبلٍ وإســحاقُ بنُ إبراهيم والحُميديُّ يحتجُّون بحديث عبد الله بن مُحمّد بن عقيلٍ، قال مُحمّدٌ: وهو مُقاربُ الحديث)[١].

وقال عمرو بن علي: (سمعتُ يحيى وعبد الرحمن يحدِّثان عنه، والناس يختلفون عليه).

وقال العجلي: (جائز الحديث).

وقال أبو عبد الله الحاكم - بعدما أخرج له حديثاً انفرد به -: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه؛ لتفرد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، ولما نُسِبَ إليه من سوء الحفظ، وهو عند المتقدِّمين من أئمتنا ثقةٌ مأمونٌ)[٢]، وقال في موضــعٍ آخر: (لم يحتجَّا - يعني البخاري ومسـلم - بابن عقيل، وهو مستقيمُ الحديث، مقدَّمٌ في الشّـرف)[٣]، وقال أيضـاً: (هو من أشراف قريش وأكثرهم رواية غير أنهما لم يحتجا به)[٤].

وقال ابن عدي: (روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خيرٌ من ابن سمعان، ويكتب حديثه).

وقال ابن عبد البر: (شـريفٌ عالمٌ، لا يَطعَنُ عليه إلا مُتَحَامِلٌ، وهو أقوى من كلِّ مَن ضَـعَّفَهُ وأفضلُ)، قال ابنُ حَجَرٍ متعقباً: (وهذا إفراطٌ).

وقال ابن القيم: (ثقةٌ صدوقٌ، لم يُتَكَلَّم فيه بجرحٍ أصلاً، .... وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات، أو خالفهم، أما إذا لم يخالف الثقات ولم ينفرد بما يُنْكَرُ عليه فهو حُجَّةٌ)[٥]، وقال في «مختصر الصواعق»[٦] عند كلامه على حديث الباب: (عبد الله بن محمد بن عقيل صدُوقٌ حسنُ الحديث، وقد احتجّ به غيرُ واحدٍ من الأئمّة، وتُكُلِّم فيه من قِبَلِ حفظه، وهذا الضّربُ يُتَّقى من حديثِهم ما خالفُوا فيه الثِّقات، ورَوَوا ما يُخالفُ روايات الحُفّاظ وشذُّوا عنهُم، وأمّا إذا روى أحدُهُم ما شواهدُهُ أكثرُ من أن تُحصر، مثل هذا الحديث، فلا ريب في قبُول حديثه).

---

(١) «جامع الترمذي» (١/٩).

(٢) «المستدرك» (١/١٤٣).

(٣) «المستدرك» (١/٢٥٣).

(٤) «المستدرك» (١/٢٧٩).

(٥) «تهذيب سنن أبي داود» (١/٣٢٦).

(٦) «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/١٢٨٤).

وضعفه جمهور النقاد:

قال ابن سعد: (كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم).

وقال الإمام أحمد: (منكر الحديث).

وقال ابن معين، وابن المديني، والنسائي، والدارقطني: (ضعيف).

وقال ابن معين في موضعٍ: (لا يحتج بحديثه)، وقال مرَّةً: (ليس بذاك).

وقال ابن المديني في موضعٍ: (كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه)، وقال مرةً: (لم يدخله مالك في كتبه)[1]، وقال بشر بن عمر: (كان مالك لا يروي عنه).

وقال ابن عيينة: (أربعة من قريش يترك حديثهم، فذكره فيهم)، وقال مرةً: (كان في حفظه شيء فكرهتُ أن أُلَقِّنَه).

وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، وفي حديثِه ضعفٌ شديدٌ جِدَّاً).

وقال أبو زرعة: (يُختَلَف عنه في الأسانيد).

وقال أبو حاتم: (ليّنُ الحديثِ، ليس بالقوي، ولا ممن يُحتَجُّ بحديثِه، وهو أحبُّ إليَّ من تمام بن نجيح، يكتب حديثه).

وقال ابن خزيمة: (لا أحتج به لسوء حفظه).

وقال العقيلي: (كان فاضلاً خيراً موصوفاً بالعبادة، وكان في حفظه شيء).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بذاك المتين المعتمد).

وقال ابن حبان: (كان من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت وقرائهم، إلا أنه كان رديء الحفظ، كان يُحدِّثُ عن التوَهُّم فيجيء بالخبر على غير سَــنَنِه، فلما كثُرَ ذلك في أخباره وَجَبَ مجانبتها والاحتجاج بضدها).

وقال الدارقطني في موضعٍ: (ليس بقوي).

وقال الساجي: (كان من أهل الصدق، ولم يكن بمتقنٍ في الحديث).

وقال الجوزجاني: (أتَوَقَّفُ عنه، عامةُ ما يَروِيه غريب).

---

(١) قال علي بن المديني: (كلُّ مَدَنِيٍّ لم يُحَدِّث عنه مالكٌ ففي حديثِه شــيءٌ)، وقال بِشْــرُ بن عُمَرَ: (سَــأَلْتُ مَالِكاً عن رَجُلٍ، فقال: هل رَأَيْتَهُ في كُتُبِي؟ قلتُ: لا، قال: لو كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ في كُتُبِي). ينظر: «مقدمة صــحيح مســلم» (٢٦/١)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢١١/١).

وقال الحاكم – مرّةً –: (عُمِّرَ فَسَاءَ حِفظُه، فحدَّث على التخمِينِ)[1].
وقال الخطيب: (كان سيئ الحفظ).
وقال الذهبي في «الكاشف»: (لِيّنُ الحديثِ)، وقال في «السير»: (لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج).
وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوقٌ في حديثِه لينٌ)، وقال في «التلخيص الحبير»[2]: (وابن عقيل سيئ الحفظ، يصلح حديثُه للمتابعات؛ فأمَّا إذا انفرد فيُحَسَّن؛ وأما إذا خالف فلا يُقبَل).
والظاهر لي بالنَّظر في أقوال الأئمة النقَّاد أنه إلى الضعف أقرب؛ لسوء حفظه، وخفة ضبطه، فهو في نفسه من أهل الصِّدْقِ والأمانة، ومن سادات التابعين، وإنما أُتِيَ من سوء حفظه، وله منكرات وأفراد يخالف فيها الثقات، وحديثه يُعتَبَر به، فإن وافق الثقات في روايته ولم يَشِذَّ عنهم قُبِلَ، وإلا فلا.
وقد ذهب بعض الأئمة – وخصوصاً متأخري الحفاظ – إلى تحسين حديثه بل وتصحيحه، فقد حسَّنَ له الترمذيُّ في مواضع من «جامعه»[3]، وصحَّحَ له في أخرى[4]، وذكره له ابنُ القطان الفاسي حديثاً انفرد به ثم قال: (وابن عقيل مختَلَفٌ فيه، ضَعَّفَه قومٌ بسوء الحِفظ، فالحديثُ من أَجله حَسَنٌ)[5]،وقال ابنُ سيِّد النَّاس: (ينبغي أن يكون حديثُه حَسَناً)، وقال الذهبيُّ في ختام ترجمته من «الميزان»: (حديثه في مرتبة الحسن)، وقال عنه في «المغني»: (حَسَنُ الحديث)، وبمثله قال ابن عبد الهادي[6]، ومرَّ آنفاً قول ابن القيم بأنه (صدوقٌ حَسَنُ الحديث)، ومرَّ أيضاً قول ابن حجر بأنه يُحَسَّن حديثُه إذا انفرد ولم يخالف.
وبالجملة فالقول بتحسين حديثه إذا لم يخالِف ولم ينفرد بأصلٍ وسُنَّة، قولٌ له حظٌّ من النَّظَر.
وابن عقيل من الرابعة، مات بعد (١٤٠هـ)، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، والأربعة إلا النسائي.

(١) «سؤالات السجزي» (ص١٠٣ رقم٧٨).
(٢) (٢/٢٢٢).
(٣) يُنظر مثلاً: (١/رقم٣٣) و(٣/رقم١١١١).
(٤) يُنظر مثلاً: (١/رقم٣٤) و(٣/رقم١١١٢).
(٥) «بيان الوهم والإيهام» (٤/٩٧)
(٦) يُنظر: «تعلقية على العلل لابن أبي حاتم» (ص١٢٤).

يُنظر: «الطبقات الكبرى» [القسم المتمِّم لتابعي أهل المدينة (ص٢٦٤)، و«ثقات العجلي» (٢/٥٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٢/٢٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/١٥٣)، و«المجروحين» (٢/٣)، و«الكامل» (٤/١٢٧)، و«سؤالات السِّجزي للحاكم» (ص١٠٣ رقم٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١٦/٧٨)، و«النّفح الشّذي» (١/٣٨٨-٣٩٣)، و«الميزان» (٤/١٧٥)، و«المغني في الضعفاء» (١/٥٠٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/٢٠٤-٢٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٤)، و«التقريب» (رقم٣٥٩٢).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث تفرد به القاسم بن عبد الواحد، عن ابن عقيل، وليس هما ممن يحتج بحديثهما إذا انفردا.

والحديث ضعَّفه الحافظان أبو بكر البيهقي[١]، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي، وأعلَّاه بتفرد القاسم، وضعف ابن عقيل.

قال البيهقي: (هذا حديث تفرَّد به القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل؛ وابن عقيل، والقاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي لم يحتج بهما الشيخان؛ أبو عبد الله البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ولم يخرجا هذا الحديث في «الصحيح» بإسناده، وإنما أشار البخاري إليه في ترجمة الباب، واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه، ولم تثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل أو في حديثٍ صحيحٍ عن النبي ﷺ غير حديثه).

وقال الحافظ أبو الحسن ابن المفضل في كتابه «الجواب عن أحاديث الأصوات»: (أما حديث جابر، عن ابنِ أُنَيسٍ فذكره البخاريُّ تعليقاً فقال: ويُذكَرُ عن جابرٍ، وهو حديثٌ مداره على ابنِ عقيل، وهو ضعيفٌ، وتفرَّد به عنه القاسمُ بنُ عبدِ الواحد، وليس ممن يحتج بحديثه)[٢].

قلت: ولكن للحديث شواهد متعددة في «الصحيحين»[٣] وغيرهما، يتقوَّى بها، ولهذا ذهب جماعة من متأخري الحفاظ إلى تحسين الحديث بل ذهب بعضهم إلى تصحيحه:

فصحَّحه الحاكمُ في «المستدرك» وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

---

(١) «الأسماء والصفات» (٢/٢٩-٣٠).

(٢) نقل كلامه ابن الملقِّن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣٠/٥٩).

(٣) ينظر مثلاً: «صحيح البخاري» (٤/رقم٣٣٤٧)، و«صحيح مسلم» (٤/رقم٢٨٦٠) من حديث ابن عباس ﭭ، و«صحيح البخاري» (٨/رقم٦٥٢٧) و«صحيح مسلم» (٤/رقم٢٨٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، و«صحيح البخاري» (٦/رقم٤٧٤١) من حديث أبي سعيد الخدري ﭬ.

وحسَّـنه ابن القيم في «مختصـر الصـواعق»[1] فقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَـنٌ جَلِيلٌ) ، ثم أفاض في تقويته، والجواب عن علله.

وقال الذهبي: (هذا حديثٌ محفوظٌ عن جابر بن عبد الله، رواه عنه عبد الله بن محمد بن عقيل، ومحمد بن المنكدر، وأبو الجارود العبدي، وله طرقٌ يصدِّقُ بعضُها بعضاً)[2].

وحسَّنه أيضاً المنذري[3]، والعراقي[4].

وقال العلامة الألباني: (هذا حديثٌ صحيحٌ، وإسناده حسنٌ أو قريبٌ منه)[5].

---

(١) (١٢٨٤/٣).

(٢) «العرش» (١٢٠/٢)، ورواية ابن المنكدر، وأبي الجارود، لا تقوم بها حجة؛ لضعف إسنادها، وقد أشرتُ إلى هذا عند التخريج.

(٣) «الترغيب والترهيب» (٢١٨/٤ رقم٥٤٦٠).

(٤) «المغني عن حمل الأسفار» (رقم٢١٢٧).

(٥) «ظلال الجنة في تخريج السـنة» (ص٢٢٥)، وحسَّـنه أيضـاً في «صـحيح الأدب المفرد» (رقم٩٧٠)، وفي «سلسـلة الأحاديث الصحيحة» (رقم١٦٠).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الصوت**» في كلام الله عز وجل، وقد قامت الدَّلائلُ القَواطِعُ من الكتاب والسنة والإجماع على إثباتِهِ، وهو كسائِرِ صفات الله تعالى، كلما أنَّها لا تَشْبَهُ صفاتِ المخلوقينَ، فصوتُهُ كذلك لا يشبَهُ أصواتَهم، وقياسُ الخالِق على المخلوقِ تَشْبيهٌ، والله تعالى ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في ذاتِهِ، وجَميعِ صفاتِهِ.

والأدلَّةُ على إثباتِ كلامِ الله تعالى بصَوْتٍ كثيرةٌ، منها:

١- تكليمُهُ تعالى لموسى ﷺ، فإنَّه قالَ له: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه:١٣].

فَدَلَّ هذا على أنَّهُ سَمِعٍ كلامَ الله تعالى، ولا يُسْمَعُ إلاَّ الصَّوْتُ، وليسَ فيه سَماعٌ يحصَل من غير صوتٍ[١].

قال أبو الحسين العمراني الشافعي: (وحد الصوت عندنا: هو ما يتحقق سماعه، فكل ما يتحقق سماعه صوت، وما لا يتأتى سماعه فليس بصوت)[٢].

ومن المعلوم أن كلامَ الله لموسى كانَ أعلى درجاتِ التَّكليمِ، وليس هو من جنس الإلهاماتِ، وإنَّما هو كلامٌ مسموعٌ بالآذانِ، وقد قالَ عبد الله بن الإمام أحمدَ: سألتُ أبي رحمه الله عن قومٍ يقولونَ: لَمَّا كلَّمَ الله موسى لم يتكلَّم بصوتٍ؟ فقال أبي: (بلى، إنَّ ربَّكَ عزَّ وجلَّ تكلَّمَ بصوتٍ، هذه الأحاديثُ نَرْويها كما جاءت)[٣].

وقال المرُّوذِيُّ: سمعتُ أبا عبد الله - يعني أحمدَ - وقيل له: إنَّ عبدالوهَّاب قد تكلَّم وقال: من زعَمَ أنَّ الله كلَّمَ موسى بلا صوتٍ فهو جَهميٌّ عدُوُّ الله وعدوُّ الإِسلام، فتبسَّمَ أبو عد الله وقال: (ما أحسَنَ ما قال، عافاه الله)[٤].

٢ - إخبارُه تعالى عن ندائِهِ لموسى ﷺ، ولعباهِ يومَ القيامةِ، وذلك في عدَّةِ مَواضِعَ مِن كتابِهِ، منها:

- قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۝ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥-١٦].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/٩٣).

(٢) «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» (٢/٥٦١).

(٣) «السنة» (١/٢٨٠-٢٨١) (رقم٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤).

(٤) نقله ابن تيمية في «درء التعارض» (٢/٣٨-٣٩) وعزاه للخلال.

- وقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢].
- وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ [طه:١١].
- وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥].
- وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢ و٧٤]

و«النِّداءُ» -كما قال الجوهري[١] - هو: الصوت.

وقال في «لسان العرب»[٢]: (النداء: الدعاء بأرفع الصوت).

وقال أبو موسى المديني: (النِّداء: رفعُ الصَّوت بالدُّعاءِ، ويقالُ للصَّوت المجرَّدِ: نِدَاء، كما قال تَعالى: ﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة:١٧١])[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (و«النِّداء» في لغة العَرَب: هو صوتٌ رَفيعٌ، ولا يُطلَق النِّداء على ما ليسَ بصوتٍ، لا حَقيقةً ولا مَجازًا)[٤].

فإذا عُلِمَ هذا ثبتَ أنَّ الله تعالى نادى موسى عليه السلام بصَوْتٍ، ويُنادِي عبادَه يومَ القيامةِ بصَوتٍ أيضاً، وقد جاء هذا صريحاً في حديث عبد الله بن أُنيس رضي الله عنه، وفيه: «فَيُناديهم بصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أنا المِلكُ، أنا الدَّيَّانُ ... » الحديث.

وهذا الحديثُ صَريحٌ في إثْباتِ كلام الرَّبِّ تعالى بصَوْتٍ، وقَد احْتجَّ به على ذلك إمامُ أهل الحديث محمَّدُ بن إسماعيل البُخاريُّ رحمه الله، فقال: (في هذا دليلٌ أنَّ صَوتَ الله عز وجل لا يُشْبِهُ أصواتَ الخَلقِ؛ لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذِكرُه يسمعه مَن بَعُدَ كما يسمعه مَن قَرُبَ، وليس هذا لغير الله عز وجل ذكره، وأن الملائكة يُصعَقُون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا، وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] فليس لصفة الله نِدٌّ، ولا مِثْلٌ، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين)[٥].

---

(١) «الصحاح» (٢٥٠٥/٦ [مادة: ندا]).
(٢) (٣١٥/١٥ [مادة: ندي])
(٣) «المجموع المغيث» (٢٨١/٣).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٥٣١/٦).
(٥) «خلق أفعال العباد» للبخاري (٢٤٠/٢).

وقد الإمامُ أحمد لإثبات كلام الربّ تعالى بصـوتٍ بحديث ابن مسـعود ﵁، ولفظه: «إذا تكلَّمَ الله عزَّ وجلَّ بالوحْي سَمِعَ صوتَهُ أهلُ السَّماءِ، فَيَخِرّونَ سُجْداً .. » قال ابنُه عبد الله، قال أبي: (وهذا الجهميةُ تُنْكِرُهُ)، ثم قال: قال أبي: (هؤلاء كُفَّارٌ، يُريدونَ أن يُمَوِّهوا على النَّاسِ، مَنْ زَعَمَ أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يتكلَّمْ فهو كافرٌ، إلاَّ أنَّا نروي هذه الأحاديث كما جاءَت)[1].

فهذه الأدلَّةُ كافيةٌ لمن اسـتهدى لإثباتِ صـفةِ تكلّم الرَّبّ تعالى بصـوْتٍ، ونُمِرُّ ذلك كما جاء، فلا نكيِّفُهُ، ولا نشبّهُهُ، ولا نمثله، ونقولُ: هو صَوْتٌ حقيقي يليق به سبحانه، لا يشبه أصوات المخلوقين، ونَبْرأ إلى الله تعالى من بدَعِ المبتَدعينَ، الَّذين لم يَعْرِفوا من الأدلَّةِ إلا الآراءَ المذمومةَ، والظُّنون الفاسدة، المحْرومينَ من نُورِ الكتاب والسُّنَّةِ وهَدْي خَيْر القُرون من السَّلَفِ والأئمَّةِ.

قال شـيخُ الإسـلام: (واسـتفاضـت الأثار عن النبيّ ﷺ، والصَّـحابةِ، والتابعين، ومَن بعدَهم من أئمَّةِ السُّـنَّة، أنَّه سـبحانه يُنادي بصَـوْتٍ، نادى موسـى، ويُنادي عبادَه يومَ القيامةِ بصَـوْتٍ، ويتكلَّمُ بالوحي بصَـوتٍ، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من السَّـلَفِ أنه قال: إنَّ الله يتكلَّمُ بلا صَـوْتٍ، أو بِلا حَرْفٍ، ولا أنَّهُ أنْكرَ أنْ يَتَكَلَّمَ الله بصَوْتٍ، أو بحَرْفٍ)[2].

وأختم بما نقله عبدُالله بن الإمام أحمدَ عن أبيه حين قال له: يا أبتي إنَّ ههُنا مَن يقولُ: إنَّ الله لا يتكلَّمُ بصـوتٍ، فقال: (يا بُنيَّ، هؤلاء جهميَّةٌ زنادِقَةٌ، إنَّما يدوُرونَ على التَّعطيل) وذكرَ الآثارَ في خِلاف قَوْلهم[3].

وصـدق رحمه الله فإن من ينكر الحرف والصـوت في كلام الله عز وجل مقصـوده الأعظم إنكار صفة «الكلام» عن الله عز وجل، والله أعلم.

---

(١) «السنة» (١/رقم٥٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/٣٠٤-٣٠٥).

(٣) ذكر هذا النَّص شـيخ الإسـلام -كما في «مجموع الفتاوى» (١٢/٣٦٨)- ونسـبه إلى كتاب «السـنة» لعبد الله، ولم أقف عليه في المطبوع.

المبحث الرابع عشر

ما ورد في صفة الخط والكتابة

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٦٥٢):

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ وَابْنِ دِينَارٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟»**، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»**، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ وَابْنِ عَبْدَةَ، قَالَ أَحَدُهُمَا: **«خَطَّ»**، وقَالَ الْآخَرُ: **«كَتَبَ» لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مروي عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرقٍ كثيرةٍ في «الصحيحين» وغيرهما، وجاء ذكر صفة «الخط والكتابة» من رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة، كما هنا، وكذلك أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/رقم٦٦١٤) قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله [المديني]، حدثنا سفيان [بن عيينة]، به، بمثله.

قال البخاري في «صحيحه» (٤/١٠٦):

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَمَّا قَضَى اللهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ مشهورٌ، وقد جاء عن أبي هريرة من طرق متعددة في «الصحيحين» وغيرهما.

- فأخرجه البخاري (كما هنا)، ومسلم (٤/رقم٢٧٥١) كلاهما عن قتيبة بن سعيد، قال: حدَّثنا مغيرة بن عبد الرحمن القرشي.
- وأخرجه البخاري أيضاً (٩/١٣٥) عن إسماعيل بن أبي أويس قال: حدَّثني مالك بن أنس، ولفظه: «إنَّ الله لَمَّا قَضَى الخَلقَ، كَتَبَ عِندَه .. ».
- وأخرجه البخاري أيضاً (٩/١٢٥) عن أبي اليمان الحكم بن نافع قال: أخبرنا شعيب بن أبي حمزة، ولفظه كلفظ حديث مالك.
- وأخرجه مسلم (الموضع السابق) عن زهير بن حرب، عن سفيان بن عيينة، بلفظ مختصر، مقتصراً على طرفه الأخير، من غير ذكر الخَلقِ والكتابة.

  أربعتهم: (مغيرة، وشعيب، ومالك، وابن عيينة) عن أبي الزناد، به.
- وأخرجه البخاري أيضاً (٩/١٢٠) من طريق أبي حمزة السكري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولفظه: «لَمَّا خلق الله الخلق كَتَبَ في كتابِه، وهو يَكتُبُ على نَفسِه ..».
- وأخرجه البخاري أيضاً (٩/١٦٠) من طريقين عن معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي، يقول: حدَّثنا قتادة، أنَّ أبا رافع، حدَّثه أنَّه سَمِعَ أبا هريرة، ولفظه: «لَمَّا قَضى اللهُ الخَلْقَ، كَتَبَ كِتاباً عنده .. ».
- وأخرجه مسلم أيضاً (٤/رقم٢٧٥١) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة، ولفظه: «لَمَّا قَضَى الله الخَلقَ، كَتَبَ في كِتَابِه على نَفسِه .. ».

هذه ألفاظ الحديث المخرَّجة في «الصحيحين»، بينما جاء الحديث من طريق محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: «**إنَّ الله حينَ خَلَقَ الخلقَ كتبَ بيدِهِ على نفسِهِ: إنَّ رحمَتِي تغلبُ غضبِي**»، فزاد في روايته: (**بيده**).

- أخرج روايته الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٥٤٣)، وعثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (١/٢٥٣-٢٥٤)، والفريابي في «القدر» (رقم٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/رقم٦١٤٣) كلهم من طريق الليث بن سعد.
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥/رقم٤٢٩٥)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٨/رقم٣٥٣٣٩)، والفريابي في «القدر» (رقم٩٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٧ و٦٨) كلهم من طريق أبي خالد الأحمر.
- وأخرجه ابن ماجه أيضاً في «سننه» (١/رقم١٨٩)، والبزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٣٧١)، والدارقطني في «الصفات» (رقم١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٩٤) كلهم من طريق صفوان بن عيسى.
- وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥/رقم٩٥٩٧) - ومن طريقه: ابنه عبد الله في «السنة» (١/رقم٥٧١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (رقم٥٣) -، والبزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٣٧١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/رقم٦٩ و٧٠) كلهم من طريق يحيى بن سعيد.
- وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٣٧١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٨٣٣ تحقيق: عادل آل حمدان)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٢٣) ثلاثتهم من طريق أبي عاصم النبيل.
- وأخرجه ابن خزيمة أيضاً في «التوحيد» (١/رقم٧ و٦٨) من طريق خالد بن الحارث.

ستتهم: (الليث، وأبو خالد الأحمر، وصفوان، ويحيى، وأبو عاصم، وابن الحارث) **عن محمد بن عجلان، به.**

وزيادة لفظة: (**بيده**) في الحديث لا تصح، وهي زيادة شاذة، والحمل فيها إما على محمد بن عجلان أو على أبيه، وكلاهما ليسا من الثقات الحفاظ.

فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من ثقات أصحابه، وهم (عبد الرحمن الأعرج، وأبو صالح السمان - في المحفوظ عنه-، وعطاء بن ميناء، وأبو رافع الصائغ - في المحفوظ عنه-، وهمام بن منبه) وليس في روايتهم زيادة (**بيده**).

فتبين بهذا أن المحفوظ في حديث أبي هريرة من غير ذكر هذه الزيادة، وقد أشار ابن منده إلى إعلالها، فإنه لما أخرج الحديث في كتابه «الرد على الجهمية» من طريق الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان، قال: (روى هذا الحديثَ جماعةٌ عن أبي هُرَيرة، لم يذكر فيه: «**كتب على نَفسه بِيَدِهِ**» غير ابن عجلَان)، وكأنه بهذا يرى أن الحمل في هذه الزيادة على ابن عجلان، لا على أبيه.

فإن قيل: هذه الزيادة لم يتفرد بذكرها عجلان المدني عن أبي هريرة، بل تابعه أبو صالح السمَّان، وأبو رافع الصائغ.

فيجاب: بأن هاتين المتابعتين لا تصحان.

- **أما متابعة أبي صالح السمان:** فأخرجها الإمام أحمد في «المسند» (١٥/رقم٩١٥٩)، وأبو محمد الجوهري في «مجلس من أماليه» (مخطوط ل٣/أ)، وابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٩٠/ب) من طريق شريك بن عبد الله القاضي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، ولفظه: «إنَّ الله عَزَّ وجَلَّ كَتَبَ كِتاباً **بِيدِه** لنفسِه قبل أن يخلق السموات والأرض، فوضعه تحت عرشه، فيه: رحمتي سبقت غضبي».

و«شريكٌ» سيء الحفظ، وقد تفرد بهذه الزيادة - وهي قوله: (بيده) — عن الأعمش، وقد خالفه:

١- سفيان الثوري [أمير المؤمنين في الحديث، وهو أثبت الناس في الأعمش على الإطلاق].

أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» (٧/رقم٧٧٠٤)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦/رقم١٠٠١٤)، والبزار في «مسنده» (١٦/رقم٩١٩٥)، والخلال في «السنة» (١/رقم٣٢٥)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٣٧٦ و٦٥٠).

٢- وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري [ثقة فاضل].

أخرج روايته: البخاري في «صحيحه» (٩/١٢٠) كما سبق.

٣- وشيبان بن عبد الرحمن التميمي [ثقة، صاحب كتاب، من أصحاب الأعمش]

أخرج روايته: ابن منده في «التوحيد» (٢/رقم٢٥٦) و(٣/رقم٧٦٤).

فرووا هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ، ولم يذكروا قوله: (بيده).

فتبين بهذا أن زيادة (بيده) في حديث الأعمش عن أبي صالح، لا تصح، وهي زيادة منكرة، خالف بذكرها شريك القاضي – وهو سيء الحفظ – مَن هم أوثق منه وأحفظ وأكثر عدداً.

وقد أشار ابن منده إلى إعلال رواية شريك هذه، فإنه لما ساق الحديث من رواية شيبان عن الأعمش من غير ذكر «اليد» قال عقبه: (رواه جماعةٌ عن الأعمشِ، وقال شريكٌ عن الأعمشِ: «إنَّ اللهَ كتبَ كتاباً بيدِه لنفسهِ قبلَ أن يَخْلُقَ السَّماواتِ والأرضَ» ..) وهو بهذا يشير إلى مخالفة رواية شريكٍ للجماعة.

- **وأما متابعة أبي رافع الصائغ**: فأخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» (١/رقم٦٠٨) قال: حدَّثنا أبو سلمة يحيى بن خلف، حدَّثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، ولفظه: «لَمَّا قَضَى الله تعالى الخَلقَ، كَتَبَ **بِيدِهِ** في كتابٍ عنده: غَلَبَت – أو قال: سَبَقَت – رحمتي غضبي .. »

وهذه الرواية أيضاً رواية شاذة، فإن المحفوظ عن المعتمر بن سليمان من غير زيادة (**بيده**)، وأبو سلمة يحيى بن خلف الباهلي، المعروف بـ«الجُوبَارِي»، وثَّقه البزار [ينظر: «كشف الأستار» (٥٨/١)]، وقال فيه ابن حجر: (صدوق) [«التقريب» (رقم٧٥٣٩)]، وقد خالف من هم أوثق منه وأحفظ وأكثر عدداً، فقد رواه عن المعتمر: (**خليفة بن خياط** [صدوق ربما أخطأ]، **ومحمد بن إسماعيل بن أبي سمينة** [ثقة] – وروايتهما عند البخاري (١٦٠/٩) –، **وعلي بن بحر** [ثقة فاضل] – وروايته عند أحمد في «المسند» (١٤/رقم٨٩٥٨) – **وأحمد بن المقدام** [صدوق صاحب حديث] – وروايته عند ابن حبان في «صحيحه» (١٤/رقم٦١٤٣)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٧٦٥) –) وليس في روايتهم قوله: (**بيده**).

فتبين بهذا أن زيادة (**بيده**) في حديث أبي رافع لا تصح، وهي زيادة شاذة، خالف بذكرها يحيى بن خلف الباهلي مَن هم أوثق منه وأحفظ وأكثر عدداً.

فبان مما سبق أن زيادة (بيده) لا تصح في حديث أبي هريرة، والمحفوظ في الحديث بدونها، وتَنَكُّبُ الشيخان عن تخريج هذه الزيادة مع إخراجهما لحديث أبي هريرة من طرق عديدة إعلال منهما لها، والله أعلم.

قال ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (ص٦٤ رقم٣٩):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ(١)، [عن أبيه؛ أبي مَعْشَر](٢)، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خَلَقَ اللَّهُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا يَدْخُلُهَا مُدْمِنُ خَمْرٍ وَلَا الدَّيُّوثُ»**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْنَا مُدْمِنَ الْخَمْرِ فَمَا الدَّيُّوثُ؟ قَالَ: **«الَّذِي يُقِرُّ السُّوءَ فِي أَهْلِهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٥/رقم١٠١٧) – ومن طريقه: أبو نعيم في «صفة الجنة» (رقم٢٣)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٣/رقم٦٤٥)، وأبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (رقم٨٤٥)، وأبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» [كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (مخطوط ق١١٩/ب)] – من طريق محمد بن أبي معشر.
- وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (رقم٢٨) – ومن طريقه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط ل٢٠٦/ب) –، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (عقب الحديث رقم٤٣١) كلاهما من طريق أبي الربيع الزهراني.
- وأخرجه الخرائطي أيضاً في «مساوئ الأخلاق» (ص١٩٨ رقم٤٣١) من طريق عبد الله بن صالح المصري.

ثلاثتهم: (محمد بن أبي معشر، وأبو الربيع الزهراني، وعبد الله بن صالح) **عن أبي معشرٍ(٣) به.**

(١) وقع في طبعة مؤسسة الرسالة التي بتحقيق عبد الرحيم العساسلة: «محمد بن معشرة»، وهو خطأ، وجاء اسمه على الصواب في الطبعة التي بتحقيق عمرو عبد المنعم سليم.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقطٌ من مطبوعَتَي الكتاب، فليستدرك.

(٣) تحرف في جميع طبعات كتاب «الصفات» للدارقطني إلى: «أبو معمر»، وهو خطأ فليصحَّح.

وتابع أبا معشر: عبدُ الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي.

أخرج روايته: ابن سعد في «الطبقات» (٢٧/١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٩٢) كلاهما من طريق ابنه إسماعيل بن أبي أويس، حدَّثني أبي، عن عونٍ به، بمثله، واقتصر ابن سعد من المتن على طرفٍ منه وهو قوله: «إن الله خلق آدم بيده»، ولم يذكر بقيته.

❖ رجال الإسناد:

• محمدُ بنُ أبي مَعْشَر.

هو: محمَّد بن نجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي، أبو عبد الملك المدني.

روى عن: أبيه أبي معشر، والنضر بن منصور العنزي، وأبي نوح الأنصاري.

وعنه: الترمذي، وأبو يعلى الموصلي، وابن أبي الدنيا، وغيرهم.

صدوق.

قال أبو يعلى الموصلي: (ثقة).

وقال أبو حاتم: (كتبت عنه، ومحله الصدق).

وذكره بن حبان في «الثقات»، وقال: (يُعتَبر حديثُه إذا روى عن غير أبيه، لأن أباه ضعيف).

وَقَال الدارمي: قلت لابن مَعِين: النضر بن منصور العنزي تعرفه؟، يروي عَنْهُ ابنُ أَبِي مَعْشَر، عَن أَبِي الجنوب، عن عليٍّ، مَن هؤلاء؟ فقال: (هؤلاء حَمَّالة الحَطَب). قال ابن أبي حاتم -مفسِّراً-: (يعني أنهم ضعفاء)[1].

وقال البيهقي: (أبو معشر، وابنه غير قويين)[2].

وقال ابن القطان الفاسي: (لَا تُعرف لَهُ حَال، بل لم أجد لَهُ ذكراً)[3]، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» فقال: (عدَّه أبو الحسين ابن القطَّان فيمن لا يُعرَف، وذلك قصورٌ منه فلا تَغتَرَّ به، وقد أكثر من وَصْفِ جماعةٍ من المشهورين بذلك، وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد ابن حزمٍ، ولو قالا: لا نَعرِفه لكان أولى لهما).

وَقَال الذهبي في «الميزان» وابن حجر في «التقريب»: (صدوق)، وهو كما قالا.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤٧٩/٨) ترجمة «النضر بن منصور».

(٢) «شعب الإيمان» (٣٦٥/٧ عقب الحديث رقم٥١٣٤).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٢٣٤/٣).

من العاشرة، مات سنة (٢٤٧هـ)، وقد قارب المائة، أخرج له الترمذي.

ينظر: «تاريخ ابن معين، رواية الدارمي» (ص٢٢٠ رقم٨٢٨)، و«الجرح والتعديل» (١١٠/٨)، و«الثقات» لابن حبان (١٠٦/٩)، و«تاريخ بغداد» (٥٢٤/٤)، و«تهذيب الكمال» (٥٤٩/٢٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥٥/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٠٨/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٨٧/٩)، و«تقريب التهذيب» (رقم٦٣٤٩).

• أَبُو مَعشَرٍ.

هو: نَجِيحُ بنُ عبدِ الرَّحمنَ السِّنْدِيُّ، أبو مَعْشَر المدنيُّ، مشهورٌ بكنيته.

روى عن: عون بن عبد الله بن الحارث، وسعيد بن أبي سعيد المقْبُري، وغيرهما.

وعنه: ابنه محمد -وهو آخر من روى عنه-، وعبد الرحمن بن مهدي، والليث بن سعد، وغيرهم.

محدِّثٌ مشهورٌ، اتفقت كلمة الحفاظ على تضعيفه وتليينه[1].

قال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيفٌ، أسَنَّ واختلط).

قلتُ: لكنه مع ضعفه يكتب حديثه للاعتبار، فقد نقل الأثرم عن أحمد أنه قال: (حديثُه عندي مضطربٌ، لا يُقِيم الإسناد، ولكن اكْتُبُ حديثَه اعتَبِرُ به)، وقال ابن عدي: (حَدَّث عنه الثقات، ومع ضعفه يكتب حديثه)، لا سيما ما كان من حديثه في باب «المغازي والسير» فإنه كان بصيراً بها مقدَّماً فيها، وكذلك ما يرويه عن محمد بن قيس ومحمد بن كعب القرظي في "التفسير"، ومثل ذلك أبواب "الرِّقاق"، فمثله مما يُتَسَامَحُ فيه.

أما المغازي: فقال أبو حاتم الرازي: (كان أحمد يرضاه ويقول: كان بصيراً بالمغازي)، وذكره ابن البرقي فيمن احتملت روايته في القصص ولم يكن متين الرواية، وقال الخليلي في «الإرشاد»: (له مكانة في العلم والتاريخ، وتاريخه ممّا يحتجّ به الأئمة في كتبهم، وضعّفوه في الحديث، ..)، وقال الذهبي: (كان من أوعية العلم والأيام والمغازي).

وأما التفسير: فقال الإمام أحمد: (يكتب عن أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب القرظي في التفسير)، وقال ابن معين: (يكتب حديثه مما روى عن محمد بن قيس، وعن محمد بن كعب القرظي، وعن مشايخه، وأما ما روى عن المقبري، وعن نافع، وهشام، فهو فيه ضعيف، فلا يكتب)، وقال أيضاً: (اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث

---

(١) حكى الاتفاق على ضعفه: البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٣٤/٣).

نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن)، قال ابن رجب معلِّقاً: (يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع)، وقال ابن المديني: (كان ضعيفاً ضعيفاً، وكان يحدِّث عن محمد بن قيس وعن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدِّث عن نافع وعن المقبري بأحاديث منكرة).

وأما الرّقَاق: فنقل ابن أبي مريم عن ابن معين أنه قال: (ضعيفٌ، يكتب من حديثه الرِّقَاق، وكان أُميًّاً يُتَّقَى من حديثِه المسنَدُ).

هذا حاصل كلام الأئمة فيه، وهو - مع ضعفه — قد (تغيّر قبل موته بسنتين تغيُّراً شديداً حتى كان يخرج منه الرِّيح ولا يشعر بها) قاله محمَّد بن بكَّار، وقال ابن حبان: (كان ممن اختلط في آخره عمره، وبقي قبل أن يموت سنتين في تَغَيُّرٍ شديدٍ لا يدري ما يُحَدِّث به، فكَثُر المناكير في روايته من قِبَل اختلاطه، فبطل الاحتجاج به).

من السادسة، مات سنة (١٧٠هـ)، روى له الأربعة.

ينظر: «التاريخ الكبير» (١١٤/٨)، و«الجرح والتعديل» (٤٩٣/٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٣٠٨/٤)، و«المجروحين» (٦٠/٣)، و«الكامل» لابن عدي (٥٢/٧)، و«الإرشاد» للخليلي (٣٠٠/١)، و«تاريخ بغداد» (٥٩١/١٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٢/٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢٤٦/٤)، و«التهذيب» (٣٧٤/١٠)، و«التقريب» (رقم٧١٠٠)، و«معجم المختلطين» (ص٣١٦).

• عَونُ بنُ عَبدِ اللَّهِ بنِ الحَارِثِ.

هو: عون بن عَبداللهِ بن الحارث بْن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب القرشي الهاشمي المدني.

روى عن: أخيه عبد الله.

وعنه: أبو معشر نجيحٌ السندي، وعبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي.

لم أقف له على ترجمة.

ذكره المزي في شيوخ أبي معشر، وذكره أيضاً في الرواة عن أخيه عبد الله.

وذكره السخاوي في «التحفة اللطيفة»، ولم يزد على قوله: (أخوه عبد الله روى عنه).

فهو على هذا مجهول.

ينظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٣٦٣/٢ رقم٣٣٧٣).

• أخوه عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الله.

هو: عَبد اللَّهِ – ويقال: عبيد الله، والأول أصح – بن عَبد اللَّهِ بْن الحارث بْن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو يحيى المدني.

روى عن: أبيه عَبد الله بْن الحارث بْن نوفل، وعبد الله بْن عباس، وغيرهما.

وعنه: أخوه عون بن عَبد الله بْن الحارث، والزهري وغيرهما.

ثقةٌ مُقِلٌّ.

وثقه: ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وابن البرقي، وغيرهم.

زاد ابن سعد: (قليل الحديث).

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقَال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، مات سنة (٩٩هـ)، روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنَّسَائي.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٧/٥)، و«التاريخ الكبير» (١٢٦/٥)، و«الجرح والتعديل» (٩١/٥)، و«الثقات» للعجلي (٤٣/٢ رقم٩٢١)، و«الثقات» لابن حبان (٢٩/٥)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم» لابن البرقي (ص٤١)، و«تاريخ دمشق» (٢١٩/٧٣)، و«تهذيب الكمال» (١٧٣/١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠١/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٩/٨)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣٤١٤)

• أَبوه عَبدِ اللَّهِ بنِ الحَارِثِ.

هو: عَبد اللَّهِ بن الحْارِث بْن نوفل بْن الحارث بْن عبد المطلب بْن هاشم القرشي الهاشمي، أَبُو مُحَمَّد المدني، لقبه «بَبَّه».

وأُمُّه هند بنت أَبِي سُفْيَان، ولما ولدته أرسلت به إلى أختها أم حبيبة رضي الله عنها، فقالت: يا رسول اللَّه، هذا ابن أختي، فحنَّكه، ودعا له، وقيل مات النبي ﷺ وله سنتان.

رَوَى عَن: حكيم بْن حزام، وعمِّ جَدِّه العباس بن عبد المطلب، وكعب الأحبار، وغيرهم.

وعَنه: ابنه عَبد اللَّهِ بْن عَبد الله بْن الحارث بْن نوفل، وصالح أبو الخليل، والزهري، وغيرهم.

تابعي كبير، من أجلة التابعين وفقائهم، قال فيه ابن عبد البر: (أجمعوا على أَنَّهُ ثقةٌ فيما رَوَى، لم يختلفوا فِيهِ).

فقد وثقه: الواقدي، وابن سعد، وابْن مَعِين، وابن المديني، وأبو زُرْعَة الرازي، يعقوب بن شيبة، والعجلي، والنَّسَائي، ويعقوب الفسوي، زاد ابن سعد (وكان كثير الحديث).

وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة ومحدِّثيهم، ثم ذكره في تابعي أهل البصرة لأنه نزلها.

وقال يعقوب بن شيبة: (كان ظاهر الصلاح وله رضى في العامة).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (من فقهاء أهل المدينة).

وقال الخطيب: (كان من أفاضل المسلمين).

وقال الذهبي في «السير»: (كان من سادة بني هاشم، يصلح للخلافة لعلمه، وسؤدده).

وقال أبو نعيم: (له ولأبيه صحبةٌ، وقيلَ: إنَّ له إدراكاً، ولأبيهِ صحبةٌ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (له رؤية، ولأبيه وجدِّه صحبة).

قلتُ: إثبات الصحبة له بعيد، فمثله من الصغار الذين وُلِدُوا في آخر حياة النبيّ ﷺ لا يصح إطلاق الصحبة عليهم، ولا يقال كذلك بأن لهم رؤية، فإنَّ مَن مات النبيُّ ﷺ وليس له من العمر إلا سنة أو سنتين أو نحو ذلك لا يصح أن يقال فيه أنه رأى النبيَّ ﷺ.

وعبد الله بن الحارث وإن كان ولد على عهد النبيِّ ﷺ لكنه لم يعقل عنه شيئاً، فضلاً أن يكون قد سمع منه شيئاً، فحديثه على هذا (مرسلٌ قطعاً) كما قال العلائي، والله أعلم.

مات سنة (٧٩هـ) ويقال: (٨٤هـ)، وقال الذهبي: (عاش بضعاً وسبعين سنة، وقارب الثمانين)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٤/٥)، و«الجرح والتعديل» (٣٠/٥)، و«الثقات» للعجلي (٢٤/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٩/٥)، و«معجم الصحابة» للبغوي (١٧/٤)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٦١٧/٣)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٨٨٥/٣)، و«تاريخ بغداد» (٥٨٠/١)، و«تاريخ دمشق» (٣١٣/٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٦/١٤)، و«جامع التحصيل» (ص٢٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٢٩/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٣/٧)، و«الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة» (٣٣٢/١)، و«تحفة التحصيل» (ص١٧١)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣٢٦٥) ، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٨/٥).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، وله علل:

الأولى: فيه «أبو معشر السندي»، وهو ضعيف الحديث كما سبق، وأما متابعة «أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي» له فلا تأثير لها يذكر، فإن «عبد الله الأصبحي» فيه

ضعفٌ[1]، وكذلك ابنه إسماعيل[2] – الراوي عنه –، قال ابن معين – في رواية معاوية بن صالِح –: (أَبُو أويس وابنه ضعيفان)، بل قال في رواية أخرى: (ابْن أَبِي أويس وأبوه يسرقان الْحَدِيث)، وقال النسائي: (أبو أويس ضعيف، وإسماعيل ابنه أضعف منه)[3].

والثانية: شيخه «عون بن عبد الله بن الحارث» مجهولٌ لا يعرف إلا بالرِّواية عن أخيه عبد الله.

والثالثة: أن الحديث مرسل غير موصول، قال البيهقي – بعدما ساقه –: (هذا مرسل).

الرابعة: أن المحفوظ في الحديث هو الوقف، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ[4]، قال ابن القيم – بعدما ساقه من هذا الطريق –: (قلت المحفوظُ أنَّه موقوف).

---

(١) قال ابن حبان: (كان ممن يخطيء كثيراً، لم يفحش خَطَؤه حتى استَحَقَّ التَّرْكَ، ولا هو ممن سَلَكَ سَنَن الثِّقَات فيُسْلَكَ مَسلَكهم، والذي أرى في أمره تَنَكُّبُ مَا خالف الثقات من أخباره، والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثِّقُه مرَّة ويضعفه أخرى، وذكر أبا أويس [عليُّ بنُ] المديني فقال: كان ضعيفاً).

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥/٩٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٢٧٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/٢٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٥/٣٠٠)، و«تاريخ بغداد» (١١/١٧٣)، و«تهذيب الكمال» (١٥/١٦٦)، و«الكاشف» (١/رقم٢٨٠٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٨/١٥)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣٤١٢).

(٢) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢/١٨٠)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/٨٧)، و«الكامل في الضعفاء» (١/٥٢٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٢٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/٢٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٩١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/١٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣١٠) ، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٦٠)، و«منهج النسائي في الجرح والتعديل» لقاسم علي سعد (٣/١١٥٥).

(٣) «السنن الكبرى» (٦/٤٥٠).

(٤) قد جاء مرفوعاً بإسنادٍ واهٍ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/١٢٢٣)، والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٥٣٩)، كلاهما من طريق شُبَّان بن جِسر بن فَرْقَد، حَدَّثَنا أبي، عن سُلَيْمان التَّيْمِيّ، عن أبي نَضْرة العبدي، عن أبي سَعِيدٍ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ ثَلاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَخَطَّ التَّوْرَاةَ الَّتِي أَنْزَلَهَا على موسى ﷺ بِيَدِهِ، وَخَلَقَ الْجَنَّةَ، فَشَقَّ أَنْهَارَهَا، وَغَرَسَ أَشْجَارَهَا، وَتَدَلَّتْ ثِمَارُهَا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا نَظَرَ إِلَيْهَا فَقَالَ: حَرَامٌ عَلَيْكِ أَنْ يَدْخُلَكِ خَمْسَةٌ: الْمُخَنَّثُونَ الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُخَنَّثَاتُ الْمُتَشَبِّهَاتُ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، وَالدَّيُّوثُ، وَالْعَاقُّ، والسِّكِّيرُ حَتَّى يَصْحُو**».

وآفته من «جِسْرِ بنِ فَرقَدٍ» وابنِه «جعفر» – الملَقَّب "شُبَّان" – فإنهما ضعيفان بالكلية، ورواية «جعفر بن جسر، عن أبيه» واهية كثيرة المناكير لا يحتج بها.

ينظر في ترجمة (جسر بن فرقد): «التاريخ الكبير» (٢/٢٤٦)، و«الجرح والتعديل» (٢/٥٣٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/٢٠٢)، و«المجروحين» (١/٢١٧)، و«الكامل في الضعفاء» (٢/٤٢١)، و«ميزان الاعتدال» (١/٣٩٨)، و«لسان الميزان» (٢/٤٣٥).

قلت: مرادُه أصلُ الحديث لا خصوص هذا الطريق، فإن هذا الطريق مما لم يُختَلف في رفعه إلى النبي ﷺ، ولكنَّ رفعَه خطأ، والحديث مروي — باللفظ أو المعنى - عن جماعة من التابعين موقوفاً عليهم، منهم: كعب الأحبار(١)، وحكيم بن جابر الأحمسي(٢)(٣)، ومحمد بن كعب

وينظر في ترجمة (ابنه جعفر): «الجرح والتعديل» (٢/٤٧٦)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/١٨٧)، و«الثقات» لابن حبان (٨/١٥٩)، و«الكامل في الضعفاء» (٢/٣٨٩)، و«ميزان الاعتدال» (١/٤٠٣)، و«تاريخ الإسلام» (٥/٢٨٨)، و«لسان الميزان» (٢/٤٤٥).

(١) أخرجه عثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (١/٢٦٤)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٥٩) من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن كعبٍ به.

وهذا إسنادٌ متصلٌ صحيحٌ، ويزيدُ أثبت أصحاب ابن أبي عروبة، وهو قديم السماع منه، قد سمع منه قبل الاختلاط.

وخالفَ يزيداً: «يحيى بنُ سلام» و«عبدُ الوهاب الخفَّاف»، فروياه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن كعبٍ، من غير ذكر "أنس" في إسناده.

أما رواية يحيى: فأخرجها في «تفسيره» (١/٣٩٢)، وأما رواية عبد الوهاب: فأخرجها الحسين المروزي في «زياداته على "الزهد" لابن المبارك» (١/رقم١٤٥٨).

وفي روايتهما ضعفٌ، فـ«يحيى بن سلام البصري» و«عبد الوهاب الخفَّاف» ليسا بالقويين، وأيضاً فإن عبد الوهاب ممن سمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط وبعده، قال ابن معين قلت لعبد الوهاب: سمعت من سعيدٍ في الاختلاط؟ قال: (سمعتُ منه في الاختلاط وغير الاختلاط، فليس أُمَيِّزُ هذا من هذا).

فالقول — على هذا - قول يزيد فإنه مقدَّمٌ عليهما، إضافة إلى أن قتادة لم يدرك كعب الأحبار، فإن كعباً توفي سنة (٣٢هـ)، وقتادة ولد سنة (٦١هـ)، فروايته عنه منقطعة.

ورواه أيضاً عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن كعبٍ، ولم يذكر "أنساً" في إسناده.

أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢/رقم١٩٥٢) — ومن طريقه: ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٧/٥) -.

ورواية معمر عن قتادة فيها كلام، فإنه قد سمع من قتادة وهو صغير، وكان يقول: (جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ الأسانيد)، وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/٢٢١): (معمر سيء الحفظ لحديث قتادة).

فالصحيح عن كعبٍ روايةُ يزيد بن زريع، والله أعلم.

(٢) هو: حكيم بن جابر بن طارق بن عوف الأحمسي الكوفي، من ثقات التابعين، ومن جِلَّة مشايخ الكوفيين، وأبوه جابر من أصحاب النبي ﷺ، مات سنة (٨٢هـ)، وقيل (٩٥هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له النسائي وابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/٢٠١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٧٥ رقم٨٢٤)، و«تهذيب الكمال» (٧/١٦٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم١٤٦٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٨/رقم٣٥٠٨٩)، وهنَّاد بن السَّرِي في «الزهد» (١/رقم٤٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٥٧٠) — وعنه: أبو بكر النجَّاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (رقم٩٨) -، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٥٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية ٣/رقم٢٣٢) جميعهم من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن حكيمٍ به موقوفاً عليه. وإسناده صحيح، وقد صححه الذهبي في «الأربعين في صفات رب العالمين» (ص٨٠).

القرظي[1]، وميسـرة أبو صـالح مولى كندة[2]، وعكرمة مولى ابن عباس[3]، وخالد بن معدان[4]، وغيرهم.

و«عبد الله بن الحارث بن نوفل» - راوي الحديث - قد سمع من كعب الأحبار وروى عنه، وأحسب أنَّ حديثَه هذا مما سمعه من كعب، فأخطأ أحد رواة الإسناد فرفعه إلى النبي ﷺ.

وموضع الشاهد من الحديث - وهو كتابةُ الله تعالى التوراةَ لموسى عليه السلام بيده - قد وردت فيه أحاديث صحيحة، ومنها: حديث محاجة آدم لموسى - عليهما السَّلام - المخرَّج في «الصحيحين»، وقد سبق ذكره في أول الباب، فهو أمر ثابتٌ في السنة الصحيحة، والله أعلم.

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٥٨) بإسنادٍ لا بأس به.

(٢) أخرجه هنَّاد بن السَّرِي في «الزهد» (١/رقم٤٤) - وعنه: عبد الله بن أحمد في «السنة» (ص٥١٥ رقم١٢٠١ تحقيق عادل آل حمدان) — من طريق أبي الأحوص، وعثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (٢٦٣/١) من طريق أبي عوانة، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/١٧) من طريق جرير بن عبد الحميد.

ثلاثتهم: (أبو الأحوص، وأبو عوانة، وجرير) عن عطاء بن السائب، عن ميسرة، بنحوه.

وعطاءٌ اختلط في آخر عمره، وهؤلاء الثلاثة ممن رووا عنه بعد الاختلاط، فأما «جرير» فلم يسمع منه إلا بعد الاختلاط، وأما «أبو عوانة» فسمع منه في الحالين - قبل الاختلاط وبعده -، ولا يحتج بروايته عنه كما نص على ذلك ابن معين، وأما «أبو الأحوص» فلا يدرى أسمع منه قبل الاختلاط أو بعده، فالإسناد بهذا ضعيف.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٥٧٣ و٢/رقم١٢٠٦) — وعنه: أبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (رقم٩٩) — عن أبيه، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه الحكم، عن عكرمة.

وإبراهيم متروك الحديث، قال فيه الذهبي في «الميزان» (٢٧/١): (تركوه، وقَلَّ مَن مَشَّاه، روى عن أبيه مرسلاتٍ فوصلها)، وقال ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣٩٤/١): (بلاؤه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)، ونقل عن عباس بن عبد العظيم العنبري أنه ذُكِرَ له «إبراهيم بن الحكم» فقال: (كانت هذه الأحاديث في كتبه مراسيل ليس فيها ابن عباس، ولا أبو هريرة - يعني أحاديث أبيه عن عكرمة-).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/رقم٥٧٤) — وعنه: أبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (رقم١٠٠) — عن أبيه، عن أبي المغيرة، عن عَبْدَة بنت خالد بن معدان عن أبيها.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات أثبات، إلا «عبدة» فإني لم أقف لها على ترجمة، وهي شامية تروي عن أبيها، وقد روى عنها جماعة من الشاميين، كأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، وغيرهم، فهي على هذا مجهولة الحال، ولكن قد تحتمل جهالتها في مثل هذا، لأمرين:

الأول: أنها تروي عن أبيها، لا عن غيره، والغالب أن أهل بيت الرجل أعرف بحديثه وقوله من غيرهم.

والثاني: أنها تروي قولاً لأبيها، وليس حديثاً مرفوعاً، والآثار الموقوفة يتسامح في نقلها، ما لا يتسامح في الأحاديث النبوية المرفوعة.

فهذا إسناد لا بأس به، وقد ورد معناه عن بعض التابعين كما سبق، والله أعلم.

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**[1]:

«**الخَطُّ**» مصدر خَطَّ يَخُطُّ خَطّاً.

و«**الكتابة**»: مصدر كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً وَكَتْبَاً.

وكلاهما بمعنى واحد، قال الرغب الأصفهاني: (يُعبَّر عن «الكتابة» بـ«الخَطِّ») و(الأصل في الكتابة: النظم بالخَطِّ، لكن يستعار كل واحدٍ للآخَر).

من ذلك قولُه تعالَى ممتنّاً على نبيه عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾ [المائدة:١١٠] أي: الخَطّ[2].

وقولُه تعالى في حق نبيِّه محمَّدٍ ﷺ: ﴿ولا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت:٤٨] أي: لا تكتُبُه[3].

فـ«**الخط**» في اللغة: الكتابة ونحوها مما يُخَطُّ. وخَطَّ الكِتابَ خَطّاً: كَتَبَه. وكِتَابٌ مَخطُوطٌ، أي: مكتوبٌ. وكَتَبَه كَتْباً وكِتاباً: خَطَّه.

وسميت الكتابة خَطّاً لأنها ذو خطوطٍ.

وللكتابة في اللغة معان أخرى[4]، ليس هذا موضع ذكرها، والذي يعنينا منها هنا «الكتابة» التي بمعنى «الخط».

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دلت الأحاديث على ثبوت صفة «**الخط والكتابة**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الخبرية، التي بيَّنَتْها السنة النبوية، وأصرح حديث في الباب ما جاء في حديث محاجَّة آدم لموسى عليهما السلام، وفيه قوله: «**وكَتَبَ** – وفي رواية: **وخَطَّ** – **لكَ التوراةَ بيدِه**»، فأضاف

---

(١) ينظر: «العين» (٤/١٣٧)، و«الصحاح» للجوهري (٣/١١٢٣)، و«المحكم» لابن سيده (٤/٥٠٢)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص٢٨٦ و٦٩٩)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص١٢٨ و٦٦٥)، و«عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (١/٥١٢) و(٣/٣٧١).

(٢) ينظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص١٤٨)، و«تفسير الطبري» (٩/١١٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٤/١٢٣٩).

(٣) ينظر: «تفسير البغوي» (٦/٢٤٩)، و«فتح القدير» للشوكاني (٤/٢٣٩).

(٤) للتوسع في معاني مادة (كَتَبَ) ينظر: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص٤٦٢-٤٦٣)، و«الصحاح» للجوهري (١/٢٠٨)، و«مقاييس اللغة» (٥/١٥٨)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص٦٩٩-٧٠٢)، و«الكليات» للكفوي (ص٧٦٦).

«الكتابة» لله عز وجل إضافة صريحة، وأكدَّ ذلك بقوله: «بيده»، وهذا صريح في أن الله عز وجل قد باشر كتابة التوراة لموسى عليه السلام بيده الكريمة سبحانه.

فتقييد «الكتابة» بـ«اليد» أوضح دليل على إرادة المعنى الحقيقي للصفة، وهذا الحديث موضحٌ لما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وأنَّ الضمير في الآية على ظاهره بأنَّ الذي كَتَبَ في الألواح هو الله سبحانه.

وكذلك قوله في الحديث الآخر: «**كَتَبَ في كتابٍ عنده: إنَّ رحمتي سَبَقَت غَضَبِي**»، فظاهره أنه كتب ذلك بيده الكريمة، وإن كان ذكر «اليد» في هذا الحديث لا يصح من حيث الرواية كما سبق بيانه، لكنَّ ظاهر اللفظ يُشْعِرُ به.

فـ«الخط» و«الكتابة» باليد من جملة أفعاله سبحانه التي أخبرنا بها أعلم الخلق بربه – وهو نبينا محمد ﷺ –، فالله عز وجل يَفعَلُ ما شاء، متى ما شاء، وهذا من كمال قدرته، فهو سبحانه الفعَّال لما يريد.

فأهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل صفة «الخط والكتابة» باليد على الوجه اللائق به سبحانه.

وقد بوَّب على إثبات هذه الصفة لله عز وجل أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»(١)، وكذلك ابن المحب الصامت في كتابه «صفات رب العالمين»(٢) فقالا: (باب إثبات الخط لله عز وجل)، وأوردا تحته حديث محاجَّة آدمَ لموسى عليهما السلام، وفيه أن الله عزَّ وجلَّ كتب التوراة بيده لموسى عليه السلام.

وعدَّها من الصفات أبو العباس بن سريج، فقال: (وجميع ما لفظ به المصطفى ﷺ من صفاته؛ كغَرْسِه جنَّة عَدْنٍ بيده، وشجرة طوبى بيده، **وخطِّ التوراة بيده** ..)(٣)، وكذلك عدَّها من الصفات أبو الحسن الكرجي في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، إلزاماً لذوي البدع والفضول»(٤).

---

(١) (ص٧٣).

(٢) (مخطوط ل٩٦/أ).

(٣) «جزء فيه أجوبة في أصول الدين» (ص٦٦).

(٤) نقل كلامه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/١٨٢).

وقال الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله عند ذكره لبعض الصفات الفعلية التي وردت في السنة النبوية: (وفي حديث احتجاج آدم وموسى: «فقال آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه وخَطَّ لكَ التوراةَ بِيَدِه» فكلامُه تعالى ويدُه صِفَتَا ذاتٍ، وتَكَلُّمُه صفةُ ذَاتٍ وفعلٍ معاً، وخَطُّه التوراة صفةُ فعلٍ)(١).

وسئل سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز – رحمه الله – عند شرحه لهذا الحديث: هل الكتابة من الصفات الفعلية؟ فقال: (نعم، كالخَلقِ والرِّزق، والقاعدة كل ما يتعلق بالمشيئة يسمى صفات فعل ..)(٢).

وقال شيخنا عبد الرحمن البراك – حفظه الله – تعليقاً على حديث أبي هريرة ﷺ: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلقَ كَتَبَ في كِتَابِه – وهو يَكتُبُ عَلَى نَفسِهِ، وهو وَضْعٌ عِندَه على العَرشِ –: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**»: (هذا حديثٌ عظيمٌ اشتمل على جملة من صفات الرب عز وجل التي يجحدها المعَطِّلة، وهي: الفوقية على العرش، **والكتابة**، والرحمة، والغضب، وكلها مما تضافرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة ..) ثم ذكر الأدلة على ذلك، ولما ذكر الفوائد المستنبطة من الحديث ذكر منها: (إثبات «الكتابة» من أفعاله سبحانه، ولها معنيان: الأول: الكتابة بمعنى الإيجاب. الثاني: الكتابة التي تكون باليد والقلم)(٣). والمعنى الثاني هو المقصود في الحديث.

فأهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل هذه الصفة على ما يليق بجلاله وعظمته سبحانه، من غير تعطيل ولا تحريف، ومن غير تشبيه ولا تكييف، وأنه سبحانه يكتب بيده الكريمة ما شاء أن يكتب، ولا نعلم كُنْهَ ذلك، لكننا نقطع بأنه ليس كمثله شيء.

فالنبيُّ ﷺ أخبرنا عن ربِّه عز وجل أنه كَتَبَ التوراة بيده، ولم يخبرنا كيف كَتَبَها، فنؤمن بذلك ونُسَلِّم، ولا نُكَيِّف ولا نُشَبِّه، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

---

(١) «أعلام السنة المنشورة» (ص٣٣).

(٢) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ص٧٩).

(٣) «الفوائد المستنبطة من كتاب التوحيد من "مختصر صحيح البخاري" للزبيدي» (ص١٥-١٦).

وقد أنكر المتكلِّمون[1] –كعادتهم – نسبة «الخط والكتابة» إلى الله عز وجل؛ لاستحالة وصفه بذلك عندهم.

وتأولوا ما جاء في هذه الأحاديث من نحو قوله: «وكتب لك التوراة بيده» وقوله: «كَتَبَ في كتابه: إنَّ رحمتي غلبت غضبي» يعني أَمَرَ القَلَمَ أو مَلَكاً من الملائكة أن يكتب، فجعلوا الكتابة من فِعْلِ غيره لا من فعله هو سبحانه.

قالوا: وإضافة «الكتابة» إلى عز وجل إنما هو على جهة التشريف لذاك المكتوب؛ لأنه مكتوب بأمره سبحانه، لا أنه هو الفاعل للكتابة.

وتأولوا «اليد» هنا بالقدرة، فقالوا في قوله: «وكتب لك التوراة بيده» أي: بقدرته.

وقال بعضهم في قوله: «كَتَب في كتابه»: يعني أَظهَرَ الكتابةَ وخلَقَها في ذلك الكتاب.

وكل هذا من التأويل الباطل المخالف لظاهر هذه النصوص.

وقد تعقَّب شيخُنا العلامةُ عبدُ الرَّحمن البراك حفظه الله الحافظَ ابن حجر رحمه الله عندما قال في شرح قوله ﷺ: «كَتَبَ في كِتَابِه»: (أي: أَمَرَ القَلمَ أن يَكتُبَ في اللَّوحِ المحفوظ، .. ويحتمل أن يكون المراد بـ"**الكتابة**"[2] اللَّفظ الذي قَضَاه، وهو كقولِه تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة:٢١])[3]، قال شيخنا معلِّقاً على كلام الحافظ هذا: (قوله: "أي أَمَرَ القلمَ أن يكتب في اللوح المحفوظ" هذا يقتضي أنَّ الله تعالى لم يَكتُب بِنفْسِه، بل أَمَرَ القَلَمَ أن يكتب، وأنَّ هذه الكتابة هي الكتابةُ في اللَّوح المحفوظ، وأنَّه المراد بالكتاب في هذا الحديث.

وفي هذا نظر؛ فإنَّه لا مُوجِبَ لصَرفِ اللَّفظ هنا عن ظاهره، فإن الله تعالى يكتب بنفسه، بيده ما شاء إذا شاء، وهذا على مذهب أهل السنة المثبتين لقيام الأفعال الاختيارية به.

---

(١) ينظر: «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (ص٢٢٠)، و«أبكار الأفكار» للآمدي (٣٨٢/١-٣٨٣).

وينظر ما وقع في كتب شروح الحديث من التأويل: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٣٨/٨)، و«شرح النووي على مسلم» (٢٠٠/١٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢٩١/٦)، و«الكوثر الجاري إلى رياض البخاري» للكوراني (٢٤١/١٠)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٤٧١/١٠)، و«مرقاة المفاتيح» للقاري (١٦٣٨/٤).

وينظر أيضاً: «تفسير القرطبي» (٣٢٨/٩)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٦٩/٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَتَبنَا لَهُ فِي الأَلوَاحِ مِن كُلِّ شَيءٍ﴾ [الأعراف:١٤٥].

(٢) في المطبوع: (الكتاب)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) «فتح الباري» (٢٩١/٦).

وأما نفاة الأفعال الاختيارية كالمعطلة من الجهمية والمعتزلة وكذا الأشـــاعرة، فإنهم ينفون قيام «الكتابة» به سبحانه، فلذا يتأوَّلون كل ما ورد فيه إضافة «الكتابة» إليه، وإن كان يصح حمله على الأمر بالكتابة في بعض المواضـع، فإن ذلك لا يصـح في كل موضـع؛ فإن اللفظ المحتمل يجب حمله على الظاهر ما لم يمنع منه مانع، أو يدل دليل يُوجِبُ صَـــرفَه عن ظَاهِرِهِ وحَمْلِهِ على المعنى الآخَر، وكذلك لا يَتَعَيَّن أن يكون المراد بـ«الكتاب» في هذا الحديث هو اللَّوح المحفوظ، بل يحتمل أن يكون كتاباً آخر كتب الله فيه ما شاء، ومنه قوله تعالى: «إِنَّ رَحمتي غَلَبَت غَضَبي»؛ فالواجب إمرار الحديث على ظاهره على مراد الله ومراد رسوله من غير تكييف ولا تحريف.
وأما قول الحافظ: "ويحتمل أن يكون الكتاب: اللفظ الذي قَضَـــاه .... إلخ" فهو أبعد من التأويل الذي قبله، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾؛ فإنه لا يمتنع أن يكون كتب الله هذا الحكم فيما شـــاء، بل هذا هو الظاهر؛ فالآية نظير الحديث في نســـبة الكتابة إلى الله عز وجل، ولا موجب لصرفهما عن ظاهرهما، إذ لم يَدُلَّا إلَّا على الحَقِّ)[1].

فالمقصـود أن إضـافة «**الخط**» و«**الكتابة**» إلى الله عز وجل غير ممتنع إلا عند نفاة الصـفات، المنكرين لقيام الأفعال الاختيارية به سـبحانه، وأما أهل السـنة والجماعة فيصـفون الله بكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، ومن ذلك وصفه سبحانه بـ«**الخط**» و«**الكتابة**» على ما يليق بجلاله وكماله، وأنه سـبحانه يكتب بيده الشـريفة ما شـاء أن يكتب، وكتابته سـبحانه لشيءٍ بيده دليل على شرف ذلك المكتوب عنده.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من أنكر هذه الصفة فهو ضـال يستحق العقوبة، فقال: (وأمَّا قوله: «إنَّ الله كَتَبَ التَّورَاةَ بِيَدِهِ» فهذا قد روي في الصـــحيحين، فمن أنكر ذلك فهو مخطئٌ ضالٌّ، وإذا أنكره بعد معرفة الحديث الصحيح يستحق العقوبة)[2].

---

(١) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٥٠-٥١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/٥٣٣).

المبحث الخامس عشر
ما ورد في صفة الدين

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢٥/رقم١٦٠٤٢):

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَرَيْتُ بَعِيراً، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْراً، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَاعْتَنَقَنِي، وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثاً بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ، أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ - عُرَاةً غُرْلاً بُهْماً»** قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بُهْماً؟ قَالَ: **«لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ، حَتَّى أَقُصَّهُ مِنْهُ، حَتَّى اللَّطْمَةُ»** قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُرَاةً غُرْلًا بُهْماً؟ قَالَ: **«بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»**.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث سبق تخريجه والكلام عليه مفصلاً عند الكلام على صفة «الصوت» (ص٨٧٥).

والحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، تفرد به «القاسم بن عبد الواحد»، عن «ابن عقيل»، وليس هما ممن يحتج بحديثهما إذا انفردا.

وقد نص على ضعفه الحافظان أبو بكر البيهقي[(١)]، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي[(٢)]، وأعلَّاه بتفرد القاسم، وضعف ابن عقيل.

(١) «الأسماء والصفات» (٢/٢٩-٣٠).

(٢) نقل كلامه ابن الملقِّن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣٠/٥٩).

وللحديث شواهد متعددة في «الصحيحين»[1] وغيرهما، ولكن ليس فيها موضع الشاهد من الحديث - تسمية الله بـ«الديَّان» -، وهذا يدل على أن هذا الاسم لم يرد إلا في حديث جابر من هذا الطريق، وقد عرفتَ ما فيه من ضعف.

وقد ذهب جماعة من متأخري الحفاظ إلى تحسين الحديث، بل ذهب بعضهم إلى تصحيحه، وهذا التحسين أو التصحيح إنما هو لأصل الحديث وليس لآحاد ألفاظه، فإنَّ معناه ثابت من وجوه أخرى في «الصحيحين» وغيرهما، وأما لفظة: «أنا الديَّان» - وهي موضع الشاهد من هذا الحديث فلم أرها في شيء من الروايات إلا في هذا الحديث ومن هذا الطريق، كما سبق.

(١) ينظر مثلاً: «صحيح البخاري» (٤/رقم٣٣٤٧)، و«صحيح مسلم» (٤/رقم٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، و«صحيح البخاري» (٨/رقم٦٥٢٧) و«صحيح مسلم» (٤/رقم٢٨٥٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، و«صحيح البخاري» (٦/رقم٤٧٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

روى مَعْمَر بن راشد في «جامعه» (١١/رقم٢٠٢٦٢):

عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «الْبِرُّ لَا يَبْلَى، وَالْإِثْمُ لَا يُنْسَى، وَالدَّيَّانُ لَا يَمُوتُ، فَكُنْ كَمَا شِئْتَ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عبد الرزاق عن معمر، واختلف فيه على «عبد الرزاق» من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

أخرجه من هذا الوجه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم١٣٢)، وفي «الزهد» (رقم٧١٠) من طريق أحمد بن منصور الرمادي.

وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص٢١٠) من طريق سلمة بن شبيب.

كلاهما: (الرمادي، وابن شبيب) عن عبد الرزاق به، بمثله.

الوجه الثاني: عنه، عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، موقوفاً.

أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد في «الزهد» (رقم٧٦٥) — ومن طريقه: ابن المبرد الحنبلي في «صَبّ الخمول» (ص١١٤) -، عن عبد الرزاق، به، بمثله.

والوجه الثاني أشبه بالصواب، وحسبك بالإمام أحمد جلالة وإتقاناً، وهو من المقدَّمين في عبدالرزاق، وقد سمع منه قديماً، وكتب عنه من أصل كتابه وهو ينظر[1].

❖ رجال الإسناد:

• معمر.

هو: معمرُ بنُ راشدٍ الأزديُّ مولاهم، أبو عُروة البصريُّ، نزيلُ اليمن.

ثقة فاضل، وفي حديثه عن شيوخه العراقيين كلام، قال ابن معين: (إذا حدَّثكَ معمرٌ عن العراقِيّينَ فخالفْهُ [وفي بعض المصادر: فَخَفْه]، إلاَّ عن الزهريِّ وابنِ طاووس، فإنَّ حديثَه عنهما مستقيمٌ، فأمَّا أهلُ الكوفةِ وأهلُ البصرةِ فلا).

تقدَّمت ترجمته.

---

(١) ينظر: «مسائل ابن هانئ» (٢/٢٣٣ رقم٢٢٨٥)، وفي النص المطبوع تصحيف في أكثر من موضع، فليصحح مما نقله ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/٥٧٨).

• أيوب.

هو: أيوب بن أبي تَمِيمَة – واسمه: كَيْسان – السَّخْتِياني، أبو بكر البصري.

أحد الأئمة الأعلام الربانيين الحفاظ الأثبات، متفق على ثقته وجلالة قدره.

تقدَّمت ترجمته.

• أَبو قِلابة.

هو: عبدُ الله بنُ زيدِ بنِ عمرِو – أو عامر – الجَرْمِيُّ، أبو قِلاَبَة البصريُّ.

أحد الأئمة الأعلام، ثقة فقيه حافظ، كثيرُ الإرسال.

تقدَّمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

الحديثُ من وجهه المحفوظ ضـــعيفٌ؛ لانقطاعه، فإن أبا قلابة لم يدرك أبا الدرداء[1]، فإن أبا الدرداء توفي قديماً سنة (٣٢هـ)، في أواخر خلافة عثمان بن عفان ﷺ.

وقد نص على انقطاعه الحافظ ابن حجر حيث قال: (هذا منقطع مع وقفه)[2].

كما أن في رواية مَعمر عن البصريين كلام، وهذا منها.

وقد روي الحديث من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً[3]، ولفظه مثل لفظ حديث أبي قلابة المرسل، ولكن في إسناده «محمد بن عبد الملك الأنصاري المدني»[4] وهو كذَّاب وضَّاع.

---

(١) قاله ابن حجر في «فتح الباري» (١٥٦/٨)، وينظر أيضاً: (٣٠/٢).

(٢) «الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف» (ص٣).

وقد صحَّ أثرُ أبي الدَّردَاء من وجهٍ آخَرَ، ولكن ليس فيه موضع الشاهد، فقد أخرجه وكيع في كتابه «الزهد» (رقم١٣) –وعنه: الإمام أحمد في «الزهد» (رقم٧١٧) –، وأخرجه أيضـاً الإمام أحمد (الموضـع السـابق)، وهنَّاد بن السـري في «الزهد» (١/رقم٥٠٨) قالا: حدثنا أبو معاوية.

كلاهما (وكيع، وأبو معاوية) عن الأعمشِ، عن عبدِالله بن مُرَّة قال: قال أبُو الدَّرداء ﷺ: «**اعبُدُوا الله كأنَّكُم ترونهُ، وعُدُّوا أنفُسَكُم في الموتى، واعلمُوا أنَّ قليلاً يُغنيكُم خيرٌ من كثيرٍ يُلهيكُم، واعلمُوا أنَّ البِرَّ لا يبلى، وأنَّ الإثم لا يُنسى**».

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٥٠/٧)، وابن الديلمي في «مسـند الفردوس» –كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر () –، وابن المقير في «جزء من فوائده» (رقم١٣٣١).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٤٦/٧)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص١٤٠)، و«تاريخ بغداد» (٥٩٠/٣)، و«ميزان الاعتدال» (٦٣١/٣)، «لسان الميزان» (٣١٤/٧).

قال ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ص١٩٧ رقم٢٥٦):

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنِي لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَا مِنْ مَرِيضٍ يَقُولُ: "سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الرَّحْمَنِ الْمَلِكِ الدَّيَّانِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، مُسَكِّنَ الْعُرُوقِ الضَّارِيَةِ[1]، وَمُنِيمَ الْعُيُونِ السَّاهِرَةِ سَكِّنْ عُرُوقِي الضَّارِيَةَ، وَنَوِّمْ عَيْنِي السَّاهِرَةَ" إِلَّا شَفَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».**

❖ تخريج الحديث:

لم أقف عليه في شيءٍ من المصادر التي بين يدي.

❖ الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جدَّاً، مسلسلٌ بالعلل:

١. فيه: شيخُ ابنِ أبي الدِّنيا «عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ إبرَاهِيمَ»، لم أعرفه.

٢. وفيه: «إبراهيمُ بنُ أَعْيَن الشَّيْبَانِيُّ العِجْلِيُّ البَصْرِيُّ»، نزيلُ مِصْرَ، قال عنه أبو حاتم الرازي: (ضـعيفُ الحديثِ، منكَرُ الحديثِ)، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (يُغْرِب)، وضعَّفَهُ ابنُ حجر في «التقريب»[2].

٣. وفيه أيضاً : «عَبَّاد بنَ شَـيْبَةَ الحَبَطِيُّ البصـريُّ»، ذكره ابن حِبان في «المجروحين» وقال: (منكَرُ الحديثِ جِدَّاً على قِلَّةِ روايتِهِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به؛ لما انفرَدَ به من المناكيرِ)، وضعَّفَه الذهبيُّ في كثيرٍ من كتبه[3].

---

(١) هكذا في المطبوع، بالياء المثناة من تحت (الضـارية)، ووقع في مطبوعة «الترغيب والترهيب» للمنذري بالباء الموحدَّة (الضـاربة) مع أنه نقله عن المصـنِّف، وذِكْرُهُ بالباء الموحدَّة أَوْجَه، فإنَّ العروقَ عند أهلِ الطبِّ نوعان: ضـاربَةٌ وسـاكِنَةٌ [ينظر: «القانون في الطب» لابن سينا (٣٠١/٢)]، وعليه فلعل ما في المطبوع تصحيفٌ من الناسخ أو الطابع.

(٢) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٨٧/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٧٥/٨)، و«تهذيب الكمال» (٥٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٨/١)، و«تهذيب التهذيب» (٩٣/١)، و«التقريب» (رقم١٥٤).

(٣) ينظر في ترجمته: «المجروحين» (١٧١/٢)، و«الضـعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٧٤/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٧/٤)، و«المغني في الضعفاء» (٣٢٥/١)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢٠٧).

٤. في إســـناده انقطاع، فإنَّ «الحجَّاج بن فُرَافِصَـــة» - راويه عن النبي ﷺ - من صـــغار التابعين[١]، وعدَّه ابن حجر في «التقريب» من أهل الطبقة الســادسـة، وهي طبقة صـغار التابعين الذين لم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصـحابة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسـلام» في (الطبقة الرابعة عشرة)، وهي التي توفي أصحابها بين سنة (١٣١-١٤٠هـ).

ولما أورد المنذريُّ هذا الحديث في كتابه «الترغيب والترهيب»[٢] قال عقبه: (رواه ابن أبي الدنيا هكذا **مُعْضَلاً**)، يعني أنه سقط من إسناده بين الحجاج وبين النبي ﷺ راويان أو أكثر.

فالخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد **ضعيفٌ جِدَّاً**.

والحديث أورده العلامة الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب»[٣] وقال فيه: (معضلٌ وضعيفٌ).

---

(١) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (١٦٤/٣)، و«حلية الأولياء» (١٠٨/٣)، و«الثقات» لابن حِبَّان (٢٠٣/٦)، و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شـــاهين (ص٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٧/٥)، و«تاريخ الإســـلام» (٢٣٥/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٠/٢)، و«التقريب» (رقم١١٣٣).

(٢) (١٦٨/٤ رقم٥٢٨٦).

(٣) (٣٨٥/٢ رقم٢٠٣٤).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي:

«دَيَّانٌ» صيغةُ مُبالغةٍ على وزن فَعَّال، وفعلُه: دَان يَدِينُ دِيناً.

فـ«الدَّيَّانُ» هو الذي يَدِينُ الناسَ، إما بمعنى يقهرُهم، وإمَّا بمعنى يحاسبُهم.

قال الخطابي: (الديَّانُ: المِلكُ المطاع، وهو الَّذِي يَدِينُ النَّاسَ، أي: يَقْهَرهُم عَلَى الطاعة، يقال: دَانَ الرجلُ القومَ، إذا قهرهم فَدانُوا له إذا انْقَادوا.

والديَّانُ: الَّذِي يَلي المجازاةَ، والدِّينُ: الجَزاء، والله مالِكُ يومِ الدِّينِ، أي: يوم الجزاء، ولذلك يقال للحاكم: الدَّيَّان)[1].

وقال الجوهري: (الدِّينُ: الجزاءُ والمكافأةُ، يُقال: دَانَهُ دِيناً، أي جَازَاهُ، ويقال: كما تَدينُ تُدانُ، أي: كما تُجازِي تُجَازَى، أي تُجازى بفعلِك وبحسبِ ما عَمِلْتَ. وقوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَدِيْنُوْنَ﴾ [الصافات:٥٣] أي: مجزيُّون محاسَبُون، ومنه: الدَيَّانُ في صفة الله تعالى)[2].

وقال ابن سيده: («الدَّيَّانُ»: المجَازِي، و«الدِّينُ» بمعنى الجزَاء معرُوفٌ في اللُّغَة، يُقال: كمَا تَدِينُ تُدَان، أي: كمَا تَجْزِي تُجزَى، .. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة:٨٦] أَي: غير مُجْزِيِّينَ، وقال: ﴿كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بالدِّينِ﴾ [الإنفطار:٩] أَي: بالجزاء، ومنه: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات:٦] أَي: الجَزَاءَ).

وقال ابن الأثير: (في أسماء الله تعالى «الديَّان» قيل: هو القَهَّار، وقيل: هو الحَاكِمُ والقاضِي، وهو فَعَّالٌ من دَانَ النَّاسَ، أي: قَهَرَهم على الطاعة، يقال: دِنْتُهُم فَدَانُوا، أي: قَهرتُهم فَأَطَاعُوا)[3].

فـ«الدين» يطلق في اللغة على عدة معاني، لكن المعنى المراد منها هنا هو معنى الحساب والجزاء، و«الديَّان» في صفة الله عز وجل، معناه: المحاسب المجازي، والحَكَم القاضي.

فلا حَكَمَ في ذلك اليوم العظيم – يوم القيامة – إلا هو، ولا محاسبَ ومجازيَ إلا هو سبحانه، فهو المتفرد بالحُكْم والجزاء.

---

(١) «غريب الحديث» (١/٢٤٠).

(٢) «الصحاح» (٥/٢١١٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/١٤٨)، وينظر أيضاً: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤/١٣٠).

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على عدم ثبوت اسم «الديان» لله عز وجل، وأما الصفة المشتقة من هذا الاسم، وهي صفة «الدِّين» – بمعنى الجزاء والحساب – فقد دلت عليها نصوص كثيرة في الكتاب والسنة، وهي من صفاته الفعلية.

فهو سبحانه مالِكُ يومِ الدِّين، وهو يوم الجزاء والحساب، قال ابن تيمية: (الله سبحانه وتعالى سَمَّى يومَ القيامة يومَ الدِّينِ كما قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٣] وهو كما روي عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِهِ من السَّلَف: "يومَ يَدِينُ اللهُ العبادَ بأعمالِهِم؛ إنْ خيراً فخير، وإنْ شَرَّاً فَشر"، وذلك يتضمن جزاءهم وحسابهم)[(١)].

وقال حرب الكرماني: (ويُعرَضُ عليه العِبَادُ يومَ الفَصلِ والدِّين، فيتولَّى حسابَهم بنفسِه لا يُوَلِّي ذلك غَيرَه عزَّ ربُّنا وجلَّ، وهو على ما يشار قدير)[(٢)].

فهو سبحانه الملك المتفرّد في ذلك اليوم العظيم بمحاسبة عباده ومجازاتهم على أعمالهم، فيحكم بينهم بالعدل، ويقضي بينهم بالقسط، ويجزي كل نفس بما عَمِلَت، ولا يضيع عَمَلَ عامِلٍ من ذكر أو أنثى، وكفى به سبحانه حاسباً مجازياً، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ۝﴾ [الأنبياء:٤٧]، قال القرطبي: (قوله: ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ أي: مُجَازِين على ما قدَّمُوهُ من خيرٍ وشَرٍّ، وقيل: ﴿حَاسِبِينَ﴾ أي: لا أحدَ أَسرَعُ حِسَاباً مِنَّا، والحسابُ العَدُّ)[(٣)].

فهو سبحانه أسرع الحاسبين، وسريع الحساب، فيحاسب جميع العباد في لحظةٍ واحدة، ولا يحتاج في حسابه لهم إلى عدٍّ ولا عَقْدٍ، كما تفعله الحُسَّاب، وهذا راجع إلى كمال علمه بهم، وقدرته عليهم.

وقد ورد وصف الله بالحساب والجزاء في آيات كثيرة من كتاب الله عز وجل، منها: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ [البقرة:٢٨٤]، وقوله:

---

(١) «قاعدة في المحبة» (ص٣٤).

(٢) «معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب الكرماني» (ص٧٠).

(٣) «الأسنى» (١/٢٠٧-٢٠٨)، و«أحكام القرآن» (١٤/٢١٣).

﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ۝﴾ [الأنعام:٦٢]، وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝﴾[إبراهيم:٥١]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ۝﴾ [النجم:٣١]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللَّهِ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ۝﴾ [يونس:٤]، والآيات في ذلك كثيرة معلومة، (فيجب على كل مكلَّف أن يعلم أن الله سبحانه هو الديَّان يوم القيامة، الذي يجازي كلاً بعمله، فيقتص للمظلوم من الظالم، ومن السيد لعبده)[١].

(١) قاله القرطبي في «الأسنى» (١/٤٢٠-٤٢١).

المبحث السادس عشر

ما ورد في صفة الرفق

قال البخاري في «صحيحه» (١٦/٩):

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ[١] عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ: **«يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ»** قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: **«قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ»**.

❖ تخريج الحديث[٢]:

هذا الحديث **متفقٌ عليه** من حديث عائشة رضي الله عنها.

- فقد أخرجه مسلم (٤/رقم٢١٦٥) عن عَمْرٍو النَّاقِد، وزهير بن حربٍ كلاهما عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه، وليس في روايته قوله: «**إنَّ الله رَفِيقٌ**»، ولفظه: «إنَّ الله يُحِبُّ الرِّفقَ ..».
- وأخرجه مسلمٌ أيضاً (٤/رقم٢٥٩٣) من وجهٍ آخر عن عائشة، فأخرجه من طريق ابنِ الهَاد، عن أَبِي بكرِ بنِ حزمٍ، عن عَمْرَة بِنت عبدِالرّحمنِ، عن عائِشة، به، ولفظه: «**يا عائِشةُ، إِنَّ الله رفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ، ويُعطِي على الرِّفقِ ما لا يُعطِي على العُنفِ، وما لا يُعطِي على ما سِواهُ**».

▪ هذا الحديث حديث مشهور، وقد ورد عن جماعة من الصحابة:

فجاء من حديث عبدالله بن مغفَّل، وأبي هريرة، وعلي بن أبي طالب[٣]،

---

(١) قولهم: «السَّام عليك» بترك الهمز على المشهور في الرواية، ومعناه الموت، وجاء في بعض الروايات مهموزاً: «السَّأَمُ»، ومعناه أنكم تَسْأَمون دينكم.

ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣٢٠/١)، و«النهاية في غريب الحديث» (٣٢٨/٢ مادة: سأم).

(٢) هذا الحديث مخرجٌ في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها من طرق متعددة، وقد اقتصرت على تخريجه مراعياً اللفظ الدال على الصفة.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/رقم٩٠٢)، والبزار في «مسنده» (٢/رقم٧٥٦)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (رقم٦٨٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين» (٢٥٠/٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٩٥/١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١/رقم٨٠٥٧)، جميعهم من طريق عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان، عن أبيه، عن عبد الله بن وهب، عن أبي خليفة، عن عليٍّ.

قال البزار: (لا نعلم روى أبو خليفة عن عليٍّ إلا هذا الحديث، ولا له إسناد إلا هذا الإسناد).

قلت: وهذا الوجه معلول، فقد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٧/١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/رقم٤٩٠)، ومن طريق أبي يعلى: أخرجه الخطيب في «الموضح» (٤٤١/١-٤٤٢)، والضياء في «المختارة» (٢/رقم٧٩٩ و٨٠٠)

وأنس بن مالك[(١)]، والنعمان بن بشـير[(٢)]، وأبي أمامة[(٣)]، وجابر بن عبد الله[(٤)]، وابن عباس[(٥)]، وأسانيدها كلها لا تخلو من ضعف، وأمثلُها حديث عبد الله بن مغفل، وحديث أبي هريرة.

أما حديث عبد الله بن مغفَّل ﷺ.

فـأخرجـه أبو داود في «سـنـنـه» (٧/رقم٤٨٠٧)، وابن أبي شـيـبـة في «المصـنـف» (١٣/رقم٢٥٨٢٠)، وأحمد في «المسند» (٢٧/رقم١٦٨٠٢ و١٦٨٠٥)، وهنَّاد بن السَّري في «الزهد» (٢/رقم١٤٤٢)، وعبد بن حميد في «المسـنـد – المنتخب منه» (رقم٥٠٤ تحقيق: السـامرائي)، والدارمي في «سننه» (٣/رقم٢٨٣٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم٤٧٢)، وابن أبي عاصـم في «الآحاد والمثاني» (٢/رقم١٠٩١)، والروياني في «مسنده» (٢/رقم٩٠١)، والخرائطي في «مكـارم الأخلاق» (رقم٦٧٨)، والطبراني في «مكـارم الأخلاق» (رقم٢٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٨٤)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/رقم٢٤٠٣) جميعهم من طرق عن حماد بن سـلمة، قال: أخبرنا يونس بن عبيد، وحميد الطويل، كلاهما عن الحسن البصري، عن عبد الله بن مغفَّل، **وهذا إسناد صحيح**.

جميعهم من طريق هشـام بن يوسـف الصـنعاني، عن إبراهيم بن عمر بن كيسـان، عن عبد الله بن وهب، عن أبيه، عن أبي خليفة، عن عليٍّ، فزاد هشامٌ في الإسناد (عن أبيه) بين عبد الله بن وهب وأبي خليفة.

قال أبو زرعة: (حديث هشام بن يوسف أصح) [«علل ابن أبي حاتم» (٦/رقم٢٥١٢)].

قلت: والحديث من هذا الطريق ضعيف، فيه: «عبد الله بن وهب» و«أبو خليفة» وكلاهما مجهولان.

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم٤٦٦)، والبزار في «مسـنـده» (١٣/رقم٦٥١٩ و٧٠٠٢ و٧١١٤)، وأبو عوانة في «المسـتخرج» (٢٠/رقم١١٣١٢)، والطبراني في «الأوسـط» (٣/رقم٢٩٣٤) و(٤/رقم٣٦٨٢)، وفي «الصـغير» (١/رقم٢٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/رقم١٠٠٥٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/رقم٩٨٣)، والضياء في «المختارة» (٥/رقم١٧٦٣) وغيرهم من ثلاثة طرق عن أنسٍ، وكلها لا تخلو من مقال، والحديث ضـعفه ابن حجر في «مختصر زوائد البزار» (١٩١/٢).

وينظر في إعلال بعض طرقه: «علل ابن أبي حاتم» (٦/رقم٢٣٧١)، و«علل الدارقطني» (١٢/رقم٢٥٣١).

(٢) أخرجه محمد بن مخلد البزار في «جزءٍ فيه حديثُه عن شيوخه» (رقم١٣) وإسناده واهٍ.

(٣) أخرجه الطبراني في «مسند الشـاميين» (١/رقم٤٢١) – ومن طريقه: ابن عسـاكر في «تاريخ دمشـق» (٣٧٨/٣٣-٣٧٩) -. وينظر في إعلاله: «علل ابن أبي حاتم» (٦/رقم٢٥١١).

(٤) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم٥٣٢)، وإسناده منقطع، وفي ذكر موضع الشاهد من الحديث مخالفة.

(٥) أخرجه البزار في «مسـنـده» (١١/رقم٥٣٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/رقم١٠٨١١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٢٤/٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٨/٢٤) من ثلاثة طرق عن ابن عبَّاس، وكلها ضعيفة لا تصح.

وأما حديث أبي هريرة ﷺ:

فأخرجه النسـائي في «الكبرى» (٧/رقم ٧٦٥٥)، وابن ماجه في «سـننه» (٤/رقم٣٦٨٨)، والبزار في «مسنده» (١٦/رقم٩٢٥٣)، والدولابي في «الكنى» (٢/رقم١٣٣٦)، وابن حبان في «صـحيحه» (٢/رقم٥٤٩)، والدارقطني في «الأفراد» (الجزء السـادس/رقم٣٦)، وابن منده في «التوحيـد» (٢/رقم٢٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٨/٢٤)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السـامع» (١/رقم٩٦٢) جميعهم من طرق عن أبي بكر بن عيَّاش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

قال الدارقطني: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي صـالح، عن أبي هريرة، تفرَّد به أبو بكر بن عياش عنه)، وقال البزار: (هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، إلا أبو بكر بن عياش).

قلت: أبو بكر بن عياش مختلَفٌ فيه، وأعدل الأقوال فيه أنه ثقة إذا حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من حفظه يخطئ ويهم، وهو من أصحاب الأعمش لكنه ليس من المقدَّمين فيه، وحديثه هذا – وإن كان قد تفرد به عن الأعمش – إلا أن تفرُّده بمثل هذا يحتمل منه في باب الشواهد، **فالحديث على هذا صالح.**

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

«**الرِّفْقُ**» مصدرٌ للفعل: رَفَقَ، يَرْفُقُ، رِفْقَاً، فهو رَفِيقٌ ورَافقٌ.

ومعناه: اللُّطْفُ ولِينُ الجانبِ، وهو خلافُ العُنفِ.

ورَفَقَ بِهِ، وَلَهُ، وعلَيهِ: عامَلَهُ بلطفٍ ولِينٍ.

وَرَفَقَ بهِ، وأَرْفَقَهُ، وتَرَفَّقَ بهِ، كلُّهُ بمعنى. وأَرْفَقَه أيضاً: نَفَعَهُ.

قال ابن فارس: (الراء والفاء والقاف أصلٌ واحدٌ يَدلُّ على موافقَةٍ ومقاربَةٍ بلا عُنْفٍ. فالرِّفق: خلاف العنف، .. هذا هو الأصل، ثم يشتق منه كل شيء يدعو إلى راحة وموافقة).

وقال ابن دريد: («الرِّفْق» ضد الخُرْق، رَفَقَ يرفُق رِفْقاً فَهُوَ رَفِيق بِكَذَا وَكَذَا، وَفُلَان رَفِيق بفلان ورافِق بِهِ، وَهُوَ اللطف وحُسْن الصَّنِيع إِلَيْهِ، وأرفقَه يُرفقه إرفاقاً، إِذا أوصل إِلَيْهِ رِفْقاً).

وقال أبو هلال العسكري: («الرفق» هو اليسر في الأمور والسهولة في التوصل إليها، وخلافه العنف، وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب، وأصل «الرفق» في اللغة: النفع، ومنه يقال: أَرْفَقَ فلانٌ فلاناً إذا مَكَّنَه مما يَرتَفِقُ به، ومَرَافِقُ البيتِ المواضِعُ التي يُنتَفَع بها زيادةً على ما لابد منه، ورفيق الرجل في السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته، وليس هو على معنى الرفق واللطف، ويجوز أن يقال سمي رفيقاً لأنه يرافقه في السير أي يسير إلى جانبه فيَلِي مِرْفَقَه)[2].

قال القاضي عياض: («الرِّفْقُ» في صِفَات الله تعالَى وأسمائه بِمعنى اللَّطِيف[3] الَّذي في القُرآن، والرِّفقُ واللُّطْفُ: المبَالغَة في البِرّ على أحسنِ وجوهِه، وكذلكَ في كلِّ شَيءٍ، وكذلكَ الرِّفْقُ والرفق فِي كل أَمرٍ أَخْذُه بأحسَنِ وجوهِه وأقربِها، وَهُوَ ضد العنف).

---

(١) ينظر مادة (**رفق**) في: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٧٨٤/٢)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٠٠/٩)، و«الصحاح» للجوهري (١٤٨٢/٤)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤١٨/٢)، و«مشارق الأنوار» لعياض (٢٩٦/١)، و«النهاية» لابن الأثير (٢٤٦/٢)، و«لسان العرب» لابن منظور (٣١٦/٩)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٨٨٧).

(٢) «الفروق اللغوية» (ص٢٥٩).

(٣) قال في «اللسان» (٣١٦/٩): (اللَّطيف: معناهُ - واللهُ أعلم - الرفيقُ بعباده. قال أبو عمرٍو: اللَّطيف الذي يُوصلُ إليك أَرَبَكَ في رِفقٍ، واللُّطْفُ من الله تعالى: التوفيقُ والعصمة، وقال ابنُ الأثير في تفسيره: اللطيف هُو الذي اجتمع لهُ الرِّفقُ في الفِعلِ والعِلمُ بدقائقِ المصالح وإيصالُها إلى مَن قَدَّرَها لهُ من خَلقِه. يُقالُ: لَطَفَ بِه ولهُ - بالفتح - يَلْطُفُ لُطْفَاً إذا رَفَقَ به).

وقال ابن حجر: («الرِّفْق» - بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف - هو: لينُ الجانبِ بالقولِ والفِعلِ، والأَخذِ بالأسهل، وهو ضد العنف)[1].

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الرِّفْق**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية، المتعلقة بمشيئته واختياره، فالله عز وجل رفيقٌ، يَرْفُقُ بمن يشاء من عَباده متى شاء.

والنبيُّ ﷺ وصف ربَّه عز وجل بأنَّه «**رفيقٌ**»، وصيغة «فعيل» هنا تدل على المبالغة والكثرة، أي أن الله سبحانه موصوف بكثرة الرِّفق، فلا أكثر ولا أكمل رِفْقَاً منه سبحانه.

و«الرفق» من صفات المدح والكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كما أن العنف والتشديد من صفات الذم والنقص.

---

(١) «فتح الباري» (١٠/٤٤٩).

قال النووي: (قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ**» فيه تصـــريحٌ بتســـميتِه[1] ســـبحانه وتعالى ووصـــفِه بـ«رفيق»)[2].

وقال القاضي أبو يعلى: (اعلم أَنَّهُ غير ممتنع وصفه تعالى بـ«الرفق»؛ لأَنَّهُ ليس في ذلك مَا يحيل صـفاته، وذلك أن «الرفق» هُوَ الإحســان والإنعام، وَهُوَ موصـوف بذلك؛ لما فيها من المدح، ولأن ذلك إجماع الأمة، لأنهم يقولون: يَا رفيقُ ارْفُق بنا في أحكامِك، ولأنَّه إنْ امتنع وصـــفه بـ«الرفق» جاز وصفه بضده)[3].

وقال أبو العباس القرطبي: («الرفيق»: هو الكثير الرِّفْق، وهو اللِّينُ والتســـهيلُ، وضِـــدُّه العُنْفُ والتشديدُ والتَّصْعِيبُ.

---

(١) اختلف العلماء في تسمية الله عز وجل بـ«**الرَّفِيق**»:

فذهب بعضـهم إلى إطلاقه اسماً لله عز وجل، وممن ذهب إلى هذا: ابن منده في كتابه «التوحيد» (١٢٨/٢)، وابن حزم في «المحلى» (٢٨٢/٦)، والنووي في «شرح مسلم» (١٤٦/١٦)، وأبو عبد الله القرطبي في «الأسنى» (٥٥٦/١)، وابن القيم في «النونية» (ص١٧٩ بيت رقم٣٣٠٣)، وابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (١٤٨/١).

كما ذهب إليه من المعاصرين: الشيخ ابن باز، وابن عثيمين في «القواعد المثلى»، وشيخنا عبد الرحمن البراك، وغيرهم.

وقال آخرون: لا يجوز تسـمية الله عز وجل بذلك، قال البيضـاوي في «تحفة الأبرار شـرح مصـابيح السـنة» (٢٧١/٣): (الظاهر أنه لا يجوز إطلاق «الرفيق» على الله تعالى اسماً؛ لأنَّه لم يتواتر، ولم يُستَعمَل هاهنا أيضـاً على قصـد الاسمية، وإنما أخبر به عنه تمهيداً للحكم الذي بعده).

قلت: وكثيرٌ ممن صـنَّف في ذكر «الأسماء الحسـنى» لم يذكروا اسـم «الرفيق» من جملتها، فلم يذكره الخطابي في «شـأن الدعاء»، ولا الحليمي في «المنهاج في شـعب الإيمان»، ولا البيهقي في «الأسماء والصـفات»، ولا ابن العربي في «الأمد الأقصى»، وغيرهم.

مع التنبُّه إلى أن من منهج طائفة من متأخري الأشـاعرة المنع من تسـمية الله عز وجل بما ورد في أخبار الآحاد، مشـترطين لصحة التسمية ورود الاسم في خبرٍ متواترٍ، كما قال البيضاوي في «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (٢٧١/٣): (الظاهر أنه لا يجوز إطلاق «الرفيق» على الله تعالى اسماً؛ لأنَّه لم يتواتر، ولم يُستَعمَل هاهنا أيضـاً على قصـد الاسمية، وإنما أخبر به عنه تمهيداً للحكم الذي بعده)، [وللاستزادة ينظر: «المعلم» للمازري (٦٥/٨-٦٦)].

والصـحيح أن «الرفيق» اسـم من أسماء الله الأسماء الحسـنى، وهو مثل «الجميل» و«الوتر»، فمن عدَّهما من جملة الأسماء أخذاً من قوله ﷺ: «إنَّ الله جميلٌ يحب الجمال» وقوله: «إن الله وِترٌ يحب الوتر» فيلزمه عدُّ «الرفيق» من جملة الأسماء؛ لقوله ﷺ: «إن الله رفيقٌ يحب الرفق»، فإن الباب واحد، وسـياق الأحاديث واحد، والتفريق بين المتماثلات لا يصـح، وليس في تسميته سبحانه بـ«الرفيق» نقص بوجه من الوجوه، بل هو من الأسماء الحسنى التي يُمدَح بها الربُّ ويُدعَى.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٤٦/١٦).

(٣) «إبطال التأويلات» (ص٥٠٧).

وقد يجيء الرِّفْقُ بمعنى: الإِرفَاق، وهو إعطاء ما يُرْتَفَقُ به، قال أبو زيد: يقال: رَفقْتُ به وأَرْفَقتُه بمعنى نفعتُه.

وكلاهما صحيح في حق الله تعالى، إذ هو المُيَسِّرُ والمسَهِّلُ لأسبابِ الخيرِ والمنافع كلِّها، والمعطي لها، فلا تيسير إلا بتيسيره، ولا منفعة إلا بإعطائه وتقديره.

وقد يجيء الرِّفُقُ أيضاً بمعنى: التَّمَهُّلِ في الأمرِ، والتأنِّي فيه، يقال منه: رَفَقْتُ الدابَّةَ أَرْفُقُهَا رَفْقَاً: إذا شَدَدتَ عَضُدَها بِحبلٍ لتُبطىء في مَشْيِها، وعلى هذا يكون «الرَّفِيق» في حقِّ الله تعالى بمعنى «الحليم»؛ فإنه لا يعجلُ بعقوبةِ العُصَاةِ، بل يُمهِل، لِيَتوبَ مَن سَبَقت له السعادة، ويزدادَ إثماً مَن سَبَقَت له الشَّقَاوة، وهذا المعنى أليق بالحديث، فإنه السبب الذي أخرجه، وذلك أنَّ اليهود سلَّمُوا على النَّبي ﷺ فقالوا : السَّامُ عليكَ، ففهِمَتهُم عائشة رضي الله عنها فقالت: بل عليكم السَّامُ واللَّعنة، فقال لها النَّبي ﷺ هذا الحديث)[1].

فهذه المعاني التي ذكرها هؤلاء العلماء في بيان معنى رِفْقِ الله عز وجل كلها معاني صحيحة، ولله عز وجل من هذه المعاني أعلاها وأكملها على ما يليق بجلاله وعظمته سبحانه.

فهو سبحانه رفيق في أفعاله، رفيق في أوامره وأحكامه، رفيق في دينه وشرعه.

فمن رفقه سبحانه في أفعاله أنه خلق المخلوقات كلِّها بالتدريج شيئاً فشيئاً بحسب حِكمته ورِفْقِه، مع أنَّه قادرٌ على خَلقِها دفعةً واحدةً، وفي لحظةٍ واحدةٍ.

ومن رفقِه سبحانه في أوامره وأحكامه أنه لم يُكلِّف عباده من العمل فوقَ طاقَتِهم، بل يُسَامِحُهم ويَلْطُفُ بهم، وأخبر أنه يريد بهم اليُسْر، ولا يريد بهم العُسْر، وأنه ما جعل عليهم في الدين من حرج، وأسقط عنهم كثيراً من التكاليف بمجرد المشقة، رخصةً لهم ورفقاً بهم.

ومن رفقه سبحانه في دينه وشرعه أنْ جعل دينه دين اليسر والسماحة، كما قال ﷺ: «إن الدين يسر»[2]، وسئل ﷺ: أيُّ الأديانِ أحبُّ إلى اللهِ؟ فقالَ: «الحَنِيفِيَّةُ السَّمحَةُ»[3].

(١) «المفهم» (٦/٥٧٦-٥٧٧)، ونقل كلامه من غير عزو تلميذُه أبو عبد الله القرطبي في «الأسنى» (١/٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (١/١٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/رقم٢١٠٧)، وعبد بن حميد في «المسند — المنتخب منه» (رقم٥٦٩ تحقيق: السامرائي)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم٢٨٧)، والطبراني في «الكبير» (١١/رقم١١٥٧٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١/رقم٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢) وغيرهم، بإسناد فيه مقال، وللحديث شواهد متعددة يتقوى بها، وقد حسنه بشواهده العلامة الألباني في «تمام المنة» (ص٤٤).

ومن رفقه سـبحانه بعباده أنه لا يعاجلهم بالعقوبة إذا أذنبوا، بل يمهلهم، لعلهم أن يَعودوا إلى رُشدِهم، ويتوبوا إلى ربِّهم.

فأهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل صفة «الرفق»، ويطلقون عليه اسم «الرفيق»، ورِفْقُه سبحانه شامل لهذه المعاني جميعها، وإن كانت هذه المعاني راجعة في الأصل للمعنى الأول وهو اللِّين واللُّطْف والتسهيل.

وأما المتكلمون فأنكروا حقيقة «الرفق»، وفسَّروه بمعنى عدم العجلة والطيش، فجعلوا «الرفق» على هذا صفة سَلبِيَّة لا ثبوتية.

قال أبو الحسن الطبري: (قوله: «إنَّ اللهَ رَفِيقٌ» معناه: ليسَ بعجُولٍ، وإنما يَعجَل مَن يَخَاف الفَوتَ، فأمَّا مَن كانت الأشياءُ في قبضتِهِ ومُلكِهِ فليس يَعجَل فيها، وأما قوله «يحب الرفق» أي: يحب ترك العجلة في الأعمال والأمور)[1].

وقال بعضهم: (إن معنى «الرفيق» بمعنى المرْفِق، كما يكون حَكِيمٌ بمعنى مُحْكِم، وجَميلٌ بمعنى مُجْمِل، والمعنى في ذلك أنَّه هو الخالق للرِّفْقِ، يَفعَلُ رِفْقَه بمن يَشَاء، على معنى أنَّه يَنفَع مَن يريد، ويلْطُفُ بمن يريد)[2].

وإلى هذين المعنين أشار أبو العباس الأقليشي فقال: (أما «رفيق» فقد يكون من صفات الذات، ويكون من صفات الأفعال.

فإذا كان وصفاً ذاتياً فإنه يتضمن معنى سَلْبِ العَجَلة والطَّيشِ عن ذات الله تعالى، وكذلك جميع ما يَلحَق كلَّ مخلوقٍ من الصفة المضَادَّةِ للرِّفْقِ، ومعناه على هذا الوجه كمعنى «الحَلِيم».

وإذا كان وصفاً فعلياً فيكون «رفيق» بمعنى «مُرْفِق»)[3].

قلت: ما ذكره هؤلاء من أن «الرفق» صفة سلبية لا يصح، بل هو من جملة الصفات الثبوتية الاختيارية القائمة به سبحانه، كصفة اللُّطف المأخوذة من اسمه اللطيف، وكصفة الرَّحمة المأخوذة من اسمه الرحيم، ونحوها من الصفات.

---

(١) «تأويل الآيات المشكلة» (ص٢٠٢)، ونقل كلامه من غير عزوٍ: ابن فورك في «تأويل مشكل الحديث» (ص١٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٤١/١).

(٢) «تأويل مشكل الحديث» لابن فُورك (ص١٩٠)، وينظر أيضاً: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٢٩٦/٣).

(٣) «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء» (٥٨٢/١-٥٨٣).

وأما تفسيرهم لـ«الرفق» بمعنى عدم العجلة، واقتصارهم على هذا المعنى دون غيره من معاني «الرفق» فمبني على أصلهم الباطل في إنكار قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل، والتي من جملتها «الرفق»، فالله عز وجل موصوف بـ«الرفق» الذي هو بمعنى اللطف والتيسير، وهو سبحانه يرفُق بمن شاء من عباده، متى شاء، ومن كمال رفقه سبحانه انتفاء العجلة والطيش عنه سبحانه، فانتفاء العجلة عنه سبحانه هي صورة من صور رفقه.

وأما قول بعضهم: بأن «الرفيق» بمعنى «المرْفِق» أي خالق الرفق لعباده، فهذا أيضاً من التأويل الذي قصدوا به الهروب من إثبات صفة «الرفق» لله عز وجل، فجعلوا «الرفق» صفة قائمة بالمخلوق دون الخالق.

وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون لله عز وجل صفة «الرفق» كما أثبتها له رسوله ﷺ، مع تنزيهه سبحانه عن مشابهة المخلوقين، فرِفْقُه سبحانه لا يشابه رِفْقَ أحدٍ من خلقه، فهو موصوف بكمال «الرفق» وأعلاه على ما يليق بجلاله وعظمته سبحانه.

المبحث السابع عشر
ما ورد في صفة السكوت

قال الترمذي في «جامعه» (٣/رقم١٧٢٦):

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الفَزَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ البُرْجُمِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّمْنِ وَالجُبْنِ وَالفِرَاءِ، فَقَالَ: «الحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْه».

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (رقم٥١٣)، وابن ماجه في «السنن» (٤/رقم٣٣٦٧) كلاهما عن إسماعيل بن موسى الفزاري.
- وأخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/رقم١٠٨١)، والطبراني في «الكبير» (٦/رقم٦١٢٤) – ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٣٣٥) – وابن عدي في «الكامل» (٤٤/٥٠٠) ثلاثتهم من طريق أبي الربيع الزهراني.
- وأخرجه أبو القاسم البغوي أيضاً في «معجم الصحابة» (الموضع السابق) عن أحمد بن إبراهيم بن علي الموصلي مقروناً بأبي الربيع الزهراني.
- وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٧٤) عن سعيد بن يعقوب الطالقاني.
- وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٤٦)، وبيبي بنت عبد الصمد في «جزئها» (رقم٨٥)، وأبو الفرج الثقفي في «فوائده» (رقم٧٢) ثلاثتهم من طريق داود بن رشيد.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/١٢٩) من طريق مِنْجَاب بن الحارث.
- وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم١٩٧٢٣) من طريق أبي معمر القطيعي.

سبعتهم: (إسماعيل بن موسى، وأبو الربيع، وأحمد بن إبراهيم، والطالقاني، وداود بن رشيد، ومنجاب، وأبو معمر) **عن سيف بن هارون به.**

❖ رجال الإسناد:

• إسماعيلُ بنُ موسَى الفَزَارِيُّ.

هو: إسماعيل بن موسى الفزاري، أبو محمد الكوفي .

روى عن: سيف بن هارون البُرْجُمي، وشريك بن عبد الله، وغيرهما.

وعنه: الترمذي، وابن ماجه، وغيرهما.

صدوق، غالٍ في التشيع.

قال أبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي: (صدوق).

زاد أبو داود: (وكان يتشَيَّع).

وقال النسائي: (ليس به بأس).

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»[1].

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق، شيعي).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق يُخطئ، رُمي بالرفض)، وقول الحافظ: (يخطئ) إنما بناه على قول ابن حبان على ما نقله المزي عنه.

والظاهر من أقوال هؤلاء الأئمة في إسماعيل أنه وسط، فلا هو بالثقة المتقِن، ولا هو بالضعيف المطرَّح، بل هو صدوقٌ حسن الحديث، وقد ذكر ابن عدي أنه أخطأ في حديثين مرسَلَين وصلهما عن مالك، وذكر أيضاً أنه تفرَّد عن شريك بأحاديث، وساق له حديثاً تفرد به عن علي بن مسهر وقال: (هذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم أحداً يرويه غير إسماعيل السدي)، وهذا يدل على أنه يتفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه، ولعل تلك المفاريد والأخطاء هي التي أنزلته عن درجة الثقة، هذا حال إسماعيل من حيث الرواية.

وأما حاله من حيث المذهب فإن عامة النقاد على وصفه بالتشيع، بل وصفه بعضهم بالغلو فيه، قال ابن عدي: (إنما أنكروا عليه الغلوَّ في التشيُّع، فأمَّا في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه)، وقال ابن الجوزي: (كان غَالياً في التَّشيُّع يشتِم السَّلَف وكانَ أبو بكر بن أبي شيبة يُسمِّيه الفاسِق).

فالمقصود أن إسماعيل لم يُنكَر عليه إلا سوء المذهب، وأما في الرواية فقد احتمله النَّاس ورووا عنه كما قال ابن عدي، فقد روى عنه جماعة من الحفاظ المصنِّفين، كالبخاري، وأبي داود، والترمذي، وأبي يعلى الموصلي، وبقي بن مخلَد، وابن خزيمة، وغيرهم.

من العاشرة، مات سنة (٢٤٥هـ)، وكان من أبناء التسعين، على ما قال الذهبي، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبخاري في «خلق أفعال العباد».

---

(١) نقل المزي في «تهذيب الكمال» عن ابن حبان أنه لما ذكره في «الثقات» قال فيه: (كان يخطئ)، وهذه الزيادة انفرد بذكرها المزي، ولا وجود لها في مطبوعة «الثقات»، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (لم أر في النسخة التي بخط الحافظ أبي علي البكري من «ثقات ابن حبان» قوله: "يخطيء")، فلعلها في بعض النسخ دون بعض.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢/١٩٦)، و«الثقات» لابن حبان (١٠٤/٨)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١٢٢/١)، و«تهذيب الكمال» (٢١٠/٣)، و«الكاشف» (١/رقم٤١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧٧/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٥/١)، و«التقريب (رقم٤٩٢) .

• سيفُ بنُ هارونَ البُرجُميّ.

هو: سيف بن هارون البُرْجُمي – بضم الموحدة والجيم –، أبو الورقاء الكوفي.

روى عن: سليمان بن طرخان التيمي، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما.

وعنه: إسماعيل بن موسى الفزاري، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وغيرهما.

ضعيفٌ جداً.

قال الإمام أحمد: (أحاديثه منكرة).

وقال ابن معين، وأبو داود: (ليس بشيء).

وقال البخاري: (له مناكير)[١] ، وقال مرة: (مقارب الحديث)[٢] .

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: كيف سيف؟ فوهَّن أمرَه جداً.

وقال النسائي والدارقطني، وابن القيسراني[٣]: (ضعيف)، زاد الدارقطني: (متروك).

وقال ابن القيسراني في موضع: (ضعيف جداً)[٤].

وذكره يعقوب بن سفيان في (باب مَنْ يُرْغَبُ عن الرواية عنهم وكنتُ أسمع أصحابنا يضعفونهم)[٥].

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (يروي عن الأثبات الموضوعات).

وابن عدي في «الضعفاء» وقال: (ولسيف أحاديث ليست بالكثيرة، وفي رواياته بعض النُكرة).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).

وقال الساجي: (لَيِّنٌ عندهم).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (تُرِكَ حديثُه).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف، أفحش ابن حبان القول فيه).

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (ص٢٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٨٢).

(٣) «ذخيرة الحفَّاظ» (١٦٧٦/٣).

(٤) المصدر السابق (٣١٦/١).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣٨/٣).

فالخلاصة أن سيف بن هارون ضعيفٌ، لا يحتجّ به، وعلى هذا جماهير الأئمة النقاد، كما سبق، وانفرد أبو نعيم ابن دُكَين بتوثيقه، فقال: (حدَّثنا سيف بن هارون البُرْجُمي، وكان ثقة)، وتوثيقه له معارضٌ بتضعيفِ جماهير الأئمة النقاد له، إلا إن كان مراده بالثقة العدالة، لا الإتقان والضبط، فنعم، وقد أُثْنِيَ على سيف في صلاحه وعبادته، قال تلميذه أبو معمر القطيعي: (حدَّثنا سيفُ بن هارون، وكان من خيار خلق الله، من أعبد الناس، وكان سفيان الثوري يُعظِّمه)(١).

وأما قول ابن حبان فيه بأنه (يروي عن الأثبات الموضوعات)، فإن كان مراده أن ذلك منه على سبيل القصد والتعَمُّد = فبعيد، فإن سيفاً لم يوصف بالكذب، ولذا لم يرتضِ الحافظ ابن حجر هذا القول من ابن حبان كما سبق، وإن كان مراده أن تلك الموضوعات تقع من سيف على سبيل الخطأ والوهم = فنعم، فإن سيفاً سيء الحفظ، ضعيف الضبط.

وهل ضعفه من الضعف الشديد الذي لا يُحتَمل، أم هو ضعف معتَبر؟، الناظر في ألفاظ الأئمة النقاد فيه يجدها متفاوتة في ذلك، فقول الإمام أحمد فيه: (أحاديثه منكرة) وقول ابن معين وأبي داود: (ليس بشيء)، وشدة توهين أبي زرعة له، وقول الدارقطني فيه: (ضعيف متروك)، وقول ابن القيسراني: (ضعيف جداً) كلها عبارات تدل على الضعف الشديد الذي لا يحتمل، ولا يحتج بحديثه صاحبها بحال.

وفي المقابل نجد قول البخاري فيه: (مقارب الحديث)، وقول ابن عدي: (في رواياته بعض النُكرة)، وقول الساجي: (ليّنٌ عندهم) تدل على أن ضعفه من قبيل الضعف المعتَبر.

ونتيجة لهذا الاختلاف اختلف حكم الحافظين الذهبي وابن حجر، كما سبق.

والأظهر – والله أعلم – أن سيفاً شديد الضعف، لا يعتبر بحديثه، وهذا ما يدل عليه قول أكثر النقاد، والله أعلم.

من صغار الثامنة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٧١-١٨٠هـ)، روى له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً فقط، وهو هذا الحديث محل الدراسة.

ينظر في ترجمته: «تاريخ الدوري عن ابن معين» (٣/٢٧٧، ٣٣٦)، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (ص٤٦٠)، و«الجرح والتعديل» (٤/٢٧٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٢٥٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٥٤٨)، و«المجروحين» (١/٣٤٦)، و«الكامل» لابن عدي (٣/٤٢٩)، و«الثقات» لابن شاهين (رقم٤٩٣)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم٢٠٣)، و«تهذيب الكمال» (١٢/٣٣٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢٢٢٦)، و«تاريخ الإسلام» (٤/٦٤١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٢٩٧)، و«التقريب» (رقم٢٧٢٧).

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/١٢)، وهذا النص ليس في «التهذيبين».

• سليمانُ التَّيمي.

هو: ســـليمانُ بنُ طِرْخان — في الطاء ثلاثة أوجه – التَّيْمِيُّ – ولم يكن من "بني تَيْم" وإنما نَزلَ فيهم فنُسِبَ إليهم –، أبو المعْتمِر البصريُّ.

روى عن: أنسِ بنِ مالكٍ ﵁، وأبي عثمانَ النَّهدِي، وغيرِهما.

وعنه: سيف بن هارون البرجمي، ويزيد بنُ هارونَ، وخلقٌ غيرهما.

أحدُ الأئمَّة الأثبات، متفقٌ على ثقتِه وإتقَانِه وجلالةِ قَدْرِه، وكان من العُبَّادِ النُّسَّاكِ.

قال ابن ســـعد: (كان ثقةً كثيرَ الحديثِ، وكان من العُبَّاد المجتَهِدِين، وكان يُصَـــلِّي اللَّيلَ كلَّه ويصلي الغداة بوضوء العشاء الآخرة).

ونعتَه الذهبيُّ في «التذكرة» بـ(الحافظ الإمام شيخ الإسلام) وقال: (كان عَابِد البصرة وعالِمَها، قال يحيى القطان: ما رأيتُ أخوفَ لله منه).

وقال ابنُ حبَّان: (كان من عُبَّاد أهلِ البصرةِ وصالحيهم، ثقةً وإتقاناً وحفظاً وسُنَّةً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ عابدٌ).

وصـــفه ابنُ معينٍ والنســـائيُّ بالتدليس، وعدَّه العلائيُّ وابنُ حجر في الطَّبقة الثَّانيةِ من طبقاتِ المدلِّسـين، وهم: [من احتملَ الأئمَّةُ تدليسـهُ، وأخرجوا له في «الصـحيح»؛ وذلك لإمامتهِ وقلَّةِ تدليسِه في جَنْبِ ما روَى].

من الرابعة، مات سنة (١٤٣هـ)، وهو ابنُ سَبْعٍ وتِسعِين، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٢٥٢/٧)، و«الجرح والتعديل» (٤٠٢/٨)، و«ثقات ابن حبان» (٣٠٠/٤)، و«تهذيب الكمال» (٥/١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١١٣/١)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠١/٤)، و«التقريب» (رقم٢٥٧٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٣٣)، و«معجم المدلسين» (ص٢٣٣).

• أبو عثمانَ النَّهْدي.

هو: عبدُ الرَّحمنِ بنُ ملّ –بلامٍ ثقيلةٍ وميمٍ مُثلَّثة–، أبو عثمانَ النَّهديُّ البصريُّ، مشهورٌ بكنيته.

روى عن: سلمان الفارسي ﵁ – ولزمه ثنتي عشرة سنة –، وروى أيضاً عن عُمَرَ بن الخطاب ﵁، وغيرِهما.

وعنه: سليمان التيمي، وثابتٌ البُنانيُّ، وغيرهما.

مخضْـرَمٌ معمَّرٌ، أدركَ الجاهليَّة، وأسـلمَ على عهدِ رسـولِ الله ﷺ، ولكنَّه لم يَلْقه، وغزا في عهدِ عمر ﵁ عدَّة غزواتٍ.

ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، متفقٌ على ثقتِه وعبادته وجلالةِ قدره.

وثَّقه: ابن سعد، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وغيرهم.

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحجة، شيخ الوقت) وقال: (كان من سادة العلماء العامِلِين)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (كان كبير الشأن، صوَّاماً قوَّاماً، قانِتاً لله حَنِيفاً، ورد أنَّه كان يصلي حتى يُغشَى عليه، وكان ثقةً إماماً ثَبْتاً).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ).

من كبارِ الثَّانية، مات سنة (٩٥هـ)، وقيل بعدها، وعاش (١٣٠ سنة)، وقيل أكثر، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٣)، و«تهذيب الكمال» (١٧/٤٢٤-٤٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/١٧٥)، و«الكاشف» (١/رقم٣٣٢٢)، و«تاريخ الإسلام» (٢/١٢٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/٢٧٧)، و«التقريب» (رقم٤٠١٧).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً، ولا يروى مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وله علتان:

الأولى: أن في إسناده «سيف بن هارون» وهو ضعيف جداً، كما سبق، وقد تفرَّد برفع الحديث. قال الدارقطني: (تفرَّد به سيف بن هارون عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي عن سلمان، مرفوعاً)(1).

الثانية: أن سيفاً قد خالف «سفيان بن عيينة»(2) وغيره من الثقات الذين رووا هذا الحديث عن التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان رضي الله عنه موقوفاً عليه.

قال الترمذي بعدما أخرج الحديث في «جامعه»: (هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُهُ مرفُوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سُفيانُ، وغيرُهُ، عن سُليمان التّيميّ، عن أبي عُثمان، عن سلمانَ قولَهُ، **وكأنَّ**

---

(1) «أطراف الغرائب والأفراد» (١/٤١١ رقم٢٢٣٣).

(2) جاء عند البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم١٩٧٢٢)، و«الصغرى» (٤/رقم٣١٣٥) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا إسماعيل بن محمَّد الصفَّار، حدَّثنا بشر بن موسى أبو علي، حدَّثنا الحميدي، عن سفيان، حدَّثنا سليمان، عن أبي عثمان، عن سلمان رضي الله عنه - أراه رفعه - قال: .. فذكر الحديث.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، لكنه يخالف ما ذكره البخاري والترمذي من أن سفيان بن عيينة يروي الحديث موقوفاً لا مرفوعاً، وقوله هنا: (أراه رفعه) هي على الشك، ولا يعرف من قائلها، ولعله أحد رواة الحديث ممن دون الحميدي.

وعلى كلٍّ؛ فجزم البخاري والترمذي مقدَّمٌ على شك غيرهما، والله أعلم.

الحديثَ الموقُوف أصـــحُّ، وســـألتُ البُخاريّ عن هذا الحديث، فقال: **ما أُراهُ محفُوظاً**، روى سُفيانُ، عن سُليمانَ التَّيمي، عن أبي عُثمان، عن سلمانَ موقُوفاً).

وقال ابن أبي حاتم: ســـألتُ أبي عن هذا الحديث فقال: (هذا خطأ، رواه الثقات عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ، مرسل؛ ليس فيه سلمان؛ وهو الصحيح)(1).

ونقـل الحـافظ ابن رجـب في «جـامع العلوم والحكم»(2) عن الإمـام أحمـد أنـه قـال عن هـذا الحديث: (هو منكر).

واســتنكره أيضــاً ابن معين، قال عبد الله بن الإمام أحمد(3): قلتُ ليحيى: إنَّ سَـيفَاً حدَّث عن التَّيمِيِّ عن أبي عُثمانَ عن سلمانَ عن النَّبِي ﷺ في الفِرَا، فقال: (ليس بشيء سيف).

وأعله أيضاً العقيلي، وقال: (لا يُحفَظ هذا الحديث إلا عن سيف بهذا الإسناد).

وذكره ابن حبان في ترجمة ســيف من «المجروحين» وكذلك ابن عدي في «الكامل» في جملة ما استُنكِر على سيف.

فالمقصـــود أن الأئمة متفقون على إعلال الرواية المرفوعة، وأن الحمل فيها على «ســـيف بن هارون»، وإن كانوا قد اختلفوا في الوجه المعروف في الحديث:

فذهب البخاري وتبعه الترمذي على أن المعروف في الحديث ما رواه سُـــفيانُ بن عيينة وغيره، عن سُليمانَ التَّيمي، عن أبي عُثمان، عن سلمانَ موقُوفاً عليه.

بينما ذهب أبو حاتم الرازي إلى أن المعروف في الحديث ما رواه الثقات عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ مرسل؛ ليس فيه سلمان؛ وقال : (وهو الصحيح).

فظهر من هذا أن الحديث اختلف فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواية سيف بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان رضي الله عنه، مرفوعاً. وهذا غير محفوظ باتفاق الأئمة الحفاظ.

والوجه الثاني: رواية سفيان بن عيينة وغيره، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان رضي الله عنه قولَه. وهذا ما رجَّحه البخاري والترمذي.

---

(1) «علل الحديث» (٣٨٥/٤ رقم١٥٠٣).

(2) (١٥١/١-١٥٢).

(3) «العلل ومعرفة الرجال» (١٦/٣ رقم٣٩٤٨).

والوجه الثالث: رواه الثقات، عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ مرسلاً، ليس فيه ذكر سلمان ﵁، وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي وقال: (هو الصحيح).

وأيّاً ما كان فالذي يعنينا هو اتفاق الأئمة الحفاظ على استنكارهم لهذا الحديث مرفوعاً، وأما الرواية الموقوفة التي رجحها البخاري والترمذي، وكذلك الرواية المرسلة التي رجحها أبو حاتم فلم أقف عليها مسندة، والله أعلم.

قال الدارقطني في «سننه» (٥/رقم٤٣٩٦):

حدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ إِسمَاعِيلَ المَحَامِلِيُّ، حدَّثَنَا يَعقُوبُ بنُ إِبرَاهِيمَ -واللفظ له-، وَمُحَمَّدُ بنُ حَسَّانَ الأَزرَقُ، قَالَا: حدَّثَنَا إِسحَاقُ الأَزرَقُ، حدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ أَبِي هِندَ، عَن مَكحُولٍ، عَن أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فَلَا تَنتَهِكُوهَا، وَحَّدَ حُدُوداً فَلَا تَعتَدُوهَا، وَسَكَتَ[1] عَن أَشيَاءَ مِن غَيرِ نِسيَانٍ فَلَا تَبحَثُوا عَنهَا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «**داود بن أبي هندٍ**» واختلف عليه في رفع الحديث ووقفه:

فرواه عنه مرفوعاً:

١. **إسحاق الأزرق.** [ثقة حافظ، ستأتي ترجمته].

أخرج روايته: الدارقطني -كما هنا-، وابن المقرئ في «معجمه» (رقم٤٧١) من طريق علي بن إشكاب عنه.

٢. **وعبدالرحيم بن سليمان** [ثقة حافظ، ينظر: «الكاشف» (١/رقم٣٣٥٦)، و«التقريب» (رقم٤٠٥٦)].

أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٢/رقم٢٩٣٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١/رقم٧٧٨) - ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (٢٢/رقم٥٨٩ و٦٧٧) -، وأخرجه الطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (٤/رقم٣٤٩٢).

٣. **يزيد بن هارون - في المحفوظ عنه[2] -.** [ثقة حافظ متقن، تقدمت ترجمته].

أخرج روايته: أبو عبدالله ابن منده في «الأمالي» (رقم٩) - ومن طريقه: أبو الفتوح الطائي

---

(١) هكذا ورد في أكثر الروايات التعبير بالسكوت، ووقع في بعضها: «وعفا عن أشياء»، ووقع عند الطبراني: «وغفل عن أشياء».

(٢) اختلف على «يزيد بن هارون» في رفع الحديث ووقفه:

فرواه عنه مرفوعاً: محمد بن يحيى الذهلي [ثقة حافظ جليل]، وسليمان بن معبد السِّنْجِي [ثقة، صاحب حديث]، لكن وقع في رواية ابن معبد على الشك فقال: (أراه عن رسول الله ﷺ)، وأما الذهلي فجزم بالرفع من غير شك.

ورواه عنه موقوفاً: عيسى بن أحمد العسقلاني [ثقة يغرب، «التقريب» (رقم٥٢٨٦)]، أخرج روايته أبو عثمان البَحِيري في «التاسع من فوائده» (مخطوط رقم٣٦). ورواة الرفع أوثق وأكثر، وحسبك بالذهلي إمامةً وحفظاً.

في «الأربعين الطائية» (رقم١٦)، والذهبي في «سـير النبلاء» (١٧/٦٢٥-٦٢٦) — من طريق محمد بن يحيى الذهلي، وأخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/رقم١٢٣٢) من طريق سليمان بن معبد، كلاهما عن يزيدَ به.

٤. **علي بن مسهر.** [ثقة حافظ، ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٣٩٦٧)، و«التقريب» (رقم٤٨٠٠)].

أخرج روايته: الحاكم في «المستدرك» (٤/١١٥) — وعنه: البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم١٩٧٢٦) - من طريق القعنبي عنه.

٥. **محمد بن فضيل.** [ثقة على المختار، ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٥١١٥)، و«التقريب مع التحرير» (رقم٦٢٢٧)]

أخرج روايته: ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/رقم٢٠١٢) — وعنه: ابن حزم في «الإحكام» (٨/٢٤-٢٥) — من طريق سُنَيْد بن داود عنه.

٦. **وحفص بن غياث – في المحفوظ عنه[1] –.** [قال يعقوب بن شيبة: ثبتٌ إذا حدَّث من كتابه، ويتَّقى بعض حفظه، ينظر: «الكاشف» (١/رقم١١٦٥)، و«التقريب» (رقم١٤٣٠)].

أخرج روايته: مسدد في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٢/رقم٢٩٣٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١/رقم٧٧٨) — ومن طريقه: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/رقم٣٣٤ تحقيق عادل آل حمدان)، وابن حزم في «الإحكام» (٨/٢٤) - عن حفصٍ به.

٧. **أبو بكر بن محمد .** [لم أعرفه].

أخرج روايته: أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي عنه.

٨. **زهير بن إسحاق السلولي.** [ضعيف يعتبر به، ينظر: «تعجيل المنفعة» (١/٥٥٣)، و«لسان الميزان» (٣/٥٢٦)].

أخرج روايته: الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥/٤٤-٤٥).

---

(١) اختلف على «حفص بن غياث» في رفع الحديث ووقفه:

فرواه عنه مرفوعاً: مسدد بن مسرهد [ثقة حافظ، «التقريب» (رقم٦٥٩٨)].

ورواه عنه موقوفاً: أحمد بن عبدالجبار العطاردي [ضعيف، «التقريب» (رقم٦٤)]، أخرج روايته: البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم١٩٧٢٥).

ورواية «مسدد» المرفوعة هي المعروفة، وأما رواية «أحمد بن عبدالجبار» فمنكرة.

وروواه عنه موقوفاً:

أبو معاوية الضرير. [ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، ينظر: «الكاشف» (٢/رقم٤٨١٦)، و«التقريب» (رقم٥٨٤١)].

أخرج روايته: الطبري في «التفسير» (٢٤/٩) عن هنَّاد بن السري عنه.

الترجيح:

بالنظر في الاختلاف السابق يظهر له بلا أدنى تردد أن الوجه المرفوع هو المحفوظ في الرواية، فرواة هذا الوجه أوثق وأكثر، وهو ما رجحه الدارقطني في «علله»[1] فإنه لما ذكر الاختلاف فيه قال: (الأشبه بالصواب المرفوع، وهو أشهر).

وكل من روي عنه الوقف، فقد جاء عنه الرفع من وجه آخر، كـ(زيد بن هارون) و(حفص بن غياث)، فقد روي عنهما على الوجهين، وإن كان الرفع هو المحفوظ في روايتهما، كما سبق بيانه.

❖ رجال الإسناد:

• القاسمُ بنُ إسماعيلَ المحامليّ.

هو: القاسم بن إسماعيل بن محمد بن أبان الضبي، أبو عبيد الْمَحَامِلي[2]، وهو أخو القاضي أبي عبدالله الحسين المحاملي.

روى عن: يعقوب الدورقي، ومحمد بن حسَّان الأزرق، وغيرهما.

وعنه: الدارقطني، والطبراني، وغيرهما كثير.

متفقٌ على ثقتِه.

قال الخليلي: (ثقة كبير عالم، وهو من شَرْط الصحيح).

وقال السمعاني: (كان ثقةً صدوقاً).

وذكره يوسف بن عمر القوَّاس في جملة شيوخه الثقات.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (كان ثقة)، ونعته في «السير» بـ(المحدِّث الثقة).

مات ببغداد سنة (٣٢٣هـ)، وله (٨٥ سنة).

---

(١) (٣٢٤/٦ رقم١١٧٠).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (١٠٤/١٢): (المحاملي: بفتح الميم والحاء المهملة والميم بعد الألف وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى المحامِل التي يُحمَل فيها النَّاسُ على الجِمَال إلى مكة، وهذا بيتٌ كبيرٌ ببغداد لجماعةٍ من أهل الحديث والفقه).

ينظر في ترجمته: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٦١٢/٢)، و«تاريخ بغداد» (٤٥٧/١٤)، و«الأنساب» (١٠٥/١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٦٣/١٥)، و«تاريخ الإسلام» (٤٨٠/٧)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص٤٦٧).

• يعقوبُ بنُ إبراهيمَ.

هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد العَبدِيُّ مولاهم، أبو يوسف الدَّورَقِي البغدادي.

روى عن: إسحاق الأزرق، وهشيم بن بشير، وخلق غيرهما.

وعنه: الجماعة.

ثقةٌ.

وثَّقه: النسائي، وأبو جعفر العقيلي، ومسلمة بن القاسم، وغيرهم.

زاد مسلمة: (كان كثير الحديث).

وقال الخطيب: (كان ثقةً متقِناً، صنَّف المسند).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: (صدوق).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الحافظ، الإمام، الحجة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ، وكان من الحفاظ).

من العاشرة، مات سنة (٢٥٢هـ)، وله (٨٦ سنة)، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢٠٢/٩)، و«الثقات» لابن حبان (٢٨٦/٩)، و«تاريخ بغداد» (٤٠٤/١٦)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٦٠١)، و«تهذيب الكمال» (٣١١/٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤١/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨١/١١)، و«التقريب» (رقم٧٨١٢).

• محمَّدُ بنُ حسَّان الأَزرَقُ.

هو: محمَّد بن حسَّان بن فَيروز الشَّيباني الأَزرق، أبو جعفر البغدادي، أصله من واسط.

روى عن: إسحاق الأزرق، وعبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، وغيرهما.

وعنه: ابن ماجه، وأبو عبيد القاسم المحاملي، وغيرهما.

ثقة.

وثقه: العجلي، والدارقطني، وابن أبي حاتم، وغيرهم.

وذكره ابنُ حبَّان في «الثقات».

من العاشرة، مات سنة (٢٥٧هـ) على الصحيح، أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً.

ينظر في ترجمته: «الثقات» للعجلي (٢٣٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٣٨/٧)، و«الثقات» لابن حبان (١٣١/٩)، و«تاريخ بغداد» (٨٥/٣)، و«تهذيب الكمال» (٥٢/٢٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٧١/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١٢/٩)، و«التقريب» (رقم٥٨٠٩).

• إسحاقُ الأَزرَقُ.

هو: إسحاقُ بنُ يوسفَ بنِ مرداسٍ المخزوميُّ، أبو محمد الواسطيُّ، المعروف بـ«الأزرق».

روى عن: داود بن أبي هند، وسفيانَ الثوري، وخلق غيرهما.

وعنه: يعقوب الدورقي، والإمام أحمد، غيرهما كثير.

أحد الأئمة الحفاظ، متفقٌ على ثقته وجلالة قدره.

وثقه: ابن سعد – وقال: ربما غَلِط[١] –، وابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والبزار، وابن خلفون، وغيرهم.

وقال أبو حاتم: (هو صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني الواسطيين).

وقال الخطيب البغدادي: (كان من الثقات المأمونين، وأحد عباد الله الصالحين).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (ثقة عابد رفيع القدر إمام)، ونعته في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الحجَّة)، وقال: (وكان من جِلَّة المقْرِئين، ومن أئمة الحديث)

وقال ابن حجر في «القريب»: (ثقة).

من التاسعة، مات سنة (١٩٥هـ)، وله (٧٨ سنة)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٥/٧)، و«الثقات» للعجلي (٢٢٠/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٣٨/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٥٢/٦)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٨١)، و«تاريخ بغداد» (٣٢٤/٧)، و«تهذيب الكمال» (٤٩٦/٢)، و«الكاشف» (١/رقم٣٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧١/٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٢٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٥٧/١)، و«التقريب» (رقم٣٩٦).

---

(١) كذا هو مثبت في «تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال»، وغيرهما، ووقع في المطبوع من طبقات ابن سعد: (خَلَّط)، فلعله تصحيف.

• داودُ بنُ أبي هند.

هو: داود بن أبي هند - واسمه دينار - بن عُذَافِر - ويقال: طهمان -، القشـــيري مولاهم، أبو بكر - ويقال: أبو محمَّد - البصري.

روى عن: مكحول الشامي، والشعبي، وجماعة غيرهما.

وعنه: إسحاق الأزرق، وحفص بن غياث، وغيرهما كثير.

متفقٌ على ثقتِه وإتقانِه.

وثقه: ابن ســـعد، وابن معين، والإمام أحمد، ويعقوب بن شـــيبة، وأبو حاتم الرازي، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.

قال عنه سفيان الثوري: (هو من حفَّاظ البصريين).

وقال الإمام أحمد: (ثقةٌ ثقةٌ)، وسُئِل عنه مرةً فقال: (مِثْلُ دَاودَ يُسأَلُ عنه؟!).

وقال العجلي: (بصريٌّ ثقةٌ، جَيِّدُ الإسناد رفيعُ، وكان رجلاً صالحاً).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان من خيار أهل البصـرة من المتْقِنِين في الرِّوَايات إلا أنَّه كان يَهِمُ إذا حدَّثَ من حفظه).

قال أبو داود: (رجلٌ البصرةِ إلا أنه خولفَ في غير حديثٍ).

وقال الذهبي في «الميزان»: (داود بن أبي هند، حجة، ما أدري لِمَ لَمْ يُخرّج له البخاري).

وقال الحافظ في «التقريب»: (ثقةٌ مُتْقِنٌ، كان يَهِمُ بأخَرَة).

قلت: داود ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ، والوهم اليسير لا يكاد يسلم منه أحد، ولا يؤثر في ثقته؛ ولهذا قال ابن حبان بعد كلامه السـابق: (ولا يستحق الإنسـانُ التركَ بالخطأ اليسير، والوهم القليل حتى يَفْحُشَ ذلك منه؛ لأنَّ هذا مما لا ينفك منه البشـر، ولو كنَّا سَـلَكْنا هذا المسـلَك للزِمَنا تَرْكُ جماعةٍ من ثقات الأئمة، لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك مَن فَحُشَ ذلك منه، والاحتجاج بمن كان فيه ما لا ينفك البشر منه).

من: الخامسة، مات سنة (١٤٠هـ) وقيل قبلها، أخرج له الجماعة إلا البخاري أخرج له تعليقاً.

ينظر: «الطبقـات الكبرى» (٢٥٥/٧)، و«الثقـات» للعجلي (٣٤٢/١)، و«الجرح والتعـديـل» (٤١١/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٦/ ٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٤٦١/٨)، و«الكاشـف» (١/رقم١٤٦٦)، و«ميزان الاعتدال» (١١/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٧/٣)، و«التقريب» (رقم١٨١٧).

• **مكحُولٍ.**

هو: مَكْحُول الشامي، أبو عبد الله الدمشقي الفقيه، عالم الشام ومفتيها.

روى عن: أنس بن مالك -وصح سماعه منه-، وعن أبي ثعلبة الخشني -ولم يصح سماعه منه-، وغيرهما.

وعنه: داود بن أبي هندٍ، والزهري، وغيرهما كثير.

أحد الأئمة الأعلام، أفقه أهل الشام، متفقٌ على ثقته وفقهه وجلالة قدره.

عداده في أوساط التابعين، وهو من أقران الزهري.

كثير الإرسال جداً، وقد قال الذهبي في «السير»: (أرسل عن: النبي ﷺ أحاديث، وأرسل عن عِدَّة من الصحابة لم يدركهم؛ كأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة الخشني، وأبي جندل بن سهيل، وأبي هند الداري، وأم أيمن، وعائشة، وجماعة، وروى أيضاً عن: طائفة من قدماء التابعين، ما أحسبه لقيهم؛ كأبي مسلم الخولاني، ومسروق، ومالك بن يخامر).

وقال الترمذي: (ومكحول قد سمع من: واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحدٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ إلَّا من هؤلاء الثلاثة)(١).

وقال الحاكم: (عامة حديث مكحول عن الصحابة حوالة)(٢) يعني مراسيل.

وقال الجورقاني: (ومكحول ثقةٌ ثبتٌ، وهو كثير الإرسال عن الصحابة، ولا يَعلَم بإرسال مكحول عن الصحابة إلا المتبَحِّرُون، فكان يُرسِل عن عمر بن الخطاب، وأبي عُبَيدة بن الجرَّاح، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي ذَرٍّ، والمغيرة بن شعبة، وحذيفة بن اليمان، ومعاذ بن جبل، وسلمان الفارسي، وأبي هريرة، وعائشة ﷺ، كل هؤلاء روايته عنهم على الإرسال والحوالة من غير سماع)(٣).

ولكثرة إرساله رماه بعضهم بالتدليس، كالذهبي، فإنه قال عنه في «الميزان»: (هو صاحب تدليس)، وبالغ الحافظ ابن حجر فذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع.

---

(١) «سنن الترمذي» (٤/٢٤٣).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٥) وذكره تحت (النوع السادس والعشرين من علوم الحديث، وهو معرفة المدلسين الذين لا يُميِّز مَن كَتَبَ عنهم بين مَا سمِعُوه، وما لم يسمعوه، وفي التابعين وأتباع التابعين، وإلى عصرنا هذا، منهم جماعة ..) وذكر مكحولاً منهم.

(٣) «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/١٢١).

وفي وصفه بالتدليس - بمعناه الاصطلاحي - نظر، فضلاً عن أن يكون من المكثرين منه، وما وقفت على من وصفه بالتدليس من المتقدِّمين إلا ما كان من ابن حبان فإنه قال في ترجمته من «الثقات»: (ربما دلَّس)، وهذا يدل على قلة تدليسه عنده.

فما أدري من أين للحافظ رحمه الله وصفه بكثرة التدليس؟، بل الحافظ نفسه في «التقريب» - وهو متأخرٌ في التأليف عن كتابه في «المدلسين» - لم يصفه بالتدليس مطلقاً، وإنما وصفه بكثرة الإرسال، مع أن وصف الذهبي له بالتدليس إنما يقصد به الإرسال، فإنه قال عنه في «تذكرة الحفاظ»: (يرسل كثيراً ويدلِّس عن أُبَيّ بن كعب، وعبادة بن الصامت، وعائشة، والكبار) ورواية مكحول عن هؤلاء إرسالٌ لا تدليس، فإنه لم يسمع منهم أصلاً، وإطلاق «التدليس» على «الإرسال» معروفٌ عند بعض الأئمة، ومنهم الذهبي رحمه الله، وقد قال في تعريف «التدليس» في كتابه «الموقظة»[1]: (المدَلَّسُ: ما رواه الرَّجُلُ عن آخَرَ ولم يَسمَع منه أو لم يدركه)، وهذا يشمل «التدليس» و«الإرسال» بنوعيه الخفي والجلي.

فالمقصود أن وصف مكحول بالتدليس - بمعناه الاصطلاحي - فيه نظر، ولم أقف على بينة واضحة لمن رماه بكثرة التدليس، ثم وجدتُ الحافظ ابن حجر قال في «تخريج الأربعين النووية»[2]: (مكحولٌ كثير الإرسال، فلا يحتج بعنعنته إلا إذا صرح بالتحديث)، فجعل ابن حجر كثرة إرساله عمن لم يلقهم أو لم يسمع منهم موجباً للتوقف في قبول عنعنته حتى يصرح بالسماع، ووافقه على هذا تلميذه السخاوي فإنه قال بعدما ذكر الاختلاف في سماع مكحول من أبي ثعلبة: (وعلى كل حال فمن يكون كثير الإرسال لا يحتج من حديثه إلا بما يصرح فيه)[3].

وكان رحمه الله ممن يقول بالقدر، لكنه رجع عنه، قال ابن معين: (كان قدرياً ثم رجع عنه).

ومكحول من الخامسة، مات سنة (١١٢هـ) تقريباً، أخرج له الجماعة إلا البخاري.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٧/٤٥٤)، و«الثقات» العجلي (٢/٢٥٩)، و«الجرح والتعديل» (٨/٤٠٨)، و«ثقات ابن حبان» (١/٤٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/٤٦٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٥٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١٧٧)، و«جامع التحصيل» (ص٢٨٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١/٣٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٨٩)، و«التقريب» (رقم٦٨٧٥)، و«تعريف أهل التقديس» (ص٤٦)، و«معجم المدلسين» (ص٤٥١-٤٥٣).

---

(١) (ص٤٧).

(٢) نقل كلامه ابن علان الصديقي في «دليل الفالحين» (٨/٦٥٦).

(٣) نقل كلامه أيضاً ابن علان الصديقي في المصدر السابق.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث رجاله كلهم ثقات، لكنه منقطع بين مكحول وأبي ثعلبة[1]، فإن مكحولاً لم يسمع من أبي ثعلبة وإن كان معاصراً له، وقد أعله بهذا غير واحد من الحفاظ.

قال ابن عساكر: (هذا حديثٌ غريبٌ، ومكحول لم يسمع من أبي ثعلبة)[2].

وقال ابن حجر: (رجاله ثقات إلا أنَّه منقطع)[3].

وأعله بالانقطاع أيضاً: الحافظ ابن رجب[4]، والذهبي[5].

قلت: ولم أر للأئمة المتقدمين نص صـــريح في عدم سماع مكحول من أبي ثعلبة[6]، وإنما أُخِذَ هذا من مفهوم كلامهم، ومنها: قول أبي حاتم: سـألتُ أبا مُسـهِرٍ: (هل سمع مكحولٌ من أحدٍ من أصـــحاب النبيِّ ﷺ؟ قال: ما صَـــحَّ عندنا إلا أنس بن مالك، قلت: واثلة؟ فأنكره)[7]، ومفهوم كلام أبي مُسهر أن مكحولاً لا يصح له سماع من أبي ثعلبة ولا غيره من الصحابة سوى أنس.

---

(١) ينظر: «المراســيل» لابن أبي حاتم (ص٢١١-٢١٣)، و«تاريخ دمشـــق» (٦٠/٢٠٩-٢١١)، و«غرر الفوائد المجموعة» لابن العطار (ص٢٤١-٢٤٥)، و«سـير أعلام النبلاء» (٥/١٥٦) و«جامع التحصـيل» للعلائي (ص٢٨٥)، و«تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي (ص٣١٤-٣١٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/٤٩).

(٢) «معجم الشيوخ» (٢/٩٦٥).

(٣) «المطالب العالية» (١٢/٤١٦).

(٤) ينظر: «جامع العلوم والحكم» (٢/١٥٠).

(٥) ينظر: «المهذَّب في اختصار السنن الكبير للبيهقي» (٨/٣٩٧٦)

(٦) تنبيه: وقع لابن الملقن في كتابه «المعين على تفهم الأربعين» (ص٣٥٨) وهمٌ عجيبٌ تابعه عليه بعض من جاء بعده، كابن حجر الهيتمي في «الفتح المبين» (ص٤٩٦)، وابن علان الصديقي في «الفتوحات الربانية» (٧/٣٦٥).

فإنه ذكر أن سماع مكحول من أبي ثعلبة مختلفٌ فيه، ونقل عن ابن معين أنه قال: (إنه سَمِعَ مِنهُ)، ثم قال: (وأنكرَ أبو مِسْهَر سماعه منه، وقال أبو حاتم: (دخل عليه ولم يسمع منه)، وقال أبو زُرْعَةَ: (لم يسمع منه))، وهذا كله وهمٌ، فإن هذا الاختلاف وهذه الأقوال هي في سماع مكحول من واثلة بن الأسـقع، وليسـت في أبي ثعلبة الخشـني - راوي الحديث -، فكأنه التَبَسَ على ابن الملقن «واثلة» بـ«ثعلبة».

وانخدع بعض الشراح بهذا النقل، فجزموا بسماع مكحول من أبي ثعلبة، وقالوا: المثبِتُ مقدَّمٌ على النافي!!، فليُتَنَبَّه لذلك.

(٧) «المراسيل» (ص٢١١).

لكن جزم جماعة من حذَّاق المتأخرين بعدم سماعه من أبي ثعلبة، منهم: ابن عساكر[١]، ورشيد الدين ابن العطار[٢]، والذهبي[٣]، والمزي[٤]، وأبي الحسين العراقي[٥]، والحافظ ابن حجر[٦].

ولم أر من أثبت سماع مكحول من أبي ثعلبة إلا الجورقاني في كتابه «الأباطيل» فإنه قال: (وقد قيل: إنه سمع أنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأبا ثعلبة الخشني، فسماعه من هؤلاء الثلاثة صحيح ثابت متصل، ولا يصح له سماع من أحد من الصحابة غير هؤلاء الثلاثة، وإن ذلك يخفى إلا على الحفاظ)[٧].

قلت: أما سماعه من **أنسٍ** فمتفق عليه، وأما من **واثلة** فمختلف فيه، فأنكره: أبو مسهر، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأثبته: ابن معين، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن يونس، وصالح جزرة وغيرهم، وأما من **أبي ثعلبة** فلم أر من سبق الجورقاني إلى إثبات سماعه منه.

وقد ذكر العلائي أن مكحولاً معاصرٌ لأبي ثعلبة في السِّنِّ والبلد، ثم قال: (فيحتَمل أن يكون لقِيه، وأن يكون أرسل عَنهُ كعادته).

قلت: والقول بعدم سماعه منه هو المعتمد، سواء أثبتنا اللقاء بينهما أو نفيناه، والله أعلم.

---

(١) قد سبق نقل كلامه آنفاً.

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٤٦).

(٣) قال في «سير أعلام النبلاء» (١٥٦/٥) في ترجمة (مكحول): (وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم ..) وذكر منهم: أبا ثعلبة الخشني. وفي «تذكرة الحفاظ» (١١١/١) ساق حديثاً من رواية مكحول عن أبي ثعلبة ثم قال: (رواته ثقات لكنه منقطع بين مكحول وأبي ثعلبة).

(٤) «تحفة الأشراف» (١٣٣/٩)، و«تهذيب الكمال» (١٦٨/٣٣).

(٥) «المغني عن حمل الأسفار» (٩٥٠/٢).

(٦) ذكر في «تهذيب التهذيب» (٤٩/١٢) في ترجمة (أبي ثعلبة الخشني) أن مكحولاً لم يدركه.

ونقل ابن علان الصديقي في «دليل الفالحين» (٦٥٦/٨) كلاماً لابن حجر نقله من كتابه «تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العلية»، وفيه تعليق ابن حجر على قول أبي حاتم: (لم يَسمَع مكحولٌ من معاوية بن أبي سفيان، ولا من واثلة بن الأسقع، ولم ير أبا أمامة الباهلي) قال ابن حجر: (قلت: إذا لم يصح سماعه من أبي أمامة (ت٨٦هـ) وواثلة (ت ٨٥هـ) وهما ممن تأخَّرَت وفاتُهما وكان معاصراً لهما، فيبعد صحة سماعه من أبي ثعلبة أيضاً، وإن كان عَصْرِيُّه والله أعلم).

(٧) «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١٢١/٢).

وهذا الحديث رجاله ثقات كما سبق، وما له من علة إلا الانقطاع، ولولا ذلك لقيل بصحته، ولعل من صحَّحه[1] أو حسَّنه[2] لم يتفطن لعلة الانقطاع هذه، لا سيما مع المعاصرة وإمكانية اللقاء بينهما، ولكن الحديث قد يتقوى بشواهده، ومنها حديث أبي الدرداء ﷺ المذكور بعد هذا الحديث، فإن إسناده جيدٌ لكنه منقطع أيضاً،

فقد يقال: بأن حديث أبي ثعلبة هذا حسن بشواهده، والله أعلم.

---

(١) ممن صححه: ابن الصلاح – فيما نقله ابن الملقن عنه –، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٢٣).

(٢) ممن حسَّنه: أبو بكر بن السمعاني في «أماليه» – فيما نقله ابن رجب عنه –، والنووي في «الأربعين»، وأبو الفتوح الطائي في «الأربعين الطائية» (ص١١٧).

قال البزَّار في «مسنده» (١٠/رقم٤٠٨٧):

حَدَّثنا إبرَاهِيمُ بنُ عَبدِ الله، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ عَبدِالرَّحمن الدِّمَشْقيُّ،حَدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِم بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَن أَبيهِ، عَن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ فَاقْبَلُوا مِنَ اللهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شَيْئاً»، ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾** [مريم:٦٤].

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» -كما في «تفسير ابن كثير» (٥/٢٥٠) -، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/رقم٢١٠٢) كلاهما من طريق إسماعيل بن عيَّاش.
- وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/رقم٢٠٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٤٠٦) - وعنه: البيهقي في «الكبرى» (١٠/رقم١٩٧٢٤) - كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

كلاهما: (إسماعيل بن عياش، وأبي نعيم) **عن عاصم بن رجاء بن حيوة، به.**

❖ رجال الإسناد:

• إبراهيمُ بنُ عبدِ الله.

هو: إبراهيم بن عبد الله بن الجنُيد، أبو إسحاق البغدادي ثم السامرائي، المعروف بـ«الخُتُّلِي»(١).

روى عن: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ويحيى بن معين، ةغيرهما.

وعنه : البزار، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم.

ثِقَةٌ فاضل.

وثَّقه الخطيب البغدادي، وقال: (عنده عن يحيى بن معين سؤالات كثيرة، تدل على فهمه).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الشيخ الإمام الحافظ)، وقال: (له جموع، وتواليف، ورحلة واسعة).

وقال في «التذكرة»: (لم أظفر له بوفاة، وكأنها في حدود الستين ومئتين).

---

(١) **الخُتُّلِي** - بضم الخاء، والتاء المشددة، وحُكِيَ في التاء الفتح أيضاً - نسبة إلى «الخُتُّل» قريةٌ على طريق خرسان، للخارج من بغداد. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/٤٤)، و«توضيح المشتبه» (٢/٢٠١)، و«تبصير المنتبه» (١/٢٩٧).

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (١١٠/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٥/٧)، و«تاريخ دمشق» (٤/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٣١/١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٢٤).

• سُلَيمانُ بنُ عبدِالرَّحمن الدِّمشقيُّ.

هو: سُلَيمان بن عبد الرحمن بن عيسَى التميمي، أَبُو أيوب الدمشقي، ابن بنت شرحبيل.

أحد الأعلام، ثقةٌ فقيهٌ، لكنه مكثرٌ من الرِّواية عن الضعفاء والمجاهيل، فوقعت المناكير في حديثه بسبب ذلك.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصلة.

• إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ.

هو: إسماعيلُ بنُ عيَّاش بن سُليمٍ العَنَسيُّ، أبو عُتبة الحمصيُّ.

قال ابن حجر في «التقريب»: **(صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّطٌ في غيرهم).**

وقد تقدمت ترجمته.

• عاصِم بنِ رجاءِ بنِ حيوةَ.

هو: عاصمُ بن رَجاء بن حَيْوَة الكِنْدي، الفَلَسطِيني.

روى عن: أبيه رجاء بن حيوة، وداود بن جميل، وغيرهما.

وعنه: إسمَاعِيل بن عيَّاش، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهما.

لا بأس به.

ذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من ثقات أهل الشام ومتقنيهم).

وقال ابن عبد البر: (ثقةٌ مشهورٌ، روى عنه جماعة من أهل الشام وأهل العراق)(١).

قال ابن معين: (صويلح).

وقال أبو زُرعة: (لا بأس به).

وضعفه الدارقطني في «العلل»(٢).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ يَهِمُ).

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١٦٤/١).

(٢) (٢١٦/٦).

قلت: والظاهر أنه عاصماً هذا لا يصل إلى درجة الثقة، بل هو دون ذلك، فإن قول ابن معين فيه (صويلح)، وكذلك تضعيف الدارقطني له يدل على لينٍ فيه، فالقول بثقته مع ما قيل فيه من عبارات التليين والتضعيف، لا يستقيم، ولعل الأقرب في حاله أنه لا بأس به كمال قال أبو زرعة.

من الثامنة، أخرج له أبو داود، والتِّرمذي، وابن ماجه.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣٤٢/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٢٥٩/٧)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٣/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣٥٠/٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٢/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤١/٥)، و«التقريب» (رقم٣٠٥٨).

• أبوه.

هو: رجاء بن حَيْوَة - بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو — الكندي، أبو المقدام — ويقال: أبو نصر — الفلسطيني.

روى عن: أبي الدراء — ولم يسمع منه -، وأبو صالح السمَّان، وغيرهما.

وعنه: ابنه عاصم، وثور بن يزيد، وغيرهما.

أحد الأئمة الأعلام الكبار، ثقة فقيه جليل القدر.

قال ابن سعد: (كان ثقةً فاضلاً كثيرَ العلم).

ووثَّقه: العجلي، والنَّسائي، وغيرهما.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان من عُبَّاد أهل الشام وزُهَّادِهم وفقهائهم).

وقال مطر الورَّاق: (ما لقيتُ شاميَّاً أفضل - وفي رواية: أفقه - من رجاء بن حيوة).

وقال ابن عون: كان إبراهيم النخعي، والحسن، والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن مُحَمَّد، ومُحَمَّد بن سيرين، ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه).

وقال النووي: (أجمعوا على جلالته وعِظَمِ فَضلِه في نفسِه وعِلمِه).

ونعته الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ(الإمام شيخ أهل الشام، وكبير الدولة الأموية)، وقال: (هو الذي أشار على سليمان بن عبد الملك باستخلاف عمر بن عبد العزيز).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فقيه).

من الثالثة، مات سنة (١١٢هـ)، أخرج له الجماعة إلا البخاري أخرج له تعليقاً.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٤٥٤/٧)، و«الجرح والتعديل» (٥٠١/٣)، و«ثقات ابن حبان» (٢٣٧/٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٨٩)، و«تاريخ دمشق» (٩٦/١٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات»

(١٩٠/١)، و«تهذيب الكمال» (١٥١/٩)، و«الكاشف» (١/رقم١٥٥٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٩/١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٦٦/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٥/٣)، و«التقريب» (رقم١٩٢٠).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الإسناد إسنادٌ شاميٌّ جيّدٌ، لولا ما فيه من الانقطاع بين رجاء بن حيوة (ت:١١٢هـ) وبين أبي الدرداء ﷺ (ت:٣٢هـ)، فإن أبا الدرداء ﷺ قديم الوفاة، وبين وفاتيهما (٨٠ سنة)، والظاهر أن رجاء لم يدرك أبا الدرداء، وقد نص الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة»[١] على أنه لم يدركه، وقال في «التهذيب» في ترجمة رجاء بن حيوة: (روايته عن أبي الدرداء مرسلة).

وقال العلائي: (رجاء بن حيوة يروي عن: معاذ، وأبي الدرداء، وهو مرسل)[٢] يعني روايته عنهما.

وذكر هذا أيضاً الحافظ الذهبي، فإنه قال في ترجمة "رجاء بن حيوة" من كتابه «التذهيب»: (أرسل عن معاذٍ وأبي الدرداء)[٣]، وقال في «السير»: (حدَّث رجاءٌ عن معاذِ بنِ جبل، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت وطائفة؛ أرسل عن هؤلاء، وعن غيرهم)[٤]، وقال في «المهذب في اختصار السنن الكبرى للبيهقي» بعدما ساق الحديث: (إسناده منقطع)[٥].

وأعله بالانقطاع أيضاً: ابن الملقن في «المعين»[٦]، وقال الحافظ ابن رجب: (إسناده ضعيف)[٧].

بينما ذهب بعض الحفَّاظ إلى تحسين الحديث بل قال بعضهم بتصحيحه، وقال البزار: (هذا الحديثُ لا نعلمهُ يروى عن رسُولِ الله ﷺ من وجهٍ من الوجوهِ بهذا اللَّفظ إلا من هذا الوجهِ بهذا الإسنادِ، .. وإسنادُه صالِحٌ)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الهيثمي: (إسناده حسن ورجاله موثقون)[٨].

قلت: لا ريب أن هذا الحديث إسناده جيِّد الإسناد لو سِلِمَ من الانقطاع.

---

(١) (٥٦٨/١٢).

(٢) «جامع التحصيل» (ص١٧٥).

(٣) «تذهيب التهذيب الكمال» (٢٣٤/٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥٥٧/٤).

(٥) «المهذب في اختصار السنن الكبرى للبيهقي» (٣٩٧٥/٨).

(٦) (ص٣٥٩).

(٧) «جامع العلوم والحكم» (١٥١/٢).

(٨) «المجمع الزوائد» (١٧١/١).

وقد روي الحديث عن أبي الدرداء من وجه آخر، لكنه واهٍ جداً.

فقد أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/رقم١١١١) و«الأوسط» (٧/رقم٧٤٦١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٩٦-٩٧) كلاهما من طريق أَصْرَم بن حَوشب الخراساني، عن قرة بن خالد، عن الضحاك بن مزاحم، عن طاوس، قال: سمعت أبا الدرداء رفعه، وذكر الحديث بنحوه.

قال الطبراني عقبه: (لم يروه عن قرة إلا أصرم بن حوشب).

وقال ابن عدي: (هذا الحديث باطل عن قرة بن خالد، لا يحدث به عنه غير أصرم هذا).

و«**أَصْرَم بن حَوْشب**»[1] هذا متروك الحديث بالاتفاق، قال فيه ابن معين: (كذاب خبيث)، وقال البخاري ومسلم والفلاس وأبو حاتم والنسائي: (متروك)، وقال ابن حبان: (كان يضع الحديث على الثقات)، وقال الدارقطني: (منكر الحديث)، وقال الذهبي في «الميزان»: (هالك).

وجاء عن الضحاك أيضاً من وجه آخر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/رقم٨٩٣٣)، والدارقطني في «سننه» (٥/رقم٤٨١٤) من طريق نهشل بن سعيد الخراساني، عن الضحاك، عن طاوس به، بنحوه، وفيه قصة.

و«**نهشل بن سعيد**»[2] هذا متروك الحديث أيضاً بالاتفاق، وكذبه أبو داود الطيالسي وإسحاق بن راهويه، وقال البخاري: (أحاديث مناكير)، وقال النسائي وأبو حاتم: (متروك الحديث)، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: (يروي عن الضحاك الموضوعات)، وقال الذهبي في «الكاشف»: (واه).

فالمقصود أن طريق عاصم بن رجاء عن أبيه عن أبي الدرداء هو أحسن طرق هذا الحديث على ما فيه من الانقطاع، وأما طريق أصرم بن حوشب، ونهشل بن سعيد فواهيةٌ لا يتلفت لها.

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٢/٥٦)، و«الجرح والتعديل» (٢/٣٣٦)، و«المجروحين» (١/١٨١)، و«الكامل في الضعفاء» (٢/٩٥)، و«تاريخ بغداد» (٧/٤٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (١/٢٧٢)، و«لسان الميزان» (٢/٢١٠).

(٢) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٨/١١٥)، و«الجرح والتعديل» (٨/٤٩٦)، و«المجروحين» (٣/٥٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٨/٣٢٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٣١)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٨٨٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم٧١٩٨).

قال أبو داود في «السنن» (٥/رقم٣٨٠٠):

حَدَّثَنا **محمَّدُ** بنُ دَاوُدَ بنِ صَبِيحٍ، حَدَّثَنا الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنا **محمَّدٌ** - يعني: ابنَ شَرِيكٍ المكيَّ -، عن عَمْرِو بنِ دِينَارٍ، عن أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: **«كَانَ أَهلُ الجَاهِلِيَّةِ يَأكُلُونَ أَشْيَاءَ، ويَتْرُكُونَ أَشْيَاءَ تَقَذُّرَاً، فبعَثَ الله عَزَّوَجَلَّ نَبِيَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْزَلَ كِتَابَه، وَأَحَلَّ حَلَالَه وحَرَّم حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهو حَلالٌ، ومَا حَرَّمَ فهو حَرَامٌ، ومَا سَكَتَ عَنهُ فهو عَفْوٌ»، وتلا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً﴾ إلى آخِرِ الآية** [الأنعام:١٤٥].

❖ تخريج الأثر:

أخرجه من طريق أبي داود: الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/رقم٥٠٤).

- وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/رقم٨٠٠٠) عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي.
- وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢٨/٢) عن أبي أميَّة محمَّد بن إبراهيم الطَّرْسُوسي.
- وأخرجه الطحاوي أيضاً في «شرح مشكل الآثار» (الموضع السابق) عن فهد بن سليمان بن يحيى الكوفي.
- وأخرج الحاكم في «المستدرك» (٤/رقم٧١١٣) من طريق أحمد بن حازم الغفاري.

أربعتهم: (المسروقي، وأبو أمية، وفهد بن سليمان، وأحمد بن حازم) **عن أبي نعيم الفضل بن دكين، به، بمثله.**

❖ رجال الأثر:

• محمَّدُ بنُ داودَ بنِ صَبِيحٍ.

هو: مُحَمَّد بن داود بن صبيح، أبو جعفر المِصِّيصِي.

روى عن: أبي نُعَيم الفضل بن دُكَين، والإمام أحمد، وغيرهما.

وعنه: أَبُو داود – وهو ممن لا يروي إلا عن ثقة عنه –، والنَّسَائي، وغيرهما.

ثقةٌ فاضلٌ.

قال أبو داود: (كان مُحَمَّد بن داود بن صبيح يتفقد الرِّجال، ولم يكتب عَن أبي كريب لحال المحنة، ولم يُحدِّث عن سَعْدويه ولا عَن أبي نصر التمَّار، وما رأيتُ رجلاً قطُّ أعقلَ منه).

وقال النَّسائي: (لا بأس به).

وقال أبو بكر الخلال: (كان من خواصِّ أحمدَ بن حنبل ورؤسائهم، وكان يُكْرِمُه ويُحدِّثُه بأشياء لا يُحدِّثُ بها غيره).

وَقَال الجِعَابي في «تاريخ الموصل»: (كَانَ فاضلاً ورِعَاً).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوقٌ عاقلٌ ورعٌ).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ فاضلٌ).

من الحادية عشرة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن مات بين سنة (٢٤١-٢٥٠هـ)، وقال: (مات كهلاً)، أخرج له أبو داود والنسائي.

ينظر في ترجمته: «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٥٣/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٧٥/٢٥)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٨٣٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٢٢٣/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٤/٩)، و«التقريب» (رقم٥٨٦٩).

• الفضلُ بنُ دُكَيْن.

هو: الفضل بن دُكَين بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، أبو نُعيم الملاَئِي الكوفي الأحول، مشهورٌ بكنيته.

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، كان في غاية الحفظ والإتقان.

تقدَّمت ترجمته.

• محمَّد بنُ شَرِيكٍ المكيّ.

هو: مُحَمَّد بن شَرِيك المكي، أَبُو عثمان.

رَوَى عَن: عَمْرو بن دينار، وعطاء بن أَبِي رباح، وغيرهما.

وعنه: أبو نعيم الفضل بْن دكين، ووكيع بن الجراح، وغيرهما.

ثقة.

وثَّقه: الإمام أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والدارقطني.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

وقال أبو حاتم، والنسائي، ويعقوب بن سفيان: (لا بأس به).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وهو كما قال.

من السابعة، مات سنة (١٦٨هـ)، روى له أَبُو داود.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٢٨٤/٧)، و«الثقات» لابن حبان (٤٢٢/٧)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (رقم٤٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٦٩/٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٢١/٩)، و«التقريب» (رقم٥٩٥٧)

• عَمرو بنُ دينَار.

هو: عَمْرو بنِ دِينَار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحي مولاهم.

روى عن: أبي الشعثاء جابر بن زيد، وأبي صالح السمان وغيرهما.

وعنه: محمد بن شريك، وسفيان بن عيينة – وكان أثبت الناس فيه –، وخلقٌ من الكبار.

قال النووي: (أجمعوا على جلالته، وإمامته، وتوثيقه، وهو أحد أئمة التابعين، وأحد المجتهدين أصحاب المذاهب).

قال ابن عيينة: (حدَّثنا عمرو بن دينار وكان ثِقةً ثِقةً ثِقةً ثِقةً) أربع مرات.

وقال أيضاً: (كان عمرو بن دينار يحدِّث بالمعاني، وإبراهيم بن ميسرة يحدِّث كما سمع، وكان عمرو فقيهاً).

وقال الإمام أحمد: (كان شعبة لا يُقدِّم على عمرو بن دينار أحداً، لا الحَكَم، ولا غيره، يعني في التَّثّبت)، قال: (وكان عمرو مولى، ولكنَّ الله شرَّفه بالعلم).

قال ابن حجر في «التقريب»: (ثِقةٌ، ثَبتٌ).

من الرابعة، مات سنة (١٢٦هـ)، وله ثمانون سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الطبقات الكبرى» (٤٧٩/٥)، و«الجرح والتعديل» (٢٣١/٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٥٦/٢-٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٥/٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٠٠/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨/٨)، و«التقريب» (رقم٥٠٢٤).

• أبو الشَّعْثَاءِ.

هو: جابر بن زيد الأزدي البصري، أبو الشعثاء، مشهور بكنيته.

روى عن: ابن عبَّاس رضي الله عنه، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه، وغيرهما.

وعنه: عمرو بن دينار، وقتادة، وغيرهما.

ثقة فقيه، من كبار أصحاب ابن عباس.

قال النووي: (اتفقوا على توثيقه وجلالته، وهو معدود في أئمة التابعين وفقهائهم).

قال ابن عباس: (لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علماً من كتاب الله)، وقال مرةً لهم: (تسألوني وفيكم جابر بن زيد؟!).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فقيه).

من الثالثة، مات سنة (٩٣هـ)، ويقال بعدها، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٤٩٤/٢)، و«ثقات ابن حبان» (١٠١/٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٥١٦/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٣٤/٤)، و«الكاشف» (١/رقم٧٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤/٢)، و«التقريب» (رقم٨٦٥).

❖ الحكم على الأثر:

هذا أثر صحيح عن ابن عباس، رجال إسناده كلهم ثقات.

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**[1]:

السُّكُوت: مصدرٌ من الفعل سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتاً، فهو ساكتٌ.

وهو: خلاف النُّطق، وقيل: هو تركُ الكلام مع القدرة عليهِ.

قال الأزهري: (قال اللَّيثُ: يُقال: سَكتَ الصَّائِتُ يَسكُتُ سُكُوتاً إذا صَمتَ، ويُقال: سَكتَ الرَّجلُ يَسكُتُ سَكْتاً إذا سَكَنَ، وسَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتاً وسَكْتاً إذا قطع الكلامَ).

وقال ابنُ فارسٍ: (السين والكاف والتاء يدل على خلاف الكلام. تقول: سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتَاً، ورَجُلٌ سِكِّيتٌ. ورماه بسُكَاتَةٍ، أي: بما أَسْكَتَهُ. وسَكَتَ الغَضَبُ، بمعنى سَكَنَ ..).

وقال الراغب الأصفهاني: (السُّكُوتُ مختصٌّ بترك الكلام، ورجلٌ سِكِّيتٌ، وسَاكُوتٌ: كثير السّكوت، .. والسَّكْتُ يختصّ بسكون النَّفَس في الغِنَاء، .. ولَمَّا كان السُّكوتُ ضرباً من السُّكونِ استُعِيرَ له في قوله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف:١٥٤]).

وفرَّق بعضُهم بين «السُّكُوت» و«الصَّمْت»، قال الزَّبِيديُّ في «تاج العروس»: (قال شيخُنا – هو اللُّغَوي الفَذّ محمَّد ابن الطيِّب الفاسي – عن بعض المحقِّقين: إنَّ السُّكوتَ هو تركُ الكلام مع القدرة عليهِ. قالوا: وبالقيد الأخير يُفارقُ الصَّمتَ، فإنَّ القدرةَ على التَّكلُّم لا تُعتبر فيه، قاله ابنُ كمال باشا، وأصلُه للرَّاغب الأَصبهانيُّ، فإنَّه قال في «مُفرداته»: الصَّمْتُ أَبلغُ من السُّكُوت؛ لأَنه قد يُستعملُ فيما لا قُوَّةَ لهُ على النُّطْق، ولذا قيل لِما لا نُطقَ لهُ: الصَّامِتُ والمِصْمَت، والسُّكوتُ يقالُ لما لهُ نُطقٌ، فيَترُكُ استعمالَه. قالَ شيخُنا: فإطلاقُ الفَيُّوميّ في «المصبَاح» كغيرِهِ أحدَهُما على الآخَر، من الإِطلاقات اللُّغويَّة العامَّة).

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دلت الدراسة الحديثية على ضعف الأحاديث الواردة في الباب، وأمثلها حديث أبي ثعلبة الخشني، وكذلك حديث أبي الدرداء لولا ما فيهما من الانقطاع كما سبق بيانه وتفصيله، لكن قد يقال بأن أحدهما يتقَوَّى بالآخَر، فيكون الحديث على هذا من قبيل الحسن بشواهده.

وقد صح وصف الله تعالى بـ«**السُّكُوت**» على لسان سلمانَ الفارسي وابنِ عباس رضي الله عنهما.

---

(١) ينظر مادة (سكت): «تهذيب اللغة» (١٠/٢٩-٣٠)، و«الصحاح» (١/٢٥٣)، و«مقاييس اللغة» (٣/٨٩)، و«المفردات في غريب القرآن» (ص٤١٦)، و«لسان العرب» (٢/٤٣)، و«تاج العروس» (٤/٥٥٩).

وصفة «السكوت» من صفات الله عز وجل الفعلية الاختيارية، المتعلقة بمشيئته واختياره، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع عليها، فقال: (ثبت بالسنَّة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت)(١).

وإذا كان معتقد أهل السنة والجماعة أن كلام الله عزَّ وجل متعلق بمشيئته(٢)، فهذا يقتضي أنَّه سبحانه إذا شاء تكلَّم، وإذا شاء لم يتكلَّم، وهذا هو السكوت(٣).

والسكوت الموصوف به الله عز وجل على نوعين:

الأول: السكوت الذي هو ترك الكلام مع القدرة عليه.

والثاني: السكوت الذي هو ترك الخطاب بالحكم في بعض الأشياء فلم يأمر بها ولم ينه عنها.

وهذا النوع الثاني من السكوت هو الذي جاء إطلاقه على الله عز وجل في حديث أبي ثعلبة الخشني، وفيه: «وَسَكَتَ عن أشياءَ من غَيرِ نِسيَانٍ فَلا تَبحَثُوا عنها»، وفي حديث أبي الدرداء: «ومَا سَكَتَ عنه فهو عَفْوٌ»، فالسكوت هنا المراد به ترك الخطاب الحكم، وليس المراد به السكوت الذي هو ضد التكلم.

وهذا النوع من السكوت لم ينكره المعطِّلة.

وأما السكوت الذي هو ضِدُّ التكَلُّم فهو - وإن لم يرد بخصوصه نصٌّ صريحٌ - لكنَّه هو مقتضى القول بالمشيئة في كلام الله عز وجل، كما هو معتقد أهل السنة، لأن من يتكلم إذا شاء معناه أنه لا يتكلم إذا شاء، وهذا هو عين السكوت، وقد نص على هذا ابن خزيمة رحمه الله فإنه لَمَّا حدثت فتنة الكلابية في زمانه(٤)، وقال بقولهم بعض أصحابه فأنكروا المشيئة في كلام الله عز وجل، وقالوا إنه كلامه قديم أزلي لا تَعَلُّقَ له بالمشيئة، انبرى لهم ابن خزيمة، فلم يزل يصيح بتشويه هذا القول ويصنف في ردِّه كأنَّه مُنذِر جيشٍ، حتى دُوِّن في الدَّفَاتر، وتَمَكَّن في السَّرائر، ولُقِّنَ في الكتَاتِيب، ونُقِشَ في المحاريب: (أنَّ الله متكَلِّمٌ؛ إن شاء تكلَّمَ، وإن شاء

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/١٧٩).

(٢) قال ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٣/٣٦٠): (الكلام صفة كمال، والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل لا يُعقَل متكَلِّمٌ إلا كذلك).

(٣) ينظر: «شرح القصيدة الدالية للكلوذاني» لشيخنا عبدالرحمن البرَّاك (ص٨٣).

(٤) ينظر في خبرها ما ذكره أبو إسماعيل الهروي في كتابه «مناقب الإمام أحمد» ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في عدد من كتبه، منها: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/٧٦ وما بعدها)، و«شرح الأصبهانية» (ص٢٣٥-٢٣٧).

سَكَتَ)، فأطلق ابن خزيمة – وهو من أئمة أهل السنة في زمانه – «السكوت» – الذي هو ضد التكلم – على الله عز وجل.

وقال أبو نصر السجزي: (ومنع كثير من أهل الكلام[1] إطلاق السكوت عليه، ومن أهل الأثر من جوَّز إطلاق السكوت عليه؛ لوروده في الحديث، وقال: معناه تركه التوبيخ والتقرير والمحاسبة اليوم، وسيأتي يوم يقرر فيه ويحاسب ويوبخ، فذلك الترك بمعنى السكوت)[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لفظ «السكوت» يراد به السكوت عن شيء خاص، وهذا مما جاءت به الآثار) ثم ذكر حديث أبي ثعلبة الخشني وسلمان الفارسي، ثم قال: (والعلماء يقولون: مفهوم الموافقة أن يكون الحكم في المسكوت عنه أولى منه في المنطوق به، ومفهوم المخالفة أن يكون الحكم في المسكوت عنه مخالفاً للحكم في المنطوق به.

وأما السكوت مطلقاً فهذا هو الذي ذكروا فيه القولين، والقاضي أبو يعلى وموافقوه على أصل ابن كُلَّاب يتأوَّلون كلام أحمد والآثار في ذلك: بأنه سكوت عن الإسماع لا عن التكليم.

وليس مرادهم ذلك كما هو بيِّنٌ لمن تدبَّر كلامَهم، مع أن الإسماع على أصل النفاة إنما هو خَلْقُ إدراك في السامع ليس شيئاً يقوم بالمتكَلِّم، فكيف يوصف بـ«السكوت» لكونه لم يَخْلُق إدراكاً لغيره؟.

فأصل ابن كُلَّاب الذي وافقه عليه القاضي وابن عقيل وابن الزَّغواني وغيرهم أنه منَزَّه عن السكوت مطلقاً، فلا يجوز عندهم أن يسكت عن شيء من الأشياء، إذ كلامه صفة قديمة لذاته لا تتعلق عندهم بمشيئته كالحياة، حتى يقال: إن شاء تكلَّم بكذا، وإن شاء سكت عنه.

ولا يجوز عندهم أن يقال: إن الله سكت عن شيء كما جاءت به الآثار، بل يتأوَّلونه على عدم خلق الإدراك.

والله منَزَّهٌ عن الخَرَس باتفاق الأُمَّة، وهذا مما احتجوا به على قِدَم الكلام، وقالوا: لو لم يكن متكَلِّماً للَزِمَ اتصافُه بضِدِّه كالسُّكُوت والخَرَس، وذلك ممتَنِعٌ عندهم، سواء قيل: هو سُكوتٌ مطلَقٌ، أو سُكوتٌ عن شيءٍ معيَّنٍ)[3].

---

(١) في المطبوع: (أهل العلم)، وأشار المحقق في الحاشية إلى أنه ورد في إحدى النسخ الخطية: (أهل الكلام)، ولعله هو الأقرب، فإن الذين يمنعون من وصف الله بذلك هم أهل الكلام.

(٢) نقل كلامه ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/٨٩)، وعزاه إلى كتابه «الإبانة في مسألة القرآن».

(٣) «شرح الأصبهانية» (ص٢٣٧-٢٣٩).

ولتمام الفائدة ينظر أيضاً كلامه في: «منهاج السنة النبوية» (٣/٣٦٩-٣٧٠)، و«درء التعارض» (٢/٧٤-٧٦).

وقال يوسف ابن عبد الهادي الحنبلي: (وظاهر الأخبار على أنَّه يسكت في بعض الأحوال)[1]، وهذا هو الحق، فإن «السكوت» المطلق منتفٍ عن الله عز وجل، فإنه سبحانه موصوف بالكلام، وقد تَكَلَّم ويَتكَلَّمُ وسيَتَكَلَّمُ، لكن كلامه مشيئته واختياره، فيتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء.

فالله تعالى موصوف بـــ«السكوت» بإجماع أهل السنة، وأما «الخَرَس» فهو منَزَّهٌ باتفاق الأمَّة؛ لأنَّ «الخَرَس» عَجْزٌ عن النطق مطلقاً، وهذا آفة وعيب ينزه الله عنه، بخلاف «السكوت» فإنه ترك الكلام مع القدرة عليه، وهذا ليس بنقص ولا عيب، ولا شك أن من يتكلم إذا شاء ويترك الكلام إذا شاء أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته.

وإطلاق أئمة السَّلَف -كابن خزيمة وغيره- «السكوت» على الله عز وجل في معرض كلامهم عن صفة «الكلام» له سبحانه، إنما جاء بياناً وتوضيحاً لمذهب أهل السنة في كلام الله عز وجل، وتميزاً له عن مذهب الكلابية والأشاعرة ومن تبعهم، وأنَّ كلامَه عندهم متعلِّقٌ بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، وهذا من تمام كماله وقدرته سبحانه، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (وصف الله عزَّ وجلَّ بـ«السكوت»، هذا من تمام كماله عزَّ وجلَّ، أنَّه إذا شاء تكلَّم وإذا شاء لم يتَكَلَّم)[2].

وهذا النوع من السكوت هو الذي أنكرته الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم؛ لأن كلام الله عندهم أزلي قديم لا تعلُّق له بالمشيئة، وأن كلامه معنى نفسي، قال ابن حجر الهيتمي الأشعري عند شرحه لقوله ﷺ: «وسَكَتَ عن أشياء رحمة لكم»: (ومعنى سكوته تعالى عنها: أنه لم يُنزل حكمها على نبيِّه ﷺ، لا أنه سكت عنها حقيقةً؛ لاستحالة ذلك عليه تعالى؛ إذ الكلام من صفاته النفسية القديمة الذاتية التي لا ينفك تعالى عنها)[3]، ولا شك أن إنكارهم وصف الله بالسكوت مبنيٌّ على قولهم الباطل في صفة «الكلام» لله عز وجل.

فالحاصل أن «السكوت» -بنوعيه- صفة ثابتة لله عز وجل، على ما يليق به سبحانه، ومن تكلَّم باختياره ومشيئته، سَكَتَ باختياره ومشيئته، والله أعلم.

---

(١) «تحفة الوصول» (ص١٠٧).

(٢) «شرح الأربعين النووية» (ص٣١٢).

(٣) «الفتح المبين بشرح الأربعين» (ص٤٩٥)، ونقله -من غير عزوٍ- ابنُ علَّان الصديقي في «الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية» (٧/٣٦٤).

المبحث الثامن عشر

ما ورد في صفة الصبر

قال البخاري في «صحيحه» (٨/٢٥):

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الأَعْمَشُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَيْسَ أَحدٌ - أَوْ: لَيْسَ شَيْءٌ[(١)] - أَصْبَرَ عَلَى أَذىً سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ[(٢)] لَهُ وَلَداً، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري (٩/١١٥) من طريق أبي حمزة السكري، بمثله.
- وأخرجه مسلم (٤/رقم٢٨٠٤) من طريق أبي معاوية الضرير، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق أبي أسامة، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق وكيع، بنحوه، دون قوله: «ويُجْعَلُ له الوَلَدُ».

أربعتهم: (أبو حمزة، وأبو معاوية، وأبو أسامة، ووكيع) **عن الأعمش به.**

---

(١) شك من الراوي، والظاهر أنه من مسدَّد، فقد أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧/رقم٧٦٦١) من وجهٍ آخر عن (يحيى بن سعيد)، فقال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، وفيه: «ليس أحدٌ» من غير شك.

(٢) اللام في «لَيدْعون» مفتوحةٌ للتأكيد، والدال فيه ساكنة، يعني ينسبون إليه، وجاء في بعض روايات «الصحيح»: بتشديد الدال «لَيَدَّعُون».

ووقع في رواية مسلم: «وَيَجْعَلُون له وَلَداً».

قال الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٥٠٧):

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، مِئَةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ، مَنْ أَحْصَاهَا**[1] **دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، السَّلامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيْمِنُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ، الْغَفَّارُ، الْقَهَّارُ، الْوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الْفَتَّاحُ، الْعَلِيمُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الْخَافِضُ، الرَّافِعُ، الْمُعِزُّ، الْمُذِلُّ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكَمُ، الْعَدْلُ، اللَّطِيفُ، الْخَبِيرُ، الْحَلِيمُ، الْعَظِيمُ، الْغَفُورُ، الشَّكُورُ، الْعَلِيُّ، الْكَبِيرُ، الْحَفِيظُ، الْمُقِيتُ، الْحَسِيبُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، الْمُجِيبُ، الْوَاسِعُ، الْحَكِيمُ، الْوَدُودُ، الْمَجِيدُ، الْبَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الْحَقُّ، الْوَكِيلُ، الْقَوِيُّ، الْمَتِينُ، الْوَلِيُّ، الْحَمِيدُ، الْمُحْصِي، الْمُبْدِئُ، الْمُعِيدُ، الْمُحْيِي، الْمُمِيتُ، الْحَيُّ، الْقَيُّومُ، الْوَاجِدُ، الْمَاجِدُ، الْوَاحِدُ، الصَّمَدُ، الْقَادِرُ، الْمُقْتَدِرُ، الْمُقَدِّمُ، الْمُؤَخِّرُ، الأَوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، الْبَاطِنُ، الْوَالِي، الْمُتَعَالِي، الْبَرُّ، التَّوَّابُ، الْمُنْتَقِمُ، الْعَفُوُّ، الرَّؤُوفُ، مَالِكُ الْمُلْكِ، ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ، الْمُقْسِطُ، الْجَامِعُ، الْغَنِيُّ، الْمُغْنِي، الْمَانِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الْهَادِي، الْبَدِيعُ، الْبَاقِي، الْوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ**».

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/٣٢١): (في قوله: «**مَن أحصاها**» أربعة أقوال: **أحدها**: من حفظها، فسَّره به البخاريُّ في «صحيحه» وتقدَّمت الرواية الصريحة به، وأنها عند مسلم. **ثانيها**: مَن عَرَفَ معانيها وآمن بها. **ثالثها**: مَن أطاقها بحسن الرِّعَاية لها، وتَخَلَّقَ بما يُمكِنُه من العمل بمعانيها. **رابعها**: أن يَقرَأَ القرآن حتى يختِمَه، فإنَّه يستوفي هذه الأسماء في أضعاف التلاوة، وذهب إلى هذا أبو عبد الله الزبيري.

وقال النووي: الأول هو المعتمد. **قلت**: ويحتمل أن يراد مَن تتبعها من القرآن، ولعله مراد الزبيري).

ينظر أيضاً تفصيله لهذه الأقوال والكلام عليها في «فتح الباري» (١١/٢٢٥-٢٢٧) فإنه مهم.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، حَدَّثَنَا بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، وَلاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ(١)؛ وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(٢)، وَلاَ نَعْلَمُ فِي كَبِيرِ شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ ذِكْرَ الأَسْمَاءِ إِلاَّ فِي هَذَا الحَدِيثِ(٣).

---

(١) لم ينفرد به «صفوان بن صالح» عن الوليد كما قال الترمذي، بل تابعه «موسى بن أيوب النصيبي» وهو ثقة أيضاً، وسيأتي ذكر روايته عند تخريج الحديث.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١١/٢١٤): (رواهُ عن أبي هُريرة أيضاً [يعني غير الأعرج]: **همَّامُ بنُ مُنبِّهٍ** عند مُسلمٍ وأحمد، **ومُحمَّدُ بنُ سيرين** عند مُسلمٍ والتِّرمذيّ والطَّبرانيّ في «الدُّعاء» وجعفرٌ الفريابيُّ في «الذِّكر»، **وأبُو رافعٍ** عند التِّرمذيّ، **وأبُو سلمةَ بنُ عبد الرَّحمن** عند أحمدَ وابنِ ماجَه، **وعطاءُ بنُ يسارٍ، وسعيدٌ المقبُريُّ، وسعيدُ بنُ المُسيَّب، وعبدُ الله بنُ شقيقٍ، ومُحمَّدُ بنُ جُبير بن مُطعِمٍ، والحسنُ البصريُّ** أخرجها أبُو نُعيمٍ بأسانيدَ عنهُم كُلُّها ضعيفةٌ، **وعِرَاكُ بنُ مالكٍ** عند البزّار لكن شكٌّ فيه، ورُوِّيناها في «جُزء [أبي الحسين بن] العالي» وفي «أمالي [أبي القاسم] الحُرْفيّ» من طريقه بغير شكٍّ). وقال ابن منده في «التوحيد» (ص٢٦٥): (ورُوِيَ عن أبي هريرةَ من طُرُقٍ فيها مقالٌ، منهم: عطاءُ بنُ يَسَار، وسعيدُ بنُ المسيَّب، وأبو سَلَمَة، وعِرَاكُ بنُ مالكٍ، ومحمَّدُ بنُ جُبَير بنِ مُطعِمٍ، وأبو رَافِعٍ الصَّائغ).

قلت: هذا الحديث - من غير ذكر الأسماء الحسنى فيه - حديثٌ مشهورٌ جداً، وقد جاء من طرق كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه وغيرِه، ولذا زعم ابن عطية الأندلسي في «المحرر الوجيز» (٢/٤٨١) أنه حديثٌ متواترٌ، ولكن تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال في «الأمالي المطلقة» (ص٢٤١): (دعوى تواتُرِ الحديث مردُودةٌ، فإنَّهُ لم يصحَّ إلَّا عن أبي هريرةَ، ورُوي عن عليٍّ وسلمانَ وابنِ عبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ، أخرجهَا أَبُو نعيم، وإسنادُ كلٍّ منها مع غرابتِه ضعيفٌ، فلعلَّهُ أرادَ تواتره عن أبي هريرة، فإنَّ طُرُقه إليهِ كثيرةٌ جدًّا)، وقال في «الفتح»: (وقد أطلق ابنُ عَطِيَّةَ في «تفسيرِه» أنَّهُ تواترَ عن أبي هُريرةَ .. كذا قال، ولَمْ يتواتر عن أبي هُرَيرةَ أيضاً، بل غايَةُ أَمرِهِ أن يكُونَ مَشهُوراً).

(٣) ذكر الحافظ في «الفتح» (١١/٢١٥) أنه لم يقع في شيء من طرق حديث أبي هريرة سردُ الأسماء الحسنى إلا في ثلاثِ طرقٍ منها فقط، وهي:

الطريق الأول: وهو طريق الوليد بن مسلم، قال: أخبرنا شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

الطريق الثاني: وهو طريق عبد الملك بن محمَّد الصَّنعاني، عن أبي المنذِر زهير بن محمد التميمي، عن موسى بن عقبة، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

الطريق الثالث: وهو طريق عبد العزيز بن الحُصَين بن الترجمان، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

قلت: وأحسنُ هذه الطرق الثلاثة إسناداً - على ما فيه - طريقُ الوليد بن مسلم، وأما الطريقان الآخران فضعيفان لا يعتمد عليهما ولا يستشهد بهما [ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٥)، و«المحلى» لابن حزم (٦/٢٨٢)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١/٣٢)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٨/٩٧ و٢٢/٤٨٢)، و«التلخيص الحبير» (٤/٣١٩)،

وَقَدْ رَوَى آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ[1] هَذَا الحَدِيثَ بِإِسْـــنَادٍ غَيْرِ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وَذَكَرَ فِيهِ الأَسْمَاءَ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

❖ تخريج الحديث:

- وأخرجه أبو إسحاق الزجاج في «تفسير أسماء الله الحسنى» (ص٢١) قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القرشي الكوفي، المعروف بـ«تُرُنْجَة».
- وأخرجه ابن خزيمة في «المأثور من الدعوات»[2] – ومن طريقه: الخطابي في «شأن الدعاء» (ص٩٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/رقم١٢٥٧) –، قال: حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.
- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣/رقم٨٠٨)، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم أسامي شيوخه» (٢/رقم٢٢٧) — ومن طريقه: عبد الغني المقدسي في «التوحيد» (رقم٢٤) –، وأبو نعيم الأصبهاني في «طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً» (رقم١٣) — ومن طريقه:

و«الأمالي المطلقة» (ص٢٤٤)، و«مصباح الزجاجة» (٤/١٤٧)]، ولذا قال الحافظ في «الفتح» (١١/٢١٦): (روايةُ الوليدِ عن شُعَيبٍ هي أقربُ الطُّرُقِ إلى الصحَّةِ، وعليها عوَّلَ غالبُ من شَرَحَ الأسماءَ الحُسنَى).

كما أن هذه الطرق الثلاثة التي جاء فيها ذكر الأسماء الحسنى لم تتفق على سياق واحدٍ، بل وقع بينها اختلاف ليس باليسير، زيادةً ونقصاً، ففي بعضها من الأسماء ما ليس في الأخرى، وقد عُني الحافظُ في «الفتح» (١١/٢١٥ وما بعدها)، وفي «الأمالي المطلقة» (ص٢٤١ وما بعدها)، وكذلك الدكتور محمد بن خليفة التميمي في كتابه «معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى» (ص٩٩) ببيان ما وقع بينها من اختلافٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، حتى قال الحافظ في «الأمالي» (ص٢٤٤): (فهذا الاختلافُ الشديدُ يؤيِّدُ أنَّ التَّنصيصَ على الأسماء ليس مرفوعاً).

بقي التنبيه هنا على أن اسم «الصبور» – موضع الشاهد من الحديث – لم يرد في سياق الأسماء الحسنى إلا في رواية الوليد بن مسلم فقط، بينما خلت من ذكره الروايتان الأخريان، ولهذا السبب اقتصرت على تخريج الحديث من طريق الوليد فحسب، والله أعلم.

(١) رواية «آدم بن أبي إياس» هذه لم أقف عليها مسندة، ولا على مَن ذَكَرَها غير الترمذي.

(٢) وعزاه أيضاً لـ«المأثور»: الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٤٣٨).

كما ذكر ابن حجر في «الفتح» (١١/٢١٦)، و«التلخيص الحبير» (٤/٣١٨) أن ابن خزيمة أخرجه أيضاً في كتابه «صحيحه»، وكذلك ذكر الحاكم في «المستدرك» (١/١٦)، وابن الملقِّن في «البدر المنير» (٩/٤٨٣) وغيرهم، ولم أجده في الجزء المطبوع من «صحيحه».

وكتاب «المأثور من الدعوات» من كتب ابن خزيمة المفقودة، وقد بنى أبو سليمان الخطابيُّ كتابَه «شأن الدعاء» عليه، وجعله كالشرح له، ومن المحتمل أن يكون كتاب «المأثور» جزءٌ من كتابه «الصحيح».

المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/١٩٥)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٣٨) -، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٦)، وفي «الشعب» (١/رقم١٠١)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» (رقم٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/١٣٩)، وعلي بن المفضل المقدسي في «الأربعين في فضل الدعاء والداعين» (رقم٢٦) جميعهم من طريق الحسن بن سفيان النَّسَوي.

- وأخرجه ابن حبان أيضاً (الموضع السابق) من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض.
- وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١١١) - ومن طريقه: علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين في فضل الدعاء والداعين» (رقم٢٧) - من طريق أحمد بن المعَلَّى الدمشقي، ووَرْد بن أحمد بن لبيد البيروتي.
- وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (رقم٢٦١) - ومن طريقه: ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (رقم٢٣٨) -، وأبو القاسم الحنائي في «فوائده» (١/رقم٤٦) كلاهما من طريق محمد بن عوف بن سفيان الطائي.
- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (رقم٣٦٤) من طريق أبي طاهر سهل بن عبد الله الأصبهاني.
- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (رقم٢٧٨) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي.
- وأخرجه ابن منده أيضاً في «التوحيد» (رقم٢٩٧) من طريق يزيد بن محمد بن عبد الصمد.
- وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٦٢) — وعنه: البيهقي في «الدعوات الكبير» (١/رقم٢٩٣)، وفي «الاعتقاد» (ص٥٠) -، وفي «معرفة علوم الحديث» (رقم٣٨٢) من طريق محمد بن أحمد بن الوليد الكرابيسي.
- وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/رقم١٩٨١٧)، وفي «الأسماء والصفات» (١/رقم٦)، وعلي بن المفضل المقدسي في «الأربعين في فضل الدعاء والداعين» (رقم٢٨) كلاهما من طريق جعفر بن محمد الفريابي.
- وأخرجه أبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» (رقم٦) من طريق أحمد بن داود السمناني.

جميعهم: (إسماعيل بن إسحاق، والجوزجاني، والحسن بن سفيان، ومحمد ابن قتيبة، ومحمد ابن فياض، وأحمد بن المعَلَّى، ووَرْد البيروتي، ومحمد بن عوف، وسهل بن عبد الله، وأبو إسماعيل الترمذي، ويزيد ابن عبد الصمد، ومحمد الكرابيسي، وجعفر الفريابي، وأحمد بن داود) **عن صفوان بن صالحٍ به.**

وتابع صفوانَ في الروايةِ عن الوليد وذِكْرِ الأسماء: موسى بنُ أيوب النَّصِيْبِي.

- أخرج روايته ابن منده في «التوحيد» (رقم٢٦١) من طريق الحسين بن السَّمَيدَع.
- وأخرجها الحاكم في «المستدرك» (١٦/١)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص٤٣٧ رقم٣٨٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٦)، وفي «الدعوات» (١/رقم٢٩٣) من طريق أبي عبد الله محمد بن إبراهيم العَبْدِي.

كلاهما: (ابن السَّمَيدَع، ومحمد العبدي) عن موسى بن أيوب النصيبي، عن الوليد به.

❖ رجال الإسناد:

• إبراهيمُ بنُ يعقوبَ.

هو: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعدي، أبو إسحاق الجُوْزَجاني، نزيل دمشق.

روى عن: صفوان بن صالح، ويزيد بن هارون، وجماعة.

وعنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي — وقد أكثر عنه — وخلق غيرهم.

أحد الأئمة الحفاظ المصنِّفين، متفق على ثقته وحفظه، وهو أحد أئمة الجرح والتعديل، وصاحب كتاب «أحوال الرجال».

قال فيه تلميذه النسائي: (ثقة حافظ للحديث).

وقال الدارقطني: (كان من الحفَّاظ المصنِّفين والمخرِّجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه)[1].

---

(١) «سؤالات السلمي للدارقطني» (رقم٤١٩)، لكن وقع الاسم عنده هكذا: «يعقوب بن إبراهيم الجرجاني»، وهذا وهَمٌ نبَّه عليه الحافظُ ابن حجر في «اللسان» (٥٢٢/٨) فقال: (هذا هو الجوزجاني شيخ النسائي، وهذا من الأوهام العجيبة، وهو غَلطٌ نشأ عن تصحيفٍ وانقلابٍ، والصواب: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، لا الجرجاني، وهو شيخ النسائي المشهور ...).

وقال الحاكم: (ثقةٌ مأمونٌ، إلا أنه طويل اللســان، وكان يســتَخِفُّ بمســلمِ بنِ الحجَّاج، فغمزَه مسلمٌ بلا حجة)[١].

وقال أبو بكر الخلال: (جليلٌ جداً، كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه إكراماً شـديداً، حدَّثنا عنه الشيوخُ المتقدِّمون).

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (كان حَريزي[٢] المذهب، ولم يكن بداعية إليه، وكان صَلْباً في السنَّة، حافظاً للحديث، إلا أنَّه من صَلابته ربما كان يَتَعدَّى طوره).

وذكره الذهبي في «الميزان» ورمز له بـــ(صح) إشارة منه إلى أن العمل على توثيقه، وقال فيه: (الثقة الحافظ، أحد أئمة الجرح والتعديل)، وذكره في «مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل».

وكان رحمه الله على إمامته في الحديث إلا أنه اتُّهِمَ بالنَّصب[٣].

قال ابن عدي: (كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي ﷺ).

وقد مر قول الدارقطني بأنه (كان فيه انحرافٌ عن علي بن أبي طالب ﷺ).

وقول ابن حبان بأنه (كان حَرِيزي المذهب، ولكنه لم يكن داعية إليه).

---

(١) «سؤالات السجزي للحاكم» (رقم٤١).

(٢) قوله: «**حَرِيزي** المذهب» هو بفتح الحاء المهملة وكسـر الراء وبعد الياء زاي، نسـبة إلى «حَرِيز بنِ عثمانَ الحِمْصـي» أحد ثقات التابعين، وكان متهماً بالنَّصب.

وقد تصحَّفت هذه النسبة على أبي سعد السمعاني في كتابه «الأنساب» (٢٦٣/٣) فوقع عنده: (وكان **جَرِيريَّ** المذهب)، وبيَّن ذلك بقوله: (وأما النســبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري فجماعةٌ، منهم: أبو إســحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسـحاق الجوزجاني الجَرِيريّ) ثم نقل كلام ابن حبان المذكور، وكأنَّه تصـحَّف عليه، قال ابن حجر في «التهذيب»: (الواقع أن ابن جرير – المولود في ٢٢٥هـ، والمتوفى في ٣١٠هـ – يصلح أن يكون من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس، وقد وجدتُ رواية ابن جرير عن الجوزجاني في عدة مواضع من «التفسير» و«التهذيب» و«التاريخ»).

قلت: ووقع في بعض النسخ من كتاب «الثقات» لابن حبان: (وكان **حَرُورِي** المذهب)، قال في «الأنساب» (١٣٤/٤): (الحَرُورِي: بفتح الحاء وضـم الراء المهملتين وكسـر الراء الأخرى بينهما واو، هذه النسـبة إلى حَرُورَا، وهو موضـعٌ بنواحي الكوفة على ميلين منها، نزل به جماعةٌ خالفوا علياً ﷺ من الخوارج، يقال لهم: «الحرورية» ينسـبون إلى هذا الموضـع لنزولهم به، ومن يعتقد اعتقادهم يقال له: حَروري).

(٣) النَّصْــب: هو الانحراف عن علي ﷺ، وآل بيته. قاله ابن حجر في «الفتح» (٤٢٠/١٠)، وقال في «مقدمة الفتح» (ص٤٥٩): (النَّصْب: بُغْضُ عليٍّ ﷺ، وتقديم غيره عليه)، والنسبة إليه: ناصبي، والجمع: نواصب، وهم على الضدِّ من «الشيعة الروافض».

وقال ابن حجر في «التهذيب»[1]: (والجوزجاني مشـــهور بالنصـــب والانحراف)، وقال في «التقريب»: (ثقةٌ حافظٌ، رُمِي بالنَّصْب).

ودافع عنه آخرون[2] وقالوا لا يصح وصفه ببغضِ عليٍّ ﵁ أو أهل بيته، وشدةِ الميل والانحراف عنهم، نعم قد يقال بأن عنده شـيءٌ من النصـب، ناتجٌ عن تأثره بأهل بلده الشـاميين، فإن الجوزجاني ممن سكن الشام، وكان غالب أهلها يميلون إلى النصب والانحراف عن أهل البيت، كما أن غالب الكوفيين يميلون إلى التشيع، فلعل سكنى الشام ومخالطة أهلها كان لها أثرٌ عليه في ذلك، لكن لا يقال بأنه شديدُ الانحراف معلنٌ ببُغْضِ عليٍّ ﵁ وأهل بيته.

قالوا: ولعل تأثره بمحيطه البلدي هو ما جعله شديد الحط على الكوفيين المنتسبين للتشيع، حتى عيب عليه ذلك، وقد مرَّ قول الحاكم فيه: (إنه طويل اللســـان)، وكذلك قول ابن حبان (بأنه من صَــلابته في الســنة ربما كان يَتَعدَّى طوره)، ومثله قول الذهبي: (وهو ممن يبالغ في الجرح)، يعني أنه يشتد في حرج معارضيه في المذهب، وبالأخص أهل التشيع والرفض.

حتى قال ابن حجر: (وممن ينبغي أن يُتَوقَّف في قبولِ قوله في الجرح: مَن كان بينَه وبين مَن جَرَحَه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرةِ أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح مَن ذكره منهم بلسانٍ ذَلِقٍ وعبارةٍ طَلِقَةٍ، حتى إنه أخذ يُلَيِّن مثل الأعمش، وأبي نُعيم، وعُبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ضعَّفه قُبِلَ التوثيق)[3].

---

(١) (١٠/١٥٨) في أثناء ترجمة «مِصْـــدَع أبو يحيى الأعرج المعرْقَب»، وينظر أيضـــاً ما قاله عنه في «مقدمة الفتح» (ص٣٩٠).

(٢) ينظر: «النصب والنواصب دراسة تاريخية عقدية» للعواد (ص٣٧١-٣٧٣)، و«التنكيل» للمعلمي (١/١٩٥).

(٣) مقدمة «لسان الميزان» (١/٢١٢).

وانظر مناقشـــة العلامة المعلمي لكلام الحافظ هذا في «التنكيل» (١/٢٤٥)، وفيه قوله: (وقد تتبعتُ كثيراً من كلام الجوزجاني في المتشَيِّعِين، فلم أجدْهُ متجاوزاً الحدَّ، وإنما الرَّجلُ لما فيه من النَّصْبِ يَرى التشيُّعَ مذهباً سيِّئاً، وبدعةً ضلالةً، وزيغاً عن الحق وخذلاناً، فيُطلقُ على المتشَيِّعِين ما يقتضيه اعتقادُه، كقوله: «زائغ عن القصد»، «سيء المذهب» ونحو ذلك)، وقال (١/٢٩٦): (فأما حَطُّ الجوزجاني على أهل الكوفة فخاصٌّ بمن كان شـيعياً يُبغض الصـحابةَ أو يكون ممن يَظُنُّ به ذلك، .. وبالنظر في حط الجوزجاني على الشيعة اتضح أنه لا يجاوز الحد، وليس فيه ما يسوغ اتهامه بتعمد الحكم بالباطل، أو يخدش في روايته ما فيه غض منهم أو طعن فيهم، وتوثيق أهل العلم له يدفع ذلك البتة).

والجوزجاني من الحادية عشرة، مات سنة (٢٥٩هـ)، أخرج له: أبو داود، والترمذي، والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٤٨/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٨١/٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٤/٢)، و«طبقات الحنابلة» (٩٨/١)، و«تاريخ دمشق» (٢٧٨/٧)، و«ميزان الاعتدال» (٧٥/١)، و«تاريخ الإسلام» (٤٣/٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١٠٠/٢)، و«من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٩٣ رقم٢٨٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٨/١)، و«التقريب» (رقم٢٧٣)، و«الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل» للبستوي (ص٩ وما بعدها).

• صَفوانُ بنُ صَالِحٍ.

هو: صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي، أبو عبدالملك الدمشقي.

ثقةٌ حافظٌ، وكان يدلس تدليس التسوية.

تقدمت ترجمته.

• الوَلِيدُ بن مُسلِمٍ.

هو: الوليدُ بنُ مسلمٍ القرشيُّ، مولاهم، أبو العبَّاس الدمشقي.

قال ابن حجر: (متفقٌ على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية)[1].

ولكثرة تدليسه عن الضعفاء وقع في حديثه بعض الأوهام والمناكير، ولذا قال الإمام أحمد: (اختَلَطَت عليه أحاديثُ ما سَمِعَ وما لم يَسْمَع، وكانت له منكرات ...)، وقال أبو داود: (كلُّ مُنْكَرٍ يَجِيءُ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، إذا حدَّثَ عن الغرباء يُخْطِيء)، وقال مَرَّة: (بَقِيَّةُ أقلُّ مناكير من الوليد بن مسلم).

وقد تقدمت ترجمته.

• شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ.

هو: شُعَيْب بنُ أبي حمزة - واسمه دينار- الأموي مولاهم، أبو بِشْرٍ الحِمْصي.

روى عن: الزهريّ، وأبي الزّنَاد، وغيرهما.

وعنه: ابنُه بشر، والوليد بن مسلم، وخَلْقٌ سواهما.

أحد الأئمة الحفاظ، متفق على ثقته وإتقانه وجلالة قدره.

(١) «هدي الساري» (ص٤٥٠).

فقد وثَّقه: دحيم، والإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، والنسائي، وإسحاق بن يسار النصيبي، والدارقطني وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني الحمصيين والفقهاء).

وقال الخليلي: (كان كاتب الزهري، ثقةٌ متَّفقٌ عليه، حافظٌ، أثنى عليه الأئمة).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الثقة، المتقِن، الحافظ).

وكان كاتباً للزهري، مكثراً عنه، ضابطاً لحديثه، حتى عُدَّ من الطبقة الأولى من أصحابه.

قال المفضَّل الغلابي: (عنده عن الزهري نحو ألف وسبع مئة حديثٍ).

وقال ابن معين: (كان من أكثر النَّاس حديثاً عن الزُّهري وأحسَنه)، وقال أيضاً: (شعيبٌ من أثبت الناس في الزهري؛ كان كاتباً له).

وقال عبد الله بن أحمد: سألتُ أبي عن شعيبٍ: كيف سماعه من الزهري، قلتُ: أليس هو عَرْضٌ؟ قال: (لا، حديثُه يُشبِه حديث الإملاء).

وقال الخليلي: (أخرج البخاري نسخته كلها عن الزهري، رواها عن أبي اليمان عن شعيب).

وكان كتابُه في غاية الصحة والإتقان.

نقل أبو زرعة الدمشقي عن الإمام أحمد قال: (رأيتُ كتبَ شعيب بن أبي حمزة فرأيت كتباً مضبوطةً مقيَّدَةً، ورفع من ذِكْرِه، قلتُ: أين هو من يونس؟ قال: فوقَه، قلت: فأين هو من الزّبيدي؟ قال: مثله).

ونقل الأثرم عنه أنه قال: (نظرتُ في كتب شعيبٍ -كان ابنُه يُخرِجُها إليَّ - فإذا بها من الحُسْنِ والصحَّةِ ما يَقدر - فيما أرى - بعض الشباب أن يَكتب مثل تلك صحةً وشَكْلاً، ونحو هذا).

وقال الذهبي: (كانت كتبُه نهايةً في الحُسن، والإتقان، والإعراب).

وكان رحمه الله عسراً في التحديث.

قال أبو اليمان: (كان عسراً في الحديث، فلما مرض مرضه الذي مات فيه، أتاه إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حِمْيَر في رجالٍ من أهلِ حمص، أنا أصغرهم، فقالوا: كنَّا نُحبُّ أن نكتب عنك، وكنتَ تمنعُنا، فدعا بقُفَّةٍ له، فقال: ما في هذه إلا ما سمعتُه من الزهري، وكتبتُه، وصحَّحتُه، فلم يخرج من يدي، فإن أحببتم، فاكتبوها، قالوا: فنقول ماذا؟ قال: تقولون:

أنبأنا شعيب، وأخبرنا شعيب، وإن أحببتم أن تكتبوها عن ابني، فقد قرأتُها عليه)[1].

وشعيب من السابعة، مات سنة (١٦٢هـ) وقد جاوز السبعين، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الثقات» للعجلي (١/رقم٧٣٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٤٤/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٦/رقم٨٤٧٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٨٨ رقم١٤٤٣)، و«الإرشاد» للخليلي (١٩٨/١)، و«تاريخ دمشق» (٨٩/٢٣-١٠٢)، و«تهذيب الكمال» (٥١٦/١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨٧/٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٧٣/٦)، و«التهذيب» (٣٠٧/٤)، و«التقريب» (رقم٢٧٩٨).

• أبو الزِّناد.

هو: عبد الله بن ذَكْوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزِّناد[2]، مولى رملة بنت شيبة، زوجة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

روى عن: عبدالرحمن بن هرمز الأعرج -وهو راويته-، وسعيد بن المسيب، وغيرهما.

وعنه: شعيب بن أبي حمزة، وسفيان الثوري، وغيرهما.

ثقةٌ فقهٌ جليل القدر جداً، قال النووي: (اتفقوا على الثناء عليه، وكثرة علمه، وحفظه، وفضله، وتفننه في العلوم، وتوثيقه، والاحتجاج به).

وقال ابن سعد: (كان ثقةً، كثيرَ الحديث، فصيحاً، بصيراً بالعربية، عالماً، عاقلاً).

وقال الإمام أحمد: (ثقة، كان سفيان الثوري يسميه: أمير المؤمنين في الحديث).

وقال ابن معين، والبزار: (ثقة حجة).

وقال أبو حاتم: (ثقةٌ فقيهٌ، صالح الحديث، صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات).

وقال مصعب الزبيري: (كان أبو الزناد فقيه أهل المدينة).

---

(١) قال الذهبي في «السير» (١٩٠/٧-١٩١) معلِّقاً على كلام أبي اليمان هذا: (فهذا يَدُلُّكَ على أنَّ عامَّة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة، ويُعَبِّر عن ذلك: بـ«أخبرنا»، وروايات أبي اليمان عنه ثابتةٌ في «الصحيحين»، وذلك بصيغة: أخبرنا، ومَن روى شيئاً من العلم بالإجازة عن مثلِ شعيبِ بن أبي حمزة، في إتقانِ كتبِه وضبطِه، فذلك حجةٌ عند المحقِّقين، مع اشتراط أن يكون الراوي بالإجازة ثقةً ثَبتاً أيضاً، فمتى فُقِدَ ضَبطُ الكتابِ المجازِ، وإتقانُه، وتحريرُه، أو إتقانُ المجيزِ أو المجازِ له، انحطَّ المرويُّ عن رتبة الاحتجاج به، ومتى فُقِدت الصفاتُ كلُّها لم تصح الرواية عند الجمهور.

وشعيبٌ -رحمه الله- فقد كانت كتبه نهاية في الحُسن، والإتقان، والإعراب، وعرف هو ما يجيز ولمن أجاز، بل رواية كتبه بالوِجَادة كافٍ في الحجة، وفي رواية أبي اليمان عنه بذلك دليل على إطلاق: أخبرنا في الإجازة كما يتعاناه فضلاء المحدِّثين بالمغرب، وهو ضربٌ من التدليس، فإنه يوهم أنه بالسماع، والله أعلم).

(٢) قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٤٩٤/٢): (اتفقوا على أن كنيتَه أبو عبد الرحمن، وأنَّ أبا الزِّنَاد لقبٌ له، اشتهر به، وكان يغضب منه).

وقال علي ابن المديني: (لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي الزناد، وبُكَير بن عبد الله بن الأشج).

ونعته الذهبي في «السير» بـــ(الإمام، الفقيه، الحافظ، المفتي) وقال: (كان من علماء الإسلام، ومن أئمة الاجتهاد)، وقال في «الكاشف»: (ثقة ثبت).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة فقيه).

ووثقه أيضاً: النسائي، والعجلي، والساجي، وابن حبان، وابن جرير الطبري، وابن شاهين، وغيرهم.

وبالجملة فأبو الزناد ممن انعقد الإجماع على ثقته وعلمه وفضـــله، ومع هذا لم يســـلم من طَعْنِ المعاصـــرة، فقد طعن فيه عَصْـــريُّه وقرينُه ربيعةُ بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي، فقال فيه: (أبو الزناد ليس بثقة ولا رضى)، فلم يلتفت الأئمة لكلامه فيه.

ولأجل كلام ربيعة فيه، وما ذُكِر عن الإمام مالك أنه لم يكن يرضـــاه = ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل» وتبعهما بعضُ مَن جاء بعدهما.

وقد دافع عنه ابن عدي فقال: (أبو الزناد من فقهاءِ أهلِ المدينة ومحدِّثيهم ورواةِ أَخبارِهم، وحدَّث عنه الأئمةُ، مثلُ مالكٍ والثوريِّ وغيرِهما، ولم أَذكر له من الروايةِ شيئاً لكثرة ما يرويه لأن أحاديثَه مستقيمةٌ كلها، وهو كما قال ابن معين: ثقة حجة).

وقال الذهبي في «الميزان»: (لا يســمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة)، ولما ذكره في «المغني في الضـــعفاء» قال: (أبو الزِّناد إمامٌ ثبتٌ تَكَلَّم فيه بعضُـــهم بلا حجة)، وقال في «السـير»: (انعقد الإجماع على أن أبا الزناد ثقةٌ رِضًـى، وقيل: كان مالك لا يرضـى أبا الزناد، وهذا لم يصح، وقد أكثر مالك عنه في «موطئه»[1]) .

وقال ابن حجر: (أبو الزناد المدني أحدُ الأئمة الأثبات الفقهاء، وثَّقه النَّاسُ، ويقال إن مالكاً كرهه لأنه كان يعمل للســـلطان، وقال ربيعة الرأي: إنه ليس بثقة، قلت: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك، للعداوة التي كانت بينهما، بل وثقوه، وكان سـفيان الثوري يسـميه أمير المؤمنين، واحتج به الجماعة).

وبالجملة فأبو الزناد ممن جاوز القنطرة، وحديثه في دواوين الإسلام كلها.

وقد قال البخاري: (أصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة).

---

(١) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/١٨): (لمالكٍ عنه في «الموطأ» أربعة وخمسون حديثاً مسندة ثابتة صحاح متصلة).

من الخامسة، مات بالمدينة فجأة في مغتَسَلِه، سنة (١٣٠هـــ)، وقيل بعدها، وهو ابن ست وستين سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى - متمم التابعين» (ص٣١٩)، و«ضــعفاء العقيلي» (٢/٢٥١)، و«ثقات العجلي» (٢/رقم٨٧٧)، و«الجرح والتعديل» (٥/٤٩)، و«ثقات ابن حبان» (٧/٦)، و«الكامل في الضعفاء» (٥/٢١٠)، و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شـاهين (رقم٦٣٩)، و«تاريخ دمشـق» (٢٨/٤٤-٦٣)، و«أسماء شـيوخ مالك» لابن خلفون (ص٢٨٥)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٤٩٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٤٧٦-٤٨٣)، و«الكاشـف» (١/رقم٢٧١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٤٤٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٤١٨)، و«المغني في الضــعفاء» (١/رقم٣١٦٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧/٣٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٢٠٣)، و«التقريب» (رقم٣٣٠٢)، و«مقدمة فتح الباري» (ص٤١٣).

• الأَعرَج.

هو: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث.

روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن مالك بن بحينة، وغيرهما.

وعنه: أبو الزناد، والزهري، وغيرهما.

ثقةٌ، ثبْتٌ، مقرئٌ، من أعلم الناس بأبي هريرة[١]، متفقٌ على توثيقه وجلالة قدره[٢].

قال ابن سعد: (كان ثقة، كثير الحديث).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقةٌ ثبتٌ عالِمٌ).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الحجة، المقرئ)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (كان ثقةً ثَبْتاً، عالماً بأبي هريرة).

ووثَّقه أيضاً: ابن المديني، والعجلي، وأبو زرعة الرازي، وابن خراش، وابن عبد البر، وغيرهم.

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن خلفون: (هو من جِلَّة التابعين، ومن الأثبات في أبي هريرة، وكان مقرئًا للقرآن، وأروى الناس عنه أبو الزناد).

وذكره ابن حزم في «الطبقة الأولى» من قراء أهل المدينة، وقال: (هو مشهور).

---

(١) قال عثمان بن أبي شـيبة في «سـؤالاته لعلي بن المديني» (رقم٧٤): (سمعتُ عليّاً يَقُول: أَصْـحَاب أبي هريرة هَؤُلَاءِ الستة: سعيد بن الْمسيب، وَأَبُو سلمة، والأعرج، وَأَبُو صَالح، وَمُحَمّد بن سِيرِين، وَطَاوُس، وَكَانَ همام ابْن مُنَبّه يشبه حَدِيثُه حَدِيثَهمْ الا أحرف).

(٢) حكى الاتفاق على توثيقه: الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٧٠٢).

من الثالثة، مات سنة (١١٧هـ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٨٣/٥)، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢٧٢/٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٦٧/١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٩/٥)، و«تاريخ الإسلام» (٢٧٣/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٤٥/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥٦٢/٢)، و«التقريب» (رقم٤٠٣٣).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث حديثٌ صحيحٌ، متفقٌ عليه، وقد أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ولكن من غير ذكر الأسماء الحسنى.

وأما ذكر الأسماء في الحديث فمعلولٌ، لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ، وإنما هو مدرجٌ من قول بعض الرواة، فأخطأ بعضهم فوصله بالحديث، ويدل على ذلك أمور:

أولاً: أن هذا الحديث قد رواه عن «شعيب بن أبي حمزة» جماعة من مقدَّمي أصحابه، منهم: أبو اليمان الحكمُ بنُ نافع(١)، وابنه بشر بن شعيب(٢)، وعلي بن عيَّاش الحمصي(٣)، وهؤلاء الثلاثة من مقدَّمي أصحابِ شعيب، فأبو اليمان من ألصق الناس به وأكثرهم رواية عنه، وابنُه بِشر من أهل بيته ومن أعرف الناس به، وابن عيَّاش بلدِيُّه بخلاف الوليد فإنه دمشقي.

فاتفق هؤلاء الثلاثة على رواية الحديث عن شعيب وليس في رواية واحدٍ منهم عدُّ الأسماء.

ثانياً: أن هذا الحديث قد رواه عن «أبي الزِّناد» - غير شعيب بن أبي حمزة - جماعةٌ من أصحابه، منهم: الإمام مالك(٤)، وسفيان بن عيينة(٥)، وعبد الرحمن بن أبي الزناد(٦)، وورقاء بن

---

(١) أخرج روايته: البخاري في «صحيحه» (١٩٨/٣) و(١١٨/٩).

(٢) أخرج روايته: ابن منده في «التوحيد» (رقم٣٩٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٤٨/١٠ رقم١٩٨١٦)، وفي «الأسماء والصفات» (١/رقم٥)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣٦٥/٢).

(٣) أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» (٧/رقم٧٦١٢)، «النعوت» (رقم١).

(٤) أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» (٧/رقم٧٦١٢) و«النعوت» (رقم١)، وأبو عوانة في «مستخرجه» ٢٠/رقم١١٧٨٠)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٠٦)، والخطابي في «شأن الدعاء» (رقم١٦)، والدارقطني في «غرائب مالك» - ذكره ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٣٥) -، وابن منده في «التوحيد» (رقم١٦٨)، وأبو نعيم في «طرق حديث: إن لله تسعةً وتسعين اسماً» (رقم١ و٢ و٣). قال الدارقطني: (هذا حديثٌ صحيحٌ وليس في "الموطأ").

(٥) أخرج روايته: البخاري في «صحيحه» (٨٧/٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤/رقم ٢٦٧٧).

(٦) أخرج روايته: أبو عوانة في «مستخرجه» (٢٠/رقم١١٧٨٠)، والطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٠٧)، وأبو نعيم في «طرق حديث: إن لله تسعةً وتسعين اسماً» (رقم١ و٢ و٣)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٣٤-٢٣٦).

عمر(١)، ومحمد بن إســحاق(٢)، والمغيرة بن عبد الرحمن(٣)، وغيرهم، وليس في رواية واحدٍ منهم أيضاً عدُّ الأسماء.

فخُلُوُّ هذه الروايات المتعَدِّدة — وبعضــها مخرَّجٌ في «الصــحيحين»(٤) – من ذكر الأسماء دليلٌ على أن ذكرها في الحديث غير محفوظٍ عن النبي ﷺ.

ثالثاً: أنه قد ورد عن بعض السلَف – ومنهم: سفيان بن عيينة، وهو أحد رواة الحديث – أنهم اجتهدوا في تتبعِ هذه الأسماء التسعةِ والتسعين، واستخراجِها من القرآن الكريم.

من ذلك: ما ذكره حيّانُ بنُ نافِعٍ — وهو ممن روى الحديث عن ســفيان بن عيينة من غير ذكر الأسماء –، وقال عقب روايته: (قال داوُدُ بنُ عمرِو بنِ قُنْبُل المكي: سـألنا سُـفيان بن عُيينة أن يُملِي علينا التِّسـعة والتِسـعِين اسماً التي لله عزَّ وجلَّ في القُرآنِ، فوَعَدَنا أن يُخرِجها لنا، فلمَّا أبطأ علينا أتينا أبــا زيدٍ(٥) فأملى علينا هذِهِ الأسماء، فأتينــا سُفيــانَ فعرضَناها عليهِ، فنَظَرَ فِيها أربع

---

(١) أخرج روايته: ابن منده في «التوحيد» (رقم١٦٩)، وأبو نعيم في «طرق حديث: إن لله تسعةً وتسعين اسماً» (رقم١٠)، وعبد الغني المقدسي في «التوحيد» (رقم٢١).

(٢) أخرج روايته: الإمام أحمد في «المســـند» (١٢/رقم٧٥٠٢) — ومن طريقه: الطبراني في «الدعاء» (٢/رقم١٠٩) –، ومحمد بن يحيى الذهلي في «جزء من أحاديثه، من رواية أبي علي المعقلي» (مخطوط رقم٧٦) — ومن طريقه: عبد الغني المقدسي في «التوحيد» (رقم٢٠) –، والحارث المحاسـبي في «مسـنده» – ومن طريقه: أبو نعيم في «طرق حديث: إن لله تسعة وتسعين اسماً» (رقم٥) —، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٣٦).

(٣) أشار لروايته: ابن منده في «التوحيد» عقب الحديث رقم (١٧٠)، ولم أقف عليها مسندة.

(٤) قال ابن الوزير اليماني في «إيثار الحق على الخلق» (ص١٥٨): (عادةُ بعض المحدِّثين أن يورِدُوا جميعَ ما وَرد في الحديثِ المشهور في تعدادِها مع الاختلافِ الشَّهير في صحَّته، **وحسبُكَ أنَّ البُخاريَّ ومسلماً تركَا تخريجَه مع روايةِ أوَّلِه، واتِّفَاقُهما على ذلك يُشعِر بقُوَّةِ العِلَّة فيهِ** ..).

(٥) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد الخزرجي الأنصاري، النَّحْوي البصري، أحدُ أئمة اللغة في زمانه، قال الحافظ أبو العلاء الهَمَذَاني: (كان أبو زيد الأنصــاري من جِلَّة أصــحابِ أبي عمرو بن العلاء وكبرائِهم، ومن أعيان أهل النحو واللغة والشــعر ونبلائهم)، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: (كان ســيبويه إذا قال: «سمعتُ الثقة» عَنَى أبا زيد)، من تصانيفه: كتاب «النوادر» في اللغة، و«الهمز»، و«المطر»، و«لغات القرآن» وغيرها.

توفي بالبصرة سنة (٢١٤هـ) على الصحيح، وله (٩٣) سنة، روى لهُ أبُو داودَ والتِّرمِذِي.

ينظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (١٠/٣٣٠)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/٣٠٥)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي (١/٥٨٢)، و«الأعلام» للزركلي (٣/٩٢).

(٦) أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (٦/رقم١٩٠٨)، وأبو القاسم الزجاجي في «اشتقاق أسماء الله» (ص١٩-٢٠)، وتمام الرازي في «فوائده» (٤/١٥٦٧ "الروض البسام").

مَراتٍ، فقال: نعم هِي هذِهِ، فقُلنا لهُ: اقرأها علينا، فقرأها علينا سُفيانُ)[١].

وكذلك جاء أيضــاً عن محمد بن يحيى الذهلي، وجعفر بن محمد الصــادق، وغيرهما، أنهم تتبعوا الأسماء واســـتخرجوها من القرآن[٢]، فلو كان ذكر هذه الأسماء ثابتٌ في ســـياق الحديث لما اجتهد هؤلاء العلماء في تتبعها واستخراجها.

رابعاً: مما يؤيد القول بالإدراج أنه قد جاء في بعض روايات الحديث تصريح بعض الرواة بفصل الأسماء عن أصل الحديث.

فروى عثمانُ بن ســعيد الدارمي[٣] عن هشــام بن عمار قال: حدثنا الوليد بن مســلم، حدثنا خُلَيْد بن دعلج، عن قتادة، عن محمد بن سـيرين، عن أبي هريرة، عن رسـول الله ﷺ قال: «**للهِ تِسعَةً وتِسْعِينَ اسماً، مَن أَحصَاهَا كُلَّهَا دَخَلَ الجَنَّة**».

زاد بعده: قال هشــامٌ - يعني: ابن عمَّار -: وحدثنا الوليد بن مســلم، حدثنا ســعيدُ بن عبد العزيز[٤]، مثل ذلك، وقال: كلُّها في القرآن، هو الله الذي لا إله إلا هو ... فسـاق الأسماء كما هي في رواية الترمذي سواءً بسواءٍ[٥].

---

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (٦/رقم١٩٠٨)، وأبو القاسم الزجاجي في «اشتقاق أسماء الله» (ص١٩-٢٠)، وتمام الرازي في «فوائده» (١٥٦٧/٤ "الروض البسام").

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٢١٧/١١).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٢١٧/١١).

(٣) «النقض على المريسي» (١/١٨٠-١٨٢).

(٣) «النقض على المريسي» (١/١٨٠-١٨٢).

(٤) هو: سعيدُ بنُ عَبدِ العَزيز التنُوخِيُّ الدِّمَشقيُّ، ثقةٌ إمامٌ، سَوَّاه الإمام أحمدُ بالأوزاعيّ، وقَدَّمَه أبو مُسْهِرٍ، لكنَّه اختَلَطَ في آخِرِ أَمْرِهِ، من السَّـابِعَة، مات سـنَةَ (١٦٧هـ)، وقيل بعدها، وله بِضـعٌ وسـبعون سَـنَة، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلمٌ والأربعة. [«تقريب التهذيب» (رقم٢٣٥٨)].

(٥) روى أبو الشيخ الأصبهاني — ومن طريقه: أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/رقم٤٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «طرق حديث إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً» (رقم١٧)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٤١) — قال: حدثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْهَرَوِيُّ، حدثنَا أَبُو عَامِرٍ الدِّمَشْقِيُّ، حدثنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حدثنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُـــول الله ﷺ: وذكر الحديث من غير عدِّ الأسماء، ثم قال عقبه: قَالَ زُهَيْرٌ: فَبَلغنَا أَنَّ غيرَ وَاحِدٍ من أهل الْعلم قَالَ: إن أَولهَا أَن يفْتَتح بِلَا إِله إِلا الله وَحده لَا شـــريك لَهُ، لَهُ الْملك وَله الْحَمد بِيَدِهِ الْخَيْر وَهُوَ عَلَى كل شَيْء قدير، لَا إِله إِلا الله لَهُ الْأَسْمَاء الْحسنى، الله، الْوَاحِد، الصَّمد، ... وساق بقية الأسماء.

وهذا يدل على أن عدَّ الأسماء مما تلَقَّاه الوليد عن بعض شـيوخه، وليست هي في أصل الحديث، فربما كان الوليد يسوق هذه الأسماء عقب روايته الحديثَ، مدرجةً فيه من غير فصلٍ أو تمييزٍ، فتلقاها عنه بعضُ أصحابه فنقلوها كذلك.

وإلى القول بالإدراج ذهب عامَّةُ الحفَّاظ.

قال الحافظُ أبو محمد النَّخْشَبي[1]: (هكذا رواهُ البُخاريُّ فِي «الصَّحِيحِ» - يعني من غير ذكر الأسماء - عن أَبِي اليمانِ عن شُعيبٍ، ويُقالُ: إنَّ هذِهِ الأسماء إِنَّما جمعها وأخرجها الولِيدُ بنُ مُسلِمٍ مِن كِتابِ الله عزَّ وجلَّ، ورواها فِي الحدِيثِ، ولم تكُن فِي الحدِيثِ، وإِنَّما الحدِيثُ هُو الَّذِي رواهُ أبُو اليمانِ)[2].

وقال البيهقي: (تفرد بهذه الرواية مع ذكر الأسامي الوليدُ بنُ مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، ...، وزعم بعض أهل العلم بالحديث أن ذكر الأسامي في هذا الحديث من جهة بعض الرواة، وأن الحديث الصحيح عن النبي ﷺ في ذِكرِ عَدَدِها دون تفسيرِ العَدَدِ)[3]، وقال في موضعٍ

وبين سياق زهير وسياق سعيد بن عبد العزيز اختلافٌ، بالزيادة والنقصان، وسياق سعيدٍ مطابق تمام المطابقة لرواية الترمذي، وهذا ما يؤكد لي أن سياق الوليد بن مسلم للأسماء في رواية الترمذي هو مما تلقاه عن شيخه سعيد بن عبد العزيز، والله أعلم.

(١) هو الحافظ الرَّحال أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عاصم النخشبي، من كبار الحفاظ في زمانه، صَحِبَ الحافظَ جعفر بن محمد المستغفري، وأكثر عنه، ورحل إلى خراسان والعراق وأصبهان ودمشق وأخذ عن أهلها.

قال فيه الحافظ يحيى بن منده: (كان أوحد زمانه في الحفظ والإتقان، لم نَرَ مثلَه في الحفظ في عصرنا، دقيقَ الخَطِّ، سريعَ الكتابة والقراءة، حَسَنَ الخُلُق)، وقال ابن النجَّار: (كان من أعيان الحفَّاظ، واسعَ الرِّحلة، غزير الحفظ، متقناً، مبرزاً)، وقال الحافظ إسماعيل بن محمَّد بن الفضل بالمعروف بـ«قِوام السُّنَّة»: سمعتُ عبد الرحمن بن أحمد عَلَّك - وكان ممن صَحِبَ النَّخْشَبي - فأثنى عليه، وأطنب في مدحه، وذكر إمعانه في كتابة الحديث، وجودة خطه، وتَقَدُّمَه في هذا الشأن على أقرانه من أهل عصره من الحفاظ إتقاناً، وكثرة أسفاره، وما اتفق له من لُقِيِّ الشيوخ المتفرِّدين بعلو الإسناد في الأقطار، وحصل له من سماع الكتب الصحاح والمسانيد أنه أصلح نسخة من مصنفات البخاري من حفظه ..).

توفي بنخشب [وهي التي يقال لها: نَسَف]، وقيل بسمرقند، سنة (٤٥٦هـ).

تنظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٣٦/٣٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/٢٦٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/٢٣٣).

(٢) «الفوائد» لأبي القاسم الحنائي، تخريج: الحافظ أبي محمد عبد العزيز النخشبي (١/٣٤٣).

(٣) «الاعتقاد» (ص٥٠).

آخر: (يحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في «الصحيح»)[1].

وقال ابن العربي المالكي: (لا يُعلَم هل تفسيرُ هذه الأسماء في الحديث؟ أم من قول الراوي؟، والظاهر أنها من قول الراوي، لوجهين: أحدهمَا: أنَّ أَصحابَ «الصحيح» لم يذكروها. والثاني: أنَّ فيها تفسِيراً بِزِيَادَةٍ ونقصان لَا يَلِيق بالمرتبة الْعليا النَّبَوِيَّة)[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمة: (إن التسعة والتسعين اسماً لم يرد في تعيينها حديثٌ صحيحٌ عن النبي ﷺ، وأشهر ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شُعيب بن أبي حمزة، وحفَّاظ أهل الحديث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث)[3]، وقال أيضاً: (والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى ... ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أو عن بعض شيوخه؛ ولهذا لم يروه أحدٌ من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي رواه عن طريق الوليد بن مسلم بسياقٍ، ورواه غيرُه باختلافٍ في الأسماء وفي ترتيبها، مما يبين أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وسائر مَن روى هذا الحديث عن أبي هريرة، ثم عن الأعرج، ثم عن أبي الزناد، لم يذكروا أعيان الأسماء، بل ذكروا قوله ﷺ: «إنَّ لله تِسعَةً وتِسعِينَ اسماً مِائةً إلا واحداً مَن أَحصَاهَا دَخَل الجنَّة»، وهكذا أخرجه أهلُ «الصحيح» كالبخاري ومسلم وغيرِهما، ولكن روي عدد الأسماء من طريقٍ أخرى من حديثِ محمَّد بن سيرين عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه وإسنادُه ضعيف، يَعلمُ أهلُ الحديثِ أنَّه ليسَ مِن كلامِ النبيّ ﷺ، وليس في عدد الأسماء الحسنى عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان، كلاهما مرويٌّ من طريق أبي هريرة ..)[4].

وقال في موضعٍ آخر - بعدما ذكر رواية الترمذي من طريق الوليد، ورواية ابن ماجه من طريق عبد الملك الصنعاني -: (وقد اتفق أهلُ المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي ﷺ، وإنما كلٌّ منهما من كلام بعضِ السَّلَف، فالوليدُ ذَكَرَها عن بعض شيوخِه الشَّامِيين،

---

(١) «الأسماء والصفات» (٣٣/١).

(٢) «الأمد الأقصى» (١٦٣/١) وينظر فيه أيضاً (١٣٤/٢)، وقال نحوه في: «عارضة الأحوذي» (٣٤/١٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤٨٢/٢٢)

(٤) «مجموع الفتاوى» (٩٦/٨-٩٧)

كما جاءَ مفَسَّراً في بعض طُرُقِ حديثِه) ثم تكَلَّم عن الروايات في سرد الأسماء وما وقع بينها من اختلافٍ، ثم قال: (وهذا كلُّه مما يُبَيِّنُ لك أنها من الموصـول المدرَجِ في الحديث عن النبي ﷺ في بعض الطرق؛ وليست من كلامه)(١).

وقال ابن القيم: (حديث تَعْدَاد الأسماء الحُسنَى الصحيحُ أنَّه ليس من كلامِ النبيِّ ﷺ)(٢).

قال ابن كثير: (والذي عوَّل عليه جماعةٌ من الحُفَّاظ المتقِنين أنَّ سَـــرْدَ الأسماء في هذا الحديث مُدرَجٌ فيه)(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: (التَّحقيقُ أنَّ سرد الأسماء إدراجٌ من بعضِ الرُّوَاةِ)(٤).

فتبين بهذا أن العلة الرئيســـة في الحديث هي «الإدراج»، وتفرد الوليد بهذا القدر المدرَج، وأما إعلال الحديث بتدليس «الوليد بن مســلم» و«صـفوان بن صــالح»، أو إعلاله بالاضـطرابِ والاختلافِ فلا يُسلَّم به، وفيه مناقشة ليس هذا موضع تفصيلها.

فالمقصود أن سرد الأسماء الحسنى في هذا الحديث - ومنها اسم «الصَّبُور» المتضمن لصفة «الصَّبْر» لله عز وجل - ليس من قول النبي ﷺ، ولا هو حتى من قول الصحابي أبي هريرة ﵁، وإنما هو من قول بعض التابعين، كما سبق تقريره وبيانه.

وأيضاً مما أُعِلَّ به متن حديث الوليد أن فيه أسماءً لا يصح تسمية الله بها، إما لأنها ليست كاملة الحسـن، وإما لعدم ورودها في النصـوص الشـرعية بصـيغة الاسـم، وإنما أخذت من النصـوص بطريق الاشـــتقاق - إما من الفعل(٥) أو من الصـــفة -، أو بطريق الإضـــافة، أو وردت في

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٩٧/٦-٣٨٠)

(٢) «مدارج السالكين» (٣٨٤/٣).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٥١٥/٣)، وقال مثله في «إرشاد الفقيه» (٢١٩/٢-٢٢٠).

قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (٢٠٤/٧) بعدما ساق كلام ابن كثير هذا: (وهو عندي قويٌّ جداً).

(٤) «بلوغ المرام» (عقب الحديث رقم١٣٦٨)، وذكره في «النكت على ابن الصــلاح» (٨٢٠/٢-٨٢١) مثالاً على ما وقع من كلام التابعين فمن بعدهم مدرجاً في الحديث.

(٤) «بلوغ المرام» (عقب الحديث رقم١٣٦٨)، وذكره في «النكت على ابن الصــلاح» (٨٢٠/٢-٨٢١) مثالاً على ما وقع من كلام التابعين فمن بعدهم مدرجاً في الحديث.

(٥) قال ابن القيم في «مدارج الســالكين» (٣٨٣/٣): (باب الأفعال أوسـع من باب الأسماء، وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتَقَّ له من كلِّ فعلٍ اسماً، وبلغ بأسمائه زيادةً على الألف، فسَمَّاه الماكر، والمخادع، والفاتن، والكائد ونحو ذلك).

النصـــوص مقيّدة غير مطلقة، كاســـم «المنتقم»[1]، و«الباعث»، و«الصـــبور»، و«المغني»، و«النُّورُ» وغيرها[2].

ولهذا قال ابن عطية: (وَرَدَ في الترمذي حديثٌ عن أبي هريرة، ونَصَّ فيه على تســعةٍ وتســعينَ اسماً، **وفي بعضها شذوذ**)[3].

كما أنه أيضـــاً قد خلا من ذكر بعض الأسماء الثابتة لله عز وجل كاســـم «الرب»، قال ابن العربي: (هذا الاسم من أصول الأسماء وأمهات الصفات، .. وقد ورد به القرآن والسنة وأجمعت عليه الأمة، إلا أنه لم يرد في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق شعيب، وعجباً لمن سرد الأسماء فيه حيثُ أَغْفَلَ هذا الاسم العظيم القَدْر)[4].

وبهذا يتبين أن حديث الوليد معلولٌ ســـنداً ومتناً، وأما تصـــحيح الحاكم له فلا يوافق عليه، والحاكم معروف بتســـاهله في التصـــحيح، وتصـــحيحه لهذا الحديث متعقبٌ، فإنه قال عقب إخراجه له من رواية الوليد: (هذا حديثٌ قد خَرَّجاه في «الصحيحين» بأسانيدَ صحيحةٍ، دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرَّد بسياقته بطوله، وذَكَر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة؛ فإني لا أعلمُ اختلافاً بين أئمة الحديث أنَّ الوليد بنَ مســـلم أوثقُ وأحفظُ وأعلمُ وأجَلُّ من أبي اليَمَان، وبِشْـــر بنِ شُـــعيب، وعليِّ بنِ عيَّاش، وأقرانهم من أصحاب شعيب، ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبدالعزيز بن الحُصَين، عن أيوب السختياني وهشـــام بن حســـان جميعاً، عن محمد بن ســـيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بطولِه ... وعبدالعزيز بن الحُصَين بن الترجمان ثقة، وإن لم يخرجاه، وإنما جعلته شاهداً للحديث الأول).

وفي كلامه هذا مُناقشاتٌ[5]:

الأولى: قوله بأن الشـيخين لم يُخرِّجا حديثَ الوليد لعلة التفرد، لا يُسَـلَّمُ له، فالشـيخان – مع تخريجهما لأصـــل الحديث – تنكّبا رواية الوليد لشـــذوذها ومخالفتها لرواية الأكثر والأوثق من

---

(١) ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٩٦/٨ و٩٥/١٧)، و«مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٦٢/١)، و«تفسـير سـورة آل عمران» لابن عثيمين (١٦/١)، و«معارج القبول» للحكمي (١١٧/١).

(٢) ينظر: «أسماء الله الحسـنى» للغصـن (ص١٧٣)، و«معتقد أهل السـنة والجماعة في أسماء الله الحسـنى» للتميمي (ص١٧٣ وما بعدها).

(٣) «المحرر الوجيز» (٤٨١/٢).

(٤) «الأمد الأقصى» (٢٧٨/٢).

(٥) بعضُ ما هنا مستفاد من كلام الحافظ ابن حجر في: «الأمالي المطلقة» (ص٢٤٤)، و«فتح الباري» (٢١٥/١١).

أصحاب شعيب كما سبق بيانه، مما يدل على خطأ رواية الوليد عندهما، ولذا قال ابن حجر متعَقِّباً الحاكم: (ليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج).

الثانية: قوله بأني لا أعلمُ اختلافاً بين أئمة الحديث أنَّ الوليد بنَ مسلم أوثقُ وأحفظُ وأعلمُ وأجَلُّ من أبي اليَمَان، وبِشْر بنِ شُعيب، وعليّ بنِ عيَّاش، وأقرانهم من أصحاب شعيب، وهذا حقٌّ، فإن الوليد أوثق وأحفظ وأعلم من هؤلاء على سبيل الانفراد، ولكنه قطعاً ليس أوثق ولا أحفظ ولا أعلم من مجموعهم، وانفراده عنهم بسياق الأسماء في الحديث دليل على خطئه وعدم حفظه.

الثالثة: احتجاجُه برواية «عبد العزيز بن الحُصَين» في سرد الأسماء، واستشهادُه بها في تقوية رواية الوليد، وحكمُه على عبد العزيز بأنه ثقة، هذا كله لا يُسَلَّم به، بل هو كلامٌ متعَقَّبٌ، فـ«عبد العزيز بن الحصين» ضعيفٌ متفقٌ على ضعفه[1]، ولم أر من وثَّقه سوى الحاكم!، ثم إن حديثه في سرد الأسماء مما تفرد به عن الإمامين الحافظين الكبيرين: أيوب السختياني، وهشام بن حسان، ولم يتابعه عليه أحد، كما قال العُقيلي، وهذا دليلٌ على نكارة حديثه هذا.

وأما استشهاد الحاكم بروايته لتقوية رواية الوليد فغير مقبولٍ أيضاً حتى ولو قلنا بثقته؛ لأن من شرطِ الشَّاهدِ أن يكونَ موافقاً للمشهود له في المعنى، وهذا غير متحقِّق، فإن بينهما اختلافاً شديداً في كثير من الأسماء، ولذا قال الحافظ ابن حجر: (فهذا الاختلافُ الشَّديدُ يُؤيِّدُ أنَّ التَّنصيصَ على الأَسمَاءِ لَيسَ مَرفُوعاً).

وبهذا يتبين أن تصحيح الحاكم لرواية الوليد لا يُوافَق عليه، ولا يُسَلَّم له به، بل إن كلامه في تقويته والاحتجاج به مخالفٌ لطريقة المحدِّثين في التقوية والإعلال، والله أعلم.

وأختم الكلام على هذا الحديث بما قاله العلامة ابن الوزير اليماني في كتابه «إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق»[2]: (المهم الأول مقَام معرفَة كمال هذا الرب الكريم، وما يجب لهُ من نعوته وأسمائه الحسنى، وذلكَ من تمام التَّوحيد الَّذي لابد منه؛ لأنَّ كمال الذَّات بأسمائِها الحسنى ونعوتها الشَّريفة، ولا كمالَ لذاتٍ لا نعت لها ولا اسمَ، ... قال الله جلَّ جلاله: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وَقَالَ

(١) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (١٥/٣)، و«المجروحين» (١٣٨/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٠٠/٦)، و«لسان الميزان» (٢٠٢/٥)، وحكى الاتفاق على تضعيفه: ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣١٩/٤).
(٢) (ص١٥٧).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فَمَا كَانَ مِنْهَا [يعني أسماء الله الحسنى] منصُوصاً في كتابِ الله وَجَبَ الإيمانُ بهِ على الجميع، والإنكارُ على من جحدَه، أو زعمَ أنَّ ظاهرَه اسمُ ذمٍّ لله سبحانَهُ، وما كانَ في الحديث وجبَ الإيمانُ به على من عرفَ صحَّتَه، **وما نزلَ عن هذه المرتبَة أو كانَ مُختلفاً في صحَّته لم يصحَّ استعمالُه، فإنَّ اللهَ أجلُّ من أن يُسمَّى باسمٍ لم يُتحقَّق أنَّه تسمَّى بهِ**).

وقال الحافظ ابن حجر: (قال أهل التفسير: من الإلحادِ في أسمائه تسميتُه بما لم يرد في الكتاب والسنَّة الصَّحيحة)[1].

(١) «فتح الباري» (١١/٢٢١).

قال الطبراني في «مكارم الأخلاق» (رقم٣٣):

حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، حدَّثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّشْتَكِيُّ، حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهَبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَمَّا عُرِجَ بِإِبْرَاهِيمَ رَأَى رَجُلاً يَفْجُرُ بامرأةٍ فَدَعَا عَلَيْهِ فَأُهْلِكَ، ثُمَّ رَأَى عَبْداً عَلَى مَعْصِيَةٍ فَدَعَا عَلَيْهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا إِبْرَاهِيمُ إِنَّهُ مَنْ عَصَانِي مِنْ عِبَادِي فَإِنَّ قَصْرَهُ مِنِّي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يَتُوبَ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتَغْفِرَنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ صُلْبِهِ مَنْ يَعْبُدُنِي، يَا إِبْرَاهِيمُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مِنْ أَسْمَائِي أَنِّي أَنَا الصَّبُورُ؟»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/رقم٧٤٧٥) بنفس الإسناد والمتن، وقال عقبه: (لم يَرْوِ هذا الحديث عن محمَّد بنِ المنكدر إلا علي بن أبي علي، تفرَّد به ابنُ أبي فديك).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ منكرٌ، وإسناده واهٍ، وآفته من «علي بن أبي علي اللَّهَبي[1]» فإنه متروك الحديث بالاتفاق[2]، وكل أحاديثه التي يرويها عن ابن المنكدر عن جابر غير محفوظة.

قال البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: (منكر الحديث).

وقال الإمام أحمد: (يروي أحاديث مناكير عن جابر).

---

(١) بفتح اللام، وفي الهاء وجهان: الفتح والسكون، نسبة إلى «أبي لَهَبٍ» عمِّ النبي ﷺ، ومنهم: (عليٌّ) هذا.
وأما «اللِّهْبي» بكسر اللَّام، وسكون الهاء، فنسبة إلى «لِهْبٍ» بطنٌ من الأزد، مشهورون بالعِيَافَة والزَّجر.
ينظر: «الأنساب» للسمعاني (١١/٢٣٦ وما بعدها)، و«تبصير المنتبه» (٣/١٢٣٤-١٢٣٥).

(٢) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٦/٢٨٨)، و«التاريخ الأوسط» (٤/٦٧٥)، و«أحوال الرجال» (رقم٢٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٦/١٩٧)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٤٢٩)، و«المجروحين» (٢/١٠٧)، و«الكامل في ضعفاء» (٦/٣١٤)، و«المدخل إلى الصحيح» (١/١٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/١٤٧)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢٨٤)، و«لسان الميزان» (٥/٥٦٧).

وقال الجوزجاني: (ضعيف الحديث، روى عن ابنِ المنكدر عُضلاً).

وقال الحاكم: (روى عن محمد بن المنكدر أحاديث موضوعة، يرويها عنه الثقات).

وقال أبو نعيم: (روى عَنِ ابن المنكدر مناكير).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (يروي عن الثقات الموضوعات وعن الثقات المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به).

وذكره ابن عدي أيضاً في «الضعفاء» وساق له جملة من أحاديثه عن ابن المنكدر، ثم قال: (وهذه الأحاديث التي أمليتُها لعليِّ بنِ أبي عليٍّ عن محمَّدِ بنِ المنكَدِر عن جابرٍ وغيرِهِ كلُّها غيرُ محفوظةٍ).

الدراسة الموضوعية:

دلَّت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الصَّبْر**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية، التي انفردت بها السنة النبوية، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل.

ومن آثار صبره سبحانه أنه لا يعاجل العصاة بالعقوبة، بل يؤخرها عنهم إلى أجل مسمى.

قال القاضي أبو يعلى: (اعلم أنَّه غيرُ ممتنعٍ وصفه بـ«الصبر»، على ظاهر الخبر، كما جاز وصفه بالرَّحْمة والرّأفة)(١).

وقال الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله: (هذا الحديث - يعني حديث البخاري - أصلٌ في وصف اللهِ بـ«الصَّبْرِ»، وأنه تعالى أصبَرُ مِنْ كلّ صابر على أذىً، ومن آثار صبره سبحانه أنه يعافي الذين يشتمونه بنسبة الولد إليه ويرزقهم، وقد ذكَرَ البخاري هذا الحديث في باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وهذا مِن البخاري يدُلُ على أنه يرى أنَّ صبرَه تعالى راجعٌ إلى قوَّته سبحانه، وبهذا تظهرُ المناسبة بين الحديث والآية)(٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (وقوله ﷺ: «ما أحدٌ أصبرُ على أذىً سَمِعَه من الله» فيه وصف الله تعالى بـ«الصبر» والتحَمُّل من عباده، وهو صبرٌ حقيقيٌّ، ولكنه لا يشبه صبر المخلوق، لأن المخلوق قد يصبر لكن مع تضجر وتململ، وأما الرب عز وجل فلا يلحقه من صبره شيء كما يلحق المخلوق من صبره، والصبر صفة كمال، والرب يثنى عليه بالصبر، فإن قال قائل ما الفرق بين «الصبر» والحلم)(٣).

وعقد العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه «عدة الصابرين»(٤) باباً خاصاً بذلك فقال: (الباب السادس والعشرون: في بيان دخول «الصبر» و«الشكر» في صفات الرب جل جلاله، وتسميته بـ«الصبور» و«الشكور» ولو لم يكن الصبر والشكر من الفضيلة إلا ذلك لكفى به) ثم قال: (أما الصبر فقد أطلقه عليه أعرف الخلق به، وأعظمهم تنزيهاً له بصيغة المبالغة، فقال: «ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله عز وجل يدعون له ولداً وهو يعافيهم ويرزقهم».

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص٦٠٧).

(٢) «الفوائد المستنبطة من أحاديث كتاب التوحيد في التجريد الصريح» (ص١٠-١١) بتصرف يسير.

(٣) «التعليق على صحيح البخاري» (٣١٠/١٦).

(٤) (ص٥٣٢ وما بعدها).

وفي أسمائه الحسنى: «الصبور» وهو من أمثلة المبالغة، أبلغ من «الصابر» و«الصبَّار».

وصبره تعالى يفارق صبر المخلوق ولا يماثله من وجوه متعددة:

- منها: أنه عن قدرة تامة.
- ومنها: أنه لا يخاف الفوت، والعبد إنما يستعجل لخوف الفوت.
- ومنها: أنه لا يلحقه بصبره ألم ولا حزن ولا نقص بوجه ما.

وظهور أثر هذا الاسم في العالم مشهود بالعيان كظهور اسمه «الحليم».

والفرق بين الصبر والحلم: أن الصبر ثمرة الحلم وموجَبه، فعلى قدر حلم العبد يكون صبره، فالحلم في صفات الرب تعالى أوسع من الصبر، ولهذا جاء اسمه الحليم في القرآن في غير موضع، ولسعته يقرنه سبحانه باسم العليم كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمَاً حَلِيمَاً﴾ [الأحزاب:٥١]، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء:١٢]، .. فإنَّ المخلوق يحلم عن جهل، ويعفو عن عجز، والرب تعالى يحلم مع كمال علمه، ويعفو مع تمام قدرته، وما أضيف شيءٌ إلى شيءٍ أزين من حلم إلى علم، ومن عفو إلى اقتدار، ولهذا كان في دعاء الكرب وصف سبحانه بالحلم مع العظمة.

وكونه حليماً من لوازم ذاته، وأما صبره سبحانه فمتعلق بكفر العباد وشركهم ومسبتهم له سبحانه، وأنواع معاصيهم وفجورهم، فلا يزعجه ذلك كله إلى تعجيل العقوبة بل يصبر على عبده ويمهله ويستصلحه ويرفق به ويحلم عنه، حتى إذا لم يبقَ فيه موضع للصنيعة، ولا يصلح على الإمهال والرفق والحِلم، ولا ينيب إلى ربه ويدخل عليه؛ لا من باب الاحسان والنِّعَم، ولا من باب البلاء والنِّقَم، أَخَذَه أَخذَ عَزيزٍ مقتدرٍ، بعد غاية الإعذار إليه، وبذل النصيحة له، ودعائه إليه من كل باب، وهذا كله من موجبات صفة حلمه، وهي صفة ذاتية له لا تزول.

وأما الصبر فإذا زال متعلَّقه كان كسائر الأفعال التي توجد لوجود الحكمة وتزول بزوالها، فتأمله فإنه فرقٌ لطيفٌ اعترف الحذاق بعسره، وقلَّ مَن تَنَبَّه له ونَبَّه عليه، وأشكل على كثيرٍ منهم هذا الاسم، وقالوا: لم يأت في القرآن، فأعرضوا عن الاشتغال به صفحاً، ثم اشتغلوا بالكلام في صبر العبد وأقسامه، ولو أنهم أعطوا هذا الاسم حقه لعلموا أن الرب تعالى أحق به من جميع الخلق، كما هو أحق باسم العليم والرحيم والقدير والسميع والبصير والحي وسائر أسمائه الحسنى من المخلوقين، وأن التفاوت الذي بين صبره سبحانه وصبرهم كالتفاوت الذي بين حياته وحياتهم، وعلمه وعلمهم، وسمعه وأسماعهم، وكذا سائر صفاته.

ولَمَّا عَلِمَ ذلك أعرفُ خلقِه به قال: «لا أحدَ أصْـــبَرُ على أذىً سمِعَه من الله»، فعِلْمُ أربابِ البصائر بصبرِه سبحانه كعِلْمِهِم برحمته وعَفوِه وسِتره، مع أنَّه صبرٌ مع كمال علمٍ وقدرةٍ وعظمةٍ وعزَّةٍ، وهو صـــبر عن أعظم مصـــبور عليه، فإنَّ مقابلةَ أعظمِ العظماء، وملكِ الملوك، وأكرمِ الأكرمين، ومَن إحســـانه فوقَ كل إحســـان بغاية القُبْحِ، وأعظمِ الفُجورِ، وأفحش الفواحش، ونســـبته إلى كل ما لا يليق به، والقدح في كماله وأسمائه وصـــفاته، والإلحاد في آياته، وتكذيب رسله عليهم السلام، ومقابلتهم بالسب والشتم والأذى، وتحريق أوليائه وقتلهم وإهانتهم = أمر لا يَصْبِرُ عليه إلا الصبور الذى لا أحد أصبر منه، ولا نسبة لصبر جميع الخلق من أولهم إلى آخرهم إلى صبره سبحانه.

وإذا أردتَ معرفةَ صَبرِ الربِّ تعالى وحلمِه والفرقَ بينهما فتأمَّل قولَه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، وقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۝ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨- ٩١]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] على قراءة مَن فتح اللام(١).

فأخبر ســـبحانه أنَّ حلْمَه ومغفرتَه يمنعان زوالَ الســـماوات والأرض، فبالحِلْم أمســـكهما، وإمساكهما أن تزولا بكفر بني آدم هو الصبر، فبحلمه صبر عن معالجة أعدائه.

وفى الآية إشعار بأن السماوات والأرض تهم وتستأذن بالزوال لعظم ما يأتي به العِبَاد، فيمسكها بحلمه ومغفرته، وذلك حبسُ عقوبتِه عنهم، وهو حقيقة صبره تعالى، فالذي صدر عنه الإمساك هو صـــفة الحلم، والإمســـاك هو الصـــبرُ وهو حَبْسُ العقوبة، فَفَرْقٌ بين حبسِ العقوبة وبين ما صَدَرَ عنه حَبْسُـها، فتأمَّلْه)، إلى أن قال: (ولما كان اسم «الحليم» أدخل في الأوصـاف، واسـم «الصـــبور» في الأفعال كان الحلم أصـــل الصـــبر، فوقع الاســـتغناء به في القرآن عن اســـم «الصبور»)، انتهى كلامه رحمه الله وهو كلام بديع جداً.

---

(١) يعني اللام الأولى من ﴿لَتَزُولُ﴾، وهي قراءة الكسائي وحده.

ينظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص٣٦٣)، و«معاني القراءات» للأزهري (٢/ ٦٤).

فأهل السنة يثبتون هذه الصفة لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، وأنه سبحانه موصوف بأعظم الصبر وأكمله وأتمه.

وأنكر المتكلمون وصف الله بذلك، قال قَوَّام السنة الأصبهاني: (قال بعض أهل النظر: لا يوصف الله بالصبر، ولا يقال: صبور، وقال: الصبر تحمُّلُ الشيء، ولا وجه لإنكار هذا الاسم؛ لأن الحديث قد ورد به؛ ولولا التوقيف؛ لم نَقُلْهُ)(١).

قلت: أما وصف الله عزَّ وجلَّ بـ«الصبر» فثابت في «الصحيح»؛ كما مرَّ في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وأما تسميته سبحانه بـ«الصبور»؛ فلم يثبت في آية ولا حديث صحيح، وأما قول الأصبهاني: (ولا وجه لإنكار هذا الاسم؛ لأن الحديث قد ورد به) فلعله يريد حديث سرد الأسماء الحسنى الذي عند الترمذي، وسرد الأسماء الحسنى فيه لا يصح من قول النبي ﷺ وإنما هو مدرج من قول بعض رواة الحديث، كما سبق بيان ذلك في موضعه.

وذهب عامة المتكلمين — ومن تأثر بهم - إلى إنكار حقيقة هذه الصفة لله عز وجل، وحملوها على معنى الحلم.

قال ابن فورك: (اعلم أن معنى وصف الله جل ذكره بالصبر فهو بمعنى الحلم، ومعنى وصف الله جل ذكره بالحلم فهو تأخير العقوبة عن المستحقين لها، ووصف الله بالصبر لم يرد به الكتاب وإنما ورد في نوع من هذه الأخبار وتأوليه على معنى تأويل الحلم)(٢).

وقال الخطابي: (معنى الصبور في صفة الله سبحانه قريب من معنى الحليم؛ إلا أن الفرق بين الأمرين أنهم لا يأمنون العقوبة في صفة الصبور كما يسلمون منها في صفة الحليم، والله أعلم بالصواب)(٣).

وقال المازري: (المراد أن الله سبحانه واسع الحلم عن الكافرِ الذي يُضِيفُ إليه الولدَ، والصبرُ مَنعُ النَّفس من التَّشَفِّي والانتقام، أو مَنعُهَا من غير ذلك، فلمَّا كان الامتناع نتيجة الصَّبر عَبَّر عن تركِ الباري سبحانه الانتقام بهذه العبارة)(٤).

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/٤٨٩).

(٢) «مشكل الحديث وبيانه» (ص٢٩٧).

(٣) «شأن الدعاء» (ص٩٧).

(٤) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/٣٤٨)، وبنحوه عند القرطبي في «المفهم» (٧/٨٠).

قال الشـــيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله تعليقاً على كلام المازري هذا: (فيه نظر، وذلك أن رسـول الله ﷺ أطلق على ربه الصـبر، وأنه ما أحد أصـبر منه، وهو ﷺ أعلم الخلق بالله تعالى، وأخشاهم له، وأقدرهم على البيان عن الحق، وأنصحهم للخلق؛ فلا استدراك عليه، فيجب أن يبقى ما أطلقه ﷺ على الله تعالى بدون تأويل؛ إلا إذا كان يريد بذلك تفســـير معنى الصـــبر، ولكن الأولى أن يبقى كما قال؛ لأنه واضح، ليس بحاجة إلى تفسير)(١).

وقال ابن الأثير: (فِي أسماءِ اللهِ تعالَى «الصَّبُور» هو الَّذِي لَا يُعاجِل العُصاة بالانتقام، وهو من أبنِية المبالغة، ومعناهُ قريبٌ من معنَى «الحَلِيم»، والفرقُ بينهُما أنَّ المذْنب لا يأمنُ العُقُوبة في صفة الصَّبُور كَمَا يأمَنُها فِي صفة «الحلِيم»، ومنهُ الحديثُ: «لَا أحدَ أَصْبَرُ .. مِنَ الله» أي أشدُّ حِلماً عن فاعِلِ ذلكَ وتركِ المعاقبة عليهِ)(٢).

وقال ابن الوزير اليماني متعقباً كلام ابن الأثير في التفريق بين الصبور والحليم وأن المذنب لا يأمن العقوبة في صفة الصبور كما يأمنها في صفة الحليم: (كذا قالَ ابن الأثير وفيه نظر، فإنه لا أمَان لمذنبٍ من العقوبَة بالإجماع من الوعيدية وأهل الرَّجَاء وأهل الإرجاء؛ لجهل الْخَوَاتِم والنصوص، كقولِه تعالَى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِم غَيرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج:٢٧]، وَفِي آيَة: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٧٥]، ولقولِه تعالَى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان:٣٤]، وغير ذلك وَالله أعلم وَلذَلِك قَالَت المرجئة بِبَقَاء الْخَوْف فِي حَال التَّكْلِيف)(٣).

وقال القاضي أبو يعلى: (وقال بعضهم: الصبر بمعنى الحِلْم، ومعنى وصفه بالحِلم: تأخير عقوبته عن المستحقين لها، وهذا غلط لوجوه:

أحدها: أنَّه إثباتُ إضمارَين، فهو جارٍ مجرى ترك حقيقتين.

والثاني: أنهم لا يُثبتون لله تعالى حِلْمَاً، فلا معنى لتأويل الخبر عليه.

الثالث: أنَّ حمله على تأخير عقوبته يفضـي إلى أن يقع الخبر بخلاف مُخْبَره؛ لأنَّه قد يُعَجِّل العُقُوبة وقد يؤخرها)(٤).

---

(١) «شرح كتاب التوحيد من البخاري» (٩٣/١-٩٤).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٧/٣)، وبنحوه في «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٣٨/٢).

(٣) «إيثار الحق على الخلق» (ص١٧٥-١٧٦).

(٤) «إبطال التأويلات» (ص٦٠٧).

وقال أيضـــاً: (قد قيل: لا يجوز وصـــفه بأنَّه «صـــبور» كما جاز وصـــفه بأنَّه «حليم»؛ لأنَّ «صـبور» هو الذي يصـبر لما يَلْحَقه ويناله من المكاره والمضـار المؤلمة، فيصـبر لها ولا يجزع عند نزولها، وقد جاء في الحديث ما يدل على جواز وصـفه بذلك فقال: «لا أحدَ أَصْـبَرُ على أذى يسمعه من الله»)[١].

فالمقصـــود أن «الصـــبر» ليس هو الحلم، وإنما الحلم أثرٌ من آثار ذلك الصـــبر، والله عز وجل موصوف بـ«الصبر»، كما أنه أيضاً موصوف بـ«الحِلم»، والله أعلم.

(١) «إبطال التأويلات» (ص٦٥٠).

المبحث التاسع عشر

ما ورد في صفة العدل

قال البخاري في «صحيحه» (٩٥/٤):

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ، آثَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُنَاساً فِي القِسْمَةِ، فَأَعْطَى الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أُنَاسًا مِنْ أَشْرَافِ العَرَبِ فَآثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي القِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ[1]: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأُخْبِرَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ[2]، فَقَالَ: **«فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!، رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ متفقٌ عليه.

فقد أخرجه مسلمٌ أيضاً (٢/رقم١٠٦٢) عن زُهَيرِ بنِ حربٍ، وعثمانَ بنِ أبي شيبةَ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، ثلاثتهم عن جَرِيرٍ بمثله، وزاد في آخره: قال ابن مسعود: «لا جَرَمَ لا أرفَعُ إليهِ بعدها حديثاً».

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥٦/٨): (في رواية الأعمش: «فقال: رجلٌ من الأنصـــار»، وفي رواية الواقدي أنه مُعْتِب بنُ قُشَـــيْر، من بني عَمرِو بنِ عوف، وكان من المنافقين، وفيه تعقُّبٌ على مغلطاي حيث قال: (لم أَرَ أحداً قال إنه من الأنصار إلا ما وقع هنا)، وجزم بأنه حرقوص بن زهير السعدي، وتبعه ابنُ الملَقِّن، وأخطأ في ذلك، فإن قصة حرقوص غير هذه).

(٢) زاد مسلم في روايته في هذا الموضع: «**فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصِّرْفِ**»، قال النووي في «شرح مسلم» (١٥٨/٧): (قوله: «**كالصِّرْفِ**» هو بكسر الصـاد المهملة، وهو صَبْغٌ أحمرُ تُصبَغ به الجلودُ، قال ابن دُرَيد: وقد يُسَمَّى الدَّمُ أيضـاً صِرْفاً).

قال الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٣/٩ رقم٩٤٢٨):

حَدَّثَنَا هَيثَمٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ سَيَابَةَ، حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ مُحَمَّدٍ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُ اللَّهِ بنُ عِمرَانَ الوَاسِطِيُّ، عَن عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي أَوفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّهُ لَيَبلُغُ مِن عَدلِ اللَّهِ يَومَ القِيَامَةِ حَتَّى يَقتَصَّ لِلجَمَّاءِ[1] مِن ذَاتِ القَرنِ».**

لَم يَروِ هَذَا الحَدِيثَ عَن عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ إِلَّا عَبدُ الله بنُ عِمرَانَ، وَلَا عَن عَبدِ اللَّهِ إِلَّا بِشرُ بنُ مُحَمَّدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بنُ سَيَابَةَ.

❖ تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير الطبراني.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ منكرٌ لا يصح، ولا يعرف من حديث «عبد الله بن أبي أوفى» إلا من هذا الطريق، فهو حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وفيه علتان:

الأولى: أنَّ هذا الحدِيث لم يروه عن عطاءِ بنِ السَّائبِ إلَّا «عبدُ الله بنُ عِمرَانَ الواسطي»، كما قال الطبراني، و«عبد الله بن عمران» هذا لم أقف له على ترجمة[2]، مما يدل على أنه ليس بالمعروف، وتَفَرُّدُ مَن هذا حالُه عن «عطاء بن السائب» لا يقبل، فعطاء محدِّثٌ مشهورٌ، وقد روى عنه كبار الحفاظ كالثوري وشعبة وحماد بن زيد وزهير بن معاوية وابن عيينة وأضرابهم، فتفرد مَن لا يُعْرَف عنه بخبرٍ من الأخبار يُعَدُّ منكراً.

---

(١) **الجَمَّاء**: هي التي لا قَرْنَ لها، ويقال لها أيضاً: **الجَلْحَاء**.

(٢) اللهم إلا أن يكون هو «عبد الله بن عمران التيمي الطلحي» فإنه في نفس الطبقة، والطلحي هذا من رجال الستة، فقد أخرج له الترمذي حديثاً واحداً، وقال فيه الذهبي في «الكاشف»: (صدوق)، وقال في «ديوان الضعفاء»: (مُقِلٌّ ليس بالقوي)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول). [ينظر: «الكاشف» (١/رقم٢٨٩١)، و«ديوان الضعفاء» (ص٢٢٣ رقم٢٢٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٣/٥)، و«التقريب» (رقم٣٥١٢)].

ولكن في النفس شيء لاختلاف البلدان بينهما، فالطلحي بصري، والراوي عن عطاء واسطي، وأيضاً لم أر للطلحي هذا رواية عطاء بن السائب، ولم أر أيضاً مَن عدَّه من شيوخه، فالله أعلم.

الثانية: أنَّ هذا الحدِيث مما تفرَّد به «علي بن سـيابة الكوفي» عن بِشـر بن محمد الواسـطي، و«ابن سـيابة» هذا لم أقف له على ترجمة، وهو مع هذا صـاحب مفاريد، ويتفرد بما لا يتابع عليه، وقد ذكر له الطبراني في «معجمه الأوسط» جملة من مفاريده[1]، ومنها هذا الحديث.

فهذا الحديث لا يصح من هذا الطريق، وقد جاء من قول أبي هريرة ﷺ موقوفاً عليه، فقد أخرج عبد الرزاق في «تفسيره» (٧٨٦/٢) – ومن طريقه: ابن جرير في «تفسيره» (٢٣٥/٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٥/٢)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/رقم٣٢٥) –، وأخرجه أيضاً ابن جرير في «تفسيره» (الموضع السابق) من طريق محمد بن ثور، كلاهما (عبد الرزاق، وابن ثور) عن مَعمَر بن راشد، عن جعفرِ بنِ بُرقان، عن يزيدَ بنِ الأصمِّ، عن أَبِي هُريرة ﷺ في قولِهِ تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، قال: «**يَحشُرُ اللهُ الخَلقَ كُلَّهُم يومَ القِيامةِ؛ البَهائِمَ، والدَّوَابَّ، والطَّيرَ، وكُلَّ شيءٍ، فيبلُغُ مِن عدلِ اللهِ يومئذٍ أنَّ الله يأخُذُ لِلجَمَّاءِ مِن القَرْنَاءِ**»، قال: «ثُمّ يقُولُ: كُونِي تُراباً»، قال: «فلِذلِك يقُولُ الكافِرُ: ﴿يَا لَيْتَنِى كُنتُ تُرَابَاً﴾ [النبأ: ٤٠]».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، ورجاله ثقاتٌ أثباتٌ.

وقد جاء الحديث بنحوه – دون ذكر موضـع الشـاهد فيه – في «صـحيح مسـلم» (٤/رقم٢٥٨٢) من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، أنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**لَتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلِها يومَ القيامةِ، حتَّى يُقَادَ للشَّاةِ الجَلْحَاءِ من الشَّاةِ القَرناءِ**».

(١) ينظر: (٩/رقم٩٤٠٠ و٩٤١٩ و٩٤٢٠ و٩٤٢١) وعامتها من رواية الهيثم بن خلف الدوري عنه.

قال الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٥٠٧):

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، مِئَةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، .. الْعَدْلُ، .. ».**

❖ تخريج الحديث والحكم عليه:

تقدم الكلام على هذا الحديث مفصلاً (ص٩٦٥).

والحديث أصله في «الصحيحين»، ولكن من غير ذكر الأسماء الحسنى فيه.

والتحقيق أن عدَّ الأسماء ليس من قول النبي ﷺ، وإنما هو مدرجٌ من قول بعض الرواة، فأخطأ بعضهم فوصله بالحديث، والله أعلم.

الدراسة الموضوعية:

دلَّت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**العدل**» لله عز وجل.

والعَدْلُ: هو وضع الشيء في موضعه المناسب له، وهو نقيض **الظُّلْم**، الذي هو وضع الشيء في غير موضعه المختصِّ به(١).

قال الزجَّاج: (أصلُ هذه اللَّفظَة - «العَدْل» - من قَوْلهم: عدلتُ عَن الطَّرِيق أعدِلُ عَنْهَا عَدْلاً وعُدُولاً، وَإِنَّمَا سُمِّيَ العَدْلُ والعَادِلُ لِأَنَّهُمَا عَدَلَا عَن الجَوْر إلى القَصْدِ، وَالله تَعَالَى عَادلٌ فِي أَحْكَامه وقضاياه عَن الجْور، فأفعاله حَسَنَة وَهُوَ كَمَا قَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ [غافر:٢٠])(٢).

فالله تعالى موصوف بكمال العدل، فلا أحدَ أعدل منه سبحانه، وهذا مما اتفق عليه المسلمون وغيرهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (اتفق المسلمُونَ وَسَائِر أهل المِلَل على أَن الله تَعَالَى عَدْلٌ قَائِمٌ بِالقِسطِ، لَا يَظْلِمُ شَيْئاً، بل هُوَ مُنَزَّهٌ عَن الظُّلم)(٣) وقال أيضاً: (وَأهل الْملَل كلهم يقرونَ بعدله؛ لِأَن الْكتب الإلهية نطقت بعدله، وَأَنَّه قَائِمٌ بِالْقِسْطِ، وَأَنَّه لَا يظلم النَّاس مِثْقَال ذرة)، وقال تلميذه ابن القيم: (اتفق أهل الأرض والسماوات على أنَّ الله تعالى عَدْلٌ، لا يظلُم أحداً، حتى أعداؤه المشركون به، الجاحدون لصفات كماله، فإنهم مقِرُّون له بالعَدْلِ، ومُنَزِّهُون له عن الظُّلْم، حتى إنهم ليَدْخُلون النَّار وهم معترفون بِعَدْلِه، كما قال تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ﴾ [الملك:١١]، وقال تعالى: ﴿يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام:١٣٠]، فهو سبحانه قد حرم الظلم على نفسه، وأخبر أنَّه لا يهلك القرى بظلم وأهلها غافلون)(٤).

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» (٤٦٨/٣ مادة: ظلم)، و«المفردات» للراغب (ص٥٣٧ مفردة: ظلم)، و«تاج العروس» (٣٢/٣٣).

(٢) «تفسير أسماء الله الحسنى» (ص٤٤).

(٣) «جامع الرسائل» (١٢١/١)

(٤) «مختصر الصواعق المرسلة» (٥٧٥/٢).

فـ(هُوَ سُبْحَانَهُ حَكَمٌ عَدْلٌ، يضع الْأَشْيَاء موَاضعهَا، وَلَا يضع شَيْئاً إِلَّا فِي مَوْضِعه الَّذِي يُنَاسِبه وتقتضـيه الْحِكْمَة وَالْعَدْل، وَلَا يُفَرِّقُ بَين مُتَمَاثِلَين، وَلَا يُسَـوِّي بَين مُخْتَلِفَين، وَلَا يُعَاقِب إِلَّا مَن يَستَحِقُّ الْعقُوبَة، فَيَضَعهَا موضعهَا؛ لما فِي ذَلِك من الْحِكْمَة وَالْعدْل)[1].

قال ابن القيم رحمه الله في «النونية»:

والعدلُ منْ أوصـــافِهِ في فعلِهِ　　ومـقــالِـهِ والحـكـمُ بالمـيـزانِ

فعلى الصـراطِ المسـتقيمِ إلهُنَا　　قَـوْلاً وفعـلاً ذاكَ في القـرآنِ

قال الشـيخ محمد خليل هرَّاس: (وهو سـبحانه موصـوف بالعدل في فعله، فأفعاله كلها جارية على سنن العدل والاستقامة، ليس فيها شائبة جور أصلاً، فهي دائرة كلها بين الفضل والرحمة، وبين العدل والحكمة، وما ينزله سـبحانه بالعصـاة والمكذبين من أنواع الهلاك والخزي في الدنيا وما أعدَّه لهم من العذاب المهين في الآخرة، فإنما فعل بهم ما يسـتحقونه، فانه لا يأخذ إلا بذنب، ولا يعذب إلا بعد إقامة الحجة.

وأقواله كلها عدل، فهو لا يأمرهم إلا بما فيه مصـلحة خالصـة أو راجحة، ولا ينهاهم إلا عما مضرته خالصة أو راجحة.

وكذلك حكمه بين عباده يوم فصل القضاء ووزنه لأعمالهم عدل لا جور فيه، كما قال تعالى: ﴿ونَضَعُ الْمَوازِينَ القِسطَ لِيَومِ القِيامَةِ فَلا تُظلَمُ نَفسٌ شَيْئاً وإن كانَ مِثقالَ حَبَّةٍ مِن خَردَلٍ أَتَينَا بِها وكَفى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، فهو سبحانه على صراط مستقيم في قوله وفعله وحكمه)[2].

وقد عدَّ بعضـهم: «العدل» من أسماء الله تعالى، وليس معهم في ذلك دليل، والصواب أنه ليس اسماً له، بل هو صفة.

وقد اختلف أهل الطوائف في معنى عدل الله عز وجل بناء على اختلافهم في معنى الظلم الذي يُنَزَّه عنه، قال شـيخ الإسـلام ابن تيمية: (اتَّفقَ المسلمُونَ وسـائِر أهل الملَل على أنَّ الله تعالَى عدلٌ قَائِمٌ بالقسطِ، لَا يَظلِمُ شَيئاً بل هُوَ منزَّهٌ عَن الظُّلم، ثمَّ لما خَاضُوا في القَدَر تنازعوا في معنى كَونه عَدلاً، وفِي الظُّلم الَّذِي هُوَ منزَّهٌ عَنهُ:

---

(١) «جامع الرسائل» (١٢٣/١-١٢٤).

(٢) «شرح القصيدة النونية» (١٠٦/٢-١٠٧).

- **فقالت طائفةٌ**: الظُّلمُ لَيسَ بممكنِ الوجود، ولا هو مقدورٌ عليه، لأنَّ كلَّ شــيءٍ مُمكن إذا قُدِّرَ وُجُودُه مِنهُ سبحانه فإِنَّهُ عدلٌ وليس بظلمٍ، وَالظُّلم – عند هؤلاء – هو كلُّ ما هو ممتَنِعُ الوجود، مثلُ: الجمع بَين الضــدَّين، وَكَونُ الشَّــيءِ موجُوداً معدُوماً في آنٍ واحدٍ.

فَإِن الظُّلم إِمَّا التَّصَــرُّف فِي مِلْك الغَير، وكلُّ مَا ســواهُ مِلْكُه، وإمَّا مُخَالفَة الآمِر الَّذِي تجب طَاعَتُه، وليسَ فَوقَ الله تعالَى آمِرٌ تَجِبُ عليهِ طَاعَتُه.

وهؤُلاء يقولُونَ مهما تصــور وجوده وَقُدِّرَ وجودُه فهُو عَدلٌ، وإِذا قَالُوا كل نعْمَة مِنْهُ فضل وكل نقمة مِنْهُ عدل فَهَذَا أَمر أوهم.

وهذا قول المجبرَة، مثل جهم وَمن اتبعهُ، وهو قول الأَشــعَرِيّ وأمثاله من أهل الكلام، وقول مَن وافقهم من الفُقَهَاء وَأهل الحَدِيث والصوفية.

- **والقول الثاني**: أنه عدل لا يظلم؛ لأنه لم يُرِدْ وجودَ شــيءٍ من الذنوب؛ لا الكفر، ولا الفسوق، ولا العصيان، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته، كما فعلوه عاصين لأمره، وهو لم يخلق شــيئاً من أفعال العباد؛ لا خيراً ولا شــراً، بل هم أحدثوا أفعالهم، فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها، فعاقبهم بأفعالهم، لم يظلمهم.

هذا قول القدرية من المعتزلة وغيرهم، وهؤلاء عندهم لا يتم تنزيهه عن الظلم إن لم يجعل غير خالقٍ لشــيء من أفعال العباد، بل ولا قادر على ذلك، وإن لم يجعل غير شــاءٍ لجميع الكائنات، بل يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، إذ المشيئة عندهم بمعنى الأمر، وهؤلاء والذين قبلهم يتناقضون تناقضاً عظيماً.

- **والقول الثالث**: أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والعدل وضع كل شيء في موضعه، وهو سبحانه حكم عدل، يضع الأشياء مواضعها، ولا يضع شيئاً، إلا في موضعه الذي يناسبه، وتقتضيه الحكمة والعدل، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة، فيضعها موضعها؛ لما في ذلك من الحكمة والعدل.

وهذا الأصـــــل وهو عـدل الرب يتعلق بجميع أنواع العلم والـدين، فإن جميع أفعـال الرب ومخلوقاته داخلة في ذلك، وكذلك أقواله وشـــرائعه وكتبه المنزلة، وما يدخل في ذلك من مســـائل المبدأ والمعاد، ومســـائل النبوات، وآياتهم، والثواب والعقاب، ومســـائل التعديل والتجوير، وغير ذلك.

وأهل الملل كلهم يقرون بعدله؛ لأن الكتب الإلهية نطقت بعدله، وأنه قائم بالقســـط، وأنه لا يظلم الناس مثقال ذرة.

وما ذكرناه من الأقوال الثلاثة نضبط أصول الناس فيه، ونبين أن القول الثالث هو الصواب، وبه يتبين أن كل ما يفعله الرب فهو عدل، وأنه لا يضـع الأشـياء في غير موضـعها، فلا يظلم مثقال ذرة، ولا يجزي أحداً إلا بذنبه، ولا يخاف أحدٌ ظلماً ولا هضماً ..)[1].

---

(١) «رسالة في معنى كون الرب عادلاً» ضمن «جامع الرسائل» (١/١٢١ وما بعدها).

المبحث العشرون

ما ورد في صفة غرس الجنة

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (١٧٦/١ رقم١٨٩):

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، وَابْنِ أَبْجَرَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِوَايَةً - إِنْ شَاءَ اللهُ - (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ، وَعَبْدُالْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ، يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، وَابْنُ أَبْجَرَ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ - قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا، أُرَاهُ ابْنَ أَبْجَرَ - قَالَ: **«سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ، مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟، قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ، فَيُقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ، وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قَالَ: رَبِّ، فَأَعْلَاهُمْ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»**، قَالَ: «**وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾** الآية [السجدة: ١٧]**»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) قال: حدَّثنا أبو كُريبٍ، حدَّثنا عُبيدُالله الأشجعيُّ، عن عبدالملك بن أبجر، قال: سمعتُ الشَّعبيَّ، يقُولُ: سمعتُ المغيرة بن شُعبة رضي الله عنه يقُولُ على المنبر: إنّ مُوسى عليه السلام سَألَ الله عزَّ وجلَّ عن أخسِّ أهلِ الجنَّة منها حظّاً، وساق الحديث بنحوه.

- وأخرجه الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣١٩٨) قال: حدّثنا ابنُ أبي عُمر، قال: حدّثنا سُفيانُ، فذكره بنحوه إلى قوله: «فإنّ لك مع هذا ما اشتهت نفسُك ولذّت عينُك» ولم يذكر ما بعده من كلام.

قال الترمذي عقبه: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وروى بعضُهُم هذا الحديث عن الشّعبيّ، عن المغيرة ولم يرفعهُ، والمرفُوعُ أصحُّ).

قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٢/٤٢٦):

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، أَنْبَأَ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خَلَقَ اللَّهُ جَنَّةَ عَدْنٍ، وَغَرَسَ أَشْجَارَهَا بِيَدِهِ فَقَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي. فَقَالَتْ: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»** هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق الحاكم: البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٢/٦٩١).

- وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/رقم٢٨١٩) من طريق عبد الله بن [محمَّد بن] أيوب المخرِّمي، بمثله.
- وأخرجه غلام الخلال في «جزء في السنة» (رقم١٣)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٣٢٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/٣٣٥)، ثلاثتهم من طريق أبي سالم العلاء بن مسلمة الروَّاس، بمثله.

كلاهما: (عبد الله المخرِّمي، والعلاء بن مسلمة) **عن علي بن عاصمٍ به.**

❖ رجال الإسناد:

• أَبُو العبَّاسِ مُحمَّدُ بنُ يعقُوبَ.

هو: محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي مولاهم، المعقِلي النيسابوري الورَّاق، أبو العباس الأصم، وكان يكره أن يقال له: الأصم، من فقهاء الشافعية الكبار.

أحدُ الثقات المكثِرين المعمَّرين، جليل القدر، متفقٌ على ثقته وإتقانه وصحة سماعه.

روى عن: عباس الدوري، وعبد الله بن أحمد، وغيرهما.

وروى عنه: أبو عبد الله الحاكم - في كتابه «المستدرك» وأكثر عنه، وذَكَر أنَّه حدَّثه من أصل كتابه، وذكر أيضاً أنه حدَّثه بنيسابور، وروى عنه أيضاً: أبو عبد الله ابن منده، وغيرهما.

وثَّقه: أبو حاتم، وابن خزيمة، والحاكم، وأبو نعيم الجرجاني، وأبو الوليد الباجي، والذهبي، وغيرهم.

أثنى عليه تلميذه الحاكم وأطنب في ذلك فقال: (كان محدِّثَ عصرِه بلا مُدَافَعَة، فإنه حدَّث في الإسلام سِتًّاً وسبعينَ سَنَة، ولم يُختَلف في صِدقِه وصِحَّة سَماعَاتِه، وكان مع ذلك يرجع إلى حُسْنِ المذهب والدِّين، .. وبلغني أنه أذَّن سبعين سنة في مسجده، وكان حسن الخلق، سخيّ النفس، لا يبخل بكل ما يقدر عليه، .. سمع منه الآباء والأبناء والأحفاد وأولادهم، .. وكفاه شرفًا أن يحدث طول تلك السنين، ولا يجد أحد من الناس فيه مغمزًا بحجة، وما رأينا الرحلة في بلد من بلاد الإسلام أكثر منها إليه ..).

وقال تلميذه ابن منده: (كان شيوخ الدنيا خمسة: ابن فارس بأصبهان، والأصم بنيسابور، وابن الأعرابي بمكة، وخيثمة بن سليمان بطرابلس، وإسماعيل الصفار ببغداد).

ونعته الذهبي في «التذكرة» بـــ(الإمامُ المفيدُ الثقةُ محدِّثُ المشرق)، وقال في «السير»: (الإمام المحدِّثُ، مُسْنِدُ العَصر، رُحْلَةُ الوقت).

وقال الحافظ ابن كثير الشافعي: (راوي المذهب، كان إماماً، ثقةً، حافظاً، ضابطاً، صدوقاً، دَيِّناً، ..، ورحل إليه النَّاس من الأقطار، وألحق الأحفاد بالأجداد، روى الكثير، وطوَّف في البلاد).

وقال ابن تغري بردي: (انتهت إليه رئاسة أهل الحديث بخراسان).

ولد سنة (٢٤٧هـ)، وتوفي بنيسابور سنة (٣٤٦هـ).

«تاريخ دمشق» (٢٨٧/٥٦)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (٢٨٧/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٥٢/١٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٨٦٠/٣)، «المعين في طبقات المحدِّثين» (رقم١٢٥١)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص٢٧٠)، و«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (٣١٧/٣).

• العبَّاسُ بنُ مُحمَّدٍ الدُّورِيّ.

هو: عبَّاس بن محمَّد بن حاتم الدُّوريُّ الورَّاق، أبو الفضل البغدادي، مولى بني هاشم.

روى عن: علي بن عاصم، وعن يحيى بن معين - وأكثر عنه - وغيرهما.

وعنه: أبو العباس الأصم، وأصحاب السنن الأربعة، وغيرهم.

ثقةٌ حافظٌ.

وثَّقه النسائيّ، والدارقطنيّ[١]، وأبو محمَّد بن الأخضر[٢]، ومسلمة بن القاسم، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) «سنن الدارقطني» (٢٢٢/١ عقب الحديث رقم٤٤٢).

(٢) في «مشيخة أبي القاسم البغوي» نقل ذلك عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال».

وقال الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب»: ثقة حافظ.

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الثقة، الناقد، .. أحدُ الأثبات المصنِّفين)، وقال: (لازم يحيى بن معين، وتخرَّج به، وكتابه في الرِّجال عن ابن معين مجلَّدٌ كبيرٌ نافعٌ، يُنبِئ عن بَصَرِه بهذا الشأن).

وقال أبو العباس الأصم: (لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه).

قال الذهبي معلِّقاً: (يُحتمل أنَّه أراد بحُسْنِ الحديثِ الإتقانَ، أو أنَّه يتَتَبَّع المتُونَ المليحَة فيرويها، أو أنه أراد عُلُوَّ الإسناد، أو نظافةَ الإسناد، وتَرْكَه روايةَ الشَّاذِّ والمنكَر والمنسوخ ونحو ذلك، فهذه أمور تقضي للمحدِّث إذا لازمها أن يقال: ما أحسنَ حديثه).

من الحادية عشرة، ولد سنة (١٨٥هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٢٧١هـ)، روى له الأربعة.

ينظر: «تاريخ بغداد» (٣٠/١٤)، و«الثقات» لابن حبان (٥١٣/٨) و«طبقات الحنابلة» (١٥٦/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٥/١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٢٢/١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١٢٠/٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢٦٠٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢١٤/٧)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣١٨٩).

• عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ

هو: علي بن عاصم بن صهيب التيمي مولاهم، أبو الحسن الواسطي.

روى عن: حميد الطويل، وعطاء بن السائب وغيرهما.

وعنه: عباس الدوري، والعلاء بن مسلمة، والإمام أحمد، وأُمَمٌ غيرهم.

أحد أعلام المحدِّثين، مكثِرٌ مشهورٌ، لكنه سيء الحفظ كثير الغلط، حتى اتفقت كلمةُ جماهير النقَّاد على ضعفه.

وقال شعبة: (لا تكتبوا عنه).

ورماه ابن معين ويزيد بن هارون بالكذب.

قال أبو بكر بن أَبي شَيبَة: سمعتُ يَزيد بن هارون، وكَفَاكَ بيزيد، إذا ذُكِرَ عليٌّ رَمَاهُ بالكَذِبِ، غير مَرَّة ولا مَرَّتين.

وقال ابن معين: (كَذَّابٌ، ليسَ بشيءٍ)، وقال في رواية: (ليس بثقة).

وقال يَعقوب بن شَيبَة: سأَلتُ يَحيَى بن مَعين، عنه؟ فقال: (ليسَ بشيءٍ، ولا يحتج به)، قلتُ: ما أَنْكَرتَ منه؟ قال: (الخطأ والغَلَط)، قلتُ: ثَمَّ شيءٌ غير هذا؟ قال: (ليس ممن يُكتَب حديثُه).

وأما وكيع فكان يُقدِّمُه ويرفعُ أمرَه، ويقول: (ما زلنا نعرفه بالخير)، ولما قيل له: إنَّه يَغلَط في أحاديث، قال: (خذوا من حديثِه ما صَحَّ، ودَعُوا ما غَلِطَ أو ما أخطأ فيه).

وقال الإمام أحمد: (كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لَجَاجٌ، ولم يكن متهمَاً بالكذب)، وسئل عنه مرةً، فقال: (يُكتَبُ حديثُه، أخطأ يُترَكُ خطؤه، ويُكتَبُ صوابُه، قد أخطأ غيرُه)، وقال أيضاً: (ما صح من حديثه فلا بأس به) وكان الإمام أحمد يحدِّث عنه.

وقال صالح جزرة: (ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يَهِمُ، وهو سيءُ الحفظ، كثيرُ الوَهم، يغلط في أحاديث، يَرفَعُها ويَقْلِبُها، وسائرُ حديثِه صحيحٌ مستقيمٌ).

وقال ابن المديني: (كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرُدَّ عليه لم يرجع، وكان يروي أحاديث منكرة).

وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم).

وذكره أبو زرعة في «الضعفاء» وقال: (ترك النَّاسُ حديثَه).

وقال أبو حاتم: (لَيِّنُ الحديث، يُكتَبُ حديثُه، ولا يحتج به).

وقال النسائي: (ضعيف)، وقال في موضع آخر: (متروك الحديث).

وقال ابن عدي: (الضعف بَيِّنٌ على حديثه).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان ممن يُخطِىءُ ويُقِيمُ على خطئه، فإذا بُيِّنَ له لم يَرجع، ... والذي عندي في أمره تَرْكُ ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاجُ بما وافقَ الثِّقَات؛ لأنَّ له رِحلَةً وسماعاً وكتابةً، وقد يخطىء الإنسانُ فلا يستَحِقُّ التَّركَ، وأما ما بُيِّنَ له من خَطَئِه فلم يرجع فيُشبِهِ أن يكون في ذلك مُتَوَهِّماً أنه كان كمَا حَدَّثَ به).

وقال الذهبي في «المغني»: (حافظٌ مشهورٌ، ضعفوه، وكان مكثراً)، وقال في «التذكرة»: (من أوعية العلم، لكنه سيء الحفظ)[1]، وقال أيضاً: (أجمعوا على ضعفه)[2]، وقال مرةً: (واهٍ)[3].

وأما ابن حجر فقد ضعفه في «الفتح»[4]، وأما قوله في «التقريب»: (صدوقٌ يُخطِىء ويُصِرُّ) فالظاهر أنه أراد به صدق اللهجة، ليرد به على من رماه بالكذب، فإطلاق «الصدوق» هنا

---

(١) «تذكر الحفاظ» (٣/١).

(٢) «تلخيص المستدرك» (٣٣٨/٤).

(٣) «تنقيح التحقيق» (٥١/١).

(٤) (٣٥٣/١) و(٤٢٤/٢).

محمول على معنى العدالة، لا على المعنى الاصطلاحي عند أهل الفنِّ، ويدل على ذلك أنه ذكر في «التلخيص الحبير»(١) أنه كان كثير الغلط، ومن كان كثير الغلط فإنه لا يكون صدوقاً بل ضعيفاً، فتبين بهذا أن لا منافاة بين تضعيفه له وبين ما في «التقريب».

فهذه مجملُ أقوال الأئمة في علي بن عاصم، ويُستخلص منها أمور:

١. أنه من أهل الصدق والعدالة، فهو صدوق في نفسه، ولم يكن متهماً بالكذب، وإنما أُتِيَ من سوء حفظه، وقد نفى عنه الكذبَ الإمامُ أحمد، وصالح «جزرة» وغيرهما، وأما من أطلق عليه الكذب كيزيد بن هارون وابن معين فمحول على كثرة الخطأ، ووجهه أن «الكذب» في لسان العرب هو الإخبار بخلاف الواقع، فكلُّ مخبرٍ بخلاف الواقع فهو كذَّابٌ وإن لم يكن متعمداً، فإطلاق الكذب بهذا المعنى يشمل الغلط والوهم، قال ابن حبان - في ترجمة بَرْدٍ المِدَني، مولى سعيد بن المسيب -: (كان يخطيء، وأهلُ الحجاز يُسَمُّون الخطأ كَذِباً)(٢)، فقولهم «فلان يكذب أو كذَّاب» قد يقصد بها مجرد الوهم ومخالفة الصواب لا سيما إذا كثر غلط الراوي وخطؤه، والعبرة في حمل هذه العبارة على المعنى الاصطلاحي أو المعنى الأعم إنما هو بالقرائن المحتفة بقول الناقد وحاله.

ومن القرائن في ذلك أن ابن معين لما سأله يعقوبُ بنُ شيبة عنه قال: (ليسَ بشيءٍ، ولا يحتج به)، فقال له يعقوب: ما أَنْكَرتَ منه؟ قال: (الخطأ والغَلَط)، فقال له: ثَمَّ شيءٌ غير هذا؟ قال: (ليس ممن يُكتَب حديثُه)، فتأمل كيف كذَّبَه في بعض الروايات، ثم لما سأله يعقوب عنه ماذا تنكر عليه؟ لم يذكر له سوى ما كان فيه من الغلط والخطأ، ولو كان علي بن عاصم عند ابن معين كذاباً بالمعنى الاصطلاحي لذكر ذلك، فإن الطعن في العدالة أشدُّ وآكد من مجرد الطعن في الضبط.

وأما يزيد بن هارون فإنه لما بلغه خبر موته تأسَّف وترحَّم عليه، وأثنى على دينه وورعه، وعاتبَ يحيى بنَ معين على كلامه فيه(٣)، ولو كان علي بن عاصم عنده كذَّاباً لما أثنى عليه ولا عاتب ابن معين على كلامه فيه، وكان هذا العتاب والثناء بحضور الإمام أحمد.

(١) (٥١٦/٢).

(٢) «الثقات» (١١٤/٦).

(٣) انظر خبر ذلك في «تاريخ بغداد» (٤١٩/١٣-٤٢٠).

٢. أن أشـد ما أُخِذ عليه: كثرةُ الخطأ والغلط، وذلك لسوء حفظه وضَعْفِ ضبطه، وهذا محل اتفاق بين الأئمة النقاد، فكان ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه، ويروي أحاديث منكرة لا يرويها غيرُه.

٣. أن مما أُخِذ عليه أيضاً: أنه كان يُصِرُّ على خطئه ولا يرجع عنه ولو بُيِّنَ له، ولعل الحامل له على ذلك هو وثوقه بنفسه، لا أنه كان يصر على الخطأ إذا تبَيَّن له، فإن ذلك مسقط للعدالة، ولذا قال ابن حبان: (وأما ما بُيِّنَ له من خَطَئِه فلم يرجع فيُشبِه أن يكون في ذلك مُتَوَهِّماً أنه كان كمَا حَدَّثَ به).

وخلاصة حال هذا الراوي أنه **ضعيفٌ، يعتبر به،** فإن وافق الثقات أخذ بحديثه، وأما إذا تفرد أو خالف فلا يؤخذ به.

وعلي بن عاصم من التاسعة، ولد سنة (١٠٩هـ)، ومات بواسط سنة (٢٠١هـ)، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٣/٧)، و«الثقات» للعجلي (١٥٦/٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢٤٥/٣)، و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٣٩٤/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٩٨/٦)، و«المجروحين» (١١٣/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٢٥/٦)، و«تاريخ بغداد» (٤٠٧/١٣-٤٢١)، و«تهذيب الكمال» (٥٠٤/٢٠-٥٢٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٣٩٣٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٥/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٤٢٩٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٤٩/٩)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٠/٩)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٧٥٨).

• حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ.

حُمَيْد بن أبي حُميد الطويل، أبو عُبَيدة الخُزَاعي مولاهم البصري، اختُلِفَ في اسم أبيه على أقوال.

روى عن: أنس بن مالك ﵁، وثابت البناني وغيرهما.

وعنه: علي بن عاصم، وابنُ أختِهِ حمَّادُ بنُ سلمة، والسفيانان، وشعبة وغيرهم.

متفقٌ على ثقته[١] وجلالة قدره، إلا أنه كان يدلس عن أنسٍ خاصة، وصفه بذلك: شعبة، وحماد بن سلمة، وابن سعد، وابن حبان، وأبو بكر البرديجي وغيرهم، وقالوا: إنما سمعها من ثابت البناني.

---

(١) ولا يؤثر على هذا ما نقل عن زائدة بن قدامة أنه طَرَحَ حديثَ حميدٍ، فإن ذلك لم يكن لضعفٍ في روايته وإنما كان لأمرٍ آخر، قال الذهبي: (إنما طَرَحه للبسِه سوادَ الخُلفاء وزِيَّ أعوانِهم)، وبنحوه قال ابن حجر، وقد بَيَّن ذلك مكي بن إبراهيم فإنه قال: مررتُ بحيمَدٍ وعليه ثيابٌ سُودٌ، فقال لي أخي: ألا تسمع منه؟! فقلتُ: أأسمع من الشُّرْطِي).

فوصفه بالتدليس مقيَّدٌ بحديثه عن أنس خاصة، وعلى هذا يحمل قول من أطلق التدليس عليه كالبخاري والنسائي.

قال أبو عبيدة الحداد: قال شعبة: (لم يسمَع حُميدٌ من أنسٍ إلا أربعاً وعشرين حديثاً[1]، والباقي سمعها أو ثَبَّتَه فيها ثابتٌ).

وقال حماد بن سلمة: (عامة ما يُحدِّث به حميدٌ الطويل عن أنسٍ سَمِعَه من ثابتٍ)، وقال: (لم يدع حميدٌ لثابت البُنَاني عِلمَاً إلا وَعَاه، وسَمِعَه منه).

وقال ابن سعد: (كان حميدٌ ثقةً كثيرَ الحديثِ إلَّا أنَّه ربما دَلَّسَ عن أنسِ بنِ مالكٍ).

وقال الذهبي في «الميزان»: (ثقةٌ جليلٌ يُدَلِّس، ... وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعتُ).

وقال ابن حجر في «الهدي»: (من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم، إلا أنَّه كان يُدَلِّس حديثَ أنسٍ، وكان سمع أكثرَه من ثابتٍ وغيرِه من أصحابِه).

هذا وقد اختلف موقف الحافظين العلائي وابن حجر في مرتبة تدليسه: فعدَّه العلائي في المرتبة الثانية من مراتب المدلِّسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في «الصحيح» وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، ورجَّح قبول أحاديثه المعنعنة عن أنس؛ لأن الواسطة بينهما هو ثابت البناني، وهو ثقةٌ حُجَّةٌ. بينما عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة، وهم مَن أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمة من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع.

والأقرب: اختيار العلائي؛ لوجاهة ما علَّل به.

وعلى هذا فلا ينبغي التوقف في عنعنته، وحديثه عن أنس صحيح مقبول، سواء صرح بالسماع أو لم يصرح[2].

---

(١) قال ابن حجر في «الهدي» عن قول شعبة هذا: (هذا قولٌ صحيحٌ)، وأما ما رواه عيسى بن عامر بن الطيب، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة أنه قال: (كلّ شيء سمع حُميد عن أنس، خمسة أحاديث)، فمتعقبٌ، قال ابن حجر في «التهذيب»: (هذا قولٌ باطلٌ؛ فقد صرَّح حميدٌ بسماعه من أنسٍ بشيءٍ كثير، وفي «صحيح البخاري» من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفتُه)، وقال في «الهدي»: (الراوي لذلك عن أبي داود غيرُ معتمد).

(٢) قال ابن حجر في «الهدي»: (وقد اعتنى البخاريُّ في تخريجه لأحاديث حُميدٍ بالطُّرُق التي فيها تصريحُه بالسَّمَاع، فذكرها متابعةً وتعليقاً).

وحميدٌ من الخامسة، توفي سنة (١٤٣هـ) وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون، روى له الجماعة.
ينظر: «الطبقات الكبرى» (٢٥٢/٧)، و«الكامل» لابن عدي (٦٥/٣)، و«أسماء شيوخ مالك» لابن خلفون (ص١٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٥/٧)، و«ميزان الاعتدال» (٦١٠/١)، و«الكاشف» (١/رقم١٢٤٨)، و«جامع التحصيل» (ص١٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨/٣)، و«التقريب» (رقم١٥٤٤)، و«هدي الساري» (ص٣٩٩)، و«تعريف أهل التقديس» (ص١٣٣ رقم٧١)، و«معجم المدلسين» (ص١٦٨-١٧٢).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ باطلٌ، لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ، وآفته من «علي بن عاصم» فإنه سيءُ الحفظ كثيرُ الغلط، وهذا الحديث من جملة ما غلط فيه، فإن المحفوظ فيه أنه من قول كعب الأحبار لا من قول النبي ﷺ، وهذا الحديث مما تفرد به علي بن عاصم عن حميد الطويل، وقد خالفه الحافظُ الثقةُ «سعيد بن أبي عروبة» - وهو من أوثق الناس في قتادة - فرواه عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، عن كعب الأحبار به[1]، وهذا هو المحفوظ فيه، ولذا نص ابن عدي في «الكامل» على بطلان حديث علي بن عاصم، وعدَّه من منكرات حديثه، ووافقه الذهبي في «الميزان» على بطلان الحديث، ولكنه جعل الحمل فيه على «العلاء بن مسلمة» الراوي له عن «علي بن عاصم» وتعقَّبَ ابنَ عدي في ذلك، فقال في «الميزان» (١٣٧/٣): (ولقد أساء ابن عدي في إيراده هذه البواطيل في ترجمة علي، والعلاءُ متَّهمٌ بالكذب)، وقال في «السير» (٢٦٠/٩): (هذا باطل، وابن عاصم برئ منه، والعلاء متهم بالكذب)، والحق أن تعقب الذهبي في غير محله، نعم لو كان العلاء قد تفرد به عن علي بن عاصم لجعلنا الحمل فيه عليه، ولكنه لم يتفرد به، بل

---

(١) أخرجه عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (٢٦٤/١)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٥٩) كلاهما من طريق محمَّد بن المنهال، عن يزيدَ بنِ زُرَيع، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، فذكره، وهذا إسناد صحيح.
تنبيه: خالف سعيداً في رواية هذا الحديث عن قتادة: «معمرُ بنُ راشد» و«حسامُ بنُ مِصَكّ» فروياه عن قتادة عن كعب الأحبار، ولم يذكرا «أنس بن مالك» في إسناده، [أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/رقم١٩٥٢) والطبري في «التفسير» (٥/١٧ و١٧)]، وهذه الرواية — مع انقطاعها — رواية شاذة، فإن «معمر بن راشد» وإن كان ثقة إلا أنه سيء الحفظ لحديث قتادة، كما قال غير واحد من الحفاظ، ومما يدل على سوء حفظه لحديث قتادة هذا مخالفتُه لرواية سعيد بن أبي عروبة، وأما متابعة «حسام بن مصك» فلا قيمة لها، لأن حساماً متروك الحديث.
إضافة إلى أن رواية قتادة عن كعب الأحبار رواية منقطعة، فإن كعباً توفي سنة (٣٢هـ)، وقتادة إنما ولد سنة (٦١هـ)، فرواية معمر هذه روايةٌ شاذةٌ ومنقطعةٌ.

تابعه «عباس الدوري» وهو أحد الثقات كما سبق، مما يدل على أن الحق مع ابن عدي في إيراده هذا الحديث في ترجمة علي بن عاصم.

والعجب من الحاكم كيف أورد الحديث في «مستدركه على الصحيحين» وحكم بصحته مع أن في إسناده «علي بن عاصم» وهو مجمعٌ على ضعفه، ولذا تعقبه الذهبي في «التلخيص» فحكم بضعف الحديث وردَّ تصحيح الحاكم.

وهذا المعنى الذي اشتمل عليه الحديث من أن الله عز وجل خلق جنة عدن، وغرس أشجارها بيده، قد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنه[1]، وجماعةٍ من التابعين رحمهم الله، منهم: كعب الأحبار، وحكيم بن جابر الأحمسي، ومحمد بن كعب القرضي، ومجاهد ابن جبر، وغيرهم[2].

---

(١) أخرجه عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (١/٢٦١)، والطبري في «التفسير» (٢٠/١٤٥)، والآجري في «الشريعة» (٣/رقم٧٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٣٤٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/رقم٧٢٩ و٧٣٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/رقم٢٨١٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/رقم٦٩٣) جميعهم من طرق عن عُبيد المكْتِب، عن مجاهدٍ، عن ابن عمر، به، ولفظه: (خلقَ اللهُ أربعةَ أشياءَ بيدِهِ: العرشَ، والقلمَ، وآدمَ، وجنَّةَ عدنٍ، ثُمَّ قال لسائرِ الخَلقِ: "كُنْ"، فَكَانَ).

وهذا إسناد صحيح، قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وجوَّد إسناده الذهبي في «العلو» (١/رقم١٦٩)، وقال العلامة الألباني في «مختصر العلو» (رقم٥٣): (إسناده صحيح على شرط مسلم).

وهذا الأثر قد تلقاه أهل السنة بالقبول، وأوردوه في مصنفاتهم في الاعتقاد، وردوا به على الجهمية في إنكارهم صفة اليد لله سبحانه.

(٢) قد خرجت آثارهم وتكلمتُ عليها عند الكلام على صفة الخط والكتابة.

قال ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (ص٦٤ رقم٣٩):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ، [عن أبيه؛ أبي مَعْشَر]، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«خَلَقَ اللَّهُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا يَدْخُلُهَا مُدْمِنُ خَمْرٍ وَلَا الدَّيُّوثُ»**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْنَا مُدْمِنَ الْخَمْرِ فَمَا الدَّيُّوثُ؟ قَالَ: **«الَّذِي يُقِرُّ السُّوءَ فِي أَهْلِهِ»**.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ، وله علل:

الأولى: في إسناده «أبو معشر السندي»، وهو ضعيف الحديث.

والثانية: شيخه «عون بن عبد الله بن الحارث» مجهولٌ لا يعرف إلا بالرِّواية عن أخيه عبد الله.

والثالثة: أن الحديث مرسل، كما قال البيهقي، فإن عبد الله بن الحارث لم يدرك النبي ﷺ.

الرابعة: أن المحفوظ في الحديث هو الوقف، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، قال ابن القيم – بعدما ساقه من هذا الطريق –: (المحفوظُ أنَّه موقوف)، يعني: أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق.

وقد مضى الكلام على هذا الحديث مفصَّلاً (ص٨٩٦).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي(١):

الغين والرَّاء والزَّاء أصلٌ صحيحٌ يدل على إثباتُ الشيءِ في الشيءِ.

يقال: غرَسَ الشَّجرةَ يغرِسُها غَرْسَاً: أَثبَتَها في الأرضِ.

والغَرْسُ: الشَّجَرُ الَّذِي يُغرَسُ، والجمْعُ: أَغرَاس.

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**الغَرْس لأشجار الجنَّة**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية، التي انفردت بذكرها السنة النبوية.

فالله عز وجل أخبر عن نفسه -كما في حديث المغيرة بن شعبة ﷺ - أنَّه غرس أشجار أعلى الجنة بيده الشريفة، فقال: «**أولئكَ الَّذينَ غَرَستُ كرامتهُم بيدِي**»، فأضاف «الغَرْسَ» إليه إضافة صريحة، وأكدَّ ذلك بقوله: «**بيدِي**»، وهذا مما لا يحتمل التأويل، فتقييد «الغرس لأشجار الجنة» بـ«اليد» أوضح دليل على إرادة المعنى الحقيقي للصفة، وأنه سبحانه قد باشر الغرس بيده الكريمة بلا كيف، فهو سبحانه الفعَّالُ لما يُرِيد.

وفي غرسه سبحانه لأشجار أعلى الجنة بيده الكريمة تشريفٌ وتكريمٌ لأهلها.

فهذه الصفة الفعلية لا يستوحش المؤمن من إثباتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، كيف وقد أضافها هو سبحانه إلى نفسه إضافة صريحة؟، وقد ذكر أبو العباس ابن سريج الشافعي هذه الصفة من جملة الصفات التي وردت في السنة، فقال: (وجميع ما لفظ به المصطفى ﷺ من صفاته؛ كغَرْسِه جنَّة عَدْنٍ بيده، وشجرة طوبى بيده ..)(٢)، وذكرها أيضاً أبو الحسن الكَرَجي الشافعي في كتابه «الأصول في الأصول»(٣).

---

(١) ينظر: «المحكم» لابن سيده (٤٢٨/٥)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤١٧/٤)، و«لسان العرب» (١٥٤/٦)، و«القاموس المحيط» (ص٥٦١).

(٢) «جزء فيه أجوبة في أصول الدين» (ص٦٦)، ونقل كلامه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٥٠٣/٢).

(٣) نقل كلامه ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٥٣).

وبوَّب ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»[١] باباً قال فيه: (بابُ ذِكْرِ سُـنَّةٍ تاسـعةٍ تُثبِتُ يدَ الله جل وعلا؛ وهي إعلام النبي ﷺ أنَّ الله غَرَسَ كَرَامَةَ أهلِ الجنَّة بيدِه وخَتَمَ عليها).

وبوَّب العلامة ابن القيم في كتابه «حادي الأرواح»[٢] بقوله: (الباب الثالث والعشرون: في خلق الرب تبارك وتعالى بعض الجِنَان وغَرْسِها بيدِه؛ تفضيلاً لها على سائر الجِنَان) ثم قال: (قد اتخذ الرب وتعالى من الجِنَان دَاراً اصطفاها لنفسِه، وخصَّها بالقُرْبِ من عَرشِه، وغَرَسَها بيدِه، فهي سيِّدَةُ الجِنَان، والله سبحانه وتعالى يختَارُ من كلِّ نوعٍ أعلاه وأفضلُه .. فهو سبحانه وتعالى يخلُقُ ما يَشَاءُ ويختارُ).

فهذه الصفة ثابتة لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، بلا تمثيل، ولا تشبيه، ولا تكييف.

وخالف في ذلك المعطلة كعادتهم، فلم يُثبتوا حقيقة هذه الصفة، وحملوا «الغرس» هنا على المجاز والكناية، وتأوَّلوا «اليد» في هذا السياق على معنى القدرة أو النعمة ونحو ذلك.

قال ابن فورك: (قد بَيَّنَّا فيما قبل أنَّ مِثلَ هذا كلام إنما يجري على معنى التفضـيل في العادة، وتخصـيص المذكور بزيادةِ رفعةٍ وشَـرَفٍ فيه، وإذا احتُمِلَ ذلك كان الأولى أن يُحمَلَ عليه دون الحَمْلِ على ما لا يليق بالله عزَّ وجلَّ مِن وَصـفِهِ بالآلةِ والجَارحَةِ، وإظهار الأفعال بالمباشـرة والمعالجة، ومن أوهم ذلك في تأويله فقد أخطأ ...)[٣].

وقال القاضـي عياض: (قوله: «**غرَسْـتُ كرامَتَهم بيدي**»: هذا ومثله مما لا يجب حمله على الجارحة؛ لأنها لا تليق إلا لمخلوقٍ محدودٍ، والله جلَّ اسمُه مُتَعالٍ عن ذلك.

وقد اختلف أهل التأويل في ذلك، فذهب بعضـهم إلى أن اليد صـفة من صـفات الله تعالى، علمناها من طريق السمع، ونَكِلُ علم تفسيرها إلى الله تعالى، وذهب بعضهم إلى تحميل اللفظ ما يحتمله من لغة العرب، فإن اليد تقع على القدرة وعلى النعمة وعلى المِلْك، لكنَّ حمْلَها على القدرةِ هُنَا بعيدٌ عند كثيرٍ منهم، إذ كلُّ شـيءٍ بقدرته، لا يختصُ منه شـيءٌ دون شـيء، لكن لا يبعد أن يَرِدَ هذا ومثلُه في كلامِ العَرَب على طريق التأكيدِ والبيانِ، أو يكون اختصـاص هذا بالقدرة؛ لأنه خلقها ابتداءً دون وسـاطةٍ بقدرتِه، وأوجدَها دون معاناةِ غِرَاسَـةٍ بإرادتِه، وأنشـأها بقوله: كن، بخلاف غيرها من الجنَّات التي في الدنيا التي خلَقَها وأظهَرَها بوسـائطَ ومقدِّمات،

(١) (١٦٤/١).

(٢) (٢١٢/١).

(٣) «مشكل الحديث» (ص٢٢٤).

وجعل لها غارِســاً وأســباباً ومَناقلَ، وكلٌّ بقدرته وإرادته، فخصَّ هذه بالقدرة لإبرازها بها دون واسطة، واستعار لذلك اسم الغِرَاسَة وأضافها إلى نفسه، إذ لم يكن لها غارسٌ سوى قدرته، ...، وأمَّا النعمة فقد أبعدها بعضــهم في مثل هذا أيضــاً إلا على تأويل أن يكون الباء بمعنى اللام، أي: لنعمتي، وهو هاهنا بَيِّنُ المعنى، أي لنعمتي التي أعددتُها لهم وادَّخرتُها، ألا تراهُ كيف قال: «وخَتَمتُ عليها»)[١].

وقال المناوي: («غَرَسَ أَشْجَارَهَا بِيَدِه» أي بصفةٍ خاصةٍ وعنايةٍ تامَّةٍ، فإنَّ الشَّخصَ لا يَضَعُ يَدَه في أمرٍ إلا إذا كان له به عنايةٌ شــديدةٌ، فأطلق اللازم وهو اليد، وأراد الملزوم وهو العناية مجازاً؛ لأنَّ اليد بمعنى الجارحة محالٌ على الله، وذلك تفضيل لها على غيرها، فاصطفاها لنفسه، وخصَّها بالقُرْبِ من عَرشِه)[٢].

وقال ابن علان الصديقي: (قوله: «غَرَسْتُ كَرَامَتَهُم بِيَدِي» أي: بمحضِ القُدْرةِ من غير تَوَسُّطِ مَلَكٍ ولا غَيرِه، زيادةً في كرامتهم)[٣].

وما ذكره هؤلاء الشـرَّاح - عفا الله عنهم — في تفسـير قوله: «غَرَسْـتُ كَرَامَتَهُم بِيَدِي» مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب، والأصل حمل الكلام على ظاهره إلا إذا تعذر ذلك، وحمله على الظاهر غير متعذر هنا إلا عند نفاة الصفات.

فـــ«غرس الشجر» معلوم المعنى في لغة العرب، ولكن كيفية غرسه سبحانه غير معلوم لدينا، فإدراك كيفية الصـفة يحتاج إلى نص صـريح، فالله عز وجل أخبرنا أنه غرس جنة عدن بيده، ولم يخبرنا كيف غرس، فالواجب علينا الإيمان بالصفة على حقيقتها، وتفويض العلم بالكيفية إلى الله تعالى، وهذه قاعدة عظيمة في هذا الباب.

فحمل قوله: «غَرَسْـــتُ كَرَامَتَهُم بِيَدِي» على الكناية والمجاز، وكذلك تأويل «اليد» هنا على معنى القدرة أو النعمة أو نحو ذلك، كل ذلك لا يسـاعده السـياق، ولا يصـح في اللغة، وبيان ذلك أن الله عز وجل أضاف «الغرس» إلى نفسه بضمير الإفراد، وعدَّى الفعل إلى «اليد» بالباء، وهذا التركيب لا يحتمل إلا الحقيقة، وهي من جنس قوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، ومن حمله على المجاز فقد خالف العرب في كلامها ومفهوم خطابها.

---

(١) «إكمال المعلم» (٥٦٧/١-٥٦٨)، وينظر: «مشارق الأنوار» (٣٠٢/٢).

(٢) «فيض القدير» (٤٤٤/٣).

(٣) «دليل الفالحين» (٧٣٤/٨).

(وسِـرُّ الفَرقِ أنَّ الفِعلَ قد يُضَـافُ إلى يدِ ذي اليَدِ والمرادُ الإضـافةُ إليه، كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج:١٠]، و﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وأما إذا أُضِيفَ إليه الفِعلُ ثم عُدِّيَ بالباء إلى يَدِهِ – مفردةً أو مُثَنَّاةً – فهو ما باشرتُه يده؛ ولهذا قال عبد الله بن عمرو: «إنَّ الله لم يَخلُقْ بِيدِه إلَّا ثَلاثاً: خَلَقَ آدمَ بِيدِه، وغَرَسَ جَنَّةَ الفِردَوسِ بيدِه، .. » وذكر الثالثة، فلو كانت «اليد» هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خُلِقَ بالقدرة)[1]، (وليس يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب، أن يقول القائل: "عملتُ كذا بيدي"، ويعني به: النعمة، وإذا كان الله عز وجل إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهوماً في كلامها، ومعقولاً في خِطَابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسـان أن يقول القائل: "فعلتُ بيدي"، ويعني: النعمة؛ بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾: النعمة)[2]، والله أعلم.

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٢٦٩/١).

(٢) «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري (ص١٢٦-١٢٧).



المبحث الحادي والعشرون

ما ورد في صفة الغيرة

قال البخاري في «صحيحه» (٧/٣٥):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ح) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **«إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ [1]، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ المُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨/رقم٢٧٦١) من طريق حجاج الصواف، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق أبان بن يزيد وحرب بن شداد، ولم يسق لفظه، وقال: (بمثل رواية حجاج).

ثلاثتهم: (حجاج، وأبان، وحرب) **عن يحيى بن أبي كثير به.**

وجاء في «صحيح مسلم» (٤/رقم٢٧٦١) من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: «**المُؤمِنُ يَغَارُ، واللهُ أَشَدُّ غَيراً**».

---

(١) وقع في رواية حجاجٍ عند «مسلم» في هذا الموضع زيادة: «**وإنَّ المؤمنَ يغار**».

قال البخاري في «صحيحه» (٣٥/٧) و(١٢٠/٩):

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللَّهِ**[1]**»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٦٠) من طريق أبي معاوية، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق جرير بن عبد الحميد، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق عبد الله بن نمير، بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو معاوية، وجرير، وابن نمير) عن **الأعمش**، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، به.

- وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧/٦) قال: حدثنا حفص بن عمر، بنحوه.
- وأخرجه البخاري أيضاً (٥٩/٦) قال: حدثنا سليمان بن حرب، بنحوه.
- وأخرجه مسلم أيضاً (٤/رقم٢٧٦٠) من طريق محمد بن جعفر «غندر»، بنحوه.

ثلاثتهم: (حفص، وسليمان، وغندر) قالوا: حدثنا شعبة، عن **عمرو بن مرة**، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، به.

- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) قال: حدّثنا عُثمانُ بنُ أبي شيبة، وزُهيرُ بنُ حربٍ، وإسحاقُ بنُ إبراهيم، عن جريرٍ، عن الأعمشِ، عن مالكِ بنِ الحارث، عن عبد الرّحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعُودٍ، بمثله مطولاً، وزاد فيه: «**وَلَيسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ، مِن أَجْلِ ذَلِكَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَأَرسَلَ الرُّسُلَ**».

---

(١) وقع في رواية شعبة عن عمرو بن مرة، وجرير عن الأعمش في هذا الموضع زيادة: «**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ**».

قال البخاري في «صحيحه» (٣٥/٧):

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ تَزْنِي، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث جزءٌ من حديث الخسوف الطويل، وقد أخرجه البخاري هكذا في [كتاب النكاح: باب الغيرة]، وأخرجه بنفس الإسناد مطولاً في (٣٤/٢).

- وأخرجه مسلم مطولاً في «صحيحه» (٢/رقم٩٠١) عن قتيبة بن سعيد، عن مالك، به.
- وأخرجه أيضاً في (الموضع السابق) فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نمير.
- وأخرجه أيضاً في (الموضع السابق) فقال: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو معاوية.

ثلاثتهم: (مالك، وابن نمير، وأبو معاوية) **عن هشام بن عروة به.**

قال البخاري في «صحيحه» (٧/٣٥):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لاَ شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٦٢) من طريق حجاج الصواف، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق هشام الدستوائي، بمثله.

كلاهما: (حجاج، وهشام) **عن يحيى بن أبي كثير به.**

قال البخاري في «صحيحه» (٩/١٢٣-١٢٤):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ - كَاتِبِ المُغِيرَةِ -، عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ[1]، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **«أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟!**[2]**، وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الجَنَّةَ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

- فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٤٩٩) قال: حدَّثني عُبيد اللهِ بنُ عُمرَ القواريريُّ، وأبو كاملٍ فُضَيلُ بنُ حُسَينٍ الجَحدريُّ، كلاهما عن أبي عَوانةَ، به، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق زائدة بن قُدَامةَ، عن عبد الملك بن عُمَير به، بمثله.

---

(١) قوله: «**غَير مُصْفَحٍ**» هو من صَفْحَةِ السَّيفِ، وهِي: عُرْضُه، يُقَال: أَصفَحَهُ بالسَّيفِ إذا ضرَبَه بعُرضِه دُون حدِّه، فَهُوَ مُصْفِحٌ، والسيفُ مُصْفَح، وَأَرَادَ سعدٌ أَنَّه لَو وَجَدَ رجلاً مَعَ امْرَأَته لضربه بِحَدِّ سَيْفه لا بِعُرْضِه، وَلم يصبر إِلَى أَن يَأْتِي بأَربعَة شُهَدَاء. وقد حكى القاضي عياض في «مصفح» وجهين؛ فتح الفاء وكسرها، وقال: (فمن فتح جعلَه وصفاً للسَّيفِ وحالاً منه، ومن كَسَرَ جَعَلَه وصفاً للضاربِ وحالاً منه).

ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/٤٥٦-٤٥٧)، و«الصحاح» للجوهري (١/٣٨٢ مادة: صفح)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/٢٩٣ مادة: صفح)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢/٤٩)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/٣٤).

(٢) عَجِبَ الصحابةُ رضي الله عنهم من شدة غَيرَةِ سعدِ بنِ عبادة رضي الله عنه، التي حملته على إيثار عِرْضِهِ على نفسِه، وقد جاء في «سنن ابن ماجه» (٣/رقم٢٦٠٦) بإسناد فيه ضعف، أنه قيلَ لسعدٍ حينَ نَزَلت آيةُ الحدودِ – وكان رجلاً غَيُوراً –: أرأيتَ لو أنَّكَ وجدتَ مع امرأتِكَ رجلاً، أيَّ شيءٍ كنتَ تَصنَع؟ قال: كنتُ ضَارِبَهما بالسَّيف، أنتظرُ حتى أَجِيءَ بأربعةٍ؟ إلى مَا ذَاك قد قَضَى حَاجتَه وذَهَبَ، أو أقولُ: رأيتُ كذا وكذا، فتضربُوني الحَدَّ ولا تقبلوا لي شهادةً أبداً ..، وجاء في «مسند أحمد» (٣٩/٤٤٨) بسند فيه مقال، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَيَا معشَرَ الأنصَرِ، هذا سيِّدُكُم استَفَزَّتْهُ الغَيرَةُ، حتَّى خالفَ كتابَ اللهِ» قَالَ: فقالَ رجُلٌ: يا رسُولَ اللهِ، إنَّ سَعداً غَيُورٌ، وما طَلَّقَ امرَأَةً قطُّ قَدِرَ أَحَدٌ منَّا أن يتزَوَّجَهَا لِغَيْرَتِهِ ... الحديث.

قال مسلمٌ في «صحيحه» (٢/رقم١٤٩٨):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمَسَّهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه هو من أفراد مسلم على البخاري.

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي**[1]:

الغَيْرَةُ - بالفتح - مصدرٌ للفعل: غَارَ، يَغَارُ، غَيْرَةً، وغَيْراً، وغَاراً.

وهي في اللغة: تَغَيُّرٌ يحصل من الأحمِيَّة والأَنَفَة، وهي مبنيَّةٌ على الإصلاح والمنفَعَةِ، وهي أصل معنى كلمة (غَير)، يقول ابن فارس: (الغين والياء والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على صلاح وإصلاح ومنفعة، والآخر على اختلاف شيئين) ثم قال: (**فالأول**: الغِيرَة، وهي المِيْرَة، بها صلاحُ العِيَالِ، يقال: غِرْتُ أَهلِي غِيرَةً وغِيَاراً، أي مِرْتُهم، وغارَهُم اللهُ تعالى بالغَيثِ يَغِيرُهم ويَغُورُهم: أي أصلَحَ شَأنَهم ونَفَعَهم، ... ومن هذا الباب الغَيرَةُ: غَيرَةُ الرَّجُلِ على أَهلِهِ، تَقُولُ: غِرْتُ على أَهلِي غَيرَةً، وهذا عِندَنا من الباب؛ لأنها صلاحٌ ومنفعةٌ ..).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن «الغيرة» إمَّا من تَغَيُّر الغَائِر، وإمَّا من مزاحمة الغَيْر[2].

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة**.

دلت الدراسة الحديثة على ثبوت صفة «الغيرة» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية، التي انفردت به السنة النبوية.

ففي هذه الأحاديث أخبر النبي ﷺ عن ربه عزَّ وجلَّ أنَّه يَغَارُ غَيرَةً حقيقةً تليق به سبحانه، وأن غيرته أشد وأكمل من غيرة كل أحد، وأنه سبحانه يغار إذا انتُهِكَت محارِمُه، وأعظمها مقارفة الزنا.

وقد وصف النبي ﷺ ربه عز وجل بالغيرة في مواضع، فوصفه بها في خطبة الخسوف، ووصفه بها أيضاً في قصة سعد بن عبادة ﵁ عندما عَجِبَ الصحابة ﵃ من شدة غيرته، فأخبرهم ﷺ أنه أغير من سعد، وأن الله عز وجل أغير منه ﷺ.

فالنبي ﷺ في هذه الأحاديث وصف ربه عز وجل بكمال «الغيرة» فقال: «لا أحدَ أَغْيَرُ من الله»، فـ(لم يصفه ﷺ بمطلق «الغيرة»، بل بَيَّن أنَّه لا أحدَ أَغْيَرُ منه، وأنَّ رسولَ الله ﷺ أغيرُ من

---

(١) ينظر: «الصحاح» (٧٧٦/٢)، و«مشارق الأنوار» (١٤١/٢)، و«لسان العرب» (٤٠/٥ وما بعدها)، و«المصباح المنير» (٤٥٨/٢)، و«القاموس المحيط» (ص٤٥٣-٤٥٤).

(٢) «الاستقامة» (١١/٢).

المؤمنين، وقد قدَّمْنَا غيرَ مَرَّةٍ أنَّ الله لا يُساوَى في شيءٍ من صفاتِه وأسمائِه، بل ما كان من صفاتِ الكمال فهو أكملُ فيه، وما كان من سَلْبِ النَّقَائِصِ فهو أَنْزَهُ منه، إذ لهُ المَثَلُ الأعلى سبحانه وتعالى، فوَصَفَه بأنَّه أَغْيَرُ من العِبَادِ، وأنَّه لا أَغْيَرَ منه)[1].

والغيرة من صفات الكمال، لأنه (من المعلوم بالاضطرار: أنه إذا قُدِّرَ موجودَان، أحدُهما عنده قوة يَدفَعُ بها الفساد، والآخَرُ لا فرقَ عنده بين الصَّلاحِ والفَسادِ، كان الذي عندَه تلك القوة أكمل، ولهذا يُذَمُّ مَن لا غَيرَةَ له على الفواحش، ويُمْدَحُ الَّذي له غَيرَة، ولهذا وَصَفَ النبيُّ ﷺ ربَّه بالأكمَلِيَّة في ذلك، فنفى وجودَ مَن هو أَغْيَرُ من الله تعالى)[2].

(وغيرة الله تعالى من جنس صفاته التي يختص بها، فهي ليست مماثلة لغيرة المخلوق، بل هي صفة تليق بعظمته، مثل الغضب، والرضا، ونحو ذلك من خصائصه التي لا يشاركه الخلق فيها، وقد تقرر أنَّه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته، وأفعاله)[3].

وقد بيَّن النبيُّ ﷺ في هذه الأحاديث معنى «غيرة الله تعالى»، فقال: «**وغَيرةُ اللهِ أن يأتيَ المؤمنُ ما حرَّمَ اللهُ**»، وقال أيضاً: «**ما أحدٌ أَغْيَرَ منَ اللهِ أَن يَرَى عَبدَهُ أو أمَتَهُ تَزْنِي**»، وقال: «**ومن أَجلِ غَيرَةِ اللهِ حرَّمَ الفواحِشَ ما ظهرَ منهَا وما بَطَنَ**»، (فَجعل «الغيرَةَ» مُطلقَةً مُتَعَلقَةً بِفعل الْمُحرمَات، وَجعل عُظْمَها وسُلطَانَها في إتيان الفَوَاحِش مَا ظهر مِنهَا وَمَا بطن)[4]، فتبين بهذا (أنَّ «الغَيرَة» الَّتي وَصَفَ الله بهَا نَفسَه: إمَّا خَاصَّة؛ وهُو أن يأْتِي الْمُؤمن مَا حَرم عليهِ، وإمَّا عامَّة؛ وهي غيرتُه من الفوَاحِش مَا ظهر منهَا وَمَا بطن)[5]، فـ«الغيرة» أخَصُّ من مُطلَق البُغضِ والكراهة، وإن كانت «الغيرة» متضمنة ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: («الغَيرَةُ» مستَلزِمَةٌ لقُوَّةِ البُغْضِ، إذ كُلُّ مَن يَغَارُ يُبغِضُ مَا غَارَ مِنه، وليس كلُّ مَن يُبغِضُ شَيئاً يَغَارُ منه، فالغيرة أخَصُّ وأقوى)[6].

---

(١) تضمين من «بيان تلبيس الجهمية» (٧/٤١٠).

(٢) تضمين من «الرسالة الأكملية» لابن تيمية («مجموع الفتاوى» (٦/١١٩)).

(٣) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (١/٣٣٥).

(٤) تضمين من «الاستقامة» لابن تيمية (٢/١٢).

(٥) المصدر السابق (٢/١١).

(٦) «قاعدة في المحبة» (ص٢٠١).

وليســت «غيرة الله» هي تحريمه الفواحش ومنعه منها، كما يقوله طائفة من شــراح الحديث[١] المتأثرين بمناهج المتكلِّمين، وإنما هذا التحريم والمنع من آثار تلك الغيرة ومقتضاها، كما يوضِّحه قوله ﷺ لَمَّا ذكر كمال غيرة الله التي لا يدانيه فيها أحد: «ومن أَجْلِ غَيرَةِ الله حَرَّم الفَواحِشَ ما ظَهَر منها وما بَطَنَ»، وهذا صريح في أنَّ تحريم الفواحش والمنع منها ليس هو عين «الغيرة»، وإنما هو أثر من آثارها[٢].

ولا خلاف بين أهل الســنة في إثبات صــفة «الغيرة» لله عز وجل، وأنه ســبحانه يَغَارُ غَيرَةً حقيقيةً تليق به ســبحانه، ولا نعلم كنه غيرته، فالنبي ﷺ أخبرنا عن ربه عز وجل أنه يغار، ولم يخبرنا كيف يغار، فنؤمن بالصــفة، ونثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سـبحانه، ونفوض العلم بكيفيتها إلى الله عز وجل.

ونصوص أهل العلم في إثبات هذه الصفة لله عز وجل مبثوثة في تضاعيف مصنفاتهم.

فقد بوَّب عليها الحافظ ابن منده في كتابه «التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصــفاته»[٣] فقال: (ذِكر الأخبار المأثورة في الغَيرَة) وساق تحته الأحاديث الواردة في ذلك.

وعدَّها من جملة الصفات الواردة في السنة: أبو العباس ابن سريج الشافعي[٤]، ونقل كلامه مقرّاً له قوَّام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني[٥]، وعدَّها أيضاً من جملة الصفات: أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجِي الشافعي في كتابه «الأصول في الأصول»[٦].

وقال القاضـي أبو يعلى بعدما سـاق حديث: «لا شـخص أغير من الله»: (اعلم أن الكلام فِي هَذَا الخبر فِي فصـلين: أحدهما: إطلاق صـفة «الغيرة» عليه، والثاني: فِي إطلاق «الشـخص»)، ثم قال: (أما «الغيرة» فغير ممتنع إطلاقها عليه سُـبحانهُ؛ لأنَّه ليس فِي ذلكَ ما يحيل صـفاته ولا

---

(١) ينظر على سـبيل المثال: «شـرح ابن بطال على البخاري» (٣٤٩/٧) و(٤٤٣/١٠)، و«إكمال المعلم» للقاضـي عياض (٩٢/٥-٩٣)، و«المفهم» للقرطبي (٣٠٤/٤)، و«شـرح النووي على مسـلم» (١٣٢/١٠)، و«عمدة القاري» للعيني (٢٠٥/٢٠)، و«دليل الفالحين شرح رياض الصالحين» لابن علان (٢٣٩/١).

(٢) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٣٤٠/١).

(٣) (٢٤٨/٣).

(٤) «جزء في أجوبة في أصول الدين» (ص٦٨).

(٥) «الحجة في بيان المحجة» (٥٠٤/٢).

(٦) نقل كلامه ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٥٢ و٢٥٦) ط.المجمع.

يخرجها عمَّا تستحقه؛ لأنَّ الغيرة هي الكراهية للشيء[1]، وذلك جائز في صفاته قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة:٤٦])[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لفظ «الغيرة» مما تواتر عن النبي ﷺ وَصْفُ رَبِّه به)[3]، وقال أيضاً: (قد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الله يوصف بـ«الغَيرَة»، وهي مشتقَّة من التغَيُّر)[4].

وقال تلميذه العلامة ابن القيم: (و«الغَيرَةُ» من صفات الرب جلَّ جلاله، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف:٣٣])[5].

وقال يوسف ابن عبد الهادي الحنبلي: (لا يختلف أصحابنا أنَّ الله عز وجل يوصف بما وصَفَ به نفسَه؛ من النَّفْس، والعلم، والحياة، والقدرة، ....، **والغيرة**، ..)[6].

وقال العلامة السفاريني: (إطلاق «الغَيرَة» على الله سبحانه وتعالى جاء في عدة أحاديث، وأهل الإثبات من المحدِّثين، ومذهب السَّلَف من أئِمَّة الدِّين يؤمنون بكلِّ ما جاء في الكتاب والسنَّة، مع اعتقادهم أنْ ليس كمثل الله شيءٌ، فهم يُثبِتُون الآثار بلا تمثيل، ويُنَزِّهُون الباري جَلَّ وعَزَّ عن سمت الحوادث بلا تعطيل؛ فعندهم المشبِّهُ يَعبدُ صَنَماً، والمعطِّلُ يَعبُدُ عَدَماً، والمؤمنُ يعبدُ ربَّ الأرضِ والسَّمَاء، فيقولون: نؤمنُ كما أخبر، وكما جاء في الأثر، لا كما يَخْطُرُ للبَشَر.

وأما علماء الخَلَف من المؤوِّلِين، فيقولون: يُراد من الغيرة: غايتها؛ وهو شدة المنع والحماية من الشيء؛ لأنَّ الغائر على الشيء مانعٌ له، وحامٍ منه؛ فالمنع والحماية من لوازم الغيرة.

وأصل الغيرة: الحمية والأنفة، كما في «النهاية»، انتهى. وهذا في جانب المخلوق، وأما في الخالق فليس هي كذلك، كما أن قدرة المخلوق وإرادته ليست كقدرة الخالق وإرادته.

والحاصل أنَّ علماء السَّلَف يُسَلِّمُون، وعلماء الخَلَف يُؤوِّلُون، ولا ريب أنَّ السلامة في التسليم)[7].

---

(١) في هذا التعليل نظر، فإن الغيرة ليست هي عين الكراهية للشيء، بل هي أخص من ذلك، فالغيرة متضمنة للكراهية والبغض، كما أنها متضمنة للسخط والغضب أيضاً، كما سبق تقريره.

(٢) «إبطال التأويلات» (ص١٩٨).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٤٠٨/٧).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٥٣/٦).

(٥) «روضة المحبين» (ص٤١٢).

(٦) «تحفة الوصول إلى علم الأصول» (ص٧٩-٨٠).

(٧) «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» (٢٣٧/٣-٢٣٨).

وقال الشيخ ابن عثيمين: (الغيرةُ تَغَيُّرٌ يكون أَنَفَةً وحَمِيَّةً من فعل ما لا يليق، وهي بالنسبة إلى الله صفة كمال، ثابتة له حقيقة على الوجه اللائق به، بدون تشبيه)[1]، وقال أيضاً: (صفة «الغيرة» لله عزَّ وجلَّ، وهي من صفاته التي جاء بها الحديث عن رسول الله ﷺ، .. فالله عزَّ وجلَّ يوصف بـ«الغيرة»، كما يوصف بالفرح والضحك والعَجَب وما أشبهه، وهذه الصفة من الصفات الفعلية التي تتعلق بمشيئته؛ لأنَّ الضابط أن كل صفة لها سبب فهي من الصفات الفعلية)[2].

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله: (دلَّ حديث ابن مسعود رضي الله عنه على إثبات صفة «الغيرة» لله تعالى، وأنَّ غَيرتَه أكملُ وأعظمُ من غَيرةِ كلِّ أحدٍ، فيَجِبُ أن يكون القولُ فيها كالقول في سائر الصفات؛ وهو الإيمان بأن الله تعالى يَغَارُ حقيقةً، وأنَّ غيرتَه ليست كغيرة المخلوقين، بل غيرة الله تليق به سبحانه، ويدل على أن الغيرة من الله حقيقة قوله ﷺ في حديث سعد المذكور مع ترجمة الباب: «أتعجبون من غيرة سعد؟ لأنا أغير منه، والله أغير مني»، والغيرة في مثل هذا السياق تتضمن الغضب لانتهاك الحرمة، والله سبحانه يُبْغِضُ ما حَرَّم، ويغضب إذا انتُهِكَت حرماتُه)[3].

فهذه أقوال أهل السنة سلفاً وخلفاً في إثبات هذه الصفة لله عز وجل، على الوجه اللائق به سبحانه، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

وخالف في ذلك أهل التعطيل[4]، فأنكروا حقيقة هذه الصفة، ونزهوا الله عنها، وقالوا: هي من الصفات التي لا يليق وصف الله تعالى بها[5]؛ لأن («الغيرة» مشتقةٌ من تَغَيُّرِ حالِ الغَيْران

(١) «تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام» (ص٣٦٨-٣٦٩).

(٢) «التعليق على صحيح البخاري» (١٦/٥٤٥-٥٤٦).

(٣) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٩٠).

(٤) ينظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص٤٣-٤٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/٥٤ و٤٣٠)، و«أساس التقديس» للرازي (ص١٢١)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٩٣).

وسار على هذا المنهج في نفي هذه الصفة عن الله عز وجل عامة شراح الحديث، ينظر على سبيل المثال: «شرح ابن بطال على البخاري» (٧/٣٤٩-٣٥٠)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٣/٣٣٤) و(٥/٩٣)، و«المفهم» للقرطبي (٢/٥٥٦-٥٥٧)، و«شرح النووي على مسلم» (١٠/١٣٢)، و«إحكام الأحكام مع حاشية الصنعاني» لابن دقيق العيد (٣/١٩٤-١٩٦)، و«شرح الطيبي على مشكاة المصابيح» (٤/١٣١٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/٥٣٠-٥٣١)، و«عمدة القاري» للعيني (٢٥/١٠٠) و(١٨/٢٢٨)، وغيرهم.

(٥) «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (١/٢٧٣).

وهيجانِ غضبِه؛ لما يراه من قبيح فعلِ مَنْ غارَ عليه، واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن تغير الذاتِ والصفات)[١]، حتى قال ابن العربي المالكي: (قد ثَبَتَ بالأدلة القطعية استحالة التَّغَيُّرِ على الله سبحانه، وإذا أُخْبِرَ عنه سبحانه بلفظ يَستحيلُ ظاهرُهُ عليه، وَجَبَ التأويل فيه ..)[٢].

ثم تأولوا «الغيرة» المضافة إلى الله عز وجل في هذه الأحاديث على معنى المنع والزجر، فقالوا: قولُه ﷺ: «ما من أحدٍ أَغْيَرَ من الله» (معناه: ما من أحدٍ أمنعُ عن الفواحشِ من الله، والغيورُ يمنعُ حريمَهُ، وكلَّما زادتْ غيرته، زاد منعهُ، فاستعير لمنع الباري تعالى عن معاصيه اسمُ الغيرة مجازًا، واتساعاً، وخاطبهم النبيُّ ﷺ على ما يفهمونه)[٣].

قال الفخر الرازي : (روي أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا شَخْصَ أَحَبُّ للغَيْرَةِ من الله»[٤] وفي هذا الخبر لفظان يجب تأويلهما: الأول: الشخص، .. ، والثاني: لفظ الغيرة، ومعناه: الزَّجْرُ؛ لأنَّ الغَيْرَة حَالةٌ نَفسَانِيَّةٌ مقتضِيَةٌ للزَّجْرِ والمنعِ، فكنى بالسَّبَب عن المسبَّب ههنا)[٥].

فإطلاق «الغيرة» على الله تعالى في هذه الأحاديث مما يجب تأويله عند هؤلاء المتكلمين، وهو عندهم من باب المجاز لا الحقيقة.

وقد أطنب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «بيان تلبيس الجهمية»[٦] في نقض كلام الرازي السابق، ورد عليه من اثني عشر وجهاً، فأجاد وأفاد.

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: (الغيرة عند المعطلة النفاة من الكيفيات النفسية؛ كالحياء والفرح والغضب والسخط والمقت والكراهية، فيستحيل وصفه عندهم بذلك، ومعلوم أن هذه الصفات من صفات الكمال المحمودة عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرةً، وأضدادُها مذمومةٌ عقلاً وشرعاً وعرفاً وفطرةً، فإن الذي لا يغار بل تستوي عنده الفاحشة وتركها مذمومٌ غايةَ الذمِّ

---

(١) «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام» للفاكهاني (١٠٧/٣).

(٢) «عارضة الأحوذي» (٣٦/٥).

(٣) «المعلِم» للمازَري (٤٨١/١).

(٤) هذا اللفظ الذي ساقه الرازي لا يوجد في شيء من كتب السنة أبداً، ثم وجدت ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث» قد سبقه إلى ذكره، فكأنه هو عمدتُه، والحديث مشهور في «الصحيحين» وغيرهما بلفظ: «لا شخص أغير من الله»، وقصدتُ التنبيهَ على هذا ليُعرف مبلغ هؤلاء المتكلمين من علم الحديث، وأنهم من أبعد الناس عن معرفته.

(٥) «أساس التقديس» (ص١٢١).

(٦) (ص٤١٣-٤٢٢)

مستحقٌّ للذمِّ القبيح، ... وذا كانت هذه صفات كمال فلا يجوز سلبها عمَّن هو أحق بالكمال المطلق من كل أحد، بمجرد تسميتها كيفيات نفسية، وأعراضاً، وانفعالات، ونحو ذلك، فإن هذا من اللبس والتلبيس، وتسمية المعاني الصحيحة الثابتة بالأسماء القبيحة المنَفِّرَة، وتلك طريقة للنفاة مألوفة، وسجية معروفة، وإذا عرف هذا تبين أن هؤلاء المعطلة النفاة أضاعوا حق الله الذي يستحقه لنفسه، والذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، والذي هو أصل دينه، ومنتهى عبادته، بما هم متناقضون فيه)[1].

وقال الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله معلقاً على قول الحافظ ابن حجر في «الفتح»[2]: (الغيرة في اللغة: تغيُّرٌ يحصل من الحميَّة والأَنَفَة، وأصلها في الزَّوجَين والأَهْلِين، وكلُّ ذلك محالٌ على الله تعالى؛ لأنَّه منَزَّهٌ عن كلِّ تَغَيُّرٍ ونقص فيتعين حمله على المجاز) قال الشيخ رحمه الله: (المحال على الله تعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة المخلوق، وأما الغيرة اللائقة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستحيل وصفه بها، كما دل عليه هذا الحديث -يعني حديث عائشة في الخسوف - وما جاء في معناه، فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنَّة على وجهٍ لا يماثل فيه صفة المخلوقين، ولا يعلم كنهها وكيفيتها إلَّا هو سبحانه، كالقول في الاستواء والنزول والرضا والغضب وغير ذلك من صفاته سبحانه).

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله معلقاً على ما نقله الحافظ ابن حجر في «الفتح»[3] عن بعض أهل العلم في تأويل هذه الصفة حيث قال: (قال عياض: ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تَغَيُّر حالِ فاعلِ ذلك، وقيل: الغَيرةُ في الأصل الحمِيَّةُ والأَنَفَةُ، وهو تفسيرٌ بلازم التغيُّر فيرجع إلى الغَضَب، وقد نَسَبَ سبحانَه وتعالى إلى نفسِه في كتابه الغضب والرضا. وقال ابن العربي: التغيُّر محالٌ على الله بالدلالة القطعيَّة، فيجبُ تأويلُه بلازِمه، كالوعيدِ أو إيقاعِ العقوبةِ بالفاعل، ونحو ذلك).

فقال الشيخ معلقاً متعقباً: (قول عياض: "ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغير حال فاعل ذلك" هو من التأويل المخالف لظاهر اللفظ بغير حجة، والحامل عليه الحذر من إضافة التغير إلى الله تعالى الذي يُشعِر به لفظ الغيرة، وهو ممتنع عنده وعند ابن العربي؛ ولهذا

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٤/١٤٩٧-١٥٠١).

(٢) (٢/٥٣١).

(٣)(٩/٣٢٠)

قال فيما نقله الحافظ ابن حجر: "التغير محالٌ على الله بالدلالة القطعية"، والحق أن التغير من الألفاظ المجملة المبتدعة في باب صفات الله تعالى؛ إذ لم يرد إطلاقه على الله تعالى نفيًا ولا إثباتًا، والواجب في مثل هذا التفصيل والاستفصال؛ فمن أراد بالإثبات أو النفي حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُدَّ؛ فالتغيُّر إن أريد به النقص بعد الكمال، أو الكمال بعد النقص، فهو ممتنعٌ على الله عز وجل؛ لأنَّه مُنَزَّهٌ عن النقص أزلاً وأبداً، وإن أُرِيدَ به التغيُّر في أفعاله تَبَعَاً لمشيئته وحكمتِه - مثل أنَّه يُحِبُّ ويُبْغِض، ويَغضَبُ ويَرضَى - فذلك من كماله، وتسمية هذا تغيراً في ذاته ممنوع وباطل، والأسماء لا تُغَيِّر الحقائق، والمعَوَّل في الأحكام على الحقائق والمعاني، لا على الألفاظ والعبارات)[١].

وقال حفظه الله في موضع آخر معلِّقاً على قول الحافظ ابن حجر[٢]: (وقيل: غيرة الله كراهة إتيان الفواحش؛ أي عدم رضاه بها لا التغيُّر[٣]، وقيل: الغضب لازم الغيرة، ولازم الغضب إرادة إيصال العقوبة) قال: (لا ريب أن غيرة الله سبحانه من الفعل تتضمن كراهته له، والغضب على فاعله، وهذا يدل على قبح الفعل عنده سبحانه، ولذلك يحرمه على عباده. يدل على ذلك قوله ﷺ: «من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»، والغيرة والكراهة والغضب صفات ثابتة لله تعالى على ما يليق به، وتأويلها بإرادة إيصال العقوبة هي طريقة الأشاعرة الذين لا يثبتون إلا الصفات السبع، ومنها الإرادة، ومعنى ذلك أنه لا يوصف عندهم بهذه الصفات على حقيقتها)[٤]، والله أعلم.

فقول هؤلاء المتكلمين بإن «الغيرة» انفعالات نفسانية يُنَزَّه الله عنها، فيقال: (كل ما سوى الله مخلوقٌ منْفَعِلٌ، ونحن وذواتُنا منْفَعِلَةٌ، فكونها انفعالاتٌ فينَا لِغَيرِنا نَعجَزُ عن دَفعِها، لا يوجب أن يكون الله منفعلاً لها عاجزاً عن دفعها، وكان كل ما يجري في الوجود فإنه بمشيئته وقدرته لا يكون إلَّا ما يشاء، ولا يشاء إلَّا ما يكون، له الملك وله الحمد)[٥].

---

(١) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٩٠-٩١).

(٢) (١٣/٣٨٤-٣٨٥).

(٣) وقع في المطبوع: (لا التقدير)، قال الشيخ البراك: (يظهر أن في هذه اللفظة تصحيف، وأن أصلها: "لا التغير"؛ فإن ذلك هو المناسب لمادة الغيرة).

(٤) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص١٥٧).

(٥) «الرسالة الأكملية» لابن تيمية مطبوعة ضمن «مجموع الفتاوى» (٦/١٢٠).

وأما قولهم: بأن إطلاق «الغيرة» على الله في هذه الأحاديث هو من باب المجاز، فيرده سياق حديث قصة سعد بن عبادة، فإن النبي ﷺ قال فيه: «أتعجبون من غيرة سعد؟!، والله لأَنَا أَغْيَر منه، واللهُ أَغْيَرُ منّي»، فذكر النبي ﷺ في هذا غيرة سعدٍ، وغيرته، وغير الله عز وجل، وأخبر أن كل غَيَرَةٍ أقوى من الأخرى، فلو كان قوله: «والله أغير مني» ليس المراد منه «الغيرة» بل مجرد المنع والزجر، وقوله: «أنا أغير منه» يراد به الغيرة، لكان هذا شاذّاً في الكلام، وهو أيضاً تلبيسٌ على المخاطب بلا قرينة تبين المراد، فقولهم بأن الغيرةَ المضافة إلى الله تعالى في هذا السياق لا يراد بها الحقيقة، بخلاف الغيرة المضافة إلى النبي ﷺ وإلى سعدٍ ﷺ فيراد بها الحقيقة، هو تفريق بلا حجة، فإما أم يحملوا الكل على الحقيقة، وإما أن يحملوا الكل على المجاز(١).

وأيضاً فإن النبي ﷺ قد أثبت الغيرة لله عز وجل بصيغة أفعل التفضيل، فقال في هذا الحديث: «والله أغير مني»، وقال في الحديث الآخر: «لا أحد أغير من الله» وصيغة أفعل التفضيل توجب الاشتراك في معنى اللفظ مع رجحان المفضَّل، ولا يجوز اختصاص المفضول بمعنى اللفظ دون المفضَّل، وهذا يوجب أن يكون الله موصوفاً بالغيرة على كل تقدير(٢).

وأما تأويلهم الغيرة بالزجر والمنع، فيقال لهم: هل زجر الله ومنعه من جنس زجرنا ومنعنا أم ليس كذلك؟، فبأي شيء أجابوا في ذلك لزمهم مثله في الغيرة، فإنهم إذا أثبتوا أن لله عز وجل زجراً ومنعاً، ولنا زجرٌ ومنعٌ، ولم يكن ذلك ممتنعاً عندهم، فهلا أثبتوا له غيرةً ولنا غيرةٌ، ولا يكون ذلك ممتنعاً، مع أنه مقتضى النص، وكل ما ذكروه من ذلك من مشابهة ومخالفة يقال في الآخر مثله لا فرق بينهما أصلاً(٣).

وأيضاً فإنه قال في الحديث: «ما أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرَّم الفواحشَ ما ظهر منها وما بطن» وفي اللفظ الآخر: «من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن» وهذا نص صريح في إثبات السبب الذي هو الغيرة، والمسَبَّب الذي هو المنع والزجر، وأنَّه من أجل غيرتِه سبحانه التي هي السَّبَب كان هذا المسَبَّب الذي هو التحريم، فجَعْلُ معنى الغَيرَة هو معنى التحريم الذي هو المنع والزجر تكذيبٌ صريح للرسول ﷺ(٤).

---

(١) ينظر: «تلبيس الجهمية» (٧/٤١٦-٤١٧).

(٢) المصدر السابق (٧/٤١٨).

(٣) المصدر السابق (٧/٤١٧).

(٤) المصدر السابق (٧/٤٢١).

المبحث الثاني والعشرون

ما ورد في صفة الكنف

قال البخاري في «صحيحه» (١٢٨/٣):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، عَنْ[1] صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ المَازِنِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي، مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا آخِذٌ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ[2]، وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ، فَيُعْطَى[3] كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُونَ، فَيَقُولُ الأَشْهَادُ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾** [هود: ١٨]**»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه البُخَارِي (٧٤/٦)، ومسلم (٤/رقم٢٧٦٨) كلاهما من طريق سعيد بن أبي عروبة[4]، وهشام الدستوائي، بنحوه.
- وأخرجه البخاري أيضاً (٢٠/٨) و(١٤٨/٩) من طريق أبي عوانة اليشكري، بنحوه مختصراً.

---

(١) قال البخاري: (وَقَالَ شَيْبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ، **حَدَّثَنَا** صَفْوَانُ).

(٢) قال المازري في «المعْلِم بفوائدِ مُسْلِم» (٣٣٧/٣): (وقد صحَّفها بعضُ الرُّوَاة فَرواها بالتاء [كَتِفَه]، وهو تصحيفٌ لاَ ينبَغي أن يُشتَغَل به).

(٣) هكذا وقع في عامة روايات الحديث، ووقع في بعض روايات سعيد وهشام – عند البخاري –: «فتُطْوَى» قال ابن حجر: (وهو خطأ).

(٤) رواية سعيد بن أبي عروبة لم ترد في النسخ المطبوعة من «صحيح مسلم»، وهي في بعض روايات «الصحيح» دون بعض، وقد ذكر إسنادها الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٤٣٧/٥ رقم٧٠٩٦).

وأشار إليها القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢٧٣/٨) فقال: (ذكر مسلمٌ بعد هذا سنداً آخر لهذا الحديث فقال: حدثنا محمد بن مثنى، حدثنا ابن عدي، إلى آخرِ ما ذَكَر، وصَحَّ عند الكسائي والسِّجْزِي، وسَقَطَ لغيره هنا).

قلتُ: «الكسائي»: هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي النيسابوري (ت ٣٥٨هـ)، وقد روى «صحيح مسلم» عن إبراهيم بن محمَّد بن سفيان النيسابوري (ت٣٠٨هـ) عن الإمام مسلم، وهو آخِر مَن روى عنه «الصحيح».

وأما «السِّجْزِي» فهو أبو سعيد عمر بن محمد بن محمد بن داود السجستاني، وقد روى «الصحيح» عن أبي أحمد الجُلُودِي (ت ٣٦٨هـ)، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن الإمام مسلم.

قال الترمذي في «جامعه» (٢٣٧/٤ رقم٢٤٩٤):

حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الغِفَارِيُّ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ نَشَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رِفْقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ»**. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/رقم١٤٩) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن حماد قال: حدثنا سلمة، به بنحوه، وزاد في آخره: «وثلاثٌ مَن كُنَّ فيه أظَلَّه الله تعالى تحت ظِلِّ العَرْشِ، يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ: الوُضُوءُ في المكاره، والمشي إلى المساجد في الظُّلَم، وإطعامُ الجائع»، وعزاه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣٨/٢) لأبي الشيخ في «الثواب».

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث حديثٌ منكرٌ، ساقط الإسناد، لا يجوز الاحتجاج بمثله، ولا يروى عن جابرٍ إلا من هذا الوجه، وآفته من «عبد الله بن إبراهيم الغفاري» فإنه متهم بالوضع[(١)]، وأبوه «إبراهيم بن أبي عمرو» مجهولٌ لا يعرف[(٢)]، وبقية رجال الإسناد ثقات أثبات.

والحديث أورده العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»[(٣)] وقال: (موضوع).

---

(١) قال أَبُو دَاوُد: (شيخٌ منكرُ الحَدِيث)، وقال الدارقطني: (حَدِيثه منكر)، وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وساق له أحاديث كثيرة منكرة، بل موضوعة، ثم قال: (وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات)، ونسبه ابن حبان في «المجروحين» إلى الوضع، وقال: (كان ممن يأتي عن الثقات بالمقلوبات وعن الضعفاء بالملزقات)، وقال أبو عبد الله الحاكم: (يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها عنهم غيره)، وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: (متهم بالوضع)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروك)، وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص٤١): (شيخٌ ضعيفُ الحديثِ جدّاً، منكرُ الحديث، وقد نسبه بعض الأئمة إلى الكذب ووضع الحديث نعوذ بالله من الخذلان).

ينظر: «المجروحين» (٣٧/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٣١٣/٥)، و«المدخل إلى الصحيح» (١٧٧/١)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٣٠٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٧/٥)، و«التقريب» (رقم٣١٩٩).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٦٠/٢)، و«الكاشف» (١/رقم١٨٢)، و«التقريب» (رقم٢٢٥).

ولم يخرج له أصحاب الكتب الستة شيئاً، إلا الترمذي أخرج له هذا الحديث فقط، ولا يعرف له راوٍ غير ابنه عبد الله.

(٣) (١/رقم٩٢).

الدراسة الموضوعية:

❖ **بيان المعنى اللغوي:**

«الكَنَف»: بفتح الكاف والنون بعدهما فاء، قال ابن فارس : (الكاف والنون والفاء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدل على سِتْرٍ، من ذلك: الكَنِيف، هو السَّاتِرُ. وكلُّ حَظِيرَةٍ سَاتِرَةٍ عند العرب: كَنِيفٌ، ومن الباب: كَنَفْتُ فلاناً وأَكْنَفْتُه. وكنَفَا الطائر: جناحاه؛ لأنهما يسترانه ..)[1].

وقال الجوهري: (كَنَفْتُ الشيءَ أَكْنُفُهُ؛ أي: حُطْتُه وصُنْتُه. والكَنَف – بالتحريك –: الجانب، وكَنَفَا الطائر: جناحاه، وكَنَفَةُ الإبل: ناحيتها)[2].

وقال الفيروزآبادي: (أنتَ في كَنَفِ اللهِ تعالى – مُحرَّكَةً –: في حِرزِهِ وسِترِهِ، وهو الجانِبُ والظِلُّ والناحيةُ، كالكَنَفَةِ – محرَّكَةً –، ومن الطائرِ: جنَاحُهُ)[3].

وقال أبو موسى المديني: (قوله في الحديث: « يُدنَى المؤمنُ مِن ربِّه عزَّ وجلَّ حتى يضَعَ عليه كنَفَه» أي: يَسْتُره، وقيل: يَرحمُه ويبَرُّه.

وقال الإمامُ إسماعيلُ – يعني شيخَه أبا القاسم الأصبهاني –: لم أَرَ أحداً فسَّرَهُ إلَّا إن كان معناه: يَستُرُه من الخَلقِ، وقيل: في رواية: «يَسْتُرُه بيَدِهِ».

وكَنفَا الإنسانِ: ناحِيَتاه، ومن الطائر: جَنَاحَاه)[4].

فـ«الكَنَفُ» معناه: السِّترُ، وهو الأصل، ويأتي بمعنى الناحية والجانب، فكَنَفُ الإنسانِ: نَاحِيَتَاهُ عن يمينه وشماله، وكَنَفَا الطَّائِرِ: جَنَاحَاه، وهكذا كَنَفُ كلِّ شيءٍ حَسب ما يُنَاسِبُه.

❖ **دلالة الأحاديث على الصفة:**

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «الكَنَف» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية التي انفردت بذكرها السنة النبوية.

فيجب الإيمان بهذه الصفة، وإثباتها لله تعالى على ما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

---

(١) «مقاييس اللغة» (٣/٣٨٨).

(٢) «الصحاح» (٤/١٤٢٤).

(٣) «القاموس المحيط» (ص٨٥٠).

(٤) «المجموع المغيث» (٣/٧٩).

وقد نقل عن بعض السلف تفسير «الكنف» في الحديث بمعنى: الستر.

فقد نقل الإمام البخاري[1] عن ابن المبارك رحمه الله أنه قال: (كَنَفَه؛ يعني: سِتْره).

وفسره بذلك: أبو موسى المديني في كتابه «المجموع المغيث»، كما سبق، ونقل عن شيخه قوَّام السنَّة أبي القاسم الأصبهاني أنه قال: (لم أر أحداً فسَّرَه؛ إلا إن كان معناه: يستره من الخلق).

وقال الشيخ عبدالله الغنيمان حفظه الله: (جاء «الكَنَفُ» مفسَّراً في الحديث بأنَّه السِّتر، والمعنى: أنَّه تعالى يَستُرُ عبدَه عن رؤية الخلق له؛ لئلا يفتضِحَ أمامَهم فيخزَى؛ لأنَّه حين السؤال والتقرير بذنوبه تتَغَيَّر حاله، ويظهر على وجهه الخوف الشديد، ويتبَيَّن فيه الكرب والشدَّة)[2].

ونقل الأزهري وغيره عن النضر بن شُميل - إمام اللغة في زمانه وكان صاحب سنة — أنه قال: («يضع الله عليه كَنَفَه» أي: رحمتَه وبِرَّه)[3].

وعلى هذا المعنى يكون «الكَنَف» من صفات الأفعال.

وجاء عن بعض السلف في تفسير «الكَنَف» ما يدل على أنَّه من صفات الذات.

من ذلك: ما جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة أنه قال: (نَشَرَ الله تعالى كَنَفَه على المسْلِمِ يوم القِيامَة هكذا، وتَعطَّف بيدِه وكُمِّهِ)[4].

وروى الخلال في كتابه «السنة»[5] عن إبراهيم الحربي أنه قال: (قوله: «فيضع عليه كَنَفَه» يقول: ناحيته)، ثم نقل الحربي عن الأصمعي ما يؤيِّد تفسيره، فروى عنه أنه قال: (يقال: أنا في كَنَفِ بني فلان، أي: في ناحيتهم، وأنا في ظِلِّكَ أي: قُرْبِكَ قال إبراهيم وأنبأنا عمرو عن أبيه قال: كَنَفَ: جانِب ..).

وعلى هذا فتكون (حقيقة «الكَنَف» المضاف إلى الله تعالى هو ناحيته وطرفه وجانبه، وبه يستر الله عز وجل عبده المؤمن يوم القيامة حتى لا يفتضح أمام الخلق، ولذلك فسَّره كثير من السلف بالستر، وهذا من معناه ومن لازمه)[6].

---

(١) «خلق أفعال العباد» (١٧٣/٢).

(٢) «شرح كتاب التوحيد من البخاري» (٤٢٢/٢).

(٣) «تهذيب اللغة» (١٥٢/١٠).

(٤) نقله أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» (٧٩/٣)، وعزاه لكتاب «الشكر» لجعفر بن فارس.

(٥) نقل كلامه: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١٩٣/٨-١٩٤)، وليس هو في الجزء المطبوع من كتاب «السنة».

(٦) «موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة» (٢٥١٠/٥-٢٥١١).

وقد سئل الإمام أحمد عن معنى هذا الحديث فأجراه على ظاهره، ولم يفسره بشيء.

قال أبو بكر الخلال في كتابه «السنة»(١): (باب يضع كنفه على عبده تبارك وتعالى)، ثم روى بإسناده عن أبي الحارث الصائغ أنَّه قال: قلتُ لأبي عبد الله: ما معنى قوله ﷺ: «إنَّ اللهَ يُدْنِي العبدَ يومَ القيامةِ فيضعُ عليهِ كَنَفَه» قال: (هكذا يقول، يُدْنِيه ويَضَعُ كنَفَه عَليه، كما قال، ويقول له: أتعرف ذنب كذا)، قال القاضي أبو يعلى معلِّقاً: (فقد نص أحمدُ على الأخذ بظاهره من غير تأويل، وإنما قالَ ذلكَ لأنَّه ليسَ في حمله عَلَى ذَلِكَ ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه ..)(٢).

ونقل حنبل بن إسحاق عنه أنه قال: (نصفه بما وصف به نفسه، ولا نتعدى ذلك، ولا يبلغ صفته الواصفون، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونؤمن بالقرآن كلِّه محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعةٍ شُنِّعَت، وما وصف به نفسه من كلامٍ، ونزولٍ، وخلوةٍ بعبدِه يومَ القيامة، **ووَضْعِه كَنَفَه عليه**، ..)(٣).

وقال أبو عثمان الصابوني في «وصيته التي ذكر فيها اعتقاده»(٤): (ويَسلُكُ في الآيات التي وردت في ذكر صفات الباري جلَّ جلاله، والأخبارِ التي صحَّت عن رسول الله ﷺ في بابها كآيات مجيء الربِّ يومَ القيامة، وإتيان الله في ظُلَلٍ من الغَمَامِ، وخلق آدم بيده، واستوائه على عرشه، وكأخبار نزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والضحك، والنَّجْوى، **ووَضْعِ الكَنَفِ على مَن يُنَاجِيه يومَ القيامة**، وغيرِها = مسلكَ السَّلَف الصالح وأئِمَّة الدِّين، من: قبولها، وروايتها على وجهها، بعد صحة سندها، وإمرارها على ظاهرها، والتصديق بها، والتسليم لها، واتقاء اعتقاد التكييف والتشبيه فيها، واجتناب ما يؤدي إلى القول بردِّها وترك قبولها، أو تحريفها بتأويلٍ يستنكر، ولم يُنْزِل الله به سلطاناً، ولم يجرِ به للصحابة والتابعين والسلف الصالحين لسان).

وقال القاضي أبو يعلى: (قوله: «يضع عليه كَنَفَه حتى يستره من الناس» لا نعلم معنى «الكَنَف» ما هو، فنُمِرُّ الخبرَ علَى ظاهِرِه)(٥).

---

(١) نقل كلامه: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١٩٣/٨-١٩٤)، وليس هو في الجزء المطبوع من كتاب «السنة».

(٢) «إبطال التأويلات» (ص٢٧١).

(٣) نقله: أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٣٤٥-٣٤٦)، وابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧٠٠/٣-٧١١).

(٤) نقلها السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٨٨/٤).

(٥) «إبطال التأويلات» (ص٢٧٢).

ومن فقه ابن ماجه رحمه الله في «سننه» إيراده لهذا الحديث تحت (باب فيما أَنْكَرَت الجهمِيَّةُ).

فالواجب الإيمان بهذه الصفة، وإثباتها لله عز وجل على ما يليق بجلاله وعظمته، وإن لم نعلم كُنْهَ ذلك وكيفيَّتَه، ونقول كما جاء في الحديث: إن الله يضـــع كنفه على عبده المؤمن يوم القيامة، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

وقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»[1]: (قوله: «حتى يَضَـــعَ كَنَفَه» أي: جانبه، والكَنَفُ أيضـــاً السِّـــتْرُ، وهو المراد هنا، والأول مجازٌ في حق الله تعالى، كما يقال: فلانٌ في كَنَفِ فلانٍ؛ أي: في حمايته وكلاءته ..).

وفي دعوى المجاز نظرٌ، فإن «الكنف» بمعنى الجانب والناحية معروف في اللغة، فإذا ثبت ذلك فالأصـل إبقاء الحديث على ظاهره وحقيقته، وليس في السـياق ما يمنع من حمله على حقيقته، ولا حاجة إلى ردِّه وادِّعاء المجاز فيه، بل نُثبِتُ «الكَنَف» لله عز وجل على الوجه اللائق به، ونقول فيه مثل ما نقول في بقية الصـفات من السـمع، والبصـر، والكلام، والرضـا، والغضـب، والاسـتواء، والنّزول، ونحوها ممّا وردت به النصّـوص الصـحيحة، فنثبتها كلها لله عز وجل على الوجه اللائق به من غير تعطيل ولا تحريف، ومن غير تمثيل ولا تكييف.

والحكمة من وضـع «الكَنَف» على العبد سِتره عن أهل الموقف حتّى لا يطَّلع على سِـرِّه أحد، فيكون الستر على هذا أثرٌ من آثار وضع «الكَنَف» على العبد، والله تعالى أعلم.

---

(١) (١٠/٤٨٨).

المبحث الثالث والعشرون

ما ورد في صفة المباهاة

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٧٠١):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى حَلقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ، قَالَ: آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟!، قَالُوا: وَاللهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثاً مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى حَلقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: **«مَا أَجْلَسَكُمْ؟»** قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ، وَمَنَّ بِهِ عَلَيْنَا، قَالَ: **«آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَاكَ؟»** قَالُوا: وَاللهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ، قَالَ: **«أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي، أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/رقم١٣٤٨):

حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُوسُفَ، يَقُولُ: عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمِ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

وقد تقدم ذكره عند الكلام على صفة «الدنو» (ص٧٣١).

قال الإمام أحمد في «المسند» (١١/رقم٧٠٨٩):

حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَابَا، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي مَلَائِكَتَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِأَهْلِ عَرَفَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثاً غُبْراً»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٠٣-٢٠٤) من طريق بكر بن خلف، بمثله.
- وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/رقم١٤٥٢٢)، وفي «الأوسط» (٨/رقم٨٢١٨)، من طريق إسحاق بن راهويه، بمثله.
- وأخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الصغير» (١/رقم٥٧٥) من طريق نوح بن حبيب القومسي، بمثله.

ثلاثتهم: (بكر بن خلف، وابن راهويه، ونوح بن حبيب) **عن أزهر بن القاسم به**.

❖ رجال الإسناد:

• أَزْهَرُ بنُ القاسمِ.

هو: أزهر بن القاسم الراسبي، أبو بكر البَصْرِيّ، نزيل مكة.

روى عن: المثنى بْن سَعِيد الضُّبَعِي، وهشام الدستوائي، وغيرهما.

وعَنه: الإمام أحمد، وإسحاق بْن راهويه، وغيرهما.

ثقةٌ، مُقِلٌّ.

قال الإمام أحمد، والنسائي، والقاسم بن مسعدة[1]: (ثقة).

---

(١) قال ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» (١/٤٠٤): (قاسم بن مُسْعِدَة البَكْرِيّ، من أهل وَادِي الحجَارَة؛ يُكْنَى: أبا مُحَمَّد، رحَل فَسَمِع بمصر: من أحمد بن شعَيْب النسائي، وأبي يَعقُوب المِنْجَنِيقي، ومالك ابن عَليّ القَفْصِيّ وجَماعة سواهم. وكَانَ لهُ بَصَرٌ بالحَدِيث وتمييزٌ للرِّجال. =

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: (بصريٌّ، نزل مكة، وكان يبيع الشَّطَوِي[1]، فكنتُ أنا وأبو مسلمٍ نختَلِفُ إليه). ثم قال: (ما أَقَلَّ مَن كَتَبَ عنه غيرنا) وقال: (أراه كان يقول بشيءٍ من القَدَر).

وَقَال أبو حاتم: (شيخٌ يُكتَبُ حديثُه، ولا يحتج به)[2].

وذكره ابن حِبَّان فِي كتاب «الثقات» وقال: (كَانَ يخطئ).

قلتُ: هذا الراوي من شيوخ الإمام أحمد الذين لقيهم وروى عنهم، وأطلق القول بتوثيقه، وهو أعرف به من غيره، ولم ينفرد بتوثيقه بل وافقه على ذلك النسائيُّ على تشدُّده.

وتوثيقهما له مقدَّمٌ على جرحٍ أبي حاتم، فأبو حاتم –كما هو معروف عنه– متعنتٌ في النقد، وقد قال في جماعة من رجال «الصحيحين»: (يُكتَبُ حديثُه، ولا يحتج به).

وتبع الذهبيُّ أبا حاتم في حكمه، فقال عنه في كتابه «الكاشف»: (ليس بالحجة)، وخالفه ابن حجر في «التقريب» فتوسط في حكمه عليه فقال: (صدوق)، وحكم الحافظ ابن حجر أوفق من حكم الذهبي عليه، اللهم إلا أن يكون مراد الذهبي بقوله: (ليس بالحجة) يعني أنه لا يصل إلى الدرجة العليا من الضبط والإتقان، بل هو دون ذلك، وعلى هذا فلا تنافي بينه وبين القول بـ(الثقة)، إذ «الحجة» عند المحدِّثين أرفع من «الثقة»[3]، ونفي الأعلى لا يمنع من وجود الأدنى.

قال أبو العرب محَمَّد بن أحمد التميمي القيرواني: جاءني قاسم بن مُسْعِدَة لِيَسْمَع مِني فرَأَيْتُ عِنْده عِلماً بالحديث، وتمييزاً للرجال فأخذْتُ عنهُ، ثمَّ خَرَج إلى الأَنْدَلُس فبَلَغني أنه استَشهَد بها، وكان: جَمَاعة من شُيوخَنا يُثْنُون عَلَى قاسم بن مُسعْدَة ويَصِفُونه بِفَهْم الحَديث والتقَدم فيه. منهم: سَعَيد بن عُثْمان الأَعْنَاقِيّ.

تُوفِيِّ سنة سَبْع عشْرة وثلاثِ مائةٍ) انتهى بتصرف يسير.

(١) بفتح الشين والطاء وكسر الواو، وهي نوع من ثياب الكَتَّان، ويقال لها: «الثياب الشطوية» نسبة إلى بلدة شَطَا بمصر. ينظر: «تهذيب اللغة» (١١/٢٦٩)، و«تاج العروس» (٣٨/٣٧٤ مادة: شطى)، و«المعجم العربي لأسماء الملابس» للدكتور رجب عبد الجواد (ص٢٦٧).

(٢) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٨٥) في ترجمة العباس بن الفضل العَدَني: (سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ؛ فقوله: "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح؛ ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك؛ ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق؛ وبالاستقراء يلوح لك أنه **ليس بحجة**، ومن ذلك قوله: "يكتب حديثه"، أي **ليس هو بحجة**).

(٣) ينظر: «فتح المغيث» (٢/٢٨١).

ويؤيد ذلك ما جاء في «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٩٠) أنه قال: سألتُ أبا داود عن سليمان ابن بنت شرحبيل؟، فقال: (ثقة يخطئ، كما يخطئ الناس)، فقلتُ له: هو حجة؟ قال: (الحجة أحمد بن حنبل). =

فالخلاصة أن أزهر بن القاسم **ثقة**، كما قال الإمام أحمد والنسائي وحسبك بهما.

من التاسعة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (٢٠١-٢١٠هـ)، روى له: أبو داود، والنَّسَائي، وابن ماجه.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤٦٠/١)، و«الجرح والتعديل» (٣١٤/٢)، و«الثقات» لابن حبان (١٣١/٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٩/٢)، و«الكاشف» (١/رقم٢٥٨)، و«ميزان الاعتدال» (١٧٣/١)، و«تاريخ الإسلام» (٢٦/٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥٠/٢)، و«تقريب التهذيب» (رقم٣١١).

• الْمُثَنَّى بنُ سَعِيدٍ.

هو: المثَنَّى بنُ سعيدٍ الضُّبَعِيُّ - بضم المعجمة وفتح الموحَّدة -، أبو سعيدٍ البصريُّ، القَسَّامُ الذَّرَّاعُ[1] القصيرُ.

روى عن: قتادة بن دعامة، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وغيرهما.

وعنه: أزهر بن القاسم، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما.

ثقةٌ، متفقٌ على توثيقه.

فقد وثَّقه: الإمام أحمد، وابنُ مَعِين، وأبُو زُرعَة، وأَبُو حاتم، وأَبُو داود، والعجلي.

وقال علي بن المديني: (حَدَّثنا عنه أصحابُنا، ما سَمِعتُ أحداً مِنهم يذكره إلا بخيرٍ).

وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس).

وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتابه «الثقات» وقال: (يخطيء).

قلتُ: قول ابن حبان معارَضٌ بإطلاق هؤلاء الأئمة القولَ بتوثيقه، ولم يطعن فيه أحدٌ منهم، وقول ابن حبان: (يخطيء) يدل على أنه صاحب أخطاء، ومن كان كذلك فإنه لا يطلق القول بتوثيقه، فقول ابن حبان هذا فيه نظر، والذي يظهر لي أن ابن حبان اختلط عليه حال صاحب الترجمة بآخر مشارك له في الاسم والطبقة والبلد، وهو «المثنى بن سعيد الطائي البصري، أبو غفار»، فقد ترجم ابن حبان لـ«المثنى؛ أبي غفار» هذا ونسبه ضُبَعِيّاً وهو طائي، وذكر من شيوخه قتادة، وقتادة من شيوخ الضُّبَعِي لا الطائي.

ومثله أيضاً ما نقله أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص٤٦٠-٤٦١) قال: قلتُ لابن معين، وذكرتُ له «الحجة»، فقلتُ له: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: (كان ثقة، إنما الحجة عبيدالله بن عمر، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز).

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٩/٣): (الذَّرَّاع: هو بفتح الذال المعجمة وتشديد الرَّاء المهملة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى ذَرْعِ الأشياء ومعرفتِها بالذِّرَاع، والمشهور بها أبو سعيد المثنى بن سعيد الضُّبَعِيُّ الذَّرَّاع القَسَّام، وظني أنَّه يَذْرَعُ الأرضَ ويقسِمُهَا بين الشركاء من التابعين).

والضـــبعي أوثق وأشـــهر من الطائي، قال أبو حاتم الرازي: (هو أوثق من أبي غفار)، والموثِّقون للضبعي أكثر، والضبعي احتج به الشيخان، وأما الطائي فلم يخرِّجا له شيئاً، ولذا فرق ابن حجر في الحكم بينهما في كتابه «التقريب»، فقال في «أبي سعيد الضبعي»: (ثقة)، بينما قال في قرينه «أبي غفار الطائي»: (لا بأس به)، ومع هذا فقال ابن حبان في صاحب الترجمة: (يخطيء)، بينما لم يقل شـــيئاً في ترجمة «أبي غفار»، وكان الأولى أن يكون العكس، فكأن ابن حبان حصـــل له خلط بين حال هذين، على أن المزيَّ رحمه الله في «تهذيب الكمال» لما أشـــار إلى ذِكْر ابنِ حِبَّان له في كتاب «الثقات»، لم يذكر هذه اللفظة، وكأنها ليست في النسخة التي نقل منها، والله أعلم.

والمثنى من السادسة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٥١-١٦٠هـ)، أخرج له الجماعة.

ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (٢/٢١١)، و«تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/رقم٤٣٥٣)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٦٨٤)، و«الجرح والتعديل» (٣٢٣/٨)، و«الثقات» لابن حِبَّان (٥/٤٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/٢٠٠)، و«الكاشف» (٢/رقم ٥٢٧٩)، و«تاريخ الإسلام» (٤/١٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٣٤)، و«التقريب» (رقم٦٤٧٠).

• قَتَادَةُ.

هو: قتادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسيّ، أبو الخطاب البصريُّ الضرير.

ثقةٌ ثبتٌ متينُ الحفظ، متفقٌ على ثقته وجلالته، وهو أحد الستة الذين تدور عليهم الأسانيد، كما قال ابن المديني.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصَّلة.

• عَبدُ اللهِ بنُ بَابَاه.

هو: عبد الله بن بَابَاه - ويقال: ابنُ بَابَيْه، ويقال: ابن بَابَيَ[1] -، المكي.

---

(١) اختُلِفَ في «عبد الله بن بَابَاه» هذا و«عبد الله بن بَابَيْه» و«عبد الله بن بَابَيَ» هل هم ثلاثة مختلفون؟ أم هو رجل واحد، اختُلِفَ في اسم أبيه؟

- فذهب ابن معين، وإبراهيم الحربي، والطبراني إلى أنهم ثلاثة مختلفون.

قال أبو القاسم الطبراني: (عبد الله بن بابي بصري، وعبد الله بن باباه مكي، وعبد الله بن بابية كوفي).

- بينما ذهب ابن عمار الموصـلي، وابن المديني، والبخاري، ويعقوب بن سـفيان، وابن حبان، ورجَّحه أبو الحسـن ابن البراء، والخطيب البغدادي إلى أنه رجل واحد.

قال ابن المديني: (عبد الله بن بَابَيْه من أهل مكة، معروف، ويقال له أيضاً: ابن بَابَاه). =

روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص، وجبير بن مطعم، وغيرهما رضي الله عنهما.

وروى عنه: قتادة بن دعامة، وأبو الزبير المكي، وغيرهما.

ثِقَةٌ.

وثَّقَه: ابن معين، وابن المديني، والعجلي، والنسائي، وابن عمار الموصلي، وابن عبدالرحيم البرقي.

وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني أهل مكة وصالحيهم).

وقال أبو حاتم: (صالح الحديث).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» فيمن توفي بين سنة (١٠١-١١٠هـ)، أخرج له مسلم، والأربعة.

ينظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٢٩٧/٢)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٤٨/٥)، و«المعرفة والتاريخ» (٢٧/٢ و٢٠٧)، و«الجرح والتعديل» (١٢/٥)، و«الثقات» لابن حبان (١٣/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٤٠ رقم٦٣٠)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم» لابن البرقي (ص٤٥ رقم٣٥)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢٣٣/١)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٠٦/١-٣١٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٠/١٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٢٦٣٩)، و«تاريخ الإسلام» (٧٧/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٤٨/٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٢/٥)، و«التقريب» (رقم٣٢٢٠).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقات، ولا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الإسناد، قال الطبراني: (لم يَروِ هذا الحَديثَ عن قتادةَ إلَّا المثنَّى بن سعيدٍ، تفرَّدَ به أزهرُ).

وقد روي الحديث من وجه آخر عن قتادة، وإسناده واهٍ:

أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/رقم٤٢٤)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢٣٤/١)، وتاج الدين السبكي في «معجم شيوخه» (ص٨١) ثلاثتهم من طريق

وقال يعقوب بن سفيان: (ابن بَابَيْه، وابن بَابَاه، وابن بَابَي، واحدٌ، وهو مكيٌّ).

وقال أبو الحسن محمد بن البراء - الراوي عن ابن المديني -: (والقول عندي ما قال ابن المديني والبخاري، لا ما قال يحيى بن معين).

وقال الخطيب بعدما ذكر قول ابن معين والحربي والطبراني في التفريق بينهم: (قد وهموا جَمِيعاً؛ لأَنَّ عبدَ الله بنَ بَابَاه وَابْن بَابي وَابْن بابيه رجلٌ واحدٌ، وَهُوَ مولى أبي حُجَيْر بن أبي إِهَاب الْمَكِّيّ) ثم استفاض الخطيب في بيان ذلك.

سهل بن عمَّار العَتَكي، حدَّثنا عمرو بن حكَّام، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، به.
قلتُ: هذا إسنادٌ واهٍ، وآفته من «سهل بن عمار» وشيخِه «عمرو بن حَكَّام».

- أما سَهْلُ بن عمَّار العَتَكي النيسابوري[1]، فإنه مُتهَمٌ بالكذب، اتهمه به غير واحد من أهل بلده، منهم: أبو عبد الله الحاكم، وإبراهيم السعدي، وقال محمد بن صالح بن هانئ النيسابوري: (كانوا يمنعون من السماع منه).
- وأما عمرو بن حَكَّام البصري[2]، فإنه متروك الحديث بالاتفاق، لا سيما في روايته عن شعبة، بل قيل إنه لم يسمع منه قط، وإنما كان يدلِّس عنه[3]، قال الإمام أحمد: (كان يروي عن شعبة نحواً من أربعة آلاف، وتُرِكَ حديثُه، فقلتُ: هو ثقة؟ فقال: ترك حديثه)، وقال علي بن المديني: (وممن تُرِكَ حديثُه عن شعبةَ: عمرو بنُ حَكَّام)، وذكره الحاكم في (الجنس السادس من التدليس وهم قومٌ رووا، عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان: فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عالٍ، ولا نازلٍ) ثم ذكر قول علي بن المديني: (كان له قريبٌ سَمِعَ من شعبة، فلمَّا مات أَخَذَ كتبَه)، وقال: (كان لا يعرف)، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلِّسين، وهم: (مَن ضعِّفوا بأمرٍ آخر سوى التدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرَّحوا بالسماع).

قلت: وتفرد هذا المتروك بهذا الحديث عن شعبة دليل على بطلانه، وأنه ليس من حديث شعبة أصلاً، والمعروف أنه من حديث المثنى بن سعيد عن قتادة، والله أعلم.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٢٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٢)، و«تاريخ الإسلام» (٦/٣٤٠)، و«لسان الميزان» (٤/٢٠٣)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٥/١٦٢).

(٢) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/رقم٤٣٨٦)، و«التاريخ الأوسط» للبخاري (٤/٩٦٥)، و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/رقم٢٢٢٧)، و«سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٣٦١) و(٢/١٦١)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص٧٩ رقم٤٤٨)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/٢٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٦/٢٢٧)، و«المجروحين» (٢/٨٠)، و«الكامل في الضعفاء» (٦/٢٣٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٢٥٤)، و«تاريخ الإسلام» (٥/٤٠٩)، و«لسان الميزان» (٦/٢٠٠).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٥١ و٣٥٣)، و«طبقات المدَلِّسين» (ص٥٦ رقم١٤٨)، و«معجم المدلسين» لمحمد بن طلعت (ص٣٤٥-٣٤٨).

قال الإمام أحمد في «المسند» (١٣/رقم٨٠٤٧):

حَدَّثَنَا أَبُو قَطَنٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي الْمَلَائِكَةَ بِأَهْلِ عَرَفَاتٍ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثاً غُبْراً».**

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه محمد بن سليمان الباغندي الكبير في «أماليه» (جزء فيه ستة مجالس من أماليه رقم٤٣) — ومن طريقه: أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/٣٠٥)، وفي «تسمية الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين» (رقم٢٣) –، ومحمد بن سنجر في «مسنده»[١] – ومن طريقه: ابن عبد البر في «التمهيد» (١/١٢١) —، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/رقم٢٨٣٩)، وأبو بكر الوراق في «فضل يوم عرفة» (رقم٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/رقم٦٣٦) – وعنه: البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم٤٥٢)، وفي «السنن الكبرى» (٥/رقم٩١٠٩) –، جميعهم من طرق عن أبي نُعَيم الفضل بن دكين.
- وأخرجه أبو جعفر ابن أبي شيبة في «العرش» (رقم٨٣) عن أبيه عثمان بن أبي شيبة.
- وأخرجه أبو بكر بن النجاد — ومن طريقه: ابن سيد الناس في «عواليه» (رقم٥٧) –، وأبو عمرو ابن السماك كما في «الجزء الأول من حديثه»[٢] (رقم٤) من طريق حماد بن مسعدة.
- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩ /رقم٣٨٥٢) من طريق النضر بن شميل.
- وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/رقم٨٩٩٣) — وعنه: أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٣/٣٠٥) — من طريق عبد الله بن محمد بن المغيرة.
- وأخرجه أبو القاسم الحُرْفِي في «فوائده» (رقم٣٦)، ومُكْرَم البزّاز في «فوائده»[٣] (رقم٧٤)، وابن عساكر في «فضل يوم عرفة» (رقم٧) ثلاثتهم من طريق شبابة بن سوار.
- وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/رقم٩١٠٩) من طريق أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان.

---

(١) عزاه إليه: ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٥/٤٩١).

(٢) مطبوع ضمن «مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية» بتحقيق: نبيل جرَّار.

(٣) مطبوع ضمن «مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية» بتحقيق: نبيل جرَّار.

سبعتهم: (أبو نعيم، وعثمان بن أبي شيبة، وابن مسعدة، والنضر بن شميل، وعبد الله بن المغيرة، وشبابة، وابن غزوان) **عن يونس بن أبي إسحاق، به.**

❖ رجال الإسناد:

• أبو قَطَن.

هو: عَمْرو بن الهيثم بن قَطَن - بفتح القاف والمهملة - بن كعب الزبيدي القُطَعي - بضم القاف وفتح المهملة -، أَبُو قَطَن البَصْرِيّ.

رَوى عَن: يونس بن أَبي إسحاق، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

وعنه: الإمام أحمد، وأحمَد بن مَنِيع البغوي، وغيرهما.

ثقةٌ، رمي بالقدر.

فقد وثَّقه: الشافعي، وابن معين، وابن المديني، وصالح جزرة.

وقال الإمام أحمد: (كان ثَبْتاً)، وقال في موضعٍ: (ما كان به بأس).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: (صدوق صالح).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق قدري).

وأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (ثقة)، وهو كما قال.

من صغار التاسعة، مات سنة (١٩٨هـ)، وله (٧٧) سنة، روى له البخاري في «الأدب المفرد» والباقون.

يُنظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٦٨)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٤٨٤)، و«تاريخ بغداد» (١٤/١٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/٢٨٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٤٢٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/١١٤)، و«التقريب» (رقم٥١٣٠).

• إسماعيلُ بنُ عُمَر.

هو: إسماعيلُ بنُ عُمَرَ الواسطيُّ، أبو المنذر، نزيل بغداد.

روى عن: يونس بن أبي إسحاق، ومالك بن أنس، وغيرهما.

وعنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما من الكبار.

ثقةٌ على المختار.

فقد وثَّقه: علي بن المديني، والخطيب البغدادي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أحمد بن منصــور: قلتُ لأحمدَ: عمَّن اكتُبْ من المِشْــيَخَة؟ قال: (أبو المنذر إسماعيل بن عمر)، قال: (وكان عابداً).

وقال ابن معين: (ليس به بأسٌ).

وقال أبو حاتم: (صدوقٌ).

قلتُ: والظاهر أنه إلى الثقة أقرب، وهو ما اختاره ابن حجر في «التقريب»، فقد وثَّقَه غير واحد، ومنهم ابنُ المديني وهو من المتشدِّدين، وروى عنه الإمام أحمدُ وأَمَرَ بالكتابةِ عنه.

وأما قولُ ابن معين: (ليس به بأس) فهي عنده - في بعض الأحايين - تدل على التوثيق، فقد سأله ابن أبي خيثمة، فقال له: إنك تقول: «فلانٌ ليس به بأسٌ»، و«فلانٌ ضـعيفٌ»؟ فقال: (إذا قلتُ لك: «ليس به بأس» فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ: «هو ضعيفٌ» فليس هو بثقةٍ، ولا تكتب حديثه)[1].

وأما قول أبي حاتم: (صـدوق) فهذا من تشـدُّدِه رحمه الله، حتى قال العلامة المعلمي: (أبو حاتم معروفٌ بالتشدد، قد لا تقِلُّ كلمةُ (صدوق) منه عن كلمة (ثقة) من غيره؛ فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة (صدوق) في رجلٍ إلا وتجد غيره قد وثقه هذا هو الغالب)[2].

فالخلاصة في حال إسماعيل بن عمر أنَّه **ثقةٌ**، والله أعلم.

وإسماعيل من التاسعة، مات بعد المائتين، أخرج له مسلمٌ وأبو داودَ والنسائيُّ.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٨٩)، «الثقات» لابن حبان (٨/٩٤)، و«تاريخ بغداد» (٧/٢١٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/١٩٤)، و«التهذيب» (١/٢٧٨)، و«التقريب» (رقم٤٦٩).

• يونسُ.

هو: يونسُ بنُ أبي إسحاقَ (عمرٍو) بنِ عبدِ الله الهَمْدَانيُّ السَّبِيعِيُّ، أبو إسرائيلَ الكوفيُّ.

روى عن: أبيه، وإسماعيل بن أوسط وغيرهما.

وعنه: سَلْمُ بنُ قتيبة، ووكيع بن الجراح وغيرهما.

مختلَفٌ فيه.

قال عنه ابن سعد، وابن معين، والعجلي: (ثقة).

---

(١) قلت: ولكن هذا ليس على إطلاقه، وينظر تفصـيل ذلك في: «مباحث في علم الجرح والتعديل» لقاسـم علي سـعد (ص٣٧-٣٨)، و«شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» لأبي الحسن المأربي (ص٢٨٣-٢٨٥).

(٢) «التنكيل» (١/٣٥٠).

وقال العجلي مرّة: (جائز الحديث).

وقال ابن مهدي، وابن معين -فيما نقله عنه ابن شاهين في «ثقاته»-، والنّسائي: (ليس به بأس).

وقال زكريا بن يحيى الساجي: (صدوقٌ، كان يُقَدِّمُ عثمانَ على عليٍّ).

وقال أبو أحمد بن عدي: (له أحاديث حســان، وروى عنه النَّاس .. وهم أهل بيتِ علمٍ، وحديث الكوفة عامتُهُ يدور عليهم).

وذكره ابنُ حِبَّان وابنُ شاهين في «الثقات ».

وقال يحيى بن سعيد القطّان: (كانت فيه غفلة، وكانت فيه سَجِيَّة).

وقال الأثرم: سمعتُ أحمدَ يُضعِّفُ حديثَ يونسَ عن أبيه، وقال: (حديثُ إسرائيلَ أحبّ إليَّ منه).

وقال مرَّة: (حديثُه مضطربٌ).

وقال أيضاً: (في حديثه زيادةٌ على حديثِ النَّاس).

وسأله ابنه عبد الله عنه - مرةً - فقال: (كذا وكذا)[1].

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: (كان صدوقاً إلا أنّه لا يحتجّ بحديثه).

وقال ابنُ خِرَاشٍ: (في حديثه لينٌ).

وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق)، وقال في «الميزان»: (صدوقٌ، ما به بأسٌ، ما هو في قُوَّةِ مِسْعَر ولا شعبة). وقال في «من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوثَّقٌ»: (ثقة).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ يَهِمُ قليلاً)، وهو كما قال، فإن يونس لم يكن بالحافظ المتقن، بل في حديثه وَهَمٌ واضطرابٌ، وكلام الأئمة فيه مُشعِرٌ بخفَّةِ ضبطِه وإتقانه، لاسيما إذا ما قورن بابنيه عيسى وإسرائيل، ومَن هو في طبقته من الثقات المتقنين، ولكنه في المقابل ليس بالضعيف الليِّن، فقد وثَّقه جماعةٌ، وروى عنه ابن القطان وابن مهدي، وهذا يدل على أنه ممن يحتج به، وأن ما فيه من الغفلة لا ينزل به عن حد الاحتجاج.

وأما كلام الإمام أحمد فيه فالظاهر أنه مخصوصٌ بروايته عن أبيه، كما في رواية الأثرم عنه، ولذا ذكره ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي » في قومٍ ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، ثم نقل عن تاريخ الغَلاَّبي قوله:

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٤/٤٨٢): (هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لينٌ)، وقد سبق ذكر ذلك في ترجمة «هشام بن سعد».

(كان يونس ابن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي إسحاق، مضطرباً في حديث أبيه)، ولذا لم يخرّج له مسلمٌ من روايته عن أبيه شيئاً.

فالخلاصة أن يونسَ صدوقٌ حَسَنُ الحديثِ، إلا في روايته عن أبيه، فله عنه أوهام، والله أعلم.

ويونسُ من الخامسة، مات سنة (١٥٢هـ) على الصحيح، روى له الجماعة إلا البخاري.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٦٣/٦)، و«ثقات العجلي» (٣٧٧/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٣/٩)، و«ثقات ابن حبّان» (٦٥٠/٧)، و«الكامل» (٥٢٥/٨)، و«ثقات ابن شاهين» (ص٢٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٨/٣٢)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٤٦٣)، و«الميزان» (٤٨٢/٤)، و«مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ» (ص٢٠٤)، و«شرح العلل» لابن رجب (٦٧٢/٢)، و«التهذيب» (٣٨١/١١)، و«التقريب» (رقم٧٨٩٩).

- **مُجَاهِد.**

هو: مجاهدُ بن جَبْر - بفتح الجيم وسكون الموحدَّة - المكيُّ، أبو الحجَّاج القرشي المخزومي مولاهم.

أحدُ الأئمة الأعلامِ، متفقٌ على ثقته وإمامته، قال الذهبي في «الميزان»: (أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به).

تقدَّمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسنٌ غريبٌ.

- أما كونه **حسناً** فمن أجل «يونس بن أبي إسحاق»، وبقية رجال الإسناد ثقات.
- وأما كونه **غريباً** فلأن «يونس» تفرَّد به عن مجاهد، قال الطبراني في «الأوسط»: (لم يروِ هذا الحديثَ عن مُجاهدٍ إلَّا يونسُ بنُ أبي إسحاقَ)، وقال أبو نعيم في «الحلية»: (هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ مجاهدٍ عن أبي هريرة، ولا أعلم له راوياً إلا يونس بن أبي إسحاق)، وقال أبو القاسم اللالكائي: (غريبٌ من حديث مجاهد، لا يحفظ إلا من حديث يُونُس بْن أَبِي إسحاق عَنْهُ).

والحديث صحَّحه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرَّجاه)، كذا قال، مع أن «يونس بن أبي إسحاق» ليس من رجال البخاري!!، والله أعلم.

قال ابن ماجه في «سننه» (٥١٣/١ رقم٨٠١):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَغْرِبَ، فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ، وَعَقَّبَ مَنْ عَقَّبَ[1]، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْرِعاً، قَدْ حَفَزَهُ النَّفَسُ[2]، وَقَدْ حَسَرَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: **«أَبْشِرُوا، هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَاباً مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ، يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوْا فَرِيضَةً، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «**حماد بن سلمة**»، واختلف عليه من وجهين:

الأول: عنه، عن ثابت البناني، عن أبي أيوب المراغي، عن عبد الله بن عمرٍو به.

ورواه عن حمادٍ من هذا الوجه:

١. **عفَّان بن مسلم الصفَّار** [ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ، أثبت أصحاب حماد بن سلمة].

أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١١/رقم٦٧٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣/رقم١٤٥٢٣).

٢. **حسن بن موسى الأشيب** [ثقة، «الكاشف» (١/رقم١٠٦٩)، و«التقريب» (رقم١٢٨٨)].

أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١١/رقم٦٧٥٢) — ومن طريقه: أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥٤/٦) -.

٣. **النضر بن شميل** [ثقة ثبت، «الكاشف» (٢/رقم٥٨٣١)، و«التقريب» (رقم٧١٣٥)].

أخرج روايته: ابن ماجه كما هنا.

---

(١) قال في «القاموس» و«شرحه»: (**التَّعْقِيبُ**: الجُلُوسُ بَعْدَ الصَّلَاة لدُعَاءٍ أَو مَسْأَلة. **والتَّعْقِيبُ**: المكْثُ والانْتِظَار، يُقَال: عَقَّب فُلانٌ فِي الصَّلاةِ تَعْقيباً، إِذا صلَّى فأَقَامَ فِي مَوْضِعه يَنْتَظِر صَلَاة أُخْرَى. والتَّعقِيبُ فِي المسَاجِد: انتظارُ الصَّلَوَاتِ بَعْد الصَّلَوَات) [«القاموس المحيط» (ص١١٦ مادة: عقب): و«تاج العروس» (٣/٤٠٩-٤١٠)]، [وينظر أيضاً: «مقاييس اللغة» (٨٢/٤)، و«الفائق» (١٢/٣)، و«النهاية» (٢٦٧/٣)].

(٢) أي اشتَدَّ نَفَسُه وتَسَارَعَ من شدَّة سَعْيه عليه الصلاة والسلام، [ينظر: «جمهرة اللغة» (٥٢٧/١)، و«مشارق الأنوار» (٢٠٧/١)، و«النهاية» (٤٠٧/١)، و«لسان العرب» (٣٣٧/٥)].

٤. **حجاج بن منهال** [ثقة فاضل، «الكاشف» (١/رقم٩٤٣)، و«التقريب» (رقم١١٣٧)].

أخرج روايته: الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/رقم١٤٥٠١).

والثاني: عنه، عن علي بن زيد بن جدعان، عن مُطرِّف بن عبد الله بن الشـخِّير، عن عبد الله بن عمروٍ به.

ورواه عن حمادٍ من هذا الوجه:

١. **عفان بن مسلم الصفار.**

أخرج روايته: أبو يعلى الموصلي في «مسنده» -كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/رقم٦١٢١) -.

٢. **عبد الرحمن بن مهدي** [أحد الأئمة الحفاظ الكبار، قال النسائي: (أثبت أصحاب حماد بن سلمة: ابن مهدي، وابن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي)[١]].

أخرج روايته: البزار في «مسنده» (٦/رقم٢٣٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/رقم١٤٥٠٢).

٣. **حسن بن موسى الأشيب.**

أخرج روايته: الإمام أحمد في «المسند» (١١/رقم و٦٩٤٦ و٦٧٥١).

٤. **حجاج بن منهال.**

أخرج روايته: الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/رقم١٤٥٠٠) - وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (٦/٥٤) -.

قلت: هذا الوجهان صحيحان محفوظان؛ لأمرين:

أولاً: أنه قد رواه عن «حماد بن سلمة» - على الوجهين - جماعةٌ من أصحابه الثقات، بل منهم من روى عنه الوجهين معاً كـ«عفَّان بن مسلم» و«الحسن بن موسى» و«حجاج بن منهال»، وحسبك بعفَّان من بين هؤلاء الثلاثة، فهو أثبت الناس في حماد وأعرفهم بحديثه، حتى قال يحيى القطان[٢]: (من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفَّان بن مسلم)، و(كان يَحيَى بن

(١) «تسمية فقهاء الأمصار» (ص١٠) ضمن «مجموعة رسائل في علوم الحديث» تحقيق: صبحي السامرائي، ولم أجد هذا النص في النسخة التي بتحقيق الشيخين مشهور حسن سلمان وعبد الكريم الوريكات!!.

(٢) نقله عنه: عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٣/٣ رقم٤٠٤٢)، وقد وهم الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٧٠٧/٢) فنسب هذا القول إلى يحيى بن معين!!.

سَعيد إذا تابعه عَفَّان على شيء ثَبَتَ عليه، وإن كان خطأ، وإذا خالفه عَفَّان في حديثٍ عن حَمَّادٍ رجع عنه يَحيَى، لا يُحدِّث به أصلاً)[١]، وقال الإمام أحمد[٢] وابن معين[٣]: (عفان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي).

ثانياً: أن حماد بن سلمة من أضبط الناس لحديث ثابت البناني وعليّ بنِ زيد[٤]، قال الإمام أحمد: (أعلمُ النَّاس بحديثِ ثابتٍ، وعليّ بنِ زيدٍ، وحميدٍ = حمادُ بنُ سلمة)[٥]، وقال أبو حاتم: (حماد بن سلمة في ثابتٍ، وعليّ بنِ زيدٍ أحبُّ إليَّ من همَّام، وهو أضبطُ النَّاس وأعلمُه بحديثِهما، بَيَّنَ خطأ النَّاس)[٦]، قال ابن رجب معلقاً: (يعني أنَّ مَن يخالف حماداً في حديث ثابتٍ وعليّ بنِ زيدٍ قُدِّمَ قولُ حمادٍ عليه، وحُكِمَ بالخَطَأ على مُخَالِفِهِ)[٧].

وقد تابع حماداً في رواية الحديث من وجهه الأول: **سليمانُ بنُ المغيرة البصري** [ثقة ثبت، جليل القدر، «الكاشف» (١/رقم٢١٢٩)، و«التقريب» (رقم٢٦١٢)، وهو من أثبت أصحاب ثابتٍ البناني بعد حماد بن سلمة]، فرواه عن ثابت البناني، ولكنه أبهم اسم «أبي أيوب المراغي» وكأنَّه نَسِيَه، فقال: (عن رجلٍ من أهل الشام كان يتبع عبد الله بن عمرو، ويسمع منه، عن عبد الله بن عمرو)، وذكر المتن بمعناه، وقال بدل قوله: «**يباهي** بكم الملائكة»: «**ففاخر** بكم الملائكة» وهي من باب الرواية بالمعنى.

أخرج روايته: ابن المبارك في «الزهد – رواية نعيم بن حماد» (ص٤٤١ رقم٧) – ومن طريقه: عثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم٨٦) –، وأخرجها أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١١/رقم٦٨٦٠) عن بهز بن أسد.

كلاهما: (ابن المبارك، وبهز) **عن سليمان، به**.

(١) قاله ابن معين، نقله الخطيب في «تاريخه» (١٤/٢٠٨-٢٠٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٣/٤٣٤ رقم٥٨٤٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/٢٠٩).

(٤) تنظر أقوال الأئمة في ذلك، في ترجمة «حماد بن سلمة» من هذه الرسالة.

(٥) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٢٣٢).

(٦) «الجرح والتعديل» (٣/١٤١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١/٤٠٥).

(٧) «شرح العلل» (٢/٦٩٠).

و«سليمان بن المغيرة» من الثقات المقدَّمين في ثابت البناني بعد حماد بن سلمة، قال الإمام أحمد: (ليسَ أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديثِ ثابت من حمَّادٍ، ثمَّ قَالَ: وَسليمَان بن الْمُغيرَة)[1]، وقال أيضاً: (كان حماد ثَبْتاً في حديثِ ثابتٍ البناني، وكان بعده سليمان بن المغيرة)[2]، وقال علي بن المديني: (لم يكن في أصحابِ ثابتٍ أثبَتَ من حمَّادِ ابنِ سلمةَ، ثُمَّ بعدهُ سليمانُ بنُ الْمُغيرةَ، ثُمَّ بعدهُ حمَّادُ بنُ زيدٍ وهي صِحَاحٌ)[3].

فالمقصود أن الحديث ثابتٌ عن «**عبد الله بن عمروٍ** ﷺ» من الوجهين، والله أعلم.

❖ رجال الإسناد:

• أحمد بن سعيد الدارمي.

هو: أَحْمَد بن سَعِيد بن صخر الدارمي، أبو جعفر السَّرْخَسي ثم النَّيْسَابُورِيّ.

رَوَى عَن: النضر بن شميل، وحبان بن هلال، وغيرهما.

وعَنه: الجماعة سوى النَّسَائي، وابن أبي الدنيا، وأبو عوانة الإسفراييني، وخلق غيرهم.

ثقة حافظ، متفق عليه.

فقد وثَّقه: ابن حبان، ويحيى بن زكريا النيسابوري الأعرج[4]، ومحمد بن إبراهيم الأنصاري المعروف بـ«ابن شق الليل»[5]، وابن الأخضر، والخطيب البغدادي، وابن خلفون، وغيرهم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي وغيره (ص٣٩ رقم٣).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» لابن هانئ (ص٤٦٢ رقم٢٠٦٣).

(٣) «العلل» تحقيق: مازن السرساوي (ص٣٥٥ رقم١١٤).

(٤) ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢٢١/٢) فقال: (يحيى بن زكريا بن يحيى، الحافظ الإمام، أبو زكريا النيسابوري الأعرج، حيُّوْيَه، رحَّالٌ جَوَّالٌ، حدَّث عن: إسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وقتيبة، ويعقوب الدورقي، ويونس بن عبد الأعلى، وطبقتهم، وعنه: أبو حامد بن الشرقي، وابن عقدة، ومكي بن عبدان، وعدة، قال ابن يونس: (كان حافظاً عالماً فاضلاً نبيلاً)، توفي بمصر سنة (٣٠٧هـ)) انتهى مختصراً.

(٥) ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٩/١٨) فقال: (الشيخ، الإمام، الحافظ، المجوِّد، الرحَّال، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن موسى بن عبد السلام الأنصاري، الأندلسي، الطليطلي، المعروف بـ«ابن شق الليل».

ولد: في حدود سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٥هـ).

قال ابن بشكوال وغيره: (كان فقيهاً، إماماً، متكلِّماً، عارفاً بمذهب مالكٍ، حافظاً متقِناً، بصيراً بالرِّجال والعِلَلِ، مليحَ الخَطِّ، جيِّدَ المشاركة في الفنون، نحوياً، شاعراً مجيداً، لغويَّاً، دَيِّناً، فاضلاً، كثير التصانيف، حلو العبارة)) انتهى مختصراً.

قال الإمام أحمد: (ما قدم عليَّ خراسانيٌّ أفقه بَدَناً منه).

ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» قال: (كان ثقةً ثَبْتاً، صاحبَ حديثٍ، يحفَظُ).

وَقَال أَحْمَد بْن محمد ابن سَـــعِيد بْن عَطَاء[1]: (كان أحد حفاظ الحديث، المتقن، الثقة، العالم بالحديث وبالرواة).

وقال أبو محمد بن الأخضر: (هو أحد المذكورين بالثقة، ومعرفة الحديث، والحفظ له، وممن رَحَلَ، وجَدَّ في الطَّلَبِ وأَكْثَرَ).

وقال الخطيب البغدادي: (كان أحد المذكورين بالفقه، ومعرفة الحديث، والحفظ لَهُ، وكانَ ثقةً ثبتاً).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، العلامة، الفقيه، الحافظ، الثبت)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (كان من العلماء الكبار أولي الرحلة والإتقان).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حافظ).

من الحادية عشرة، مات سنة (٢٥٣هـ)، أخرج له الجماعة إلا النسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٣/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٣٣/٨)، و«تاريخ بغداد» (٢٧٢/٥)، و«المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» لابن خلفون (ص٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٣١٤/١)، و«الكاشف» (١/رقم٣٢)، و«سـير أعلام النبلاء» (٢٣٣/١٢)، و«تاريخ الإسـلام» (٢٥/٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤٦/١)، و«التقريب» (رقم٣٩).

• النضر بن شُمَيْل.

هو: النَّضْرُ بنُ شُمَيْلِ بنِ خَرَشَة المازني، أبو الحسن البصري، نزيل مرو.

روى عن: حماد بن سلمة، وشعبة بن الحجَّاج –وكان من أروى الناس عنه–، وخلق غيرهما.

وعنه: أحمد بن سعيد الدارمي، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من الكبار.

أحد الأئمة الأعلام، قال النووي: (اتفقوا على توثيقه وفضيلته)[2].

فقد وثَّقه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم –وزاد: صاحب سنة–، والنسائي، وابن قانع، والخليلي، وغيرهم.

وقال الذهبي في «الكاشف»: (شيخ مرو ومحدِّثها، ثقة إمام، صاحب سنة).

---

(١) لم أعرفه، اللهم إلا أن يكون هو (أبو العباس ابن عقدة)، فإن سـياق نسـبه هكذا، ولكن ليس في أجداده من اسمه (عطاء)، فأخشى أن يكون الاسم تصحف من (عقدة) إلى (عطاء).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٧٢/٢).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة ثبت).

وكان من أئمة اللغة في زمانه، صحب الخليل بن أحمد وأفاد منه كثيراً.

قَال العباس بن مصــعب المروزي: (كَانَ النضــر إماماً فِي العربية والحديث، وهُوَ أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكَانَ أروى الناس عَنْ شُعْبَةَ، وأخرج كتباً كثيرة لم يسبقه إليها أحد، وكَانَ ولي قضاء مرو).

وقال ابن سعد: (كان صاحب حديث، ورواية للشعر، ومعرفة بالنحو وبأيام الناس).

وسئل عنه ابن المبارك فقال: (ذاك أَحَدُ الأَحَدِين، لم يكن أحدٌ من أصحاب الخليل يُدَانِيه).

من كبار التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ)، وله (٨٢) سنة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٧٣/٧)، و«الجرح والتعديل» (٤٧٧/٨)، و«الإرشـــاد» للخليلي (٨٩٢/٣)، و«معجم الأدباء» للحموي (٢٧٥٨/٦)، و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي (٣٤٨/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٧٩/٢٩)، و«الكاشــف» (٢/رقم٥٨٣١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٤٥/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٣٨/١٠)، و«التقريب» (رقم٧١٣٥).

• حماد.

هو: حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِينارٍ، أبو سلمة البصريُّ.

أحدُ الأئمَّةِ الأعلام، متفقٌ على ثقته وإمامتِه وجلالة قدره، ولكن في حديثه عن بعض شيوخه شيء من الضعفِ والاضطراب، فالاحتياط أن لا يحتج بما رواه عن شيوخه المتكلَّم في روايته عنهم إذا خالف الثقات.

وقد تقدَّمت ترجمته مفصَّلَةً.

• ثابت.

هو: ثَابِت بن أَسْلَم البُنَانِيُّ[1]، أبو مُحَمَّدٍ البَصرِيُّ القاصّ.

روى عن: أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ – وهو من أثبت الناس فيه[2] –، وأبي أيوب المراغي وغيرهما.

---

(١) **البُنَاني**: بضم الباء الموحدة، وفتح النون، نسبة إلى بُنَانةَ بنِ سعدِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غالبٍ، وقد ذكر غيرُ واحدٍ أنه من بني سعد بن لؤي من أنفسهم، لكن قال أبو داود –كما في «سؤالات الآجري» (٣٠/٢) –: (ثابتٌ البُنَانِيُّ ليس بُنَانياً، هو نازلٌ في بُنَانة، كان أصله يهودياً)، وذكر الذهبي في «السير» (٢٢٠/٥) أنه مولى بُنَانة.

(٢) قال ثابتٌ عن نفسِــه: (صــحبتُ أنسَ بنَ مالكٍ أربعين ســنة)، ولذا قال أبو داود: (أثبت الناس في أنس: قتادةُ، ثم ثابتٌ)، وقال أبو حاتم: (أثبتُ أصحابِ أنسٍ: الزهريُّ، ثم قتادةُ، ثم ثابتٌ البُنَانيُّ).

روى عنه: حماد بن سلمة -وهو أثبت الناس عنه -، وسليمان بن المغيرة، وخلق غيرهما.

أحدُ الأئِمَّة الأعلام، من سادات التابعين، صاحب عبادة ونسك، متفقٌ على ثقته وإمامتِه وفضلِه وجلالةِ قدْرِه.

قال الإمام أحمد: (ثابتٌ ثَبْتٌ في الحديث، من الثقات المأمونين، صحيحُ الحديثِ).

وقال رَاوِيَتُه حمادُ بنُ سلمة: (كنتُ أَقْلِبُ الأحاديثَ على ثابتٍ، أجعلُ أَنَسَاً لابن أبي ليلى، وأجعلُ ابنَ أبي ليلى لأنسٍ، أُشَوِّشُهَا عليه، فيَجِئُ بها على الاستواء).

وربما وقع في حديثه بعض ما يُستنكر، لكن الحمل فيها - غالباً - على مَن دونه، قال أبو أحمد بن عدي: (هو من تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم، وقد كتب عنه الأئمة الثقات، وأحاديثه مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وما وقع في حديثه من النُكْرَة إنما هو من الرَّاوي عنه؛ لأنَّه قد روى عنه جماعةٌ مجهولون ضعفاء)[1].

وبالجملة فثابتٌ (من أئمة العلم والعمل) كما قال الذهبي في «السير»، والله أعلم

من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة، وله ستٌّ وثمانون سَنَةً، أخرج له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤٤٩)، و«حلية الأولياء» (٣/١٨٠)، و«تهذيب الكمال» (١/٤٠٢)، و«الكاشف» (١/رقم٦٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٢٢٠)، و«التهذيب» (١/٣٨٤)، و«التقريب» (رقم٨١٠).

• أبو أيوب.

هو: يَحْيَى - ويقال: حبيب - بن مالك المرَاغي[2] العَتَكِيُّ الأَزْدِيُّ، البصري، مشهور بكنيته.

رَوَى عَن: عبد الله بن عَمرو بن العاص، وجويرية بنت الحارث، وغيرهما.

وعَنه: ثابت البناني، وقتادة بن دعامة، وغيرهما.

---

(١) ولذا قسَّم الحافظ ابن رجب رحمه الله أصحابَ ثابتٍ إلى ثلاث طبقات: الثقات، والشيوخ، والضعفاء والمتروكون، وينظر تفصيل ذلك في «شرح العلل» (٢/٦٩٠).

(٢) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/١٦٦-١٦٧): (المرَاغي: بفتح الميم وبالغين المعجمة، منسوبٌ إلى «المراغة» بطنٌ من الأزد، لا إلى البلد المعروفة بـ«المراغة» من بلاد العجم، وهذا الذي ذكرناه من ضبطه وأنَّه منتَسِبٌ إلى بطنٍ من الأزد، هو الصحيح المشهور، ولم يذكر الجمهورُ غيرَه، وذكر ابن جرير الطبري أنه منسوبٌ إلى موضع بناحية عمان، وذكر الحافظ عبد الغني المقدسي أنَّه المرَاغي بضم الميم، ولعله تصحيفٌ من الناسخ، والمشهورُ الفتح، وهو الذي صرَّح به أبو علي الغسَّاني الجيَّاني، والقاضي في «المشارق»، والسمعاني في «الأنساب» وخلائق، وهو المعروف في الرواية وكتب الحديث، قال السمعاني: وقيل: إنَّه بكسر الميم، قال: والمشهور الفتح، والله أعلم).

متفق على توثيقه.

فقد وثَّقه: ابن سعد، والعجلي، والنَّسَائي، والدارقطني، والمنذري، والذهبي، وابن حجر.

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

من الثالثة، مات بعد الثمانين، أخرج له الجماعة إلا الترمذي.

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٢٢٦)، و«الجرح والتعديل» (٩/١٩٠)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم٢٠٨٥)، و«الثقات» لابن حبان (٥/٥٢٩)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (رقم٥٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/٦٠)، و«الكاشف» (٢/رقم٦٥٠٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/٤٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/١٦)، و«التقريب» (رقم٧٩٤٩).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ صحيحٌ، ورجاله ثقات، رجال الشيخين.

قال مغلطاي: (هذا حديثٌ إسناده صحيحٌ على رسم الجماعة)[١].

وقال العلامة الألباني: (هذا إسناد صحيح على شرط مسلم)[٢].

وصحَّحه أيضاً أبو زرعة العراقي[٣]، والبوصري[٤].

وأما قول المنذري[٥] عن أبي أيوب المراغي: (مَا أَرَاهُ سمع عبدَالله) فلا وجه له،كما قال العلامة الألباني.

(١) «شرح ابن ماجه» (٥/٧٦) تحقيق: أحمد بن أبي العينين.

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/٢٦٥).

(٣) «طرح التثريب» (٢/٣٦٦).

(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/٤١٦).

(٥) «الترغيب والترهيب» (١/٢٨٢).

قال ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/رقم١٢٧٣):

حَدَّثَنَا أَيُّوبُ الْوَزَّانُ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ خَادِمِ الْحَسَنِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالنَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَامَّةً، وَإِنَّ اللَّهَ بَاهَى بِعُمَرَ خَاصَّةً»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه «إسماعيل بن عياش»، واختلف عليه:

- فرواه (**أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي**) عنه، عن محمَّد بن مُهَاجرٍ، عن أبي سَعْدٍ خَادِمِ الحسَنِ، عَنِ الْحَسَنِ البصري، مرسلاً، ولم يذكر «أبا سعيد الخدري» في إسناده.

  أخرج روايته: محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (رقم٨٤).

- ورواه (**الوليد بن الوليد القلانسي**) -كما هنا-، و(**هشام بن عمار**) عنه، عن محمَّد بن مُهَاجرٍ، عن أبي سعدٍ خادم الحسنِ البصري، عن الحسنِ، عن أبي سعيد الخدري، موصولاً مسنداً.

أخرج رواية هشام بن عمار: أبو أحمد الحاكم في «فوائده»[1] - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٩٢) -، والطبراني في «الأوسط» (٧/رقم٦٧٢٦)، وابن عساكر أيضاً (١٤/٢٢-٢٣) و(٤٤/١١٦-١١٧).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد باطل لا يصح، ولا يعرف عن «الحسن البصري» إلا من هذا الوجه، كما قال الطبراني، فقد تفرَّد به عنه «خادِمُه أبو سعدٍ»، وهو مجهولٌ لا يُعرَف، وقد ترجمه الذهبي في «الميزان»[2] وقال: (لا يُدْرَى مَن ذا، وخبره باطل) يعني هذا الحديث.

والحسن البصري إمام له أصحاب عارفون بحديثه، كـ«قتادة» و«يونس بن عبيد» و«حميد الطويل» ونحوهم، فتفرد المجهولِ ومَن لا يُعرَف عن الحسن بشيء دونهم دليل على نكارة الخبر وبطلانه.

---

(١) ينظر: «موارد ابن عساكر في تاريخه» للدعجاني (٢/١١١٦-١١٨).

(٢) (٤/٥٢٩).

وفي الحديث علَّةٌ أخرى – على فرض التسليم بثبوته عن الحسن – وهي الانقطاع في إسناده، فإن الحسن لم يسمع من أبي سعيد الخدري ولم يلقه، قاله بهز بن أسد[1]، وعلي ابن المديني[2]، وأبو عبد الرحمن الدارمي[3]، والبزار[4]، وأبو علي الجياني[5]، وغيرهم.

وبالجملة فهذا الحديث باطلٌ، وإسناده واهٍ، لا سيما ما جاء فيه من مباهاة الله عز وجل بعمر بن الخطاب ﷺ خاصة، وأما مباهاة الله عز وجل بالناس عشية عرفة فثابت من وجوه أخرى وقد تقدَّم بيان بعضها.

وقد روي الحديث من وجوه أخرى كلُّها واهية.

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٤١ رقم١٣١)

(٢) «العلل» له (ص١٨٧ رقم٤٦ تحقيق مازن السرساوي)، ونقله ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤٠ رقم١٣٠).

(٣) «السنن» (١٦٥٤/٣ عقب الحديث رقم٢٥٨١).

(٤) «المسند» (٨٢/١٨)

(٥) «تقييد المهمل» (٧٧٤/٣).

قال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦١/٢ رقم١٢٥١):

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[١] قَالَ: نا إِسْحَاقُ[٢]، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَاهَى مَلَائِكَتَهُ بِعَبِيدِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَامَّةً، وَبَاهَى بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَاصَّةً»**.

لَمْ يَرْوِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَنِ الْعَلَاءِ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِمَا: ابْنُهُ.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٨٢/٤) من طريق أبي أحمد محمَّد بن عليٍّ الكرجيُّ، قال: حدَّثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ أحمد[٣]، بمثله.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطل لا يصح، وإسناده واهٍ، وآفته - فيما يظهر - من «عبد الله بن عبد الرحمن المِسْمَعِي»[٤] فإنه مجهول، ولا يُعرَف إلا بالرواية عن أبيه، وقد روى أيضاً عن أبيه عن العلاء حديثاً آخر لا يتابع عليه، وقد ترجمه العقيلي في «الضعفاء» فقال: (عبد الله بن عبد الرحمن المسمعي بصريٌّ، عن أبيه، مجهولٌ بالنقل، ولا يتابع على حديثه، ولا يُعرَفُ إلا به)، ثم ساق حديثَه الذي أشار إليه، وهو ما رواه عن أبيه، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ لَمَّا وَجَّه جعفرَ بنَ أبي طالب رضي الله عنه إلى الحبشة شَيَّعَهُ وَزَوَّدَهُ كلماتٍ، قال: «**قُلْ: اللَّهُمَّ الْطُفْ لي في تَيسِيرِ كُلِّ عَسِير، فَإِنَّ تَيسِيرَ العَسِيرِ عَلَيكَ يَسْيرٌ، وأَسأَلُكَ اليُسْرَ وَالمُعَافَاة في الدُّنيا والآخِرَةِ**»، قال الذهبي في «الميزان»: (إسناده مظلم، وما حدَّث به العلاء أبداً).

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي.

(٢) هو: إسحاق بن زكريا الأيلي، كما هو بيِّنٌ من الإسناد الذي قبله، ووقع عند الرافعي في «التدوين»: (إسحاق بن **زياد** الأيلي)، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) لم أتبيَّن مَن هو.

(٤) ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٢٧٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤٥٤/٢)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٣٢٤٤)، و«لسان الميزان» (٥١٥/٤).

قلت: فتفرد المجهول بما لا يتابع عليه، دليلٌ على نكارة خبره وبطلانه، وهي من القرائن التي يستدل بها على ضعف المجهول أو كذبه ونحو ذلك، وقد قال العلامة المعلمي: (المجهول إذا روى خبرين لم يُتَابَع عليهما، فهو تالِفٌ)[(١)].

(١) في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني، (ص٢٩٩) حاشية رقم (١).

قال تمَّام الرَّازي في «فوائده» (٢/رقم٦٤٥ "الروض البسَّام"):

حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ الْبَغْدَادِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَدَّثَنَا أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعُمَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ: **«نَادِ فِي النَّاسِ أَنْ أَنْصِتُوا»**، فَنَادَى فِي النَّاسِ أَنْ أَنْصِتُوا وَاسْمَعُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ نَظَرَ إِلَيْكُمْ فِي جَمْعِكُمْ هَذَا فَوَهَبَ مُسِيئَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنَكُمْ مَا سَأَلَ فَادْفَعُوا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ»** وَقَالَ: **«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَاهَى مَلَائِكَتَهُ بِأَهْلِ عَرَفَةَ عَامَّةً، وَبَاهَاهُمْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَاصَّةً»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/١١٧-١١٨) من طريق أبي طاهر محمَّد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، قال: حدَّثنا أبو شعيب الحرَّاني، فذكر مثله.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ موضوعٌ لا يُعتَدُّ به، وآفته من «**خالد بن يزيد العُمَري، أبو الوليد المكي**»(١) فإنه كذَّاب وضَّاعٌ، فقد كذَّبه ابن معين وأبو حاتم، وكتب عنه أبو زرعة ثم ترك الرواية عنه، وقال فيه البخاري وأبو حاتم: (ذاهب الحديث)، وقال الأزدي: (متروك الحديث)، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: (يُحدِّثُ بِالخَطَأ، ويَحكي عن الثقات ما لا أصلَ له)، وذكره أيضاً ابن حبان في «المجروحين» وقال: (منكر الحديث جدّاً، ... لا يُشتَغَلُ بذكرِهِ؛ لأنَّه يروي الموضوعات عن الأثبات)، قال الذهبي: (وصدق والله ابنُ حِبَّان، فقد سرد له ابن عدي جملةً واهيةً).

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/١٨٤)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/١٦)، و«الجرح والتعديل» (٣/٣٦٠)، و«المجروحين» (١/٢٨٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٣/٤٣٣ و٣/٤٣٥)، و«تاريخ الإسلام» (٥/٥٦٢)، و«المقتنى في سرد الكنى» (٢/رقم٦٥٤٨)، و«لسان الميزان» (٣/٣٤٥).

تنبيه: فرَّق ابن عدي في «كامله» بين «أبي الوليد خالد بن يزيد العَدَوي المكي»، وبين «خالد بن يزيد العُمَري المكي» وقال: (يكنى أبا الهيثم)، وهما في الحقيقة شخص واحد، فخالدٌ هذا عُمَرِيٌّ عَدَوي، وهو من موالي آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والمشهورُ في كنيته أنه «أبو الوليد»، وكنَّاه هشامُ بنُ عمَّار وحدَه: «أبا الهيثم» كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام».

قال حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٧١):

أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الصَّائِغُ بِجُرْجَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بُنْدَارُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِمْلاءً، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبدِ الرَّحْمنِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللهَ تَعَالَى بَاهَى بِالنَّاسِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَامَّةً، وَبَاهَى بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَاصَّةً»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق حمزة السهمي: ابن عساكر في «تاريخه» (١١٧/٤٤).

- وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/رقم٣٠٧) من طريق الدارقطني، عن عُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ الصَّمدِ بنِ المهتَدِي بِاللَّهِ.
- وأخرجه ابن الأثير في «أُسْدِ الغابة» (٦٦٠/٣) من طريق أبي بكر بن مردويه، عن محمد بن أحمد بن إبراهيم العسَّال.

كلاهما: (عُبيد الله بن عبد الصمد، وابن العسَّال) **عن بكر بن سهل به، بمثله.**

وتابع بكرَ بنَ سهل: «أبو حفصٍ المكي»، والظاهر أنه: عمر بنُ قيسٍ المكيُّ، المعروف بـ«سندل»، أخرجه روايته ابن عساكر أيضاً (١١٧/٤٤) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح، عن أبيه، عن رِشْدِينَ بنِ سَعْدٍ، عن أبي حفصٍ المكي، عن ابن جريج، به، بنحوه.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع، وإسناد مسلسل بالعلل:

الأولى: فيه «**موسى بن عبد الرحمن الصنعاني**»[1]، قال فيه ابن حبان: (شيخٌ دَجَّالٌ يَضَعُ الحديثَ، روى عنه عبد الغني بن سعيد الثقفي، وَضَعَ على ابنِ جُرَيجٍ عَن عَطاءٍ عن ابنِ عبَّاسٍ كتاباً في التفسير، جَمَعَه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان، وألزَقَهُ بابن جريج عن عطاءٍ عن

(١) ينظر في ترجمته: «المجروحين» (٢٤٢/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٦٦/٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢١١/٤)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٦٥٠٦)، و«لسان الميزان» (٢١٠/٨).

ابنِ عباس، ولم يُحَدِّث بِه ابنُ عبَّاسٍ، ولا عَطاءٌ سَمِعَه، ولا ابنُ جُريج سَمِعَ مِن عَطَاءٍ، وإنما سَمِعَ ابنُ جُرَيجٍ من عَطَاءٍ الخُرَاسَانيُّ عن ابنُ عبَّاسٍ في التفسير أحرفاً شبيهاً بجزءٍ، وعطاء الخُرَاسانيُّ لم يَسْمَع من ابنِ عبَّاسٍ شَيئاً ولا رواه، لا تحل الرواية عن هذا الشيخ ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار)، وقال ابن عدي: (منكر الحديث)، وقال الذهبي: (ليس بثقة).

قلت: وموسى بن عبد الرحمن هذا هو آفة الحديث الحقيقية، وحديثه هذا من ذلك الكتاب الذي وضعه على ابن جريج في التفسير.

وأما متابعة «أبي حفص المكي» له فمتابعة واهية، لا تزيد الخبر إلا وهناً.

فـ«أبو حفص المكي» هذا هو: عمر بن قيس، المعروف بـ«سندل»[1]، وهو متروك الحديث بالاتفاق، قال فيه الإمام أحمد: (متروك الحديث، ليس يَسْوَى حديثُه شيئاً، أحاديثُه بوَاطِيل).

وقال ابن معين: (كذَّابٌ، ليس بشيء)، وقال ابن عدي: (عامةُ ما يرويه لا يُتابَع عليه، وهو ضعيفٌ بالإجماع، لم يشك أحدٌ فيه).

الثانية: فيه «**عبد الغني بن سعيد الثقفي المصري**»[2] قال فيه بَلَدِيُّه ابنُ يونس: (ضعيف الحديث)، ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» تعقبه ابن حجر في «اللسان» فقال: (ابن يونس أعلم به) يعني في تضعيفه له، (وهو ممن روى عن موسى بن عبد الرحمن الصنعاني كتاب «التفسير» عن ابن جريج) قاله الذهبي.

والثالثة: فيه أيضاً: «**بكر بن سهل الدمياطي**»[3]، ضعَّفه النسائي وغيرُه، ولم يوثقه أحد من المتقدِّمين، وقد قال العلامة المعلمي: (بكرٌ ضعَّفَه النسائيُّ ولم يوَثِّقْه أحدٌ)[4]، وقال مؤيداً

---

(١) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» للبخاري (١٨٧/٦)، و«الجرح والتعديل» (١٢٩/٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٤٦٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٥٦/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٦/٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٧/٢١)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٨/٤)، و«الكاشف» (٢/رقم٤١٠٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٠٩/١٠)، و«تقريب التهذيب» (رقم٤٩٥٩).

(٢) ينظر في ترجمته: «الثقات» لابن حبان (٤٢٤/٨)، و«تاريخ الإسلام» (٦٢٣/٥)، و«لسان الميزان» (٢٣١/٥).

(٣) ينظر في ترجمته: «تاريخ دمشق» (٣٧٩/١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣٤٥/١)، و«لسان الميزان» (٣٤٤/٢)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص٢٢٦).

(٤) تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٤٨٤)، حاشية رقم (١).

تضـعيف النسـائي له: (ضَـعَّفَه النسـائي، وهو أهلٌ لذلك، فإنَّ له أَوَابِدَ)[1]، وقال في موضـع آخر: (له زلاتٌ تُثبِتُ وَهَنَهُ)[2]، وقال مرةً: (بكرٌ ليسَ بشيءٍ إذا انفرد)[3].

فالمقصود أن هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع لا شك فيه، وكونه لا يُعرَف عن ابن جريج – وهو إمام مكثر – إلا من رواية الكذاب والمتروك، دليلٌ بيِّنٌ على وَضْـــعِه واختلاقِه، وأنه مما عملته أيديهم.

(١) المرجع السابق (ص٢٤٤)، حاشية رقم (٢).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٦)، حاشية رقم (١).

(٣) المرجع السابق (ص٤٦٧)، حاشية رقم (١).

قال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٩٩/٢):

حَدَّثنا ابنُ نَاجِيَةَ، حَدَّثَنَا الحُسَين بنُ عَلِيِّ بنِ الأَسْوَدِ، حَدَّثنا بَكْرُ بنُ يُونُسَ بنِ بُكَيْرٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنا ابنُ لَهِيعَةَ، عَن مِشْرَحِ بنِ هَاعَانَ، عَن عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَاهَى المَلَائِكَةَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/رقم٣٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٨/٤٤) كلاهما من طريق ابن عدي، به.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث (منكرٌ جداً) كما قال الذهبي في «الميزان»، وقال ابن الجوزي في «العلل»: (هذا حديثٌ لا يصح).

قلتُ: وآفته من «بكر بن يونس»[١] فإن عامَّة الحفاظ على تضعيفه، ونكارة حديثه، قال فيه البخاري وأبو حاتم: (منكر الحديث)، زاد أبو حاتم: (ضعيف الحديث)، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث)، وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه مما لا يتابع عليه)، وعدَّ هذا الحديث من منكراته، وضعَّفَه أيضاً الذهبيُّ في «الكاشف»، وابنُ حجرٍ في «التقريب».

وفي الحديث علة أخرى، وهي أنه من رواية ابن لهيعة عن مِشْرَح وهما ممن لا يحتج بحديثهما عن عقبة.

أما ابن لهيعة فهو سيء الحفظ، وقد (أجمع أصحاب الحديث على ضعفِه، وتركِ الاحتجاجِ بما ينفرد به) كما قال البيهقي[٢].

---

(١) ينظر في ترجمته: «معرفة الثقات» للعجلي (٢٥٣/١)، و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٦٨٤/١)، و«الجرح والتعديل» (٣٩٢/٢)، و«الكامل» (٣١/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٢/٤)، و«الميزان» (٦٥/٢)، و«الكاشف» (٢٧٥/١)، و«التهذيب» (٤٢٩/١)، و«التقريب» (رقم٧٦٢).

(٢) «معرفة السنن والآثار» (٤٣/٩).

وأما مِشْرَح فهو في الأصل صدوق لا بأس به[1]، لكن تكلم ابن حبان في روايته عن عقبة بن عامر خاصة، وذكره في «المجروحين» من أجل ذلك، فقال: (يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها، .. والصواب في أمره ترك ما انفرد به من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات)[2]، وذكره في «الثقات» وقال: (يخطيء ويخالف).

فالمقصود أن هذا الحديث لا يصح من حديث عقبة بن عامر، والله أعلم.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الثقات» للعجلي (٢/٢٧٩)، و«الجرح والتعديل» (٨/٤٣١)، و«الثقات» لابن حبان (٥/٤٥٢)، و«المجروحين» (٣/٢٨)، و«الكامل في الضعفاء» (٨/٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/٧)، و«الكاشف» (٢/رقم٥٤٥٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١١٧)، و«التقريب» (رقم ٦٦٧٩).

(٢) «المجروحين» (٣/٢٨).

قلتُ: وقد نظرتُ في جملةٍ من أحاديث مشرح عن عقبة، فوجدتُ عامتها من طريق جماعة من الضعفاء والمتروكين، فالظاهر أن ما في روايته عن عقبة من نكارة ليست منه وإنما هي ممن دونه، ولم أر من تكلم في روايته عن عقبة غير ابن حبان، والله أعلم.

قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٣/٣٠٤):

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، حدَّثنا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصِّيصِيُّ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ تَمِيمٍ، حدَّثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنِ ابْنِ غَنْمٍ، سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ، وَعُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَعْلَمُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِهِ الْمَلَائِكَةَ»**.

❖ تخريج الحديث:

لم أقف عليه في غير «المستدرك».

❖ الحكم الحديث:

هذا حديثٌ باطلٌ لا يصح، وقد أعلَّه الذهبي بـــ«**عُبَيْد بن تميم**»، وهو مجهولٌ لا يُعرَف، ولا يعرف هذا الحديث عن الأوزاعي إلا من طريقه، وهذا دليل على نكارته، وهو مما يقوي القول باتهامه به، وأنه قد افتعله.

وقد حكم الذهبي عليه الذهبي بالوضع، وتبعه على ذلك العلامة الألباني.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: (أحسبه موضوعاً، وفيه «عبيد بن تميم» ولا أعرفه)[١].

وقال في «الميزان» في ترجمة عُبيدٍ هذا: (خرَّج له الحاكم في «مستدركه» حديثاً باطلاً هو المتَّهَمُ به في فضل معاذ بن جبل، ولا يُدْرَى مَن هو ذا عُبَيد)[٢].

وقال في «سير أعلام النبلاء»[٣] - بعدما ذكر الحديث -: (أخرجهُ الحاكمُ في «صحيحه» فأخطأَ، وعُبَيدٌ لا يُعرف، فلعلَّهُ افتعَلَهُ).

وأورده العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»[٤]، وقال: (موضوع).

---

(١) «مختصر تلخيص المستدرك» (٤/١٩٣٢).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/١٩).

(٣) (١/٤٦٠).

(٤) (٤/رقم١٨٥٦).

قال أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٨٠/٨ رقم٤٦٠٩):

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ يَعْنِي الْجُعْفِيَّ، عَنِ ابْنِ السَّمَّاكِ، عَنْ عَائِذٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالطَّائِفِينَ»**.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/رقم٣١٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١٩٤/٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢١٦/٨)، وفي «أخبار أصبهان» (٢٣٢/٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/رقم٣٨٠٣)، جميعهم من طُرُقٍ عن حسين بن علي الجُعْفِي.
- وأخرجه الآجري في «جزء الثمانون»[١] (رقم٥)، وفي «مسألة الطائفين» (رقم١٢) — ومن طريقه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٤٨/٣)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/رقم١٠٦٢)، وأبو الفرج ابن الجوزي في «مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن» (١/رقم٢٤١)، وأبو الطيب الفاسي في «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام» (٢٤١/١) - من طريق يحيى بن أيوب المقابري.

كلاهما: (حسين الجعفي، ويحيى بن أيوب)[٢] **عن محمَّد بن صُبَيْح بنِ السمَّاك، به، بمثله.**

---

(١) مطبوع ضمن «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمَّامي وأجزاء حديثية أخرى» تحقيق: نبيل سعد الدين جرَّار، ونشرته دار أضواء السلف عام ١٤٢٥هـ.

(٢) وخالفهما: عبد الحميد بن صالح البرجمي [صدوق، «التقريب» (رقم٣٧٦٦)]، فرواه عن ابن السماك عن عائذ بن نسير، [عن محمد بن عبد الله البصري]، عن عطاء عن عائشة، فزاد في الإسناد: (محمد بن عبد الله البصري) بين عائذٍ وعطاء.

أخرج روايته ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/رقم١٧٣٩)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (رقم٣٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/رقم٣٨٠٢)، وأبو عثمان البحيري كما في الجزء الرابع من «الفوائد المخرَّجة من أصول مسموعاته» (مخطوط ل٢٦/ب).

قلت: «محمد بن عبد الله البصري» هذا قال فيه ابن حبان في «المجروحين» (٢٩٢/٢): (شيخٌ يروي عن عطاء، .. منكر الحديث على قِلَّتِه، لا يُحتَجُّ به؛ لجهالته وقِلَّةِ شُهرتِه في أهل العلم بالرِّوَاية، مع ما يأتي من المنكر فيما روى).

وتابع ابنَ السمَّاك: يحيى بنُ يمان العجليُّ.

- أخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (رقم٣٣١) من طريق يحيى بن يمان العجلي، عن عائذ بن نُسَيْرٍ، به، بنحوه.
- وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦١/٧) من طريق أبي البختري، حدثنا حسين الجعفي، حدثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن سفيان الثوري، عن رجلٍ، عن عطاء، عن عائشة به. قال أبو البختري: (يُقَالُ هذا الرَّجلُ: عائذُ بنُ نُسَيْر).

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ منكرٌ، وآفته من «عائذ بن نُسَيْر[١] العجلي الكوفي»[٢]، وذلك من وجوه:

الأول: أنه (منكر الحديث) كما قال العقيلي، وقال الدَّارِمي: قلتُ لِيَحيَى بن مَعين: عَائِذ بن نُسَير، كيف حديثُه؟ فقال: (ضعيفٌ)، وقال الدُّوري: سمعتُ يَحيَى يقولُ: (عَائِذ بن نُسَير ليس به بأسٌ، ولكنه روى أحاديث مناكير)[٣]، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كثير الخطأ على قِلَّته، بطل الاحتجاج بما انفرد به؛ لَمَّا غَلَبَ على صحيحِ حديثِه الخَطَأ)، وذكره ابن عدي في «الضعفاء»، وساق له جملةً من منكراته – ومنها هذا الحديث – ثم قال عقبها: (وهذه الأحاديث التي أمليتُها لا يرويها غير عائذ بن نسير هذا عن عطاء، .. وكلها غير محفوظة)، وقال الذهبي: (واهٍ)[٤]، وضعَّفَه أبو الفضل ابن طاهر[٥]، والحافظ ابن حجر[٦].

---

(١) هو بضم النون وفتح السين المهملة، [ينظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٣٠٢/١)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٥٣٩/١)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (٩٢/١)].

وقد تصحف الاسم في بعض المصادر إلى: (بشير) بالباء الموحَّدة والشين المعجمة.

(٢) ينظر في ترجمته: «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٣/رقم١٧٧٣)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٦١/٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤١٠/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٧/٧)، و«المجروحين» (١٩٤/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٦١/٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣٦٣/٢)، و«لسان الميزان» (٣٨٣/٤).

(٣) قال العلامة المعلمي معلِّقاً على كلام ابن معين هذا: (هذا يحتمل وجهين: الأول: أنه كان صالحاً في نفسه، ولكنه مغَفَّلٌ يقع منه الكذب بدون تعمُّد. الثاني: أنه كان يُدَلِّسُ ما سَمِعَه من الهَلْكَى) [تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص١١٠، حاشية رقم(٢))].

(٤) «تلخيص الموضوعات» (ص٤٣ عقب الحديث رقم٧٨).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (ص٨٢ عقب الحديث رقم١٧٣).

(٦) «المطالب العالية» (٤١٩/٦ عقب الحديث رقم١٢١٦).

الثاني: أنه مما تفرَّد به، قال أبو نعيم في «الحلية»: (لم يرو هذه الأحاديث – فيما أعلم – عن عطاء إلا عائذ، ولا عنه إلا ابن السمَّاك)، وعائذٌ لا تحتمل روايته فضلاً عن تفرُّده، بل تَفرُّد مثلِه يُعَدُّ منكراً، ثم إنَّه قد تفرَّد به عن عطاء بن أبي رباح، وعطاء إمامٌ له أصحاب، كعمرو بن دينار، وابن جريح، وعبد الملك بن أبي سليمان، وأضرابهم، فأينهم عن هذا الخبر؟!.

الثالث: أنه قد اختلف عليه في إسناده[1]:

- فمرة يروى عنه، عن عطاء، عن عائشة.
- ومرة يروى عنه، عن محمد بن عبد الله البصري، عن عطاء، عن عائشة.
- ومرة يروى عنه، عن محمد بن عبد الله البصري، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً، من غير ذكر عائشة.

وهذا الاضطراب إما أن يكون من عائذ نفسِه، وليس هذا ببعيد عليه، فإنه (كثير الخطأ) كما قال ابن حبَّان، وإما أن يكون ممن دونه من الضعفاء والمجاهيل.

فالمقصود أن هذا الحديث قد اجتمع فيه عدة علل: الضعف، والتفرد، والاضطراب، والواحدة منها كافٍ في سقوط الحديث، فكيف بها مجتمعة؟!.

والحديث ضعَّفه أبو الفضل بنُ طاهر[2]، والحافظُ ابنُ حجر[3]، والبوصيري[4]، والعلامةُ الألباني[5] وغيرهم، وأعلُّوه بـ«عائذ» هذا، والله أعلم.

---

(١) «علل الدارقطني» (١١١/١٥ رقم٣٨٧٢).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (ص٨٢ عقب الحديث رقم١٧٣).

(٣) «المطالب العالية» (٤١٩/٦ عقب الحديث رقم١٢١٦).

(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/رقم٢٤٣٤).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٧/رقم٣١١٤).

قال أبو يعلى الموصلي في «معجمه» (ص١٣٤ رقم١٤٣):

حَدَّثَنَا الْحُسَينُ[1] بْنُ قَزَعَةَ، أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا خُصَيْفٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ تَقَلَّدَ سَيْفاً فِي سَبِيلِ اللهِ قَلَّدَهُ اللَّهُ وِشَاحاً فِي الْجَنَّةِ، لَا تَقُومُ لَهُ الدُّنْيَا مُنْذُ يَوْمِ خَلَقَهَا اللَّهُ إِلَى يَوْمِ يُفْنِيهَا، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُبَاهِي بِسَيْفِ الْغَازِي وَرُمْحِهِ وَسِلَاحِهِ، وَإِذَا بَاهَى اللَّهُ بِعَبْدٍ لَمْ يُعَذِّبْهُ أَبَداً».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه من طريق أبي يعلى الموصلي: الخطيب البغدادي في «تالي تلخيص المتشابه» (١/رقم١٥١).

- وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١/رقم٥٩٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١٣٩/٢) — ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/رقم٩٤٨) —، وأبو عمر بن حيويه في «جزئه»[2] – ومن طريقه: أحمد بن عبد الواحد المقدسي في «فضل الجهاد والمجاهدين» (رقم٦) –، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (رقم٤٤٧)، وأبو طاهر المخَلِّص في «فوائده» – ومن طريقه: ابن عساكر في «الأربعون في الحث على الجهاد» (رقم٣٤) — جميعهم من طرق عن محمد بن سليمان «لوين»، عن عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، به.

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث باطل لا يصح، وإسناده تالف، وآفته من «**عبد العزيز بن عبد الرحمن البَالِسِيّ**»[3] فإنه أحد الضعفاء الهلكى، ويروي عن «خصيف» أحاديث بواطيل لا أصل لها. ولما عُرِضَ على الإمام أحمد جملة من أحاديثه أمر بالضرب عليها، وقال: (هي كذب – أو قال:

---

(١) وقع في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ.

(٢) عزاه إليه وساق إسناده: السيوطي في «الزيادات على الموضوعات» (٤٩٢/١ رقم٥٩٧).

(٣) ينظر في ترجمته: «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٣١٨/٣ رقم٥٤١٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (٥/٣)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص٧٢ رقم٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٣٨٨/٥)، و«المجروحين» (١٣٨/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٠٤/٦) و(٥٢٨/٣)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١١٠/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٦٣١/٢)، و«لسان الميزان» (٢١٢/٥).

– موضـوعة)، وقال فيه النسـائي: (منكرُ الحديثِ، ليسَ بثقةٍ)[1]، وقال أبو نعيم الأصـبهاني: (حدَّث عنه لوين بالمناكير)، قلت: المناكير منه، لا من لوين. وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقـال: (يأتي بالمقلوبات عن الثقـات فيُكْثِر، والملزَقَـات بالأثبـات فيفحش، كتبنـا عن عمر بن سنان، عن إسحاق بن خالد البَالِسِي عنه نسخة شبيهاً بمائةِ حديثٍ مقلوبةٍ، منها مالا أصل له، ومنها ما هو مُلزَقٌ بإنسـانٍ لم يرو ذلك ألبتة، لا يحل الاحتجاج به بحال)، وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وقال: (عبد العزيز هذا يروي عن خصيف أحاديث بواطيل، .. ليس لها أصول، ولا يتابعه الثقات عليها)، وقال في ترجمة شيخه خصيف: (ولخصيف نُسَخٌ وأحاديثُ كثيرةُ، .. وإذا حدَّث عن خصـيفٍ ثقةٌ فلا بأس بحديثِه وبرواياتِه إلَّا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسـي، يكنى أبا الأصـبغ، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف ..)، وقال أبو الفضل بن طاهر: (عبدُ العزيزِ هذا كذَّابٌ)[2].

والحديث أورده ابن الجوزي في «الأحاديث الواهيات» وقال: (هذا حديثٌ لا يصـحُّ)، وعدَّه الذهبي من بلايا عبد العزيز هذا، وذكره ابن عراق في «تنزيه الشـريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»[3]، وعدَّه الذهبي في «الميزان» من بلايا عبد العزيز هذا، والله أعلم.

(١) نقلَ قولَه هذا تلميذُه الدُّولابي في «الكنى» (١/٣٣٥)، وفي «الضعفاء والمتروكون» للنسائي قوله: (ليس بثقة) فقط.
(٢) «تذكرة الحفاظ» (ص٢٩٢).
(٣) (٢/١٨٤).

قال الآجري في «فضل قيام الليل والتهجد» (رقم٢٢):

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنَدِيُّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَامِتُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: قَرَأْنَا عَلَى أَبِي قُرَّةَ مُوسَى بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: ذَكَرَ زَمْعَةُ[1] بْنُ صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سعدٍ، عن أبان ابن أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى حَتَّى يُدْرِكَهُ النُّعَاسُ وَهُوَ سَاجِدٌ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِهِ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي، نَفْسُهُ عِنْدِي، وَجَسَدُهُ فِي طَاعَتِي».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه قاضي المارستان أبو بكر الأنصاري في «مشيخته» (٣/رقم٧٢٨) من طريق محمد بن يوسف الزبيدي عن أبي قرة به، بمثله.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطلٌ لا يصح، وإسناده واهٍ، وآفته من «**زمعة بن صالح الجَنَدِي المكي**» و«**أبان بن أبي عياش البصري**».

- أما «**زمعة بن صالح**»[2] فإنه متفقٌ على ضعفه، فقد ضعَّفه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، وقال الترمذي: (قد ضعَّفَه بعضُ أهلِ الحديث من قِبَلِ حِفظِه)[3]، وقال البخاري: (هو منكر الحديث كثير الغلط، ولا أروي عنه شيئاً، وما أراه يكذب، ولكنه كثير الغلط)[4]، وقال عنه في موضع آخر: (ذاهبُ الحديثِ، لا يدرى

---

(١) وقع في المطبوع: «زرعة» وهو خطأ.

(٢) ينظر في ترجمته: «التاريخ الكبير» (٤٥١/٣)، و«الجرح والتعديل» (٦٢٤/٣)، و«المجروحين» (٣١٢/١)، و«الكامل في الضعفاء» (١٩٧/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٨٦/٩)، و«ميزان الاعتدال» (٨١/٢)، و«المغني في الضعفاء» (١/رقم٢٢٠٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧٥/٥)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٠٣٥)، و«رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في "التقريب"» لدمفو (ص٦٩-٧٢).

(٣) «جامع الترمذي» (١٢٩/٦ عقب الحديث رقم٣٧٨٤).

(٤) «العلل الكبير» للترمذي (ص١٥٨).

صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه)[١]، ولما ذكره ابن حبان في «المجروحين» قال: (كان رجلاً صالحاً، يَهِمُ ولا يَعلَمُ، ويُخْطِىء ولا يَفهَم، حتى غلب في حديثِه المناكير التي يرويها عن المشاهير، كان عبد الرحمن يحدِّث عنه ثم تركه).

- وأما «**أبان بن أبي عياش**»[٢] فإنه متروك الحديث بالاتفاق، بل رماه غير واحد بالكذب، والحق أنه لم يكن يتعمد الكذب في حديثه، فلقد كان من العبَّاد الصالحين، ولكنه بلي بالغفلة وسوء الحفظ، وقد سئل أبو زُرْعَة الرازي عنه فَقَال: (تُرِكَ حديثُه، ..)، فقيل له: كان يتعمد الكذب؟ قال: (لا، كان يسمع الحديث من أنس ومن شهرٍ، ومن الحسن، فلا يميز بينهم)، وَقَال ابنُ عدي: (عامَّة ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه، وهو بَيِّنُ الأمر في الضَّعْفِ، .. وأرجو أنَّه ممن لا يتعمَّد الكذب، إلا أنَّه يُشَبَّه عليه ويَغْلَطُ، .. وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، كما قال شعبة)، ولما ذكره ابن حبان في «المجروحين» قال: (كان من العُبَّاد الذين يَسهر الليل بالقيام ويطوي النهار بالصيام، سمع عن أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدَّثَ رُبَّمَا جَعَلَ كلامَ الحَسَنِ الَّذِي سَمِعَه من قوله عن أنسٍ عن النبي ﷺ، وهو لا يعلم، ولعله روى عن أنسٍ أكثر من ألف وخمسمائة حديث، ما لكبيرٍ شيء منها أصلٌ يرجع إليه)، ثم ساق ابن حبان جملة من مما سمعه من الحسن فجعله عن أنس.

قلت: وهذا الحديث من جملة ما وهم فيه أبان، فإن المحفوظ فيه أنه من قول الحسن البصري، فقد أخرج عبد الله بن أحمد بإسنادٍ صحيحٍ في «زوائده» على كتاب «الزهد» لأبيه (رقم١٦٠٦) قال: حدَّثنِي أبِي، حدَّثنا عبدُ الصَّمدِ، حدَّثنا سلَّامٌ قال: سمِعتُ الحسن يقُولُ: «**إذا نام العبدُ ساجِدًا باهى اللّهُ بِهِ الملائِكة يقُولُ: انظُرُوا إلى عبدِي يعبُدُنِي ورُوحُهُ عِندِي وهُو ساجِدٌ**».

---

(١) المصدر السابق (ص٣٨٩).

(٢) ينظر في ترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٣٨/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٩٥/٢)، و«المجروحين» (٩٦/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٥٧/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٩/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٠/١)، و«تاريخ الإسلام» (٨٠٧/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٦٧/١)، و«تقريب التهذيب» (رقم١٤٢).

وقد روي الحديث من وجهٍ آخر عن أنس، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (رقم٤٠٦) فقال: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ عُثمَانَ، حدَّثنا حُسَين بنُ علي الجُعْفِي، عن زائدة، حدَّثنا شيخٌ من أهل البصرة، عن أنسٍ، بنحوه.

قلتُ: هذا إسنادٌ جيدٌ، لولا جهالة الشيخ البصري، ويغلب على ظني أنه هو «أبان بن أبي عيَّاش» فإنه بصري، ولعل زائدة بن قدامة إنما أبهمه لضعفه، كما كان يصنع بلديه وكيع بن الجراح، فإنه كان إذا أتى على حديثِ أبان يقول: «رجل»، ولا يُسَمِّيه استضعافاً له[1].

فالخلاصة أن هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه، والله أعلم.

(١) قاله الإمام أحمد فيما نقله عنه ابنه عبد الله في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٢٥ رقم٣٤٦٧).

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (رقم٨٢):

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَفَّ المهاجرين والأنصار صَفَّيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَمَرَّ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ، فَضَحِكَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَلِيٌّ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟، قَالَ: **«هَبَطَ إِلَيَّ جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ بَاهَى بِي، وَبِكَ يَا عَبَّاسُ، وَبِكَ يَا عَلِيُّ حَمَلَةَ العرش، وباهى بالمهاجرين وَالْأَنْصَارَ أَهْلَ السَّمَاءِ الْعُلْيَا»**.

❖ تخريج الحديث:

أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥٢٦/٤) — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٣/٢٦) — من طريق محمد بن نهار بن أبي المحيَّاة التيمي، عن محمد بن يزيد الحنفي، عن محمد بن فضيل، به بمثله.

❖ الحكم على الحديث:

قال الذهبي: (هذا حديثٌ موضُوعٌ في نقدِي، فلا أدرِي من آفتُهُ؟!، وسفيانُ مشهورٌ، ما رأيتُ فيه جرحاً، فليُضَعَّف بروايةِ مثلِ هَذَا)[١].

قلت: «سفيان بن بشر» هذا هو أبو الحسين الأسدي الكوفي، لم يترجمه أحدٌ من المتقدِّمين فيما وقفتُ عليه[٢]، وهو وإن كان معروف العين، إلا أنه مجهول الحال، كما قال ابن القطان الفاسي[٣]، وقال ابن عبدالهادي: (لم أر أحداً ذكره بجرحٍ ولا عدالةٍ)[٤]، وقال العلامة الألباني: (هو

(١) «العلو» (٨٣٧/١ عقب الحديث رقم٢٧٢).

(٢) ترجمه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٣٧/١)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٢٧/٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو غير «سفيان بن بشر – ويقال: بشير – الأنصاري المصري» الذي يروي عن أبي عبدالرحمن الحبلي وعطاء بن أبي رباح، فهذا متقدم الطبقة، وأخطأ من ظنَّ أنه هو، فالأنصاري هذا قد ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٨٩/٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٠٣/٦). وأما الأسدي الكوفي فهو متأخر الطبقة، ولم يترجمه أحد من المتقدِّمين كما ذكرتُ، والله أعلم.

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٢١٤/٣)، و(٤٣٨/٣).

(٤) «تنقيح التحقيق» (٣٠٥/٣).

في عداد المجهولين، فإني لم أجد له ذكراً في شيءٍ من كتب الرجال التي عندي)[١]، ولما صحَّح له ابن الجوزي حديثاً وقال: (ما عرفنا أنَّ أحداً طعن فيه)[٢]، تعقبه الألباني في «الإرواء»[٣] بقوله: (ولا علمتُ أحداً وثَّقه، وهذا هو صفة المجهول، فكيف يُصَحَّحُ حديثُه؟!)، وقال في «تمام المنة»[٤]: (هذا القدر لا يكفي في تصحيح الحديث، فإن مثل هذا القول يمكن أن يُقَال في كلِّ مجهولٍ، ونقول على سبيل المعارضة: "ما علمنا أحداً وثَّق سفيان ابن بشر"، وهذا أقرب إلى القواعد الحديثية؛ لأنَّ صحة الحديث يُشتَرَطُ فيها ثبوتُ ثِقَةِ رجالِه بشهادةِ الأَئِمَّة، وأما ضعفه فيكفي أن لا تَثْبُتَ أو لا تُعرَف الثِّقَة ولو في بعض رواته، كما هو معروف عند المشتغلين بعلم السنة ..)، وقال أيضاً في «السلسلة الضعيفة والموضوعة»[٥]: (هذا تصحيحٌ قائمٌ على حجةٍ لا تُسَاوِي سماعَها، فإنَّ كلَّ راوٍ مجهولٍ عند المحدِّثين يَصِحُّ أن يُقَالَ فيه: "ما علمنا أحداً طعن فيه"، فهل يلزم من ذلك تصحيحُ حديثِ المجهول؟! اللهم لا، وإنها لزلةٌ من عالمٍ يجب اجتنابها).

فالمقصود أن هذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ لا يصح، والحمل فيه على «سفيان بن بشر».

فإن قيل: لم ينفرد به سفيان، بل تابعه عليه «محمد بن يزيد الحنفي»، قيل: هذه متابعة لا تنفع الخبر شيئاً، فـ«محمد بن يزيد»[٦] فيه جهالة، كما قال الذهبي في «الميزان».

والراوي عنه «محمد بن نهار بن أبي المحيَّاة»[٧] ضعَّفه الدارقطني، وذكر له حديثاً باطلاً في «غرائب مالك»، وأعلَّه به، فهذه المتابعة لا تقل وهاءً عن سابقتها، والله أعلم.

---

(١) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص٤٢٣).

(٢) «التحقيق في مسائل الخلاف» (٣٩٣/٥).

(٣) (٩٤/٤).

(٤) (ص٤٢٣).

(٥) (١٣٧/٢).

(٦) ينظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٧/٢٧)، و«ميزان الاعتدال» (٦٩/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥٣٠/٩)، و«التقريب» (رقم٦٤٠٧).

قلت: هذا الراوي لم أر من وثَّقه، إلا ما نقله الحافظ ابن حجر في «التهذيب» عن مسلمة بن القاسم أنه ذكره في «تاريخه» ووثقه، فتابعه الحافظ في «التقريب» وقال فيه: (ثقة)، وفي القول بتوثيقه بناء على توثيق مسلمة وحده نظر، فإن مسلمة متكلَّمٌ فيه، ولا يقبل منه تفرده بهذا التوثيق، لا سيما و«محمد بن يزيد» هذا ليس بالمعروف، ولم يرو عنه — فيما وقفت عليه – إلا ابنه عبد الله (وثَّقه الخطيب، وجهَّله الذهبي)، ومحمد بن نهار (ضعَّفه الدارقطني)، وعلى هذا فقول الذهبي: (فيه جهالة) أقرب للواقع، وأدق في الحكم.

(٧) ينظر في ترجمته: «تاريخ بغداد» (٥٢٦/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٥٧/٤)، و«تاريخ الإسلام» (٨٢٦/٦)، و«لسان الميزان» (٥٥١/٧).

قال ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ص٧٨ رقم٢٣٠):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَيْرُوزَ الْأَنْمَاطِيُّ، حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ، حدَّثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، حدَّثنا عُمَرُ بْنُ صُبْحٍ، عَنْ أَبِي حَبَّانَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ أَحَبَّ الْخَلَائِقِ إِلَى اللَّهِ شَابٌّ حَدَثُ السِّنِّ، جَمِيلٌ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، جَعَلَ شَبَابَهُ وَجَمَالَهُ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، فَذَاكَ الَّذِي يُبَاهِي بِهِ الرَّحْمَنُ مَلَائِكَتَهُ، يَقُولُ: هَذَا عَبْدِي حَقًّا»**.

❖ تخريج الحديث:

لم أقف عليه عن غير ابن شاهين.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ باطلٌ[١]، وإسناده واهٍ جداً، وآفته من «علي بن الحسن» وشيخه «عمر بن صبح»، فإنهما متروكان متَّهمان.

- أما «**عمر بن صُبْح**»[٢] فهو: عمر بن صُبْح بن عمران التميمي ويقال: العدوي، أبو نعيم الخراساني، قال البيهقي: (أجمعوا على تركه)[٣]، وقال إسحاق بن راهويه: (أخرجت خراسان ثلاثة، لم يكن لهم في الدنيا نظيرٌ في البدعة والكذب: جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان)، وقال البخاري في «التاريخ الأوسط»: حدَّثني يحيى اليشكري، عن علي بن جرير، سمعت عمر بن صبح يقول: (أنا وَضَعتُ خطبةَ النبيِّ ﷺ)، وقال الأزدي: (كذاب)، وقال النسائي، وابن البرقي: (ليس بثقة)، وقال أبو حاتم وابن عدي: (منكر الحديث) زاد ابن عدي: (عامة ما يرويه غير محفوظ، لا متناً ولا إسناداً)، وذكره ابن حبان

---

(١) وقد حكم عليه العلامة الألباني بذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٦٤٩/١٣ رقم٦٢٩٩).

(٢) ينظر في ترجمته: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٧١٢/٤)، و«الجرح والتعديل» (١١٦/٦)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم» لابن البرقي (رقم٢٣٤)، و«المجروحين» (٨٨/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٤٧/٦)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (رقم١٥١)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٦/٢١)، و«ميزان الاعتدال» (٢٠٦/٣)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٣٠٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤٦٣/٧)، و«التقريب» (رقم٤٩٢٢).

(٣) «السنن الكبرى» (١٢٥/٧).

في «المجروحين» وقال: (كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب لأهل الصناعة فقط)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات)، وقال الذهبي في «الميزان» : (ليس بثقة ولا مأمون)، وقال في «ديوان الضعفاء»: (كذَّابٌ، اعترف بالوضع)، وقال ابن حجر في «التقريب»: (متروك).

- وأما «**علي بن الحسن**»[1] فهو: علي بن الحسن بن يعمر السَّامي[2] المصري، وهو متروك الحديث بالاتفاق، بل كذَّبه الدارقطني وغيره.

قال الدارقطني: (مصري يكذب، يروي عن الثقات بواطيل)، وقال الحاكم، وأبو سعيد النقاش: (روى أحاديث موضوعة)، وقال ابن صاعد: (لا يُكتَبُ حديثُه لمناكير يرويها)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (يروي عن مالكٍ وسليمان بن بلال ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)، وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وقال: (أحاديثه كلها بواطيل ليس لها أصل، وهو ضعيف جداً)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (روى عن الثَّوريّ ومالكٍ وابن أبي ذِئبٍ والعُمَري أحاديثَ مُنكرَة، لَا شَيْء)، وقال الذهبيُّ: (هو في عداد المتروكين).

ثم إن «علي بن الحسن» هذا قد روى الحديث من وجه آخر عن الثوري، عن إبراهيم الهَجَري، عن أبي الأحوص به، ولفظه: «**إنَّ أحبَّ الخَلقِ إلى اللهِ تَعَالى الشَّابُّ الحَدَثُ السنِّ في صورةٍ حَسَنَةٍ، جَعَلَ شَبابَه وجَمَالَه لله، وفي طاعةِ الله، ذَاكَ الَّذِي يُبَاهِي بِهِ الربُّ ملائِكتَه، يقولُ: هَذا عَبدِي حَقَّاً**». [أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٥٩)، والشجري في «الأمالي الخميسية» (١/رقم٢٣٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤/٢٦٨)]، ولا يُعرَفُ هذا الحديث عن الثوري إلا من طريقه، وهذا يدل على أنه هو المُفْتَعِلُ له، ولما أورد له ابنُ عدي جملة من أحاديثه التي يرويها عن الثوري - ومنها هذا الحديث - قال

---

(١) ينظر في ترجمته: «المجروحين» (٢/١١٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٦/٣٥٨)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٥٣ رقم٣٦٨)، و«سؤالات السهمي للدارقطني» (ص٢٤٤ رقم٣٤٧)، و«الإرشاد» للخليلي (١/٢٦٩)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص١١٧ رقم١٦١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/١١٩)، و«لسان الميزان» (٥/٥١٣).

(٢) بالسين المهملة، ينظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٤/٥٥٧)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (٢/٨٠١).

وقد تحرَّفت هذا النسبة في كثير من المصادر إلى «الشامي» بالشين المعجمة، فلتصحح.

عقبها: (هذه الأحاديث عن الثوري بواطيل، كلُّها ليست محفوظة عن الثوري)[١]، وقال ابن ماكولا: (وعلي بن الحسن السامي، يروي عن الثوري مناكير)[٢].

فالمقصود أن الحديث بهذا الإسناد: باطلٌ موضوعٌ.

وجاء هذا المعنى أيضاً في حديثٍ أخرجه ابن السني — ومن طريقه ابن الديلمي في «مسند الفردوس»، كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (مخطوط - ق٢٤٦) — من طريق يحيى يحيى بن بسطام، عن كثير بن زياد، عن يزيد بن زياد الشامي، عن مروان [هو: ابن معاوية الفزاري]، عن طلحة [هو: طلحة بن يحيى ابن الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله[٣]]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله يُبَاهِي بالشَّابِّ العَابِدِ الملائكةَ، يقولُ: انظُرُوا إلى عَبدِي تَرَكَ شَهوَتَه من أَجْلِي، أيُّها الشَّابُّ أَنتَ عِندي كَبَعضِ مَلائِكَتِي**».

قلتُ: هذا حديث (موضوع)، كما قال العلامة الألباني، وإسناده مرسلٌ واهٍ[٤].

(١) «الكامل» (٦/٣٦٠).

(٢) «الإكمال» (٤/٥٥٧).

(٣) طلحة - راوي الحديث — هو حفيد الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله، وليس هو الصحابي نفسه كما ظنه المناوي في «فيض القدير» (٢/٢٨٠).

(٤) ينظر في الكلام على الحديث وبيان علله: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (٧/رقم٣١١٣)، و«المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» للغماري (٢/٣٤٥-٣٤٦).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على إثبات صفة «المباهاة» لله عز وجل، وهي من الصفات الفعلية الاختيارية التي انفردت بها السنة النبوية.

و«**المباهاة**» في لسان العرب[1] معناها: المفاخرة، وتَبَاهَوا أَي تَفَاخَرُوا، وبَاهَاهُ إذا فَاخَرَه، وأصلها من «**البَهَاء**» وهو الحُسْن والجمال.

فالله عز وجل يباهي ويفاخر من شاء بمن شاء من خلقه.

قال القاضي أبو يعلى ابن الفراء: (اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهر في وصفه تعالى بالمباهاة كما جاز وصفه بالرحمة والمغفرة)[2].

وقال الفضيل بن عياض - وهو من أئمة التابعين -: (ليس لنا أن نَتَوَهَّم في الله كيفَ وكيفَ؛ لأنَّ الله وَصَفَ نفسه فأبلغ فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص:١-٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف الله عزَّ وجلَّ به نفسه، وكل هذا النزول، والضحك، وهذه **المباهاة**، وهذا الاطلاع، كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن **يباهي**، وكما شاء أن يطَّلع، وكما شاء أن يضحك، فليس لنا أن نتوَهَّم أن كيف وكيف، وإذا قال لكَ الجهميُّ: أنا أكفرُ بربٍّ ينزل عن مكانه، فقل أنتَ: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء)[3].

وقال ابن القيم: (إن الله عزَّ وجلَّ يباهي بالذاكرين ملائكته، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: ... - وذكر الحديث المتقدم -، ثم قال: فهذه المباهاة من الرب تبارك وتعالى دليل على شرف الذكر عنده، ومحبته له، وأن له مزية على غيره من الأعمال)[4].

---

(١) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٢٢٨٨/٦ مادة: بها)، و«النهاية في غريب الحديث» (١٦٩/١ مادة: بها)، و«لسان العرب» (٩٩/١٤).

(٢) «إبطال التأويلات» (ص٦٢١).

(٣) أخرجه أبو بكر الأثرم في كتابه «السنة» - وعنه: أبو بكر الخلال في «السنة» (ليس في القسم المطبوع) -.
عزاه إليهما وساق إسنادهما: ابن تيمية في «الفتوى الحموية» (ص٣٥٨-٣٥٩)، وفي «درء التعارض» (٢٣/٢)، وتلميذه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٤١٤-٤١٥).

(٤) «الوابل الصيب» (ص١٧٧).

وقد ورد في الأحاديث السابقة مباهاة الله عز وجل ببعض خلقِه لشَرَفِ أعمَالِهم عنده سبحانه، والذي صح منها، هو:

- مباهاته سبحانه بعباده الذاكرين له.
- ومباهاته بالحجَّاج عشيَّة عرفة.
- ومباهاته بمن أدى فريضةٍ ثم جلس ينتظر أخرى.

وأمَّا مباهاته سبحانه بالطائفين، وكذلك مباهاته بسيف الغازي ورمحه وسلاحه، ومباهاته بمن يقوم الليل، ومباهاته بعمر بن الخطاب، ومباهاته بمعاذ بن جبل، ومباهاته بالعبَّاس بن عبدالمطلب، وبعلي بن أبي طالب، وبالمهاجرين والأنصار، رضي الله عنهم أجمعين، فلا يصح منها شيء، وأحاديثها واهية.

فالمقصود أن صفة «المباهاة» من الصفات الثابتة لله عز وجل، على الوجه اللائق به سبحانه.

وأما أهل التأويل فأنكروا حقيقة هذه الصفة، وزعموا أن الله منزَّهٌ عنها، وفسروها بلازمها، فقالوا: مباهاة الله بأحدٍ من خلقه معناها ثناؤه عليه عند ملائكته، وإظهارُ فضلِه وحُسْنِ عمَلِه، ورضاه عنه[1]، وعلى هذا التفسير جرى عامَّة الشراح[2] وبعض أصحاب «الغريب»[3].

قالوا: وإطلاق «المباهاة» في حق الله تعالى هو من باب الكناية والمجاز، لا الحقيقة.

- قال ابن فورك: (اعلم أَنَّ معنى **المباهاة** هُوَ أَن الله عز وَجل يُظْهِر من فعلهم للْمَلَائكَة مَا يحقرون طاعتهم في طاعتهم وعبادتهم فِي عِبَادَتهم.

وأصل «المباهاة» هُوَ مفاعلة من الْبَهَاء، والبهاء هو العظمة، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَن الله عز وَجل يظْهر من عَظمَة هَؤُلَاءِ المطيعين وبهائهم فِيهَا مَا يزِيد على بهاء الْمَلَائِكَة، وحالهم فِي طاعتهم وعبادتهم، وَالْغَرَض فِي معنى هَذَا الْخَبَر وَفَائِدَته تَعْرِيف الْخلق من الْآدَمِيّين مَوَاضِع

---

(١) قاله أبو الحسن الفارسي (ت ٥٢٩هـ) في كتابه «مجمع الغرائب»، نقل كلامه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٤٧/٢).

(٢) ينظر على سبيل المثال: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٩٦/٨)، و«المفهم فيما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٤٦١/٣)، و«شرح النووي على مسلم» (٢٣/١٧)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١٥٠/٢)، و«الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي (١٩٨٨/٦)، و«شرح المصابيح» لزين العرب (٢٠/٤).

(٣) ينظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» للحميدي (ص٤١٩)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١٠٢/١)، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول (٥٤٧/١)، و«مجمع الغرائب» لأبي الحسن الفارسي – نقل كلامه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٤٧/٢) –، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٩٨/٤).

الْفضـل فِي طاعتهم وعبادتهم، وَأَنَّهُمْ قد تبلغ طاعتُهم مبلغاً يزِيد قَدْرُه على قَدرِ طَاعَة الملائكة، وَهَذَا مِمَّا يُمكن أَن يسْتَدلّ بِهِ أَن أفاضـل الْآدَمِيّين أفضـل من الْمَلَائِكَة؛ لِأَنَّهُ لَا يباهي إِلَّا بالأفضل)[1].

- وقال شهاب الدين التُورْبِشْتِي: («المباهاة» هي الفاخرة، وموضوعة للمخلوقين فيما يتَرَفَّعُون به على أكفائهم، وتعالى اللهُ الملِكُ الحقُّ عن التعزُّز بما اخترعه ثم تعبَّده وإنما هو من **باب المجاز**، أي: يُحِلّهم من قُرْبِه وكرامتِه بين أولئك الملأ محلَّ الشـيء المبَاهَى به، ويحتمل أن يكون ذلك في الحقيقة راجعاً إلى أهل عرفة، أي: ينزلهم من الكرامة منزلة تقتضـي المباهاة بينهم، وبين الملائكة، وإنما أضاف الفعل إلى نفسه تحقيقاً لكون ذلك من موهبته)[2].
- وقال نجم الدين النسـفي: (المباهاةُ إذا كانت من الخَلقِ يُفهمُ مِنها المفاخرةُ، وهِي مِن اللهِ تعالى تشرِيفُ العبدِ، وتشهِيرُهُ، وإِظهارُ حالِهِ لِلملائِكةِ)[3].
- وقال المناوي: (إنَّ الله تعالى يُبَاهِي ملائكتَه بالطَّائِفين بالكعبة أي يُظْهِر لهم فِعلَهم، ويُعَرِّفَهم أنهم مِن أهل الحَظْوَة لديه)، ثم قال: (أصـل المباهاة المفاخرة، والله سـبحانه مُنَزَّهٌ عنها، فيُؤَوَّل بما ذُكِرَ)[4].

قلت: وتفسـير الصـفة بلازمها لا محذور فيه إذا كان اللازمُ في نفسـه صـحيحاً، ولكن لابد من إثبات حقيقة الصـفة أولاً، فأهل السـنة يثبتون «المباهاة» بمعنى المفاخرة صـفةً لله عز وجل، ويقولون: إن الله عز وجل يباهي ويفاخر بمن شاء من خلقه مَن شاء.

ومباهاته سبحانه عندهم تقتضي التفضيل والتشريف والتقريب والإنعام والإكرام لعبده المباهَى به، كما أنها تدل أيضاً على شرف أعمالهم وفضلها عنده سبحانه.

كما أن «المباهاة» تستلزم أيضاً الرحمة والمغفرة، وقد قال ابن عبد البر لَمَّا ذَكَرَ مباهاة الله عزَّ وجلَّ بالحجَّاج عشـية عرفة: (هذا يدل على أنهم مغفورٌ لهم؛ لأنَّه لا يباهي بأهل الخطايا والذنوب إلا من بعد التوبة والغفران)[5].

---

(١) «مشـكل الحديث وبيانه» (ص٤٩٠-٤٩١)، ونقل كلامه — من غير نسـبةٍ - القاضـي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص٦٢١) معترضاً عليه.

(٢) «الميَسَّر في شرح مصابيح السنة» (٦٠٧/٢).

(٣) «طِلْبَة الطَّلَبَة» (ص٣١).

(٤) «فيض القدير» (٢٧٩/٢).

(٥) «التمهيد» (١٢٠/١).

المبحث الرابع والعشرون

ما ورد في صفة المسح

قال الترمذي في «جامعه» (٥/رقم٣٠٧٦):

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَؤُلاَءِ؟ قَالَ: هَؤُلاَءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلاً مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ دَاوُدُ فَقَالَ: رَبِّ كَمْ جَعَلْتَ عُمْرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا قُضِيَ عُمْرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنُسِّيَ آدَمُ فَنُسِّيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِئَ آدَمُ فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ».**

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❖ تخريج الحديث:

- أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (رقم١٥٣)، والفريابي في «القدر» (رقم١٩)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٤٥٥) — ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٤/٧) –، وفي «الرد على الجهمية» (رقم٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٤/٢ و٦٤٠) جميعهم من طرق عن أبي نعيم.
- وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٧/١-٢٨)، وأبو محمد الفاكهي في «الفوائد» (رقم١٣٤)، والبزار في «مسنده» (١٥/رقم٨٨٩٢) ثلاثتهم من طريق خلاد بن يحيى الكوفي.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٢/رقم٦٦٥٤) من طريق القاسم بن الحكم العُرَني.

ثلاثتهم: (أبو نعيم، وخلاد، والقاسم)[1] **عن هشام بن سعدٍ، به.**

❖ رجال الإسناد:

• عَبْدُ بنُ حُمَيْد.

هو: عَبْدُ بن حُمَيد بن نَصْر الكِسِّي – ويقال: الكِشِّي –، أبو محمَّد، صاحب «المسند»، قيل: اسمه عبد الحميد، و«عَبْد» لقبٌ له، وبذلك جزم ابن حبّان وغيرُ واحد.

روى عن: أبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن بِشْر العبدي، غيرهما.

وعنه: مسلم، والترمذي، وغيرهما.

أحد الحفاظ الثقات.

قال السمعاني: (إمام جليل القدر، ممن جمع وصنَّف، .. وكانت إليه الرحلة من أقطار الأرض).

ونعته الذهبي في «السير» بـ(الإمام، الحافظ، الحجَّة، الجوَّال).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة حافظ).

من الحادية عشرة، مات سنة (٢٤٩هـ)، أخرج له: البخاري تعليقاً، ومسلم، والترمذي.

ينظر في ترجمته: «الأنساب» (١٠٩/١١)، «تهذيب الكمال» (٥٢٤/١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣٥/١٢)، و«الكاشف» (١/رقم٣٥٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤٥٥/٦)، و«التقريب» (رقم٤٢٦٦).

• أبو نُعَيْم.

هو: الفضل بن دُكَين بن حماد التيمي مولاهم، أبو نُعيم المِلاَئِي الكوفي، مشهور بكنيته.

أحد الأئمة الحفاظ الكبار، كان في غاية الحفظ والإتقان.

تقدمت ترجمته.

---

(١) وخالف هؤلاء الثلاثة: عبدالله بن وهب المصري [ثقةٌ حافظٌ] فرواه عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، فجعل «عطاءَ بنَ يسار» مكان «أبي صالح».

أخرجه في كتابه «القدر» (رقم٨) – ومن طريقه: الفريابي في «القدر» (رقم٢٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/رقم٦٣٧٧) –.

والقول قول أبي نعيم ومَن معه، قال أبو زرعة الرازي: (حديث أبي نعيم الفضل بن دكين أصح، وَهِمَ ابنُ وهبٍ في حديثِه) [«العلل» لابن أبي حاتم (٤/رقم١٧٥٧)].

• هشامُ بنُ سعد.

هو: هشام بن سعد القُرشي مولاهم، أبو عبَّاد – ويقال: أبو سعيد — المدني.

لَيِّن الحديث، وحديثه عن زيد بن أسلم خاصّة أقوى من غيره؛ لقول أبي داود: (أثبت النّاس في زيد بن أسلم).

تقدَّمت ترجمته.

• زيدُ بنُ أَسْلَم.

هو: زيد بن أسلم القرشي العدوي، أبو أسامة المدني، مولى عمر بن الخطاب ﵁.

ثقةٌ فقيهٌ عالِمٌ، متفقٌ على ثقته وجلالته.

تقدمت ترجمته.

• أبو صالِح.

هو: ذكوانُ أبو صالِحٍ السَّمَّانُ الزيَّاتُ المدنيُّ.

متفق على ثقته وجلالة قدره، وهو من أثبت الناس في أبي هريرة ﵁.

تقدمت ترجمته.

❖ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد جيِّدٌ لا بأس به، وهشام بن سعد وإن كان ليِّن الحديث إلا أن حديثه هذا من روايته عن زيد بن أسلم، وهو من أثبت الناس فيه، كما قال أبو داود.

والحديث صحَّحه الترمذي فقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وصحَّحه أيضاً ابن منده في «الرد على الجهمية»، والحاكم في «المستدرك».

قال الإمام مالك في «الموطأ» (٨٩٨/٢ رقم٢):

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢]، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»**، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلُهُ بِهِ النَّارَ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على «زيد بن أبي أنيسة»، وقد اختلف فيه على زيد من وجهين:

<u>الوجه الأول</u>: عنه، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

رواه عنه على هذا الوجه:

١- يزيد بن سِنَان الرهاوي [ضعيف].

أخرج روايته: البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٦/٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم٢٠١)، ومحمد بن نصر في «الرّد على ابن محمد ابن الحنفية» - كما في «النُّكت

الظِّرَاف» (١١٣/٨) -، والطحاوي في «شـــرح مشـــكل الآثار» (١٠/رقم٣٨٨٧)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١٥٣١/٣).

٢- أبو عبدالرَّحيم خالد بن أبي يزيد الحراني [ثقة، قال أبو عربة الحراني: (هو راوية لزيد بن أبي أنيسة، أكثرُ أحاديثِه عنه)].

أخرج روايته: ابن خزيمة في «صـــحيحه» - ومن طريقه[1]: وابن عســـاكر في «تاريخ دمشق» (٧١/٣٤)-، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/رقم٣٨٨٨)، والجوهري في «مســـند الموطأ» (ص٣٣٣-٣٣٤)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٤٥٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥٠٤/٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٢/٣٤).

٣- عمر بن جُعْثُم القرشـــي الحمصـــي [روى عنه جماعة، وترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولما يذكرا فيـه جرحـاً ولا تعـديلاً، وذكره ابن حبـان في «الثقـات» (١٧١/٧)، وقـال ابن حجر في «التقريب» (رقم٤٨٧٢): (مقبول)].

أخرج روايته: أبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٧٠٤) — ومن طريقه: البيهقي في «القضـاء والقدر» (رقم٦٢)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٣/رقم١٥٣٢)، والضـياء المقدسي في «المختارة» (١/رقم٢٩٠) —، والطبري في «التفسير» (٥٥٤/١٠).

الوجه الثاني: عنه، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مســـلم بن يسار الجهني، عن عمر بن الخطاب ﷺ، من غير ذِكر «نُعَيْم بن ربيعة» في إسناده.

وانفرد به من هذا الوجه: الإمام مالك رحمه الله، وأخرجه في كتابه «الموطأ» كما هنا، وأخرجه من طريق مالك عامة المصنِّفين:

فقد أخرجه أبو داود في «سننه» (٧/رقم٤٧٠٣)، وفي «القدر»[2] - ومن طريقه: ابن بطة في «الإبانـة الكبرى - القـدر» (١/رقم١٣١٣) —، والترمـذي في «جـامعـه» (٥/رقم٣٠٧٥)،

---

(١) ينظر: «موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق» للدعجاني (٥٣٥/٢-٥٣٨).

(٢) هذا من مؤلفات أبي داود المفقودة، وسماه المزي في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» بـ«الرد على أهل القدر» وقد نقل عنه جماعةٌ من العلماء منهم: ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص٥٢)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/٨)، وابن حجر في «الإصـابة» (١١٩/٤)، و«الفتح» (٤٨٣/١١) وغيرهم، وهو من الكتب التي خدمها المزي في "تهذيبه" ورمز لرجاله بـ (قد).

والنســـائي في «الكبرى» (١٠/رقم١١١٢٦)، وعبدالله بن وهب في «القدر» (رقم٩) — ومن طريقه: ابن أبي حاتم في «التفســير» (٥/ص١٦١٢)، والطحاوي في «شــرح مشــكل الآثار» (١٠/رقم٣٨٨٦) -، والإمام أحمد في «المسـند» (١/رقم٣١١)، وابن أبي عاصـم في «السـنة» (رقم١٩٦)، وعبدالله بن أحمد في «زياداته على المسند» (١/رقم٣١١) — ومن طريقه: الواحدي في «التفســـير الوســـيط» (٢/رقم٣٧١) —، والفريابي في «القدر» (رقم٢٧) — ومن طريقه: الآجري في «الشريعة» (٢/رقم٣٢٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى - القدر» (١/رقم١٣١٣) —، وابن جرير الطبري في «تفســـيره» (١٠/٥٥٣)، وابن حبــان في «صـــحيحــه» (١٤/رقم٦١٦٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «الأقران» (رقم٢٤٢)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٤٥٣) وفي «الرد على الجهميـة» (رقم٢٨)، والحـاكم في «المســـتـدرك» (١/٨٠) و(٢/٣٥٤ و٥٩٣) — وعنه: البيهقي في «الأسماء والصــفات» (٢/رقم٧١٠) وفي «القضـــاء القدر» (رقم٦١) -، والبيهقي في «القضـاء والقدر» (رقم٦٠)، واللالكائي في «أصـول اعتقاد أهل السـنة» (٣/رقم٩٩٠)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٣/رقم١٥٢٩) وغيرهم من طرق كثيرة عن مالك.

الترجيح:

اتفقت كلمة الأئمة النقاد على ترجيح الوجه الأول، وأن الصـــواب في الحديث قول من زاد في إسـناده «نعيم بن ربيعة» بين مسـلم بين يسـار وبين عمر، وأن الوجه الثاني - الذي رواه مالك رحمه الله - منقطع.

قال البخاري: (مُسلِم بنُ يسار الجهني عن نُعَيمٍ عن عمر، روى عنه: عبد الحميدِ بن عبدالرَّحمن بن زيد)[1].

وقد حفظ لنا ابن بطة رحمه الله في قسم «القَدَر» من كتابه «الإبانة الكبرى» كثيراً من نصوص هذا الكتاب، حيث بلغت النصوص المنقولة عن هذا الكتاب (١٥٨) نصاً، رواها كلها عن شيخه (محمد بن أحمد بن يعقوب الْمَتْوَثِي).

ينظر: «الإمام أبو داود السجستاني وكتابه "السنن"» للدكتور عبد الله بن صالح البراك (ص٣٧)، و«المدخل إلى سنن أبي داود» للدكتور محمد محمدي النورســـتاني (ص٥٠)، و«أبو داود وأثره في علم الحديث» لمعوض بلال العوفي (ص٣٧٢) رسالة ماجستير مرقومة على الآلة الكاتبة، جامعة أم القرى عام ١٤٠٠هـ.

(١) «التاريخ الكبير» (٧/٢٧٦)، و«التاريخ الأوسط» (٣/١٢٨).

وقال أبو حاتم الرازي: (مسلمُ بنُ يَسَار لم يسمَعْ من عُمَرَ، بينهما نُعَيمُ بنُ رَبيعَةَ)[١].

وقال محمد بن وضَّاح: (بين مسلم بن يسار وعمر بن الخطَّاب رجلٌ، لم يسمعه من عمر، إنما سمعه من نعيم بن ربيعة، عن عمر)[٢].

وقال حمزةُ بن محمد الكناني: (مسلِمُ بنُ يسارٍ لم يسمع هذا الحديثَ من عمر بنِ الخطَّابِ، إنما سمعهُ من نُعيمِ بنِ ربيعةَ).

وقال عبدالرحمن بن خراش: (حديث مسلم بن يسار عن عمر تَرَكَ منه مالكٌ «نُعَيمَ بنَ رَبِيعَةَ»، وهو الصحيح أنَّ في الحديثِ نُعَيمَاً، وهذا مما يُعَدُّ على مالكٍ من الخطأ)[٣].

وقال الحافظ أحمد بن خالد ابن الجَبَّاب[٤]: (روى غيرُ مالكٍ حديثَ مُسلِمِ بنِ يَسَار، عن نُعَيمِ بنِ رَبِيعَةَ، عن عمرَ بنِ الخَطَّاب، .. ولم يذكر مالك في سند هذا الحديث نُعَيمَ بنَ رَبِيعةَ، وذِكْرُه في الحديثِ هو الصَّحِيحُ، وبه يُسْنَدُ الحديث، وعلى رواية مالك هو غيرُ مُسْنَدٍ، إذ لا يتَّصِل مُسلِمُ بنُ يَسَار بعمرَ بنِ الخَطَّاب)[٥].

وقال الطحاوي: (هذا الحديث - يعني من الوجه الثاني - منقطعٌ؛ لأنَّ مسلمَ بنَ يسارٍ الجهنيَّ لم يلقَ عمرَ ﷺ، فنظرنا في الذي أَخَذَه عنه، عن عمر مَن هو؟، فوَقَفْنَا بذلك أنَّ الَّذي أخذه عنه، عن عمر ﷺ هو نُعَيْم بن رَبيعةَ الأَزْدِي، فعاد هذا الحديث متَّصل الإسناد)[٦].

---

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢١١ رقم٧٨٧).

(٢) ذكره الأعظمي في هامش تحقيقه لـ«الموطأ» (١٣٢٣/٥) وذكر أنه وجده في هامش نسخة الأصل.

(٣) نقله عنه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١٩١٨/٣).

(٤) هو: الإمام، الحافظ، الناقد، محدِّثُ الأندلس، أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد الجيَّاني القرطبي، المعروف بـ«ابن الجبَّاب» نسبة إلى بيع الجِبَاب.

ولد سنة (٢٤٦هـ)، وسمع بقي بن مخلد وطبقته، وكان من أفراد الأئمة، عديم النظير، حتى قال بعضهم: (ما أخرجت الأندلس حافظاً مثل ابن الجبَّاب، وابن عبد البر)، قال الحميدي: (كان حافظاً متقِنَاً، وراويةً للحديث مكثراً)، وقال القاضي عياض: (كان إماماً في الفقه لمالك، وكان في الحديث لا ينازع، سمع منه خلقٌ كثيرٌ)، صنَّف «مسند مالك بن أنس» وغيره، وتوفي بقرطبة سنة (٣٢٢هـ).

ينظر: «جذوة المقتبس» (ص١٢١-١٢٢)، و«ترتيب المدارك» (١٧٤/٥-١٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٤٠/١٥-٢٤١)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٥/٣).

(٥) نقله عنه القنازعي في «تفسير الموطأ» (٧٤٨/٢).

(٦) «شرح مشكل الآثار» (٢٥/١٠-٢٧).

وقال الدارقطني: (هذا الحديث يرويه زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب، عن مسلم بن يسار، عن نُعَيْم بن ربيعة، عن عمرَ.

حدَّث عنه كذلك يزيدُ بنُ سِنَان، أبو فَروةَ الرُّهَاوِي، وجوَّدَ إسنادَه ووَصَلَه.

وقد تابعه عمرُ بنُ جُعْثُم، فرواه عن زيد بن أبي أنيسة كذلك، قاله بقية بن الوليد عنه.

وخالفه مالك بن أنس، فرواه عن زيد بن أبي أنيسة، ولم يذكر في الإسناد «نعيم بن ربيعة»، وأرسله عن مسلم بن يسار، عن عمر.

وحديث يزيد بن سنان متصل، وهو أولى بالصواب)[1].

وقال المزي: (مسلم بن يسار الجهني عن عمرَ بنِ الخطَّاب في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم﴾، وقيل: عن نُعَيم بن ربيعة عن عُمَر، وهو الصحيح)[2].

وقال الذهبي: (مسلم بن يسار الجهني، عن عمرَ بنِ الخطَّاب، والصحيح: عن نُعَيم بن ربيعة، عن عُمَر)[3].

فتبين بهذا ثبوت الواسطة بين «مسلم بن يسار» وبين «عمر بن الخطاب»، وأن الواسطة بينهما هو: «نعيم بن ربيعة».

لكن هل إسقاط مالكٍ رحمه الله للواسطة بينهما كان عن عمدٍ منه أو خطأ؟

استظهر الحافظ ابن كثير أن مالكاً تعمَّد ذلك، فقال: (الظاهر أنَّ الإمام مالكاً إنما أسقط ذكر «نعيم بن ربيعة» عمداً؛ لَمَّا جَهِلَ حَالَه ولم يَعْرِفْه، فإنَّه غيرُ معروفٍ إلا في هذا الحديث، وكذلك يُسْقِطُ ذكرَ جماعةٍ ممن لا يرتضيهم؛ ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات)[4].

وهذا الذي أشار إليه ابن كثير من طريقة مالك رحمه الله في الرواية عمن لا يرتضيهم أشار إليها الدارقطني قبله، فقال: (من عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل)[5]، وقال أيضاً عن

---

(١) «العلل» (٢/٢٢٢ رقم٢٣٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٥٦).

(٣) «تذهيب تهذيب الكمال» (٨/٤٣٨).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٥٠٣-٥٠٤).

(٥) «العلل» (٦/٦٣).

حديث رواه مالكٌ فأسقط منه رجلاً: (ووهم مالك في قوله: "عن يحيى [بن سعيد]، عن عبدالرحمن بن أبان"، أو تعمَّد إسقاط «عاصم بن عبيد الله» بينهما، فإن له عادة بهذا أن يسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد، مثل عكرمة ونحوه)[١].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (وقد رواه مالكٌ عن زيد بن أسلم عن عمر، لم يذكر بينهما أحداً، ومالكٌ كان يصنع ذلك كثيراً)[٢].

فالمقصود أن المحفوظ في الحديث قول من زاد في الإسناد ذِكْر «نُعَيم بن ربيعة»، وأن مالكاً قصَّر فيه، إما عن عمدٍ كما قال ابن كثير، أو عن خطأ.

وخالف في هذا الحافظُ ابنُ عبدالبر، فقال في «التمهيد»[٣]: (زيادة من زاد في هذا الحديث «نعيم بن ربيعة» ليست حجة؛ لأنَّ الَّذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن)، وقال في «الاستذكار»[٤]: (لم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث، وهو حديثٌ منقطعٌ؛ لأنَّ مُسلِمَ بنَ يَسار هذا لم يلقَ عمرَ بنَ الخطَّاب، بينهما نعيم بن ربيعة، هذا إن صَحَّ؛ لأن الذي رواه عن زيد بن أنيسة فذكر فيه نعيمَ بنَ ربيعة ليس هو أحفظ من مالك، ولا ممن يحتج به إذا خالفه مالك ..).

قلت: ولكن اتفاق الحفاظ على تصحيح الوجه الأول مقدَّم على قول ابن عبد البر، لا سيما مع ثبوت انقطاع الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر، بل قال الدارقطني: (مسلم بن يسار لم يدرك عمر ولا زمانه)[٥].

❖ رجال الإسناد:

• زيدُ بنُ أَبي أُنَيسةَ.

هو: زيد بن أبي أُنَيسَةَ الرُّهَاوي الجَزَري، أبو أسامة الغَنَوي مولاهم.

ثقةٌ له أفراد.

تقدمت ترجمته.

---

(١) «العلل» (٩/٢).

(٢) «فتح الباري» (٣٥٩/١).

(٣) (٥/٦-٦).

(٤) (٢٦١/٨).

(٥) «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (ص١٥٧).

• عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ الخطَّابِ.

هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي أبو عمر المدني.

روى عن: مسلم بن يسار الجهني، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، وغيرهما.

وعنه: زيد بن أبي أنيسة، والزهري، وغيرهما.

ثقة.

فقد وثَّقه: العجلي، وابن البرقي، والنسائي، وابن خراش، وأبو بكر بن أبي داود – وزاد: مأمون –، وابن عبدالبر[1]، وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من سادات أهل المدينة، كان عامل عمر بن عبد العزيز على الكوفة، من متقني قريش وصالحيهم).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة).

من الرابعة، توفي بحران في خلافة هشام سنة نَيِّف عشرة ومائة، أخرج له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «الثقات» للعجلي (٧٠/٢)، و«الجرح والتعديل» (١٥/٦)، و«تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم» لابن البرقي (ص٥٦)، و«الثقات» لابن حبان (١١٧/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٠٩)، و«تاريخ دمشق» (٦٨/٣٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٤٩/١٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١٩/٦)، و«التقريب» (رقم ٣٧٧٠).

• مُسلمُ بنُ يسارٍ الجُهَنِيّ.

هو: مسلم بن يسار الجهني المدني.

روى عن: نُعَيْم بن ربيعة الأزدي.

تفرد بالرواية عنه: عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

مجهول، لم يدرك عمرَ بنَ الخطَّاب ﷺ.

قال ابن معين: (لا يعرف).

وذكره ابن حبان في «الثقات».

ووهم فيه العجليّ فظنه البصريَّ فوثَّقه، فقال في كتابه «معرفة الثقات»: (مسلم بن يسار الجهني، بصريٌّ تابعيٌّ ثقة).

---

(١) «التمهيد» (٣٦١/٨).

ونبَّه على هذا ابن عبد البر فقال: (ليس هو مسلم بن يسار البصري العابد، وإنما هو رجلٌ مدنيٌّ مجهولٌ)[(١)]، وقال أبو العباس الداني: (ومُسلم بن يَسار ليس بالبصريِّ ولا المكيِّ، هو رجلٌ جُهَنِيٌّ مدنيٌّ مجهولٌ)[(٢)].

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

من الثالثة، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي.

ينظر في ترجمته: «الثقات» للعجلي (٢٧٨/٢)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» (السِّفْر الثالث) (٢٣٩/٢ و٣٤٧) و(٢٢٧/٣)، و«الثقات» لابن حبان (٣٩٠/٥)، و«تهذيب الكمال» (٥٥٦/٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٢/١٠)، و«التقريب» مع «تحريره» (رقم٦٦٥٤).

• نُعَيْم بنُ رَبِيعَة.

هو: نعيم بن ربيعة الأزدي.

روى عن: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعنه: مسلم بن يسار الجهني.

مجهولٌ، ولا يُعرَف إلَّا في هذا الحديث.

وقد نصَّ على جهالته: الترمذي، وابن عبد البر، وأبو العباس الداني، والذهبي، وغيرهم.

وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولا يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان كعادته في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (مقبول).

من الثانية، روى له أبو داود وحده هذا الحديث.

ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٤٦٠/٨)، و«الثقات» لابن حبان (٤٧٧/٥)، و«تهذيب الكمال» (٤٨٥/٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢٧٠/٤)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٤٣٩٧)، و«التقريب» (رقم٧١٦٩).

❖ الحكم على الحديث:

الحديث - من وجهه الموصول — إسناده ضعيفٌ، لجهالة «مسلم بن يسار» وشيخِه «نعيم بن ربيعة»، ولكن الحديث له شواهد متعددة، ومنها حديث أبي هريرة السابق.

---

(١) «الاستذكار» (٢٦١/٨)، وينظر أيضاً: «التمهيد» له (٤/٦).

(٢) «الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ» (٢٩٣/٢).

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[1]:

«المسح» في اللُّغة: إمرار اليد على اليد على الشيء، يُقال: مَسَحَ يَمْسَحُ مَسْحاً، فهو ماسِحٌ.

قال ابن فارس: (الميمُ والسينُ والحاءُ أصلٌ صحيحٌ، وهُو إمرارُ الشَّيءِ على الشَّيءِ بَسْطاً، ومسَحْتُهُ بيَدِي مَسْحاً).

❖ دلالة الأحاديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على ثبوت صفة «**المسح**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية التي انفردت بها السنة النبوية، وهي من جملة أفعال يديه الشريفتين، التي يفعل بهما ما شاء.

فالنبيُّ ﷺ أخبر عن ربِّه عزَّ وجلَّ أنَّه مسح بيده اليُمنى ظهر آدم عليه السلام، فاستخرجَ منهُ ذريته، فالله عز وجل هو الماسح حقيقة، وليس مَلَكٌ من الملائكة كما يقوله بعض المؤولة.

وفي تقييد «المسح» بـ«اليد» أوضح دليل على إرادة المعنى الحقيقي للصفة.

فالله سبحانه يمسح بيديه الشريفتين ما شاء من خلقه، مسحاً حقيقياً يليق بجلاله، وإذا كنَّا لا نعلم كيفية يَدَيْهِ سبحانه فإننا لا نعلم كيفية مسحه بهما، وعدم العلم بالكيفية لا يمنع من الإيمان بحقيقة الصفة وإثباتها لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه.

وقد نص على إثبات هذه الصفة لله عز وجل بعض أهل العلم، وعدوها من جملة الصفات الواردة في السنة، منهم: أبو العباس ابن سريج[2]، وأبو الحسن الكَرَجي[3] وغيرهما، وذكرها أيضاً العلامة ابن القيم في «مختصر الصواعق»[4] في معرض كلامه على إثبات صفة اليدين لله عز وجل مستدلاً بهذه الأفعال المضافة إليها من المسح والحثو والقبض والطي وغير ذلك على إرادة حقيقة الصفة، كما بَوَّب عليها صراحةً ابن المحب الصامت في كتابه «صفات رب العالمين»[5] فقال: (باب المسح باليد).

---

(١) ينظر مادة (مسح) في: «مقاييس اللغة» (٣٢٢/٥)، و«لسان العرب» (٥٩٣/٢)، و«القاموس المحيط» (ص٢٤١).

(٢) «أجوبة في أصول الدين» (ص٧٢).

(٣) نقل كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (ص٢٥٧).

(٤) (٩٨٧/٣).

(٥) (مخطوط ل٨٩/أ).

وقد أنكر أهل التعطيل حقيقة هذه الصفة لله عز وجل، تارة بصرفها عن معناها الظاهر، وتارة بنسبة الفعل إلى غير الله عز وجل.

قال القاضي البيضاوي: (قوله: «**مَسَحَ ظَهرَ آدَمَ**» يحتمل أن يكون الماسحُ هو المَلَكُ الموكَّل على تصوير الأجنة، وتخليقها، وجمع موادها، وإعداد عددها، وإنما أُسْنِد إلى الله تعالى من حيث هو الآمِرُ به، ... ويحتمل أن يكون الماسح هو الباري تعالى، والمسح من باب التمثيل، وقيل هو من المِسَاحَة بمعنى التقدير، كأنَّه قال: قَدَّرَ ما في ظَهرِهِ من الذريَّة)[1]، وهذه التأويلات والاحتمالات التي ذكرها البيضاوي وغيره جارية على أصل الأشاعرة ومن وافقهم في إنكار قيام الصفات الاختيارية بالله عزَّ وجلَّ.

كما أنهم تأوَّلوا «اليمين» في الحديث على معنى القدرة والقوة، وبهذا التأويل ينكرون حقائق الصفات المضافة لليد من المسح وغيره.

وليس لفظ «المسح باليد» في الحديث مما يستنكر إلا عند هؤلاء المعطِّلة، وليس هو بأعجب من «القبض» و«البسط» و«الإمساك» و«الطي» و«الحثو» و«الكتابة» ونحوها من الأفعال المضافة إلى يَدِ الله عز وجل الواردة في الكتاب وصحيح السنة.

فلا مانع من إثبات هذه الصفة لله عز وجل على ما أخبر به نبيه ﷺ، وأن الله عز وجل مسح ظهر آدم بيمينه مسحاً حقيقاً يليق به، فالواجب إمرار الحديث على ظاهره على مراد الله عز وجل، ومراد رسوله ﷺ، من غير تكييف ولا تحريف.

وقد أحسن المباركفوري في «التحفة»[2] عندما ساق بعض هذه التأويلات التي ذكرها البيضاوي قال معلقاً: (هذه تأويلات لا حاجة إليها، وقد مرَّ مراراً أن مذهب السَّلَف الصالحين رضي الله عنهم في أمثال هذه الأحاديث إمرارها على ظواهرها من غير تأويل وتكييف).

ولم أقف في شيء من النصوص على أن الله عز وجل مسح شيئاً من مخلوقاته غير آدم عليه السلام، ولكن عدم الورود لا يعني عدم الوجود كما هو معلوم، فالله أعلم بصفاته وأفعاله.

---

(١) «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (١/١٠٦-١٠٧).

(٢) «تحفة الأحوذي» (٨/٣٦٠).

المبحث الخامس والعشرون

ما ورد في صفة الملل والسآمة

قال البخاريُّ في «صحيحه» (٢/٥٤):

حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ مَسلَمَةَ، عَن مَالِكٍ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، قَالَت: كَانَت عِندِي امرَأَةٌ مِن بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فَقَالَ: **«مَن هَذِهِ؟»** قُلتُ: فُلاَنَةُ لاَ تَنَامُ بِاللَّيلِ، فَذُكِرَ مِن صَلاَتِهَا، فَقَالَ: **«مَهْ، عَلَيكُم مَا تُطِيقُونَ مِنَ الأَعمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

- أخرجه البخاري (١/١٧)، ومسلم (١/رقم٧٨٥) من طريق هشام بن عروة.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق الزهري، بمعناه، ولفظه: «فواللهِ لا يَسْأَمُ اللهُ حتَّى تسأَمُوا»، ووقع في روايته تسمية المرأة الأسدية المذكورة في الحديث وأنها هي: الحَولاءَ بنتَ تُوَيتِ بنِ حَبيبِ بنِ أَسَدِ بنِ عَبدِ العُزَّى.

كلاهما: (هشام، والزهري) **عن عروة بن الزبير، به.**

قال البخاريُّ في «صحيحه» (٣/٣٨-٣٩):

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَن يَحيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا، حَدَّثَتْهُ قَالَت: **«لَم يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهراً أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ»**، وَكَانَ يَقُولُ: **«خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»** الحديث.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/رقم٧٨٢) من طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه هشام، به، بمثله.

قال البخاريُّ في «صحيحه» (١٥٥/٧):

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْتَجِرُ حَصِيراً بِاللَّيْلِ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَثُوبُونَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلُّونَ بِصَلاَتِهِ حَتَّى كَثُرُوا، فَأَقْبَلَ فَقَالَ: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/رقم٧٨٢) من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن عُبيد الله بن عمر العمري، به، بمثله.

الدراسة الموضوعية[1]:

❖ بيان المعنى اللغوي[2]:

المَلَلُ: مصدرٌ للفعل: مَلَّ، يَمَلُّ – بالفتحِ –، مَلَلاً، ومَلَّةً، ومَلَالَةً أيضاً، ومعناه: السَّأَمُ والضَّجَر.

وقال بعضُهم: (المَلَلُ: المِلال، وهو أَن تَمَلَّ شيئاً وتُعرِضَ عَنهُ).

وقال القاضي عياض: (الملل: هو ترك الشيء استثقالاً له وكراهة له بعد حرصٍ عليه ومحبةٍ فيه).

وقال المناوِيّ في «مهمات التعاريف»: (المِلالُ: فُتورٌ يَعرِضُ للإنسَان من كثرةِ مزاولةِ شيءٍ، فيُوجِبُ الكَلالَ والإعراضَ عَنهُ).

فالتركُ والإعراضُ نتيجةُ الملل، وليس هو الملل.

❖ دلالة الأحاديث على الصفة.

اختلف العلماء في دلالة هذا الحديث على إثبات «الملل» صفة لله تعالى، على قولين مشهورين:

القول الأول: أن الحديث يدل على إثبات صفة «الملل» لله عز وجل على الوجه اللائق به سبحانه، أخذاً بظاهر الإضافة، فإن النبيَّ ﷺ – وهو أعلم الخلق بربه عز وجل وأكثرهم تعظيماً له – قد أضاف «الملل» إلى الله عز وجل إضافة صريحة، مع القطع بأن «الملل» المضاف إلى الله عز وجل، ليس مثل «الملل» المضاف إلى المخلوق، فملل المخلوق هو من صفات النقص؛ لأنه نتيجة المشقة والاستثقال للشيء، والله منزه عن ذلك.

فالملل بالنسبة إلى الله عز وجل صفة كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه شأنها شأن سائر الصفات التي تثبت لله تعالى على وجه الكمال، وإن كانت في حق المخلوقين ليست كمالاً، كصفة الاستهزاء بالمستهزئين، والمكر بالماكرين، وخداع المخادعين، ونحو ذلك.

---

(١) من الدراسات المعاصرة التي بحثت المسألة بحثاً موسعاً: «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين» لسليمان الدبيخي (ص٢٢١–٢٣٢)، و«النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السنة والجماعة والمعطلة» لأزرقي سعيداني (ص٣٩١–٣٩٩)، و«عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى الواردة على سبيل المقابلة والرد على المخالفين» لعز الدين بن عبد القادر الصابري (ص٣٢١–٣٣٣)، و«صفات الله تعالى الفعلية عند السلف وعند المخالفين دراسة عقدية» لعبد الله القحطاني (٢٤٠٧/٦–٢٤٢٤) رسالة دكتوراه لم تطبع بعد.

(٢) ينظر: «غريب الحديث» للحربي (٣٣٨/١)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٢٥٢/١٥)، و«الصحاح» للجوهري (١٨٢٠/٥)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٧٥/٥)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٣٧٩/١–٣٨٠)، و«التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (ص٣١٣).

وأقدم من رأيته نص على صفة «الملل» لله عز وجل الحافظ ابن منده في كتابه «التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصـــفاته»[1] فإنه بوّب على هذه الصـــفة بقوله: (ذِكر الأخبارِ المأثُورةِ في المِلالَةِ، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يَسأمُ حتَّى يَسأمَ عبدُهُ)، ثم ساق أحاديث الباب، وهذا يوحي بأن ابن منده يجرى الحديث على ظاهره، ويدل على هذا أنه قد ذكر صـــفة «الملل» و«الســـأم» ضـــمن كلامه في الصـــفات، فإنه قد ذكر قبل هذا الباب باب (ذكر الأخبار المَأثورة في التَّعَجُّبِ) يعني لله عز وجل، وذكر عقبه باب (الأخبار المأثورة في الإقبال والإعراض من الله على عبده)، و(ذكر الآيات المتلوة والسنن المأثورة في المكر).

وممن صرح بإثبات صفة «الملل» لله عز وجل: القاضي أبو يعلى ابن الفراء فإنه قال بعدما ساق الحديث: (اعلم أَنَّهُ غير ممتنع إطلاق وصفه تَعَالَى بـــ«الملل» لا عَلَى مَعْنَى السآمة والاستثقال ونفور النفس عَنْهُ)[2]، ولكن هذا الإثبات من القاضـــي أبي يعلى لا معنى له في الحقيقة، لأنه مجرد إثبات للفظ دون المعنى، وهذا هو عين التفويض الذي ينهجه القاضـــي عفا الله عنه في إثباته للصـفات، فأبو يعلى هنا لم يُثبت أي معنى لـــ«الملل» إلا مجرد اللفظ فقط، وليس هذا بشيء في لغة العرب ولا عند السلف.

فقول القاضـــي: (لا على معنى الســـآمة) مخالفٌ لما جاء في رواية الزهري: «لَا يَسْـأَمُ اللهُ حَتَّى تَسْـأَمُوا»، و«السَّـأَم»، وهو بمعنى «الملل» في لغة العرب، فكيف يقول القاضـي بعد ذلك لا على معنى السآمة، وقد صح إطلاقه في رواية هذا الإمام الكبير؟!

فالحاصل أن أبا يعلى هنا لم يُثبت أي معنى لـ«لملل» إلا مجرد اللفظ فقط، وليس هذا الإثبات بشيء.

وذهب طائفة من العلماء المعاصرين إلى إجراء الحديث على ظاهره وإثبات «الملل» صفة لله عز وجل، على الوجه اللائق به، وأنها من صفاته المقيدة، كالمكر والاستهزاء والخداع ونحو ذلك.

قال الشـــيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشـــيخ رحمه الله: («فإنَّ الله لا يَمَلُّ حتى تملُّوا» من نصوص الصفات، وهذا على وجه يليق بالباري، لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاء والخداع فيما يتبادر)[3]، فقوله رحمه الله: (من نصوص الصفات) يعني: الصفات المثبَتَة لا المنفِيَّة، بدليل تمثيله بنصوص الاستهزاء والخداع.

---

(١) «(٢٥٦/٣)

(٢) «إبطال التأويلات» (ص٤١٢).

(٣) «الفتاوى والرسائل» (٢٠٩/١).

وسئلت اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية السؤال التالي: كيف الجواب على قوله ﷺ: «فإنَّ الله لا يَمَلُّ حتَّى تَمَلُّوا» هل تُمَرُّ كما جاءت، أم أن لها تفسيراً؟ علماً أنني اطلعتُ على كلام الأئمة الحفاظ كابن حجر في «فتح الباري»، والخطابي في «معالم السنن»، والنووي في «شرحه على مسلم»، وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» وغيرهم، وحيث إنني أقوم بتحقيق إحدى الرسائل، وقد وردت فيها عبارة المؤلف (فإن الله لا يمل حتى يمل العبد، والله لا يمل أبداً) أرجو الإجابة على سؤالي؟ .

فأجابت اللجنة – وكانت برئاسة سماحة الشيخ ابن باز، وعضوية كل من: الشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبد الله بن غديان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ – الجواب التالي: (الواجب هو إمرار هذا الحديث كما جاء، مع الإيمان بالصفة، وأنها حق على الوجه الذي يليق بالله، من غير مشابهة لخلقه ولا تكييف، كالمكر والخداع والكيد الواردة في كتاب الله عز وجل، وكلها صفات حق تليق بالله سبحانه وتعالى على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وبالله التوفيق)[1].

وقال الشيخ العلامة عبد العزيز ابن باز رحمه الله في جواب له: (وهكذا قوله في الحث على الأعمال الصالحة: «فإنَّ الله جلَّ وعلا لا يَمَلُّ حتى تَمَلُّوا»، مَلَلٌ يليق بالله لا يُشَابِه صفات المخلوقين في مَلَلِهِم، فالمخلوقُون لديهم نقصٌ وضعفٌ، وأما صفات الله فهي كاملةٌ تليق به سبحانه، لا يشابه خلقه، وليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ، بل هي صفاتٌ تليقُ بالله سبحانه وتعالى، لا يشابه فيها خلقَه جلَّ وعلا)[2].

وسئل رحمه الله: بعض أهل العلم يُخَطِّئُ مَن قال بإثبات «الملل» لله تعالى؟، فأجاب: (لا، هذا غلط، مللٌ يليق بالله تعالى، مثل: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤]، ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢]، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة:١٥]، ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]، كلها أوصاف تليق بالله على الوجه الذي يليق به، لا يشبه صفات المخلوقين كسائر الصفات).

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/٤٠٢-٤٠٣).

(٢) «فتاوى نور على الدرب» (٣/١٥٧).

وسـئل الشـيخ العلامة محمد ابن عثيمين رحمه الله: هل نفهم من حديث: «إنَّ اللهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» أنَّ الله يوصـف بــــ«الملل»؟ فأجاب رحمه الله: (من المعلوم أن القاعدة عند أهل السـنة والجماعة أننا نصف الله تبارك وتعالى بما وصـف به نفسـه من غير تمثيل، ولا تكييف، فإذا كان هذا الحديث يدل على أنَّ لله مَلَلاً فإنَّ مَلَلَ اللهِ ليس كمِثْلِ مَلَلِنَا نحنُ، بل هو مَلَلٌ ليس فيه شيءٌ من النَّقْصِ، أمَّا مَلَلُ الإنسانِ فإنَّ فيه أشياء من النَّقص؛ لأنَّه يَتَعَبُ نَفسِيَّاً وجِسمِيَّاً مما نَزَل به لعدم قوة تحمله، وأما مَلَلُ الله – إنَّ كان هذا الحديثُ يدل عليه – فإنه مللٌ يليق به عز وجل، ولا يتضمن نقصاً بوجه من الوجه)[1].

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن البراك – حفظه الله –: (لا أذكر كلاماً لمن يقتدى به في توجيه هذا الحديث، المهم الذي يظهر أن الحديث يفيد إضـافة «الملل» إلى الله لكنه بالمعنى اللائق به سـبحانه، و«الملل» يتضـمن الكراهة، وصـفة الكراهة ثابتة لله عز وجل، فالذي يظهر لي أن «الملل» أقرب ما يُفَسَّر به ما يتضمنه من الكراهة، فالله عز وجل لا يكره من عبده العمل حتى يشـق العبد على نفسـه فيكرَه العمل ويسـأمُه ويثقُلُ عليه، فحينئذ يكره الله منه ذلك، فالله لا يزال يحب من عبده أن يعمل العمل الصالح حتى يَشُقَّ العبدُ على نفسه فيكره الله منه ذلك.

فيكون الملل مضافاً إلى الله عز وجل بالمعنى المناسب اللائق به سبحانه، ليس «الملل» الذي يناسب المخلوق، فيحصل له ما يحصل من التأذِّي أو الألم والمشقة بسبب مما يزالوه من العمل)[2].

وقال الشـيخ عبد العزيز الراجحي حفظه الله: (النووي رحمه الله وجماعة يقولون في حديث:«إنَّ اللهَ لا يَمَلُّ حتَّى تَمَلُّوا»: إن معناه: أن الله لا يقطع الثواب حتى يقطع العبدُ العملَ، وهذا تأويل؛ لأنَّ هذا من آثار الصفة، والصواب: أنَّ «الملل» صفة تليق بالله، ولا يلزم منها النقص، والله لا يشـابه المخلوقين في شـيء من صـفاته، ومن أثرها أن الله لا يقطع الثواب عن العبد حتى يقطع العبد العمل).

القول الثاني: أن الحديث لا يدل على إثبات صـفة «الملل» لله عز وجل، وهذا قول عامة أهل التأويل[3]، وقال به جماعة من أهل السنة، كما سيأتي.

---

(١) «مجموع الفتاوى والرسائل» (١/١٧٤).

(٢) من تقرير فضيلته على كتاب «إبطال التأويلات» لأبي يعلى، بقراءتي عليه، يوم الخميس الموافق ١٤٣٦/٤/١٦هـ.

(٣) ينظر: «تأويل مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٤٣-١٤٤)، و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص٥٧-٥٨)، و«إيضاح الدليل» لابن جماعة (ص١٨٣).

واتفق أصحاب هذا القول على نفي صفة «الملل» عن الله عز وجل، وقالوا: «الملل» صفة نقص، لما تتضمنه من معنى المشقة والاستثقال؛ والله منزه عن ذلك، لكمال قوته وقدرته سبحانه.

ثم اختلف أصحاب هذا القول في توجيه الحديث - بعد اتفاقهم على نفي صفة «الملل» عن الله عزَّ وجلَّ - على أقوال، واختلافهم في ذلك مبني على اختلافهم في معنى «حتى» في الحديث، هل هي على بابها المعروف عند العرب وهو انتهاء الغاية، أم أنها على غير بابها؟ على قولين:

الأول: أنَّ «حتى» في الحديث على بابها، وهو انتهاء الغاية، وتأوَّل أصحاب هذا القول «الملل» المضاف إلى الله عز وجل بأنه كناية عن الترك وقَطْع الثواب، وأن التعبير به هو من باب المشاكلة اللفظية لا غير، فكنى عن الترك بـ«الملل» الذي هو سببه، وهو أحد وجوه المجاز في الكلام، فكأنه قال: إن الله تعالى لا يتركُ ثوابَكُم حتَّى تملُّوا، وتترُكوا بملَلِكم عبادتَه، فسُمِّيَ تركُه لثوابِهِم «ملَلاً» مَجازاً، مقابلةَ ملَلِهمُ الحقيقيّ.

وهذا القول قول طائفة من أهل العلم، وقال به عامة شرَّاح الحديث[1]، ورجحه الحافظ ابن حجر وقال: بأنه هو الأليق والأجرى على القواعد[2]، وقال السيوطي: (وهذا أحسن محامله)[3].

وقال به من أهل السنة: إبراهيم الحربي، وابن وضاح، وأبو بكر الإسماعيلي، وابن عبد البر، ورجحه الحافظ ابن رجب.

قال إبراهيم الحربي: (قوله: «لا يمل الله حتَّى تَمَلُّوا» كأنَّ المعنى: لا يمل من ثواب أعمالكم حتى تملوا من العمل)[4].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «أعلام الحديث» للخطابي (١/١٧٣-١٧٤)، و«الغريبين» لأبي عبيد الهروي (٦/١٧٧٧-١٧٧٨)، و«شرح ابن بطال على البخاري» (٣/١٢٣ و١٤٥)، و«المعْلِم» للمازري (١/٤٥٧-٤٥٨)، و«القبس» لابن العربي (١/٢٩١-٢٩٢)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/٣٧٩-٣٨٠)، و«النهاية» لابن الأثير (٤/٧٩٠)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٤/٢٧٧-٢٧٨)، و«المفْهِم» لأبي العباس القرطبي (٢/٤١٣-٤١٤)، و«الميسر في شرح مصابيح السنة» للتوبشتي (١/٣١٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/٧١)، و«الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي (٤/١٢١٢)، و«مصابيح الجامع» للدماميني (١/١٣٨) مهم، و«عمدة القاري» للعيني (١/٢٥٧)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/١٢٩)، و«فيض القدير» للمناوي (٢/٩٧).

(٢) «فتح الباري» (١/١٠٢).

(٣) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (١/٢٠٨).

(٤) «غريب الحديث» (١/٣٣٨).

ونقل أبو الوليد الباجي[1] عن ابن وضاح الأندلسي المالكي أنه قال في قوله ﷺ: «إن الله لا يمل حتى تملوا» قال: (معناه لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل)، قال الباجي موضِّحاً: (ومعنى ذلك – والله أعلم – أنَّ «المِلَلَ» من الباري إنما هو ترك الإثابة والإعطاء، والملل منَّا هو السآمة والعجز عن الفعل، إلا أنَّه لما كان معنى الأمرين الترك، وصف تركه بـ«الملل» على معنى المقابلة).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: (قوله عليه السلام: «فإنَّ الله لا يَمل حتى تَمَلُّوا» قال فيه بعضهم: لا يَمَلُّ من الثواب حتى تَمَلُّوا من العمل، والله عز وجل لا يوصف بالَمَلَال، ولكن الكلام أخرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، وذلك شائع في كلام العرب ....، والمعنى: لا يقطع عنهم ثواب أعمالهم ما لم يملوا فيتركوها)[2].

وقال ابن عبد البر: (قوله: «إنَّ اللهَ لا يَمَلُّ حتى تَمَلُّوا» معناه عند أهل العلم: إنَّ الله لا يَمَلُّ من الثواب والعطاء على العمل حتى تملوا أنتم، ولا يَسَأم من أَفْضَالِه عليكم إلا بسآمتكم عن العمل له، وأنتم متى تكلفتم من العبادة ما لا تطيقون لحقكم الملل وأدرككم الضعف والسآمة وانقطع عملكم فانقطع عنكم الثواب لانقطاع العمل)[3].

وقال ابن رجب: (الملل والسآمة للعمل يوجب قطعه وتركه، فإذا سأم العبد من العمل ومَلَّه قَطَعَه وتركه، فقطع الله عنه ثواب ذلك العمل، فإنَّ العبدَ إنما يُجازَى بعمله، فمن تَرَكَ عمَله انقطع عنه ثوابه وأجرُه، إذا كان قطعه لغير عذر من مرض أو سفر أو هرم، .. وسُمِّي هذا المنعُ من الله «مَلَلاً» و«سآمَةً» مقابلة للعبد على ملله وسآمته، كما قال تعالى: ﴿نَسُوْا اللَّهَ فَنَسِيَهُم﴾ [التوبة:٦٧]، فسَمَّى إهمالَهم وتركَهم نِسياناً مقابلةً لنسيانهم له، **هذا أظهر ما قيل في هذا**)[4].

الثاني: أن «حتى» هنا ليست على بابها، ثم اختلف أصحاب هذا القول على أي شيء تُحمل؟

- فحملها أكثرهم على معنى (إذا) أو (إن)، والتقدير: لا يمل الله إذا مَلَلتُم، أو لا يمل الله وإن مللتم، والمعنى أن الله لا يمل أبداً، مَللتم أو لم تَمَلُّوا، وذهب إلى هذا القول: ابن قتيبة[5]،

(١) «المنتقى» (٢١٣/١).

(٢) نقل كلامه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦/٣).

(٣) «التمهيد» (١٩٤/١).

(٤) «فتح الباري» (١٦٥/١-١٦٦).

(٥) «تأويل مختلف الحديث» (ص٤٨٦).

والطحاوي[1]، واختاره ابن الجوزي[2]، قالوا: ولو كانت «حتى» على بابها لكان المعنى: أنَّ الله يَمَلُّ إذا مَلُّوا، ولا يكون في هذا أي فضيلة لله عليهم إذا كان يمل معهم، ولا وجبت له به مِدْحة.

وغلَّط هذا القول القاضي أبو يعلى فقال: (هَذَا غلط؛ لأَنَّ الخبر قُصِدَ به بيان التحريض على العمل والحثِّ عليهِ وإن قلَّ، فإذا حُمِلَ الخبرُ عَلَى استدامة الثواب مع انقطاع العمل من العامِلِ لَمْ يوجد المقصود بالخبر، لأَنَّهُ يُعَوِّل عَلَى التفَضُّل ويطرح العمل، وجواب آخر: وَهُوَ أن «حتى» لَهَا ثلاثة أقسام: أحدها: أنها تكون غاية، وتكون بمعنى: كي، وتكون بمعنى: إلا أن، وليست بمعنى: إذا)[3]، وقال الحافظ ابن رجب: (لو كان كذلك لقال: «حتى لا تَمَلُّوا»، ويكون التعليل حينئذٍ بإعلامهم بأنَّ الله لا يَمَلُّ من العطاء، فيكون إخبارهم بذلك مقتضياً لمدوامتهم على العمل وعدم مللهم وسآمتهم)[4].

- وحملها بعضهم على معنى (حين)[5]، والتقدير: لا يمل الله حين تَمَلُّون، وهذا قريبٌ من الذي قبله، وتعقب هذا القول ابن رجب أيضاً فقال: (هذا غير معروف).
- وحملها آخرون على معنى (واو العطف)[6]، والتقدير: لا يملُّ الله وتَمَلُّون أنتم، فنفى «المِلَل» عنه سبحانه، وأثبته لهم، وضعَّف هذا القول: الحافظ ابن رجب، والعيني، والدماميني.

قال ابن رجب: (لا يصح دعوى كون «حتى» عاطفة؛ لأنها إنما تعطف المفردات لا الجمل، هذا هو المعروف عند النحويين، وخالف فيه بعضهم)[7]، وقال الدماميني: (الاشتغال بحكاية مثل هذا القول الذي لا يلتفت إليه أمر باطل لا طائل تحته، ولا وجه لإخراجها عن بابها)[8]، وقال العيني: (هذا القول ضعيف جداً).

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (٢/١١٨).
(٢) «دفع شبه التشبيه» (ص٥٨)، و«صيد الخاطر» (ص٢١٨-٢١٩).
(٣) «إبطال التأويلات» (ص٤١٥).
(٤) «فتح الباري» (١/١٦٧)
(٥) ينظر: «المعلم» للمازري (١/٤٥٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (١/١٦٧)
(٦) ينظر: «المنتقى» للباجي (١/٢١٣)، و«المعلم» للمازري (١/٤٥٨)، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/١٧٨)، و«التنقيح» للزركشي (١/٤١)، و«عمدة القاري» للعيني (١/٢٥٧).
(٧) «فتح الباري» (١/١٦٦).
(٨) «مصابيح الجامع» (١/١٣٩).

فالحاصـــل من هذه الأقوال الثلاثة نفي «الملل» عن الله عز وجل، فصـــرفوا دلالة الحديث من الإثبات إلى النفي.

هذه محصـــلة أقوال أهل العلم في هذه الصـــفة، والذي يظهر - والعلم عند الله — أن يجرى الحديث على ظاهره، فلسـنا أعرف بالله من رسـول الله ﷺ ولا أكثر تعظيماً لله منه، فقد أطلق «الملل» على الله تعالى في مقابل ملل العبد من العمل، ولا نقول بأنَّ مَلَلَه ســبحانه هو قطع الثواب عن العبد المالِّ من العمل، بل قطع الثواب أثر ذلك الملل.

مع الجزم بأن ملل الله تعالى ليس كملل المخلوقين، فليس كمثله شـيء سـبحانه، ولا نعلم كيفية ملله، وإطلاق «الملل» على الله جاء مقيداً في الحديث، فلا يطلق على الله إلا كذلك، فهو سبحانه يَمَلُّ ممن يَمَلُّ من عبادته، وأما وصفه بـ«الملل» على سبيل الإطلاق فلا يجوز، والله منزه عن ذلك.

فملله سبحانه ممن يَمَلُّ من عبادته، هو من جنس إعراضه عمَّن يُعرِضُ عنه، ونسيانه مَن يَنسَاهُ، ونحو ذلك، فهذه الصفات جاءت مقيدة فلا تطلق على الله إلا كذلك، والله أعلم.

المبحث السادس والعشرون

ما ورد في صفة الهرولة

قال البخاري في «صحيحه» (١٢١/٩):

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فقد:

- أخرجه مسلم (٤/رقم٢٦٧٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، بمثله.
- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق أبي معاوية، بمثله.

كلاهما: (جرير، وأبو معاوية) **عن الأعمش، به.**

- وأخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق حفصِ بنِ مَيْسَرَةَ، عن زَيد بن أَسلَمَ، عن أبي صالحٍ، بنحوه، وفيه: «وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي، أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ **أُهَرْوِلُ**».
- وأخرجه مسلم (الموضع السابق) من وجهٍ آخر عن أبي هريرة، فقال: حدَّثنا محمّد بن بشَّارِ بنِ عثمان العبديّ، حدَّثنا يحيى بن سعيدٍ، وابن أَبِي عدِيٍّ، عن سليمان التَّيْمِيّ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، عن أَبِي هريرة، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وذكر نحوه.
- ثم أخرجه من طريق مُعْتَمِر بن سليمان التَّيْمِي، عَنْ أَبِيهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

قال البخاري في «صحيحه» (١٥٧/٩):

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1] يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: **«إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ إِلَيَّ شِبْراً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً، وَإِذَا أَتَانِي مَشْياً أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد البخاري على مسلم.

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥١٢/١٣): (قوله: «عن أنس عن النبي ﷺ» هذه رواية قتادة، وخالفه سليمان التيمي فقال: «عن أنس عن أبي هريرة»، فالأول مرسل صحابي).

قلت: رواية التيمي، عن أنس، عن أبي هريرة، قد مضى ذكرها في الحديث السابق.

قال مسلم في «صحيحه» (٤/رقم٢٦٨٧):

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً، وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئاً لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً**».

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث من أفراد مسلم على البخاري.

وقد أخرجه مسلم أيضاً (الموضع السابق) من طريق أبي معاويةَ، عن الأعمشِ، بهذا الإسنادِ نحوهُ، غير أنَّه قال: «فَلَهُ عَشرُ أَمثَالِهَا أَو أَزِيدُ».

الدراسة الموضوعية:

❖ بيان المعنى اللغوي[١]:

«**الهرولة**» مصدر للفعل: هَرْوَلَ، يُهَرْوِلُ، هَرْوَلةً، وهِرْوَالاً.

يقال: هرولَ الرجلُ إذا أسرع في مشيه، فالهرولة: ضربٌ من المشي السريع، وهي فوق المشي ودون العَدْوِ، قال الجوهري: (الهَرْوَلَةُ: ضربٌ من العَدْوِ، وهو بين المشي والعَدْو).

❖ دلالة الحديث على الصفة:

دلت الدراسة الحديثية على صحة الحديث الواردة في «**الهرولة**»، ولكن اختلف العلماء في دلالته على إثبات صفة «الهرولة» لله عز وجل، على قولين مشهورين:

القول الأول: أن الحديث يدل على إثبات صفة «الهرولة» لله عز وجل، على الوجه اللائق به سبحانه.

وقال بهذا بعض أهل العلم، منهم: أبو إسماعيل الهروي، فقد بوَّب عليه في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»[٢] فقال: (باب الهرولة لله تعالى)، وذكر تحته هذا الحديث القدسي.

كما نصَّ على إثباتها صفة لله عز وجل: عثمان بن سعيد الدارمي[٣] - إن صح النقل عنه -، وابن القيم[٤]، وغيرهما.

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية - وكانت برئاسة سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز، وعضوية كل من: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبد الله ابن قعود، والشيخ عبد الله بن غديان، رحمهم الله جميعاً -: هل يثبت لله صفة الهرولة؟، فأجابت: (نعم،

---

(١) ينظر مادة (**هرول**) في: «غريب الحديث» للحربي (٦٨٤/٢)، و«تهذيب اللغة» (١٤٦/٦)، و«الصحاح» (١٨٥٠/٥)، و«المجموع المغيث» لأبي موسى المديني (٤٩٦/٣)، و«النهاية في غريب الحديث» (٢٦١/٥)، و«لسان العرب» (٦٩٥/١١-٦٩٦)، و«القاموس المحيط» للفيرزآبادي (ص١٠٧١).

(٢) (ص٧٩)، وكذلك نص على إثباتها وعدَّها من جملة الصفات وأنكر على من تأولها بالقبول في كتابه «ذم الكلام وأهله»، وقد نقل كلامه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢٠٢/٢) و(٤١٢/٤).

(٣) «نقض الدارمي على المريسي» (٥٦١/١) حاشية.

(٤) «الصواعق المرسلة» (١١٥١/٣)

صفة الهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به)، ثم استدلوا بحديث الباب[1].

واختار هذا القول الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله[2]، وقد سئل رحمه الله عن هذه الصفة، فأجاب: (صفة الهرولة ثابتة لله تعالى، كما في الحديث الصحيح .. وفيه: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»، وهذه الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل؛ لأنه أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكييف؛ لأن التكييف قول على الله بغير علم وهو حرام، وبدون تمثيل؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾)[3].

وقال أيضاً: (ومن المعلوم أن السلف يؤمنون بأنَّ الله تعالى يأتي إتياناً حقيقياً للفصل بين عباده يوم القيامة على الوجه اللائق به، كما دل على ذلك كتاب الله تعالى، وليس في هذا الحديث القدسي إلا أن إتيانه يكون هرولة لمن أتاه يمشي، فمَن أثبتَ إتيان الله تعالى حقيقة لم يُشْكِل عليه أن يكون شيءٌ من هذا الإتيان بصفة الهرولة على الوجه اللائق به.

وأي مانع يمنع من أن نؤمن بأن الله تعالى يأتي هرولة؟، وقد أخبر الله تعالى به عن نفسه، وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وليس في إتيان الله تعالى هرولة على الوجه اللائق به - بدون تكييف ولا تمثيل - شيء من النقص، حتى يقال: إنه ليس ظاهر الكلام، بل هو فعل من أفعاله يفعله كيف يشاء، ولهذا لم يأت في كلام الله تعالى عنه، ولا في كلام رسول الله ﷺ ما يصرفه عن ذلك)[4].

القول الثاني: أن الحديث لا يدل على إثبات صفة «الهرولة» لله عز وجل، وأن ذكر «الهرولة» جاء على سبيل المقابلة، فإن ظاهر الحديث لا يدل على أن العبد يتقرب إلى الله عز وجل بحركة بدنه شبراً وذراعاً ومشياً، فليس التقرب هنا تقرباً حسياً حقيقياً بقطع المسافة، وإنما هو تقربٌ

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣/١٩٦) فتوى رقم (٦٩٣٢).

(٢) للشيخ رحمه الله كلام طويل في هذه المسألة، فينظر: «فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١/١٨٣-١٩٣)، و«القواعد المثلى» (ص١٠٣-١٠٧).

(٣) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (١/١٨٢).

(٤) المصدر السابق (١/١٨٤).

معنوي بالأعمال الصالحة، والمعنى (أن من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشي والهرولة)[1].

فإتيان الله عز وجل «هرولة» لمن أتاه مشياً هو كناية عن سرعة الجزاء ومضاعفة الثواب، لا أن الله عز وجل يأتي لعبده يهرول هرولة حقيقية، كما يدل عليه سياق الحديث.

فالحديث خرج مخرج المثل في بيان سرعة قبول الأعمال ومضاعفة الثواب، وأن الله عز وجل يجازي عبده المؤمن بأكثر مما عمل، فجاء ذكر تقرب الله من عبده ذراعاً وباعاً وإتيانه إليه هرولة على وجه المقابلة.

وجاء هذا التفسير للحديث عن بعض السلف، كما قال الترمذي عقب إيراده للحديث: (ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث: «من تقرَّب منِّي شِبراً تَقرَّبتُ منه ذراعاً»، يعني بالمغفرة والرحمة) ثم قال الترمذي: (وهكذا فسَّر بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنما معناه يقول: إذا تقرب إليَّ العبدُ بطاعتي وبما أمرتُ تتسارع إليه مغفرتي ورحمتي)[2].

وجاء مثل ذلك أيضاً عن قتادة رحمه الله فإنه لما روى الحديث عن أنسٍ وفيه: «وإن أتيتَنِي تمشِي، أتيتُكَ أهروِلُ» قال: (واللهُ عزَّ وجلَّ أسرَعُ بالمغفرةِ)[3].

وقال ابن قتيبة: (نحن نقول: إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعاً بالطاعة، أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشي وبالهرولة، كما يقال فلان مُوضِعٌ في الضَّلال، والإيضاع: سَيرٌ سَريعٌ، لا يراد به أنه يسير ذلك السير، وإنما يراد أنه يُسرِعُ إلى الضلال، فكنَّى بالوَضْعِ عن الإسراع)[4].

وقال القاضي أبو يعلى ابن الفراء: (قوله: «دنوتُ مِنْهُ ذراعاً وباعاً وأتيتُه هرولةً» فليس المراد به دنو الذات وقربها في المسافة وإتيانها، وإنما المراد بذلك قرب المنزلة والحظ لديه، وكذلك قوله: «أتيته هرولة» بالثواب، وأراد بذلك إسراع الثواب، ويحتمل أَنْ يَكُونَ المراد بالهرولة السرعة

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص٣٢٧).

(٢) «سنن الترمذي» (٥/٤٧٣).

(٣) ينظر: «مسند أحمد» (١٩/رقم١٢٤٠٥).

(٤) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٧).

والتضعيف فِي الثواب والزيادة فِيهِ، على معنَى قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠])[(١)].

وإلى هذا القول أيضاً ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه قال: (هذا الحديث ليس فيه إخبارٌ مطلق عن الله بمشيٍ وهرولةٍ، وإنما هو معلّقٌ بفعل العبد، مذكورٌ على سبيل الجزاء والمقابلة، فقال: «من تقرَّب إليَّ شبرًا تقرَّبتُ إليه ذراعًا، ومن تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبت إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة».

فتقرُّب العبد إلى ربّه لو كان مقدَّراً بالمساحة متضمِّناً للمشي، أمكن أن يقول القائل: فظاهر هذا الحديث أن تقرّب الرب كذلك، وإن كان العبد يعلم أن تقرُّبه إنما هو بإيمانه وعمله الصالح، فكيف يَظنُّ في تقرُّب الربِّ ما لا يظنه في تقرّبه بنفسه؟! ..).

ثم قال: (ومن أهل العلم والكلام الناصرين للسنة من يقول في هذا الحديث ونحوه: إنه مصروفٌ عن ظاهره، كما ذكره عبد العزيز المكي في «الرد على الجهمية الزنادقة».

قال عبد العزيز: باب الأحاديث التي نزعوها من القرآن وجهلوا معناها.

فمن ذلك: ما رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «يقول الله تعالى: لو أتاني عبدي بقراب الأرض خطيئة أتيته بقرابها -أي ملئها- مغفرة ما لم يشرك بي شيئًا، ومن دنى منِّي شبرًا دنوت منه ذراعًا، ومن دنا مني ذراعًا دنوت منها باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة». فعقلوا ما خاطبهم به النبي ﷺ: أنَّ العبد لا يمشي إلى ربِّه، وربُّه لا يهرول إليه، وإنما أريد بذلك: مَن دَنَا منِّي بالعمل الصالح بقدرِ شِبرٍ أَتيتُه بالثواب قَدرَ ذِرَاعٍ، والذِّرَاع أكثر من الشِّبر وكذلك من الباع، وقال: «مَن أتاني يمشي»، يقول: من يسارع إليَّ بالعمل الصالح، أسرعتُ إليه بالثواب، يريد بـ«الهرولة» الثواب، لا أن «الهرولة» أسرع من المشي، يقول: ثوابي أكثر من عمله).

ثم قال شيخ الإسلام: (فهذا مما لا يُحْمَل على ظاهره وما كان مثله؛ فمن الحديث ما يكون معناه في باطنه، ومنه ما يكون معناه في ظاهره، فهذا الذي قاله في معناه تقوله طائفةٌ من الناس وتُنازِعُهم فيه طوائف، فيجعلون معنى الحديث قدرًا زائدًا على الثواب، كما تقدم في القُرْب)[(٢)].

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص٤٨٩).

(٢) «جامع المسائل» المجموعة السابعة (ص٣٥٧ وما بعدها)، وذكر نحواً من هذا الكلام في «بيان تلبيس الجهمية» (١٠١/٦ وما بعدها).

فالمقصـــود أن هذا القول هو الأظهر الذي يؤيده ظاهر الحديث وســـياقه، وقد قال نجم الدين الطوفي الحنبلي: (هذا الحديث مؤوَّلٌ عندنا على التقرُّب بالرحمة واللُّطف والإكرام، .. وأنا وإن كنتُ أثريّاً في آيات الصـفات وأخبارها، إلا أن المجاز عندي في هذا الحديث ظاهر غالب، فلا يتوقف في تأويله إلا جامد)[1].

فذكر «الهرولة» في الحديث لا يراد بها حقيقتها من سرعة المشي وقطع المسافة ونحو ذلك، لكن يمكن أن يؤخذ من الحديث إثبات صفة «الهرولة» لله عز وجل من وجه آخر، وهو أن يقال:

(تفسـير الحديث بأنه خرج مخرج المثل في سـرعة الجزاء على الأعمال ومضـاعفة الثواب عليها لا يدل على نفي صفة «الهرولة»، بل يدل على إثباتها؛ لأنَّ الله تعالى لا يضيف إلى نفسه الكريمة شـيئاً لا يقوم به ألبتة مما هو من قبيل الصـفات، ثم إن ضـرب المثل لا بد أن يكون بشـيءٍ حقيقيٍّ قائمٍ بمن ضُـرِبَ به المثَل حتى يكون أدلَّ على المعنى المراد بيانه، وإلا لَمَا كان لضـرب المثل دلالة على الخطاب)[2].

(١) «الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية» (٢/٧٠١-٧٠٢).

(٢) «عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله عز وجل الواردة على سبيل المقابلة» (ص١٤٥).

المبحث السابع والعشرون

ما ورد في صفة الاستلقاء

قال الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/١٩ رقم١٨):

حَدَّثَنَا جعفرُ بنُ سُلَيمَانَ النَّوفَلِيُّ، وَأَحمَدُ بنُ رِشدِينَ المِصرِيُّ، وَأَحمَدُ بنُ دَاوُدَ المَكِّيُّ، قَالُوا: ثنا إِبرَاهِيمُ بنُ المُنذِرِ الحِزَامِيُّ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بنُ فُلَيحِ بنِ سُلَيمَانَ، عَن أَبِيهِ، عَن سَعِيدِ بنِ الحَارِثِ[١]، عَن عُبَيدِ بنِ حُنَينٍ[٢]، قَالَ: بَينَا أَنَا جَالِسٌ إِذ جَاءَنِي قَتَادَةُ بنُ النُّعمَانِ، فَقَالَ لِي: انطَلَق بِنَا يَا ابنَ حُنَينٍ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ، فَإِنِّي قَد أُخبِرتُ أَنَّهُ قَدِ اشتَكَى، فَانطَلَقنَا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ فَوَجَدنَاهُ مُستَلقِياً رَافِعاً رِجلَهُ اليُمنَى عَلَى اليُسرَى، فَسَلَّمنَا وَجَلَسنَا، فَرَفَعَ قَتَادَةُ بنُ النُّعمَانِ يَدَهُ إِلَى رِجلِ أَبِي سَعِيدٍ فَقَرَصَهَا قَرصَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سُبحَانَ اللهِ يَا ابنَ آدَمَ لَقَد أَوجَعتَنِي، فَقَالَ لَهُ: ذَلِكَ أَرَدتُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا قَضَى خَلقَهُ استَلقَى فَوَضَعَ إِحدَى رِجلَيهِ عَلَى الأُخرَى، وَقَالَ: لَا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِن خَلقِي أَن يَفعَلَ هَذَا»**، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا جَرَمَ، وَاللهِ لَا أَفعَلُهُ أَبَداً.

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن محمد بن فليح بن سليمان، عن أبيه، وقد روي عن إبراهيم من ثلاثة أوجه:

---

(١) ذهب العلامة الألباني في كتابه «ظلال الجنة» إلى أن «عُبَيد بن حُنَين» هذا هو: (سعيد بن الحارث – ويقال: الحارث بن سعيد، وهو الأصح – العتقي) وتابعه على ذلك تلميذه د.باسم الجوابرة في تحقيقه لـ«السنة» (رقم٥٨٠)، وقالا: (هو مجهول الحال)، وضعَّفا به الحديث!، والصواب أنه (سعيد بن الحارث الأنصاري) الثقة، لا (العتقي) المجهول.

قلت: واستظهار الشيخ رحمه الله أن الذي في الإسناد هو (العتقي) أوقعه في وهمٍ آخر، سيأتي التنبيه عليه في الحاشية التالية.

(٢) هكذا وقع في عامة المصادر، وكذلك وقع في الأصل الخطي لـ«السنة» لابن أبي عاصم، لكن العلامة الألباني استصوب في تحقيقه لـ«السنة» أنه (عبد الله بن مُنَين) بالميم، وتابعه على ذلك تلميذه الجوابرة، مع أنهما أشارا إلى أنه وقع في الأصل بالحاء المهملة (حُنَين)، وذهبا إلى جهالة (ابن مُنين) جهالة عين.

وما استصوبه الشيخ رحمه الله ليس بصواب، والصواب ما عليه عامة المصادر من أن الذي في الإسناد هو (عُبَيد بن حُنين) الثقة، لا (عبد الله بن مُنين) المجهول، والله أعلم.

<u>الوجه الأول:</u> عنه، عن محمَّد بن فُليحٍ، عن أبيهِ، عن سـعيدِ بن الحارثِ، عن عُبيدِ بنِ حُنينٍ قال: بينا أنا جالسٌ إذ جاءني قتادةُ بنُ النُّعمان، فقال لي: انطلق بنا يا ابن حُنينٍ إلى أبي سـعيدٍ الخدريّ، فإني قد أُخبِرتُ أنَّه قد اشتَكَى .. فذكره.

- **أخرجه من هذا الوجه:** الطبراني في «الكبير» كما هنا، قال: حدَّثنا جعفرُ بنُ سـليمانَ النَّوفليُّ، وأحمدُ بنُ رشدينَ المصريُّ، وأحمدُ بن داودَ المكيُّ.

ومن طريق الطبراني: أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/رقم٥٧٥٢)، وأبو موسى المديني في «جزء في حديث الاستلقاء»[1]، وأبو محمد الدَّشْتِي في «إثبات الحدِّ لله عزَّ وجلَّ» (رقم٥٣).

- وأخرجه أيضـاً ابن أبي عاصـم في «السـنة» (رقم٥٦٨) - ومن طريقه: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/رقم٥٧٥٢)[2] -.
- وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السـنة»[3]، والبيهقي في «الأسماء والصـفات» (٢/رقم٧٦١)، وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (رقم١٨٢) ثلاثتهم من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني.
- وأخرجه أبو بكر الخلال في «السـنة» - ومن طريقـه: أبو يعلى في «إبطـال التـأويلات» (رقم١٧٩ و١٨٣) - قال: حدَّثنا أحمد بن الحسين الرقِّي، وليس في روايته ذكر العيادة.

ستتهم: (جعفرُ النَّوفليُّ، وأحمدُ بنُ رشـدينَ، وأحمدُ بن داودَ، وابن أبي عاصـم، والصـاغاني، وأحمد الرقي) **عن إبراهيم بن المنذر، به.**

---

(١) هذا الجزء لم أقف عليه كاملاً، وإنما وقفت على الصفحة الأولى منه، وهي ملحقة بآخر «جزء فيه مجلس من أمالي أبي نصـر الغازي»، وقد نقل قدراً كبيراً من «جزء الاسـتلقاء» أبو محمد ابن الدشـتي في كتابه «إثبات الحد لله عز وجل» (ص٢٤٥-٢٤٧) فانظره مشكوراً.

تنبيه: ذكر العلامة الألباني - رحمه الله - في «السلسلة الضعيفة» (١٧٧/٢) أنَّ الحديثَ رواه أبو نصر الغازي في جزء من «الأمالي» (ل١/٧٧)، وهذا وهمٌ منه رحمه الله، والموضع الذي عزا له هو الصفحة الأولى من «جزء الاستلقاء» لأبي موسى المديني، وهي ملحقة بآخر «أمالي ابن الغازي»، فتوهم الشيخ رحمه الله أنها من «الأمالي»، وليست منه.

(٢) ذكر العلامة الألباني في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص٢٤٩) أن الحديث أخرجه ابن منده -كذا - في «المعرفة» (١/١٣٢/٢) من طريق المؤلف، وهذا سبق قلم منه رحمه الله، والصـواب أن الذي رواه من طريق المؤلِّف هو أبو نعيم كما هنا، نعم قد رواه أبو عبد الله ابن منده في «معرفة الصـحابة» كما ذكر ذلك أبو موسـى المديني، ونقله ابن الدشـتي في «إثبات الحد» (ص١٨٥)، وليس هو في الجزء المطبوع من «معرفة الصحابة» لابن منده.

(٣) رواية عبد الله بن أحمد لم أقف عليه في المطبوع من كتابه «السـنة»، وقد أشـار إليها: أبو موسـى المديني في «جزء الاسـتلقاء»، وابن الجوزي في كتابه «دفع شـبه التشـبيه» (ص١٦٦)، وابن المحب الصـامت في «صـفات رب العالمين» (مخطوط - ل٢٤١/ب)

الوجه الثاني: عنه، عن محمَّد بن فُليحٍ، عن أبيهِ، عن سالم أبي النضر، عن سعيد بن يسار أبي الحباب، قال: قال لي قتادة بن النعمان هل لك في عيادة أخي أبي سعيد الخدري .. فذكره.

وأخرجه من هذا الوجه: الحكم بن معبد في «السنة»[1] قال: حدَّثنا عبد الله بن محمَّد بن النعمان، حدَّثنا ابن الأصفر [هو: أحمد بن محمد ابن الأصفر]، حدَّثنا إبراهيم بن المنذر، به.

الوجه الثالث: عنه، عن محمَّد بن فُليحٍ، عن أبيهِ، عن سالم أبي النضر، عن عُبَيْد بن حُنَين وبُسْرُ بنَ سعيد كلاهما عن قتادة بن النعمان.

وهذا الوجه لم أقف على من أخرجه، وقد أشار إليه أبو موسى المديني في «جزء الاستلقاء» فيما نقله أبو محمد الدَّشْتِي في «إثبات الحدِّ لله عزَّ وجلَّ» (ص٢٤٦)، وذكر أنه رواه عن إبراهيم بن المنذر من هذا الوجه: محمد بن المبارك الصوري.

وهذه الأوجه الثلاثة مدارها على إبراهيم بن المنذر، عن محمَّد بن فُليح بن سليمان، عن أبيه فُليح، كما سبق، ومحمَّد بن فُلَيح وأبوه ضعيفان، ولا يحتمل منهما تعدُّد الأوجه، بل إن هذا الاختلاف منهما دليل الاضطراب، وفي هذه الأوجه تعارض واضطراب لا يحتمل، مع أن القصة واحدة، ففي الوجه الأول أن عبيد بن حنين هو الذي ذهب مع قتادة بن النعمان لعيادة أبي سعيدٍ الخدريّ، بينما في الوجه الثاني أن الذي ذهب مع قتادة هو أبو الحباب سعيد بن يسار!!، وفي الوجه الثالث عُبيد بن حُنين وبُسر بن سعيد!!، مع أن «عُبيد بن حُنين» و«سعيد بن يسار»[2] لم يدركا قتادة بن النعمان، فقد ولدا بعد وفاته بسنوات.

وأما «بسر بن سعيد»[3] فإنه ولد في السنة التي مات فيها قتادة أو في التي قبلها، لكنه قطعاً لم يسمع منه شيئاً، فكيف يصح لهؤلاء أن يصحبوا قتادة لعيادة أخيه أبي سعيد الخدري؟!

وهذا كله يؤكد ما ذكرته من اضطراب «محمد بن فليح» أو«أبيه» في هذا الحديث، وقد أحسن الذهبي في «الميزان» عندما عدَّ هذا الحديث من منكرات فليح، والله أعلم.

---

(١) نقله عنه ابن المحب في «صفات رب العالمين» (مخطوط - ل٢٤١/أ).

(٢) هو: سعيد بن يسار، أبو الحُباب المدني، متفقٌ على ثقته، مات سنة (١١٧هـ)، وقيل: قبلها بسنة، وله (ثمانون) سنة، يعني أنه ولد سنة (٣٧هـ) تقريباً، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) هو: بُسْرُ بنُ سعيد المدني، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل عابدٌ، مات سنة (١٠٠هـ)، وهو ابن (ثمان وسبعين) سنة، يعني أنه ولد سنة (٢٢هـ) تقريباً.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٧٢/٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم٦٦٦).

❖ رجال الإسناد:

• جعفرُ بنُ سُليمان النّوفليُّ.

هو: جعفر بن سليمان بن محمد بن عبد الله النوفلي، أبو القاسم المدني.

روى عن: إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي.

وعنه: أبو القاسم الطبراني في «معاجمه»، وأبو جعفر الطحاوي.

مجهول.

ذكره ابن يونس في «تاريخ الغرباء»[(١)] وقال: (بصريٌّ[(٢)] قدم إلى مصر وحدَّث بها، وخرج إلى الشام، وتوفي بفلسطين في شوال سنة ست وثمانين ومائتين).

ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، والسخاوي في «التحفة اللطيفة» ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ووجدت أبا الحسين العراقي في كتابه «محجة القُرَب إلى محبَّة العَرَب»[(٣)] ساق حديثاً من طريق الطبراني وفي إسناده «جعفر النوفلي» هذا، ثم قال عقبه: (هذا حديثٌ حسنٌ، ورجاله كلهم ثقاتٌ معروفون).

ينظر: «تاريخ الإسلام» (٢١/١٤٠)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» (١/١٥١)، و«التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (١/٤١٥)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص٢٣٦).

• أحمدُ بنُ رشدين المصريُّ.

هو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين[(٤)] – بكسر الراء المهملة وسكون الشين المعجمة –، أبو جعفر المصري المهري.

---

(١) لم أجد هذا النص في الجزء المطبوع من «تاريخ ابن يونس»، وقد ذكره العيني في «مغاني الأخبار» ومنه نقلتُ.

(٢) كذا قال ابن يونس، والمعروف أنه مَدَني الأصل، كما نصَّ على ذلك مترجموه، وكذلك نسبه تلميذه أبو القاسم الطبراني في مواضع من «معجمه الكبير»، وترجمه السخاوي في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة»، وهذا كله يؤكد أن قول ابن يونس بأنه بصريٌّ وهمٌ منه، والله أعلم.

(٣) (ص٢٣٢).

(٤) قال ابن عدي في «الكامل» (٢/٥٣٦ ترجمة: الحجاج بن رِشْدِين): (كان نسل رشدين قد خُصُّوا بالضَّعْفِ، رِشدِين ضعيفٌ، وابنه حجَّاجٌ هذا ضعيفٌ، وللحجاج ابنٌ يقال له: محمد ضعيفٌ، ولمحمد ابنٌ يقال له: أحمد ضعيف).

روى عن: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ويحيى بن سليمان الجعفي، وغيرهما.

وعنه: أبو القاسم الطبراني في «معاجمه»، وأكثر عنه، ومحمد بن عمرو البزار، وغيرهما.

كذَّبه أحمد بن صالح المصري، وترك الرواية عنه ابن أبي حاتم، وضعَّفه غير واحد.

وقال النسائي: كان عندي أخو ميمون وعدة، فدخل ابن رشدين هذا، فصعقوا به، وقالوا له: يا كذاب، فقال لي ابن رشدين: ألا ترى ما يقولون لي؟ فقال له أخو ميمون[1]: أليس أحمد بن صالح إمامك؟ قال: نعم، فقال: سمعتُ عليَّ بنَ سهل يقول: سمعتُ أحمدَ بنَ صالح يقول: إنك كذَّابٌ.

وقال ابن أبي حاتم: (سمعتُ منه بمصر، ولم أُحدِّث عنه لَمَّا تكلَّموا فيه)[2].

واتهمه حمزة الكناني بأنه هو الذي أَدْخَلَ على أحمد بن سعيد الهمداني حديث الغار.

وقال ابن عدي: (ابن رشدين هذا صاحب حديثٍ كثيرٍ، يحدِّثُ عن الحفاظ بحديث مصر[3]، [4] أُنْكِرَت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه).

وقال الخليلي: (ضعَّفوه جدًّا)[5].

وقال أبو أحمد الحاكم: (فيه نظر).

وضعفه الهيثمي[6]، وذكره ابن الجوزي والذهبي في «الضعفاء»، وساق له الذهبيُّ شيئاً من أباطيله.

---

(١) قال ابن حجر في «لسان الميزان»: أخو ميمون كان أحد الحفاظ بمصر، واسمه أبو بكر أحمد بن محمد بن زكريا بن أبي عتاب، مات سنة ست وسبعين ومئتين.

(٢) هذا وردت العبارة في «الجرح والتعديل»، بينما نقل الخليلي في «الإرشاد» قول ابن أبي حاتم هكذا: (كتبتُ عنه وتركتُه لا أروي عنه لما أطبق أهل مصر على ضعفه)، ولا يخفى الفرق بين السياقين، ففي نقل الخليلي التصريح بإجماع أهل بلده على ضعفه، والله أعلم.

(٣) هكذا وقعت العبارة في مطبوعة «الكامل»: (يحدِّثُ عن الحفاظ بحديث مصر)، بينما نقلها الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٩٠/٦) هكذا: (من الحفَّاظ لحديث مصر)، وأما مغلطاي في كتابه «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٤٩٥/١) فجاءت العبارة عنده هكذا: (حدَّث عنه الحفاظ بمصر)، والله أعلم.

(٤) نقل غير واحد عن ابن عدي في هذا الموضع قوله: (**كذَّبوه**، وأُنْكِرَت ...)، ولم أقف عليها في مطبوعة «الكامل». انظر على سبيل المثال: «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٨٤/١)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٣/١)، و«مجمع الزوائد» (١١٠/٤).

(٥) «الإرشاد» (٤٢٢/١).

(٦) «مجمع الزوائد» (٢٩٤/٦) و(١٠٠/٨) و(٦٩/١٠).

وأورده سبط ابن العجمي في كتابه «الكشف الحثيث بمن رمي بوضع الحديث»، وذكر فيه قول ابن عدي: (كذبوه)، ثم قال: (وقَالَ الذَّهَبِيّ: فَمن أباطيله ... [وساق له حديثاً مما أنكر عليه]) ثم قال ابن العجمي معلِّقاً: (فَقَوله: «فَمن أباطيله» إِشَارَة مِنْهُ أَنه من وَضعه).

بينما أثنى عليه ابن يونس، ووثقه مسلمة بن القاسم وتبعه ابن القطان الفاسي.

قال ابن يونس المصري: (كان من حفّاظ الحديث، وأهل الصنعة).

وقال مسلمة بن القاسم في «الصلة»: (حدثنا عنه غيرُ واحد، وكان ثقةً عالماً بالحديث)، وبمثله قال ابن القطان الفاسي(١).

والأرجح في حاله - والله أعلم - ما ذهب إليه ابن عدي من أنه (ضعيف يكتب حديثه للاعتبار)، وأما قول من كذَّبه فلعله بسبب ما وقع في حديثه من مناكير لم يتعمدها، ولا يلزم من ذلك الكذب، ويحمل قول من وثَّقه إما على عدم العلم بمناكيره، أو أنه أراد بـ(الثقة) العدالة ونفي الكذب عنه، والرجل لا يدفع عنه اشتغاله بالحديث، وكثرة الرواية له، والله أعلم.

مات سنة (٢٩٢هـ)، يوم عاشوراء، وله بضع وثمانون سنة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧٥/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٢٦/١-٣٢٧)، و«تاريخ ابن يونس المصري» (٢٠/١)، و«الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٤٩٨/٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٣٣/١)، و«تاريخ الإسلام» (٨٨٩/٦)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٤٩٤/١)، و«لسان الميزان» (٥٩٤/١)، و«الكشف الحثيث بمن رمي بوضع الحديث» (ص٥٨).

• أحمدُ بنُ داوُد المكّيّ.

هو: أحمد بن داود بن موسى، أبو عبد الله السدوسي البصري، ثم المكي، نزيل مصر.

روى عن: إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعبد الله بن أبي بكر العتكي، وغيرهما.

وعنه: أبو القاسم الطبراني في «معاجمه»، وأكثر عنه، وأبو جعفر الطحاوي، وغيرهما.

ثقة.

ذكره ابن يونس في «تايخ الغرباء»، وقال: (بصريٌّ قدم إلى مصر وأقام بها، توفي بمصر ليلة الجمعة لثمان عشرة خلت من صفر سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان ثقة).

ووثقه أيضاً ابن الجوزي في «المنتَظَم».

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢٣٨/٥).

وذكره مغلطاي في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة».

واختار القول بتوثيقه العلامة الألباني[1].

ينظر: «تاريخ ابن يونس المصري» (٢٣/٢)، و«المنتظَم في تاريخ الملوك والأمم» (٣٤٥/١٢)، و«تاريخ الإسلام» (٦٧٣/٦)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٣٣٣/١)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» (٢٩/١)، و«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٣٨/٣)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» (ص١١٣).

• إبراهيمُ بنُ المُنذر الحزاميُّ.

هو: إبراهيمُ بنُ المنذرِ بن عبد الله الحِزَامِيُّ الأسدي، أبو إسحاق المدني، من ولد خَالِد بن حزَام بن خويلد الْقرشِي.

روى عن: محمد بن فليح، ومحمد ابن إِسْمَاعِيل بْن أَبِي فديك، وغيرهما.

وعنه: ابن أبي عاصم، والبخاري، وجماعة.

ثقةٌ – على المختار –.

فقد وثقه: ابن معين، وابن وضَّاح، والدارقطني، وابن منده[2]، والخطيب البغدادي.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وخرَّج حديثه في «صحيحه».

ونعته الذهبي في «السير» و«التذكرة» بـ(الإمام، الحافظ، المحدِّث، الثقة)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (كان من أئمة الحديث بالمدينة)، وقال ابن حجر في «الهدي»: (أحد الأئمة، .. اعتمده البخاريُّ وانتقى من حديثه).

وقال أبو حاتم وصالح جزرة: (صدوق).

وقال أبو الفتح الأزدي: (هو في عداد أهل الصدق، وإنما حدَّث بالمناكير الشيوخُ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق).

وقال النسائي: (ليس به بأس).

وقال الزبير بن بكار: (كان له علم بالحديث ومروءة وقدر).

وقال ابن خلفون: (كان من أهل الصدق والأمانة).

---

(١) «السلسلة الضعيفة» (٦٢/٣) و(٥٩/٥).

(٢) نقله عنه أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الفاروق في الصفات»، وعنه: ابن المحب في «صفات رب العالمين» (ل٢٤١/أ).

تكلم فيه الإمام أحمد من أجل مسألة القول بخلق القرآن.

قال أبو حاتم: (إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث من إبراهيم بن حمزة الزبيري، إلا أنه خلَّط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل، فاستأذن، فلم يأذن له أحمد، وجلس حتى خرج، فسلَّم على أحمد، فلم يرُدَّ عليه السَّلام).

وقال الساجي: (بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلمُ فيه ويذمُّه، وقصد إليه ببغداد ليُسَلِّم عليه فلم يأذن له، وكان قَدِمَ إلى ابن أبي دؤاد قاصداً من المدينة، عنده مناكير).

هذه أقوال الأئمة في إبراهيم بن المنذر، وظاهر منها أن عامة الأئمة على توثيقه وتعديله، ولم يتكلم فيه إلا الإمام أحمد من أجل أنه أجاب في محنة القول بخلق القرآن، ومعروف موقف الإمام أحمد ممن أجاب في المحنة، ولذا قال تاج الدين السبكي: (كان حصل عند الإمام أحمد منه شيء؛ لأنه قيل خلَّط في مسألة القرآن، كأنه مَجْمَجَ في الجواب، قلت: وأرى ذلك منه تقيَّةً وخوفاً، ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كُلِّفَ النَّاسُ ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل).

ومعلوم أن مثل هذا لا يؤثر على ثقة الراوي وعدالته، إذا كان معروفاً بالصدق والأمانة، كما هو الحال بالنسبة إلى إبراهيم بن المنذر، لا سيما وأنه إنما أجاب تقيةً وخوفاً، لا رأياً واعتقاداً.

وأما قول الساجي: (عنده مناكير) فقد تعقَّبه الخطيب بقوله: (أما المناكير فَقَلَّما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه)، كما تعقَّبه أيضاً أبو زرعة ابن العراقي بقوله: (هذا ليس بقادح؛ لأنه لا يلزم من وجود المناكير في الثقة إخراج هذا الوصف عنه).

والخلاصة أن إبراهيم بن المنذر من أجِلَّة المحدِّثين بالمدينة، ومن شيوخ الأئمة، وقد روى عنه بقي بن مخلد وأبو زرعة الرازي وهما لا يرويان إلا عن ثقة، ووثقه جماعة من الحفاظ، فالقول بتوثيقه هو الأظهر، وأما قول الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب» فيه: (صدوق)، فله حظ من النظر، فإبراهيم بن المنذر أمرُه متردِّدٌ بين أعلى دجات التحسين وأدنى درجات التوثيق، والله أعلم.

من العاشرة، مات سنة (٢٣٦هـ)، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٩/٢)، و«ثقات ابن حبان» (٧٣/٨)، و«تاريخ بغداد» (١٢٢/٧)، و«التعديل والتجريح» للباجي (٣٥٠/١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨٢/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٧/٢)،

و«الكاشـــف» (١/رقم٢٠٨)، و«ســـير أعلام النبلاء» (٦٨٩/١٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٤/٢)، و«تاريخ الإسـلام» (٧٧٦/٥)، و«البيان والتوضـيح لمن أُخْرِجَ له في الصـحيح وقد مُسَّ بضـربٍ من التجريح» (ص٣٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٦٦/١)، و«التقريب» (رقم٢٥٣)، و«هدي الساري» (ص٣٨٨).

• مُحمدُ بنُ فُلَيح بن سُلَيمان.

هو: مُحَمَّد بن فُلَيح بن سُلَيمان الأَسلميّ، ويُقال: الخزاعي، أبو عبد الله، المدني.

رَوَى عَن: أبيه فليح، وموسى بن عقبة، وغيرهما.

وعنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن يعقوب الزبيري، وغيرهما.

مختلَفٌ فيه.

فضعَّفه ابن معين[١] وأبو زرعة وغيرهما، ووثقه الدارقطني وغيره، وتوسَّط فيه أبو حاتم.

قال ابن معين -في رواية ابن محرز-: (ضعيف)، وقال -في رواية معاوية بن صالح-: (ليس بثقة).

وسـئل أبو زرعة الرازي عن أبيه فليح، فحرَّك رأسَـه، وقال: (واهي الحديث هو وابنه محمد بن فليح، جميعاً واهيان)[٢].

وذَكَره العقيلي في «الضـعفاء» وَقَال: (مديني لا يتابع فِي بعض حديثه)، فتعقبه الذهبي بقوله: (كثير من الثقات قد تفردوا، فيصح أن يقال فيهم: لا يتابعون على بعض حديثهم).

وَقَال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: (كان يحيى بن مَعِين يحمل على مُحَمَّد بن فليح)، فقلتُ لأبي: فما قولك فيه؟ قال: (ما بِهِ بأس، ليس بذاك القوي).

وقال الدارقطني: (ثقة[٣]، روى عنه عَبد الله بن وهب مع تقدُّمه).

---

(١) **تنبيه:** وقع في مطبوعة «ميزان الاعتدال» التي بتحقيق علي البيجاوي في آخر ترجمة (محمد بن فليح) إقحامٌ في غير محلِّه، وهو قوله: (وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لا يعجبني حديثه. وروى أحمد بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة، قد كتبت عنه)، وذكر المحقق أن هذه زيادة من إحدى النسـخ، والحقيقة أن هذه الزيادة لا تعلق لها بـــ(محمد بن فليح)، وإنما هي متعلقة بـ(محمد بن القاسم الأسدي) وقد ذكره الذهبي بعد ترجمة «ابن فليح»، فلتُنقَّل هذه الزيادة لموضعها الصحيح.
وهذه الزيادة موجودة بنصها في ترجمة (محمد بن القاسم الأسدي) من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦٥/٨).

(٢) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٤٢٥/٢).

(٣) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٨٤ رقم٤٦٥)، وأما قوله: (روى عنه عَبد الله بن وهب مع تقدُّمه) فقد ذكرها ابن حجر في «التهذيب» ولم أقف عليها من كلام الدارقطني، والله أعلم.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات»، وقال في «مشـاهير علماء الأمصـار»: (من متقني أهل الحجاز، ممن سمع مع أبيه الحديث الكثير، ولحق المشايخ معه).

ووثقه الذهبي في عددٍ من كتبه[1]، وقال في «الميزان»: (هو أوثق من أبيه).

وَأما ابن حجر فقال في «التقريب»: (صـدوقٌ يَهِم)، وهو كما قال، ومحمد بن فليح أحسن حالاً من أبيه، وإن كان لا يصل به الحال إلى درجة الثقة، وحديثُه لا بأس به ما لم يُخالف، وأما تضعيف ابن معين له فلم يوافقه أبو حاتم عليه مع تشدده، بل حكاه مستنكراً له.

فقول أبي حاتم فيه: (لا بأس به، وليس بذاك القوي) هو الأقرب لحاله فيما يظهر، والله أعلم.

من التاسعة، مات سنة (١٩٧هـ)، روى له البخاري[2]، والنَّسَائي، وابن ماجه.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٩/٨)، و«ثقات ابن حبان» (٤٤٠/٧)، و«مشـاهير علماء الأمصـار» (ص٢٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٩٩/٢٦)، و«ميزان الاعتدال» (١٠/٤)، و«تاريخ الإسـلام» (١٢٠٠/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٦/٩)، و«التقريب» (رقم٦٢٢٨).

• أبوه.

هو: فُليح بن سـليمان بن أبي المغيرة، الخزاعي، مولاهم، أبو يحيى المدنيّ، و«فليحٌ» لَقَبٌ غَلَبَ عليه، واسمه: عبد الملك.

روى عن: سعيد بن عبيد السبَّاق، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما.

وعنه: يونس بن محمد المؤدب، وعبد الله بن وهب، وغيرهما.

من كبار علماء المدينة في عصره، وقد اختلف فيه الأئمة النقاد اختلافاً كبيراً.

فقال ابنُ معين، وعليُّ بنُ المديني، وأبو زرعة، والنسـائيُّ، والدارقطنيُّ: (ضـعيفٌ)، زاد ابن معين -في رواية-: (وهم يكتبون حديثه ويشتهونه).

وقال أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِكٍ، وأبو داودَ: (ليس بشيءٍ).

وقال أبو زرعة -في موضعٍ-: (واهي الحديث).

---

(١) وثَّقه في «المغني في الضعفاء» (٢/رقم٥٩٠٨)، وفي «ديوان الضعفاء» (رقم٣٩٣٢)، وفي «من تكلم فيه وهو موثق» (ص٤٦٧ رقم٣١٤).

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٢): (أخرج له البخاري نسـخة من روايته عن أبيه، عن هلال بن علي، عن عطاء بن يسـار، عن أبي هريرة، وبعضـها عن هلال، عن أنس بن مالك، توبع على أكثرها عنده، وله نسـخة أخرى عنده بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، بدل عطاء بن يسار، وقد توبع فيها أيضاً وهي ثمانية أحاديث).

وقال محمَّدُ بنُ المثنَّى: (ما سمعتُ عبدَ الرَّحمن بنَ مَهْديّ يُحَدِّث عن فليحِ بنِ سليمان).

وجعله الذهليُّ في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحاق، وأبي أويس، وعبد الرحمن بن إسحاق، وهؤلاء كلهم من رجال الضعف والاضطراب[1].

وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: (ليس بالقوي)، زاد ابن معين: (ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي).

وقال ابن معين -في موضعٍ-: (ليس بثقة)، وقال مرةً: (صالحٌ، وليس حديثُه بذاك الجائز)، وقال أيضاً: (صالحٌ، وحديثه ليس بشيء).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالمتين عندهم).

وقال الساجي: (هو من أهل الصدق، ويَهِمُ).

وقال أبو أحمد بن عدي: (ولفليحٌ أحاديثُ صالحة يرويها؛ يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عَمْرَة عن أبي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به).

وقال الدارقطني: (فليحٌ ثقة)[2]، وقال – في موضعٍ –: (يختلفون فيه، وليس به بأس).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: (من متقني أهل المدينة وحفاظهم).

ولما حكى ابن شاهين اختلاف النقاد فيه قال: (وهو إلى الثقة أقرب، وحديثه جيِّدٌ، قليلُ المنكر، والقول فيه قول يحيى بن معين عن نفسه بتوثيقه[3]).

---

(١) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤/٨٨).

(٢) قال ذلك في ترجمة أخيه (عبدالحميد بن سليمان) من «الضعفاء والمتروكون» (٢/رقم٣٤٨).

(٣) توثيق ابن معينٍ لفليحٍ، لم أقف عليه إلا عند ابن شاهين، وفي ثبوته عنه نظر، لأمرين:

١. أنه مخالفٌ لعامة الروايات عن ابن معين، والتي نقلت عنه القول بتضعيف فليح وتليين أمره.

٢. أنَّ ابن شاهين قد ذكر هذا القول عن ابن معين ذكراً مجرَّداً، ولم يعزه إلى أي من الروايات المشهورة عن ابن معين.

فعلى هذا لا يصح نسبة هذا القول إلى ابن معين حتى يثبت الإسناد إليه، وعلى فرض الثبوت فيُعْمَل جانب الترجيح، فيُقَدَّم قول الجماعة على من خالفهم، والله أعلم.

وقال الحاكم: (احتجَّا به جميعاً -يعني: الشيخان-، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد [وفي نسخة: يقوي] أمره، ويسكن القلب فيه إلى تعديله)[1].

وقال ابن القطان الفاسي: (فليح بن سليمان ضعيف، وقد عيب على البخاري الإخراج عنه، وأراه كان حسن الرأي فيه، فإنه قد تجنب الدراوردي فلم يخرج عنه إلا مقروناً بغيره وهو أثبت عندهم من فليح)[2].

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (وكان صادقاً عالماً صاحبَ حديثٍ، وما هو بالمتين، .. وحديثه في رتبة الحسن)، وقال في «معجم المحدثين»[3]: (وليس فليحٌ في الإتقان كمالك، ولا هو في اللين كإبراهيم بن يحيى، بل هو كمسلم بن خالد الزنجي[4]).

وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوقٌ كثير الخطأ).

هذا ما وقفتُ عليه من أقوال الأئمة في فليح بن سليمان، وظاهرٌ منها أن عامة النقاد على تضعيفه وتليين أمره، فليس هو بالمتين في جانب الرواية -كما قال أبو أحمد الحاكم -، بل **هو سيء الحفظ، خفيف الضبط، وله غرائب وأفراد، فهو إلى الضعف أقرب، وحديثه صالحٌ في الشواهد والمتابعات**، هذا ما يترجح لي في حاله، وقد يُحَسَّن حديثُه في غير أحاديث الأحكام، ما لم يُخَالِف[5].

وأما قول ابن حبان: (من متقني أهل المدينة وحفاظهم) ففيه مجازفة لا يوافق عليها، وهو مخالف لقول جمهور الحفاظ، ومثله أيضاً قول ابن شاهين: (هو إلى الثقة أقرب، وحديثه جيِّدٌ، قليلُ المنكر).

وأما توثيق الدارقطني له مع تصريحه بضعفه -كما سبق- ، فمحمولٌ على التوثيق النسبي لا المطلق، فإن الدارقطني إنما أطلق القول بتوثيقه مقارنةً بأخيه عبد الحميد بن سليمان لَمَّا سُئِلَ عنه، وعبد الحميد مُضَعَّفٌ عند أهل العلم ومنهم الدارقطني، وأخوه فليحٌ أحسن منه حالاً، فلعل إطلاق الدارقطني القول بتوثيق فليح هو من هذا القبيل، والله أعلم.

---

(١) «المدخل إلى معرفة الصحيح» (٦٠١/٢).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣٧/٤).

(٣) (٨/١).

(٤) قال الذهبي عن مسلم بن خالد الزنجي -كما في «المغني في الضعفاء» (٦٥٥/٢) -: (صدوقٌ يهم).

(٥) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٧٢/٢).

وأما تقوية أمره بإخراج الشيخين له في «الصحيحين» كما صنع أبو عبدالله الحاكم، ومثله قول ابن عدي: (وقد اعتمده البخاري في صحيحه) فيجاب عنه: بأنهما لم يعتمدا عليه اعتمادهما على مالك، وابن عيينة وأضرابهما[1]، فإن مسلماً لم يرو عنه إلا في مواضع قليلة لا تزيد على الخمسة[2]، وكلها في باب المتابعات، وأما البخاري فقد أكثر عنه، إلا أنه (لم يُخَرِّج له في الأحكام إلا ما توبع عليه، وأخرج له في المواعظ والآداب، وما شَاكَلَهَا طائفةً من أَفْرَادِهِ)[3]، ثم إن من منهج الشيخين -كما هو معروف- الانتقاء والاختيار من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، والله أعلم.

وفليحٌ من السابعة، مات سنة (١٦٨هـ)، روى له الجماعة.

ينظر في ترجمته: «العلل ومعرفة الرجال» (٩٨/٢)، و«تاريخ ابن معين» للدوري (١٧١/٣)، و«سؤالات البرذعي» (ص٣٦٦، و٤٢٥)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣٤٩/٢-٣٥٠)، و«سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص١١٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤٦٦/٣)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٨٤/٧-٨٥)، و«ثقات ابن حبّان» (٣٢٤/٧، ١٢٥/٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٤١)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٠/٦)، و«ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٣١٧/٢٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٢٢٣/١)، و«الميزان» (٣٦٥/٣)، و«ديوان الضعفاء» (رقم٣٣٩٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٢/٨)، و«التقريب» (رقم٦٢٢٨)، و«هدي الساري» (ص٤٣٥).

• سعيد بن الحارث.

هو: سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلَّى - ويقال: ابن أبي المعلَّى - الأنصاري المدني.

ولي القضاء بالمدينة.

روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، وعبيد بن حنين، وغيرهما.

وعنه: فليح بن سُلَيمان، وعَمْرو بن الحَارِث، وغيرهما.

ثقة.

فقد وثقه: يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) «هدي الساري» (ص٤٣٥).

(٢) قال ابن مَنْجَوَيْه في «رجال مسلم» (١٣٦/٢): (فليح بن سليمان... روى عن: نعيم بن عبدالله المجمر في «الوضوء»، والزهري في «الصلاة» و«الإفك»، وضمرة بن سعيد في «الصلاة»، وسالم بن أبي النضر في «الفضائل»)، ومن هذا يتبين للمرء أنَّ ما ذكره الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» من أنَّ مسلماً لم يخرّج له إلا حديثاً واحداً، هو حديث الإفك، خلاف الواقع، والله أعلم.

(٣) «فتح الباري» (١٤٢/١).

وقال ابن معين: (مشهور).

وقال الذهبي: (مجمعٌ على الاحتجاج به).

وقال الحافظ في «التقريب»: (ثقة).

من الثالثة، قال الذهبي في «السير»: (مات في حدود سنة ١٢٠هـ وقد شاخ)، روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢/٤)، و«ثقات ابن حبان» (٢٨٢/٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٧٩/١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦٥/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٤/٤)، و«التقريب» (رقم٢٢٨٠).

• عُبيد بن حُنينٍ.

هو: عُبَيد بن حُنَين المدني، أبو عبد الله مولى آل زيد بن الخطاب، وقيل: مولى بني زريق.

وهو عمُّ سليمان بن أبي المغيرة بن حُنَين، والد فُليح.

رَوَى عَن: قَتَادَة بْن النعمان الظفري، وأبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وغيرهما.

وعنه: سعيد بن الحارث، وسالم أبو النضر، وغيرهما.

ثقة[١]، قليل الحديث.

قال محمد بن سعد: (كان ثقة وليس بكثير الحديث).

وقال ابن وضَّاح: سمعتُ أبا جعفر السَّبْتي يقول: (عُبَيد بن حُنَين ثقة مدني)[٢].

ووثقه الطبري[٣].

---

(١) نقل ابن الجوزي في كتابه «دفع شبه التشبيه» (ص١٦٦) أن البخاري قال فيه: (لا يصح حديثه في أهل المدينة)، وهذا النقل بهذه الطريقة المحرَّفة يوهم القارئ بأن البخاري يُضعِّفُ ابنَ حُنين، وليس كذلك، بل نص البخاري هذا محرف النقل، مبتور السياق، والذي في «التاريخ الكبير» (٤٤٦/٥): (عُبَيْد بن حنين، مولى زيد بن الخَطَّاب، قَالَه مالك عن عبيد الله، قال مُحَمَّد بن جَعفَر بن أبي كثير عن عتبة بن مُسلِم: عن عُبَيد هو مولى بنِي زريق: سمعَ أبا هُرَيْرَةَ ﷺ، وقَالَ ابن عيينة: مولى آل عَبَّاس، ولا يصح، حديثُه في أهل المدينة، ...)، فقوله: «لايصح» متعلقة بما قبلها لا بما بعدها، كما هو ظاهر السياق، فاجتزاء هذا النص وبتره عن سياقه ومتعلَّقِه ليس من أمانة النقل، ولو عذرنا ابن الجوزي، ما عذرنا من عمل على الكتاب تحقيقاً وتعليقاً وتشغيباً كالكوثري وحسن السقاف، والله يتولى السرائر.

قلت: ثم وجدت ابن جماعة في كتابه «إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» (ص٢٨١) قد تابع ابن الجوزي فقال: (إبرَاهِيم بن المنذر وَعُبيد بن حُنَين [في المطبوع: جُبَير، وهو خطأ] لا يَصح حديثهما عند أئمَّة الحديث)!!، وهذه دعوى يخالفها واقع الحال.

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٨٦/٩).

(٣) حكاه عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١٧/١٩).

وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب»: (ثقة قليل الحديث)، ووثقه أيضاً الذهبي في «السير».

وأما قول أبي حاتم فيه: (صالح الحديث)، فهذا من تشدده، وأبو حاتم شديد التزكية للرجال كما هو معروف، وقوله هذا معارض لقول من أطلق القول بتوثيقه من الأئمة، والله أعلم.

قال محمد بن حبيب: (كان عبيد بن حُنين لبيباً فقيهاً علَّامةً)[١]، وقال خليفة خياط: (ولي قضاء مكة أيام يزيد بن معاوية، استقضاه عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب)[٢].

وعبيد من الثالثة، توفي بالمدينة سنة (١٠٥هـ) بالاتفاق[٣]، وهو ابن خمس وسبعين سنة على الصحيح[٤]، روى له الجماعة.

---

(١) «المنَمَّق في أخبار قريش» (ص٣٠١).

(٢) «الطبقات لخليفة بن خياط» (ص٤٣٤).

(٣) قاله **الواقدي** – نقله ابن سعد في «الطبقات» –، **ومصعب بن عبد الله الزهري** – نقله ابن أبي خيثمة في «تاريخه» السِّفْر الثالث (١٨٣/٢) –، **ويحيى بن بكير** – نقله الكلاباذي في «رجال صحيح البخاري» (٤٩٩/٢) –، **وخليفة خياط** في «طبقاته» (ص٤٢٩)، **وعبد الله بن عروة الهروي** – نقله ابن القرَّاب في «تاريخه»، وعنه: مغلطاي في «إكماله» –، **وابن حبان** في «الثقات»، **وابن منده** في «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة» (١٨١/٣)، وغيرهم، ولم أقف على من خالف في سنة وفاته.

(٤) اختلف في عمره عند وفاته، فنقل الكلاباذي في «رجال البخاري» (٤٩٩/٢) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٠/٢) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٩٩/١٩) عن **الواقدي ويحيى بن بكير** أنه توفي وهو ابن خمس وسبعين.

بينما وقع في «طبقات ابن سعد» (٢٨٦/٥) عن الواقدي أنه قال: (توفي عُبَيد وهو ابن خمس وتسعين سنة)، قال مغلطاي في «إكماله» (٨٥/٩): (كذا هو ثابتٌ في نسختين، إحداهما بضبط الحافظ ابن فَهُم [هو: الحسين بن فَهُم، أحد رواة كتاب «الطبقات» عن ابن سعد]).

ولما نقل الحافظ عبد الغني في كتابه «الكمال في أسماء الرجال» عن الواقدي أنه توفي وهو ابن خمس وتسعين، تعقبه المزي بقوله: (في كتاب «الكمال»: وهو ابن خمس وتسعين سنة، وهو خطأ).

فجاء الحافظ ابن حجر في «التهذيب» فتعقب المزي في تخطئته لصاحب «الكمال»، فقال: (بل هو الصواب [يعني ما ذكره صاحب «الكمال» من أنه توفي وهو ابن خمس وتسعين]، فهو ثابتٌ فيما ذكره ابن سعدٍ عن الواقدي، وكذا في «ثقات ابن حبان»، ومما يؤيده أن الواقدي روى عنه أنه قال: قلتُ لزيدِ بنِ ثابتٍ مقتلَ عثمان اقرأ عليَّ الأعراف، فقال: اقرأها عليَّ أنتَ، قال: فقرأتُها عليه، فما أخذ عليَّ أَلِفَاً ولا وَاوَاً. انتهى، وكان مقتلُ عثمانَ سنة ٣٥هـ، فلو كان كما ذكر المزي كان يكون عمره إذ ذاك خمس سنين، ويبعد أنَّ مثلَه يحفظ سورة الأعراف ويتأهَّل لأَن يقرأها على زيد بن ثابت). =

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٥/٢٨٥)، و«الجرح والتعديل» (٥/٤٠٤)، و«ثقات ابن حبان» (٥/١٣٣)، و«تهذيب الكمال» (١٩/١٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٦٠٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٩/٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/٦٣)، و«التقريب» (رقم٤٣٦٨).

• قتادةُ بنُ النُّعمان.

هو: قتادة بن النُّعمان بن زيد بن سواد بن ظفر الأوسي الأنصاري الظَّفَري.

أخو أبي سعيد الخدري لأُمِّه، وهو جدُّ المحدِّث النسَّابة عاصم بن عمر بن قتادة.

صحابي جليل، شهد بدراً وما بعدها من المشاهد، وأُصِيبَت عينُه يومَ بدرٍ، وقيل يوم أحد، فسالت حدقته، فأرادوا قطعها، ثم أتوا به النبي ﷺ فدفع حَدَقَتَهُ بيدِه، حتى وضعها في موضعها، ثم غمزها براحته، فكانت أحسن عَيْنَيْهِ.

قلت: قول الحافظ: (وكذا في «ثقات ابن حبان») يعني ابن خمس وتسعين، كذا قال رحمه الله، والذي في «الثقات» (٥/١٣٣) وفي «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٢٠) أيضاً: (خمس وسبعين) لا (خمس وتسعين)، والظاهر أن ابن حجر نقل هذا من «إكمال مغلطاي»، فقد نقل مغلطاي من «ثقات ابن حبان» أنه مات وهو ابن خمس وتسعين سنة.

ومن المحتمل أن يكون قد وقع تصحيف في نسخة مغلطاي من «الثقات»، فإن التصحيف في مثل هذا واردٌ جداً؛ لتقارب الرسمين بين (السبعين) و(التسعين).

والذي تميل إليه النفس أنه توفي وهو ابن (خمس وسبعين) سنة، وهذا ما نص عليه ونقله كثير من الحفاظ، كما في قول **الواقدي وابن بكير** على ما نقله الكلاباذي والبيهقي والمزي، **وابن حبان** في كتابيه «الثقات» و«مشاهير علماء الأمصار» كما سبق، **وابن منده** في كتابه «المستخرج من كتب الناس» (٣/١٨١)، **وابن الأثير** في «الكامل في التاريخ» (٤/١٦٨)، وهو الذي اختاره **المزيُّ** وصحَّحه.

وأما الحكاية التي اعتمد عليها الحافظ ابن حجر وأيَّد بها قول من قال: (خمس وتسعين) فلا يعول عليها، فقد ساقها ابن سعد في «طبقاته» وفي إسنادها (أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة) وهو متروك الحديث بالاتفاق، بل اتهمه الإمام أحمد وغيره بوضع الحديث، فسقط الاحتجاج بها والاعتماد عليها.

يضاف إلى هذا أيضاً أنه لو قيل بأن عبيد بن حنين توفي وهو ابن خمس وتسعين، فهذا يعني أنه ولد في السنة العاشرة من الهجرة تقريباً، يعني في آخر حياة النبي ﷺ، ولم أر أحداً من مترجميه ذكر هذا في ترجمته، بل لم أرهم ذكروا أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت٢٣هـ)، لا سيما وعبيدٌ مدني.

ثم إن الناظر في طبقة شيوخه يرى أن غالبهم من صغار الصحابة، كالحسن بن علي بن أبي طالب (ت٤٩هـ)، وأبي هريرة (ت٥٧هـ)، وعبد الله بن عباس (ت٦٨هـ)، وعبد الله بن عمر (ت٧٣هـ)، وأبي سعيد بن المعلى الأنصاري (ت٧٣هـ)، وأبي سعيد الخدري (ت٧٤هـ)، وغيرهم، وهذا مما يؤيد قول من قال إنه توفي وهو ابن «خمس وسبعين» لا «خمس وتسعين».

وإنما أطلتُ في هذه التعليقة لأهميتها، فإن تحرير القول فيها ينبني عليه الحكم باتصال الإسناد أو انقطاعه بين عبيد بن حنين وقتادة بن النعمان على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

روى عن: النبي ﷺ.

وعنه: أبو سعيد الخدري، وعبيد بن حنين، وغيرهما.

مات سنة (٢٣هـــ) على الصحيح، وصلى عليه عمر بن الخطاب ﷺ، وهو يومئذٍ ابنُ (٦٥ سنة)، وقيل: (٧٠ سنة).

أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ينظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/٣٣٨)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (٥/٣١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٣٥٨)، و«تقريب التهذيب» (رقم٥٥٢١).

❖ الحكم على الحديث:

هذا الحديث مضطرب الإسناد، منكر المتن.

أما الإسناد ففيه علل:

الأولى: الاضطراب فيه.

الثانية: تفرد «محمد بن فليح» و«أبيه» بهذا الحديث، ومثلهما لا يحتمل تفردهما، لضعفهما وسوء حفظهما.

والثالثة: الانقطاع في إسناده، فإن «عُبيد بن حُنين» و«سعيد بن يسار» لم يدركا «قتادة بن النعمان»، و«بسر بن سعيد» كان صغيراً جداً لما توفي قتادة، فلم يصح له منه سماع.

وأما نكارة متنه فإنه يوحي بالمعنى الذي تزعمه اليهود من أن الله عز وجل خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استراح في اليوم السابع، وهو يوم السبت، ويسمونه يوم الراحة.

وقد قال أبو الفتح الشهرستاني: (اجتمعت اليهود عن آخرهم على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على عرشه مستلقياً على قفاه، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى)[١].

وقد تتابع الحفاظ على استنكار هذا الحديث، منهم: البيهقي، وأبو القاسم الأصبهاني، والذهبي، وابن كثير، وابن رجب، والألباني.

قال البيهقي: (هذا حديث منكر، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه - يعني الوجه الأول محل الدراسة - ، و«فليح بن سليمان» مع كونه من شرط البخاري ومسلم، فلم يخرجا حديثه هذا في

(١) «الملل والنِّحَل» (٢/٢٤).

«الصحيح»، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به، ... فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفاً في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم.

وفيه علةٌ أخرى وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وصلَّى عليه عمر، وعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة، وله خمس وسبعون سنة في قول الواقدي وابن بكير، فتكون روايته عن قتادة منقطعة، وقول الراوي: «وانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد» لا يرجع إلى عبيد بن حنين، وإنما يرجع إلى من أرسله عنه، ونحن لا نعرفه، فلا نقبل المراسيل في الأحكام، فكيف في هذا الأمر العظيم؟)[١].

وسئل عنه أبو القاسم الأصبهاني فقال: (قال كثيرٌ من الحفاظ: لا يصح هذا الحديث)[٢].

وقال ابن رجب: (هذا الحديث لا أصل لرفعه، وإنما هو متلقى عن اليهود، ومن قال: إنَّه على شرط الشيخين فقد أخطأ)[٣].

وقال ابن كثير: (هذا إسناد غريب جداً، وفيه نكارة شديدة، ولعله متلقى من الإسرائيليات، اشتبه على بعض الرواة فرفعه إلى رسول الله ﷺ، فقد ثبت فعل مثل هذا عن النبي ﷺ في «الصحيح»)[٤].

وحكم بنكارته أيضاً الذهبي في «السير»[٥]، وعدَّه في «الميزان» من منكرات فليح بن سليمان.

وذكره بدر الدين ابن جماعة في جملة الأحاديث الضعيفة التي وضعتها الزنادقة على أعداء الدين وأرباب البدع المضِلِّين ليُلَبِّسُوا على النَّاس دينَهم، وقال: (هذا حديثٌ مُنكرٌ باطلٌ ليسَ لهُ أصلٌ يُعتمد عليه، ومعلولٌ من وجُوه ...)[٦] ثم ذكرها.

ومن صور استنكار الحفاظ لهذا الحديث: ما فعله أبو نعيم الأصبهاني عندما أخرج الحديث في كتابه «معرفة الصحابة»، فلما بلغ القدر المنكر من الحديث الذي فيه استلقاء الرب عز وجل

---

(١) «الأسماء والصفات» (١٩٩/٢)، ونقل مضمون كلامه العلامة ابن القيم في «حاشية تهذيب السنن» (٣٦٣/٣-٣٦٤ ط. دار عالم الفوائد).

(٢) نقله عنه ابن المحب في «صفات رب العالمين» (٢٤١/ب).

(٣) «فتح الباري» (٤٠٧/٣).

(٤) «جامع المسانيد والسنن» (٩١/٧).

(٥) (١٦٠/٢١).

(٦) «إيضاح الدليل» (ص٢٨١).

قال: (وذكر كلاماً)، فطوى من الحديث هذا القدر المنكر منه، وصنيعه هذا يوحي باستنكاره لهذا الجزء من الحديث[1].

وكذلك صنيع راوي الحديث - إبراهيم بن المنذر الحزامي - حين مزّقَ كتابَه الذي فيه هذا الحديث، وفي هذا إشارة منه - فيما يظهر - إلى إنكار ما تضمنه ذلك الكتاب من أحاديث منكرة، ومنها هذا الحديث، وقد أشار إلى هذا تلميذه ابن أبي عاصم في كتابه «السنة» حين قال: (قرأتُ من كتابه - يعني كتاب إبراهيم -، ثم مزَّقهُ وقال لي واعتذر إليَّ أن لا أراهُ إلا مزَّقتُه، فانقَطَعَ من طرفِ الكتابِ: عن محمد بن فليح ..) ثم ذكر بقية الإسناد والمتن.

فالمقصود أن هذا الحديث حديثٌ منكرٌ، وقد تواطأ الحفاظ على استنكاره، مع ما في إسناده من الاضطرب والانقطاع، وقد أحسن العلامة الألباني غاية الإحسان في الكلام على هذا الحديث وبيان نكارته في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»[2]، وكان من جملة ما قال: (هذا حديثٌ منكرٌ جداً، .. ويستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في الحديث، فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك، وأنا أعتقد أن أصل هذا الحديث من الإسرائيليات ..) إلى أن قال: (وجملة القول أنَّ هذا الحديث منكرٌ جدَّاً عندي، ولقد قَفَّ شعري منه حين وقفتُ عليه ..).

فالمقصود أن موضع الشاهد من الحديث الذي فيه استلقاء الرب عز وجل ووضعه إحدى رجليه على الأخرى، وقوله: «لا ينبغي لأحدٍ من خلقي أن يفعلَ هذا»، كل هذا باطلٌ لا يصح، وهو من قول اليهود الذي أكذبهم الله فيه، وليس من قول النبي ﷺ.

ومما يدل على بطلانه وعدم صحة نسبته إليه ﷺ: أنه صح عنه ﷺ أنه رُؤيَ مُستَلْقِياً في المسجدِ، واضِعاً إحدى رجلَيهِ على الأُخرى، وصح هذا الفعل أيضاً عن جماعة من كبار الصحابة ﭫ منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وغيرهم[3].

---

(١) حذف المحدّث لجملةٍ أو لفظةٍ في الحديث - مع وقوعها فيه في أصل الرواية — دليل على إعلاله واستنكاره لها، وهذا طريقة من طرائق الإعلال عند المحدّثين، فيكتفون بالحذف عن مجرد التصريح، وقد أشرتُ إلى هذا وذكرت أمثلته عند الكلام على حديث أم الطفيل في صفة «الصورة».

(٢) (١٧٧/٢ رقم٧٥٥).

(٣) ينظر: «مصنَّف ابن أبي شيبة» (١١٩/١٣-١٢١)، و«شرح معاني الآثار» (٢٧٨/٤-٢٨٠).

قال ابن رجب: (ولو كان النبي ﷺ يروي عن ربه أنه قال: «إنها لا تصلح لبشر» لم يفعله رسولُ الله ﷺ، ولو كان قد انتسخ فعلُه الأَوَّل بهذا النهي لم يستمرَّ على فعله خلفاؤه الراشدون الذين هم أعلم أصحابه به، وأتبعهم لهديه وسنته).

وقد روى مَعْمَر في «جامعه»(١) عن الزُّهريِّ، عن عبَّاد بن تميمٍ، عن عمِّه [هو: عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه]، قال: «رأيتُ رسُولَ الله ﷺ مُستلقياً في المسجد رافعاً إحدى رجليه على الأُخرى»، قال الزُّهريُّ: وأخبرني ابنُ المسيَّب، قال: «كان ذلك من عُمرَ، وعُثمانَ - رحمةُ اللهِ عليهما - ما لا يُحصى منهُما»، قال الزُّهريُّ: (وجاء النَّاسُ بأمرٍ عظيمٍ)، وكأنَّ الزهري يشير بهذا الأمر العظيم الذي جاء به الناس إلى ما تضمنه هذا الحديث المنكر.

وكان النبيُّ ﷺ قد نهى أولاً عن الاستلقاء على هذه الكيفية، كما جاء في «صحيح مسلم» من حديث جابر رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «لا يَستَلقِيَنَّ أحدُكُم ثُمَّ يضعُ إحدَى رِجلَيهِ على الأُخرَى»(٢)، فربما ظَنَّ بعضهم أن علة النهي عن الاستلقاء على هذه الكيفية ما تقوله اليهود، وقد أشار إلى هذا المعنى الحافظ ابن جب فقال: (قيل: إن هذا [يعني حديث قتادة بن النعمان] مما اشتبه على بعض الرواة فيه ما قاله بعض اليهود، فظنَّه مرفوعاً فرفعه، وقد وقع مثل هذا لغير واحد من متقدِّمي الرواة، وأُنْكِر ذلك عليهم)(٣).

وقد جاء عن بعض السلف الترخيص في الاستلقاء على هذه الكيفية، وأن النهي عنها إنما هو قولُ اليهود، فقد روى عبد الله بن أحمد في «السنة»(٤) بإسناده عن أبي سُفيان السَّعديِّ، قال: رأيتُ الحَسَنَ البصري قد وَضَعَ رِجْلَ يمينِه على شمالِه وهُو قاعدٌ، قال: قُلتُ: يا أبا سعيدٍ؛ تُكرهُ

---

(١) (١١/رقم٢٠٢٢١).

والحديث متفقٌ على صحته؛ أخرجه البخاري (١/١٠٢ و٨/٦٤)، ومسلم (٣/رقم٢١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣/رقم٢٠٩٩).

وقد اختلف أهل العلم في الجمع بين هذا الحديث الذي فيه النهي عن الاستلقاء على هذه الكيفية، وبين فعله ﷺ، فذهب بعضهم إلى أن أحاديث النهي منسوخة، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما بوجوه من الجمع.

[وللوقوف على أقوالهم في ذلك ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/٢٧٧-٢٨٠)، و«أعلام الحديث» للخطابي (١/٤٠٩)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩/٢٠٣)، و«المنتقى» للباجي (١/٣٠٧)، و«شرح النووي على مسلم» (١٤/٧٧-٧٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (٣/٤٠٥-٤١٠)].

(٣) «فتح الباري» (٣/٤٠٩).

(٤) (٢/رقم١٢٠٩).

هذه القِعْدَة؟ قال: فقال الحسـنُ: قاتلَ اللهُ اليهُودَ، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، فعرفتُ مَا عَنَى، فَسَكَتُّ.

وروى ابن ابن أبي شيبة في «المصنَّف»[١] بإسناده عن حبيبِ بنِ شهيد، قال: رآني مُحمَّدُ بنُ سيرين وقد وضعتُ رِجْلِي هكذا، وَوَضَعَ قدَمَهُ اليُمنَى على فخذِه اليُسرى، قال: فقال: (ارفعها، قد تواطؤُوا على الكراهية لها)، قال: فذكرتُ للحسـن، قال: (كانت اليهُودُ يكرهُونهُ فخالفهُم المسلمُون).

وروى ابن أبي شيبة أيضاً[٢] بإسناده عن الحكم بن عتيبة، أنه قال: سألتُ أبا مِجْلَزٍ عن الرَّجُل يجلسُ ويضعُ إحدى رِجْلَيه على الأُخرى فقال: (لا بأس به، إنَّما هُو شيءٌ كرهتهُ اليهُودُ، قالُوا: إنَّهُ خلق السَّماوات والأرض في ستَّةِ أيَّامٍ، ثُمّ استوى يوم السَّبت فجلس تلك الجِلْسَة).

وروى أيضاً [٣] بإسناده عن عكرمة قال: (إنَّما يَنهَى عن ذلك أهلُ الكتاب).

فهذا كلام أئمة السلف في إنكار ذلك ونسبته إلى اليهود، وهذه النقول تدل على أن الأمر مستقرٌّ عندهم على جواز الاستلقاء على هذه الكيفية من غير كراهة، وأن اليهود هم الذين يكرهون ذلك.

وقد جاءت قصة عيادة قتادة بن النعمان لأخيه أبي سعيد الخدري ونهيه له عن الاستلقاء من وجه آخر، وليس فيه ذكر استلقاء الرب عز وجل.

فقد أخرج الإمام أحمد في «المسند» (١٧/رقم١١٣٧٥)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -كما في «بغية الباحث» (٢/رقم٨٦١) -، وأحمد بن منيع في «مسنده» -كما في «المطالب العالية» (١٢/رقم٢٨١١) - ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن أبي النَّضر، أنَّ أبا سعيدٍ الخُدريّ، كان يشتكي رِجلهُ، فدخل عليه أخُوهُ وقد جعل إحدى رجليه على الأُخرى وهُو مُضطجعٌ، فضربهُ بيدِه على رجله الوَجِعَة، فأوجعَهُ، فقال: أوجعتني، أوَلَمْ تَعلَم أنَّ رِجلِي وَجِعَةٌ؟! قال: بلى، قال: فما حملك على ذلك؟ قال: (أَوَلَمْ تسمع أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد

(١) (١٣/رقم٢٦٠٣٦).
(٢) (١٣/رقم٢٦٠٢٨)
(٣) «المصنَّف» (١٣/رقم٢٦٠٢٣).

نهى عن هذه الجِلْسَة)، وهذا الإسناد رجاله ثقات، رجال الشيخين، لكنه منقطع، أبو النَّضر - واسمه: سالم بن أبي أمية القرشي- لم يسمع من أبي سعيد، قاله الهيثمي[(١)].

---

(١) «مجمع الزوائد» (٨/١٠٠).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على عدم ثبوت صفة «**الاستلقاء**» لله عز وجل، والحديث الوارد فيها حديث منكر، لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ.

ولم أر من الأئمة المتقدِّمين أو العلماء المحقِّقين من أثبت هذه الصفة لله عز وجل، إلا ما كان من أبي يعلى بن الفراء - رحمه الله -، فإنه أثبت في كتابه «إبطال التأويلات»[1] صفة «الاستلقاء» لله عز وجل، اعتماداً على هذا الحديث، ونقل عن أبي محمَّد الخلال تصحيحه لهذا الحديث، حيث قال: (هذا حديثٌ إسنادُه كلُّهم ثقات، وهم مع ثقتهم شرط الصحيحين مسلم والبخاري)!، وكأن القاضي أبا يعلى تبع الخلال في حكمه هذا فأثبت الصفة بناء على ذلك.

وتصحيح الخلال لهذا الإسناد — مع ما فيه من علل — عجيب حقاً، وقد خَطَّأه في ذلك الحافظُ ابن رجب رحمه الله فقال: (هذا الحديث لا أصل لرفعه، وإنما هو متلقى عن اليهود، ومن قال: إنَّه على شرط الشيخين فقد أخطأ)[2].

فهذا الحديث لا يصح الاعتماد عليه في هذا الباب العظيم المتعلِّق بالله عز وجل، والله أعلم.

---

(١) (ص٢٢٧).

(٢) «فتح الباري» (٣/٤٠٧).

المبحث الثامن والعشرون

ما ورد في صفة القراءة

قال الدارمي في «سننه» (٤/رقم٣٤٥٧):

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ الْمِسْمَارِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَرَأَ «طه» و«يَس» قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ، قَالَتْ: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسِنَةٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا».**

❖ تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على «**إبراهيم بن المنذر**»، قال الطبراني في «الأوسط»: (لم يرو هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به: إبراهيم بن المنذر).

ورواه عن «**إبراهيم بن المنذر**» جماعة كثيرة من الرواة، يزيدون على العشرين نفساً.

فأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/رقم٦٠٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٠٢ رقم٢٣٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٦٦)، وأبو بكر الدينوري في «المجالسة» (١/رقم١٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١/١٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥/رقم٤٨٧٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٥٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى-الرد على الجهمية» (١/رقم٣٩)، وابن منده في «التوحيد» (٣/رقم٩١٣)، وابن أبي زمنين في «السنة» (رقم٢٩)، وتمام الرازي في «الفوائد» ("الروض البسَّام" ٤/رقم١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠)، وأبو القاسم اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢/رقم٣٦٨ و٣٦٩)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢/رقم٨٣٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات الأصبهانيين» (٣/رقم٤٧٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/رقم ٤٩١ و٤٩٢)، وفي «الشعب» (٤/رقم٢٢٢٥)، وأبو القاسم المهرواني في «المهروانيات» (٢/رقم١٠٤)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٣/رقم٦٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٣٧٩-٣٨٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/رقم٢٣٨) جميعهم من طرق كثيرة عن إبراهيم بن المنذر.

❖ رجال الإسناد:

• إبراهيمُ بنُ المُنذر.

هو: إبراهيمُ بنُ المنذرِ بن عبد الله الحِزَامِيُّ الأسدي، أبو إسحاق المدني.

ثقة.

تقدمت ترجمته.

• إبراهيمُ بنُ المُهاجر بنِ المِسْمَار.

هو: إبراهيم بن المهاجر بن مسمار المدني.

روى عن: عمر بن حفص بن ذكوان، وصفوان بن سليم.

وعنه: إبراهيم بن المنذر الحِزَامي، ومعن بن عيسى.

مختلَفٌ فيه، والأظهر أنه ضعيف.

قال ابن معين في - رواية الدارمي -: (صالح، ليس به بَأسٌ)، وفي - رواية ابن أَبي خَيثَمة -: (ليس به بأسٌ).

قال البخاري: (منكر الحديث).

وقال أبو حاتم: (هو منكر الحديث، وليس بالمتروك)، وسئل مرة أخرى فقال: (شيخٌ مدينيٌّ).

وقال النسائي: (ضعيف).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال فيه: (منكر الحديث جداً، وهو من الجنس الذي قلتُ لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان يحيى بن معين يمرِّض القول فيه).

وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وعدَّ حديثه هذا أنكر حديثٍ رواه، فقال: (إبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثاً أنكر من حديث: قرأ طه ويس؛ لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر، ولا يروي بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلا إبراهيم بن مهاجر هذا، وباقي أحاديثه صالحة).

وذكره العقيلي والدَّارقطنيُّ في «الضعفاء».

وبعد هذا العرض لأقوال الأئمة النقاد فيه يظهر منها أن جماهير النقاد على ضعفه ونكارة حديثه، وأما تحسين ابن معين القول فيه فلم أر من وافقه عليه، وهو معارض بأقوال هؤلاء الجماهير، ولذا قال فيه ابن حجر في «التقريب»: (ضعيف).

من الثامنة، وذكره الذهبي في «تاريخه» فيمن توفي بين سنة (١٨١-١٩٠هـ)، وليس له في الكتب الستة شيء.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣٢٨/١)، و«التاريخ الأوسط» (٨٨٠/٤)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» (السِّفر الثالث ٣٣٠/٢)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٦٦/١)، و«الجرح والتعديل» (١٣٣/٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (رقم٨) «المجروحين» لابن حبان (١٠٨/١) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص٧٢ رقم٢٠)، و«الكامل في الضعفاء» (٣٥٢/١)، و«المتفق والمفترق» (٢١٩/١)، و«ميزان الاعتدال» (٦٧/١)، و«تاريخ الإسلام» (٨٠٤/٤)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٥٥).

• عمر بن حفص بن ذكوان.

هو: عُمَر بْن حفص بن ذكوان، أَبُو حفص العبدي البصري(١)، سكن بَغْدَاد.

روى عن: ثابت البناني، والعلاء بن عبد الرحمن الحُرَقِي، وغيرهما.

وعنه: إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، وأَحْمَد بن بشار الصيرفي، وغيرهما.

متروكُ الحديث، واهٍ.

قال ابن سعد: (كان ضعيفاً عندهم فِي الحديث، كتبوا عنه ثم تركوه).

قال الإمام أحمد: (تركنا حديثه وخرَّقناه).

وقال ابن معين - في رواية ابْن الجنيد -، وعلي بن المديني، والنسائي: (ليس بثقة).

وقال ابن معين - في رواية الدوري -: (ليس بشيء).

وقال البخاري: (ليس بقوي).

وقال الجوزجاني: (أبو حفص العبدي وأبو هارون العبدي: يرفض حديثهما).

---

(١) زعم ابن حِبَّان في «المجروحين» أن (عمر بن حفص العبدي) هذا هو نفسه (عمر بن أبي خليفة العبدي) وأن «أبا خليفة» هي كنية حفصٍ والد عمر، وتابعه على هذا القول: أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (٢/رقم٢٤٤٩).

وقد تعقَّب الدارقطنيُّ ابنَ حبان في ذلك، فقال في تعليقاته على كتاب «المجروحين» (ص١٧٣): (غلط أبُو حاتِم في هذا، هما رجلانِ: "عمر بن حفص أبُو حفص العبدي" ضعِيف، وهُو الّذِي يحدث عن ثابت، كما ذكر هاهُنا، وبِغيرِهِ، ويروي عن مطر الوراق، وعن حوشب، وعن ابن أبي عرُوبة، بِأحادِيث مناكِير.

و"عمر بن أبي خليفة" ثِقة مصري، واسم أبي خليفة: الحجَّاج بن عتَّاب، يحدث عن أبي غالب الباهِلِيّ، وعن زبان بن مِخراق وضربائهم، وهُو الّذِي حدث عنهُ: بندار، وأبُو مُوسى، وعمرو بن عليّ) انتهى.

وما جزم به الدارقطني من التفريق بينهما هو الظاهر، فقد فرق بينهما البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، والعقيلي في «الضعفاء»، واستظهره مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤٦/١٠-٤٧)، والله أعلم.

وقال أبو حاتم الرازي: (ضـعيف الحديث، لا يُشـتَغَل به، يروي عن ثابت مناكير)، وقال في موضع آخر: (ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو على يَدَي عَدْل[1]).

وقال أبو زرعة الرازي: (واهي الحديث، لا أعلم حدَّث عنه كبيرُ أحدٍ إلا مَن لا يدري الحديث).

وقال مسلم، والدارقطني، وابن عبد البر: (ضعيف).

وقال النسائي في موضع آخر: (متروك الحديث).

وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: (كان ممن يشـتري الكتب ويحدِّثُ بها من غير سماع، ويُجِيب فيما يُسأَل وإن لم يكن مما يحدث به)

وذكره ابن عدي في «الضعفاء» وقال: (الضعف على رواياته بيِّنٌ).

وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).

وقال السـاجي: (عُمَر بْن حفص العبدي يحدِّث عَن ثابت، متروكُ الحديث، يقال: كان قدم بَغْدَاد، فحدَّثهم عَن ثابتٍ، ومالك بْن دينار، ويزيد الرقاشي، وكان يحيى بن معين يوماً عند أبي سـلمة التبوذكي، فجعل يُحِّدث عنه، فأقبل عليه يَحْيَى، فقال: لعله الذي قدم علينا بَغْدَاد؟ فتبسـم أَبُو سـلمة، فأخذ يَحْيَى القلم، فضـرب على حديثِه، وقال: صـرتَ تُدَلِّسُ علينا يا أبا سلمة؟!، فقال أَبُو سلمة: إنما كنا نعرفه عندنا بأحاديث، فلما قدم عليكم بَغْدَاد، رأى الزحام، فحدَّث بما ليس من حديثه).

وقال أبو نعيم الأصبهاني: (روى عن ثابت المناكير).

وذكره العقيلي في «الضعفاء».

وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: (واهٍ).

قال ابن سعد: (مات ببغداد، سنة ثمان وتسعين ومائة، في أول خلافة المأمون).

ينظر: «الطبقات الكبرى» (٣٤٤/٧)، و«العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (رقم٥٣٣٣)، و«التاريخ الكبير» (١٥٠/٦)، و«الأوسـط» (٨٨٩/٤)، و«الكنى والأسماء» لمسـلم (٢٠٩/١)، و«الجرح والتعديل» (١٠٢/٦ و١٠٣) و(٣٦١/٩)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص٨١)، و«المجروحين» لابن حبان (٨٤/٢)، و«الكامل في الضعفاء» (٩٩/٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٩٩ رقم٦٢٢)، و«الأسامي والكنى»

---

(١) قولهم: (فلان على يَدَي عَدْلٍ) هي من ألفاظ التجريح، وكان أبو حاتم الرازي أشـهر من عرف عنه اسـتعمال هذا التعبير، قال ابن حجر في «التهذيب» (١٤٢/٩): (قوله: «**على يدي عدل**» معناه قرب من الهلاك، وهذا مَثَلٌ للعربِ كان لبعضِ الملوكِ شُـرطِيٌّ اسمه "عَدْل"، فإذا دُفِعَ إليه مَن جَنَى جنايةً جَزَمُوا بهلاكه غالباً، ذكره ابنُ قتيبة وغيرُه، وظَنَّ بعضُهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يُصِبْ)، وينظر أيضاً: «فتح المغيث» للسخاوي (٢٩٩/٢-٣٠١).

لأبي أحمد الحاكم (٤١/٣)، و«تاريخ بغداد» (٢٢/١٣) و«الاستغناء» لابن عبد البر (١٢/٢ رقم٥٩٠)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص١١٢ رقم١٤٩)، و«ميزان الاعتدال» (١٨٩/٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/رقم٧٤١٠)، و«لسان الميزان» (٨٨/٦).

• مولى الحرقة.

اختُلِفَ فيه مَن هو؟

- فجاء بيانه في بعض طرق الحديث، كما عند ابن خزيمة في «التوحيد»، وأبي الشيخ الأصبهاني في «طبقات الأصبهانيين»، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، وابن عساكر في «تاريخه»، ونص عليه أيضاً أبو عبد الله بن منده(١)، والخطيب البغدادي(٢)، والحافظ ابن حجر(٣)، أن «مولى الحرقة» هذا هو: "عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي"، والد العلاء، قال العلامة الألباني: (وهذا هو الصواب)(٤).
- وخالفهم ابن أبي عاصم فذهب إلى أنه ابنُه "العلاء بن عبد الرحمن"، فقال كتابه «السّنَّة»: («مولى الحُرَقَة» هو العَلَاءُ إن شاء الله، وكانَ الحِزَامِيُّ لَا يقولُ لنا قطُّ إلَّاَ مولى الحُرَقَةِ، ومَن قالَ غيرَ هذا فقد غلطَ عليهِ).

قلت: وقول الجمهور هو الأظهر، فإن عبد الرحمن بن يعقوب من أصحاب أبي هريرة المشهورين، وأما ابنه العلاء فإنه لم يدرك أبا هريرة ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً، وأخشى أن يكون قد وقع سقط في سياق كلام ابن أبي عاصم، وأن صواب العبارة: [أبو العلاء]، فإن صح هذا الظن فيكون كلام ابن أبي عاصم موافقاً لكلام هؤلاء الأئمة الحفاظ، والله أعلم.

و"عبدالرحمن بن يعقوب" هو: عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقِي الجهني مولاهم، المدني، والد العلاء.

روى عن: أبي هريرة وأكثر عنه، وأبي سعيد الخدري وغيرهما من الصحابة ﷺ.

وعنه: عمر بن حفص بن ذكوان، وابنه العلاء بن عبد الرحمن، وغيرهما.

ثقة.

وثَّقه ابن المديني، والعجلي.

---

(١) «التوحيد» (٣١٦/٣ عقب الحديث رقم٩١٣).

(٢) «تخريج المهروانيات» (٨٦٤/٢).

(٣) «إتحاف المهرة» (٣٠٣/١٥).

(٤) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤٠٣/٣).

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (من المتقنين).

وقال ابن أَبِي حَاتِم: سَأَلتُ أبي عنه، فقلتُ: هُوَ أوثق أو المسَيَّب بن رافع؟ فَقَالَ: (ما أقربهما).

قلت: والمسيب بن رافع الأسدي ثقة.

وَقَال ابن معين والنسائي: (ليس به بأس).

وقال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: (ثقة)، وهو كما قالا، فإن عبد الرحمن من أصحاب أبي هريرة الثقات، ولكنه ليس في الطبقة العليا منهم، ولما سئل علي ابن المديني عن أعلى أصحاب أَبِي هريرة، بدأ بسَعِيد بن المسَيَّب، ثم قال: (وبعده أَبُو سلمة بن عَبد الرحمن، وأبو صالح السمَّان وابن سيرين). قيل له: فالأعرج؟ فقال: (هو ثقة، وهو دون هؤلاء).

فقيل له: فعبد الرَّحمن بن يعقوب - مولى الحُرَقَة -؟ فقال: (هو ثقة، وهو دون هؤلاء).

وقدَّم الإمامُ أحمد -كما في «العلل» لابنه عبد الله - أبا صالح السمَّان عليه، وَقَال الدارقطني -كما في «سؤالات البرقاني» -: (أبو صالح [يعني السمَّان] أقوم - وفي نسخة: أقوى - عندهم من عبد الرحمن؛ والد العلاء).

من الثالثة، روى له مسلم والأربعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣٠١/٥)، و«الثقات» للعجلي (٢/رقم١٠٩١)، و«التاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم» للمقدَّمي (ص١٩٧-١٩٨)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٧٢)، و«الثقات» لابن حبان (١٠٨/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (رقم٥٢٨)، و«تهذيب الكمال» (١٨/١٨)، و«الكاشف» (١/رقم٣٣٤٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٧/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣٠١/٦)، و«التقريب» (رقم٤٠٤٦)،

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديثٌ باطلٌ، وإسناده واهٍ.

وقد تتابع الحفاظ على إنكار هذا الحديث، حتى قال ابن عدي: (لم أجد لإبراهيم بن مهاجر حديثاً أنكر من هذا).

وقال الخطيب البغدادي في «تخريج المهروانيات»[1]: (هذا حديثٌ غريبٌ مِن حدِيثِ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوب مولى: الحُرقة عن أبي هُريرة، تفرد بِرِوايتِهِ إبراهيم بنُ مُهاجر بنِ مِسمار المدِينِي عن حفص بنِ عُمر بنِ ذكوان عنهُ).

(١) (٨٦٤/٢).

وقال الذهبي: (هذا حديث منكر)[1].

وقال ابن كثير بعد أن عزاه لابن خزيمة: (هذا حديثٌ غريبٌ، وفيه نكارة)[2].

بل حكم ابن حبان بوضعه، وتابعه على ذلك ابن الجوزي، والعلامة الألباني.

قال ابن حبان: (هذا متن موضوع).

وقال ابن الجوزي: (هذا حديث موضوع)، وأورده في «الموضوعات».

وقال العلامة الألباني: (هذا متنٌ موضوعٌ كما قال ابن حبان، وإسناده ضعيفٌ جداً)[3].

وأما الحافظ ابن حجر فلم يرتض الحكم بوضعه، فقال في «إتحاف المهرة»[4]: (وزعم ابن حبان وتبعه ابن الجوزي: أن هذا المتن موضوع. وليس كما قالا، والله أعلم، فإن مولى الحرَقَة: هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم، والراوي عنه وإن كان متروكاً عند الأكثر، ضعيفاً عند البعض، فلم يُنْسَب للوضع، والراوي عنه لا بأس به، وإبراهيم بن المنذر من شيوخ البخاري).

قلتُ: وأياً ما كان فالحديث باطل لا يصح، سواء قلنا بأنه موضوع أو لا، ولا يعرف إلا من هذا الطريق الساقط، والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٩١).

(٢) (١٥/٣٠٣).

(٣) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/٤٠٢ رقم١٢٤٨)، وذكره مثالاً على تساهل ابن خزيمة في إيراد الأحاديث الضعيفة في كتابه «التوحيد».

(٤) (١٥/٣٠٣-٣٠٤).

قال أبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن وتلاوته» (ص١٦٢ رقم١٣٤):

أخبرنا محمد بن القاسم الأَبْرَقُوهي بنيسابور، حدَّثنا أَبُو يَعْقُوب الفَرَجِي، حدَّثنا الحُسَين بن أَحْمَد بن محمَّد بن عيسى المؤدِّب، حدَّثنا الحَسَن بن أَحْمَد الطوسي، حدَّثنا محمد بْن إدريس الدَّقِيقِي، حدَّثنا محمد بْن يونس الْقُرَشِيّ، حدَّثنا عبَّاد بْن واقد مولى بني هاشم، حدَّثنا عبد الله بْن جراد، حدَّثنا أشعثُ الحُدَّانِي، عَن شَهْرِ بن حَوْشب، عَن أَبِي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا كَانَ يَومُ القِيَامَةِ، قَرَأَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى القُرْآنَ عَلَى النَّاسِ، كَأَنَّهُم لَم يَسْمَعُوهُ، فَيَحْفَظُ المُؤمِنُونَ، ويَنْسَاهُ المُنَافِقُونَ».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» -كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (مخطوط - ل١٣٨) - قال: أخبرنا والدي، أخبرنا أبو منصور زيد بن طاهر اللالَكِيُّ البصري ببغداد، حدثنا طلحة بن يوسف بن أحمد بن رمضان المؤدِّب، حدثنا إبراهيم بن علي بن عبد الأعلى الهجيمي، حدثنا [الكديمي][1] به، بمثله.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطل، وإسناده واهٍ جداً، وآفته من «**محمد بن يونس الكديمي**» فإنه أحد المتروكين، وكان يتهم بوضع الحديث، حتى قال فيه ابن حبان: (كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث)[2].

وشيخه «عبَّاد بن واقد[3]»، وشيخ شيخه «عبد الله بن جراد[4]» لم أعرفهما.

(١) ما بين المعكوفتين بياض في النسخة الخطية بمقدار كلمة، وإبراهيم الهجيمي يروي عن محمد بن يونس الكديمي، والحديث مداره عليه، والله أعلم.

(٢) «المجروحين» (٢/٣١٢).

(٣) ورد اسمه في «الغرائب الملتقطة»: (عبَّاد بن زايد، أبو محمد، مولى بني هاشم).

(٤) ورد اسمه في «الغرائب الملتقطة»: (عبد الله بن عبادة الشيباني).

قال الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢٩٤/٣ رقم٧٠١):

حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ أبي عُمَرَ، حَدَّثَنا محمَّدُ ابنُ سِنَان العَوَقِيُّ، عَن إبرَاهِيمَ بنِ طَهْمَانَ، عَن صَالِحِ بنِ حَيَّان، عَن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٥٤-٥٥]، قال: **«إنَّ أهلَ الجَنَّة يَدْخُلُونَ على الجَبَّار كلَّ يَوْمٍ مرَّتَيْنِ، فيقْرَأ عَلَيْهِم القُرْآنَ، وَقَد جَلَس كُلُّ امرئٍ مِنْهُم مَجْلِسَهُ على مَنَابِر الدُّرِّ وَاليَاقُوتِ والزُّمُرُّدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالأعْمَالِ، فَلَا تَقَرّ أَعْيُنُهم قَطُّ كَمَا تَقَرّ بِذَلِكَ، وَلَم يَسْمَعُوا شَيْئاً أَعْظَمَ مِنْهُ وَلا أَحْسَنَ مِنهُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ إِلَى رِحَالِهِم قَرِيرَةً أَعْيُنُهُم، نَاعِمِينَ إِلى مِثْلِهَا مِن الغَدِ».**

❖ تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «صفة الجنة» (٢/رقم٢٧٠) قال: حدَّثنا أبو مُحمَّدِ بنُ حَيَّانَ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ الطَّبَرِيُّ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ الفضلِ، عن المسَيَّبِ بنِ شَرِيكٍ، عن إبراهيمَ البَكريِّ، عن صالحِ بنِ حَيَّانَ، حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ بُرَيدَةَ، فذكره موقوفاً عليه، ولم يرفعه.

❖ الحكم على الحديث:

هذا حديث باطلٌ أيضاً، ولا يعرف إلا بهذا الإسناد الواهي، وآفته من «**صالح بن حيان القرشي**»[١] وهو (مجمع على ضعفه) كما قال الذهبي[٢]، ويَروي عن ابنِ بُرَيدَة وغيرِه أحاديثَ لا يتابع عليها، قال ابن عدي: (عامة ما يرويه غير محفوظ)، وقال ابن حبان: (يروي عن الثقات أشياء لا تُشْبِه حديثَ الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد).

---

(١) ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٣٩٨/٤)، و«المجروحين» (٣٦٩/١)، و«الكامل في الضعفاء» (٨٠/٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢٩٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٧٣/٧)، و«تقريب التهذيب» (رقم٢٨٥١).

(٢) «ديوان الضعفاء» (رقم١٩١٨).

الدراسة الموضوعية:

دلت الدراسة الحديثية على أن الحديث الوارد في ذلك لا يصح، وهو حديث باطل، وعليه فلا يصح إثبات صفة «**القراءة**» لله عز وجل بناء على هذا الحديث، وإن كان وصفه سبحانه بالقراءة غير ممتنع عقلاً، ولكن الشأن في ثبوت وصفه بذلك شرعاً.

ولم أقف على من أثبت هذه الصفة لله عز وجل، سوى القاضي أبي يعلى بن الفراء فإنه أثبت هذه الصفة لله عز وجل محتجاً بحديث الباب، فقال – بعدما أورد الحديث –: (اعلم أَنَّهُ غير ممتنع إطلاق صفة «القراءة» عَلَى اللَّه سُبْحَانَهُ، كَمَا أَنَّهُ غير ممتنع إطلاق صفة «الكلام» عَلَيْهِ، فنقول: قرأ ويقرأ، كَمَا نقول: تَكَلَّمَ ويَتَكَلَّمُ، وقد قَالَ اللَّه سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ [القيامة:١٨]، فوَصَفَ نَفسَه بذلك ..)[١].

وفي احتجاج أبي يعلى بالآية على إثبات صفة «القراءة» لله عز وجل نظر، فإن المراد بقوله: ﴿قَرَأْنَاهُ﴾ أي: قرأه المَلَك وهو جبريل عليه السلام، وأضيفت «القراءة» في الآية إلى الله عز وجل لأنها كانت بأمره، والفعل قد يضاف إلى الآمِرِ به كما يضاف إلى فاعله، وهذا معروف مشهور عند أهل اللغة.

ولم أر من المفسرين من أضاف «القراءة» في الآية إلى الله عز وجل حقيقة، والله أعلم.

---

(١) إبطال التأويلات» (ص٤٤٧-٤٤٨)

المبحث التاسع والعشرون

ما ورد في صفة استطابة الروائح

قال البخاري في «صحيحه» (٣/٢٤):

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ[1] فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ المِسْكِ»**.

❖ تخريج الحديث:

هذا حديثٌ متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، ومروي عنه في «الصحيحين» من طرق:

- فأخرجه البخاري (٧/١٦٤)، ومسلم (٢/رقم١١٥١) من طريق الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، به.
- وأخرجه أيضاً البخاري (٣/٢٦)، ومسلم (الموضع السابق) من طريق عبد الملك بن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي صالح الزيَّات، عن أبي هريرة، به.
- وأخرجه أيضاً البخاري (٩/١٤٣)، ومسلم (الموضع السابق) من طرقٍ عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.
- وأخرجه أيضاً مسلم (الموضع السابق) من طريق أبي سِنَان ضرارِ بنِ مُرَّةَ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، فزاد في الإسناد: «أبي سعيد».
- وأخرجه أيضاً البخاري (٩/١٥٧) من طريق شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة به.

---

(١) **الخُلُوف** – بضم الخاء على الصحيح المشهور –: تَغَيُّرُ رائحة الفمِ؛ لإمساك الصائم عن الطعامِ والشرابِ. يقال: خَلَفَ فَمُه يخلُفُ خُلُوفاً: إذا تغيَّر، ومثله: خلَفَ اللَّحمُ: إذا أَرْوَح وتغيَّرَ.

قال الخطابي: (أصحابُ الحديثِ يقولون: «خَلُوف» – بفتحِ الخاءِ –، وإنَّما هو «خُلُوف» – مضمومة الخاءِ –، مصدر خَلَفَ فَمُهُ يخلُفُ خُلُوفاً: إذا تَغَيَّرَ. فأَمَّا الخَلُوفُ – بفتحها – فهو الذي يَعِدُ ثُمَّ يُخْلِفُ).

ينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٧/١٧١)، و«غريب الحديث» للخطابي (٣/٢٣٩)، و«الصحاح» للجوهري (٤/١٣٥٦)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/٢١٠)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/٦٧)، و«طرح التثريب» (٣/٢١٢ ط. دار البدر).

الدراسة الموضوعية:

استدل بعض أهل العلم بهذا الحديث على ثبوت صفة «**استطابة الروائح**» لله عز وجل، وهي من صفاته الفعلية الخبرية، التي انفردت بها السنة النبوية.

قالوا: فالله عز وجل يستطيب ما يشاء من الروائح، ويُفَضِّلُ بعضها على بعض، وقد أخبر النبي ﷺ في هذا الحديث أن الله عز وجل يستطيب رائحة فم الصائم عند تغيُّرِه، وأنها أطيب عنده من رائحة المسك، الذي هو أطيب الطيب وأزكاه.

واستطابته سبحانه لخُلُوف فمِ الصائم استطابة حقيقية تليق به سبحانه لا نعلم كيفيتها، وليست كاستطابة المخلوقين للروائح، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء.

وأقدم مَن رأيتُه تكلَّم عن هذه المسألة العلامة ابن القيم رحمه الله، فإنه قال: (من المعلوم أنَّ أطيبَ ما عند النَّاس من الرائحةِ رائحةُ المسْكِ، فمثَّل النبيُّ ﷺ طِيبَ هذا الخُلُوف عند الله تعالى بِطِيبِ رائحةِ المسْكِ عندنا وأعظم.

ونسبة استطابة ذلك إليه سبحانه وتعالى كنسبة سائر صفاته وأفعاله إليه، فإنها استطابة لا تماثل استطابة المخلوقين، كما أنَّ رِضَاهُ وغَضَبُهُ وفَرحُهُ وكراهتُه وحبُّه وبغْضُه لا تماثل ما للمخلوق من ذلك، كما أنَّ ذاتَه سبحانه وتعالى لا تُشبِه ذواتَ خَلقِه، وصفاتَه لا تشبه صفاتهم، وأفعاله لا تشبه أفعالَهم.

وهو سبحانه وتعالى يستطيب الكَلِمَ الطَّيِّبَ فيَصعَدُ إليه، والعملَ الصالحَ فيرفَعُه، وليست هذه الاستطابة كاستطابتنا)(١).

وقد أنكر أهل التعطيل هذه الصفة لله عز وجل، وقالوا: إن الله منزَّهٌ عنها؛ (لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيبه، وتنفِرُ عَن آخر فتستقذره والله تعالى يتقدَّسُ عن ذلك)(٢)، ولأن (الباري سبحانه لا تتفاضل في حقه المدرَكَات بالحواس؛ الطَّيِّب والتَّفِل، ولا بالمحبة ولا بالكراهية، من جهة الملائمة والموافقة؛ لاستحالة كل ذلك

(١) «الوابل الصيب» (ص٦٢-٦٤).

(٢) «المعلم بفوائد مسلم» للمازَري (٦١/٢).

عليه)[1]، و(لأنَّ علم الله تعالى إنَّما يتعلق بالأشـــياء على ما هي عليه، وإذا كانت متغيرة فلا يتعلق علم الله تعالى بها إلَّا متغيرة)[2].

وقالوا: إنَّ قولَه في الحديث: «خُلُوفُ فمِ الصَّائم أطْيَبُ عند الله من ريح المِسْك» هو من باب المجاز والاستعارة؛ لأنَّ العادةَ فِينَا جَرَت بتقريب الروائح الطيبة منَّا، فاستعير ذلك في الصوم؛ لتقريبه من الله سبحانه، والمعنى أن خُلُوفَ فمِ الصَّائم أطيبُ عند الله من ريح المِسْكِ عندكم، أي إنَّه يَقرُبُ إليه أكثر من تقريب المِسْكِ إليكم، وهذا يتضمن الثناء على الصائم، والرضا بفعله[3].

وقد رد العلامة ابن القيم رحمه الله هذا التأويل فقال: (ثم ذكر ابن الصلاح كلام الشُرَّاح في معنى طِيبِه، وتأويلَهم إيَّاه بالثَّناء على الصائِم والرِّضَى بفعلِه، على عادة كثيرٍ منهم بالتأويل من غير ضرورة، حتى كأنَّه قد بورك له فيه، فهو موكَّلٌ به.

وأيُّ ضرورةٍ تدعو إلى تأويل كونه أطيب عند الله من ريح المسك بالثناء على فاعلِه والرِّضا بفعله، وإخراج اللفظ عن حقيقته؟.

وكثير من هؤلاء يُنشِئ للَّفظ معنى، ثم يَدَّعِي إرادة ذلك المعنى بلفظ النص، من غير نظرٍ منه إلى استعمالِ ذلك اللَّفظ في المعنى الذي عيَّنَه، أو احتمالِ اللغة له.

ومعلوم أن هذا يتضمن الشهادة على الله تعالى ورسوله ﷺ بأنَّ مرادَه من كلامِه كَيتَ وكَيتَ، فإن لم يكن ذلك معلوماً بوضعِ اللَّفظ لذلك المعنى، أو عُرْفِ الشَّارِع ﷺ وعادتِه المطَّرِدَة أو الغالبة باستعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى، أو تفسيره له به وإلا كانت شهادة باطلة، وأدنى أحوالها أن تكون شهادة بلا علم ..). ثم قال: (ثم إنَّ تأويلَه لا يرفع الإشكال، إذ ما استشكله هؤلاء من الاستطابة يلزم مثله الرضا، فإن قالوا: رضاه ليس كرضا المخلوقين، فقولوا: استطابته ليس كاستطابة المخلوقين، وعلى هذا جميع ما يجيء من هذا الباب)[4].

---

(١) «عارضة الأحوذي» لابن العربي (٢٩٤/٣).

(٢) «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد (١٥٢/٣).

(٣) ينظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٩٤٠/٢)، و«المعْلِم» للمازري (٦١/٢-٦٢)، و«المفهم» للقرطبي (٢١٥/٣-٢١٦)، و«شرح الإلمام» لابن دقيق العيد (١٥٢/٣-١٥٣) مهم، و«طرح التثريب» للعراقي (٢١٢/٣-٢١٤) مهم، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠٥/٤-١٠٦).

(٤) «الوابل الصيب» (ص٦٢-٦٤).

وقال شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله معلقاً على قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح»[1] عند شرحه لهذا الحديث: (اخْتُلِف في كون الخُلُوف أطيبُ عند الله من ريحِ المِسْكِ مع أنَّه سبحانَه وتعالى منَزَّهٌ عن استطابة الروائح، إذ ذاك من صفات الحيوان) قال حفظه الله معلِّقاً: (قوله: "مع أنه سبحانه وتعالى منزه عن استطابة الروائح"، هذا الجزم من الحافظ رحمه الله بنفي صفة «الشم» عن الله تعالى - الذي هو إدراك المشمومات - لم يذكر عليه دليلاً إلا قوله: "إذ ذاك من صفات الحيوان"، وهذه الشبهة هي بعينها شبهة كل من نفى صفة من صفات الله سبحانه؛ من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وهي شبهةٌ باطلةٌ، فما ثبت لله تعالى من الصفات يُثبَتُ له على ما يَلِيقُ به ويختص به، كما يُقالُ ذلك في سمعِه وبصرِه وعلمِه وسائرِ صفاتِه)[2].

فالمقصود أن تأويل قوله ﷺ مخبراً عن ربِّه عز وجل بأنَّ خُلُوفَ فمِ الصَّائِم أطيبُ عنده من ريح المسك، بأنه مجاز عن القبول والثناء والرضا هو تأويل باللازم صرف للكلام عن ظاهره من غير حاجة، إلا دعوى التشبيه التي يدَّعيها نفاة الصفات، وإلا فأي محذور في أن نثبت لله عز وجل أنه يستطيب ما يشاء من الروائح، على الوجه اللائق به سبحانه، ليست كاستطابة المخلوقين؟، فيجمع العبد في ذلك بين إثبات الصفة لله عز وجل، مع نفي التشبيه والتمثيل، وهذا هو المنهج الحق الذي عليه أهل السنة في باب الصفات.

لكن ينبغي التفريق بين وصف الله عز وجل بـــ«استطابة ما يشاء من الروائح»، وبين وصفه سبحانه بـ«الشم»، فإن الأولى منصوص عليها في الحديث، بخلاف «الشم»، فيتوقف في وصف الله به؛ لعدم ورود الدليل على ذلك، والصفات توقيفية، وإن كانت صفة «الشم» جائزة على الله عز وجل، وليست مستحيلة عليه، ولكن الشأن في ورود النص في وصف الله عز وجل بها.

ولا يلزم من إثبات صفة «استطابة الروائح» لله عز وجل، أن يوصف سبحانه بـــ«الشم»، كما قاله بعض العلماء[3]، وكأنهم لم يتصوروا استطابة الروائح إلا أن تكون شماً، فجوزوا وصف الله عز وجل بذلك، أخذاً من هذا الحديث، وفي هذا نظر ظاهر، فإن ألفاظ الصفات توقيفية، لما قدمته آنفاً.

(١) (١٠٥/٤).

(٢) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٣٠-٣١).

(٣) ينظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣٥/٦).

قال ابن أبي العزّ الحنفي رحمه الله: (ليس لنا أن نَصِفَ الله تعالى بما لم يَصِف به نفسَه، ولا وَصَفه به رسولُه ﷺ؛ نَفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متَّبِعون لا مبتَدِعون، فالواجب أن يُنظَر في هذا الباب - أعني باب الصفات -، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه اللهُ ورسولُه نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يُعتَصم بها في الإثبات والنفي، فنُثبِتُ ما أثبتَه اللهُ ورسولُه من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيُها ولا إثباتُها فلا تُطلَق حتى يُنظَر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحاً قُبِلَ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النُّصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائِن تُبَيِّن المرادَ والحاجةَ مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك)(١).

وقال الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله: (استدل بعض العلماء من هذا الحديث على أن الله تعالى يوصف بالشم، وهذا ليس بصريح، ولذلك لا يجوز الجزم به لعدم الصراحة، إذ قد يكون إدراك الله لهذه الرائحة عن طريق العِلم، لا عن طريق الشم، وهذه الصفة من الصفات الخبرية المحضة وما دامت لم ترد صريحة فإن الأجدر بالإنسان الإمساك، ويقول: إن كان هذا الحديث يدل على ذلك فهو حق، وإن كان لا يدل فليس لنا أن نثبت ما لم يدل عليه النص، وحسبنا ما كان من الصحابة ﷺ فإنهم لم يبحثوا في هذه المسألة)(٢) .

وقال شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله: (وصفة «الشم» ليس في العقل ما يقتضي نفيها، فإذا قام الدليل السمعي على إثباتها وجب إثباتها على الوجه اللائق به سبحانه، وهذا الحديث ليس نصاً في إثبات «الشم»، بل هو محتمل لذلك، فلا يجوز نفيه من غير حجة، وحينئذ فقد يقال: إن صفة «الشم» لله تعالى مما يجب التوقف فيه لعدم الدليل البيّن على النفي أو الإثبات؛ فليتدبر، والله أعلم بمراده ومراد رسوله ﷺ)(٣).

فالواجب الوقوف من نصوص الصفات إطلاقاً ونفياً، والله أعلم.

(١) «شرح الطحاوية» (٢٦١/١).

(٢) «التعليق على صحيح مسلم» (٤٥٤/٥).

(٣) «تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري» (ص٣١).


الخاتمة

خاتمة البحث

الحمد لله في مفتتح الأمر ومختتمه، فله الحمد سبحانه على ما مَنَّ به ويَسَّر، وأعان ووفَّقَ، من إكمال هذا البحث على هذا النحو، وقد اشتمل على جملةٍ وافرةٍ من الأحاديث النبوية المتعلّقة بـ«صفات الله عز وجل» التي انفردت بذكرها السنة النبوية، وبلغت عِدَّتُها مائتين وأربعةَ عشَرَ حديثاً، انتخبتُها من مصادر السنة المختلفة، من الصِّحَاح والسُّنَن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، غير متقيّدٍ فيها بمصدرٍ معيَّن، ثم أدرجتُ كلَّ حديثٍ منها في بابه المتعلِّق به، فضممت النظير إلى نظيره، والمثيل إلى مثيله، مجتهداً في إصابة المعنى المراد، مستبصراً بشروح الأئمة وإفاداتهم.

هذا، وقد بذلتُ جهدي، واستفرغتُ وُسْعِي في الكلام على أحاديث البحث تخريجاً ودارسةً وحكماً، مستنيراً في ذلك كلِّه بأقوال الأئمة الجهابذة النُّقَّاد، فهم أصحابُ الفَنِّ وأربابُ الصَّنْعَةِ، متوَخِّيَاً الحذر من الوقوع في مزالق الزَّلل، ومواطن العِلَل، مستحضراً خطورة الكلام في الوحي المنَزَّلِ، وأيُّ جُرْمٍ أعظم من أن يُنْسَبَ للوحي ما ليس منه، أو يُنْفَى عنه ما هو منه؟، فتحريتُ الصواب -قدر المستطاع- في الحكم والدراسة، والله وحده الذي يتولى السرائر، ويعلم ما تُكِنُّه الضمائر، ولا أزعم أني أصبتُ في جميع ما ذكرتُ، فما لي إلى ذلك من سبيل، وكيف يتم لي ذلك وأنا الناقص الضعيف؟، لكن حسبي أن بذلتُ غاية جهدي في البحث والتنقيب، والمعصوم من عُصِمَ، ورحم الله القائل:

والكَامِلُ الله في ذَاتٍ وفي صِفَةٍ ونَاقِصُ الذَّاتِ لم يَكْمُلْ لَه عَمَلُ

هذا، وقد استفدتُ من خلال هذا البحث جملة من الفوائد المنهجة والعلمية، والتي منها:

١- أهمية العناية بنصوص الوحيين، حفظاً وفقهاً واستدلالاً واستنباطاً، فهما مصدرا التشريع، وفي التمسك بهما عصمة من الضلالة، فالاشتغال بهما من أجل المطالب وأعظم الغايات.

ولا شك أن من القصور والتقصير في طالب علم الحديث أن يظلَّ عاكفاً على دراسة الأسانيد، وجمع الطرق، وتتبع أحوال الرجال، دون عناية بمعرفة معاني تلك الأحاديث، وما اشتملت عليه من فقهٍ وأحكامٍ، فالواجب على طالب علم الحديث أن يجمع بين الصنعة الإسنادية (الرواية)، وبين الدراسة الموضوعية (الدراية)، وبقدر عنايته بهما يكون تميزه ونبوغه، والجمع بين حفظ الحديث وروايته، ومعرفة فقهه ودرايته هو دأب أئمة الحديث المتقدِّمين، كمالكٍ والشافعي والثوري وابن مهدي وأحمد وغيرهم، وأقوالهم وأحوالهم في ذلك مأثورة مشهورة.

٢- تبين لي من خلال تعاملي مع جملة من الأحاديث المعلَّة أهمية علم «العلل»، ووعورة مسلكه، وضرورة التأني في ذكر الأوجه وتفاريعها، فكثيراً ما يقع بعضُ الباحثين في الغَلَط بسبب تصحيف في الإسناد، أو سقط في السياق، فيَظن أنه قد وقع على وجهٍ جديد من وجوه الاختلاف، بينما لا يعدو كونه تصحيفاً وسقطاً، فدِقَّةُ النَّظَر، ونَبَاهَةُ الباحث ويقظتُه، من أهم الصفات التي ينبغي أن يتصف بها دارس أحاديث العلل.

٣- أهمية العناية بتحرير ألفاظ المتون، لا سيما اللفظ الذي ينبني عليه حكم شرعي – سواء كان حكماً اعتقادياً أو عملياً –، فكم بني من حكمٍ على لفظٍ غير محفوظ.

٤- ظهر لي من خلال دراستي لأحوال عدد من الرواة المختلف فيهم أهمية علم «الجرح والتعديل»، فهو من علوم السنة المهمة، وله أصوله وقواعده، وله أيضاً أئمَّتُه ونُقَّادُه، فالعناية بتحرير قواعده، ومعرفة مناهج أئمته، من أهم ما ينبغي لطالب علم الحديث معرفته والعناية به.

٥- أهمية فهم عبارات الأئمة النقاد في التصحيح والتضعيف، وأهمية التفريق بين تصحيح الحديث من حيث معناه وما دل عليه، وبين تصحيحه من حيث الرواية والإسناد، فقد يُصَحِّحُ النَّاقِدُ معنى الحديث وما دلَّ عليه ويظن الناظر أنه يصحح لفظه، ومن أمثلة ذلك ما ذكرتُه عند الكلام على حديث أم الطفيل في حديث الصورة، الذي فيه أن النبي ﷺ رأى ربَّه عزَّ وجلَّ في النوم في صورةِ شابٍّ، وهذه المسائل المهمة التي ينبغي للباحث التنبه لها.

٦- سلامة الأمة الإسلامية من الانحراف في باب: الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته طوال القرن الهجري الأول، وكان من منهجهم العظيم: تلقي النصوص بالقبول والتسليم، والفهم والتعظيم.

٧- أن من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو أثبته له رسوله ﷺ في سنته، والوقوف عند ذلك، فصفات الله عز وجل توقيفية لا مدخل للعقل فيها، فالله لا يقاس بخلقه، ومن هنا يبرز سلامة منهج أهل السنة والجماعة الذي ساروا عليه في إثبات الصفات.

٨- أن من أعظم الأصول التي سار عليها أهل السنة والجماعة مع نصوص الصفات: (الإقرار) و(الإمرار)، فهم يُقِرُّون بالصفة ويؤمنون بها على ما جاءت في نصوص الكتاب والسنة، ثم يُمِرُّونَهَا غير متعرِّضين لها بتمثيلٍ أو تكييفٍ، أو تحريفٍ أو تأويلٍ يخالف ظاهرها، فكان منهجهم واضح الأصول، سالماً من التعارض والتناقض، خالياً من الغموض والاضطراب.

٩- تبيَّن لي من خلال البحث الاختلاف الكبير في التعامل مع «السنة النبوية» – عنايةً واستدلالاً –

بين أهل السنة والمتكلمين، فأهل السنة من منهجهم تعظيم أحاديث رسول الله ﷺ متى ثبتت، وعدم التفريق بين ما كان منها متواتراً أو آحاداً، بل إذا صح الحديث عندهم عن رسول الله ﷺ أخذوا به مَسَلِّمين له، معتَقِدِين ما فيه، وأما المتكلمون فبالغوا في تعظيم العقل حتى جعلوه حاكماً على نصوص الوحي، ومقدَّماً عليها عند التعارض، ومن منهجهم في نصوص الاعتقاد التفريق بين المتواتر والآحاد، ومن منهجهم أيضاً أن الحديث إذا خالف أصلاً من أصولهم الفاسدة ردُّوه، إما بالطعن في إسناده بأدنى مَطْعَن، وإما بإبطال دلالته؛ بتأويله تأويلاً يخالف ظاهره.

١٠- كما ظهر لي من خلال التعامل مع بعض مصنَّفات المتكَلِّمين الضَّعْفُ الواضح في عنايتهم بالسنة النبوية ومعرفتهم بها، فحشوا كتبهم بالتأويلات العقلية، والآراء الفلسفية، وأعرضوا عن الآثار النقلية، حتى قلَّت عنايتهم بها، فمن غير العَجَب أن تجد الواحد منهم إذا استدل بحديثٍ عزاه إلى غير «الصحيحين» مع أنه مخرَّجٌ فيهما، وربما أنكر وجود لفظةٍ في حديثٍ ما وهي مخرجة في أُمَّات كتب الحديث المشهورة، وقد تجده يسوق المتن المشهور بلفظ غير مشهور، وقد يحتج بالحديث الموضوع الذي تنادي ألفاظه بوضعه غافلاً عن وضعه، ونحو ذلك مما لا تخطئه عين الناظر في كتبهم الكلامية.

١١- تناول البحث جملةً من «الصفات الإلهية» - الذاتية والفعلية — مما انفردت بذكره السنة النبوية، فبلغ مجموع «الصفات الذاتية» المدروسة أحاديثها في هذا البحث: عشرين صفة، بينما بلغ مجموع «الصفات الفعلية» تسعاً وعشرين صفة.

فالصفات الذاتية التي ثبتت بالدراسة الحديثة هي: الأصابع، الأنامل، الكفُّ، السَّاعِد، القَدَم، الساق، الحقو، الصورة، العينين، الجمال، السيادة، الطيب، الوتر.

وأما الصفات الذاتية التي لم تثبت فهي: «الشمال» ليد الله الأخرى، الذراع، المنكب، الصدر، اللهاة والأضراس، الشخص[١]، النظافة.

والصفات الفعلية التي ثبتت بالدراسة الحديثية هي: الاحتجاب، الأَذَن، الفَرَح، البَشْبَشَة، الضحك، التَدَلّي، الدُّنُو، النزول (في الثلث الأخير من كل ليلة، وفي عشية عرفة)، التردد عن قبض نفس المؤمن، الحثو، الحرف والصوت في كلام الله عز وجل، الخط والكتابة، الدِّين، الرِّفق، السكوت، الصبر، العدل، غَرْس الجنَّة، الغيرة، الكَنَف، المباهاة، المسْح باليد، الملل، استطابة الروائح.

---

(١) لم تثبت من جهة (الدراية) لا من جهة (الرواية)، وقد سبق بيان ذلك في الدراسة الموضوعية لأحاديث الصفة.

وأما الصــفات الفعلية التي لم تثبت فهي: النزول يوم الجمعة وليلتها، والنزول ليلة النصــف من شعبان، والجود، والاستلقاء، والهرولة[1]، والقراءة.

وأهم التوصيات التي أوصي بها:

١) العناية بإبراز موقف السلف من الصفات الإلهية، لكثرة الخوض فيها قديماً وحديثاً.

٢) العناية بدراسة أحاديث العقائد، خاصة وأنها لم تخدم خدمة حديثية تليق بها.

٣) العناية ببيان منهج المتكلمين مع «السنة النبوية» وتعاملهم معها.

هذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي من خلال هذا البحث المتواضع،
سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به كاتبه وقارئه،
وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مقرِّباً إليه في جنَّات النَّعيم،
والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه

(١) لم تثبت من جهة (الدراية) لا من جهة (الرواية)، وقد سبق بيان ذلك في الدراسة الموضوعية لأحاديث الصفة.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات

الآيـة	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِم غيرُ مَأْمُونٍ﴾	٢٧	٩٩٢
سورة القيامة [٧٥]		
﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾	١٨	١١٦١
﴿وَالْتَفَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾	٢٩	٣٠٧
سورة النبأ [٧٨]		
﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابَاً﴾	٤٠	٩٩٧
سورة النازعات [٧٩]		
﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۝ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٥-١٦	٨٨٧
سورة التكوير [٨١]		
﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾	٢٣	٧١٠
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٩	١٨-١٩
سورة الانفطار [٨٢]		
﴿كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بالدِّينِ﴾	٩	٩١٧
سورة المطففين [٨٣]		
﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	٦١٤ و٦١٥
سورة الانشقاق [٨٤]		
﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾	٢	٦٢٩
﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾	١٧	٥٧
سورة الطارق [٨٦]		
﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدَاً ۝ وَأَكِيدُ كَيْدَاً﴾	١٥-١٦	١١١٢
سورة الفجر [٨٩]		
﴿وَالشَّفْعِ وَالوتْرِ﴾	٣	٥٦٥
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾	٢٢	٢٠

الآيـة	رقمها	الصفحة
<u>سورة الإخلاص [١١٢]</u>		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾	١-٤	٨٣ و٥٦٦ و٧٩٨ و١٠٨٩

فهرس الأحاديث

(مرتبٌ على الأطراف)

طرف الحديث	الصفحة
إنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَاهَى المَلَائِكَةَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ	١٠٧٣
إنَّ اللَّهَ تبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ بِيَمِينِهِ	١٠٩٦
إنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَد نَظَرَ إِلَيكُم فِي جَمعِكُم هَذَا	١٠٦٩
إنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَرَأَ طه ويَس	١١٥٢
إنَّ الله تَعَالَى بَاهَى بِالنَّاسِ يَومَ عَرَفَةَ عَامَّةً	١٠٧٠
إنَّ الله جَلَّ وَعَزَّ يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، وَلَهُ فِي كلِّ سَمَاءٍ كُرسِيٌّ	٢٠٣
إنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الجُود	٨٠٩
إنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ	٥٢٩
أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَاهَى مَلَائِكَتَهُ بِعَبِيدِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَامَّةً	١٠٦٧
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَوَّادٌ كَرِيمٌ	٨٢٩
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا	٩٣٩
إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَن يَنَامَ	٥٧١
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا قَضَى خَلقَهُ استَلقَى	١١٢٨
إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي المَلَائِكَةَ بِأَهلِ عَرَفَاتٍ	١٠٥٢
إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي مَلَائِكَتَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِأَهلِ عَرَفَةَ	١٠٤٦
إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَتَدَلَّى فِي جَوفِ اللَّيلِ	٧١٩
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنزِلُ فِي كُلِّ لَيلَةِ جُمُعَةٍ	٧٩٥
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنزِلُ لَيلَةَ النِّصفِ مِن شَعبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا	٧٦٤
إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يومَ خَلَقَ آدَمَ قَبَضَ مِن صُلبِهِ قَبضَتَينِ	١٣٥
إنَّ اللَّهَ قَالَ: مَن عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَد آذَنتُهُ بِالحَربِ	٨٠٢
إنَّ اللَّهَ وِترٌ يُحِبُّ الوِترَ، فأَوتِرُوا يَا أَهلَ القُرآنِ	٥٤٢
إنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالطَّائِفِينَ	١٠٧٦
إنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالنَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَامَّةً	١٠٦٥
إنَّ اللَّهَ يُدنِي المؤمِنَ فَيَضَعُ عَلَيهِ كَنَفَهُ	١٠٣٧
إنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَغَيرَةُ اللَّهِ أَن يَأتِيَ المؤمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ	١٠٢١
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ جِبرِيلَ عليه السلام: هَل رَأَيتَ رَبَّكَ؟	٥٩٩
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَ أُمَيَّةَ بنَ أَبِي الصَّلتِ فِي شَيءٍ مِن شِعرِهِ	٢٣٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحتَجِرُ حَصِيراً بِاللَّيلِ فَيُصَلِّي عَلَيهِ	١١٠٩
إنَّ أهلَ الجنَّة يَدخُلُونَ على الجَبَّار كلَّ يَومٍ مرَّتَينِ	١١٦٠

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة
لَمَّا خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الخَلقَ وَقضَى القَضِيَّةَ	١٤١
لَمَّا عُرِجَ بِإِبرَاهِيمَ رَأَى رَجُلاً يَفجُرُ بامرأةٍ	٩٨٦
لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ	٨٩٢
لَمَّا كَانَ يَومُ حُنَينٍ، آثَرَ النَّبِيُّ ﷺ أُنَاساً فِي القِسمَةِ	٩٩٥
اللهُ أَفرَحُ بِتوبَةِ عَبدِهِ مِن أَحَدِكُم سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ	٦٣٦
لَيسَ أَحدٌ أَصبَرَ عَلَى أَذىً سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ	٩٦٤
مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ	٩٥٠
مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ أَن يَتَغَنَّى بِالقُرآنِ	٦٢٠
مَا بَعَثَ اللَّهُ مِن نَبِيٍّ إِلَّا أَنذَرَ قَومَهُ الأَعوَرَ الكَذَّابَ	٤٨٠
مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِن طَيِّبٍ	١٠٩
مَا مِن أَحَدٍ أَغيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِن أَجلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ	١٠٢٢
مَا مِن دَمعَةٍ تَقَعُ مِن عَينِ يَتِيمٍ إلا وَقَعَت فِي كَفِّ الرَّحمَنِ	١١٧
مَا مِن قَلبٍ إِلاَّ وَهُوَ بَينَ أُصبُعَينِ مِن أَصَابِعِ رَبِّ العَالَمِينَ	٣٦
مَا مِن مَرِيضٍ يَقُولُ: سُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ الرَّحمَنِ	٩١٥
مَا مِن يَومٍ أَكثَرَ مِن أَن يُعتِقَ اللهُ فِيهِ عَبداً مِنَ النَّارِ	٧٣١ و١٠٤٥
مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ أَعلَمُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ بَعدَ النَّبِيِّينَ وَالمرسَلِينَ	١٠٧٥
مَن تَقَلَّدَ سَيفاً فِي سَبِيلِ الله قَلَّدَهُ اللَّهُ وِشَاحاً فِي الجَنَّةِ	١٠٧٩
مَن فَاوَضَ الحَجَرَ فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ كَفَّ الرَّحمَنِ عز وجل	١١٤
مَن قَاتَلَ فَليَجتَنِبِ الوَجهَ، فَإِنَّ صُورَةَ وَجهِ الإِنسَانِ عَلَى صُورَةِ وَجهِ الرَّحمَنِ	٤١٢
مَن قَرَأَ حَرفاً مِن كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَة	٨٦٥
مَن مَسَحَ الرُّكنَ فَكأَنَّمَا وَضَعَها فِي كَفِّ الرَّحمن عزَّ وجلَّ	١١٥
مَن وَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيئاً مِن أَمرِ المسلِمِينَ فَاحتَجَبَ	٥٧٨
مَن وَلِيَ مِن أَمرِ النَّاسِ شَيئًا فَاحتَجَبَ دون حاجتهم	٥٨٨
مَه، عَلَيكُم مَا تُطِيقُونَ مِنَ الأَعمَالِ	١١٠٧
مُوسَى اللَّهِ أَحَدُّ مِن مُوسَاكَ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِن سَاعِدَيكَ	١٩٤
نَجِيءُ نَحنُ يَومَ القِيَامَةِ عَن كَذَا وَكَذَا	٦٧١
نِعمَ اليَومُ يَومٌ يَنزِلُ اللهُ فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا	٧٥٩
نعَم، هَل تُضَارُّونَ فِي رُؤيَةِ الشَّمسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوءٌ لَيسَ فِيهَا سَحَابٌ؟	٤٤٠
هَبَطَ إِلَيَّ جِبرِيلُ فَأَخبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ بَاهَى بِي وبك يا عبَّاس	١٠٨٤

طرف الحديث	الصفحة
هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ اليَومَ لَم يُفتَح قَطُّ إِلَّا اليَومَ	٨٦٤
هَل تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ؟،	٤٣٩
هَل تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ لَيسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟	٦٧٠
والَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطيَبُ عِندَ اللهِ تَعَالَى مِن رِيحِ المِسكِ	١١٦٣
وَعَدَنِي رَبِّي أَن يُدخِلَ الجَنَّةَ مِن أُمَّتِي سَبعِينَ أَلفاً	٨٣٩
وَعَدَنِي رَبِّي أَن يُدخِلَ الجَنَّةَ مِن أُمَّتِي سَبعِينَ أَلفاً	٨٥٨
يَا أُمَّ سَلَمَةَ إِنَّهُ لَيسَ آدَمِيٌّ إِلاَّ وَقَلبُهُ بَينَ أُصبُعَينِ مِن أَصَابِعِ الله	٦٠
يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدٌ أَغيَرَ مِنَ اللهِ أَن يَرَى عَبدَهُ أَو أَمَتَهُ تَزنِي	١٠٢٣
يَا أَهلَ القُرآن أَوتِرُوا، فَإِنَّ الله وِترٌ يُحِبُّ الوِتر	٥٥٣
يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مِنَ الأَعمَالِ مَا تُطِيقُونَ	١١٠٩
يَا عَائِشَةُ، إِنَّ الله رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ فِي الأَمرِ كُلِّهِ	٩٢١
يَجمَعُ اللهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ لِمِيقَاتِ يَومٍ مَعلُومٍ	٢٧٥
يُحشَرُ النَّاسُ يَومَ القِيَامَةِ عُرَاةً غُرلاً بُهماً	٨٧٥ و٩١١
يَدخُلُ أَهلُ الجَنَّةِ عَلَى طُولِ آدَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ	١٦٤
يَضحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَينِ يَقتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدخُلَانِ الجَنَّةَ	٦٦٧
يَطوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَومَ القِيَامَةِ	١٢٤
يُقبِلُ الجَبَّارُ تَعَالَى يَومَ القِيَامَةِ، فَيَثنِي رِجلَهُ عَلَى الجِسرِ	٢٢٧
يقول الله تعالى: إِذَا تَقَرَّبَ العَبدُ إِلَيَّ شِبراً تَقَرَّبتُ إِلَيهِ ذِرَاعاً	١١٢٠
يَقُولُ الله تَعَالَى: أَنَا عِندَ ظَنِّ عَبدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي	١١١٩
يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي كُلُّكُم ضَالٌّ إِلاَّ مَن هَدَيتُ	٨١٦
يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَومَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ	٨٧٤
يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَن جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشرُ أَمثَالِهَا وَأَزِيدُ	١١٢١
يَكشِفُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَن سَاقِهِ وَنَخِرُّ لَهُ سُجَّداً	٢٩٧
يَكشِفُ رَبُّنَا عَن سَاقِهِ، فَيَسجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤمِنٍ وَمُؤمِنَةٍ	٢٧٣
يَنزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا	٧٤٢
يَنزِلُ ربُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيلَةَ النِّصفِ مِن شَعبَانَ	٧٨٣
يَهبِطُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا إِلَى عِبَادِهِ فِي لَيلَةِ النِّصفِ مِن شَعبَانَ	٧٨٨

فهرس الأحاديث

(مرتبٌ على المسانيد)

طرف الحديث **الصفحة**

مسند عبد الله بن عمرو بن العاص

مسند عبد الله بن مسعود

مسند عتبة بن عبد السلمي

مسند عقبة بن عامر الجهني

مسند علي بن أبي طالب

مسند أبي عبيدة بن الجراح

مسند أبي مريم الأزدي

مسند أبي موسى الأشعري

مسند أبي هريرة

طرف الحديث	الصفحة

مسند أم الطفيل

مسند أم سلمة

مرسل حجاج بن فرافصة

فهرس الرواة المترجم لهم

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة
الحسن بن علي بن محمد الحُلوَاني الخلَّال	٢٠٩
الحَسَنُ بنُ موسى الأَشيَب	١٥٤
الحُسَينُ بنُ عَبَّادٍ البغدادي	٢٩٨
الحُسينُ بنُ محمَّدٍ بن بَهرام التميمي المرُّوذي	٥٨٩
الحَكَمُ بنُ نافعٍ البَهرَانيُّ، أبو اليمان	٦٨٤
حماد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي	١٨٥
حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دينار البصري	٦٠٠
حُمَيد بن أبي حُميد الطويل البصري	١٠١١
حميد بن أبي سويد المكي	١١٤
حميد بن الربيع بن حميد اللَّخمي	٣٤٩
خالد بن أبي يزيد بن سماك القرشي الحرَّاني	٢٧٩
خالد بن الهيَّاج بن بسطام البُرجُمي	٧٩٢
خالد بن إلياس العدوي المدني	٥٣٢
خالدُ بنُ مَعدانَ الكَلاعِيُّ	٦٨٧
خالد بن يزيد العُمَرِي المكي	١٠٦٩
داود بن أبي هند القشيري البصري	٩٤٤
دلهم بن الأسود بن عبداللَّهِ بن حاجِبِ العُقَيلِي	٣٨٩
الرَّبيع بن صَبيح السَّعدِي البصري	٤٧
الربيع بن نافع الحلبي، أبو توبة	٨٤٥
ربيعة بن أبي عبد الرحمن القرشي المدني (ربيعة الرأي)	٨٣٤
رجاء بن حَيوَة الكندي الفلسطيني	٩٥٢
روَّاد بن الجرَّاح العسقلاني	١٦٦
روح بن المسيب الكلبي البصري	١٣٦
رَوح بن عُبَادة بن العلاء القَيسي البَصري	٣٤٠
رَوحُ بنُ غُطَيفِ الثقفيُّ الجَزَرِيُّ	١٣٧
رَيحَانُ بنُ سعيدِ الناجي البَصرِيُّ	١٧٤
زُرَارَةُ بنُ أوفَىَ العَامِري الحَرَشِي	٦٠٥
زكريا بن أبي زائدة الهَمداني الكوفي	٥٥٦
زمعة بن صالح الجَنَدِي المكي	١٠٨١

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة

الراوي	الصفحة
محمَّد بن شاذان الجوهري البغدادي	٣٢٦
مُحَمَّد بن شَرِيك المكي	٩٥٥
محمَّد بن شُعيبٍ بن شابور الدمشقي	٥٨٥
محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي البصري	٥٩٤
محمد بن عبد بن عامر السمرقندي	٧٩٠
محمد بن عبدالرحمن ابن البَيْلَمَاني	٣٠٠
محمد بن عيسى بن حيان المدائني	٧٧٧
مُحَمَّد بن فُلَيح بن سُلَيمان الخزاعي المدني	١١٣٦
محمد بن كثير العَبدي البصري	٦٠٨
مُحَمَّد بن كعب القرظي	٨٦٨
مُحَمَّد بن مخلد بن حفص البَغدَادي	٢٩٧
محمد بن نعيم النيسابوري المديني	٣٢٦
محمد بن نهار بن أبي المحيَّاة التيمي	١٠٨٥
مُحَمَّد بن يزيد الحِزَامِي الكوفي	٢٩٣
محمد بن يزيد الحنفي	١٠٨٥
محمد بن يعقوب ابن الأخرم النيسابوري	٣٢٦
محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، أبو العباس الأصم	١٠٠٦
محمد بن يونس الكديمي	١١٥٩
مرزوق الباهلي البَصرِيّ	٧٥٦
مروان بن عُثمَانَ الأنصاريّ الزُّرقي المِدَني	٤٥٨
مسرُوق بن الأجدع الهمداني	٢٨٦
مسلم ابن عمران البطين	٢٥٢
مسلم بن يسار الجهني المدني	١١٠٢
المسيب بن شريك التميمي الكوفي	٧٩٠
المسيب بن واضح بن سرحان السلمي	٥٨٦
مصعب بن أبي ذئب	٧٨٥
مطرف بن عبدالله بن الشخير العامري	٥١٤
معاذ بن معاذ العنبري، أبو المثنى البصري القاضي الحافظ	٦٢
معاوية بن سلَّام بن أَبي سلَّام الحَبَشِي	٨٤٦

الراوي	الصفحة

الكنى

الراوي	الصفحة

الألقاب

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر المخطوطة والرسائل الجامعية التي لم تنشر:

١- «**أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث**»، للباحث: معوض بن بلال العوفي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، عام ١٤٠٠هـ.

٢- «**الاختلاف على الأعمش في كتاب "العلل" للدارقطني – تخريج ودراسة**» للباحث: خالد بن عبدالله السبيت، وإشراف: أ.د.محمد رياض قناوي، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام١٤٢١هـ.

٣- «**الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف**»، للباحث: جودي صلاح الدين النتشة، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٠٩هـ.

٤- «**تسعة مجالس من أمالي أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي (ت٤٩١هـ)**»، مخطوط محفوظ في المكتبة الظاهرية، ضمن مجموع برقم (٣٥) من مجاميع المدرسة العمرية، ويبدأ من (ق٧٨-٩٦).

٥- «**التلقيح لفهم قارئ الصحيح**»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الشهير بـ«سبط ابن العجمي» (ت:٨٤١هـ)، مخطوط بخط مؤلفه، سنة ٨٢٥هـ، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله أفندي بتركيا برقم (٤٣٥ و٤٣٦).

٦- «**جزء فيه مجالس من أمالي أبي الحسن علي بن عمر القزويني (ت٤٤٢هـ)**»، رواية: علي بن عبدالواجد الدينوري، مخطوط يقع في (١٥) ورقة، من محفوظات المكتبة الظاهرية برقم (١٢٢٧)، وعنها مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٩٦٥).

٧- «**جزء فيه مجلس من أمالي أبي نصر الغازي**»، لأبي نصر أحمد بن عمر بن محمَّد الأصبهانيُّ الغازي (ت٥٣٢هـ)، مخطوط يقع في (٦) ورقات، من محفوظات دار الكتب الظاهرية، بدمشق، ضمن مجموع برقم (١١٧٨).

٨- «**جزء فيه مجلس من إملاء الشيخ أبي الحسين نصر بن عبدالعزيز الفارسي المقرئ (ت٤٦١هـ)**»، رواية: أبي جعفر أحمد بن يحيى بن علي بن الجارود، مخطوط يقع في (٦) ورقات، (ومعه مجلسان من إملاء أبي زكريا عبدالرحيم بن أحمد البخاري).

٩- «**جزء فيه من أحاديث أبي عبدالله محمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ)**»، رواية: أبي علي محمد بن أحمد الميداني المعقلي (ت٣٣٦هـ)، مخطوط في (١٢) ورقة، وهو منشور في الشبكة العنكبوتية، ولم أعرف مصدره.

١٠- «**صفات الله تعالى الذاتية – جمعاً ودراسة–**»، للباحث: صالح بن محمد العيدان، لعبدالله بن عايض آل مسعود القحطاني، رسالة دكتوراه بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، إشراف: فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي.

١١- «**صفات الله تعالى الفعلية عند السلف وعند المخالفين دراسة عقدية**» للباحث: عبدالله بن عايض آل مسعود القحطاني، رسالة دكتوراه بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، إشراف: فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي.

١٢- «**الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس مما ليس في الكتب المشهورة**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مخطوط.

١٣- «**الفوائد المخرَّجة من أصول مسموعات أبي عثمان البحيري (ت٤٥١هـ)**»، خرَّجها له: أبو سعد سعيد بن محمد الشعيبي، رواية: أبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي، عن البحيري، مخطوط يقع في (٦٥) لوحة، من محفوظات دار الكتب الظاهرية برقم (٣٨١٠)، وتشتمل على تسعة أجزاء، فقد منها: الأول والخامس.

١٤- «**الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات الحسن بن أحمد المخلدي**»، لأبي محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن مخلد بن شيبان العدل المخلدي (ت٣٨٩هـ)، انتخاب: أبي عمرو محمد بن أحمد البحيري، رواية: أبي حامد أحمد بن الحسن بن محمد الشروطي النيسابوري الأزهري، مخطوط يقع في (٩٦) لوحة ضمن مجموع من مجاميع المدرسة العمرية، المحفوظة في المكتبة الظاهرية، رقم المجموع: (٣٨٢٠ عام) [مجاميع ٨٤]، ورقم المخطوط في المجموع: (٢)، ويبدأ من اللوحة (٢١٣) إلى (٣٠٨).

١٥- «**الفوائد المنتقاة الغرائب**» (الجزء الخامس)، لأبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف البغدادي (ت٣٨١هـ)، انتقاء: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، مخطوط من مجاميع المدرسة العمرية، بالمكتبة الظاهرية، ضمن مجموع برقم (٣٨٢٦ عام) [مجاميع ٩٠]، ورقم المخطوط في المجموع: (٢).

١٦- «**الفوائد المنتقاة**» (الجزء الثالث عشر)، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي (ت٣٥٤هـ)، انتقاء: أبي حفص عمر بن حفص البصري، رواية: محمد بن عبدالله بن ابراهيم بن عبدويه الشافعي، مخطوط يقع في (٢٢) ورقة، من محفوظات دار الكتب الظاهرية، بدمشق، ضمن مجموع برقم (٣٠٥٦).

١٧- «**الفوائد**»، لأبي الفرج مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني (ت٥٦٢هـ)، مخطوط محفوظ في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٤٧)، (من ٦٥ – إلى ١٠٤).

١٨- «**مجلس من أمالي ابن منده**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (ت٣٩٥هـ)، رواية: ابنه أبي القاسم عبدالرحمن، مخطوط يقع في (٨) لوحات، من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع.

١٩- «**مسائل حرب الكرماني**»، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، عام ١٤٢٢هـ، بتحقيق الباحث: فايز بن أحمد حابس، وهي مصورة ومنشورة على شبكة الإنترنت.

٢٠- «**من حديث عبدالباقي بن قانع وجعفر بن هارون الدينوري**»، لأبي علي الحسن بن أحمد ابن شاذان (ت٤٢٦هـ)، مخطوط يقع في (١٩) ورقة، من محفوظات دار الكتب الظاهرية، بدمشق، ضمن مجموع برقم (حديث ٢٩٧)، ورقم المخطوط في المجموع: (٩)، ويبدأ من (١٥٠-١٦٨).

٢١- «**منتقى من حديث هشام بن عمار الدمشقي**»، عن سعيد بن يحيى اللخمي، لأبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزاز (ت٣٧٩هـ)، مخطوط، مجاميع المدرسة العمرية، بالمكتبة الظاهرية، ضمن مجموع رقم (٣٧٩٩ عام) [مجاميع ٦٣]، رقم المخطوط في المجموع: (١١).

ثانياً: المصادر المطبوعة:

(أ)

٢٢- «**الأباطيل والمناكير الصحاح والمشاهير**»، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الهمذاني الجورقاني (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٢هـ.

٢٣- «**الإبانة الصغرى**» = «**الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين**»، لأبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: عادل بن عبدالله آل حمدان، دار الأمر الأول، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٤- «**الإبانة الكبرى**» = «**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**»، لأبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ.

٢٥- «**الإبانة الكبرى**» = «**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**»، لأبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: عادل بن عبدالله آل حمدان، دار المنهج الأول، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٢٦- «**الإبانة عن أصول الديانة**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د.صالح بن مقبل العصيمي درا الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٧- «**إبطال التأويلات لأخبار الصفات**»، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد الحمود النجدي، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى الكاملة، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٨- «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: أ.د.أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٩- «**إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**»، لحمود بن عبدالله التويجري (ت١٤١٣هـ)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٣٠- «**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الشافعي (ت:٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، تقديم: د.أحمد معبد عبدالكريم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٣١- «**إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر مركز خدمة السنة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٣٢- «**الاتصال والانقطاع**»، لـ د.إبراهيم بن عبدالله اللاحم (معاصر)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٣٣- «**إثبات الحد لله عز وجل وبأنه قاعد وجالس على عرشه**»، لأبي محمد محمود بن أبي القاسم الدَّشْتي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: عادل آل حمدن، ومسلط العتيبي، بدون اسم الناشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٣٤- «**إثبات اليد لله سبحانه وتعالى**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مطبوعة ضمن «مجموع فيه ثلاث رسائل»، تحقيق: د.عبدالله البراك، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٣٥- «**إثبات صفة العلو**»، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ

٣٦- «**اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

٣٧- «**أجوبة ابن القيم عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض في العقيدة والطهارة والصلاة**» لـ د.محمد بن بخيت الحجيلي، نشر الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٨- «**الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**»، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: د.محمد إسحاق إبراهيم، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٩- «**الآحاد والمثاني**» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت:٢٨٧هـ)، تحقيق د.باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٤٠- «**أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل – جمع ودراسة**»، لـ د.خالد بن محمد باسمح، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٤١- «**الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: أبي عبدالباري رضا الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٤٢- «**الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً وليست في "العلل الكبير" – جمعاً ودراسة**» (من أول «الجامع» إلى آخر أبواب الزكاة)، لـ د.خالد بن محمد باسمح (معاصر)، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٣- «**أحاديث الشيوخ الثقات**» الشهيرة بـ(المشيخة الكبرى): رواية: القاضي أبي بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري المعروف بـ«قاضي المارستان» (ت:٥٣٥هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٤٤- «**أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين – دراسة وترجيح**»، لـ د.سليمان بن محمد الدبيخي (معاصر)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣١هـ.

٤٥- «**أحاديث العقيدة امتوهم إشكالها في الصحيحين – جمعاً ودراسة**»، لـ د.سليمان بن محمد الدبيخي (معاصر)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣١هـ.

٤٦- «**الأحاديث المائة المشـتملة على مائة نسـبة إلى الصـنائع**»، لشـمس الدين محمد بن علي ابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، دار الطلائع، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٤٧- «**الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسـلم في صـحيحيهما**»، لضـياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسـي (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضـر للطباعة والنشـر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠هـ.

٤٨- «**الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم – عرض ودراسة**»، لـ د.أحمد بن عبدالعزيز القصير (معاصر)، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٤٩- «**الأحاديث المنتقدة في الصـحيحين**»، لأبي سـفيان مصـطفى باحو، دار الضـياء، طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٠- «**إحكام الإحكام شـرح عمدة الأحكام**»، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب القشـيري، المعروف بـ«ابن دقيق العيد» (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: علي بن محمد الهندي، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩هـ، ومطبوع بحاشيته كتاب «العدة» حاشية العلامة الأمير الصنعاني على «الإحكام».

٥١- «**أحكام أهل الذمة**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: يوسف البكري – شاكر العاروري، دار رمادي للنشر – الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٥٢- «**الإحكام في أصول الأحكام**»، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: د. إحسان عباس، تصوير دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى.

٥٣- «**أحوال الرجال**» = «**الشجرة في أحوال الرجال**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبدالعليم البَستوي، حديث اكادمي، فيصـل آباد - باكسـتان، ودار الطحاوي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٥٤- «**أحوال الرجال**»، لأبي إسـحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: عبدالعليم البسـتوي، حديث آكاديمي، فيصل آباد - باكستان، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٥٥- «**أخبار القضـاة**»، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان الضـبي البغدادي الملقب «وَكِيع» (ت٣٠٦هـ)، تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٦هـ (صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن - الرياض).

٥٦- «**أخبار المدينة النبوية**»، لأبي زيد عمر بن شـبة بن عبيدة النميري البصـري (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الدويش، أرشف على طبعه: عبدالعزيز بن أحمد المشيقح، دار العليان، بريدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، وبهامشه: «الكلمات المفيدة على أخبار المدينة» للمحقق.

٥٧- «**أخبار المدينة النبوية**»، لأبي زيد عمر بن شـبة بن عبيدة النميري البصـري (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الدويش (ت١٤٠٩هـ)، أشـرف على طبعه: عبدالعزيز بن أحمد المشـيقح، دار العليان، بريدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، وبهامشه: «الكلمات المفيدة على أخبار المدينة» للمحقق.

٥٨- «**أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: د.عبدالملك بن عبدالله ابن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٥٩- «**اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى**»، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: جاسم الفهيد الدوسري، مكتبة دار الأقصى — الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ.

٦٠- «**الآداب الشرعية والمنح المرعية**»، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ.

٦١- «**الآداب**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، اعتنى به: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٦٢- «**أدب الإملاء والاستملاء**»، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن، مطبعة المحمودية، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٦٣- «**الأدب المفرد**»، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، تصوير دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩هـ.

٦٤- «**الأربعين في دلائل التوحيد**»، لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: د.علي بن محمد الفقيهي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٦٥- «**الأربعين في صفات رب العالمين**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٦٦- «**الأربعين في فضل الدعاء والداعين**»، لأبي الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي (ت٦١١هـ)، تحقيق: د/حسن محمد عبه جي، نشر المجلس العلمي بجامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٦٧- «**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٦٨- «**إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: بهجة يوسف أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٦٩- «**إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**»، لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري (معاصر)، قَدَّم له: د.سعد الحميِّد، راجعه ولخَّص أحكامه وقدَّم له: أبو الحسن السليماني، دار الكيان، الرياض - مكتبة ابن تيمية، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٧٠- «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: د.محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٢هـ.

٧١- «**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**»، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٧٢- «**أساس التقديس**»، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٧٣- «**أسامي مشايخ الإمام البخاري**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن مندَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٧٤- «**أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**»، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٧٥- «**الأسامي والكنى**»، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: د.يوسف الدخيل، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٧٦- «**الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**»، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق - دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٧٧- «**الإستغاثة في الرد على البكري**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، المحقق: عبدالله بن دجين السهيلي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٨- «**الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**»، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالله بن مرحول السوالمة، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٤هـ.

٧٩- «**الاستقامة**»، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٨٠- «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**»، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٨١- «**أسد الغابة في معرفة الصحابة**»، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت:٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ.

٨٢- «**إسفار الفصيح**»، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٨٣- «**أسماء الله الحسنى**»، لـ د.عبدالله بن صالح الغصن (معاصر)، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٨٤- «**أسماء شيوخ مالك بن أنس**»، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: أبي عبدالباري رضا بو شامة الجزائري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٨٥- «**الأسماء والصـــفات**»، لأبي بكر أحمد بن الحســـين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٨٦- «**الأسماء والصــفات**»، لأبي بكر أحمد بن الحســين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق:محمَّد زَاهِد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٨٧- «**الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أ.د.محمد حســن جبل وغيره، دار الصــحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ. (وفي هذه الطبعة زوائد ليست في الطبعة التالية).

٨٨- «**الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ. (وهذه الطبعة هي التي إليها العزو غالباً).

٨٩- «**اشـــتقاق أسماء الله**»، لأبي القاســم عبدالرحمن بن إســحاق البغدادي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٩٠- «**الإصــابة في تمييز الصــحابة**»: لأبي الفضــل أحمد بن علي بن حجر العســقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٩١- «**أصول السنة**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عيسى الإلبيري، المعروف بـــ«ابن أبي زَمَنِين» المالكي (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ، ومعه «رياض الجنة بتخريج أصول السنة» للمحقق.

٩٢- «**الأصــول المجرَّدة على ترتيب القصــيدة المجوَّدة = شــرح القصــيدة الحائية لابن أبي داود**»، لأبي علي الحســن بن محمد بن عبدالله ابن البناء الحنبلي (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: حســام بن محمد ســيف، دار طيبة، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٩٣- «**أضـــواء البيان في إيضـــاح القرآن بالقرآن**»، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشـــنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٩٤- «**أطراف "الغرائب والأفراد" للدارقطني**»، لأبي الفضـــل محمد بن طاهر المقدســـي، المعروف بـــــ«ابن القيسراني» (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر السريّع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٩٥- «**إطراف المُسْــنِد المعتَلِي بأطراف المســنَد الحنبلي**»، لأبي الفضــل أحمد بن علي ابن حجر العســقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د.زهير بن ناصــر الناصــر، دار ابن كثير، دمشــق - دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

«**أطراف مسند الإمام أحمد**» = «**إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي**».

٩٦- «**الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**» لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن داود العطار الشافعي (ت٧٢٧هـ)، تحقيق: د.سعد الزويهري، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، سنة١٤٣٢هـ.

٩٧- «**اعتقاد أهل السـنة**»، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، تحقيق: جمال عزون، تقريظ: الشيخ حماد الأنصاري، دار ابن حزم، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، وبذيله: «**جواب أبي بكر الخطيب البغدادي عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات**».

٩٨- «**الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.

٩٩- «**الاعتقاد**»، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: د.محمد الخميّس، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

١٠٠-«**اعتلال القلوب**»، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.

١٠١-«**إعراب القرآن**»، لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ

١٠٢-«**أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: د.محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

١٠٣-«**أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة**»، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت١٣٧٧هـ)، تحقيق: حازم القاضي، نشر وزارة الشؤون الإسلامية – السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ.

١٠٤-«**الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام**»، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٧هـ.

١٠٥-«**الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام**»، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

١٠٦-«**الأعلام**»، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢م.

١٠٧-«**الأغاني**»، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس - د.إبراهيم السعافين – أ. بكر عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٩هـ.

١٠٨-«**الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بـ«سبط ابن العجمي» (ت:٨٤١هـ)، تحقيق: علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

١٠٩-«**الأفراد**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: جابر السريّع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ. (ويشتمل الكتاب على الأجزاء: (٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٨٣)، وألحقها المحقق بـ«أطراف "الغرائب والأفراد" للدارقطني»، لابن القيسراني).

١١٠-«**أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**»، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلى (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

١١١-«**أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**»، لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

١١٢-«**الاقتصـــاد في الاعتقاد**»: لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدســي الحنبلي (ت٦٠٠هـ)، تحققي: أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

١١٣-«**الاقتصاد في الاعتقاد**»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبدالله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

١١٤-«**إكمال الإكمال**» (تكملة لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا)، لمعين الدين محمد بن عبدالغني بن أبي بكر البغدادي الحنبلي، المعروف بـــ«ابن نقطة» (ت٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبدالقيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

١١٥-«**إكمال المعْلِم بفوائد مسلم**»، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت:٥٤٤هـ)، تحقيق: د.يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

١١٦-«**إكمال تهذيب الكمال**»: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١١٧-«**الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**»، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ.

١١٨-«**الإلزامات**»، لأبي الحســن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ (مطبوع مع كتاب «**التتبع**» للمؤلف).

١١٩-«**الأم**»، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشـافعي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم طبعة، سـنة ١٤١٠هـ.

١٢٠-«**أمالي ابن سمعون الواعظ**»، لأبي الحسـين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي (ت٣٨٧هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

١٢١-«**أمالي أبي محمد الجوهري**»، لأبي محمد الحسن بن علي الجوهري (ت٤٥٤هـ)، رواية: أبي حفص عمر بن محمد بن طبرزد المؤدب (ت٦٠٧هـ)، عن أبي غالب أحمد بن الحسن بن البنا الحنبلي (ت٥٢٧هـ)، عن أبي

محمد الجوهري، ضـــمن مجموع خطي من مجاميع المدرســـة العمرية، ورقم المجموع: (٣٨٠٣ عام) [مجاميع ٦٧]، ويحتوي المجموع على ستة عشـر جزءاً حديثياً، وأمالي الجوهري هي الجزء الثاني عشـر منه، تبدأ من (اللوحة رقم١٨٣) إلى (اللوحة رقم١٨٧)، وتشتمل على ثلاث مجالس حديثية.

١٢٢-«**أمالي الباغندي**»، لأبي بكر محمد بن ســـليمان بن الحارث الواســـطي الباغَندي الكبير (ت٢٨٣هـ)، تحقيق: أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

١٢٣-«**أمالي المحاملي**»، لأبي عبدالله الحســـين بن إسماعيل بن محمد المحاملي البغدادي (ت٣٣٠هـ)، رواية: عبدالرحمن ابن مهدي الفارسـي (٤١٦هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السـلفي، دار النوادر، دمشـق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

١٢٤-«**أمالي المرتضـى = غرر الفوائد ودرر القلائد**»، للشـريف المرتضـى علي بن الحسـين الموسـوي العلوي المعتزلي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، طبعة عيسـى البابي الحلبي وشـركاه، (تصـوير دار إحياء الكتب العربية)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٣هـ.

١٢٥-«**الأمالي المطلقة**»، لأبي الفضـــل أحمد بن علي بن حجر العســـقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

١٢٦-«**الأمالي**» (الجزء الأول)، لأبي القاســم عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشــران البغدادي (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

١٢٧-«**الأمالي**» (الجزء الثاني)، لأبي القاســم عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشــران البغدادي (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

١٢٨-«**الأمالي**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن إسماعيل بن محمد، مكتبة العلوم والحكم، محافظة الشرقية بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

١٢٩-«**الأمالي**»، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بـ«ابن الشجري» (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

١٣٠-«**الإمام أبو داود السـجسـتاني وكتابه "السـنن"**»، لعبد الله بن صـالح البراك (معاصـر)، مطبعة النرجس التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

١٣١-«**الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل**»، لـــــ د. عبدالعليم بن عبدالعظيم البســـتوي، حديث آكاديمي، فيصل آباد باكستان - دار الطحاوي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

١٣٢-«**الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة**»، لأبي عبدالرحمن الحســـن بن عبدالرحمن العلوي (معاصـــر)، تقديم: الشيخ حماد الأنصاري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

١٣٣-«**الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**»، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب القشـيري، المعروف بـــ«ابن دقيق العيد» (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبدالله آل حميد، دار المحقق، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

١٣٤-«**إمتاع الأسماع بما للنبيّ ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**»، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

١٣٥-«**الأمثال في الحديث النبوي**»، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بـ«أبي الشيخ الأصبهاني» (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: د.عبدالعلي عبدالحميد حامد، الدار السلفية، بومباي — الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

١٣٦-«**الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: عبدالله التوراتي وأحمد عروبي، دار الحديث الكتانية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

١٣٧-«**الأموال**»، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة الخرساني، المعروف بـ«ابن زنجويه» (ت٢٥١هـ)، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

١٣٨-«**الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**»، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: جماعة من تحقيقين، مكتبة الرشد، الرياض، بدون رقم وتاريخ الطبع.

١٣٩-«**إنباه الرواة على أنباه النحاة**»، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

١٤٠-«**الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**»، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود الخلف، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

١٤١-«**الانتصار لأهل الأثر**» المعروف باسم «**نقض المنطق**»، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

١٤٢-«**الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية**»، لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الصرصري (ت٧١٦هـ)، تحقيق: سالم بن محمد القرني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

١٤٣-«**الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط**»، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بـ«ابن القيسراني» (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

١٤٤-«**الأنساب**»، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وآخرون، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ.

١٤٥-«**الإنصـــاف فيما بين علماء المســـلمين في قراءة بســـم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف**»، لأبي عمر يوســـف بن عبدالله ابن عبدالبر النَّمَري القرطبي المالكي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبداللطيف الجيلاني المغربي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

«**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**» = «**رسالة الحرة**».

١٤٦-«**أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها ابن حجر في فتح الباري**»، لنبيل بن منصور بن يعقوب البصارة (معاصر)، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة١٤٢٦هـ.

١٤٧-«**الأهوال**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، مكتبة آل ياسر، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

١٤٨-«**الأوســـط في الســـنن والإجماع والاختلاف**»، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيســـابوري (ت:٣١٩هـ)، تحقيق: د.صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١٤٩-«**إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق**»، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن المرتضـــى اليماني المعروف بـ«ابن الوزير» (ت٨٤٠هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٧م.

١٥٠-«**إيضـــاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**»: لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني الشافعي (ت٧٣٣هـ)، تحققي: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٧هـ.

١٥١-«**الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ**»، لأبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلســي (ت٥٣٢هـ)، تحقيق: أبي عبدالباري رضا الجزائري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

١٥٢-«**الإيمان**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شـيبة العبســي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد ناصــر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٣م.

١٥٣-«**الإيمان**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د.علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

(ب)

١٥٤-«**الباعث على إنكار البدع والحوادث**»، لأبي القاســـم عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدســـي، المعروف بـــ«أبي شامة» (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨هـ.

١٥٥-«**بحر الفوائد**» المشهور بـــ«**معاني الأخبار**»، لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي البخاري الحنفي (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: وجيه كمال الدين زكي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

١٥٦-«**بحر الكلام**»، لأبي المعين ميمون بن محمد النســفي (ت٥٠٨هـ)، تحقيق: محمد الســيد البرســيجي، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

١٥٧-«**البحر المحيط**»، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، بدون رقم الطبعة، سنة ١٤٣١هـ.

١٥٨-«**البداية والنهاية**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

١٥٩-«**بدائع الفوائد**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٣هـ.

١٦٠-«**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

١٦١-«**البر والصلة**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوض، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

١٦٢-«**البعث**»، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

١٦٣-«**بغية الطلب في تاريخ حلب**»، لكمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي الحلبي، المعروف بـ«ابن العديم» (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

١٦٤-«**بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «بيان» وأغفله أو أَلَمَّ به فما تممَّه ولا كمَّله**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن خلف المراكشي المالكي، المعروف بـ«ابن المَوَّاق» (ت٦٤٢هـ)، تحقيق: د.محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

١٦٥-«**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**»، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ.

١٦٦-«**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**»: لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت:٦٢٨هـ)، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

١٦٧-«**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

١٦٨-«**بيان خطأ البخاري في تاريخه**»، لعبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٠هـ.

١٦٩-«**البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**»، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت٥٢٠هـ)، تحقيق: د.محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

١٧٠-«**البيان والتسديد في شرح "الأربعين في دلائل التوحيد" للهروي**»، لعبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (معاصر)، مركز عبدالعزيز الراجحي للدراسات والاستشارات، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٩هـ.

١٧١-«**البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح**»، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

(ت)

١٧٢-«**التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية عنهم في الكتب الستة**» (من حرف السين إلى آخر حرف العين)، لمبارك بن سيف الهاجري (معاصر)، مؤسسة الريان-بيروت، ومكتبة ابن القيم-الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

١٧٣-«**تاج العروس من جواهر القاموس**»، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، المرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٥هـ.

١٧٤-«**تاريخ ابن أبي خيثمة**» (السِّفْر الثاني والثالث)، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

١٧٥-«**تاريخ ابن معين**» (رواية: عباس الدوري)، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

١٧٦-«**تاريخ ابن معين**» (رواية: عثمان الدارمي)، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ

١٧٧-«**تاريخ ابن يونس المصري**» لأبي سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (ت٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

١٧٨-«**تاريخ أبي زرعة الدمشقي**»، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي (ت٢٨١هـ) ، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م.

١٧٩-«**تاريخ أسماء الثقات**»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

١٨٠-«**تاريخ أسماء الضـــعفاء والكـذابين**»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شـــاهين البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د.عبدالرحيم القشقري، بدون اسم ناشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

«**تاريخ أصبهان**» لأبي نعيم = «**ذكر أخبار أصبهان**».

١٨١-«**تاريخ الإســلام ووفيات المشــاهير والأعلام**»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

١٨٢-«**تاريخ الرســل والملوك**»، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ.

«**تاريخ الطبري**» = «**تاريخ الرسل والملوك**».

١٨٣-«**التـاريخ الكبير**»، لأبي عبـدالله محمـد بن إسمـاعيـل البخـاري الجعفي (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: الشـــيخ عبدالرحمن المعلمي وغيره، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، الهند، تصـوير دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بدون سنة الطبع.

١٨٤-«**تاريخ بغداد**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحققي: د.بشـــار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١٨٥-«**تاريخ دمشـق**»، لأبي القاسـم علي بن الحسـن بن هبة الله ابن عسـاكر الدمشـقي (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

١٨٦-«**تاريخ علماء الأندلس**»، لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوســف بن نصـر الأزدي، المعروف بـــــ«ابن الفرضـي» (ت٤٠٣هـ)، عني بنشـره وتصـحيحه: عزت العطار الحسـيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

١٨٧-«**تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**»، لأبي ســليمان محمد بن عبدالله ابن زبر الربعي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د.عبدالله أحمد الحمد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

١٨٨-«**تاريخ واسط**»، لأبي الحسن لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف بـ«بحشل» (ت:٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، تصوير دار عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

١٨٩-«**التـاريخ وأسماء المحدثين وكناهم**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد المقدمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، كراتشي – باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

١٩٠-«**تأويل الآيات المشـكلة الموضـحة وبيانها بالحجج والبرهان**»، لأبي الحســن علي بن محمد بن مهدي الطبري (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: ناصر محمد، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

١٩١-«**تأويـل مختلف الحـديـث**»، لأبي محمـد عبـدالله بن مســـلم بن قتيبـة الـدينوري (ت٢٧٦هـ)، المكتـب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

١٩٢-«**تأويل مشــكل القرآن**»، لأبي محمد عبدالله بن مسـلم ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السـيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٣هـ.

١٩٣-«**تأويل مشـــكل القرآن**»، لأبي محمد عبدالله بن مســـلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٨هـ.
١٩٤-«**التبصـــرة**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
١٩٥-«**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٧م.
١٩٦-«**التبصـــير في معالم الدِّين**»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: د.علي بن عبدالعزيز الشبل، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.
١٩٧-«**التبصـير في معالم الدين**»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د.علي بن عبدالعزيز الشبل، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.
١٩٨-«**التبيان في تفسير غريب القرآن**»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عمادٍ، المعروف بـــ«ابن الهائم» (ت٨١٥هـ)، تحقيق: د.ضـاحي عبدالباقي محمد، دار الغرب الإسـلامي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.
١٩٩-«**التتبع**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ (مطبوع مع كتاب «**الإلزامات**» للمؤلف).
٢٠٠-«**تجريد أسماء الصـــحابة**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر.
٢٠١-«**تحرير ألفاظ التنبيه**»، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٢٠٢-«**تحرير تقريب التهذيب**»، لـــ د.بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.
٢٠٣-«**تحفة الأبرار شـرح مصـابيح السـنة**»، للقاضـي ناصـر الدين عبدالله بن عمر البيضـاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: لجنة مختصـة من المحققين بإشـراف: نور الدين طالب، نشـر إدارة الثقافة الإسـلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.
٢٠٤-«**تحفة الأحوذي بشـــرح جامع الترمذي**»، لأبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفورى (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٢٠٥-«**تحفة الأشـــراف بمعرفة الأطراف**»، لأبي الحجاج يوســـف بن عبدالرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٠٦-«**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**»، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت:٨٢٦هـ)، تحقيق: عبدالله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٠٧-«**التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**»، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٠٨-«**تحفة المودود بأحكام المولود**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عثمان بن جمعة ضميرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

٢٠٩-«**تحفة الوصول إلى علم الأصول**»: ليوسف بن حسن بن عبدالهادي الحنبلي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: لجنة تحقيقين بإشراف نور الدين طالب، دار المقتبس، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٩هـ.

٢١٠-«**التحقيق في أحاديث الخلاف**»، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٢١١-«**تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**»، لعبدالله بن يحيى بن أبي بكر الغساني (ت:٦٨٢هـ)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود عبدالرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٢١٢-«**التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار**»، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الرياض - دار البيان، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩هـ.

٢١٣-«**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**»، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، الطبعة السابعة، سنة ١٤٢٧هـ.

٢١٤-«**التدمرية**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢١هـ.

٢١٥-«**التدوين في أخبار قزوين**»، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٢١٦-«**تذكرة الحفاظ**» = (أطراف أحاديث كتاب «مجروحين» لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بـ«ابن القيسراني» (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٢١٧-«**تذكرة الحفاظ**»، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢١٨-«**تذكرة الطالب المعلَّم بمن يقال بأنه مخضْرَم**»، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بـ«سبط ابن العجمي» (ت:٨٤١هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الأثر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢١٩-«**التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**» لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)تحقيق: د.الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٢٠- «**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم – أيمن سلامة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٢٢١-«**التذييل على كتب الجرح والتعديل**»، لطارق بن محمد آل ناجي، مكتبة المثنى الإسلامية – الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٥هـ.

٢٢٢-«**التراجمُ الساقطة من كتاب "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي**» (من: ترجمة الحسن البصريّ إلى: ترجمة الحكم بن سنان)، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام ١٤٢٤-١٤٢٥) شعبة التَّفسير والحديث بجامعة الملك سعود، بإشراف: د.علي الصياح، دار المحدِّث، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٢٢٣-«**ترتيب الأمالي الخميسية**»، ليحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت٤٩٩هـ)، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٢٢٤-«**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**»، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٢٥-«**الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٢٦-«**الترغيب والترهيب**» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، الملقب بـ«قوَّام السنة» (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٢٧-«**الترغيب والترهيب**»، لزكي الدين أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٨هـ. (تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت).

٢٢٨-«**التسعينية**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٢٩-«**تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، مطبوع ضمن «مجموعة رسائل في علوم الحديث» تحقيق: صبحي البدري السامرائي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٩هـ.

٢٣٠-«**تسمية ما انتهى إلينا من الرواة لأبي نعيم الأصبهاني**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٣١-«**تسمية مشايخ النسائي**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٢٣٢-«**التسـهيل لعلوم التنزيل**»، لأبي القاسـم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د.محمد بن سيدي محمد مولاي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٣٣-«**تصـحيفات المحدثين**»، لأبي أحمد الحسـن بن عبدالله بن سـعيد العسـكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

٢٣٤-«**التصـديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة**»، لأبي بكر محمد بن الحسـين الآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمَّد غياث الجنباز، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٢٣٥-«**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**»، لأبي الفضـل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسـقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د.إكرام الله إمداد الحق، دار البشـائر الإسـلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سـنة ١٤١٦هـ.

٢٣٦-«**التعديل والتجريح لمن أخرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**»، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت:٤٧٤هـ)، تحقيق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٢٣٧-«**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصـوفين بالتدليس**»، لأبي الفضـل أحمد بن علي ابن حجر العسـقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عاصـم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عَمَّان الأردن، الطبعة الأولى، سـنة ١٤٠٣هـ.

٢٣٨-«**التعريفات**» لعلي بن محمد بن علي الزين الشـريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٢٣٩-«**تعظيم قدر الصـلاة**»، لأبي عبدالله محمد بن نصـر المروزي (ت٢٩٤هـ)، تحقيق: د.محمد بن سـليمان الربيش، دار الفضيلة - الرياض، ودار الهدي النبوي - مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٤٠-«**التعليق على صـحيح مسـلم**»، لمحمد بن صـالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، مكتبة الرشـد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية.

٢٤١-«**التعليقات الحسـان على صـحيح ابن حبان وتمييز سـقيمه من صـحيحه، وشـاذه من محفوظه**»، لمحمد ناصر الدين بن نوح بن نجاتي الألباني (ت١٤٢٠هـ)، دار باوزير، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٤٢-«**تعليقات الدارقطني على "المجروحين" لابن حبان**»، لأبي الحسـن علي بن عمر بن أحمد بن مهـدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة، دار الكتاب الإسـلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٢٤٣-«**تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري**»، إملاء: عبدالرحمن بن ناصـر البراك، وقف على طبعه: د.عبدالمحسن العسكر، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٢٤٤-«**تعليقة على العلل لابن أبي حاتم**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، تقديم: الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٢٤٥-«**التعيين في شرح الأربعين**»، لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الصرصري (ت٧١٦هـ)، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت - المكتَبة المكيّة، مكّة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٤٦-«**تغليق التعليق على صحيح البخاري**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد بن عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت - دار عمار، عَمَّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٢٤٧-«**تفسير ابن سعدي**» = «**تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**»، لأبي عبدالله عبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٤٨-«**تفسير أسماء الله الحسنى**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

٢٤٩-«**التفسيرُ البسيط**»، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بجامعة الإمام محمد بن سعود، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٢٥٠-«**تفسير البغوي**» = «**معالم التنزيل**»، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، تحققي: محمد النمر وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٧هـ.

٢٥١-«**تفسير التابعين — عرض ودراسة مقارنة**»، لـ د.محمد بن عبدالله الخضيري، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٥٢-«**تفسير الجلالين**»، لجلال الدين المحلي (ت٨٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، مطبوع بحاشية كتاب «**فتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**» لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بـ«جمل»، طبعة المطبعة الشرفية العامرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٠٣هـ، (تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت).

٢٥٣-«**تفسير الرازي**» المسمى: «**مفاتيح الغيب**»، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٥٤-«**تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**»، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٢٥٥-«**تفسير القرآن العظيم**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٥٦-«**تفسير القرآن العظيم**»، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ.

٢٥٧-«**تفسير القرآن**»، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، تحقيق: د.سعد بن محمد السعد، قدَّم له: د.عبدالله التركي، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٢٥٨-«**تفسير الموطأ**»، لأبي المطرف عبدالرحمن بن مروان الأنصاري القَنَازِعي (ت٤١٣هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٥٩-«**تفسير سورة آل عمران**»، لمحمد بن صالح ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٥هـ.

٢٦٠-«**تفسير غريب القرآن**»، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (مصورة عن الطبعة المصرية) الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨هـ.

٢٦١-«**تفسير غريب ما في الصحيحين**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي الحميدي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د.زبيدة محمد عبدالعزيز، مكتبة السنة — القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٢٦٢-«**تفسير مشكلات أحاديث يُشكل ظاهرها**»، لزين الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن المنَيِّر الإسكندراني المالكي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: رياض منسي العيسى، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٦٣-«**تقريب التهذيب**»: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٢٦٤-«**تقييد المهمل وتمييز المشكل**»، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ) ، تحقيق: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٢٦٥-«**التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**»، لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي، المعروف بـ«ابن نقطة» (ت٦٢٩هـ)، تحقيق: شريف بن صالح التشادي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٢٦٦-«**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**»، لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت:٨٠٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٩هـ.

٢٦٧-«**التكملة لوفيات النقلة**»، المنذري زكي الدين أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي (٦٥٦ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ.

٢٦٨-«**تلخيص المتشابه في الرسم**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، مكتبة طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥م

٢٦٩-«**تلخيص تاريخ نيســـابور**»، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيســـابوري المعروف بت«ابن البَيّع» (ت٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحســن بن أحمد المعروف بـــــ«خليفة النيسـابوري» (توفي بعد ٧١٧هـ)، عرّبه عن الفارسـية: د.بهمن كريمي، الناشـر: كتابخانه ابن سـينا، طهران، الطبعة الأولى، سـنة ١٣٣٩هـ.

٢٧٠-«**التَّلخيص في معرفة أسماءِ الأشـياء**»، أبي هلال الحســن بن عبدالله بن ســهل العســكري (ت٣٩٥هـ تقريباً)، تحقيق: د.عزة حســن، دار طلاس للدراســات والترجمة والنشــر، دمشــق، الطبعة الثانية، ســنة ١٩٩٦م.

٢٧١-«**تلخيص كتاب "الموضـــوعات" لابن الجوزي**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٧٢-«**تلخيص كتاب الإســتغاثة**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ســنة ١٤١٧هـ. (يقال: بأن هذا التخليص لابن كثير).

٢٧٣-«**تمام المنة في التعليق على فقه السنة**»، لمحمد ناصر الدين بن نوح بن نجاتي الألباني (ت١٤٢٠هـ)، دار الراية، الرياض، الطبعة الخامسة.

٢٧٤-«**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسـانيد**» لأبي عمر يوســف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصـطفى العلوي ومحمد البكري، نشـر وزارة عموم الأوقاف والشـؤون الإسـلامية – المغرب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٧هـ.

٢٧٥-«**التمهيد**»، للقاضـي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، عني بتصـحيحه: رتشـرد يوسـف مكارثي اليســوعي، (من منشــورات جامعة الحكمة ببغداد)، طبع المكتبة الشــرقية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٧م.

٢٧٦-«**تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم المصري، المعروف بـــ«ابن البَرقي» (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: د.عامر حسـن صبري، دار البشـائر الإسـلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ، (مطبوع ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر، المجموعة الثانية عشرة، الرسالة رقم: (١٤٧)).

٢٧٧-«**التمييز**»، لأبي الحسـين مسـلم بن الحجاج القشـيري النيسـابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د.محمد مصـطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٠هـ.

٢٧٨-«**تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، نشر مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية، القصيم، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٣٦هـ.

٢٧٩-«**التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**»، لأبي الحســين محمد بن أحمد المَلَطي العســقلاني (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، عني بنشره: عزت العطار الحسيني، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٩هـ.

٢٨٠-«**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**»، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله - عبدالعزيز بن ناصر الخباني، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٢٨١-«**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**»، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د.يحيى بن محمد الحكمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٢٨٢-«**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت:١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبدالرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ

٢٨٣-«**التهجد وقيام الليل**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مصلح بن جزاء الحارثي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٢٨٤-«**تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**» (مسند عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن عباس ﷺ): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٢٨٥-«**تهذيب الأسماء واللغات**»، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: عبده علي كوشك، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، البحرين، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٢٨٦-«**تهذيب التهذيب**»: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

٢٨٧-«**تهذيب الكمال**»: لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

٢٨٨-«**تهذيب اللغة**»، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

٢٨٩-«**تهذيب اللغة**»، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

٢٩٠-«**تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: علي العمران - نبيل السندي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.

٢٩١-«**تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**»، للأمير لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٢٩٢-«**التوحيد لله عز وجل**»، لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: مصعب بن عطا الله الحايك، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٩٣-«**التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**»، لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٤هـ. (وهي التي إليها العزو).

٢٩٤-«**التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**»، لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار المغني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٢هـ.

٢٩٥-«**التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ .

٢٩٦-«**التوشيح شرح الجامع الصحيح**»، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٩٧-«**توضح مقاصد العقيدة الواسطية**»، لعبدالرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: عبدالرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣١هـ.

٢٩٨-«**التوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية**»، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت١٣٧٩هـ)، تصحيح: محمد بن سليمان البسام، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٢٩٩-«**توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**»، لمحمد بن عبدالله القيسي، الشهير بـ«ابن ناصر الدين الدمشقي» (ت:٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٣٠٠-«**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري الشافعي (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: المكتب العلمي بدار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٣٠١-«**التوقيف على مهمات التعاريف**»، لزين الدين محمد عبدالرؤوف المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٣٠٢-«**تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**»، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب (ت١٢٣٣هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٠٣-«**تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**»، لعبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

(ث)

٣٠٤-«**الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم**»، لـــ د.صالح بن حامد الرفاعي (معاصر)، دار الخضيري، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ.

٣٠٥-«**الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**»، لزيد الدين أبي الفداء قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الجمالي الحنفي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٠٦-«**الثقات**»، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن — الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ.

«**الثمانون**» للآجري = «**جزء فيه ثمانون حديثاً عن ثمانين شيخاً**».

٣٠٧-«**ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان**»، لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرْسِي الكوفي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

(ج)

٣٠٨-«**جامع الأصول في أحاديث الرسول**»، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بــ«ابن الأثير» (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٩هـ.

٣٠٩-«**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**»، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ.

٣١٠-«**جامع الرسائل**»، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ.

٣١١-«**جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكَلِم**»، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب السَلامي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، سنة ١٤٢٢هـ.

٣١٢-«**جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: د.عبدالملك ابن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

٣١٣-«**جامع المسانيد**»، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٣١٤-«**جامع المسائل**» (عدة مجموعات)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرون، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، من سنة ١٤٢٢هـ إلى ١٤٣٧هـ.

٣١٥-«**جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**»، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النَّمْرِيِّ القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٣١٦-«**الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر**» (حوى ستين عقيدة من عقائد أهل السنة)، جمعها واعتنى بها: عادل بن عبدالله آل حمدان، دار المنهج الأول، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٣١٧-«**الجامع لأحكام القرآن**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٣١٨-«**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٣١٩-«**جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**»، لأبي عبدالله محمد بن فتوح بن حميد الأزدي الحَمِيدي (ت٤٨٨هـ)، الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٦م.

٣٢٠-«**الجرح والتعديل**»: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت:٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧١هـ.

٣٢١-«**الجزء الأول من حديث أبي عمرو ابن السماك**»، لأبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق، المعروف بـ«ابن السَّمَّاك» (ت٣٤٤هـ)، مطبوع ضمن «مجموع فيه عشر أجزاء حديثية»، تحقيق: نبيل بن سهد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣٢٢-«**الجزء الثاني من حديث أبي العباس الأصم**»، لأبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابوري (ت٣٤٦هـ)، مطبوع ضمن «مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار»، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٣٢٣-«**الجزء السادس من فوائد أبي القاسم المؤمل بن أحمد الشيباني (ت٣٩١هـ)**»، انتقاء: خلف بن محمد الواسطي (ت بعد ٤٠٠هـ)، مطبوع ضمن «مجموع فيه عشر أجزاء حديثية»، تحقيق: نبيل بن سهد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٣٢٤-«**جزء المؤمل بن إيهاب**»، لأبي عبدالرحمن مؤمل بن إهاب بن عبدالعزيز الربعي الكوفي (ت٢٥٤هـ)، تحقيق: عماد بن فرة، دار البخاري، بريدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٢٥-«**جزء في السنة**» لأبي بكر عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي، المعروف بـ«غلام الخلال» (ت٣٦٢هـ)، تحقيق: سعود العثمان، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ (ملحق بآخِر كتاب: «عقيدة الراسخين في العلم من الصحابة والتابعين والأئمة المرضيين في صفات رب العالمين» من تأليف تحقيق).

٣٢٦-«**جزء فيه أجوبة في أصول الدين**»، للحافظ الإمام أبي العباس احمد بن عمر بن سريج البغدادي (ت٣٠٦هـ)، تحقيق: د.وليد بن محمد العلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، مطبوعة ضمن سلسلة لقاءات العشر الأواخر بالمسجد الحرام (المجموعة الثامنة)، (الرسالة الأولى منها)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٣٢٧-«**جزء فيه أحاديث عوال وفوائد مستخرجة من أصول سماعات ابن سيد الناس**»، لأبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ)، تخريج: عبداللطيف السلامي، مطبوع ضمن «مجموع فيه خمس أجزاء حديثية»، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الأصالة والتراث، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٣٢٨-«**جزء فيه ثمانون حديثاً عن ثمانين شيخاً**»، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم الحسين، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ. (ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، رسالة رقم [١٥٢]).

٣٢٩-«**جزء فيه حديث المصيصي لوين**»، لأبي جعفر محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي المعروف بـ«لوين» (ت:٢٤٦هـ)، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعدني، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٣٠-«**جزء محمد بن عاصم الثقفي**»، لأبي جعفر محمد بن عاصم بن عبدالله الثقفي الأصبهاني (ت٢٦٢هـ)، تحقيق: مفيد خالد عيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٣١-«**جزء من أحاديث ابن المقير عن شيوخه**»، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي ابن المقير النجار (ت٦٤٣هـ)، مطبوع ضمن مجموع يشتمل على مجموعة من الأجزاء الحديثية، باسم «فوائد» لابن منده!!، تحقيق: خالد محمود عبدالسميع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٣٢-«**الجزء من فوائد حديث أبي ذر عبد بن أحمد الهروي**»، لأبي ذر عبيد بن أحمد بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤٣٤هـ)، تحقيق: أبي الحسن سمير بن حسين الهاشمي الحسني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٣٣-«**الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**»، لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجريرى النهرواني (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: محمد الخولي، وإحسان عباس، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٣٤-«**الجمع بين الصحيحين**»، لأبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (ت٥٨٢هـ)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، تقديم: الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، دار المحقق، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٣٣٥-«**جمهرة اللغة**»، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م

٣٣٦-«**جمهرة النسب**»، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د.ناجي بن حسن، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٣٧-«**جمهرة نسب قريش وأخبارها**»، لـ الزبير بن بَكَّار بن عبدالله القرشي الأسدي المكي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨١هـ.

٣٣٨-«**الجهاد**»، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت:٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد الراشد الحميد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٣٩-«**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**» لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.علي بن حسن بن ناصر، ود.عبدالعزيز العسكر، ود.حمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

٣٤٠-«**الجواهر الحسان في تفسير القرآن**»، لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٤١-«**الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**»، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

(ح)

٣٤٢-«**حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٤٣-«**حاشية كتاب التوحيد**»، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب التميمي (ت١٢٣٣هـ)، تحقيق: د.خالد بن إبراهيم الدبيان، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٣٤٤-«**الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**»: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

٣٤٥-«**حديث أبي الفضل الزهري**»، لأبي الفضل عبيد الله بن عبدالرحمن بن محمد الزهري (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: د.حسن بن محمد البلوط، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٤٦-«**حسن الظن بالله**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مخلص محمد، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٣٤٧-«**حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين**» لعبدالرحيم بن صمايل السلمي (معاصر)، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٣٤٨-«**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**»: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، دار السعادة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٤هـ.

٣٤٩-«**الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**»، لأبي الحسن عبدالعزيز بن يحيى الكناني المكي (ت٢٤٠هـ)، تحقيق: علي بن محمد الفقهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ.

(خ)

٣٥٠-«**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**»، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٨هـ.

٣٥١-«**خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**»، لصفي الدين أحمد بن عبدالله بن أبي الخير الخزرجي الأنصاري اليمني (توفي بعد ٩٢٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ودار البشائر الإسلامية — بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦هـ، ومطبوع معه: «**إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة**» للعلامة الحافظ علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني.

٣٥٢-«**الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**»: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف: محمد عبدالفتاح النحال، دار الروضة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ.

٣٥٣-«**خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**»، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

(د)

٣٥٤-«**درء تعارض العقل والنقل**»: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١١هـ.

٣٥٥-«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، تصوير دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٥٦-«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ (تصوير دار المعرفة ببيروت).

٣٥٧-«**دروس وفتاوى من الحرمين الشريفين**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، من إصدارات مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية، عنيزة - القصيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٣٥٨-«**الدعاء**»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٥٩-«**الدعاء**»، لأبي عبدالرحمن محمد بن فُضَيْل بن غزوان الضبي الكوفي (ت١٩٥هـ)، تحقيق: د/ عبدالعزيز البعيمي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٣٦٠-«**دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين عرض ونقد**»، لياسر بن عبدالرحمن اليحيى (معاصر)، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٦١-«**الدعوات الكبير**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى للنسخة الكاملة، سنة ٢٠٠٩م.

٣٦٢-«**دفاع أهل السـنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صـورة الرحمن**»، لعبدالله بن محمد الدويش (ت١٤٠٩هـ)، أشرف على طبعه: عبدالعزيز المشيقح، دار العليان، بريدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٣٦٣-«**دفع شـبه التشـبيه بأكف التنزيه**»: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن بن علي السقاف، دار الإمام الرواس، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٨هـ.

٣٦٤-«**دفع شـبه التشـبيه بأكف التنزيه**»: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٣٦٥-«**دلائل النبوة**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٣٦٦-«**دليل الفالحين لطرق رياض الصـالحين**»، لمحمد علي بن محمد علان البكري الصـديقي الشـافعي (ت١٠٥٧هـ)، نشر جمعية النشر والتأليف الأزهرية، الطبعة الأولى، (تصوير دار الكتاب العربي ببيروت).

٣٦٧-«**الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**»، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٣٦٨-«**الديباج**»، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: د.عبدالله الجربوع، ود.عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٣٦٩-«**ديوان الضعفاء والمتروكين وخَلْق من المجهولين وثقات فيهم لين**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصـاري، مكتبة النهضـة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ.

(ذ)

٣٧٠-«**ذكر أحاديث رويت عن النبي ﷺ في ذكر ليلة النصـف من شـعبان وفضـلها**»، لأبي عبدالله محمد بن سعيد بن يحيى الدبيثي الواسطي الشافعي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مطبعة المدني، مصر - مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٧١-«**ذكر أخبار أصبهان**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٣٧٢-«**ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً**»، لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٣٧٣-«**ذكر من اختلف العلماء ونُقَّاد الحديث فيه**»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شـاهين البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٣٧٤-«**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.

٣٧٥-«**ذم التأويل**»، لموفق الدين أبي محمَّد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٣٧٦-«**ذم الهوى**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٧٧-«**ذيل تاريخ بغداد**»، لأبي عبدالله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٣٧٨-«**ذيل تاريخ بغداد**»، لأبي عبدالله محمد بن محمود ابن الحسن بن هبة الله البغدادي، المعروف بـ«ابن النجار» (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٣٧٩-«**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**»، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس – د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٢م.

(ر)

«**رجال صحيح البخاري**» للكلاباذي = «**هداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**».

٣٨٠-«**رجال صحيح مسلم**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٨١-«**رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح**»، لـ د.عبدالله بن محمد حسن دمفو (معاصر)، دار ابن عفان - القاهرة، ودار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٨٢-«**الرحلة في طلب الحديث**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٥هـ.

٣٨٣-«**الرد على الجهمية**»، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه الأصبهاني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.

٣٨٤-«**الرد على المبتدعة**» لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي الحنبلي، المعروف بـ«ابن البناء» (ت٤٧١هـ)، تحقيق: عادل بن عبدالله آل حمدان، دار الأمر الأول، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٨٥-«**الرد على من يقول القرآن مخلوق**»، لأبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد (ت٣٤٨هـ)، تحقيق: رضا الله محمد إدريس، مكتبة الصحابة الإسلامية – الكويت، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٣٨٦-«**الرد على من يقول الم حرف لينفي الألف والام والميم عن كلام الله عز وجل**»، لأبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٨٧-«**الرسـالة الأكملية في ما يجب لله من صـفات الكمال**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٣٨٨-«**رسـالة الحرة**» المطبوعة باسـم: «**الإنصـاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**»، للقاضـي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: محمد زاهد بن الحسـن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.

٣٨٩-«**رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**»، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد السـجزيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د.محمد باكريم باعبدالله، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسـلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٩٠-«**الرسـالة الوافية لمذهب أهل السـنة في الاعتقادات وأصـول الديانات**»، لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: دغش بن شـبيب العجمي، دار الإمام أحمد، الكويت، الطبعة الأولى، سـنة ١٤٢١هـ.

٣٩١-«**رسـالة إلى أهل الثغر**»: لأبي الحسـن علي بن إسماعيل الأشـعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: عبدالله شـاكر الجنيدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٩٢-«**رسـالة في العقل والروح**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، مطبوعة ضمن «**مجموعة الرسائل المنيرية**»، عني بنشرها وتصحيحها: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٣هـ.

٣٩٣-«**رفع الإصر عن قضاة مصر**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٣٩٤-«**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**»، لأبي الحسـنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٩٥-«**الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣٩٦-«**الرواة المختَلَف في صـحبتهم ممن لهم رواية في الكتب السـتة – جمعاً ودراسـة**»، لـ د/كمال قالمي الجزائري، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٣٩٧-«**الروض الأُنُف في شـرح السـيرة النبوية لابن هشـام**»، لأبي القاسـم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٣٩٨-«**الرّوض الباسـم في تراجم شـيوخ الحاكم**»، لأبي الطيب نايف بن صـلاح المنصـوري (معاصـر)، راجعه ولخص أحكامه: الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٣٩٩-«**روضـــة المحبين ونزهة المشـــتاقين**»، لشـــمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمـد عزير شمس، دار عـالم الفوائـد، مكـة المكرمـة، من مطبوعـات مجمع الفقـه الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٤٠٠-«**الرؤى عند أهل الســنة والجماعة والمخالفين**»، لســهل بن رفَّاع الروقي العتيبي (معاصــر)، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٤٠١-«**رؤية الله تبارك وتعالى**»، لأبي محمد عبدالرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد التجيبي المصري المالكي البزار المعروف بـــ«ابن النحاس» (ت٤١٦هـ)، تحقيق: د.محفوظ عبدالرحمن بن زين الله السلفي، الدار العلمية، دلهي – الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٠٢-«**رؤية الله عز وجل**»، لأبي الحســن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم العلي، وأحمد الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٤٠٣-«**رياض الأفهام في شـــرح عمدة الأحكام**»، لتاج الدين أبي حفص عمر بن علي بن ســـالم الفاكهاني المالكي (ت٧٣٤هـ)، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

(ز)

٤٠٤-«**زاد المعاد في هدي خير العباد**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عبدالقادر وشعيب الأرناؤوط، مؤسسـة الرسـالة، بيروت - مكتبة المنار، الكويت، الطبعة السـابعة والعشرين، سنة ١٤١٥هـ.

٤٠٥-«**الزاهر في معاني كلمات الناس**»، لأبي بكر محمد بن القاســم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٤٠٦-«**الزهد**»، لأبي سعيد أسد بن موسى بن إبراهيم الأموي القرشي، الملقب بـــ«أسد السنة» (ت٢١٢هـ)، تحقيق: أبي إســحاق الحويني الأثري، مكتبة التوعية الإســلامية لإحياء التراث الإســلامي، مصــر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٤٠٧-«**الزهد**»، لهنَّاد بن السَّرِي بن مصعب التميمي الدارمي الكوفي (ت٢٤٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

(س)

٤٠٨-«**الســبعة في القراءات**»، لأبي بكر أحمد بن موســى بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شــوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ.

٤٠٩-«**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**»: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.

٤١٠-«**ســلســلة الأحاديث الضــعيفة والموضــوعة وأثرها الســيئ في الأمة**»: لمحمد ناصــر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٤١١-«**السماع**»، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بــ«ابن القيسراني» (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: أبو الوفا المراغي، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٠هـ.

٤١٢-«**السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**»، لمحمد الغزالي المصري (ت١٤١٦هـ)، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٩م.

٤١٣-«**السنة**»، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت:٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ، (ومعه: «ظلال الجنة في تخريج السنة» للألباني).

٤١٤-«**السنة**»، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد ابن حنبل الشيبانيّ البغدادي (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: د.محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم — الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٤١٥-«**السنة**»، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد ابن حنبل الشيبانيّ البغدادي (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: عادل آل حمدان، بدون اسم الناشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٤١٦-«**سنن ابن ماجه**»، لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٤١٧-«**سنن أبي داود**»، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٤١٨-«**سنن الترمذي**» = «**جامع الترمذي**»، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م.

٤١٩-«**سنن الدارقطني**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٤٢٠-«**سنن الدارمي**»، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٤٢١-«**السنن الكبرى**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ.

٤٢٢-«**السنن الكبرى**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٤٢٣-«**سنن النسائي**» = «**مجتبى من السنن**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٢٤-«**سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد (ت٢٦٠هـ تقريباً)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٢٥-«**سـؤالات ابن بكير للدارقطني**»، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بكير البغدادي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٤٢٦-«**سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل**»: تحقيق: د.زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٤٢٧-«**سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني**»، تحقيق: د.عبدالعليم البستوي، مكتبة دار الإستقامة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٤٢٨-«**سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي في الضعفاء**»، لأبي عثمان سعيد بن عمرو الأزدي البرذعي (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: د.سعدي بن مهدي الهاشمي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ. (والكتاب ملحقٌ بكتاب: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» للمحقق).

٤٢٩-«**سؤالات البرقاني للدارقطني**» (رواية الكرجي عنه)، لأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٣٠-«**سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**»، تحقيق: د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٣١-«**سؤالات السُّلَمي للدارقطني**»، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي النيسابوري (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد الحميد و د.خالد الجريسي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٤٣٢-«**سؤالات الكتاني للإمام أبي حاتم الرازي - دراسة استقرائية تحليلية موازنة**»، لـ د.خالد بن محمد باسمح (معاصر)، دار التوحيد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.

٤٣٣-«**سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**»، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٣٤-«**سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)**»، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٣٥-«**سير أعلام النبلاء**»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ.

٤٣٦-«**السَّيفُ الصَّقِيلُ في الرد على ابن زَفِيل**»، لتقي الدين أبي الحسن عليّ بن عبدالكافي السُّبْكي (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: محمَّد زَاهِد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٤٣٧-«**السيف المسلول على من سب الرسول**»، لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: إياد أحمد الغوج، دار الفتح، عمَّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

(ش)

٤٣٨-«**الشَّافي في شرح مسند الشَّافعي**»، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بـ«ابن الأثير» (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان وأبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٤٣٩-«**الشامل في أصول الدين**»، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: علي سامي النشار وآخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

٤٤٠-«**شأن الدعاء**»، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٤١-«**شرح "القصيدة النونية" لابن القيم**»، لمحمد خليل هراس المصري (ت١٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.

٤٤٢-«**شرح "المصابيح" للبغوي**»، لأبي المفاخر علي بن عبيدالله بن أحمد المصري، المعروف بـ«زين العرب» (ت٧٥٨هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، نشر إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٤٤٣-«**شرح أسماء الله الحسنى**»، لأبي الحكم عبدالسَّلام بن عبدالرحمن ابن برجان اللخمي الإشبيلي (ت٥٣٦هـ)، تحقيق: إسماعيل محمد البغدادي، دار ومكتبة بيبليون، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٠م.

٤٤٤-«**شرح أسماء الله الحسنى**»، لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: أحمد عبدالمنعم الحلواني، دار آزال، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٤٥-«**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**» لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٣هـ.

٤٤٦-«**شرح الأربعين النووية**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، دار الثريا، الرياض، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد ابن عثيمين الخيرية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٥هـ.

٤٤٧-«**شرح الأصبهانية**»، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٤٤٨-«**شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**»، لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب لقشيري، المعروف بـ«ابن دقيق العيد» (ت٧٠٢ هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبدالله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٠هـ.

٤٤٩-«**شرح التبصرة والتذكرة**» لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٤٥٠-«**شرح السنة**»، لأبي القاسم الحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٤٥١-«**شرح السنة**»، لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد الردادي، دار السلف ودار الصميعي، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢١هـ.

«**شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**» = «**كاشف عن حقائق السنن**».

٤٥٢-«**شرح العقيدة السفارينية**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، مدار الوطن، الرياض، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد ابن عثيمين الخيرية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٤٥٣-«**شرح العقيدة الطحاوية**»، لصدر الدين محمد بن عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - وعبدالله التركي، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة العاشرة، سنة ١٤١٧هـ.

٤٥٤-«**شرح العقيدة الواسطية**»، لمحمَّد بن خليل حسن هرّاس (ت١٣٩٥هـ)، تحقيق: علوي بن عبدالقادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ.

٤٥٥-«**شرح العقيدة الواسطية**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، اعتنى به: سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢١هـ.

٤٥٦-«**شرح العمدة في الفقه**» لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ. (الكتاب المشروح هو: «عمدة في الفقه» لابن قدامة الحنبلي).

٤٥٧-«**شرح الفتوى الحموية الكبرى**» لصالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (معاصر)، تحقيق: عادل بن محمد مرسي رفاعي، مكتبة دار الحجاز، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٤٥٨-«**شرح المختصر في علم المنطق**»، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)، ومعه حاشية إبراهيم بن محمد الباجوري الشافعي (ت١٢٧٦هـ)، مطبعة التقدم العلمية مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢١هـ.

٤٥٩-«**شرح المفصَّل للزمخشري**» لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بـ«ابن يعيش» (ت٦٤٣هـ)، اعتنى به: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٤٦٠-«**شرح المواقف في علم الكلام**»، «مواقف» للقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، و«شرح» للشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ (ومعه: حاشيتا عبدالحكيم السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، وحسن جلبي بن محمد شاه الفناري (ت٨٨٦هـ) على الشرح).

٤٦١-«**شرح حديث النزول**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.محمد الخميِّس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

«**شرح سنن ابن ماجه**» لمغلطاي = «**إعلام بسنته عليه الصلاة والسلام**»

٤٦٢-«**شرح صحيح البخاري**»، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك ابن بطال المالكي (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ.

٤٦٣-«**شرح صحيح البخاري**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، تحقيق: قسم التحقيق والبحث العلمي بالمكتبة الإسلامية، النبلاء للكتاب، مراكش - المكتبة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٤٦٤-«**شرح علل الترمذي**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٦٥-«**شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**»، لأبي محمد عبدالحق بن عبدالواحد الهاشمي العُمَري الهندي المكي (ت١٣٩٢هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٦٦-«**شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**»، لعبدالعزيز بن عبدالله بن باز (ت١٤٢٠هـ)، اعتنى به: محمد بن أبكر القرعاني، دار الإمام البخاري، بإشراف مؤسسة عبدالعزيز ابن باز الخيرية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٩هـ.

٤٦٧-«**شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**»، لعبدالله بن محمد الغنيمان (معاصر)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٤٦٨-«**شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٤٦٩-«**شرح مشكل الآثار**»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٤٧٠-«**شرح مشكل الحديث**»، لأبي محمد عبدالجليل بن موسى القصري (ت٦٠٨هـ)، تحقيق: محمد فتحي النادي، دار الكلمة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٧١-«**شرح مصابيح السنة**»، لمحمد بن عبداللطيف الكرماني الحنفي، المعروف بـ«ابن المَلَك الرومي» (ت٨٥٤هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، نشر إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٤٧٢-«**شروط الأئمة الستة**»، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بـ«ابن القيسراني» (ت:٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٤٧٣-«**الشريعة**»، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.

٤٧٤-«**شعب الإيمان**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٤٧٥-«**الشعر والشعراء**»، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، تصوير دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ.

٤٧٦-«**الشـــفا بتعريف حقوق المصـــطفى**»، للقاضـــي أبي الفضـــل عياض بن موســـى اليحصـــبي المالكي (ت:٥٤٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ. (تصوير: دار الكتاب العربي).

٤٧٧-«**شـفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**»، لأبي الحسـن مصـطفى بن إسماعيل المصـري ثم المأربي (معاصر)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٤٧٨-«**شـــفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**»، لأبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الحســـني الفاســـي المكي (ت٨٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

(ص)

٤٧٩-«**صب الخمول على من وصل أذاه إلى الصالحين من أولياء** الله»، لجمال الدين يوسف بن حسن ابن عبدالهادي الصالحي، المعروف بـ«ابن المِبْرَد الحنبلي» (ت٩٠٩هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٨٠-«**الصـحاح**»، لأبي نصـر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٨١-«**صـحيح "الأدب المفرد" للبخاري**»، لمحمد ناصـر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، دار الصـديق، الجبيل، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٨هـ.

٤٨٢-«**صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**»: لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٤٨٣-«**صـحيح ابن خزيمة**»، لأبي بكر محمد بن إسـحاق ابن خزيمة النيسـابوري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

٤٨٤-«**صحيح البخاري**» = «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**»، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصـــر، دار طوق النجاة، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ. (مصورة عن الطبعة السلطانية).

٤٨٥-«**صـحيح مسـلم**» = «**المسـند الصـحيح المختصـر بنقل العدل عن العدل إلى رسـول الله ﷺ**»، لأبي الحسـين مسـلم بن الحجاج القشـيري النيسـابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، تصـوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٨٦-«**الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها**»، لـــ د.محمد بن خليفة التميمي (معاصر) أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٤٨٧-«**الصـفات الإلهية في الكتاب والسـنة النبوية في ضـوء الإثبات والتنزيه**»: لمحمَّد أمان بن علي الجامي (ت١٤١٥هـ)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٩هـ.

٤٨٨-«**صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة**»، لعلوي بن عبدالقادر السَّقَّاف، الدرر السنية، الظهران، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٨٩-«**صفات رب العالمين**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن المحب الصَّامت (ت: ٧٨٩هـ)، نسخة خطية مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، (مجاميع ٥٧) (رقم ٣٧٣٩).

٤٩٠-«**الصفات**»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٤٩١-«**صفة الجنة**» (الجزء الثالث منه)، لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٣٤هـ)، تحقيق: أ.د.محمد التركي، نشر جامعة الملك سعود — الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٤٩٢-«**صفة الجنة**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي، المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: عبدالرحيم العساسلة، راجعه: د.نجم عبدالرحمن خلف، دار البشير - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٤٩٣-«**صفة الجنة**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: علي رضا عبدالله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.

٤٩٤-«**الصفدية**»، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٩٥-«**الصلاة**» لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عدنان صفاخان البخاري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٦هـ.

٤٩٦-«**الصمت وآداب اللسان**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي البغدادي، المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٤٩٧-«**الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: د.علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٩٨-«**صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**»، لمحمد بشير بن محمد بدر الدين السهسواني الهندي (ت١٣٢٦هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠هـ.

٤٩٩-«**صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايته من الإِسْقاط والسَّقَط**»، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: موفَّق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي — بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٠٠-«**صيد الخاطر**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عامر ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

(ض)

٥٠١-«**الضعفاء الصغير**»، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٠٢-«**الضعفاء الكبير**»، لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٥٠٣-«**الضعفاء والمتروكون**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٥٠٤-«**الضعفاء والمتروكون**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٥٠٥-«**الضعفاء والمتروكون**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

٥٠٦-«**الضعفاء**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٠٧-«**ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي**»، لأبي عبدالرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى (معاصر)، من إصدارات الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٥٠٨-«**ضوابط قبول عنعنة المدلس – دراسة نظرية تطبيقية**»، لـ د.عبدالرزاق خليفة الشايجي (معاصر)، نشر مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

(ط)

٥٠٩-«**طبقات الحنابلة**»، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥م.

٥١٠-«**طبقات الشافعية الكبرى**»، لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د.محمود الطناحي ود.عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ.

٥١١-«**طبقات الفقهاء الشافعية**»، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الشافعي، المعروف بـ«ابن الصلاح» (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٢م.

٥١٢-«**الطبقات الكبرى**» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم): لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ

٥١٣-«**الطبقات الكبرى**»: لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٨م.

٥١٤-«**طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**»، لأبي الشيخ محمد عبدالله بن حيان الأصبهاني (ت:٣٩٦هـ)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

«طبقات المدلسين» = **«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»**.

٥١٥-«**طبقات علماء الحديث**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوش - إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ.

٥١٦-«**طبقات فحول الشعراء**»، لأبي عبدالله محمد بن سلَّام الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٥٢م.

٥١٧-«**الطبقات**» (المنتقى منه)، لأبي عروبة الحسين بن محمد السُّلَمي الجَزَري الحرَّاني (ت٣١٨هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٥١٨-«**الطبقات**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان - عبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٥١٩-«**طرح التثريب في شرح التقريب**» (المقصود بـ«تقريب»: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، ثم أكمله ابنه: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٣هـ.

٥٢٠-«**طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسماً**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٥٢١-«**طِلَبَة الطَّلَبَة**»، لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، دار الطباعة العامرة، تركيا، ثم أعادت تصويره مكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الأولى، سنة ١٣١١هـ.

٥٢٢-«**الطيوريات**»، انتخاب أبي طاهر السِلَفي الأصبهاني (ت:٥٦٧هـ) من أصول كتب الشيخ أبي الحسين المبارك بن عبدالجبار الطيوري الصيرفي الحنبلي (ت:٥٠٠هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي - عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

(ع)

٥٢٣-«**عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**»: لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المعافري المالكي (ت:٥٤٣هـ)، الطبعة الأولى، (تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤١٥هـ).

٥٢٤-«**عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المعافري المالكي (ت٥٤٣هـ)، الطبعة المصرية القديمة، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.

٥٢٥-«**العبر في خبر من غبر**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٢٦-«**عُدَّة الصابرين وذخيرة الشاكرين**» لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: إسماعيل مرحبا غازي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٦هـ.

٥٢٧-«**العدة في أصول الفقه**»، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون اسم الناشر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ.

٥٢٨-«**العرش وما رُوِي فيه**»، لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (ت٢٩٧هـ)، تحقيق: د.محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٥٢٩-«**العرش**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د.محمد بن خليفة التميمي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

٥٣٠-«**عقيدة السلف وأصحاب الحديث**»: لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د/ ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٥٣١-«**العقيدة الواسطية**»، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٥٣٢-«**عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن**»، لحمود بن عبدالله التويجري (ت١٤١٣هـ)، دار اللواء، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٩هـ.

٥٣٣-«**عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى الواردة فعلى سبيل المقابلة والرد على المخالفين**»، لعز الدين بن عبدالقادر مرير الصابري، تقديم: أ.د. عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، الناشر المتميز، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٥٣٤-«**العلة وأجناسها عند المحدثين**»، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٣٥-«**علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ**»، لأبي الحسن علي بن عبدالله السعدي المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٣٦-«**علل الحديث**»، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد الحميِّد و د.خالد الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٥٣٧-«**العلل الكبير**»، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٥٣٨-«**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ.

٥٣٩-«**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ (من المجلد الأول وحتى المجلد الحادي عشر).

٥٤٠-«**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ (من المجلد الثاني عشر وحتى المجلد الخامس عشر وهو نهاية الكتاب).

٥٤١-«**العلل ومعرفة الرجال**»، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشـيباني، رواية: ابنه عبدالله، تحقيق: وصـي الله عباس، المكتب الإسلامي-بيروت، ودار الخاني-الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٤٢-«**العلل ومعرفة الرجال**»، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشـيباني البغدادي (ت:٢٤١هـ)، رواية: المرُّوذِي، وصالح بن أحمد، والميموني، رواية: أبي عوانة الإسفرائيني (ت٣١٦هـ) عنهم، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٥٤٣-«**العلو للعلي الغفار**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د.عبدالله البراك، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٥٤٤-«**العلو للعلي الغفار**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حسن بن علي السقاف، دار الإمام النووي، الأردن، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

٥٤٥-«**عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بـ«سمين الحلبي» (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٥٤٦-«**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**»، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (تصوير دار إحياء التراث العربي – بيروت).

٥٤٧-«**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**»، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٨هـ. (تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت).

٥٤٨-«**عمل اليوم والليلة**»، لأحمد بن محمد بن إسحاق الدِّينَوَرِيُّ، المعروف بـ«ابن السُّنِّي» (٣٦٤هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن كوثر البرني، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٥٤٩-«**العواصم من القواصم**» للقاضي أبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي الإشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: أبي مسلم المسعودي، أشرف على تحقيقه: مصطفى بن العدوي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.

٥٥٠-«**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**»، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى اليماني المعروف بـ«ابن الوزير» (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ.

٥٥١-«**عون المعبود شرح سنن أبي داود**»، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.

٥٥٢-«**عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**»، لأبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ)، تحقيق: محمد الخطراوي - محي الدين مستو، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، دار ابن كثير، دمشق، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٥٥٣-«**عيون الرسائل والأجوبة على المسائل**»، لعبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (ت١٢٩٣هـ)، تحقيق: حسين محمد بوا، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

(غ)

٥٥٤-«**غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**»، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٥٥-«**غاية المرام في علم الكلام**»، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: حسن محمود عبداللطيف، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩١هـ.

٥٥٦-«**غاية النهاية في طبقات القراء**»، لشمس الدين أبي الخير محمَّد بن محمَّد بن يوسف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر

٥٥٧-«**غريب الحديث**»: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٥٨-«**غريب الحديث**»، لأبي إسحاق إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د.سليمان العايد، نشر جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٥٩-«**غريب الحديث**»، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د.حسين محمد شرف، مراجعة: عبدالسلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٥٦٠-«**غريب الحديث**»، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د.عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ.

٥٦١-«**غريب الحديث**»، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٥٦٢-«**غُنيَة الملتمِس ايضاح الملْتَبِس**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د.يحيى بن عبدالله البكري الشهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٦٣-«**الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل**»، لأبي محمد عبدالقادر بن موسى الجيلاني (ت٥٦١هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٥٦٤-«**غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**» = «**غوامض والمبهمات**»، لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري الأندلسي (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: د.محمود مغراوي، دار الأندجلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

«**الغيلانيات**» = «**الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات**».

(ف)

٥٦٥-«**الفائق في غريب الحديث**»، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة — لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٩هـ.

٥٦٦-«**الفتاوى الفقهية الكبرى**»، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي الشافعي (ت٩٧٤هـ)، جمعها تلميذه: عبدالقادر بن أحمد الفاكهي المكي (ت٩٨٢هـ)، وبهامشها: فتاوى العلامة شمس الدين الرملي الشافعي (ت١٠٠٤هـ)، مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٧هـ.

٥٦٧-«**الفتاوى الكبرى**» لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٦٨-«**فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**»، جمع وترتيب: أحمد بن عبدالرزاق الدويش، نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٣هـ.

٥٦٩-«**فتاوى نور على الدرب**»، لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٤٢٠هـ)، جمع وترتيب: محمد بن سعد الشويعر، نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٥٧٠-«**فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت١٣٨٩هـ)**»، جمع وترتيب: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٥٧١-«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٥٧٢-«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت (مصورة عن الطبعة السلفية الأولى).

٥٧٣-«**فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير**»، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٥٧٤-«**الفتح المبين بشرح الأربعين**»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي (ت٩٧٤هـ)، تحقيق: أحمد جاسم المحمد -قصي محمد الحلاق - أنور الدّاغستاني، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٥٧٥-«**فتح المعين بنقد كتاب الأربعين للهروي**»، لعبدالله بن الصديق الغماري (معاصر)، تحقيق: حسن بن علي السقاف، بدون اسم الناشر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٨هـ.

٥٧٦-«**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: د.عبدالكريم الخضير — د.محمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٥٧٧-«**الفتوى الحموية الكبرى**»، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د.حمد التويجري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٥٧٨-«**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشـيطان**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
٥٧٩-«**الفروق اللغوية**»، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (توفي نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، سنة ١٩٩٨م.
٥٨٠-«**الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل**»، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٨هـ.
٥٨١-«**الفصول في سيرة الرسول ﷺ**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد الخطراوي، محيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣هـ.
٥٨٢-«**فضائل الأوقات**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عدنان القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٥٨٣-«**فضائل القرآن وتلاوته**»، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرىء (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
٥٨٤- «**فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**»، لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالواحد الخياطي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
٥٨٥-«**فضائل القرآن**»، لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النسفي (ت٤٣٢هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٨م.
٥٨٦-«**فضائل رمضان**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: عبدالله بن حمد المنصور، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
٥٨٧-«**فضل الجهاد والمجاهدين**»، لأبي العبَّاس أحمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: مبارك بن سيف الهاجري، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٥٨٨-«**فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود**»، لأبي عمر ياسر بن محمد فتحي آل عيد (معاصر)، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.
٥٨٩-«**فضل عشر ذي الحجة**»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: عمار بن سعيد تمالت الجزائري، مكتبة العمرين العلمية، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.
٥٩٠-«**فضل عشر ذي الحجة**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: د.سعيد بن عيد الصاعدي، نشر الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٥٩١-«**فضـل يوم عرفة**»، لأبي القاسـم علي بن الحسـن بن هبة الله الدمشـقي المعروف بــــ«ابن عسـاكر» (ت٥٧١هـ)، مطبوع ضـــمن «مجموع فيه عدة أجزاء لابن عســاكر»، تحقيق: مشـــعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٥٩٢-«**فقه اللغة وســـر العربية**»، لأبي منصـــور عبدالملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٥٩٣-«**الفقيه والمتفقه**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.
٥٩٤-«**فهرسة ابن خير الإشبيلي**»، لأبي بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وابنه محمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
٥٩٥-«**فهرسـة ابن عطية**»، لأبي محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية الأندلسـي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان - محمد الزاهي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٣م.
٥٩٦-«**فوائد ابن أخي ميمي الدقاق**»، لأبي الحسين محمد بن عبدالله بن الحسين البغدادي، المعروف بــــ«ابن أخي ميمي» (ت:٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار أضـواء السـلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.
٥٩٧-«**فوائد ابن نصـر عن مشـايخه**»، لأبي القاسـم عبدالرحمن بن عمر بن نصـر الشـيباني الدمشـقي البزَّازُ (ت٤١٠هـ)، تحقيق: عبدالله حمزة الجزائري، مكتبة دار النصـــيحة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ســـنة ١٤٢٨هـ.
٥٩٨-«**فوائد أبي القاسم الحُرْفي**»، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبيد الله الحربي الحُرْفي (ت٤٢٣هـ)، رواية: القاسم بن الفضـل الثقفي، مطبوع ضـمن «مجموع أبي القاسـم الحرفي»، تحقيق: أبي عبدالله حمزة الجزائري، الدار الأثرية، عمَّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
٥٩٩-«**فوائد أبي القاسم الحِنَّائي**» = «**حِنَّائيات**»، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الدمشقي الحِنَّائي (ت٤٥٩هـ)، تخريج: أبي محمد عبدالعزيز بن محمد النخشـــبي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
٦٠٠-«**فوائد أبي محمد الفاكهي**»، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن العباس الفاكهي المكي (ت٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالله الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
٦٠١-«**فوائد الكوفيين**»، لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرْسِي الكوفي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد شريف، دار الضياء، مصر، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
٦٠٢-«**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضـوعة**»، لمحمد بن علي بن محمد الشـوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٠هـ.

٦٠٣-«**الفوائد المستنبطة من كتاب التوحيد من "مختصر صحيح البخاري" للزبيدي**»، إملاء: الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك، كتبها عنه: د.عبدالمحسن العسكر، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.
٦٠٤-«**الفوائد المعللة**» (الجزء الأول والثاني من حديثه)، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت٢٨١هـ)، تحقيق: رجب عبدالمقصود، مكتبة الإمام الذهبي — الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.
٦٠٥-«**الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**» = «**المِهْرَوانيات**»، لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني (ت٤٦٨هـ)، تخريج: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: د. سعود بن عبيد الجربوعي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٦٠٦-«**الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات**» المشهورة بـ«**الغيلانيات**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي البزَّاز (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
٦٠٧-«**الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب**» المعروفة بـ«**الخلعيات**»، تخريج: أحمد بن الحسن الشيرازي، رواية: القاضي أبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الخلعي (ت٤٩٢هـ)، اعتنى بها: صالح اللحام، الدار العثمانية — الأردن، ومؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.
٦٠٨-«**فوائد مُكْرَم البزّاز**»، لأبي بكر مكرم بن أحمد بن محمد البزاز القاضي البغدادي (٣٤٥هـ)، مطبوع ضمن «مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية»، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٦٠٩-«**الفوائد**»، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي (ت٤١٤هـ)، مطبوع مع «الرَّوض البسَّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام» لجاسم الفهيد الدوسري، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٦١٠-«**الفوائد**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٦هـ.
٦١١-«**فيض القدير شرح الجامع الصغير**»، لزين الدين محمد عبدالرؤوف المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى — مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.

(ق)

٦١٢-«**قاعدة في المحبة**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
٦١٣-«**القاموس المحيط**»، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٦هـ (مجلد واحد).
٦١٤-«**القانون في الطب**»، لأبي علي الحسين بن عبدالله بن سينا (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٩٩م.

٦١٥-«**القدر وما ورد في ذلك من الآثار**»، لأبي محمد عبدالله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت١٩٧هـ)، تحقيق: د.عبدالعزيز بن عبدالرحمن العثيم، دار السلطان، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٦١٦-«**القدر**»، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المسْتَفاض الفِرْيابِي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: عبدالله بن حمد المنصور، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٦١٧-«**قصص لا تثبت**»، لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (معاصر)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٦١٨-«**القضاء والقدر**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٦١٩-«**قطر الولي على حديث الولي**»، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق: د/ إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة/ مصر، بدون تاريخ ورقم الطبعة.

٦٢٠-«**قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**» لمحمد صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: د.عاصم بن عبدالله القريوتي، كرسي الأميرة العنود لدراسات العقيدة والمذاهب المعاصرة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

٦٢١-«**القند في ذكر علماء سمرقند**»، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، مرآة التراث، طهران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٦٢٢-«**القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم ومحمد إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٦٢٣-«**القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.

٦٢٤-«**القول المفيد على كتاب التوحيد**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

(ك)

٦٢٥-«**الكاشف عن حقائق السنن**»، لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٦٢٦-«**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٦٢٧-«**الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**»، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، سنة ١٣٥٤هـ، ملحقٌ بآخر المجلد الرابع من «تفسير الكشاف» للزمخشري.

٦٢٨-«**الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
٦٢٩-«**الكامل في التاريخ**»، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
٦٣٠-«**الكامل في ضعفاء الرجال**»: لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن محمد الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
٦٣١-«**كتاب الأفعال**»، لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي السرقسطي، المعروف بـ«ابن الحداد» (توفي بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، الطبعة بدون
٦٣٢-«**كتاب العين**» لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي - د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٠م.
٦٣٣-«**كتاب القراءة خلف الإمام**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
٦٣٤-«**كتبٌ حذَّر منها العلماء**»، لمشهور حسن آل سلمان (معاصر)، تقديم: بكر أبو زيد، دار العصيمي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
٦٣٥-«**الكرم والجود وسخاء النفوس**»، لأبي جعفر محمد بن الحسين البُرْجُلاني (ت٢٣٨هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.
٦٣٦-«**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**»، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ، وبذيله: «الانتصاف فيما تضمنه الكشاف» لابن المنيِّر الإسكندري (ت٦٨٣هـ)، و«تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي.
٦٣٧-«**كشف الأستار عن زوائد البزار**»: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.
٦٣٨-«**الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بـ«سبط ابن العجمي» (ت:٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
٦٣٩-«**كشف اللثام شرح عمدة الأحكام**»، لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٦٤٠-«**كشف المشكل من حديث الصحيحين**»، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٦٤١-«**الكشف والبيان عن تفسير القرآن**»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٦٤٢-«**الكفاية في علم الرواية**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٦٤٣-«**الكليات**»، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

٦٤٤-«**الكنى والأسماء**»، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٦٤٥-«**الكنى والأسماء**»، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٦٤٦-«**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**»، لشمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٦٤٧-«**الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**»، لأبي البركات محمد بن أحمد بن يوسف الشافعي، المعروف بـ«ابن الكيَّال» (ت:٩٢٩هـ)، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م.

٦٤٨-«**الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**»، لأحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت٨٩٣هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

(ل)

٦٤٩-«**لب اللباب في التراجم والأبواب**» (في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري)، لأبي محمد عبدالحق بن عبدالواحد الهاشمي العُمَري الهندي المكي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٢هـ.

٦٥٠-«**اللباب في تهذيب الأنساب**»، لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.

٦٥١-«**لسان العرب**»، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي المصري (ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.

٦٥٢-«**لسان الميزان**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ودار البشائر الإسلامية — بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٦٥٣-«**اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف**»، لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٦٥٤-«**لقاءات الباب المفتوح**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، من إصدارات مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية، عنيزة - القصيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٦٥٥-«**لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عَقْد الفرقة المرضية**»، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها — دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢هـ.

٦٥٦-«**لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات**»، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، المطبعة الشرفية، بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٣هـ.

(م)

٦٥٧-«**ما روي الحوض والكوثر**»، لأبي عبدالرحمن بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٦٥٨-«**ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان**»، لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي، المعروف بـ«ابن دحية الكلبي» (ت٦٣٣هـ)، تحقيق: جمال عَزُّون، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٦٥٩-«**مباحث في علم الجرح والتعديل**»، لـ د.قاسم علي سعد (معاصر)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٦٦٠-«**المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**»، لأبي محمد شرف الدين عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي (ت:٧٠٥هـ)، تحقيق: د.عبدالملك ابن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة العاشرة، سنة ١٤١٩هـ.

٦٦١-«**المتفق والمفترق**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د.محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٦٦٢-«**المتواري علي تراجم أبواب البخاري**»، لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بـ«ابن المنَيِّر الإسكندري» (ت:٦٨٣هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٦٦٣-«**مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، تقديم: حماد بن محمد الأنصاري، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٦٦٤-«**المجالس العشرة الأمالي**»، لأبي محمد الحسن بن محمد البغدادي الخَلَّال (ت٤٣٩هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٦٦٥-«**المجالسة وجواهر العلم**»، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين - دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٦٦٦-«**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**» من إملاء: أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأشعري الشافعي (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.

٦٦٧-«**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**»، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان التميمي البُسْتي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

٦٦٨-«**مجلس إملاء في رؤية الله تعالى**»، لأبي عبدالله محمَّد بن عبدالواحدِ الأصبهاني، الدَّقَّاق (ت٥١٦هـ)، تحقيق: الشريف حاتم العوني مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ. (مطبوع ضمن مجموع).

٦٦٩-«**مجلس في حديث جابر الذي رحل فيه مسيرة شهر إلى عبدالله بن أُنَيْس**»، لشمس الدين محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد القيسي، الشهير بـ«ابن ناصر الدين الدمشقي» (ت٨٤٢هـ)، مطبوع ضمن «مجموع فيه رسائل لابن ناصر الدين الدمشقي»، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٠-«**مجلس في فضل يوم عرفة**»، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن العباس البغدادي المستملي الورَّاق (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: عمار بن سعيد تمالت، الدار الأثرية، عمَّان الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ. (مطبوع مع «فضل عشر ذي الحجة» للطبراني).

٦٧١-«**مجمع البحرين في زوائد المعجمين**» (المعجم الأوسط والصغير للطبراني)، لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: عبدالقدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٦٧٢-«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**»، لنور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هـ.

٦٧٣-«**مجموع الفتاوى**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبدالرحمن ابن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى، تصوير مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنورة، سنة ١٤٢٥هـ.

٦٧٤-«**مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين**»، لمحمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، جمع وترتي : فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الرياض، سنة ١٤١٣هـ.

٦٧٥-«**مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**»، لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز (ت:١٤٢٠هـ)، جمع وترتيب: د.محمد بن سعد الشويعر، إصدار رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٣هـ.

٦٧٦-«**مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري**»، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن البختري البغدادي (ت٣٣٩هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الاسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٧-«**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**»، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

٦٧٨-«**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**»، لأبي محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٦٧٩-«**المحكم والمحيط الأعظم**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بـ«ابن سيده» (ت٤٥٨هـ
القسم : الأجزاء الحديثية - مرقم آليا

٦٨٠-«**المحكم والمحيط الأعظم**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٦٨١-«**المحلى بالآثار**»، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د.عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٦٨٢-«**المختار في أصول السنة**» لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي الحنبلي، المعروف بـ«ابن البناء» (ت٤٧١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٦٨٣-«**مختصر "العلو للعلي العظيم" للذهبي**»، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.

٦٨٤-«**مختصر الأحكام**»، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٦٨٥-«**مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**»، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالكريم البعلي المعروف بـ«ابن الموصلي» (ت: ٧٧٤هـ)، تحققي: د.الحسن بن عبدالرحمن العلوي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٦٨٦-«**مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**»، لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن علي البعليّ (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: عبدالمجيد سليم - محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية (تصوير دار الكتب العلمية).

٦٨٧-«**مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**»، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبدالحميد مراد، ومحمد مطيع، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

٦٨٨-«**مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري عبدالخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٦٨٩-«**مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري عبدالخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٦٩٠-«**مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة**»، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري عبدالخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٦٩١-«**مختصر كتاب الوتر**»، لأبي عبدالله محمد بن نصر المَرْوَزِي (ت٢٩٤هـ)، اختصره: العلامة أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، حديث أكادمي، فيصل آباد - باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٦٩٢-«**المختلطين**»، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.رفعت فوزي عبدالمطلب، وعلي عبدالباسط مزيد، مكتبة الخانجي — القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٦٩٣-«**مختلف القبائل ومؤتلفها**»، لأبي جعفر محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٦٩٤-«**المخَصَّص**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المعروف بـ«ابن سيده» (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٦٩٥-«**المخلَّصيات**»، لأبي طاهر محمد بن عبدالرحمن البغدادي المخَلِّص (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل جرار، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٦٩٦-«**مدارج السالكين في بيان منازل إياك نعبد وإياك نستعين**»: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ.

٦٩٧-«**المدخل إلى سنن أبي داود**»، لـ د/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٦٩٨-«**المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٦٩٩-«**المدخل إلى السنن الكبرى**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٧٠٠-«**المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: د.إبراهيم بن علي الكليب، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٧٠١-«**مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات — عرض ونقد**»، لأحمد بن عبدالرحمن بن عثمان القاضي (معاصر)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٧٠٢-«**المراسيل**»، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ.

٧٠٣-«**المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس**»، لحاتم بن عارف العوني (معاصر)، دار الهجرة، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٧٠٤-«**مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**»، لنور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٧٠٥-«**مروج الذهب ومعادن الجوهر**»، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ)، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم إيران، سنة ١٤٠٩هـ.

٧٠٦-«**مرويات أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه - جمعاً ودراسة**»، لـ د.عبدالله بن عبدالرحيم البخاري (معاصر)، دار أضواء السلف، مصر، ، الطبعة الأولى.

٧٠٧-«**مسألة الطائفين**»، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: عمرو علي عمر، دار الكتبي، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٧٠٨-«**المسالك في شرح موطأ مالك**»، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي المعافري المالكي (ت٥٤٣هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد السُّليماني وعائشة السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي، دار الغَرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٧٠٩-«**مساوئ الأخلاق ومذمومها**»، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٧١٠-«**مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**»، لأبي يعقوب إسحاق بن منصور المروزي المعروف بـ«كوسج» (ت٢٥١هـ)، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٧١١-«**مسائل الإمام أحمد بن حنبل**»، رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٧١٢-«**مسائل الإمام أحمد**»، رواية: ابنه أبي الفضل صالح بن أحمد (ت٢٦٦هـ)، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية، دلهي الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧١٣-«**المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة**»، لأبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده العبدي الأصبهاني (ت٤٧٠هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، نشر إدارة الشؤون الدينية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية بالبحرين، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٧١٤-«**المستدرك على الصحيحين**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٧١٥-«**المستدرك على الصحيحين**»، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٧١٦-«**المستفاد من "ذيل تاريخ بغداد" لابن النجار**»، لأحمد بن أيبك بن عبدالله الحسامي الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مولود خلف، إشراف: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٧١٧-«**مسند ابن الجعد**» = «**جعديات**»: لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت:٢٣٠هـ)، جمع: أبي القاسم البغوي (ت:٣١٧هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ

٧١٨-«**مسند أبي بكر الصديق**»، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٠٦هـ.

٧١٩-«**مسند أبي داود الطيالسي**»: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت:٢٠٤هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٢٠-«**مسند أبي يعلى الموصلي**»، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت:٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٧٢١-«**مسند إسحاق بن راهويه**»، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت:٢٣٨هـ)، تحقيق: د.عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٧٢٢-«**مسند البزار - البحر الزخَّار**»، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزَّار (ت:٢٩٢هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، وأتم تحقيقه: عادل بن سعد وغيره، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٧٢٣-«**مسند الحميدي**»، لأبي بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي المكي (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَاني، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٧٢٤-«**مسند الشاشي**»، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي (ت:٣٣٥هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٧٢٥-«**مسند الشاميين**»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٢٦-«**المسند الصَّحيح المُخَرّج على صحيح مسلم**»، لأبي عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَايينيّ (ت٣١٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بكليَّة الحديث الشَّريف والدراسات الإسلاميَّة بالجامعة الإسلاميَّة، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٧٢٧-«**مسند الموطأ**»، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الجوهري المالكي (ت٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي الصغير - طه بُو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٧٢٨-«**مسند سعد بن أبي وقاص**»، لأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدَّورَقي (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٧٢٩-«**مسند عبد بن حميد**» (المنتخب منه)، لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكَسِّي (ت:٢٤٩هـ)، تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ.

٧٣٠-«**مسند عبد بن حميد**» (المنتخب منه)، لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكَسِّي (ت:٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٣١-«**المسـند**»، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشـيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: شـعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٧٣٢-«**المسودة في أصول الفقه**»، لآل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين أبو البركات عبدالسلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضـاف إليها ابنه: عبدالحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها حفيده: أبو العباس أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)]، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ، وأعادت تصويره: دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٣٣-«**مشـارق الأنوار على صـحاح الآثار**»، للقاضـي أبي الفضـل عياض بن موسـى اليحصـبي المالكي (ت:٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة-تونس، ودار التراث-القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣٣هـ.

٧٣٤-«**مشاهير علماء الأمصار**»، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٧٣٥-«**المشـتبه في الرجال أسمائهم وأنسـابهم**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٢هـ.

٧٣٦-«**مشكل الحديث وبيانه**»، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني الأشعري (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

٧٣٧-«**مشـيخة أبي طاهر ابن أبي الصـقر**»، لأبي طاهر محمد بن أحمد بن أبي الصَّـقر اللَّخميُّ الأنباريُّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الشريف حاتم العوني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ. (مطبوع ضمن مجموع).

٧٣٨-«**مشيخة المحدثين البغدادية**»، لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفِي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، تحقيق: أحمد فريد أحمد، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.

«**مشيخة النسائي**» = «**تسمية مشايخ النسائي**».

٧٣٩-«**مصـابيح الجامع**»، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٧٤٠-«**مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**»: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٧٤١-«**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**»، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي (ت٧٧٠هـ تقريباً)، المكتبة العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر.

٧٤٢-«**المصنَّف**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٧٤٣-«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تنسيق: د.سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٤٤-«**مطالع الأنوار على صحاح الآثار**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الحمزي الوهراني، المعروف بـ«ابن قرقول» (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٧٤٥-«**معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**»، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٧٤٦-«**معاني القراءات**»، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د.عيد مصطفى درويش و د.عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٧٤٧-«**معاني القرآن وإعرابه**» لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٤٨-«**معاني القرآن**»، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبدالفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى،

٧٤٩-«**معاني النحو**»، لـ د.فاضل صالح السامرائي (معاصر)، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

٧٥٠-«**معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى**»، لـ د.محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٥١-«**معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات**»، لـ د.محمد بن خليفة التميمي (معاصر) أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٥٢-«**معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب الكرماني**»، لحرب بن إسماعيل الكرماني (ت٢٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: أ.د/سليمان الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٧٥٣-«**المعتمد في أصول الدين**»، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د.وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٧٥٤-«**معجم ابن الأعرابي**»، لأبي سـعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي البصـري (ت٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبدالمحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

«**معجم الأدباء**» للحموي = «**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»

٧٥٥-«**معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري**»، لسعد بن عبدالله بن جنيدل (معاصر)، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٥٦-«**المعجم الأوسط**»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٧٥٧-«**معجم البلدان**»، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صـادر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م.

٧٥٨-«**معجم الشيوخ الكبير**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د.محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٥٩- «**معجم الشيوخ**»، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (ت:٤٠٢هـ)، تحقيق: د.عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة - دار الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٦٠-«**معجم الشيوخ**»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بـ"ابن عساكر" (ت:٥٧١هـ)، تحقيق: د.وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٧٦١-«**معجم الصحابة**»، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع البغدادي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٧٦٢-«**معجم الصحابة**»، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٧٦٣-«**المعجم الصغير**» ومعه تخريجه «الروض الداني»: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٦٤-«**المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث**»، إعداد: د. رجب عبدالجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ

٧٦٥-«**المعجم الكبير**» (المجلَّدان الثالث عشر والرابع عشر)، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد الحميِّد و د.خالد الجريسي، مكتبة الجريسي، الرياض، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٧٦٦-«**المعجم الكبير**» (قطعةٌ من المجلّد الحادي والعشرين، تتضمَّن جزءاً من مُسند النُّعمان بن بشيرٍ)، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد الحميِّد و د.خالد الجريسي، مكتبة الجريسي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٧٦٧-«**المعجم الكبير**»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

٧٦٨-«**المعجم اللطيف**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبوع ضمن مجموع يشتمل على ست رسائل، تحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٦٩-«**معجم اللغة العربية المعاصرة**»، لـ د. أحمد مختار عبدالحميد عمر (ت١٤٢٤هـ) وآخرين، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٧٧٠-«**معجم المختلطين**»، لمحمد طلعت (معاصر)، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٧١-«**معجم المدلسين**»، لمحمد طلعت (معاصر)، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٧٢-«**معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**»، لعاتق بن غيث البلادي الحربي (ت١٤٣١هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

٧٧٣-«**معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ**»، لبكر بن عبدالله أبو زيد (ت١٤٢٩هـ)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ.

٧٧٤-«**المعجم الوسيط**»، لمجموعة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٥هـ.

٧٧٥-«**معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند**»، لـ د.عامر حسن صبري (معاصر)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٧٧٦-«**معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة**»، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري (معاصر)، الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٧٧-«**المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**»، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (ت٣٧١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٧٧٨-«**معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**»، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣هـ.

٧٧٩-«**المعجم**»، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن، المشهور بـ«ابن المقرئ» (ت٣٨١هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ.

٧٨٠-«**المعجم**»، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٧٨١-«**معرفة أصحاب الأعمش**»، لـ د.محمد بن تركي التركي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٧٨٢-«**معرفة أصــحاب الرواة وأثرها في التعليل - دراســة نظرية وتطبيقية في علل أصــحاب الأعمش**»، لـ د.عبدالسلام أبو سمحة، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٧٨٣-«**معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضـعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**»، لأبي الحسـن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (ت: ٢٦١هـ)، ترتيب: نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، تحقيق: د.عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٨٤-«**معرفة الرجال عن يحيى بن معين**»، رواية: أحمد بن محمد بن القاســـم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٨٥-«**معرفة السـنن والآثار**»، لأبي بكر أحمد بن الحسـين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٧٨٦-«**معرفة الصـــحابة**»، لأبي عبدالله محمد بن إســـحاق بن محمد ابن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٧٨٧-«**معرفة الصحابة**»، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٧٨٨-«**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، غير مفهرس، مركز البحوث الإسـلامية، اسـتانبول، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٧٨٩-«**المعرفة والتاريخ**»، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ.

٧٩٠-«**المعلم بشـيوخ البخاري ومسـلم**»، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون المالكي (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٧٩١-«**المعْلِم بفوائد مسـلم**»: لأبي عبدالله محمد بن عمر المازري (ت:٥٣٦هـ)، تحقيق: محمد الشـاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٢م.

٧٩٢-«**المعين على تفهم الأربعين**»، لسـراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن الشـافعي (ت٨٠٤ هـ)، تحقيق: د.دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٧٩٣-«**مغاني الأخيار في شــرح أســامي رجال معاني الآثار**»، لبدر الدبن أبي محمد محمود بن أحمد بن موسـى الغيتابي العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حســـن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.

٧٩٤-«**المغْرِب في ترتيب المعْرِب**»، لأبي الفتح ناصــر بن عبدالســيد الخوارزمي المطَرِّزِيّ (ت٦١٠هـ)، تحقيق : محمود فاخوري - عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٧٩٥-«**المغني شرح مختصر الخرقي**»، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ.

٧٩٦-«**المغني في الضعفاء**»، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ نور الدين عتر، بدون اسم الناشر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ الطبع.

٧٩٧-«**المغيث من مختلف الحديث**» لمحمود بن طاهر بن المظفَّر السَّنْجَاري (ت بعد٦٠٠هـ)، تحقيق: محمد بن دليم القحطاني، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٧٩٨-«**مفردات ألفاظ القرآن**» لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني، المعروف بـ«الراغب الأصفهاني» (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٧٩٩-«**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**»: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت:٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٨٠٠-«**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن - ألمانيا، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٠هـ.

٨٠١-«**مقاييس اللغة**»، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، تصوير دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٨٠٢-«**المقتضَب**»، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بـ«المبرِّد» (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، نشر وزارة الأوقاف المصرية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ، تصوير: عالم الكتب، بيروت.

٨٠٣-«**مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث**»، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، المعروف بـ«ابن الصلاح» (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.

٨٠٤-«**المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى**»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣هـ.

٨٠٥-«**المقفى الكبير**»، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٧هـ.

٨٠٦-«**مكارم الأخلاق**»، لأبي بكر عبدالله بن محمد الأموي القرشي المعروف بـ«ابن أبي الدنيا» (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، بدون رقم وتاريخ الطبع.

٨٠٧-«**مكمِّل إكمال الإكمال**»، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي المالكي (ت٨٩٥هـ)، وهو مكملٌ لكتاب «إكمال إكمال المعلم» لأبي عبدالله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي (ت٨٢٧هـ) مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨هـ (تصوير دار الكتب العلمية، بيروت).

٨٠٨-«**الملل والنحل**»، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٧هـ.

٨٠٩-«**مَن تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب "السنن" من الضعفاء والمتروكين والمجهولين**»، لناصر الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد الصالحي، المعروف بـ«ابن زُرَيق الحنبلي» (ت٨٠٣هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن عبدالعزيز الغصن، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم، بريدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٨١٠-«**من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث**»، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د.عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، بدون اسم الناشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.

٨١١-«**من سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد بن حنبل**»، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د.عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٨١٢-«**من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**»، رواية: أبي خالد يزيدَ بنِ الهيثم بن طهمان البادي (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

٨١٣-«**المنتخب من العلل لأبي بكر الخلال**»، انتخاب: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٨١٤-«**المنتخب من غريب كلام العرب**»، لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقَّب بـ «كراع النمل» (توفي بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٨١٥-«**المنتَظَم في تاريخ الملوك والأُمَم**»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٨١٦-«**المنتقى شرح الموطأ**»، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي المالكي (ت:٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣٢هـ، ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٨١٧-«**المنتقى من مسموعات الضياء المقدسي بمرو**»، لضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ)؛ تحقيق: عمر بسّام صادق، راجعه وقدَّم له: مشهور حسن آل سلمان، نشر الهيئة العامة للعناية بطباعة القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٨١٨-«**المنحة الربانية في شرح الأربعين النووية**»، لصالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان (معاصر)، اعتنى به: عادل بن محمد مرسي رفاعي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ.

٨١٩-«**منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل**»، لعبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (معاصر)، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.

٨٢٠-«**المنفردات والوحدان**»، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د.عبدالغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٨٢١-«**منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
٨٢٢-«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٢هـ.
٨٢٣-«**المنهاج في شعب الإيمان**»، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد الحَلِيمي (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.
٨٢٤-«**منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل**»، لـ د.قاسم علي سعد (معاصر)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٨٢٥-«**منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**»، لـ د.بشير علي عمر، نشر وقف السلام الخيري، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.
٨٢٦-«**المنهيات**»، لأبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن المؤذن، المعروف بـ«الحكيم الترمذي» (ت٣٢٠هـ تقريباً)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ.
٨٢٧-«**المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي**»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تمام، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
«**المهروانيات**» = «**الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**»
٨٢٨-«**موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق**»، لطلال بن سعود الدعجاني (معاصر)، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.
٨٢٩-«**موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر**»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.
٨٣٠-«**المؤتَلِف والمختَلِف**»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٨٣١-«**موجبات الجنة**»، لأبي أحمد معمر بن عبدالواحد ابن الفاخر الأصبهاني (ت٥٦٤هـ)، تحقيق: ناصر بن أحمد الدمياطي، مكتبة عباد الرحمن، المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ
٨٣٢-«**موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**»، جمع: مجموعة من الباحثين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

٨٣٣-«**موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة**»: لمجموعة من الأكاديميين والباحثين، إشراف: د/ سعود بن سلمان آل سعود، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٩هـ.

٨٣٤-«**موسوعة العلامة الألباني (ت١٤٢٠هـ) في العقيدة**»، صَنَعَهُ: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

٨٣٥-«**الموضح لأوهام الجمع والتفريق**»، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ. (تصوير دار الفكر الإسلامي، سنة ١٤٠٥هـ).

٨٣٦-«**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**»، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د.نور الدين بن شكري بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٨٣٧-«**الموطأ**»، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، نشر سنة ١٤٠٦هـ. (وإليها العزو)

٨٣٨-«**الموطأ**»، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٨٣٩-«**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ.

٨٤٠-«**موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**»، لخالد بن منصور الدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٨٤١-«**موقف ابن تيمية من الأشاعرة**»، لعبدالرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٨٤٢-«**موقف ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر**»، لعبدالسميع بن عبدالأول الأفغاني (معاصر)، الناشر المتميز، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٨هـ.

٨٤٣-«**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ.

٨٤٤-«**الميسَّر في شرح مصابيح السنة**»، لشهاب الدين أبي عبدالله فضل الله بن حسن التُّورِبِشْتِي (ت٦٦١هـ)، تحقيق: د.عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ.

(ن)

٨٤٥-«**نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**»، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ.

٨٤٦-«**النجوم الزاهرة في ملوك مصـــر والقاهرة**» لأبي المحاســـن يوســـف بن تغري بردي بن عبدالله الحنفي (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ.
٨٤٧-«**النحو الوافي**» لعباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٥م.
٨٤٨-«**نزهة الألباب في الألقاب**»، لأبي الفضـــل أحمد بن علي بن حجر العســـقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد السديري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٨٤٩-«**نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاســم البغوي من الحفاظ والأكابر**»، لرشــيد الدين يحيى بن علي النابلسي العطار (ت٦٦٢هـ)، تحقيق: مشعل بن باني المطيري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.
٨٥٠-«**نزهة النظر في توضــيح نخبة الفكر في مصـــطلح أهل الأثر**»، لأبي الفضـــل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٨٥١-«**النزول**»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د.علي الفقيهي، بدون اسم الناشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، ملحقٌ بكتاب «**الصفات**» للمؤلِّف.
٨٥٢-«**النصــب والنواصــب – دراسـة تاريخية عقدية**»، لبدر بن ناصــر بن محمد العواد (معاصــر)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.
٨٥٣-«**النصــيحة للراعي والرعية**»، لأبي الخير بدل بن أبي المعمَّر بنِ إسماعيلَ التِّبريزيُّ (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: أبي الزهراء عبيد الله الأثري، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.
٨٥٤-«**النعوت الأسماء والصـفات**»، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شـعيب النسـائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
٨٥٥-«**النفح الشـــذي في شـــرح جامع الترمذي**»، لأبي الفتح محمد بن محمد ابن ســـيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ)، تحقيق: د.أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٨٥٦-«**النفي في باب صـــفات الله عز وجل بين أهل الســـنة والجماعة والمعطلة**» لأبي محمد أزرقي بن محمد سعيداني، تقديم: أ.د. محمد خليفة التميمي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.
٨٥٧-«**النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء**»، لطارق بن عوض الله بن محمد (معاصر)، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٨٥٨-«**نقض الإمام أبي سـعيد عثمان بن سـعيد على المريسـي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد**»، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت:٢٨٠هـ)، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
٨٥٩-«**النكت الوفية بما في شـرح الألفية**»، برهان الدين أبي الحسـن إبراهيم بن عمر بن حسـن الرُّبَاط البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٨٦٠-«**النكت على كتاب ابن الصـــلاح**»، لأبي الفضـــل أحمد بن علي ابن حجر العســقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: د.ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

٨٦١-«**نهاية الأرب في معرفة أنســاب العرب**»، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشــندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكُتَّاب اللبنانين، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ.

٨٦٢-«**نهاية الأقدام في علم الكلام**»، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشـــهرســـتاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٨٦٣-«**نهاية السول في رواة الستة الأصول**»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بـ«سبط ابن العجمي» (ت٨٤١هـ)، تحقيق: د.عبدالقيوم عبد رب النبي، نشر مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٨٦٤-«**النهاية في غريب الحديث والأثر**»، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بـــ«ابن الأثير» (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ســـنة ١٣٩٩هـ.

٨٦٥-«**نوادر ابن حزم**» (السِّفْر الثاني)، خرجها وعلق عليها: أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، الطبعة الاولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٨٦٦-«**نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**»، لأبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن، المعروف بـــ«الحكيم الترمذي» (ت٣٢٠هـ تقريباً)، تحقيق: توفيق محمود التكلة، دار النوادر، دمشق الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

(هـ)

٨٦٧-«**الهداية والإرشـــاد في معرفة أهل الثقة والســـداد**»، لأبي نصـــر أحمد بن محمد بن الحســـين الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٨٦٨-«**هدي الســـاري مقدمة فتح الباري**»، لأبي الفضـــل أحمد بن علي بن حجر العســقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ.

(و)

٨٦٩-«**الوابل الصـــيب من الكلم الطيب**»، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٨٧٠-«**الوسيط في تفسير القرآن المجيد**»، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود - علي معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة